

حاشیہ مولانا فضل حق خیر آبادی

شرح اہل^{علی} السنۃ للفقہ المیارک

6023

ناشر

دارالعلوم ضیاء المس اسلام سیال پور
مشرع مولانا



ذکاء فضائل الشیخ یوسف بن بشیر

الحاشیة للمولوی خیرابادی

شرح اسم اللقیانی تجاور غلام



دارالعلوم ضیاء الشمس الاسلامیہ شریف



تعداد : ————— ۱۰۰۰

طابع : ————— ڈاکٹر تغیر احمد مہتمم دارالعلوم سیال ^{یٹ}

مطبع : ————— ایورگرین پریس - لاہور

ناشر : ————— دارالعلوم ضیائے اسلام سیال شریف

قیمت ————— ۳۰ روپے

(ری پرنٹ ایڈیشن)

لاہور میں ملنے کے پتے

سٹاکٹ : مکتبہ قادریہ - جامعہ نظامیہ رضویہ اندرون لوہاری دروازہ لاہور

تفصیل میڈیکل اسٹور سوپر مارکیٹ - شاہ جمال - لاہور

فون - ۱۰۷۷۰۰

٢٣٢	الكلام على وجود الكلى الطبيعى فى الخارج	٢٣٢	تفرد المصنف
٣٢٩	بالمزيد عليه	٢٣٦	علم الحالة بحالة اخرى
٣٣٢	الجزئية من المعقولات الثانية ام لا ؟		اتصاف المحصول القديم والمصور الى
٣٣١	لوازم الماهية من المعقولات الثانية ام لا ؟	٢٣٩	بالداهية والنظرية
٣٣٣	الرد على الباقر بته وجه	٢٣٢	البداية والنظرية صفات للعلم والمعلوم
٣٣٧	تشنيع شديد على اشارح فى اقتدار الباقر	٢٥٤	تقرير برهان التضييف
	هل يجب كون القضايا المعقودة من	٢٦٩	تقرير برهان التضييف
٣٣٥	المعقولات الثانية ذهنية	٢٤٠	تقرير برهان التطبيق
٣٣٤	معنى طرف الاتصاف	٢٤٧	لا يعلم التصور من التصديق وبالعكس
٣٣٨	فرق بين كون الخارج طرفاً لنفس الية وثبوته	٢٤٤	تعريف الفكر والنظر
٢٥٣	اشكال عوليص	٢٨٧	شك خطب بستمراط
٣٥٦	اقوال شتى فى طرف الاتصاف بالوجود	٢٨٩	المعرف يفيد علماً جديداً ام لا
٣٦٨	الكلام على تحقيق الدوائى بعشرة وجه	٢٩٠	تعريف موضوع العلم
٣٨٩	تحقيق طرف الاتصاف بالوجوب	٣٠٣	اقسام الواسطة
٣٠٨	تحقيق مطلب ما	٣٠٦	العرض الذاتى
٣١٤	جواب ماخصر فى المحدثات والنوع	٣١١	مبحث المعقول الثانى
٣٢٣	مطلب بل	٣١٢	الرد على المحقق الدوائى بنجسة اوج
٢٤٠	الرد على الباقر بوجوه عديدة	٣٢٠	هل تحقق الكلية بالوجود الذهنى ؟

تعريف بالمشي الاسلام قدس

مولده ونسبه

هو الامام الهام، مرجع الفضلاء الاعلام، فخر الحكماء والتكلمين، بطل الحرية
المعلم الرابع للمنطق والحكمة، الاستاذ المطلق شيخنا العلامة محمد فصل حق الشهيد العمري
الحقشي الحنفي الخير آبادي تغذه الله بالايادي ولد رحمه الله تعالى سنة اثنتي عشرة
بعد المائتين و مائتين من هجرة نبي التقلين صلى الله تعالى عليه وسلم وتصل نسبنا
امير المؤمنين غيظ المنافقين سالف الفاروق رضي الله تعالى عنه باثنين وثلاثين واسطة
ولذا كان رحمه الله تعالى راسخا في الدين، شديدا على الكفرة والمبتدعين المنفصين بحجة
سيد المرسلين عليه صلوات رب العالمين -

تلقية العلم وثبت مشائخه

تمت في العلوم العقلية والنقلية على ابيه الفاضل العلامة، البحر الطمطم مولانا
محمد فصل امام (١٢٤٤ هـ / ١٨٢٩ م) واخذ الحديث عن شيخ المحدثين مولانا
الشاه عبدالقادر المحدث الدهوي (١٢٤٢ هـ / ١٨٢٧ م) ابن مولانا الشاه ولي الله
المحدث الدهوي (١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م) واستفاد من امام المحدثين مولانا
الشاه عبدالعزيز المحدث الدهوي (١٢٣٩ هـ / ١٨٢٤ م) حكى انه انشد قصيدة
على قصيدة امر القيس وعرضها على شيخه الشاه عبدالعزيز المحدث الدهوي فاشار
الشيخ الى غرابة بعض الالفاظ فاستشهد العلامة بعشرين شعرا من كلام المتقدمين
فقال شيخ قدس سره انك مصيب وقد وقع في السهو، ولما صنف سراج
المند الشاه عبدالعزيز المحدث الدهوي "تحفة اثنا عشرية" في رد الشيعة جاب
مجتهد ايراني من اولاد مير باقر داماد الشيعي بدلي ليناظر شيخ المحدث فلقية العلامة
محمد فضل حق الخير آبادي وهو ابن اثنتي عشرة سنة وجري في اثار الكلام ذكر

الافقي لمبين تصنيف الباقر الشيعي فاعترض عليه العلامة بوجوه عديدة ورد كلامه
بطرق سديدة فبهت المجتهد وهرب في آخر الليل مخفياً وعاد الى موطنه
خائباً خاسراً -

فرغ العلامة من جميع العلوم العالية والآلية واشتغل بتدريسها وهو ابن
ثلاث عشرة سنة في عام (١٢٢٥ هـ / ١٨٠٩ م) وبعد ذلك حفظ القرآن
المجيد في اربعة اشهر وبضع ايام وباع على يد شيخ العصر المعروف بدعوى من شاه
الدعوى في السلسلة العالية الحاشية -
علومه ومعارفه وآراء المشاهير فيه

وكان رحمه الله تعالى فاتقياً على جميع الاقران في العلوم الاصلية والفرعية،
متخصصاً في اصول الفقه والعلوم الادبية والكلامية ، اما المعقولات فقد بلغ فيها
درجة الاجتهاد ولا يادانيه فيها احد في عصره

قال الطبيب عبدالحى المدير السابق لندوة العلماء بلخون في الجوز السبع
من "نزته الخواطر وبجة المسامع والنواظر" في ترجمة العلامة -
"احد الاساتذة المشهورين ، لم يكن له نظير في زمانه في الفنون
الحكمية والعلوم العربية"

وقال السيد احمد خان مؤسس كلية علي كره في آثار الصناديد
"فريد الدهر في جميع العلوم والفنون ، كان فكره العالي متيسر
اساس المنطق والحكمة ، لم يكن لعلماء عصره وفضلاء الدهر مجال
ان يخضروا في حضرة للمناظرة ، وكثيرا ما شوبه ان ارباب الكمال
لما سمعوا حرفاً من كلامه افتخروا بتلمذه"

وقال المحرر محمد جعفر التهانيسري في السوانح الاحمدية في حقته -

”مجمعة المنطق و مصحح اغلاط افلاطون و سقراط و بقراط“

وقال مولانا محمد الدين في روضة الآداب

”قصائده الغرارة فائقة على قصائد امر القيس ولسيد، وله

يد طولي في النظم والنثر بحيث لا يكون له عدل في السلف

والخلف الا قليل بلا مبالغه“

والحق انه حقيق بان يسمى المعلم الرابع -

اشتغاله بالقصائد والمدائح

وكان رحمه الله تعالى اشعر اهل العصر، نظمته نيف على اربعة آلاف شعر

وغالب كلامه مشتمل على مدح سيد الابرار محمد المختار صلى الله تعالى عليه وسلم

وذكر المحن الشاقة التي تحملها زمن جلالة بحرية اندميان، وبعضه في سحر الكفار

وذم الفرة الطاغية الوبائية، له قلم سيال وفكر سليم، كلما توجه الى ايضاح

مسئلة يظن ان غيايب الشكوك تنزل بيانه وانوار الحق تبدو من فيه ولسانه،

ومن شعره في مدح سيد الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم،

هو اول النور اني تبلجت بضياءه في العالم الاضواء

هو اول الانبار، آخرهم به ختم النبوة وابست الابداء

بدر به ابدى المهين سره فلا جله المايداء والا بداء

قد خصه البارئ باوصاف على لم يعطها الاحداث والعقداء

اعطاه فضلا ليس يمكن ان يكون له شريك فيه او شركار

اسماه اذا ساه بالحسن فمن، اسما خالصته له اسما

برحم مفضل ذو قوة ما در وقت محسن معطار

ثبت مناصبه وتدريره وتلاذته

وبعد ما فرغ من تحصيل العلوم صار محمود الاقران وقاز بمراتب عالية
 بدار الملك دہلی وجہمہر و توہمک والور و نال منصب الصدرة بکھنور و رامپور
 ومع ذلك كان يشتغل بتدريس العلوم الدينية والفنون لغيتية ، توجه الى
 جناب الطلبة والعلماء للاستفادة والاستفاضة من آفاق العالم حتى صار و ابر
 صبحته و فضاء كرمه ممن تتعقد عليهم الانامل واغرقت من بحر علومه جمع كثير من العلماء
 و جم غفير من الفضلاء ، فلنكتف بذكر بعض المشاهير والا فالاحصاء عسير جدا -

منهم ابنه العلامة شمس العلماء محمد عبدالحق الخیر آبادی صاحب التصانيف
 الکثیرة (۱۳۱۶ھ / ۱۸۹۹م) و علامة الدهر مولانا ہدایت اللہ کجفوری
 (۱۳۲۶ھ / ۱۹۰۸م) استاذ صدر الشریعة مولانا امجد علی الاعظمی مؤلف
 ”بہار شریعت“ والفاضل المتبحر تاج الفحول ، محب الرسول مولانا اشاہ
 عبد القادر البدایونی (۱۳۱۹ھ / ۱۹۰۶م) ابن سیف اللہ المسلول مولانا
 اشاہ فضل رسول البدایونی (۱۲۸۹ھ / ۱۸۷۲م) والفاضل الادیب
 مولانا فیض الحسن السہارنفوری محشی الکتب الکثیرة (۱۳۰۴ھ / ۱۸۸۲م)
 و استاذ الاساتذہ مولانا ہدایت علی البریلوی (۱۳۲۲ھ / ۱۹۰۴م) والفاضل
 العلامة محمد عبد اللہ البکرامی والفاضل العلامة مولانا عبد العلی الرامفوری المتخصص
 فی الرياضیات (۱۳۰۳ھ / ۱۸۸۵م) استاذ مجد والماتہ الحاضرة ،
 المحضرة الاعلیٰ مولانا اشاہ احمد رضا البریلوی والنواب یوسف علی خان ،
 والنواب کلب علی خان الوالیین ریاستہ رامفور وغیرہم من الفضلاء الکبارہ
 مصنفاتہ

و له تصانیف عالیة ، شأہ علی جلالة تفضله و غزارة علمه ، دالة علی قوة استدلاله
 و کمال فصاحتہ ، فقد اثبت فیہا بحقیقات معجبة راتقة و تدقیقات مطربة فالتقة

خلت عنها الزبر السالفة ولم يبلغ اليها احد من المهرة ، وفيما يلي ثبت مصنفاته

- ١ — المجلس العالي في شرح الجوهر العالي
 - ٢ — حاشية الافق المبين للمير باقر داماد
 - ٣ — حاشية تلخيص الشفار للشيخ ابي علي ابن سينا
 - ٤ — الهدية السعيدية ، في الحكمة
 - ٥ — رسالة في تحقيق العلم والمعلوم
 - ٦ — الروض المجود في تحقيق حقيقة الوجود : بين فيها بالقال مسألة وحدة الوجود التي تتعلق بالجمال -
 - ٧ — رسالة في تحقيق الكلي الطبعي
 - ٨ — رسالة في تحقيق التشكيك في الماهيات
 - ٩ — شرح تهذيب الكلام للعلامة اتقازاني
 - ١٠ — تحقيق الفتوى في البطل الطغوى : رد فيها على امام الوهابية في الهند اسمعيل الدهلوي الذي انكر ثبوت الشفاعة بالمجبة والوجهة للاخبار والآثار
 - ١١ — امتناع النظر : كتاب وحيد في بابه ، اثبت فيه امتناع نظير سيد الانبياء -
 - صلى الله عليه وسلم في الاوصاف الكاملة بدلائل قاهرة اعيت المخالفين عن المعارضة والمقاومة ، رد فيها على اسمعيل الدهلوي وتلميذه حيدر علي التومني
 - ١٢-١٣ — الثورة الهندية وقصائد فتنه الهند : افصح فيها اجمالا عن اسباب جهاد الحرية سنة ١٨٥٧ م لاستيصال نظام البراطنة عن اهل الهند ودعوا قها وما جرى عليه من المحن والمصائب -
 - ١٤ — حاشية شرح السلم للقاضي محمد مبارك الكوفاموي
- اهتم بطبع هذه الحاشية مرة ثانية الدكتور تسخير احمد بامر شيخ الاسلام واين المسلمين

فضيلة الشيخ محمد قمر الدين مد ظله العالی صاحب السجادة بسال الشريف ،
 ولا شك ان هذه الحاشية من اعظم ما اثر العلامة محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سره
 وقد افتخر بها حين تسل عند جلالة سجزيرة اندميان عن الآثار التي تركها في لهنت
 فاشار الى هذه الحاشية وابنه العلامة محمد عبدالحق الخیر آبادی رحمه الله تعالى -
 ولا ريب في ان هذه الحاشية ينبغي ان يفتخر بها ، كيف لا وقد فصل فيها مسائل
 منطقية ومباحث حكيمية كانت معركة للفحول تفصيلا لا يحوم حوله شك ، كانه دائرة
 المعارف للميزان والحكمة ، وله في كل مسألة مذهب يستدل على اختياره بالبراهين والحجج
 القاطعة ويرد على المخالفين بوجه كثيرة تنزل قصور المخالفة ومن طالع هذه الحاشية
 لا يترد في ان مؤلفها قد بلغ مرتبة الاجتهاد في المنطق والفلسفة ، لا بأس بالإشارة
 الى البعض المباحث المطوية في هذه الحاشية -

قد اورد فيها تحقيق لفظ السبحان بما لا مزيد عليه ، واحتاق مذهب الصوفية
 الصافية من بين المذاهب الواقعة في علم البارئ تعالى جل مجده في الازل ، وتحقيق
 لجعل البسيط ، وبيان حصول الاشياء بانفسها واشباها وما هو المختار فيه ، وتحقيق متعلق
 التصديق ، وتحقيق ان البدايات والنظريات بل هما صفتان للعلم او المعلوم ، بحث المعقول
 الثاني ، وبيان النزاع بين القدماء والمتأخرين في اجزاء القضية والقول لفصل فيه ،
 ومبحث الوجود الذهني ودفع اشبهات الواردة عليه ، وتحقيق ان علته الاحتيال
 الى الجاعل الامكان لا السحدث ، وكشف القناع عن وجود الكل الطبعي في الخارج
 وغير ذلك من المباحث الغامضة بعبارات فصيحته سهلة المآخذ -

زبدة وتصوفه

وكان رحمه الله تعالى مع الامارة الظاهرة والرياسة العلمية متبعا للشرعية السنية
 واسنة النبوية على صاحبها الصلوة والسلام قال مولانا عبد الله البكرامي في مقدمته

التمتة العلية حاشية الهدية السعيدة -

ولا يشغل ما رزقه الله تعالى من الأفيال والجلاد ، والصافات الجياد ،
عن طاعة الله فيما امره ونهاه ، فكان من رجال لا تلبسهم تجارة ولا بيع عن فكر الله
جسمه رهن صعبة السلطان قلبه في تذكر الرحمن

وكان مواظبا على ختمه القرآن في كل اسبوع من الأيام ، لصلوة النافذة في جوف
الليل الناس نيام ، فمن كان مواظبا على التطوعات فما ظنك به في المكتوبات ،
وكان رحمه الله تعالى خاضعا خاشعا ، الى رحمة الله تعالى وعفوه راجعا ، يشهد

بذلك ما قال في مکتوب ارسله الى مولانا حيدر علي افيض آبادي حيث قال
واما ما انكشف عنه المولى الجليل ، عن حال النزول النزيل ، فانما
هو خال خال خال ، بل شن بال معطى بسر بال ، مبتلى بوبال
غير ذي خطر وبال ، لا يتأهل ان يحيط بخاطر وبال ، ولا بان ليمارس بال
فانه انما ضيع عمره في مرات ومبال ، او تو غير وخال ، لا يتو قسم
فيه من العلم علامة ، وقصارى امره انه تكلامة ، يحفظ قصصا واساطير
مختزعة ، مختزعة مختلفة في باب الامامة ، وهي اكاذيب موضوعة ،
لا احاديث مرفوعة ، قد صاغها صواعنون طاعنون ، وتناقلها
راوون غادون ، يروون كذبات ويرونها قربات ، وآئمة
الهدى يشهدون عليهم بانهم زنادقة ، وشهادات الآئمة لا شك
صادقة

الكرام الاصدقار وارشادهم

وكان رحمه الله تعالى كريم الحصال ، جميل الفعال ، جيد الاخلاق ، كثير الاجاب
وكان الشاعر الشهير اسد الله الغالب الدهلوي من خلص احبائه وعظم احبائه ، يستفيد

غالب منه ويستشيره ويهتم برآيه غاية الاهتمام، حتى ان الديوان للغالب الدهلوي
 رتبة العلامة واخرج منه الاشعار المشتملة على التقعيد وامره بالاحتراز عن مثل تلك
 الاشعار وهذا احسان عظيم منه عليه، وقد انشد غالب مثنويًا تزيد اشعاره على مائة
 في تأييد العلامة ورد الوهابية وافصح فيه مسألة انتفاع النظير بالفارسية، نذكر نبذة منه
 اے کہ ختم المرسلینش خواندہ، دامن از روی یقینش خواندہ
 این الف لامی کہ استغراق راست حکم ناطق معنی اطلاق راست
 منشأ ایجاد هر عالم کیے است گرد و صد عالم بود خاتم کیے است
 منفرد اندر کمال ذاتی است، لاجرم شش "محال ذاتی" است

زیں عقیدت برنگردم والسلام

نامہ را در می نوردم، والسلام

وكان العلامة يرشده ويصلح كلامه، ويعينه في اصلاح معاشه ولذا

كان غالب يحترمه ويلوقره -

رده علی مستدعی اہل زمانہ

ومن مناقب العلامة محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سرہ ان سہیل الدہلوی
 حنفیہ مولانا الشاہ ولی اللہ الدہلوی لما خلع ربقة تعلید الامة عن عنقه وانحرف
 عن مسلک اہل السنۃ والجماعۃ ومسلک آباءہ واعمامہ وشرع فی تنقیص شان
 الانبیاء والاولیاء وسارع فی تکفیر الامة المسلمۃ لتاثرہ عن محمد بن عبد الوہاب البجذ
 (کما یشہد بذلک کتابہ تقویۃ الایمان الذی ہو فی الحقیقۃ تقویۃ الایمان) فاول
 من انتصر لاہل الاسلام وحاول الرد علیہ ہوا العلامة الممدوح فناظرہ تحریراً و تقریراً
 فاسکتہ و ابہتہ مراراً، و کتب را دا علیہ و علی تلمیذہ کتابہ الشہیر "انتفاع النظیر"
 کا نہ بستان الکلمات المحمدیۃ والفضائل النبویۃ علی صاحبہما اجل السلام و کمال التحقیر

لم يقدر احد ان يحيب عن براين هذا الكتاب وصنف ايضا ردا عليه في مسئلة
الشفاعة كتابا سماه "تحقيق الفتوى في ابطال الطغوى" قسمه على مقامات اربعة
اشبت فيها مسئلة الشفاعة على وفق اهل السنة والجماعة بدلائل قاهرة وسخت
كلام الدهوى في مسئلة الشفاعة من تقوية الايمان بمبانيات باهرة وقال في آخر الكتاب
قائل اين كلام لا طائل ازو دى شرع مبين بلا شبهة كافر
وبيدى است ، هرگز مومن و مسلمان نيست و حكم او شرعاً قتل
و كفير است - (تحقيق الفتوى ، المخطوطة)

اسباب جهاد احرية واستقلالها

كان العلامة رحمه الله تعالى سليم العقل ، صائب الرأى ، متيقظ القلب
جامعا لادوات القادة ، ماهرا برموز السياسة ، عالما باصول المعيشة ، يشعر
بافى باطن الاحول المتبدلة من الحوادث والمصائب ، يفيض النصارى البرطنة
لكفرهم واستيلائهم على ممالك الهند واقطارها ويتألم من زوال شوكة المسلمين
وقايتهم ، وكان يعتقد ان النصارى ليعون بان ينقضوا سكان الهند ويحرقوهم عن
دينهم واختاروا لذلك حيلة اشار اليها العلامة فى " الثورة الهندية "

١ — بنوا مدارس فى القرى والامصار ليلقنوا اطفال المسلمين دين النصرانية
وجددوا فى تخريب المدارس الاسلامية -

٢ — اخذوا جميع المآكل والفلات بدل النقود ليصير الناس محتاجين اليهم
منقادين لهم ولا يبقوا لاحد مجال عصيانهم ومخالفتهم -

٣ — ارتكبوا بمنع ائمتان ورفع الحجاب عن النسوان الافتتان باهل الايمان
وارادوا طمس سائر احكام الاسلام والايقان -

٤ — كلفوا عساكر المسلمين والهندوك بذوق شحوم الخنازير والبقير عند استعمال

المبناوق -

فأثرت حركة بين العساكر لاستيصال النصاري حفظاً لاديانهم فقتلوا كثيراً منهم وبلغوا دار الملك دہلی وجعلوا آخر السلاطين المغيلة السلطان سراج الدین بہادر شاہ ظفر امیرا لہم، فجاہدا المجاہدون جنود النصاری و بذلوا مہمہم لاستخلاص وطنہم عن ایدی الکفرۃ الظلمۃ وحفاظۃ اعراضہم -

وكان العلامة اذ ذاك بالورثم جاہر بدار الملك دہلی و اشتغل بانجاح جہاد الحریۃ، وكان له روابط سالفۃ بالسلطان فتقرب الیہ و كان یحضر مجالس المشاورۃ و یشير الى امور ضروریۃ منها اعانۃ المجاہدین بالاموال والاقوات و تعیین اہل الصلاح و الخیرۃ علی الاعمال و انتظام تحصیل المحاصل و دعوة الردسار الى مشارکۃ الجہاد و اعانۃ المجاہدین فكان رأیہ مقبولاً و معمولاً حتی عین ابنۃ العلامة عبدالحق الخیر آبادی علی تحصیل المحصل بکما کونہ و جعل میرنواب من اقاربہ عالملاً علی دہلی و ارسل المکاتیب الی ولایۃ الریاستۃ و كان یخص العوام و الخواص علی الجہاد و تحریراً و تقریراً و یرغبہم فی دفاع النصاری سراً و جہاراً، و کتب باشارۃ السلطان دستور المملکۃ، فدامت الحرب بین عساكر المسلمين و جنود النصاری اربعۃ اشہر ثم انہزم جیش المجاہدین لعدم انخراطہم فی سلك الانتظام المتحکم، و فقدان الاقوات و خیانتۃ بعض مسلمین الذین باعوا الایمان ببغس من الاثمان باقتار اسرار مسلمین الی النصاری الکافرن -

فلما تسلط النصاری علی دہلی مکث العلامة فی خمسۃ ایام و لیالی مع اہلہ و عیالہ جاتعا عطشاناً ثم خرج الی بلدہ خیر آباد مختفياً، و قتل فی ہذا الزمن کثیر من مسلمین و نسائہم و صباہنہم ببلغ عدوہم آلافاً، و اجتمع جیوش کثیرۃ الی مملکۃ عالیۃ (حضرت محل، مملکۃ اودھ) فوصل الیہا العلامة و صار رکنا رکینا لمجلس الشوری و قائداً للعساکر و مدبراً لأمورہم فوقعت المحاربات العنيفة بین الفريقین حتی غلبت النصاری فاستشهد

کثیر من الابطال واخذ سبيله من استطاع من النساء والرجال ، وكان ذلك خاتمة الحروب والقتال -

جلالہ وشہادتہ

ولما تسلط النصارى على جميع البلاد وشہرت مملکتہ النصارى بالصفح والامان موثقة بالآيان رجع العلامة الى بلده ولم يكن استراح حتى دعاه عامل نصراني وجبسه وحكم عليه انه من قادة الثورة ومن اعظم اعداء الدولة البريطانية فلذا استحق الجلاء والحبس الدائم ، فاركبوه الباغرة وارسلوه الى جزيرة اندمان التي كان فيها كثير من الاحرار محبوبين من قبل ، فتحمل المصائب وقاسى الشدائد ، رقم نبذا منها في "الثورة الهندية" و"قصائد فستنة الهند" وفي هذه الغزبة لمحق بجوار رب لا شئني عشر من شهر صفر المظفر موافقا لعشرين من أغسطس (١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م) تنعمه الله تعالى بواسع كرمه ومغفرته ، عاش سعيداً فريداً ومات حميداً شهيداً -

قال محمد سعيد حسرت موزعاً لوصاله :-

قد توفي الاله فضل الحق ،	عالمًا جيدًا بلا ريب
ان نفاه الولاية من بكده	بجفاء فليس من عيب
قال تاركينه "لا دركه	فضل حق" هو اتف اغيب

٨ ٧ ٢ ١ هـ

محمد عبد الحكيم شرف القادري
المدرس بالجامعة النظامية الرضوية - لاهور باكستان

٢٨ رجب ١٣٩٥ هـ
٨ أغسطس ١٩٧٥ م

ذکر فضائل سید یونس بشیر

الحمد لله الذي منحه النعمة ومنه المنعم عليه من الانعام ومنه مستتاب طبع الكتاب العتيق لعجيب البيق الغريب الحاصل
توضيحا وتفتيحا لما في شرح سلم للقاصي مبارك كفا في التحقيق واليضاح لسائل المشطية انطقتة مشتمل عليه الكتب لدرسية

الحاشية للسيد يونس بشير

شرح سلم للقاصي

بإتمام العاجز أحمق العباد الإجماع لقادر القاصي يوم التمام الذي أصغره فاج مصطلح الدين أحمد تجاوزوا يعلن و
يسر لاه من أن التكليف إلى الأبد وعامل بالديه بكمه الذي لا له حدود ولا له عديم يحسنه كل احد لما عه
١٣١٤

في مطبع مطابع الوقف في الديار

على الشذوذ في قوله سجان من علقته الغائز انتهى وقال النيشابوري في تفسيره الآتي معنى سجانك سنجك تسبيحا أي منترك
تسبيها وهو مصدر غير مشرف ولا يتعمل الاخذوف الفعل منصوبا على المصدرية واذا اتصل غير مضاف كان سجان علما للتسبيح
فان العلية كما تجرى في الاعيان تجري في المعاني انتهى وفي القاموس سجان التضييق سجانا وسج تسبيحا قال سجان الله فهذا
على المصدر أي ابر الله سبحانه وجلته ومعناه السرعة اليه الخفة في طاعته ثم قال سج كنع سجانا وسج تسبيحا قال سجان الله فهذا
صريح في ان سجان مصدر سج كنع وأنه سمح للفعل الثلاثي المجرد وان معناه التضييق والبرادة او قول سجان الله وفي الصلح
والصلح سجان الله معناه التضييق على المصدر كأنه قال ابر الله من السور برة وفي شرح اللباب معنى سجان الله اسج الله
تسبيحا أي انزله تسبيها وهو في الاصل مصدر سج كنع غفرا قال الشاعر قبح الآلة جرة تغلب كلما سج كنع كبحج وكبروا
البلالة فلهذا الافاديل خصوص على ان سجان مصدر سج الثلاثي المجرد وأنه منصوب بفعل مضمر ترك اظهاره وعلى هذا التقدير في
احتمال ان اولهما ان يكون متعدلا كالتبسيع بمعنى التضييق ويدل عليه نعم صرحا بكونه مصدر وفسره بالتضييق وعلى هذا يكون سجان
مصدر اذ فعله قصد الزام والالزام ولما حذف الفعل اضعف المصدر الى المفعول المختص به وبعد الاضافة لم يحجب اظهار فعله
لان حق المفعول ان تقبل بالفعل معمولا والتمس ذلك مع لزوم اضافة المصدر اليه ثانيهما ان يكون لازما في الجملة وغير الوجه
الاول ان يكون معناه البرادة كما يدل عليه في القاموس والصلح وشرح في تفسيره معنى أي ابر الله من السور برة وعلى هذا يكون
مفعولا مطلقا للفعل المقدر اللازم من تقبل قوله تعالى الله ربنا وسج كنع سجانا وسج تسبيحا أي ابر الله من السور برة وعلى هذا يكون
الفعل الناصب وقد صرح الرضي في شرح الكافية بان المصدر اذا مبن فاعلها او مفعولها بالاضافة او محرف الجزم يقصد به بيان
النوع وجب حذف فوهبها يعني قياسا وذلك مثل صبيته الله وكتاب الله وسجان الله وليك وسعدك وتحملا لحمدك والوجه
الثاني ان يكون معناه قول سجان الله كما في القاموس حيث قال وسج كنع سجانا وسج تسبيحا قال سجان الله وعلى هذا يكون سج
ثلاثي المجرد أي تفصيل كلما بالانزاعين الاتقيضان المفعول فيشكل جعله مصدرا مضافا منصوبا بالفعل المضمر وكون الفعل منه
أي التسبيح نارة لازما وهو اذا كان معناه قول سجان الله نارة متديبا وهو اذا كان معناه التضييق قال في الخشاف التسبيح تعبيد الله
من السور وكذلك تقديره من سج في الارض والماروقدس في الارض اذا ذهب فيها والبعد قول الرضي واما قوله تعالى يلمن قلوبهم
من لم يبيك كان معنى سج ولم قال سجان الله وقال سلام عليك اما سج بمعنى نزهة يعني جعله للماعن انقاص فلم يشق من
سجان الله انتهى فالتبسيع اذا كان بمعنى التبعية والتضييق كان متعدلا الى المفعول اذا كان بمعنى قول سجان الله فلم يصح تعديده
الى المفعول لكونه اذا كان لازما واما سجان على هذا الوجه فلكونه لازما بمعنى قول سجان الله لا يصح تعديده الى المفعول ولا جعله مصدرا مضافا
منصوبا بالفعل المضمر لان ليقال في وجه تعديته بهذا المعنى الى المفعول انه يتفهم من معنى التضييق فان قال سجان الله فلهذا

سبحانه عن التقاض فباقتبا تضمينه معنى انتزيعه جازا تعدية الى المفعول واضافته اليه كما ان لم يمعنى قال ليك مع كونه لازما
 يجوز تعدية الى المفعول تضمينه معنى العاجية قال الحريري في خطبة ثمانية فليت دعوتك لتبعية المطيع وكما ان كبر معنى قال الله
 مع انه قديسي الى المفعول في الكشاك في تفسير قوله تعالى وربك فكبره وخص ربك بالتبكية هو الوصف بالكبر باروان يقال
 الكبر وروى انه لما نزل قال سول الله صلى الله عليه وسلم الكبر فكبرت خديجة وخرت واليقت انه الوحي وقد قيل على
 تبكية الصلوة انتهى وفي تفسير الكبير ذكره في تفسير التبكية هو احد ما قال الخطابي عظم ربك ما يقول عبدة الاوثان وثانيها قال
 مقاتل هو ان يقال الكبر وروى انه لما نزلت هذه الآية قام النبي عليه السلام وقال الكبر كبر فكبرت خديجة وخرت وعلقت
 انه اوحى اليه ثانيا ان المراد بالتبكية في الصلوة انتهى فتعدية على تقديره في ان يقال الكبر بنا على انه يتضمن المعنى
 وفي الصلوة اما لقوله عن سلف اللهم صل على محمد وعن سيحك وبه الملك وكبرك مع ان معنى بل قال لا اله الا الله
 ومعنى كبر قال الكبر فتعدية التهليل بنا على تضمينه معنى التوحيد وتعدية التبكية بنا على تضمينه معنى التظيم فكذا يجوز ان يكون
 سبحانه المصدر سجع الثلاثي المجرد معني قال سبحانه المصدر يعدي الى المفعول باقتبا تضمينه معنى انتزيعه وبالجملة فاحتمال كون
 سبحانه في قول لمص سبحانه مصدر الغفران منصوبا بفعل مضمر ليس مخالفا لاجل اهل العربية بل تخيل كونه مصدر سجع المتعدي
 بمعنى نزهه وصححه لازم معني بر مصدر سجع لازم معني قال سبحانه المصدر وكل ذلك مما يساعده كلمات اهل العربية كما
 عرفت فمسلما اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون سبحانه اسم المعنى لا المتبوع فلهذا مستندات منها اقل الشراح في الحاشية عن سيدوفا يدل
 على ان سجع الثلاثي المجرد غير متعمل اما المستعمل من سجع عنى بالتفصيل وان المصدر حقيقة هو التبعج واما سبحانه فاقم يقوم مقام مصدر
 منها اقل الامام الرازي في تفسيره قال سبحانه اسم للتبجيع يقال سجت ثم تبجيجا وسجنا فالتبجيع هو المصدر وسجنا اسم للتبجيع كقولهم
 كبرت ايمينا كبرنا وكفرا وكفيرة منزلة معن كل سورته ونها اقال ايضا في تفسيره قوله تعالى سبحانه امد حين تبسون افه سبحانه
 ضلانا هم المصدر الذي هو التبجيع ومنها ما قال القاضي البضاوي في تفسيره قوله تعالى سبحانه الذي اسره لي بعد يومئذ سبحانه
 اسم لمنى للتبجيع وهو انتزيعه فليست عمل علما فيقطع عن الاضافة وينح من لصرف قال سبحانه من علقته الفاخر انتصا بفعل متروك
 اظهاره انتهى فتقتضي هذا الكلام ان سبحانه اسم متعمل استعمالين فثمة يستعمل اسم المصدر ويضاف الى مفعول فعلة المضمر وينسب
 على انه قائم مقام مصدر فانه يستعمل علما فيقطع عن الاضافة وينح من لصرف واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون علما للتبجيع
 في هذا استعمال اعني استعماله مضافا فمستنده اما جازا العلامة في تفسيره قوله سبحانه الذي اسره لي عبيده ليل اقال سبحانه
 علم للتبجيع كقولهم للرجل انتصا بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسج الله سبحانه معني تبجيجا ثم نزل سبحانه منزلة لم يعمل فمستند
 يدل على انتزيعه البين من جميع القبايح التي يضيفها اليه عدا الله انتهى وما في ذلك التشريل حيث قال في تفسيره تلك الآية سبحانه

على السور وعلوم التلخيص كعثمان للاربع انصبا بفعل مضمر متروكا ظهارة تقديره سبحانه انزل سجان نزله بفعل فاعله
 ودل على تنزيه المبلغ انتهى وانقلناه سابقا عن القاموس حيث قال سجان الله تنزيها مدح الصاحبة والولد معرفة ونصب على
 المصدر فان قوله معرفة لتخصيص يكون علما لعل في الصحاح والاصحح وقولها سبحانه اسمها التنزيه مدح الانبياء بالتنزيه معربا باللام
 في تفسير ابي اريز كونه علما وان كان ظاهرا في كونه مصدرا فقد ثبت بتبصيصات هولاء الائمة ان سجان حين كونه مضافا منصوبا
 بفعل مضمر متروكا ظهارة ايضا علم وان كونه علما غير مقصور على حال كونه مقطوعا عن الاضافة ممنوعا من صرف اذا عرفت هذا
 فاعلم ان الشارح ذكر في شرح قول المص سجان احتمالين الاول انه مصدر كغفران قد عرفت سائده هذا الاحتمال توجيهه ان
 انه علم التلخيص كعثمان للاربع في الاستدلال في الكشف والمذكر وغيرهما كما مر انفا واعتبر في هذا الباب تصويحات ائمة العربية وقد
 عرفت انفا تبصيصا تنهم على كونه علما حين استعماله مضافا ايضا وتخص كلام هولاء الائمة اعطام ان سجان علم التلخيص فقد اضاف
 ونصب بفعل مضمر وقد لا يضاف بل يقطع عن الاضافة ولا يكون لكونه ممنوعا من الصرف لاجل العلمية والالف والنون المزيدين
 وح يكون معناه التعجب ذكر في المحاشية في سجان عني اذا استعمل مضافا احتمالا واحدا وهو انه اسم التلخيص وانما يكون علما على الشذوذ
 حيث يقطع عن الاضافة لم يتعمل للتعجب فلا موافق لما قال البيضاوي في تفسيره قوله تعالى سجان الذي اسرى بعبد ليلا قتل
 من انكميكتي تصحيح اضافة الى المفعول جلبة اسم التلخيص بمعنى اشترية ولا حاجة الى جعله علما وانما وقعوا في تلك جلبة علما زعمنا منهم
 ان سجان متعمل في التعجب اين معنى تنزيه المتعدي بنفسه حين الاستعمال في التعجب ينفك عن الاضافة مع ان العرب لا ينفون
 في هذا الاستعمال هو دليل منع صرف ولا سبب فيه سوى الالف والنون فاضطر والى جعله علم التلخيص المتعدي بنفسه حتى يحقق فيه
 سببا منع صرف ونجم قال ان سجان ههنا وان كان بمعنى التنزيه المتعدي بنفسه الا ان سبب عدم تنوينه هو الاضافة لا منع صرف
 لانه وان كان في هذا الاستعمال في الظاهر منعك عن الاضافة الا انه مضاف في احدى وعشرين ذفا سبب من قبله التنزيه في كتب الله وتوحيده
 استعماله في التعجب لم يغير متعدي المفعول لانه لا يكون على الاضافة الى المفعول فيفسر باللام في القاموس سجان من كذا تعجب من فاعله
 اضافة حين استعماله في التعجب جعله علم التلخيص معنى التنزيه المتعدي بنفسه فاعلم تنوينه مخالف لما عليه بل للغة وبل في الانبار
 قصرهم مصرح ان عدم تنوينه وجوب اخر مخرج عن التركيب انما في تلك الكلمات هو ما يفهم من اصرار حيث قال العرب تقول سجان من
 كذا اذ تعجب من انما لم ينون لانه معرفة غندم فيه شبهة تانيته انتهى اقول لعل وجوه معرفة غندم فيه في هذا الاستعمال اذ لا يملك
 الكلمة عليه عن التعريف ويعطونها في الاستعمال حكم المعارف لما وجوه فيه شبهة تانيته الا ان هذا مصدر يتدوى فيه لانيته التذكير في
 الاحاطة الى ان تركبوه في قول الشاعر سجان من علقته الفاعل انتهى لمصنفا وكله شطوط وراف نشره عدم المعرفة بالفنون الاوتية
 وعدم العنونة على الفاويل ائمة العربية اما اول اطلاق في الكشف والمذكر وغيره بانصا على كون سجان علما ومعرفة في

حال استعماله مضافا والجمال المجازفة بعد تخصيصات لغة العربية فليس جعله علما للتبج مطلقا بل العرف في الحكم بكونه علما عند استعماله
 مضافا لموضوعه بولاء الامة وليس الحكم بالعلمية عقليا حتى يقال انه يمكن لتبج مضافا الى المفعول جملة اسم التبج بمعنى التنزيه لا احاطة
 جملة علما بل المعتمد في هذا الباب بولساع ونقل من ائمة العربية وقد صرح بهم حكموا بكونه علما عند الاضافة ايضا واما ثانيا فلان الحكم بكونه
 علما ليس منشاره ما زعم من زعمهم كون السجنان المتعمل في التعجب ايضا بمعنى التنزيه المستعدى بنفسه بل منشاره ما بيناه لا غير فاذا روي
 توجيه حكمهم بكونه علما احسان عليهم من دون انتان منهم واما ثالثا فلان الجمال مضافا معنى استعماله في التعجب جملة علم التبج بمعنى
 التنزيه مستلزما من تنزيهه غير مخالف لما عليه بل للتعجب منشاره لا لظن عدم التوفيق على ما هم على ان صاحب الكشاف في تفسيره قد روي
 سبحانه في هذا بيان عظيم سبحانه المتعجب من عظم الامر ثم قال فان قلت فما معنى التعجب في كلمة التبج قلت الاصل في ذلك ان السجج عند
 رويته اعجب من صناعته ثم كثر ذلك حتى المتعمل في كل متعجب منه انتهى وقال الامام في تفسيره ولاية ان فيه سوالا وهو ان كيف يليق
 سبحانه في هذا الموضع وباجاب وجوده الاول ان اللزوم من التعجب من عظم الامر وانما المتعمل في معنى التعجب لا يوجب المدح عند رويته اعجب من صناعته
 ثم كثر ذلك حتى المتعمل في كل متعجب منه انتهى قال البيضاوي في تفسيره ولاية سبحانه تعجب من اقبال ذلك اصله انه يذكر في كل
 شئ تعجب تنزيهه لا تعالى من ان يصعب عليه شئ انتهى فقد ثبت تبصيص بولاء الامة الاعلام ان سبحانه مع كونه مضافا متعمل في التعجب
 ووضع ان سبحانه المتعمل في التعجب في الاصل بمعنى التنزيه لا غير وليت شعري اذا المتعمل سبحانه في التعجب لم يكن بمعنى التنزيه فماذا يكون منشاء
 لانه ليس الاصل بمعنى التعجب غاية الامر ان المتعمل فيه عبارة اصرح صريحة في انه لا يتعمل فيه لانه موضوع له فالحكم بكونه سبحانه المتعمل في
 لا ارا غير متعدي المفعول لتفريع فاعلم ان الاضافة الى المفعول عند ذلك الاستعمال على هذا الظن ناش من قلته التدبر في كتب اللغة وقول
 القاموس سبحانه من كذا تعجب بيان لموقع الاستعمال لتفسير لموضوع اللفظ واما ما بان فلان قوله العمل به كونه معرفه عن مخصص في هذا
 الاستعمال اثنين جزا في فقد نقص في القاموس بكونه معرفه عند استعماله مضافا في معنى التنزيه ايضا وكذا في الكشاف والمدارك فلا وجه لقول
 باختصاص كونه معرفه عندهم بهذا الاستعمال بكونه عاريا عن التعريف وعلما حكم المعارف في هذا الاستعمال باجماله قبل ان يكون له تعالى من
 ان لم يفت لي فضلا عن ان يعمل عليه لعلك ديت بما عرفت ان ما اور على الشارح من ان ما ذكره على وجه التردد من ان سبحانه اما
 مصدر كغفران فالمعنى سجت سبحانه او علم المصدر وهو تبج كتمان للجلل مخالف لكلام المقوم وما عليه المحققون اذ الظاهر انه اراد بالسجنان
 المذكور في المتن بولساع يارده عرفا باللام وهو في امثال ذلك ليس مصدرا بل على اهل العربية اذ لم يقل خدمهم ان سبحانه حين اضافته
 الى المفعول مصدر لانه لو كان مصدرا فيجب ان يضاف الى المفعول اذ فعله المجرد لا يتعمل الا لانه ما وقد تقر في موضعين اللصا والتدبر في
 التقدير والادوم لاقبالها فعمله صلا في هذا الاستعمال متعديا بنفسه خرق للاجماع ولهذا قالوا انه في امثال ذلك لم يسمي بمعنى التنزيه
 علم تنزيه اشراج لقوله تعالى فما فاسد على فاسد لا يفهم من هذا الفعل بل المقدر ان صاحب فعل مجرودا وكونه مصدرا موقوف عليه قد ثبت ان فعله

المجرب ومعنى التثنية الاستعمال الا لا وكيف يصح اضافة مصدر الى المفعول كونه متعديا بنفسه فتمبيد الشارح وقوله يخرج منه مخالف لما
 ابل اللغة والعربية واما الشق الثاني من ترديده فهو ان كان مطابقا لكلام بعضهم الا انه قالوا به في الموارد التي وقع فيها التعجب حين الحكم
 عن الاضافة والتزويد كما هو في المتن وليس للتعجب بل للتشديد ولهذا فسر به وليس به في نفسه كما عرفت الاضافة فلا بد لصحة الشق
 الثاني من ترديده فيما هو المذكور في المتن معناه لعله علماء حين استعمال التعجب البه غافل للتحقيق فكان اللائق بحال الشارح ان يقل
 ان سجان لم يلبس بمعنى التثنية فجد جعل علماء حين استعماله في تعجب موافقا لما قال في الحاشية ليطابق كلامه كلام بعضهم
 الآخر من مخالفة التحقيق انتهى في غاية السقوط اما اول فلان لا نسلم اجماع اهل العربية على ان سجان حين اضافة الى المفعول ليس
 مصدر ابل قد سبق في اساسه الاحتمال الاول القصر حيث ان التثنية بكونه مصدرا حين اضافة واما ثانيا فلان الامر ان لو كان مصدر لم يصح
 اضافة الى المفعول لانا لان الامر ان فعله الثاني المجرب ليس بمعنى التثنية غاية الامر ان تصاريفه غير متعلية كما قال النيشابوري اذ صد
 غير متصرف ولكن هل ان الامر فلا نم انه لا يجوز جعله مفعولا مطلقا للفعل المقدّر المتعدي بل يجوز كونه مفعولا مطلقا متعديا بل متعديا
 بنا على احد القولين في تحديد فعله انما صلب الابل كون ذلك المصدر مضافا الى مفعول ذلك الفعل المقدّر يدل على ذلك تفسير
 صاحب قاموس توليهم سجان المدح لولا اي ابراهيم السور بارة ولكن هل ان حتى سح سجانا قال سجان امد لا غير فلا نم انه
 لا يجوز تعديته باعتبار نفسه معنى التثنية على ما فترص الشارح صحيح على كل من هذه الاحتمالات وليس فاسدا ولا نابرا على فاسدا لانا
 فلانا لا نسلم انه يفهم كلام الشارح ان الفعل المقدّر انما صلب فعل مجزول يجوز ان يكون الفعل المقدّر انما صلب سجت من التثنية اما
 لان التثنية المجردة غير متعل كما يدل عليه كلام النظام النيشابوري واما لان التثنية المجردة لا تمقدّر له الفعل المتعدي من
 باب تفصيل وجوب المصدر اللازم مفعولا مطلقا كما يدل عليه قول صاحب قاموس اي ابراهيم السور بارة واما ارباعا فلان لو سلم
 فهم كون الفعل المقدّر انما صلب فعلا مجزوا من كلامه فلا نم ان ليس فعله المجزوء معنى التثنية بل قد سبق انه مصدر من التثنية
 المجردة وسماه التثنية غاية الامر ان تصاريفه غير متعلية واما خامسا فلان قوله ان يكون مصدر متعديا عليه ممنوع اذ يجوز ان يكون سجان مضافا
 من التثنية المجردة يكون الفعل المقدّر انما صلب من باب تفصيل كما في قول صاحب قاموس اي ابراهيم السور بارة واما سادسا
 فلان لو سلم ان ليس فعله المجزوء معنى التثنية وانه لا يستعمل الا لا فلا نم انه لا يصح اضافة مصدره الى المفعول كونه متعديا بنفسه بل
 يجوز تعديته الى المفعول باعتبار نفسه معنى التثنية اضافة الى المفعول بهذا الاعتبار كما في التلبس والتكبير والتبديل التي هي مصادر الافعال
 اللازمة نظير ان تمبيد الشارح وقوله ليس اختراعه وليس مخالفا لما عليه ابل اللغة والعربية واما سابعها فلان الامر ان اقليلين يكون
 سجان علما قالوا به في الموارد التي وقع فيها التعجب حين الحكم عن الاضافة بل نص في الكشف والمذكّر على ان علم التثنية حين استعماله
 في التثنية السليخ مضافا منصوبا كما سبق نقله واما ثامنا فلان من قال بكونه علما انما قال بكونه علما بالتثنية ومعنى التثنية مقتضى كلامه

المورد انما يكون علما في القائل كونه علما حيث يتصل في تمام التعجب حيث يتصل في تمام التعجب لا يكون بمعنى التنزيه فليست في الموارد
وقوع فيها للتعجب علم لا حتى فان احل من اجل اللسان لم يقل كونه علما بمعنى التعجب ليس هو علم بمعنى التنزيه في تلك الموارد على رتبة قديمنا
فيما سبق على انه للتنزيه حيث يتصل في التعجب اليم وانما يتصل في مقتضى عاين الاضافة فيستعمل في مضافا فيه كما في قوله سبحانه سبحانه كما في بيتان
عليه السلام انما ساقطنا الانعام من جملة علمنا حين استعمال التعجب فخاله للتحقيق بل لا يعطى ان يجابهم على كونه علمنا حين استعماله في التعجب فخطو ما من
الاضافة كما عرفت من مضمون قوله تعالى انما تختلف كلما تتهم في ان حين استعماله ساقط من مصدر اول المصدر وعلم انما عاشر اطلاق تعجبنا
اللائق بحال الشارح انهم لم ينالوا اللائق مفعلة الشارح وقد عرفت ان في سبحانه من استعماله مضافا ثمانية احتمالات الاول كونه مصدرا والثاني كونه
اسما للمصدر الثالث كونه علما للمصدر فالشارح ذكر الاحتمال الاول والثالث في الشرح ولا احتمال الثاني في الاحتمال فانه قد ثبت ان تلك الاحتمالات التي ذكرها
انتم بصحة طوله كقفي بذكر الاحتمال الثاني فقط كما هو مضمون المورد وكان قاصدا في ابدان في محاسن من يتقاصر مذكرا لثمة اللسان اما على ما
فلما نازعنا من ان كل كلمة سلمنا ان سبحانه انما يكون علما عند قطع عن الاضافة وتعلم ان التعجب فليكن ان من الشارح بقوله سبحانه سبحانه
الواقع في قولهم انما يكون كذلك كان اللام فيه للعهد الخارجي وهو مل للام فيه للعهد الذي هو في ان هذا اللفظ عيشا وقع في الكلام
ما مصدر كقفر ان هو عند اضافة او علم للتعجب وهو عند قطع عن الاضافة يدل على ذلك قال بعد ذكر الاحتمال الاول فاما معنى سجت سبحانه
ولم يقل مثل ذلك بعد ذكر الاحتمال الثاني فكانه يريد على ان محال على تقدير كونه علما ليكون سجت سبحانه بل يتصل في التعجب بالجملة كلام
الشارح في هذا القام موافق لمضمون الآية الاعلام فلا ينبغي ان يجعل غرضا لم يطين من السهام وموقعا لطين من طيش لغاية الاول
فثبت فان المقام منزلة الاقدام قوله المعنى سجت سبحانه بل المعنى سجت سبحانه او سجت سبحانه او سجت سبحانه او سجت سبحانه او سجت سبحانه
بمعنى اللام المتعدي لضمته بمعنى التنزيه وقيم المصدر المتعدي بمعنى التنزيه واللام بمعنى البراءة او بمعنى قول سبحانه انه مقام ضعيف
الى مفعول كلف الفعل او قيمهم المصدر وعلما مقار على ما مر فصار قوله يحمل ان يكون في الصراح شان كاره حال في القاموس
الشان خطو بالمرمك ان يراد بالشان في قولهم اظم شانه حال واصفته ونحوه بالشيء وصفته ما هو عليه فيكون بيان اعظمته
وكبريائه سبحانه وتعالى له وقد مر عن سمات انقص واستجماع الصفات الكمال ونفوت الجلال والجلال وهذا غير بعيد
ويمكن ان يراد به الامر بمعنى كافيكون ذلك اشارة الى الصفات الالهية ولا يتوهم ان شانه تعالى عبارة عن صفاته
الافعالية فحسب مستندا بما ورد في الآثار والتفسير ان من شانه تعالى ان يغير ذنبا ويغير كرابا ويرفع قوما ويضع آخرين
وان يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويشفي سقيا ويقيم سقيا
ويثلي معاني ويعاقب بيني ولعزف ليل ويذل عزيزا ويفقر غنيا يعني فقيرا الى غير ذلك لان الشان عبارة عن فعل الاشياء
حال كانت وما ورد في الآثار والتفسير ليس ترجمة للفظ الشان وانما ورد في تفسير قوله سبحانه كل يوم هو في شان و

هو يدل على تجدد الاحوال وقتا فوقتا ولا يتجدد في ذاته وصفاته تعالى الا في الصفات الاضائية فلا بد في تفسير تلك الآيات من
ذكر الصفات الاضائية المتجددة فلا دلالة فيه على امتناع اطلاق شانه تعالى على ما عداها من الصفات الكمالية والجلالية والجمالية كما لا
شأن قولنا لا يتجدد شيئا فانه لما قال سبحانه ما عظم شانه فكان قائما يقول كيف تنبوه وقدسية المدلول عليه بقوله سبحانه وكيف شانه
العظيم المدلول عليه بقوله ما عظم شانه فقال لا يتجدد الخ فان اريد بالشان الخال والصفة مطلقا كان قوله لا يتجدد لا يتصور ولا يتبع ولا
يتغير تعالى عن اجسام اجسام الكليات والخبريات بيانا لكيفية الشان في ذلك التقدير وتجيده وان اريد بالصفات الاضائية فاما ان
يقال ان قوله لا يتجدد لا يتصور ولا يتبع ولا يتغير تعالى عن اجسام اجسام الكليات والصفات الاضائية فاما ان
بيان لصفات الاضائية المدلول عليها بقوله ما عظم شانه واما ان يقال ان قوله لا يتجدد لا يتصور ولا يتبع بيان لشانه العظيم الا عظم بانه
غير محدود ولا محصور ولا محاط بالادراك والقياس فنقول الشان يحتمل ان يكون وصفا مينا لكيفية الشان صحيح على التقديرين اى سواء
اريد بالشان الخال مطلقا او اريد بالصفات الاضائية والشان قوله من حيث ان له ما في السموات والارض من الآثار بطاير كثيرة الى
الشانى ولكن ان فهم منه ان ما في السموات والارض من الآثار دلالة على جوده والظاهر بالصفات الكمالية وتعالى وقدرة عن سمات
المحدوث والامكان ويستدل فلا اشارة فيه الى الشان بخصوصه لا يتوهم من قولنا فاما مينا لكيفية الشان انه تقييد لفظ الشان حتى يقال
ان العدمي كيف يكون بيانا للوجود بل هو كان يقال في بيان قدرته تعالى انها لا تتناهى فلا يتوهم من ان الشانى عدمي فكيف يكون بيان
للقدرة وبالجملة فكل كلام الشان لا يليق بان يطعن فيه وينتقد عليه بل هو الوجود الذي هو نفس من ان ليقت اليه قوله صفات مينا لكيفية
الشان قال في الحاشية ليس المراد بالوصف الوصف التركيبي لان الجملة في حكم النكرة والشان من حيث انه صفات الى الضمير معرفة
بل المراد بالوصف المعنوي الشان للمحال النعت وغيرهما كما اثير اليه بقوله مينا لكيفية الشان ولم يقل حال الصريح لانه موصوف بالخصائص
عظمته شانه بجمال ودون حال او بزمان ودون زمان اذا الغالب في الاحوال ما ينقل عن صاحبه ما يتجدد انتهى قد عرفت ان الوجه
في قول المص لا يتجدد ان يتناهى بصل الشان اليه شانه يقول في الحاشية وغيرهما قوله اى لا يتبع يحتمل ان يعود بضمير اليه سبحانه والمعنى لا يتبع
به سبحانه عقل من حيث ان له ما في السموات والارض من الآثار اللا متناهية الدالة على عظمته شانه وجماله وكبريائه فيكون المعنى في قوله لا يتجدد
عائدا اليه سبحانه ويكون بيان كيفية الشان مستفادا من هذا الوصف سبحانه وهذا مما يناسب سياق كلام الشان في قوله لا يتجدد والمعنى
لا يتبع بانه عقل من حيث ان له ما في السموات والارض من الآثار اللا متناهية الدالة على ان شانه غير محدود بعقل قياس لا مقداره مقدار
وقياسه بديانهم ما في الحاشية التي نقلنا ما في الدرس السابق كما لا يخفى قوله اذ لا يتصوره تعالى اجزاء معدة لما عطل المعنى في الحاشية قوله لا يتجدد
لانه بسيط ذهنا وفارجا وكان له عظمة عبارة عما لا جز له وكان الجز على نحوين الاول الجز المسمى وهو ما يكون جزر للحد والثاني الجز التحليلي
الذي لا يكون جزر من احد وكان كل من القسمين على ضربين فان الاجزاء احدية اما اجزاء خارجية متغايرة في الوجود و

ومغايرة لكل كالمادة والصورة الجسم فقد صرح الشيخ في الحكمة الشرقية بتألف الحدس الاجزاء الخارجية والجزءانية متحدة في نفسها
ومتحدة مع الكل في الوجود وهي الاجناس والفصول والجزء التحليلية اما اجزاء مقدارية كما في المقادير المتصلة بالجزءانية هي مباد
للاجناس والفصول كما ذهب اليه الشارح^{عليه السلام} في انشاء الله تعالى فان تلك الاجزاء بما هي كذلك تقع اجزاء من الحدس بل انها تكون
اجزاء من الحدس اذا اخذت لا بشرط شيء فتكون اجناسا وفصولا وكان مع ذلك كلمة قول المصنف لا يحتمل المعنيين الاول انه لاحد
بالمعنى المصطلح عند المنطقيين والثاني انه لاحد بمعنى انه لا نهاية له على ان يكون الحدس بمعنى النهاية وكان نفى الحدس بالمعنيين متفرعا
على نفى الاجزاء مطلقا ونفى الحدس بالمعنى المصطلح فصرح على نفى الاجزاء الحديثة ونفى الحدس بمعنى النهاية متفرع على نفى الاجزاء المقدارية
الذي هو احد معاني البساطة كما يقال النقطة بسيطة بمعنى انها ليس لها جزر مقداري اذ ما يكون له جزر مقداري كان له الاحاطة حدود
نهاية وبانها لا يكون نفى الحدس مطلقا اي بالمعنيين متفرعا على اثبات البساطة مطلقا نفى التآليف من الاجزاء مطلقا ناسبا ان
يبطل الشرح ان يكون له تعالى جزر بما ي معنى كان فاطل الاجزاء الحديثة والمقدارية جميعا لثبوت البساطة مطلقا فيصح نفى الحد
بالمعنيين يستقيم كلام المصنف بما ي معنى اخذ فان بهذا البيان ان البطلان للاجزاء المقدارية في هذا المقام ليس من الافاض
والاعمال بل في اثبات المطلوب ولا يعزل عن كلام المصنف كما نحن ونستعرف انشاء الله تعالى توجيه آخر لكلام الشارح لا يتوجه عليه
هذا الظن قوله تعالى منها قوامه علم ان الاجزاء اما انضمامية وهي ما يكون متغايرة ومغايرة لكل في الوجود وهي مقدرة على الكل
واحدة في قوامه تضم بعضها الى بعض اما اجزاء اتحادية متحدة في انفسها ومع كل جعلها وجودا يتصل الكل اليها ولها اعتباران اعتبارا
الاشترائي واعتبارا بشرط لا شيء^{عليه السلام} فبطلان الاول اجناس تفصيل الاعتدال الثاني اجزاء خارجية هي للاجبال والفصول على اي انشاء الله تعالى القسم الاول على^{عليه السلام}
الانضمامية تآليف حتى تقدم الاجزاء على الكل وتغاير باقي انفسها ومغايرتها اياه ودخولها في قوامه ان تآليف من القسم الثاني اعني الاجزاء
الاتحادية تآليف غير معتق للاتحاد وتلك الاجزاء مع الكل كسما في تفصيل ذلك انشاء الله تعالى فان كان المراد بالتآليف التآليف
الحقيقية كان هذا القيد احترازا من الاجزاء الاتحادية ويكون هذا الدليل مسوقا لابطال الاجزاء الخارجية ويكون بطلان القسم الثاني اما
مينا على ما يراه المصنف من التلازم بين التركيب الخارجي والانضمامي والتركيب الذي ونفى الاجزاء للاتحادية الخارجية واما ما يلاحظ
وايضا لا يتصوره تعالى اجزاء الخ وان كان مراده بالتآليف التآليف الاعلى من الحقيقي وغيره الحقيقي لم يكن ذلك قيد احترازا
بل بيانا للاجزاء ويكون الدليل مسوقا لابطال التركيبين معا ويكون قوله واليه لا يتصوره تعالى^{عليه السلام} اما البطلان للاجزاء المقدارية كما
اشرنا اليه فيما سبق او البطلان للاجزاء الاتحادية التي هي مباد للاجناس والفصول كما سياتي في الاول^{عليه السلام} فبطلان
القسم الثاني الكلام مع كونه مستغنى عنه على التقدير الثاني والى خصوص بعض ما ذكره لابطال الاجزاء الخارجية الانضمامية والثاني
ان بطلان القسم بعض ما ذكره وكفاية لابطال التركيبين مطلقا كما مستحق انشاء الله تعالى قوله في مفصلة الهيوتية مستغنية

بعضها عن بعض قد عرفت ان الاجزاء الخارجية متعادلة ومغايرة للكل جودا والجزء الذي يمتد في انفسها ومع الكل في الوجود
ففي المركب الخارجي عدة موجودات تضم بعضها الى البعض وفي المركب الذهني ليس كذلك بل هو موجود واحد وهوية واحدة
الا ان يحصل بضرب من التحليل فيفصل الى معنى بسيم وخاص محصل فلو كانت اجزاء الواجب سبحانه واجبات لكانت منفصلة
الهوية اذا الواجب يكون بنفسه مصداقا للوجود فيكون كل من تلك الاجزاء بنفسه مصداقا للوجود متنازعا عن الاخر ولا يكون
بعض منها عاميا ببعضها فاما محصلا والامكن واجبا فلا يكون تلك الاجزاء اجزاء ذهنية اذا الاجزاء الذهنية لا تكون
منفصلة الهوية بل هويتها واحدة وكانت مستغنية بعضها عن بعض ضرورة ان الافتقار اليها في الوجود لا يوجب الذات فلا
تكون اجزاء خارجية ضرورة وجوب افتقار الاجزاء بعضها الى البعض في المركب الحقيقي اذ على تقدير الاستغناء يجوز وجود كل
من الاجزاء بدون الآخر فيكون الثالث منها عبارة عن اجتماع اشياء لا علاقة بينها فلا يتقوم منها حقيقة محصلة او ابطال
كون الواجبات اجزاء ذهنية واجزاء خارجية بطل كونها اجزاء مطلقا ضرورة ان احصاء الجزئ في القسمين ارتفاعا لا يخصر فيها
بارتفاعها فبطل ثلثه تعالى من الاجزاء المحدية مطلقا ذهنية كانت واخرية فقط ما يلين من ان الشارح لم يقصر على حديث
الاستغناء وهو لا ينفي الا التركيب الخارجي اذا الاجزاء الذهنية لا افتقار بينها الاتحادا وذلك لان الشارح لم يقصر على حديث
الاستغناء بل اشار بقوله منفصلة اليه الى ابطال التركيب الذهني وبقوله مستغنية بعضها عن بعض الى ابطال التركيب الخارجي
على انه لو قصر على حديث الاستغناء لكان الاستغناء ليس عبارة عن سلب الحاجة مطلقا ضرورة ان شئ كما لا يكون محتاجا
الى نفسه لا يكون مستغنيا عن نفسه وكان الاستغناء عبارة عن سلب الحاجة ليعقد كاستغن عن نفسه اي غير محتاج الى نفسه بل كما
ان الحاجة لا تعطل بدون التغاير بين المتعدي والمتعدي اليه كذلك الاستغناء لا يعطل بدون التغاير بين المستغنى والمستغنى عنه فلو
كانت الاجزاء واجبات كانت مستغنية بعضها عن بعض فيكون تغايرها غير محتاج بعضها الى البعض فلا يتقوم منها حقيقة محصلة لا
تقوم ذهنية اذا التركيب الذهني يستدعي الاتحاد بين الاجزاء وهويتها في التغاير الذي لا بد منه في الاستغناء ولا تقوم خارجيا اذا التركيب
الخارجي يستدعي الافتقار بينها فافهم واما القول بان صهر التركيب الحقيقي في الافتقار بين الاجزاء غير مسلم بل يجوز ان يكون بينها علاقة
خاصة في نفس الامر مجهولة لكنه يخرج عن الاعتبارية بمعنى الاشتراع والافتراء المحض بل الحق ان المجموعات المركبة من الاجسام المتباينة
في الوضع كالجدان مثلا لها وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد احكام المجموعات تغاير في نفس الامر لاحكام الاجزاء
مغايرة في الواقع ولا يفتر تلك الوجودات والاحكام الى اشتراع والافتراء واعتبار المعبر فلو كان وجود الواجب تعالى كذلك
لا يلزم الاستدعاء على طريق ابطال المتوسط وان كان الامر على خلاف ذلك على سائر الشروع والعقول المقدرة للعرفان فليس بشئ
لان تلك العلاقة المجهولة لكنه اما ما منع عن وجود جزئ من تلك الاجزاء بدون الاخر في علاقة الافتقار ولا تفكك الاجزاء

مستغنية بجزءها عن كل منها عن الآخر فيكون التركيب منها كالتركيب من الانسان والحجر فلا يكون المركب منها مركبا حقيقيا بل
 اما مركبا اعتباريا او مركبا صناعيا كالسرير والجدول والاربع في ان الواجب سبحانه ليس مركبا اعتباريا ولا مركبا صناعيا وكونه مركبا
 كذلك باطل عند العقول الدنوية فضلا عن العقول المتوسطة والماجدار فهو مركب صناعى ولا كلام فيه انما الكلام في المركب الحقيقي
 وهو ظاهر ومع ظهوره مصرح في كلامهم فقد عرفت باعلينا ان هذا الدليل غير مختص بالبطل واحد من التركيبين بل هو بطل لكل منهما
 لكن كلام الشارح في الحاشية يدل على انه مختص بالبطل التركيب الخارجى حيث قال تعليقا على قوله منفصلة الهوتية فلا تتركب
 حقيقة واحدة متحصلة الا لا بد فيها من افتقار بعضها الى بعض بل اذن ليس الواجب بالذات الاكلوا احد من تلك الاجزاء فليعطف
 النظر الى بساطته وذا معنى قوله على انها بساطة والفرص بينهما اثبات البساطة واما توحيده تعالى فيطلب بربان آخر في موضع
 آخر انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس له كثير معنى لانه لو فرض قوله في الحاشية فلا تتركب منها حقيقة واحدة متحصلة على قوله في
 اشرح مستغنى بعضها عن بعض لكان له وجه ولا وجه لتفريجه على قوله منفصلة الهوتية اذ انفصال التوحيدي عن الافتقار بل الافتقار
 انفصال الهوتية الذي هو عبارة عن التغاير في الوجود على ان قوله منفصلة الهوتية على تفريجه يكون نحو الاطائل تحته اذ لا دخل له
 على هذا التقدير ولو اسقط من البين التمس الكلام على حسب مراده ومع هذا كله يكون الدليل على هذا التفريجه مختصا بالبطل التركيب الخارجى
 اذ لا افتقار انما يكون بين اجزاء التركيب الحقيقي ولو انه قال ان الاجزاء مستغنية لا يتألف منها حقيقة حقيقة لتم الدليل وتم
 المطلوب كما قررنا سابقا من انه لو قصر على حديث الاستغناء لكان في البطل التركيبين لكنه لم يلفظ الافتقار بين الاجزاء في
 الحاشية فاختص الدليل بالبطل التركيب الخارجى اذ الاجزاء الذهنية لا افتقار بينها للاتحاد واما ما قبل اذن ليس الواجب بالذات الا
 كل واحد من تلك الاجزاء فهو مجزئ عن هذا الدليل او حاصل للدليلين الذين ذكرنا في اشرح بوان الاجزاء لو كانت واجبات لما كان
 الافتقار بينها فلا يتألف منها حقيقة حقيقة ويحرم الكلام في تلك الاجزاء فان كانت بسيطة ثبت المطلوب الا انتهت الى بساطة و
 الا تسلسل ولا دخل في بين الدليلين المقدمته القائدة ليس الواجب بالذات الاكلوا احد من الاجزاء بل ذلك دليل على حيالة
 ان الواجب لو كان مركبا لا يكون اجبا ضرورة افتقاره الى الاجزاء وتأخره عنها بالذات على هذا التقدير وهو يتألف في الوجوب لذاتى
 وبالحكمة فكما سئى الحاشية لا يتخلو عن خط وخط قوله على انها بساطة علاوة حاصلها انه لو تركب الواجب من الاجزاء الواجبة
 جرى الكلام في تلك الاجزاء فان كانت بسيطة ثبت المطلوب ان كانت مركبة جرى الكلام في اجزائها لو كانت اجزائها وبهذا
 لا الى نهاية فليدلمس وهو باطل فلا محالة انتهى الى بساطة فثبت المطلوب وهذا الدليل انما ينفي التركيب الخارجى لان الاجزاء
 الخارجية موجودة متعاقبة فيستعمل في تسلسل لا الى نهاية واما الاجزاء العقلية فلكونها متحدة لا يجب انتهائها الى البساطة بل يجوز ان
 تنتهى في التسلسل لا الى نهاية ولا يدلمس لانه فرغ التعدد والتغاير والاجزاء العقلية اجزاء تحليلية ويجوز ان لا ينفك التحليل

الى حد لا يمكن بعده الا ان ينبغي على ما ذهب اليه المصنف من التزام بين الاجزاء الذمينة وبين الاجزاء الخارجية الانضمامية ثم في
 هذا الدليل فحق آخر وهو ان الثابت بانتهار سلسلة الواجبات الى وجه بسيط لا الفناء بين الوجوب والتركيب كما يقتضيه
 كلام القوم قوله او تمكنت بالذات ذاتا واما احتمال ان يكون بعض الاجزاء متمكنة وبعضها واجبة فباطل بطلان هذا اشق
 ولذا لم يذكره الشارح ومن الغرائب ان النعيم من قوله فيما بعد علم انه تعالى انه ابطال لهذا الاحتمال الثالث ولا ينبغي ان
 الغرض المسموع له ذلك الكلام ليس هو ابطال هذا الاحتمال وان كان مستلزما لابطاله ولكن من لم يجعل المصدر له نورا فاما من
 لا سيما وفي قوله كيف يتقوم المحقق المحض اياها الى بطلان الاحتمال المذكور بطلان اشق الثاني فان المركب من الواجب يمكن
 لا يكون هو المحقق المحض بل انما هو المحقق المحض هو الجزء الواجب فانهم قوله وايضا لا يتصور ان الخارج الظاهر ان هذا البطلان للاجزاء
 المقدارية لا تعالى كما يدل عليه قوله كما يحكم وقوله ايضا هي لذوات هيولانية وما قال في الحاشية المنوطة بقوله وهو مقدس عنها وفي
 قوله لا بد في الاجزاء التقديرية من المادة القابلة للاتصال والافصال ولو وهما وفرضا هي الهيولى كالتبيين في الحكمة وعلى
 هذا التقدير يكون وجوه ذكرها والظاهر ان هذا الكلام ما تلونا عليك في الدرس السابق وتحيل ان يكون مقصوده من هذا الكلام
 البطلان للاجزاء الخارجية الاتحادية التي هي مبادي الاجزاء الفصول على راءه ويكون قوله نقيض اليها بمعنى نيل اليها بالمعنى التي
 المقدارية ويكون قوله كما يحكم نظير فان الاجزاء الاتحادية الخارجية تضاهي الاجزاء المقدارية في انها اجزاء تحليلية متحدة في الوجود
 غير محمولة على اكل والاحول بعضها على بعض فيكون هذا الكلام ابطال للاجزاء العقلية باطل مباديها ولا يكون هذا الكلام خروجا عن المقام
 كما نلن لكن قوله في الحاشية على ما نقلناه ياتي في التوجيه ايضا وقوله ايضا هي لذوات هيولانية لا يلزمه لان الاجزاء الاتحادية الخارجية غير
 مختصة بالذوات الهيولانية بل تكون للعقول المجردة ايضا على راء الشارح كما يدل عليه كلامه في حيث تلازم الترتيبين لان يقال للمواد
 الهيولانية الذوات المتمكنة لاشتمالها على الاسكان والقوة التي هي مقابلة للوجوب الفعلية فانهم قوله وايضا هي لذوات هيولانية انما
 المقصود ابطال الاجزاء المقدارية فالمراد بالذوات الهيولانية الذوات الموصوفة من الهيولى واقامته امحالة في الهيولى كالاجسام واصور
 المقادير فان الاجزاء المقدارية انما تكون لما يكون له مادة قابلة للاتصال والافصال كالحاشية وان كان المقصود ابطال الاجزاء التحليلية
 الاتحادية التي هي مبادي الاجزاء العقلية فالمراد بالذوات المتمكنة فان الاجزاء الاتحادية الخارجية ليس لها وجود واقعي فمن جود منشأها
 فهي قبل الانشراح بالقوة فلا تكون للذات الواجبة ولو كانت للذات الواجبة كان كل من تلك الاجزاء مصداقا لوجوب لوجود فلا يكون تتراعيا
 تحليليا ولو جاز امكان تلك الاجزاء للواجب جاز امكان الاجزاء العقلية للواجب تعالى لانها مباديها وقد عرفت ان كون الاجزاء
 العقلية للواجب سبحانه ممكنة يستلزم فافهم قال قوله علم انه تعالى كلامه على حاله حاصله انه تعالى كما ان ليس مركبا من
 المركب كانه لا يجد لا يدرى تياتي منه بطلان الاحتمال الثالث الذي ذكره الشارح وهو تركيب من واجب وممكن ان لم يكن هذا الكلام موقفا

لا البطالة في الكلام نشر على ترتيب اللف قوله لا كنهه العلم كنهه الشئ عبارة عن شمول نفس ذاتة العقل سواركان بحضورها عند كما
 في علم العقل بذاته وبحصولها الذي كافي علمنا بالحقائق البسيطة التي تشمل بانفسها في ذاتها فاعلمه تعالى كنهه بحضوره عند العلم فتن
 سبحانه اذ ذاته حاضرة عنده منكشفة لذاته يستحيل ان يعلمه غيره كنهه لانه تعالى غير حاضر عنده غير حضور العلوم عند العلم بل كنهه غير حاضر
 عنده لعلاقة المعلول بما يشغف يستحيل تشبه تعالى في الذهن فلا يمكن لغيره علم كنهه حضوره احوالا ولما كان حضوره تعالى غير صريح
 البطالة لم يخرج الى نفي بل انما نفي علم كنهه بطريق الحصول فقال يتصور وقد اتفق اهل الملل اعمل على وقوع علم كنهه فتنم اختلافه
 امكانه فذهب بل الملة والصرفية العاصية وهو الحكم الى ان اتى بغيره من كلمات الشيخ ابى علي بن سينا امكانه مع عدم وقوعه قوله
 فانه لما كان الوجود الاصل عبارة عن الوجود الذي ترتب عليه الاثار وهو الوجود الخارجي والوجود الظلي هو الوجود الذي لا ترتب على عليه
 وهو الوجود الذي لا يمكن ولما كان الوجود الخارجي عين ذاته تعالى كان سبحانه ذاته بلا زيادة لمرطبة انقيصا في حقيقته اليه مصداقا للوجود
 الخارجي فيكون ذاته سبحانه حيث كانت في العين او في الذهن مصداقا للوجودية الخارجية ونشأ لا تترجمها فلو حصل ذاته تعالى في
 الذهن كانت بما هي في الذهن مصداقا للوجودية الخارجية ومطابقا لمحل الوجود الخارجي فيكون بما هي موجودة ذهنية موجودة فاقية
 فتكون بما هي ليست في الاعيان واقعة في الاعيان وبما انها لا ترتب عليها الاثار مرتبة عليها الاثار صريح البطالة مختصر عليه
 بعض الشرح بانها ان يكون للوجود الخارجي حقيقة سوى مثله المصدري تكون عينه الواجب زائدة في الممكن اولا وعلى الثاني فليس
 معنى كون الوجود الخارجي عينه تعالى الا ان مصداقه نفس ذاته سبحانه بلا زيادة اعموس دون انقيصا في حقيقته تليقية او تقييدية لانه
 سبحانه عين المصدري الاعتباري فانه صريح البطالة لا يرد من ذلك الا ان يحيل ارتفاعه تعالى عن كنهه الخارج لان متين
 حصوله في الذهن ايضا فان حصوله في الذهن غير رافع له عن الخارج وعلى الاول يكون الواجب سبحانه وجودا قائما بذاته بمعنى سلب القليم
 بغيره ولا يلزم من ذلك تمسك حصوله في الذهن فانه عند حصوله في الذهن لا يكون قائما بذاته حتى يكون مصداقا للوجود الخارجي ونشأ
 لترتب الاثار الخارجية لكن قيامه بنفسه وحل الموجود عليه يكون ضروريا في الواقع ولذا لا يكون محتاجا الى الغير لا يصل اليه راحة لعدم
 الخارجي فان قيل ان ذاته لما لم يكن في تقريرها الذي تقرره بنفسها يكون صدق الوجود عليها نفس ذاته بل كنهه زائدة وقد فرض ان ذاته
 مصداق للمحل ايضا لما لم يكن ذاته ليعصدق عليها الوجود الخارجي في ظرف الذهن فيكون صدق الوجود عليها واستزاع منها شرط لعدم
 قيامه بالذهن فلا يكون نفسه مصداقا لمحل الوجود الخارجي يقال فاشترت ان تعالى مصداق لمحل الوجود مطلقا سواركان خارجا او بنيا
 انها هو مصداق لمحل الوجود الخارجي ومعناه ضرورة صدقه عليه في الخارج ووجب صحة استزاعه من لوجب تقريره الخارجي بنفسه وان تقر
 الخارجي لا يرفع عن الحق لوجوده في الذهن وليس شروطا بايدى اشروط فانه متقرر بذاته في الواقع وجب من وذا من اولم يوجد بعد وليس
 معناه انه كما تقر ذاته في اي ظرف كان يكون محليا عنه بالوجود الخارجي ونشأ راعية ذلك الوجود فان ذلك شأن الذاتيات بالنسبة

الى ما هو ذاتي له الوجود معنى انتزاعي ليس ذاتيا لشي من الموجودات بل كلامه بينه عبارات مطبقة ولا يندب عليك ان كلامه مع ما فيه
 من السهولة التويل قال عن المحصول التحصيل اما اوله فلان في ذاته تعالى بنفسها مصداق لوجوب الوجود ضرورة التقرر بلا شبهة زائدة
 اصلا كما عرفت فاما ان يكون نفس ذاته تعالى كافية في صدق وجوب الوجود ضرورة التقرر عليها وصحة انتزاع هذا المفهوم منها او افعلى
 الاول يكون فانه تعالى على تقدير حصولها بنفسها في الذهن ايضا مصداقا لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا ضرورة ان الموجود
 الذاتي لا يحتاج الى الذهن لا يكون مصداقا لوجوب الوجود على الثاني لا يكون نفس ذاته مصداقا لوجوب الوجود بنفسها وهو لا
 ما عرفت بهذا التقرر لا يتوجه عليه اعتراضه اصلا وتجزية حصوله تعالى في الذهن عدم كونه مصداقا لضرورة الوجود حين هو في الذهن
 مع القول بان ذاته تعالى بنفسها كافية في صحة انتزاع ضرورة الوجود عنها قول بعدم حصول ذاته تعالى في الذهن قد كان المطلق
 ذلك اما ثانيا فلانه على تقدير ان يكون للوجود حقيقة سوى المعنى المصدري تكون عينا في الواجب زائدة في الممكن يكون الوجوب
 سبحانه وجودا قائما بذاته كما افترض ذلك ليلزم متناع حصوله في الذهن فانه عند حصوله في الذهن لا يكون قائما بذاته فلو حصل في
 الذهن يلزم السلب اشئ عن نفسه فان ذاته هو الوجود القائم بنفسه والحاصل في الذهن يستحيل ان يكون وجودا قائما بنفسه ليجب انه
 قد ذكر في هذا الشق منه المقدمات واستخرج منها تجزئة حصوله في الذهن مع انها انما تصيد اقناعا كما عرفت واما ثانيا فلان قوله يقال ثبت
 الخ لا يرجح الى طائل لانه تعالى لما كان بنفسه مصداقا لحصل الوجود الخارجي كما عرفت به كان مصداقا لشيئا كان الالم يكن بنفسه
 مصداقا للوجود الخارجي فيكون حين هو في الذهن مصداقا للوجود الخارجي فيكون على تقدير حصوله في الذهن موجودا ذاتيا وموجودا
 خارجيا معا وهو صحيح البطلان ما قال ان ذلك شان الذاتيات بالنسبة الى ما هو ذاتي له ان ادب ان ذلك مخصوص بالذاتيات
 فذلك فاسد لان عدم السلب الذاتيات عن الذات انما هو لان الذات بنفسها مصداق لذاتياتها وهذا يتحقق في الذات الواجبة
 بالقياس الى الوجود الخارجي ايضا وان لم يرد ذلك فلا يعيده شيئا واما ما راجع فلان ما قال من انه لم يشبه ذاته تعالى مصداقا للوجود
 مطلقا خارجيا كان اذ هو بذاته انما ثبت انه مصداق للوجود الخارجي للشيء يرفع ما ادب به فانه لانه تعالى لما كان بذاته مصداقا للوجود الخارجي
 كان بذاته مصداقا لمطلق الوجود لاستحالة انفكاك المطلق عن الخاص فكما كان ذاته مصداقا لمطلق الوجود امتنع انفكاك مطلق
 الوجود عنه تعالى فيكون حل مطلق الوجود عليه واجبا حتما كان فيكون ذاته تعالى حين هو في الذهن مصداقا لوجوب الوجود فيكون
 حين هو في الذهن موجودا خارجيا وعل كلامه جهالا احصله لعلك قد فطنت بها تلونا عليك ان الدليل على اقتناع حصوله تعالى
 في الذهن بتكميل تقريرين الاول ان الوجود الخارجي حقيقته تعالى فيكون ذاته حين هو في الذهن مصداقا للوجود الخارجي والثاني ان
 ذاته تعالى مصداقا لوجوب الوجود فلو حصل في الذهن كان حين هو في الذهن مصداقا لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا اذ
 الموجود الذاتي لا يحتاج الى الذهن لا يمكن ان يكون مصداقا لوجوب الوجود والتقرير الاول مذکور في الشرح ويرد عليه النقض بالبيان

الملكة فان جودها الخارجى عنها كما ساقى اشار الله تعالى فلو حصلت في الذهن كانت في الذهن موجودة خارجية وبذلك لا يخرج
 عنه فان انكاره عنيت الوجود الخارجى للمهمات الملكة الموجودة في الخارج يلزم بالبرهان وبذلك ما متمسك به فيما ذهبنا اليه من نفى
 القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فالجواب ان كان حصول ذات الواجب تعالى في الذهن تحصيل كذلك حصول المهمات
 الملكة الموجودة في الاعيان فيتحقق لم يعلم بكنهه شئ ليس عبارة عن حصول نفس ذاته في العالم او عند العالم بل هو عبارة عن
 انكشاف نفس ذات شئ للعالم وفتح ما بين الامرين فان انكشاف نفس ذات الشئ للعالم يجوز ان يكون بشيخ حاصل منه في الذهن
 ويجوز ان يكون له تعالى شئ كاشف عن نفسه انه حاصل في الالفاظ والقول بانه تعالى متعال عن الشئ فانه احدى الذات
 تاش من عدم الفرق بين الشئ وشبهه فان المتشابه للمصادفة ان يكون له شبه لان يكون له شئ ولم اعثر بعد على بطلان هذا الاحتمال
 بالنظر والاستدلال بل العدة في هذا الباب هو التمسك بالبرهان الكشفي التي شهدت بها مشاهدات حضرات الصوفية قدس الله سرهم
 وهي وان افادت بحسب النظر الجلي من العقول المتوسطة اظن والاقنع لكنني في الحقيقة براين قاطعة واجبة الاتباع قوله وسائر صفاته
 الخ الظاهر ان غنية سائر الصفات له تعالى لا دخل لها في هذا الدليل فذكرها استطراد ولا يعبد ان يكون في ذكر غنية سائر الصفات له تعالى
 ايماء الى تقرير آخر للدليل حاصله انه تعالى احدى الذات والصفات لاكثر فيه بوجه اصلا ليس تعالى ذات وصفة فان اصفة
 غير الموصوف بالبدن به بل سبائك ذات هي نفسها نشأ للآثار التي ترتب على الصفات في غير على اكل جود ولذا يقال انه تعالى قادر
 بالقدرة وعالم بالعلم الى غير ذلك المراد ان ذاته تعالى تنوب عن جميع الصفات الكمالية فالذات الحققة بنفسها بلا زيادة امر عليها و
 انصاف حيث يتألف منها مصحح لا تنزع مغاير جميع الصفات الكمالية ونشأ لترتيب آثارها فلو حصلت ذاته تعالى في الذهن فاما ان يكون
 حين هي في الذهن صحح لا تنزع تلك المفاهيم ونشأ لترتيب تلك الآثار فيلزم ان تكون موجودة خارجية اذا الموجود الخارجى ما تترتب
 عليه آثاره وليصدق عنه احكامه ولا تكون كذلك فيلزم ان لا يكون تلك الذات بنفسها مصححة لا تنزع تلك المفاهيم ونشأ لتلك الآثار
 وهو غلط باطل لا يتوهم ان ذاته تعالى اذا حصلت في الذهن حصلت معه الصفات لكن الصفات هي حصولها في الذهن موجودة
 ظلية فلا يلزم ان تترتب عليها آثارها كما اذا تصورنا القدرة لا يلزم ان تترتب آثار القدرة عليها في وجودها الذهني وذلك لان
 انما يتوهم لو قلنا ان الصفات قائمة به وانها تحصل عند حصوله في الذهن لكننا نقول انه تعالى ليس لصفة الا ان ذاته تعالى تنوب
 عن جميع الصفات وتكفي في انزع مغايرها وترتب آثارها بنفسها بلا زيادة شرط وانضمام امر فلو حصلت في الذهن كانت صححة
 لا تنزع مغايرها وترتب آثارها فتكون موجودة خارجية فاقبل ان ذاته تعالى عند حصولها في الذهن لكونها موجودة ظلية لا
 تكون مصححة لا تنزع مغايرها الصفات ولا نشأ لآثارها قلنا فلا يكون نفس الذات كافية في تصحيح انزع الصفات و
 ترتب آثارها وهو غلط باطل من ههنا مسقط ما توهم البعض من ان غنية الوجود الخارجى له تعالى لا يتلزم ان يكون في ذاته حصولها

في الذهن موجودة خارجية فلا يلزم من حصوله تعالى في الذهن الاحصول الوجود الخارجي فيه وحصول الوجود الخارجي فلا يتلزم من
الاعتناء الخارجي لانه حصول ظلي وذلك لاننا استدلنا بان ذاته تعالى لو حصلت في الذهن صحته لانتزاع الوجود الخارجي لكون
نفسه ذات كافية في تصحيح انتزاع الوجود الخارجي ولا ريب في ان يكون صحاح الانتزاع الوجود الخارجي موجود خارجي وذلك لعدم الحاجة على بنا
اتقير كما لا يخفى **قوله** لانتزاع السلب الذات والذاتيات عن الموجودية معناه لانتزاع السلب الذات الواجبة وصفاته الذاتية التي
هي نفس الذات بالحقبة عن الموجودية الخارجية فان الذات الواجبة التي هي عين الصفات بنفسها كافية في تصحيح انتزاع الموجودية
الخارجية فهي حينما كانت تكون صحاح الانتزاع الموجودية الخارجية فتكون عين هي موجودة في الذهن موجودة خارجية بحيث ان يكون ما
لا انتزاع السلب كل من الذات والصفات الذاتية التي هي مناشي الآثار الخارجية عن موجودية الآخر بل الذات حينما توجد على الصفات
التي هي مناشي الآثار لكونها عين الذات فيكون اللام في قوله الموجودية هو صانع المضاف اليه فيكون هذا الكلام اتما للذليل
الذي لوى اليه بقوله وسائر الصفات وهذه التوجيه مع بعده لا يخلو عن لطف **قوله** فيكون بما هو حاصل التفاعل ان تعذر الان لا يلزم
بحال بل هو وقع بيا نه انه لا شك في ان العلم الجزئي الخارجي بما هو كذلك ليس علما حضوريا فانه ليس علما ولا نقاشا ولا معلولا بل
علم حصولي فاما ان يكون نفس ذاته بما هو واقع في الاعيان وجزئي حقيقي مرشمة في الذهن فيكون بما هو حاصل في الذهن واقعا
في الاعيان معا فهو المدعى او لا يكون نفس ذاته بما هو موجود في الاعيان مرشمة في الذهن حقيقة بل بعد تعريبها عن الوجود في
وهذا باطل لان تعريبها عن الوجود الخارجي يساوق تعريبها عن شخص ضرورة مساوقة الوجود والشخص وحصولها مع التعري عن الشخص
لا يخفى في علم الجزئي بما هو جسد في الكلام في علمه بما هو كذلك الا ان يقال ان الجزئي بما هو كذلك لا يحصل في الذهن وكجني في علمه
الوجود الجزئي تمثل حقيقية في الذهن مع شخص مائل للشخص الخارجي فهو حاصل في الذهن مع اتسري عن الوجود الخارجي ولا يمكن
مثل ذلك في الواجب لثباته لا يمكن تعريه عن الوجود الخارجي لكونه عينه تعالى فان قلت كما ينبغي تعريه عن الوجود الخارجي كذلك ينبغي تعريه
الخارجي بانه كذلك لكان الوجود الخارجي لثباته لا يمكن تعريه عن الوجود الخارجي لكونه عينه تعالى فان قلت كما ينبغي تعريه عن الوجود الخارجي كذلك ينبغي تعريه
تعالى في الذهن متعلق حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن قلت انتزاع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن
مترجم عند المحققين كما استعرف ان شاء الله تعالى **قوله** وكذا بما هو حاصل في الاعيان تقريره انه تعالى لو حصل في الذهن كان الوجود
الذهني عينه اذ لا يزيد عليه صفة من صفاته فلا ينفك عنه الوجود الذهني عيننا وذهنا فيكون عين هو في الاعيان منتزاع
الوجود الذهني فيكون بما هو في الاعيان موجودا ذهنيما قال في الحاشية ذهني على ان جميع صفاته تعالى وكل ما يصح تصادفه تعالى
بغير ذاته فلو لم كان الوجود في الذهن كان مصداقه نفس ذاته على ما برهن عليه في الحكمت في موضعه فيكون بما هو في الاعيان
لا في الاعيان انتهى ومانت تعلم ان الوجود الذهني لا يصح ان يكون مصداقه نفس ذاته تعالى لانه وجود محتاج الى الموضوع وهو ذاته

والواجب سبحانه يستحيل ان يكون مصداقا للوجود المحتاج بنفس ذاته والحق انه تعالى لو حصل بنفسه في الذهن كان بنفسه مصداقا
 للوجود الذاتي لما لم تكن الشايع في الحاشية بل لان الوجود الذاتي عبارة عن المحلول في الذهن كما استصفت والحلول ليس صفة
 منتزعة ذات الحال فانه نحو من الوجود والوجود ليس صفة منتزعة بل بمعنى اشتداع مصداقه نفس ذات الحال فانه لو كان
 زائدا على ذاته كان اما صفة منتزعة ليهافت مدعى سبق وجودها فاما ان يكون وجودها سابق وجودها مستغلا فيلزم ان يكون للحال
 وجودان في ظرف واحد احدهما وجود مستقل غنى عن الموضوع والاخر وجود داعي محتاج اليه وهو صريح البطلان او يكون وجودها ناقلا
 اى حلولا في الذهن فيكون للحال واحد في محل واحد في زمان واحد حلولا وهو صريح البطلان واما صفة منتزعة عنها فالكلام
 في انتشار انتزاعها الكلام فان انتهت الى صفة انضمامية عاد الى الشق الاول وبطل بطلانه وان انتهت الى نفس ذات الحال ثبت
 المدعى ولما كان الوجود في الذهن عبارة عن المحلول فيه وكان مصداق المحلول نفس ذات الحال فلو حصل ذاته تعالى سنة
 الذهن كانت بنفسها مصداقا للحلول فيكون ذاته تعالى بنفسها مصداقا للافتقار الى الموضوع فلا يكون واجهة والوجه تكون على هذا التقدير
 منتزعة الى الموضوع حيثما كانت فتكون حينئذ في الخارج ايضا حالة في الموضوع اعني الذهن منتزعة اليه باهية ^{تكون} واقعة في الاعيان
 لاني الاعيان وهذا الكلام واجب الا انه كما يدل على امتناع حصوله تعالى في الذهن كذلك يدل على امتناع حصول الجواهر بها
 فيلزم ان حصلت في الذهن كانت بانفسها مصداقي للحلول في الذهن والافتقار اليه فتكون عارضة وفيه منتزعة اليه حيثما كانت فلا يكون
 جواهر وتكون باهية واقعة في الاعيان لاني الاعيان وهذا ايضا احد ما يتسكك به في نفى القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن
 وسبب في انتشاره تعالى قوله لان ما هو في الذهن لا دليل اخر على امتناع حصول ذاته تعالى في الذهن تقريره ان يحصل
 في الذهن مع تقرره في الاعيان لا بد ان يكون له ما به اشتراك بين الوجود الذاتي والموجود الخارجي اذ لا يمكن ان يكون الوجود
 الخارجي والموجود الذاتي شخصا واحدا فلو احد بالعدم يستحيل تعدد وجوده بالبدنية فلو حصل ذاته تعالى في الذهن فاما ان يرتفع عن
 الخارج وهو صريح البطلان او يبقى في الخارج اليه فيكون حقيقة مشتركة بين الموجود الخارجي والموجود الذاتي اذ لا يمكن ان يكون
 الموجود الخارجي والموجود الذاتي شخصا واحدا وذلك باطل لان وجوده وتخصه عين ما بهية فليس له ما بهية مشتركة محتمل وجودين و
 تخصيص احدهما خارجي والاخر ذهني ومن ههنا ظهر استتباع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن قال بعض اشراح
 عينية الشخص له تعالى لا ياتي وجوده تعالى في الذهن لان معنى عينية الشخص له تعالى انه حقيقة بسيطة متنازة عن جميع ما عداها بنفسها
 لا يمكنها التحل الى هبة كلية وتخص زائد عليها وطاير ان كونه تعالى حقيقة متميزة بنفسها لا يوجب ان لا يوجد في الذهن والا لا
 يستشخص بتخص زائد حاصل من قبل وجوده في الموصوف ولا يستحيل ان يكون شئ واحد شخصان احدهما خارجي والاخر ذهني فان
 الشخص الخارجي مميز عن الشخص الخارجي فاعطيه ومن الاشخاص الذاتية الحاصلة من الالغاير لذلك الشخص وتخصه الذاتية

الحاصل عند وجود في الذهن خبر عن شخصات ذهنيات اخر حاصل له بالنسبة الى الاذهان الاخر فان الشخص الخارجي بمنزلة الكلي
بالنسبة الى تلك الشخصات لكنه ليس الكلي في الاصطلاح فان لم يتبر في الكلي ان يكون ظلاً للكثيرين لان يكون له اطلال كثيرة
انتهى وبذلك الكلام مع ما في من الاطاب ليس له كثير معني فضلاً عن ان يكون له جدوى اما اولاً فلان بدنه العقل شاهدة بان الواحد
بالعدد يستعمل تعدده واللام يمكن واحداً بالعدد فتجوز ان ينقل الشخص الخارجي بعينه الى الذهن مما يقضي البدهة بهطلانه وتراجع
كونه ضرورياً قد صرح به الشيخ في الفصل الثاني من ثلثة **التميات الشفاهة** واما ثانياً فلان الحاصل في الذهن لو كان هو
الشخص الخارجي كما أنه ويكون لشخصه الخارجي محفوظاً في نحو الوجود الذهني يلزم ان يكون الشخص الخارجي من الجواهر صين هو
حاش الذهن قائم به قائماً بنفسه غير حال فيه لان الشخص الخارجي مساوق للوجود الخارجي والوجود الخارجي موجود متعلق بعينه ببقاء
اشي بقاء فلو جاز ان يكون الموجود الذهني شخصاً بالشخص الخارجي جاز ان يكون موجوداً خارجياً فيكون قائماً بنفسه لا بالذهن اما
ثالثاً فلا تك قد عرفت فيما سبق اتقان مصداق احلول نفس ذات الحال والحلول في الذهن مساوق للشخص الذهني فيكون
الشخص الذهني نفس حقيقية بلا زيادة امر عليها مصداقاً للحلول في الذهن فلا يكون الشخص الذهني زائداً على حقيقة فلا يساغ للقول
بان الشخص الخارجي يجوز ان يوجد في الذهن وتشتخص شخص زائد وما قال من ان الشخص الخارجي بمنزلة الكلي لانه الى تلك الشخصات تستفت
على فاد في مقام انشاء احد تعالى بواو لا يفي بضع ما قال في الشرح ما اجاب به بعض المشرح من انه يستحيل ان يكون لشي واحد شخصان
مطلقاً لان الشخص باليقيد امتيازاً لشي عن جميع ما عداه فاذا تميز الشخص الخارجي بالشخص الخارجي عن جميع ما عداه فاشخص الذهني اما ان
لا يميز الامتياز فلا يكون شخصاً وان افاده الاقبياز لم يحصل الحاصل ذلك لان الشخص لا يسلم الا ان الشخص الخارجي للشي بغير
الامتياز من سائر الاشخاص الخارجية وعن الاشخاص الذهنية المحصلة عن امر خارج لذلك لشي واشخص الذهني ليشبه الامتياز
عن الشخصات الذهنية الاخر والاهل ان ما ذكره غير حاسم لهذا التعليل فافهم **قوله** هو كما ترى كلام خطابي قال في الحاشية الاشخص
عليك ان بهناتيا سين الاول قياسه تعالى على المحسوس اعني الشئ والثاني قياس العقل على المحسوس ولا جامع بينهما حتى يوجب القين
ولو تم لدل على عدم وقوعه على امتناعه كما يظهر بادي تامل انتهى **قوله** اذ اذني للفاعل قال في الحاشية هذا الاحتمال غير ظاهر ولا مستسا
للباق والسابق كذا ذكرناه ليكون زريعة لذكر مسئلة علم الواجب تعالى انتهى وهو مسئلة هذا الاحتمال مع بعده ان نفى العلم للموصلي
عنه سبحانه نوع من تقديره ان القول يعنى الى القول بكونه محلاً للحوادث وتقريره عن الكمال في مرتبة الذات واستكمالها بالغير مستقت
ان شاء الله تعالى **قوله** علم ان مسئلة علم الواجب هذه المسئلة قد اعقمت الافكار وسمكت الانظار وادشت العقول تركتها جباري
وسمكت العقول قرا الناس سكارى وما هم بسكارى فترجمت شروحه من جهل يونان انه تعالى عما يصفون غير عالم بذاته ولا بغيره اما الاول فلان العلم
افاده ولا يحل الاضادة بين اشي وفنائه اما الثاني فلان لا يعلم نفسه لا يعلم غيره وبذلك جهل مستقت على نفسه ومن سواهم اتفقوا على انه تعالى

عالم نفسه بجميع الاشياء صغيرا وكبيراً وقهراً وقهراً ولكن ينقسم من نفعي لعلم الغفلي قال انه تعالى على علم جميع الاشياء ويعلم بالعلم
 يستلزم العلم بالعلوم بما هو حاضر عند نفسه فهو عالم بنفسه فهو عالم بالمكنات فهي حاضرة عند تعالى ومعلومه لا سبحانه وتعالى من سبق
 العلم على الاشياء وليس ضروري وخبرنا مثلاً وهو ان العوالم لا يتغير بالحوادث نسب متناهية من دون ان يثبت على لقمة واللا بعد متبدا
 في صناعة هذا العلم لا يستلزم ان لا يكون سبحانه خالقاً بالارادة لا سداً عنها سابق لعلم ضرورة ولان النظام الجلي وما اودع فيه من المكنات
 يشهد بان صانعهم حكيم ابدع اجاد وادع فيه الحكم كما ارادوا العوالم الماهرة في قبيل ان ينفذ في ضرب الحوادث على الاجمال نسباً بالعلم الضرب
 ولا يثبت على ضربه ضرورة ثم من سواه اجمعوا على سبق علم تعالى على ايجاد المكنات ففهم من ذهب ان علم تعالى صور قائمة بذاته لا يتغير
 الى ان الطرح ذهب رسطون من اهل الكاشغين الى ان علم تعالى صور قائمة بذاته تعالى وسياق انشاء الله تعالى باطل التزمين وقد
 اتفق الطوسي الى ان صور المكنات حاصلة في العقل الاول وهو من مافيه من الصور عا ضرعه تعالى حضور الحوادث عند فاعلمه فهو العلم
 تعالى وبطلان الادلة يستلزم ان لا يكون العقل الاول صادراً بالغاية وثانياً انه قول باستكمال الغيرة والثالث ان لا يتوجب نفع علم تعالى بالبريات
 المادية لا ينتفع ارتسام صورها في العقل الاول ذهب المعتزلة الى ان علم تعالى هي المكنات الثابتة في الخارج قبل وجودها وبطلان لا نفي
 للثبوت سوى الوجوه وذهب لما تريد الى ان علم تعالى صفة بسيطة قائمة بذاته تعالى ذات اضافته ويريد عليهم انه لا يعقل الاضافة الى
 المعلوم انصرف بدنية ومن قال بحدوث تعلقات العلم حسب حدة هذه المعلومات فقد نفى العلم قبل اليجاد وادع قول باستكمال الغيرة وان العلم
 يساوق التميز والمعلومات لا تتميز بانفاقيهم وتوهم صاحب الاقرب المبعين ان علمه بصور لها ثبوت علمي لا يتحقق في الخارج اذ في الذهن كما سار
 في كسر البقية بحسب الطمان ما راها اولاً فان الثبوت مطلقاً لا يعقل بدون الوجود كما اختلف في غير موضع من كتب دأمانيا فلا اعتراض
 بالبعد والصرف لا يتميز دأمانيا فلا تعلق الثبوت العلم لا يتحقق في الخارج والذين نعتوا بلا معنى كاسم بلا معنى لا بد من تغييره واما ما لا يعقل بالغير
 على اطلاع الرباط الالهي لا يتبدى وجود الموصوف ولا يصدق برونه وعلى هذا التقدير يصح ان المكنات معلومة فلا يصدق برونه القضية
 الموجبة من وجودها ما خلا من قياسه على السبب فاسد اذ الصورة السرامية موجودة في الحس المشترك قبل التحيلة فبذلك وجوده في
 ذهب فخر رويس الى ان علم تعالى عبارت عن اتحاد المكنات بذاته تعالى ولا يخفى استحالة وذهب المتأخرون الى ان علم تعالى على
 نحو تفصيلي زائد على ذاته وليس من صفات الكمال واجمال هو عينه وسياق تفصيله مع الا على انشاء الله تعالى وذهب لصوفية الكرم
 قدس الله سرهم الى انه ليس في الكون الا ذات واحدة مطلقة لا كلية ولا جزئية متطورة بطورات شتى ومتغيرة بتبعيات لا متناهية غير متصورة
 في القصور ولا متصورة على تعيين المتعين يمكن والمطلق واجب فعله تعالى بالمكنات منطوق في علمه بذاته وبذلك المذهب هو الحق والقبول الحق
 وقدره بان نحن على وحدة الوجود في رسالتنا المسماة بالاروض المجردة وليس في شبهة ذكره قوله في المذهب البعض انصر الشارع على ذكره المذهب
 في المذهبين والثاني ذهب فلاطون الاكبر لانه لا يصدق ان علم تعالى ليس حصولاً اي بواسطة الصور فوجب عليه ان يثبت

من يرى ان علمه تعلل بالاشياء بواسطة الصور واذ كان فيه مذنبان الاول مذنب الشئين هو ان علمه تعالى بالاشياء بصورة القائمة بذواتها
 وجب عليه بطلان المذنبين قدم الاول لانه صريح في كون علمه تعالى حصوليا فالتعلل عليه تعالى على المذنب الثاني في حضوره لان التعلل
 بذواتها حاضرة عند تعالي فاعادة الى البطلان في نفي كون علمه تعالى حصوليا فان العلم المحصولي هو ما يكون لقيام الصورة بالعلم فالتعلل
 العلم بتلك الصور من حيث انه علم تلك الصور انفسها علم حضوره العلم بهما من حيث انه علم بذوات تلك الصور بواسطة علم حصولي كما
 ان العلم بالصورة القائمة بالعالم من حيث انه علم تلك الصور انفسها حضوره ومن حيث انه علم بذوات تلك الصور بواسطة علم حصولي
 ولا يجب في العلم المحصولي ان يكون الصورة قائمة بذات العالم الا ترى انفسهم من لا يرى قيام الصور بذاتين ويطعن ان حصولها فيحصل
 اشئ في الزمان والمكان مع انه يسمى ذلك العلم بالحصولي وقد ذهب الصدر والشيرازي في الاسفار الى ان الصور الذهنية قائمة بانفسها
 مع انه يسمى العلم بالاشياء بواسطة الصور علما حصوليا فافهم **قوله** صور قائمة بذاته تعالى اعلم ان البطلان مذنب الشئين مذنب فاعاد
 وجوبه شي منها ما يخص البطلان احواد منها وما يبطل المذنبين جميعا والشارح البطلان بوجه واحد ونحن نريد ان نخل كل واحد منها او لا بوجه
 خاصة ثم بوجه عامة فنقول مذنب الشئين وهو القول بان علمه تعالى بالاشياء بارتسام صورها في ذاته سبحانه باطل بوجه الاول انه
 يستلزم ان يكون الواجب فاعاد تلك الصور لا يجادها بما قد قبلها لمحوها فيه مع كون اشئ الواحد قايلا وما قد عللنا اشئ وان لم يدل
 على بطلان دليل شاف الا انه باطل عندنا والقول بان كون شي واحد قايلا وما قد عللنا اشئ المستحيل لو اخذ القبول بمعنى الامكان لا يستبعد
 وليس بهنا ذلك بل القبول بهنا بمعنى مطلق الانقاص ليس بشئ فان ما ذكره في بيانه لو لم يدل على امتناع كون اشئ الواحد قايلا
 وقايلا اي معنى اخذنا فاضلنا في شرح تهذيب الكلام الثاني انه لا ريب في ان تلك الصور لكونها موجبات ظلية اضعف من ذوات
 الصور فليست من ان يكون المعلول الاول ضعيفا لوجوده وم لا يجوز ان ذلك الثالث اني نخل على هذا ما اعتقدوا من ان الصادق الاول هو
 افضل الاول ثم افضل الثاني وان تلك الاول الى آخر ما ذكره اذ يجوز على هذا التقدير ان يصدر كل شي بواسطة صورة ولا يلزم صدوره الكثير
 عن الواحد والربع انهم لم ينسوا عن حصول البدايات في المجزئات فمع جم حصولها في الذات الحقبة المقدسة منع فيلزم عدم علمه تعالى بالمجزئات
 المادية وحصول الصورة الكلية غير كاف في الكشف الجزئي كما هو جلي لئبها الى جميع الجزئيات على السواء والنحو مس انه يستلزم كون
 محلا للحوادث والسادس انه يستلزم استكمال تعالي بالغير وزيادة صفة العلم عليه سبحانه وهو مع بطلان في نفسه باطل عندنا ايضا وهذا الوجه
 الاخير والمكان واراد على مذنب فاعادون بحسب النظر الجليل لكنه غير وار عليه بحسب فائق النظر كما استتف انشائه تعالى والسابع انه ينبغي
 على كون العلم عبارة عن الصورة ونحن نبطل انشائه تعالى ببراهين قاطعة **قوله** والبعض الاخضر لما راؤا ظاهرا فيل على ان بطلان
 استلزم عن المذنب الاول وهو غير ظاهر والا ترميل **قوله** بصورة حسنة المشهور انهم ارادوا بالصورة المجردة الهيئات المجردة فانه منيب الى
 افلاطون وهو صاحب هذا المذهب تجريد وجود الهيئة المجردة بذاته غاية العبدون اهل من ان معنى لمية مثل هذا اليوم اجزا

بل الظاهر ان مراده بالصور المحررة الصور الثمانية المحررة عن المواد وقال الشارح في الحاشية يمكن ان يكون مراده بالصور نفس
تلك الاشياء باعتبار حضورها عنده تعالى واطلاق الصور على الاشياء باعتبار حضورها على شائع عندهم وانما سميت محررة لعدم
بهذا الاعتبار وادواتها بنائها بذواتها عزم قيامها بذاته تعالى انتهى وانت تعلم ما فيمن الضاد اما اول فلان مذنب فلا طون يكون
علمه الفعلي بصور محررة قائمة بذواتها فلو كان مراده بالصور نفس تلك الاشياء لم يكن القول بالعلم الفعلي المقدم على الابداع بل
يكون العلم على هذا التقدير بعد الابداع واما ثانيا فلان مذنب فلا طون على هذا التقدير هو ما ذنب اليه بعض المشايخ القائلين بكون
علمه تعالى بحضور سلسلة الممكنات عنده تعالى حضورا دهريا ولم نقل القول باتحاد المذنبين عن احد المعبرين في نسبة المذاهب
الى اصحابها لم نقل اذ لا دخل للعقل في ذلك واما ثانيا فلانه لو كان مرادا فلا طون تلك الصور نفس الاشياء كان مذنبه
الاعتقاد بحدوث علمه تعالى اذ العالم عنده حادث الان يحيل قوله بحديث العالم على القول بالحدوث الذي كما بينه المعلم
الثاني في كتاب المحج بين الرايين فافهم قوله قائمة بذواتها اورد على كون تلك الصور قائمة بذواتها بان بعض الصور اعراض
فكيف يكون قائمة بذواتها وانت تعلم انه لم نقل عن اصحاب المذاهب ان تلك الصورة متحدة مع ذوات تلك الصور بل يجوز ان
يكون تلك الصور سمانية بالذات لذوات الصور ويكون صور الاعراض ايضا قائمة بذواتها وانما احتمال قيام صور الاعراض بذواتها
وقيل باتحاد تلك الصور معها بالذات وهو غير منقول عنهم ونقطة الصورة لا تدل على اتحادها مع ذواتها فان الصورة تطلق
على التشال المحكي ايضا فلا اشكال فاما قول من قال ان يجوز ان يتقلب صور الاعراض بطريقا ليعتد بل المنة ان الاعمال الصير
جواهرهم الحساب فتوزن فلا سماع له على مذاق الفسفة واهل الاسلام كثرهم احد تعالى واولئك هم المحققون لا يجهلون الى جواز
الانقلاب انما ليعتقدون ان صفات الاعمال توزن اوان بازاكل على جوه صالحة للوزن تميز الاعمال بوزانها وقد يجب عن
اصل الاشكال بان معنى قيام تلك الصور بذواتها عدم قيامها بذاته تعالى فيجوز ان يكون صور الاعراض قائمة بمجاها في عالم التشال
غير قائمة بالبارى سبحانه واغترض عليه بانه يمكن علم السواد مثلا بدون الجسم مثلا فيجب ان يكون السواد مثالا قائما بنفسه في ذلك العالم
والجواب انه ان اريد بامكان علم السواد بدون الجسم امكان العلم السواد من دون العلم الجسم فذاك مستحيل في علم البارى
سجانه على ان يجوز العلم بالمال من دون العلم بالجسم لا يستلزم ذلك قيام امحال بنفسه وان اريد بامكان ان يعلم السواد قائما بنفسه
فان معنى العلم بذلك المفهوم فذاك ايضا ممكن بان يكون ذلك المفهوم قائما بجهن من الازمان في عالم التشال مستقفا عنده تعالى
وان معنى العلم بمصادقه فيكون العلم بها متمم بل العلم بالمتنوعات والعلم بها انما هو وجودها فيها عند العالم فان المصدق لاشي فكل
يتعلق به العلم على انه كونه متشكلا فكل العلم بالسواد قائم بنفسه لكونه متشكلا كان ذلك شكلا على جميع المذاهب فلا خصوصية لا يراد على
مذنب افلاطون وان اريد بامكان العلم بان السواد قائم بدون الجسم فذلك مستحيل عليه سبحانه وبالجملة فلهذا اعترض بالبرج عنده

الى حصول لعل غيري يحصله والواجب باننا لا نشك ان علم السواد به وان لم يكن ممكن الامر ليعلمه الا ان كان وجود السواد بدون الجسم ليس يمكن
 ليعلمه لكن اليه فلا يتحقق ان يصح اليه ثم انه قد يور على مذنب فلا طون انه يلزم عليه القول بان يكون الجزئي الخارجي بما هو كذلك ثبوت
 غير موجوده الخارج يتحقق طه تعالى فيلزم كثر الشخص في انحاء الوجود والواجب ان لا يجب في علمه تعالى بالشخص الخارجي نفس وجود ذلك
 الشخص بعينه في ذلك العالم المتشابه بل يكفي وجود صورة محاكية وان كانت مغايرة له في الوجود الا ترى ان الاشخاص الخارجية معلومة لنا
 على الوجه الجزئي مع استبعاد وجودها بما هي اشخاص خارجية في اذبات الاستحالة تعد شخص بدرجة الاختلاف المبين بالمباين عالم يدل
 على استحالة دليل فان قلت وجود الصورة المحاكية للشخص الخارجي في العالم المتشابه غير كاف في معلومية شخصه الخارجي اذ لو كنه
 صدق العقضية القائمة اشخص الخارجي معلوم مع عدم الموضع اذ لا وجود للشخص الخارجي على هذا التقدير حين كونه معلوما انما الوجود بصورة
 محاكية له مباينة اياه ولا يكفي في صدق العقضية الموجبة وجود شخص المحاكى المبين موضوعها بل يجب في صدقها وجود نفس موضوعها
 في الاشكال غير مختص الوجود بهذيب فلا طون بل هو وار على جميع المذاهب اذ لا دليل على التزام وجود الاشخاص الخارجية بما هي
 كذلك في مرتبة العلم الفعلي على راي احد بل في الاشكال غير مختص بعلم الواجب تعالى بالاشخاص الخارجية بما هي كذلك ولا يحصى عنه
 لاحد من التكميل المنكرين للوجود الذهني والمثانية القائمة بحصول الاشياء بانفسها في الذين الاشرافية القائمة بحصول الاشياء
 فيه الا بانكار سنده عار صدق الموجبة وجود نفس موضوعها فانما اذا امكن على شخص خارجي قد الغيم باحكام خارجية صادقة كقولنا الحج لك
 قد استحال اركان حلبة ثقيل او على شخص خارجي لم يوجد له دليل يوجد في القابل باحكام خارجية صادقة كقولنا زيسولد فانما ان يكون
 موضوع اشكال هذه القضايا موجودا في الخارج حين صدقها وهو صريح البطلان او موجودا في زمن من الازمان او في موطن آخر
 يتجمل في الوجه الشخصي الذي صار له وزير الذي سيولد في زمن من الازمان او في موطن آخر بالبداهة فيلزم ان يصديق هذه القضايا
 مع نفيها لم يصديقها بهته ولا يكفي في صدقها وجود اشخاص اخر محاكية لموضوعات هذه القضايا سواء كانت متحدت معها في الهيئة كما هو
 مذنب تأملين بحصول الاشياء بانفسها او مغايرت لها بحسب الهيئة كما هو مذنب تأملين بحصول الاشياء اذ وجود الاشخاص المحاكية ليس
 نفس موضوعات تلك القضايا فانها معدومة محقة ونسبة وجودها مثالبها اليها مجاز وبالحاجة فهذه الاشكال لخصوصية له مذنب فلا طون
 هذا وقد التزم بعض الاكابر في دفع اصل الاعتراض كثر اشخص الخارجي في اتحاد الوجود وانت تعلم ان مخالفة للضرورة العقلية فان قلت
 انما مذنب اصحاب فلا طون الى القول بثبوت الصور الذاتية في علم البارئ سبحانه كمالا يلزم تميزا ليس بشئ وصدق القضايا
 الموجبة القائمة الاشياء بمعلومتها بدون موضوعاتها وتعلق العلم بالمعدومات بصرفه فيجب القول بوجود نفس المعلومات في عالم
 المثال فلا بد من التزام وجود اشخص الخارجي بما هو كذلك في ذلك العالم على ما فهمت قلت لعل الحق ان وجود الصور المحاكية كمالا
 يكفي في تميزها وتعلق العلم بها وصدق المعلومات عليها بل لا يحصى لاحد من التزام ذلك كله كما اشرنا اليه وسنفضله انشا الله

تعالى في بحث الوجود الذاتي والسرفي ذلك ان متعلق العلم والمعلوم والتمييز لا يولد الذات هي تلك الصور الحكيمة والاشياء انفسها
 فمتعلق العلم بالعلم والتمييز بالعرض وهي مخلوقة بالعرض فلا يلزم وجودها بالذات فكما انها معلومة وتميز بالعرض بمعنى ان صورها الحكيمة
 لها معلومة وتميز كذلك هي موجودة بمعنى ان صورها الحكيمة لها موجودة مع ان التميز وجودها شخصي لا خارجي باجوب
 كذلك بوجودات شتى والتزم ان زيدا الذي يكون من نطفة امية في رحم امه بعد ان صارت علقته ثم مضت ثم لحا وعظما موجود
 في الازل بعينه بلا سبق مادة ولادة من دون تغاير شخصي اصلا ليس باي من التميز ليس بموجود وتعلق العلم به
 وصدق انه معلوم بسبب وجود صورته محاكاة لفهمه وقد علم انه يدعى بغيره فلا يلزم الاستكمال بالغير واكتساب العلم به
 الذي هو صفة محاكاة من الصور زيادة صفة العلم عليه الحق ان مقصوده ان انتشار الانكشاف نفس ذاته تعالى فالعلم بمعنى مبداء
 الانكشاف عينه تعالى وانما احتياج الى القول بوجود تلك الصور لتلازم تميز الاشياء من دون وجودها وما يشاهد في القول
 بوجودها انما هو ضرورة لزوم الاضافة للعلم لا الكون الواجب سبحانه مستكملا بها بانها الكلام فيما يطل بغيره فلا يلزم خاصة **قوله**
 اتول تلك الصور لما كان هذا الوجه عاما لا لاطال المتبين معاذرة بعد ذكر المتبين وجمع بينهما في الابطال بحيث يكون تميزها هو
 الحق ومن الوجه المبطل للتمييز معان تلك الصور القائمة بذاته تعالى او بذاتها لا تقابلية حسب الاتساق المعلومات ومعلولها
 تعالى صادرة عنه سبحانه فاما ان يكون صدور ما عنه تعالى دفعة وهو خلاف ما ثبت عندهم من استتاع صدور الكثير عن الواحد وان
 يكون صدور ما عنه تعالى بان يصدر بعضها عنه تعالى بواسطة بعض اخر فيكون تلك الصور مرتبة ووجود الامور الغير المتناهيبة المرتبة
 باطل بمرتين ليس على ان وجود الامور الغير المتناهيبة بالفعل مطلقا باطل لانها لو وجدت كانت محروضة للعدد والاعداد مرتبة
 فالمعدودات لغير مرتبة تترتبها مجرى براين البطلان التسو لا يحتاج الى المقدمة القائمة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد في اثبات التسو
 بين تلك الصور **قوله** في الاحالة مسبوقه بالعلم لانها كانت ممكنة كانت حوادث ذاتية فاما ان تكون حوادث في الواقع ايضا
 كما هو ذهب من ذهب الى حدوث ما سوى الله ان يكون قديمة كما يراه من ذهب الى قدم العالم وعلى التقديرين يكون تلك الصور
 مسبوقه بالعلم ما سبقا ذاتيا وذلك على التقدير الثاني او سبقا الحكماء وذلك على التقدير الاول **قوله** تخرعن الجبل لتحميل فيه
 تعالى تلك الصور لو لم تكن مسبوقه بالعلم كان الواجب سبحانه في مرتبة ذاته الحق عاريا عن محال العلم فيلزم النقص في مرتبة ذاته و
 قد علم بعضهم سبق علمه تعالى بتلك الصور بانها لو لم تكن مسبوقه بالعلم لم يكن الواجب سبحانه قاعلا لها بالاقتضا ضرورة ان الفعل
 الاختياري لا بد فيه من سبق العلم والشايع عدل عن ذلك الوجه لان تلك الصور لما كانت مدار العلم الذي هو من الصفات
 الكمية فلا عاين في كونها مخلوقة بالاجاب لان الصفات الكمية من لوازم ذاته تعالى يستحيل انسلخها عنها فوجب ان تكون مخلوقة
 بالاجاب فلا يستدعي خلقها سبق العلم عليها ولا سلب غلبه ذلك القول في خلق العالم فان الغراب المودعة فيه تدل دلالة صريحة

على ان خالقها عليها اولافا فافضنها واجاد وبرزخلاف نفس الارادة والعلم فبرزخونها مخلوقين بالايجاب لا يرد مثل ذلك على الشارح
 قدس سره اذ حاصل ما ذكره انه لو لم يكن تلك الصور مسبوقه بالعلم لم تعبر سبحانه في مرتبة ذاته عن كمال العلم ولا ريب في اللزوم
 ولا في بطلان اللزوم فلا يرد عليه اقل من ان البارى غرض من نفسه ذاته كمال ومن جملة الكمالات العلم والنقص تحيل المستحيل
 ليس في قدرته واذ لم يكن انقص مقدور لم يكن الكمال مقدورا فلا يكون العلم وما يكون من لوازمه مقدورا فلا يلزم سبق العلم
 بالصورة عليها بل عليها انتهى فقد عرفت انه لا يتوجب على ما ذكره الشارح نعم يتوجب على ما قال البعض من كمالنا ثم انه ان اراد بقوله
 انقص تحيل ان انقص مستحيل عقلي لذاته فذلك سلم وصحيح لكن اللزوم منه ان يكون الكلام واجبا لذاته فلا يمكن ان يكون
 مخلوقا أصلا بالايجاب ولا بالارادة فيجب سبق العلم الذي هو كمال واجب بالذات على تلك الصور التي هي ممكنة لذاتها وحوادث
 ذاتية فهذا الكلام على هذا التقدير يكون تشييد الكلام الشارح لا روعليه وان اراد به ان انقص تحيل بالغير فذلك غير سلم ولا
 صحيح في نفسه فان كونه سحابة ناقص العباد باسعد ليس ممكننا بالذات حتى يكون مستحيلا بالغير فان المستحيل بالذات لا يكون مستحيلا
 بالغير ومع ذلك لا يصح على هذا التقدير سلب المقدورية عنه ولا عن مقابله الذي هو الكمال فان المستحيل بالغير والواجب بالغير
 واخلان تحت قدرته العامة والا لم يكن المعدومات التي هي مستحيلة بالغير والموجودات التي هي واجبة بالغير مقدورة له تعالى
 قال في الحاشية المعلقة على قوله تحزاعن الجبل مستحيل فيه تعالى هذا بانظر الى ان الجبل هو سبحانه تعالى واما بالنظر الى
 مطلق الجبل على القادر مع غل النظر عن الخصوصية فلا استحالة تعلو بجعل بالمجهول لم يخلق عندهم وانما قيدنا الجبل على القادر
 لان الجبل قد يطلق على مطلق الاقتضار والافادة ولو بلا علم وروية كقاعدة الشمس للصور واقتضار الملزومات للوازم وانما اخترنا
 الوجه بخصوص البارى عز اسمه لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور الى الله تعالى مثل استناد الوازم الى الملزومات فلا يلزم سبق
 العلم والجبل بالمجهول غير مستحيل في مطلق الفاعل والنقص انتهى وهذا الكلام مطابق لما ذكرناه قوله اذ هي منكشفة عنده
 تعالى بنفسها اي لا بصوراخر لا بمعنى ان انفسها مبادئ انكشافها والالم يتم تفريح قوله فناطق تعقلها الاجمالى بسبب هو ذاته
 تعالى قوله فناطق تعقلها الاجمالى بسبب تعنى ان تلك الصور لما كانت مسبوقه بالعلم ولم يكن عليها بواسطة صور اخرى فلا محالة
 يكون تلك الصور معلومة له تعالى بخبرين من العلم الاول علمه تعالى بها قبل وجودها وبخبرين من العلم نفس ذاته تعالى
 اولاً يتحقق لما سوى ذاته تعالى في تلك المرتبة وهذا العلم اجمالى بسيط ومبدأ الانكشاف ذات واحدة بسيطة والثانى علمه تعالى بها
 حال وجودها ويكون مبدأ هذا العلم ذاتها الموجودة احاطة عنده تعالى حضور المعلول عند علته ونها يتحقق في نفس تلك
 الاشياء التي بذه الصور صور لها ايضا فلا حاجة الى توسط الصور في علمه تعالى بتلك الاشياء قوله ففقيقة العلم لتعليل
 كون الصور وذوات الصور معلومة له تعالى بحضورها عنده تعالى بالمعلولية بان حقيقة العلم هو وجود الشيء للشيء وذلك باحد ثلثة وجوه المعلولية

والناحية والعينية والاول تتحقق فيكون انكشاف الصور وذوات الصور عنده تعالى بحضور باعده تعالى بالمعلولية لا بتوسط
الصور وعلى هذا فليغو تلك الصور وكيفية انكشاف الاشياء لنفس حضور باعده تعالى لعلاقة المعلولية **قوله** كما رأى وجود الشيء
بالفعل شيء موجود بالفعل بالعينية وانما خصه بالبيان لان مفهوم وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل بوجه التغيير بين الشيء
الحاضر عنده فبين ان كمال وجود الشيء نفسه بمعنى عدم النسبية لا بمعنى حضور شيء عند شيء آخر **قوله** مما يشهد به الخ لما ذكرنا حقيقة
العلم وجود الشيء بالشيء باحد ثلثه انما هو كان غرضه اثبات ان علمه تعالى ليس حصوليا اصلا بل هو حضورى وانه تعالى يعلم الاشياء
بنحو من العلم الاول العلم الاجمالى قبل وجودها والثانى العلم التفصيلى حال وجودها وان العلم الاول ينطوى فى علمه بذاته والثانى
يتحقق بحضور تلك الاشياء عنده تعالى وحب عليه بيان ان الله تعالى عالم بذاته لا بتوسط صورة لثبوت ان علمه تعالى حضورى لا
حصولى لئلا يفرغ عليه اثبات كونه تعالى عالما بالاشياء اذا لم يثبت كونه تعالى عالما بنفسه لم يثبت كونه تعالى عالما بالاشياء اذا لم يعلم نفسه
يتجمل ان العلم غير ويتحقق ان علمه الاجمالى بالاشياء منطوى على بذاته الاول على علمه بذاته فقيم ينطوى العلم الاجمالى بالاشياء ولهذه
الاسم من غير ايتام باثبات ان وجود الشيء للشيء بالعينية اى وجود الشيء لنفسه مناط العلم وقد انكشف بما ذكره الشرح مشبهة بتلك بها الجبلية
الناخون لعل تعالى وهى ان العلم يستدعى اضافة بين العالم والعلوم والاضافة لا تقتل بين الشيء ونفسه فهو تعالى عما يقول الظالمون
لا يعلم نفسه ما لا يعلم نفسه لا يعلم غيره فلا يكون سجا عما يصفون عالما بنفسه ولا بغيره ووجه انكشافها ان علم شيء بشيى عبارة عن حضور شيء
بالفعل عند شيء موجود بالفعل وبوقد يكون بالعينية وحضور الشيء نفسه اذا كان مجردا ضرورى ومعناه عدم غيبة الشيء عن نفسه و
ليس هذا معنى عبارة عن الاضافة التى لا تقتل الا بين شيئين متغايرين فعلمه سجا بذاته ليس سجا بل بعبارة عن حضور نفس
ذاته عنده تعالى وذلك الحضور ليس سجا بل بعبارة عن عدم العينية والاولى فى جواب هؤلاء الجبلية ان مقتضى حجبهم ولا يعلم
النفس بذاتها على كل شبهتهم بما ذكره الشرح فان ذلك انكسرت لهم واكبرت لكن بهنا اعتدال توى لم اعثر فى حجب القوم بعد على
جوابه هو انه تعالى لو كان عالما بذاته فاما ان يكون العالمية والمعلوية اللتان هما مفهوم ان انتزاعا بديها التصور من غير
عن ان الله تعالى ولا يكون ذلك المفهوم انتزعين عن تعالى الثانى بلانته واولا لغير باطل لانه لا شك فى ان مفهوم العالمية تصايف
المعلومية فهو مقابل له فاما ان يكون مصداقهما وشارا انتزعا عنهما نفس ذاته تعالى بلا زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها وذلك صريح
الاطلاق لا يستحيل بالبداهة ان يكون الذات الواحدة بماهى كذلك مصداقا للتقابلين فان المتقابلين لا يجتمعان فى ذات
واحدة بماهى كذلك كما تقر فى موضعه ويكون مصداق العالمية هى الذات المتحد مع انضمام معنى اليها ومصداق المعلومية هى الذات
مع انضمام معنى آخر اليها فلا يكون الذات بنفسها عللة ومعلومة بل يكون العلم نازلا على الذات ويكون صفة سقيمة اليها وهو خلاف
بالتقر عندهم ولا يكفى فى تحد مصداق العالمية والمعلوية ان تو هذا الذات مع وصفين انتزعين بها يكون مصداقا للعالمية

وبآخره صدقاً للمعلومية اذا لامر الانتراعى بالتحقق لفي الواقع الا بمشاكل انتزاعه وهو الواحد للبحث في الواقع وكلما سافر في مصداق التماس
 والعلومية في الواقع واذ اطل الشان فلا يميل الى القول بانته تعالى عالم بذاته وانت تعلم ان هذا البيان حاربعينه في علم النفس
 بذاته هو ما لا يتكده احسن افراد نوع الانسان فعلم ان في بعض مقدمات البيان فلا ولا ان لم ينشر عليه بعينه فهذا البيان ان قيم دليله
 على نفى علمه تعالى بذاته فهو غير تام لان مقتضاه يعلم النفس بذاتها الا ان يحجب القول بتغاير مصداق العالم والمعلوم في علم النفس بذاته
 على خلاف ما ذهب اليه ان قرع على انه اشكال على مذنب ابل الحق فالجواب عنه عولس لعل الجواب هو ان العلم بالمعنى الذي
 يصير عنه بدالستين وادانث وشيئ من العالم والمعلوم والعالمية والعلومية ليس يتحقق في انكشاف الشيء لذاته واطلاق العلم
 على انكشاف الشيء لذاته اما على المساحة وعلى اشتراك اللفظ فليس هناك عالمة ومعلومية وعلم بالمعنى اللغوي والمعنى المتعارف
 لكن هناك انكشاف لشيء لنفسه بمعنى عدم غيبته الشيء عن نفسه بنفسه ومصادقه نفس ذلك الشيء بلا انضمام امر الى زيادة معنى عليه
 فليس هناك فضاة ولا اضافات التعنايف انما هو بين العالم بمعنى ما قام العلم والمعلوم بمعنى ما تعلق العلم وليس هناك عالمة
 ومعلومية بذاتك الغنيين انما يطلق عالمة والمعلومية هناك من حيث ان ما يترتب على العالمية والمعلومية من الانكشاف يترتب
 هناك وان لم يكن عالمة ومعلومية وما لم يكن مختار الشيء الثاني من الترويد الاول يمنع لطلانه بدته وسياتي لذلك مزيد تفصيل
 هو الكلام في علمه تعالى بذاته واما علمه بالاشياء فهو على نحوين الاول علم الفعل السابق على الوجود والثاني العلم التفصيلي المتأخر عنه
 على ثبوت كلا النوعين كلام على جميع المذاهب المتعارفة فيما بينهم بوجوب بعضها يدل على نفى النوعين جميعاً اما الاول فهو انه
 تعالى لو كان عالماً بالاشياء قبل وجودها لكان علماً ما عين ذاته اوزاداً على ذاته لا يسهل الى الامرين فلا يسهل الى المقدم
 اما انه لا يسهل الى الاول فلا نيت وجب ذلك الاشياء في مرتبة ذاته اذ العلم بدون المعلوم وامانه لا يسهل
 الى الثاني فلا يستلزم عارده سبحانه عن صفته الكمال في مرتبة الذات فيلزم نقص ويستحيل وقد قصد القوم الاجابة عن هذا
 الاشكال اجابوا عنه بوجه سنذكر ما نكلم عليها في تحقيق مذنب المتأخرين انشاء الله تعالى واما الثاني فهو وجه الاول ما في
 العروة الوثقى ومحصله انه تعالى لو كان عالماً بجميع الاشياء كان عالماً بالحوادث الاستقبالية جميعاً لكن الثاني باطل لان الحوادث
 الاستقبالية المتعاقبة المتتالية لا يوافيها ما غير واقعة عند حدس الابد ولا لا يغير متناهيه هذا المعنى باتفاق الملل بلا خلاف فهي امر لا تقية
 وكون الامور لا تقية مما تصور فيما يخرج من القوة الى الفعل تدريجاً سوار كان بحسب الوجود يعني كما في الحوادث الميومية وبحسب الوجود
 الذي يمتد في كافي الاعداد المتعاقبة المنتزعة شيئاً فشيئاً ولا يمكن فيما لا يبرح ولا تعاقب فيه الامور لا تقية لا يمكن خروج جميعها من
 القوة الى الفعل لانها في لا تقية لا يكون الخرج منها الا متناهي لان كل مرتبة من تلك الامور المتعاقبة انما يزيد على ما قبلها
 بواحد فلا يزيد على المتناهي لا بقدر متناهيه فلا يكون الخارج منها الى الفعل غير متناهيه كما اذا ما ونعكس الى ان الغير المتناهي كما لا يمكن

ان الامور لا تقتضي تحيل خروجها من القوة الى الفعل فسلم لكن بحسب الوجود الذي تملك الامر بحسب التقطيع اعني الوجود الزماني لا التدرج
لا بحسب نواتج من الوجود كما لوجود الظلي في الازمان العالية او الوجود الدهرى الذي ليس بحسب لقاقب وتجد فان قلت ذاك
تملك الامر بحسب جودها الذي بحسب تعلق بها علمه تعالى موجودة بالفعل هي غير متناهية جرت باهرين التسميات قلت فسلم جريان التدرج
تسمي في الغير المتناهي مطلقا يكون هذا اشكالا لا تحل لا تعلق له بما ذكره قدس الله سره وعلى ان في كلامه في عروة الوثقى نقضاً على ان هذا
الاشكال على حيله يراى منعوا الى تحقيق الحق في هذا البحث حيث يتكلم في علمه تعالى بالجزئيات المادية على وجه جزئى انشا الله
تعالى فانظر الكلام وان قضى الضرر به والتطويل لكنه لا يخفى عن الافادة والتحصيل **قوله** ثم اذا صار الشيء الى تنبيه آخر على ان وجود
الشيء لنفسه كفى لا يحتاج له ويستنبط منه ان وجوده لغت لمنهوية اليه كاف لا انكشاف وحاصله ان حصول صورة اشي عند العالم
لما كفى في انكشافه فخصو لنفس الشيء عنه يكون كافياً في الانكشاف بالطريق الاول وقول من قال انه يجوز ان يكون لخصوصية حصول
اعني الوجود اظلي مدخلية في الانكشاف نقض لا يصحى اليه **قوله** قلت ان قال في الحاشية القول بالحالة الادراكية باطل اذا انكشافها
انما تترتب على وجودها لقوتها العاقلة فكل ما كان وجوده للقوة العاقلة كان منكشفاً عند يده لك الوجود والاشكال لا يتخلف عن مبدئه
فيحصل بوجوده صور الاشياء لها غنية عن الحالة الادراكية والا يلزم ان يكون للاشياء واحد موشران في مرتبة لا يقال بالحالة الادراكية
فوطا به رتبة عند الوجود لا باعتبار الوجود والصور لميت كذلك لا ناقول بالحالة امر ممكن فهي مكتوبة في نفسها باطلة في ذاتها
كسائر الكمالات من الصور وغيرها فكانت مظلمة في حد نفسها من جهة العدم الذي هو اصل الظلمة ونوريتها مستفادة من الوجود
بالفعل فانما النور هو الوجود الخاص لا فرق بينهما وبين الصور في هذه الجهة انتهى انت تعلم ان ان الراد ابطال القول بالحالة الادراكية
مطلقاً فذلك هو من سائر اذلالهم ان كل ما كان وجوده للقوة العاقلة كان منكشفاً عند يده لك الوجود بل سببه من انشا الله
تعالى على ان انكشاف الاشياء وصورها عند القوة العاقلة انما هو بالحالة الادراكية وما قال من ان الاشياء لا يتخلف من مبدئه سلم
لكن الانكشاف عندنا ليس اثر المطلق وجود الشيء بل الحق ان النفس تغير بصفتها هي مباد لا تافاً خاصة فالحالة الادراكية ضمنية
اثر الانكشاف فهي منكشفة بنفسها وسائر الاشياء حتى صفات العالم منكشفة بتوسطها كالصور مفاد مضمين بنفسه وسائر الاشياء مضمينة
بتوسطه وما يقال من ان علم النفس بصفتها حضورى ان اريد به ان علمها بصفتها ليس بوساطة صورها فهو حق لكن لا يلزم منه
ان لا يكون علمها بصفتها بتوسط الحالة الادراكية ايضا بل الحق ان صفات النفس اعني صفاتها الانضمامية الموجودة في النفس
وجوداً اصلياً تعلق بها الحالة الادراكية تعلقاً وتوحيها في منكشفة تعلق الحالة الادراكية بها واما الحالة الادراكية نفسها فلاستحالة
تعلقها بنفسها لاستمرار التعلق الذي هو اضافة تغاير المتقسمين واستتباع تعلق حالة الادراكية فيها انضماماً الى التسمي في الموجودات
الاصولية اعني الحالات الادراكية فانها عندنا موجودة اصلياً لا صفة استزاعية كما توهمه البعض منكشفة بنفسها للقوة العاقلة بهذا

الجلي من النظر واما يجب تيقن انظر فالحق ان الحالة الادراكية انما تنكشف عند العالم تتعلق حالة اخرى بها كيف وكفى نفس جود
 الحالة النفس في انكشافها عند لازم ان يكون النفس عالم لكل علم قائم بها ابد و هو خلاف البداهة الوجودانية ولا يلزم لتس كما
 يأتي في الدرس الاتي وان اريد به ان علم النفس بصفتها ليس بواسطة اصلا بل هي متكشفة منبشها كما لفظه الجمهور فغير مسلم ولا
 يوحى في نفسه كما ستقف عليه انشأ الله تعالى نعم من يقن بان وجود الشئ مطلقا كاف في الانكشاف كما هو رأي المشائية
 فلا يسيل الى القول بالحالة الادراكية لان الصور لما كانت موجودة للقوة العاقلة وكفى وجودها بها في الانكشاف فاية حاجة الى
 الحالة الادراكية وان اراد ابطال القول بالحالة الادراكية في علم النفس بذاتها علم المجردات بانفسها فسلم لما قال من ان جود
 الشئ للشئ كاف في الانكشاف فان ذلك على اطلاقه بل لا يحيا في بعد من انه ليس بين العاقل المعقول في علم الشئ بنبذة تنبيه
 في المصدق اصلا على ان فيه ايضا كلاما ينبغي انشأ الله تعالى **قوله** فيستل الاشكال الفصل انت تعلم ان العلم شئ يتوقف على
 توجه نفس نحو ذلك الشئ فاختار ان العلم بالحالة انما يكون بحالة اخرى ولا يلزم لتس لانا اذا علمنا شيئا بحالة فلا يحصل لنا ان العلم
 بتلك الحالة التي هي العلم بقيام علم ذلك الشئ يتناول يتوقف العلم بعلم ذلك الشئ على ان يتوجه نفس توجهها متانفا الى ذلك
 العلم فذلك التوجه المتانف تحصل حالة اخرى متعلقة بالحالة الاولى ويكون تلك الحالة الاخرى علما بالحالة الاولى ثم يعلم تلك
 الحالة الاخرى يتوقف على توجه متانف آخر فادمت نفس توجهها متانفا نحو حالة تتجدد الحالات واذا انقطع توجه النفس انقطع
 حدودها فتوهم لزوم تسهينها توهم بعيد **قوله** لا بل عامل قال في الحاشية اشترى بعن العلوم الموجود في الذهن بنفسه لوجود ظلي
 وهو مجرد عن المادة وعوارضها لانه ليس بلا عمل عامل انتهى انت تعلم ان الاحتراز عما ذكره حاصل بقوله قائما بالذات بل بالجل
 اذ العلم الموجود في الذهن قائم بالجل وهو الذهن لا بالذات الا ان يقال انه يريد الاحتراز عنه على انه يجب من يرى ان الحصول
 بالذهن ليس عبارة عن القيام به اذ انه اريد ان ميزان العاقلة مجموع اميرين الاول قيام اشئ بذاته والثاني تجرده بذاته والقياد الاول
 احتراز عن الاعراض مطلقا والثاني عن الماديات وما يتجرى لعل عامل مع غل نظر عن كونه عرضا وجوه او قد تبين بهذا ان الاعراض
 ليست عالمة اذ ليس وجودها بالجل وجودها بالها بل وجودها بالها وكذا الماديات لان وجودها بالماديات لا بها كما في الحاشية اذ ذلك انما يصح في
 الماديات بمعنى الامور الحادثة في المادة ولا تستقيم في الجسم المركب من الصورة والمادة بل لان الماديات متصلات بكل جزئ منها
 غائب عن الجزاء الاخر فلا حضور له واتباعها عند نفسها واما المادة نفسها فهي وان كانت قائمة بذاتها لكونها جوهر لكن فعليتها فاعلية القوة
 وجوهية جوهرية الاستعداد وهي بهيئة لذاتها متصلة بالصور فهي في حد ذاتها جوهر ظاهري فلا يشعر بذاتها انفصالا عن غير **قوله**
 وغواشيها زاد ذلك للاستعداد في المادة في ميزان العاقلة فانها وان كانت مجردة عن المادة اذ ليس للمادة مادة لكنها ليست مجردة
 عن غواشي المادة فمن توهم ان المادة تتحقق فيها ميزان العاقلة بالمعنى الذي ذكره الشرح لم يتناول في عبارته **قوله** كان عقلا

أي نشأ الاشكال بالمعنى المصدرى فانه اعتبارى ولا بمعنى الحاضر عند المدرك فانه عبارة عن المصقول قوله فادراك لذاته لا
 يزيد على وجوده بل على ما يمتنع فقط كانت غير الوجودية الكلام بطاير صحيح فان العلم لما كان عبارة عن وجود اشئ بالفعل كان وجود
 الشئ نفسه ما علمه بذاته فادراك الشئ لذاته الذي هو عبارة عن وجوده بنفسه لا يزيد على وجوده فان كان وجوده عين لما يمتنع كما في
 الواجب سبحانه فادراك لذاته لا يزيد على ما يمتنع اليه اذ ما يمتنع به الوجود لا غير وكان غير لما يمتنع فادراك لذاته لا يزيد على ما يمتنع فقط
 لا على وجوده والنظر الدقيق يحكم بان هذا الكلام لا معنى له فانه ان اريد بالادراك في قوله فادراك لذاته والوجود في قوله لا يزيد على
 وجوده معناه المصدريان فلا يخفى ان الوجود بالمعنى المصدرى لا يصدق على الادراك بالمعنى المصدرى
 بدیهته والا بالعكس بل الادراك بالمعنى المصدرى مغاير للوجود المصدرى سواء كان وجودا والواجب
 او وجودا المحكم بالصحح المحكم بعدم زيادة الوجود المصدرى الادراك المصدرى على ذاته تعالى فان
 المعنى المصدرى ليس عين الواجب بدیهته وان اريد بالادراك والوجود مصداقهما فلا شبهة في ان مصداق العلم والعالم والمعلوم في
 علم الشئ بنفسه هو نفس ذاته بلاحيثية اصلا كما شكفت غنة غطاهه فمصدق الادراك لا يزيد على نفس الذات سواء كان العالم
 مكنيا او واجبا كما شكفت عليه نشر الله تعالى وقد اعترف الشايع بان شئ المقدس عن المادة اذ كان موجودا بنفسه فكان عقلا وعاقلا
 ومعتقلا والوجود ليس صفة منضمة بل معنى انتزاعي مصداقه نفس هوية الموجود بلا انضمام معنى اليها فان نفس هوية الموجود بنفسها بلا
 زيادة ام عليها مصداق العقل المعقول فلا يزيد مصداق الادراك على هوية اصلا سواء كانت مكنية او واجبة او محال بل المراد بالادراك
 والوجود مصداقهما وحتى زيادة الوجود على الهية ان يكون صدقه عليها بحيثية تعليلية هي استناد الذات الى الجاعل معنى عدم زيادته انتفاع
 بالحيثية التعليلية فالذات المدركة اذا كانت مكنية كان مصداق الوجود هي من حيث استنادها الى الجاعل لذلك كان مصداق الادراك
 هي من تلك الحيثية فيكون مصداق الادراك ذاته على الهية غير زائدة على مصداق الوجود وانما يقرر عندهم من ان مصداق العلم والعالم
 المعلوم في العلم المحصور في نفس ذات العالم نفس ذاته بلاحيثية فالمراد بانتفاع الحيثية التقييدية في المصداق الانتفاع بالحيثية التعليلية
 ايضا واذا كانت واجبة كانت بنفسها بلا زيادة حيثية اصلا تقييدية او تعليلية مصداقا للوجود والادراك معا فانهم قوله متقدس عن
 الما يمتنع اذ ما يمتنع به الامر المعقول الواجب تعالى لما كان بنفسه شخصا واحدا فهو متقدس عن الما يمتنع بهذا المعنى قوله على هية التي
 هي الوجود الما يمتنع بهتا بمعنى ما لا شئ هو بول الامر المعقول قوله وجملة الجائزات علم ان الاثبات علمه تعالى بالاشياء سواء كان الاول ما
 اتفق فيه الحكماء والمتكلمون وهو الاستدلال بما في العالم من بائع الصانع على حكمه مبدعها الصانع والثاني ما تفرد به المتكلمون من التمسك
 بقضته تعالى اغتيا في اتصاله آثاره على سبق علمه ولا معنى للقدرة والاختيار بدونه والثالث للحكمة الخاصة وهو ان ذاته سبحانه مجردة قاطبة
 بنفسها في عاقلة بنفسها لما حققه الشايع وكلما كانت عاقلة بذاتها كانت عاقلة بما سواها كونها عاقلة له واستلزام العلم بالعلم للعلم

بالمعلول والاشياء قد اختار من بين هذه المسالك المسلك المنخفض بالحكماء فثبت اولاً انه سبحانه علم بذاته ثم من انه عالم بما في العلم
 ايضا لا ارتباطه تعالى بالمعلولية وكفاية وجود الشيء بالفعل لشيء موجود بالفعل بالمعلولية في الانكشاف فهذا ما قاله حجة المجازات
 الخ وبعد اثبات علمه سبحانه بذاته وعجزه تدرج الى تفصيل كيفية علمه سبحانه بالاشياء فقال فعله الاجمالي الخ فالمقصود بقوله وحجة المجازات
 الخ اثبات انه تعالى عالم بالمجازات بلا توسط الصور لا اثبات علمه تعالى بالمجازات منطوية في علمه بذاته بل ذلك مما قصد به البيان
 فيما بعد كما سيأتي والعارف في قول فعله الاجمالي ليس تفريعا على هذا الكلام بل هو تعقب على مجموع الكلام السابق فما قال فاقم حكما
 قدس سره في حواشي شرحه مخرضا على الشارح من انه بعد تسليم ان مناط العاقلية التجرد ومناط المعقولية المحصور عند المحر ولا يدرك
 انه اذا اراد يكون ذوات المجازات بهياتها وجوداتها بالبطانة اراد انها بنفس ذواتها وجوداتها مترتبة ارتباطا بالمعلول
 بالعلم فسلم لكن لا يلزم منه انطوارها في ذاته حتى يصير علم الذات عليها وانما يلزم ذلك لو كفى نفس المعلولية في ان يكون العلم
 بالعلم نفس العلم بالمعلول ولم يصح هذا بالبرهان والذي صح هو ان العلم بالعلم يستلزم العلم بالمعلول واین هذا من ذلك
 وان اراد معنى آخر فليستصو او لا حتى يخرجه فان قلت لعل اراد ان وجودات المجازات نفس ذات الباري فهي مترتبة بقا
 في منطوية في ذاته بهذا الوجه قلت هذا هو الذي اختاره بعض الاجلّة وهو غير واثق بهنا وقد تكلمنا عليه في بعض حواشينا
 كلامه الشريف لا يتوجه على كلام الشارح وانما كان يتوجه ان لو كان مقصوده بقوله وحجة المجازات الخ انطوار علمه تعالى بالمجازات
 في علمه بذاته وليس كذلك كما عرفت وليس مراده بالارتباط بهنا الا بالمعلولية لا الاتحاد وجود المجازات مع تعالى نعم قد تستعمل الشارح
 هذه المقدمة بمعنى اتحاد وجود المجازات مع تعالى في اثبات انطوار علمه الاجمالي بهي في علمه بذاته كما سيلج قوله فعله الاجمالي تلك
 الاشياء لما ثبت انه تعالى عالم بذاته وبالاستدبار وان علمه تعالى بذاته عين ذاته وانه بحسب سبق علمه تعالى بالاشياء على ايجادها
 تخرجا عن الجبل المستحيل فيه سبحانه عقبه ببيان كيفية علمه سبحانه بالاشياء فبين ان له سبحانه بالاشياء علمين الاول علمه بها قبل ايجادها
 وهو العلم الفعلي السابق على الابداد وهو نفس ذاته تعالى فانه لو كان غير ذاته تعالى كان متاخرا عن ذاته مسبوقا بعلية معلول له
 ويسمى هذا النوع العلم اجماليا او مبداء الانكشاف فيه واحد بسيط لا كثرة فيه والثاني علمه بها بعد ايجادها وهو محصور وجميع الاشياء
 حده تعالى حضور المعلول عند علمته وهذا علم تفصيلي اذ متشار الانكشاف فيه ذوات الاشياء الحاضرة عنده تعالى مسبوق بعلم الاول
 والعلم الاول مبداء لا لا اشياء معلومة له تعالى من حيثين كما بينه وعلم ان هذا من باب المتأخرين فيه كلام من وجه الاول انه لا حضور
 للمكنات ولا صورها بوجه في مرتبة العلم الفعلي عنده تعالى بل الموجود فيها ذات احدى حقيقة بسيطة مبنية للمكنات مبنية ذاتية فلا
 وجه لانكشاف المكنات عند ما في تلك المرتبة الثاني ان المكنات لو كانت معلومة له تعالى في تلك المرتبة كانت متميزة اذ العلم
 يساوق تميزه والثاني باطل اذ لا تميز لعدم المحض فالمقدم مثله الثالث ان كون ذات واحدة بسيطة متشار متميزة امور متباينة

متغايرة غير متناهية مع تساوي نسبتها الى الكل غير معقول الرابع ان الممكنات لو كانت معلومة لد تعالى في تلك المرة صدق
الموجبة القائمة الممكنات معلومة من دون وجود الموضوع استدعاء الموجبة وجود موضوعها مطلقا بالبدئية بالاجماع وقد قصد
المتأخرين للاجابة فزاعوا عن سبيل الاصابة وما تفصوا عن واحد منها وان اكثرها من الاضطراب والتهويل وما جازع
تلك الروطات والمزائق وان متكوا في المغرق بكل حشيش فاجيب عن الاول والثالث بان ذاته تعالى لما كانت كاملة من
جميع الجهات كانت مصداق لجميع الصفات الكمالية فذاته بنفسها مصداق للعالية وكافية في الاحتشاف لاشياء فلا استبعاد في
كون الميايين فشافر الاحتشاف الميايين ولا في كون الذات الحققة فشافر لاكتشاف متضادين ولا في كون الذات مبدء لامتياز
كل من الممكنات وتساوي نسبة الذات الحققة اليها لا يضاد التساوي اوجب كونها مبدء لاكتشاف كل منها والاكتشاف ملازم
الامتياز وانت تعلم ان هذا ليس جوابا عن الاشكال ولا اكتشافا للشبهة بل محصلة يجب الايمان بكونه سمانا عالميا بجميع الاشياء
باعتلاص عقلها ولا يلتفت الى اعضاء من شبهة واستبعاد ولا كلام في وجوب هذا الايمان لكن يجب على من يقصد الجواب ان
يبين ان الممكنات مع عدم حضور مبدء واجتها بصورها وانتفاع علاقة ما بينها وبين الذات الحققة كيف انكشف عند ما وكيف استأ
لبعضها عن بعض ان الموجود في مرتبة العلم ليس الا ذاتا واحدة بسيطة متساوية النسبة الى الجميع وهذا الجواب غير متعرض لذلك
وما توهم بعض الشاخصين من ان بدئته الحكم باقتناع كون الميايين فشافر لاكتشاف الميايين وامتناع كون شئ واحد بسيط فشافر
لتميز امور متباينة غير متناهية بدئية الوهم او قد تادى الحدس الصائب الى ان الواجب مع بساطة ووحدة ومباينة الممكنات
فشافر لاكتشافها فطير لاكتشاف هو الوجود فان ما به الوجود ميايين وواحد فشافر وجودات الممكنات المتعددة والوهم لا ينكر ذلك
تألفه بنظيره اذ يرى ان نقاشا واحدا تفتش صور متعددة انتهى لا يتحقق ان المصطفى اليه فان كون الميايين فشافر لاكتشاف الميايين
ليس مستبعدا على اطلاقه ولا ما يدعى البدئية في امتناعه كما يدعى البدئية في امتناع ان كون الميايين فشافر لاكتشاف ميايين آخر من
دون حضوره بنفسه او بصورته ومثاليون دون مناسبة ما بينه وبين الميايين الاخر الذي فرض انه فشافر لاكتشاف ذلك
الميايين وليس هذا بدئية الوهم كيف وهم قد صرحوا بان العلم بما يحصل صورة الشئ عند العالم وبمصور نفس الشئ عنده بالعينية
او بالناتقبة او بالمعلوية وظاهر ان شيئا من هذه الامور غير متحقق ههنا وقياس فشافر لاكتشاف الشئ على فشافر موجودية قياس
بلا جابح الا ترى ان فشافر لاكتشاف الشئ قد يكون نفس انه كافي علم الشئ بذاته فشافر موجودية الشئ يستحيل ان يكون نفس انه لا استقامة
عليه الشئ نفسه فاه وجود الشئ يجب ان يكون ميايينا بخلاف ما به اكتشافه ثم انهم ذهبوا الى امتناع صدور الكثير من الواحد بما هو واحد
وما ذكره في بيانه جاري تميز الواحد بما هو واحد الكثير كما لا يخفى على من راجع الى ولا تلهم فلان تلك البدئية بدئية الوهم لمساعدتهم
ولا تلهم على انه لا حاجة للعرض الى التشبث بالبدئية فله ان ليس امتناع كون شئ واحد فشافر تميز امور لا تناسبية الى الدلائل الدالة

على متنوع صدور الكثير عن الواحد فظاهر فساد قياسه كون الامر الواحد بهنا مشار تميز امور لا متناهية على كون امر واحد به موجوده للمكانات
فان الامر الواحد به هو الواحد محتمل كونه مشار لوجود امر غير متناهية عندهم الغرض انما يجوز كونه كذلك اذا ذهبنا بمقتضى المتعددة لما تقرر
عندهم من متنوع صدور الكثير عن الواحد ولكن بهنا القول بكون امر واحد مشار تميز امور لا متناهية بمقتضى المتعددة اذا لمفروض ان
مشار الانكشاف الاشياء نفس الذات الواحدة البسيطة بلا زيادة حثيثة ما عليها ولو فرض ان مشار الانكشاف لا لا شيئا ذاتا تعالى مع جسات
وخصيات متعددة فتلك الجهات المتعددة اما موجودة في الواقع على صفة التعدد او لا على الثاني فليس مشار الانكشاف لا لا شيئا حقيقة
الا لذات الالهية البسيطة بما هي كذلك اذا لا تحقق للجهات وتعدد ما في الواقع وعلى الاول فتلك الجهات المتعددة المتحققة في الواقع
ممكنات فهي متاخفة عن العلم الفعلي الذي هو عين الذات الواجبة المحتملة فلا يكون لتلك الجهات مدخل في الانكشاف لا لا شيئا تميزه
في العلم الفعلي والواقع فتلك الجهات الموجودة المتعددة اما ان ترتفع الى الذات المحتملة فيخرج هذا المذهب الى نذهب الشيعين في بطل
بطلانه ومنفصله عنهم فيخرج الى مذهب **افلاطون** فيطلبه المطلب والواقع فتلك الجهات الموجودة المتعددة لا محالة ممكنة فتكون
مسبوبة لبعلة تعالى والكلام في العلم السابق عليها الكلام مع ذلك كله يكون القول بتلك الجهات اعتراضا بمتنوع كون الذات الواحدة
بسيطة مشار تميز امور لا متناهية ولا يكون العلم بابتداءه اليوم كما وهم ومن بهنا سقط ما حكف البعض الآخر من اشارين في دفع
هذا الاعتراض من ان ذات الباري وان كانت مباينة بالذات لذات الممكنات لكن لها خصوصية خاصة مع كل واحد منها وبذلك
الخصوصية تكون كاشفة لكشف التفصيل او لا بعد في كون الكاشف مباين للكشوف اذا كان للاول خصوصية مع الثاني ثم
بالنظر الى تمايز الخصوصيات تمايز العلوم وتلك الخصوصيات امور انتزاعية وليس مدار الكشف على ندر المفهومات الانتزاعية
بل على مشار به و هو ذات واحدة بسيطة ويجوز ان يكون الذات الواحدة البسيطة مشار لا انتزاع او كثيرة مختلفة لا آثار والاحكام
كالكرة فاما مشار لا انتزاع المنطقه والدوائر الصغائر والمركوز والمحاو وكذلك يكون ذات الواجب سماء مشار لا انتزاع خصوصيات
مختلفة تمايزه الاحكام والآثار وهي العلوم التمايزه هذا كلامه وجه السقوط انه لا يخلو الامر اما ان يكون لتلك الخصوصيات
المتعددة التمايزه التي جعلها مناطا لاكتشاف الممكنات ومداراتها علومها متحقق في مرتبة مصداق العلم الفعلي على صفة التعدد
او لا على الثاني يكون تلك الخصوصيات المنزعة لبعده متحقق مصداق العلم لاكتشاف الممكنات وتمايزها بالغاثة ويكون مشار لاكتشاف
التمايز بالحقبة نفس الذات الالهية البسيطة وعلى الاول يلزم المحالات التي ذكرنا بالواقع الخصوصية الخاصة بين الواجب سماء
وبين كل واحد من الممكنات نسبة بينها فتكون متاخفة عن وجود الممكنات لا وتحقق النسبة فرع تحقيق طرفها فلا مسامح للقول بكون
تلك الخصوصيات مناطا لاكتشاف والامتنان في العلم الفعلي السابق على وجود الممكنات ثم قياسه انتزاع الخصوصيات من الذات
الالهية البسيطة على تنزاع المناطق والمحاور والمركز والاقطاب والدوائر من الكرة قياس مع الفارق اذا الكرة ليست بسيطة

بمحال هي منطوقه على اجزاء مقارنه واطراف وجانب بكمالات الذات الحقة الواحدة البسيطة من كل وجه على ان تتراخ المنطقية و
 المركزية والعقيدية من الحكمة معقول وتشتبع الاصناف وهي الخصوصيات من احد المضامين اعني الذات الواحدة الحققة من
 دون مضاف آخر اعني البكمالات غير معقول وقد اوردوه القائل كون الذات الواحدة البسيطة الحققة منشأ لاكتشاف مركزية نظرية
 وهو ان شئس اذ فرضنا كونها بصيرة للاجسام فانما تبصر بانفس انتهت وان تعلم ان التقدير انما يصح لو فرض ان شئس بصيرة للابلام
 من دون محاذ انتهت من دون وجود الاجسام والاربع ان هذا ليس بمعقول فانهم يهاجموا الكلام على الاشكال الاول الثالث
 والاشكال الثاني والاشكال الرابع فانما يتصور الجواب عنها اذ قيل بان البكمالات نحو جوفى مرتبة العلم على مسياتي عليه الكلام
 انشأ العزير عقرية قد اجاب بعض الشارحين تارة بان صاحب **الافق المبين** حقق ان فرعيت شئت الشئ لا شئ على
 ثبوت المثبت لا واستلزامه اياه انما هي بالنظر الى طبيعة الربط الايجابي ولا يمنع ذلك منع خصوص احد الحاشيتين عن الفرعية
 والاستلزام تارة بان تحقيق ان البداية في نوه القاعدة بذات الوهم وانت تعلم ان هذا الكلام ليس له كثير معنى فضلا عن ان
 يكون له جدوى اما الاول فلانه لما كانت طبيعة الربط الايجابي مستعينة بوجود الموضوع كانت مستعينة له حيث كانت وتجزئان يمنع
 خصوص احد الحاشيتين عما يستعينة طبيعة الربط الايجابي من اوبام صاحب **الافق المبين** ولو جاز ذلك لارتفع الوثوق باستدعاء
 صدق الموجبة اية موجبة كانت وجود الموضوع اذ يجوز ان يمنع خصوص ما شئت بها عنه والكان ذلك يقتضي طبع الربط الايجابي وبما صرح
 البطلان فان قيل من الموجبات ما ياتي بمحمول عن الصدق الاعلى موضوع موجود فاستدعاء صدق مثله وجود الموضوع موثوق
 قلت نعم لا يكون استدعاء وجود الموضوع بطبع الربط الايجابي بل يكون ثبوت شئ من خصوص المحمول الكلام على تقدير كونه مقتضى طبع
 الربط الايجابي والثاني فلان نسبة هذه البديهة العقلية الغير المكذوبة التي اجمع عليها باختلاف جماع السلاف الاخلاف ان
 نقل الخلاف فيها عن بعض الارباع بهم الى الوهم وهم صريح البطلان كيف ودلول القضية الموجبة ثبوت الشئ وبالاذا ان كيف ثبت
 صفة وحال فان المعلوم لا شئ محض لا شئ حتى ثبت له شئ والذين من ان لدول القضية اتحاد الموضوع والمحمول لا ثبوت شئ لا شئ
 فان المعلوم لا صرح الاتحاد مع شئ اصلا وتوزننا عن ذلك فمن انكم استدعاء طبع الربط الايجابي وجود الموضوع ليقول بان
 استدعاء وجود الموضوع انما يكون ناشيا عن خصوص المحمول المحمول بهما المعلوماتية والامتنياز والاربع استدعاء وجود الموضوع على
 ان ما ذكره من الجوابين لا يستقيم من قبل القوم فانهم ليسوا براضين عما ذكره فالاشكال عليهم باق هذا الكلام وان ادى الى الطول لكنه
 لا يخلو عن طائل **قوله** على التفصيل اي بمعنى الحاضر عند المدرك **قوله** فانها بوجودها الاجمالي متحدة مع تعالي فينطوي عليها في علمها في علمها
 علم ان هذه الكلام ثلثة محال الاول وهو الحق لكنه اللطف اوق وباطلاص الايمان الحق ما ذهب اليه الصوفية الكرم وما فهم الله
 والاسلام من انه ليس في الوجود الازدات واحدة مع ما جبهت لذاتها موجبة بذاتها منطوقة في تعيناتها والمكلمات عبارة عن نظرياتها

وتلك الذات الحقبة بنفسها مطلقة عن كل قيد غير مقصورة على تعيين طرفة مع وحدتها في الكثرة وتعييناتها ممكنة وهي واجبة وكثرت وهي
 واحدة فالممكنات وهي التعينات التابعة عن نفس الذات الحقبة منطقية في الذات الحقبة الظواهر الانشعاعات في مشاراها فالممكنات
 بأسرها صفات واسماء تابعة عن نفس ذات الحقبة فلما تجلي الحق بذاته لذاته شاهد في ذاته جميع الاسماء والصفات المنطوقية فيها فانطوى
 بهاني علمه بذاته ونزاه العلم الاجمالي الذي هو نفس علمه بذاته فلا يلزم ان يختاف المايان بالمايان لا تميز المعدوم بصرفه والاصح
 الموجبة بدون الموضوع ولا غير ذلك من الاستحالات التي الكلام في الاصل المبني عليه نحن من الله سبحانه قد يتباين ببلته وشبهه بالكرامة
 شبهات المتوسمين وادراجهم في سوا المتوسمين في كتابنا المختصر المعقود في وحدة الوجود التوسيم بالروص الموجود وكلام الشارح
 على هذا المحل اشد الطباقا ونسب ادق بربا قويا ويدل على كماله في الحاشية المتعلقة على قوله بتحقيقه ان ذات الجبريات
 الاحكاميات في نفسه وتطابق عليها وليد كلام المعلم الثاني في الفصوص على استعرف انشاء الله تعالى الثاني ما تركبه المحقق
 الدواني من ان الممكنات في مرتبة العلم الفعلي وجودا اجاليا لا يختص بها عنده تعالى ووجودها تفصيلي بعد الابداء كانه تحليل و
 تفصيل لذلك الوجود الاجالي وهذا ان لم يحل على نزيه الصورية الصافية ليس له معنى فان الممكنات لما كانت ذوات موجودة
 متباينة مباينة لذات الواجب سبحانه عندهم احتمال ان يكون لها وجودا اجماليا وتفصيلي والا لكان لكل ممكن ذاتان فان مصداق
 الوجود نفس الذات بلا انضمام امر لهما واليه ذلك الوجود الاجالي اما واحد وهو صريح البطلان اذ الوجود الواحد ثانيا يكون الوجود
 واحدا فليز ان يكون الممكنات باسرها متباين حقا لقبها وتضاد ما بينها وتختلف وانها ذاتا واحدة مع ان اتحاد الاثنين باطل
 او متعدد بحسب تعدد ذوات الممكنات فهي كلها موجودة في مرتبة العلم الفعلي قبل الابداء فلا يكون ممكنة بل واجبة واليه ذلك الوجود
 اما كيف يتحقق الممكنات باجمعها او لا على الثاني فالممكنات معدومة في مرتبة العلم الفعلي قال الاشكال تميز المعدوم بصرفه وصدق
 الموجبة من دون وجود الموضوع بجوار مع نهم انما يكون هذا القول لرفعه على الاول فالعالم موجود قبل ايجاده واليه ان كان هذا الوجود الاجالي
 واحدا لمع انه لا يتصل اتحاد الجواهر الاعراض والقوار غير القوار الخاتمة الحقيقية والاعتبارات العقلية والماديات المجردات ووجودها لا يكون
 هذا الموجود الواحد في اكتشاف الممكنات اللامتناهية بما هي متغايرة متخالفة فيلزم ان يجعل تعالى الله عما يصفون ان كان متعدد فلا اجمال
 في هذا الوجود لا يكون وجود الممكنات بعد الابداء تفصيلا وتحليلا لذلك الوجود الاجالي ومع ذلك كله هذا الوجود الاجالي للممكنات ما عين
 ذات الواجب فتمتية وجود الممكنات لا يعني شيئا اذ الممكنات غير موجودة معه فلا اشكال ان على حاله وما غير ما انفصل عن الواجب
 فان كان احدا رجع الى نزيه المحقق الطوسي وان كان متعدد رجع الى نزيه فلا طون انما نعم اليان تعدد رجع الى نزيه الاثنين
 والارج الى نزيه التكليم قالين بان على تعالى صفة بسيطة قائمة بذاته تعالى المنتزع عنه فان كان مشارا لغيره فمن الله تعالى الى الشق
 الاول ان كان رائدا عليها عاد الى احد الشقوق المذكورة واليه فبذلك الوجود للممكنات ما واجب فيلزم وجوبها او ممكن فيكون سبوقا لعلم

فلا يكون في مرتبة العلم الفعلي وبالجملة فساد هذا القول أظهر من ان يخفى الثالث ما يتجسم بعض المتأخرين من ان الممكن جتئين الاول في
العدم ولا يتعلق العلم به بهما الوجهة والثانية جهة الوجود وهي راجعة اليه سبحانه لان وجود الممكن بعينه وجود الواجب لان ما به وجودية الممكنات
هو الواجب هذا ايضا لا يخفى له لانه ان اراد يكون ما به وجودية الممكنات هو الواجب سبحانه انه سبحانه علمه للممكنات فذلك مسلم الا ان ذلك
لا يستلزم موجودية الممكنات في مرتبة العلم الفعلي بل ينافيها ضرورة ان العلول لا يمكن ان يكون موجودا في مرتبة ذات العلة والآن
ان الممكنات موجودة بنفس وجود الواجب فذلك باطل استلزامه وجوب الممكنات وايضا هذا الكلام على تقدير صحة غير محذورات الممكنات متناهية
ذات الواجب عنهم وعند هذا القائل قطعوا وان كان وجود ما يتوحد معه سبحانه فلا يلزم من اتحاد وجوديهما معه تعالى الظواهر العلم بذوات الممكنات
في علمه تعالى بذاته وانما يلزم منه الظواهر العلم بوجودها في علمه تعالى بذاته فان وجودها منفصل عن ذواتها على هذا التقدير على ان في
هذا القول اختلاطا بوجه شتى طويتا ما خوف الاطلاقة فاما ما اورده على بعض شراح من ان القول بالاتحاديين وجود الممكنات ذات الواجب
لا يتلزم القول بصحة الحمل بين ممكن وممكنين الممكن والواجب يتحقق مناط الحمل وهو الاتحاد في الوجود وهو معلوم بالاتفاق في غاية
السطوة اذ لا سلم ان مناط الحمل هو الاتحاد في الوجود مطلقا والارام الحمل بين الاوصاف الانشائية الموجودة بوجود واحد وجودا متناشرا
انتزاعيا كالكرهية والعوقية الموجودتين بوجود متناشرا كما تفكك مثلث ان الحمل بينهما معلوم بالاتفاق فافهموا قد عرفت فساد الحملين
الاخرين علمت ان الحمل الصحيح هو الاول ولعلك بعدا فها هنا كما تلو ناعليك القينا اليك في هذا البحث الجليل النسبة و
اذناك بطلان المنزيب المشهورة فيه ايمانك بان سبحانه عالم بالاشياء لا يعجز عنه شئ في الارض ولا في السموات فله
فقال لما يريد ان صانع حكيم يحكم في صنعه ويجيد اليقنت امنت بان الحق في هذا المرام ما عليه صوفية الكرم وقد طرنا تفصيلا على عذر
لضيقة الوقت وغرابة القام والصدق الحق وهو بهيدي اسيل قوله بوجوده التفصيلي في الحاشية لعل هذا هو الاطلاق ان شاء الله
نيتي في سمع العلم انتهى وقد عرفت ان هذا ليس مراد اهل الطون فذكر قوله بتحقيقه ان ذوات الجائزات لعلك تقول ان اراد يكون
ذوات الجائزات بطياتها وجودها اطلاقا واثار الذات ووجوده تعالى انها معلومات فافهم من فاسلم لكن لا يلزم منه انظروا علمه سبحانه
في علمه بذاته وان اراد به حتى خف عليه حتى خفي فقلت اراد بان ذوات الجائزات تعيينات لظهورات للذات الحقبة الواجبة له بسطة المطلقة
في منطوية في تلك الذات الحقبة فالعلم بها منطوي في العلم بالذات يدل على ذلك قوله في الحاشية قال لا تناقض في بعض حاشية و
وليعينك على حال الاوصاف الانشائية بالقياس الى موصوفاتها التي هي متناشرا انتزاعيا فان من يدرك متناشرا لا يتوحد يدرك ذلك
بان تميزه فامكنات كلها بمنزلة الاوصاف الانشائية والاعتبارات العقلية له سبحانه تعالى يجوز شاء متناشرا انتزاعيا بل الصوفية
قائلون به حيث قالوا ليس في الوجود الواجب تعالى وانما الممكنات موارثا اعتبارية فان العالم عندهم اعراض مجتمعة اعتبارية منسجمة
عن حقيقة موجودة واحدة بحسب الحقيقة فعلمه تعالى بذواتها منطوي في علمه تعالى بذاته بحيث لا يعجز عنه شئ وتفصيلا لا يلزم به القام

آتية وهذا الكلام صريح فيما ذكرناه نعم لا يتقيم هذا الكلام على مذنب من نقل كلامه فانه يرى ان الممكنات ذات مبادية عن ذات الواجب
 سبحانه فلا يكون نسبتها اليه سبحانه لذاته الاوصاف الانتراعية الى مناسبتها وقدرته الشاح على ذلك بقوله بمنزلة الاوصاف لا انتراعية
 فعليه لانه على ان هذا الكلام على تقدير مبادية الممكنات عن الذات المحضة كلام تشبيهي ولذلك لا يكتفي الترتيب في قوله بل الصوفية قلنا
 بقرينة من التشبيه الى التحقيق ومن الجواز الى الحقيقة والمصدق قوله فهو كالحالة الاجالية الخ قال في الحاشية علم ان هذا التفسير وشبهه
 كاشع النواة من حيث ان ما في الشجر من الغصون والاوراق والثمار وغيره لا يندمج في النواة من غير تحليل وتركيب النواة مبداء
 لكل واحد منها وكذلك البحر والامواج لا يكون مقياسا لما نشأه تعالى بالنسبة الى الممكنات فانه سبحانه تعالى عن القياس المقياس لا يشبه شي
 اذ لا شبه له ولا ضده ولا ندمه لكن مداركنا القاصرة لا تتجمل بهذا النحوس الاحمال الذي هو مقدس من التركيب والتحليل متعل من عدم
 الاقياذ في نحو العلم له وسفادراك هذا النحوس الاحمال فاحتجنا الى تقرير الاحمال الذي يكون فوق الاحمال لتفصيل الموجود في المحدود
 المحدود وفي العلم بالشي مع عدم الاقياذ عما عداه فادرت هذه النظائر المفيدة لتصويره وتخييله في الجملة لتلاي تبعد عقولنا من تخيل
 ولا تستلزم تحقيق ما هو متعال عنه ولا تجعلها مقياسا لما نشأه تعالى عنه انتهى فمن طرح فيما اورده الشاح من النظر بان له يستوي
 الظلمة والنور لظلم المحرور فهو محل عن مراد حتى كان لم يفهم معنى كلامه قوله فهو لكل في حد ذاته هذا من كلام الغارابي في نسخة
 حيث قال عليه لكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذات وكثرة علمه بعد ذاته فهو لكل في حد ذاته انتهى وهذا كلام مغر لا يتقيم معناه الا على
 مذهب بابيه صوفية الكرام كما اشار اليه الشاح قدس سره ومحصل ان قوله عليه لكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذات كان يرمي لطفا به ان
 تعالى بالممكنات ليس في مرتبة ذاته المستقبل بل بعد ذاته وذلك يستلزم تقريره سبحانه عن كمال العلم في مرتبة ذاته فاذا زال الوهم بقوله وكثرة
 علمه بعد ذاته فهو لكل في حد ذاته يعني ان المراد يكون علمه بالكل بعد ذاته ان كثره علمه لتفصيل بعد ذاته واما العلم بالكل قبل الكثرة
 فهو منطوق علمه لانه لكل في حد ذاته اذ لكل ليس الحقيقة المحضة البسطة المتطورة في التحينات فاشا الشاح الى معنى قوله فهو لكل في حد ذاته اطلاقا
 اشار الى معنى قوله عليه لكل فانه لا يعيد بقوله علمه تعالى يستفاد من جرد علمه بالكل بالكل ذاته وبعيد بذاته واول البعض قوله فهو لكل في حد ذاته الى انه مبد
 لا يختص بالكل بل على انه مبين للكل وهو بعيد ويخش التحسين ان الغارابي لا يذهب الى ان علمه تعالى بالممكنات نفس ذاته
 بل يحسنه بارتسام الصور فلا يتقيم التوجيه بان على مذنبه يد على الاول انه مبنى على اتحاد الواجب الممكن به غيره منقول عن الغارابي
 ولا يستحسن حل كلامه على ما لم يعلم انه مذنبه والحق في توجيه كلامه انه لما ذهب الى ان علمه تعالى بالممكنات بارتسام صور ما يورده
 عليه فيعلم على رايه الكثرة في ذاته تعالى فاجاب عنه بان علمه بالكل بعد ذاته لكونه صفة منضمة والصفة المنضمة لا محالة بعد
 الموصوف فلا يلزم الكثرة في ذاته ولما استشعر ان يقال ان علمه تعالى لو كان صفة منضمة لزم ان يكون علمه بذاته ايضا بعد
 ذاته قال وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه بعد ذاته يعني ان علمه بذاته ليس صفة منضمة بل اتما الصفة المنضمة كثره علمه اى

عليه بالممكنات وهي بعد ذاته فلا يعلم الكثير في ذاته ولما كان مستوهم ان يتوهم ان العلم الذي هو كمال لو لم يكن في مرتبة ذاته كما
 ذاته غير تامة ولا كاملة بل يحوي نقصا في تمامها وكما لها الى انضمام صفة العلم اليها وهو علف باطل وقوله بقوله فهو كمال في حد
 ذاته يعني انه تعالى كمال تام في ذاته لا ينظر في تمامه وكمال ذاته الى شئ آخر فليس انضمام العلم الى الذات المتحدة تمامها كاتحاد
 الفصل الى الجنس فان كثرة العلم بعد ذاته غير متممة لها فهو التام الكمال في حد ذاته فالمراد بالكل ههنا التام الكمال لا التام
 لبعض حتى يتوهم التركيب في حد ذاته سبحانه ولا يجمع الممكنات حتى يتوهم اتحادها مع الممكنات فاما ما ارتكبه البعض في توجيه كلامه
 من ان معنى قوله فهو الكمال في حد ذاته ان نسبة الى الكمال نسبة واحدة فلا يخفى ساجدة قوله علم الفعالي يستفاد من وجودها
 قال في المحاشية ليس المراد بالانفعال ههنا الانفعال التحدوي الذي من شأن البيهولي والشئ الهية لا في بل مجرد كونه
 مستفادا من الغير اى المعلوم وبذلك النسخ العلم ليس من صفاته الكمالية غاية ما يقال انه اصطلاح جديد ولا مشاغبة انتهى وكلامه
 ان العلم الاجمالي لما كان عين الواجب سبحانه ومبدأ الممكنات سمي فعليا والعلو التفصيلي لما كان اثر العلم الاول وسعلا لانه سمي
 انفعاليا لان اعلو سمي الانفعال اى التاثر قوله فكل واحد من النسخين الخ قد ظهر انه لا شئ من نحو علم الواجب بحد ذاته حصول
 الصورة فثبت انه تعالى لا يتصور سوا كان علمه الاجمالي بالممكنات حضوريا كما قال الشارح والا كما قال غير وجهى الكلام في ان
 الحق بل هو ما ذكره الشارح من كون علمه الاجمالي حضوريا او ما ذهب اليه البعض من ان ليس بحضورى كما انه ليس بحضورى فالحق
 ان هذا النزاع لفظي لا طائل تحته لانه ان اريد بالحضورى ما لا يكون بحصول صورة المعلوم في العالم فلا ريب في انه حضورى ان
 اريد به يكون عين المعلوم بلا تغاير في المصدق فهذا العلم من حيث انه كاشف لذاته تعالى حضورى بل لا ريب وانما من حيث انه كاشف
 للممكنات فان قيل باتحاد الواجب الممكنات في تلك المرتبة كما هو ذهب للصوفية وهو الذى ينطبق عليه كلام الشارح فطبا قاطعا كما
 بينا وهذا العلم حضورى لا شبهة ايضا وان قيل بمبانية الواجب الممكنات كما هو ذهب للتأخيرين فهذا العلم على هذا التقدير ليس بحضورى
 كما انه ليس بحضورى فتصميم الى الحضورى والحصولى انما هو العلم الذى يكون عين المعلوم فانه ان كان عينه ذاتا واعتبارا فهو حضورى
 وان كان عينه ذاتا غير اعتبارا فهو حصولى كما سياتى في انشاء الله تعالى وهذا نزاع ليس تحته طائل قوله ما هو صفة كماله الخ لان الكمال
 مستفاد من غيره فلو كان صفة كماله تعالى لزم استكمال سبحانه بالغير قوله لا يخرج ان قرر معروف من باب الافعال من تحت الناقصة
 استبان حملها وان شاعها فهو لازم بعينه وان قرر مجهول فهو من التلافي المحرر ليقال تحت الناقصة مجهول لا يقال تحتها اهلها على
 التقديرين فعنه لم يذوق قول الشارح اولم يولد الخ لا يساعده اللغة بهذا بحسب اللغة وبما بحسب الاصطلاح فالانما يستعمل معروف ومجهول
 فان قرر مجهول فهو بالمعنى اللغوى فعنه لم يولد وبالمعنى الاصطلاحى فعنه لا يربان عليه ان قرر معروف فهو بالمعنى اللغوى قطعاً
 ومعناه لم يولد قوله اى لا يربان عليه البرهان قياس مؤلف يقينى اى مؤلف من مقدمات يقينية فيجب ان يكون نتيجة يقينية

انما لم يقضي بالحق اليقيني فلا يبرهن من ان يكون مثلا لا وسط عطيا للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر فاما ان يكون مع ذلك ثبوت
 لثبوت الاكبر للاصغر في نفس الامر لانه اولاد الاول لسي برهان العلم والثاني برهان الاق وانما سعى الاول برهان لم والثاني برهان
 ان لان المتيه في العلية والائتية هي الثبوت والاول يفيد علة الحكم اي ثبوت الاكبر للاصغر في العلم وفي نفس الامر والثاني العلم بثبوت
 الحكم في نفس الامر لعلنا نشتم ان برهان الاق قد يكون الحد الاوسط فيه في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر وسعي دليلنا كقولك
 هذا المجموع تنوب عنه فاما كل من كان حجة تنوب عنها فهاهنا من عفوته الصفر وقد يكون في الوجود امراضا يعاقب قد يكون مشاركا في معلولته
 ثالث وقد يكون عارضا معه بالتحق واما برهان العلم هو البرهان المطلق فاللاوسط فيه علة لوجود الاكبر للاصغر في الوجود كما انه علة في التصديق
 فاما ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر على الاطلاق مع كونه علة لوجوده للاصغر كقولك حمى زيد من عفوته الصفر وكل حمى من عفوته الصفر
 فانها تنوب عنها فحمى زيد تنوب عنها فحمى الغيب معلولة لهوته الصفر على الاطلاق كما انها معلولة لهاني وجودها لا يدوم اما ان يكون علة
 لوجود الاكبر للاصغر ولا يكون علة له على الاطلاق بل يجوز ان يكون معلولا بحسب الوجود كما ان الحركة الى فوق معلولة للطبيعة انما علة
 لمصوبها في الخير الطبيعي فاللاوسطا كما ان معلولا للاكبر بحسب جوده في نفسه وبسبب ذاته فلا يمنع ان يكون علة لوجود الاكبر للاصغر فان
 اعتبارنا بحسب الذات او عرفت هذا فاعلم ان الشاخص نعم انه لا يبرهان عليه سبحانه اذ لا علة له بل هو البرهان على كل شئ لانه علة لكل شئ
 بالبرهان برهان الله تعالى للتباعد علة الاطلاق كما يلوح من كلام الشيخ في فواتح كتاب البرهان من الشفا وذلك ان الفرد الكامل من البرهان الفرد
 الكامل هو المتبادر وانما سبيل الدليل لكل اى برهان ائنه فان الدليل هو البرهان الا في الذي يكون هذه الاوسط معلولا في الوجود لوجود
 الاكبر للاصغر كاشفة موضحة اى معطية للعلم والاكتشاف لا مفيدة اى غير معطية للمتيه ولذا سميت البراهين المذكورة في الذكر حكيم بالآيات
 وقال غفران قال سترهم ما يتأني الا فارق وفي نفسه هم حتى تبين لهم انه الحق اذ لم كيف يربك انه على كل شئ شهيد فهدى سبحانه
 ان آثاره في الافاق والانس آيات على وجوده واعلام على قدرته وجوده كاشفة دالة على انه تعالى له الامر واخلاق وهذا قوله حتى تبين لهم
 انه الحق ولما كان سبحانه موجودا لكل شئ كان برهانا على كل شئ فهذا قوله لم كيف يربك انه على كل شئ شهيد كما قال سبحانه قل اى شئ
 اكبر شأنا مني اقول لا يدرك ان يقال ان معنى كلامه انه لا يبرهان عليه اصلا بل وجوده بين نفسه وانما سبيل اليه مقننات كاشفة لا
 برهان مفيدة للعلم قال في الحاشية هذا مبني على ما قال الشيخ في برهان الشفا ان ايتين الدائم الكلي جماله سبب انما يحصل من جهة
 وما لا سبب اما بين نفسه والايين ائنه بياننا لا يفيدنا بوجه قياسي اى بالنظر والاستدلال فلا يرد بالخرجات المحسوسة المعلولة بالحقا
 من غير نظر الى اسبابها اذ لا يحصل اليقين الدائم الكلي مع ان الكلام في العلم الاستدلال وما الاستدلال بوجود المعلول على ان
 فهو استدلال بالعلية على المعلول كقولنا الجسم مؤلف من كل مؤلف له مؤلف فان الاوسط فيه علة في نفس الامر لكون الجسم مؤلفا لان
 المؤلفات بالفتح هو المحتج ومناط الافتقار هو التلخيص انتهى لا يذهب عليك ان ما ذكره من ان الاستدلال بوجود المعلول على انه له علة

استدلال بالعلية على المعلول وان كان حقاني نفسه مطابقا لما ذكره الشيخ في برهان الشفاعة لكنه باهم لما زعم من انه لا برهان على وجود
 سبحانه بل الحق ان على وجوده تعالى برهانان باليقين فاعلم من انه لا برهان عليه لا برهان عليه بل علم كلامه في الحاشية محتاج الى شرح
 وبسط فلتنص من له على وجه الاختصاص فنقول قد ذكر الشيخ في برهان الشفاعة ان العلم اليقيني بكل ما سبب انما يكون من جهة العلم بسببه
 اذا لم يعلم سببه كان جائزا لطرفين فلا يتحقق بيقين فورد عليه نقض وجهين الاول نقض بعلم الجزئيات المحسوسة المعلومة بالاشارة
 فانه يقيني وليس من جهة السبب فدفعه وجهين اولهما ان العلم بهما ليس باليقين الدائم الكلي والكلام فيه تانيهما ان الكلام في
 العلم المكتسب بالنظر والاستدلال وهذا العلم ليس كذلك الثاني نقض بالعلم الاستدلالي من المصنوع بان له صانعا فاجاب
 عنه بان هذا صلي وجهين اما جنى كقولك هذا البيت مصوكل مصوول ومصوول هذا الكلام فيه لان هذا الاعتقاد يردول لعل البيت
 لان هذا ليس بيقين فادنا ما كلف كقولك كل جسم مؤلف من الهوى والصورة وكل مؤلف فله مؤلف وليس الحد الاكبر فيه المؤلف
 بل ان له مؤلفا وهذا هو المحمول على الاوسط فانك لا تقول المؤلف مؤلف بل ذو مؤلف علة لوجود ذي المؤلف الجسم وان كان جزيئا
 ذي المؤلف هو المؤلف علة للمؤلف فيكون اليقين حاصل من جهة العلة واور على هذا الجواب بان المؤلف بالفتح وذو المؤلف
 مفهومان متساويان فان المؤلف بالفتح مفهوم مضاييف للمؤلف ك مفهوم ذي المؤلف وهذا المفهومان متجان فانما يصح الحكم بان
 ثبوت المؤلف للجسم علة لثبوت ذي المؤلف لبل بين هذين الثبوتين سادس متشككين احد جماعته للاخر والا تقدم عليه ذلك غير
 مستصوبين للتساويين والجواب انه ليس المراد بالمؤلف بالفتح المفهوم المضاييف للمؤلف بل كسبيل المراد به ذو الاجزاء فهو مفهوم متفكك
 لذى المؤلف فانه محتاج الى المؤلف وكون الشيء ذا الاجزاء علة لثبوت المؤلف اذ علة الاقتدار لا تليق الى هذا الشارح
 في الحاشية وههنا مباحث طويلة الذبول ضربنا عنها صفحا مخافة التظويل **قوله** وانما سبيل اليه دلائل كاشفة قال في الحاشية
 اى الى اثبات وجوده وصفاته الحقيقية وبالجملة نزهه المطالب بدبيية غير مستفادة من البرهان انتهى هذا ناظر الى التوجيه الثاني الذي
 ذكرناه ثانيا وهو مبني على ان العلم اليقيني الدائم بكل ما سبب انما يحصل من جهة سببه وما لا سبب له اما بين نفسه وما يوس
 عن بيانه كما ذكره الشيخ وعلى هذا فيعلم ان لا يكون الدلائل الاية مفيدة لليقين فلا يكون براهين اذ كون النتيجة يقينية ضروري
 في البرهان والكلام في ذلك ياتي في محبت البرهان ثم اعلم ان الشيخ قال في الهيئات الشفاعة انه لا برهان عليه سبحانه بل هو
 البرهان على كل شيء وكلام الشارح لعله ما خذ منه لكن يجب ان يعلم انه ليس مراد الشيخ بنفي البرهان عليه نفي البرهان مطلقا
 الا لان اياهما بنفسه واما ما يوسا عن بيانه وقد حقق الشيخ في فواتح الهيئات الشفاعة انه ليس بيانه بنفسه ولا ما يوسا عن بيانه
 فرع عليه ان اثبات اية المبدء والاول من مسائل الفلسفة الاولى بل نفي البرهان المسمى وان لم يكن نفيه ايضا صحيحا لما
 عرفت من ان الاستدلال من المعلول على انه علة برهان لمى فكلام الشارح بالمعنى الثاني الذي يدل عليه كلامه في الحاشية

مع كونه ما هو ذا من كلام الشيخ غير مطابق للكلام لا يصحح في نفسه فان اثبات وجوده تعالى وصفاته ليس ما يوسع عنه فان عليه الاصل
 ومع ذلك فالشأن ايضا غير قابل كونه ما يوسع عنه ولا يبين نفسه لما اولنا فلتخالف الارافيه واما ثانيا فلانه لو كان مينا نفسه لم
 يكن من مسائل الفلسفة لان المسائل لابد وان تكون نظرية الا ان يقال ان تخالف الارافيه ليس كونه نظريا بل اما تخالفه
 على بعض الازمان القاصرة المتباعدة او تمتد الى الحدية المتعدي وكذا لا يثبت كين جميع مسائل الفن نظرية فان مسألة الفن قد
 تكون بدئية وينبغي عليها بالدلائل **لازالة الخفاء** عنها بالنسبة الى الازمان القاصرة او لتكسيت الجدلي المعاند وعندى ان
 العلم والايقان بانية السبدر الاول تعالى ضرورى والدلائل عليه تنبيهات واما الحكم بضرورة العلم بثبوت جميع الصفات
 الحقيقية الكمالية من القدرة والارادة وغيرهما تعالى كما يدل كلام الشان في الحاشية فنية تامل فانه قوله فنية ك
 غير عطية ثلثية او غير مفيدة للعلم فان العلم بين نفسه **قوله** وبياننا الظاهر في بيان ذلك ان الولد لاحتياجا الى والده لا يمكن
 ان يكون واجبا بل يجب ان يكون ممكنا فلو كان له ولد كان اما واجبا وهو باطل او ممكنا فاما ان يكون مشاركا له في نفس الحقيقة
 او في جسمه او الثاني باطل لما مر وكذا الاول لان تلك الحقيقة اما ان تكون نفسها مصداقا لوجودها او لا والاول مستلزم
 وجوده وقد فرض انه ممكن والثاني باطل لما استعرف او لا يكون مشاركا له في الحقيقة ولا في جزير باخلا يكون ولده بل ممكنا معلوما له
 كالمكنات والامر في نفي كونه تعالى مولودا سهلا على هذا التقدير لا يكون واجبا ويمكن ان يستدل على المطلوب بان الولد
 انما يكون بانفصال خبر من مادة الاله مستعد لقبول صورة من نوعه اوس من جنسه والواجب سبحانه برى مقدس عن المادة فلا يه
 و مادة يتكون غيره بانفصال خبر منها ولا هو يتكون من مادة فلا هو والد ولا هو مولود واطلاق الاب عليه سبحانه في لسان
 الانجيل من لسان المسيح عليه السلام على تقدير صحته تجوز كناية عن الاتحاد بلا نقطة والدليل فيخرج روح الهى في جسمه **قوله** مثلا
 متكافيان التماثل التشارك في الحقيقة النوعية والمراد بهما التشارك في الاوصاف النفسية فتشتمل المشاركة في الجنس مع
 اشراك في الاوصاف النفسية فلا يرد قوله نغل من الفرس والتمار مثلا **قوله** والواجب ليس بكناف لواجب اخره ليس له مشاركة
 في الحقيقة ولو كان سبحانه والدا او ولدا لكان ولده او والده مشاركا له في الحقيقة وليس هو بمضال لواجب اخر فلا يكون
 ولدا ولا والده والاك كان مضايقا الاول ينسب بالسابق والثاني بالماضي والمآل واحد وعلم ان الشيخ في البيات الشفاء
 نفى ان يكون الواجب مضافا ومينئثل ما ذكره الشان ومصاحب الا فحق المبين اراد ان مين على الشيخ احسانا منه اليه
 واشفاقا منه عليه فقال او تحصلت من كتب ان المحول او لا بالذات هو نفس ذات المعلول وجوهرية وليس بتبين ان
 مرتبة ذات العلة متقدمة في لحاظ العقل على مرتبة ذات المعلول تقدما بالذات فان كل جاز فهو في مرتبة ذات المحولة
 وسخه هية المتقدمة يلزمه الاضافة الى ذات الحامل بالمجولية والمعلولية اذ لحاظ ذاته بعينه لحاظ شئ من تلقا شئ و

واما الجاعل فذاته متفردة في مرتبة ليس لها ذات المجعول فاضافة الجاعلية لم يمت مكتوبة في تلك المرتبة فاذن هو
 في مرتبة ذاته ليست تعرضه لاضافة بخلاف المجعول فان الاضافة تعرضه في نفس مرتبة ذات المعلول وفي نسخ جوهريته
 المجعولة جعلها بيطا على شريكها السالف رام ذلك حيث قال ولا مضاف انتهى كلامه وهذا احسان على الشيخ من ان يثان
 منه لان بنار هذا الكلام على القول بالجعل البسيط والشيخ غير قائل به بل هو من الشائبة القائلين بالجعل المؤلف للصانع
 الكلام مع طول ليس تحت طائل فان اضافة المجعولية اما ان تكون خارجة عن الهيئة المجعولة عارضة لها او تكون عليها
 واذلة فيها فان كانت خارجة عنها عارضة لها كانت متاخرة عنها بالضرورة فتكون حالها بالقياس الى الهيئة المجعولة
 حال اضافة الجاعلية الى ذات الجاعل بلا فرق ما اضافة فالفرق بينهما ناش من سوء الفهم على ان كلام الشيخ اعني التاكيد
 كما لا يخفى على من راجع الى الآليات لثقا فهو يشي بالف شامخ عن الاستعصار قوله والممكن لا يلائمه هو ظاهر فان مصداق وجود
 الوجود في ذات الواجب اما نفس حقيقتها او امر ائد عليها والثاني باطل لان هذا الامر ما منفصل عنها فيكون الواجب حقيقة
 ذلك الزائد دون الذات التي فرضت واجبة او منضم اليها فيكون متاخرا عنها في الوجود فيكون تلك الذات واجبة الوجود بل
 انضمام واجب الوجود اليها فلا يكون ذلك الامر الزائد ساطا لوجب الوجود او متعرض عنها فالكلام في منشأه فان كان منفصلا
 عن الذات واجبة او منضم اليها بطل بهما ان كان نفس حقيقتها يرجع الى الشق الاول فثبت ان مصداق واجب
 الوجود نفس حقيقة الذات واجبة فيدور لوجب على تلك الحقيقة اينما دارت فلا يكون فروق تلك الحقيقة فكما فلا يكون
 الممكن مماثلة للواجب فان قلت انهم ذكروا انه من كل الاوجض افراد متتبع فجزوا اختلاف افراد حقيقة واحدة بالامكان
 والامتناع فلم يجزوا اختلاف افراد حقيقة واحدة بالوجب والامكان قلت انهم لم يجزوا اختلاف الافراد النفس الامرية بالامكان
 والامتناع انما جزوا كون الافراد الانشائية للهيئة الممكنة متتعة تعدد الحيوان الذي ليس بحس من افراد الحيوان ولا خاف في
 ان الافراد الانشائية ليست افرادا بالحقيقة بل حقيقة فلا كلام فيها وقد عرفت الوجود في امتناع تماثل الواجب والممكن فان قلت
 ليس شريك الباري من افراد حقيقة الواجب مع انه متتبع فعلم انه لا يلزم من تماثل شيئين واشتراكهما في حقيقة توافقهما في
 وامكانا وامتناعا قلت شريك الباري ليس من افراد حقيقة الواجب صلا لان مفهومه من الكمالات الموجودة في الازمان مطلقة
 ليس شيئا اصلا فضلا عن ان يكون من افراد حقيقة الواجب بل سيلوح ان حقيقة الواجب حقيقة شخصية بسيطة متناهية بنفسها
 عاقلها بمعنى متتبع شريك الباري هو ان حقيقة الواجب لكونها حقيقة شخصية بنفسها متمتعة عن الاشتراك لان الحقيقة الواجب
 حقيقة كلية فرد منها واجب سائر افرادها متمتعة فانهم قوله بيان الاول هذا ما خوذ من كلام الشيخ في اول الآليات الشفا
 بين ان الواجب غير مضاف وغير مكافى لواجب آخر ولا يذهب عليك ان التكافؤ بمعنى عدم الانفكاك تعظما وتثقا انما

بين وصفي الالوة والبنة لامين ذاتي الالب والابن فحايه ما يلزم ساذكر ان لا يكون وصفا الالوة والبنة واجبين لان
 لا يكون ذاتا هيا واجبتين على ان اشتراط معلوليه احد المتكافئين للآخر ومعلوليهما ثالث موقع للافتقار بينهما وان كان فيما
 بينهم مشهور وفي كتب الشيخ وغيره مذكورا لكنه خلاف التحقيق وتفصيله يقتضي بسطاني الكلام لا يليق بهذا المقام **قوله** وتبدل
 التماثل شيئين عبارة عن تشابههما في الماهية النوعية وتجانسهما عبارة عن تشابههما في الجنس المراد بالتماثل في قوله على نفس
 التماثل بينهما معنى ليع التماثل والتجانس على طريق عموم المجاز والمقصود ههنا هو نفس كونه سجانه والدواود لا المستلزم لكونه شاك
 فوجب اخرى حقيقة نوعية اوجبته لما تم بالاطال التماثل والتجانس البطلان لم يتج ههنا الى البطلان وجوده بوجوبه جويتين
 يستلطن غير تشاكيتين في نوع او جنس مشتركيتين في مفهوم واجب الوجود ونعم من ارام اثبات التوحيد بهذا الاستدلال لا بد
 من ابطال هذا الاحتمال **قوله** فان التخالف الخ لقال ان يقول ان تخص الماهية الممكنة ليس بانضمام امر اليبابل هو عينها
 وهي نفسها مابه الاقيازيين افرادها كما انها عينها مابه الاشتراك بينها بالانفاير لهجات الانضمامية والحقبات التقيدية ظاهرا
 يكون الحقيقة الواجبة فردان مثلا ويكون تلك الحقيقة متغيرة بتقررين وجبتين ويكون مابه الاقيازيين الفردين نفس تلك
 الحقيقة كما انها مابل الاشتراك بينهما فلا بد لنفي هذا الاحتمال من بيان فارق بين الماهية الممكنة والحقيقة الواجبة يفيدان الماهية الممكنة
 يصح ان تكون بنفسها مابل الاقيازيين افرادها والحقيقة الواجبة لا يمكن فيه ذلك والجواب ان الماهية الممكنة لما لم تكن متغيرة بنفسها
 امكن فيها ان تعدد بحسب تقرراتها بجعل الحاصل لا بانضمام عوارض زائدة اليها فيكون في مراتب فعلية الفاعلة من الجاعل
 حتى افراده متعددة بنفسها بلما يراى امر عليها فان الفعلية ليست امر زائدا عليها واما الحقيقة الواجبة فلكونها واجبة تقرصورية الفعلية بنفسها
 لوجوب الوجود فلا يمكن ان يكون هي مهية كلية والامكانات مصداقا لوجوب لوجود بنفسها لان الكل فيهم والمهم لا يمكن ان يكون مصداقا لوجوب
 الوجود والامكان نفسه مصداقا لوجوب التشخص فلا يكون كليا سبها بعت فلو فرضت كلية الحقيقة الواجبة فلا يمكن ان تكون مصداقا لتخصص
 يكون هي مابل الاقيازيين افرادها بخلاف الماهية الممكنة او يمكن فيها ذلك بحسب تقرراتها الفاعلة من الجاعل التي ليست هي بذاتها
 على نفس الماهية الممكنة فانهم **قوله** مستندة الى اسباب عارضة فانها كانت مستندة الى نفس تلك الحقيقة رجح الى اشقيين الاولين
 والكانت مستندة الى افرادها من حيث خصوصية الفردية دار فان خصوصية الفردية على هذا التقدير مستندة الى تلك الواجبة
 فاستنادها الى تلك الخصوصيات دور **قوله** فلو انك اسباب كانت الذات اصة او لم يكن ذات هكذا قال الشيخ في الهيات الشفاه
 ومخاذا ان افرض كون الحقيقة الواجبة لوعا مشتركا بين فردين وكان تشخصها مستند الى الواجبة مستندة الى اسباب عارضة فاذا
 فرض افتقار تلك الاسباب المستلزم لافتقار تلك الواجبة فاما ان يقال بان تلك الحقيقة الواجبة لا تشخص بافتقارها تحقيقا المعنى
 الوجب فيكون تشخص تلك الحقيقة بنفسها نرض انتقار الواجبة والاسباب الخارجية فتكون منحصرة في شخص واحد وذات واحدة

او يقال ان شخص تلك الحقيقة لم يكن نفسها لانها فرضت كلية مبهمه بل كان مستند الى لواحق واسباب خارجة وقد فرض تفاوتا
وانتفا السبب يستلزم انتفا السبب فلا يوجد فرد من تلك الحقيقة فعلى تقدير اعتقاداتك تلك الافراد لا يكون ذات فاما قال الفصل الرابع
من ان اللواحق المستندة الى الاسباب الخارجة كانت شخصية لافراد تلك الحقيقة فاذا فرضت منتفية لم يكن ذات من ذات
تلك الافراد فلا احتمال لكون الذات واحدة اللهم الا بالنظر الى انتفا تلك الاسباب كلها وبعضا ساقط **قوله** فوجب التقرر
والوجود لا يكون لهويتين اى تشاكيتين في الحقيقة النوعية **قوله** ايضا لا يقال عطف على قوله فلا يكثر كثر النوع ومجموع الكمايين
دليل على نفى التماثل بالمعنى الاعم الشامل للتشارك في النوع والتشارك في الجنس ولو اريد بالتماثل في قوله قد يستدل على
نفى التماثل التشارك في النوع لم يصح عطف قوله ايضا لا يقال على النوعين الاتي **قوله** الا لا انقسم بالفصول الغير الداخلة
تقريره انه لو كان الحقيقة التى هى مصداق وجوب وجود جنس النوعين كانت منقسمة بالفصول مقبضية واحدة في قواها على
ما هو شأن الجنس والفصول المقبضية تكون رافعة لاهتمام الجنس مفيدة لوجوده واذا حقيقة هذا الجنس هو نفس تناكد الوجود و
ليس هذا الجنس كالميو ان الذى هو حقيقة مبهمه والوجود امر خارج عنها كان فصوله المقسمة مفيدة لوجوده مفيدة للحقيقة فيكون
افضل المقسم داخل في حقيقة الجنس اذ مفيد الحقيقة وعقوبها لا محالة داخل فيها واللازم باطل اذ افضل المقسم لا محالة خارج
ويرد عليه ردها ظاهر ان شأن افضل المقسم افادة نفس هئية الجنس لانه علت لها والعلية تغيد نفس هئية المعلول على ما يحكم
بالجعل البسيط ولا يلزم من ذلك ان يكون افضل المقسم داخل في هئية الجنس كحال لا يلزم من افادة الجاعل نفس هئية المجعول
ان يكون الجاعل داخل فيها فاذا فرض ان الملية المجنسية نفس الوجود يكون افضل المقسم مفيد النفس تلك الملية ولا يلزم من
ذلك ان يصير فضلا مقوما اذ شأن افضل المقوم الدخول فيما هو فضل مقوم له وتقويمه بان يحتج مع شئ آخر فيثابت وتقويمه
ومن ذلك الشئ الاخر الحقيقة التى ذلك افضل المقوم فضل مقوم لها ونشأ غلطا المستدل ان التقويم يطلق بالاشتراك
على مغنيين الاول تقرير نفس الماهية كما هو شأن العلة على طريق الجعل البسيط والثاني الدخول في حقيقة شئ والجزئية منها
كما هو شأن افضل المقوم واللازم بهنا هو ان يكون افضل المقسم مقوما لحقيقة الجنس بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني فاشية
على مستدل احد الغنيين بالآخر فالصواب ان يحتجنى في البطل التجانس على ما ذكره الشانح ثانيا كما سياتى فان قلت لعل
غرض المستدل ان واجب الوجود لو كان حقيقة جنسية لكان منقسما افضل مقسم وسيجل ان يكون فضلا المقسم مفيد له على نحو
افادة العلة ما يثبت المعلول لان الجنس وهو واجب الوجود مستغن عن العلة فلا محالة يصير فضلا فضلا مقوما لان افضل
منصهر في المقسم والمقوم واذا لا سبيل الى كون فضلا مقوما لا استغناء هذا الجنس عن افضل المقسم الذى يكون علت لوجود الجنس
فصله لا محالة مقوما قلت هذا مع كونه مقارن للمادة المستدل وعدم انطباق عبارته عليه رجوعه الى ما ذكرنا ثانيا في نفى التجانس

غير تام اذ لا يلزم من استغناء واجب الوجود عن الفصل المقسم ان يكون فصله مقوما وانما يلزم ان لا يكون هو جنسا اذ الجنس لا بد له
 من الفصل المقسم كما لا يخفى وعلم ان هذا الدليل ذكره الشيخ في اولي البيات الشفاره وهو على مذيب الشيخ تام لانه لا يذهب الى
 الجعل البسيط فلا يمكن ان يقال على رآه ان افادة الفصل المقسم ما هيته الجنس على نحو افادة الجاعل هيته المجهول لكن يرد
 عليان الدليل ح يكون مبينا على الجعل المؤلف فيكون مبينا على الفاسد فيكون فاسدا كذا يفهم من كلام بعض الاعلام
 في مثل هذا المقام وانت تعلم ان هذا الدليل لا يتم على تقدير الجعل المؤلف ايضا لان الفصل المقسم علمه بالجنس البتة سواء قيل
 بالجعل البسيط او بالجعل المؤلف وانما الفرق انه على تقدير الجعل البسيط يكون مفيد النفس هيته الجنس وعلى تقدير الجعل
 المؤلف يعجل الجنس معنى واجب الوجود موجودا ولا يلزم من ذلك ان يصير فصلا مقوما لان الفصل المقسم هو الفصل الذي
 يكون خبر ما هو فصل داخل في حقيقة وهذا غير لازم نعم يلزم ان يكون وجود واجب الوجود مستقدا من الفصل المقسم فلا يكون هو
 الوجود نفسه فيرجع الى الوجه الثاني فافهم وما قال الشارح في الحاشية من ان استفادة شح حقيقة الشيء اما بما خارج عنها فهو
 الجاعل فهو مفروض الاتفاق في الواجب لذاته ولما بالمقومات فيلزم على تقدير انقسامه بالفصول المفيدة لشح الحقيقة معنى
 الوجودية ان يكون الفصول المستتمة مقومة بذاتها لوجوب خروجها عما ينقسم بها انتهى لانه لا طائل تحته لان استفادة شح حقيقة
 الشيء من شئ يستحيل معنيين الاول صدور نفس الحقيقة عن الجاعل والثاني تالف حقيقة الشيء من ذلك الشيء ولللازم على
 تقدير انقسام واجب الوجود بالفصل المقسم الاول وكون الثاني فلا يلزم كون الفصل المقسم مقوما وانما يلزم احتياج واجب
 الوجود الى الجاعل فيرجع الى الوجه الثاني ويلغو مؤنة الوجه الاول **قوله** ايضا يلزم ان يكون وجوب التفرع لذاته دليل
 آخر على نفي كون واجب الوجود جنسا النوعين حاصله انه لو كان جنسا النوعين لاحتج الى الفصل المقسم فيكون واجب الوجود
 لذاته محتاجا الى الغير في تحصيله ووجوده فلا يكون واجب الوجود ههنا ولك ان تقر الدليل بان ما هو مصداق واجب الوجود
 بنفسه يجب ان يكون نفسه مصداقا لوجوب الشخص فان الشخص اما عين الوجود او صادق له فلو لم يكن نفسه مصداقا
 لوجوب الشخص لا يكون نفسه مصداقا لوجوب الوجود فلا يكون حقيقة ما هيته جنسية بل ولا ما هيته نوعية والاكانت كناية
 ولم يكن بنفسها مصداقا لوجوب الشخص ههنا وبان ما هو مصداق لوجوب الوجود لا يمكن ان يوجد متحد مع غيره لما مر من
 ان واجب الوجود لا محالة يكون بفضل الهويته عن غيره فلا يكون جنسا اذ الجنس لا يهايمه الا يوجد الاستدراج الفصل فافهم
 اعلم ان مقصودنا في هذا المقام يتم بالبطلال كون الواجب نوعا فردين او جنسا النوعين فان الفرض ههنا ابطال ان يكون
 له سبحانه مكان مشترك له في الحقيقة النوعية او في الحقيقة الجنسية واذا بطل التجانس والتماثل تم المقصود فاحتمال وجود
 هويتين بسيطتين تشاركين في مفهوم وجوب الوجود غير تشاركيتين في ذاتي لا يقع فيها هو المقصود ههنا نعم من اراد ان يطل

تعدد الوجوه وثبت التوحيد بهذا الاستدلال لا بد من ابطال هذا الاحتمال كما ذكرنا سابقا بقوله ان التوحيد ثابت بالتوحيد
عليه من كمونة هذه الشبهة العيقر لا محالة بابطال هذا الاحتمال واجاب عنه الصدوق الشيرازي في حاشي الشفا حيث قال جلدنا عيان
مفهوم واجب جوامد ان يكون مصداق حمله مطابق صدق ونشأ انتزاع نفس ذات كل من تينك لهوتين من دون اعتبار حقيقته اية حقيقته كانت
لا يكون كذلك وكلما الاحتمالين متمنع اما الثاني فلانه يلزم منه ان يكون كل منهما ممكنة اذ لا تعنى بالمكن الا ما لا يكون في حد ذاته
موجودا واجبا بل بسبب عارض وسبب خارج واما الاول فلان المعنى الواحد لا يمكن ان يكون مصداق حمله ومطابق صدقه
حقائق مختلفة غير مشتركة في ذاتي فان نسبة وجوب الوجود اليها على هذا التقدير يستتبع المعاني المصدرية الى المهيئات كنبات الانسانية
الى الانسان والحيوانية الى الحيوان من حيث انها منتزعة عن نفس تلك المهيئات بدون صفة اخرى واعتبار آخر فالضرورة
قاضية بان الانسانية مثلا لا يمكن انتزاعها من انواع متخالفة غير مشتركة في ذاتي بل لا بد ان يكون انتزاع منه لها امر او في حد
ذاته انسان وكذا الحال في الحيوانية فبذلك وجوب الوجود اذا انتزع من نفس حقيقة شئ فلا بد ان يكون حقيقة حقيقة وجوب الوجود
وذاية نفس ذات واجب الوجود لا شيئا آخر غير وجوب الوجود يلزمه وجوب الوجود او واجب الوجود فظهر ان معنى وجوب الوجود لا يمكن
ان يكون من الاعراض اللازمة لاشياء لها ماهية غير معنى واجب الوجود انتهى مع ادنى تخييص وللناظرين فيه كلام بوجه الاول ما
قال الخو انصاري في حاشي الشفا من ان في هذا الكلام غلطين طريقين مشهورين بين القوم لدفع اشبهة الاول انه لا يمكن
انتزاع امر واحد منتزع عن جوهر ذاتين الا اذا اشتركتا في ذاتي وبهذا القدر يتم الجواب والثاني ان وجوب الوجود ليس من الاعراض
اللازمة لاشياء لها ماهية غير معنى واجب الوجود بل هو عين حقيقة ما يكون فاجب الوجود وبهذا ايضا يدفع اشبهة فان وجوب الوجود
لما كان عين حقيقة ما هو واجب الوجود فلو وجد واجبان كان وجوب الوجود مشتركا بينهما فيلزم اشتراكهما في ذاتي اى فيما ليس
بخارج فيكون ذلك المعنى المشترك فيه اما نوعا لهما او صبا لهما فيتم الاستدلال ويظل ذلك الاحتمال هذا كلامه وانت تعلم ان
كون وجوب الوجود عين حقيقة ما يكون واجب الوجود محتمل فعين الاول ان يكون معناه المصدرى للانتزاعى البديهي الفطري
عين تلك الحقيقة ولا يذهب اليه عاقل الثاني ان يكون معنى عينية لهما انها بنفسها بلا زيادة امر عليها مصداق وجوب الوجود
ونشأ للانتزاع واحد وذات لكن بهذا القدر لا يدفع اشبهة اذ يجوز ان يكون هويتان بستان غير مشتركيتين في ذاتي نفس ذاتيهما
مصداقين لهذا المعنى فلا بد لنفي هذا الاحتمال من اثبات ان المفهوم الواحد الذي يكون مصداقه نفس حقيقيتين لا ينتزع عنهما
الا اذا كانتا مشتركيتين في الحقيقة الواحدة فليس الطريق الثاني الذي ذكره كافيا في دفع الشبهة واما الطريق الاول فهو ايضا
غير كاف لدفع اشبهة الا اذا ضم اليه المقدمة القائلة بان مصداق وجوب الوجود نفس ذات واجب الوجود وان وجوب الوجود
عين ما هو واجب الوجود ونفس ذات واجب الوجود اذا استلزام انتزاع مطلق مفهوم واحد اى مفهوم كان عين ذاتين

اشتركا في ذاتي غير ظاهر بل ولا صحيح في نفسه نعم اشتراخ مفهوم واحد يكون نسبة الى انتشاره نسبة الانسانية الى الانسان الحيوان
الى الحيوان من نفس ذاتين هما جوهر حقيقتها مصداقان لذلك المفهوم من دون الضمام امر وبلزادة حيثية مستلزم
لاشتراك تلك الذاتين في ذاتي هو بنفسه مطابق لصديق المفهوم فليس احد من الطرفين اللذين ذكرهما كافيا في دفع
اشبهته كما علة الثاني منع استلزام اشتراخ مفهوم واحد من ذاتين اشتراكهما في ذاتي والمحق ان منع استلزام اشتراخ مطلق
مفهوم واحد من مفهوم كان من ذاتين اشتراكهما في ذاتي غير ضار وليس الجواب موقوف على اثبات ذلك ومنع استلزام
اشترخ مفهوم واحد نسبة الى انتشاره نسبة الانسانية الى الانسان عن نفس ذاتين بلزادة بمعنى ومن دون الضمام امر
اشتركا في ذاتي هو بنفسه مطابق لصديق ذلك المفهوم كما بره صريحة لا يتحقق ان يصحح اليها الثالث انقص بالامكان المشترك
بين الجواهر والاعراض على المقدمة المذكورة التي عليها يتبنى الجواب فانه اما ان يكون انتشاره نفس ذات كل من الجواهر
والاعراض بلا اعتبار حيثية اية حيثية كانت فيلزم اشتراكهما في ذاتي او يكون انتشاره ذات كل منهما مع حيثية زائدة وهو
باطل فانه اذا قطع فطر عن تلك حيثية يلزم ان يكونا مكنتين بل اما وجبتين او متعنتين وهذا ما عقم به بعض الشراح و
تعلم ان المفهومات الانتزاعية على انما فيها سلوب كالامكان وسلوب ماعد الشيء عنه ومنها اضافات كالمعلومية وغيرها ومنها
مفهومات وجودية غير اضافية فالاولى والثانية لا يقتضي انتزاعها عن ذاتين اشتراكهما في ذاتي او مصداق السلوب انتزاع
سلوبها عن الذات في الواقع الامر في ذات الموصوف والاضافات انما تنتزع عن ذات اذا قيست الى شيء لا عن لفظها
واما الثالثة فاما كانت منتزعة عن نفس ذاتين بلزادة حيثية كانتا مشتركيتين في ذاتي البته والافلا فبذلك انقص ليس بشي الربح
نقص تلك المقدمة المبني عليها الجواب بالوجود فانه مشترك بين الجواهر والاعراض بل بينهما وبين الواجب وسحق غفر سيب
انتزاعه تعالى ان مصداقه في الكل نفس الحقيقة بلزادة امر عليها وهو ليس من السلوب والاضافات فيلزم من انتزاع
من المتخالفات المتباينة المتغايرة اشتراكهما في ذاتي فيلزم مشاركة الجواهر والاعراض بل الواجب المكنت في ذاتي وما قال الشراح
في بحث ملازم التركيبين في جواب هذا النقص من انه انما الوجود بالالحق المعص وانتزاعه عن الجائزات لا ارتباطها به من حيث
صدورها عنه لاس نفس ذواتها من حيث هي فلا يلزم اشتراكها مع الواجب في امر جوهري هو بالزاد الوجود وليس بشي لانه
اما ان يكون الوجود منتزعا عن ذوات الجائزات اولاد الثاني صريح البطمان وعلى الاول فاما ان يكون انتشاره انتزاعا عنها نفس
ذواتها بلا انضمام امر اليها فيلزم الوجود الى ذواتها نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان فيلزم تشاركهما في ذات
واشتراكهما مع الواجب في ذاتي ما قال الشيخ انتزاعه عن الجائزات لا ارتباطها به من حيث صدورها عنه لاس نفس ذواتها من حيث هي
هي ان اراد به ان انتشاره انتزاعا عنها ليس نفس ذواتها بل امر زائد عليها فلا يخفى فساد ولا ما قد بينا وسببين انتشاره تعالى

ان فشا انتزاعها نفس ذواتها بلا امرنا وحيثية الارتباط بالجالل والصدور عنه ليست خزا من فشا انتزاعها فيها كما ستعرف
وان اراد به ان فشا انتزاعها عنها نفس ذواتها وحيثية الارتباط حيثية تعليلية ليست داخلية في المصدق مسلم لكن ذلك
لا يجدي شيئا اذ الحيثية التعليلية موجودة في انتزاع الانسانية عن افراد الانسان ايضا مع ان انتزاعها عنها مسلم لا انتزاعها
في ذاتي قطعا فعلم ان وجود الحيثية التعليلية في انتزاع الوجود عن الجائزات الصريح ان يبين به عدم استلزامه اشتراكها في ذاتي
والفرق بين انتزاع الوجود عن الجائزات وبين انتزاع الانسانية عن افراد الانسان بان صدق الوجود وانتزاعه حيثية
تعليلية هي حيثية الاستناد بخلاف الانسانية من اوبام صاحب الفرق المبين ان الانسانية ايضا الصريح انتزاعها عن شئ
بلا حيثية تعليلية اذ الانسان المالم يصدر عن الجالل لا شئ بحسب ولا معنى لا انتزاع شئ من الاشئ المحسوسات فوجود الانسانية
في سبيل واحد في ذلك فان الذات المالم يتقرر عن الجالل لم يصح ان ينتزع عنها الوجود ولا ان ينتزع عنها الانسانية وادخلت
صح انتزاع الوجود والانسانية معا عنها وسياقي لها زيادة تفصيل انشأ الله تعالى واما قوله انما الوجود بالارتباط المحض فان اراد
بان الوجود انما ينتزع عن الحق المحض ولا ينتزع عن الكمالات فذلك ظاهر لطلان اذ لا يرتاب عاقل في ان الوجود ينتزع
عن خواص الجائزات بلا شبهة وان اراد به انه ينتزع عنه سبحانه بلا حيثية تعليلية فذلك لا يجدي اذ لا يدخل لوجوده حيثية تعليلية
ولا لحدوها في استلزام انتزاع مفهوم واحد مصداقه نفس ذات المنتزع منه اشتراك ناشئ انتزاعه في ذاتي والحق ان هذا يقتض
لا يرد على المحجب لانه قائل بان مصداق الوجود المصدري حقيقة واحدة في الكل هي الوجود حقيقة لكنها مشكلة متفاوتة بالكمال
والنقصان فكل مراتب تلك الحقيقة هي الذات الحقة الواجبة ومرتبتها الناقصة وجودات الجواهر والاعراض على تفاوت درجاتها
في النقص فانتزاع الوجود المصدري عن الذات مسلم الوجود جامع بينها هو الوجود الحقيقي فاما على ذم سبيل الحق فالجواب ان
مصادره حقيقة واحدة واجبة مطلقة وانما الكمالات شتونها وحيثياتها وتفصيل ذلك ليدعي خروجها عن المقام قوله لا يجب الصفات
الحقيقية قال في الحاشية تفصيل المقام ان الصفات الثبوتية له تعالى ما حقيقة محض لا تعتبر في مفهومها الاضافة ولا تعرض لها في
المتحقق فتفصلها وتحققها بحيث ترتب الاثار عليها لا يتوقف على وجود الغير كالحيوة واما حقيقية ذات اضافة لا تعتبر في مفهومها الاضافة
لكنها تعرض لها في المتحقق بحيث لا يترتب الاثار عليها الا تلك الاضافة كالعالمية والقادرية فان كون الذات بحيث اذا وجد شئ
يكشف عنه با او بحيث يمكن منها بالنظر اليها الفعل والترك بالارادة لا يتوقف لفظا وتحققا على وجود المعلوم والمقدور لكنها اذا وجدت
تحقق الاضافة لا محالة وتترتب عليها الاثار وتغير بغيرها المعنيين بوجوب التغير في نفس الموصوف الذي هو مصدرها وكذا تغير الاضافة
التي هي من لوازمها في الوجود واما اضافة محض وهي التي تعتبر في مفهومها الاضافة فتفصلها وتحققها بمعنى ترتب الاثار عليها
موقوف على الغير وتغيرها لا يوجب تغير الموصوف ولا وصفه الحقيقي بل يرجع الى تغير الامر السابق كما اذا تغير ما بينك وما يارك

وانت مستقر على مكانك وشلو ما في الواجب تعالى بالرازقية نظرا الى انه لا يوجد الا بوجود المرزوق وفيه انها كون الذات بحيث يترك
اذا وجد المرزوق فلا فرق بينها وبين العالمية والقادرية واجيب عنه بان المراد بها نفس الاضافة لا مبدءا مرجع هذه المفهومات
العرف ولا يتعارف اطلاق الرزق الا على من يشتر بالارزاق وكذا السخى والجواد يطلق على من يعيل بهما فالمتعارف فيها نفس
الاضافة بخلاف العالم والقادر فانها يطالعان على ما من شأنه العلم والقدره وكذا السميع والبصير وان لم يوجد المعلوم والمقدور
قبل السران الرزقية والسخاوة والجود مثلا من الصفات الا فعلية التي لا تحقق بحيث يظهر الاثار الا مباشرة العمل بها وادوات
منها في بعض على الشذوذ قبل مباشرة حسب اصل الفطرة فلا يظهر ولا يعلم الا بعد مباشرة والحق انها من الصفات الحقيقية التي
هي ذات اضافة لاس الاضافيات المختصة انتهى وانت تعلم ان العالم لا يطلق في العرف على ما من شأنه العلم كما حسب بل العالم كما
يكون الاشياء منكشفة عنه والالكان ذلك نفعيا للعلم فعلى العباد بالعدو لا يخفى ان العلم في الكمالات صفة قائمة بها ذات اضافة
الى المعلومات والاصح تصادفها بالعلم كونها عالمة الاقيام تلك الصفة بها وقيامها بالاتيحاف عنه انكشف الاشياء التي تعلين بها
تلك الصفة والعلم في الواجب سبحانه وان لم يكن صفة قائمة به لكن ذاته المقدسة تنوب مناب الصفة كما هو مذهب الحكماء فليس
معنى كونه عالما ان من شأنه العلم الامر في القادرية كما ذكره فان القدرة لا يجب في الاضافات بها مباشرة الفعل والترك بل
التمكن منها كما لا يخفى والاسخاوة والجود فلا يجب فيها ايضا مباشرة العمل فليس حالها حال الرزقية اذ لا يطلق الرزاق الا على مباشر
الارزاق بخلاف الجواد والسخى نعم الاعطار كالرازقية لكنه غير اسخاوة والجود قوله كما اذا تغير معلوك او معلوك فان تغير المعلول
يستلزم تغير العلة المستلزم تغيرات العلة قوله اما الاضافية المختصة قال بعض الشراح ان اريد جسر التجرد والتغير في الامور
المبانية عن الذات فهو باطل فانه كما تغير الامور المبانية تغير وصف الذات ايضا وان كان الوصف اعتباريا وان اريد ان يتغير الوصف
بالذات في الامور المتبانية وفي الوصف ثانيا وبالعرض فلا يصح على اصولهم فان الوصف اى وصف كان اذا تجرد في ذاته كما
كانت الذات قابلة ومتعددة فان الاستعداد عدم صفة عما من شأنه ان يحصل فيه تلك الصفة وقد تحققوا ان الشيء الواحد
لا يكون قابلا وفاقلا انتهى وانت تعلم ان المراد ان التغير حقيقة وبالذات في الامور المتبانية وبالعرض في الوصف واذا الوصف
ليس وصفا حقيقيا يكون تقدر اني الذات او يكون مبدء نفس الذات ولا وجود لهذا الوصف في الواقع لانه اضافة محضه
يتمتع بمقالية الذات الى الامر المبين فهي اما تحقق تحقق الامر المبين وتنفى بانقائه ولا يجب ان يسبقها قوة استعدادية
في الذات وانما كان يجب ذلك لو كان لمثل هذا الوصف تحقق في الذات بعد ما لم يكن وهذا الوصف الاعتباري لكونه تنوعيا
غير متحقق بنفسه لا يتعلق بالعمل اوله وبالذات بل بتحقيقه انما هو جعل الامر المبين فاذا جعل الامر المبين صح تنوع الاضافة
بينه وبين جاعله من دون حاجة الى ان يتعلق بتلك الاضافة جعل وكان جعل هذا الوصف هو جعل الامر المبين لا جعل

متانف مغاير لجعل الامر المبين فكذلك المكان هو امكان الامر المبين لا غير وسيا في تحقيق ذلك فاننا وجد معلول من
 معلولات سبجانه وجد انصافه بينه تعالى وبينه فوجوه تلك الانصاف ليس الا بجعل ذلك المعلول لا بجعل متانف وامكانه
 منطوق في المكان وليس له امكان آخر في ذاته تعالى حتى يكون ذاته تعالى قابلية مستعدة له وليس له جعل ورا جعل
 المعلول حتى يكون سبجانه جاعلا له فيكون قابلا وفاعلا له معا واذا تحقق في مقره ان العالم بقضيه حادث وطل
 القدم الدهري فاذا وجد العالم بعد الم يكن حدث انصافات لا متناهية بينه تعالى وبين كل ممكن من الممكنات وكل ذرة من
 ذرات العالم على التناهيها فلو وجب سبق الاستعدادات عليها لزم اشتغالها على مادة مستعدة وهو خلف باطل فالحق
 ما ذكرنا فانهم **قوله** هذا التصريح لما علم الجنس لانه كل ضرب من اشئ كالابل في جنس من البهائم وفي الاصطلاح كل مقول
 على الكثرة المختلفة بالحقائق في جواب ما هو فان اريد بالجنس المعنى الاصطلاح كان ذلك نصرا عما علم فمنا في قوله
 انفي المحذ في قوة نفى الاجزاء الذميمة التي منها الجنس وحصول البراءة فانها عبارة عن ان يأتى في وسياجة الكلام بما
 تناسب الغرض المسوق له الكلام وان اريد به المعنى اللغوي كان حاصل المعنى انه قدس وتعالى مقدس متعال
 عن المجانس والشاكل اذ كل ما له جنس بهذا المعنى فلا مثال واشكال من ذلك الجنس فلما نفى عنه الجنس كان ذلك
 في قوة نفى التمثل وحقيقت البراءة الا ان يقال الايهام كفى للبراءة بل هو اللطف ويكن ان يراد بالجنس المجانس له
 التمثل بقوله او يراد بتحميل اثنين الاول ان يراد بالجنس المجانس وهو اشل والثاني ان يراد بالجنس معناه اللغوي يقال
 كونه سبجانه متعاليا عن الجنس في قوة كونه متعاليا عن التمثل والامر ان مثلا زمان وقد قرر بعض اشيع لفظه من مقام الجنس
 وهو ليس بمبدأ ومن السبع ان يقرر لفظه من مقام الجنس ويقال معناه انه تعالى متعال عن التعديل هو مطلق مثل ذلك
 عن الارب غريب والده برأت بالا عايب **قوله** المراد بالجهات الجهات قد تطلق ويلعبها الجهات الستة الشهيرة وهي
 فوق وتحت وقدام وخلف واليمين والشمال وقد تطلق ويراد بها الامتدادات الثلاثة يقال جهة الطول وجهة العرض وجهة
 العمق وبهذا المعنى يقال الجسم ينقسم في الجهات الثلاث واسطح في جهتين والحظ في جهته والواجب سبجانه متعال عن الجهات الستين
 لكونها من خواص الاجسام والواجب سبجانه برى عن الجسمية القابلة للانفصال والاندغام لانه لو كان جسا العباد فانه كان
 قابلا للانقسام بسببه ولو فرضنا في التجويز العقلي المطابق للواقع وكما كان قابلا للانقسام كان قابلا للاندغام ولو
 في التجويز العقلي المطابق للواقع والثاني باطل فالقدم مثلا باللائمة الاولى فلان الجسم ممتد وكل ممتد يمكن ان ينقسم ولو
 بان يفرض فيه شئ دون شئ فرضا مطابعا اما اللائمة الثانية فلان الانفصال اما عدى فهو عبارة عن انعدام متصل الواحد
 او وجودي فهو عبارة عن حدوث متصلين وهو مساوق لانعدام متصل الواحد فالانفصال اما متحد مع الانعدام او مساوق

له على التقديرين فكما كان قابلا للانقسام كان قابلا للانعدام واما بطلان التالي فلان الانفصال ان كان خارجيا كان
 انعدام الجسم في الخارج او مساوقا له ان كان فرضيا كان انعدامه او مساوقا لانعدامه في التجويز العقلي المطابق للواقع لانه
 التقدير لا يخرج عن مقتضى انعدام الواجب سبحانه في الخارج او في التجويز العقلي المطابق للواقع صريح البطلان اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلان العقل لا يجوز انعدم على الواجب سبحانه تجويزا لمطابقا للواقع في التفصيل بافاده الشارح ويمكن الاستدلال
 على انه تعالى ليس بحسم بانه لو كان حكما كان لازما مقدارية فان كانت تركيبية كانت مقدرة عليه سبحانه وهو باطل والواجب
 بينا في السبوقية بالغير ولو بالذات وان كانت تحليلية صح انحلال سبحانه اليها وانحلال الشئ انما يكون الى ما يشترك في الحقيقة
 فيكون اجزاءه التحليلية مشاركة له في الحقيقة وقد بان امتناع ان يشترك شئ في الحقيقة فيما سبق وتفصيل هذا المقام في علم
 الكلام قوله تفصيل المقام بتحقيقه تفصيل المقام وتحقيقه انه لا ريب في ان الموجودات سوا كانت ممكنة او واجبة يتفرع
 عنها معنى عام بسيط يهيئ التقدير مشترك بين الموجودات يعبر عنه بالاعتبارية بهيئتي ولا ينبغي ان يقع انخلاف بين العقلاء
 في بهيئته واشترائه وعموم وساطته وكونه امتزاجا غير موجود في الخارج نفسه وفي انه ليس عينا شئ من حقائق الموجودات
 سوى نفسه واجبا كان او ممكنا واذ هو معنى اعتباري لا تحقق له نفسه في الواقع يستحيل ان يكون هذا المعنى مابعد موجودية
 الاشياء اي ما هو مصداق لموجوديتها وصح لانتزاع الموجودية عنها فلا بد ان يكون هناك امر حقيقي يتحقق في الواقع بلا
 اعتبار معتبر وفرض فارض يكون نشأه لا انتزاع هذا المعنى من الموجودات ومطابقا لصدقه ومصداقا لحمله وما يلحق من
 كلام الشئ المقتول من انه ليس للموجود حقيقة سوى هذا المعنى الاعتباري المعقول ليس على ظاهره اذ لو كان معناه ليس
 للموجود مصداق سوى هذا المعنى الاعتباري كان صريح البطلان اذ لو لم يكن لهذا المعنى الاعتباري مصداق كان موجبة
 الاشياء باعتبار القبر وما يلحق من كلام الشارح من ان حقيقة الوجود ليست النفس صيرورة الذات وتوحيها في ظرف
 ما ليس معناه ان ليس لهذا المعنى مصداق فان ذلك صريح البطلان بل معناه ان الوجود ليس صفة منسجمة الى الحقيقة الموجودة
 كحاشا في وقطال النزاع في تعيين نشأه لا انتزاع لهذا المعنى الفطري المشترك فزع طائفة من المشايخ ان مصداق
 هذا المعنى في الواجب نفس ذاته الحققة المقدسة وفي الممكنات صفة منسجمة الى ذواتها هي صحيحة لا انتزاع هذا المعنى عنها
 وزهوب الاشراقية وبتعهم الصمد الشيرازي الى ان مصداق هذا المفهوم حقيقة واحدة في الكل مختلفة بالكمال النقصان
 مقول على افرادها بالتشكيك وتلك الحقيقة هي الوجود في الواقع بلا انضمام امر اليها والمبايات منهومات منتزعة عنها
 فالوجود لا اكل هو الواجب سبحانه والوجود الذي دونه وجود الجواهر وفيه مراتب مختلفة بالكمال والنقصان فالكليات وجود الجواهر
 المعترضة والاكمل منها وجود النفوس وما يحذفه وبها كالصور المثالية القائمة بانفسها والنقص وجود الاجسام وصورها

والانقاص وجود الهيولى والوجود الذى هو دون وجود الجواهر وجود الاعراض وفيه ايضا مراتب متفاوتة فالأكل منها وجود الاعراض
 الانضمامية القارة والناقص وجود الانتزاعات والاعراض الغير القارة وذهب جماعة الى ان مصداقه في الواجب نفس ذاته
 وفي الممكن يستند الى اجمال فلكل واجب تعالى مع كل ممكن ارتباط خاص وكل ممكن ليس بجانبة استناد خاص هو وجود
 الوجود عليه لا صفة منصفة اليه والوجود عينية الوجود عند الشائين ليتلزم الوجه بتمثيل ان يكون وجود تلك الصفة عينها
 لانها ممكنة لانا لا نلغي هذا المذهب ببيانات آخر تركنا بابها الضيق المقام وقد استوفينا في شرح تهذيب الكلام واما المذهب
 الثاني فهو موافق للمذهب الحق في ان الموجود حقيقة هو الوجود والوجود حقيقة هي المابية وما ينفصل صاحب هذا المذهب
 مابية وليقول انه امر انتزاعي فليس هو مابية حقيقة بل المابية حقيقة هي الوجود وذلك الامر الانتزاعي اما بجزءه حتى من
 المابية او عاج عنها والفرق بين هذا المذهب وذهب اهل الحق هو ان الوجود على هذا المذهب مشترك معنوي مقول
 بالتشكيك وعلى مذهب اهل الحق اعني الاشاعة مشترك لفظي وسميات حقائق مختلفة والبطال اشتراكه معنى ونفى كونه مقولا
 بالتشكيك لا يهتني في هذا المقام فان ما ندعي به بناس ان الوجود نفس ما هو الوجود ثابتا على هذا المذهب ايضا وقد اطلنا
 فيما خالف به المذهب الحق في كتاب آخر واما المذهب الثالث فوجه اطلنا ان استناد الممكن الى الواجب تعالى امر متاخر
 عن وجود الممكن وكذا الارتباط بين الواجب والممكن متاخر عن وجودات الممكنات ضرورة ان الاستناد والارتباط من الجانب
 النسبية الموقوفة لتحقيق على وجود الحاشيتين فلا يمكن ان يكون ذلك الارتباط والاستناد مصداقا لوجود الممكن والافعال
 فالارتباط والاستناد امران انتزاعيان لا يتحقق لهما في الواقع الا بنبش الانتزاع فيجري الكلام في انتشارهما فان كان احد
 طرفي النسبة اعني الواجب الممكن آل الامر الى احد المذهبين الباقيين وان كان انتشارهما امر واردا بهما جرى الكلام فيه بانه
 اما من عوارض الممكن او لا فان كان من عوارض الممكن كان اما صفة منصفة وقد اطلنا ذلك او صفة منتزعة فيجري الكلام
 في انتشاره وان لم يكن من عوارض الممكن بل كان منفصلا عنه عاد الكلام اليه بانه اما موجودا ومعدم والثاني باطل لان وجود
 معدم كيف يكون مصداقا لوجود شيء وعلى الاول يجري الكلام في مصداق وجوده فلهي بالآخرة الى واجب الوجود او الى
 ذات الممكن فيؤول الى احد المذهبين الباقين واما المذهب الرابع فغيبه اشتباه بين انتشار انتزاع الوجود وبين علته انتزاع
 فالواجب علته الانتزاع الوجود عن ذات الممكن لانه انتشار الانتزاع الوجود عنها بل انتشار انتزاع نفسها ولا معنى للانتزاع وجود
 زيد مثلا عن الواجب نعم ذات الواجب علته الانتزاع الوجود عن زيد لانه جاعل لمصداق وجود زيد اعني ذات زيد والكلام
 ليس في علته انتزاع الوجود بل في مصداقه انتشار انتزاعه واما المذهب الخامس فهو ان كان هو الحق عند العقول العالمية لكنه
 اجل من ان تناله العقول المتوسطة فالكلام فيه خارج عما نحن فيه فالحق عند العقول المتوسطة هو المذهب السادس البرهان

عليان الوجود متزع عن ذات الممكن بلا شبهة فصدقة انتشاره اما نفس ذاته فهو المطلوب واداة مع امر زائد عليها وهو باطل اذ ذلك الامر اذا انضم اليها فهو متاخر عن وجودها فكيف يكون خبر من انتشار انتشاره ومصدق حمله او متزع عنها فهو غير متصل في الواقع الا بمتنار انتشاره فيكون مصداق الوجود و انتشار انتشاره ذات الممكن مع ذلك لا انتشار فذلك المتناثر اما منضم اليها وهو باطل كما عرفت او متزع عنها فالكلام في نشأة فينتهي لامحالة الى ذات الممكن وهو المطلوب فاذا في الوجود الحقيقي اعني انتشار انتشار الوجود المصدري في الكل عين الحقيقة ولا يتسلم ذلك وجوب دوات الممكنات كما اشتهر من ان عينية الوجود بشي لا يتسلم وجوبه لان الوجود لما كان عين الذات والذات نفسها مفتقرة الى جعل الجاعل ومجولة جعلها بيطا فالوجود الذي هو عين الذات مفتقر الى جعل الجاعل با جعل البسيط وافتقار الذات الى الجاعل هو بعينه افتقار الوجود اليه و مجولية الذات هي مجولية الوجود و ما يظن من ان جعل الذات على نفسها ادلى بدعي بخلاف حمل الوجود عليها فالوجود غير الذات ساقط فان البهتة النظرية يختلفان باختلاف العنوان فرب حقيقة يكون حملها على شئ بعنوان نظريا بعنوان آخر بدعيها فلا يلزم من ذلك مغايرة الوجود للذات الاتري ان الوجود وعندهم عين الواجب تعالى مع ان كونه تعالى عين الوجود ليس يحتاج الى اثباته الى الدليل واما ما ظن من ان جعل الذات على نفسها لا يحتاج الى جعل الجاعل بخلاف حمل الوجود عليها فتعرف جوابه في الدرس الا في انتشاره تعالى فانتظر اذا تحققت ما ذكرنا وليفنت بان مصداق الوجود في اكل نفس الهية بلا زيادة امر عليها وضمها فصدقة اليها فقد تيقنت بكثير من المطالب العالية منها ان الهيات مجولة جعلها بيطا ومنها ان الشخص ليس امر منضم الى الهية فانه مساوق للوجود وصدقة هو مصداق الوجود وصدقة الشخص هي نفس الهية فالحقيقة كما انها باه الاشتراك بين الافراد كذلك هي باه لا امتياز بينهما ونحوه وان كان مما يتوحد عنه الاذ بان القاصرة لكنه الحق كما سمي في مفضل في كلامه انتشاره تعالى ومنها ان الهيات الموجودة في الخارج يستحيل حصولها وارتسامها بانفسها في اعتل فانها لما كانت بانفسها متصا للوجود والخارج يستقل بحال ان يمتنع عنها في طرف من ظروف الواقع واتفق ان يكون نفسها مصاديق للوجود والذات هي الغير مستقل منها انه لا يجوز ان يكون فرد من الطبيعة الجوهرية قائما في موضوع بل في محل لان القيم والحلول نحو من الوجود وصدقة نفس حقيقة الحال بلا زيادة امر عليها فلو كان فرد من الطبيعة الجوهرية حال في محل كانت الطبيعة الجوهرية مصداقا للحلول والقيم فلا تكون طبيعة جوهرية فاستظهر ذلك فانه سينفك في كثير من المواضع قوله ومطابق الحكم به وصدقة نفس تقرر الهية اعلم ان التقرر وانفعلية ليس معنى زائد على نفس الهية اذ لو كان معناه زائدا عليها كان منضم اليها فيكون متاخرا عن الوجود لا مصداقا بل التقرر عبارة عن انتشار انتشار الوجود وصدقة هو نفس الهية سواء كانت نفس الهية واجبة ومجولة فالوجود الحقيقي اعني مصداق الوجود المصدري عين الهية في اكل والفرق بين الواجب الممكن ان الحقيقة الواجبة غير مجولة بل متقررة بنفسها والهية الممكنة مجولة جعلها

بسيطاً متقررته بجعل الجاعل اياها للمهية المتقررة كما انها مصداق للوجود لا بحيثية زائدة منصفة اليها كذا كذا هي صدق انفسها
 لذاتها لا بحيثية منصفة اليها بل لافرق اصلاً وكما ان الوجود وسطاً للمهية بالوجود ومجولاً ان يجعل للمهية اذ جعلها عبارة عن جعل متصلاً
 اذ تحققها بمحقق مصداقها كذا كذا ذاتيات المهية وسطاً للمهية بها مجولاً ان يعين جعل للمهية اذ جعلها عبارة عن جعل مصداقها
 تحققها بمحقق مصداقها وبالمهية فلا فرق بين الوجود والذاتيات في هذا الحكم اصلاً فان المهية المتقررة كما انها مصداق لكل الذاتيات
 بلا امر اذ كذا كذا هي مصداق لكل الوجود من دون ان ينفى كذا لا تنتظر في كونها مصداقاً للذاتيات بعد التقرر كذا كذا لا تنتظر في
 كونها مصداقاً للوجود بعد واما اذا لم يقرر فكما انها ليست مصداقاً للوجود كذا كذا ليست مصداقاً للذاتيات فنتبها للوجود والمهية
 الانسانية هي كنسبة الانسانية الى المهية الانسانية من دون فرق اصلاً ولذا احكمنا بعينية الوجود للمهية وما يلين من ان كل الذات
 على نفسها وجعل ذاتياتها عليها لا يحتاج الى جعل جاعل بخلاف جعل الوجود عليها فهي غاية السقوط والاعنى الاحتياج حل شيء على
 شيء الى جعل جاعل الا احتياج مصداق المحل اليه ومصداق حل الذات والذاتيات ومصداق حل الوجود واحد وهي الذات المحل
 المحتاجة الى جعل الجاعل فاعنى كون حل الذات والذاتيات غير محتاج الى جعل جاعل احتياج حل الوجود اليه مع وحدة مصداقها
 ومن العجب العجيب ما قال صاحب الاقناع المبين وان لم يكن بدعائه في فواتح ذلك الكتاب بعد ما ذكر ان ليس الوجود حقيقة الا
 نفس الموجودية بالمعنى المصدري اى صيرورة نفس المهية في ظرف ما لا معنى يخضم الى المهية اذ يتخرج منها دانه ليس في ظرف الوجود
 الا نفس المهية ثم اقتل بضرب من التحليل يتخرج منها الموجودية والصيرورة المصدريه ولصغيها بها ويحليها عليها على ان مصداق
 المحل مطابق الحكم نفس المهية بحيث لكل لظوف لما امرنا ليقوم بها فيصح المحل قال فان توهم ان الامر اذا قد اشبه حل الذاتيات من حيث
 ان مصداق المحل مطابق الحكم هناك ليس الا نفس ذات الموضوع والوجود من العرضيات اللائقة قيل تفصيل عن ذلك بان ذات
 الموضوع هناك بنفسها ينتقل بمصاديقه لكل مع غزل النظر عن اية حيثية كانت غير باءا محل الوجود فمصداق نفس ذات الموضوع
 لكن ليس حيث هي بل باعتبار عاقلية العلة لها فاذا اعرفت الضرورة او برهان صح حل الوجود قطعاً ورا ببقيد الى الحكم بها شاق وقررت
 انما للمهية عليها فنعرف ان ما هو مصداق المحل يتحقق فيحكم بصحة المحل لا ان ترتب الازالة مصداق المحل ايضا كما ظن فقد فارق حل
 الذاتيات من تلك الجهة انتهى وبذلك الكلام مع طول الارجاع الى طائل فانه ان اردوا باستقلال ذات الموضوع بمصاديقه حل الذاتيات
 مع غزل النظر عن اية حيثية كانت غير بان ذات الموضوع المتقررة مستقلة بمصاديقه حل الذاتيات من دون انصاف اية حيثية
 غير باءا للمهية فكن ذات الموضوع المستقلة من دون انصاف اية حيثية غير باءا للمهية فكن ذات الموضوع المتقررة من دون انصاف
 حيثية غير باءا للمهية مستقلة بالمصاديقه حل الوجود والذاتيات بل لافرق وان اردوا ان ذات الموضوع متقررة كانت ولم تكن مستقلة بمصداق
 حل الذاتيات دون حل الوجود فذلك صريح البطالان فانه ما لم يقرر ليست ذاتها مستقلة عن ان يكون مصداقاً لحل الذاتيات ولما

قوله اما على الوجود فصدقة نفس ذات الموضوع لكن لا من حيث هي بل باعتبار جاعلية العلة لها فان اراد باعتبار جاعلية العلة قيد
 في مصداق الوجود فذلك باطل لانه لو كان قيداً في مصداق كان ضمها اليه قد يطل فيما سبق وان اراد به ان اعتبار جاعلية العلة
 حثية لتقليصه لصدق الوجود فان اراد به انه علة لمصداقية المصدق في الواقع فلا يخفى ان اعتبار جاعلية العلة ليس علة لمصداقية
 المصدق في الواقع بل علة لمصداقية مصداق الوجود في الواقع هي ذات الجاعل للاعتبار جاعليته والمصداقية ليست امران بل على نفس
 المصدق حتى يتصلح الى علة وادارة المصدق وذات الجاعل كما انها علة لمصدق الوجود كذلك هي علة لمصدق الذاتيات او
 مصداقها نفس الهيئة المتقررة لا غير والجاعل علة لها بلا شبهة فلا فرق بين مصداق الوجود ومصدق الذاتيات في هذا الحكم و
 ان اراد ان اعتبار جاعلية العلة علة لمصداقية المصدق في لحاظ الملاحظة كانه حثية لحاطية كما يدل عليه قوله فاذا عرفت بضرورة
 ادريان صح محل الوجود قطعاً فان تفرغ صحة محل الوجود على تعرف جاعلية الجاعل انها هو في لحاظ الملاحظة واما في الواقع فتصوّر محل
 الوجود انما تفرغ على تفرغ الهيئة المتفرغ على تحقق الجاعل لا على تعرف جاعليته فذلك الوجود باطل اذا اعتبار جاعلية الجاعل لا يصح ان يكون
 علة لمصداقية المصدق في لحاظ الملاحظة ايضا اذا وجوده شرع عن الموجودات ولصدق عليها عند اصحاب النجى الاتفاق الثاني على الجاعل
 على الاطلاق ايضا باعتبار جاعلية الجاعل ليس علة لمصدق الوجود وانما شرع عن شيء في لحاظ الملاحظة ومن المنسحق ايضا على ان يكون
 اعتبار جاعلية الجاعل علة لمصداقية مصداق الوجود في لحاظ الملاحظة لا يصلح فارقاً بين مصداق الوجود وبين مصداق الذاتيات
 في الواقع وفيه الكلام اما قوله راجعاً فيقول الى الحكم بها مشادة ترتب ثا للهيئة عليها فيعرف ان ما هو مصداق المحل متحقق فيمكنه ان يمتثل
 فان اراد بمصدق المحل نفس الهيئة المتقررة فلم ان مشادة ترتب الاثار مما يعرف بتحقيق ما هو المصدق اعني الهيئة المتقررة لكن
 الهيئة المتقررة هي مصداق محل الذاتيات ايضا وان اراد بالهيئة المتقررة مع اعتبار جاعلية العلة فقد عرفت ان مصداق الوجود لا يمتثل
 فيه باعتبار جاعلية العلة ولا الحكم بصحة محل الوجود متفرغ على معرفته جاعلية الجاعل حتى يكون حثية جاعلية الجاعل حثية لحاطية واما قوله ان
 ترتب الاثار لمصدق المحل ايضا فان اراد به ان مصداق المحل في الواقع ليس هو ترتب اثار فذلك مسلم لان مصداق المحل في
 الواقع هي نفس الهيئة المتقررة وترتب الاثار متفرغ عليها متاخر عنها لكن اعتبار جاعلية العلة الفيل ليس مصداق المحل لان هذا الاعتبار
 ايضا متاخر عن الهيئة المتقررة للمجول ضرورة ان الجاعلية متاخرة عن التسميم فان قيل انه اراد باعتبار جاعلية العلة نفس ذات
 العلة وهي غير متاخرة عن ذات المجول المتقررة قلت ذات العلة وان لم تكن متاخرة عن ذات المجول لكن غير متاخرة في مصداق
 الوجود اذ مصداق الوجود هي نفس الذات المتقررة للمجول ونعم ذات العلة علة لمصدق الوجود اعني ذات العلول وهي كما انها
 علة لمصدق الوجود وكذلك هي علة لمصدق الذاتيات وليست ذات العلة مصداقاً لمحل الوجود على ذات العلول او ما عود في
 المصدق وان اراد ان مصداق المحل اي علة صدق المحل في لحاظ الملاحظة ليس هو ترتب الاثار فذلك مسلم فان الذين

ان الاصل ترتب الاثر على الماهية بحكم بانها موجودة سواء اعتقدنا بها مجموعته وترتب الاثران عليها بجعل الجاعل ايما هو عقدان ترتب الاثران عليها
 بنفسها بالاجلة كما يراه صاحب النجاة والاتفاق وبالحكمة فكلام هذا القائل لا يستحق ان يصغى اليه فضلا عن ان يعول عليه سيما في ما
 انشأه تعالى ما يزيد على تضييق الحق كشفا وتوضيحا واصل العصمة وسوى الحكمة قوله كانت الهيئته التي هي مصداق الحكم فيها اجتهاد
 الى جسيمة تعليمية هي كون الذات صادرة عن الجاعل اعلم ان لفظ المصدق يحتمل معنيين الاول مطابق الصدق ونشأ الانتزاع
 كما يقال الماهية المتقررة مصداق للوجود ومصدق للذاتيات وهو بهذا المعنى يباين الحكمي عنه والثاني علة الصدق والمعنى الثاني يحتمل
 معنيين الاول علة الصدق في الواقع والثاني علة الصدق في كماله واللاخط الاول منها ايضا يحتمل معنيين الاول ان يراد بجلية الصدق
 مطابقة الحكمي عنه فانه علة للمصدق البتة وبعده تحققه لا يتحقق نفس الصدق الى علة اخرى وثانيهما ان يراد بهما علة لمطابق الصدق
 اي الحكمي عنه فان ما هو علة لتحقيق الحكمي عنه علة لمصدق الحكاية البتة فاذا امكننا بان الماهية موجودة فصداق الوجود بالمعنى الاول و
 بالمعنى الاول من المعنيين المذكورين بالمعنى الاول من المعنى الثاني اعني فنشأ الانتزاع وعلة الصدق بمعنى المطابقة هي نفس الماهية
 المتقررة بلا زيادة امر عليها وليس انقرض امرها راد عليها كما عرفت والمصدق بالمعنى الثاني من المعنيين الآخرين هو جاعل الماهية واما
 المصدق بمعنى علة الصدق في كماله واللاخط فهو ما يكون علة لمصدق الوجود على شئ في كماله واللاخط سواء كانت علة له في نفس الامر لا
 فمشاهدة ترتب الاثران وعرفه علة الماهية علة لمصدق الوجود في كماله واللاخط واما يجوز ان يكون صدق الوجود على جمعيته فاني لحظ اللاخط
 ضروريا في جعل لجلية واذا تحققت فيما سبق ان مصداق الوجود اي مطابق صدق في الكل نفس الحقيقة المتقررة بلا زيادة امر عليها
 سواء كانت الماهية واجبة او ممكنة غاية الامر ان مصداق الوجود الواجب ليس له علة ومصدق الوجود الامكاني مجعول ومحلول بالافرق
 لا يستقيم الا انه لا يتحقق المصدق بمعنى علة الحكمي بما هو وجودي الواجب وتحقيق المصدق بذلك المعنى في الممكن ولا يلزم من ذلك ان
 يكون بين مطابق صدق الوجودي الواجب وبين مطابق صدق في الممكن فرق الا بان الاول مستغن عن العلة والثاني محتاج اليها
 الا بان يكون المصدق في الاول نفس الماهية المتقررة بلا زيادة امر وفي الثاني الماهية المتقررة مع امر راد عليها فاذا ان افرق بين
 الوجود الواجب والوجود الجوازي الا بان في الثاني يتحقق المصدق بالمعنى الثاني من المعنيين الآخرين ايضا وفي الاول لا يتحقق
 المصدق بذلك المعنى واما المصدق بمعنى علة الصدق في كماله واللاخط واعتبار المعبر فيجزان تحقيق في اقبيلتين اذ يجوز ان يكون
 انتزاع الوجود من الواجب الاذعان لصدق الوجود عليه بوسط كما يجوز ان يكون انتزاع الوجود من بعض الكمالات الاذعان
 لصدق الوجود عليه بوسط واما الفرق بين مصداق الوجود في الكمالات ومصدق الذاتيات فيها في غير معتقل اصلا لان المصدق
 بمعنى مطابق احمل واحد فيها والمصدق بمعنى علة الحكمي عنه يتحقق فيها لان مطابق حلها وهي نفس الماهية مجعولة البتة والمصدق
 علة الصدق في كماله واللاخط يجوز ان يتحقق فيها وذلك اذا كان ثبوت الذاتيات للذات لفظيا فان ذلك غير مستلزم ويكون ثبوت

الوجود لها الية نظر بما يجوز ان لا يتحقق فيها وذلك اذا كان كلا الشئتين ضروريا اذا تقررتا فقول قد عرفت ان الفرق بين الهية
 الواجبة والهية الممكنة في كونها مطابقين محل الوجود فشاين لا تنزع غير معقول وانما الفرق بينهما يتحقق المصدق بمعنى علة مطابق
 اكل في الهية الممكنة وعدم تحقق في الهية الواجبة واما حثية الاستناد الى الجاعل الصدور عنه فهي لا يمكن ان تكون مصداقا للوجود
 بمعنى مطابق صدقه ولا ان تكون خبر من مطابق صدقه والالزم تقدم هذه الحثية على الوجود لان المصدق وخبره لا محالة مقدم
 على المصدق وقد تحققت سابقا ان مطابق صدق الوجود هي نفس الهية المقررة بلا زيادة امر عليها ولا يمكن الية ان تكون مصداقا
 للوجود بمعنى علة مطابق صدق الوجود فان علة هي ذات الجاعل لا تلك الحثية نعم يتل ان يكون تلك الحثية علة لصدق الوجود
 في لحاظ الملاحظ فكلما الشارح في هذا المقام لا يعلم من سائلة فانه ان اراد بالمصدق في قوله فانه لو كانت الحثية التي هي مصداق
 الحكم مطابق الحكم او علة مطابق الحكم فذلك باطل اذ المصدق بمعنى مطابق الصدق نفس الهية بمعنى علة مطابق الصدق ذات
 الجاعل لا حثية كون الذات صادرة عن الجاعل فانهما متاخرة عن الوجود وان اراد بالمصدق علة الصدق في لحاظ الملاحظ
 لكن لا يستقيم قوله المصدق الحكم هناك نفس تجرير الحقيقة المقررة بالذات لانه ان اريد بالمصدق ههنا مطابق الحكم لم يستقيم البقاء
 بين التعليين وان اريد به علة صدق الوجود في لحاظ الملاحظ فيجوز ان يكون علة صدق الوجود على الحقيقة الواجبة في لحاظ الملاحظ
 حثية اخرى سوى تجرير الحقيقة المقررة بعلم مقصوده ما ذكر من ان مصداق الوجود في الممكن يحتاج الى العلة متقرر بها ومصداقه
 في الواجب يستغنى عن العلة متقرر بنفسها وعبر عن الاول بان المصدق حثية تعليلية وعن الثاني بان المصدق نفس تجرير الحقيقة
 والامر سهل في العبارة بعد وضع المقصود قال بعض اشراح كون مصداق حمل الوجود في الممكن ذات من حيث الاستناد الى الجاعل
 باطل لان حثية الاستناد بالتعليدية او تعليلية وكلما بها باطلان اما الاول فلان الحثية التقييدية اما انضمامية او انتراعية وكل
 منهما يوجب سبق الوجود عليها لان وجود الصنف فرع وجود الموصوف مع ان مفهوم الاستناد الية من العوارض ومصداقه نفس الذات
 واما الثاني فلان في الحثية التعليلية يشترك الذاتيات والعوارض كيف والانسان ما لم يصدر عن الجاعل فليس بانسان لا حثية ان
 فيكذب لموجبات باسرها قبل صدوره عن الجاعل فقولنا الانسان حيوان حادث وكل حادث فله محدث انتهى ولا يذبح عليك
 ان ما ذكره في الباطل اشق الثاني انما يدل على تحقق الحثية التعليلية في صدق الذاتيات على الذات الية الاعلى انتفاها في صدق
 الوجود كما جوده عاد كما لا يخفى قوله فيكون الوجود نفس ذات اعلم ان معنى غنية الوجود بشئ ليس هو ان الوجود لمصدرى غنية لا معنى
 مصدرى انتراعي لا يصلح ان يكون عينا لشئ من الحقائق بل معنى غنية الوجود بشئ ان مصداق الوجود المصدرى ونشأ انتراعي
 نفس ذات الشئ بلا زيادة امر عليها وقد عرفت ان مصداق الوجود في كل شئ ممكنا كان او واجبا نفس ذات بلا زيادة امر عليها
 فغير غنية الوجود ولذلك الواجبة على كون مصداق الحكم هناك نفس تجرير الذات المقررة بنفسها كما وقع من الشارح لا يدرك

وجه كون صدق الوجود في الممكن مجعولا لا يستلزم ان يكون الوجود اذنا عليه بمعنى نفى العينية بالمعنى الذي ذكرناه فان مصداق
 الذاتيات بل الذات في الممكن ايضا مجعول ولا يلزم من ذلك زيادة الذات والذاتيات على نفس الذات فلا يلزم من
 ذلك زيادة الوجود عليها والاصطلاح على ان معنى عينية الوجود هو ان لا يكون لمصدقه علتة يرفع النزاع في عينية وجود
 الواجب وزيادة اذ هذا المعنى من العينية لا يكره احد لانه ظاهر من معنى الواجب **قوله** فهذه الذات هي الواجب بالذات
 احتراز عن الواجب بالغير واما قوله والاولى الممكن بالذات فلفظة بالذات ليست للاحتراز بل هي لبيان الواقع ولرعاية
 المتقابلة مع الواجب بالذات اذ لا اسكان بالغير **قوله** فالوجود في الواجب عين ذاته اختلف الشكلون والحكماء في زيادة
 الوجود وعينية فذهب عامة المتكلمين الى زيادته في الكل اى في الواجب والممكن جميعا وذهب محققهم وهم الاشاعرة الى انه عين
 في الواجب والممكن جميعا وذهب الفلاسفة الى انه عين في الواجب زائد في الممكن وقد اضطربت كلمات القوم في بيانهم
 فلفظ كلاتهم ثم نقصت نفسم فيما هم فيه مختلفون فنقول زعم صاحب الاثر المبين اخذ من كلام المحقق الدواني في
 الحاشية القديمة ان معنى عينية الوجود للواجب تعالى هو ان فشار انتزاع الوجود المصدري ذاته تعالى من دون حيثية اصلا
 لا تحليلية ولا تقنيية وقوله الشارح جريا على عادته وقد علمنا كفاه في الدرس السابق وكلام المحقق الدواني في كتيبه مضطرب
 فذهب من كلامه في الحاشية القديمة ان معنى عينية الوجود له تعالى هو انتزاع الحيثية العقلية في انتزاع الوجود وعنه سبحانه حيث
 قال هذا المعنى العام المشترك فيهن من العقولات الثانية وهو ليس عيناً لشيء حقيقة نعم مصداق محله على الواجب ذاته بذاته وعلى
 الممكن ذاته من حيث هو مجعول الغير فالمجول في الجميع زائد بحسب الذهن الا ان الامر الذي هو مبدا لانتزاع المجعول الممكن
 ذاته من حيثية مكتسبة من الجاعل وفي الواجب ذاته بذاته انتهى وفي الحاشية الجديدة ما يدل على ان ذاته تعالى فرد من الوجود
 المطلق وهذا هو المعنى بالعينية وفي حاشية لبيبا كل النور ما يدل على ان الواجب نفس الوجود القائم بذاته وان الوجود غير قائم
 بشئ اصلا لا بالواجب لانه عينه لا بالامكانات واطلاق الوجود على الممكنات لا يستلزم قيام الوجود بهما كما ان اطلاق الشمس
 على الماء الموضوع في الشمس لا يستلزم تمام الشمس به فالظلال اضطراب كلامه في هذا المقام مع ان في كل مقال من مقالاته قتلا
 انا في الاول فلما عرفت واما في الثاني فلان الوجود المطلق ليس له فرد سوى المحصة فكيف يصح ان يقال انه تعالى فرد من الوجود
 المطلق ضرورة ان فرد الوجود مطلق اعني حصته امر اعتباري لا يصح ان يكون عيناً حقيقة من الحقائق كما اعترف هذا المحقق في
 اولنا قلنا عنه وكيف يمكن ان يكون الواجب تعالى فردا لما لا وجود له في الخارج واما قال به المحقق في دفع هذا الاشكال من انه
 لا يصح ان يكون الوجود المطلق من العقولات الثانية لكون الواجب فردا منه لان لشيء والممكن مع كونهما من العقولات الثانية
 صا وقان على الموجودات الخارجية ليس لشيء لان لشيء والممكن من المفهومات لم شتة فكيف يمكن ان يتحد مع الموجودات الخارجية

اتحادا بالعرض فيصنفها بخلاف الوجود واما في الثالث فلان اطلاق الوجود على الممكنات اطلاق حقيقي بلابية واطلاق المشتق
 حقيقة على شيء لا يدل من قيام سبب الاشتقاق بذلك الشيء فلا يدل من قيام الوجود بالممكنات حتى يصدر عن الوجود وقياس صدق
 الوجود على الممكنات على صدق الشمس على المارقياس مع الفارق لان اشتقاق الشمس عن الشمس اشتقاق جعلي بخلاف
 اشتقاق الموجود من الوجود فبغير الشمس هي الشمسية لا الشمس ولا نعم ان الشمسية غير قائمة بالماروسيائي تمام الحكم في ذلك
 انشائه تعالى ويلج من كلام بعض ان في الواجب ثلثة وجودات الاول هو الوجود الحقيقي وهو عينه والثاني الوجود المصدق
 المطلق والثالث حصه الوجود المصدري المطلق وهما اذ ان عليه تعالى وفي الممكن وجودان الثاني والثالث فقط فالمراد
 بعينية الوجود له تعالى عينية المعنى الاول واورد عليه انه يلزم من هذا ان يكون الواجب موجودا بوجودين الوجود الذي هو عينية
 وحصه الوجود المصدري وهو باطل بدیهة واجيب عنه بان مناط الموجودية هو الاول دون الثاني لانه اعتباري ودرءه لا معنى
 لقيام السبب مع عدم صدق اشتق فكيف لا يكون قيام حصه الوجودية تعالى مناطا لصدق الوجود عليه سبحانه واجيب بان معنى
 المشتق امر إجمالي بسيط يرجع الى ما ترتب عليه آثار السبب بمعنى الاسود ما ترتب عليه آثار السواد ومعنى الموجود ما ترتب عليه آثار الوجود
 لكن المشتق على نحوين الاول المشتق الذي يترتب الآثار على ما صدق عليه ذلك المشتق بقيام سبب الاشتقاق به كالا سواد فان
 ترتب الآثار على ما صدق عليه الاسود انما هو بقيام الاسود به والثاني لا يكون كذلك بل يترتب الآثار على مصداقه منفردة
 بلا قيام السبب كالموجود بالقياس الى الواجب اذ ترتب الآثار على نفس ذاته بلا قيام معنى به فيكون مناط صدق الوجود عليه
 نفس ذاته بالقيام الوجود المصدري اوصحته وتوهم صدر الشيرازي المعاصر للمحقق الدواني ان معنى عينية الوجود للواجب تعالى
 هي عينية مفهوم الوجود يعني ان ذاتي الوجود المعري عن المابية بخلاف الممكنات فانها ما هيات موجودة فالواجب موجود
 بعينه لا شيء موجود هو توهم فائدة ان اراد بالموجود المفهوم المشتق لا اشتراعي فالقول كمنه عينية الذات الحقبة الواجبة فمرى لبطان ان اراد بصدق
 هذا المفهوم فاذا ان الواجب على شيء يصدق عليه هذا المفهوم وهو خلاف ذهبه اليه لا يتبعى على هذا التقدير فرق بين الذات الواجبة وبين الذات
 الممكنة فانه كما ان الذات الواجبة مصداق لهذا المفهوم كذلك الذات الممكنة فاقرب بينهما يكون به الموجود عين الواجب دون
 الممكنات فان فرق بان صدق الوجود على الواجب تعالى من دون حيثية اصلا لا تعليلية ولا تقييدية بخلاف صدقه على الممكنات
 راجع كمال العينية الى انتفاء الحيثية كما قلناه عن المحقق الدواني اوله وقد شدوه القائل النكير على المحقق في هذا القول وتحقيق
 على وجه يطغى غشا لا يلزم ان الوجود يمكن ان يلاوه معنيان الاول المعنى المصدري والثاني مشتق انتزاعه الاول ليس عينيا
 لشي من الحقائق اصلا والثاني عين الراجح على رأي الحكماء وعين الممكن ايضا على مذنب اهل الحق فذهب الحكماء هوان
 الوجود الحقيقي نفس ذاته و آثار الوجود مترتب على نفس الذات الحقبة ويسمى هذا المعنى وجودا حقيقيا وقد عبر عنه لفرد الوجود المصدق

البنية وغير المختصة قال انه تعالى فرد الوجود المطلق اراد به المعنى لاحتماله قد صرح المحقق الدواني في موضع من مشارجه مع
 معاصره بالفرق بين فرد الوجود وحصة بما حاصله ان فرد الوجود المصدرى الذات التي يكون انتشاره وكذا من قال ان
 الواجب نفس الوجود القائم بذاته وان الوجود غير قائم بشئ اصلا لم يرد بالوجود المعنى المصدرى ضرورة ان قيام المعنى المصدرى
 بنفسه عدم قيامه بشئ كلاهما يهوى البطلان بل اراد الوجود الحقيقي بقوله قائم بنفسه غير قائم بشئ وصدق الموجود المشتق من الوجود
 الحقيقي على الكمالات من تبديل صدق الشمس على المار بالموضوع في الشمس فكما ان صدق الشمس على المار انما هو لاجل نسبة بينه
 وبين الشمس كذا صدق الموجود المشتق من الوجود الحقيقي انما هو لاجل نسبة بين الكمالات وبين الواجب تعالى كالمشتق
 من الضوء الحقيقي مضى بمعنى انه ضروري قائم بنفسه ما سواه انما هو مضى لاجل نسبة بينه وبين الضوء الحقيقي وكذا ينبغي ان نفهم من
 قول المحقق في اول ما نقلنا عنه الا ان الامر الذي هو مبدا لانتزاع المحمول الى آخره يعني ان الوجود الحقيقي الذي هو مبدا
 لانتزاع الوجود المصدرى في الكمالات ذواتها من حيث الاستناد الى الجاهل وفي الواجب ذاته بذاته فالوجود الحقيقي حقيقة
 اذن بنفس ذات الواجب وموجودية الكمالات انما هي من جهة استنادها وانسابها اليه فقد دلل ان كلام المحقق بعد التامل على غير
 مضطرب ان كلامه متطابقة والحكاية تخالفة في بادي الرأي ونطبق عليه ايضا فنقلنا عن بعض من ان في الواجب ثلثة وجودات
 واحدة هي عينه وفي الكمالات وجودان فالحق ان مذهب الحكماء هو ان الواجب وجود خاص حقيقي قائم بنفسه والمعنى المصدرى
 زائد عليه تعالى ينتزع عن نفس ذاته الحق لكن الفرق بين الواجب الممكن في هذا الحكم ما نواجه له فان المبهمة المكملة اليه وجود
 حقيقي اى انتشار الوجود المصدرى وهو زائد عليها منتزع عن نفسها والفرق بان الحقيقة المكملة مجعولة والحقيقة الواجب
 ليست كذلك لا يجزى فيها نحن فيه لنفعا اذ ذلك لا يزيد على بيان معنى الامكان والوجود والعقل بان صدق الوجود على
 الكمالات انما هو لاجل نسبة بينها وبين الواجب ان اريد بالوجود ما هو منتزع لانتزاع الوجود واريد بالنسبة بين الكمالات
 والواجب نسبة المجعولة والجاهلية فهو صحيح لكن ليس صدق الموجود على الكمالات من تبديل صدق الشمس على المار فان المبهمة
 المكملة نفسها انتشار لانتزاع معنى موجودة حقيقة بخلاف الارادة ليس نفسه مصداقا لشمسية وهذا ظاهر من الاصول التي سلفت
 وان يدعى بالموجود معنى آخر فليتصور حتى ينظر في فهمه بها اشكال وهو ان الوجود المصدرى لو كان زائدا عليه تعالى لم يكن له بد من علته
 ويستحيل ان يكون علته غير الذات والا لزم الامكان ولا نفس الذات والا لزم تقدم الذات عليه بالوجود وهو باطل ولولم
 يكن زائدا عليه لزم ان يكون الواجب معنى اعتباريا والواجب ان الامر الزائد على الذات يتصور على نحوين الاول ما يكون له
 وجود غير الذات وتقرر مغاير تقرر بما والثاني ما يكون تقرر بنفس تقرر الذات فالاول يحتاج الى علة البتة سواء كانت
 الذات واجبة او ممكنة والثاني لما كان تقرر بنفس تقرر الذات كان تابعا للذات فالكما كانت الذات واجبة كان ذلك الامر

الزايف غير محتاج الى علة اصلا وان كانت ممكنة كان صدور الذات عن الجاعل بعينه صدور ذلك الامر عنه والوجود المصدري الذي
 هو زائد على الذات من قبيل الثاني فلا يجب ان يكون له في كونه زائدا على الذات الواجبة من علة وفي كونه زائدا على الممكنات
 من علة غير علة ذاتها واستران تقررا لا تنزعيات في الواقع هو تقرر مناشيها ونشأ الوجود نفس الذات فقهره هو تقرر بما
 فالذات اذا كانت واجبة كان تقرر الوجود الذي هو تقرر الذات ايضا واجبا واذا كانت ممكنة كان تقرر الوجود مجعولا للعين جعل
 تقرر الذات فان قيل فما حال مفهوم الموجود قلت حاله مثل حال الوجود سواء بسواء فانه كما ان للوجود نحو من التقرر الاول
 التقرر الذي هو تقرر المنشأ وحاله حال المنشأ فان كان المنشأ واجبا كان هذا التقرر للوجود واجبا وان كان المنشأ مجعولا كان
 هذا التقرر مجعولا وبالجملة بين هذا التقرر وبين المنشأ وحدة بحيث في الواقع وانما التغاير في ملاحظة العقل والثاني تقرره بعد
 الانشراح في الذهن وهو مغاير لتقرر المنشأ متاخر عنه وهذا التقرر معلول لهبته سواء كان انشراح منه واجبا او ممكنا كذلك لمفهوم
 الوجود ايضا نحو ان من تقرر الاول تقرره الذي هو تقرر مصداقه وعاله حال تقرر المصدق فان كان المصدق واجبا كان
 هذا نحو من تقرر مفهوم الوجود ايضا واجبا وان كان ممكنا كان الثاني تقرر هذا المفهوم بعد الانشراح في الذهن وهو مغاير لتقرر
 المنشأ متاخر عنه وهذا التقرر معلول سواء كان المصدق واجبا او ممكنا كما ان الوجود يجب ان يكون الاول من التقرر ليس متاخرا
 عن تقرر الذات بل تقرر الوجود هو تقرر الذات كذلك تقرر الموجود بالوجود الاول ليس متاخرا عن تقرر الذات وكما ان تقرر
 الوجود بالوجود الثاني متاخرا عن تقرر الذات كذلك تقرر الموجود بالوجود الثاني متاخرا عن تقرر الذات ومن البعد ما تجشمه صاحب
 الافق المبين حيث قال الوجود المطلق معنى مصدري لا يؤخذ من مبداء المحمول قائم بالموضوع انضماما او انشراحا بل من نفس
 ذات الموضوع المجعولة لجعل الجاعل اياها او امانا في القيام الواجب بالذات فنعناه صحة انشراح الموجودية بالفعل مناط صدق حل
 الموجود ونفس الحقيقة المقدسة بنفس الذات ونسبة الموجودية المصدرية اليها نسبة الانسانية الى ذات الانسان مثلا وكون ^{الجنس}
 المصدري لا ينظر الى متاخرا عن ترتيب نفس الذات لا يصام كون مفهوم المحمول هو الموجود متحققا في تلك المرتبة كما ان المعنى المصدري لا ينظر الى
 هو الانسانية الحيوانية متاخرا عن نفس الانسان والحيوان مفهوم المحمول الذي هو الانسان الحيوان مخفوف في مرتبة لهيئة من حيث هي
 لان العقل يحكم بان الانسانية والحيوانية المشتركة اخر ليس مطالبتها بمتنوع هي علة الانفس لان الانسان والحيوان بالجملة فطابقا للمعنى المصدري
 نفس ذات الموضوع بذاته وان لم يكن ذلك المعنى متحققا في الموضوع في مرتبة هو بذاته بل يكون مشترعا آخر لكن من نفس
 الذات فصدق حل الوجود المطلق على الواجب تعالى نفس ذات بذاته من غير ملاحظة حيثية غير ذاتية كما ان مصداق لكل في
 الممكنات هو نفس الذات من حيث الصدور عن الجاعل لاجثية تقوم بالذات انتهى لمخصا وانت تعلم ان الفرق بين الوجود
 المصدري ومفهوم الموجود يكون الاول متاخرا عن مرتبة الذات وكون الثاني متحققا في تلك المرتبة مما لا يعقل اذ قد

بينا ان كليهما تخو من التقر الاول تقر بما الذي هو تقر المبدأ والمصدق وهما في هذا التقر غير متاخرين عن المبدأ والمصدق بل تقر المبدأ والمصدق هو تقرهما والثاني تقرهما بعد الانسراع في الزمن وكلاهما بحسب هذا التقر متاخران عن الذات التي هي المبدأ والمصدق وقياسه الوجود على الانسانية والوجود على الانسان وان كان صحيحا في الواقع لكن لا يصح على رايه كما ستعرف ومع ذلك لا يجدي في بيان الفرق بين الوجود والوجود شيئا لان الانسانية بوجودها الذي هي المتأخرة عن نفس ذات الانسان المتقررة واما التقر بانفس تقر ذات الانسان فغير متاخر عن نفس ذات المبتدئة وكذلك مفهوم الانسان بوجوده الذي هو المتأخر عن نفس ذات الانسان المتقررة وان لم يكن متاخر ابتقره الذي هو نفس ذات الانسان ثم قل هذا القائل الوجود اطلق انما كان مسلوبا عن الممكن في مرتبة ذاته لانه لم يكن لذات متقررة الاجل الجاهل وكانت الذات المتقررة هي مطابق الحكم بالوجود وكانت الحيشية التي هي مصداق حمل الوجود هناك راجعة الى كون الذات صادرة عن الجاهل بخلاف ما هو متقرر في ذاته بنفس ذاته فانه بنفس ذاته هو المحكي عنه بالوجود ومطابق الحمل من غير قيام وجوده او اقتضائه لمصدق الموجود عليه انتهى وانت تعلم انه لا يلزم من ان لا يكون للممكن ذات متقررة الاجل الجاهل الجاهل وكون الذات المتقررة هي مطابق الحكم بالوجود وازان يكون الوجود اطلق مسلوبا عن الممكن في مرتبة ذاته والاربع سلب نفسه عنه في مرتبة ذاته اذ مطابق الحكم يكون الشيء نفسه ذات المتقررة وليس للممكن ذات متقررة الاجل الجاهل كما ذكره في الوجود بعينه وانما يلزم من كون مطابق الحكم لوجود الذات المتقررة وعدم كون الممكن ذاتا متقررة الاجل الجاهل سلب الوجود عنه حين كونه معدوما كما يصح سلب نفسه وسلب ذاتياته عنه حال عدمه مع ان هذا القائل قد اعترف فيما قلنا سابقا بان نسبة الوجود الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى نفس ذات الانسان فاما ان يكون نسبة الوجود الى الحقيقة الممكنة الغير تلك النسبة فلا يصح تجويز سلب الوجود في مرتبة ذات الممكن كما عزم ولا يكون كذلك فلا يكون مصداق الوجود نفس الحقيقة الممكنة بل هي مع امزاجها عليها قد سبق لطلانه والمجب انه قد اعترف بان مطابق الحكم بالوجود هي الذات المتقررة وقد صرح في الاذنيين بان التقر والفعيلة اسمان لنفس الماهية ومع ذلك يجوز سلب الوجود عن الممكن في مرتبة ذاته وهو ثابت ظاهره ولا يعلم ان ما ذكره من ان نسبة الوجود الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى ذات الانسان وان كان صحيحا في الواقع لكن لا يصح على رايه ان الوجود معنى مشترك بين الموجودات فاذا كان نسبة الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى ذات الانسان كان اشتراك الوجود كاشفا عن انبساط الحقيقة الواجبة على الكل كما هو مذموب صوفية الكرم بوجههم احد في دار السلام وهذا القائل بمراجل عن بقصور هذا المعنى وتخييل فضلا عن تحقيقة وتصليده المدولى التوفيق وهو البهاوي الى سوار الطريق قوله اذ هو بذاته مبدل للانسراع لتعليل العينية لكونه سبحانه بذاته مبدل للانسراع الوجودي على تخييله ان معنى العينية هو انتفاء الحيشية التعليلية وقد عرفت فسادا

قوله الصانع ان يكون جوبه ذمب المتكلمون الى ان الوجود زائد عليه سبحانه معلول له تعالى فمطابق صدق الوجود على ذاته تعالى
من حيث انها مقتضية للوجود فالشاح يري ان يطل بهذا المذهب ليحقق ان وجود الواجب تعالى عينه وخلاصة كانه في اثبات
العينية ان وجوده تعالى لو كان زائدا عليه كان مكنا فيكون له علة فعلته اما غير ذاته تعالى وهو باطل لانه مستلزم لامكان الوجود
تعالى عن ذلك علوا كبيرا ونفس ذاته وهو ايضا باطل لما ذكره وبطلان الثاني يستلزم بطلان المقدم والحق ان المتكلمين
سوى الاشاعرة يرون الوجود واعتبارا عقليا ولا يعتقدون انه صفة موجودة منصفة الى الحقيقة في الاعيان وكتب الكلام
مشخرة بذلك ومع ذلك يقولون باشتراك معنى بين الواجب الممكنات ويفرقون بين وجود الواجب وبين وجودات الممكنات
بان وجود الواجب يقتضي ذاته ووجود الممكن ليس مقتضى ذاته فقد تلخص من كلامهم انهم يعتقدون ان الوجود انما تحققه تحقق
موصوف لا يتقرر زائدا على تقرر الموصوف فالوجود في الواقع هو الموصوف لكن تقرر الموصوف ينسب الى الوجود بالتحقق ولذلك
ذهب من سعى من المتكلمين الموجود بالتحقق حالا الى ان الوجود من الاحوال وبهذا الاعتقاد صحيح قطعاً اذ قد بطل كون الوجود صفة
منصفة فان ارادوا يكون وجود الواجب مقتضى ذاته تعالى انه علة حقيقة ووجوده معلول حقيقة فذلك غير معقول اذ ليس للوجود
تقرر سوى تقرر الذات عند المتكلمين ايضا فلا معنى للعلوية والمعلولية وانما يتصور العلوية والمعلولية في تقررين متغايرين قالوا
بالعلوية والمعلولية حقيقة بين ذات الواجب تعالى ووجوده ليس مطابقا لاعتقادهم وان ارادوا بان تقرر الوجود انما هو تقرر
الذات التي هي ذاته فذلك حق لا ريب فيه فهو بعينه ذمب الحكماء ودلائل المتكلمين الموردة على اثبات زيادة الوجود عليه سبحانه
انما تعطل ان مفهوم الوجود غير ذات الواجب كقولهم الوجود معلوم والواجب غير معلوم وغير المعلوم غير العلم وكقولهم الوجود مشترك
والواجب ليس كذلك وكقولهم الوجود معنى واحد بالنبوع فلا يختلف احواله حتى يكون عارضا في الممكنات عيناني الواجب الى غير ذلك
ولا يقيد شيء من ذلك بلهم ان مصداق الوجود في الواجب ليس نفس ذاته بل هي مع حيثية زائدة كلام المتكلمين في هذا المقام
قالا بالتمنيق قوله كما هو حسنة اللوازم قد استبرأنا لوازم المبهية معلولة لنفس الماهية وان مصداقها نفس المبهية من حيث انها
مقتضية لها وقرق الفاعلون بعينية الوجود والواجب تعالى بين لوازم الماهية بالقياس الى الماهية وبين الوجود بالقياس الى
الواجب بان اللوازم معلولة للمبهية والوجود ليس معلولا للواجب تعالى ومصداق اللوازم هي الماهية من حيث اقتضاها
اياما ومصداق الوجود نفس ذات الواجب تعالى بلا حيثية اصلا والحق ان لوازم المبهية امورا اعتبارية لا تتحقق لها بنفسها في
الواقع انما التقرر في الواقع للماهية هي متقررة في الواقع بتقرر تلك الماهية لا بتقر زائد نعم لها تقرر ذاتي بعد الاتساع متغاير
منشأ التقرر عما وكذا الوجود امر اعتباري لا تتحقق له نفسه في الواقع انما التقرر المنشأ له والوجود متقرر بعين تقرر المنشأ نعم التقرر ذاتي
بل لا تتسارع متغاير تقرر المنشأ فتقرر الاربعة مثلا في الواقع هو تقرر وجودها وهو بعينه تقرر الزوجية وليس تقرر الوجود او تقرر الزوجية

زائد على تقريره في الواقع بل في الواقع تقرير واحد اذا تم هذا التصرف فيقول ان كان المراد بكون الماهية علة لازما ان الماهية
 علة لتقريرها في الواقع بمعنى التقرير الذي هو بعينه تقرير الماهية فذلك باطل لاشتراكه كون الماهية علة لتقريرها لان التقرير
 للماهية هو بعينه تقرير الماهية بلا فرق فان ارى بكون الماهية علة للماهية انتشارها انتشارا لا نزاع لوازنها فذلك صحيح لكن الماهية
 انتشارا لا نزاع الوجود ايضا والحقيقة الواجبة انتشارا لا نزاع وجودها فهذا المعنى من العلية يتحقق بين الحقيقة الواجبة وبين الوجود
 ايضا فلا وجه للقول بعلية الماهية للماهية وعدم علية الواجب لوجوده وانما هو ان مصداق اللوازم هي الماهية من حيث
 اقتضائها للماهية ليس لمعنى لان مصداق اللوازم ونشأ انتزاعها اما نفس الماهية بلا حثية زائدة اصلا فلا يكون مصداقا
 هي الماهية من حيث اقتضائها للماهية واما الماهية مع حثية الاقتصار فهذا يصح البطلان لان الاقتصار ليس خبر من نشأ
 انتزاع اللوازم ولانه معنى ليس لا يتحقق له الاتحقق انتشارا انتزاعه وهي نفس الماهية الملزمة بلا زيادة حثية فنشأ انتزاع
 اللوازم بالحقيقة هي نفس الماهية الملزمة بلا حثية اصلا ولانه لا يعقل اقتضائها الماهية للماهية الا بمعنى كونها انتشارا انتزاعها
 فلو كان مصداق اللوازم ونشأ انتزاعها هي الماهية من حيث الاقتصار كان الحاصل ان مصداق اللوازم ونشأ
 انتزاعها الماهية من حيث كونها انتشارا انتزاع اللوازم وهذا كلام خال عن التحصيل ومن الاضاحك ما قال صاحب في البين
 من ان لازم الماهية انما علة بطلانها هي نفسها المتقررة بالمقتضية لذلك اللازم على ان يكون حالة الاقتصار مخلوطة بالوجود
 فان الوجود اول ما ينتزع من الماهية المتقررة بالقياس الى سائر الواجبات فالماهية المتقررة هي نفسها مطابق هذا الحكم مبدئ
 هذا الانتزاع فيكون موجودتها قبل اعتبار تلبسها بشئ ما اي شئ كان مما هو يلحق جوهر الذات وليس يدخل في قوام شئ حثية
 انتهى وانت وكل من يمتحن الخطاب تعلمان فساد ما قيل بما ذكرنا انفا وما قوله بان علة كون اللازم للماهية هي نفسها الى آخره
 فلا معنى لادلا معنى لكون الماهية مخلوطة بالوجود الا كونها مصداقا له ونشأ انتزاعه وهي كما انها مصداق للوجود كذلك
 هي مصداق للماهية والماهية المتقررة التي هي مصداق للوجود والماهية واحدة فليس بين مصداق الوجود ومصداق اللوازم
 الواقع تغاير وتعدد فضلا عن ان يكون بينهما تقدم وتأخر فالماهية اذ هي مخلوطة بالوجود مخلوطة بالماهية ايضا فلو كانت مقتضية
 للماهية وكانت حين الاقتصار مخلوطة بالوجود حتى يلزم من ذلك تقدم الوجود على اللوازم كما نعلم كانت حين الاقتصار مخلوطة
 بالماهية ايضا فيلزم تقدم اللوازم على نفسها وهو محال وبطل ما قوله الوجود اول ما ينتزع عن الماهية المتقررة فسلم لكن ليس كون الوجود
 اول الانتزاعات عن الماهية المتقررة لكون الوجود ما اخذ في انتشارا انتزاع سائر الانتزاعات حتى يكون انتشارا انتزاعها الماهية
 من حيث انها قد انتزع عنها الوجود ومنعها بطل معناه ان الذين ينتزع الوجود عن الماهية المتقررة قبل ان ينتزع عنها
 سائر الانتزاعات لان الوجود اعرف المفهومات وعلمها فهو اقدم في الحصول الذي وانتزع الذين من سائر الواجبات لا

ان لا تخرج الوجود مطلقا في تخرج سائر الانتراعيات حتى يكون الوجود ما هوذا في مصداقها على انه لو فرض سلم ان لا تخرج الوجود مطلقا
 في تخرج سائر الانتراعيات فلا يلزم من ذلك ان يكون مصداق الوجود مقدما على مصداق سائر الانتراعيات لان الوجود حكايته
 عن نفس الحقيقة المتقررة والعقل حاكم بان مصداق جميع اللواحق والانتراعيات يجب ان يكون متقدما في الواقع فالعقل حكيم بان كل ما
 ينتزع عن شئ في شئ فان ذلك الشئ المنتزع منه موجودا في مصداق الوجود فالعقل حاكم بان يكون تخرج سائر الانتراعيات عن الماهية بعد
 تخرج العقل عن الوجود عنهما من جهة حكمه باستحالة تخرج مفهوم عما لا يكون مصداق الوجودا في لا يكون حقيقة متقررة ومن جهة تعلقها
 ملاحظة تقرر تخرج معنى الوجود من حيث ان الوجود عبارة عن مفهوم التقرر في مرتبة الحكاية لاس جبهة ان مصداق الوجود هو
 على مصداق اللزوم وهذا التحقيق قد يحتاج في فهمه الى تلطيف التفسير قوله الانفتح طبع وجد فوجد علم ان الناس قد خطوا في هذا
 المقام لاسما صاحب الجاني المبين وقد خط الشارح في اقتدار اثره وهذا في التقليد فلنقص عليك ما قالوا في هذا الباب ثم انفسوا
 جلباب الارتياب عن وجه الصواب فقول قد استدلل الحكماء على عينية الوجود بالموجب بانه لو كان زائدا على كان معلولا لا المغير
 وهو باطل للاستلزام إمكان الواجب ولذاته تعالى فيكون ذاته تعالى مقدمة عليه بالوجود يقع طبع وجد فوجد من الواجب تعالى
 وبين الوجود ويصح ان يقال وجد الواجب وجد الوجود فيكون وجوده تعالى في مرتبة العلم مقدما على وجوده المعلول فاما ان يكون في انك
 الوجود ان تقدير فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو يدعي البطلان او متغايرين فيلزم ان يكون الواجب موجودا بوجوه دين بل بوجود
 شئ غير الماهية وهو الباطل بهتة ولاما سياتي وخصص الامام في شرح الاشارات بانه اذا كان وجود الممكن زائدا عليك فهو فيهم
 كان قائما به فيكون الممكن قابلا له والقابل يجب تقدمه على المقبول فقدرنا عليهم في الممكن ما الزموا المتكلمين في الواجب لاصل
 ان الماهية الممكنة فاعلة للوجود عند الحكماء كان ذات الواجب علة فاعلة له عند المتكلمين فلو وجب تقدم العلة الفاعلة للوجود
 على الوجود بالوجود وكان عند الحكماء في هذا الدليل زعم تقدم الماهية الممكنة على وجودها بالوجود ايضا اذ العلية في كليتها متحققة غاية الامر
 العلة في الاول فاعلة وفي الثاني قابلة واجاب عنه المحقق في شرح الاشارات بان كلامه هذا مبني على تصور ان الماهية بثبوتها
 في الخارج دون وجودها ثم الوجود يحل فيها وهو فاسد لان كون الماهية هو وجودها والماهية لا تجرد عن الوجود الا في العقل لا بان يكون
 في العقل منفك عن الوجود فان الكون في العقل وجود عقلي بل بان العقل من شأنه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود و
 عدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه فان الصفات الماهية بالوجود عقلي ليس كاتصاف الجسم بالبياض فان الماهية ليس لها
 وجود مفرد للوجود وجود آخر حتى يتجلى اجتماع القابل المقبول بل الماهية اذ كانت تكونها وجودها واما حاصل ان الماهية انما تكون
 قابلة للوجود عند وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط انتهى وهذا الكلام بطاهر فلا
 لان مبني لنقص ليس بل نعمه بالمحقق من تصور الناقض ثبوت الماهية في الخارج بدون الوجود لان الناقض غير قائل في على

تقدير القول بثبوت الماهية بدون الوجود ليس للنقض وجاذا تقدم الشبكات في كون الماهية قابلة للوجود على ان معنى النقض وجو
اجرار الدليل حيث يتخلف الحكم انما يحصل اذا لم يكن قبول الوجود مشروطا بسبق الثبوت اذ حاصله ان الدليل يقتضي سبق الوجود
الوجود ايضا مع انه باطل الا ان يوجد بان مراده ان كلام الناقض مبني على تصور انه يلزم من كون الماهية قابلة للوجود ثبوت الماهية
في الخارج قبل الوجود كما يلزم ذلك من كونها فاعلة وذلك تصور لا استدلال كما ذكره مفصلا ثم انه اعترض على هذا الجواب بان الثبوت
اذا كان امرا عقليا يكون الصفة ايضا امرا عقليا فلو فرضنا الماهية فاعلة لتلك الصفة لم يلزم كونها فاعلة لصفة خارجية بل انما يلزم
كونها فاعلة لصفة عقلية كما انها قابلة لصفة عقلية وما يقال من ان الوجود بمعنى الموجودين الماهيات الخارجية وعارض لها في
الاختلاف الذهني فما زان يسمى عقليا باعتبار ان زيادته على الماهية في اعتبار العقل وان سمي خارجيا باعتبار انه عين الماهية في
الخارج وبهذا هو المراد بالصفة الخارجية وتسمية بالصفة لكونه عرضا عاما للماهيات ولا يخار في ان فاعل الوجود الذي هو عين الامر
الخارجي يجب ان يكون موجودا في نفس الامر ولا يجوز ان يكون امرا اعتباريا كالماهية من حيث هي هي التي لا توجد الا في لحظة
محتملة ساقط لجران مثل ذلك في القابل ايضا فان القابل للوجود بمعنى الموجود الذي هو عين الامر الخارجي لا يجوز ان يكون
امرا اعتباريا بل يجب ان يكون في نفس الامر فالفرق بين القابل والفاعل تحكم وقال صاحب المحاكمات في توجيه كلام المحقق
ان حاصله ان ان اريد بكون الماهية قابلة للوجود انها قابلة له في العقل فخلاصتها انها ليست بتقدمة بل هي متقدمة في الوجود العقلي
ضرورة ان الماهية تتحقق في العقل ثم يعرض لها الوجود الخارجي وان اريد انها قابلة له في الخارج فهو موهوم وانما يكون ذلك لو كان الوجود
وجودا مفرغا عن جوهر الماهية في الخارج كما في انتصاف الحكم بالبايضا وهو باطل وادور على هذا التوجيه بوجه الاول ان قول المحقق
ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل لقولا دخل له في الجواب على هذا التوجيه فالتعليل انه بيان للفرق بين
القابل للوجود والفاعل للوجود قيل كان الوجود وصفه خارجية كانت الماهية قابلة له في الخارج وان لم يكن صفة خارجية لم يكن الماهية
على تقدير كونها فاعلة للوجود فاعلة لصفة خارجية الثاني انه لا يرتبط هذا التوجيه بقول المحقق كلامه هذا مبني على ان الماهية ثبوتها
في الخارج دون وجودها الثالث انه للنقض ان يقول لما كان قابلية الماهية للوجود بحسب العقل وكفى في تقدم العلة القابلة
تقدمها بالوجود العقلي فليكن فاعليتها للوجود ايضا بحسب العقل وكيف في تقدم العلة الفاعلة ايضا تقدمها بالوجود العقلي من غير ان
يكون له تقدم بحسب الوجود الخارجي فان تبيل الكلام في ماهية الواجب ووجودها فلو كانت علة للوجود الخارجي كان الوجود العقلي
لماهية الواجب مقدما على وجوده الخارجي فيلزم ان يتحقق عقل قبل وجود الواجب وهو محال فلنا معنى تقدم العلة على معلولها
بالوجود العقلي ان يكون الوجود العقلي للعللة مقدما على الوجود العقلي لمعلولها وانما يلزم من هذا تقدم الوجود العقلي لماهية الواجب على
الوجود العقلي لوجودها الخارجي لا تقدم الوجود العقلي لماهية الواجب على وجودها الخارجي حتى يلزم ان يتحقق عقل قبل وجود الواجب

بل اللازم وجود العقل قبل الوجود العقلي لوجوه الواجب ما في الحواشي القديمة للمحقق الدواني من انه لو كانت الهيبة باعتبار وجودها
 في العقل علة فاعلة للاقصاف بالوجود الخارجي كان موجودتها في العقل قبل الاقصاف بالوجود الخارجي فيلزم ان يكون قبل
 الاقصاف بالوجود الخارجي عقل يستلزمه وهو صريح البطلان غير وارء لان الاقصاف الهيبة بالوجود الخارجي بمعنى ان يكون هناك
 موصوف وصفته انما هو في العقل واما كونه تعالى موجودا في الخارج فليس الاصفا اذ مصداقه نفس ذاته الحق وليس الوجود متخارا
 عنها في الخارج حتى يتحقق الاقصاف بنفس كون الواجب موجودا في الخارج فالاقصاف انما يتحقق في العقل فيجوز ان يكون علة
 هي الماهية الواجبة وتكون مقدمة عليه بحسب الوجود العقلي ولا يلزم من ذلك الا تقدم العقل على الاقصاف بالوجود الخارجي الذي هو
 الذين لا على كونه موجودا في الواقع فان ذلك ليس هو الاقصاف فان قيل لا يعقل كون الماهية علة للاقصاف بالوجود الخارجي
 الا اذا كانت علة لمصدق الاقصاف هي الماهية الموجودة في الخارج فلو كانت لاهية علة للاقصاف بالوجود الخارجي ومقدمة عليه بحسب وجودها
 العقلي كانت مقدمة على كونها موجودة في الخارج بحسب العقل فيكون كونها موجودة في الخارج متاخر عن وجودها العقلي ووجودها العقلي متاخر
 عن وجودها العقلي المتاخر عن الوجود المتاخر عن كون الواجب موجودا متاخر عن وجودها بحسب البطلان قلت ان كان الكلام في المصدق فالعقل فاعلة الواجب
 لوجوده ولا فاعلية الحكم لوجوده فيلزم الكلام من الالاس بتحقيق المقام على وجه مختلف به الاول ان لا يخلو اما ان يكون الوجود صفة منصفة
 او امر متنازعا فان كان صفة منصفة قيل ما به المودعية في الواجب اليف صفة منصفة اليه فاستدلال الحكماء على بطلان تام بلارية لان
 حقيقة الواجب لو كانت علة للوجود الذي هو صفة منصفة اليها كانت مقدمة عليه بالوجود فيقع طبعه وجد فوجد يعني وجدت الحقيقة فوجد
 وجد بما فيلزم اما تقدم الوجود على نفسه او وجودية الواجب لوجودين بل لوجودات غير متناهية لكن يكون هذا الاستدلال منقوصا
 بوجوه الماهية الممكنة لانه صفة منصفة اليها كما هو رأي المشائية والهيبة الممكنة محل وعلة فاعلة لها وكما يلزم العلة الفاعلة ان تكون مقدمة
 على محلها لا ذلك يلزم العلة الفاعلة ان تكون مقدمة على مقبولها لا فرق فيكون نقص على الحكماء وارءا على هذا التقدير ولا ينفع
 ما قال المحقق في الجواب او يكون الاقصاف الماهية بالوجود على هذا التقدير اقصافا انضماميا كالاقصاف اجماعا بالبيان ويجب ان
 يكون النضم اليه مقدما على انضمام الوجود البتة ولا يجدي اليف ما يقال ان قابل الوجود يجب ان يكون فالما عن الوجود لئلا يلزم حصول
 الحاصل وعن عدم اليف لئلا يلزم اجتماع المتناهيين بخلاف معطى الوجود وذلك لان قابل الوجود بمعنى ما نضم اليه الوجود يجب
 ان يكون موجودا اذ انضمام شيء الى شيء فرع وجود النضم اليه وبطلان حصول الحاصل انما يدل على بطلان كون الوجود صفة منصفة
 لا على خلق قابل الوجود وعن الوجود بعد تسليم كون الوجود صفة منصفة فان كون النضم اليه فالما عن الوجود وصريح البطلان وان كان الوجود
 امرا متنازعا فلا استدلال المذكور غير معقول لانه ان قيل ان ماهية الواجب لو كانت علة للوجود ما كانت سابقة عليه بالوجود
 وصح ان يقال وجد الواجب فوجد الوجود كان ذلك كلاما انوارا ليس تحت طائل اذ ليس يمكن للوجود المصدري الانتراعي وجود

في الواقع متنازع ومن وجد متشابه حتى يكون الهية التي هي متشابهة سابقة عليه يصح ان يقال وجب له الواجب فوجه الوجود ليس
 ككون الواجب علته لوجوده على هذا التقدير معنى سوى انه متشابه انتزاعه وبهذا لا يمكن انكاره فكيف يستدل على بطلانه ولو فرض
 بطلانه بما ذكره جرى البيان في البطلان كون الذات المكنته قابلية للوجود اي متشابه انتزاعه بالافرق بينه وبين كون الواجب
 قاعلا لوجوده بمعنى متشابه انتزاعه والفرق الذي نفهم من كلام المحقق الطوسي في جواب النقص انما هو بان اخذ الوجود حيث يوصف
 للممكن اذ انتزاعا يمنع سبق الممكن عليه لا في الوجود العقلي واخذ حيث فرض الواجب علته له صفة خارجية حتى لا يكفي عليه الذات
 لتقدم الواجب عليه في الوجود العقلي واما ان اخذ الوجود في المقامين نجو واحد فلا فرق اما اذا اخذ الوجود بمعنى ما به الوجودية اعني
 ما هو متشابه الانتزاع الوجود المصدرى وجوز زيادته على الممكن وبطل زيادته على الواجب بالاستدلال المذكور فلان الوجود
 الحقيقي اعني ما به الموجودية لو كان زائدا على الممكن وصفة منفعة اليه كان الممكن متقدما عليه كانه لو كان زائدا على الواجب
 كان معلولا وكان الواجب متقدما عليه فيلزم تقدم الوجود على نفسه او موجودية بوجودات في كلا المقامين واما اذا اخذ الوجود
 بالمعنى المصدرى الانتزاعي وجز كون الممكن قابلا له بحسب الوجود العقلي وبطل كون الواجب قاعلا له بالاستدلال المذكور
 فلا يتم الاستدلال في كلا المقامين لانه اذا كان الممكن قابلا له بحسب الوجود العقلي متقدما عليه بحسب ذلك الوجود لم يكن معنى تقدم
 الممكن عليه في الوجود العقلي الا ان العقل اذا انتزع منه الوجود ووصفه به لاحظ ذات الممكن اولاهم لا لخطا الوجود ووصفها به ومثل هذا
 مستحق فيما افترض الواجب قاعلا للوجود المصدرى فالعقل يلاحظ الواجب اولاهم لا لخطا الوجود فيلزم ثانيا فيحكم بتقدم الواجب
 عليه لكونه متشابه انتزاعا فيكون الوجود العقلي للواجب سابقا على الوجود العقلي لوجوده ولا يلزم من ذلك تقدم عقل من العقول على وجود
 الواجب في الخارج من جهة تقدم العقل على وجوده العقلي المقدم على وجوده الخارجى المعقول له وذلك لان معنى معلولية على هذا التقدير
 بوجه انتزاعه منه لا المعلولية حقيقة اذ ليس للوجود المصدرى تحقق في الواقع وارتحق بمصادقه فلو كان الوجود معلولا حقيقة كان
 مصادقه معلولا حقيقة فيلزم علية ذات الواجب نفسها وهي غير محقولة اصلا ولا هي مما يجب القول به احد حتى يستلزم الى البطلان
 ومع ذلك فالاستدلال الذي فيه الكلام غير باطل بل غير متوجه على البطلان ذلك اذ لو فرض ان الواجب علته لنفسه لم يصح
 ان يقال انه على هذا التقدير يقع طباع وجد فوجه بينه وبين الوجود فاما كان الوجود المعلول عين الوجود المقدم الى آخر الدليل
 بل اللازم على هذا الشق ان يقع طباع وجد فوجه بينه وبين نفسه وكلام الشارح صريح في ان الكلام في نفى علية الواجب للوجود
 المصدرى لا في نفى علية لمصادقه وفي ان حال الوجود بالقياس الى الواجب ليس كحال اللوازم بالقياس الى الهية وكلام
 صاحب الاقرب لمبين ناطق بان المقصود هو ان الوجود ليس من لوازم الهية فعمل ان الكلام في نفس الوجود المصدرى لا في
 مصادقه على انه لو كان الكلام في المصدق عاد الى الشق الاول وهو ان يوجد الوجود في كلا المقامين بمعنى ما به الموجودية وقد

عرفنا على ذلك الشق لا يمكن الفرق بين وجود الواجب وبين وجود الممكن يكون وجود الواجب عينه وكون وجود الممكن اذ عليه
مع ذلك كله فالحكماء المشائية قالون بان الوجود في الواجب عينه وفي الممكن صفة منصفة اليه فيقتضئ الامام واراد عليهم بلارية و
لا ينعى اقال المحقق في جوابه لا يتناء على ان الوجود اعتبار عقلي وهو خلاف ما ذهب اليه الحكماء فلا يكون ما ذكره جوابا من قبلهم
وقد ظهر بما ذكرنا سقوط ما قيل في توجيه كلام المحقق من ان مراده ان انقضى معنى على كونه الوجود صفة منصفة الى الحكماء فيقتضى
ثبوت الماهية في الخارج قبل الوجود وكون الوجود صفة حاله فيها وليس الامر كذلك وانما يكون كذلك لو كان للوجود وجود منفرد
عن وجود الماهية كما هو شأن الصفات الانضمامية بالقياس الى موصوفاتها وليس كذلك فاذن اتصاف الماهية بالوجود استرعى
وكونها قابلة له انما هو بحسب الوجود الذهني فلا يلزم من كونها قابلة للوجود الا التقدم بحسب الوجود العقلي بخلاف افعاليتها اذ لا بد
فيها من اتصاف الماهية بالوجود في الخارج فلا بد من التقدم بحسب الخارج ولا يجوز ان يكون افعاليتها بالوجود بحسب العقل والامر
تقدم العقل على موجودية الباري تعالى مع ان الفطرة شاهدة بان فاعل الامر الخارجي لا بد له من وجود خارجي انتهى اما اول
فلانه ان كان الكلام في الوجود الحقيقي فلا يمكن ان يقال ان اتصاف الماهية بالوجود استرعى وفعاليتها بحسب العقل اذ الوجود
الحقيقي ليس امرا خارجيا وان كان في الوجود المصدرى وكان معنى افعاليتها الماهية بانه كونها بنفسها انتشارا لا نزاع كما ان معنى افعاليتها
الماهية للوازنها ذلك وهذا لا يتقدم الا سبق نفس الماهية المستقرة في الخارج على الوجود الاسترعى الذهني لاسبق الوجود على نفسه
ولاسبق عقل ما على موجودية الباري سبحانه نعم يتقدم سبق العقل على الوجود الاسترعى العقلي لمفهوم الوجود بعد انتشاره عن ان يتعالى
والاضحية واما قوله فاعل الامر الخارجي لا بد له من وجود خارجي فسلم لكنه ان اريد به الامر الخارجي الامر الموجود في الخارج فليس الوجود
المصدرى امرا خارجيا بهذا المعنى وان اريد به النسبة الى الخارج وان لم يكن موجودا في الخارج فان اريد بفاعله انتشارا
المستقر في الواقع وكون فاعله لا بد له من وجود خارجي كونه مما يجب ان يكون بنفسه مصداقا للموجودية الخارجية في الواقع فصحيح
وسلم ونحن ساعدون عليه قالون بان فاعل الوجود اى انتشارا انتشارا بنفسه مصداقا للموجودية الخارجية لكن لا يلزم من ذلك
تقدم الوجود على الوجود وان اريد بفاعله فاعل مصداقه فهذا خارج عن المبحث اذ الكلام على هذا الشق في الوجود المصدرى لا في
مصداقه الذي هو الوجود الحقيقي واما ثانيا فلان القول بان اتصاف الماهية بالوجود استرعى وان الماهية قابلة له بحسب الوجود
العقلي تسليم لما الزمنا ان نقص من عدم زيادة الوجود في الممكن ايضا على الماهية اذ انتشارا انتشارا على هذا التقدير نفس الماهية
بالانضمام امرا لهما اذ لو كان مصداقه انتشارا انتشارا الى الماهية جري انقضى بذلك الامر انفسه فهذا باحقيقه ليس جوابا
عن نقص بل تسليم له ولما ثابا فلان انقضى الزام على المشائية القائلين بان وجود الممكن صفة منصفة اليه فهذا الجواب لا يصح
من تسليمه لا يتناء على الحكماء كونه منصفانها ولحكماء قد وردت بما ذكرنا ما نزع صاحب الاقوال المبين من ان الكلام في الوجود

المصدرى وان لم يكن معلولا له تعالى على نحو معلولية اللوازم للهية وتبعه الشارح ليس مما ينبغي ان يصحى اليه فضلا عن ان يعمل عليه ان
الفرق بين وجود الممكن ووجود الواجب بان الاول زائد على الماهية والثاني عين الحقيقة مما لا سبيل اليه الكلام وان انضى
الاطناب التطويل لكنه لا يخلو عن الافادة لاهل التفصيل واسد يقول الحق وهو يهدى اسبيل قوله تقدم عليه بحسب لوجود المشهور
في تقرير هذا الكلام ان الواجب سبحانه لو كان علة لوجوده تقدم على وجوده بالوجود فيكون الوجود العلول مسبقا بالوجود فان كان
الوجود مسبقا عين الوجود السابق فيلزم تقدم الشئ اى الوجود على نفسه وهو باطل وان كان غيره لازم موجودية الواجب سبحانه
بوجودين وهو ايضا صريح البطلان فاشى في قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هو الوجود والضمير في او موجودية راجع الى الواجب
بالذات ويمكن ان يقال معنى كلامه انه لو كان الوجود معلولا له تعالى كان الواجب سابقا عليه بالوجود اذ لا معنى لكون الوجود
معلولا الا كون صدقة معلولا اذ لا تقر له سوى تقرر المصدق فيكون الواجب الذى هو بنفسه مصداق الوجود سابقا على مصداق
الوجود فاما ان لا يكون بين السابق والمسبوق تغاير اصلا فيلزم تقدم الشئ على الواجب على نفسه او يكون بينهما تغاير فيكون الواجب
مصداقا للوجود مرتين مرة في مرتبة العلية ومرة في مرتبة المعلولية فيلزم موجودية وجودين ويمكن ان يقال انه البطلان لكون وجوده
تعالى معلولا له سبحانه على تقدير كون الوجود امرا انتزاعيا وكونه امرا انضماميا وتقريره انه لو كان الوجود معلولا له تعالى كان
الواجب سابقا عليه بالوجود فان كان الوجود امرا انتزاعيا كان معنى عليه الواجب له عليه تعالى لمصداقا اذ لا تقر له سوى تقرر
مصداقه فمعنى معلولية الوجودى معلولية مصداقه وهو نفس ذات الواجب بالانضمام امر اليها فيلزم تقدمه تعالى على نفسه
وان كان امرا انضماميا كان الواجب سابقا على وجوده بالوجود فيلزم موجودية تعالى بوجودين فالمراد بالشئ على وجودين
في قوله تقدم الشئ على نفسه الواجب نفسه والضمير في قوله او موجودية وجودين راجع الى القريب وهو الشئ ويمكن ايضا ان
يقال ان معنى كلامه ان الواجب لو كان علة لوجوده كان سابقا عليه بالوجود فانك الوجود انما استمدان فيلزم تقدم
الوجود على نفسه هو مستلزم تقدم الواجب على نفسه اذ تقدم الوجود على الوجود مع اتحادهما يستلزم تقدم المصدق على المصدق
مع اتحادهما والمصدق هو الواجب او متغايران فيلزم موجودية الواجب بوجودين وعلى هذا التوجيه ايضا المراد بالشئ في قوله تقدم الشئ
على نفسه هو الواجب والضمير في قوله او موجودية راجع الى الشئ قوله او موجودية بوجودين الظاهر ان كلمة او ههنا للانفصال
الحقيقى لان الوجودين انكنا متحدين لم تقدم الشئ على نفسه وانكنا متغايرين لم موجودية الواجب بوجودين ولان
تقدم الشئ على الواجب على نفسه لازم على تقدير كون الوجود امرا انتزاعيا وموجودية الشئ بوجودين لازمة على تقدير كون الوجود
صفة منضمة كما بيناه في التوجيه الثالث والحق ان كلمة او منح الخلو فان كلام الشارح انما هو ان الوجود المصدرى فلو كان الواجب
علة له كما هو شأن الماهية بالقياس الى لوازمها كان سابقا عليه بالوجود فيكون له تعالى وجودا سابقا ومسبوقا فلان كانا

متحدین لم تقدم الشئ على نفسه بوجهين الاول تقدم الوجود على نفسه والثاني تقدم مصداق احد الوجودين على مصداق الوجود الثاني
مع كون مصداقهما واحدا هو الواجب ان كانا متغايرين لمزم موجودية الواجب بوجدین ولزم تقدم الواجب على نفسه ايضا لان احد
الوجودين لما تقدم على الآخر لم تقدم مصداق احد الوجودين على مصداق الوجود قطعا اذ ليس للوجود المصدرى تقرير يتقدم
على شئ بحسبى الواقع ورا تقرير المصداق فتقدمه هو تقدم مصداقه واذا المصداق واحد لم تقدم المصداق على نفسه فاللازم على
هذا الشئ ليس هو موجودية الواجب بالوجودين فقط بل هي مع تقدم الشئ اعنى الواجب على نفسه فانهم **قولهم** بل بوجودات غير
تنافية وذلك لان النسوق الكلام فى الوجود السابق فالحكم عين الذات ثبت المطلوب والا كان معلولا للذات لاستحالة ان
يكون مستفادا من غير فيكون مسبوقا بوجود آخر والكلام فيه الكلام فاما ينتهى الى وجود هو عين الذات وهو المطلوب لولا انتهى
فيلزم موجودية تعالى بوجودات غير تنافية **قولهم** بما محال لان اما استحالة تقدم الشئ فغفينة عن البيان واما استحالة موجودية
بوجودين فلان الشئ الواحد لو وجد بوجدین بمعنى مابه الموجودية فالحكم مابه الموجودية نفس الذات لزم ان يكون الذات الواحد
ذاتين وان كان غير الذات فان كفى احدهما فى موجودية الذات كان الآخر لغوا فلا يكون مابه الموجودية وان لم يكن احد هما بل كان
موجودية الذات بهما جميعا لم يكن كل منهما مابه الموجودية وهو خلاف الفرض ولو وجد شئ واحد بوجدین مصدرين فاما ان يكون
مصداقهما واحدا فلم يكن هناك الا وجود واحد فان الوجود نفس صيرة الذات واما ان يكون مصداقهما متعددا فلا يكون
الذات واحدة واسر فيه ان الوجود انما يتعدد بتعدد المضاف اليه فاذا كان المضاف اليه واحدا كان الوجود واحدا واما
استحالة موجودية بوجودات غير تنافية فلانه لما امتنع موجودية شئ واحد بوجدین كان موجودية بوجودات لا تنافى او لم
بالاشتغال ولانه لو وجد شئ واحد بوجودات لا تنافية فاما ان يكون تلك الوجودات اللاتنافية بوجودات خارجية ومنهوتات
استراعية ذوات مناش موجودة خارجية وعلى التقديرين تلك الوجودات او مناشية مرتبة لكون كل منها
تلوا السابقة مع كونها لاتنافية فيجبرى فيها بابين التمس ولما سياتى فيما بعد فانظر **قولهم** اجمع الوجودات كالوجود الاول
المنفرد هنا فخلقه ففى بعضها اذ تعليلية وفى بعضها او الفاصلة ونهذه العبارة فتخلت عن الاطلاق المبين والادق بما فى
الادق المبين اذ تعليلية حيث قال ليس يصور ان يكون الوجود لازما لمهية ما اصلا والا كان يقع طبلع وجد فوجد
بين المهية ووجودها اللازم لها نفسها فيقدم وجود المهية على وجودها اللازم فاما ان يكون الوجود المتقدم هو الوجود المتأخر
فكيف يصور ان يكون بعينه يتقدم على نفسه واما ان يكون هناك وجودان متقدم ومتأخر فكيف يتكثر
الوجود ولا يستكثر الموضوع على ان الكلام فى المتقدم كالکلام فى المتأخر فيتم وليس الغرض
بطلان التمس فانه ما لم يتبين بعد بل ان مجموع الوجودات المتصلة كالوجود الاول استتبه بالفاظ

بالفاظ فقد علل استحالة موجودية الشئ بوجودات لانتانائية يكون مجموع الوجودات كالوجود الاول حاصل التعليل ان مجموع
الوجودات الزائدة اللانائيه بحيث لا يشغرها شئ معلول له تعالى على هذا التقدير كالوجود الاول اى الوجود الذى فرض اولاً لكونه
معلولاً لىجانه فيكون الواجب سبحانه سابقاً على ذلك المجموع بالوجود ويكون ذلك الوجود السابق على المجموع ايضا زائداً عليه سبحانه فيكون
خارجاً عن ذلك المجموع لكونه سابقاً عليه لا يكون المجموع مجموعاً وحاصلاً من مجموع الوجودات اللانائيه الزائدة عليه سبحانه كالوجود
الاول فى المعلوليه فيكون مسبوقاً بالوجود فلا يكون غير متناه بل تناسلاً من جانب البعد وتختلف فى التقرير الاول ان لا يكون
ما فرض مجموعاً مجموعاً وفى التقرير الثانى ان لا يكون ما فرض متسلسلاً متسلسلاً لا يمكن ان يقرر بان مجموع الوجودات الغير اللانائيه
كالوجود الاول من حيث انه كان الوجود الاول بالعرض كذلك جميع الوجودات بالعرض اذ كل وجود يفرض من هذه الوجودات
مسبوق بوجود آخر وليس فى سلسله الوجودات الغير اللانائيه وجود يكون مابالذات غير مسبوق بوجود آخر واذا كان كذلك امتنع
تحقق تلك الوجودات لامتناع تحقق ما بالعرض بدون مابالذات فامنع موجودية الواجب بتلك الوجودات فنقول الشاى اذ مجموع
الوجودات على هذا التقدير لتعليل لقوله وهما محالان لما كان استحالة تقدم الشئ على نفسه وموجودية الشئ الواحد بوجودين بديهيه مشهوره
اعرض عن بيانها واحال الى لفظه السليمه وتشتغل ببيان استحالة موجودية الوجودات لانتانائية وهى وان كانت بديهيه ايضا اذ لما كان
موجوديه شئ واحد بوجودين بديهيه الاستحالة كان موجوديه الوجودات غير متانائيه بديهيه الاستحالة بالطريق الاولى لكنه بينها بوجودين
افتنانا فى الكلام وتمرينا للافهام بهذا التوجيه كلام الشاى مطاباً لما هذه ويمكن ان يقال انه لتعليل للملازمه بين عليه الواجب لوجوده و
موجوديه الوجودات لانتانائيه وحاصله ان سائر الوجودات كالوجود الاول فى المعلوليه فلا بد ان يكون كل وجود له سبحانه مسبوقاً بوجود
آخر لالى نهايه ويجدش انه لا معنى على هذا التوجيه للفظ المجموع فى قوله اذ مجموع الوجودات بل كان الواجب على هذا التوجيه ان يقول
اذا سائر الوجودات كالوجود الاول ايضا لاجب على هذا التوجيه لتأخر قوله اذ مجموع الوجودات عن قوله وهما محالان هذا وكلام الشاى فى هذا
يدل على اوالفاصله حيث قال هذا دليل آخر على اثبات عليه الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن البطلان الدور ولتس وحاصله ان اذا
اخذنا مجموع الوجودات الزائدة اللانائيه بحيث لا يشغرها شئ فذلك المجموع كالوجود الاول فى كونه مسبوقاً بوجود يقتضى قالوا هو السابق
عليه الخارج عنه يجب ان يكون عينه والىكون من جملة احاده ههنا انتهى وانت تعلم انه لا يصح على هذا التوجيه عطف قوله او مجموع الوجودات
على شئ من الكلام السابق بل ذلك لقول على هذا التوجيه غير موطاً بما سبق وبالحمله فببارة فى هذا المقام لا تخلو عن الاختلال هذا آفة
اللاخذ والاحتال **قوله** فوجبه وتقرره وجوده نفس ذاته لان تلك الامور لو كانت زائدة عليه تعالى كانت معلوله له تعالى وقد بطل لك
فاذن هى نفس ذاته بمعنى ان مصداقها نفس الذات بلا حيثية زائدة **قوله** وليس له بهيه ورار الوجودى ورار الوجود الحقيقى الذى هو
مصداق الوجود المصدرى والا فالوجود المصدرى معنى اعتبارى لا يتحقق لى الاعيان فلا يكون عين بهيه من المبهيات الخارجيه

فصلنا عن بهية الواجب جلشانه وظاهر هذا الكلام يدل على ان له تعالى بهية هي الوجود والظاهر من كلمات الحكماء انه تعالى لا ما بهية فقال
الشيخ في التعليقات الاول تعالى لا بهية له وقال بهنيار بهيحت وجوده لا ما يجب وجوده اذ لفظة ما اشارة الى البهية فعلى هذا قول الشيخ
وليس له ما بهية ودار الوجود من قبل قول الشيخ في التعليقات كل ما ما بهية اذ بهية لا ما بهية له والواجب ما بهية اذ بهية انتهى وقد طال النزاع
بين المحقق الدواني وبين معاصره الصدر الشيرازي في اطلاق لفظ البهية على الواجب سبحانه فجزه المحقق وقال له ما بهية هي الوجود
ومنه الصدر الشيرازي والمحق انه ان اريد بالما بهية الحقيقة الكلية كما هو مصطلح القوم فلا ما بهية له تعالى بهذا المعنى وان اريد بالبهية
الذات فلا معنى لنفي الما بهية عنه تعالى والمحقق الدواني انما يقول انه تعالى حقيقة بسيطة متناهية بنفسها عاها لا يقول انه تعالى
ذو ما بهية كلية وكلام الصدر ليس في نفي الما بهية معنى الحقيقة الكلية واللام يقين له نزاع مع المحقق بل مرئى في الذات ويقول انه تعالى
موجود محض لا شيء موجود بخلاف الممكنات فانها اشياء موجودة ولا ينبغي على عاقل خافه هذا الكلام لانه لو لم يكن له تعالى ذات يحكم عليها
بالموجودة فهو تعالى عما يقول الظالمون لا شيء محض سبحانه تعالى عما يصنفون فان قال انه ذات هي بنفسها مصداق الوجود ويرجع الامر
الى ما افاده المحقق وما قوله انه تعالى موجود محض فليس له معنى فافاد ان اراد انه نفس مفهوم الموجود فيعلم عليه ان يكون الواجب سبحانه مفهوما
اعتباريا وان اراد انه بنفسه مصداق الوجود يرجع الى ما افاده المحقق وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام قوله وجود وجود
اختلاف اتباع الحكماء في ان اطلاق الوجود عليه تعالى كيف هو بل هو حقيقة او مجاز والظاهر من كلام الحكماء انه مجاز لان الموجود ما قام
الوجود به وبسبب ذاته نفس الوجود لا ما قام به الوجود وقد نقل عن شيخين ابى نصر و ابى على انها قال في تعليقاتهما ان اطلاق الوجود على
الواجب مجاز فليعلم ان نقل اولاما قالوا في هذا المقام ثم تحقق الحق فقد قال المحقق الدواني في شرح بياكل النوران الوجود الذي
هو بسبب اشتقاق الوجود امر قائم بذاته ووجود غيره عبارة عن انتساب الغير اليه فالوجود اعلم من الحقيقة الواجبة ومن غير المنتسب
اليها ثم قال فان قلت كيف تصور كون تلك الحقيقة موجودة وهو عين الوجود وكيف يعقل كون الموجود اعلم من تلك الحقيقة و
من غير ما قلت ليس الموجود ما يتبادر الى الفهم ويظهر في العرف من انه امر متغير للوجود بل معناه ما يعبر عنه بالفارسية بهست ومراد فاته
فاذا فرض الوجود مجردا عن غيره قائما بذاته كان موجودا ووجودا قائما بذاته كما لو فرض قيام الحرارة بنفسها كانت حرارة وحارة فان قلت
كيف تصور المعنى الاعلم للوجود قلت يمكن ان يكون المعنى احد الامرين اعني الوجود القائم بنفسه و لانه متب اليه انفسا بافاصا وحيا
ذلك ان يكون الموجود العام لهما هو ما قام به الوجود اعلم من ان يكون وجودا قائما بنفسه فيكون قيام الوجود به عبارة عن قيام الشيء
بنفسه ومن ان يكون قيام الوجود به من قبيل قيام الامور المنتزعة العقلية بعروضاتها ولا يعلم من كون اطلاق القيام على هذا المعنى
قيام شيء بنفسه مجازا ان يكون اطلاق الوجود عليه مجازا انتهى كلامه لمخصا لظهور حواشيه الجديدة على شرح التجرى ان الموجود هو ما قام
الوجود انما قياما حقيقيا او قياما مجازيا كما له الى سلب لقيام بالغير والممكنات موجودة بمعنى ما قام به الوجود قياما حقيقيا والواجب موجود بمعنى

ما قام به الوجود قيا ما مجازيا وانت تعلم ما في كلامه من الاضطراب الاختلال فانه ذكر اول ان الوجود الذي هو مبدا اشتقاق الموجود
 امر قائم بذاته هو الواجب تعالى وذكر اخر ان القيام الماخوذ في قول القائل الموجود ما قام به الوجود اعلم من قيام شئ بنفسه وقيام الله
 المنتزعة بمعروضاتها وبهذا يدل على ان مبدا اشتقاق الوجود المصدري فانه الذي قياسه بالممكنات من قبيل قيام الامور المنتزعة
 بمعروضاتها وهو مخالف لما ذكر اوله من كون مبدا اشتقاق امر قائما بذاته ثم هذا الكلام غير صحيح في نفسه لانه ان اريد بقوله الموجود
 ما قام به الوجود الوجود المصدري فلا يصح ان يقال قيام الوجود اعلم من قياسه بنفسه ومن قيامه بالغير لان الوجود المصدري
 يستحيل قياسه بنفسه ان اريد به الوجود الحقيقي فلا يصح ان يقال ان قيامه بالغير من قبيل قيام الامور المنتزعة بمعروضاتها اذا هو
 الحقيقي ليس امر انتزاعيا ثم انه ان كان مبدا اشتقاق الوجود الوجود الحقيقي فلا قيام له بالغير اصلا وليس قياسه اعلم من القيام
 بنفسه من القيام بالغير ضرورة ان الوجود الحقيقي غير قائم بشئ غيره اصلا لا بالواجب لانه عينه ولا بالممكن اذ ليس في الممكن صدق كين
 مصداقا للموجودية كما سلفنا وبهذا الحق ايضا يعترف بذلك والكان مبدا اشتقاق الوجود المصدري فهو قائم بالغير قيام الامور المنتزعة
 بنسائنها في الواجب ولكن جميعا هذا وما ذكر من انه لا يلزم من كون اطلاق القيام على القيام بنفسه مجازا ان يكون اطلاق الموجود
 مجازا فاما مجازا المكين معني الموجود ما قام به الوجود واما اذا كان معناه ذلك فلا ريب في استلزام كون اطلاق القيام على القيام بنفسه
 مجازا لكون اطلاق الموجود عليه تعالى مجازا فان معنى اشتق حقيقة ما قام به المبدا حقيقة كما لا يخفى على المتشجع ولعل لكلامه وجه الاصل
 وصاحب لائق ابي بن قدامس قد افق في هذا المقام كنه زادا في الكلام اختلاطا وما زاد الا خلافا لذكر اوله لان الوجود اعلم
 ما يكون متصفا بالوجود وما هو عين الوجود ثم زعم ان اطلاق الموجود على الواجب مجاز ثم اضطرب قال الموجود ما قام به الوجود اعلم من
 ان يكون القيام حقيقة او مجازيا بمعنى قيام شئ بذاته بمعنى عدم القيام بالغير وكون اطلاق القيام على غير المعنى مجازا لا يستلزم ان
 يكون اطلاق الموجود على هذا القسم مجازا وبهذا جهات لا يتيقن للعاقل فضل الاشتغال بمجالات الاعتبار بالباطل قال الخوانساري في
 حاشي الحاشية القدسية الصواب ان يقال ان معنى المشتق معنى بسيط يعبر عنه بالفارسية بهست وسياه وبهذا المعنى انما يصدق على
 ما قام به فرد من المشتق منه او حصته منه وصدق على المبدا القائم بنفسه لا يكون معللا لفرج معنى اشتق الى ما قام به المبدا قيا ما
 حقيقيا او قيا ما مجازيا بمعنى سلب القيام بالغير فالموجود ما قام به الوجود باحد القيا من الممكنات لتفسير موجبه لبرهن حصته من الوجود
 لها في في الموجبوتية محتاجة الى الجاهل والما لا واجب تعالى فهو فرد من الوجود قائم بنفسه فلا يحتاج في الموجبوتية الى عروض حصته الوجود فهو
 موجود بنفسه ليس هناك عروض حصته من الوجود حتى يلزم الوجودية بوجوده بل ليس هناك الا فرد من الوجود قائم بنفسه فهو موجود بنفسه
 واما مفهوم الموجود للطلق فان اريد به ما قام به الوجود قيا حقيقيا فليس محمولا على الواجب تعالى اذ لا قيام هناك وان اريد بالمعنى العلم
 اى ما قام به الوجود مطلق القيام سوا كان قيا حقيقيا او قيا مجازيا فهو محمول عليه تعالى في ضمن صدق الوجود الخاص اى ما قام

بالوجود قيا بما جازيا عليه تعالى بها لمحض كماله انت تعلم انه تطرل بلا طائل اما اولافلان ان اراد بالوجود المصدري الذي يترتب
 المعقولات التي يتفلاصيح تولد اما الواجب فهو فروس الوجود وقائم بنفسه ويستحيل ان يكون الواجب فردا لهذا المفهوم الاعتباري الا
 ان يريد بالفرد نشا الانشراح لكن الممكن ايضا فروس الوجود بهذا المعنى لانه ايضا فشارك لا تنزع وان اريد بالوجود ما هو مصدق لهذا المعنى
 فسلم ان الواجب فروس مصدق الوجود وقائم بنفسه وان الوجود بالمعنى المشتق من الوجود بهذا المعنى انما يصدق على الواجب بمعنى
 ما قام به الوجود قيا بما جازيا بمعنى سلب القيام بغيره ولكن صدق الوجود بالمعنى المشتق من الوجود بهذا المعنى على الممكن بمعنى ما قام به
 الوجود قيا ما حقيقيا محلا نظر لان الوجود بمعنى مصدق الوجود المصدري البيدي ليس قائما بالممكن اصلا بل بنفس الممكن والحاصل
 ان الوجود المصدري ليس عين الواجب بل شترع منه الوجود لتحقيقه ليس قائما بالممكن فاما كان الوجود مشتقا من المعنى المصدري فلا
 يصح ان يقال انه تعالى موجود بمعنى ما قام به الوجود قيا بما جازيا وان كان مشتقا من الوجود لتحقيقه فلا يصح ان يقال ان الممكن موجود
 بمعنى ما قام به الوجود قيا ما حقيقيا واما ثانيا فلان تولد الممكنات تصير موجودة بعروض حصته من الوجود لها ليس له كغيره فانه ان
 اراد به ان كون الممكنات مصاديق الموجود في الواقع انما هو بعروض حصته من الوجود لها في الواقع فذلك صريح البطلان اذ الوجود حصته
 من الاعتبارات العقلية والمعاني الانشراحية التي ينتزعا عنها العقل من الحقائق ولا عروض لها في الواقع فان العروض في الواقع
 يستعي تغاير العارض والعروض في الواقع وليس في الواقع الانفس الحقيقية التي هي مصدق للوجود ونشرا لا تنزع فليس ما به
 موجودة لا لشارع عرض حصته لها وان اردان صدق المفهوم المشتق للوجود عليها في ملاحظة الذين انما هو بعروض حصته من الوجود
 لها بمعنى ان الذين ينتزع من الحقائق المتقررة معنى انتزاعيا يعبر عنه بالوجود ثم يعينها به وحمل المعنى المشتق منه عليها فذلك سلم
 لكن لا يقيم على بنا قوله في معناه في الموجودية الى الجاهل اذ لا يلزم من ذلك الاحتياج في الموجودية الى الجاهل اما ثانيا فلان تولد
 ليس بترك عروض حصته من الوجود من الابطال الفاشية فانه اما ان يكون الوجود المصدري المطلق منتزعا عن الواجب سبحانه اولا
 يكون منتزعا عنه سبحانه والثاني باطل بل كغيره فان لا ينتزع عنه مفهوم الوجود المبرع به سبب عدم محض لامحالة وعلى الاول
 يتفحص الوجود المصدري المطلق بالانفاذ الى ذاته تعالى ولا ريب في ان الوجود المصدري وخصته ليست متاعين الواجب سبحانه
 فيكونان لامحالة عاشرين لا يحيف بترك عروض حصته الوجود له تعالى وما يفهم من قوله حتى يلزم الموجودية لوجودين من لزوم الموجودية
 لوجودين على تقدير القول بعروض حصته الوجود له تعالى في غاية السقوط لان الوجود المصدري ليس مناطا للموجودية حتى يلزم من عرض
 الوجود المصدري له تعالى موجودية الواجب لوجودين الاول الوجود الذي هو عينه والثاني الوجود المصدري العارض والتحقيق في هذا
 المقام انك قد عرفت ان الوجود يطلق بخوس الاشتراك الصناعي او بالحققة والمجاز على اثنين الاول الوجود المصدري والثاني
 الوجود الحقيقي والوجود يصح الانشراح من كليهما غاية الامر ان اشتقاقه من الحقيقي جعل لانه ليس من المعاني الحديثة المصدية المشتق

والكان معني بسيطاً اجاليا كما استعرف انشا الله تعالى لكن مفهومه يساوق مفهومه ما قام به المبدء اعلم من ان يكون قيام المبدء الضلياً
او تنزاعياً فيصدق اشتق على شئ حقيقة وبين قيام مبدء الاشتقاق بحقيقة تلازم بلاريب ما مناصدق اشتق على شئ فقد
يكون قيام مبدء الاشتقاق به وقد يكون نفس ذات ماصدق عليه بلا زيادة امر عليها وقد يكون ذات ماصدق عليها بوجمال
وفتة فاولاً فيما اذا كان اشتق مشتقاً من صفة انصافية كالاسود فمنا صدقة على شئ قيام الاسود والثاني فيما اذا كان اشتق
مشتقاً من مبادي تنزاعية يكون منشأ تنزاعها نفس ذات الموضوع بلا زيادة امر عليها كالوجود والتشخص والوحدة ولو انهم بالمهية
عندنا والثالث فيما اذا كان اشتق مشتقاً من مبادي اضافية او سلبية كالغوتية والحي مثلاً اذا تمهد هذا التصوير فنقول بالوجود اشتق
من الوجود الحقيقي فمعناه قام به الوجود الحقيقي واذا الوجود الحقيقي غير قائم بشئ عملاً ما عدا فاضرة انه عين للمهية في الواجب المكمل يعا كما حقه بقاء
واما عند من يهمل لي الجمل بسيطاً ان كان كون الوجود عين للمهية في المكمل كالحق الذي وصاحب في الامين فلعلم تحقق الوجود الحقيقي في
الممكن عند من يهمل انما المتحقق في الممكن عند من الوجود المصدري المطلق وحصة فلا يصح اطلاق الموجود بهذا المعنى حقيقة على شئ
من الواجب الممكن الا عند الثانية القائمين بان الوجود صفة منضمة الى الممكن قائمة به حقيقة فعند من صدق الموجود بهذا المعنى
على الممكن الحقيقي واما عند من ينفي كون الوجود صفة منضمة فلا يصح اطلاقه وصدقة على شئ الامجاز بان يراى بالقيام الماخوذ فيقام
بالوجود القيام بنفسه معني سلب القيام بغيره فمصدق الوجود المشتق من الوجود الحقيقي على الواجب سبحانه بالاتفاق وعلى الممكن
ايضاً عندنا مشتمل على اثنين بعينية الوجود الحقيقي في الكل لكن هذا الصدق مجاز والقيام الماخوذ في هذا المشتق مجاز واشتقاقه كونه
جعلياً ايضاً مجاز واما الوجود المشتق من الوجود المصدري فهو صادق حقيقة على الواجب الممكن جميعاً لان مبدء اشتقاقه وهو الوجود
المصدري قائم بالواجب الممكن قياماً تنزاعياً لكن مصداق حمل الموجود على الواجب نفس ذات بالاتفاق وعلى الممكن ايضاً نفس ذات
عندنا وليس مصداق حمل مناط الوجودية قيام الوجود لانه ليس صفة منضمة بل منشأ تنزاع الوجود وبهي الذات الواجبة والذوات
الممكنة هي مصداق حمل الموجود ومطابق صدقة فالواجب سبحانه وجوداً وجوداً حقيقياً وموجوداً معني ما قام به الوجود المصدري ووجوداً
اي وجوب حقيقياً وواجباً ما قام بالمعنى المصدري للوجوب وبكذا سائر الصفات فهو قدرة بالمعنى الحقيقي وقادر معني ما قام به القدرة
بالمعنى المصدري وعلى هذا القياس نراه في التحقيق في هذا المقام **قوله** لطباع الامكان لما كان مقصود الشايع بيان قول المص
جعل الكليات والخبريات وكان بيانه موقفاً على بيان انها محتاجة الى الجاعل اذ لو لم تكن محتاجة الى الجاعل لم تكن موجودة بجعل
الجاعل بل كانت موجودة بنفسها بين اولاً ان الموجود على متين الواجب والممكن وان الواجب لا يحتاج الى علة وان ذاته ليست
علة لوجوده فهو متعفف عن العلة ثم فرع علينا ان الامكان علة لا افتقار الممكن الى العلة ثم بين ان الممكنات كلها كليتها وخبرياتها
مستندة الى الواجب سبحانه وتقررة بجعله فهناك تم مقصوده وتوجيه تفرعية علة الامكان لا افتقار على الجاعل ان الوجوب و

والضرورة لما كان ملازمًا للاستغناء عن الجاعل كان سلب الوجوب والضرورة ملازمًا للحاجة اليه وهذا معنى عن شتم الابانة فان العقل اذا لاحظ مفهوم الممكن يتبين بعدم ترجح احد طرفيه على الآخر بالنظر الى ذاته وحكم باعتبارها في ترجيح احد طرفيه الى الموثر فالحاجة المحوثة الى الموثر هو الامكان كما ان علته المستغناء بهي وجوب التقرر كما في الواجب سبحانه او وجوب الاتقار كما في المتعق و يوجد في بعض النسخ الواو العاطفة بدل العا التفرعية وتوجيه الكلام على ظاهره ان الموجود قسما الواجب والممكن وبين حال القسم الاول من استغناء وعدم تعلقه بعلته وعليته ولما فرغ عنه شرع في بيان حال القسم الثاني من اعتيادها الى الجاعل لنفس معنى الامكان فذكر القسم الاول وبيان استغناءه عن العلة على نفيه النسخة استطرادي في نفي المقام فان المقصود بيان ان الممكنات من الكمليات والجزئيات مجعولة للواجب سبحانه وعلى النسخة الاولى مسوق لبيان حاجة الممكن لنفس طبع الامكان الى الجاعل عمره هذه قد بان ما ذكرنا ان علته احتياج الممكن الى الجاعل هي طبع الامكان وقيل انها الحدوث وقيل الحدوث شرط من علته اتفاقا للممكن الى العلة وقيل بل شرط لها وحق انها الامكان كما عرفت فان العقل اذا لاحظ مفهوم الممكن قضى بعدم ترجح شيء من التقرر والالاتقار بالنظر الى ذاته وحكم بانفكاكه في ترجح احد هما الى جاعل فالجزم بالامكان يعطي الجزم بالاقتدار الامكان هي علته الاتقار واعتراض على هذا البيان بعض افاضل الروم في تعليقه على الحاشي اشرفية على اشرع التقييم التجريد بانجزم بعدم الكل الذي انعدم بانعدام الجزئين مع ما يجزى الجزم بعدم الجزر الواحد فعلى مقتضى هذا البيان يلزم ان يكون عدم الجزر الواحد في نفيه الصورة علة مستقلة لعدم الكل ليس لكل بل لعلته مستقلة في نفيه الصورة لعدم الكل لعدم الجزئين عا للجزم بالامكان ان استلزم الجزم بالاقتدار لكن يلزم من ان يكون الامكان علة مستقلة للاتقار ان العلة في شرح هذا الكلام لا ينبغي ان العلة غير المستقلة لا يلزم منها وجود العلل فالحال التي يلزم من نفس الجزم بها الجزم بجعلها مستقلة قطعا والامكان بالقياس الى الاتفاق كذلك لان من جزم بكون الشيء ممكنا جزم بكونه مقترا الى العلة جزمنا الامكان علة مستقلة للاتقار واما قوله انجزم بعدم الكل الى آخره فمجاها ان العلة المستقلة لعدم الكل هي انعدام علة الكل انعدامها انما هو بانعدام جزئها انما هو بالبعين ومن جملة اجزاءها اجزاء الكل ففي الصورة التي فرضها علة انعدام الكل حقيقة هي انعدام علة انعدام جزئية فاصحة والانعدام احد جزئية بعينه فانما تجزم بعدم الكل الذي انعدم بانعدام الجزئين معا بجزم الجزم بانعدام جزر واحد لان انعدام الجزئين معا ليس علة بالتحقيقة لانعدام ذلك الكل بل علة انعدامه انعدام احدا جزر علة وجوده الجزم بانعدام احدا جزر علة يحصل بجزم الجزم بانعدام احد جزئيه اكل فلما تجزم بعدم اكل جزر الجزم بانعدام احد جزئية لا يتوقف الجزم بعدم اكل على الجزم بانعدام الجزئين معا فالزمه هذا الفاضل بقوله على مقتضى هذا البيان يلزم اذ علة عدم اكل انعدام علة المساق لانعدام احد جزئية لا بعينه وان تحقق انعدام احد جزئية في ضمن انعدام الجزئين معا فمفهومه يحتاج الى التلطيف القرينة والبيان المبست لمنزعم ان الحدوث علة لاتقار الممكن الى العلة او شرط منها او شرط لها ان الحدوث عبارة عن سبوقية الوجود بالعدم فهو متأخر عن الوجود

والوجود متنازع عن الوجود المتنازع عن افتقار الموجود الى الوجود فالحادث متنازع عن الافتقار لرب فكيف يكون علته لاما لا يمكن
فهو مقتضى الوجود وتحقيق حاله لعدم الوجود لانه سلب ضرورة الطرفين بالنظر الى الذات فلا يظهر في كونه علة للافتقار هو ظاهر
ما صعب الامر على الصدر الشيرازي المعاصر لتحقيق الدواني حيث توهم ان الامكان متنازع عن الوجود صونا للقاعدة القائلة بان
ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المثبت لاذ كان ثبوت الامكان للماهية يرد نقضا عليها لكون الامكان متقدما على الوجود وامت
تعلله الصريح على ما ان يكون الامكان علة للافتقار لتنازع الوجود المتنازع عن الافتقار وكذا الحادث فأي شئ علة للافتقار
على ان القول بتنازع الامكان عن الوجود صريح البطلان واما الكلام على القاعدة المذكورة فبما في انشاء الله تعالى **قوله** ويتبع
الافتقار في وجوده وذلك لان الوجود كما سبق نفس صيرورة الذات فهو امر انتزاعي لا تقر له بالابتداء انتزاعه في الواقع فلا يمكن
الممكن بحسب جوده منتقرا الى الجاهل في الواقع بالذات بل انما المقتضى الى الجاهل او لا وبالذات فانتزاع الوجود هو نفس
الحقيقة فيكون للافتقار او لا وبالذات نفس الحقيقة وثانيا وبالعرض للوجود **قوله** الى جاهل موجب اي جاهل يرجع احد طرفي الممكن
اعني انتزعه والا فترجيحنا باننا الى حد الوجوب وليس المراد بالجاهل الموجب ما يقابل الفاعل بالاختيار فان الحق ان الجاهل
الحق فاعل مختار انشاء فعل انشاء لم يفعل فاما امره اذا اراد شيئا ان يقول له ان يكون فهو بامرنا فانه لا يوجب كل شئ ارادة
فيجب في وجوده **قوله** فان ما لم يتبين جميع انحاء عدم الممكن لم يترجح الوجود وذلك لانه لا يمكن جوده الممكن باولوية لوجوده من تلقا ذاته
او من تلقا غيره وغير بالغة الى حد الوجوب وكذا لا يمكن عدمه باولوية لعدمه من تلقا ذاته او من تلقا غيره كذلك اما ان لا يمكن وجوده
او عدمه باولوية من تلقا ذاته فلانه لو كان الوجود او عدمه مثلا اولى للمهية الممكنة بالقياس الى الآخر سواء كانت اولوية بمعنى كونه
انساب واليقين اولى كونه متقضى الذات كان الرجحان وكان الطرف الآخر مرجحا فاما ان يكون وقوع الطرف المرجح اولا يمكن والا لاول
باطل لانه يستلزم امكان ترجيح المرجح والثاني ايضا باطل لان عدم امكان الطرف المرجح يستلزم وجوب الطرف المرجح وقد فرض
ان الاولوية غير بالغة الى حد الوجوب من الجانب ما اورد صاحب الاقضية على تاليدان من ان اولوية طرف بعينه ورجحان
بمحيط لا يبلغ الى حد الوجوب انما يستلزم مرجحية الطرف الآخر على سبيل الرحمان لا على سبيل اللزوم فلا يبلغ مرجحية الطرف
الآخر الا لانتفاع حتى تبلغ مرجحية الطرف الاول الى حد الوجوب بل امكان وقوع الطرف المرجح امكانا ضعيفا مرجحا على سبيل الرحمان
وهو متضمن في اولوية وقوع الطرف المرجح وقوعا رجحا لا لازما هذا حاصل كلامه وانت تعلم ان هذا الكلام ليس له كثير معنى فانه ما ذكره
من ان اولوية طرف بعينه بحيث لا يبلغ الى حد الوجوب لا يستلزم مرجحية الطرف الآخر بحيث تبلغ الى حد الانتفاع بل انما يستلزم مرجحية
الطرف الآخر على سبيل الرحمان بحيث يمكن وقوع الطرف الآخر امكانا ضعيفا مسلم بالنظر الى نفس مفهوم الاولوية الغير بالغة الى
حد الوجوب في باوي الراي لكن النظر الدقيق يقضي بان اولوية احد الطرفين سواء فرضت بالغة الى حد الوجوب او غير بالغة

اليس تعلم بالحقبة انتقال الطرف الآخر لانه لما انتفع ترجح احد المتساويين من غير مرجح كان ترجح المرجح اولى بالانتفاع وما
 ذكره من ان المكان وقوع الطرف المرجح امكانا ضيقا متضمن في اولوية وقوع الطرف الرجح وقوعا رجحا سلم بالنظر الى مفهوم
 اولوية وقوع الطرف الرجح رجحا لا يتلخ الى حد الوجوب لكن دقيق النظر حاكم بانتفاع ترجح الاضعف على الاقوى والمرجح على
 الرجح الاولى ولما انتفع ترجح احد الطرفين المتساويين من دون مرجح مع تساوى امكانهما في القوة والضعف فترجح الطرف الذي
 امكانه ضعيف على الطرف الاولى يمتنع بالطريق الاولى ومن العجب العجائب ان لم يكن منه عجيبا انه ذكر كقبيل ذكر هذا الايراد ودليلا على
 نفسى الاولوية الذاتية اخذ من كلام المعلم الثاني بهذه العبارة على تقدير وجود الشئ بالرجحان يكون تصفا بالوجود وليس بلا علة فكيف
 هية امكانية والذات مبدرة رجحان الانصاف به فيكون الذات لا محالة علة اوليس العلة لا يعنى بها الا ما ترجح المحلول فاذا
 يكون الشئ علة للانصاف نفسه بالوجود واذا هو غير واصل الى حد الوجوب فيجوز عدمه مع بقا رجحان الوجود واللازم بل مع رجحان
 الى حد الوجوب فاذا قد صار العدم جائز الوقوع لا بسبب بل مع فرض بقا سبب الوجود ولا يسخ ذلك الامم وان انفسه
 وقع عظام الفساد انتهى وجا صلا لا يزيد على انه لو كان الوجود اولى لمكان من العدم فان لم يجز وقوع العدم كانت الاولوية بالغة الى
 حد الوجوب المفروض خلافه وان جاز وقوع العدم لم جاز وقوعه بلا سبب مع فيلزم الترجيح بلا مرجح بل مع فرض مرجح الوجود وهو
 نفس الذات خيل ترجح بلا مرجح بل مع فرض مرجح الوجود وهو نفس الذات فيلزم ترجح المرجح وهذا بعينه هو الدليل الذي اورد
 عليه قلنا عطفه في ان يضرب بهذا المثل السائر الشيعر يوكل ويديم ثم انه يورد على ذلك الدليل بان مرجحية الطرف المرجح
 انما يقتضى اقتناعه بالنظر الى الذات اقتناعا مقيدا بقيد من حيث مرجحية هذا الطرف بالنظر اليها اعني بحسب هذا المقيس اليه الذات
 المحيثة بهذه الحقيقة لا الذات من حيث هى او حيث اخذ المقيس الطرف المرجح المحيث بالمرجحية لا اصل مفهوم ذلك الطرف
 وهذا اقتناع بشرط الوصف وهو اقتناع بالغير بالذات فانما يلزم وجوب الطرف الرجح بالغير بالذات وليس فيه خرق للفرض ليس
 وجوب ذلك الطرف بازا لانتفاع الطرف المرجح واقتناعه بحسب الوصف الذي هو ممكن الانسلا ب عن الذات فما ظنك بالانتفاع
 المستند اليه انتهى وهذا الكلام مع انه من الاطباء افضل على طين الدباب فانه على مقتضى ما ذكره يلزم ان يكون وقوع احد
 الطرفين المتساويين من الممكن المتساوى الطرفين لا بسبب اصلا غير متمنع لذاته بل متمنعا بالغير لجرى ان مثل ما ذكره فيه بان
 يقال انتفاع وقوع احد الطرفين المتساويين بالنظر الى الذات انتفاع مقيد بقيد من حيث تساوى هذا الطرف بالنظر اليها اعني
 بحسب هذا المقيس اليه الذات المحيثة بهذه الحقيقة لا الذات من حيث هى او حيث اخذ المقيس الطرف المساوى المحيث
 بالتساوى لا اصل مفهوم هذا الطرف وهذا اقتناع بشرط الوصف الى آخر ما قال والزام ان انتفاع وقوع احد الطرفين المتساويين
 من الممكن لا بسبب اصلا ليس اقتناعا بالذات بل هو اقتناع بالغير فخرج عن الفطرة الانسانية الحق ان ترجح المرجح وترجح بلا مرجح

متقنان عقليان مستحيلان ذاتيان ونشأ غلط هذا المورد وسور فهمه وهو آفة العجب فانه لما راي انه اذا فرض طرف بعينه كالوجود
 مثلاً راجحاً انظر الى ذات الممكن والطرف المقابل له كعدم مرجحاً انظر الى ذاته كان الحكم بالمتنوع وقوع العدم معلماً يجوز
 مرجحاً فلا يجوز امتناعه بالذات بل بوصف المرجحية وليس الامر كما توهم فان وقوع مطلق المرجح متنوع بالذات والعدم في
 الصورة المذكورة فرد من المرجح فيكون وقوعه متنوعاً بالذات اذ امتناع العام وإطلاق بالذات يستلزم امتناع الخاص المقيد
 بالذات مثلاً اذا كان اجتماع الضدين متنوعاً بالذات كان اجتماع السواد والبياض متنوعاً بالذات وان كان الحكم بالمتنوع
 اجتماعهما معلماً يجوز بينهما ضدين فلا ينبغي ان يتوهم ان امتناع اجتماعهما بوصف الضدية فهو امتناع بالغير فان هذا التوهم ليس فيه
 الا ادم وباع المسقط فانظر الى هذا الرجل كيف اتمم في المباحث العقلية وذلك مبلغة من انهم وقد درس قال من اراد ان يتعلم
 الحكمة فليحدث نفسه فطرة اخرى ثم انه قد ورد على الدليل الذي ذكرناه بان الطرف المرجح وان كان مرجحاً انظر الى نفس النتيجة
 لكن يجوز وقوعه بان يصير راجحاً بمرج خارج ولا ضير فيه ولا منافات بين كونه مرجحاً انظر الى الذات وبين كونه راجحاً بالقياس الى
 خارج واجاب عنه السيد المحقق قدس سره بان رجحان كل من الطرفين على الآخر اذ كان باسباب شتى مستحيل حاصله ان
 الاولوية الخارجية للطرف المرجح اما ان يبلغ صدقته الاولوية الذاتية للطرف الرابع فمن المحال تحقق شئ من الطرفين فان كون
 الشئ موجوداً ومحدوماً معا وان كان باسباب شتى محال بالبداهة واما ان ينقص عنه فالمرجح مرجح كما كان واما ان يتجاوز حيث
 تبلغ الوجوب فاسبب المرجح الذي هو سبب تلك الاولوية الخارجية علة كافية لوجود والمرجح ومن البديهي ان انتفاء العلة الكافية
 علة كافية لانتفاء المعلول فوقع الطرف الذي فرض راجحاً انظر الى الذات يكون متوقفاً على انتفاء العلة الكافية لوجود الطرف
 الذي فرض مرجحاً فانتفاء علة كافية لوقوع الطرف الذي فرض راجحاً فيكون الطرف المفروض راجحاً انما يقع بعلة كافية
 لا باولوية ورجحان من الذات وهو المطلوب هذا والحق ان بطلان الاولوية الذاتية لا يحتاج الى تحشم فان الوجود ليس صفة منفية
 الى الذات وكذا العدم حتى يكون تعاورهما كتعاور السواد والبياض على الجسم بل مصداق الوجود نفس الذات ومصدق العدم
 بلها سلباً بسيطاً فلا يعقل كون شئ منهما ادلى بالقياس الى الذات فان الذات كانت مصداقاً للوجود بلا حيل الجاهل
 فاما ان يكون متقنية له فتكون متقنية للمشاره ومصدق اذ لا تقرر للائتراعيات في الواقع الا ببناشيتها فتكون متقنية
 لنفسها وبوضوح البطلان ولا تكون متقنية له فتكون واجبة اذ وجودها غير متعلق بعلة ولا بعلة وهذا شأن الواجب وهو ان
 قد فرضت ممكنة والمعدوم ليس شيئاً اصلاً حتى يكون العدم ادلى به او متقني ذاته واما ان الممكن لا يوجد ولا يعدم باولوية
 شئ من الوجود والعدم من تلقا غير وغير بالغة الى حد الوجوب فلا نه لوقوع احدهما برجحان غير بالغ الى حد الوجوب من خارج
 فاما ان يتنوع وقوع الطرف المرجح فيكون الطرف الرابع واجباً وقد فرض ان الرجحان غير بالغ الى حد الوجوب اذ يجوز

وقوم مع رجحان مقابلة فيلزم جواز التجمع بلا مرجح بل جواز ترجيح المرجح فقد ثبت ما ادعاه الشارح من انه ما لم يتحقق انحرار عدم
 الممكن لم يتحقق الوجود اى ما لم يتحقق جميع انحرار عدمه فان الجمع المضاف لغيره الاستغراق قوله وهذا الرجحان هو وجوبه السابق علم
 ان الممكن ما لم يجب لم يوجد لما عرفت فوجوده مسبوق لوجوبه وهو ترجح طرف وجوده وتقرره بالحاصل من قبل علته التامة و
 لذات قبل ان وجود الممكن محض بوجوبين الاول الوجوب السابق الذى ذكرنا واثاني الوجوب اللاحق لان الممكن لو لم يكن واجبا
 حين وجوده باز عدمه من حيث هو موجود وهو يستلزم جواز اجتماع الوجود والعدم في حالة واحدة وهو صريح البطلان فاذا انعدم
 يتحقق عند وجوده فوجوده واجب وهذا الوجوب بالحقيقة راجع الى الضرورة بشرط الوصف اذا عدمه في زمان الوجود انما يتحقق
 مع تحقق الوجود ولا يتحقق بان لا يتحقق الوجود في ذلك الزمان راسا ويتحقق عدمه وفيه المقام لدقته وغوصه يحتاج الى تبسيط
 لما وقع فيه من حرج وتعديل فلا علينا ان تعرض له وان اقصى الى اطباب وتطويل فقول نص الاقوام على ان وجود الممكن
 محض بوجوبين سابقين ولاحقين فتوجب عليهم اعضالات الاول ان الوجوب السابق صفة للمهية الممكنة المعلولة فكيف يسبق
 عليها فاعلم صاحب الاقوال المبين تارة تجوز سبق الصفة الانشراعية على موصوفها قياتا على سبق الصورة المطلقة على
 البيولى وهو في غاية السخافة اذ تقرر الصفة الانشراعية في الواقع هو نفس تقرر موصوفها وتقرر بانى الذين بعد الانشراع
 بعد تقررهم فلا يعقل سبقها عليه قياسا للوجوب الذى هو امر انشراعى على الصورة الموجودة لوجود معايير لوجود البيولى فاسد
 مع ان اخصس عليه ايضا لا يصح اذ سبق الصورة المطلقة على البيولى كما زعمه المشايخ باطل كما حققناه في موضع آخر واما ان
 الموصوف بالوجوب السابق هو المهية التقديرية الممكنة وهى سابقة على الوجوب وهذا ايضا في غاية الوهن اذ الوجوب صفة
 واقعية فكيف الموصوف بها هى المهية التقديرية التى هى لاشئ محض ومنعود الى هذا البحث فنزيد الحق وضوحا وما نرى به هذا
 القائل فوضوحا في بحث العقولات الثانية انشراعا لعل تعالى الثانى ان الوجوب كيفية للوجود لانه عبارة عن ذوات الوجود
 وتاكده فلا يعقل سبقه على الوجود الثالث ان الوجوب جهة القضية فيكون القول بتقدم الوجوب على الوجود قولاً بان الممكن
 صار موجودا بالضرورة ثم صار موجودا وهو كلام خال عن التحصيل فان القضية الضرورية اخص من المطلقة فلا يتقدم صدق
 الضرورية عليها فان قيل لما كانت الضرورية اخص من المطلقة كانت متقدمة عليها لان تحقق الخاص متقدم على تحقق
 العام قيل بعد الاغراض عما نرى كبرى الدليل الوجوب الذى يكلون بناخره وهو الوجوب بشرط المحمول اخص من المطلقة
 فيلزم ان يكون سابقا لغيره بما ذكره المحقق الدواني في الحاشية الجديدة على شرح التجربة اجاب عن هذا الاشكال الغيا^ث
 المنصور بان الوجوب الذى يحكم القوم بتقدمه على الوجود هو المحمول في قولك وجب الشئ فوجد قوله الوجوب جهة القضية ان
 اراد به ان يكون جهة فاعلم لكن لا ينفع لان الوجوب ههنا محمول وان اراد به ان لا يكون الا جهة فممنوع اذ هذه الثلاثة

قد تكون جهة وقد لا تكون كقولك زيد واجب بالامكان وممكن بالضرورة ومتركب الباري متمنع بالضرورة واذا كان
الوجوب محمولا كان القول بتقدم الوجوب على الوجود قولاً بان الممكن صار واجبا فوجد ضرورة واجبا ممكن لان قول بان
الممكن صار موجودا بالضرورة فوجد بانما يكون كذلك لو كان الوجود محمولا والجهة ضرورة وليس فليس انتهى وبهذا الجواب
قد ارتضاه صاحب الاتفاق المبين وقال في توضيحه ان القول بتقدم الوجوب على تقرر المهيئة ووجودها قول بان الممكن
صار ضروري تقرر المهيئة ففقدت هيته وصار ضروري وجود الذات فوجد ذاته وصيرورة ضروري التقرر والوجود ممكن
بالذات مستندا الى الجاعل لا بان الممكن صار تقرر لذات بالضرورة ففقد وصار موجودا بالضرورة فوجد فيلزم اعتبار
فرق بين ضرورة التقرر والوجود وان استلزم التقرر بالضرورة والوجود بالضرورة لكنها متقدمة بالا اعتبار على التقرر
والوجود بالاطلاق وعلى التقرر والوجود بالضرورة فالجاعل او لا يفعل ضرورة التقرر والوجود ثم يفعل التقرر والوجود فيلزم
صدق التقرر والوجود بالضرورة فاذا لم يزم صدق الضرورة من دون صدق المطلقة انتهى وانت تعلم ان الوجوب
بالفعل اذا حل على شئ وصدق ان الشئ واجب بالفعل فلا ريب في ان صدق هذا الحمل ساوق بحسب المصدق لثبوت
التقرر والوجود بالضرورة لذلك الشئ خلافاً بحسب المصدق بين قولنا الانسان موجود بالضرورة وبين قولنا الانسان
واجب بالفعل وكذا بين قولنا الانسان متقرر بالضرورة وبين قولنا الانسان ضروري التقرر بالفعل فاذا كان الوجوب
محمولا كان القول بتقدمه على الوجود قولاً بان الممكن صار واجبا بالفعل فوجد وبهذا بحسب المصدق هو بعينه قول بان الممكن
صار موجودا بالضرورة فوجد بانما ذكره المحقق كلامه قال عن التحصيل وما قال الحبيب من ان صيرورة واجبا ممكن مسلم لكنه
لا ينفع شيئا لانه كان صيرورة واجبا ام ممكن بالذات واجب بالغير من تلقا العلة الموجبة كذلك صيرورة موجودا بالضرورة
ممكن بالذات واجب بالغير من تلقا العلة الموجبة فهو لا يوجب الفرق بحسب المصدق بين القول بان الممكن صار واجبا
فوجد وبين القول بان صار موجودا بالضرورة فوجد ثم الكلام ليس في سبق الوجوب بالامكان وامكان الوجوب على التقرر
والوجود حتى يفيده حديث امكان صيرورة واجبا شيئا بل الكلام في سبق وجوب الوجود بالفعل على الوجود واذكره صاحب
الاتفاق المبين من ان بين القول بان الممكن صار ضروري تقرر المهيئة ففقد وبين القول بان الممكن صار تقرر لذات
بالضرورة ففقد وكذا بين القول بان صار ضروري وجود الذات فوجد ذاته وبين القول بان صار موجودا بالضرورة فوجد
فرقا تابينا العاقل ليس تحتها معنى فان الضرورة في القول بان الممكن صار ضروري تقرر المهيئة وصار ضروري وجود الذات
منه للتقرر والوجود كيفية له فيكون مفادها مقول بان الممكن صار تقرر لذات بالضرورة وانه صار موجودا بالضرورة
واحدنا الفرق في تعيينه فلا ينبغي الفرق بين الوجوب المحمول الوجوب الذي هو للجهة شيئا فالفرقان المبين الذي ملوحاه هذا العاقل

ان اريد به ان الاول معنى مستقل وصفه للممكن نفسه الثاني معنى غير مستقل وكيفية الوجود الراطبي اى ثبوت التقرر والوجود
 للممكن فبهذا الفرق لا يجدي شيئا اذ به الفرق انما هو بحسب مرتبة الحكاية ولا يستلزم ذلك اقترانها بحسب المصدق حتى
 يسوغ ان يكون الاول سابقا على التقرر والوجود دون الثاني وان لا يكون الاول سادقا لمصدق الضرورية وان
 اريد به وجه آخر فلا بد من بيانه حتى ينظر فيه اما قوله وضرورة التقرر والوجود ان استلزمت التقرر بالضرورة والوجود
 بالضرورة لكنها متقدمة بالاقتدار على التقرر والوجود بالاطلاق وعلى التقرر والوجود بالضرورة فظاهر الفساد لان ضرورة
 التقرر والوجود كنيته للتقرر والوجود فلا يعقل سبقها على التقرر والوجود وقد يورد على هذا الجواب تارة بان فيه اعتراضا بان
 الوجوب وجوبان احدهما وجوب محمول والآخر جهة والسابق هو الاول دون الثاني فحق قد لزمت وجوبان احدهما سابق و
 الآخر لاحق غير الوجوب بشرط المحمول فيلزم ثلثة وجوبات وقد اجمعوا على تحقق الوجوبين فقط وتارة بان الوجوب معنى واحد
 اذ لو خط بالاستقلال فهو محمول وان لو خط لا بالاستقلال فهو جهة فالفرق بينهما انما هو بحسب الملاحظة فقط فلا يكون ما هو
 محمول سابقا وما هو جهة لاحق بناء على ان الاستقلال وعدمه تابعان للملاحظة ثم ان صاحب الاقوال الميمين اجاب
 عن الاشكال بوجه آخر قال لا حدان يلزم ان المتعنى هو افراق الضرورية عن المطلقة بحسب الاعتبار اذ اتلازمتا وتفاوتا
 بحسب المصدق في نفس الامر انتهى وبهذا شئ عجاب كيف وتجزئ سبق المهيبة موجودة بالضرورة على المهيبة موجودة مما لا يد
 اليه او بام البدل والعصيان والوقت اعرض ان يصاغ في توهمين مثل هذا الهذيان وقال الفاضل الخوارزمي في الجواب
 ان قوله القضيية الضرورية نخص من المطلقة فلا تقدم صدق الضرورية عليها غير مسلم لان تقدم العام على الخاص لو سلم فاما
 هو في العموم والخصوص بحسب الحمل لا في العموم والخصوص بحسب الصدق المعبر في القضايا الاترى ان قولنا اضار
 العالم اعم من قولنا طلعت الشمس ولا يصح ان يقال اضار العالم فطلعت الشمس لا يقال زيد موجود بالضرورة متقدمة
 الى زيد موجود فكيف يمكن تقدم المقيد على المطلق لانا نقول انه مقيد بالنسبة الى زيد موجود وبالنسبة الى زيد موجود بالفعل
 والكلام فيه وليس الموجود الذي هو في ضمن زيد موجود بالضرورة بمعنى الموجود بالفعل بل الموجود على وجه اعم من ان يكون
 بالفعل او بالامكان او بالضرورة بل او بالاعتناء ايضا فان شئت فاعتبر الحال من زيد موجود بالامكان ليس الموجود الذي
 فيه لا يعتبر معه الفعلية بل هو ما يؤخذ على وجه اعم انتهى ولا يخفى ما فيه من الوهن والسخافة لان الضرورة عبارة عن تاكيد الفعلية
 فتاثيرها وظاهر ان تاكيد الفعلية لا يعقل تقدمه على نفس الفعلية فلا يعقل تقدم الضرورية المحكوم فيها بتاكيد الفعلية على المطلقة
 المحكوم فيها بنفس الفعلية فعدم تقدم صدق الضرورية على المطلقة انما هو لاجل ان الضرورية نخص من المطلقة من جهة
 ان الضرورية محكومة فيها بواقعة الفعلية وتاكيد المطلقة محكومة فيها بنفس الفعلية لاجل مطلق العموم والخصوص بحسب

في العدد بحسب نفس الامر لا التقرر على الملاحظة بحسب النفس

الصديق والسرفني ذلك ان صدق القضية عبارة عن تحقق مصداقها في الواقع ومصدق الضرورية هو مصداق المطلقة
 فان مصداق زيد موجود بالضرورة بعينه مصداق زيد موجود بالفعل فلا يعقل تقدم صدق الضرورية على صدق المطلقة
 بخلاف مصداق اضار العالم ومصداق طلعت الشمس فانها متغايران ثانيا متقدم على الاول كون الثاني علة للاول والوجود
 في زيد موجود بالضرورة هو الموجود بالفعل لان الضرورية هي تاكيد الفعلية لا غير الاحتمال الرابع ان القول بسبق الوجوب
 على التقرر والوجودين في قولهم ان العلة التامة قد تكون بسيطة كما في ابيسط الصادر عن الواجب سبحانه اذا الوجوب لما كان
 سابقا على تقرر المعلول ووجوده سبقا ذاتيا كان من جملة اضرار علة التامة فلا يكون علة التامة بسيطة اعاب عنه الصديق
 المحقق الدواني بان الممكن قبل تاثير العلة لا شيء محض فلا يكون واجبا ولا موجودا ولا انقضاء اذا اثر العلة فيه صار عين الواجب
 الموجود والالف لا بان يصدر عنه امور ثلثة بل بان يصدر عنه امر واحد يفصله العقل الى هذه الثلثة وغيره ثم يحكم بتقدم بعضها
 على بعض فنقول الم يجب الشيء لم يصير موجودا والم يصير موجودا لم يكن الفاعل الى غير ذلك فهذا الامر المفصل الى هذه الامور اثر
 علة الممكن وليس هو ولا شيء من تفاصيله علة له وان جاز ان يكون بعض تلك التفاصيل علة لبعض آخر بوجها اذا امتد هذا
 فنقول الوجوب بمعنى الواجب سابق على وجود الممكن وليس علة الممكن بل هو مرتبة من مراتب المعلول والوجوب بالمعنى
 المصدرى امر اعتبارى كالوجود والامكان وليس عارضا له وان صار واجبا بالغير فهو ليس علة للممكن فعاية ما يلزم ان
 يكون وجوبية سابقة على موجودية وهما مرتبتان من مراتب المعلول لان الواجبية سابقة على الممكن المعلول وعلة له بل هي
 معلولة لعلة الممكن فانها مرتبة متقدمة على مرتبة اخرى منها هذا الكلام والمحقق الدواني بعدما اعترض عليه ولا بان الامر المفصل
 الى الامور الثلثة على ما ذكره ان كان هو ذات الممكن فكيف يفصل الى هذه الامور التي هي عوارضها وان كان هو مجمل الذات
 والواجب للوجود فلا يكون الصادر عن العلة امرا واحدا فكان الواحد من جميع الجهات مصداق للكثرة وثانيا بان تاخر ذات
 الممكن عن الواجب والموجود كما يزعمه المجيب غير معقول قال ان الوجوب هو اثر الفاعل بالتحقيقة فان العلة توجب كون المعلول
 موجودا بالضرورة فالوجود الواجب هو المعلول بالتحقيقة بناء على ان اثر الفاعل هو الوجود ودون الذات كما هو المشهور والوجود
 الواجب امر واحد لا تكثرفيه وانما التكثرة في العبارة كما ان واجب الوجود لذاته امر واحد بسيط وانما التركيب في العبارة وانما التعيين
 فان اريد به منهم الاتياع من الغير فهو معلول للذات وان اريد به مبدؤه فهو الوجود الخاص للمعلول فهو ما امتاخر عن الوجود
 او جو عينه وبكذا الكلام في نظائره كالمعلول فلا يلزم صدق الكثير عن الواحد على ان البرهان انما يدل على ان الواحد لا يصدر
 عنه الكثرة المتبانية في الوجود والخارجي وانما الكثرة الاعتبارية فلا يحصى عن صدور ما عن الواحد فقد لاح ان الوجوب والوجود
 سواهما بالمعنى المتبادر بمعنى الواجب والموجود معلول للفاعل لا لغيره منه ولا شريك له بل اعلى الطريقة المشهورة وهي

ان اثر الفاعل هو الوجود واما على ما هو التحقيق فالأثر الصادر عن الفاعل هو الذات والوجود والوجوب واما لهما امور مشتركة
 عنهما لازمة لهما وليست الذات متقدمة عليهما بالوجود اذ الوجود نفس فعلية الهية فليس للذات مرتبة سابقة على صحة انتزاع
 الوجود والوجود مرتبة سابقة على الذات بهذا الكلام ملخصا وهذا بالتحقيق الكار لسبق الوجوب على التقرر والوجود فهو ليس جوابا
 عن الاعتصاف فان الاعتصاف انما كان على القائلين بسبق الوجوب على التقرر والوجود فما ذكره ليس كافيا في دفعه كما
 زعمه الخواص اذ انما كان كفي لو كان فيه تصحيح سبق الوجوب على الوجود والتقرر ثم لا يخفى ان الوجود اما نصفه الفسمائية كما
 هو مذمب القائلين بالجعل المؤلف للذات هين الى ان اثر الفاعل هو الوجود او معنى انتزاعي كما هو الحق فعلى الاول يكون
 الوجود متغايرا للذات في الواقع فعلى هذا التقدير يكون الصادر عن العلة البسيطة الواحدة امرين متمايزين في الخارج
 اعني الذات والوجود فيلزم صدور الكثرة المتباعدة في الخارج عن الواحد المحض وعلى الثاني لا يمكن القول بان اثر الفاعل
 هو الوجود كما هو المشهور من القول بالجعل المؤلف بل على هذا التقدير يرجع القول بان يكون اثر الفاعل هو الوجود الى القول
 بان اثره هي الذات التي هي مصداق الوجود فيكون على هذا التقدير عدوا عن الطريقة المشهورة اعني القول بالجعل المؤلف
 الى ما هو التحقيق اعني القول بالجعل البسيط وقد كان الكلام مبينا على الطريقة المشهورة واما ما ذكره بنا على ما هو التحقيق
 من ان الصادر عن الفاعل هو الذات والوجود والوجوب واما لهما امور مشتركة عنهما فلا يخفى ان هذا الاثر الصادر عن الفاعل
 هو الامر المفصل الى الامور الثلاثة الذي ذهب معاصروه الى انه اثر الفاعل واما الفرق في التعبير فانه قال ان الصادر من
 الفاعل امر واحد لفصل العقل الى الواجب والوجود والذات وانتزاع العقل هذه المفهومات عنه هو المعنى تفصيل العقل
 اليه الى هذه الامور فما اوردوه هذا الحق اولامن ان الامر المفصل الى الامور الثلاثة ان كان هو ذات الممكن فكيف تفصل الى
 هذه الامور التي هي عوارضها لا يدري وجهه فان هذا الحق نفسه معترف بان العقل يفصل الذات الى هذه المفهومات وينتزعها
 عن الذات فان قال ان هذا يعني على ان اثر الفاعل هو الذات والصدور المعاصر لا يقول به قلنا بل هو قائل بان اثر الفاعل
 هو الذات التي هي عين الموجود كما صرح في حواشيه على شرح التجربة في مباحث المحال على انه لو سلم انه غير قائل به فهذا ايراد
 آخر غير نافية الكلام اذ نافية الكلام هو انه كيف يفصل ذات الممكن الى الامور التي هي عوارضها وبالجملة فكلام هذا الحق لا يخلو
 عن نقص واما ما اورد عليه لغياث النصور من انه صرح اولابان الوجوب اثر الفاعل بالحققة وثانيا بان الواجب هو الوجود
 المعلول بالحققة والوجوب متغاير للوجود فلو كان كلاهما معلولين للفاعل لكان الصادر عن العلة امرين متغايرين
 بالذات ولا يبلغ للعقل بان المعلول بالحققة هو الذات وهما متشتركان عنها اذ الكلام على الطريقة المشهورة من كون
 اثر الفاعل هو الوجود دون الذات ففي غاية السقوط اذ على الطريقة المشهورة الوجود نصفه منفصلة والوجوب متشترع عنه فالوجوب

اثر الفاعل بالحقيقة بمعنى ان انتشار اثره بالحقيقة وهو الوجود الواجب فلا يكون الصادر عن العلة امرين متغايرين
 بالذات ولا يكون هذا هو الاعمى الطريقية المشهورة هذا ثم ما راعه الصدر من سبق مرتبة الواجب والموجود على مرتبة الذات
 من الترتيبات الباطلة فلا يصلح ما ذكره جوابا عن الاعتصام وما ذكره المحقق انكارا لسبق الوجوب على التقرر والوجود فهو ايضا
 ليس من الجواب في شيء والمعنى الذي لا يستراب فيه ان المايية الممكنة في حد نفسها ليست ضرورية التقرر والوجود ولا ^{ضرورة} لا
 التقرر والوجود بل هي مذبذبة بين التقرر والوجود وبين الالاتقرو واللاوجود فاذا تحقق العلة الكافية لتقررهما ووجودهما او
 لبطلانهما عد بها ارتفاع ذلك التذنب وترجع احدى كفيتهما المتوازنتين وتعين احد طرفيها المتساويين بالنظر في ذواتها
 للوقوع فهذا المعنى اعني ارتفاع التذنب وترجع احد الجانبين للوقوع هو المسمى بالوجوب السابق ولا ريب في ان هذا المعنى
 متغاير للضرورة والتاكيد الذي هو كيفية التقرر والوجود والبطالان والعدم ولا في ان هذا المعنى سابق على التقرر والوجود ضرورة
 التقرر والوجود واطلاق الوجوب على هذا المعنى وعلى ضرورة التقرر والوجود باشتراك اللفظ ولا في ان هذا المعنى امر انتزاعي
 و انتشار انتزاعه هو انما على استقلال التام في الاقتضاء المستتبع لجميع شرائط التاثير فانه المخرج لاحد الطرفين الموجب لاحد
 الجانبين الرفع لتذنب بين بين فالسابق على تقرر الهيبة الممكنة ووجودها هو انتشار انتزاع هذا المعنى اعني الفاعل المستقل
 التام نعم قد يوصف الهيبة الممكنة المعلولة بالوجوب بهذا المعنى لكن هذا المعنى بالقياس اليها كالوصف للشيء بحال المتعلق
 فيقال وجب الممكن فتقرر ووجد اي تحقق فاعله استقلال التام فتقرر الممكن ووجد بهذا الوجوب بالحقيقة عبارة عن انتزاع
 والايجاب الذي هو من مشيئة العلة والتعبير عنه بالوجوب من قبيل تغيير الشيء بلازمه المطاوعة له ولا يتوجه شيء من الاشكال
 اما الاول فلان الوجوب السابق بالحقيقة صفة للهيبة الممكنة حتى لا يبين عليها واما الثاني فلان الوجوب بهذا المعنى ليس كيفية
 للتقرر والوجود حتى لا يعقل سبقه على التقرر والوجود الذي هو كيفية لهما وجوب بمعنى آخر واما الثالث فلان الوجوب بهذا
 المعنى ليس جهة للقفضية والوجوب الذي هو جهة القفضية عبارة عن ضرورة النسبة وتاكيد بالاعمى الترتيب لاحد الجانبين وارتفاع
 التذنب عن البين واما الرابع فلان مصداق الوجوب بهذا المعنى نفس العلة التامة لانه جزر لها حتى يخرق بسبقه على
 المعلول بساطة العلة وهذا ما افاده المحقق الدواني حيث انكر سبق الوجوب على الوجود وذكر ان وجوب الوجود هو اثر الفاعل
 بالحقيقة وليس جزر منه ولا شريكاً ثم قال فاقولت انقل يحكم بان الممكن لم يجب صدوره عن العلة لم يوجد فهو حاكم
 بسبق وجوب صدوره عنها على وجوده وهذا هو المراد بالوجوب السابق على الوجود قلت هذا المعنى راجع الى كون العلة تامة
 في اقتضاء المعلول وكون العلة التامة ليس جزر من العلة التامة والالم يخصر جزر العلة التامة ضرورة انه اذا فرض
 ان العلة مع هذا الوصف علة تامة كان كون هذا المجموع علة تامة جزر آخر فيحصل مجموع ثان وكذا الى الابد الى نهاية استتبع

والحاصل ان الوجوب بهذا المعنى راجع الى تمامية العلة ومصداقه نفس العلة وليس جزئ منها وما قال الخواص من ان
 وجوب المعلول انما هو من صفات المعلول والعقل يحكم ضرورة ان المعلول وجب فوجبه ولا يخطئ في العقل كون العلة تامة
 اصلا فراجع معنى الوجوب السابق الى تمامية العلة تحكم في غاية السقوط لان معنى ان المعلول وجب هو انه قعين جانب
 تقرره وارفع تذبذبه وبذلك يجب المصداق هو عينه تحقق علة التامة لا غير والعقل انما يحكم بوجوب الممكن قبل وجوده
 بهذا المعنى لا غير وقد اشار الشارح الى ما حققنا بقوله وهذا الترجع هو وجوب السابق يعني ان الوجوب السابق ليس عبارة
 عن ضرورة التقرر والوجود وتلك هابل هو عبارة عن الترجع ورفع التذبذب ولذا كان سابقا على التقرر والوجود
 هذا هو الكلام في الوجوب السابق واما الوجوب اللاحق فلهيئة اشكالها منها ان كان لا يجوز تعدد الامكان لذات واحدة
 لا يجوز تعدد الوجوب لها فكيف يصح تجويز الوجوب اللاحق للذات الممكنة مع تجويز الوجوب السابق لها اجاب عنه المصدر
 المعاصر للحق الدواني بان الواجب بالوجوب السابق هو الممكن لا بشرط التصاف بالمحمول وبالوجوب اللاحق هو الممكن
 بشرط التصاف به يعني الموضوع المقيد بذلك الشرط وتبعه صاحب اللاحق المبين ورده المحقق الدواني بان معرض الوجوب
 اللاحق هو معرض الوجوب السابق وشرط المحمول حيثية تعليلية فاجاب عنه الغياث المنصور بان الوجوب اللاحق
 ان كان عارضا للممكن المقيد بشرط المحمول فلا يكون معرض الوجوب اللاحق هو معرض الوجوب السابق وان
 كان معرضا لذات الممكن في زمان قيد المحمول فقيد المحمول نفسه ليس ضروريا في زمان فلا يتحقق الوجوب اللاحق على
 هذا التقدير ومعرض الامكان والوجوب اللاحق واحد بحسب الذات لا بحسب الهيئات وصاحب اللاحق المبين بهذا سبب
 في تقريره ان الجواب غاية الاسهاب قال مقررنا على هذا المحقق ان قيد المحمول اذ لم يكن شرطا لاحدا من الشئتين كان الوجوب
 والتقرر واجبا بالقياس الى ذات الممكن وجده ولا مجال ان يكون ذلك الوجوب له لذاته فيجب حينئذ ان لا يستغنى
 الى العلة فخرج الوجوب اللاحق وجوبا سابقا وايضا بشرط المحمول اذا كان حيثية تعليلية كان الوجوب معلوما وبما شئت
 نفس ذات الموضوع وطبيعة المحمول على الاطلاق ومن المستحيل ان يكون الشئ علة لوجوب نفسه شيئا فلا يكون المحمول
 علة لوجوب نفسه للموضوع والى كيف يمكن ان يكون شرط المحمول علة لوجوب المحمول نفسه بالقياس الى ذات الموضوع
 وعده لا بشرط المحمول فاذا لم يكن الموضوع مشروطا ولا المحمول مشروطا بل هما مطلعان لا بشرط فاین الشرط الذي
 يدعى اذ لا فان جعل الشرط قيد للوجوب لا لما شئتين قيل فلهيئة تقيدية للعارض وان لم يجعل قيد للمعرض هو المفروض
 فلا يحصل من ان يجعل قيدا والالم يحصل ما هو مناط الوجوب اللاحق انتهى انت تعلم ان الممكن المعلول ضروري للتقرر والوجود وهو ضرورة
 وبذلك الوجوب هو بالضرورة ليس الوجوب السابق لان هذا الوجوب وقصدق ضرورة على ما سبق الوجوب السابق ليس مساوقا لها

على ما سبق وعلى ما اعترف به في القائل فيما نقلناه عنه سابقا وظاهرا ان هذا الوجوب ليس الا بالنظر الى استناد الممكن الى العلة فنقول فيجب
حينئذ لحاظ استناده الى العلة فيسرج الوجوب اللاحق وجوبا سابقا في غاية السقوط لنعم هذا الوجوب غير الوجوب اللاحق الغير
اذا الوجوب اللاحق هو الوجوب بشرط المحمول وهذا الوجوب ليس كذلك قد ظهر بما ذكرنا ان الممكن ثلثة وجبات الاول الوجوب السابق
وهو من شئون الجاعل المستقل بالثابت حقيقة ومن صفات الممكن بحال المتعلق الثاني الوجوب بالغير وهو تاكدا التقرر لتفاوت
الفاعل الثالث الوجوب اللاحق وهو الوجوب بشرط المحمول ولا اشكال بتعدد الوجوبين السابق واللاحق اذا الوجوب السابق مخي
منهاير للوجوب اللاحق والاشتراك بينهما مجرد اللفظ فلا ضير في ان يكون لشيء واحد وجوبان متغايران معنى وان اشترك في الاعم
بل قد قلنا ان انتشار انتزاع الوجوب السابق هو العلة التامة والموصوف بالوجوب اللاحق هو المعلول فليس هناك لشيء واحد
وجوبان وانما الاشكال بتعدد الوجوبين الوجوب بالغير والوجوب اللاحق في الممكن لان كلا الوجوبين عبارة عن تاكدا الوجود فالوجوب
بالغير هو تاكدا الوجود المستفاد من الجاعل الوجوب اللاحق هو تاكدا الوجود من جهة اخذ شرط المحمول الذي هو الوجود و هذا الاشكال منقطع
بان تعدد الوجوب ثمانية مجزئين ولا ضير فيه واما ان المتصف بالوجوب اللاحق بل هو ذات الممكن وحده او الممكن المقيد بقيد
المحمول فالحي ان المتصف بالمحمول في القضية المحكوم فيها بضرورة بثبوت المحمول للموضوع بشرط الوصف كما في قولنا كل انسان
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب اي بشرط كونه كاتبا يوفض ذات الموضوع ولكن بشرط القضاة بالوصف فان متحرك الاصابع
بالضرورة هو نفس الانسان بشرط كونه كاتبا لا يجمع الانسان والكاتب فان اريد يكون معروض الوجوب اللاحق في قولنا زيد موجود
بالضرورة بشرط كونه موجودا مثلا الموضوع المقيد بقيد الوجود انه هو الموضوع من حيث انه معروض للوجود لا بان يكون الوجود جز
من معروض الوجوب فالحي مع الصدر الشيرازي وان اريد به ان الوجود الذي هو المحمول فيما نحن فيه جز من معروض الوجوب
اللاحق فلا يخفى بطلانه وقد يعقب بعد ذلك في هذا الباب تركنا باخوف الاطنب قوله ولا افتنا عما لا من تلقا الواجب بالذات
سواء قيل بانه فاعل مختار ان شاء فعل ان شاء لم يفعل فهو اذا اراد شيئا فوجد ذلك الشيء تخرج ويجب بارادته او قيل بانه فاعل
بالايجاب كما تبين من انفسنا **قوله** لكل ما حي جوهرة المجاز استدلال الحكماء المحققين قدس على هذا المطلوب بان عدم
قدرة الممكن على الايجاب ضروري فانه لا يجوز ان يحيل من يكون كلاء على مولاه شيئا وان يكون له قدرة على الايجاب ثم اعترض
على البيان الذي ذكره الشايع بانه انما يدل على الانتهاز الى الواجب لا على ان الواجب جاعل بنفسه ابتداء و المطلوب
هذا دون ذلك وهذا لا يعترض حتى لان ما لا بد منه في انتقال جميع انحاء عدم المعلول هو ان يكون المعلول مستندا الى الواجب
تعالى اما بلا واسطة او بواسطة لا خصوص ان يكون للمعلول مستند الى تعالى بلا واسطة لكن لا يخفى ان هذا لا يعترض وار على
استدلاله ايضا فانه ان اراد بعدم قدرة الممكن على الايجاب عدم قدرته عليه نظر الى ذاته فسلم انه ضروري لكن لا يلزم منه ان يكون

كل ممكن مستند اليه تعالى بلا واسطة لجواز ان يكون الممكن عليه ممكن آخر لكن بنفس ذاته بل من حيث انه مستند الى الواجب
او مستند الى مستند الى الواجب ولا بد لنفي هذا الاحتمال من بيان وان اراد عدم قدرته على اليجاد مطلقا سوار كانت من حيث
ذاثا ومن حيث استناده الى الواجب فكونه ضروريا ثم فاذا ذكره الشارح وما استدلل به في العلامة المحقق سيان في الدلالة على
الانتماء الى الواجب عدم الدلالة على استناكل ممكن اليه سبحانه ابتداء **قوله** فائده خالق كل شئ من الكليات والخبريات لما كان
لفظ الكليات والخبريات في كلام المصنفين محليين باللام والمحلي باللام من الفاظ العموم المفيدة للاستغراق كأن حصل
كلامه ان الله جاعل كل شئ من الكليات والخبريات **قوله** فائده خالق كل شئ اقتباس لطيف اتى به لبيان تعادله الحكمة وشرع
ومعاشرة العقل والسمع وتوافق القرآن والبرهان وتطابق قواعد الدين والملة وقواعد البراهين والادلة على ان الله خالق
كل شئ وقد تطابق الحكمون والفلاسفة على ذلك ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة في افعال العباد مطلقا والشيعة في الشهور
الصادرة عنهم ولا عبرة بنسب الغراب وطنين الذباب وصرير الباب عند دوى الابواب بعد نزول النص الصريح في الكتاب لتفصيل
هذا المقام ينص الى الاطناب واسد الملهم للحن والصواب **قوله** بل الافتقار في الوجود اذا الوجود نفس صيرورة الذات ومطابقة نفس
المابية وتقرره هو تقريره في انتماء الذي هو نفس المابية فالافتقار في الوجود هو الافتقار بحسب نفس الحقيقة فان الوجود وكما عرفت
نفس المابية كما عرفت والافتقار في الكائنة هو الافتقار بحسب المحكي عنه وحاجة الانتماء عن عبارة عن حاجة مناشيها وبهذا يظهر ان
الاسكان كيفية نفس المابية اولاً وبالذات والوجود المنتزع عنها ونسبة الوجود اليها ثانياً وبالعرض **قوله** الا ان الطالع المرسل يعني
ان الكليات والخبريات سواسية في ان مبدعها وخالقها هو الله تعالى انما الفرق بينهما بان الكليات متقدمة في التاثير
قبول الوجود على الخبريات لكون الخبريات مرتبة توار والاسكانات الاستعدادية بخلاف الكليات **قوله** فان جل الخبري قد عرفت
فيما سبق ان الشخص ليس امره منضما الى المابية بل منتزع عن نفس المابية بل انضام امر اليها فكما تقررت شخصت فبها جعل
واحد ومجمل احد هي نفس المابية لكنها من حيث انها تشخصت شخص ومن حيث حقيقة المطلقة طبيعة كلية وما اور بعض الشرح
على تعلق بجمل بالكل من انه لو كان مجعولا فاما ان لا تشخص شخص اصلا فيلزم وجود المابية المجردة او تشخص فاما ان تشخص شخص
خاص فيلزم التزج بلا مرجع اذ جميع الشخصات الى المابية الكلية على السوار وتتشخص جميع الشخصات الممكنة فيلزم وجود
افراد الغير المتناهي وهو البصر ظاهر البطالان في غاية السقوط فان المابية انما تشخص نفس التقررات الصادرة عن الجاعل فترجع
احد التقررات انما هو من تقار الجاعل عز مجده لاسن تقار نفس الطبيعة المطلقة بما هي كذلك ونسبة الطبيعة المطلقة الى جميع التقررات
والشخصات وان كانت على السوار لكن نسبة الجاعل المريد لفاعل الخمار اليها ليست على السوار فان ارادوا مجر بعض التقررات
واما عند الفلاسفة القائلين بان الجاعل عز مجده فاعل بالايجاب فالمرجع لاحد الشخصات عندهم اما الاستعداد القريب

للمادة والاحوال المتفقة من خارج كما في الماديات ونفس الحقيقة المتصورة في شخص واحد كما في المجردات وسياق تفصيل
 ذلك انشأه تعالى واما ما اورده هذا الفاعل على تعلق الجعل بالكل من ان علته الشئ يكون لازما له فاعمل الكليات لازم
 للمابية ولازم المابية امور اعتبارية فالواجب يكون امرا اعتباريا وهو ظاهر الفساد فساد ظاهر فان علته اشئ انما يكون لازما
 للشئ بمعنى انها يمنع ان لا توجد مع وجود الشئ فان وجود المعلول بدون وجود العلة محال لا بمعنى انها من احوال الشئ
 المستتر من المتفقة الانفاك عنه كما هو معنى لوازم المابية المحكوم عليها بانها اعتبارية وذلك ظاهر فلا تخبط قوله لكن الطباع
 المرسلات الطباع المرسلات والكمالات لا توجد الا بوجود الاشخاص لكن الشخص بابو شخص مرسوم الوجود بما دة خاصة واستعداد مخصوص
 وغيرهما من سبب وشرائط خاصة والطبيعة المرسلات غير مرسومة الوجود بتلك الامور وان كان لا بد لوجودها من مادة مطلقة
 مستعدة وطلق مثلا فزيد بما هو زيد مرسوم الوجود بمنطقة خاصة مكتوبة من صلب ابيه في رحم امه وانقلبها بعلقة خاصة ومنفعة
 خاصة ولها وعظام مخصوصة وجنين مخصوصا والطبيعة الانسانية غير مرسومة الوجود بشئ سنها نعم لا بد لوجودها من مطلق مادة
 وطلق استعدادها كما لا يخفى قوله كما لان ان نفسه تنظير لما لا يكون مرسوم الوجود بتوارد الاسكانات الاستعدادية قوله محله هي
 الحركة العنكية السردية قوله محله هو الجسم الاقصى المحدول بها قوله بحسب الامتداد الزماني اما بحسب وجودها الواقعي
 الدبري فليس فيها تعاقب وتجدد بل هي جمعية قديمة الوجود في وعاء الدهر كما هو مذهب الفلاسفة قوله بتل الكثرة اقبل
 كل جزئي جزئي لا بمعنى ان الطباع المرسلات موجودة مجردة عن الشخصات فان ذلك صريح الاستحالة وظاهر هذا الكلام
 يدل على قدم الانواع سواء كانت الاشخاص قديمة وهرة كما هو مذهب الفلاسفة او كانت حادثة واقعية كما هو عند من
 يرى ان الاعداد الزمانية اعدام حقيقة ويمكن ان يقال ان حاصل كلامه ان الطباع المرسلات غير مرسومة على الخصوصيات
 الشخصية بما هي كذلك سواء كانت الطباع المرسلات قديمة او حادثة وسعى الوجود الالهي بمعنى ما يكون لبنانية الله من وان
 ان يكون مرسوما بالاسكان الاستعدادي لا يستلزم القدم والحق ان القول بقدم الانواع يتعاقب الاشخاص في الاستعداد
 الزماني كما ذهب اليه الفلاسفة باطل فانه لو كان الامر كذلك فالصادر عن المبدء الفاعل انفس الطبيعة النوعية من وان
 ان تثخيص اصلا وهو صريح الاستحالة او فروض منها وهذا الفرد الخاص كونه مرسوم الوجود بخصوص المادة والاستعداد
 بحسب ان يكون حادثا زمانيا فيكون الطبيعة النوعية ايضا حادثة زمانية اذا وجودها قبل هذا الفرد الخاص على هذا التقدير
 او فروضهم كما هو فيهم وهو ايضا ظاهر البطلان اذا لا دلالة لهم بما هو كذلك مثلا لو فرض ان نوع الانسان قديم يتعاقب اشخاصه في
 الاستعداد الزماني فيستحيل ان يكون الصادر عن المبدء الفاعل هو جمعية المجردة او فروضهم فجب ان يكون الصادر عن المبدء الفاعل
 شخص احدهم متعين وهو حادث مسبوق بالمادة واستعدادها فالنوع الانساني حادث بمجذوثة اذا وجوده قبل على هذا التقدير

لا يمكن ان يقال ان كل جزئ من جزئيات الكل سبق جزئ آخر الى النهاية لاننا ان يكون في تلك الجزئيات للاثباتية جزئ
يكون صادرا عن المبدأ الفاعل بان يكون المبدأ الفاعل علة قريبة له او لا يكون كذلك والثاني باطل لانه لم يكن شئ من تلك
الجزئيات موجودا ووجود شئ منها يتوقف على صدوره شئ منها عن المبدأ الفاعل واذ لم يكن شئ من الجزئيات موجودا لم يكن
الكل موجودا وعلى الاول فالصادر عن المبدأ الفاعل هو اول جزئ واحد من جزئيات ذلك الكل فلا يكون جزئيات للاثباتية في
طرف الماضي وهو المطلوب والاخضر ان يقال ان سلسلة تلك الجزئيات المتعينة الى واجب الوجود فلا تكون غير متناهية
في جانب المبدأ وغير منتهية الى الواجب فلا يجب وجود تلك السلسلة ولا يتبع عدها وارتفاعها راسا ولا وجوبها بالاستناد
الى واجب الوجود كما مر من الشارح فلا يمكن وجود تلك السلسلة اذ لا وجود بدون الوجوب تفصيل الكلام في هذا المرام يقتضي عرجا
عن المقام قوله وتحرير عمل المنسلخ بل تحرير عمل النزاع ان الوجود على راي الاشراقية معنى انتزاعي هو نفس الصيرورة المصدرية
وليس معنى منضمها الى المهيبة ومصادقه ونشأ انتزاع نفس المهيبة بلا زيادة امر عليها وعلى راي المشائية معنى منضم الى المهيبة زاد عليها
في الخارج فالمحقق في الواقع عديم امر ان المهيبة والامر منضم اليها ولا ريب في ان المهيبات الممكنة غير موجودة من دون جعل
الجعل ولا في ان تعلق الجعل هو مطابق صدق قولنا المهيبة موجودة اعني ما هو محكي لهذه القضية والمحكي عند الاشراقين هي
نفس المهيبة اذ ليس الوجود امر ازيد عليها عندهم وعند المشائين هي المهيبة المنضم اليها الوجود وهي مصداق الصفات المهيبة بالوجود
كما ان المحكي عند لقولنا الجسم ايض الجسم المنضم اليه الجسم وهو مصداق الصفات الجسم باليضا والجعل على الرأى الاول تعلق
بامر واحد فهو يعني الخلق وعلى الرأى الثاني متعلق بامرين فهو يعني التصيير ومعناه جعل المهيبة موجودة فهو من قبيل جعل الثوب
اسود فعلى تقدير كون الوجود نفس الصيرورة المصدرية لا يمكن تعلق الجعل بمعنى التصيير بمصداق قولنا المهيبة موجودة لانه واحد
وعلى تقدير كون الوجود امر منضم الى المهيبة لا يمكن تعلق الجعل بسبب بمصداق ذلك القول لان مصداقه على هذا التقدير
منضم ومنضم اليه فهو ليس امر او اعدا صلا لتعلق الجعل بسبب فلهذا النزاع فرع على النزاع في كون الوجود صفة منضمة او
امر انتزاعيا عن نفس المهيبة واما ذكر الشارح في تحرير عمل النزاع موافقا لما في الاق المبين فهو صرف من انحط لان الاتصاف
من حيث هو غير متعلق بالمفهومية والبطية بين حاشيتيه انما تحققت في خصوص المحال الذهني في مرتبة الحكاية ولا تحقق له في
الواقع مع غزل الخط عن خصوص المحال الذهني لكونه معنى غير مستقل فلا يجوز ذو فطرة السانئة ان يكون هو اثر الجعل بالذات
الاثر صاحب الاق المبين ولا يعبأ رباب الالباب بطنين الذباب ونشأ غلطه انه قد وقع في بعض عبرت القوم
ان اثر الجعل على راي المشائية مفاد المهيبة التركيبية فحسب صاحب الاق المبين ان مرادهم مفاد المهيبة التركيبية المفهوم
الغير مستقل الربط للاتصاف وهو توهم بعيد بل مرادهم مفاد المهيبة التركيبية مصداقها وهو ليس غير متعلق بالمفهومية كما

صورنا بعض اشراح قد اتفقى صاحب الاق المبين في ان المراد بفناء الهيئة التركيبية المعنى الرابطي الغير مستقل بالمفهومية لكنه
 استشعر بانه لا يتحقق للمعنى الرابطي الا في خصوص محاذاة الذهن في مرتبة الحكاية فلا يجوز ان يكون هو اثر الجعل فاضطر الى
 القول بوجود المعنى الرابطي في الواقع فقال للمعنى الرابطي الغير نحو ايسية في الخارج وان كان ذلك النوع مغاير للنحو ايسية
 الهيئات الاستقلالية الاعيانية فذلك المعنى الرابطي باعتبار خصوص وجوده الذنبى حكاية ونسبة حكاية ومع قطع النظر عنه
 متقوا الهيئة التركيبية وحكى عنه فان ايسية المعنى الاعتبارى لا يختص في الوجود الذنبى ووجوده باعتبار انتشاره كانه هو
 المشهور فالفرق بينه وبين نحو ايسية الهيئات الاستقلالية ما يدركه العقل بدهية وان اتفق اللسان به وذلك النحو ايسية
 لا يجب الجوسية والعرضية كما ان العدم ليس بجوس وعرض انتهى وهذا عجوبة في العاشرين واضمحك لنا طرين اما ولا
 فلان المعنى الرابطي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يلاحظه الذهن استقلالاً لا فضلاً عن ان يصلح للوجود في الخارج فتجوز
 وجود المعنى الرابطي يدل على انه لم يفهم مفهوم المعنى الرابطي واما ثانياً فلان تجزئته وجود الانتزاعيات في الخارج يدل على
 غفوله عن معنى الانتزاعى لانه لو كان المعنى الانتزاعى في الخارج وجوده كان ذلك الوجود اما عين وجوده انتشاراً فاذن لا جرم
 للانتزاعى حقيقة اذ يستحيل ان يكون انتشار الانتزاع موجوداً بالعرض بتبعيته وجود الانتزاعى ولا يمكن ان يوجد الانتزاعى
 ونفا الانتزاعى كلاهما بوجود حقيقة اذ الوجود يختلف باختلاف المضاف اليه فيكون ان يوجد انتشار الانتزاع بالذات الانتزاعى بالعرض فعلية
 يختص وجود الانتزاعيات في الوجود الذنبى ووجودها باعتبار انتشارها كما هو المشهور على خلاف ما توهم وما يغيب وجود انتشارها فيكون للانتزاع وجود المعنى
 الانتزاعى وجود آخر ويكون هذا المعنى موجوداً في انتشار وجوده فيكون صفة منصفة واما ثالثاً فلان لكل المعنى الانتزاعى في الخارج كان الوجود الهيئى
 الخارج مغاير لوجود الهيئية ووجود الوجود وجود في الخارج وهكذا فيقتسل الوجودات الموجودة في الخارج وكذا يلزم التسرف
 سائر الامور التكررة النوع كاللزم وغيره واما رابعاً فلان لو كان النسبة وجود في الخارج فلا يخلو اما ان يكون وجودها في احد
 طرفيها او موجودة بنفسها في محل والثاني يستلزم كون النسبة جوهراً قائماً بنفسه وهو فاحش وعلى الاول يكون الطرف
 الذي وجد فيه النسبة متصفاً بها فيكون هناك نسبة اخرى بين ذلك الطرف وتلك النسبة والكلام فيها الكلام فيلزم وجود
 النسب الغير المتناهية في الخارج واما خامساً فلان النسبة العملية الصداقة بين امرين لاقتل الا اذا كان بينهما اتحاد في الواقع
 وتعاين في الذهن فيحقق احمل وذلك ظاهر فلو كان النسبة وجود في الواقع لم يكن الاتحاد بينهما في الواقع ضرورة ان وجود
 النسبة في الواقع يستلزم تغاير المعين في الواقع ولا يتصور وجود النسبة في واحد حص واما سادساً فلان لو كان الوجود
 كما توهم لزم ان تغاير الشئ نفسه في الواقع فان النسبة المتحققة في المحل الاولى متحققة على هذا التقدير في الواقع وتحققها في
 الواقع يستلزم تغاير المتبئين في الواقع فيلزم تغاير الشئ نفسه في الواقع واما سابعاً فلان النسبة والمعاني الانتزاعية

لو كانت موجودة في الخارج لزوم اقدم المكنات الغير المتناهية او كون الواجب تعالى مستعد لحدوث الحادث فيه بجان بيان
 اللزوم ان له تعالى نسبة خاصة وارتباطا خاصا بكل شئ من المكنات والمكنات لا تنهية اذا العالم ابدى بالاتفاق فلو
 كانت الارتباطات الغير المتناهية الواقعة بينه تعالى وبين المكنات الغير المتناهية موجودة في الخارج في ذاته تعالى كانت
 اماقية فلو لم تقدم المكنات الغير المتناهية اعني تلك الارتباطات الموجودة في الخارج او حادثه وكل وصف حادث في
 الخارج مسبوق باستعداد الموصوف فيكون الواجب مستعدا لحدوث الحادث فيه واللازمان باطلان واما ثانيا فلانه لو كان
 المعاني الانتراعية وجودا في الخارج غير وجود مناسيبها لزوم اتصال كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج ضرورة
 ان لكل ممكن مع كل ما عداه من الاشياء لا تنهية نسبة خاصة واقلاها المغايرة فهو متصف بخيارات غير متناهية موجودة في
 الواقع واللازم يبيح البطلان واما ساعا فلان بعض المعاني الانتراعية عديمات فلا مجال للقول بوجودها في الخارج مع
 ان الدليل الذي ذكره على وجود الانتراعيات في الخارج على تقدير تمامه يقتضي القول بوجود العدييات ايضا في الخارج واما
 عاشر فلانه على تقدير ما توجه يلزم التكرار في مرتبة الذات الاحدية الحققة لان الذات الاحدية الحققة في مرتبة نفسها مشار لصحة
 سلوب صفات النقص فلا بد على راءه ان يحقق في تلك المرتبة النسب السلبية بوجودات مغايرة لوجود الذات الحققة و
 اما حادي عشر فلانه لو كان الامر كما زعمه لزوم ان يتنوع صدور الكثير عن الواحد لان السلوب الغير المتناهية متحققة في مرتبة
 الذات الاحدية بوجودات مغايرة لوجود الذات على هذا التقدير في ما واجبه الوجود وهو صريح البطلان او ممكنة فلها على ربي
 الذات الواحدة الحققة فيلزم صدور المعلولات الكثيرة بل المعلولات الغير المتناهية عن ذات حققة احدية واما ثاني عشر فلان
 بدهته العقل شاهدة بان لا يمكن وجود النسبة بدون وجود المنتسبين فلا بد لوجود النسب السلبية في الواقع من تحقق طرفها
 في الواقع مع ان طرفها قد يكونان معدومين عدا محض في الواقع مع صدق النسبة السلبية لقولنا شريك الباري
 ليس بموجود وقد يكون احد طرفيها معدوما محضا واما ثالث عشر فلانه لو صح ما ذكره لزوم وجود الاجزاء المكنة الغير المتناهية في
 الحكم المقتل لانها انتراعية واقعية فهي موجودات متغايرة على راءه فيلزم المغاسد النطانية واما رابع عشر فلانه
 ذلك النحس الاليسية لا يجب الجوهريّة والعرضية كما ان العدم ليس بجوهري وعرضي لاسيما لاذ الوجود اعمول في موضوع
 او قيام لاني موضوع فكل موجود ممكن لا يخلو عن الجوهريّة والعرضية ولو اصطلح على عدم اطلاق لفظ الجوهري والعرض على بعض
 الموجودات المكنة فلا شاذ فيه لكن لا كلام لنا مع المصطلح من عند نفسه وانما ندعي ان النسب والمعاني الانتراعية لو كانت
 موجودة في الخارج كانت في الخارج اما جبر او اوعاضا بالمعنى المصطلح عند القوم واما نفى الجوهريّة والعرضية عن العدم
 فانما يصح على ما ذهب اليه القوم من ان العدم نفى حرف لاشئ يعبر عنه بالنفي واما على ما توهم من وجود العدم في الخارج لا محيد

من التسليم كونه جوهرا او عرضا على مناهيها التعارف وان كان يعيبه ان لا يطبق عليه لفظ الجوهر والعرض مع عدم قلوه على
 تقدير وجوده عنهما بالمعنى المتعارف فليفلح لكن لا كلام ولا مشاحة في الاصطلاح واما قوله والفرق بينه وبين نحوانية الوجود
 الاستقلالية ما يذكر العقل بديهته فيما يقتضي به العجب فان ما يذكر العقل بديهته هو ان النسب والاشتراكات ليس لها وجود
 واما وجود مناسبتها في الخارج للان لها وجود في الخارج مغاير لوجود الهيات الاستقلالية فان ذلك انما يذكر عقله
 الذي هو وبه واما خامس عشر فلان ما توهمه من وجود اقصاف المهيبة بالوجود بالمعنى الارباعي في الخارج غير صحيح في الواقع
 ولا عند الاشتراطية ولا عند المشائية ولا عند القائل نفسه اما الاول فلما عرفت واما الثاني والثالث فلان لا يوجد في كلام احد
 من الاشترقية والمشائية من هذا الوجه عين ولا اثر واما الرابع فلان هذا القائل ذهب الى ان الوجود عين الهيات كما يوجد
 اهل الحق وهو انما يصح ان لم يكن للوجود المصدرى مصداق سوى نفس الماهية وعلى تقدير ما توهمه يكون للوجود المصد
 موجودا بنفسه في الخارج وجود مغاير لوجود الماهية فلا يكون الماهية مصداقا له كما لا يخفى وبالمجمل فمفسد هذا الرأي اكثر من ان يحصى
 والذي اوقفه في هذا الوجه شبهتان الاولى ما ذكره في مشرحة من انه لو لم يكن للاشترعية وجود في الخارج لزم ارتفاع نقيضين
 اذا النقيضان قد يكونان اشترعيين كالوجود والعدم وبهذا شبهة في غاية السقوط فان المستحيل هو ان يقع نقيضان
 بمعنى ان لا يكون واحد منهما مطابقا لما يحكي عنه لا بمعنى ان لا يكونا موجودين بنفسهما في الواقع ونقيض وجود الوجود في الخارج عدم
 وجوده في الخارج لا وجود العدم فيحتمى يلزم من عدم وجود العدم فيعدم وجود الوجود فيه ارتفاع نقيضين وهو ظاهر ولو كان
 معنى ارتفاع النقيضين ما زعمه من ان لا يوجد النقيضان بنفسهما في الخارج لزم عليه القول بارتفاع النقيضين او القول بجمعهما
 بيان اللزوم انه اذا ارتفع وجوده في الواقع فاما ان يوجد عدمه في الواقع او لا يوجد عدمه اليقضي الثاني يلزمه القول بارتفاع
 النقيضين بالمعنى الذي الزمه وعلى الاول اما ان يكون العدم موجودا قائما بنفسه فيكون العدم ذاتا جوهرية وهو فحش او يكون
 موجودا قائما بغيره فذلك الغير الذي قام به العدم اما ذات المعدوم او ذات مغايرة لها والاتاني صريح السلطان اذا لا معنى
 لقيام عدم زيد بغيره مثلاً والالكان المعدوم هو غير الازيد اذا انصف بالعدم على هذا التقدير هو ما قام به العدم في الخارج تعين
 اللول هو ان قام به العدم ذات المعدوم فيجب ان يكون لذات المعدوم الذي قام به العدم الذي هو على هذا التقدير صفة
 موجودة في الخارج نحو وجودي في الخارج اذا لا معنى لقيام صفة موجودة في الخارج باليس بشئ في الخارج اصلا فيلزم ان يكون تلك
 الذات موجودة في الخارج حين هي معدومة فيه وهو اجتماع نقيضين ثم نقول لو كان للعدم وجود في الخارج لزم قدم الكمالات
 على فرض حدوثها واللام باطل بيان الملازمة انه لو كان العالم حادثا تحقق في الخارج اعدام الاشياء التي هي في العالم
 والتالي باطل فالقدم مثلاً الملازمة فظاهرة واما ابطال التالي فلان الاعلام الموجودة في الخارج اما قائمة بانفسها فتكون

تلك الاعداد جازم وهو نفس اوقائمه بغير ما وهي المكينات التي تلك الاعداد لها فكلون موجودة على تقدير فرض وجود
 اعدادها فيعلم ان تكون قديمة على تقدير عدو ثبيل نقول لو فرض حدوث العالم اى ماسوى التقدير لم قدمه على هذا التقدير لانه
 ان فرض حدوثه كان اعدام ما في العالم اى ماسوى الوجود في الخارج قبله وتلك الاعداد ايضا ماسوا فيعلم وجود ماسوى
 قبل وجود ماسوى الوجود فيعلم على تقدير وجود العدم في الخارج ان لا يكون العدم نقيصا للوجود لان العدم على هذا التقدير ذات
 موجودة متنازعة بنفسها عما عداها فانقيض الوجود ونفد الوجود ذات اخرى ويظهرها ايضا فيعلم على ما توهمه اجتماع انقيضين لان عدم
 العدم ففهم مغاير لفهم الوجود ولا ريب في ان مفهوم عدم العدم انتزاعي فهو موجود على هذا التقدير في الخارج وهو فرد للعدم المطلق
 فالعدم المطلق موجود معين وجوده بالضرورة حتى عدم العدم مع انقيض العدم المطلق ولا يرد هذا على تقدير كون العدم غير موجود
 الخارج لان عدم العدم المطلق بما ينقيض للعدم المطلق مما لا وجود له في الواقع فهو عنوان بلا منون فهو لا يصدق في الواقع
 على شئ ومفهومه بما يتوهم في الذهن فرد للعدم المطلق ولا يصير في ذلك الا ان يتكرر هذا القائل وجود عدم العدم في الخارج شبهة
 الثانية ما ذكره في حاشيتي شرحه من اننا تصور احكاما فاعلم بالضرورة انه لو فرض انتفاء جميع الازمان تكون تلك الاحكام صادقة
 متحققة كما تعلم بالضرورة ان عدم الواجب مستلزم لعدم سائر الاشياء وهذا الاستلزام متحقق ولو فرض انتفاء جميع الاشياء
 فتقصه هو وجوده الذي اوعيناه انتهى وانت تعلم فافهم من الاختلال لانه ان اردت تحقق الاستلزام المذكور فتحقق معناه المنسب فهو
 صريح البطلان لان تحقق نسبة فرع تحقق طرفها فالتحقق هذه النسبة في الواقع تحقق طرفها في الواقع وبما عدم الواجب وعدم سائر
 الاشياء ولا يمكن القول بتحقيق هذين الطرفين في الواقع من احد فصلا عن محسوس وان اراد ان هذا الاستلزام تحقق على تقدير
 عدم الواجب عدم سائر الاشياء وان كان هذا خلاف ما يدل عليه كلامه فهذا لا يدل على تحقق هذا الاستلزام في الواقع كما يوجد عايل على تقدير
 المحال هو تقدير عدم الواجب ولا كلام في الوجود التقديرى ايضا لانهم ان هذا الاستلزام متحقق على ذلك التقدير اما ولا فلانه تقدير محال
 فيخرجون لا يتحقق الاستلزام على ذلك التقدير وانما ثانيا فلانه على تقدير عدم جميع الاشياء لا يتحقق هذا الاستلزام ايضا لانه ايضا من جملة الاشياء
 وان اردت تحقق الاستلزام ان العقل حاكم به انه لو فرض عدم الواجب ليعاذا بما قلزم عدم سائر الاشياء على ذلك التقدير فيعلم ان كل ما يلزم
 منه ان يكون نسبة الاستلزام موجودة في الخارج اذ كيف في صدق ذلك تحقق مصداقها وهو كون الواجب سبحانه علة لسائر الاشياء بل
 تحقق ذات الواجب التي هي علة لسائر الاشياء وتحقق الاشياء التي هي معلولة لذاته تعالى وبالجملة فكلامه في هذا المقام لا يتناول ^{المصنف} ان
 فيضلا عن ان يتكلم عليه لكن استغنى الكلام في الباطل صونا للفهم من ان فصل وللاقدام من ان تنزل قوله الوجود والانتفاء اثر
 بالعرض فان الوجود عندهم نفس صيرورة الذات وعدا نفس المبهمة من حيث هي بلما زيادة ام عليها بالوجود والانتفاء بحكاية جعل
 الحكاية في الواقع جعل مصداقها وليس الحكاية تقر في الواقع وانه تقر مصداقها فهذا جعل احد وتقرر واحد جعل نفس المبهمة وتقرر

فاذا انتزع عنها معنى الوجود ومعنى الانقسام بالوجود نسب هذا الجعل التقرر الى الوجود والى الانقسام به بالعرض لان هناك جعلاً متعالياً
 احدهما مستقرباً للمهية والثاني بالوجود والانقسام به فان هذا انما يمكن لو كان الوجود والانقسام به في الواقع مع قطع نظر عن خصوص
 انتزاع الذهن تقرر وار تقرر للماهية واما معنى الوجود ومعنى الانقسام به بعد الانتزاع فهما متقرران بانفسهما في الذهن فهما مجموعان في
 الذهن يجعل ور جعل للماهية في الواقع يعنى الكلام في تعلق الجعل بالذاتيات وخلط الذات بها فالذاتيات وخلط الذات بها بمجمل
 بعين جعل الذات كما ان الوجود وخلط بالوجود وكذلك فهناك جعل واحد متعلق بمصدق الذاتيات وخلط بها ومصدق الوجود وخلط
 بالذات واذا نسب هذا الجعل الى مفاهيم انتزاعية حاصلة في الذهن من الذاتيات وخلط بها والوجود وخلط به كان معنى جعلها ان
 مصداقها مجمل بالذات لان الذاتيات والوجود وخلط الذات بها هما ان تلك الامور مخازة عن الذات مجعولة بالذات اي جعل
 الذات بعينها يجعل تأخر اذا لا الخيائين الذات وبين الذاتيات وبينها وبين خلطها بالذاتيات ولا بين الذات وبين الوجود وخلطها
 بالوجود في الواقع وبالجملة لا فرق بين الوجود وبين الذاتيات في هذا الحكم ومن العجائب وتوهمه صاحب الاقرب المبين من ان جعل الذات
 على نفسها وخلطها بذاتياتها غير مجمل أصلاً لا يجعل متالف ولا بنفس الجعل البسيط المتعلق بنفس الذات بخلاف خلط الذات بالوجود فهو
 مجمل بعين ذلك الجعل البسيط هو من اوباه التالى لا ينبغي ان يصح اليها فضلاً عن ان يعزل عليها فان معنى كون خلط الذات بالوجود
 مجعولة بعين الجعل البسيط المتعلق بنفس الذات هو ان مصداق هذا الخلط هو نفس الذات مجعولة وبهذا المعنى يتحقق في خلط الذات نفسها
 اي كون الذات نفسها وخلطها بذاتياتها ايضاً فان مصداق هذا الخلط هو نفس الذات مجعولة قطعاً ولما نصب الامر عليه ان جعل الشيء على
 نفسه وحمل ذاتياته عليه انما يصدق حين وجوده اذ المعدم لا يصح سلبه عن نفسه وسلب ذاتياته عنه فيكون محمله على نفسه وحمل ذاتياته عليه
 حادثاً فيكون مجعولة اقل جميعاً عنه ان خلط الذات بالذاتيات لا يكون مقتضى اوقفاً لغيره ليل النظر الى الماهية من حيث هي غير ممكن الانسلاخ
 عن ان يكون محافظاً لذاتياته واما ما لم يمتح فاما من تلقاها مقتضى اوقفاً لغيره ليل النظر الى الماهية بقولنا الانسان الانسان وحيوان الحيوان
 صدقوا للجعل من جهة الخلط وان ارجع الى محافظه الموضوع فاليست عينا انما تقرر ذات الموضوع مستقر الوجود وعن الغلبة
 بل التقرر فقط متى واكن التقرر بنفس الذات من غير محله لكن على ان ذلك ايضاً ليس من جهة خصوص الخلط باعتبار خصوصية الطرفين
 بل من جهة استداره مطلق طبيعة الربط ايجابياً فاذا ان توقف صدق خصوص الجعل في ذاتيات الماهية بخصوصية حاشية الموضوع
 والمجمل على مجعولة نفس المهية وصدورها عن الجاعل انما هو بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من جهة عدم تقرر الماهية الاسكانية
 بنفسها وطلق كون الربط ايجابياً بالذات من جهة خصوص الخلط خصوصية حاشية الجعل فلا يتجه الى توسط جعل مؤلف للخلط
 بين الطرفين ولا الى اعتبار جعل بسيط للذات فاجعل الجعل مهية الانسان ثم هو بنفسه انسان وحيوان لا يجعل مؤلفاً أصلاً ولا
 بنفس ذلك الجعل البسيط انتهى وهذا الكلام لا يتجى ان يلتفت اليه لكننا بنين فساداً ونسبه عليه كيلا يرجع عند الناقد

زينة المشوشة وتلك الطريق للتأخير من زخافة الخدوشة فتقول ان يكون خلط الذات بالوجود محمولا بالذات فيكون كقولك لا يجعل المولى ويكون محمولا
 بعين جعل البسيط المتعلق بنفس الماهية فيكون معنى كونه محمولا ان مصدقه محمولا بجعل البسيط ومصدقه لئلا نفس الماهية وهي مصدق عليها على نفسها حل الذات
 فلا معنى لنفي كون حل الذات على نفسها وحل الذاتيات عليها محمولا بنفس الجعل البسيط المتعلق بنفس الماهية مع القول بكون مصدق
 حل الذات على نفسها وحل الذاتيات عليها هي نفس الماهية وكون نفس الماهية محمولا بالذات بجعل البسيط ولا معنى لكون
 محمولا بالذات على نفسها ولا معنى لكون مصدقه محمولا بما ذكر من ان النظر الى الماهية من حيث هي غير ممكن الا لتسلخ عن ان يكون لها ذاتيات ان
 اراد به ان النظر الى الماهية هو النظر الى الذاتيات لكون مصدق الذاتيات هو نفس الماهية فاذا الوصف نفس الماهية فقد لفظ
 مصدق الذاتيات فلم يكن النظر الى الماهية هو النظر الى مصدق الوجود ايضا لان نفس الماهية هي مصدق الوجود فانظر
 الى الماهية هو النظر الى مصدق الوجود وان اراد به ان النظر الى الماهية هو النظر الى الذاتيات اي مفهوماتها الانشائية الحاصلة
 منها في الذهن فذلك مم لا يحاط بمفهوماتها الانشائية موقوف على انتزاع الذهن تلك المفاهيم من نفس الذات كما ان لحاط
 مفهوم الوجود الانشائي موقوف على انتزاع الذهن مفهوم الوجود عن نفس الذات فليس النظر الى الماهية هو النظر الى تلك المفاهيم
 الانشائية كما ان النظر الى الماهية ليس هو النظر الى مفهوم الوجود الانشائي فكلامه هذا لا يكفي فارقا بين حل الذات على نفسها و
 حل الذاتيات عليها وبين حل الوجود عليها بان يكون الاول غير محمول اصلا والثاني محمولا بعين الجعل البسيط واما قوله
 الانسان انسان او حيوان فغاية ان صدق قولنا الانسان موجود ايضا لا يحتاج الى الجعل من جهة الخلط وان اوجع الى لحاط تقرير
 الموضوع فليس يدعي انها تقرير ذات الموضوع لا الصدور عن العلة بل التقرير فقط حتى لو امكن التقرير بنفسه كنهى في صدق الوجود
 فان التقرير هو عبارة عن نفس الماهية بلا زيادة امر عليها هو مصدق الوجود وفيه الكلام لا يصلح فارقا بين صدق حل الذات
 والذاتيات على نفس الذات وبين صدق حل الوجود عليها كما لا يخفى وكذا قوله على ان ذلك ايضا ليس من جهة خصوص الخلط
 فان ذلك جار في الخلط بالوجود ايضا وما ذكر من ان توقف صدق خصوص الجعل الخ مثله جار في الوجود ايضا فان توقف صدق
 حل الوجود على نفس الذات على حل الماهية انما هو من جهة عدم تقرير الماهية الاسكانية بنفسها وطلق كون الربط ايجابيا بالذات
 من جهة خصوص الخلط وخصوصية حاشيتي الجعل واما قوله فلا يلحق الخ فخراف وهي لان صدق حل الذات على نفسها وخلطها
 بالذاتيات لما كان حادثا فلا بد من محدث فكيف لا يحتاج الى جعل اصلا فان حدوث حادث من دون جعل اصلا لا يجعل
 بالعرض وهو نفس جعل الذات ولا يجعل مستانف وارجع الذات لا يستوفه الا انكشاف القدرته فقد تحقق انه كان خلط الذات
 بالوجود محمول بعين جعل الذات كذلك خلط الذات بنفسها وذاتياتها محمول بعين جعل الذات بلما فرق بينهما فاوله قد لا يتبين
 جلال الملئ والذين المدا في طيب منه مضجعا وبرود مجيء وهذا القائل قد شد عليه التكثير وتعدى انتهى الى التشنيع والازرار وهاهو

في الاعجاب بنفسه على ذرى الاغراق والاطراف قال بعد اقلنا عنه بهذه العبارة هذا أصل غامض من لم يزدق القطنة ولم يكن لقمحة
 سبيل الى الفضول عنه تخيل انه يقتضي بان صدق الحمل فحين جعل الماهية لا يحفل متانف فان الحمل ثقلق اولانفس الماهية
 ثم العقل تنزع منها كونها هي وبعض ذاتياتها ومصدق الحمل نفس جعل الماهية ونعم ان ذلك مذنب الاشراقية وهو على شفا
 حجة الزهرن والسحاق قد تحقق ان مصداق الحمل بخصوصه نفس الماهية بما هي هي وقولهم فاما الماهية مجعولة بعين جعلها انما هي
 بان جعل الماهية هو نفس جعلها فهي مجعولة في ذاتها جعلها بسيطاً بعين جعل الماهية بل جعل البسيط الوحداني تعلق اولاد
 بالذات بالذاتيات والمقومات ثم بالماهية وهذا مسلك الاشراقية والرواقية وانما حاولنا تسمية تقويمه بالحكمة اليمانية لان ذلك
 الحمل يتوسط في اعتبار العقل بين الماهية ومقوماتها لظا اخلط وصدق الحمل لك مصداق الحمل نفس الماهية المجعولة لاجلها
 ومجوعيتها فان بين الاعتبارين فرقاً على ان التشكيك لا يقتضي بالرواقية بل يعبرى المشائية اليه فلا يجد ان يلزم الا بما يجد
 الفريقين انتهى وانت وكل من يتبع الخطاب وان لم يمتحن بالنظر والاكساب تعلم ان اصله الغامض من حيث المألوف قراوان
 بنية الذي ينبغي على شفا جرف بانفرد حققنا ان فطال الذات نفسها وغلطها ذاتياتها مجعولة بعين جعل الذات ان الحمل
 يتعلق اولانفس الماهية التي هي مصداق الحمل ثم العقل تنزع منها كونها هي بعض ذاتياتها فان كونها هي وبعض ذاتياتها حكاية مصداقها فليس
 والحكاية لا محالة منترمة عن المصدق ومصدق الحمل هي نفس الماهية المجعولة وهو الذي عنه الحق بقوله ومصدق الحمل نفس
 جعل الماهية ولم يرد ان مصداق الحمل هو المعنى الانترامي الاضافي للحمل كما توهمه هذا القائل بسور فهمه فروع عليه بان مصداق
 الحمل نفس الماهية المجعولة لاجلها ومجوعيتها وثل في كلامهم شائع مشهور وعلى استهتيم ذلك وذكر كور في كتبهم مرقوم مسطوط ولكن
 من جعل لثله نور افاله من نور وما ذكر في تفسير قولهم ذاتيات الماهية مجعولة بعين جعلها لا يغنيه شيئاً لان الذات والذاتيات
 لما كانت مجعولة جعلها بسيطاً كان حل الذات على نفسها وحل ذاتياتها عليها اليه مجعولة بعين ذلك الحمل لان جعل الحكاية جعل
 مصداقها فاما معنى كون مصداقها مجعولاً لا محذور كونها مجعولة واما قوله لان ذلك الحمل الخ فان اراد به ان الحمل البسيط الماهية ليكون
 جعلها فاما بالذات متوسطين الذات ومقوماتها فذلك مسلم وصحيح لكن الحق لا يقول بذلك وان اراد بان جعل البسيط الماهية
 ليس جعلها فطال الذات بالمقومات اصلاً فذلك ظاهر البطلان كما عرفت واما قوله على ان التشكيك يعني به ما بيناه بقولنا ولما صعب
 الامر علينا ان جعل الشيء على نفسه الخ ففي غاية الزهرن فان حاصل ما افاده الحق وهو ان فطال الذات نفسها او بالذاتيات مجعولة
 بالعرض بعين جعل المتعلق بالماهية صحيح سواء كان الحمل المتعلق بالماهية جعلها بسيطاً كما هو الحق او جعلها فطال كما هو مذنب المشائية
 فجوهر الحق تام عن الطرفين ومجمل للفريقين ولعل هذا القائل نظر الى قوله فان الحمل ثقلق اولانفس الماهية فان ظاهره يدل على
 جعل البسيط فانه المتعلق بنفس الماهية فتوهم ان جواب الحق لا يصلح على راي المشائية وهذا توهم بعيد فان قوله قدس الله شرفان

الجعل متعلق ولا بنفس الماهية فالمراد بان الجعل لا يتعلق او لا يكون الماهية هي او بعض ذاتياتها بل انما يتعلق اولاً بالماهية نفسها اما
 باهي هي كما هو مذموب لاشراكية القائلين بالجعل البسيط او من حيث خلطها بالوجود كما هو رأي المشائية القائلين بالجعل المؤلف
 لان الجعل متعلق اولاً بالماهية باهي هي حتى يكون الاختصاص بذهب لاشراكية ولتوترنا عن كك وسلمنا ان هذا القول يدل على
 ما فيه فالحق انما في هذه العبارة الدالة على الجعل البسيط لذبا به الى ذهب لاشراكية واعتباره القول بالجعل البسيط ولا يلزم
 من ذلك توقف اصل الجواب على القول بالجعل البسيط فان اصل الجواب هو ان خلط الذات بنفسها او بذاتياتها لا يحتاج الى الجعل
 متالف وارجل الماهية وهذا صحيح سواء كان جعل الماهية عبارة عن الجعل البسيط او عن جعلها موجودة وما تقوم من ان مسلوك الواقعة
 والاشراكية ما حاول ترميزه لتقوية حكمته فخم بزمه وانما ذهبهم حقيقة المحقق قد سره ولو كانوا يذهبون الى ما ذهب اليه القائل
 لكانوا من مثل ابي بل حارفي الادعاء من غير دليل فهدتين الرشد من الحق وامتاز من رزق الفطنة ثم لم يزل يزعمها واعد موتي الحكمة
 وولي عصمتي ثم قال في القائل اما اللاحق الذي هو الوجود فنصدق الجعل فيه نفس مهيبة الموضوع المتقررة من غير اعتباره ما معها
 اصلاً كما يكون في سائر العوارض من لوازم الماهية والواقع المفارقة لكن لا بما هي هي بنفسها كما هو في الذاتيات لكون الوجود غير متعلق
 في قوامها بل من حيث انها صادرة بنفس تقرها عن الجاعل فالمنطاب بالذات بهنا حقيقة هو حيثية الصدور والجعل البسيط فاذا ن
 ما بهل ان يظهر لك ان الماهية ما لم تصدر عن الجاعل لم يحل عليها شئ اصلاً فاذا صدرت صدق انها هي او ما هو ذاتي لها لكن
 لاس حيث هي صدرت بل حين ما صدرت على مجرد المقارنة لا التوقف وانها موجودة باعتبار المتخط من حيث هي صدرت اى بلحاظ
 تلك الحيثية لا لما طابها من حيث هي نفسها ولكن حين ما صدرت فذلك لم يكن شئ من الممكنات الهوا المطلق بل انما يصح ان يقال
 هو نفسه و هو بعض ذاتياته حين المجعولية ويقال هو موجود ثابت باعتبار المجعولية انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس الا بشيء من فضلا
 عن ان يكون له جدوى لانه قد اختلف بان مصداق الوجود نفس الماهية المتقررة من غير اعتبار ما معها اصلاً فالماهية اذا كانت
 متقررة كانت مصداقاً للجعل الوجود كما انها اذا كانت متقررة كانت مصداقاً للجعل الذاتيات من غير فرق وما توهم من ان المنطاب بالذات
 في حمل الوجود حقيقة هو حيثية الصدور لا عينه شيئاً لان حيثية الصدور ليست وافلت في المصداق والا لكانت تلك الحيثية منقسمة الى
 نفس الماهية قبل الوجود و هو صحيح البطلان كما سبق منا في خارجة عن المصداق فليس مصداق الوجود الا نفس الماهية واما
 الحيثية التعليقية فهي تتحقق في صدق الذاتيات على الذات وصدقتها على نفسها اي ضرورة انه حادث والحادث لا بد له من حيث
 على انه لا معنى لتحقق الحيثية التعليقية في صدق الوجود الا ان مصداق الوجود هو نفس الماهية بمجمل ونفس الذات هي مصداق
 الذاتيات والذات اليه فصدقتها اليه بمجمل فلا معنى لعدم تحقق الحيثية التعليقية في صدق الذات والذاتيات على نفسها وان
 اراد ان حيثية الصدور في حمل الوجود حيثية لحاطية بخلاف حمل الذاتيات اذ لما نفس الذات كاف في صدقه فقد سبق ان حمل

الوجود على الشيء قد لا يحتاج الى لحاظ الحيثية التعليقية وحل الشيء على نفسه قد يحتاج الى لحاظها اذا كان عينية المحمول للموضوع نظرية وقد سبق ذلك بيان ستوفي هذا ولقد اظننا الكلام في هذا المقام اذ اذ لنا ولام واسدلى التوفيق والالهام قوله على القول الثاني هو الانصاف من حيث هو غير مستقل بالمفهومية قدر جري الشارح ههنا في التقليد لصاحب الاقنى المبين على بحيتته فانه قال في الاقنى المبين ان النسبة التي هي صيرورة او الانصاف في هذا النحوس الجعل يعني الجعل المؤلف انما يخططين بالمجمل للمجمل اليعلى عليها مرارة لمخلوطية احدها بالآخر على ان يتوجه الالتفات اليها براسها وانما هو لها في متعلق الجعل بالعرض من تلك الجهة فاذا حطت على الاستقلال بالالتفات من حيث انها ما بهية ما انفعل انظر عن الطرفين الا بالعرض والنصر متعلق بجعل المؤلف وعاد الحكم بان هذه المبهية بل تقتصر في نفسها الى جاعل تفضيها وتستغنى لان شان الماهيات الاستغناء بها عنها التصورية عن الجعل والافتقار اليه في الخط باللا يدخل في قواها مفوضا الى البرهان اليس قد قرع سمك ان التصور والتصديق نوعان من الالاء مختلفان بحسب الحقيقة لا بحسب المتعلق فقط اذ التصديق لا يتعلق الا بمقادير الهمية الحكيمية كمنهم هو هو والتصو متعلق كل شيء والنسبة انما يدخل في متعلق الحكم بالقيمية حيث يوجد الموضوع متلبا بالمجمل واثر التصور نفس حصول الشيء واثر التصديق كون الشيء شيئا وكذلك الوجود المجمل والوجود الربطى نوعان قباين بحسب التعلق وبحسب ما ينبغي فالحكم بان شاكلة الجعلين في هذا الاحكام تلك الشاكلة انتهى وقد بينناك على فساد ه فان الانصاف من حيث انه رابطة بين الحاشيتين انما وجوده في ملاحظة الذين فلا يصح ان يكون متعلق بالمجمل المؤلف واثره وكيف يظن دوسكة ان الشاكية يظنون ان اثر الجعل هو المعنى المحر في الذي لا يمكن ان يلاحظ استقلالاً فضلاً عن ان يتحقق في الواقع والحق ما ذكرنا سابقا من ان اثر الجعل هو صدق خلط الماهية بالوجود الذي هو صفة منفصلة اليها عند وجودها الخط متحقق في الواقع متحقق صدقة الذي هو ذات الماهية والوجود المتحققان في الواقع انضم احدهما الى الآخر كما ان متعلق الجعل في قولنا جمل سباع الثوب احمر هو صدق خلط الثوب بالحمرة وهو ذات الثوب والحمرة الموجودتان في الواقع انضم احدهما الى الآخر **قوله** الانصاف لاس في هذه الحقيقة اي الانصاف من حيث انه مفهوم اسمي لاس حيث انه مفهوم غير مستقل رابطة بين الحاشيتين وقد نفع بما ذكره الشارح ما استدلل على اثبات الجعل البسيط من انه على تقدير القول بالجعل المؤلف لابد من الانتباه الى الجعل البسيط انفس الصيرورة او الانصاف او انصاف الانصاف وغير ذلك من المراتب ووجه الاندفاع ان متعلق الجعل المؤلف هو الانصاف من حيث انه مفهوم غير مستقل رابطة بين الحاشيتين لاس حيث انه بهية من الماهيات وطلوحت بالمحاط مستقل وانما يلزم الانتباه الى الجعل البسيط لو كان متعلقه هو الانصاف من حيث انه مفهوم مستقل وما بهية من الماهيات وليس كذلك بل متعلق الجعل هو الانصاف من حيث انه رابطة بين الطرفين كما ان النسبة في القضية انما يتعلق بها التصديق من حيث هي رابطة بين الطرفين للثبوت اليها بالذات هذا ما رآه الشارح موافقا لما في الاقنى المبين قد عرفت فساد ه والحق ان حاصل الخلاف بين الفريقين هو ان اثر الجعل

على تقدير الجعل البسيط هو نفس المهيبة والوجود متزعم عنها وعلى تقدير الجعل الموصف هو مصداق غلط المهيبة بالوجود المنضم اليها لا نفس المهيبة
والانفس مفهوم الاقصاف بانه هية من الهيئات فلا وجوب لانها لا بجعل الوصف الى الجعل البسيط قوله قد يستدل عليه قد حققنا في
قائمه البحث ان اختلاف بين اصحاب الجعل البسيط واصحاب الجعل الموصف في ان الوجود بل هو نفس الصيغة المنتزعة
او هو صفة منصفة الى الماهية وانه لا يمكن القول بالجعل البسيط على القول بكون الوجود صفة منصفة ولا القول بالجعل الموصف على
القول بكون الوجود متزعا وعلى تقدير كون الوجود نفس الصيغة المنتزعة يكون مصداقه ومصدق الاقصاف بنفس الماهية بلا
زيادة امر عليها ومن دون انضمام معنى اليها معنى تقرر الانتزاعيات ومجوليتها في الواقع هو تقررنا شيئا ومجوليتها في الواقع فيكون
معنى مجولية الوجود ومجولية كون الماهية موجودة كون مصداقها مجولا ومصدقها على هذا التقدير نفس الماهية بلا امر زائد عليها فيكون
الجعل نفس الماهية واذا الوجود غير متحقق في الواقع يتحقق مغاير لتحقيق من انشائه فلا يمكن ان يتوسط الجعل بين الماهية وبين الوجود بل ان
في الواقع وانما يمكن ذلك لو كان الماهية موجودة بوجود الوجود موجودا بوجوده فلا يمكن ان يتوسط الجعل بين الماهية وبين الوجود بل ان
في الواقع صح توسط الجعل الموصف بينهما وعلى تقدير كون الوجود صفة منصفة الى الماهية لا يكون مصداق الوجود ومصدق الاقصاف بالوجود
نفس الماهية فلا يمكن على هذا التقدير القول بالجعل البسيط واذا حققنا سابقا ان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية ثبتت الجعل
البسيط وطل القول بالجعل الموصف المعنى على كون الوجود صفة منصفة الى الماهية وايضا لما كان مصداق الوجود هي نفس الماهية
بلا انضمام امر اليها لم يمكن تعلق الجعل بين الماهية والوجود اذ ثبت الوجود لمصداقه ضروري فاذا لم يكن اثر الجعل الا مصداق الوجود
الذي هو نفس الماهية لا اقصاف الماهية بالوجود بالجملة فتعلق الجعل الموصف انما يتصور بين الماهية وبين خواصها الزائدة عليها لا بين
الماهية وبين ما هي مصداق لنفسها فان ذلك ينفي الى تعلق الجعل بين شيء ونفسه استدلال الشيخ المقتول على حقيقة الجعل البسيط
بان الوجود من الاعتبارات التحلية فلا يكون من الفاعل الانفس الماهية العينية ولو كان الوجود هو ما من الفاعل فاما ان لم يقد
شيئا لا زائدا فهو كما كان لو افاد فيكون للوجود وجودا الى نهاية وقد صوروه الناطرون بان غرضه ان الوجود اعتبار عقلي ليس بوجوده في
الخارج فلا يكون مجولا اذ المجول يجب ان يكون امرا عينا ثم عرضوا عليه بان لا بد منه ان يكون المجول امرا عينا والوجود لمجولا
عند الشايع بل هو مجول اليه ولا يجب ان يكون المجول اليه امرا عينا لانه قد يكون امرا انتزاعيا كما في جمل الشيء وتوفا وتحتا والحق
ان هو لا لم يفهموا معنى كلامه فان مقصوده ان الوجود من الاعتبارات العقلية فليس مصداقه الانفس الماهية فلا يكون اثر الجعل
الانفس الماهية اذ لا يتحقق في الواقع الانفس الماهية ولو كان الوجود من الفاعل بان يكون اثر الجعل الوجود والاقصاف الماهية بالوجود
فاما ان يغيب الفاعل الوجود شيئا اذ على نفس الماهية التي هي مثالا انتزاع الوجود او على نفس الوجود الذي لا يزيد على نفس الماهية في
الواقع او لا يفيد شيئا اذ على الثاني الوجود لا يصلح لتعلق الجعل الموصف به سواء كان مجولا او مجولا اليه اذ لا يتحقق على هذا التقدير

في الواقع هو نفس الماهية في اثر الجعل فيكون الوجود بعد تعلق الجعل به كما كان حال فرض عدم تعلق الجعل بنشتر عاين نفس
 الماهية وعلى الاول يكون للوجود وجود آخر اذا الوجود انما يكون صالحا لتعلق الجعل به سواء قيل يكون مجعولا او قيل يكون مجعولا اليه
 اذا كان له وجود ويكون هو صفة منصفة كما صورنا من ان الحكماء الجعل البسيط انما يتصور لو قيل يكون الوجود صفة منصفة فلا يراد عليه
 ماورد واما ما قال من ان المجعول اليه ربما يكون انتزاعيا مسلم لكن يجب ان يعلم ان المجعول اليه انما يصح كونه انتزاعيا اذا كان
 مصداقاً غير نفس ذات المجعول واما اذا كان عينه فلا يصح لانه ينقص الى تحلل الجعل بين الشئ ونفسه الوجود مصداقاً نفس
 الماهية فلا يصح ان يكون مجعولا اليه ايضا كما لا يصح ان يكون مجعولا وذا ظاهرو صاحب لافق المبين اوله في تفسيره ففهم هذا المعنى الذي
 حققنا من كلام الشيخ المقتول اعترض عليه بان الانتزاعات الذمينة كالعينيات الخارجية والاتصاف بالاقتضات العقلية
 كالتمسك بالاوصاف العينية في الاقتران الى الفاعل وكون الماهية عينيا انما معناها صحة ان ينتزع منها الوجود في الاعيان و
 المشائية تقض ان ذلك اثر افاة الفاعل لانفس المنتزع ولا الماهية المنتزع عنها ولا نفس حقيقة صحة الانتزاع انتهى وانت تعلم
 ان هذا الكلام بلا مغزى بل الفاظ بلا معنى فان الانتزاعات انما معنى احتياجها الى الفاعل وكونها مجعولة ان مناشئ انتزاعها
 محتاجة الى الجاعل مجعولة والعينية الخارجية ليس معنى احتياجها الى الفاعل ذلك ولا معنى مجعوليتها بمجعوليتها مناشئها بل معنى
 احتياجها الى الفاعل انها نفسها محتاجة اذ في نفسها اذ في انصافها بالوجود وكذا معنى مجعوليتها انها نفسها اثر الجاعل وان انصافها
 بالوجود اثره بخلاف الانتزاعات او معنى احتياجها الى الجاعل احتياج مناشئها في نفسها اذ في كونها موجودة الى الفاعل لا انصافها
 بالاقتضات العقلية انما تحققة تحقق نشأته الذي هو ذات الموصوف فمعنى احتياجها الى الفاعل هو احتياج الموصوف الى التلبس
 بالاوصاف العينية ليس بنشأته نفس ذات الموصوف بل ذاته وذات الوصف انضم الى ذات الموصوف فالوجود والاتصاف بالوجود
 لما كان من الاقتضات العقلية فلا يمكن ان يكونا بنفسها اثر الجاعل اذ اثر الجاعل متحقق في الواقع لا محالة فاما يكون اثر الجاعل
 مصداقاً الذي هو نفس الماهية المتقررة في الاعيان بخلاف ما لو كان الوجود صفة منصفة الى الماهية اذ لا يكون مصداق
 الوجود والاتصاف بنفس الماهية واذ هو انتزعي فاثر الجاعل هو نفس الماهية العينية ولا يمكن ان يكون اثره بالذات كون الماهية
 عينية لانه اعتبار عقل لا يتحقق في الواقع انما التقرر بنشأته هو نفس الماهية العينية ولا يمكن للمشائية ان يذهبوا الى كون
 هذا المعنى الانتزاعي والاعتبار العقلي اثر الجاعل بل هم انما يذهبون الى ان خلط الماهية بالوجود الذي هو صفة منصفة الى الماهية
 اثر الجاعل ففهم معنى على كون الوجود صفات في الخارج الى الماهية لا كما توهم هذا القائل من انهم يقولون ان اثر الجاعل كون الماهية منتزعا عنها الوجود
 عرفنا ان نقل الجعل الحول الى كماله على تقدير كون الوجود صفة منصفة ومنه ان ما يتحققه قبح سر في كتابه المعنى العينية التي هي حاصل
 كون الماهية موجودة ونسبة والمهنية لا يتحقق كونها مجعولة الا باعتبار مصداقها ومصداقها انفس الماهية بلا حيثية في المجعولة

قد ثبت الجبل البسيط بلا كلفة والمابهية مع حيثية انتزاعية او انضمامية وهو باطل لان كل حيثية انتزاعية كانت او انضمامية انما هي
 المابهية بعد وجودها ولا اقل من ان يعرضها مع وجودها فلا يكون مصداقاً للوجود او جزئ من مصداقه اذ المصداق يجب تقديمه على المصداق
 في خلاصة كلامه لا يخفى وثاقته وتمامه بعض اشرار من ان المعنى الابطى موجود بوجوده ودار وجوده منشاره في الخارج فالنسبة في قولنا المابهية
 موجودة موجودة في الخارج واثراً للجعل فقد ابطالناه بنسبة عشر اوجه في فاتحة البحث فلا يلتفت اليها لما اجاب فاعلم ان الحكماء قد ساءلوا
 عن هذا التوهم بعد تسليم وجود النسبة في الاعيان فنسأل من ان حاصل الدليل هو ان معنى مجعولية الصاف المبهية بالوجود مجعولية مفاداً
 قولنا المبهية موجودة وكون اثره في العين تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية بهذا القول وليس اثره وجوده والاتصاف ونحوه فانه
 فرق بين ان يكون الاتصاف متحققاً في الخارج وبين ان يكون الشيء متصفاً بالوجود في الخارج وان كان اثره مفاداً في القول و
 مفاده ليس الانفس المبهية ولا يصلح شئ آخر للمصداقية والمفادية فيكون هي المجعولة و لو سلم وجود النسبة في الاعيان فلا يراد الا باليراد
 كما لا يخفى انتهى فهو وان كان كلاماً متيناً غاية المتانة لكن يرد عليه انه انما يتم لو لم يكن النسبة وجوداً في الاعيان واما لو سلم ان النسبة موجودة
 في الاعيان فلا يتم لان النسبة على هذا التقديرين حيث خصوص وجودها الذهني حكاية ومن حيث وجودها في الخارج محكي عنها ومصداق
 فعلية هذا قول مفاده نفس المبهية ولا يصلح شئ آخر للمصداقية والمفادية فيكون هي المجعولة غير مسلم نعم ان لم يكن للوجود وللنسبة الرابطة
 بينه وبين المبهية وجوداً في الخارج لكان منشار انتزاعها ومصداقها في الواقع نفس المبهية فيكون هي المجعولة فالوجه البطلان وجود
 النسبة وسائر الانتزاعيات في الخارج بوجود غير وجود مناشيها واستدل بعض الاذكياء من المتأخرين على حقيقة الجبل البسيط بان
 الحقيقة من حيث هي امان لا يتعلق بها الجبل او يتعلق بثبوتها والاول ظاهر البطلان لانه قول باستغفار الممكن عن العلة وعلى
 الثاني امان ان يكون المجعول بالذات نفس الحقيقة فهو المطلوب امان ان يكون نفس الحقيقة مجعولة بالعرض فيلزم تقدم المبهية المحلولة
 بالوجود على نفس المبهية من حيث هي هي والمبهية المحلولة بالوجود متاخرة عن الوجود ولا اقل من ان تكون معه فيلزم تاخر نفس المبهية عن
 الوجود فيلزم تقدم العارض على المعروض وهو باطل وادور عليه لوجه منها انه لا استحالة في تاخر نفس المبهية عن المبهية المحلولة بالوجود
 في حكم الجبل فان هذا التاخر لا يتحقق في تقدم المبهية المطلقة على المحلولة في لحاظ العقل وبالجملة فلا ضير في ان يكون المتأخر عن الشئ
 باعتبار متقدم عليه باعتبار آخر ومنها انه لا يلزم على تقدير كون المبهية المحلولة مع الوجود وتقدمها على نفس المبهية تقدم الوجود على
 نفس المابهية اذ ما مع التقدم لا يجب ان يكون متقدماً ومنها انه على تقدير الجعل المؤلف المتقرر بالذات هي صيرورة المابهية موجودة
 والوجود والمبهية متقرران بالعرض فهما متاخران عن المابهية الموجودة والاستحالة في كون احد المتأخرين عن شئ متأخر عن
 المتأخر الآخر باعتبار آخر فلا استحالة في تاخر الوجود عن المبهية مع كون المابهية والوجود كليهما متأخرين في الجعل عن صيرورة المبهية
 موجودة وتوهم المبهية المحلولة بالوجود متاخرة عن الوجود ان اراد به تاخر المركب التقيدي اعني مفهوم قولنا المبهية الموجودة فتاخره

مسلم لكن لميت الماهية متاخرة عنه اذ لا تقرر لهذا المركب انما اتقرر للمهية ثم يحفل بتتبع منها الوجود ويجعله تيدا فيحصل مركب تقيد
وان ايديهم بقولنا المهية موجودة ومصادقة فالاسم متاخره عن الوجود وليس هذا مركبا عن المهية والوجود حتى يكون متاخرا عنه تاخر
الحل عن الجزر والمقيد عن المطلق ومنها اننا نتحذر ان المهية من حيث هي هي غير مجعولة اصلا واذا الامكان عند اصحاب الجعل الموقوف
كيفية نسبة الوجود الى المهية فالاحتياج الى الجاعل عند هم هي نسبة الوجود الى المهية لا المهية نفسها فلا يصير في استغناء المهية للمهية
عن العلة هكذا قال النظار والحق ان هذا كله غفول عن حاصل الاستدلال فان حاصله بعد التامل هو ان اثر الجعل بالذات اما
نفس المهية بلا زيادة امر عليها وانضمام منفعة اليها فهو المطلوب واثره بالذات المهية المنضم اليها الوجود بان يكون الوجود منفعة
زائدة عليها منضمة اليها في الخارج ونفس الماهية اثر بالعرض واثره الماهية المنضم اليها الوجود ونفس المهية ليست اثر له اصلا
وهذان الاحتمالان الاخيران باطلان اما الثاني منهما فلان المهية لا فعلية لها قبل الوجود والجعل بل هي قبل الجعل ليس بشئ ولذا
يكن سلبها وسلبا تياتيها عن نفسها فلا يمكن ان يقال انها ليست مجعولة اصلا لا بالذات ولا بالعرض واصحاب الجعل الموقوف
لا ينكرون كونها مجعولة بالعرض فانهم يقولون ان نفس المهية اثر للجعل بالعرض والالزمهم كون المهية ذاتا معين العدم وسم غير
قائلين بذلك اما الاول منهما فلان المهية من حيث هي هي لو كانت اثر للجعل بالعرض وكان اثره بالذات المهية المنضم اليها
لوجود في المجعولية فتكون متاخرة عنها اذ بالعرض متاخرا بالذات والماهية المنضم اليها الوجود متاخرا لا محالة عن الوجود وكان
الشرب المنضم اليه السبايض اى الماخوذ مع انضمام البياض اليه متاخرا عن البياض فانه مقيد بالبياض سواركان القيد واختلافه او
عارضاً ولو تنزك فلا اقل من ان يكون المهية المنضم اليها الوجود مع الوجود فان الوجود ماخوذ معه ولو كانت المهية المنضم اليها الوجود
مقدمة على الوجود فاما ان تكون في مرتبة التقدم معروضة للوجود والا على الثاني لا يكون المتقدم على الوجود المهية المنضم اليها
الوجود بل نفس المهية من حيث هي ولا كلام فيها فانها لو كانت اثر للجاعل رجع الامر الى الجعل البسيط وعلى الاول يلزم تقدم
الوجود على الوجود فقد ظهر انه يلزم على هذا التقدير ان يكون نفس المهية في فعليتها متاخرة عن انضمام الوجود اليها وهو صريح البطلان
لان انضمام شئ الى شئ كان الى اى شئ كان فرج فعلية المنضم اليه اذ لا معنى للانضمام الى اللاشئ المحض بحكم البهية فقط
جميع الشبهات الموردة على الاستدلال اما الاول فلان تاخر نفس الماهية عن المهية المحلوطة بالوجود في حكم الجعل يستلزم ان
يكون فعلية المنضم اليه متاخرة عن انضمام المنضم وهو صريح البطلان اذ لا معنى للانضمام على هذا التقدير الا الثاني فلان المهية المحلوطة
بالوجود لما كانت مع الوجود في الجعل بالذات ومقدمة على نفس المهية فاما ان يكون الوجود المنضم اليها ايضا مقدما على نفس المهية
او على الثاني فيكون المتقدم على نفس المهية نفس المهية لا المهية المنضم اليها الوجود وعلى الاول ثبت تقدم الوجود على نفس المهية والاولى مع المتقدم يجب
ان يكون تقدما فعنه سلبا ليجاب لكل السلب الكلي اما الثالث فلان اثر الجعل على تقدير الجعل المؤلف هو مصادق بصيرة المهية موجودة

رتب المية انضم اليها الوجود فعلى هذا التقدير يكون فعلية نفس المية فرعاً لانضمام الوجود اليها اذا انضمام الوجود اليها اثر الجعل
 بالذات ونفس الماية اثره بالعرض فلا يمكن القول بكون انضمام الوجود فرعاً لفعلية المية على هذا التقدير فاستحالة تأخر الوجود
 عن المية مع القول بتأخرها عن صيرورة المية موجودة في النظر ظاهرة واما القول بان مصداق قولنا المية موجودة ليس
 متأخر عن الوجود لانه ليس مركباً عن المية والوجود حتى يلزم تأخره عنه تأخر الكل عن الجزء والمقيد عن المطلق وان التقرراتها نفس
 المية ثم العقل ينزع منها الوجود كما ذكره المحترض فانما يستقيم لو لم يكن الوجود وصفة منصفة الى المية اذ على كونه صفة منصفة اليها
 ليس مصداق قولنا المية موجودة فنفس المية بل هي المية المعروضة للوجود ولا شك انها ليست مقدمة على الوجود بل هي
 اما تأخره عن الوجود او معه كما بيناه وكون التقرر لنفس المية وكون الوجود منتزعا عنها غير مقصور على تقدير كون الوجود وصفة
 منصفة وقد عرفت ان القول بالجعل المولف انما يستقيم على تقدير كون الوجود وصفة منصفة فهذا لا يراعى ما يوجب القول بالجعل
 البسيط لانه لا يراد عليه اما الرابع فقد اشترنا في دفعه في اثنا تقرير الاستدلال حيث البطلان الشق الاخير واما قول المحترض
 الامكان عند اصحاب الجعل المولف كيفية نسبة الوجود الى المية فان اراد به ان الامكان كيفية نسبة الوجود الى المية بالذات
 فلم يكن لا يلزم منه ان لا يكون الامكان كيفية لنفس الماية اصلاً بالذات ولا بالعرض وان اراد به انه كيفية نسبة الوجود
 الى المية فقط وليست كيفية للمية اصلاً بالذات ولا بالعرض فذلك باطل اذ الامكان عندكم كيفية للنسبة اولاً وبالذات
 والمية ثانياً وبالعرض ولذا يقولون ان الماية اثر الجعل بالعرض هو اما اصحاب الجعل المولف فلم يسموهم شبهات لا بد من
 كشفها فيها انه لو تعلّق الجعل بنفس المية لزم المجعولية الذاتية ولذا قال الشيخ حين سئل عنه وقد كان يكمل المشمش بالجعل اصد
 المشمش مثلاً بل جعل المشمش موجوداً والجواب ان الجعل البسيط يتعلّق اولاً بالذات بكون الماية ماية بل انما تتعلّق بنفس
 الماية ونفس الماية هي مصداق كون الماية ماية فان اراد بلزوم المجعولية الذاتية على تقدير الجعل البسيط ان الجعل البسيط
 متعلّق بكون المية ماية فذلك ممنوع فان الجعل المتخلل بين المجعول والمجعول اليه هو الجعل المولف دون الجعل البسيط
 ان اراد بان الجعل البسيط متعلّق اولاً بالذات بنفس الماية ونفس المية مصداق لكون الماية ماية فهذا الاعتبار لم يزل
 المجعولية الذاتية فذلك مسلم ومتقرر ولا ضير فيه ولا استحالة انما يستحيل ان يكون الماية متقررة ثم جعلها الجاعل مية وهذا غير لازم
 فان المية قبل الجعل لم تكن متقررة ولا ماية ثم جعلها الجاعل صارت متقررة وماية وبالمجمل الحال هي المجعولية الذاتية بجعل
 متلف غير جعل الماية نفسها وهذا غير لازم واللازم هو المجعولية الذاتية لعين جعل الذات وهو غير مستحيل كيف ولو كانت مطلق
 المجعولية الذاتية مستحيلة لزم على المشايخ في الحال فان الماية حين عدمها ليست مية ثم اذ وجدت صارت مية فكونها
 مية حادث لا بد له من محدث وقول الشيخ ليس حجة علينا فانما لنا نونين باقوا وليست كانت او باطله انما نونين بما هو الحق وبالأ

اتحتم منها ان يجعل الذات الممكنة لذات الممكن لذات هوثة الوجود الى المهيبة لان المكان كفاية للنسبة والجواب بامرنا الاشارة الى ان الامكان كفاية للنسبة
واما بعض الشرح من انه لو سلم ان الاسكان كفاية للنسبة فيجوز ان يكون الاحتياج اولاً وبالذات للماهية وثانياً وبالعرض للوجود و
الاتصاف بهذا المعنى ليقرب الجعل بسيطاً مطلقاً ضرورة شاهدة بان الممكن بالذات هو المحتاج الى الجاعل بالذات وهو المحتاج
الى الجاعل بالذات هو اثر الجاعل الجعل بالذات فالجواب هو الجواب الاول ومنها ما ذكره بعض الشرح قال يريد على اصحاب
الجعل بسيط اشكال عظيم ونهيد لبيان مقدّمات المقدمة الاولى ان غلط الماهية بالوجود من حيث انه معنى غير مستقل لمخوطين
الطرفين على انه مرارة لملاحظة حالها لا يتخلوا ما ان يكون واجبا وممكنا وممتنعاً اذ هم قد قصروا على ان قسمة المفهوم الى المواد اثلاثة
قسمة حاضرة لا يمكن ان يخرج منها واحد من المفهومات وظاهر ان غلط الماهيات الممكنة بالوجود ليس بمنتهى ولا واجب فلا بد ان
يكون ممكناتهما لا يمكن ان يقال ان المكان بالعرض وان المكان عين امكان نفس الماهية اذ هم قد قصروا على ان الامكان بالغير
ولا معنى للاتحاد الامكانين فان تعدد الممكنين يستلزم تعدد امكانيهما بالضرورة المقدمة الثانية ان الامكان هو المحجج الى المجموعية
لا غير الثلاثة ان تعدد السبب يستوجب تعدد السبب لانتفاء تواردهما على سبب واحد اذا تمهيدنا فنقول غلط الماهية
بالوجود حقيقة جوازية امكانية بحكم المقدمة الاولى فيكون محتاجا الى جعل الجاعل بحكم المقدمة الثانية فاما ان يتعلق جعل الجاعل
بالذات كما انه يتعلق بالماهية نفسها كذلك فهو خلاف ما اسسوه وشبّهوا بالاشاؤون وكان ذلك حقيقة جمعا بين المذهبين
او يتعلق بجعل بالعرض فان ارادوا الواسطة في اشبهت فهو جعل بالذات فيكون هناك جعلان احدهما موقوف على الآخر فرفع
الى الاول وان ارادوا الواسطة في العروض فيكون الجعل بالحقيقة جعل الذات ولم يتعلق بالخط جعل بالحقيقة فامكان
حقيقة انها هو المحجج الى جعل الذات ثم امكان تلك الذات نفسها ايضا محجج الى جعل الذات فيلزم تواردهما سببين احدهما الامكانين
على سبب حد وهو افتقار الذات واللازم باطل بالمقدمة الثالثة انتهى كلامه بعبارة وانت تعلم ان هذا الكلام مع طول له لا يرجع
الى طائل لانه لا يرتب عاقل في ان الخلط من حيث هو الرابطة بين الماهية والوجود لا وجود له بنفسه في الواقع انما المتحقق في الواقع
نفس الماهية العقل تنزع عنها الوجود وخطها بالوجود نعم للوجود وخط الماهية بالوجود وجد ذهني منفرد عن الماهية بعد الانترج اذا
تمهيدنا فنقول لما كان الموجود في الواقع امر واحد هو نفس الماهية كان الممكن في الواقع امر واحد هو نفس الماهية واما الوجود
والخط فاذ لا وجود لهما في الواقع ليسا بممكنين في الواقع اذ يمكن نفسه في الواقع بالصلح الوجود بنفسه في الواقع والوجود والخط
لكنهما ممكنين انترجيمين لا يصلحان الوجود بنفسهما في الواقع فلا يكونا ممكنين بنفسهما في الواقع لكن لما كانت الماهية مشتركة
لانترجيمها كان لهما متحقق في الواقع بعين تحقق الماهية لا بان يكونا متحقق هناك بالذات ثلثة اشياء الماهية والوجود والخط بل
المتحقق امر واحد ينزع العقل منه الوجود والخط وكذا الحال في الامكان فهناك امكان واحد ينسب الى الماهية اولاً بالذات

والوجود والخلط ثانيا وبالعرض والقوم انما صرحا بنفي الامكان بالغية بمعنى ان يكون امكان اشئ معلولا بغيره لا بمعنى ان يكون
 هناك امكان واحد منسوب الى شئ اول وبالذات والى شئ آخر متفرع عنه ثانيا وبالعرض فان اردنا القائل بقوله في المقدمة الاول
 ثم لا يمكن ان يقال ان امكانه بالعرض وان امكانه عين امكان المهيبة انه لا يمكن ان يقال ان امكان الخلط معلول بغيره بمعنى ان
 يكون الخلط في حد ذاته واجبا لمتنوعا ثم يصير ممكنا بسبب غيره فلم يمكن لا يجدي به اذ لا نقول بإمكانه بالعرض بهذا المعنى وان ارادنا
 لا يمكن ان يقال ان امكان الخلط هو امكان لمصادقه حقيقة وللخلط بالعرض بغير مسلم وهم غير مصرحين بذلك ان ارادنا لا يمكن
 ان يقال ان امكانا واحدا ثابت لنفس المهيبة وللخلط كليهما حقيقة وبالذات فذلك سلم لكننا لا نقول به وان ارادنا لا يمكن ان يقال
 ان امكانا واحدا ثابت لنفس المهيبة او بالذات وللخلط ثانيا وبالعرض بغير مسلم وتعدو للمكئين انما يتسلم تعدد الاشكال
 بالذات اذا كان المكان ذاتين مستقلين بالتحقق وليس هناك ذلك اذا كانت المستقلة بالتحقق هي نفس المهيبة والخلط متفرع
 عنها وهذا كما ان في المحل بالعرض يكون وجود واحد منسوب الى ذات الموضوع بالذات والى المحل المتفرع بالعرض فكما ان تعدد الذاتين
 في المحل بالعرض لا يتسلم تعدد الوجود بالذات كذلك تعدد الذاتين ههنا لا يتسلم تعدد الامكان بالذات ولغيره ان الوجود والامكان
 وغيرهما انما يتعدو بتعدد موصوفاتها في الواقع والموصوفات تحقق في الواقع فيما نحن فيه هي نفس المهيبة كما ان الموصوف بالوجود في
 الواقع في المحل بالعرض واحدة هي ذات الموضوع اذ اعرفت هذا فنقول ان تحقق حقيقة في الواقع هي نفس المهيبة وهي المكملة بالذات
 وهي المحسولة بالذات واما الوجود والخلط به فانها تختص بها في الواقع بالعرض فلها كما انها في الواقع بالعرض بمجوليتها في الواقع بالعرض اما
 من حيث وجودها الذي هو المنفرد عن الماهية بعد الانتزاع فها ما جيتان منفردتان عن نفس الماهية التي هي في الواقع مصداقا لمكان
 بالذات ومجولات بالذات جملنا بسيطا من اجل المهيبة في الواقع والا صير في فظهر ان ما ذكره طوليل بلا طائل تهويل بلا غائل ثم لا يخفى
 ان هذا الاشكال ناهض على اصحاب الجبل المولف ايضا لان نفس الماهية لا تخلو عن المواد الثلثة اذ القيمة اليها ماضية وليست محتقة ولا
 واجبة فهي ممكنة وليس امكانها بالعرض ولا نفس امكان الخلط اذ لا يمكن بالغير ولا هي الاتحاد للاسكانيين فهي بالماجولة يجعل راجع للخلط
 فيكون ذلك جمعا بين المتدبيين او عين جعل الخلط فيكون الجعل حقيقة جعل الخلط فيكون كلا الاسكانيين علته لا نقار الخلط فيلزم تعدد
 السبين على سبب احدهما ولا يتخصص هذا الاشكال بالجعل لسيطة منها ما اوردته لبعض الاخرين بشرائح قال فاطهر لي وتفرع عندي و
 ارجو ان يكون هو المحقق في تهديد مقدمات الاولى ان مصداق المحل فيصوره معنيان الاول المحكي عنه للقضية والثاني آله صدق
 المحل بمعنى ما يكون علته لصدق بحيث لم يحقق لم يصدق القضية وهو في الحقيقة ما يكون علته للمعنى الاول فان صدق القضية عبارة
 عن كونها مطابقة للمحكي عنه فيكون علته الصدق هي علته المحكي عنه وبالعكس الثانية ان المهيبة من حيث هي هي لا بشرط شئ ليست الا
 المحكي عنه للذاتيات لا لغيره من العواض وكلها يفرض سواها بالصدق سلها عن الماهية سلها بيطاني في هذه المرتبة والمحكي عنه له هو الماهية

مع انضمامي اذ انتزاعي وبما انقر عندكم بحكم الفطرة السليمة اليه الثالث ان الوحدان السليم يحكم بان مجبولية كل مرتبة انما
تستتبع مجبولية ما يحكي عنه وتنتزع منه بل المجبوليتان مجبولية واحدة وتستتبع مجبولية ما ليس بمحكي عنه ولا تنتزع منه ولعل هذا من السما
بين الفريقين فكذا الحال في الاستغفار عن الجاحل الرابعة ان العقود سوار كانت بليات بسيطة او بليات مركبة لا تخلو عن وجود
البطي في رتبة المحكي عنه بين مبدأ المحمول ذات الموضوع كيف ولولم يكن ارتباط مبدأ المحمول بالموضوع لم يصدق الربط الايجابي
الذي هو في مرتبة الحكاية غاية الامران الاعراض التي هي سوى الوجود ولما كان لبا وجود سوى وجود الموضوع يكون وجوده با في
الفنهاء هو وجود بالموضوع واما الوجود فلعلم احتياجا الى الوجود حتى يكون موجودا لا يكون له وجود في نفسه هو وجوده للموضوع اما انه لا
يكون له وجود للموضوع وابطيه فكلما كان البعض فذلك الوجود والربط الذي يكون في مرتبة المحكي عنه قد يعبر عنه بالانقاص العرضي
والحمل والقيام وغير ذلك وبالجملة كل معنى سوى الذاتيات لا ارتباط في نفس الامر مع الموضوع صحيح فلهذا يعلم ذلك لا ارتباط اما
بالبرهان او بالحدس بمثابة الآثار غير بانتم بحكم لصدق القضية اذ انتهت المقدمات فنقول المرتبة التي يعبرون عنها بالفعليته
والشعر ويجعلونها اثر المعجل البسيط بالذات اما المراد بها نفس المبهمة من حيث هي التي ليست الاساطين حل الذاتيات
دون العواض سوار كانت وجودا وغيره فيكون مستتبعا لجعل ثبوت الذاتيات بل مجبولية هذا الثبوت ليست عبارة المجبولية هذه
المرتبة فان مجبولية كل قضية كما اشترنا الية عبارة عن مجبولية مطابقة لها ولا يكون مستتبعا لصدق المبهمة بسيطة فان مرتبة الماهية
من حيث هي بل انضمام معنى زائد عليها ليست مطابقة للليات الايجابية سوار كانت بليات بسيطة او مركبة بل هي مطابق للياتها
فيحتاج لصدق الوجود الى جعل متناف لما هو المحكي عنه لان ارادوا بها نفس المبهمة مع خاط معنى زائد عليها فيرجع المال الى الجعل
المولف فاقولت المراد بها المبهمة من حيث هي لكن مطابق جعل الوجود ليس هو الماهية من حيث نفسها بل هي من حيث استنادها الى
الجعل قلت اولان الاستناد الى الجعل حيثية تعليلية فهو المصدق بالمعنى الثاني والكلام في المصدق بالمعنى الاول وعلى
التنزل لعل المقدرة الرابعة تكفي مؤنة دفعه فان مطابق كل عقد كما عرفت في تلك المقدرة ليس الارتباط محمول بموضوعه وثبوته
له لا ارتباط معنى آخر بل ان الصلح الماهية من حيث هي بل المجبولية كيف وهو يفيض الى جعل ثبوت الذاتيات للذات وبهذه
المقرر عند الفريقين ويصح في صدق حمل الوجود الى جعل متناف لمطابقه ولذا قال الشيخ اجعل الشمس مثالا لجعل الشمس
موجودا فليس المحمول الارتباط المعنى المصدرى الانتزاعي للوجود مع موضوعه من حيث هو ارتباط انتهى كلامه وانت بعد احاط
باصول قرنا ليدك واذا عاينك بمحقق تلونا با عليك املك التيقن بان ما ذكره مع طوله اوسى من سجع العناكب واوسى لان الوجود
ليس صفة منضمته الى المبهمة بل هو معنى انتزاعي فصار انتزاعه نفس الماهية بلا انضمام امر اليها وزايدة معنى عليها كما حققنا فيما سبق
وقد اعترف هذا القائل بان الكلام انما هو في المعنى المصدرى الانتزاعي للوجود وكما يدل على ذلك خر كلامه فصدق قولنا المبهمة مؤنة

نفس الماهية لا الهية مع انضمام امر اليها كما ان مصداق الذاتيات هي نفس الماهية بل افرق بين معانيها الذاتيات ومعناها الوجود
 اصلا في هذا الحكم فادنا بالمهية التي نغبر عنها بالتقوى والعلية ونجعلها اثر الجعل لسيطة بالذات هي الماهية من حيث هي بي كما انها
 مصداق للذاتيات مصداق للوجود فيكون جعل هذه المهية متبعا لصدق البهية لسيطة كما انه مستقيم لصدق الذاتيات ذلك
 لان الوجود الحقيقي هي مصداق الوجود المصدري عند نفس الماهية فيكون نبت الوجود المصدري الى المهية كتنبه الانسانية الى
 الانسان فكما ان ماهية الانسان من حيث هي هي مصداق الانسانية كذلك مصداق للوجود وانما يصح سلب الوجود عن الماهية
 من حيث هي بي بمعنى ان الماهية من حيث هي بي ليست عين الوجود المصدري لا بمعنى انها ليست عين مصداق فالجمل
 بالذات هي نفس الماهية وهي كما انها مصداق للذاتيات كذلك مصداق للوجود وفكون الماهية مخلوطة بالوجود وبالذاتيات
 مجمل بعين جعل نفس البهية جملا بسيطا وما قال انه لا يصح الماهية من حيث هي بي للمجولية كيف وهو يفيض الى جعل ثبوت
 الذاتيات للذات وبه خلاف المقر عند الفريتين ويحج في صدق عمل الوجود الى جعل متانف لمطابقة باقظ الاول فلان جعل
 ثبوت الذاتيات للذات ان اريد به جعله بعين جعل الذات فهو ليس بمحال لا خلاف المقر عند الفريتين ضرورة ان الماهية في
 حال عدمها ليست مخلوطة بالذاتيات لانه ليس شيئا عين العدم واذا جعلت صارت مخلوطة بالذاتيات فخلطها بالذاتيات حاث
 مجمل بعين جعل الذات وهذا المعنى لا يكره احد من الاشراقية والمشاوية فما يكرهه مثل صاحب لافي المبين في الاعتدالين
 الذباب عند اولى الابواب وان اريد به جعل ثبوت الذاتيات للذات يجعل متانف وارجع الذات فهو محال غير لازم واما ان
 فلان مطابق صدق الوجود لما كان هي الماهية نفسها فمجولية ثبوت الماهية هي مجولية البهية نفسها ومجولية البهية نفسها هي مجولية
 مصداق الوجود ولما ذكرنا هذا القائل من ان مجولية مرتبة الحكاية هي مجولية مرتبة الحكمي عنه فلا يحتاج بعد مجولية نفس الماهية الى مجولية
 متانفة لمصداق الوجود كما نعلم فظهر ان ما ذكره مشبهة ديمية لا يرجي ان تكون هي الحق ولعلك دريت بما ذكرنا ان الماهية من حيث
 هي بي كما انها مصداق للذاتيات كذلك مصداق للوجود فان مصداق الوجود عين الماهية وانها لا يصح سلب الوجود عنها وليست عين
 الوجود المصدري لا بمعنى انها ليست عين مصداق فقط فذكره في المقدمة الثانية ولعلك دعنت لاصول كررت عليك وتحيات
 قررت لديك بان الوجود المصدري لا ارتباط بموضوعه لاني مرتبة الحكاية لاني مرتبة الحكمي عنه اذ ليس في مرتبة الحكمي عنه لافس
 المهية وليس فيها شيئا من احد هاتر ببالاخرها المهية والوجود ولو كان كذلك لكان الوجود وصفا منضمته الى الماهية مع انه معنى
 مصدري انشراعي كما اعترف به هذا القائل اليه فظهر سقوط ما ذكره في المقدمة الرابعة من ان العقود سوا كانت بليات لسيطة او كية
 لا تخلو عن وجود الطبي في وجه الحكمي عنه بين مبداء المحمول وذات الموضوع الى آخر ما قال وذلك لان الكلام في الوجود المصدري
 والاعتق له بنفسه في الواقع بل معنى تحققه في الواقع هو تحقق نشأته انشراعا لا غير واذا لم يكن رتقق بنفسه في الواقع لم يكن ان يكون

لارتباط بموضوعه الذي هو انتشار النزاع في مرتبة المحكي عنه اذ يتحقق الارتباط ببلش شيئين في الواقع فرع تحقق ذينك شيئين فيه
وما ذكر من انه لو لم يكن لمبدأ المحمول ارتباط بالموضوع علم يصدق الربط الايجابي الذي هو في مرتبة الحكمائية ثم لا ترى الى حل الذات
على نفسها وحل ذاتياتها عليها اذ لا ارتباط هناك في الواقع بين الموضوع ومبدأ المحمول وما ذكره انما يصح فيها اذا كان مبدأ للمحمول
صفة زائدة على الموضوع الوجود وليس تلك مقصودة نفس مفار انتشاره فالمحكي عنه في الهليات البسيطة لفصلت الموضوع بل زائدة بمعنى عليها ثم الوجود
الاطلي الذي يدعى هذا القائل متحقق في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود اما عبارة عن البسيطة المحكية فمتحققة في مرتبة المحكي عنه بيد ان البطلان في الحكم لا يتحققها
في مرتبة المحكي عنه اذ لا يخلو عن الوجود المستقل الذي يلحقه اعتبار غير مستقل كوجود الاعراض فمتحققة في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود
ايضا باطل اما اول افلان هذا المعنى غير متحقق في الهليات البسيطة اذ لا وجود للوجود كما اعترف هذا القائل فكيف يدعى تحقق هذا المعنى
في ما هو المحكي عنه الهليات البسيطة وكيف يظن ان العقود كلها لا تخضع في الوجود والاطلي في درجة المحكي عنه واما ثانيا فلان
الاعراض الانتزاعية كالزوجية والفرعية وغيرهما ليس لها في الواقع وجود منسب الى موضوعاتها بل وجودها وجود موضوعاتها
فلا يتحقق هذا المعنى في كثير من الهليات المركبة ايضا في مرتبة المحكي عنه الذي هو عبارة عن الواقع فضلا عن الهليات البسيطة او
عبارة عن الانقسام والعروض المتغايرين للعينين الاولين كما يقتضي كلامه فمتحققة في جميع العقود في مرتبة المحكي عنه ايضا باطل اما
اول افلان هذا المعنى من خرافات صاحب الاق المبين وهو غير محصل بعد بل بالقيم من العروض الوجود والعرض المتسبب الى
موضوعه بانه فيكون الانقسام الاكون شي موجود والعرض فهو راجع الى الوجود المستقل الذي يلحقه اعتبار غير مستقل فقد بان
انه غير متحقق في الهليات البسيطة مطلقا وفي كثير من الهليات المركبة في المحكي عنه ايضا واما ثانيا فلان الانقسام والعروض من نحوها
معان اعتبارية لا قطع الوجود في الواقع الا بانشائها انتزاعها ومناشئ انتزاعها في الصفات الانضمامية وذوات الصفات الموجودة
في الموصوفات او ذوات الموصوفات الموجودة فيها الصفات فالاولى مناشئ الانتزاع معنى العروض والثانية مناشئ الانتزاع
معنى الانقسام واما في الصفات الانتزاعية فلا يصح ان يقال ان مناشئ انتزاع هذه المعاني الاعتبارية في الواقع الصفات
الانتزاعية الموجودة في موصوفاتها او موصوفاتها الموجودة فيها تلك الصفات اذ لا وجود للصفات الانتزاعية في الواقع انما
الوجود الموصوفاتها فموجب الذهن في مرتبة الحكمائية منسب جو موصوفاتها الى مفهوماتها المنتزعة فمناشئ انتزاع هذه المعاني في
الواقع هناك هي مناشئ انتزاع مبادئ المحولات التي هي صفات انتزاعية وعلى هذا فالوجود في الواقع في مصداق العقود
التي سيادي محمولاتها انتزاعية هي ذات الموضوع لا غير لكنها بحيث ينتزع عنها مبدأ للمحمول فلا يتحقق الوجود والاطلي في مصداقها
ولما كان الوجود نفس ميسرة الذات وكان انتشار انتزاعه نفس المهمة بلا جثية زائدة كما حققنا في سابق مقصد الى حل الوجود هو
مصداق حل الذاتيات وهي نفس الذات فهي كما انها انتشار الانتزاع الذاتيات وانتشار ارتباط الذاتيات بالذات كذلك هي نشأ

لا تنزع الوجود ولا تنزع ارتباط الوجود بها فاذا ذكر من تحقق الوجود الرابطة الى مرتبة المحكي عنه في جميع العقود وان اراد يتحقق مفهوم
 الوجود الرابطة في تلك المرتبة فهذا باطل وان اراد يتحقق مصداقه فان اراد ان مصداقه مطلقا سواء كان نفس ذات الموضوع
 فقط او هي مع معنى زائد عليها تتحقق في تلك المرتبة في جميع العقود فسلم لكن لا يجيبه اذ هذا المعنى متحقق في مرتبة المحكي عنه
 محل الذاتيات ايضا ولا يستلزم ذلك ان لا يكون مصداق الوجود هي نفس الماهية وان اراد ان للوجود الرابطة
 مصداقا فاسمها الذات الموضوع متحققا في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود وقد عرفت ان هذا لا يصح بل انما هو في القضايا
 التي يهادى بمحولاتها صفات الضمانية لافي الهيئات البسيطة ولا في كثير من الهيئات المركبة فظهر ان بل ما ذكره
 سفسطة يثبت بزخارف البرهان ومغلطه يثبت بحلب البصائر والاذا بان ولقد اطينا الكلام وارضينا الزمام تشيخ الانهار
 وكشفنا للادب والهدى والتوفيق والالهام ومنها ما في بعض اشرف حاصله انه لو كان الماهية مرتبة تقر سابقا على الوجود
 كما يحكم به الجبل لسيطر لم ان يكون الماهية في تلك المرتبة معزاة عن الوجود ويكون صدق حمل الوجود وعليها في مرتبة متخا
 عن نزه المرتبة وهو باطل لانها في المرتبة المتأخرة ان بقيت كما صدرت فعدم صدق الوجود في المرتبة الاولى وصداقه
 في المرتبة الثانية ترجح بلا مرجح وان لم يتبق كما صدرت بل غلط بها معنى آخر انصامي او انشاعي فلم يكن الماهية المتقررة
 مصداقا لمحل الوجود فلم يكن صدورها كما فياني حمله بل يحتاج الى محل متائف للملغ فيرجع الى الجبل المؤلف هذا خلاصة
 كلامه وانت تعلم فافهم من الاختلال لان الوجود ولما كان انشاعيا لم يكن له وجود في الواقع انما الوجود ولم يشر انشاع
 فمشار انشاعه هو المتقرر وله تقدم على المعنى الانشاعي للوجود تقدم المصداق على الصادق فان اريد بلزوم كون الماهية
 في مرتبة التقرر معزاة عن الوجود وكون صدق حمل الوجود عليها في مرتبة متأخرة لزوم كون الماهية في مرتبة التقرر معزاة
 عن الوجود بمعنى عدم كونها مصداقا للوجود فذلك غير لازم ماصورنا وان اريد لزوم كونها في مرتبة التقرر مغايرة لمفهوم الوجود
 المصدرى الحاصل في الذهن بعد الانشاع ومقدمة عليه تقدم المصداق على الصادق والمحكي عنه على الحكاية ومشار
 الانشاع على انشاع ذلك لازم وطعن ولا ينفي كون صدق الوجود عليها اعني في مرتبة الحكاية في مرتبة متأخرة عن
 تقرر الماهية الذي هو مرتبة المصداق والمحكي عنه كيف وصدق الوجود في مرتبة الحكاية متوقف على انشاع الوجود و
 انشاع الوجود متاخر عن تلك المرتبة المسماة بتقرر الماهية وفعليتها لانها متاخر الانشاع والماهية في المرتبة
 المتأخرة باقية كما صدرت ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان الوجود كونه متشعرا وحكاية لم يكن في المرتبة المتقدمة اعني مرتبة مشار
 الانشاع والمحكي عنه وانما هو بعد الانشاع في المرتبة المتأخرة فيحمل على الماهية بعد الانشاع والتسرفيه ان في المرتبة
 المتقدمة وحدة محتمل ليس فيها شيان الماهية والوجود حتى يقال ان الموجود صادق ومحمول على الماهية في تلك المرتبة واما

في المرتبة المتأخرة فنراك شيان الماهية والوجود فصح فيها صدق الوجود وحمله على الماهية بذاتية التحقيق واسمى التوفيق
 ومنها ان اثر الجعل بسيط هي نفس الماهية لا بشرط شي فإلزام ان لا يتعلق الجعل بالشخص بل بالشخص ليس هو نفس الماهية
 لا بشرط شي و هو خلاف ما ذهبهم والجواب ان يتعلق الجعل اولاً وبالذات هو نفس الماهية لا بشرط شي فاذا انقترت
 باضافه كالجعل تنخصت فهي نفسها اذ فاضت من الجاعل مصداق للوجود والتخصيص جميعاً فجعلها جعل لشخص بعينه ليس
 معنى تعلق الجعل بالشخص الا ذلك لان الشيء يتشخص اولاً ثم يتعلق به الجعل بعد التخصيص ولو بعدية بالذات فان ذلك
 ينفي الى فعلية الماهية قبل الجعل واما على سبيل الجعل المؤلف فالامر مشكل اذ لا يمكن على ذلك المذهب جعل
 الشخص موجوداً لا بمعنى ان يكون الجعول هو الشخص بما هو شخص اذ الشخص بما هو شخص هي الماهية المعروفة للوجود
 الخاص بما هي كذلك فلا معنى لجعله موجوداً ولا معنى ان يكون الجعول هي نفس الماهية فان الجعول ليس اماً الوجود
 المطلق فيكون الجعل عبارة عن ضم كل الى كل فان الجعل المؤلف مالا الى ضم الوجود الى الماهية وخط الماهية بالوجود و
 الجعول والجعول اليه على هذا التقدير هي الماهية والوجود المطلق والنضمام اليك لئلا يفيد الهندية كما تقرر عندهم واما الوجود
 الخاص واذ الوجود عندهم من العوارض وخصوصية العوارض فرع خصوصية معروضاتها كما هو مسلم عند الفريقتين فلا معنى
 لخصوصية الوجود مع كون الجعول هي نفس الماهية وقد ظهر بما ذكرنا برهان آخر على ان الحق هو القول بالجعل البسيط وقد
 لاح باحقتنا ان اثر الجعل بسيط هي نفس الماهية وهي عين الشخص ومصدق الشخص بلا انضمام معنى زائد اليها وان ما به
 الاشتراك هي ما لا لا يميز كما ذهبنا اليه ومنهنا عليه اجمالاً حيث حققنا ان الوجود عين الماهية واما اثر الجعل المؤلف فهي
 الماهية المختلطة بالوجود فالقول بالجعل المؤلف انما يتيسر لو كان الماهية مخلوطة بالوجود والوجود ونضمام اليها في الواقع
 وليس الامر كذلك كما حققناه ومن العجائب ان بعض الشايعين بعد ابحاثهم ان اثر الجعل البسيط مرتبة الطبيعة بلا شرط
 شي واثر الجعل المؤلف مرتبة الطبيعة بشرط شي وهو الخطأ بالوجود او على نفسه بانه على هذا لا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها
 الماهيات بشرط شي و هو خلاف مذهب الاشراقية ثم اجاب عنه بان هذا الخطأ يتصور في الكليات نظر الى وجوب اطلاق و
 في الجزئيات نظر الى الوجود الخاص وكلا الخطئين يسيان بشرط شي هو الوجود انتهى وانت تعلم ان ما حققه من ان اثر
 الجعل البسيط مرتبة الطبيعة بلا شرط شي واثر الجعل المؤلف مرتبة الطبيعة بشرط شي هو الخطأ بالوجود ان ما حققناه من ان الوجود عين الجعل البسيط هي الصيغة
 الصورية التي لا تتحقق في الواقع الا المنشأ انما هو الكمال فلو الماهية بلا زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها وهي الطبيعة لا بشرط شي وعلى سبيل الجعل المؤلف صفة
 انضمامية متحققة في الجعل حاله في الماهية الموصوفة بها فالوجود في الخارج شيان الماهية والوجود فاثر الجعل المؤلف الماهية المختلطة بالوجود وهي مرتبة الطبيعة
 بشرط هو الخطأ بالوجود ذلك صحيح لكن لا يتدرج عليها اورد على نفسه فان الجزئيات على راي اصحاب الجعل البسيط ليست هي

هي الماهيات بشرط شيء بالمعنى الذي هو اثر الجعل المولف فان الماهية بشرط شيء التي هي اثر الجعل المولف معناه الماهية المنفصلة
 اليها صفة الوجود فان الوجود على رأيهم ليس صفة منصفة اصلا لا الى الكليات ولا الى الجزئيات فليس لكلى هو الماهية انضمت اليها
 صفة الوجود ولا الجزئي هو الماهية المنفصلة اليها صفة الوجود وان كان معنى ان الفرق بين اثر الجعل البسيط وبين اثر الجعل
 المولف هو الفرق بين مطلق الطبيعة وبين الطبيعة الخاصة سواركان الوجود امر التزاعيا وصفة منصفة فذلك غير صحيح اما اذا
 كان الوجود انتراعيا فلا يتقيم القول بالجعل المولف اصلا اذا خلط بالوجود في الواقع على هذا التقدير اذا المتحقق في الواقع
 على هذا التقدير نفس الطبيعة لا الطبيعة مع الوجود اذا المتحقق للوجود في الواقع على هذا التقدير كونه انتراعيا اما المتحقق لشار التزاع مع نفس الطبيعة بل انتراعيا
 عليها اما اذا كان الوجود صفة منصفة فلا يتقيم القول بالجعل البسيط لا يكون نفس الماهية على هذا التقدير صدقا للوجود فلا يتبين جعلها صدق الوجود عليها بل
 يحتاج الماهية في صدق الوجود عليها الى جعل مولف بينها وبين الوجود فلا يمكن ان يقال ان الفرق بين اثر الجعل المولف
 واثر الجعل البسيط هو الفرق بين شخص اى الطبيعة الخاصة وبين مطلق الطبيعة لا بشرط شيء واما ما ذكره هذا القائل في الجواب
 فليس بمعنى ان الوجود والخاص لياقوت الشخص فهو ما خوفي الطابع الخاصة التي هي الجزئيات فلا يمكن تحليل الجعل المولف
 بين الطبيعة الخاصة وبين الوجود والخاص فلا يمكن ان يكون خلط الجزئيات بالوجود والخاص اثر للجعل المولف ولا يمكن ان
 يوفق الطبيعة الخاصة على الشخص بالقياس الى الوجود والخاص لا بشرط شيء وبشرط شيء فانها الطبيعة الماخوذة مع الوجود والخاص
 فهي عبارة عن الطبيعة الماخوذة بشرط شيء والطبيعة الماخوذة بشرط شيء لا يمكن اخذها لا بشرط ذلك الشيء نعم يمكن اخذ مطلق الطبيعة
 باعتبارين فافهم فان المقام دقيق وقد استوفينا الكلام في هذا المقام لكونه منزلة للاقدام وفرقة للافهام ومردجا للاوامام
 لسمايتي للنظر تطلع الى النقض والاحكام والرد والابرار واصدق الخيرو والانعام وفيض الحكمة والالهام ثم يفتقد تعالى وجعل
 الظلمات والنور قال في الحاشية تتمتع ان الجعل بمعنى التفسير لا يجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا مفعوليه الجعل بمعنى
 الخلق لا بمعنى مفعولا واحدا وفي قوله تعالى وجعل الظلمات اقصر على مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التفسير انتهى فتسقط ما يتبع
 من انه يجوز ان يقال يحذف المفعول الثاني اعني المجهول اليه في هذه الآية الكريمة وبعض اشرار اور على هذا الاستدلال محارضة
 غير من قائل جعل الشمس ضياء والقمر نورا وجاب عنها بان ضياء ونورا لان من الشمس والقمر وانت تعلم ان هذا كله خطا ظاهرا
 المعارضة فلان اصحاب الجعل البسيط لا ينكرون استعمال الجعل بمعنى التفسير في اللغة انما ينكرون تحليل الجعل بمعنى التفسير بين
 الماهية والوجود بالذات ولا يثبت ذلك بتلك الآية الكريمة واستعمال الجعل بمعنى التفسير في الكتاب العزيز غير عزيز واما الجواب
 فكذلك متغنى عنه فلا يلتفت اليه ثم ان الاستدلال بهذه الآية على حقية الجعل البسيط كما وقع من الشارح احتمالا من الافق
 لمين ناش من قلته التدرج فان غاية الامر ان الجعل في هذه الآية بمعنى الخلق واصحاب الجعل المولف لا ينكرون استعمال

لفظ الجعل في معنى الخلق في لسان العرب بل يقولون ان الخلق هو تخصيص الماهية موجودة فخصم الجعل الذي لا يتدعى بشعلا
ثانيا بمعنى الخلق وهو عبارة عن تخصيص الماهية موجودة بمعنى قوله تعالى جعل الطلمات والنور عندهم خلق الطلمات والنور بمعنى
انه تعالى صيرها موجودتين فلا دلالة لذلك على نفي الجعل المولف ولا على حقيقة الجعل بسيط ولو كان بجي الجعل بمعنى الخلق
في لغة العرب ليدل على حقيقة الجعل بسيط كان استعمال لفظ الخلق في الكتاب العزيز اذ دل على حقيقة الجعل البسيط ^{بطلان}
اظهر من ان يخفي نفائث ما في هذا البيان الذي حبه صاحب لافق المبين جهة ان الجعل جار في لغة العرب بمعنى افردين كما جاز
بمعنى كرايند ^{چيرنج} ولا يلزم من مجيئه بمعنى افردين لبطلان الجعل المولف لان افردين عند اصحاب الجعل المولف عبارة
عن تخصيص شئ موجودا بقدره ولا يتخط قوله بان الوجود نفس صيرورة الذات هذا الاستدلال مذكور في اوائل لافق المبين و
تقريره على وجه يخرج عن المسطرة وان كان اعرض ان يناله مثل صاحب لافق المبين هو ان الوجود بمعنى اعتباري تترجم
وكذا الاضافات الماهية بالوجود فلا تحقق لها في الواقع انما التحقق في الواقع فثالثا انتر اعمها وهي نفس الماهية بلا زيادة اعلمها
فهما باعان في التحقق الواقعي نفس الماهية فان كان نفس الماهية اثر للجعل بالذات فذلك هو المطلوب وان لم يكن
نفس الماهية اثر للجعل بالذات فاما ان لا يكون اثر للجعل اصلا فتكون واجبة او يكون اثر للجعل بالعرض فتكون تابعة في
التحقق الواقعي للوجود والاضافات وهو باطل اذ ليس لهما تحقق واقعي بالذات انما التحقق الواقعي لنفس الماهية كحائتين فلا
سبلح لهذا الاحتمال بعد ما تحقق ان الوجود هي الصيرورة المنتزعة وليس صفة موجودة في الخارج وعلى هذا التقدير لا يرد ما اورده
الشراح في شرح بقوله اعرض عليه انه لما لم يتعلق الجعل بما هو متشارك لا انتزاع الوجود والاضافات انتزع تعلق الجعل بالوجود و
الاضافات لانها انتزاعيان فلا معنى لتعلق الجعل بهما الا تعلقه بمتشارهما سواء قيل بان مصداق الوجود في الممكنية الاستعدادية ^{على}
بحسب نفس ذاته او بحسب خلط بالوجود نعم لو كان الوجود صفة منتزعة لكان لهذا الاعتراض وجه اذا اثر الجعل على هذا التقدير هو خلط
الماهية بالوجود وليس الوجود مخلط على هذا التقدير انتزاعيين حتى يكون تقريرهما في الواقع بالعرض بقدر نفس الماهية بل هما
متقاربان على هذا التقدير بالذات ولا يرد ايضا ما اورده على صاحب لافق المبين ايضا من انه ان اراد ان الماهية اذ لم يكن مجعولا
بالذات ولم يكن اثر للجعل بالذات كانت مستغنية عن الجعل مطلقا فتصير واجبة فاللزم من منع اذ لا يلزم من عدم المجعولية
بالذات الاستعداد مطلقا حتى يلزم الوجود ان اراد ان الماهية اذ لم يكن مجعولا اصلا بالذات ولا بالعرض يلزم انتزاعه عن الجعل
مطلقا فيلزم وجودها فاللزم سلم كمن اصحاب الجعل المولف لا يقولون بعدم مجعولية الماهية مطلقا بل يقولون انها مجعولة
بالعرض في ضمن جبل الاضافات وذلك لا قد بينا ان القول بعدم كون الماهية مجعولة بالذات كما يقول به المشايخ انما يتاتي
وقيل بانها ليست مجعولة مطلقا لا بالذات ولا بالعرض فانها اذ لم تكن مجعولة بالذات فلا يمكن تعلق الجعل بالوجود والاضافات

اصلا لا معنى لتعلق كجبل بهما التعلق كجبل بمصدقهما ذي نفس لما بهية لكونها مشترعين عنها نفسها بلا زيادة امر عليها وقد
 لاح بما ذكر ان ما توهم بعض الشرح مورد على صاحب لائق البين من ان استغفار المهية من حيث هي عن الجاعل لا يخرجها
 عن حدود بقية الامكان واحتياجها اليه لا يذهبها بل لوجوب الامكان مدارها على الاستغفار والاحتياج في ارتباط معنى
 الوجود بهما في غاية السقوط لان معنى الوجود اشتراعى لا ارتباطا بل في الواقع نفس لمهية او تحقق الارتباط في الواقع يستلزم تحقق ظرفية
 في الواقع ولا تحقق للوجود في الواقع انما تحقق لمتنازع لمتنازع لا يتصور تحقق الارتباط بمتحقق امر واحد بل انما تحقق الوجود والارتباط
 في الواقع بمتحقق نفس لمهية فمدار لوجوب الامكان على استغفار نفس المهية واحتياجها ولا يمكن ان يقال ان هذا التاقل يرى الوجود
 صفة منفصلة اما اولان هذا التاقل مخرج في هذا المقام من شرح بان الكلام في الوجود المصدرى واما ثانيا فلان كلاما على هذا التقدير
 مبنى على كون الوجود صفة منفصلة هو فاسد فهذا بنا فاسد على فاسد قوله اعترض عليه حاصلا ان كون مصداق الوجود في الممكن حثية
 استنادا الى الجاعل سلم كذا نقول بان استنادا الى الجاعل عبارة عن استناده اليه باعتبار الوجود فلا يلزم من عدم مجبولية نفس لمهية
 الممكن جوبها وانما كان يلزم لو لم يكن الممكن مستندا الى الجاعل اصلا لا باعتبار نفس المهية ولا باعتبار الوجود وعن الانقول ببل نقول انه
 الى الجاعل باعتبار الوجود وهذا الاعراض انما يتوجب على تقدير صاحب لائق البين واما اذا قرنا بهذا الاعراض ساقط من الراس واصل
 الاستدلال ان مصداق الوجود نفس لما بهية بلا زيادة امر عليها فان لم يكن اثر الجعل بالذات لم يكن اثره بالعرض والامكانات تابعة
 في التحقق لما بهية مشترعين عنها وهو صريح البطالان فتكون اجبة وظاهران الاعراض لا يتوجب على هذا التقدير اصلا والجواب عن الاعراض
 انه لا يجوز ان يصعد الوجود عليها بحسب استنادها الى الجاعل باعتبار الوجود او لا تحقق للوجود في الواقع لكونه اشتراعى فلا يكون التاقل
 تابعة للوجود في حكم الجعل كما عرفت سابقا وقد عاين فاعلم الحكماء قدس سره في حواشي شرحه من المستدل والمعرض بان ان كان حثية مستندا
 الى الجاعل تقييدية وجزر من مصداق الوجود فالحق مع المستدل وعلى هذا التقدير لا يمكن ان يقال ان تلك الحثية هي الاستناد باعتبار
 الوجود كما قال المعرض اذ المصداق يجب تقديمه على المصادق فاذا كانت هذه الحثية جزر من مصداق الوجود وجب تقديمها على الوجود فيلزم
 تقدم الاستناد بحسب الوجود على الوجود وهو صريح البطالان فلا بد ان يكون تلك الحثية هي حثية الاستناد باعتبار نفس المهية فثبت ما دعاه
 المستدل امكان الحثية تعليلية فارجع عن المصداق فالإيراد اذ يجوز على هذا التقدير ان يكون تلك الحثية حثية الاستناد باعتبار
 الوجود كما قال المعرض ثم افاد انه يطالب المستدل بالبرهان على كون الحثية تقييدية في المصداق فان اتى بالبرهان عليه مستندا
 والاستقطابا حاصل كلامه الشريف ولا يخفى ثمانية لكنك قد عرفت ان الاستناد باعتبار الوجود وان كان معناه الاستناد الى الجاعل
 باعتبار الخلط بالوجود بان يكون اثر الجاعل بالذات هو الخلط بالوجود وهذا المعنى غير معقول على تقدير كون الوجود هي صيرورة مشترعة
 فلا يلزم ان يكون حثية تقييدية لمصداق الوجود وحثية تعليلية لان كان معناه الاستناد الى الجاعل باعتبار الوجود بان يكون اثر

الجاعل بالذات هو مصداق الوجود عن نفس المية فكون حقيقته الاستناد باعتبار الوجود بهذا المعنى حيثية تعليلية لصديق الوجود على المية لا
 المستدل بل يؤيده لان ذلك ثبت للجعل السبب فالاعتراض ساقط على تقدير كون الوجودي بصيرورة المترتبة هذه المقدرة عن
 كون الوجودي بصيرورة المترتبة مأخوذة في الاستدلال بهزته عليها فيما سبق فالاستدلال تام والاعتراض ساقط سواء كانت حيثية
 الاستناد باعتبار الوجود تقييدية او تعليلية نعم ما قرأه من البيان التين اعز من ان يتشعر مثل صاحب لائق المين فانه يذكر
 على ان الوجود الانشائي والخطب لا يمكن ان يتعلق بها الجعل لا بان يتعلق بعشائر انزعابها وبفصل المية فاذا فرض عدم تعلق
 الجعل بمشائر انزعابها الذي هو نفس المية لم يتعلق الجعل بها ايضا بخلاف ما اذا كان الوجود صنفه انضمامية وصاحب لائق المين
 لا يفرق بين الانصاف بالانشايات وبين الانصاف بالانضماميات في المجولية والافتقار الى الجاعل كما قلنا عندنا في رد المتدلل
 الشيخ المقتول على الجعل بسيطه كشفنا وجهه بنك فلان فاعده **قوله** انت تجير جواب عن الاعتراض حاصله بالنظر الدقيق ان الوجود ونفس
 الصيرورة المصدرية الانشائية ومصدرة نفس المية بلا زيادة امر عليها والوجود حكمية عنها فلا يعقل الاستناد باعتبار الوجود الى
 استناد ومصدرة الذي هو نفس المية فاذا فرض ان نفس المية ليست اثر الجعل لا يكون الافتقار والاستناد الى الجاعل باعتبار
 الوجود اليه فعلي تقدير افتقار الجعل بسيطه يعلم استغناء المية عن الجاعل في صدق الوجود ايضا فيلزم وجودها ولا يمكن ان يكون صدق
 الوجود عليها بحسب استنادها الى الجاعل من حيث الوجود كما زعمه المقرض وهذا التقرير هو بعينه ما ذكرناه اولاً وهو المطابق لما قاله الشارح
 في الحاشية على ما ياتي قلنا ان شاء الله تعالى فلا يرد ان عدم امتلاك فعلية الذات عن الوجود لم يكن فعلية الذات عند انضمام ليست الا
 بصيرورة الذات متصفة بالوجود وقبل الانصاف لم يكن ان فاستغناء الذات عن الجعل بالذات لا يوجب استغناء الانصاف وذلك لان
 كون فعلية الذات بصيرورة الذات متصفة بالوجود انما يتحقق لو كان للذات انصاف بالوجود في الواقع بان يكون الوجود صنفه متصفاً
 اليها واما اذا كان الوجود عبارة عن بصيرورة المترتبة كان انصاف الذات بغير انزعاب الذات نفسها التي تسميها بالفعلية اذا الفعلية ليست
 امراً اذ اعلى نفس الذات فكيف يكون الفعلية بصيرورة الذات متصفاً بالوجود فان انتشار الانتزاع سابق على الانتزاع الاحالة وقد ثبت ان
 الوجودي بصيرورة المصدرية وان لم يكن صنفه انضمامية وهذه المقدرة مأخوذة في الاستدلال عليها مبنى كلام الشارح وقد قلنا بما ذكرنا متوسط
 ما فهم بعض اشرار من ان حاصل الجواب يرجع الى ان الوجود مساوق لاقتصر فالاستغناء في التقرير يتلزم الاستغناء في الوجود
 بل ان لم يكن على اصحاب الجعل السبب ايضا وجوب المية المكنة لم يتعلق الجعل بخبر مرتبة الوجود فالمية في مرتبة الوجود متغنية عن الجعل فكون مرتبة
 التقرير متغنية عن الجعل نازح على المسألة وذلك لان حاصل الجواب يتلخص في ان تقرير المية لا يقتضي وجودها صنفه وذلك فخرى على تقدير كون الوجود
 على بصيرورة المترتبة ولا ينبغي ان الاستغناء في مرتبة المصداق يتلزم الاستغناء في مرتبة المصداق كما ان الحاجة في مرتبة
 المصداق بل للمضى الحاجة والغنى في مرتبة المصداق سوى الحاجة والغنى في مرتبة المصداق فاصحاب الجعل لو لم ينافوا حاجة نفس المية التي هي المصداق

الى الجاهل لزمن ان يفوا حجة خلطها بالوجود الذي هو كحجة عن نفس لما يثبت اليه ايضا اذ لا معنى لحاجة الحكاية الاحاجة المحكي عن فليزم
عليهم جوب الهيته واما اصحاب الجبل بسيط فلما ادعوا بحجة مرتبة المصدق الذي هو نفس الهيته فقد ادعوا بحجة مرتبة المصدق
التي هي مرتبة الوجود وخلط الهيته باذلا معنى لحاجة مرتبة المصدق الاحاجة مرتبة المصدق فلا يلزم منهم القول بوجوب الهيته فان قلت
استتباع فعلية الذات وتقرر بالمصدق الوجود بمعنى على تجليل لجعل بسيط فيكون بنا الكلام عليه مصداقة على المطلوب قلت انما
بناره على كون الوجود هي الصيرورة المنتزعة وعدم كونه صفة انضمامية وعليه بنا القول بالجبل بسيط فلا مصداقة قوله كما هو
المسلم لدى الفريقين قال في الحاشية لان القول بتقرر لما يثبت منفكة عن الوجود مخصوص ببعض الحكماء معهم المحقرة واما
الاشاعة واهلها كما هم فيكونه ويطلبونه كما هو المذكور في الكتب الكلامية انتهى وانت تعلم ان بنا الكلام الشارح في الجواب عن
الاعتراض على عدم اسلخ الفعلية والتقرر عن الوجود بمعنى استتباع الفعلية والتقرر بالمصدق الوجود الذي هو عبارة عن الحقيقة
المصدرية كما عرفت وهذا ليس سماعا للفريقين بل انما هو عند اصحاب جعل بسيط هذا الكلام من الشارح فسقط لا دخل له
في الجواب قوله كانت مستتعة ايضا في صدق الوجود قال في الحاشية اذ لا معنى لافتقار الهيته واستنادا الى الجاهل من حيث الوجود
الاقتضاد استنادا الى الهيته في نسخ تقرر بالان افتقار الامور المتراعية واستنادا الى العلة ليس له معنى محصل الافتقار انتشارا
ومطابقا واستنادا اليها والوجود امر متراعي اذ هو عبارة عن صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ونشأ انتشارا ومطابقا حملها
هو نسخ تقرر بالما سبق فتذكر ان قيل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة نفس الهيته وفعلية نفس ذاتها وهي لا تفعل ان تعليل بها الجبل
بالذات لانها امر وحداني متعلق بالجبل مفاد الهيئة التركيبية ولا يلزم منه الاستغناء مطلقا لانها تابعة لجعل الوجود اذ مفاد كون الانسان
موجودا شيئا فليزم ان يكون مرتبة المعروف هي مرتبة نفس الهيته بآلة مرتبة العارض الى الوجود وتضافها وبما يطل ايضا لو كانت مرتبة
هيته مستتعة عن الجبل بحسب نفسها كانت مستتعة عن عيب التصان بالوجود ايضا لا تلتصق بآلة العارض على العارض فليزم استتعا
عنه طلقا وهو يتا في الانسان لا يصح تعلق لجعل بسيط بالامر الواحد في وبهذا الظاهر ان ادعى اثبات لجعل بسيط للهيته لا يوافق في الجبل بالذات
فقط وطلب بالعرض بوطا لكان من تلتصق تقدم العارض على العرض وتقدم نسبة على الطول والاذات لا بالعرض وهو يتا في الامكان الذي انتهى
وبذا الكلام صريح فيما قرنا به كلامه اما البرهان الذي ذكره فقد سلطنا له وما عليه انبيده قوله الى الجبل بسيط لا يخفى بعد لفظنا
ومعنى قوله في غاية مقصودة انك الفاعل لفيض الى انك الغاية لانها علة لفاعلية الفاعل وانك الغاية يمكن مع الادعاء بالفاعل
الماكون الفاعل كالما في الغاية غير محتاج فيها الى ادراك عرض في غاية او لعدم كونه فاعلا بالارادة والاختيار وكونه عاينا قوله
وهم قد افوا به بهته لما كانت الممكنات في نفسها متساوية طري الوجود والعدم ولم يكن وجودها ضروريا لذاتها والاتق عجزا
ولا عندها ضروريا ولا لا متنع وجودها فلا بد لتحقق وجودها وعدنها وترجع احد الطرفين المتساويين على الآخر من مرجع خارج عن

ذواتها ترجح احاطة فيها على الآخر حتى يتحقق ذلك لطف بالقول بان وجودها من غير سبب موجود تجوز لترجح احد المتساويين
 على الآخر من غير مرجح وهو بدعي البطلان لا يرتاب في لطلانه من لم يقتر على الكسب كالبلد والصبيان لانهم ان عرض على
 ان احدي كفتي الميزان المتعادلتين نخبة وتقللا ارتفعت والاخرى ان خففت من دون سبب اصلا ما هو بالبدية فقولار
 السهبا رانف عقولا واما ما افطر جهلا واما ما واضعت احلا ما وافها من اطفال الذين لم يعطوا العبد عن اللسان ان لم يصح
 بدالكسب والبر بان فان قلت اكثر العقلا وجودا لترجح بلا مرجح كالممكنين المخصصين لكون الحوادث بوقت دون
 وقت مع استوار نسبة الفاعل جل ذكره الى جميع الازمنة لكونه مفارقا قدسيلا كالاشارة التافين الحسن والقبح العقليين العالمين
 بتفصيل بعض افعال العباد بالوجب وبعضها بالحرمة وبعضها بالندب وبعضها بالكرامة وبعضها بالاباحة بلا مخصص في
 ذواتها قلنا المرجح هناك ارادة الفاعل المختار فليس هناك ترجح بلا مرجح كالحارب ليلك المظهرين المتساويين والجماع
 ياكل احد الرغيفين لذلك فالمرجح هناك نفس الارادة وهذا غير منوع بخلاف وجود الممكنات بلا موجود لا مرجح ههنا اصلا فان
 قلت لعل التافين لوجود الصانع يقولون ان احد الطرفين اولى ببعض الممكنات بالنظر الى ذواتها فالممكن الذي وجوده اولى
 به من المعدوم غير محتاج في ترجيح احاطة فيه الى سبب فيكون هو موجودا بنفسه ويكون غير موجودا بيجاد ذلك الممكن اياه قلت
 قد البطلان كون احد الطرفين اولى بالممكن من الآخر فيما سبق فذكر قوله وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات لما عرفت ان الممكن
 لا يمكن ان يوجد بنفسه خلا به لوجوده من مرجح فذلك المرجح اما ممكن فالكلام فيه اواجب هو المطلوب من ينبغي وجود الواجب
 بازمه تجوز تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات اذ كل ممكن ليعرض فهو ما بالعرض بالقياس الى ما يمتد بوجوده وليس هناك على تقدير
 ما يتوهمون واجب يكون موجودا بالذات فالقول بوجود الممكنات مع نفى السبب الموجود الواجب الموجود بالذات تجوز تحقيق
 ما بالعرض وهو الممكن بدون ما بالذات وهو الواجب جلثانه وذلك باطل بالبدية العقلية ولا يمكن ان يكون مرجح وجود كل
 ممكن ممكن آخر اطلاقا لنهاية اذ مجموع سلسلة الممكنات اللاتناهية ممكن فلا يخرج وجوده فذلك المجموع ما بالعرض فيمتنع تحقيق السلسلة
 اللاتناهية راسا من وان ان شئتم الى ما بالذات وهو الواجب سبحانه ولا يمكن ان يقال ان مجموع السلسلة موجود بالذات لانه
 كونها موجودة بالذات امن قبل احادها اذن قبل صفة الاجتماع والاو صريح البطلان اذ كل من الاحاد ما بالعرض وكذا الثاني اذ
 الاجتماع فرع الاحاد فاذا لم يكن احدهم الاحاد ما بالذات لم يكن صفة الاجتماع ما بالذات فلم يكن المجموع موجودا بالذات فثبت وجوده
 بالذات واجب لذاته وهو المدعى قوله منها انه لو كان للممكن حاصل ان الممكن لاحتاج في وجوده الى الموثر فلا بد من ان يكون
 في الموثر صفة الموثرية والالم يكن الموثر موثرا ولازم باطل لانه لو كان في الموثر موثرية لكانت الموثرية اما صفة عدمية وهو ظاهر
 البطلان او صفة وجودية وهو ايضا باطل اذ على هذا التقدير يكون لها وجودا بستم والوجودا ما ذهني او خارجي فان كان لها

وجوده حتى فقط فيكون الحكم على الموشر بأنه موشر في الخارج جهلا اى غير مطابق للواقع اذ لا موشر في الخارج على هذا التقدير وان كان لها
 وجود خارجي ايضا بان تكون صفة قائمة بالموشر منصفة اليه كانت ممكنة اذ لو اجبت تحيل قيامه بالغير فيكون محتاجة الى الموشر اذ كل
 ممكن محتج الى الموشر عندكم فيكون في الموشر موشرية اخرى يتاثر بها الموشرية الاولى وينتاق الكلام في هذه الموشرية فيلزم ان
 في الموجودات الخارجية وهى الموشريات الموجودة في الخارج على هذا التقدير واحتمال ان يكون للموشرية وجود في الخارج ولا يكون
 له وجود حتى اصلا باطل بطلان الشق الثاني في مح كونه باطلا بوجه آخر هو انه لو لم يكن للموشرية وجود حتى انتفى ان الحكم للذين
 على الموشر بأنه موشر اذ الحكم فرع تصور الموشرية وهو يتلزم الوجود الذي للموشرية **قوله** والجواب ان الموشرية اعلم ان الاحرى
 في الاجابة عن شبهات هذه الصفة الثانية لوجود الصانع ان يسلك ولا يسيل الجدل فانه للمصمم كتب ثم سبيل تحقيق البرهان في الحق
 اثبت فلا جدل يقال اولا اقم ما ذكرتم ثم استنع وجود المكائن مطلقا مع انكم تآتون بوجودها بلا موجد تقرر في اللزوم انه لو كان
 الممكن موجودا لكان فيه موجودية وهى ليست عدمية فهى صفة وجودية فوجودها اى في الذهن فقط فيكون الحكم بها في الخارج جهلا غير
 مطابق للواقع اوفى الخارج ايضا فيكون لها موجودية في الخارج فيكون لها موجودية اخرى في الخارج والكلام فيها الكلام او في
 الخارج فقط فينتفى ان الحكم للذين على الموجود بالموجودية فاهو كماكم فهو جابنا ثم يقال في كل ان الموشرية صفة انتزاعية لكونها
 اضافيا فلا وجود لها بنفسها في الخارج ولا يلزم ان يكون الحكم بها في الخارج جهلا غير مطابق للواقع وانما كان يلزم لو لم يكن لها
 منتزعا انتزاع في الخارج وليس كذلك اذ منتزعا انتزاعها هو ذات الموشر اى اوجدت الاثر في الخارج ففى معنى اضافى تميزه العقل
 من ذات الموشر عند العقل صدور الاثر منها ووجود منتزعا انتزاعها في الخارج كاف في كون الحكم بكون الموشر موشرا في الخارج مطابقا
 للواقع فان حقيقة الانتزاعيات عبارة عن حقيقة مناسبة لها وذاك ان الموجودية صفة انتزاعية لا وجود لها بنفسها في الخارج وليس الحكم بها
 في الخارج جهلا لكون منتزعا انتزاعها هو نفس ذات الموجود وموجودا في الخارج والحاصل انكم ان اردتم بالصفة عدمية في كونكم
 لو كانت الموشرية في الموشر كانت ما عدمية ما يكون لعدم ما خذوا فيه فكون عدمية للموشرية ظاهرة البطلان سلم لكن لا يلزم منه الا ان
 يكون للموشرية وجودية بمعنى ما لا يكون لعدم ما خذوا فيه لان لا يكون وجودية بمعنى ما يكون موجودا في الخارج فكم من جدى بمعنى ما لا يكون
 لعدم ما خذوا فيه ليس موجودا في الخارج كالا وجوده من الصفات الانتزاعية وان اردتم بها ما لا يكون موجودا في الخارج فكون
 الموشرية عدمية غير ظاهر البطلان ولا يلزم من عدم كونها موجودة في الخارج ان لا يكون الموشر منتزعا بها في الخارج فانه مشتت
 بين ان يكون الصفة نفسها موجودة في الخبز وبين ان يكون اشئ موصوفا بها في الخارج فان من الصفات ما ليس موجودا في الخارج
 وان كان الموصوف موصوفا به في الخارج كالنوعية فانها نفسها ليست موجودة في الخارج مع ان الفلك موصوف بها في الخارج
 ويمكن ان يقرر باننا نختار ان الموشرية وجودية موجودة في الذهن توكم فيلزم ان يكون الحكم بها في الخارج جهلا قلنا نعم وانما يلزم

لو لم يكن مثلاً انتزاعها موجوداً في الخارج بل كان جودها في خصوص الحاد العقل يتجلى يمكن ان يقرر باننا نختار ان الموشرية وجودية موجبة
 في الخارج لكن الوجود في الخارج علم من وجود الشيء بنفسه وجوده بمشاً انتزاعاً الموشرية موجودة في الخارج بمشاً انتزاعاً فلا يحتاج
 في الخارج الى موشرية اخرى والمآل احد **قوله** اذ هي ثابتة في نفس الامر يعني ان الموشرية ثابتة بثبوت منشأ انتزاعها فيها
 لا بثبوت منشأ عن ثبوت المنشأ وليس ثبوتها مقصور على خصوص الحاد العقل حتى يكون وجودها انتزاعياً يتبع العقل فخالها
 كحال الغوفية فكان الغوفية ثابتة في نفس الامر بثبوت منشأها كذلك الموشرية **قوله** منها ان التأثير في حال الوجود تقيدها ان الممكن لو كان محتاجاً في وجوده الى تأثير
 موشر فلا يخلو ما ان يكون تأثير الموشرية في حال وجوده او في حال عدمه التالي باطل بكلا شقييه فالقدم مثله بالملزمة فلانه
 لا واسطة بين الوجود والعدم واما بطلان الشق الاول من التالي فلانه مستلزم تحصيل الحاصل وهو صريح البطلان اما بطلان
 الشق الثاني منه فلانه مستلزم اجتماع النقيضين اذ المفروض ان تأثير الموجد في الممكن حال كونه معدوماً فيكون موجوداً بهذا
 التثنية حين كونه معدوماً فيلزم اجتماع الوجود والعدم وهو اجتماع النقيضين وبذا البيان جار في عدم اليقينية فبطلان الممكن
 محتاج في عدمه الى الموشر كان تأثيره في عدمه اما حال عدمه فيلزم تحصيل الحاصل وحين وجود الممكن فيلزم اجتماع النقيضين
 فالممكن ليس محتاجاً الى الموشر اصلاً لاني وجوده ولاني عدمه **قوله** والجواب انه فرق ما قدر عرفت ان الاول في جوابهم الزعم
 اولاً ثم تحقيق الحق فيقال اولاً لو تم الدليل لزم امتناع وجود الممكن مع انهم قالوا بوجوه بيان اللزوم انه لو كان الممكن موجوداً
 كان موجوداً اما حين كونه موجوداً فيلزم حصول الحاصل وهو تحصيل الحاصل وحين كونه معدوماً وهو يستلزم اجتماع النقيضين
 وكذا لو عدم الممكن كان معدوماً اما حين كونه معدوماً فيلزم حصول الحاصل وحين كونه موجوداً فيلزم اجتماع النقيضين ثم يقال
 في كمال ان تأثير الموشر في وجود الممكن حين وجوده احاصل بذلك التأثير لاني حال وجوده احاصل له قبل التأثير فاللازم وهو تحصيل
 الحاصل بذلك التحصيل غير مستحيل واستحيل وهو تحصيل الحاصل قبل ذلك التحصيل غير لازم وليس تأثير الموشر في وجوده
 حال كونه معدوماً حتى يلزم اجتماع النقيضين كما ان وجود الممكن انما هو حين كونه موجوداً بذلك الوجود لا حين كونه موجوداً بوجوده
 قبل ذلك الوجود حتى يلزم حصول الحاصل المستحيل ولا حين كونه معدوماً وكذا تأثير الموشر في عدم الممكن انما هو حين عدمه لالحاصل
 بذلك التأثير لا حين عدمه لالحاصل من قبل حتى يلزم تحصيل الحاصل المستحيل ولا حين وجوده حتى يلزم اجتماع النقيضين كما ان عدم
 الممكن انما هو حال كونه معدوماً بذلك لعدمه لا حين كونه معدوماً بعد حصوله لالحاصل من قبل حتى يلزم حصول الحاصل المستحيل
 ولا حين كونه موجوداً حتى يلزم اجتماع النقيضين ومنشأ الغلطان احدهما في التردد في حصول الاثر في زمان حصول التحصيل الحاصل
 المستحيل انما يلزم من ثبوت الاثر بشرط حصوله اس من تقدير ان التأثير في الوجود او عدمه الماخوذين مع وصف الحصول والمستحيل
 لم يفرق بين اخذ الاثر في زمان حصوله وبين اخذه بشرط حصوله فالزم تحصيل الحاصل المستحيل لللازم على تقدير حصول الاثر بشرط حصوله على تقدير حصول الاثر

في زمان حصوله ايضا وشتان بينهما كما لا يخفى **قوله** اوفى الوجود عليك تقول الوجود ايضا اعتباري متراخي فهذا الشق باطل
 باطل الشق الثالث فلا حاجة في البطلان الى ان يساق فيه الكلام الذي سبق في ابطال الشق الاول فقول الثمين الطريق غير
 واجب على الناظر والسر في البطلان هذا الشق بما بطل الشق الاول عدم البطلان بما بطل به الشق الثالث ان الوجود عند بعضهم ليس اعتبارا
 عقليا بل هو صفة منصفة في الماهية موجودة في الخارج فالبطلان هذا الشق بما هو جار على تقدير كون الوجود متراخيا وعلى تقدير كونه حقيقة
 منصفة **قوله** اوفى الصفات الماهية بالوجود كما يدعي سبب ليصحا بالجعل الموقوف **قوله** والجواب الاول في جواب هؤلاء السقهار
 انهم لا يوافقون الماهية قد تكون معدومة عندكم ايضا حتى يصدق سلبها عن نفسه لان صدق الربط الجاهلي يستدعي وجود الموضوع
 فاذا وجدت صفات نفسها فلو كان سلب شئ عن نفسه مستحيلا مطلقا لزم الاستحالة على هؤلاء ايضا ثم احل بان سلب الشئ عن نفسه
 مستحيل اذا كان الشئ موجودا واما حين عدمه فالوجهات باسرها كاذبة والسوالب باسرها صادقة فعند عدم الموشرا وعدم التأثير
 يكون الانسان معدوما فيكون سلبها عن نفسه وتكون السالبة القائمة ليس لانسان بانسان صادقة حين عدمه فاذا وجد بانها
 باحلال صفاتها فاشترط الجعل بنفس الانسان الذي هو مصداق القضية القائمة الانسان لانسان لا يلزم للمجولية الذاتية المستحيلة
 فان المستحيل ان يتعلق بجعل يكون شئ لنفسه ذاتيا من ذاتياته بعد تقرير ذلك الشئ ولا يستحيل ان يتعلق الجعل بسخ انقرر الذي
 هو مصداق ثبوت شئ لنفسه ثبوت ذاتياته له فاشترط الجعل بالذات هي نفس الماهية لا كونها ماهية ولا كونها موجودة وما يلزم من كون
 الماهية مجولية وهو ان يكون كون الماهية ماهية مجولية بعين جعل مصداق الذي هو نفس الماهية غير مستحيل هو المحل في الجواب واما ذكر
 الشارح في الجواب تقليد لمنه لصاحب لافق المبين جريا على عادة نفي غاية السقوط فان التأثير لما كان في الماهية وهي مصداق حملها
 على نفسها وحل ذاتياتها عليها فكما يلزم من عدم الموشرا وعدم التأثير ليست نفس الانسان كذلك يلزم منه عدم كون الانسان انسانا
 ايضا ولا صدق عين عدم الموشرا وعدم التأثير المستلزم ليس نفس الانسان لقضية القائمة الانسان الانسان وهو صريح البطلان
 او صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع وتقرره ولما لم من عدم الموشرا وعدم التأثير عدم كون الانسان انسانا ثم من وجود الموشر
 والتاثير كون الانسان انسانا ايضا وقدم ما يتعلق بهذا المقام بابط تفصيل في فواتح بحث الجعل فسقط ما توهم صاحب في المبين
 من ان الماهية السوداء مغايرة لكون السوداء سوداوية والمدعى ان كون السوداء سوداوية ليست بجعل جاعل والدليل على ان
 كون السوداء سوداوية ليس مجولا وكون السوداء من الغير ليس علته لعدم كون السوداء سوداوية لعدم الغير بل انها موهلة لبطلان نفس
 السوداء عند عدم الغير وانما علته ذلك كون السوداء سوداوية من الغير وليس كون نفس السوداء من الغير يستلزم كون السوداء سوداوية
 من الغير انتهى ولا يخفى على من رزق الفهم ان الماهية السوداء وان كانت مغايرة لكون السوداء سوداوية لكنها ليست مغايرة له
 مصداقا بل مصداق كون السوداء سوداوية هي نفس الماهية السوداء وكون السوداء من الغير كما انه علته لبطلان نفس السوداء

عند عدم الغير كذا كسب هو علة لعدم كون السواد سوادا عند عدم الغير اذ لا يساغ كون السواد سوادا مع بطلان نفس السواد وكون
نفس السواد من الغير يستلزم كون السواد سوادا من الغير قطعاً اذ مصداق كون السواد سوادا هو نفس السواد لا غير فظاهر غاية الظهور
وكن من لم يجعل اصله نوراً فاله من نوراً وقد اجاب بذلك من الاستدلال باقتضائ الشق الثالث وهو ان التاثير في اللفظ
المهية بالوجود قال اما الموصوفية بالوجود فهي وان كانت امراً اعتبارياً لكنها من الاعتبارات اللاحقة الواقعة في نفس الامر فوجب
استنادها الى علة ورايا اعتبار العقل هي نفس جاعل المهية وتقسيم فيها مفسوخ غير عائد المكن عرفناك من قبل ان الموصوفية
المرتبة على الجعل هي ذات ارتباط المهية والوجود يستحيل ان تلحق طبقاً الى حالها بالذات مادامت تلحق بها هي رابطة بينهما
فان اجتزأت بها هي مفهوم عالم يمكن كذا لا ارتباط بل كانت امراً معقولا بنفسه مبين الذات لها في العقل اذن كانت شاكلتها
شاكلته جملة المميزات من جهة الاستناد الى جاعل يجعل نفسها انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس له معنى اما اولاً فلان المعنى
الغير المستقل الموجود في خصوص لحاظه من ليس مرتباً على الجعل الواقع عند احد من اصحاب الجعل المولف ولا يستغنى عنه الاصل
في التقابل قد سبق مفصلاً واما ثانياً فلان ما ذكره من ان الموصوفية بالوجود من الاعتبارات النفس الامرية وانها مستندة الى
علة ورايا اعتبار العقل هي جاعل نفس الماهية لا الغير المستدل بل يؤيده اذ حاصل الاستدلال في الشق الثالث ان لافظ
بالوجود امراً اعتبارياً لا يصلح ان يكون اثر الجعل بالذات واما مصداقه فهو الماهية نفسها او وجودها فان قيل يكون مصداقه اثر
الجعل ارجع الى احد الشقين الاولين والعجب ان هذا التقابل مع اعترافه باستناد الموصوفية بالوجود الى نفس جاعل المهية لم يستشعر
بوجه الكلام ارجع الى الشق الاول فلا يكون هذا جواباً آخر باختلاف الشق الثالث ثم لا يخفى ان هذا الكلام غير صحيح اصلاً لا على طريق
الجعل البسيط ولا على طريق الجعل المولف اما على الطريق الثاني فالاولى ما عرفت سابقاً من ان اثر الجعل المولف ليس هو النسبة الرابطة
الغير المستقلة بما هي كذلك ثانياً لانه لو فرض ان اثر الجعل المولف هي النسبة الرابطة الغير المستقلة فلا يصح قوله فيجب استنادها
الى علة ورايا اعتبار العقل هي نفس جاعل المهية وليس للمهية جاعل جعل بالذات على هذا التقدير انما الجاعل يجعل بالذات
لنسبة الرابطة الغير المستقلة وثالثاً لانه على هذا التقدير يحون اثر الجعل بالذات هي النسبة الرابطة الغير المستقلة ولا ريب في انه
اعتباري والامر الاعتباري ايا ما كان سواء كان من الاعتبارات الواقعية او من الاعتبارات الاختراعية لا يمكن ان يكون اثر الجعل
بالذات وهذا هو الذي رامه المستدل وما ذكره من ان الاعتبارات النفس الامرية يجب استنادها الى علة لم يكن الاعتبارات النفس الامرية
لا تستند الى علة بالذات بل انما تستند الى العلة بالذات من حيثها والمستدل انما نفى كون الاعتباري اثر الجعل بالذات اما على
الطريق الاول فاما اولاً فلانه لا يصح على ذلك الطريق قوله لم يكن عرفناك قبل ان الموصوفية المرتبة على الجعل ارجع لانه انما بين قبل ان
اثر الجعل المولف هو النسبة الرابطة بين المهية والوجود بما هي غير مستقلة لان اثر الجعل بسيط ذلك واما ثانياً فلان النسبة الرابطة

بما هي غير مستقلة لها نحو ان من التقرر والوجود الاول التقرر بما معنى تقرر مصداقها ومطابقها والثاني تقرر بما الذي هي في مرتبة الحكاية
 فالاول يستدل الى علته المصدق لانه عين تقرر المصدق والثاني لا يستدل الى علته المصدق فعلته غير جاعل للمهية وكذلك الموصوفية
 بالوجود بما هي مفهوم مستقل بالمفهومية لها نحو ان من التقرر والوجود الاول تقرر بما معنى تقرر منشأ انتزاعه الثاني تقرر به الذي هي بعد
 الانتزاع فان اراد بهذا القائل بقوله فان اعتبر بما هي مفهوم الخ ان الموصوفية بما هي مفهوم اسمي في النحو الثاني من التقرر شاكلة
 شاكلة جملة المهيات من جهة الاستناد الى جاعل يجعل نفسها مسلم لكن له نسبة الرابطة بما هي غير مستقلة في النحو الثاني من التقرر ايضا
 كذلك اذ وجودها الذي هي نتاج من وجود مصداقها وتقرر بما معاني تقرر فكيف تكون مستندة الى نفس جاعل للمهية في هذا النحو
 التقرر بل هذا النحو من التقرر بما انها هو باعتبار العقل وان اراد ان الموصوفية بما هي مفهوم اسمي في النحو الاول من التقرر شاكلة شاكلة
 جملة المهيات فغير مسلم لانها في هذا النحو من التقرر مجعولة بالعرض ومستندة الى جاعل للمهية كان له نسبة الرابطة في هذا النحو من التقرر
 مجعولة بالعرض ومستندة الى جاعل للمهية فعلى طريق الحمل البسيط لا فرق بين الموصوفية بما هي نسبة الرابطة وبين الموصوفية بما هي مفهوم
 اسمي بالجملة فكلما لا يتحقق ان يثبت اليه فضلا عن ان يختص به ويعمل عليه قوله وفرقة بينكون الغاية هو لا يترك ون الغاية
 مع الاعتراف بوجود العلة القاعلية في الامور الجزئية الطبيعية قائمين اولان القائل في الامور الطبيعية الطبيعية هي قوة عديمة الشعور
 لا تعمل بمشورة واعية وان يقال ان للطبيعة شعور اضعافا من ضعف الشعور ثانيا ان لو كانت افعالها لغايات لما وقوت التشويبات
 والازداد ما لا يتصور فيها غاية وثالث ان افعالها ضرورية ولا غائية في الامور الاضطرارية فانما نعلم قطعا ان الشمس اذا اجترحت وصلت
 الى الخارج متعذرة الى الجوار كما كانت فاعتقدت سمحا فزلت ثقلها مطرا وليس ذلك لغاية وان اتفق ان يثبت به ما يتصل
 الى الزنق الحيوانات لان زرعها غائية لتزول المطر وابعادها لو كان نظام الكون لغاية كان نظام الفساد ايضا لغاية مع انه لا غاية
 في الفساد ولو كان ذلك الاشخاص الانسانية لغاية كان موتهم اليه لغاية مع انه لا غاية في الموت لانه فساد الطبيعة ولا غاية للطبيعة في فسادها
 والجواب عن الاول ان القائل بالحقيقة هو المبدع الفعال الباري المتعال جل في كره الطوائف وغيره واساطير الباطل فليزم من
 كون الطبيعة عديمة الشعور ان لا يكون للافعال ابعاد عن المبدء الحق جل في كره غايات وعن الثاني ان وقع تشويبات الزوائد كالرأس
 والاصابع الزائدة نقصان في المادة وازيادة فيها من تلقاها فاعل الحق عز مجده اغيض على كل لذة من الصور ما هو خلق كيلا يتكون
 عاطلة لا ياتي ان يكون للمادة افعال غايات لا سيما الغايات المبدئية والمنفعة الموقوفة في اودن شيء من العالم اكثر من تحصى بحاضر
 وجل من ان تنقص بعقل قاصر عن الثالث ان المبدء المتعال جل في قدرته اذا اراد شيئا مبدءا اسباب فلما اراد ان يحيى النباتات
 والحيوانات قدر لها ازقا وعاشق خلق الشمس تسجوا والتجاء لمصدا الى الجوار وفي طوره ولا يتنعم ان يكون لما هو ضروري نظر الى
 اسبابه لغاية وعن الرابع ان نظام الفساد ايضا لغاية وان لم يكن فيه غاية للطبيعة الجزئية الفاسدة فموت الاشخاص الانسانية و

الح يمكن فيه لتلك الاشخاص الفاسدة غاية فيه غاية للنفس بتخليصها عن سجون الابدان للفوز بالسعوات التي خلقت للجهلاء
 ان كانت السعادة مختلفة عن بعض النفوس سورا لا اختيارا وفيه غاية نظرا الى النظام الكلي وهي اخلا المكان عن الاشخاص الموجودة
 يختلفهم شخص اخر ليسوا باحقار بدوم العدم من هولاء بدوم الوجود وان اشتهرت بتفصيل فليكن بمطالعة اشعار والاسفار **قوله**
 فان عنوانها العلة الغائية العلة الغائية تكون علة لفاعلية الفاعل لما كان الواجب سبحانه علة فاعلية لكل كماله في الفاعلية
 فلما يكون لفعلة غاية مقصودة له فانه غني عن العالمين نعم في فعله سبحانه حكم لا تحصى ومصلح لا يتقصى لكنها عائدة الى نظام العالم فان
 عنوانها الغاية التي فيها الهدى لا تقتضي وان عنوانها الحكم المصلح فباطل **قوله** ان الاشياء في النجى والاتفاق ثلثة اقسام اولها ان
 من انحران يكون للنجى الاتفاق معنى والثاني ان الاشياء كما كانت بالنجى والاتفاق اى بلا سبب الثالث ان من الاشياء لا يكون
 متوقفا وترقبها بالقياس الى شئ لكونه غير واجب لحصول التحقق منه ان كان واجب لحصول والتحقق بالقياس الى اسبابها
 له بالقياس الى ذلك انه كائن بالنجى والاتفاق وهذا هو الحق **قوله** انها كانت بالنجى والاتفاق الفرق بين النجى والاتفاق
 ان النجى لا يكاد يستعمل لاني الامور الخفية بخلاف الاتفاق **قوله** وهي ما يتوقف عليه اشروع قد اشتهر ان المقدمة ما يتوقف عليه
 اشروع في العلم وفرضت بقصور العلم برسمه التصديق بغاية وموضوع فتح توقف اشروع في العلم على تصور برسمه فكيف له ان تصور
 بوجه ما فاجيب بان المراد توقف اشروع في العلم على وجه البصيرة الكاملة على تصور برسمه فتح ذلك بان امر البصيرة غير مضطرب
 بخوض حصول البصيرة الكاملة عن تصور بوجه ما فلذا عدل الشارح عن المشهور وقال المقدمة ما يتوقف عليه اشروع على وجه البصيرة
 الكاملة فسر بالتصور العلم بوجهما والتصديق بالغاية والموضوع ووجه التوقف على هذه الامور الثلاثة انه لا يمكن اشروع في المجهول المطلق
 فلا بد لاشروع في العلم من تصور بوجه ما وان اشروع فعل اختيارى لا يتحقق الا بعد التصديق بالغاية وان العلوم لا تتجاوز حقيقة
 الاتمات للموضوعات فلا بد لشارع في العلم على وجه البصيرة الكاملة من ان يتنازل العلم عنه عن سائر العلوم فيجب ان يصدق
 الشارع في العلم على وجه البصيرة الكاملة بموضوع ذلك العلم **قوله** واما مقدمة الكتاب اعلم ان اصطلاح مقدمة الكتاب لا يوجد
 كلام القوم كاقص عليه السيد المحقق قدس سره بل هو من مخترعات العلامة القناترا في قدس سره فانه لما راي قولهم المقدمة
 في الامور الثلاثة وراى ان المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه اشروع نفس الامور الثلاثة وان ظرفية الشئ نفسه غير معقول ان يكتب ان
 المقدمة معنيين الاول مقدمة العلم والثاني مقدمة الكتاب الصحيح الظرفية وتبني المحقق الدواني واقضى الشارح اثره ولا يخفى عليك
 لاحاجة تصحيح الظرفية الى تجديد اصطلاح لا يوجد في كتب القوم بل يكفي ان يقال ان المقدمة وبكلمات حقيقة في الامور الثلاثة
 لكنها تطلق مجازا على غيرها بالكسر ايضا فصحت الظرفية من دون ان يكتب الاشتراك اللفظي الذي هو خلاف الاصل **قوله** وهي
 محتملة لما يجمل الكتاب لانهما جاز من الكتاب فاحتمالاته احتمالاتها **قوله** تخصيص مقدمة الكتاب لما ذكر ان مقدمة الكتاب

محتملة ثلث احتمالات الالفاظ وحدها والمعاني وحدها ومجموع الالفاظ والمعاني ورد عليه ان مقدمته الكتاب هي ما يذكر قبل المقصود والحد
 لا يوصف الالفاظ فليست لمقدمته الالفاظ وحدها وان مقدمته الكتاب طائفة من الكلام وليست هي الالفاظ فان الكلام ما
 تنافس كلتيه اي لفظين موضوعين لغنيين مفردين بالاستناد ولا سيما وقد اخذ الشارح في تفسيره باللفظ المذكور والكلام جميعا ولمكان هذين
 اللفظين تخصيصهما البعض بالالفاظ وحدها وتخصيص مقدمته العلم بالمعاني اعتبارا باللفظ ببيان مقدمته الكتاب هي المبين بالعرض ومقدمته
 العلم هي المبين بالفتح فلما كان مقدمته الكتاب الالفاظ وحدها كان مقدمته العلم المعاني وحدها لان الالفاظ مميّنة للمعاني ولمعاني
 مميّنة بها فاجاب بان الذكر كما يوصف به الالفاظ يوصف به المعاني غاية الامر ان القواف المعاني بالذكر بالعرض بتوسط الالفاظ
 والذكر لما خذ في تفسير مقدمته الكتاب اهم من الذكر بالذات والذكر بالعرض فاخذ الذكر في تفسيره ليس ليلا على اختصاصها
 بالالفاظ وكذا الكلام ليطبق على اللفظي ونفسى غاية الامر ان اطلاقه على النفسى مرتب على اطلاق اسم الدال على المدلول فيصح
 اطلاق الكلام على المعاني ايضا والكلام لما خذ في تفسيره مقدمته اهم من الكلام اللفظي ونفسى فاخذ في تفسيره لا يدل على ان مقدمته
 الكتاب هي الالفاظ وبذلك ان الارتباط والانتفاء ما خذ في تفسيره مع ان الارتباط والانتفاء بالذات انما هما بالمعاني
 فقط فلما ان اخذهما في التفسير ليس ليلا على اختصاصهما بالمعاني لكون المراد بهما اهم مما هو بالذات ومما هو بالعرض كذلك اخذ
 والكلام في تفسيره ليس ليلا على اختصاصهما بالالفاظ لكون المراد بهما اهم وهذا هو المراد بقوله بل الارتباط والانتفاء انما هما
 بالمعاني فقط يعني ان الارتباط والانتفاء بالذات انما هما بالمعاني ولا ارتباط ولا انتفاء بالالفاظ الا بالعرض من حيث انها معبرة
 عن المعاني التي بها الارتباط والانتفاء فكما ان اخذ الارتباط والانتفاء في تفسير مقدمته الكتاب ليس قرينة على اختصاصهما بالمعاني
 فقط لذلك اخذ لفظ الذكر والكلام ليس قرينة على اختصاصهما بالالفاظ فقط فاخذ الارتباط والانتفاء في تفسيره قرينة على ان الذكر
 والكلام لما خذ في تفسيره فيعلم من ما يكون بالذات ومن يكون بالعرض كما ان اخذ الذكر والكلام فيه قرينة على ان الارتباط والانتفاء
 لما خذ في تفسيره فيه اهم ما يكون بالذات ومما يكون بالعرض فلا يتوهم ان قوله بل الارتباط والانتفاء الخ يدل على تخصيص مقدمته الكتاب
 بالمعاني فقط لان اطلاق الذكر حقيقة على الذكر بالذات واما اطلاقه على الذكر بالعرض او الاعم مما هو بالذات ومما هو بالعرض فجاز
 وكذا اطلاق الكلام على اللفظي حقيقة وعلى النفسى وعلى الاعم منهما مجاز والاصل في الاطلاق الحقيقة قوله فانما هي بينهما عجب
 المفهوم ان كانت مقدمته الكتاب عبارة عن المعاني وحدها وكانت مقدمته العلم عبارة عن ادراكها فيكون التباين بينهما اعتبارا
 لما اشتهر من ان التباين بين العلم والمعلوم اعتباري وهذا ان كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة عند العقل المتحدة مع المعلوم
 وكان المقيد فيها منها واما اذا كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية المتغيرة للمعلوم كما هو ذهب المصمك ان التباين بينهما
 حقيقيا او مقدمته العلم على هذا التقدير عبارة عن الحالة الادراكية وهي ليست المتحدة مع المعلوم بل متغيرة له متغيرة حقيقة

وكذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة الغير المتحددة مع المعلوم كما هو متبني لثبات الاشكال وكونها علما وكذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة المتحددة مع المعلوم ولم يكن التصديق قسما من العلم كما ذهب اليه جماعة فانه اذا لم يكن التصديق قسما من الصورة لم يكن متحدا مع المصدق فالا يكون مقتضى العلم هي مجموع التصديرات بالوضع ولغايتها متحدة مع نفس المعاني على هذا التقدير اذ مجموع المتحد وغير المتحد غير متحد ان كانت مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها او عن مجموع الالفاظ والمعاني كان بينها وبين مقتضى العلم تفاوت حقيقي على كل تقدير مقدمة العلم عبارة عن ادراك المعاني وهو غير متحد مع الالفاظ وحدها او مجموع الالفاظ والمعاني اصلا وهو ظاهر فان قلت ان كانت مقدمة الكتاب عبارة عن المعاني وحدها فهي ليست عبارة عن نفس المعاني بل عن المعاني المدلولة عليها بالالفاظ مخصوصة وعلى تقدير اتحاد المعلوم والعلم انما يتحد ادراك المعاني مع نفس المعاني لا مع المعاني من حيث انها مدلوله عليها بالالفاظ مخصوصة فلا يلزم على تقدير اتحاد العلم والمعلوم وكون التصديق قسما من العلم ايضا اتحاد مقدمة العلم ومقدمة الكتاب قلت الجحشية المأخوذة مع المعاني في مقدمة الكتاب عنى من حيث انها مدلوله عليها بالالفاظ مخصوصة ليست جبر من مقدمة الكتاب كما لا يخفى بل هي في التعبير والملاحظة دون الملحوظ والمعرّبة والمعاني الملحوظة مع هذه الجحشية متحدة مع نفس المعاني وهي متحدة مع ادراكها على هذا التقدير المتحد مع الشيء متحدة فان قلت ان كان العلم هي الصورة الحاصلة وكان التصديق قسما منها فيجزان يكون الاتحاد مع المعلوم مختصا بالعلم التصوري قلت اذا كان التصديق قسما منها لا يمكن ان يقال ان الاتحاد مع المعلوم مختص بالعلم التصوري لان الصورة متحدة مع ذي الصورة على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن سواء كانت الصورة تصور او تصديقا وسيأتي انشاء الله تعالى قوله الا اذا كان المراد ان اراد بالاذعان الكيفية اللائقة بحسب الادراك على ما زعموا **قوله** والاولى لان تلك لمباحث ايضا طائف من الكلام تذكر امام المقصود لا ارتباط بها ونفعها فيه فهي من مقدمة الكتاب وان لم تكن كما يتوقف عليه شرع **قوله** زاد لفظ التصور اعلم ان قول لمصر العلم التصور وهو الحصر عند المدرك يحتمل معنيين الاول انه اراد بالعلم في قوله العلم التصور العلم المحصولي مجازا اطلاقا للعام وادراك الخاص ولفظ التصور قرينة على هذا المجاز والتعريف عنى قوله هو الحصر عند المدرك اما تعريف لفظي بهذا العلم الخاص وهو جائز بالاعم والتعريف لمطلق العلم المفهوم في ضمن الخاص على ان يكون في زيادة لفظ التصور على ان التصور مرادف للعلم المراد بهما وهو العلم الحصولي الثاني انه اراد بالعلم في قوله العلم التصور مطلقا لعموم الاشكال للتصوري الحصولي ذكر التصور بعد من بان كذا الخاص للعلم المراد بهما في التعريف كما هو مطلق لعموم الاشكال في زيادة لفظ التصور تنبيه على ان العلم المراد به هو مورد القيمة الى التصور والتصديق هو العلم الحصولي لا مطلق العلم لثباته للتصوري ايضا ولا يكون على هذا التوجيه في زيادة لفظ التصور تنبيه على مرادفة التصور للعلم فان التصور ليس مرادفا للعلم المطلق بل للعلم الحصولي والقول بان لمصر لعله عشر في كلمات ثقات الفن على مرادفة مطلق العلم وان لم نطلع عليه في غايته البعد وما ذكرناه عن معنى قول الشارع زاد

انظر التصورات انبساطها على الترتيب يعني على التوجيه الاول اولى ان المقسم بالحقيقة علم حصولي لا مطلق لعلم شامل للحضورى يعنى على الترتيب
 الثانى وانما قال المقسم بالحقيقة علم حصولي لان مطلق العلم انما يقسم كمنه ليس مقسما بالحقيقة بل انما يقسم في ضمن الحصولي **قوله** علم المحركات
 بانفسها وعلم الواجب تعالى شال الحضورى قيد علم المحركات بقوله بانفسها واطلق علم الواجب سبحانه لان علم المحركات بغير ذواتها حصولي كما
 ينبغي بعيد من القول والحق وعلم الواجب سبحانه حضورى مطلقا سواء كان علما بذاته او بغيره كما مر مفصلا **قوله** قد خيل للمقسم بالحصولي الحوادث
 اعلم ان الحق عند المحققين هو ان العلم الحصولي مطلقا قدما كان او حادثا ينقسم الى التصور والتصديق وهو مختار للمحقق الدواني ومن تابعه
 هو الحق لكن المحققين انما يكتفون بذلك اختلافوا في ان التصور والتصديق القيمين بل يمكن تصانفهما بالبدئية والنظرية ام لا فذهب
 الشايع الى تجزئتهما بانفسها بالبدئية وان لم يكن باستصنيفين بالنظرية وذهب البعض الى انهما لا يتصانفان بالبدئية ايضا نعم ان تجزئتهما بانفسهما
 بالبدئية يفضي الى تجزئتهما بالنظرية وسيأتي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى وتوهم صاحب الافق البين ان علوم العقول المجردة وان كانت
 حصولية لكنها ليست بتصورات ولا تصديقات فذهب هو ومن تابعه الى ان مقسم التصور والتصديق هو علم الحصولي الحادث وليس على
 ندرته بانبغي ان يسمى بشبهة فضلا عن حجة واما يقول قائلهم ان مقسما لو كان هو الحصولي مطلقا لم تخصيص المقسم مرتين مرة تخصيص العلم
 بالحصولي عين تقيمه الى التصور والتصديق ومرة تخصيصه بالحوادث عين تقيمه الى البديهي والنظري اذ القديم لا يكون بديهي ولا نظري
 ولا ينبغي على من يتحجج ان يخاطب به انه لا شاعية في تخصيص مرتين بل في تخصيص الفترات كما اذا قسم الجسم الى الانسان وغيره من الحيوانا
 ثم قسم الى الكاتب والاممي فيجب في التقييم الاول تخصيص الجسم بالحيوان ثم في التقييم الثانى تخصيصه بالانسان على انه لا حاجة الى تخصيص
 مرتين عند من يجزئ تصانف العلوم القديمة بالبدئية مع القول بكونها تصورات وتصديقات فلا يلزم عليه تخصيص مرتين اصلا وربما
 يقول بعضهم ان العلوم القديمة لو كانت تصورات وتصديقات لكانت بديهيته ونظرية ايضا لكون التصور والتصديق مختصين بالبديهي والنظري
 مع ان كونها بديهيته ونظرية باطل كما سياتي والى هذا اشار الشايع بقوله نظر الى اختصاص التصور والتصديق بالبديهي والنظري الجواب
 على من قبل من يجزئ تصانف العلوم القديمة بالبدئية فهو منع بطلان اللازم واما من قبل من لا يجزئ تصانفها بالبدئية ايضا فهو منع خصص
 التصور والتصديق بالبديهي والنظري اذ لا دليل عليه فيجران يوجد تصور وتصديق لا يكونان مختصين بالبدئية والنظرية **قوله** والحق
 لا شبهة في ان علوم المحركات بغير ذواتها وصفاتها ليس علما حضوريا ولا ينقسم اعنى من لا يجزئ كون العلوم القديمة تصورات و
 تصديقات مع القول بكونها حصولية يساعدها على ذلك ولما كانت تلك العلوم حصولية فنقول مخالفة العلوم الحصولية الحادثة للعلوم
 الحسية القديمة اما ان يكون نفس لما يتيه حتى يكون العلم القديم المتعلق بالبدئية الانسان مثلا مخالفا بالحقيقة للعلم الحادث المتعلق بالبدئية الانسان ما كان
 بالبدئية الشخصية للابا بالبدئية فالاول باطل ما اولافان قدم العلم مدونة تابعا لموضوعه عنى العلم فان كان موضوعه بحيث يستحق بهل علمه كان العلم
 قديما وكان بحيث علمه يكون سبوقا باجل كان العلم حادثا فالقدم والحدوث انما يتصانف بهما العلم من قبل نسبة الى موضوعه ونسبة

الى الموضوع وان كانت مقوته لهوية العرض لكنها ليست مقوته لما بهية فيكون القدم والحادث من عوارض هوية العلم فلم يستلزم اختلاف العلم بالقدم والحادث اختلافا بالمابية اذا اختلاف الهويات لا يستلزم اختلاف المابية واما ما نيا فلان العلم المحصولي ابعادا على الصورة الحاصلة المتحددة مع المعلوم كما هو المشهور وعن حاله مابية للمعلوم فعلى الاول يكون العلم القديم المتعلق بمعلوم والعلم الحادث المتعلق بذلك المعلوم متحدان بالحققة فاما يكون بينهما مخالفة بالمابية وعلى الثاني يكون حقيقة العلم مشتركة بين العلم القديم والحادث واما يكون التحالف بينهما بالهويات الشخصية اذ لم يذهب ذهاب من الذين يرون العلم القديمية حصولية الى ان العلم المحصولي الحادث حقيقة شتتة للعلم المحصولي القديم كيف وقد نض المحقق الطوسي في شرح الاشارات على ان العلوم متميزة فلا يساغ لان يكون العلوم الحصولية القديمة مابية بالحققة للعلوم الحصولية الحادثة واذ بطل الشق الاول تعين الثاني وهو ان يكون التحالف بينهما بالهويات الشخصية فيجب ان يكون العلوم القديمة اية تصورات ولقديريات والاولم اختلاف المتعلق باختلاف العوارض فمن احب ان لا يطلق عليها لفظ التصور والتقدير فليجعل لان الكلام ليس في اطلاق اللفظ ووجه آخر هو انه لا شك في ان صور الاشارة مرتبة في العقول المجردة كما سيأتي انفا وارتقام صور الاشارة في المجردة يستلزم ان يكون تلك الاشياء معلومة لعلها حصوليا وذلك العلم المحصولي اما اذا خالفه ما وليس كذلك فيكون علوم العقول تصورات ولقديريات فان توهم ان الحادث معتبر في التصور والتقدير قلنا الحادث عارض للتصور والتقدير والعارض غير خاف في حقيقة معروضه فالحادث لا يمكن ان ينفذ في حقيقة التصور والتقدير واذ لم ينفذ الحادث في حقيقة التصور والتقدير كانت العلوم القديمة ايضا تصورات ولقديريات فظهر انه لا يساغ ان ينكر كون العلوم القديمة تصورات ولقديريات وقصدري امر من ينكر ذلك ان يحجر اطلاق لفظ التصور والتقدير عليها لان محجة تحقق حقيقتها ينكث ثم ان بعض المتكلمين شبهة في البيان الذي ذكرناه في ان البيان متوقف على كون علوم المجردة غير ذواتها وصفاتها حصولية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون تلك العلوم حضورية كما ذهب اليه شيخ الاشراق وما ذكر الشافعي في بيان كونها حصولية من ان الحائزات باسرها معلولة للواجب سبحانه لانه هو جامعها والمجرات وما لم يخصته لاجلته والحضور انما يكون عند الجاهل غير من الالاسم ان الحضور انما يكون عند الجاهل علم المجزاة ان يكون الحضور عند الوسائط اية هذا حاصل الشبهة وهذه شبهة ان سلمت فليس تسليمها بقاء لما هو غرضنا في هذا المقام اما اوله فانه انما يقال ان يكون العلوم القديمة حصولية ولا يقال بذلك فعلى الاول ثبت ما ادعيناه من كون العلوم الحصولية القديمة تصورات ولقديريات بما ذكرنا من البيان وعلى الثاني فيخصر العلم الحصولي في العلم الحصولي الحادث فيرتفع اختلاف من البين اذا الخلاف انما هو اذا كانت العلوم الحصولية قديمة ايضا اذ لا نزاع في ان العلوم الحضورية ليست بتصورات ولا لقديريات وعلى هذا التقدير لما اختصر الحصولي في الحادث اختصر التصور والتقدير ايضا في الحادث لكن لا لان الحادث مدخلا في التصور والتقدير بل لان التصور والتقدير لا يكونان الا حصوليين والحصولي على هذا التقدير ليس الاعاذا واما ما نيا فلانه ان قيل بان الحائزات حاضرة بلا توسط الصور عند المجرات التي

اي وساطتي صدورها كما هو مدعيه بفتح الاشراق فلا يلزم منه انتفاء العلوم المحسولية المقدمية لان العقل العاشر ثلثيته في تصور العقول
 التي هي مقدمة عليها ليست اذ لا حضور لها عنده لانها ليست لنفسه لانها لا تصادف عن اجمال على بساطته فيكون علمها حصوليا قديرا لا حصوليا
 وكذا علم العقل العاشر بالافلاك لان الافلاك ايضا ليست عنده ولا تتصادف مع اجمال على غيره محجبه بوساطته اذ العقل العاشر ليس
 واسطة في صدورها عن الواجب سبحانه عندهم فيكون هذه العلوم المحسولية القديمة تصورات تصديقات بالبيان الذي ذكرناه امانا ثانيا
 فلان انهم يسمعون على كون علم المجردات بما سوى ذاتها وصفاتها حصوليا كما اشترنا اليه فيما سبق فظهر ان شبهة المذكورة غير قادحة في المقصود
قوله فان مناط العالمية والمعلوماتية الفاسدة اراد ان مناط العالمية والمعلوماتية في العلم الحسوري وجود الشيء المعلوم للعالم بان يكون
 المعلوم نفس العالم ونقطة او معلول لا وانظر الدقيق ليقضي بان مراده ان مناط العالمية والمعلوماتية بالذات هو وجود الشيء المعلوم للعالم بان
 يكون نفسه او نقطة او معلول لا والاشياء التي ليست نفس العالم ولا نقطة لا معلولة له لا تتعلق بها العلم بالذات بل انما تتعلق بها العلم
 بتوسط صورها على ما يستحق الشرح من ان المعلوم بالذات معلوم العلم الحسوري فانه يتعلق به العلم بالواسطة بخلاف معلوم الحصولي لما
 كان المتبادر عند الاطلاق المعلوماتية بالذات اطلقها **قوله** الجائزات من العوالم الى السواقل لما كان انتفاء العينية ونسبة ظاهرة
 وكانت الجائزات معلولة للمجردات لانها وساطتي صدورها عن اجمال على غيره محجبه عندهم لم يخرج الى بيان انتفاء حضور الجائزات عند
 الاجل العينية ونسبة وانما بين انتفاء حضورها عند الاجل المعلوماتية لانه كان سبق الى الوجود بانها حاضرة عند لانها معلولة لها فيحقق ان الجائزات
 انما هي معلولة بالحقيقة الواجب بل شأنه وانما المجردات وساطتوروا بطوليت علما جاعلة لشيء انما يكون حاصرا عند جاعله
 لا عند سائر العلم لا ينبغي على ذي تفصيل ان كلام الشارح في هذا المقام مع طول ليس تحت كثير طائل اما اول فانه بعدد اثبات ان العلوم
 المحسولية القديمة تصورات وتصديقات واثبات كونها حصولية غير محجبه انهم لا يذكرونها فقد ترك بالعينية واشتغل بالالينية واما ثانيا
 فلان عدم حضور الاشياء عند العقل التي هي وساطتي صدورها عن جاعلها الحق ممنوع لم يقيم عليه بعد دليل ومن ادعى فعلية البيان
 فلا يثبت كون تلك العلوم حصولية اليه على انه لا حاجة في هذا المقام الى اثباته واما ثانيا فلان ما ذكره على تقدير تسليمه انما يدل على ان علوم
 المجردات بما سوى ذاتها وصفاتها ليست حضورية لعلها حصولية ومشتان بينهما فان اثبات كون علومها حصولية موقوف على اثبات
 ان المجردات عالمة بما سوى ذاتها وصفاتها ولم يتعرض الشارح لاثبات ذلك ونفي كون علومها حضورية لا يتوقف على هذا اذا السالبة
 لا يستلزم وجود الموضوع وقوله ان كانت بصور ما مر منه الى آخره ادعاء ما قام عليه دليلا واما رابعا فلان تفرج قوله شأنها بالنسبة
 الى الكواكب على ما قبله غير مستقيم اذ لم يبين فيما قبله ان علم المجردات يكون تصورا وتصديقاتا حتى يفسخ عليه ان شأنها بالنسبة الى
 الكواكب الخطأ فقط وبالنسبة الى الصداق الخطأ والتصديق جميعا وغاية التوجيه ان يقال انه نفى اولا كون علوم المجردات بما سوى
 ذاتها وصفاتها حضورية بمقدمات سلمية عند الشائين الذين على اصولهم ينشئ الكلام من ان حضور شيء عن شيء انما يكون باحد ثلثه

انحرار وان انحصور بالاقسط الصورة انما يكون عند الجال وان لا جال سوى المبدئ حتى جل محبة ثم بين ان الجائزات من الموجودات
 والمعتلات مخزونة ومرتبطة بصور باقي المجردات بافاضة المبدئ الاول حيلانه وذلك لكون المجردات وسائط في صدور باعنة سبحانه
 لكنه طوي في تبليغ ارتسام صور الجائزات فيها بكونها وسائط في صدور باعنا وعلينا شهيته واكتفارا بما راي في ذلك في قوله كونها
 وسائط لا يوجب الى اخره فثبت بما ذكر ان المجردات عالمة بالجائزات موجودة لها وحقوقها لا يتناولها حصولها وان الكواذب الصواق
 كلها مرتبطة ومخزونة فيها وان المجردات عالمة بالكواذب والصواق يرتسام صورها فيها لما كان الدين سليم فكيف بان عليها بالكون
 والصواق لا يمكن ان يكون على نحو واحد تحقيقا للفرق بين الصواق والكواذب وكان ينبغي ان يستلزم الاحتياج الى بيان طوي هذه
 ففسر على ما ذكره ان شأنها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والحفظ على سبيل الاختزال والتصوير وبالنسبة الى الصواق
 الحفظ والتصديق جميعا فثبت ان علوم المجردات تكون قصورات وتصديقات وانما ينبغي ان يكون علم المجردات بما سوى ذاتها
 صفاتها حضورية بالذيل مع ان انهم كان مساعدا عليه لئلا يكون اسيان خارجا عن طبيعة الحكمة فخلاصة كلامه ان علوم
 المجردات بما سوى ذاتها وصفاتها حصولية وانها عالمة بالكواذب والصواق جميعا علما حصوليا وليس عليها بها على نحو واحد
 فلا بد ان يكون عليها بالكواذب على سبيل التصور والصواق على سبيل التصديق تحقيقا للفرق بينهما فافهم قوله وان كانت بصورها
 صور الجائزات بما سوى المجردات وصفاتها مرتبطة في المجردات ومخزونة فيها يدل على ذلك ان المجردات وسائط في حصة
 على المبدئ الاول حل ذكره ولا يتصور كون الجسم واسطة في صدور شي من دون ان يعلم المجرد ذلك الشيء فيجب ان يكون المجردات
 عالمة بالاشياء التي هي وسائط في صدور تلك الاشياء ولا يمكن ان يكون عليها بصورها لان مقتضى العلم المتصور هي هناك
 وهو احد ثلثة امور من كون المعلوم نفس العالم ونقله لا معلولا فلا بد من ارتسام صور تلك الاشياء فيها وهو المدعى وما يدل
 على ارتسام صور المعتلات في المجردات ان النفس مدركة للكليات بواسطة القوة العقلية كما انها مدركة للجزيئات بواسطة القوة
 الوهمية وكما تدل النفس عن الجزئيات كذلك تدل هي عن الكليات والذهول عبارة عن زوال المدرك عن المدركة مع بقائه
 في الخزانة فيجب ان يكون للكليات خزانة يكون هي فيها عند زوال النفس عنها وزوالها عن المدركة ولا يمكن ان يكون خزانة
 هي المحافظة لانهما قوة جسمانية فلا يرتسم فيها الكليات فيكون لها خزانة اخرى يرتسم فيها صور الكليات وهي العقول الفاعلة فلا بد من
 ارتسام الصور الكلية فيها وايضا انسيان عبارة عن زوال الصورة عن المدركة والخزانة جميعا والنفس قد تنسى الكليات فيجب
 من ارتسام الكليات في الخزانة والا حتى يصح زوالها عنها عند النسيان فثبت بهذا ان الكليات باجمعها من المفردات والعقود و
 الصواق والكواذب مرتبطة ومخزونة في المجردات ومنها شي يجب التنبيه عليه هو ان الفرق بين الذهول والنسيان ليس هو
 ان الذهول عبارة عن زوال الصورة عن المدركة مع بقاءها في الخزانة وان النسيان عبارة عن زوالها عن المدركة والخزانة

جميعا كما يوضحه تفسيرهما الذي ذكرنا مما شاة مع القوم اما اول افلاحة لو كان معنى النسيان زوال الصورة عن المدركة واخرها ان جميعا انتفع طريقا
 النسيان على شئ من الكليات اذ طريقان للنسيان بالمعنى المذكور على شئ منها انما يكون اذ انزال ذلك الكلي المفروض طريقان للنسيان عليه
 عن الاذنان العالية لانها الخسنة للكليات عند زوال صورة ما عنها باطل عند فهم اذ هي مع ما فيها ابدية واما ثانيا فالا فلو كان معنى
 الذبول النسيان ما ذكر لزوم احتمال التيقنين اذ قد يطرر على بعض المعقولات ذبول بالقياس الى نفس والنسيان بالقياس الى
 اخرى فيلزم بقدر ذلك المعقول في اخذنا تحقيقا للمعنى الذبول وزواله عنها تحقيقا للمعنى النسيان فالحق ان معنى الذبول هو زوال
 الصورة عن المدركة مع بقاها للنسبة بين المدركة وبين الصورة المذبول عنها بحيث تاخذ الصورة عن الخزانة متى شارفت والنسيان
 زوال الصورة عن المدركة مع زوال المناسبة ايضا فيحتاج في اخذ الصورة المنسية الى كسب جديد بخلاف الصورة المذبولة عنها
 اذ يحتاج المدركة في اخذها الى الاتفاقات توافرها المطابق للاصولهم والتي ان كان استعدا لنفس التحصيل الصورة ابتداء تختلف شدة
 وضعها وقربها بعد ذلك استعدادها لتحصيل الصور ثانيا تختلف بالشدّة والضعف والقرب والبعد فالذبول عبارة عن زوال الصورة
 عن المدركة مع كون النفس متعدة لتحصيلها استعدادا اقربيا لاستحضارها بساويها القرينة والنسيان عبارة عن زوال الصورة عن
 المدركة مع عدم الاستعداد اقرب لتحصيلها فطريقان للذبول والنسيان على المعقولات ليس وليلا على اختزانها في المجردات اذ لا يجب
 ان يكون لما يطرر عليه الذبول والنسيان خزانة فضلا عن ان يكون هي الجواهر المجردة لم يقيم بعد دليل شاف على وجود المجردات
 فضلا عن اختزان المعقولات فيها فانهم قوله شانها بالنسبة الى الكواذب قد ظهر ان الصور المعقولة من مساوي المجردات من الممكنات
 مرتبة في المجردات وان الكواذب والصواب في سواسية في الارتسام فيها لان المجردات مكانها وسائط في افاضة الصواب ذلك
 هي وسائط في افاضة الكواذب والوسائط اذا كانت مجرّدة لا بد ان تكون عالمة بها هي وسائط في صدوره عن الجاهل بالارتسام صورته فيها
 ولان الذبول والنسيان كما يطرران على الصواب الكلية كذلك يطرران على الكواذب الكلية فلا بد من خزانة للكواذب الكلية لتحيل
 ان يكون خزانة انتهت الى الخيال الذي هو خزانة للحسوسات او حافظة التي هي خزانة للعاني الخيرية الموهومة لا تتنازع ارتسام الكليات
 في القوى الجمانية فيكون خزانة الكواذب الكلية ايضا هي العقول المجردة فالصواب الكلية والكواذب الكلية سواسية في ارتسام
 فيما نقل السليم حاكم بان ارتسام صورة في المجرد لا يعقل من دون ان يعلم المجرد ما رسم فيه فالعقول عالمة بما ارتسم فيها من الصواب
 والكواذب والبداهة قاضية بان علمها بها لا يكون على نحو واحد فلا بد ان يكون شانها بالنسبة الى الكواذب مجرد الحفظ على سبيل الاختزان
 دون التصديق بها وبالنسبة الى الصواب الحفظ والتصديق معا فيكون علم العقول الفعالة بالکواذب علما تصوريا فقط وبالصواب
 علما تصديقا ايضا والخبني ان يتوهم من تولف شانها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام الحفظ على سبيل الاختزان ان شانها بالنسبة الى الكواذب الارتسام
 من ان تعلمها اصلا لا علما تصوريا ولا علما تصديقا كما سبق الى بعض الاذهان ان الصورة لا يحتمل ارتسام بصورتها في المجردات من ان علمها بما ارتسم فيها بل

المراد ان شانها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والصور دون التصديق بها غاية التحقيق على طبق اصولهم وهو ما افاد الحق
الدواني قدس سره في حاشية على شرح التقرية وقد اندفع به اشكال حاصله انهم يستدلون على كون العقل الفعال خزانة للصواب
الكليّة بطريقتين الاول والسيان عليها اذ ينهايتهم على ان يكون خزانة كما هو لا يمكن ان يكون خزانة الا العقل المجرد
بناها بعض في الكواذب الكليّة فيجب ارتسامها في العقل الفعال مع ان العقول الفعالة مقدّسة عن شرور الكذب بوجه الاندفاع
ان غاية الزم من هذا البيان ارتسام الكواذب الكليّة في العقول الفعالة على سبيل الاختزان ولا صغير فيه انما الصغير
في تصديق العقول الفعالة بالكواذب وهو غير لازم فالحال ليس بلام ولا لازم ليس بحال وما اورده الصدر المعاصر لخص
الدواني من ان الخزانة التي فيها الكلام في هذا المقام هي خزانة العلم لا المعلوم والعقل الفعال انما يكون خزانة للتصديقات
صادقة كانت او كاذبة لا واثمة ولا رتبة حصلت فيه بده التصديقات اذ لو لم يكن التصديقات حاصلة فيه لم يكن خزانة لها ولا به
في التصديق من مصدق فيجب على تقدير كون العقل الفعال خزانة للكواذب ان يكون مصدقا لها في غاية السقوط اما ولا فلا
لا معنى للخزانة الاخران المعلومات اذ انتقال العلم عن المدركة الى الخزانة يستحيل لكون العلم عرضا في المدركة فلا معنى لكون العقل
الفعال خزانة للتصديق الا كونه خزانة لنفس المصدق به وكون الخزانة مصدقا بما هي خزانة له غير ضروري ولا مبرهن عليه
كيف واخران لا يجب ان يكون مدركا لما هي خزانة له كما حافظه التي هي خزانة للوهميات وليست مدركة لها وانحياز
الذي هو خزانة للحموسات وليس مدركا لها واما ثانيا فلانه لو فرض وسلم ان الخزانة خزانة للعلم فليس معنى كونها خزانة للعلم الا ان
العلم حاصل فيها حصولا ظاهريا فلا يلزم من كون العقل الفعال خزانة للتصديق الا ان يكون التصديق حاصلا حصولا ظاهريا و
لا يلزم من حصول التصديق حصولا ظاهريا كونه مصدقا اذ حصول المبدأ حصولا ظاهريا لا يستلزم صدق المشتق ولا يجب ان يكون
في اخزانة حصول اصلي لما هي خزانة له وما قيل من ان الذبول ليطر على التصديق الذي هو علم وتصديق بشي فلا به
من حصوله في العقل الفعال فيجب ان يكون مصدقا على هذا الوجه ساقط لان حصول التصديق الذي هو علم وتصديق بشي
في العقل الفعال حصولا ظاهريا لا يستلزم ان يكون العقل الفعال مصدقا كما لا يخفى اما توهم البعض مختصفا على المحقق الذي
من ان الكواذب مرتتبة في النفس بما هي مصدقة بها فيجب ان تكون مرتتبة في العقل الفعال ايضا بما هي مصدقة بها ولا
لم يكن بين اخزانة وبين ما هي خزانة له مطابقة ففى غاية السخافة اذ قد عرفت انه لا يجب ان يكون الخزانة مدركة لما هي خزانة
لفصلنا عن ان يكون ما في الخزانة مطابقا لما في المدركة في نحو العلم بها غاية التحقيق في هذا المقام ومن العجائب ان صاحب
الافق المبين لما لم يجد بدا من القول بارتسام الكواذب في العقل الفعال ولم يكن له سبيل الى القول بان علم العقل الفعال
بالصواب والكواذب على نحو واحد ولم يرخصه عقله الذي هو وبمجهز كون علمه تصور وتصديقا جريانه في اتباع الاباطيل

على عادة قال في قبالة التحقيق ان اعتبار نفس الامر هو اعتبار كون الشيء متحققا في حد نفسه لا بتعلل افعال من العقل في لوح الذكاء
 ام في متن الخارج والصواب في مرتبة في العقل الفعالي بما هي متحققة في حد نفسها والكواذب بسور استعداد النفس استحق تطبعها بها و
 يوزن في القليلتين بديك الاعتبارين ولا محذور اصلنا ثم قال فاما قول بعض منتقضي التقليدين ان شان العقل الفعالي في اختزان
 المعلومات مع الصواب في الحفظ والتصديق معا مع الكواذب المحفوظ دون التصديق اى الحفظ على سبيل التصور دون
 الاذعان لبرائة عن الشرور والاسوار التي هي من تواليج المادة فليس على سنن التحصيل اليس من المستقر في مقوله ان التصو
 والتصديق انما هما نوعان من العلم الانطباعي المستبعد في الفطرة الثانية فاما ان العلوم المحصورة كعلم النفس العاقلة بناتها المتفرقة
 والعلوم الانطباعية الغير المتجددة كعلوم العقول الفعالة التي هي من لوازم ذواتها الغير المنسوبة عنها بسبب الوجود العيني في
 الفطرة الاولى في غير داخل في المقسم انتهى ويلوح على هذا الكلام من آثار الخبط والطغيان ما يغيث عن البيان لانه قد اعترف
 بان اعتبار نفس الامر هو اعتبار كون الشيء متحققا في حد نفسه فالقضايا الصواب في المرتبة في العقل الفعالي بما هي متحققة في حد
 انفسها متصفة بالمطابقة لنفس الامر بالمعنى المذكور فاما ان يكون العقل الفعالي عالما بكونها مطابقة لنفس الامر او عالما بكونها غير
 مطابقة لنفس الامر غير عالما بالمرين والاخير ان باطلان اذ العلم بعدم المطابقة جهل مركب وعدم العلم بالمطابقة وعدمها جهل بسيط
 وتجري شي منها على العقل العالي جهل فقيين الاول فيكون العقل الفعالي مصداقا للصواب وكذا القضايا الكاذبة لم تسم في
 العقل الفعالي لا يمكن ان تكون مطابقة لنفس الامر في غير مطابقة لها ولا يمكن ان يكون العقل الفعالي عالما بكونها مطابقة
 او عالما بكونها غير مطابقة فقيين ان يكون عالما بانها غير مطابقة لنفس الامر فيكون كذا بالها ومصداقا لقضاياها فكذلك
 احد النقيضين يستلزم التصديق بالآخر بداهة فيكون علومه نظريات ولقد لقيات فالقول بان الصواب في مرتبة في العقل
 الفعالي بما هي متحققة في انفسها والكواذب بسور استعداد النفس استحق تطبعها بها ان كان معناه ان الصواب في مرتبة في العقل
 الفعالي على وجه تصديقه بها والكواذب مرتبة فيه على سبيل الاختزان والحفظ على سبيل التصور فقط دون التصديق فذلك انما هو من
 بركات بعض منتقضي التقليدين وان لم يكن معناه ذلك فلا فضل له على نقيض غراب وطنين ذباب فظهر انه قد اخذ اصل الكلام من
 المحقق الدواني لكنه لم يشكر نعمته واسقط لفظ التصور والتصديق مع بقا معناهما عن اللفظ وزاد في ظهور السخافة ثمرة حيث قد تطبع
 العقل الفعالي بالكواذب لاجل سور استعداد النفس مع شهم جازا لفعال العالي بالسافل ما هو اول قارورة كسرت في الاسلام وما ذكره
 بالاطاب التطويل من ان كلام المحقق ليس على سنن التحصيل فما شبه بطنين بعوضه في اذن ابل اذ قد سبق ان التحقيق هو انقسام
 مطلقا قد يما كان او حادثا الى التصور والتصديق وان من انكر ذلك فقصد اى امره ان يحجر اطلاق لفظ التصور والتصديق على الحصول
 القيم لان معنى شيقهما هناك وليست شرعى ما ذا يدوم هذا المعجب بنفسه بالتصور والتصديق حيث ينفي انقسام العلم الحصول القيم لهما

وما حقيقة العلم عنده والظاهر من كلامه على ما سياتي انتشاره تعالى انه ليقين ان العلم هو الوجود والطباعي الذي مني للصورة فاما كان المقصود
والتصديق فليس من العلم بمعنى الوجود والاطباعي فالوجود مطلقا حقيقة مصدرة واحدة وافرادا حصية باعتقاده فيكون الوجود والاطباع
للمصور في الاذيان العالية ايضا منتقما الى التصور والتصديق لانه يتحد بالنوع مع الوجود والاطباعي للمصور في الاذيان السافلة الذي
ينقسم الى المقصور والتصديق وانما فاقتمين من الصورة فيجب ان يكون الصور المرتبطة في العقول العالية ايضا مقصورات وتعدى
لان الصورة الحاصلة من شيء في ذهن سافل متحدة بالحقيقة مع الصورة الحاصلة من ذلك الشيء في ذهن عال حصول الاشياء
بانفسها في الاذيان جميعا كما يراه هذا القائل والامر الآخر لا يظهر من كلامه **قوله** بل لا يبعد قد كان فيما سبق اعترافه بالتسام الكواذب
الكليية في العقل الفعال وفي هذا القول انكار له فلذا لقي في بيان بحرف الترتي وفي هذا القول مما تحبثه بعض الاذكياء من المتأخرين بعد
ما ذكر الاشكال القائل بان النسيان والذهول قد يلزم بان على الكواذب فيلزم ارتها في العقل الفعال والبطل ما جاب به
عنه المحقق الدواني من انه لا ضرر في ارتسام الكواذب في العقل الفعال على سبيل الحفظ والتصور دون التصديق اولاه بالاطلاق
ما على الجمهور من ان مورد القسمة الى المقصور والتصديق هو لمحصلي الحادث دون القديم وثانيا بان الحاصل في المدركة هي الكواذب
بما هي مصدقة بها فلو كانت الكواذب مرتبطة في العقل الفعال بما هي متصورة لزم عدم المطابقة بين الخزانة وبين ما هي خزنة له
ثالثا بان الكلام انما هو في طريقان النسيان والذهول على التصديق الكواذب بما هو لتصديق بها فيلزم تحقق التصديق الكواذب في
العقل الفعال ثم اجاب عن الاشكال من عند نفسه بان الكواذب فايدركها العقل المشوب بالوهم فهي من المتربات فيكون خزانها هي الحافظة
التي هي خزنة الموجودات العقل الفعال لا ينبغي عليك ما في كلامه من الضاد اما اول فلان ما اوردته من الوجهة الثلاثة على تحقيق الحق
الذي اني شيف هذا كما بينا في الدرس السابق واما ثانيا فلان ايرادته الثلاثة لازمة عليه ايضا اما الثالث فلان يلزم على ما ذكره على تقدير صحة
ما ذكر في الايراد الثالث ان يكون الحافظة مصدقة للكواذب لان التصديق الكواذب واطر عليه لذهول النسيان فيلزم تحقق التصديق
الكواذب في الحافظة واللازم باطل اتفاقا والحاظ فليس مدركة فضلا عن ان تكون مصدقة كما زعم فان زعمنا ان لا يلزم من حصول
التصديق الكواذب في الحافظة كون الحافظة مصدقة لان حصوله فيها حصول على وهو لا يوجب الانصاف قلنا قلنا لا يلزم من حصول التصديق
الكواذب في العقل الفعال كونه مصدقة بها وهو المحذور واما ثانيا فلان الكواذب حاصلة في المدركة بما هي مصدقة بها وفي الحافظة لا بما
مصدق بها اذ التصديق ليس من شأن الحافظة فيلزم عدم المطابقة بين الخزانة وبين ما هي خزنة له اما الاول فلان هذا القائل معترف
بان خزنة الصواب الكليية هي العقل الفعال فاذا كانت الصواب الكليية حاصلة في المدركة بما هي مصدقة بها فاما ان تكون
حاصلة في العقل الفعال ايضا بما هي مصدقة بها فيلزم كون العقل الفعال مصدقا وعلمه تصديقا او تكون حاصلة في العقل الفعال
لا بما هي مصدقة بها فيلزم عدم المطابقة بين الخزانة وبين ما هي خزنة له وهو مما يحيله هذا القائل فلا سبيل لالي انكار كون

كون العقل الفعال مصدقا بالصواب وكون علمه تصديقا واليه اذ اطر الذبول السيمان على تصديق الصواب فيلزم تحقيق
 تصديق الصواب في عقل الفعل كما نعلم فلا محيص له من كون علم العقل الفعال تصديقا واذكره في الجواب خراف محض يستحق
 عليه انكاره تعالى قوله فذكر قال في الحاشية اشارة الى مناقشة ظاهرة لان الحافظة خزنة لما يدركه الوهم وهي المعاني
 الجزئية وليس خزنة لما يدركه العقل الصريف بلا معونة الوهم اعني الامور الكلية والخبرات المجردة والحكايات القوية الوهمية قد
 فيها نوع من المداخلة والفرق بين المغالط وبين مدركات الوهم انهم لم يمتنع كتب القوم والذبول قد يعرض في القضايا
 الكلية الكاذبة فيلزم ارتسامها في المبادئ العالية انتهى والحاصل ان الحافظة انما هي خزنة للمعاني الجزئية التي يدركها النفس
 بواسطة الوهم للمعاني الكلية التي يدركها النفس لا بواسطة قوة جمانية وان كان يغلط فيها الوهم فالكواذب الكلية انما يدركها
 النفس لا بواسطة قوة جمانية غاية الامر ان الوهم يغلط العقل فيصدق بالكواذب لان الكواذب الكلية يدركها العقل بواسطة
 الوهم شتان بين ما يدركه العقل بواسطة الوهم وبين ما يدركه لا بواسطة وان كان الوهم هناك سببا للتغليط في ادراكه فقولنا لان
 الحافظة خزنة لما يدركه الوهم معناه ان الحافظة خزنة لما يدركه العقل بواسطة الوهم وكذا قوله وبين مدركات الوهم اراقب
 بمدركات الوهم مدركات العقل بواسطة الوهم فاستناد الادراك الى الوهم مجاز من حيث انه واسطة في الادراك فقط ما
 اورده بعض شراح من ان المدرك ليس الا النفس الوهم والحس يشترك في الادراك فمعنى كون الحافظة وان خيال خزنة لمدركات
 الوهم والحس يشترك انها خزنتان لما يدركه النفس بمعونتهما والكواذب لما كانت مدركة بمعونة الوهم كانت الحافظة خزنة لها انتهى وجه سقوط
 ان الكواذب الكلية ليست مدركة بمعونة الوهم انما المدرك بمعونة الوهم المعاني الجزئية نعم الوهم مغلط للعقل في التصديق بالكواذب الكلية
 فلما تكون الحافظة خزنة لها ثم لا يخفى ان ادراك الكواذب الكلية على نحوين الاول الاذعان بها الثاني تصورها والوهم انما المدخل له في
 النحو الاول من ادراكها فانه يغلط العقل فيصدق بالكواذب لا مدخل للوهم في النحو الثاني والذبول السيمان قد يطعن على
 الكواذب الكلية المتصورة فيجب لقول بارتسامها في عقل الفعال ولا يمكن القول باختزانها في الحافظة اذ لا مدخل في تصور الكواذب
 الكلية للوهم مسلما فافهم ما افاده المحقق الاول في قوله سوار كان نفس المعلوم يعلم ان الفلاسفة ذهبوا الى ان العلم على قسمين
 الاول العلم الحسولي والثاني العلم الحضورى وقالوا ان العلم ان كان عين الصورة الخارجية فهو العلم الحضورى وان كان غير باق
 العلم الحسولي فعلم من بذان العلم الحضورى عين المعلوم ذاتا واعتبارا فانه لو كان مرادهم بكون عين الصورة الخارجية كونه عين حقيقة
 ولو كان غير اعتبار العلم الصحيح المقابلة بعينه وبين الحسولي فانه ايضا عين الصورة الخارجية حقيقة وغير باعتبارها وقد اشار الشارح
 الى ذلك حيث نبه بقوله وغيره ولو بالاعتبار الى ان المراد في الحضورى بكونه نفس المعلوم ان نفس المعلوم بالاعتبار اصلا بقرينة
 مقابلة التغاير بالاعتبار المذكور في الشق الثاني وتحقيق ذلك ان العلم الحضورى انما يكون بحضور نفس المعلوم عند العالم

اى بعد نقيته عنه والخاص به نفس الذات الموجودة في الواقع لا الذات الماخوذة مع حيثية اية حيثية كانت فان الذات الماخوذة مع
 الحيثية انما تخص عند المدرك اذا اخطبها المدرك مع تلك الحيثية فيكون لها في تلك الملاحظة ارتسام وحصول ذهني في المدرك
 لا حضور عنده بلا توسط الصورة فلا يكون العلم بها حضورا بل است اقول الذات الماخوذة مع الحيثية امر اعتباري فان ذلك غير
 طاهر بل ان لا حضور للذات الماخوذة مع الحيثية بلا توسط الصورة عند المدرك فالمعلوم هو نفس تلك الذات وهي العلم فانه مبد ر
 انكشافها عند المدرك بلا مغايرة بينها وبين انتشار انكشافها اصلا فاعاقل والمعقول العقل في علم الشيء بنفسه احد محض اى ما هو
 مصداق للعاقل هو بعينه مصداق للمعقل والمعقول من دون تغاير في المصداق اصلا وان كان مفاهيم العقل والعاقل
 والمعقول تغايرة واما المصداق فهو واحد وما زعم المحقق الطوسي في شرح الاشارات من ان بينها تغاير بل الاعتباري جواب ايراد
 الاما على الحكماء بل العقل انما اذا كان نفسا متاعلى يقولون فعلنا بعلمنا بذاتنا ما عين علمنا بذاتنا فيكون عين تناو ولم جبر الى ما لا يتناهى بغير
 علمنا بذاتنا لا يكون علمنا بذاتنا نفسا متاوبا ج حصول الشيء للشيء يقتضي تغاير الشيء كاضافة الشيء الى شيء ايجاب الشيء للشيء وذلك يقتضي كون الشيء حالاً
 فاجاب عن الاول بان علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات وبغير ذاتنا نوع من الاعتبار والشيء الواحد قد يكون له اعتبارات ذهنية لا تقطع مادام
 المتغير غير وعن الثاني بان تغاير الاعتبارات كاف في الحصول الاضافة فان المعالج لنفسه معالج باعتبار آخر وليس بكان في اليجاد
 لا يقتضي تقدم الموجد على الموجد بالذات انتهى ففي غاية السقوط لما عرفت من انه لا تغاير بين العاقل والمعقول العقل بحسب المصداق و
 الاما يحسن العلم حضورا واما ايراد الاما فليس بشئ اما الاول فلانه ان اريد بعلمنا بعلمنا بذاتنا بالمصداق علمنا بذاتنا فهو نفس ذاتنا بلا تغاير
 اصلا فليس هناك تعدد فمضاهى التسلسل وان اريد بعلمنا بفهم علمنا بذاتنا فهو غير ذاتنا وتاليج الاعتبار فاذا غرضنا عن الاعتبار القطع
 واما الثاني فلان حصول شئ لشيء في علمنا بذاتنا انما هو معنى عدم غيبوبة ذاتنا عن انفسها وعدم غيبوبة عن انفسها ليس ضادة للشيئين
 حتى لا يتعدى التغاير ويمكن ارجاع كلام المحقق الى ما ذكرنا بان يقال انه لا يريد ان بين مصداق العاقل ومصداق المعقول تغاير بل
 يرى ان في مرتبة المصداق وحدة مستقيمة لكن بعد تحقق العلم بتحقيق اعتبارات متغايرة وايراد الاما ان كان يريد بعد تحقق الاعتبار المتغايرة
 ان في مرتبة المصداق وحدة فليس هناك اضافة ولا تعدد فاجاب عنه بان تغاير اعتبارات لا ينفي اتحاد العاقل والمعقول بحسب المصداق
 ونهايه ما حققناه واتوهم بعض اشرار من ان النفس استعدادين باحد هما صارت عاقلة وبالآخر صارت معقولة مصداق العاقل غير مصداق
 المعقول في غاية السخافة اذا انفس لا تنظر في كونها عاقلة لنفسها بعد وجودها الى كسب صفة بقاءها بتصف بالعاقلة ولا في كونها
 معقولة لنفسها الى تعلق صفة بتعلقها بتصف بالمعقولة حتى يكون فيها استعدادان استعدادان باحد هما صارت عاقلة وبالآخر صارت معقولة
 استعدادا وتعلق تلك الصفة بهما بل هي نفس ذاتها عاقلة ومعقولة فليس هناك استعدادان باحد هما صارت عاقلة و
 بالثاني معقولة كما لا يخفى بذات تحقيق الكلام في هذا المقام على مذاق الفلاسفة واما التحقيق الذي اعتمد عليه فهو ان مصداق

العاقل في علم النفس المجردات بانفسها متغايرة لمصادق المقول العلم هناك ليس نفس المعلوم بل بصفة انضمامية متغايرة للمعلوم
والعالم هي الحالة الادراكية المعبر عنها بدانش فمصدق العالم هي النفس شلا من حيث قيام تلك الصفة بها ومصدق المعلوم
هي من حيث وقوع تلك الصفة عليها كما ان مصداق المعالج بالكسر اذا عالجت النفس في انتهائها من حيث قيام صفة المعالجة بها
ومصدق المعالج بالفتح هي من حيث وقوعها عليها والحاصل ان العلم صفة واحدة بالتحقيقة يعبر عنها بدانش يختلف
 باختلاف متعلقاتها فكان متعلقها امر اغا سباع العالم كان متعلقها بتوسط صورته الحاضرة منه عند العالم بمعنى ان
صفة العلم تتعلق بصورته اولاً وبالذات وبثانيها بالعرض فيسمى العلم حصولاً بالقياس الى ذلك الامر ذي الصورة
لانه بالقياس اليه بواسطة حصول الصورة وان كان متعلقها امر غير غائب عن العالم كنفس ذاته وصفاته والصور الحاصلة
فيه كان متعلقها بالذات لا بواسطة صورة فيسمى العلم حضورياً لانه ليس بواسطة حصول صورة فالفرق بين العلم
الحضورى وبين العلم الحصولى انما يجب حضور المعلوم بتوسط صورة وعدمه والدليل على ذلك ان العلم بالمعنى المصدرى
الذى يجب عنه بدانش منتزع عن العالم بالعلم الحضورى كما انه منتزع عن العالم بالحصولى والتمكيد مكارمة لا لصفة
اليها والمعنى المصدرى عبارة عن الحدث من حيث تلبس بالفاعل اما بان يكون التلبس بالفاعل جزر منه او خارجا
عنه فلو ظاهمه على اختلاف الرايين فكونه مشتركاً بين العلم الحصولى والعلم الحضورى دليل على ان بينهما معنى مشتركاً هو الحقيقة
المعبر عنها بدانش وهو الحدث الذى اذا اعتبر تلبس بالفاعل كان من حيث تلبس بالفاعل معنى مصدرياً فالعلم حقيقة
هي تلك الحقيقة المشتركة التى نسبت الى المعنى المصدرى اليها نسبة الانسانية الى الانسان الحيوانية الى الحيوان فاشتركا
دليل على اشتراك مشارائعه كما ان اشتراك الانسانية والحيوانية دليل على اشتراك حقيقة الانسان والحيوان اما الفلاسفة
القالكون بان العلم الحضورى نفس المعلوم بلا تغاير اصلا فستندهم امران ذكرهما الشيخ الاول ان مناط العلم وجود المجرد
عند المجسرة ففرض الذات المجردة الحاضرة هي مبدء الانكشاف نفسها ففى العلم اذا علم هو مبدء الانكشاف وهذا انما يتم وسلم
ان النفس وجود المجرد عند المجرد هو مناط العلم و ذلك ممنوع والمجرد الحاضر عند المجرد انما ينكشف عند المجرد لقيام صفة العلم
المعبر عنها بدانش بذلك المجرد والثانى ان الصورة انما يكون مبدء الانكشاف ذي الصورة لانها واسطة في حضور ذي
الصورة عند المدرك فاذا كان الشئ بنفسه حاضراً عند المدرك فلا حاجة الى انكشافه عنده الى توسط الصورة وهذا انما يدل
على الشئ اذا كان حاضراً عنده المدرك لا يحتاج الى الانكشاف الى حصول صورة عند المدرك على العلم نفس ذلك الشئ كما يدعون فالحق ما ذكرنا واما ما ذهبوا
من ان مصداق العاقل في علم النفس والمجسرات بذواتها بمصدق العقل والمقول بلا تغاير اصلا ففى غاية النسخة
لانها لا يربط عاقل في ان المعنى المصدرى للعلم المجسرة عنه بدانش متحقق في علم النفس والمجردات بانفسها منتزع هناك

ايضا واذا كان المعنى المصدرى للعلم متزعا بهناك مع اشتراح مفهوم العالمية ومفهوم المعلوماتية من ذات العالم ومفهوم العالم
 ومفهوم المعلوم ومفهوم العلم متضايقة والمفهومات المتضايقة لا يمكن اشتراحها من ذات واحدة الماهيات ما غوذة في مرتبة
 المصدق لانها متعاقلة ومن المستحيل ان يكون مصداق المتقابلات واحدا فاذا ن مصداق العالم يجب ان يكون مغاير
 لمصداق المعلوم ولمصداق العلم ايضا وكذا مصداق المعلوم يجب ان يكون مغاير لمصداق العالم ولمصداق العلم
 كما ان مصداق المعالج بالكم مغاير لمصداق المعالج بالفتح فيما اذا عالجت النفس ذاتها فكما انها من حيث القوة
 الفعلية معالج بالكم ومن حيث القوة الانفعالية معالج بالفتح كذلك هي من حيث قيام العلم بها عاقلة ومن حيث تعلقه
 بها لتعلقه قوعيا معقولة ولا يمكن ان يكون مصداق العاقل والمعتقول واحدا لتضاديهما كما لا يمكن ان يكون مصداق
 المعالج والمعالج واحدا لاجل التضاد وبهذا التفصيل اقل البعض من ان العالمية والمعلوماتية متضايقان وكذا العلم
 والمعلوماتية ولا يجوز اجتماع المتضايقين في محل الابداع والتغاير ما افاد قاتم الحكماء قدس سره في جوابه في بعض تعليقاته من
 ان كونها متضايقين ممنوع كيف يجوز ان يتكشف نفسه عند نفسه وكذا لا يار في كون الشيء مبدا لاكتشاف نفسه ثم انه كيف
 صدر منه هذا القول فانه يستلزم ان يكون شيان متضايقين بالقياس الى شيء واحد انتهى بجوابه الشرعي فاني لم احصله
 بعدو الذي نظم بعد التامل في كلامه هو ان العالمية والمعلوماتية وكذا العلم والمعلوماتية لاتضائف بينها في علم الشيء
 بنفسه لان تعلق الشيء بنفسه معناه عدم غيبية الشيء عن نفسه بوليس اضافته حتى يكون العالم والمعلوم بهذا النظم العلم الذي قاله
 اني عدم غيبية الشيء عن نفسه متضايقين او يكون العلم الذي هو عدم غيبية الشيء مضائفا للمعلوم فيجوز ان يتكشف الشيء
 عند نفسه وان يكون الشيء مبدا لاكتشاف نفسه من دون لزوم تغاير بينه وبين نفسه هذا حاصل اول كلامه واما قوله ثم انه
 كيف صدر منه هذا القول الى اخره فلهل محصله انه قد قرر عندهم ان الشئيين انما يكونان متضايقين اذا لم يكن موصوفهما واحدا
 كالابوة والبسوة فانها انما يكونان متضايقين اذا لم يكن الموصوف بهما واحدا وكان الصف الموصوف بالابوة بهما
 بالقياس الى شخص مغاير لنفسه والصف الموصوف بالبسوة بهما بالقياس الى شخص مغاير لنفسه كالابوة زيد وعمرو بنوة عمرو
 وزيد فالصفات الموصوف بالابوة المعنى غير متضاد بالقياس الى عمرو والصفات الموصوف بالبسوة المعنى غير متضاد بالقياس الى
 زيد واما اذا كان الموصوف بهما واحدا وكان شيين الى شيء واحد فلا يكونان متضايقين كالابوة والبنوة المتبعين في زيد مثلا
 فانها اذا قيستا الى ذات زيد مثلا لا يكونان متضايقين اصلا فان ابوة زيد لا تضاد لصفاته بنوة انما تضاد بنوة ابنه وكذا بنوة
 زيد لا تضاد لصفاته ابوة انما تضاد ابوة ابيه وهما لما اجتمعت العالمية والعلم والمعلوماتية في ذات واحدة وكانت مقبلة الى
 شيء واحد لم يكن بينها تضاد فالتقول بتضاديهما يستلزم ان يكون شيان متضايقين بالقياس الى شيء واحد وقد ظهر

بطلانه فبذا اعتمد في تقرير كلامه وهو ليس بشئ اما الاول فلانه ان يكون العلم بالمعنى المصدري المعبر عنه بدلتين
 مشترعتين الذات العاقلية نفسها ولا يكون والثاني ظاهر البطلان والعلامة اليه لا ينكرون صحة انتزاع العلم بمعنى بدلتين
 عن تلك الذات ولا ريب في ان العلم بهذا المعنى مضاييف لمفهوم المعلوماتية ولا في ان العالم بالمعنى المشتق من هذا المعنى
 باعتبار قيامه مضاييف لمفهوم المعلوم المشتق من هذا المعنى باعتباره وقوعه ولا معنى لانكار التضاييف بين العلم والعالمية و
 المعلوماتية بالمعنى المذكور واذا كانت تلك المفهومات متضالفة فلا يمكن ان يكون مصداقهما واحدا وعدم غيبة الشئ عن نفسه
 وان لم يكن اضافة لكنه صحيح لانتزاع المعنى الثاني وهو ليس عنه بدلتين فلا سماع لانكار التضاييف بين العالم والمعلوم
 وكذا بين العلم والمعلوم الا اذا انكر صحة انتزاع مفهوم العلم بالمعنى المصدري من الذات العاقلية لنفسها وانكرا اجترار ذلك
 ولا ابرهم يجزؤون عليه قسم لماد البرهان القاطع على ان علم الواجب سبحانه بذاته نفس ذاته وليس صفة منصفة اليها وان
 معنى كون الصفات عين الذات ليس هو ان الصفة حقيقة عين الموصوف فان ذلك محال بالبداهة فان ما هو صفة حقيقة
 غير الموصوف قطعاً بل معناه ان ما يترتب في غيره سبحانه على الصفات يترتب فيه سبحانه على نفس الذات حكماً بان العلم
 بالمعنى المصدري المعبر عنه بدلتين غير مشترع عنه سبحانه اذ القول بانتزاعه عنه تعالى يفيض الى القول بتغاير مصداق
 العالم ومصداق العلم ومصداق المعلوم في علمه بذاته كما عرفت وحكماً بان ما يترتب في غيره على قيام الصفة من الانكشاف
 يترتب فيه سبحانه على نفس ذاته ولما لم يدل برهان قاطع على ان مبدراً لا انكشف في علم النفس وغيره من الاذيان العالمية بذاته
 نفس ذاتها فلا يثبت على انكار انتزاع العلم المصدري من الذات العاقلية مع ان انكار ذلك يكاد يكون ملحق بانكار
 الضروريات واما الثاني فلانه اذا صح انتزاع معنى العلم المصدري ومفهوم العالمية ومفهوم المعلوماتية من الذات العاقلية
 لنفسها فلا مجال لانكار التضاييف بين العلم والمعلوم وكذا بين مفهوم العالم ومفهوم المعلوم فان العالمية المشتركة من الذات
 العاقلية لنفسها اما ان يكون بازاها معلوماتية اولاً والثاني بدعي البطلان اذ لا معنى للعالمية بدون المعلوماتية وعلى الاول فالمعلومية
 التي يباها العالمية في علم الذات بنفسها اما ان تكون مشترعة عن تلك الذات او مشترعة عن غير ما والثاني ظاهر البطلان
 فحينئذ الاول فظهر بين العالمية وبين المعلوماتية في علم الشئ بنفسه تضاداً بلا شبهة واما ان شيتين لا يكونان
 متضالفتين بالقياس الى شئ واحد اذ كان الموصوف بهما ذاتاً واحدة فليس كليهما فان العلاج والمعالج فيما اذا كانت
 النفس ذاتها متضالفتان قطعاً مع ان الموصوف بهما ذات واحدة فقد تحقق اذن ان مصداق العالم مغاير لمصداق
 العلم فان قلت المعلم والمتعلم نفس الذات لا الذات مع حيثية تعلق العلم بها بان يكون المنكشف امرين الاول
 نفس الذات والثاني حيثية تعلق العلم بالذات فانما نعلم ذاتنا ولا نعلم حيثية تعلق العلم بها قلت نعم المنكشف والمعلوم

نفس الذات لكن الذات انما تكون معلومة ومكتشفة متعلق صفة العلم بها لانفسها كما ان المعالج بالفتح نفس الذات لكن من
 حيث تعلق المعالجة بها لانفسها ولا يلزم من ذلك ان يكون المعالج امرين الذات وحيتها تعلق المعالجة بها وكما ان مصداق
 المعلوم بالعلم الحسولي الحقيقة من حيث تعلق العلم الحسولي بها لانفسها بنفسها بالاتفاق بنيائين الفلاسفة ولا يلزم من ذلك
 ان يكون المعلوم امرين الاول نفس الحقيقة والثاني حيشية تعلق العلم بها فانما كثيرا ما لعلم الاشياء ولا لعلم انفسها معلومة
 ولا يخفى باننا حيشية تعلق العلم بها الالابا ثقات جديدة فالتعلق بالمعلوم بالعلم الحسولي هي الذات الحاضرة عند المدرك و
 الحاضر عند المدرك ليس النفس الذات الالهي مع حيشية زائدة قلت الحاضر في الواقع نفس الذات وقد تعلق بها العلم
 في الواقع فانكشفت تعلق صفة العلم بها بالمعلوم اى متعلق صفة العلم هي الذات الحاضرة بنفسها الالهي مع حيشية تعلق العلم
 بها بان يكون حيشية تعلق العلم بها جز من متعلق صفة العلم كما ان المعالج بالفتح اى متعلق صفة المعالجة نفس الذات
 الالهي مع حيشية تعلق المعالجة بها حتى يكون حيشية تعلق المعالجة بها جز من متعلق صفة المعالجة اذ لا معنى لتعلق صفة
 المعالجة بتلك الحيشية وكما ان المعلوم بالعلم الحسولي اى متعلقه نفس الحقيقة الالهي مع حيشية تعلق العلم الحسولي بها مع
 الاتفاق على ان مصداق المعلوم بالعلم الحسولي الحقيقة من حيث تعلق العلم الحسولي بها لانفسها بنفسها وبذا ظهر واذا درست
 ما دعيت فاعلم ان حقيقة العلم مطلقا لما كانت هي الحالة الادراكية وكانت قد متعلق بالشئ نفسه لا بتوسط صورة وقد متعلق
 به بتوسط الصورة وكانت تنقسم الى التصور والتصديق كان العلم الحسولي الذي هو عبارة عن الحالة الادراكية المتعلقة
 بالشئ لا بتوسط الصورة ايضا تنقسم الى التصور والتصديق والدليل على ذلك اننا ندع بوجودنا من دون حاجة الى تفصيل
 صورة ونستزاع اثر بالضرورة فلو كان هذا الاذعان علما حصوليا لم يكننا الاذعان بوجودنا لا بعد تفصيل صورة الموضوع
 وصورة المحول وصورة النسبة الالاطة بينهما في اذنا وانا وليس الامر كذلك بالبداية وبذا وانك انما الفاعل عليه المشايكة
 لكنه التحقيق بل الحق ان علم الواجب تعالى ايضا تصور وتصديق فانه سبحانه يعلم الصواب وعلم انفسها صواب وقد
 هو العلم التصديقي والكاره المعنى باطل بل كفر صريح كيف وهو يفضي الى القول بجملة سبحانه بصواب الصواب
 سبحانه وتعالى عما يصفون بضم التصور والتصديق في علم الباري عز وجل ليسا متباينين بل نفس ذات من حيث انها فاضل
 للاكتشاف الواقعي للصواب والتصديق ومن حيث انه مبدرا لاكتشاف الحقائق التصورية تصوراتها تترتب في غيره على
 قيام صفة التصور والتصديق تترتب على نفس ذات الحقيقة المقدسة ولو اطلعت على ان الالهي على سبحانه تصور وتصديق
 نظر الى عدم تعلق العدم في المنطق بالبحث عنه فلا مشقة فيه فان وسوسك الوهم بانه لا يمكن القول بكون العلم
 الحسولي تصديقا وكون علنا بوجودنا تصديقا حضوريا اذ متعلق التصديق ليس خارجا عن القضية فالحصول صورة

الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة الحاكية في الذهن لا يمكن التصديق فتعلق التصديق لا يكون حاضرا بالتوسط الصورة عند المدرك
حتى يمكن ان يكون التصديق حضورا يا قلت سياتي في فاتحة بحث التصديقات من المهم ان التصديق منه اجمالي وهو اكتشاف لا تحاشي
دقة كما اذا ارادنا ان ابيض فصدقا بياضه بمجرد رويته من دون ان يحصل او لا صورة الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة الحاشية
في الذهن تفصيلا ثم يتعلق بها الاذعان ومنه تفصيلي يحصل بعد حصول الصور مفصلة في الذهن فالصديق الحضورى من قبيل
الاول متعلقه نفس ذاتنا التي هي مصداق الوجود مثلثا ذوا الفلاسفة وان زعموا ان العلم الحضورى لا يكون قصورا وتصديقا
لكن كون العلم الحضورى قصورا وتصديقا لازم عليه قسم قطعان العلم المتعلق بالقصور وكذا العلم المتعلق بالتصديق حضورى لانه متعلق
بصفات النفس وعليها بذاتها وصفاتها حضورى والعلم حضورى عين معلومة اما واعتبارا عند فهمنا العلم الحضورى المتعلق بالقصور
يجب ان يكون قصورا والعلم الحضورى المتعلق بالتصديق يجب ان يكون تصديقا ولا يمكن ان يقولوا ان ذلك العلم له اعتباران
فمن حيث انه علم بما هو غير العالم وصفاته قصورا والتصديق ومن حيث انه مبدل لاكتشاف نفسه علم حضورى وليس تصور والتصديق
لان التصور والتصديق حقيقتان محصلتان فلا يمكن ان يكون الحقيقة القصورية والتصديقية باعتبار قصورا والتصديقا ولا
تكون باعتبار آخر قصورا وتصديقا فان الحقيقة محفوفة في جميع اعتباراتها هذا وما ذكرنا وان كان مخالفا للحقائدا الاشياء لكنه الحق
اللاحق بالاتباع **قوله** وغيره ولو بالاعتبار كما في الحصول العلم والمعلوم في الحصول متحدان بالذات متغايران بالاعتبار عند فهم فان
العلم عند فهم هي الصورة الحاصلة في الذهن من حيث اكتسابها بالحواس الذنبية والمعلوم نفس حقيقة تلك الصورة بما هي هي و
سياتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** وسواء كان مرارة للملاحظة ما قصد لقصوره العلم ان في حصول الصور في الذهن
ذنبين مشهورين الاول ان الحاصل في الذهن امثال الاعيان واشتباها والثاني ان الحاصل فيه انفسها وتعلقها
فعلى المذهب الاول لا يحصل في الذهن حقيقة من الحقائق الالائية وماهية من الماهيات الواقعية بل انها يحصل في الامثال
والاشياء لكن الاشياء على انكارها بما هو شحيح ومثال الحقيقة المقصود لقصورها كالماهية الانسانية ومنها ما هو شحيح ومثال البعض
وجه تلك الحقيقة وعرضياتها المتحدة معها في الواقع بالعرض بمعنى الانسان الحاصل في اذناها مثال الحقيقة الانسانية الموجودة في
الخارج بمعنى الكاتب الحاصل في الذهن مثال حقيقة الكاتب المتحدة بالعرض مع الانسان في الواقع والاول على قسمين الاول
ما هو مثال مطابق للحقيقة المقصود لقصورها بمعنى الانسان الحقيقة الانسانية والثاني ما هو مثال مطابق لذاتيات تلك الحقيقة او
اجزائها المفهوم الحيوان ومفهوم الناطق مثلا الحاصلين في الذهن فانها مثالان لذاتيات الحقيقة المقصود لقصورها اعني
الحقيقة الانسانية مثلا وكفى اليسولى معنى الصورة الحاصلين في الذهن فانها شجان بالجزئية كسهم المقصود لقصورها فعلى هذا
المذهب العلم بالشئ على انكاره لانه لا يتخلو اما ان يكون الحاضر عند المدرك نفس ذلك الشئ بلا توسط مثال وهو العلم الحضورى او لا

يكون الحاضر عند المدرك نفسه فاما ان يكون الحاضر عند المدرك مثال نفس ذلك الشيء وهو العلم بكنه الشيء او مثال ذاتياته واجزائه و
 هو علم الشيء بالكنه او مثال وجوه من وجوه عرضياته وهو علم الشيء بالوجه فان سمي العلم المحضوري بالعلم بكنه الشيء وعلم العلم بكنه الشيء من
 ان يكون الحاضر عند المدرك نفس الشيء او مثال نفس ذاته كان الاقسام ثلثة العلم بكنه الشيء والعلم بالكنه والعلم بالوجه وان خص العلم
 بكنه الشيء بما يكون الحاضر عند المدرك مثال نفس الشيء كان الاقسام اربعة رابعة العلم المحضوري وعلى المذهب الثاني اقسام العلم هي
 هذه الاقسام لان الحاضر عند المدرك اما نفس الشيء بلا توسط الصورة فهو العلم المحضوري او الحاضر عند صورة هي اما صورة نفس الشيء
 وهو العلم بكنه الشيء او ذاتياته ذلك الشيء بان تكون مرآة للملاحظة بان يكون الالتفات بالذات الى ذلك الشيء والحاصل في الذات
 ذاتياته المتحدية معه بالذات وهو علم الشيء بالكنه ووجهه وعرضيه من عرضياته بان يكون الالتفات بالذات الى ذلك الشيء وبالعرض
 الى وجهه لذى هو مرآة للملاحظة والحصول في الذهن بالذات للوجه وبالعرض لذلك الشيء من جهة اتحاده معه بالعرض وهو علم الشيء
 بالوجه فاقسام العلم على المذهبين لانزيد على الثلثة والاربعة ان لم يعد العلم المحضوري من العلم بكنه الشيء بل الحق ان العلم على نحو
 فانه ان انكشف به نفس حقيقة الشيء فهو العلم بالوجه والفرق بين العلم بكنه الشيء وبين علم الشيء بالكنه بان الحاضر عند المدرك في الاول
 نفس حقيقة الشيء او مثال نفس حقيقة الشيء وفي الثاني حقائق ذاتياته او مثال حقائقها لكنها مرآة للملاحظة ذلك الشيء والالات
 الالتفات اليه ليس بشيء فان انيات الشيء اذا حصلت في الذهن بانفسها او بامثالها وجملة مرآة للملاحظة ذلك الشيء فاما ان يحصل
 نفس حقيقة ذلك الشيء اليه او مثالها بحصول ذاتياته او مثالها في الذهن فيكون هذا النوع من العلم هو العلم بكنه الشيء فان انكشف فيه نفس
 حقيقة غاية الامران هذا النوع من العلم بكنه الشيء يحصل بعد العلم بذاتياته وهذا لا يستوجب ان يكون ذلك النوع من العلم بكنه الشيء الذي يحصل
 من دون ان يعلم اولاد ذاتيات الشيء في غير الادراك حتى يحجب عنه قسما على حيله ان كان مغايرة له في نحو حصول المدرك لانه حاصل بعد العلم
 بالذاتيات بخلاف ذلك اما ان لا يحصل نفس حقيقة الشيء او مثالها بحصول ذاتياتها وامثالها في الذهن بل يكون الحاصل في
 الذهن ذاتياتها فقط ويكون هي مرآة للملاحظة ذلك الشيء من دون ان يحصل نفس حقيقة في الذهن كما نزع بعض المتأخرين
 فذلك باطل فانه يستلزم ان لا يفيد الكسب النظر علما بل الالتفات والملاحظة فقط وهو صريح البطلان وسما في انشاء الله
 تعالى مفصلا فقد وضع ان الحق هو ان العلم على تعيين الاول العلم بالكنه سواء حصل بعد حصول العلم بذاتيات الشيء او حصل بدونه و
 الثاني العلم بالوجه ولذا لا ترى في كتب القدماء افراس من تربع القسمة وتقليدتها واما ما ذكره الشافعي من ان الاقسام اربعة رابعة العلم بالوجه
 الشيء فهو جري منه على عادة في التقليد فان بعض الاجلة من المتأخرين رجع القسمة فقال ان الصورة العلمية من الشيء قد تكون مرآة
 للملاحظة وهي منقسمة الى التصوير بالكنه والتصوير بالوجه فان المرآة والمرئ الكائنات متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فالتصوير بالكنه
 وان كانا بالعكس فالتصوير بالوجه وقد لا تكون مرآة للملاحظة فان تعلق العلم بالشيء من حيث هو فالعلم بكنه الشيء وان تعلق

بوجه من وجوه فهو العلم بوجه الشيء انتهى ولا يخفى على ذي تمصيل ان المقصود من الوجه في علم الشيء ما هو الوجه فهو من قبيل علم الشيء بالوجه وهو الوجه
 فقط فهو علم بكنهه الوجه فهو من قبيل العلم بكنهه الشيء او الوجه وذو الوجه كلاهما هو صريح البطلان لان ذو الوجه ليس بجاصل في الذهن
 في هذا النوع من العلم ولا هو ملتفت اليه كون الشيء معلوما من دون ان يحصل وتلفت اليه صريح البطلان وهذا ما افاده بعض الاساتذة
 قدس اسرارهم وقد صدقوا النظر لضعف مقال الشارح في الحاشية المتعلقة على قوله العلم بوجه الشيء ان الفرق بينه وبين العلم
 بكنهه الشيء ان الصورة الحاصلة اذا لم تكن مرآة للملاحظة الشيء فان حصلت من حيث انها عرضية وخاصة لشيء فعمله بالقياس الى
 ذلك الشيء علم بوجه الشيء والا فهو علم بكنهه الشيء كالكتاب مثلا اذ حصل في الذهن وخطر معه بالبال انه عرضي للانسان فان لم يكن
 مرآة للملاحظة كان بالقياس الى الانسان علما بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علما بكنهه الشيء وكون الصورة الواحدة علما بوجه
 الشيء وبكنهه الشيء بالنظرين مخصوص بالعرضيات والماثلات كالحيوان الناطق مثلا اذ لم يكن مرآة للملاحظة الانسان يحصل
 في الذهن من حيث انه هذا الانسان وكنهه كان علما بكنهه الشيء مطلقا سواء قيس الى الانسان او الى نفسه فتأمل انتهى هذا الكلام
 ليس لمعنى لان الملتفت اليه في العلم بوجه الشيء اما ذوى الوجه فهو من قبيل علم الشيء بالوجه او الوجه فهو علم بكنهه الوجه فهو من قبيل
 العلم بكنهه الشيء الفرق بان الوجه في العلم بوجه الشيء حاصل بالذات وملتفت اليه بالذات وذو الوجه ملتفت اليه بالعرض وفي علم
 الشيء بالوجه حاصل بالذات وملتفت اليه بالعرض على عكس ذى الوجه يطيل حصر الاقسام في الاربعة اقول ذلك يمكن في العلم
 بكنهه الشيء فان الذاتيات كالحيوان الناطق مثلا اذ حصلت في الذهن من حيث انه هذا الانسان من دون ان يكون الانسان
 ملتفتا اليه بالذات لا يكون العلم بهما من قبيل العلم بكنهه الشيء ولا من قبيل علم الشيء بكنهه والفرق بين العرضيات والذاتيات
 في هذا المعنى كما ذكره الشارح حيث قال وكون الشيء الواحد الى آخر كلامه في الحاشية تحكم بحسب الصيغة اليه فانه فرق بلا فارق
 وادعار بلا دليل فان كلامه في الشرح نص على ان العلم بكنهه والوجه هو ما يكون الحاصل في الذهن الحاضر عند المدرك مرآة
 للملاحظة المقصد لتصوره وان العلم بكنهه الشيء وبوجه الشيء لا يكون كذلك فاذا امكن في علم الوجه ان يلاحظ ذو الوجه لا بان يكون
 مقصودا بالذات وسمى ذلك علما بوجه الشيء فكيف لا يمكن في علم الكنهه ذلك بان يلاحظ ذو الكنهه لا بان يكون مقصودا بالذات
 ولا يوجب لاي شيء هذا التوبع على حياله ولعل لذلك امر بالتأمل وزعم البعض ان العلم بوجه الشيء هو العلم بما هو وجه شيء في
 الواقع مع قطع النظر عن ملاحظة كونه وجه الشيء والعلم بكنهه الشيء هو العلم بالشيء الذي لا يكون وجه الشيء في الواقع وهذا في غاية
 السقوط لان العلم بوجه الشيء على هذا التقدير لا يكون تماما من العلم بالشيء اذ العلم بالشيء بدون ان يحصل هو وملتفت اليه غير
 مستقول واما اذا قيس هذا العلم الى كنهه الوجه فهو علم بكنهه الشيء على انه لو اعتبر العلم المتعلق بوجه الشيء من غير التفات الى ذى
 الوجه من اقسام العلم بالشيء فكيف لا يعتبر العلم بالجد من غير التفات الى المحدود من اقسامه مع انه اقل بالاعتبار لا بالتحديد

والمحدود بالذات بخلاف الوجه وذو الوجه وقد ظهر بما ذكرنا مخافة ان يفهم من كلام المحقق الدواني في الحاشية الجديدة على الشرح
 الجديد للتحريز ان العلم بالوجه اذا لوحظ الوجه من حيث انه عنوان ينطبق على ذي الوجه هو علم الشيء بالوجه اذا لوحظ على وجه الصيغ
 للانطباق على ذي الوجه فهو العلم بوجه الشيء والمعلوم بالحققة في صورتين هو الوجه فالعلم بالكتاب مثلاً في قولنا كل كاتب كذا
 اعمى في القضية المحصورة علم الشيء بالوجه اي علم بافرد الانسان التي هي افراد الكاتب واسطة وجهها الذي هو الكاتب فانه عنوان
 المنطبق عليها والعلم به في قولنا الكاتب كذا اي في القضية الطبيعية علم بوجه الشيء هذا كلامه ولا يخفى مخافة بما ذكرنا قوله كافي
 بالعلم بالكنه والعلم بالوجه كالحاضر عند المدرك الحاصل في الذهن ان كان مرة لملاحظة ما قصد لقصوره فان كان متحدا مع ما قصد لقصوره
 بالذات فهو العلم بالكنه مقياسا الى ما قصد لقصوره والعلم بكنه الشيء مقياسا الى نفس الحاصل في الذهن ان لم يكن متحدا معه بالذات
 فاما ان يكون مبانيا لمبانية محض فلا يكون علما بالشيء او يكون متحدا معه بالعرض فهو العلم بالوجه مقياسا الى ما قصد لقصوره والعلم
 بكنه الشيء مقياسا الى نفس الحاصل في الذهن اعني الوجه قال المحقق الدواني في الحواشي القديمة ان معنى لقصور الشيء بالكنه هو
 ان يكون هو بنفسه متمثلاً في الذهن والقصور بالوجه ان لا يكون هو متمثلاً بل ما يصدق عليه على وجه يمكن النفس من التوجه به الى
 ما يصدق به عليه فالمرئى في الاول متحدان بالذات وفي الثاني مختلفان بالذات متحدان بالعرض وتحقيق ذلك ان اتحاد
 الشيء بما هو ذاتي او ذات له اقوى من اتحاده بالعرضي الصادق عليه فان الاول اتحاد بالذات والثاني اتحاد بالعرض اذ مقتضى
 ذلك الاتحاد هو قيام مبداء الاشتقاق بحقيقة او اعتبار ومنه فهم هو مطلق الاتحاد وهو مشترك بين الذاتيات والعرضيات الا ان
 مصداق الحمل فيها مختلف فاذا وجد فرق للمهية في الخارج كانت ذاتيات موجودة فيه بالذات وعرضيات موجودة فيه بالعرض فان
 الوجود العارض للمهية المعروفة بغير عارض للعرضي فانه مغاير لها بحسب المهية والحمل نعم لمعها علاقة وارتباط فيقتضى بالاتحاد
 بها وجود فطيرتها في الاتحاد والعقل والتلج مثلاً من حيث عارض البياض وكما ان وجود المهية في الخارج ينسب الى عرضياتها بالعرض
 كذلك وجود عرضياتها في الذهن ينسب اليها بالعرض اذ اتفت النفس بها اليها اي لاختلافها بحيث تنطبق عليها فينبغي ان تانس
 في الوجود والذاتي والخارجي انتهى وبهذا الكلام في غاية التحقيق على اصولهم فان العرضيات المحمولة انما وجودها في الخارج بمعنى ان
 معروضاتها صحيحة لانزاعها فانما الوجود بالذات لمعروضاتها لكن العقل اذا نظرها ولاحظ معروضاتها نسب وجود معروضاتها
 اليها بالعرض من حيث ان معروضاتها صحيحة لانزاعها واما اذا انشترعها العقل عن معروضاتها كان الوجود في الذهن لها بالذات
 لكنه ينسب الى معروضاتها من حيث ان مصداقها ومطابق طلبها ونشأ انشترعها في الواقع هي معروضاتها فاذا وجد ز يد
 في الخارج وقام به للسواد كان الاسود هو العنصر من المحمول موجودا في الخارج بالعرض بمعنى ان وجود معروضه وهو ز يد قائم
 به السواد ينسب اليها بالعرض من حيث ان معروضه مطابق لطلبه ونشأ لانزاعه واذا وجد مفهوم الاسود في الذهن كان

الوجه الذهنى بالذات المفهوم الاسود لكنه ان جعل مرطبة للملاحظة زيد نسب هذا الوجه والذهن بالعرض الى زيد من حيث ان اصدق
 عليه لاسود احاصل في الذهن في الواقع هو زيد في عين المعارض والعرضى لتعكس في الوجودين ولا ينبغي ان يتوهم ان الكاتب
 مثلا استدعى الانسان بالمهية واجعل وان المعارض والعرضى متحدان بالذات جلا ووجودا كيف ولو كان الامر كذلك ائتم
 بقا المعارض مع زوال العارض ولا ان يلين ان احاصل في الذهن في علم الشئ بالوجه نفس ذى الوجه كيف ولو كان كذلك
 كان اعلم بالوجه علما بكنهه الشئ ومن المعلوم بالضرورة انه اذا حصل الكاتب في الذهن وجعل مرآة للملاحظة الانسان لا تحصل صورة
 الانسان في الذهن بل صورة الكاتب فقط ولا ان يتوهم ان الشئ في علم الشئ بالوجه لو لم يحصل في الذهن لم يكن معلوما فلو
 لم يحصل ذوالوجه بالذات في الذهن لم يكن معلوما وذلك لان الحصول بالذات الانجاب في المعلوماتية بالذات فايكون
 حاصل في الذهن بالذات يكون معلوما بالذات وما يكون حاصل بالعرض يكون معلوما بالعرض وذو الوجه في علم الشئ بالوجه
 معلوم بالعرض لكونه حاصل بالعرض فظهر ان كلامنا لا يتحقق مما لا غبار عليه لكن تنظيره اتحاد المعارض والعرضى واتحاد القطن
 والشئ في عارض البياض لا يخلو عن حرازة كيف واتحاد المعارض والعرضى مناطا لكل بالمواطاة واتحاد القطن والشئ
 في عارض البياض ليس كذلك بل هو اتحاد بالمحمول فينبها فتركان بين كالا يخفى قوله فنجعل المقسم مطلق العلم قد عرفت
 ان مورد التمسك الى التصور والتصديق بالحقبة عند البعض هو الموصولى الحادث وعند البعض هو الموصولى مطلقا حادثا كان
 او قد ياء وعند التحقيق انه اعلم سوى علم الواجب سبحانه مطلقا حضورا كان او حصولا قديما كان او حادثا فالاولون يخصون
 المقسم بالموصولى الحادث والاخرون يخصونه بالموصولى مطلقا وعلى التحقيق لا يخص المقسم العلم بالاساس سوى علم الواجب سبحانه
 وليس ذلك تخصيصا بالحقبة فان اعلم مشترك لنفا بين علمه سبحانه وبين علم غيره تعالى فان علم غيره حضورا كان او حصولا
 قديما كان او حادثا حقيقة واحدة هي الحالة الادراكية وعلمه تعالى عين ذاته المقدسة فلا يمكن ان يراى بالعلم كلاهما معا فان ذلك
 يفضى الى عموم الاشتراك فلا يراى بالعلم ههنا على التحقيق الا الحقيقة الواحدة المنقسمة الى التصور والتصديق المسماة بالحالة
 الادراكية الشاملة المحضورية والحصولية كالحققتان منفصلتان بالمقسم بالحقبة على الرايين الاولين هو العلم الخاص لكن لم يحصل
 المقسم مطلقا العلم بالعلم الموصولى او العلم الموصولى الحادث اذ لا حاجة الى تخصيص نظر الى استلزام انقسام انخاص انقسام
 العام وكون التسميم النسب بقواعد الفن وعلى التحقيق هو مطلق العلم ولا سبيل الى التخصيص قوله او الحادث الظاهر انه
 الوجه الموصولى الحادث ويمكن ان يكون هذا ما راى الى ما ذكره البعض من تخصيص المقسم بالحادث مطلقا من غير تعقيد بالموصولى و
 يرد على ذلك البعض ان التخصيص بالموصولى مما لا بد منه لا تفاهيم على ان حضور مطلقا لا ينقسم الى التصور والتصديق والتخصيص
 بالحادث باطل لما تحقق من ان الموصولى القديم ايضا ينقسم الى التصور والتصديق قوله اذ لا حاجة الى التخصيص لا يخفى عليك ان

اريد بانقار الاشارة الى موضوع المهلة ايضا لان معنى راسا بانقار فرد الراج ان ما ذكر من وجوه الفرق تناقض منهاهات اذا
 الثاني يناقض الوجه الاول لان موضوع الطبيعية لما تحقق تحقق الفرد قد حمل احكام بخصوصه والاول يناقض الثالث لان
 موضوع الطبيعية لما تحقق تحقق فرد قد وجد في الخارج كذا قالوا والحق ان معنى تحقق موضوع الطبيعة تحقق فرد ليس هو ان يوجد
 وجود الفرد بل معناه ان وجود الفرد صحيح لان يستتبع الذهن منه الطبيعية ويصفها بالاطلاق بخلاف موضوع المهلة فانه موجود
 بعين وجود الفرد فاذا وجد الفرد وجد موضوع المهلة بعين وجوده ووجد انتشارا لانتزاع موضوع الطبيعة فموضوع المهلة لما وجد
 بعين وجود فردا تحقق بانتقائه قطعاً لان هذا الانتقار ارتفاع نحو وجوده بخلاف موضوع الطبيعة فانه يكون موجودا في الذهن
 بوجوده بخلافه عن وجود الفرد لوجود انتزاعه عن الفرد فهو تحقيق تحقق فرد بمعنى انه ينتزع عن الفرد لتحقيق ولا يشق بانتقائه لان
 ارتفاعه ليس ارتفاعا لوجوده شي المطلق الذي هو موضوع الطبيعة نعم لما كان الفرد ونشلا لانتزاعه فلما تمت جميع الافراد لا يكون
 له انتشار انتزاع اصلا فينتفي بانقار جميع الافراد وبذا توضيح الوجه الاول من الفرق ويتضح بذلك ان موضوع المهلة حامل للاحكام
 العموم والخصوص جميعا لانه يوجد في الذهن بوجوده بخلافه عن وجود الفرد وفي الخارج بعين وجوده وموضوع الطبيعة حامل للاحكام
 العموم فقط اذ لا يوجد الا في الذهن بوجوده بخلافه عن وجود الفرد وان موضوع المهلة موجود في الخارج وموضوع الطبيعة لا يوجد الا
 في الذهن فقد تحقق الوجهان السابقان من الفرق ايضا وقد اندفع بما حققناه وجوه الايراد باسرها بالاول والثاني فلان
 معنى تحقق موضوع الطبيعة تحقق فرد ليس هو ان يوجد بعين وجوده وانتزاعه حتى ينافي كونه خروا من حيث العموم او يستلزم
 وجوده في الخارج حتى يلم كونه موضوع الطبيعة موجودا في الخارج وكون الطبيعة خارجية واما الثالث فلان المراد بانقار موضوع
 المهلة بانقار فرد انتقائه في جملة بانقار فرد ولا ريب في انتقائه موضوع المهلة في الجملة بانقار فرد منه واما موضوع الطبيعة
 فلما كان موجودا في الذهن بوجوده بخلافه عن وجود الفرد لم يكن انتقار الفرد انتقار اصلا فانما ينتفي اذا تمت جميع مناشي انتزاعه
 اعني جميع الافراد كما عرفت واما الراج فلانه لما كان معنى تحقق موضوع الطبيعة تحقق فرد منه ينتزع من الفرد فلما لم
 ان يكون موضوع الطبيعة حاملا لاحكام بخصوص ولا تحقق في الخارج كما لا يخفى اذا تحققت هذا فنقول لتقسيم عبارة عن ضم قيود
 متخالفة الى الشيء ليحصل اقسام متخالفة وضم القيود المتخالفة انما يمكن الى نفس الشيء لا بشي فان ضم القيود المختصة لا يصلح
 له الشيء من حيث الاطلاق للمنافاة بينها ضرورتها في العموم والخصوص فالقول بان المعتبر في موارد التقاسيم الشيء
 المطلق لا مطلق الشيء فاسد فايراد معنى على فاسد فلا يلتزم اليه قوله قلت لو سلم جواب على التشرل بعد تسليم باعنه
 المورد من ان المقسم الشيء المطلق لا مطلق الشيء حاصله ان مورد التقسيم بالحقبة الى التصور والتقدير هو نوع العلم
 اعني الحصولي والخصوصي الحادث كما هو مبهم لكن قد يحيل المقسم مطلق العلم نظر الى التقسيم الى القسمين بالتقسيم فانه

اليها واعتبار الاطلاق والعموم انما يجب على مازعة المردفيا بمقتضى الحقيقة واما حبس المقسم اذا جعل مقسمات فبأن يؤخذ لا
 بشرط شي حتى يصح اسناد الانقسام الذي هو من احكام قواعد حقيقة اليه فان حامل احكام المخصوص انما هو مطلق الشئ لا الشئ المطلق
 كما عرفت وفي قوله وسلم اشارة الى التحقيق الذي ذكرناه من ان المقسم مطلق الشئ لا الشئ المطلق قوله واتضح انه من اجلي
 البدييات الاخبار في ان العلم الذي هو صفة للمكانات متعلقة بما سوى ذواتها وصفاتها حقيقة واحدة كما اننا نحقق فكل
 الحقيقة اما بديهية التصور ونظريه فذهب الامام الرازي ومن تابعه الى الاول واختاره اصنف حج واختلاف العالمون بالنظرية
 فذهب الامام حجة الاسلام الى انها نظرية عسيرة الاكتفاء وذهب بعض المتكلمين الى انها نظرية يسيرة التهديف وهذا النزاع
 غير متوقف على تعيين حقيقة العلم بانها ماهي وانها من اية مقولة نعم لا معنى لهذا النزاع عند من يرى ان العلم في الصورة
 الحاصلة في الذهن المتحد بالحقبة مع المعلوم فان المعلوم عنده ليس حقيقة واحدة صالحة لان تحقيقه بالبدئية فقط او بالنظر
 فقط بل حقيقة بعض الصور بديهية وحقيقة بعضها نظرية فلا يعقل هذا النزاع على مذهبنا واما علم الواجب سبحانه والعلم المحضوري
 فامكان عين العالم والمعلوم كما هو مذهب الفلاسفة فلا نزاع في بدايتها ونظرية العلم المحضوري لما كان عين العالم ولم يكن
 وكانت ذات سبحانه اجل من ان تكون بديهية او نظرية فلا يتصور بديتها ونظرية العلم المحضوري لما كان عين العالم ولم يكن
 معلوم المحضوري حقيقة واحدة بل حقائق متخالفة لم يكن النزاع فيه بالبدئية والنظرية كما عرفت نعم عليه سبحانه وكذا العلم المحضوري
 اى علم المدرك بذاته وصفاته كما اشارنا الى العلم الحاصل للمكانات بالاشهاد الغائبة عنها في الحقيقة كما هو مذهب المتكلمين
 فان نزاع فيها بجماله واما على المذهب الحق فعلم الواجب سبحانه نفس ذاته تعالى وعلم غيره حقيقة واحدة فلا يتصور النزاع بين
 البدئية والنظرية في علمه سبحانه ولا في العلم الشامل لعلمه تعالى وعلم غيره فان اشتراك العلم بينهما انما هو في اللغا فانما النزاع
 في الحقيقة الواحدة الشاملة لعلوم المكانات جميعا بل هي بديهية او نظرية هذا التحقيق محل لبس نلح في بعض اشكال هذا النزاع
 في غير موضع فان العلم اما ان يراد به المعنى المصدري الذي يعبر عنه في الفارسية بالنتن او مفهومه كما حضر عند المدرك فهما
 بديهيان اوليان لا ينبغي لعقل النزاع في بدايتهما ونظريتهما واما ان يراد بمصداق ننتين المفهومين فهو غير متعين بل هو
 الواجب نفس ذاته كيف يذهب احداهما الى بدئية او نظرية وفي الممكن في المحضوري نفس ذاته فكيف يحكم بدئية وفي المحضوري
 الصورة الحاصلة قد تكون بديهية وقد تكون نظرية فكيف يحكم بدئية مطلقا او نظرية مطلقا ثم في الممكن قد قيل في العلم بغيره
 وصفاته انه من مقولة الانفعال اعني قبول النفس لتلك الصورة وقيل انه من مقولة الاضافة اعني التعلق بين العالم و
 المعلوم فادام لا يتعين مبدء النزاع لا بدئي ولا نظري لان العقل لا يتصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة الا في المفهومين
 المذكورين وسما من البدييات ولا ولية هذا النزاع باطل من اول الامر ويمكن ان يجعل النزاع لفظيا فن قال بالبدئية

ذهب الى المعنى المصدري ومن قال بالنظرية ذهب الى المصداق ولا ينبغي ان يعبر عن شان المصليين انتهى وانت
 تعلم ما في كلامه من الاختلال فانك قد عرفت ان النزاع في بدهية العلم ونظرية انما يتوقف على كونه حقيقة واحدة فلا
 يتأتى النزاع على نذهب من يرى ان العلم ليس حقيقة واحدة بل هو في الواقع عينه وفي العلم المصدري عين العلوم
 وفي العلم المصدري عين حقيقة المعلوم من اية مقولة كانت واما على نذهب من يرى العلم حقيقة واحدة مشتركة بين علم كلاب
 وعلوم المكنات باسرها كجمهور المتكلمين ونذهب من يرى العلم حقيقة واحدة مشتركة بين علوم المكنات باسرها دون علم كلاب
 سبحانه ونذهب من يرى ان العلم المصدري حقيقة واحدة مشتركة بين افراده ومصداق العلم المصدري حقائق مختلفة فلا محالة
 يتصور النزاع في ان تلك الحقيقة الواحدة بل هي بدهية او نظرية ولا يتوقف هذا النزاع على تحقيق انها من اية مقولة
 فانكم تكون هذا النزاع في غير موضع لا يستقيم الا على نذهب من يرى ان العلم هو عين المعلوم حقيقة وبهذا يظهر ان
 جعل النزاع قطيaban من ذهب الى البدهية ذهب الى المعنى المصدري او مفهوم الحاضر عند المدرك ومن ذهب الى
 النظرية ذهب الى المصداق لا يستقيم على نذهب من يرى ان العلم عين المعلوم حقيقة اذ لا يسيل على نذهب الى القول
 بنظرية العلم مطلقا كيف وليس العلم على راء حقيقة واحدة يحكم عليها بالبدهية او النظرية بل انما يستقيم على نذهب من ذهب
 الى ان العلم حقيقة واحدة وقد عرفت انه يمكن على راء النزاع المعنوي في بدهية العلم ونظرية فلا حاجة على راء الى جعل
 النزاع لفظيا مع انه يعبر عن شان المصليين فانهم **قوله** هذا هو المختار عند المحققين قال المحقق الطوسي في شرح الاشاعات
 علم ان العلماء اختلفوا في ماهية الادراك اختلفوا عطايا وطولوا الكلام فيها لاختلافها بل لشدة وضوحها ففهم من جعل الاضافة
 العارضة للمدرك الى المدرك نفس الادراك ومنهم من ذهب الى ان الادراك غنى عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف وهو حق
 الا انهم يريدون بذلك التخلص عن المداغة التي وقع القوم فيها انتهى لمؤلفنا ثم قال علم ان ما ذكره الشيخ يعني قوله ادراك
 الشيء جزان يكون حقيقة متمثلة عند المدرك ليس تعريفا للمدراك ولذلك لم يتجاش فيه عن ايراد ذكر المدرك بل هو تعيين
 للمعنى المسمى بالادراك والكان ذلك المعنى واضحا غنيا عن التعريف انتهى لمؤلفنا ثم قال علم ان ماهية الادراك بدهية
 واضحة اشد وضوح غنية عن التعريف وخفاها انما هو لشدة وضوحها والظاهر ان المص اختار ذلك وزعم ان ماهية العلم
 من اجلي البديهيات وتوقعها عين من اجل شدة وضوحها وعلى هذا عمل الشارح كلامه فاذا ذكره الشارح في بيانه من ان العلم
 من اجلي البديهيات وانما اختفى هو هزوات لشدة وضوحها ليس من مبدعات الشارح حتى يشخ عليه بان القول بان
 خفاء ذات العلم انما هو لشدة وضوحها من القضايا الشترية التي لا ينبغي ان يتبين عليها الكلام نعم يريد بذلك على نذهب من
 ذهب الى بدهية حقيقة العلم وزعم ان خفاها لاجل شدة ظهورها وحمل البعض المشرح كلام المص على ان مراده ان

مفهوم العلم بالمعنى المصدري او الحاص عند المدرس من احدى البديهيات ومصادقه نظري غير النقيض ولهذا ارادوا بالحقيقة المصدري
فانها قد تطلق على المصدق ايضا وهذا ليس بجيد الا ان قول المصداق الحق انه من احدى البديهيات يدل على انه اختار مذنب
من يرى بدته العلم الذي اختلف في بدته ونظريته ولا يخاف في ان الخلاف ليس في المعنى المصدري او في مفهوم الحق
عند المدرس اذ لا يذهب الى نظريته احد واليه لو كان مراده بدته المعنى المصدري او مفهوم الحاضر عند المدرس لما
احتاج الى اقامته الدليل على بدته مع انه اقام عليه دليل في الحاشية وبشار الىه في المتن بقوله كالنور والسر
كما سيأتي في انشاء العدد تعالى الا ان يقال ان معنى كلامه ان الحق هو المحاكاة بان المفهوم من احدى البديهيات
والمصدق من اخرى النظريات فامكان الخلاف في المفهوم فالحق مذنب العالمين بالبدية وان كان في المصدق
فنتقيح حقيقة عجيبة واقامة الدليل على بدته المعنى المصدري او مفهوم الحاضر عند المدرس لا يتاني في كون بداهتهما بدية بلا
خلاف اذ البديهي لا يتوقف على النظر لا يحصل لامع النظر وبالجملة فهذا التوجيه غير مستبعد ولقد اعجب بعض اشخاص
مال الى هذا التوجيه لكنه راو نغمة في الظنور فقال لا يخفى ان العلم تصور لعنوان الحاضر عند المدرس او مبدرا لاكتشاف او نحوه
وبذا امر مشترك بين الجميع فمن راي ان العلم لاهقيقة له سوى هذا المفهوم اعني ظن ان ذلك المقصور بهذا العنوان هو هذا المفهوم
وذهب الى انه بديهي ومن راي ان حقيقته غيره وهذا المفهوم عنوان وعرضي له ذهب الى انه نظري فالذا هو من الى البديهة
ذهبو الى انه لاهقيقة له سوى هذا المفهوم والذا هو من الى النظرية ذهبو الى ان حقيقته غيره وهذا المفهوم عنوان له فالعلم
حكم او لا بان العلم بهذا العنوان من احدى البديهيات ثم بان تتيج حقيقة باهناهي هذا المفهوم او ان حقيقة غيره وهذا عنوان
له غير هذا كلامه وانت تعلم ان هذا صريح لان الداهيين الى بدته العلم لا يذهبون الى انه لاهقيقة للعلم سوى هذا
المفهوم فان هذا صريح لا يتركه عاقل فكيف ليظن مثل هذا الظن الذي هو من بعض الظن بهو لارا الكبار اولي الايدي
والابصار واليه لا ريب في ان عنوان الحاضر عند المدرس ومفهومه غير عنوان مبدرا لاكتشاف ومفهومه فاما ان يكون
مفهومها ومصدقها واحدا فيكون للعلم حقيقة ورا هذا المفهوم والعنوان هي المحتوية بالعنوانين والمصدق للمفهومين او
لا يكون كذلك بل يكون حقيقة الحاضر عند المدرس عين مفهومه وحقيقة مبدرا لاكتشاف عين مفهومه ولا يكون
لهذين المفهومين مصداق سواهما وهذا ظاهر البطلان لان الاشياء لا تنكشف بهذين المفهومين فيستحيل ان يكون
حقيقة العلم هي هذين المفهومين فقط ولانه لو كان الامر كذلك لزم ان يتحقق فيما اذا علمنا شيئا واحدا علم كثيرا وهي مفهوم
الحاضر عند المدرس ومفهوم مبدرا لاكتشاف ومفهوم المعنى المصدري ونحوه لان هذه المفاهيم معايرة وليس للعلم
حقيقة سواها يكون مصداقا لها فيكون مفهوم الحاضر عند المدرس علما ومفهوم مبدرا لاكتشاف علما آخر ومفهوم المعنى المصدري

علما ثالثا ولا يكون هناك حقيقة واحدة تكون تلك المفهومات عنوانات لها واللازم بدعي البطالان ولا يقول بذلك احد ايضا
 المصدق قائل بان مصداق مفهوم العلم هي الحالة الادراكية كاسيافي فلا يصح بنا كلامه على انه ليس للعلم حقيقة وراي المفهوم و
 بالجملة فحكمنا هذا القائل محال لا يتحقق ان يلتفت اليه فضلا عن ان يعول عليه وسنشير الى ما في كلامه من الخطوط والاختلال
 فيما بعد لنشاهد تعالى قوله وفيه نظر حاصل النظران العلم حقيقة واحدة محصلة فهي مندرجة تحت مقولة من المقولات
 فهي مندرجة تحت جنس وكل ماله جنس فله فضل فلها حد موصل الى تصورها بالكنة فيكون عليها كتبها من حد فلا يكون
 بدعيته المقصور ومن العجائب ما اجاب به بعض شراح من ان العلم الجزئي من المقولات لا مطلق العلم وهذا الكلام
 لم يحصل بعد ما اولافلان مطلق العلم حقيقة محصلة فهي لا محالة مندرجة تحت مقولة فالتحاركون مطلق العلم من مقولة
 ليس له معنى واما ثانيا فلان كون العلم الجزئي من مقولة انما يتصور اذا كان مطلق العلم من تلك المقولة فلا مساغ
 لكون العلم الجزئي من مقولة وعدم كون مطلق العلم منها واما ثالثا فلان العلم الجزئي اذا كان من مقولة حقيقة العلم
 الجزئي كتنبيه من احد فيكون تلك الحقيقة نظرية على خلاف ما يزعم الذاهبون الى بدعية العلم قوله وهو مختص بالنظر
 لان ماله حد يكون كتبها من حد فيكون لا محالة نظريا وفيه نظر طاهر لحو ازان يحصل الحد دفعة ثم يحصل المحدود دفعة
 كما ان صاحب القوة القدسية يحصل عنده صورة الدليل دفعة فيحصل له النتيجة دفعة فالقول باختصاص التصور بالكنة
 بالنظريات غير صحيح بل كما يجوز ان يكون التنبية على القضايا الضرورية في صورة الدليل كذلك يجوز ان يكون معرف
 الضروريات التصورية في صورة الحد قوله الا ان يقال حاصل الجواب ان اندراج حقيقة تحت مقولة من المقولات
 مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون المقولة جنسا لها بل يجوز ان يكون اندراج حقيقة العلم تحت مقولة من قبيل اندراج فصول
 انواع المقولة تحتها فان الفصول عندكم بسائط عقلية فلا يكون المقولة جنسا لها فصدق المقولة عليها انما هو من قبيل
 صدق اللوازم على ملزماتها فكذلك يجوز ان يكون حقيقة العلم بسيطة عقلية وتكون مندرجة تحت مقولة ولا يكون
 تلك المقولة جنسا لها حتى يكون لها فضل فيكون لها حد فيكون متصورا بالكنة فان قيل فعلى هذا لا يكون المقولات
 اجناسا عالية قلنا جنسية المقولات انما هي بالقياس الى المركبات التي تحتها والاشراج رتبة الجواب في الكاشية وقال
 هذا القول سخيف لانه على تقدير بساطته لا يصدق الكيف الذي هو جنس عال لما تحتها عليه صدقها فعليا لان العلم بفصل
 مقسم الكيف في شئ من الحقائق المحصلة حتى يصدق عليه الكيف صدقها فعليا صدق الجنس العالي على الفصل المقسم
 وليس معروفها نفس الكيف لان العارض اما ان يكون انتزاعيا وهو باطل لان الجنس العالي للحقائق الموجودة لا
 يكون امرا انتزاعيا ولا انضماميا فلا يخلو اما ان يضم اليه من غير ان يصير نوعا متحصلا لفصل ما يلزم وجود الجنس في الخارج

بدون النوع او يصير نوعا اولاشم يعرض له فيكون ههنا حقيقة اخرى من مقولات كيف بالذات والعلم المعروف لها كيف
 بالعرض ولا شك في ان تلك الحقيقة مما لا مدخل لها في كون العلم مبدءا لاكتشاف فاعتبارا بما لا طائل تحته ولذا لم يقل
 به احد وان ذهب ذاهبا الى التسامح تشبيها للامور الذمينة بالامور العينية وما قيل انه كيف بمعنى العرض العام فليس شئ
 على ما يقتضيه الاستاذ في شرح الرسالة مع انه لم يقل ان الكيف الذي هو المقولة عرض عام فيجب ان يكون على تقدير كونه
 كيفا من مقولات الخيف بل لذات كالحالة الادراكية عند القائل بها انتهى وانت تعلم ان كثير من انواع الكيف امور انشائية
 كالروحية والفردية وغيرها فيجوز ان يكون نوع من مقولات الكيف امرا انشائيا عارضا لحقيقة العلم فاذا ذكره في البطلان
 كون الكيف العارض امرا انشائيا ليس بشئ والاقول بان عد العلم من مقولات الكيف تسامح او بان كيف بمعنى العرض
 العام فماتى الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** من تبيل كون فصول الجواهر جواهرها على سبيل التفصيل فان
 فصل كل نوع من اية مقولة كان يصيد عليه المقولة التي يندرج تحتها النوع صدق عارضا فان صدق الجنس على الفصل
 لا محالة صدق عرضي **قوله** او يقال المطلوب بديهته بالصورة الاجالية فالعلم بكنهه العلم بديهي وعلمه بالكنهه نظري على ما
 اشتهر بين المتأخرين من ان العلم بالكنهه منقش بالنظريات والعلم بكنهه الشئ بالضروريات طنا منهم ان الحاصل بالذات
 في العلم بالكنهه والعلم بالوجه الذاتيت والعرضيات والافس الذات في حاصلة بالعرض فالعلم بكنهه الشئ لا يكتب من ذاتياته
 وعرضياته فهو غير مكتسب اذا كاسب بالذاتيات والعرضيات كذا قالوا وقد يهتك على فساد فيما سبق فانه اذا لم يكن الحاصل
 في الذهن بالذات الا الذاتيات او العرضيات فلا يحصل بالكسب علم زائد وهو صريح البطلان وسياقي تفصيل ذلك ان شاء
 الله تعالى فاذا لم يكن كسب العلم بكنهه شئ من ذاتياته وقد عرفت سابقا ان التصور بالكنهه يمكن ان يكون بديهييا فالقول باختصاص
 العلم بكنهه شئ بالضروريات والعلم بالكنهه بالنظريات باطل فلا يمكن ان يقال بكون العلم المتنازع فيه بديهييا بصوته الاجالية ونظريا بصوته التفصيلية
 بل يجوز ان يكون بصوته الاجالية ايضا نظريا مكتسبا بديهته تفصيلية عني هذا كما يجوز ان يكون بصوته تفصيلية ايضا بديهييا ولا يصح ان نقول ان
 والنظري يختلفان بالعلم الاجالي وتفصيلي فافهم **قوله** والحق انه ليس كيفا بانه على ما ذهب اليه الشارح من ان العلم نفس اجزاء
 سبحانه فهو على مذاهب ليس مندها تحت مقولاته من المقولات فلا يمكن ان يقال ان العلم مندرج تحت مقولة فلا جنس ففصل
 فله حد فله كاسب فهو نظري وانت تعلم ان العلم على مذاهب لا يكون بديهييا ولا نظريا بل يكون متنوعا المقصور بالكنهه وبكنهه صريح
 به فاقام هذا الكلام في هذا المقام ليس منسبا فانه لا يصلح ان يكون جوا با عن النظر الدوار على اقل من بديهته الا ان يقال
 انه انما في هذا الكلام تنبيه على ما هو الحق عند في هذا المقام **قوله** وما قيل يستدل الذاهبون الى بديهته حقيقة العلم
 وان غير العلم انما يعلم بالعلم فلو كان العلم لا يعلم الا بالغير لزم الدور فالعلم لا يكون محل ما لا يغيب بل بنفسه فلا يكون مكتسبا بالضروريات

وبهذا الدليل في غاية السقوط لان تصور الغير انما يكون بقيام فرد من حقيقة العلم بدين التصور لا على تصور ذلك الفرد ولا على تصور
 حقيقة العلم والموقوف على تصور الغير على تقدير نظرية حقيقة العلم بتصور حقيقة العلم لا قيام فرد منها بدين التصور فالموقوف غير الموقوف عليه
 فلا دور ولا الى هذا الشارح فيما بعده بقوله فما قيل يجوز ان يتوقف الخ ولما كان هذا لا يدا على هذا الدليل فظاهر الدور ودوجه الشارح
 بتوجيه خروجه بينه بقوله اذا حصل الخ قوله فبه وفتحيق ما بالعرض بغير ما بالذات الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك
 الشيء بين الاستحالة لا يحتاج الى دليل بيان كالا يخفى وسياتي انشائه لدفعه في تقليل استحالة الدور باستلزامه
 تحقق ما بالعرض بغير ما بالذات من جهة ان كلامنا من الامرين والامور الدائرة متوقف على ما يتوقف عليه فكل منها ما بالعرض
 بالقياس الى صاحبه فتحقق الدور يستلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات باطل غير معقول او تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات
 ليس باين استحالة واضح بطلان من توقف شيء على نفسه كيف ولم يذهب وبهم من الضعفاء العقول الى تجويز الدور وتبيين
 توقف الشيء على نفسه وقد جرد كثير من الحكماء الكبار والى الايدي والابصار تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات حيط ذهبوا
 الى قدم العالم وتوقف كل حادث على حادث قبله لا الى نهاية وسنعود الى ذلك ان شاء الله تعالى قوله وانما خص الدور
 بالذكر كما كان المتوهم ان يتوهم ان حاصل ما ذكره الشارح في توجيه الدليل المذكوران العلم بمبد رظهور الغير فان كان العلم
 ظاهرا بنفسه فهو المطلوب وان كان ظاهرا بالعرض من جهة الغير فذلك الغير لا يكون ظاهرا لذاته بل ظاهرا لغيره فذلك الغير
 اما هو يعلم فيدور وغيره والكلام فيه الكلام فيتمسك فاللازم احد الامرين اما الدور ولا التسلسل والمستدل لم يتعرض للزوم
 التسلسل بل خص الدور بالذكر فكان هذا التوجيه غير مطابق لكلام المستدل دفعه بقوله وانما خص الدور بالذكر يعني ان تخصيص
 الدور بالذكر انما هو لان التسلسل صرح في تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات اذ هو عبارة عن باب سلسلة ما بالعرض لا الى
 نهاية فلا يتحقق هناك ما بالذات والا انقطعت السلسلة وانبت التسلسل فظهر استحالة وصراحة بطلانه لم يتعرض لذلك ولا يخفى
 على ذي عقل ان كلام الشارح في غاية النجاسة لان التسلسل ليس بين استحالة وصرح بطلاننا من الدور فكان للزوم التسلسل
 حق بالذكر من لزوم الدور على انك قد عرفت ان تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات الذي علل باستحالة الدور
 والتسلسل ليس بين الاستحالة فضلا عن ان يكون التسلسل بين الاستحالة على حد يمتنع ترك الذكر لاجل استحالة على
 ان حاصل التوهم الذي دفعه هو ان المستدل لم يتعرض للزوم التسلسل بل اكتفى بذكر لزوم الدور والتوجيه الذي
 ذكره الشارح متعرض للزومين فكلام المستدل غير منطبق عليه وحاصل كلامه في دفع التوهم ان التسلسل صرح في لزوم تحقق
 ما بالعرض بغير ما بالذات فلذا ترك المستدل ذكره وهذا غير وان دفعه اذ لزوم التسلسل ليس باوضح من لزوم الدور وان لم
 ان استحالة التسلسل واستلزامه تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات اظهر من استحالة الدور واستلزامه ذلك فلا بد منه

من بيان ان لزوم التمس كان اوضح من لزوم الدور حتى يكون ذكر لزوم التمس مستغنيا عنه ولا يكفي لدفعه بيان ان استحالة
 التمس انظر من استحالة الدور وشتان بين الامرين على ان الاكتفاء بذكر لزوم الدور مع ان اللازم احد الامرين بالدور
 واما التمس غير معقول اذ اللازم لما كان احد الامرين لاطل التمسين فالحكم يلزم احدهما على التمسين لاصح اذ لزوم له فافهم قوله
 ساقط قال في الحاشية لان العاقل لم يقل ان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما اورده من المنع بل قال
 ان ظهور الغير واكتشافه موقوف على تعلق العلم به فلو كان العلم منكشفا وظاهرا لخلق غيره يلزم الدور والفرق بين الامرين ظاهر الا
 ان يقال في اخراج عاقله الكلام لان التمس في ان حقيقة الكلية بل هي مكتسبة او بديهية لاني كونه مبدء الاكتشاف انتهى وداية
 على ذي تحصيل ان كلام الشارح في هذا المقام ليس لكثير معنى لان اختلاف كما حققنا في فاتحة البحث انها هو في ان حقيقة العلم
 بل هي مكتسبة وتعلم بالنظر او بديهية فهي على كل تقدير انما هي منكشفة بتعلق فرد من افراد حقيقة العلم بها والفرق انما هو بانها انما
 بديهية لم يكن تعلق فرد من افراد حقيقة العلم بها مسبقا بتعلق فرد من افرادها بما يكون كاسبها بها معرفا اياها وان كانت نظرية
 كان تعلق فرد منها بها مسبقا بتعلق فرد منها بكاسبها بقوله انه مبدء لظهور الغير ان اراد به ان الغير انما يتكشف بتعلق فرد من
 افراد العلم بذلك سلم لكن لا يلزم منه ان يكون حقيقة العلم ظاهرة بنفسها اي بديهية لجاز ان يكون حقيقة نظرية بل متعقبة الاكتشاف
 والتصور ويكون تعلق فرد منها بشي مما عداها باكتشافها لتعلق به وان اراد به ان تصور حقيقة العلم مبدء لظهور الغير واكتشافه فذلك
 مم بل بهي المطلق اذ تصور حقيقة العلم انما هو مبدء لظهور حقيقة العلم واكتشافها لاكتشاف شي مما عداها بقوله الا فهو نور وظهور
 بالعرض ان كان معناه ان حقيقة العلم ان لم تكن ظاهرة بنفسها اي بديهية فهي مبدء للاكتشاف الاشياء المتعلقة هي بها بالعرض
 فاللزام ممنوع اذ لا يلزم من كون حقيقة نظرية ان لا يكون تعلق فرد تلك الحقيقة بشي مبدء بالذات للاكتشاف وكيف ولو فرض ان
 حقيقة متمتعة التصور فلا يلزم ان لا يكون تعلق فرد بشي مبدء للاكتشاف فان تصور تلك الحقيقة ليس شرطا لاكتشاف شي ولا
 مدخل في اكتشاف شي لتصورها اصلا كما لا يخفى وان كان معناه ان حقيقة العلم ان لم تكن بديهية لم تكن معلومة ومنكشفة بالذات بل
 كانت معلومة ومنكشفة بواسطة الغير اى معرف تلك الحقيقة فذلك سلم ولطال ان اللازم ممنوع قوله فذلك الغير ما نور ومبدء
 ظهور بذاته فهو العلم حقيقة او نورية ظل نور العلم فيدور في خلقنا ان اراد يكون ذلك الغير نور او مبدء لظهور بذاته ان يكون تمييزا
 معرفا للعلم ومبدء لظهوره اي كاسب لاختيار ذلك ولا يلزم من ذلك ان يكون العلم حقيقة هو ذلك الغير اذ ليس معنى العلم
 ما يكون بديهية كاسب بشي بل هو ما يكون مبدء لاكتشاف شي بان يتعلق فرد من افراد حقيقة بذلك الشيء لا بان يكون بديهية
 كاسبه فرب بديهية كاسب بشي ليس علما وان اراد به ان يكون الغير مبدء للاكتشاف بان يتعلق فرد من حقيقة حقيقة العلم يكون
 اكتشافها فذلك غير لازم من كون حقيقة العلم نظرية انما اللازم منه ان يكون تعلق فرد من افرادها مسبقا بتعلق فرد من افرادها

مبرهن بها کما لا یلزم من کون الحقيقة الانسانية مثلا نظرية الا ان یتعلق فرد من افراد العلم بها مسبوقا بتعلق فرد من افرادها
 بالحيوان الناطق لان یتكون الحيوان الناطق نفس حقيقة العلم فكذا لا یلزم من کون حقيقة العلم نظرية الا ان یتعلق فرد من
 افرادها بها مسبوقا بتعلق فرد منها بمباديها لان یتكون مباديها نفس حقيقة العلم وقوله ونورية ظل في العلم ان اراد بان یتعلق
 الغير لاطل تعلق فرد من افراد العلم به فذلك صريح لكن لا یلزم منه الدوران انکشاف حقيقة العلم على تقدير کونها نظرية انما یتعلق
 فرد من افرادها بها وتعلق فرد من افرادها بمباديها موقوف على تعلق فرد من افرادها بمباديها وهو غير موقوف على تعلق فرد من افرادها
 بنفسها حتى یلزم الدوران اراد ان انکشاف الغير فرع على انکشاف حقيقة العلم فذلك غیر لازم على تقدير نظريتها فان انکشاف
 الغير انما یتعلق فرد من حقيقة العلم لیا انکشاف نفس حقیقته فجزان یتكون حقيقة العلم نظرية مكتسبة من مباديها ویتكون مباديها برهنية او
 الى مباديها برهنية تکشف بتعلق فرد من افراد العلم بها لا کاسب فلا دور ولا تسلسل وما ذکره في المحاشية بقوله بل قال الخ
 في غایة السخافة اولاً لا یلزم على تقدير نظرية حقيقة العلم ان یتكون حقيقة ظاهرة ومنکشفة بتعلق الغير بها بل انما یلزم ان یتكون
 حقيقة ظاهرة ومنکشفة بتعلق فرد من افرادها بها بعد تعلق فرد من افرادها بالغير باعتبار معرفتها الکاسب لها ولوارید بالغير فرد من
 افرادها وقل ان حقيقة العلم على تقدير النظرية انما یتكون ظاهرة ومنکشفة بتعلق الغير اى فرد من افرادها بها فذلك مسلم لكن لا یلزم
 من ذلك الدوران انکشاف حقيقة العلم موقوف على تعلق فرد من افرادها بها من دون عکس صلا انکشاف فرد من افرادها
 لا یتوقف على تعلق نفس حقیقته الکلیة بذلك الفرد بل هو منکشف بنفسه لکن العلم به حضور یا او هو منکشف بتعلق فرد اخر من افراد
 العلم به لا بتعلق نفس حقیقته الکلیة التي فيها النزاع ولو سلم ان انکشاف فرد من افراد العلم موقوف على تعلق نفس حقیقته الکلیة به
 فلا دور ایضا اذ الموقوف على تعلق فرد من افرادها انکشاف نفس حقیقته العلم وهو ليس مما یتوقف علیه انکشاف فرد من افرادها
 بل یتوقف هو علیه بتعلق نفس حقیقته الکلیة لا انکشافها ولو سلم ان انکشافها ما یتوقف علیه انکشاف فرد من افرادها فلا دور ایضا
 اذ انکشاف الفرد على هذا التقدير موقوف على انکشاف الحقيقة وانکشاف الحقيقة موقوف على تعلق الفرد بها لا على انکشافه حتى یدور
 مع ذلك کما ان ارید بالغير الفرد وقل ان انکشاف حقيقة العلم یتوقف على تعلق الفرد والزم الاستحالة بذلك فلا یغنی انه لو
 فرض حقيقة العلم برهنية فی علی ذلك التقدير لا یتكون منکشفة الا بتعلق الفرد علیه لا یتكون حضورا حتى یتكون منکشفة بنفسها
 كما یظنون من ان معلوم بحضوری منکشف بنفسه لا بتعلق العلم فلو لزم من ذلك استحالة لزم من ذلك على تقدير برهنية حقيقة
 العلم ایضا اذ لو قلنا عما ذکرنا وسلم ما ذکره من انه على تقدير نظرية العلم یتكون ظهور الغير وانکشافه موقوف على تعلق العلم به لم یعلم انکشاف
 یتوقف على تعلق الغير فلا دور ایضا اذ انکشاف الغير موقوف على تعلق العلم به لا على انکشاف موقوف وانکشاف العلم موقوف
 على تعلق الغير فانکشاف العلم ليس بموقوف علیه وتعلق العلم ليس بموقوف نعم لو كان انکشاف الغير موقفا على انکشاف العلم

والكشف العلم موقوف على الكشف الغير موقوف على تعلق العلم وتعلق العلم موقوف على الكشف الغير موقوف
او بواسطة مكان دورا وليس فليس فتوهم الدور بينهما توهم بعيد ونظهور فساد التركيب الشارح يتنبه هو نفسه على سخافته فقال الا
ان يقال حاصله ان التوجيه الذي اتركبه انما يستقيم لو كان الكلام في كون العلم مبدا لا لكشف بان يقال لو لم يكن العلم
مبدا لا لكشف بالذات بل بالعرض بواسطة الغير كان غير مبدا لا لكشف فهو المكان مبدا لا لكشف لذاته فهو العلم والا
فالمكان مبدا لا لكشف بالعرض فاما بواسطة العلم فغير دورا وبواسطة غيره فالكلام في ذلك الغير فاما مكان مبدا لا لكشف
بالذات فهو العلم والا فهناك مبدا آخر لا لكشف والكلام في الكلام فليس لكن الكلام في كون العلم مبدا لا لكشف بل
في كون حقيقة بدئية او نظرية ولا يلزم شيء من الدور والتسلسل على تقدير كونها نظرية كما عرفت ونظرا بهر جدا ولا وجه للتمريض
الذي اشار اليه بقوله الا ان يقال قوله ولكن قد نشج قال في الحاشية قيل انما تبين معناه بتقسيم ومثال ما يتقسم
فهو يميز على ما يتبين بتمييزه بالجزء عن الشك والظن والوهم وبالمطابقة عن الجدل وبالثابت عن التقليد وبوظايرها المثال
فهو ان ادراك البصيرة شبيهة بادراك الباصرة اذ لا معنى للابصار الا انطباع مثال المبصر في الباصرة كالانطباع للصورة في المرآة
كذلك العقول كالمرآة للعقول فاعلم عبارة عن صدور المعقولات المرتبطة في العقل فالتقسيم لقطع العلم عن مكان الاشتباه
ومثال فينبك حقيقة العلم كذا نقل عن الامام حجة الاسلام قال المحقق التفاتنا ان ليس المراد بالمثال ههنا جزئيا من خبريات
على ما فهمه البعض انتهى الظاهر من التعريف بالمثال هو التعريف بالمثال الجزئي كما ذكره في شرح وكلام الامام حجة الاسلام نفس
على ان المراد بالمثال هو الشبيه كما ذكره في الحاشية حيث قال الامام في التصفية ان التقسيم المذكور يقطع العلم عن مكان الاشتباه
ويشتمل بادراك الباصرة يهيك حقيقة انتهى قوله واما الاسمي فلا يضرب لتعريفه فتوهم الا يدى ان كلام الامام حجة الاسلام
منتهى حيث يحتمل تفسيره بغير العلم وحكم بان التقسيم والمثال يفيدان تعريفه فالقسمة والمثال ان افاد التميز فيعرف بها فلا يصح
الحكم بتعريفه وان لم يفيد التميز فلا يعرف اعلم بهما فلا يصح الحكم بانه يعرف بالقسمة والمثال فدفعه الشارح موافقا لما افاد السيد
المحقق في حواشي شرح المختصر بان المحكوم عليه بالتعريف هو التعريف الحقيقي والمحكوم عليه بافادة القسمة والمثال اياه هو التعريف
الاسمي فلا تناف وتاما كان يلزم لو نفي التعريف مطلقا وحكم بتعريفه كيف كان حقيقة كان اما سميا ثم اثبت لمعرفة طريق القسمة
والمثال وليس الامر كذلك ونشار الغلط عدم التفرقة بين التعريف الحقيقي والتعريف الاسمي والحق ان مراد الامام تفسير التعريف دون
مطلق التعريف والا يدى للفرق بينهما ونشار الغلط ما افاد السيد المحقق قدس سره من ان اهل العربية والاصول يستعملون الحد
بمعنى المعروف مطلقا وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين فالمحكوم عليه بالتعريف هو الحد بالمعنى الذي صطلح
عليه المنطقيون والمحكوم عليه بالاستفادة بالقسمة والمثال هو الحد بمعنى التعريف مطلقا كما يستعمله اهل العربية والاصول فلا تناف

وفي الكلام ايضا انما يتلج اليه مكان في كلام الامام حجة الاسلام ما يدل على انه حكم بتعسر الحمد بافادة القسمة والمثال الحد وليس كذلك
 فانه قد سرح حكم بتعسر الحمد وبان العلم يعرف بالقسمة والمثال ظاهر انه لا يتهاافت في هذا الكلام فانه لا يلزم من تعسر الحمد تعسر التعريف
 ولما قال السيد المحقق ان الامام انما قال بتعسر التعريف دون التعريف وهذا الكلام محقق لا بعد فيه صلاها ما ذكره الشارح في الجواب
 من ان المراد بتعسر التعريف الحقيقي دون الاسمي واستفاد بالقسمة والمثال هو الثاني دون الاول فلا يعمل عليه فان الحمد الاسمي
 هو ما يكون له المفهوم الاسمي ولا يجب ان يفيد المثال او القسمة مفهوماً اسمياً علم قال في الحاشية علم ان الحقائق الموجودة بتعسر الظاهر
 على ذاتياتها وتمييزها وبين عرضياتها تعسراً تاماً واما المفهومات الاصطلاحية واللغوية فتحدد بانها في غاية السهولة لان اللفظ
 اذا وضع في الاصطلاح هو اللفظة المعنى مركب فإيضا في ذلك كان ذاتياله وما يخرج عنه كان عرضياله وحدودها ورسومها كانت بديهية
 كما ان حدود الحقائق الموجودة ورسومها بحسب الحقيقة انتهى وهذا الكلام لطاهر ريد على ان الفرق بين الحمد الاسمي والحد الحقيقي
 وكذا بين الرسم الاسمي والرسم الحقيقي هو ان حدود المفهومات الاصطلاحية واللغوية ورسومها اسمية وحدود الحقائق الموجودة
 ورسومها حقيقية ولا يخفى ان العلم لما كان من الحقائق الموجودة فيكون حده ورسومه حقيقيين لا اسميين حتى يفيد القسمة والمثال حده
 الاسمي لعل مفقوده ان العلم لما كان من الحقائق الموجودة فله حدان اسمي شائع لمفهوم الاسم حقيقي مفيد لكنه الحقيقة والاول
 قبل العلم بوجوده والثاني بعده والحكم عليه بالتعسر هو الثاني دون الاول وهذا القدر كاف لدفع التهاافت ولا يدعي ان القسمة
 والمثال يفيدان الحمد الاسمي كلياً حتى يرد عليه انه لا يجب فادتهما الحمد الاسمي فاقبل **جواب قوله** وما قيل اجاب شارح المختصر عن ما ورد
 الآدمي من توهم التهاافت في كلام الامام حجة الاسلام باننا نختار ان القسمة والمثال يفيدان التميز لكن افادتهما التميز لا يستلزم
 صلوحهما للتعريف لجواز ان لا يعرف بهما لازم بين اشبوت حتى يعرف بهما لتمييز بالقسمة والمثال مع تعسر تعريفه واور عليه
 السيد المحقق في حاشيته بان القسمة الحقيقية كالنحواتها على المشترك والمميز تشمل على تعريفات اقسامها بالقسمة يفيد التعريف
 قطعاً واشتغال التعريف على لازم بين الشبوت غير لازم والمثال تأله الى الرسم فهو من اقسام المعرفة فلا وجه للحكم بتعسر التعريف
 مع تجويز معرفة العلم بالقسمة والمثال وهذا ظاهر **جواب قوله** لان العلم المتعلق بالحق قال في الحاشية يمكن ان يقال معنى كون
 العلم بديهياً ظاهره منكشف بذاته لا بتبعية الغير وبذا لا ينافي في الحضورية والخصوص بالعلم الحسولي معنى آخر انتهى لا يخفى ان
 حاصل السؤال المصدر بقوله لا يقال ان النزاع غير معقول لان البديهية والنظرية من خواص العلم الحسولي وعلم العلم
 حضوري فلا يمكن ان يجاب عنه الابان مورد النزاع صلحاً للاقتفاء بالبديهية والنظرية واما القول بان المراد بالبديهية معنى
 آخر غير ما هو متقابل للنظرية كما هو المصطلح فهو خروج عن المقام اذ الكلام ههنا في ان العلم الذي هو حضوري بل هو منكشف بذاته
 ام لا فان هذا بحث آخر لا يتعلق بهذا المقام فما ذكره في الحاشية في غاية السقوط **قوله** ومن ههنا يتفرع قال في الحاشية

هذا اذا كان حقيقة العلم مركبة من الاجزاء الحدية وتركيبها يكون مسلما عند الفقيين واما على تقدير بساطتها وبنائها البديهية على البساطة
 فالنزاع معنى راجع الى البساطة والتركيب انتهى انت تعلم ان الذاهبين الى بدئية العلم لا يذهبون الى بساطته بل
 يقولون باندرجات متقولة من المقولات العرضية ولا يذهبون الى ان صدق المقولة عليها صدق معنى فارطع هذا
 النزاع الى النزاع في البساطة والتركيب غير مستقيم قوله والطاهر التظهير قال في الحاشية المراد من التظهير شبهة
 لما هو نظيره ولا يكون من افراده وعلى هذا يكون قوله كانه نور تعريفا للعلم بالمثل بالمعنى المتعارف عند المحققين التنازلي واشترنا
 اليه في الحاشية السابقة ويمكن ان يجعل تمثيلا بتقدير المضاف اى كعلم النور فيكون من افراد المثل له وتعريفا بالمثل
 ايضا على ما قيل ويكون اشارة الى الاستدلال ايضا على ما بينه المصريح اى ما هو المشهور في هذا المقام من الاستدلال
 بحكم الخاص على حكم العام انتهى قوله ولى من عند نفسى طريق ذوقى لدفع دهرين اثنين اختلف الشراح في الطريق الاول
 فبينه الشارح بقوله ولعل ذلك الطريق كحاشياتي ان شاء الله تعالى وقال بعض الشراح الذوقى الصحيح حكيم بان العلوم الحقيقية
 الحاصلة لنا المتعلقة بالمعلومات المخصوصة لها حقيقة بديهية هي سوار كانت واحدة مشتركة بينها او متعددة وهذه الحقيقة هي
 المسماة بالعلم فان العلم ليس الا ما يترتب عليه الآثار التي يهايتها عن الجبيل كالانكشاف واسرور ونعم وغيره با وظاهر ان تلك
 العلوم بنفس حقائقها لا بسبب كونها افراد الامر عرضي آخر يترتب عليها تلك الآثار كما تعلم ان السوادات القائمة بالاجسام
 بنفس حقيقتها لا بشاركتها بالمرتبة عليها والوجه ان السليم حكيم بان لقصور تلك العلوم حاصل لكل احد حتى ان من لا يقدر على
 الكسب كالبلد الصبيان يعلم على شئ ويعتقد بانه عالم بذلك الشئ وليس بهذا العلم العلم بالوجه فانه لا شك ان يكون فيه
 علما ان علم بنفس كنه الوجه وعلم بذى الوجه بالوجه والرجوع الى الوجه ان يحكم بان في صورة لقصورنا لعلومنا ليس الا علم واحد
 متعلق بتلك العلوم كيف ولو فرض انه لم يحصل لنا الا علم واحد متعلق بشئ ولم يحصل لنا مفهوم آخر سوى ذلك الشئ فمجرد
 التفتان بعد تعلم هذا العلم ونفتقنا عالمنا بذلك الشئ فقد علم ان العلم بالعلم ليس علما بالوجه انتهى وهذا الكلام مع طوله ليس
 تحت طائل لان علم العلم على النحو الذي ذكره علم حضوري ليس بديهيا ولا نظريا ولا كلاما فيه بل الكلام في ان لقصور حقيقة العلم
 بديهيا ونظريا وظاهرا لكل احد لا يعلم حقيقة ولو كفى عدم اكتساب ذلك العلم الحضوري في اثبات بدئية حقيقة العلم لم يتج
 الى المتقويل الذي ارجح بل كفى ان يقال علم العلم حضوري حقيقة العلم ليست نظرية بل بديهية وقال البعض الآخر من
 اشترى مراد المص بدئية العلم بالمعنى المصدري وتفسير تنقيح مصداقه فالطريق الذوقى هو ان علم النور وعلم السرو وحصتان
 خاصتان للعلم بالمعنى المصدري المطلق ولا شك في ان بدئية المحصة الخاصة من المعنى المصدري الانتراعي يستلزم
 بدئية مطلقها بكنهه فان المحصة امر انتراعي حاصل في الذهن بكنهها فان كنه الانتراعي ما هو حاصل في الذهن و

الطلق خبر فيكون حاصل الكتب اليه انتهى وانت تعلم ان لو كان له ما بهته العلم بالمعنى المصدري لم يتجزم بانها تبين الى الخمس
دليل فان بهته بهيته ليسا وقد ذهب المص الى ان بهته البديهي بهيته واليه بهته العلم بالمعنى المصدري غير قابلة للنسج
حتى يتكلم لدفع المنع الوارد على الاستدلال بخمسة طرق ذوقى الا ان يقال ان الاستدلال تنبيه والمنع الوارد عليه مكابرة
لبدل دفعها من سلامة الذوق والبعض الآخر من شغل عام حول هذا التوجيه لكنه زاد عليه وازاد الاخبار الفضل العلم متصور
لبنوان الحاضر عند المدرك او مبداء الانكشاف او نحوه وهذا امر مشترك بين الجميع فمن راي ان العلم لاحقيقة له سوى هذا المفهوم
الى انه بديهي ومن راي ان حقيقته غير هذا المفهوم عنوان وعرضي له ذهب الى انه نظري فالذهاب الى البهية استدلال
بان بهته الخاص يتلزم بهته العام وبذلك على ان المفهوم الذي استدلال على بهته مفهوم انتزاعي وان افرادة حصصه
وان نوع بالنسبة اليها فقط منع كون العام ذاتيا وان انتزاعي على ما شتهر بين المتأخرين حقيقة ليست الاما انتزاع العقل
فقط منع كون الخاص مدركا بالكنه انتهى وقد نهيك على فساد فيما سبق في فاتحة البحث ومع ما بيناه سابقا من جوه الفساد
في كلامه يد عليه انه اذا لم يكن للعلم سوى المفهوم البديهي حقيقة كما يراه الذاهبون الى بهته على ما ذكره القائل فلا وجه لبناء
على ما اعتقده المتأخرون من ان الانتزاعي لاحقيقة له سوى ما انتزاع العقل فقولوا الانتزاعي على ما شتهر بين المتأخرين حقيقة
ليست الاما انتزاع العقل ليس له حاصل فانه اذا لم يكن للعلم حقيقة سوى المفهوم البديهي الحاصل في الذهن كان العلم هو
الحاصل في الذهن لا غير قطعاً سواء كانت الكلية القائمة الانتزاعي لاحقيقة له الاما انتزاع العقل صادقة او لا فانهم قوله ولعل
ذلك الطريق اعلم ان العام لا يجب ان يكون ذاتيا للخاص بل يجوز ان يكون عرضيا له فلا يلزم من تصور الخاص بالكنه تصور
العام مطلقا واما المطلق فهو جزئي للمقيده فان المقيده هو المطلق مع المقيده فتصور المطلق ضروري عند تصور المقيده فاذا اخذ
العلم بالنور مقيده لم يكن ان يقال ان تصور لا يستلزم تصور العلم المطلق لجواز ان لا يكون العلم المطلق ذاتيا للعلم الخاص
فان دفع ما ذكره الشارح من الطريق الذوقي منع كون العام ذاتيا للخاص واما منع كون العلم بالنور مدركا بالكنه فهو باق محاله
اذ يجوز ان لا تصور المقيده بالكنه بل بوجه ما فلا يلزم تصور المطلق الالوجه فانا نقبل الكلام في مفهوم المقيده وهو بديهي الاحالة
لكونه انتزاعيا قلنا ان كان الكلام في المفهوم البديهي فلا حاجة الى الاستدلال على بهته ولا الى جعل الخاص مقيده فان
المفهوم هو حتمي بديهيان بهته على ان الطريق الذي ذكره شارح فيما بينهم فلا يلزم تفسير الطريق الذوقي في كلام المص بما ذكره قول
المصولى من عند نفسى الخ قال في الحاشية فرق بين العام والخاص وبين المقيده والمطلق بوجه الاول ان المقيده يجب
ان يكون مركبا خارجيا والمطلق خبر منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطا والعام عرضيا والثاني ان العام يجب حمله على
الخاص بالذات او بالعرض بخلاف المطلق والمقيده لامتناع احمل بينهما والثالث ان الخاص له صورتان مختلفتان

بالاجمال وتفصيل بخلاف المقيّد فان لمصوّرة واحدة تفصيليّة اذ عرفت هذا فنقول ان استلزام تصور الخاص بنفسه تصور العام
 مشروط بكون الخاص مدركا بالكنه وكون العام ذاتيا له بخلاف المقيّد لا تصور نفسه يستلزم تصور المطلق لان الصورة التفصيليّة
 لا تحصل بدون الاجزاء فبديهته المقيّد يستلزم بديهته المطلق وما اشتبه ان استلزام بديهته الخاص لبديهته العام مشروط
 بالشرطين المذكورين فهو كما لا يلتفت اليه لما تقرّر ان العلم بالكنه ينحصر بالنظري فما يكون مدركا بالكنه لا يكون بديهيا
 فضلا عن ان يستلزم بديهته العام نعم الاستلزام بين المصوّرين مسلم عند الشرطين المذكورين ان كان العام جنسا قريبا
 اذ العلم بالكنه لا يتوقف على العلم بجميع الذاتيات بالغة ما بلغت انتهى وقد عرفت سابقا ان اختصاص العلم بالكنه بالنظري
 من هفوات المتأخرين بل يجوز ان يحصل الحد والمحدود معا دفعة فبديهته العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهته العلم بكنه العام
 قطعاً على الشرطين المذكورين وهذا اذا لم يشترط في العلم بالشئ بالكنه العلم بجميع ذاتياته بالغة ما بلغت وكان العام ذاتيا قريبا و
 اما اذا اشترط ذلك فبديهته العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهته العلم بالعام بالكنه اذ كان العام ذا حدود وان لم يكن ذا حد
 فبديهته العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهته العلم بكنه العام لا بديهته العلم بالعام بالكنه اذ لا يمكن علمه بالكنه على هذا التقدير و
 الحاصل ان العام اذا كان ذاتيا قريبا للخاص وكان اختصاص مدركا بالكنه بالنظر او بالبداهة كان العام معلوما قطعاً فان
 كان العلم بالكنه مشروطا بالعلم بجميع ذاتيات الشئ بالغة ما بلغت وكان العام مالا ذاتيات وجب في علم الخاص بالكنه علم
 العام بالكنه قطعاً وان لم يكن العلم بالكنه مشترطاً بالعلم بجميع الذاتيات او كان العام بسيطا لا ذاتي لم يجب علمه بالكنه انما يجب
 علم كنهه واما اذا كان العام ذاتيا بعيدا وعلم الخاص بالكنه فان لم يشترط في العلم بالكنه العلم بجميع الذاتيات لم يجب علم
 العام الذي هو ذاتي بعيد الخاص اصلا وان اشترط ذلك وجب علمه قطعاً فان كان العام ذا حد وجب علمه بالكنه وان كان
 بسيطا وجب العلم بكنهه فقد علم بما ذكرنا ان ما اوردّه الشارح على استلزام بديهته العلم بالخاص بالكنه بديهته العلم بالعام من انه
 لا يسوغ لبديهته العلم بالخاص بالكنه مفرع وان هذا الاستلزام ليس كلياً بل محالاً لشرطية كون العام ذاتيا للخاص فكل
 الخاص مدركا بالكنه كذلك لشرطية ما كون العام ذاتيا قريبا او كون جميع الذاتيات مدركة بالغة ما بلغت فافهم فان المقام لا تخلو
 عن **قوله** والقول بان الكلام لما اورد النظر على الدليل بان البديهي هو العلم بالنور مثلاً لا تصور فليس تصور الخاص
 او المقيّد حاصلًا عند حصول العلم بالنور فضلا عن ان يكون بديهيا كان المحجب ان يجب بان لا يستدل ببديهته العلم بالنور على
 بديهته حقيقة العلم تعالى قال انه لا يلزم من بديهته العلم بالنور بديهته تصور فضلا عن بديهته تصور حقيقة العلم بل لا يلزم من
 حصول العلم بالنور لتصوره اصلا ولا تصور حقيقة العلم فضلا عن بديهته تصور محال يستدل ببديهته تصور مفهوم العلم بالنور
 الذي هو مفهوم مقيّد بديهي على بديهته تصور مفهوم العلم المطلق ولا شك في ان بديهته تصور مفهوم المقيّد يستلزم بديهته تصوّر

مفهوم المطلق فدفعه بان لك لا يجدي نفعا اذ لا يلزم منه بداهته حقيقة العلم بالكنه بل يكفي تصور مفهوم المقيد البيهيمي تصور المطلق بوجه اجمالي
 حاصل في الذهن فتمسح اليقيد الكلام ليس تصور بوجه اجمالي حاصل في الذهن بنفسه فانه بيهيمي قطعاً بل الكلام في العلم بالكنه لا في العلم بكنهه فانه
 بيهيمي البته فالظاهر من كلام الشايع انه لا دلالة له في مفهوم المقيد البيهيمي بكنهه لتعلم بداهته حقيقة العلم بالكنه بل يحولان يكون علمها بالكنه نظرياً
 فلا يجدي الاستدلال نفعا اذ لا ينبغي نظرية حقيقة العلم فراهه بعلم بوجه اجمالي علمه بكنهه بالوجه الاجمالي لا نفس حقيقة الجملة التي هي
 في مرتبة الحدود وبنهار كلامه على ان الكلام يهتدي في العلم الحقيقي لا في المعنى المصدري ولا في مفهوم مبداء الانكشاف ونحوه اذ لو
 كان الكلام في المعنى المصدري اذ في مفهوم مبداء الانكشاف ما اعتجج الى الاستدلال على بداهته العلم اذ لا يرتاب احد في بداهته
 المفهومين المذكورين فلا يدعيه ان الكلام في المعنى المصدري والعلم بالنور حصته منه وبهذه الحصة بداهته التصور وبداهته تصور ما
 يستلزم بداهته تصور المطلق قطعاً ولا يمكن ان يكون لقوره علماً بالكنه اذ ليس له حد لبساطة فلا يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون
 علماً بالكنه نظرياً فالاستدلال ينبغي نظرية العلم قطعاً هذا نعم يدعي الشايع ان كلامه مبني على ان العلم بكنهه الشئ بيهيمي مطلقاً وعلمه
 بالكنه نظري مطلقاً وقد نهى عن ذلك في سابقه فاما سابقه ولو كان الامر كما زعم كان النزاع لفظياً كما سلف فالوجه ان يقال ان
 اريد العلم المقيد البيهيمي الذي استدلل به بداهته على العلم المطلق العلم بمفهوم العلم المصدري المتعلق بشئ خاص فبداهته
 لكن لا يلزم منه الا ان يكون العلم المطلق بالمعنى المصدري بيهيمياً ولا نزاع فيه انما النزاع في العلم الحقيقي وان اريد به العلم
 بحقيقة العلم المتعلق بشئ خاص فلا نسلم به بديهته فضلاً عن ان يتلزم بداهته العلم بحقيقة العلم المطلق ولعلك قد تعظنت بما
 تلوه فاعليك بان القول بفصل في هذا المقام ان العلم بالمعنى المصدري ومفهوم مبداء الانكشاف ونحوه من البدييات الاوليت والعلم
 الحقيقي الذي هو مصداق المعنى الاول من النظريات العرفية في انفسهم قولهم ولهذا افرقت الفرق علم انهم اختلفوا في العلم
 اختلفا عظيماً فلنقتصر عليك حاله فقول المذاهب التي بلغت ثلثة عشر الاول ان العلم اضافة وتعلق بين العاقل والمحتول
 وهذا ما ينسب الى بعض المتكلمين النافين للوجود الذاتي وبهم يجوز ان الاضافة الى المعلوم الصرف فيما اذا لم يكن المعلوم موجوداً
 في الخارج الثاني مذاهب علمائنا المتأثرين بالقائلين بان العلم صفة بسيطة اضافة الى المعلوم سواء كان المعلوم موجوداً
 او معدوماً ولا يبالون بتعلق تلك الصفة بالمعدوم الصرف فيما اذا كان المعلوم غير موجود في الخارج فيفهم الوجود الذاتي وهو لا
 يستلزم بالجملة الاجتزائية الثالث مذاهب فلاسفة القائلين بالوجود الذاتي للاشياء بانفسها في الذين الذين الذين الى ان
 العلم هو الحاضر عند المدرك ومصادقه ليس حقيقة واحدة بل هو في علم المدرك بذاته وصفاته ومعلولاته نفس المعلوم ايا كان
 وفي علمه بالاشياء الخارجية عنه صير تلك الاشياء الى حاصلة عند المدرك المتحدة معها بالحقيقة المغايرة اياها بالاعتبار فهي بالحقيقة ليست
 من مغزولة واحدة بل من مغزولة المعلوم اية ما كانت الرابع مذاهب الاشراقية القائلين بان الموجود في الذهن مثال المعلوم وشبهه

في مطلق العلم الشامل للمدرك بذاته وصفاته ولعلمه بالاشياء الغائبة عنه كمنهيب من يقول ان العلم بالصورة الحاصلة
 المتحدة بالحققة مع المعلوم اوانه مثال للمغايرة بالمهية وان العلم بالاشياء الغائبة عنه هو الحالة الادائية وعلمه بذاته وصفاته نفس
 ذاته وصفاته نفس مورد النزاع لعلم النفس بها سوى ذاتها وصفاتها وتفصيل ان مطلق العلم بالحققة واحدة مشتركة بين علم
 الواجب بين علم الممكن اولا وعلى الاول اما ان يكون عبارة عن نفس الاضافة والتعلق وهو مذهب بعض المتكلمين او يكون عبارة
 عن صفة ذات اضافة وهو مذهب علمائنا الماتريدية او يكون عبارة عن اتحاد العاقل مع المعقول والعقل الفعال وهو
 مذهب فرغوريوس واتباعه ويكون عبارة عن الوجود الذي هو نفس الواجب وهو مذهب الشارح وعلى الثاني اما ان يكون
 علم الممكن مطلقا سوا كان علمه بذاته وصفاته او علمه بالاشياء الغائبة عنه حقيقة واحدة مغايرة بالذات لعلم الواجب سبحانه
 وهو الذي ذهبنا اليه فان علم الواجب تعالى سوا كان بذاته او بغيره نفس ذاته الحققة عندنا وعلم من سواه سبحانه سوا كان عقلا
 او نفسا حالة ادراكية انجلالية يعبر عنها بالنش كنهها اذا تعلق بذات المدرك وصفاته سميت علما حضوريا واذا تعلق بالاشياء
 الغائبة عنه كان تعلقها بها بواسطة اشباحها المرتبطة في المدرك الحاكية لها المغايرة اياها فيكون تعلقها بالاشباح اولاً و
 بالذات وبذوات الاشباح ثانياً وبالعرض فذلك الحالة اذا قيس الى الاشباح كانت علما حضوريا اذ لا واسطة هناك
 للصورة والاشباح من صفات النفس او العقل تعلقا بها فاعلمها من تسهيل علم المدرك لصفاته واذا قيس الى ذوات الاشباح
 كانت علما حصوليا يكون الصورة اعني الاشباح وسائط في الانكشاف اما ان لا يكون علم الممكن مطلقا حقيقة واحدة وذلك
 بان يكون العلم الحضورى اى لا يكون بواسطة الصور عين ذات المدرك ذاتا واعتبارا ولا يكون العلم الحضورى كذلك
 فاما ان يكون العلم الحضورى حقيقة واحدة ولا يكون كذلك بل يكون عين المعلوم حقيقة وغيره بالاعتبار فيكون العلم حقائق
 متخلفة حسب تخالف المعلومات بالتحقق وعلى الثاني اما ان يكون العلم صفة قائمة بالعالم وهو مذهب الجمهور من العلم بالصورة
 الحاصلة القائمة بالذهن المتحدة مع المعلوم حقيقة او يكون العلم صورة قائمة بالنفس وهو ما ذكره الصدر الشيرازى في الاسفار
 وعلى الاول اما ان يكون العلم عبارة عن الحاصل في الذهن من الاشياء اعني اشباحها المغايرة لها بالحققة وهو مذهب
 الشيخ المقتول واتباعه ومذهب الصدر الشيرازى المعاصر لمحقق الدواني اكل الى هذا المذهب ولا يكون كذلك فاما ان يكون
 العلم عبارة عن انطباع الصورة في الذهن اعني الحصول الذهني وهو مذهب صاحب الافق المبين او عبارة عن انعكاش
 النفس بالصورة وهو مذهب القائلين بان العلم الافعال او عبارة عن حالة اخرى فذلك الحالة اما انتراعية وهو مذهب
 المعصوم وبعض التاخرين او انضمامية وهو مذهب العلامة القوشجي وغيره فهذا ضبط المذاهب المشهورة التي عثرنا عليها
 قوله فاما باضافة فقط هذا مذهب العوام من المتكلمين ويطلب ان النزاع انما هو في العلم بمعنى مبداء الاكتشاف ولا يمكن

ان يكون مبدرا لاكتشاف حقيقة نفس الاضافة والمتعلق لان الاضافة امر انشائي فلا واقعته الا باعتبار انتشار الانشاع
فالعلم حقيقة انتشار انشاع الاضافة لانفسها ويشكل عليهم ان الاضافة لا يعقل الا بين شيئين والمعلوم قد يكون معدوماً في
الخارج فلا يتعلق العلم بالمعدوم الخارجي مع ان قلنا: يعلم به ضروري ولا يسبيل لهم الى القول بوجود المعدومات الخارجية
في الذهن بل ينشيم الوجود الذهني واللا الى ارتكاب ثبوت المعدومات بدون الوجود لان ذلك مخرج البطلان فالمعدوم الخارجي
لما كان معدوماً محضاً ولا شيئاً يستحال تعلق العلم به وايضاً العلم يساوق التمييز ومن السحيل اقتياد الاشياء المحض فبدا
كما يبطل بهذا المذهب بطل مذهب الماتريدية ايضاً لانهم ايضاً ناقدون للوجود الذهني ولشبهت المعدوم فيلزم عليهم ايضاً تعلق
العلم بالاشياء المحض وتميز المعدوم الصفر والاعتبار على مذهب الماتريدية غير انه يلزم عليهم تميز المعدوم المطلق وتعلق العلم
به كما يستفقد عليه انتشاره تعالى ثم يرد على القائلين بكون العلم اضافة ان الاضافة ليست موجودة في الخارج والوجود عندهم
محمصور في الخارج فالعلم عندهم معدوم مطلق ولا شيء يثبت وهو صريح البطلان فانهم **قوله** وهو وصف ذو اضافة هذا
هو مختار علمائنا الماتريدية كترجم الله تعالى ويسمون ذلك الوصف بالحالة الانجلائية وهو لا يشترك فيهم قد اصابوا في ان
انتشار الاكتشاف هي الحالة الانجلائية لكنهم قد اخطأوا في نفى الوجود الذهني اذ يلزمهم في علم المعدومات الخارجية ارتكاب تعلق
العلم بالاشياء المحض وتميز المعدوم الصفر وايضاً قد غلطوا في القول بان علم الواجب سبحانه ايضاً هي تلك الحالة الانجلائية
فان الحق ان علمه سبحانه عينه هذا وقد اختلف جمهور الله في ان العلم اعم من العلم المطابق للواقع وبطل اي علم الغير المطابق له بل
هما متحدان بالحقيقة او متغايران والحق هو الاول فليقل العلم معنى واحد يختلف باختلاف المعلوم فالمعلوم امكن تحققي الواقع
كان العلم المتعلق به علماً مطابقاً والا كان جهلاً غير مطابق **قوله** فعلى اللول من مقولة كيف الله يهون الى ان يعلم هي الحالة
المعبرة عنها بدلالة الفرقة زعمت انها انشائية وفرقة ايقنت انها انضمامية وكلهم يرون انها من مقولة كيف
لصدق رسم الكيف عليها وما يلزم من انها على تقدير كونها انشائية لا تكون من مقولة الكيف الاختصار الكيف في الاعراض
الانضمامية في غاية السقوط لان كثير من الكيفيات امور انشائية كالزوجية والفردية وغيرهما ثم ان القول بكون تلك الحالة انشائية
باطل لان الكلام انما هو في العلم الذي هو انتشار الاكتشاف حقيقة وانتشار الاكتشاف حقيقة يستحيل ان يكون امراً انشائياً وان التجارب
انتشار لا انشاع كان هو العلم حقيقة دون الحالة الانشائية فالحق ان الحالة التي هي انتشار الاكتشاف حقيقة انضمامية **قوله**
وعلى الثاني القائلون بان الصورة الحاصلة في الذهن هي العلم افتروا فرقتين فرقة مذهبهم ان الحاصل من شيء في الذهن ان
هو العلم مثال ذلك الشيء وشبهه الغايه بالمهية وفرقة تزعم ان الحاصل من شيء في الذهن نفس حقيقة وهو العلم فلا ولون يذهبون
الى ان العلم مطلقاً وهو شحيح الحاصل في الذهن من مقولة كيف والآخذون وان كانوا يقولون ان العلم من مقولة كيف لكن

ذلك لا يستقيم على ذلك بل العلم عند من يتابع للمعلوم فان كان المعلوم هو العلم به او الحكمة فكيف كان هذا كذا ولا
 يتفق حقيقة الحال لا يسطو اسباب في المقال فنفقوا بهنبا ستان الاول ان هولاء الذين هم بين الى كون العلم هو الحاصل في ذلك
 سواء كان نفس الشيء او مثالا لما ذاقه هو الى ذلك بل ما يدعو له دليل على انهم حق او باطل الثاني ان النزاع بين القائلين
 بحصول الاشياء بانفسها وبين القائلين بحصول الاشياء في اعيانهم وان الحق مع اى من الطائفتين اما المقام الاول
 فنقصه ان جمهور الفلاسفة لما رأوا ان صور الاشياء تحصل في المدرك والاذنان عند العلم بها كما يشهد به الرجوع الى الوجود
 ويدل عليه لآكل الوجود الذي زعموا ان مناط اكتشاف الاشياء عند المدرك هي صورها الحاصلة في ذن المدرك غير الحاصل
 في الذهن ليس علم بل هو العلم به ونشأ لاكتشاف وهو الصورة والصور لما بطل به لاركون العلم عبارة عن زوال امره
 حاله وان لا يحصل لا يقول شئ عند العلم به امر لا يتنوع استوار حال العلم وما قبله بالبداهة او جوا ان يحصل امر في المدرك عند العلم
 بشئ والحاصل في المدرك هو صورة ذلك الشئ فهي العلم به وربما قال قائلهم ان اولية الوجود الذي ان تمت دلت على ان العلم
 هو الحاصل في الذهن وربما عظم من يوثق به منهم بان العلم قد يكون مطابقا وقد يكون جهلا غير مطابق فالعلم تصف بالمطابقة
 والمطابقة بمعنى العلم وغير الصورة لا تصف بها فالعلم هي الصورة فهذا ما بلغني من لائلهم ولا يذنب على ذى مسكة ان كل احبوا
 لغيره طائل تحت اما الاول فلان حصول صور الاشياء في الذهن عند العلم بها سلم لا يرب فيه لكن لا يلزم عنه ان يكون نشأ لاكتشاف
 هو الحاصل في الذهن يجوز ان يكون الحاصل في الذهن متعلق العلم ولا يكون هو نفس العلم ولا يجب ان يكون كل ما لا بد منه في
 اكتشاف الاشياء علما بالاشياء وذلك ظاهر جدا واما الثاني فلانه لا يلزم من عدم كون العلم زوال امره انتفاع استوار حال العلم و
 ما قبله الا ان يوجد في المدرك صفة لم تكن فيه قبل الادراك هي نشأ لاكتشاف واما ان يكون تلك الصفة صورة للمعلوم فغير
 لازم لجواز ان يكون الحالة الانجلائية متعلقة بصورة المعلوم واما الثالث فلان المذكور في كتب تقوم لاثبات الوجود الذي
 اربعة دلائل الاول اننا حكم على ما ليس موجود في الخارج فيجب جوده في الذهن وهذا انما يدل على ان المحكوم عليه يجب جوده في
 الذهن لا على ان العلم هو الحاصل في الذهن والثاني ان الحكمي موجود وليس في الخارج فهو في الذهن وهذا ايضا لا يدل على كون
 الصورة علم الثالث ان اضافة العلم الى شئ يستلزم وجوده فاما لا وجود له في الخارج وقد تعلق به العلم موجود في الذهن لا العقل
 الاضافة الى المعدوم الصرف وهذا ايضا انما يدل على ان متعلق العلم موجود في الذهن لا على ان العلم هو الصورة الحاصلة في الذهن
 والرابع ان القضاء بالحقيقة لا يكون الحكم فيها على الموجودات الخارجية ولا بد ان يكون للمحكوم عليه وجود واذ ليس في
 الخارج فهو في الذهن وهذا ايضا انما يدل على وجود المحكوم عليه في الذهن لا على كون العلم هو الصورة واما الرابع فهو في
 غاية السخافة فان المطابقة والمطابقة ان اراد بها مطابقة المعلوم والاتحاد معه بالحقيقة والمهية وعدمها واراد بها انطباق

المثال على ما هو مثال له وعدمه فكون المطابقة واللامطابقة بهذا المعنى من اوصاف العلم متبوع فانه اول النزاع وليس مدار
 الجدل المركب العلم المتقابل على انصاف العلم بهما بهذا المعنى وان اريد بهما الانكشاف لواقعي وعدمه فسلم انهما من شئ
 العلم ولا نعم ان انكشف الواقعي وعدمه لا يتصف بغير الصورة فالخلط انما ينشأ من اشتباه المطابقة واللامطابقة
 بالمعنى الاخير بالمعنى الاول واما المقام الثاني ففيه مجتان الاول تحديد محل النزاع ولتصوره وذلك ان لا يرتاب
 في ان الاشياء اذا علمت يحصل منها في الذهن معان ومفاهيم لم تكن حاصلة فيه قبل فزيد مثلا اذا البصر به والانسان
 مثلا اذا عقلناه حصل في اذهاننا من زيدا لم يكن حاصلا فيها من قبل ومن الانسان معنى لم يحصل فيها قبل فخلط
 القائلون بالوجود الذهني في ان الحاصل في الذهن بل هو نفس ذلك الشئ الذي حصل منه في الذهن هذا الحاصل
 وعينه بالحققة او امر مغاير له فذهب جمهور المشائية الى ان الحاصل من الشئ في الذهن عين ذلك الشئ حقيقة وذو
 شئ الا شرا في ان ان مغاير لذلك الشئ بالحققة والمادية فالحاصل من زيدا والانسان في الذهن عند الاولين نفس
 حقيقة زيدا والانسان الا ان لا تترتب على الحاصل منهما في الذهن آثار تترتب بهما في نحو وجودهما الخارجي والحال الحاصل
 نفس حقيقتيهما وعند الآخرين ليس الحاصل في الذهن نفس حقيقتيهما بل مثالهما وشبههما حتى ان الحاصل في الذهن منهما
 كالصورة المنعكسة من الشئ المنطبعة في المرأة فصورة زيدا حاصلة في الذهن ليست عينه كالصورة المنعكسة من زيدا المنطبعة في المرأة
 ليست عينه وانما اطلاق زيدا على صورته الذهنية كاطلاق اسمه على مثاله كذا معنى الانسان الحاصل في الذهن ليس عين الانسان
 بل كانه مثال للحقيقة الانسانية واطلاق الانسان على المعنى الحاصل تجوز كاطلاق اسم الشئ على مثاله ولذا لا تترتب على الحاصل
 في الذهن آثار الشئ فالصورة الذهنية الحاصلة من زيدا لا انسانا ولا قاتما ولا قاعدا ولا ابا ولا ابنا ولا غي ذلك كما ان
 الحاصل من الانسان ليس انسانا ولا حيوانا ولا ناطقا ولا صاحب كمال ولا كاتبا وليس عدم ترتيب آثار الشئ على الحاصل منه في الذهن
 لاجل انه موجود بوجد على بل لاجل انه ليس في الشئ انما هو شبه المغاير له فهذا تحديد محل النزاع وتحريره ثم اختلف الاولون
 فيما بينهم فذهب بعضهم الى ان الحاصل في الذا بان نفس الموجود في الاعيان وان الموجود في الذهن والمحقق في الخارج واحد بالعدد
 وهو ذهب الحق الدواني في حاشية على شرح التجر يد وذهب البعض الى ان المهيئات محفوظة فيهنما وفار جادون الاشخاص
 والي شير كلام الشيخ في قاطيع غور ياس الشفا وفي فصل العلم من المهيئات الشفا فانه ذهب بتناك ان الحفاظ المهيئات في
 الذهن ثم اطل الحفاظ الشخص بعينه البحث الثاني في تحقيق الحق في هذا المقام فاعلم ان كون العلم هي الصورة الحاصلة في الذهن
 باطل مطلقا سواء كانت الصورة متحدة مع ذي الصورة في الحقيقة او مغايرة لفيها كما سياتي في انشاء الله تعالى اما ان الحاصل من
 الشئ في الذهن بل هو شئ او نفس حقيقة فالحق في ذلك ان الحاصل في الذهن من الشئ ليس نفس حقيقة بل شبه ومثاله و

ان كان مخالفا لما عليه السواد الا غظم واما على في اثبات حصول الاشياء بانفسها في الذهن ليس قابلا للتحويل ومنهم من قبل تفصيل
ذلك مقدرة وهي الاستحالة ان يحصل الاشخاص العينية بما هي اشخاص في الذهن اما اول فلان الواحد بالعدد لا يتعد وجوده بالبدئية
اذ لا يتعد لوجوده شي واحد بوجوده واما ثانيا فلان تعدد الوجود مساو لتعدد الشخص ومن المستحيل بدئية شخص واحد تشخصين
وصيرورة شخص واحد كما هو كذلك تشخصين وهذا ظاهر غني عن مجتهد الما بانه قد بطل فذهب من يرى ان الوجود في الذهن والوجود
في الخارج واحد بالعدد واذا عرفت هذا فاعلم ان الذين يسمون حصول الاشياء بانفسها في الذهن استدلو على انهم يسمون
الاول ان شئ شي مابين له ومابين شئ لا يمكن ان يكونا كاشفاه والحاصل من الشئ في الذهن كاشف له لا محالة
فالشئ ليس حاصل من الشئ في الذهن وهذا في غاية السقوط فان اقلع كون مابين الشئ كاشف له لم يدل عليه بعد دليل
ودعوى الضرورة في ذلك غير مسبوقة بل هذه المقدمة لا شك فترق من اصل الدعوى الاولى العنوان على ان ذلك لا يستقيم
على اصولهم في كثير من فصولهم فانهم يذهبون الى ان وجه الشئ المبين له بالحقيقة ربما يكون كاشف له فلما جردوا ان يكون وجهه
الحاصل في الذهن كاشف له فلما جردوا ان يكون شئ في الذهن كاشف له فلما جردوا ان يكون شئ لا بد ان يكون محمولا
عليه الشئ لا يحل على ذي شئ ففيه ان الاثر الحاصل من الشئ في الذهن كان مستد امعه على انهم بحسب الماهية فليس مستد امعه
في الوجود لان وجوده ذهني ووجود الشئ خارجي على انه لا ياتى في ان تتقال الشئ قد يكون كاشف له ومرة للملاحظة فلما جاز
ذلك فلم يجز ان يكون شئ كاشف له ومرة للملاحظة الثاني ان دلائل الوجود الذهني ان تمت دلت على حصول الاشياء
بانفسها في الذهن فانها تدل على ان ما يتعلق به العلم لا بد ان يكون حاصل في الذهن ممثلا عنه فلا بد من تمثيل نفس الشئ
في الذهن فان تعلق العلم بالشئ المعايير للشئ لا يكفي لاكتشاف الشئ وامتياز على ان الحكم عليه لا بد ان يكون موجودا في الذهن
فان الحكم على شئ الشئ المعايير لا يتعدى من المثال اليه فلا بد من تمثيل في الذهن نفس الشئ والجواب ما عن الاول فهو
ان الشخص الخارجي لا يحصل نفسه في الذهن كما مر في المقدمة الممهدة بل الحاصل فيه انها هو امر مغايله وجودا وتخصا وان شاركه
في الماهية النوعية كما يظن هو لا فلما كفى تعلق العلم بالامر المعايير للشئ وجودا وتخصا في انكشف الشخص المعنى فلم لا يكفي تعلق العلم
بالشئ الماخوذه المعايير لايه في انكشافه وايضا لما جرد هو لا ان يكون تعلق العلم بوجه الشئ المبين له بالماهية الحاصل في الذهن
المغاير لذلك الشئ بالماهية وبالوجود والتخص كما في ان انكشف نفس الشئ فبالعلم لا يجوز ان يكون تعلق العلم بالشئ
كذلك فيكون للشئ علاقة مع ذي الشئ بها يكون تعلق العلم بالشئ كافي في انكشف ذي الشئ وايضا الصورة الحاصلة في
الذهن من زيد مثلا المشاركة لا بحسب الماهية على راي هولار لها نخوان من العلاقة مع زيد الاول انها محكية زيد والثاني انها شارة
للماهية فلا يحلوا ان يكون العلاقة التي بها يكون الصورة كاشفة لزيد هي المحاكات فهي متحققة بين الشئ وبين ذي الشئ

ايضا ويكون هي المتشاركة في الماهية فيلزم ان يكون الصورة الحاصلة من زيد كاشفة لعمرها لئلا يشاركه اليه في الماهية على
 رأى هولاء فان زعموا ان مجموع العلاقتين يورث الكسب فليعلم ان يدلو على ذلك ببرهان على ان الخطرة عليها تكفى مؤنة
 البطلان بهذا الاحتمال فان حال الصورة الذهنية بالقياص الى ذوات الصور كحال التمثال بالقياص الى ما هو متشابه فلا يمكن
 التمثال مما يتقل منه الذهن الى ذى التمثال فلم يجوز ان يكون اشج مما يتقل منه الذهن الى ذى اشج فان قيل على تقدير
 القول بحصول اشج بالاشيار في الذهن يلزم ان لا يكون شئ من الاشياء معلوما بالكنه او بكنهه ذا المعلوم على هذا التقدير
 اولاً بالذات هو اشج وثانياً بالعرض هو ذو اشج واشج كانه وجه لذي اشج فعلى هذا التقدير يخصر العلم في العلم بالوجه قلنا على
 تقدير القول بحصول اشج حصول نفس اشئ في الذهن فتحيل كما سيلوح فان اريد بالعلم بالاشئ بالكنهه او علمه بكنهه يحصل فيه
 نفس اشئ ونفس ماهية فهو تحيل قطعاً واستحالة لازمة لمرته وان اريد به ما يكشف فيه نفس اشئ ونفس ماهية فانتفاه
 غير لازم على تقدير القول بالاشج فان من الاشياء ما هو شج فنفس اشئ ونفس ماهية كنعى الانسان او معنى الحيوان انما يطبق
 الحاصلين في الذهن وهو كاشت لنفس اشئ ونفس ماهية وحصول نفس اشئ في الذهن غير ضرورى في انكشافه وليس
 النزاع الا فيه فدعى الضرورة فيه غير مسموعة ومنها ما هو شج لوجه اشئ كنعى الكاتب الحاصل في الذهن فانه شج لعضى
 الانسان فهو كاشف لذلك لعضى وبواسطة الانسان مثلاً فالعلم المتعلق بالقسم الاول من اشج علم اشئ بالكنهه او علم بكنهه
 اشئ وبالعلم المتعلق بالقسم الثانى منه علم اشئ بالوجه وقد فصلنا ذلك فيما سبق في شج قول المصنف وهو الحاضر عند المذكور
 والاعن الثانى فهو انه ان يكون الحكم على شخص عيسى او على صورته الذهنية وعلى التقديرين لا دليل الدليل لنا ههنا
 على اثبات الوجود الذهني على حصول الاشيار بانفسها في الذهن اعلى التقدير الاول فلا على هذا التقدير يكون المحكوم
 عليه هو الهوتية الخارجية فلو وجب المحكوم عليه في القضايا الموجبة وجب وجود الهوتية العينية ولم كيف وجود صورته بالذات
 لصدق الحكم سوار كانت الصورة الذهنية متشاركة لها في الماهية كما هو ذهاب هولاء او مغايرة لها بالماهية كما هو ذهاب اصحاب
 المثال او على هذا التقدير لا يكون وجود شخص من الماهية كافياً في صدق الحكم على شخص آخر منها فان وجوده لا يكفي لصدق
 الحكم على زيد فعلى هذا التقدير لا يكون القول بالوجود الذهني محمداً اصلاً ولو قيل بحصول الاشيار بانفسها في الذهن واما على
 التقدير الثانى فلا لما تعدى الحكم على الصورة الذهنية الموجودة بالوجود اطلق منها الى الهوتية العينية مع كونها مغايرة
 لها وجوداً وتخصوا وان كانت متشاركة لها في الماهية فلماذا لا يتعدى الحكم على شئ من اشئ الى ذلك الشئ فالغاير بحسب الوجود
 لا يتخصص فقط والغاير بحسب الوجود لا يتخصص والماهية جميعاً سيان في الانتقال عن الصدق والكمل وعدم الاستبعاد
 عن الكشف والمرآتية على انه لما تعدى الحكم على الوجه الحاصل من اشئ الى ذلك كما يحكم على التميز بانه مشار إليه فيتعدى الحكم

من معنى التمييز الى الحكم فلم لا يتعدى الحكم من شئ الى ذلك الشئ وبالجملة فدل على الوجود والذهني لاندل على حصول الاشياء
 بانفسها في الذهن كحاسب الجمهور قد بان بما ذكرنا انما عملوا عليه في اثبات حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا ينبغي ان يعول عليه
 واما البطلان رانهم تفصيله ان هولاء اختلفوا في ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن بل من قبيل حصول العرض في موضوع
 اوليس من ذلك التبديل بل الصور الموجودة في الذهن قائمة بانفسها والاول نذهب الجاهل والثاني نذهب العلامة القوية
 والصدور الشيراجي وسياقي انشار الله تعالى البطلان المذهب الثاني باسطوحي في شرح قول المصنف فانها من حيث الحصول
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام به علم واما المذهب الاول ففيه نذهب ان الاول نذهب المحقق الدواني واشياعه من
 الاحتفاظ الهوية العينية في الذهن وقد البطان في المقدمة المهدية التي ذكرنا بانها توافقا وفيضها حصول الشئ في الذهن لما كان
 عبارة عن المحلول فيه كان الهوية الجوهرية العينية عند حصولها في الذهن حالة وغرضا في الذهن فكيف يذهب بهم عاقل
 الى ان الهوية الجوهرية العينية قد صارت عرضا وتخصها باق كما كان وايضا الشخص الخارجي الحاصل في الذهن اما ان يكون
 موجودا في الذهن بوجود يترتب عليه آثارا خارجية او لا يكون كذلك على الاول يكون با هو موجود بوجود ظلي لا يترتب
 عليه آثارا موجودا بوجود اصلي يترتب على عليه وهو صريح البطان وعلى الثاني يكون الوجود الخارجي مسلما عنه عند حصوله
 في الذهن فيكون الشخص الخارجي مسلما عنه عند حصوله في الذهن ضرورة تساوق الوجود والتخص فلا معنى للاحتفاظ الهوية
 العينية في الذهن والثاني نذهب الجمهور هو الاحتفاظ المهيبة وهنا فارجا ويطلبه ولا انا قد حققنا في فواتح بحث جعل ان
 مصداق الوجود نفس المهيبة بلا زيادة امر عليها وانضمام عارض اليها فالمهيبة التي توجد في الخارج بنفس ذاتها بالافضيات
 عارض اليها مصداق الموجودية الخارجية والوجود الخارجي هو نحو الوجود الذي يترتب عليه الآثار الخارجية فالمهيبة التي توجد
 في الخارج يستحيل وجودها في الذهن والا كانت عند وجودها في الذهن مصداقا للموجودية الخارجية ونشار لترتب الآثار
 العينية وهو صريح البطان وثانيا انه لو حصلت المهيبة الجوهرية بنفسها في الذهن كانت حالة فيه والحلول نحو من الوجود
 فيكون مصداق الحلول نفس حقيقتها لما تحققنا فيما سبق من ان مصداق الوجود في كل شئ عينية فيكون نفس الحقيقة الجوهرية
 بذاتها مصداقا للحلول في المحل والحاجة اليه فلا يكون حقيقة جوهرية بل طبيعة فاعية عرضية فيستحيل وجودها بدون
 الموضوع فلا يوجد فرد منها قائما بذاته وثالثا ان حصول الماهيات الخارجية بانفسها في الذهن انما يتصور لو كان الشخص
 عبارة عن المهيبة المعروفة للشخص حتى يمكن ان يحصل الماهية في الذهن بعد تجردها يا بعن الشخص العارض واذا
 قد بطل كون الشخص عارضا للمهيبة وثبت انه نفس المهيبة كما مرنا اشارة اليه بطل حصول الماهيات الخارجية في الذهن و
 ما يحصل الامر على هولاء انه يلزم ان يكون الجوهر عرضا في الذهن وقد اباوا عنه بوجه واهية نستلوا عليها كمنين

فما دأبنا بعد انشأته تعالى فقد اوضح حق الاقتناع ان الحق هو القول بحصول الاشباح وان القول بحصول الاشياء بانفسها
يفيض الى مفاسد مضنية الى الاقتناع غنية عن الالبانة والايضاح فانهم قد نظروا تبلي عليك فيما بعد انشأته تعالى **قوله**
عند الزاعمين بالشئ والمثال قد عرفت انه اذا علمت الاشياء حصلت منها في ذمهن العالم صور ومفاهيم وتلك الصور والمفاهيم
مغايرة بالمابية لذوات الصور فصوره زبد ليست عين زبد ومفهوم الانسان ليس نفس حقيقة الانسان الموجودة في الخارج
كما حقيقته فتلك الصور والمفاهيم هي العلوم عند اولئك الزاعمين وهي المسماة بالامثال والاشباح وتلك الاشباح
لها اعتباران اعتبار قايما بالذهن واعتبار نفسها مع قطع النظر عن القيام بالذهن فهي عند هولاء بالاعتبار الاول
علوم بالاعتبار الثاني معلومات والاشياء لذوات الاشباح انما هي معلومة بواسطة الاشباح في التصور يذنبهم وليس مركبا
بالشئ الحالة الانجلية التي يقول بها علمنا الماتريديت فان تلك الحالة حقيقة واحدة والاشباح حقائق متخالفة فان مفهوم
الانسان وهو شجر غير مفهوم الفرس وهو شجر والى الحالة فهي حقيقة واحدة والكانت متعلقاتها مختلفة والتغاير بين الحالة
المتعلقة بالانسان وبين الحالة المتعلقة بالفرس تغاير شخصي وحقيقتها واحدة والتغاير بين مفهوم الانسان وبين مفهوم الفرس
الذات هما شجرا الانسان والفرس حقيقي فاذا هو خاتم الحكماء قدس سره من ان المراد بالشئ كيفية قائمة بالنفس يكون لها
مناسبة بالشئ بها يكون سببا لاكتشاف ذلك الشئ وهذا بالحقيقة راجع الى اذ هو اليه مشائخا الماتريديت رفع السد اعلاهم
فانهم لم يزدوا في تفسير العلم على الحالة الانجلية انتهى لم يحصل بعد ثم ان القول يكون العلم هو الشئ والمثال باطل ما اولئك
قد عرفت ان الاشباح حقائق متخالفة وبداية العقل شاهدة بان العلم حقيقة واحدة وان تخالفت متعلقاتها فليس العلم هو الشئ
واما ثانيا فلان احاصل في الذهن من اشئ الواحد صورة واحدة بالبداهة وباعتراف هولاء ومن المعلوم ان متعلق العلم
حقيقة ليس هو العين الخارجى لانه قد يكون تنفيا والعلم متحقق ومن المستحيل تحقق العلم بدون متعلق ولا يمكن ان يكون متعلق العلم
غير الصورة احصائه في الذهن لان المعلوم يجب ان يكون حاضرا عند المدرك تميزا له به وليس موجودا في الذهن وليس علينا
للمدرك والانتقال ولا معلولا لا يكون حاضرا عند المدرك تميزا له به ضرورة اذا تم هذا فالصورة احصائه من اشئ اما ان
تكون علما فقط ويكون المعلوم غير ما اما ان تكون معلومة فقط ويكون العلم غير ما اما ان يكون علما ومعلومة معا الاول باطل
لما مبدنا من انه لا يمكن ان يكون متعلق العلم غير الصورة احصائه وعلى الثاني يبطل القول بكون العلم هي الصورة احصائه
والثالث ايضا باطل لان الصورة احصائه لو كانت علما ومعلومة معا فاما باعتبار واحد وهو صريح البطلان لان العلم ^{هو} العلم
مستغنيا فان فيما متغالبا فلا يجتمعان في واحد باعتبار واحد وباعتبارين مختلفين كما يقولون ان الصورة من حيث هي هي
معلومة ومن حيث القيام بالذهن علم وهذا ايضا باطل لان الموجود في الذهن امر واحد بالعدد وثنائية تابعة لا اعتبار

المعتبر فان الموجود هو الشخص العقل لضرب من تبديل يتبرع منه امر اكليا وتخصا خاصا فيلخص امرين نفس المبهمة والمباينة المخلو
بالوجود والشخص وليس الموجود في الواقع مع عزل اللفظ عن اعتبار العقل امرين نفس المبهمة والمباينة المخلوطة بالوجود
فعلى هذا التقدير يكون تحقق العلم والمعلوم تابعا لاعتبار المعتبر لاقبل اعتبار المعتبر لا يكون امرا واحدا مصداقا للعلم والمعلوم
لكونها متضايفين واللازم اى كون تحقق العلم والمعلوم تابعا لاعتبار المعتبر صريح السطالان فقد وضع ان الصورة الحاصلة
في الذهن يستحيل ان تكون علما بل هي معلومة والعلم كيفية غير باء والاخصر ان يقال الصورة يستحيل ان تكون علما اذ لو كانت
علما كان المعلوم اياها نفسها وبغيره لا سبيل الى الاول لانها اما ان تكون علما ومعلوما باعتبار واحد وهو باطل لاقتناع
اجتماع المتضايفين في واحد وتكون علما ومعلوما باعتبارين فيكون تحقق العلم والمعلوم تابعا لاعتبار المعتبر وكذا الى الثاني
اذ المعلوم يجب ان يكون حاضرا عند المدرك متميزا بالذات ولا شيء غير الصورة الحاصلة كذلك ولما بطل التالي بطل شقيه بطل المقدم
فان قيل يجوز ان يكون الصورة الحاصلة علما ويكون معلوما الصورة المرتبطة في الازمان العالية قلنا اولاسن الضروريات انه
لا بد ان يكون المعلوم حاضرا عند المدرك متميزا بالذات والصورة الحاصلة في الازمان العالية ليست حاضرة عندنا وثاننا اننا نسوق
الكلام في علمنا بالجزئيات المادية بما هي جزئيات فمن المستحيل ارتسام صورها في تلك الازمان فان صورها انما ترتسم
في الآلات الجسدانية فالصور الحاصلة منها في مداركنا لا تكون علما بها اذ لو كانت علما كانت معلوما لها اما الاعيان الخارجية وهو
باطل لانها قد تنقضي والعلم باق ومن المستحيل بقار العلم بدون المعلوم او تلك الصور انفسها فيايدى اما اجتماع المتضايفين في واحد
توقف تحقق العلم والمعلوم على اعتبار المعتبر فاذن تلك الصور معلومات والعلم كيفية اخرى غير باء واذ العلم حقيقة واحدة لا يختلف
حقائق افرادها فعلمنا بالكميات والجزئيات الغير المادية ان امكن علمها بما هي جزئية ايضا كيفية اخرى غير صورها المرتبطة فينا فاقبل
لعل القائلين بكون العلم هو اشج يقولون لن اشج المادية ان امكن علمها بما هي جزئية ايضا كيفية اخرى غير صورها المرتبطة فينا فاقبل
ارتسام اشجها في الازمان العالية ايضا قلنا لو كانت صورها في المادية في ذات المدرك الجسد لا يكون كون
الآلات الجسدانية وسائط في ارتسام تلك الصور في المادية ان امكن علمها بما هي جزئية ايضا كيفية اخرى غير صورها المرتبطة فينا فاقبل
وثاننا اننا نسوق الكلام في علم الازمان العالية فانها تعلم معلومات تحقق لها في الاعيان كمفاهيم الممتنع فاما ان يكون علوم
ملك الازمان بها هي صورها المرتبطة فيها وهو باطل لان معلوما لها لا يكون هي الاعيان الخارجية لانها ولا يكون معلوما لها
ملك الصور انفسها واللازم اما اجتماع المتضايفين في واحد وتوقف تحقق العلم والمعلوم على الاعتبار كما مر واما ان يكون علم
ملك الازمان بها كيفية اخرى غير الصور المرتبطة فيها فيكون علمنا بها ايضا كيفية غير صورها المرتبطة فينا اذ العلم حقيقة حقيقة واحدة
لا يختلف افرادها باختلاف الاجل اختلاف الموصوفات فاقبل القائلون بكون العلم هو اشج يقولون بكون علم الازمان انما

حضوريا فلا يكون عليها بالاشيار وعلينا بها متخدين بالحقيقة فلنا فعلى تقدير كون علم الازمان العالية بالاشياء حضوريا لا يكون
 صور الاشياء رتبة فيها فلا يتوجه اشبهه العالم بان يجوز ان يكون المعلوم الصور المرتبة في الازمان العالية من الالاس وقد وضع
 بما ذكرنا لظلال القول يكون العلم هو الصورة الحاصلة في الذهن مطلقا سواء قيل بانها متحدة مع ذي الصورة بالحقيقة كما ذهب
 اليه اقلنا من حصول الاشياء بانفسها في الذهن او قيل بانها مغايرة لذي الصورة بالمهية كما هو مذموب لثقلين بحصول الاشياء
 وظهر ايضا ان الصورة الحاصلة متعلقة العلم والادب بالذات فهي المعلومة بالذات وسياتي لذلك زيادة تحقيق انشراح القول
 وتابعة للمعلوم عند الثقلين بحصول الاشياء بانفسها اقلنا من حصول الاشياء بانفسها في الذهن الزعمون كون العلم هو
 الصورة الحاصلة وان كانوا يظنون ان العلم من مقولة كيف لكن لا يستقيم كون من مقولة الكيف على مذمبهم لان علم
 كل شئ متحد معه بالحقيقة فاشئ ان كان جوهرا كان العلم جوهرا وان كان كمالا كان العلم كمالا وان كان كيفا كان
 العلم كيفا وكذا في ذكره الشارح من كون العلم تابع للمعلوم على راي هولار ليس مذمبهم بل لازما عليهم وقد اشكل بذلك عليهم
 وقد تصدى هولار لدفعه فقال بعضهم ان العلم كيف بمعنى العرض العام لا بمعنى المقولة وبذلك لا ينبغي شيئا اما لا فلا نهم مصرحون
 بكون العلم من مقولة الكيف واما ثانيا فلان العلم حقيقة حقيقة واحدة محصلة منقسمة الى التصور والتقدير وحسب لهما فيجب
 انذراجها تحت مقولة من المقولات ولا يصلح غير مقولة الكيف لان يندرج تحت العلم ويتصور ذلك على تقدير كون العلم هي الصورة
 المتحدة مع الشئ فلا يجدي ارتكاب كون العلم كيفا بمعنى آخر واما ثالثا فلانه لم يجهه للكيف اطلاق آخر سوى اطلاقه على المقولة اشهر
 واطلاق العرض على معنيين على ما في عيون الحكماء الاول الموجود في موضوع والثاني الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في
 موضوع لا يندرج اطلاق الكيف اليه على معنيين اما رابعا فلان هذا القول لا يثبت فيهما اذ حصل الكمية والاصناف في الذهن او
 تقدير حصول نفسه في الذهن لا يمكن ان يكون الكيف صادقا عليها ولو بالمعنى المستحدث لان الكيف بهذا المعنى عرض لا يقبل
 القسمة والنسبة والكمية والاضافة الحاصلتين في الذهن تحيل ان لا تكونا قابليتين للقسمة والنسبة لا تتنازع الشارح الاشياء حقيقة
 والقول بان الصورة الذمبية الحاصلة من الكم والاضافة غير قابلة للقسمة والنسبة قطعنا وان كان حقا لكنه لا يستقيم على تقدير
 حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما لا يخفى وقال المحقق الدواني ان عدم العلم من مقولة الكيف مسامحة تشبها للامور الدنية
 التي هي العلوم بالامور العينية المندرجة تحت مقولة الكيف وسياتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى وقال صدر الشيرازي المعاصر
 له ان الشئ من اية مقولة كان اذ حصل في الذهن ينقلب كيفا بنا على ان مرتبة المهية تابعة لمرتبة الوجود ومتأخرة عنها وبذلك الكلام
 خطا صرح اما لا فلان المعقول من الانقلاب انما هو الانقلاب من صورة الى صورة او من صفة الى صفة وبالجملة انما يعقل
 الانقلاب من شئ الى شئ حيث يكون مادة قابلية للنقلب عنه والمتقلب اليه والانقلاب حقيقة الى حقيقة غير معقول اما ثانيا

فلان نواب الحقيقة لفي حصول الاشياء بانفسها اذ لما تبدل حقيقة الشيء في الذهن لم يحصل ذلك الشيء في الذهن واما قالنا
فلان الوجود الذي حسب مقدمه على المبهية ان اراد المعنى المصدرى فمن اوائل البديهيات انه لا يتحقق له في نفس الامر الا
بمعنى انه منتزع عن المبهية كيف يكون مقدما على المبهية وان اراد به الوجود الحقيقي فهو ان كان منقطة للمبهية كما هو مذهب القائلين
بكون الوجود منقطة انضمامية فكونه مقدما على المبهية من افحش الابطال ضرورة تاخر المنضم عن المنضم اليه وان كان عين الماهية
كما هو الحق فالقول بتقدمه على المبهية قول بتقدم الشيء على نفسه ان كان منفصلا عن المبهية بان يكون عبارة عن علة الماهية
فيكون مال القول بتاخر الماهية عن الوجود والى القول بتاخر المعلول عن علته وهذا مجمع عليه لكن لا يجدي شيئا لان غرضه من
القول بتاخر الماهية عن الوجود تجوز اختلاف المبهية وتبدلها باختلاف نحو الوجود وتبدله وهذا غير لازم من تاخر المعلول عن
العلّة كما لا يخفى على ان هذا القائل مصرح بل مصر في حاشي شرح التجريد على ان الوجود الذي هو من الاعتبارات العقلية و
المتحقق له في الواقع مقدم على المبهية وهذا من الابطال التي لا تخيلها البلب والصبيان فلا حاجة الى الطالعة وما ركبها المصدر الشرازي
في توجيه كلامه في الاسفار من ان مراده ان الوجود هو الموجود حقيقة كما يراه الاشراقية والمبهيات امور منتزعة من الوجود وتوجيه
القول بما لا يرضى به فانه ثم ناعه المصدر المعاصر للمحقق الدواني من ان الاشياء تنقلب في الذهن كيفما خالف للذهنيين
مذهب من ذهب الى حصول الاشياء في الذهن ومذهب من ذهب الى اصول الاشباح فيه اما خلفه للاول فلان على
ذلك المذهب يجب ان تحفظ الماهيات ومنها وخارجا واما خلفه للثاني فلان اصحاب الاشباح لا يقولون بان الاشياء
تتحصل في الذهن فتقلب اشباحا بل يقولون ان الاشياء لا تحصل في الذهن راسا وانما يحصل فيه الاشباح فهم لا يجوزون انقلاب
الحقيقة فهو من المذنبين بين ذلك لا الى هولاء ولا الى هولاء ثم في مذنبه نظر آخر دقيق هو انه لا ريب في ان حصول الاشياء
في الذهن على نحو واحد قطعاً بالبداهة وليس بين انحاء حصول الاشياء في الذهن تفاوت بان يكون حصول بعضها في الذهن
بان ينقلب حقيقة اخرى وحصول بعضها بان لا ينقلب بل يبقى كما كانا فاذا تصورنا حقيقة العلم وحصلت لنا في الذهن فاما ان
ينقلب حقيقة العلم ايضا الى حقيقة اخرى او لا ينقلب فعلى الثاني يلزم ان يكون بين حصول الاشياء في الذهن تفاوت وهو
خلاف ما يقتضي البصيرة وعلى الاول يلزم ان يكون حقيقة العلم الى حقيقة في الذهن علما اذ لو كانت حقيقتها باقية لا متغيرة واخرى خلاف ذلك
اذ لم يكن تلك الحقيقة اى حقيقة المذهبين علما لم يكن من حصل في ذنبه تلك الحقيقة عالما بها ويخرج بطلان الجملة بكلامه جزاف لا ينبغي للعاقل
فضل للاشغال به وقال المصدر الشرازي في الاسفار ان صور الاشياء من مقولات ذوات الصور بالذات قطعاً لكن الكيف
ليصدق عليها صدقاً عرضياً فصور الجواهر هو الصدق عليها الجواهر صدقاً اولياً لكن الكيف ايضا يصدق عليها صدقاً عرضياً
شأنها متعارفا ولا يصير في ذلك لاختلاف نحوى الحمل وهذا ايضا فاسداً ما اولا فلان صدق الكيف على العلم اما ان يكون للصل

كون العلم نوعا من مقولة كيف فعل تقدير كون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة بالحقبة يندرج العلم تحت مقولتين
 بالذات وهو صريح البطان واما ان يكون لاجل ان كيف عارض له فاما ان يكون عارضا له من دون ان يتنوع بفصل فيلزم
 وجود كنهس بدون لفصل او يكون عارضا له بعد تنوع لفصل فيكون هناك حقيقة اخرى هي من مقولة كيف بالذات قائمة بصور
 فلا يصدق على الصورة الانها ذات تلك الكيفية ومحملها الا انها نفس كيف اذ لا يلزم من قيام كيفية بشي الا ان يصدق
 على ذلك بشي انه ذو الكيفية لانه نفس كيف كما يحسم انقام بالسواد والبياض مثلا فلا معنى لصدق الكيف على العلم على هذا التقدير
 وايضا يقوم عدو العلم من اقسام كيف كما يدل عليه كلامهم حيث يقيمون الكيف الى الكيفيات النفسانية وغيره ويجعلون العلم
 من الكيفيات النفسانية فلا يكفي لاصلاح كلامهم القول بان كيف عارض للعلم وايضا لم يذمب احد الى ان هناك حقيقة اخرى
 ورار العلم هي من مقولة كيف بالذات واما ثانيا فلا ينهم منوا اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين مطلقا فلا يستقيم هذا الجواب على
 رأيهم واما ما اوردته فاقم حكما قدس سره على هذا الجواب من ان الصورة الجوهرية الحاصلة في الذهن شخص ذهني والجوهر اعلم منه
 وحمل الاعلم على الاخص لا يكون اوليا فلا ورود له اذ كما يمكن ان يحل شي على نفسه حملا اوليا ويلب حملا على نفسه حملا ثانيا لتعاقبا
 كذلك يمكن ان يحل ذاتي الغنى عليه حملا ثانيا ويلب حملا على حملا ثانيا عرضيا كما ان مفهوم المتلون يصدق على مفهوم
 الاميض صدقا شائعا فانيا ويلب صدقة عليه صدقا شائعا عرضيا فان مفهوم الاميض متلون بمعنى ان المتلون ذاتي له و
 ليس متلون بمعنى انه موصوف بالمتلون فالصورة الجوهرية الذاتية التي هي شخص يصدق عليها الجوهر بمعنى انه ذاتي له صدقا شائعا
 متعارفا ذاتيا ويصدق عليها كيف صدقا شائعا عرضيا ففهي كون حل الجوهر عليها اوليا لا يضر المحجب كما لا يخفى هذا فقد ظهر ان
 الاشكال غير مندفع عن هو لا الجاهل القائلين بكون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة ولتوق هذا الاشكال ثم يلب الصدق
 الشيرازي في الاستدلال ان النفس تبوع صين الادر كصورا قائمة بانفسها فصورا للجواهر جواهر وليست كبقا وتلك الصور مكتشفة
 بانفسها وذوات الصور بواسطتها وسبطل راء انشاء الله تعالى في شرح قول المص فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم
 ومن حيث القيام بعلم لنا بفضل الله منه سبحانه وبراهين وثيقة وحجج دقيقة على البطلان كون الصورة الحاصلة المتحدة مع ذي الصورة
 هي العلم قد ذكرنا جتين منها في البطلان ندرج صاحب الشرح والمثال نذكر بعضا آخر منها على وجه الاجمال صونا لطالبي العلم والكمال
 عن النواتية والصلال فمنها انه لو كان العلم هي الصورة لزم اما كون الذاتيات معللة بالعوارض او بصيرورة حقيقة عين حقيقة
 اخرى واللازمان باطلان اما الاول فلان العوارض متاخرة عن الذات والذاتيات فلا يمكن تعليل الذاتيات بالعوارض و
 اما الثاني فلان انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى من دون ان يكون بينهما مادة مشتركة تخلع صورة وتخلب باخرى غير مقول
 بالبداهة بيان الملازمة ان القرينة الصريحة والنظرة الصحيحة حاكمة بان حقيقة العلم ليست اعتبارية ولا تعليمية اخراعية كما كانت

المركبة من الانسان والبياض فلو كان العلم هو الصورة الذهنية المتحدة مع ذى الصورة فاما ان يكون تلك الصورة بتبع حقيقتها
 علما فيلزم ان يكون حقيقتها قبل حصولها في الذهن ايضا علما وهو صريح البطلان اولا يكون كذلك فيكون الحصول في الذهن
 الذي يوسن حواضن حقيقة تلك الصورة قد صير علما فاما ان يكون حقيقة العلم عنها اذ اتيا من اتياها فيلزم تعليل ثبوت الشيء
 نفسه وثبوت ذاتياته له بالعوارض وهو الامر الاول والا يكون حقيقة العلم عنها ولا ذاتياتها بل مساوية عنها فيلزم ان يصير حقيقة
 الصورة بعروض عارض لها وهو الحصول الذهني عين حقيقة العلم وهو الامر الثاني فان قيل يجوز ان يكون العلم عارضا لعرض
 الاشارة عند حصولها في الذهن فلا يلزم الا تعليل ثبوت عارض للاشياء وهو العلم بعارض آخر وهو الحصول الذهني قلنا فالعلم
 على هذا التقدير يكون عبارة عن عارض الصورة لا عن الصورة نفسها وايضا في ان الشار ان قد تعالى البطلان كون العلم عارضا للصورة
 وتحقيق اذ متعلق بالصورة لا انه عارض لها ولا يلتفت الى ما يقال ان العلم عبارة عن المجمع المركب من الصورة والعوارض
 الذهنية لان حقيقة العلم على هذا التقدير تكون اعتبارية كالحقيقة المركبة من الانسان والبياض وهو صريح البطلان ومنها
 لو كان العلم هو الصورة المتحدة مع ذى الصورة لزم اما كون العلم جنسا عاليا ومقوله من المقولات العشرة او كونه شخصا من
 مقوله من دون توسط الاجناس والالوان المتوسطة والساقطة ولما زمان باطلان بالبداهة بيان اللزوم ان كنه حقيقة
 مقوله عالية كالكم مثلا اذ حصل في الذهن وكان علما فالعلم بانفس حقيقة تلك المقولة فيلزم كون علم الشيء انما جنسا عاليا
 ومقوله من المقولات قطعاً او حقيقة تلك المقولة من حيث انها صورة شخصية قائمة بالذات من شخصية معروفة للعوارض والذات
 فصارت حقيقة المقولة كالكم مثلا شخصا من دون ان يخص او لا بالفضل العالي كالمفضل او المنفصل ومن دون ان يكون
 مقدرا او عدا ومن دون ان يكون جمعا تعليميا او سطحا او خطأ وغير ذلك مثلا وايضا يكون المقولة على هذا التقدير نوعا حقيقيا
 للعلم والعلم شخصا منها وهو ظاهر البطلان فان لم تكن بوا ذلك وقالوا يجوز ان يكون المقولة نوعا حقيقيا بالقياس الى العلم جنسا
 عاليا بالقياس الى غيره وما يندرج تحتها فيكون العلم عبارة عن حصته من المقولة اذ يحسن انما يكون نوعا بالقياس الى حصته
 كون العلم حصته من المقولة اية مقولة كانت ظاهر البطلان اذ احصت اعتبارية العلم ليس كذلك كما لا يخفى وهذا البرهان كما طيل
 كون العلم هي الصورة المتحدة بالحقيقة مع ذى الصورة يطل القول بحصول الاشارة بانفسها في الذهن اذ لو حصلت الاشارة
 بانفسها في الذهن فاذا حصل حقيقة مقولة عالية في الذهن
 فاما ان يكون حقيقتها عند حصولها في الذهن غير شخصية اصلا بل مبهمه مطلقة بلا تشخص فيلزم وجود
 الماهية المجردة وهو اول البطلان او يكون عند حصولها في الذهن تشخصه فيلزم ان يكون الجنس العالي شخصا بلا توسط الاجناس
 والالوان المتوسطة والساقطة وهو ايضا ضروري الاستحالة فان قالوا ان كون الجنس العالي شخصا بلا توسط الاجناس

والانواع انما يتلخس بحسب لوجودها خارجي قلنا لما صلح حقيقة الجنس العالي للوجود والتشخص من دون ان يتحصل بفصل بحسب نحو من
 انحاء الوجود لم يكن طبيعته بهيمة محتاجة في تحصلها الى الفصل فتمت في التحصل بدونه فلا يكون جنسا فضلا عن ان يكون جنسا عاليا
 وبهذا ظاهر ومن يشك فيه مكابروا لا يمكن ان يقال ان الصورة الذهنية الشخصية حصنة من المقولة فان الحصنة خصوصيتها باعقابها
 العقل فلا كذلك لصورة الذهنية فلا يمكن ان يلتزم كون المقولة نوعا للصورة الذهنية بناء على ان الجنس بالقياس الى حصنة
 يكون نوعا حقيقيا فافهم ومنها انه لو كان العلم هو الصورة المتحدة بالحقيقة مع ذي الصورة لزم ان يكون الجنس العالي مندرجا تحت نوع
 من انواعه اندراج افراد النوع تحت الانواع واللازم ظاهر للاستحالة ببيان لك ان العلم عند نوع من مقولة وكيف في الذهن لو
 كانت علما من العلوم كانت مندرجة تحت نوع العلم ولا يمكن ان يقال ان اندراجها تحت لاجل عرض التشخص الذهني والعوارض
 الذهنية لها عند حصولها في الذهن اذ الشئ انما يندرج تحت هيمته بسنخ حقيقته لا لاجل عرض حقيقته فليس يمكن ان
 يقال ان اندراج الانسان تحت الحيوان لاجل انه عرض عارض للانسان ومنها انه لو كان العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة
 بالحقيقة كان يلزم ان يكون العلم حين عدمه او ضده بالحقيقة فاننا اذا علمنا الجهل المقابل للعلم كان العلم عين الجهل بالحقيقة و
 الجهل ما عدم له وضده اللازم صحيح البطلان ومنها ما افاده بعض من سبقنا بل ان من انه لو كان العلم هو الصورة لزم كون
 الآلات المجسدية عالمة لان صور الجزئيات المادية انما تقوم بها والعالم ما قام به العلم ولزم ان لا يكون نفس عالمة بها اذ لا معنى
 لصدق الشئ على شئ مع قيام المبدء برشي آخر ومنها ان الصور منها عدمية سلبية فلو كانت علما كانت حقيقة عدمية سلبية ولنا
 على البطلان في المذهبين طويلا مخافة الاطنباء وفيما ذكرناه كفاية لطالب الحق والصواب اعلم ان صاحب لائق المبين لما رأى
 الشبهات المفصلة الواردة على كون العلم هو الصورة ولم يستطع ان يجيب عنها ذهب الى ان العلم ليس هو الصورة المنطبقة في الذهن
 حقيقة بل العلم نفس وجودها الانطباعي احتراز عن تلك الشبهة مثله في هذا الاحتراز والاجتناب كمثل الهارب عن المطر الواقف تحت
 الميزاب اما اولافلان اعلم على هذا التقدير يكون نحو او قسمان من الوجود فيكون خارجا عن المقولات لان الوجود بسيط خارج عن المقولات
 واما ثانيا فلان الوجود معنى اعتباري انتزاعي والمعاني الانتزاعية لا حقيقة لها الا ما حصل في العقل افرادها هي كخصص المنفعة
 بالنوع فعلى هذا التقدير يكون انقسام العلم متحد بالنوع فيلزم الاتحاد والنوع بين التصور والتصديق واما ثالثا فلان الوجود معنى انتزاعي
 فيلزم ان يكون العلم امر انتزاعي فيوقف على الانتزاع واما رابعا فلان الوجود الانطباعي صفة للصورة فلو كان علما كانت
 الصورة عالمة اذا العالم هو الموصوف بالعلم فان التجار للاستخلاص عن هذه المضائق والاجتناب عن تلك المضائق الى ان العلم هو
 غشا انتزاعي الوجود الانتزاعي وهو الصورة عادت الشبهات المفصلة التي رام الاستخلاص منها وكان من الذين كلما ارادوا ان
 يخرجوا منها من غم اعيدوا فيها قوله الا ان يتركب التجزؤا قليل لما در على القائلين بكون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة

ان العلم على هذا التقدير لا يكون من مقولة كيف قد عدوه منها اجاب المحقق الذي بان عدم العلم من مقولة كيف تجوز مسامحة
تشبيهه بالامور الذهنية اى الصور التى هى العلوم بالاسرار العينية التى هى مندرجة تحت مقولة كيف حقيقة وهذا ايضا سيخفى لانهم
قبوا كيف الى الزاوية وعدوا العلم من النوع كيف النفساني الذي هو من انواع كيف نصوا على كون العلم من مقولة كيف ثاقول
بكون عدده من كيف مسامحة وتشبيها لا يوافق كلامهم قوله وعلى الثالث اى قبول الصورة من مقولة الانفعال كمذاشاع
منهم ولا يخفى على من له اذنى مسكة ان مقولة الانفعال عبارة عن التاثير المتجدد وى اى قبول الاثر ليسه السيار ولذا قال الشيخ
ان الاولى فى تغيير مقولة الانفعال ان يقال مقولة ان يغفل ليكون اول على التجرد وتلك المقولة هى نفس الحركة والاختار
فى ان قبول الصورة ليس من هذا الباب فالعلم بمعنى قبول الصورة ليس من مقولة الانفعال فيشار الى التشبيه اشتراك لفظ
القبول بين مطلق الانفعال بشئ وبين التاثير على سبيل التدرج ثم القول بكون العلم عبارة عن قبول الصورة باطل لان
قبول الصورة ليس معناه الاكون الذين يحملوا الصورة والمحملة نسبت بين المحل والحال ومن البديهي ان العلم ليس عبارة عن
نفس التعلق والنسبة لانها معنى اعتبارى انزعى هذا وقد فرغنا الى الآن عن الباطل مذنب الحكميين ومذنب القائلين بكون
العلم هو الصورة سواء كانت متحدة مع ذى الصورة او شجالة مذنب القائل بكون العلم نفس الوجود الانطباعى للصورة وهذا القائل
بكونه عبارة عن قبول الصورة وفى مذنب لصد الشيرازى القائل بان العلم صورة قائمة بنفسها ومذنب القائلين بان العلم هو اتحاد
العقل مع المعقول او مع العقل الفعال او مقارنة العاقل والمعقول فى العقل الفعال مذنب الشارح فاما مذنب لصد الشيرازى
فمنبطله فى مسائل القول انشاء الله تعالى اما مذنب اصحاب الحاشية فيحقق القول فيه عن كتب اما مذنب الشارح فيستكمل علمه غفيرة
واما مذنب القائلين باتحاد العاقل مع المعقول والعقل الفعال او مقارنة العاقل والمعقول فى العقل الفعال فخطا بينهما
فمقول من الوجه الدالة على اطلان المذنبين معا ولا ان يصيرورة شئ عين شئ لا يعقل لان ذلك اشيعين اما كلاهما معدوم
فلا اتحاد بينهما اذا المعدوم لا شئ يجت الا يصلح لان يحكم عليه بشئ فضلا عن الاتحاد واكل منهما موجود فلا اتحاد ايضا اذا الوجود يختلف
 باختلاف المضاف اليه فيكون هناك موجودان ووجودان او احدهما موجودا والاخر معدوم فلا اتحاد ايضا ولا يعقل الاتحاد بين
الموجود والمعدوم وايضا فان كان المعدوم هو الشئ الاول اعنى الصائري فيكون ذلك الشئ على هذا التقدير قد انعدم لانه صار شيئا
اخر بل قد انقضى هو سواء حدث بعده شئ آخر او لم يحدث والكان هو الشئ الثانى اعنى ما يصير لاه فالشئ الاول موجود كما كان ولم
يصير شيئا اخر واما يصيرورة بعض الفاعل بعضا فلا يعنى به ان عنصر البعيد صار عنصر آخر فان ذلك استحيل فالهواور نفسه لا يصير
مثلا لانه كان الهواور موجودا فهو هواور لا مواروان لم يكن موجودا فقد انعدم الهواور لانه صار ما بل معناها ان الهوى على العنصرية تخلع
صورة الهواور مثلا فيحكم الهوى وتلك الشى الصورة المائية فيكون كجسم المائى وليس ذلك من الاتحاد فى شئ وكذا يصيرورة

وهو من
الاشياء

فلا اتحاد

العناصر بعد امتزاجها مركبات ليست من الاتحاد بل العناصر ذات مرتبة باقية قد فاض عليها الصور التركيبية فيكون المركبات و
 ثانيا ان العالم بعد اتحاد العلم مع العقل الفعال اما ان يبقى كما كان قبل الاتحاد فيلزم ان يستوي حال العلم وما قبله ولا
 يبقى كما كان فاما ان يبطل منه شيء او يكمل على الاول فاما ان يكون الباطل صفة من صفاته فيكون ذلك مستلزما للاتحاد والعالم
 مع العلم او العقل الفعال او يكون الباطل ذات العالم فيكون العالم حين حصول العلم معدوما وعلى الثاني فاما ان يكمل ان
 العالم كما لا ولا زعيما فيكون ذاته جنسا والمعلوم والعقل الفعال على اختلاف المذاهب فصلوا والمركب نوعا وهو غسطة طاهر باطل
 اذا العالم ربما يتلوه العلم فياخذ يحصل الجنس بدون الفصل واما ان يكمل انما لا يبعد تحصل حقيقة فيكون ذلك الكمال وجود صفة فيه
 لا اتحاد مع غيره وما يبطل القول يكون العلم عبارة عن اتحاد العلم مع العلم انه لو كان كذلك لزم اتحاد الحقائق المتباينة
 تحت المقتولات لعدم التباين المتباينة او على هذا التقدير يتحد العالم مع تلك الحقائق او علمها فيلزم اتحادها في نفسها وهو صحيح البطلان
 وما يبطل القول يكون العلم عبارة عن اتحاد العالم مع العقل الفعال ان جميع المعلومات عندهم عاملة في العقل الفعال
 فلو كان العلم عبارة عن اتحاد العالم مع العقل الفعال فاما ان يتحد العلم مع ذات العقل يتباين فيلزم ان يعلم العالم عنده علم
 جميع المعلومات وهو ظاهر الاتحاد ويتحد بعض العقل الفعال فيلزم ان يكون العقل الفعال متبعضا متجزيا وهو ايضا باطل ذلك
 الفصل في البرهان نقول اما ان يكون العقل الفعال شيئا ذا اجزاء او باض او لا يكون كذلك فعلى الثاني يلزم ان يكون العقل
 بشي عالما بجميع الاشياء وهو باطل وعلى الاول يكون النفس العالمية شيئا متحدة مع جز من اجزاء العقل النفس الاخرى العالمية
 بشي آخر متحدة مع جز اخر من اجزائه وبهذا فيلزم الاول ان يكون العقل الفعال متجزيا متبعضا فلا يكون مجردا فلا يكون عقلا فعلا وثانيا
 ان يكون تلك الاجزاء غير متناهية بالفعل لعدم تناسي النفوس الناطقة بالفعل عند الفلاسفة وثالثا ان لا يكون النفس الناطقة
 ذاتا واحدة لان النفس تعلم بعض المعلومات وتكون متحدة مع جز من اجزاء العقل ثم تعلم بعضا اخر من المعلومات فتتحد مع جز اخر من اجزاء العقل و
 رابعا لا يلزم ان يكون العقل الفعال اتنا واحدة من بدنة واحدة واما ان يصير الشيء الواحد اشياء متعددة وكلاهما باطل الملازمة فلان اتحاد
 النفوس مع العقل ان يكون من بدنة واحدة فلا يكون العقل اتنا واحدة بل ذات متعددة متباعدة والنفوس اما ان يكون ذلك الاتحادا
 فيكون العقل من البدنة ذاتا واحدة ثم يصير بعد اتحادها مع النفوس ذاتا متعددة واما البطلان شقي اللازم فلانه لو لم يكن ذات
 العقل من البدنة ذاتا واحدة وكانت ذاتا متعددة حسب تعدد النفوس فليست عقلا بل هي نفوس متعددة ولا يعني اطلاق
 اسم العقل على تلك الذات المتعددة شيئا وصيرورة الشيء الواحد اشياء متعددة باطل لان الاشياء المتعددة لها وجودات متعددة
 والشيء الواحد له وجود واحد فاذا بطل الوجود الواحد بطل ذات الموجود ذلك الوجود فيكون هناك لعدم ذات واحدة وحدوث ذات
 متعددة لا يصير ذات واحدة ذاتا متعددة وهذا الوجه الرابع وسنستقل بالباطل في المذهب من دون حاجة الى التفتيق الاول

بل كفي ان يقال ان كان اتحاد النفوس مع العقل الفعالي من بدو فطرته لهم كونه ذات متعددة وان كان حادثا لهم كونه اشئ
 الواحد كثير ذلك ان تقول ان كان اتحاد النفوس مع العقل من فطرته لهم ان يكون العقل حادثا زمانيا لان النفوس حادثه
 وان كان حادثا كان العقل اقفا في الزمان لتغير الاحوال عليه اليه علم الخبريات المادية لا يمكن ان يكون عبارة عن الاتحاد مع
 العقل الفعالي اذا خبرت ان لا يمكن ان تسامها في العقل المجرد ولعلك قد سمعت ما يقينا عليك بان مذهب الفالسين يكون
 العلم عبارة عن مقارنة العاقل بالمعقول في العقل الفعالي ايضا بطل الا اذا علمنا شيئا فاما ان يكون مقارنين مع العقل
 الفعال تمامه فليدع ان نكون عالمين بجميع المعلومات الحاصلة فيه وهو صريح البطلان او يكون مقارنين ببعض العقل الفعال
 فيكون العقل الفعال يتجرى بتبعصنا وهو يدعي الاستحالة وبالجملة فحاشا لهذا المذهب ان يظهر من ان يخفى ومفاسده اكثر من ان تحصى
 قوله والمتار عنه المحققين اعلم انه لا ريب في ان المعنى المصدري للعلم مفهوم يدعي التصور ولا في ان له مصداقا ونشار
 انتزاع في الواقع بلا اعتبار معتبر وفرض قارض ولا خاف في ان مصداق العلم المصدري ليس امر منفصلا عن العالم لان
 المعنى المصدري منتزع عن العلم به بهتة فلا معنى للانتزاع صفة عن العالم مع كون فنشأ انتزاعه امر منفصلا عنه فمصداقه
 اذا ما لم يعلم سياقي الباطل او صفة قائمه بالعالم فهي اما الصورة الحاصلة في الذهن وقد البطلان او صفة غير الصورة
 وعيبي ان يكون تلك الصفة ذات تعلق بالمعلوم واللام يمكن علمه ونشأ لاكتشافه فالعلم اذن صفة قائمه بالعالم متعلقة بالمعلوم
 يعبر عنها بدانش وهي المسماة بالحالة الانجلية في كتب علمائنا الماتريديين كشرهم الصدق وبالحالة الادراكية في كلام المتأخرين
 وهذا المذهب هو الحق وهو مذهب مشائخنا الاعلام بوجه اشد في دار السلام واليه ذهب العلامة القوشجي والمص وبعض المتأخرين
 واصحاب المذهب اختلفوا فيما بينهم من الاختلاف الاول ان تلك الحالة هل هي صفة انضمامية او صفة انتزاعية والثاني
 مذهب بعض المتأخرين وهو انطاس من كلام المص والاول هو الحق لانها لو كانت انتزاعية توقفت علينا بشئ على انتزاع انتزاع
 وهو ظاهر البطلان فان التجاؤ الى فنشأ انتزاعها كان مبدرا لاكتشاف هو فنشأ انتزاعها فيكون هو العلم سياقي البطلان لو كانت
 انتزاعية في شرح قول المص ثم بعد التفتيش الخ على البسط ووجه تكميل تفصيل فانتظر والثاني ان متعلق تلك الحالة ما هو مذهب علمائنا
 الماتريديين الى ان متعلقها قد يكون معدوما محض او قد يكون موجودا خارجيا وهم فانون الوجود الذهني سلفا وقد مر بما رجحت
 البطلان كون العلم اضافية وذهب المص وغيره من المتأخرين الى ان متعلقها صورة الاشياء الحاصلة بانفسها في الذهن من هذا ايضا بطل
 لبطلان حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما سبق وايضا سياقي وجه اخرى الباطل مذهب العلامة القوشجي الى ان متعلقها
 صورة الاشياء الحاصلة في الذهن من دون حلول فيه هو مع بطلانها بما مر بطل بوجه اخر ستعرفه فاودع مذهب خاتم الحكماء الى ان متعلقها
 هي الاشياء الموجودة بوجد سوى الوجود بعيني لا تترتب عليه لا ثلث في عالم آخر من دون ان يقوم تلك الاشياء بالذهن لم يحصلها هذا المذهب

وسمين ما فيه فيما بعد انشأ الله تعالى الحق ان متعلق تلك الحالة اولاً بالاشباح الحاصلة في الذهن من الاشياء وثانياً ذوات
الاشباح وسياتي تحقيق ذلك في شرح قول لمص فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام بعلم فانظر قوله
وهي عندكم قائمة بالعالم وقع في عبارات بعض المتأخرين ان الحالة عرضية للصورة فرد عليه ان العرضي هو الخارج المحمول
فلو كانت عرضية للصورة كانت محمولة عليها انا بالمواطاة وهو باطل لان المبادي لا تتخلل على غير بلا ولا اشتقاق فيلزم ان
يكون الصورة عالمة فنسب الشرح على ان الحالة قائمة بالعالم انا للصورة حتى يلزم كون الصورة عالمة نعم هي مقارنة للصورة
في موضوع واحد وهو العقل وليس بينهما علاقة العروض الاعلى المسماة كالكتاب الضاحك فلما ان كلاهما عرضي لصاحبه
من حيث المقارنة في موضوع واحد من دون عروض احدهما للآخر كذلك الحالة عرضية للصورة من حيث المقارنة في موضوع
واحد من دون عروضها للصورة هذا حاصل كلام الشرح وفيه نظراً ما دللنا ان الحكم يكون الصورة مقارنة للحالة في موضوع واحد
لا يصح على إطلاقه لان صور الجزئيات المادية مرتبة في الآلات المحسنة والحالة قائمة بالعقل فلا مقارنة بينهما في موضوع
واحد واثانياً فلانه لا يلزم من مقارنة وصف بوصف في موضع واحد ان يكون احدهما عرضياً للآخر والارم ان يكون سائر صفات
النفس كالشجاعة وغيره عرضية للصورة وهو ظاهر البطلان ومنهم الضاحك ليس عرضياً لمفهوم الكتاب لا بالعكس بل الضاحك
عرضي لافراد الكتاب الكتاب لافراد الضاحك انما ذلك اجل علاقة العروض لذلك ليس الكتاب عرضية للضاحك ولا الضاحك
للكتاب فالقول ليس مراد الشرح تصحيح كون الحالة عرضية للصورة حتى يرد عليه لك قلت فيكون ذكر مقارنة الحالة للصورة
في موضوع واحد وتظهيرها بالكتاب الضاحك لغو الاطلاع تحت قوله والحق ان العلم محصله لا يزيد على ان الممكن لما كان
في حد ذاته بالقوة ولم يكن له فعلية الا من تلقاها بالحواس الحق عو مجده وكان العلم هو مبد رانكشاف وظهر لم يكن الممكن بذاته مبد ر
للاكتشاف بل لما يكون مبد ر له لاجل استناده الى ما عليه فيكون الحاصل الحق سبحانه مصداقاً بالذات العلم الذي هو مبد ر انكشاف
الاشياء كما ان مصداق بالذات الوجود هو العلم هو الوجود والمجرد مصداق هو مصداق الوجود فالمصداق الحقيقي للعلم هو المصداق
الحقيقي للوجود وهو الواجب سبحانه والمصداق بالعرض للعلم هو المصداق بالعرض للوجود وهذا الممكن من حيث الاستناد الى
الحواس العلم الحقيقي هو الواجب سبحانه بذاته لا في كلامه انظار الاول ان قوله بان يكون هو بنفسه مطابقا للمعنى الظهور
مصداقاً للعلم غير مستقيم لان العلم هو مبد ر انكشاف الاشياء وظهر ما عند العالم فانما يجب ان يكون هو بنفسه مصداقاً لمبدئية
الظهور لان يكون هو ايضا ظاهرة حتى يجب ان يكون بنفسه مصداقاً للمعنى الظهور ولا يستلزم بين كون الشيء مبد ر لظهور شيء آخر وبين كونه
طاهراً بنفسه كما في بحث بهتة العلم ونظريته الثاني ان قوله والممكن لما كان الى قوله ولا في حد ذاته عالما ان اراد ان الممكن لا ذات
له بلا جعل الحاصل فضلاً عن ان يكون بلا جعل الحاصل مبد ر انكشاف شيء او عالماً بشيء فذلك مسلم ولكن لا يجدي نفعاً اذا لا يثبت

الى ذلك من باب الى كون العلم في الممكنات غير ذات الواجب سبحانه وانما انه سبحانه العلم حقيقة ممكنة جعلها الواجب تعالى
فقرر في ذات قابلية لها فصار تلك الذات تقرر تلك الحقيقة فيها عالمة بما تعلقت به تلك الحقيقة ولا يلزم من عدم كون
الممكن لذاته له لا يجعل له الجاهل ان لا يكون ذات الممكن بنفسها مصداقا لمبدئية الانكشاف وانما كان يلزم هذا لو كان الممكن بلا
جعل الجاهل ذات وكانت ذات المتقررة بنفسها محتاجة الى جعل جاهل في كونها مبدءا لانكشاف حتى يكون مبدئية الانكشاف من
الحوادث الزائدة اللاحقة له بعد فعلية ذاته ولو لم يكن من مجبورية ذات الممكن ان لا يكون الله بنفسها مصداقا لمبدء الانكشاف لزم ايضا
من كون الانسان مثالا لذاته له لا يجعل الجاهل ان لا يكون ذات الانسان بنفسها مصداقا للامكانية وان اراد بان الممكن ذات
بلا جعل الجاهل كنهها بنفسها امظلماني وانما تكون ظاهرة او ظاهرة بجعل الجاهل فهذا باطل فاحش الثالث ان قوله كان في حد
ذاته امر ظلمانيا لا يدري ماذا اراد به فان اراد بان الممكن بلا جعل الجاهل اياه مظلماني فهو اذ لذاته للممكن بلا جعل الجاهل فهو بلا
جعل الجاهل ليس امر الظلمانيا ولا ذرايبا بل هو لا شيء بحيث ان اراد به ان الممكن بنفسه انه بلا اعتبار الزائد على ذاته امظلماني فان
عنى بالامر الظلماني ما لا يكون مصداقا بنفس ذاته لمبدء الانكشاف فكون كل ممكن كذلك ممنوع بل يجوز ان يكون حقيقة لبعض الممكنات
بنفسها بلا زيادة امر عليها مصداقا لمبدء الانكشاف لا يلغى ذلك من دليل ان عني غير ذلك فلا يفيد ما هو بصدد من المراد بل
هو يغفل عن المقام الرابع ان قوله كذلك عاليتة اتماهي بالعرض ان اراد به ان عاليتة الممكن بواسطة العرض بان يكون
هناك عاليتة واحدة ثابتة للواسطة بالذات ولذی الواسطة اى الممكن بالعرض فذلك صحيح البطلان اذ العاليتة الثابتة للواسطة
سبحانه لا ينصف بها الممكن أصلا لا بالذات لا بالعرض وان اراد به ان عاليتة الممكن معلولة له سبحانه فانه سبحانه يفيض حقيقة العلم
في الممكن فيفيض بالعاليتة لاجل قيام حقيقة العلم به بافاضته تعالى اياها فيفسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون حقيقة العلم من الممكنات
كما هو مدعى وكذا قوله فكانا قوامه وجوده انما هو بالعرض ان اراد به ان الممكن معلول للواجب سبحانه فذلك مسلم لكن لا يجدي شيئا
وان اراد غير ذلك فليبين حتى يظفر فيه الخامس ان قوله فكانا وجود الممكن هو وجود الواجب كذا علمه هو علم الواجب ان اراد به ان
كان الوجود المصدري المنتزع من الممكن هو الوجود المصدري المنتزع من الواجب كذا العلم المصدري المنتزع من الممكن
هو علم المصدري المنتزع من الواجب فهو من الافاضة اما اول فلان الكلام ليس في المعنى المصدري للعلم بل في فاض
الانكشاف كما صرح به نفسه حيث قال فان العلم حقيقة مبدء لانكشاف الاشياء واما ثانيا فلان الحكم باتحاد ما ينتزع عن الممكن وما
ينتزع عن الواجب بين البطلان فان الانتزاعي متعدد المنتزع منه واما ثالث فلان ما قلناه فيما سبق ان العلم بالمعنى
المصدري المعبر عنه بدستور لا ينتزع منه سبحانه كيف وليس المعنى المصدري الا يحدث من حيث التلبس بالفاعل فلو انتزع
منه المعنى المصدري كان علمه الذي هو مصداق المعنى المصدري هو يحدث التلبس بذاته تعالى فيلزم زيادة صفته العلم على ذاته

واللازم باطل امارا بخلاته على هذا التقدير لا يستقيم تضييع هذا القول على قوله فمصدق حمل الوجود والعلم الخ فان اللازم من ذلك
القول ليس الا ان وجود الممكن علم معلول له تعالى وستند اليه ان ما يتخرج من الممكن من الوجود والعلم نفس ما يتخرج من كونه
من الوجود والعلم وان اراد انه كان المتخرج منه لوجود الممكن هو المتخرج منه لوجود الواجب كذا المتخرج منه لعلم الممكن هو المتخرج
منه لعلم الواجب فهذا ايضا باطل لان المتخرج منه لوجود الممكن هو ذات الممكن والمتخرج منه لوجود الواجب هو ذات الواجب
وليس ذات الممكن هي ذات الواجب كذا المتخرج منه لعلم الممكن ذات الممكن اوصفة قائمة بذاته والمتخرج منه لعلم الواجب
نفس ذاته المقدسة فالحكم باتحادها مخيف باطل على انه على هذا التقدير ايضا لا يستقيم تضييع هذا القول على قوله فمصدق حمل الوجود
والعلم فلا يلزم منه الا ان وجود الممكن وعلمه معلول له تعالى واين هذا من ذاك وان اراد انه كان علته وجود الممكن وجود الواجب
كذا علمه لعلم الممكن علم الواجب لذاته نفس ذاته المقدسة فذاك حق وسلم ولازم من قوله فمصدق حمل الوجود والعلم الخ لكن للامس
له بما اوعاه ان العلم نفس الواجب سبحانه بل اللازم منه ان الواجب سبحانه علته للعلم وهذا لا ينكره الكلام فيه اذ اساقوله
بل العلم هو الوجود المحرور ان اراد بل من مفهومها واحد فقط بل من مفهومها مختلفان وان اراد ان مصداقها واحد فهو ممنوع بل مصداق
العلم هو الصفة الانضمامية التي تحققها ومصداق الوجود المحرور ذات الوجود المحرور ذاتها في بيانها انما يدل على تقدير تمامه
على ان الذات المحرورة صالحة للانضمام بالعلم لانها حقيقة العلم كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى السابغ ان قوله فالواجب سبحانه
يجعل العقل امر قويا ان اراد بانه سبحانه يجعل العقل مبدا للاكتشاف الاشارة فذلك ممنوع بل الحق ان الواجب سبحانه يجعل في
العقل امر قويا اي يفيض فيه حقيقة هي مبدا للاكتشاف الاشارة ان اراد به ان سبحانه يجعل العقل صاحا لان يكشف عنه
الاشارة فلم يكن للاساس له بما اوعاه الثامن ان قوله وليس لعلمنا افعلى وجوده انما هو المحرور ان اراد به اتحاد مفهومها هذا
بين البطلان ان اراد به اتحاد حقيقتها ومطابقتهما فهو كيف ومطابق الوجود المحرور نفس ذات العقل بلا زيادة امر عليها ومطابق العلم
بحسب ان يكون حقيقة يلزمها الاضافة الى المعلم لذا تهاو ذات العقل لا يلزمها الاضافة الى شئ لذا تهاو وتوثر على ذلك فلا يلزم
من اتحاد العلم والوجود المحرور بهذا المعنى الا ان يكون العلم نفس ذات العقل لان يكون العلم نفس ذات الواجب كما اوعاه التاسع ان
قوله لهندك ذات بذاته غير صحيح فانا قد حققنا فيما سبق ان العقل انما يدرك ذاته بقيام الحاله الادراكية بها والبطلان القول باتحاد
العالم والمعلم والعلم في علمه نفسه لعاشرة لو فرض صحة هذا القول فاما دلالة على ان علم الشئ بنفسه نفسه لا على ان علم الشئ
مطلقا نفسه بل لا بد لاثبات ذلك من اثبات ان علم الشئ بنفسه علمه غير افعلى حقيقة واحدة اتحادية عشران قوله نعم قد يفكر
على ان العلم صفة زائدة على العالم قائمة على خلاف ما ذهب اليه بيان ذلك ان الكلام في حقيقة العلم التي هي مصداق للعلم
المصدرى وظاهر ان ما هو مصداق للعلم يلزمه الاضافة الى المعلم لذا تدل ان العلم المصدرى لا يرد على مصداقه الا باعتبار معنى

التلبس بالفاعل فيه ون مصدقة وتعلق بالمعلوم لا يلزم معنى المصدر فيكون لازما لمصدقة ايضا اذا التلبس بالفاعل الذي زيد المعنى
المصدرى على مصدقة لا يوجب الاضافة والتعلق بالمعلوم حتى يتصور لزوم الاضافة الى المعلوم للمعنى المصدرى دون مصدقة
على ان الشارح نفسه عرف بان العلم حقيقة مبدا لاكتشاف الاشياء فالاضافة الى المعلوم لازمة لقطعها وان كان كذلك كان تحقق ذلك
ضروريا عند تحقق حقيقة العلم ولا يمكن تحقيق الاضافة بدون المضاف اليه فلا يكون العلم في الكمالات نفس ذات العالم ولا النفس
الواجب سبحانه بل يكون صفة ذات اضافة فالافتقار الى وجود المعلوم عند العقل دليل على ان العلم ليس عين العقل بل جهة كلام
الشارح مخمل غاية الاختلال وندبيه دون من ان يحتاج الى الابطال وسند كرجو باخر الابطال مذمبه حيث يعيد الشارح
ذكر مذمبه فيما بعد انكار الله تعالى قوله بل العلم هو الوجود المحرور قال في الحاشية هذا الضرب عن الحكم السابق المستفاد من تشبيه
يعنى تشبيه العلم بالوجود لان المتبادر منه ان العلم غير الوجود ولكن ان يجعل الضربا عما يفهم من قوله من حيث استناؤه اليه تعالى من
ان العلم هو الوجود مطلقا لا المحرور بخصوصه لان مصداق العلم هو الوجود وحشيته واحدة والحق ان العلم كذا سائر الصفات
الحقيقية عين الواجب اذ هو وجود مقدس بحسب ذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص المحرور لا يذم به عن ذى بصيرة ان من
الكمالات المحسوسة ما وجوده اخص بمبدأ ظهور الاشياء عند الحس كالشمس والصور القائم بها كذلك من غير المحسوسات ما هو
مبدأ انكشاف الاشياء عند العقل بحسب وجوده اخص بالمجرد كالعقول والنفوس بالقياس الى ذواتها وصفاتها ثم البرهان و
الوجدان يحكيان بان النور ههنا ليس المراد اذ اعلى وجوداتها الخاصة اعنى نفس حقيقتها المتقررة القدسية يجعل الحاصل الحق اياها
على النحو المخصوص انتهى به الكلام نص على ان العلم في الكمالات نفس ذات العالم ولا ريب في ان ذات العالم الممكن مبانية محضه
لذات الواجبة المقدسة فلو سلم ان العلم نفس ذات العالم لم يلزم ان يكون العلم الذي كلاً ما فيه نفس ذات الواجب كلاً ما فيه غايه
الامرين الواجب سبحانه علته العلم الممكن وبذلك الامر لا يكاد يجد لكن لا اساس له بما اودع على ان كون ذات العالم نفسها مصداق العلم
باطل كما مر آنفا وسياتي ابطاله بوجاهة اخرى قوله وذلك باعلام العلم بذات العلم مناسب بما راعى من ان العلم لا يذم على الوجود
المجرد وان مصدقة نفس ذات العالم فان اعلام العلم عبارة عن افاضته العلم فيه واذا فرض ان العلم نفس ذات العالم فعلمه
بالاشياء الغائبة عنه لا يكون بافاضته العلم فيه بل بنفس احضار المعلوم عنده فكان الاولى الاعتقاد بقوله بافاضته وجوده قوله واقفا
وجوده لا ينبغي عليك ان الاستيلاء قد يكون مجهولة للنفس ثم تصير معلومة له منكشفة عند ما فاعلام انما هو في ان انكشاف الاشياء
عنده اى شئ هو فان هذا الانكشاف حادث بعد ما لم يكن فلا بد له من مبدء حادث ولا يمكن ان يكون هو ذات النفس لانها موجودة قبل
حدوثه فاما ان يكون هو مصور الاشياء التي حدثت في النفس قامت بها فيكون العلم هو الصورة او يكون هو انبعاث الصورة في النفس
او انقاش النفس بالصورة او يكون هو نفس تعلق حادث بين النفس وبين تلك الصورة او يكون هو صفة اخرى وعلى الثقولير يؤل

الامر الى احد المذاهب المشهورة فافق العقل في العلم بالاشياء الى افاضة العلم وجوده باذليل على ان العلم ليس نفس العالم
 فان قيل حاصل كلام الشارح ان مصداق العلم نفس ذات العالم لا صفة وجوده للمعلوم بشرط التحقق فكيف لا اكتشاف حادث بعد تحقق
 ذات العالم لاجل حدوث شرطه ولا ضيقه قلت الكلام في العلم وحقيقته ما يكشف به الشيء ويقابل الجبل البسيط والاربع في ان
 العلم غير متحقق حين الجبل فعند انقراض الجبل وتحقق العلم على تقدير ان لا يكون مصداق العلم صفة قائمة بالعالم لا يزيد على حال
 الجبل الا وجود العلوم او تعلق بين العالم والمعلوم فيكون العلم عبارة اما عن وجود المعلوم وهو حصوله الانطباعي او عن تعلق بين
 العالم والمعلوم فيرجع الى احد المذاهب المشهورة كاللاخي قوله ونسبة العقول اليه قال في الحاشية توضيحان ذرية العقل
 لما كانت مستفادة من النور الحق فهو من حيث استفادته النور من النور المحض نسبة اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس من حيث
 ان العقل عاجز عن دركه تعالى نسبة اليه كنسبة انخفاش الى الشمس انتهى قوله اثرهنا ما اخاره ارباب التحقيق اختلفوا في نسبة
 فقولهم من علم كالتصور قليل العلم هو التصور والتصديق من لواحقه واختلف الاولون في تفسيره ففسره الامام بان مجموع
 تصورات الاطراف والحكم وغيرها بانه ادراك بان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبعضهم بانه تصور مع حكم وآخرون بانه ادراك نفس
 النسبة التامة التجريدية وزعم الآخرون ان الازعان الذي هو التصديق حالة تلحق وازدادك تحصل عقيدته هو الظاهر من كلام
 المحقق الطوسي في نقد المحصل وهو متناكر كثير من المتأخرين وهو اخاره الشارح جريسته على سجيته في التقليد فعند الاولين
 قيمة العلم الى التصور والتصديق فتمتة حقيقته وعند الآخرين يكون تتمته اليهما مجازية كما قال المحقق في نقد المحصل من ان التصديق
 عندهم هو الحكم وحده من غير ان يبدل التصور في مفهومه دخول الجزئي الكل والتصور هو الادراك الساذج وكانهم فتموا المعاني الى
 نفس الادراك والى ما يلحقه فتموا ما يلحقه الى ما يجعله محتملا للتصديق والتكذيب والى ما لا يجعله كذلك كاليات اللامحة من الامر
 والهي والتمنى وغير ذلك وسما القسمين الاولين بالعلم انتهى فالعلم لما قسم العلم بانه ان كان اعتقاد النسبة خبرية فتصديق والا
 فتصور وكان اعتقاد النسبة الذي فسرته التصديق غير مندرج تحت العلم بل من لواحقه على ما زعم الشارح كان القسم مجازية ميتة
 على السامع وهذا قال الشارح وفي عدم ما من العلم نتائج وانت تعلم ان كلام الشارح في هذا المقام واوجدا فان عبارة المص صريحة
 في ان العلم فسخ الى اثنين حقيقة وقوله وهما نوعان تباينان من الادراك نفس على ذلك ففسر كلامه بانه اختار ههنا كون التصديق
 من لواحق الادراك وتقسيمه على التسامح احسان عليه من دون اتقان منه فان الحق ان التصديق وهو الازعان ولا اعتقاد
 نوع من الادراك والعلم وقيمة العلم اليه الى التصور فتمتة حقيقة كما تنصرف عن قرب تحقيق المقام ان كون التصديق عبارة عن مجموع
 تصورات الاطراف والحكم كما ذهب اليه الامام باطل فان التصديق حقيقة محصلة وليست من احتياق الاعتبارية والمجموع المذكور
 لا شك في كونه اعتباريا ذلك التصورات ليس بعضها مستخدم بعض حتى يكون التصديق مركبا منها فتركيبا ذهنيا وليس اليه

بعضها محتاجا الى بعض حتى يكون التصديق مركبا منها تركيبا خارجيا وايضا التصديق هو المكتسب من الحق وليس المكتسب منها جميع
 تصورات الاطراف وكلهم فذلك المجموع ليس بتصديق فالتصديق ليس الاشياء واحدا للمجموع ايشا فان كان فتسا من الادراك
 كان ادراكا متعلقا بشئ واحد وان لم يكن ادراكا كان كينيته واحدة تحصل عقيب الادراك متعلقة بشئ واحد ولا خلاف على تقدير
 في ان التصديق نفس الازعان وانما الخلاف في ان الازعان بل هو نحو من الادراك او حاله تحصل عقيب الادراك اختلف
 الاولون القائلون بكون الازعان نحو من الادراك في انه بل هو مبين بالرفع لنحو الادراك التصوي او معانيه حسب المتعلق فقط
 الحق ان التصديق هو نفس الازعان وهو نوع من العلم مبين بالذات للتصور اما كونه مبانيا بالذات للتصور فسياتي ان اشار الله
 تعالى وما كونه نوعا من الادراك والعلم فلان العلم ما يكشف له بشئ والازعان اقوى انكار الانكشاف والتصور من ضعفها فان
 الانكشاف تفاوت شده وضعفا كونه من الكيف واقوى مراتب الانكشاف ليقين لانه انكشاف للواقع بحيث لا يتحمل النقيض ثم
 الجمل المركب لانه انكشاف خلاف الواقع بحيث لا يتحمل النقيض عند العالم ثم التقليد لانه جازم وان لم يكن راسخا ثم الظن لانه مرجح
 غير جازم فيجز الطان الطرف المقابل تجوز فيه قوا اما التصور فنصف مراتب الانكشاف فكيف يذهب وبصيرة الى ان
 الازعان ليس نحو من العلم كيف والحجة انما لتقليد العلم بالنسبة وانكشافها فالحكا كون التصديق علما جهلا صريح نعم الازعان نوع
 من العلم مبين بالذات للعلم التصوي ولا يلزم من مبانيه للتصور الا ان لا يكون فتسا من التصور لان لا يكون فتسا من العلم
 واما الذين ذهبوا الى ان الازعان كينيته لاحقة عقيب الادراك فاول ما ازالهم عن سوا سبيل انهم ذهبوا الى كون العلم
 هي الصورة الحاصلة ولما جهوا الى وجدهم والضعف من نفسهم وهذا التصديق غير الصورة فاما استطاعوا سبيل الى جملته من
 الادراك فظنوا ان كينيته غير اكرية تلحق عقيب الادراك ثم لما رشح ذلك في الازعان عرض ان ذهبوا الى ان العلم هو التصور
 ايضا واستدلوا على ما ذهبوا اليه بوجوه لومت فانما تدل على ان التصديق ليس هو الصورة لاعلى انه ليس هو العلم فمن
 ولا يلزم قولهم ان كثير انا مدعى بالقضاء اثر الشك فيها فلا يزيد على ادراكنا الحاصلة لنا حين الشك ادراك آخر حاله اخرى
 يعبر عنها بالتصديق وهذا انما يدل على ان التصديق غير التصور وغير الصورة لاعلى انه غير العلم لانهم ان ارادوا ان لا يزيد على الصورة
 الحاصلة حين الشك صورة اخرى حين التصديق او انه لا يزيد على التصورات الحاصلة عند الشك تصور اخر عند التصديق فذلك
 مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون التصديق فتسا العلم فاما يلزم ان لا يكون هو فتسا من التصور او الصورة وان ارادوا ان لا يزيد على
 الادراكات الحاصلة عند الشك ادراك اخر فذلك مم بل يزيد الادراك التام بالنسبة العقديتية ويزول الادراك الترددي ومنها
 ان العلم هو المعلم بعد حذف الشخصيات الذنبية ولا يبقى بعد حذف الشخصيات من التصديق القائم بالذنبين الامطلق للتصديق
 من حيث هو كما لا يبقى بعد حذف الشخصيات من الشجاعة القائمة بالنفس الامطلق للشجاعة ولا يبقى بعد حذف الشخصيات من

التصديق القائم بالذهن المعلوم فلا يكون التصديق علما ونفي غاية السقوط لانه انما يدل على ان التصديق ليس هو الصورة
 الاعلى ان التصديق ليس هو العلم وان تم ما ذكر دل على ان الصورة ليست هي العلم فان العلم حقيقة والعلم الخاص القائم بالذهن
 فرومها واذا حذف الشخصات عنه بقى مطلق حقيقة العلم لا مطلق حقيقة المعلوم فلا يكون العلم متدا مع المعلوم كما حاسبه الجاهل وسيت
 تفصيل لكل نشارة تعالى ومنها ان التصديق قابل للشدة والضعف فيكون من مقولة كيف لو كان علما بالنسبة كان عيانا
 عن نسبة مع الشخصات الذمينة واستتبع من مقولة الاضافة فلا يمكن القضا بها بشدة والضعف وهذا ايضا انما يدل على ان
 التصديق ليس علما بمعنى الصورة المتحدة مع ذي الصورة الاعلى انه ليس علما حقيقيا نعم يمكن ان يبطل كون العلم هي الصورة
 المتحدة مع ذي الصورة بان العلم كونه من مقولة كيف قابل للاستعداد والتضعيف والصورة ليست بقابلة للاستعداد او
 ومنها قولهم ان التصديق لو كان علما كان عين المصدق مع انه يقضي ذات المصدق ومع انفار التصديق وهذا ايضا لا يدل الاعلى
 ان التصديق ليس هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة الاعلى انه ليس علما وقد عرفت ان العلم ليس هو الصورة ومنها ان الذهن قد
 يكون مطلقا لى قضية شاكا فيها ثم يتيقن ان يصدق بها والاتفاقات اليها باقى ومن المحال تقاربات الاتفاقات مع تبدل العلم فالشك
 والتصديق ليسا العلم لتعاقبهما مع تقاربات الاتفاقات بعينه وهذا ايضا ساقط اذا استمعين هي مفكوكه او ندعته معلومة نحو من
 العلم الاول تخييل الثاني الشك والاذعان والاول لا يتبدل بتبدل الثاني فهو باقى في حالتي الاذعان والشك بقا به ^{بغير} بقاء
 الاتفاقات نعم لو كان العلم عبارة عن الصورة لما امكن لتعلق علمين بالنسبة اذ لا يحصل منهما في الذهن صورتان هذا طاهر منها
 ذكره الشارح في بعض تعليقاته من ان التصديق هو الاذعان والاذعان بالجمع عنه بالفارسية بغير يدن وباركردن وهو
 غير معنى العلم وهذا ايضا في غاية السخافة اذ لا بد من اثبات ان ما يعبر عن التصديق به بالفارسية لا يدل على نحو الادراك بل على كيفية
 لاحقة بعده وودنه خط الفتاوى القول لفصل ان التصديق نوع من الحالات الادراكية التي هي العلم حقيقة مبين بالذات للنوع
 الثاني منها اعني التصديق من وجه بل ان العلم هي الصورة لا يتطوع ان يذهب الى ان يتم من العلم ولعل الشيخ لزم به الى
 ان العلم هو الصورة لم يعد التصديق فتا منه وتم في الشفا الى تصور سافج والى تصور معه التصديق فلا يمكن ان يتحجج عليتنا بما
 في الشفا ومع ذلك فالشيخ نفسه قسم العلم الى التصديق فاني الشفا معارض فاني النجات على ان السنانين بما بين
 وفي الشفا واما خلق لذلك قوم آخرون وكل ميسر لما خلق قوله نفس الحكم بمعنى الاعتقاد الحكم له اربعة معان الاول التصديق
 والثاني نسبة التامة الخيرة والثالث الحكم به والرابع اقتساب امر الى اخره هو من افعال النفس قد يطلق على بقضية من حيث
 اشتغالها على ربط احد الطرفين بالآخر والمراد في قول المص هو الاول قوله لا شك في ان الاصطلاح كما قال العلامة في درة الساج
 مراد ان التصديق وتلك يبين معنى لغوي ايثان ست قوله الا انه جرى اختلاف في متعلق التصديق فذهب الجمهور الى انه نسبة

تامة خبرية الرابطة بين الاحشيتين والبعض الى انه نفس القضية والبعض الآخر الى انه محمل لفصله العقل الى الموضوع والمحمل
والنسبة احكامية وبعض لا ذكيا الى انه الموضوع والمحمل حال كون نسبتها رابطة ونسبة الى الشيخ والاستاذ صاحب المعرفة الوثوقية و
المحقق قدس سره الى انه مصداق القضية المحكي عنه وبعض شرح الى انه المحمل مرتبطا بالموضوع وايداهما قولوا من ان صحيح
بالمحمل الحق ان التصديق على نحوين الاول الاذعان بالاتحاد دفعة من دون ان يدرك صور الموضوع والمحمل والنسبة تفصيلا
كالتصديق بالاتحاد من ايجادوا لا يبين اذا ما ياجدا لا يبين والثاني الاذعان بالاتحاد بعد ادراك صورة الموضوع والمحمل والاتحاد
بينهما كما اذا مضى قول القائل الجدار بيض قد صدقناه لا ريب ان المحكي عنه بقول القائل الجدار بيض هو الاتحاد الواقعي الذي
يعن عن قبل التفصيل في الصورة الاولى فالصدقين بالانحوا الاول متعلق بنفس المحكي عنه الواقعي من دون توسط حكاية مبناك حيث يتحقق
وانما يتحقق الحكاية بعده والتصديق بالانحوا الثاني متعلق بالحكاية بما هي حكاية واما المحكي عنه فانما يتعلق به بالعرض فان المعلوم بالذات
في هذه الصورة هي الحكاية فهي متعلق التصديق بالذات فان المصدق بالذات هو المكشف بالاكشاف التام بالذات وهو
الذهن من الحكاية واما المحكي عنه فهو معلوم بالعرض بواسطة الحكاية فان الحكاية عنوان له ومراة للملاحظة فهو متعلق التصديق بالعرض
وكون المقصود بالذات هو المحكي عنه لا يستلزم ان يكون هو متعلق التصديق بالذات فان مناط تعلق التصديق بالذات بشي
كون ذلك الشئ معلوما بالذات لا كونه مقصودا بالذات فاذا ن متعلق التصديق بالانحوا الثاني نفس النسبة احكامية الرابطة بين الطرفين
بما هي ملحوظة بينهما ومتعلق التصديق بالانحوا الاول هو المحكي عنه وليس النسبة احكامية في هذا النحوة لملاحظة وعنوانه فاذا حسب اليه
الاستاذ من تعلق التصديق بالمحكي عنه لا يصح على اطلاقه كما ان اذهب اليه جمهور من تعلقه بالنسبة احكامية لا يصح كلياً اما
الثاني فلان التصديق قد يتعلق دفعة من دون ان يكون مبناك لنسبة حكاية كما عرفت واما الاول فلما علمت من ان التصديق
في الصورة الثانية انما يتعلق بالذات بالنسبة احكامية على انه قد يصديق بالكل اذ ب وليس لها محكي عنه لا في الذهن ولا في الخارج
والامكانات كاذبة فلا يمكن القول بتعلق التصديق بالمحكي عنه مبناك ولا يمكن القول بان لها محكي عنه اختراعاً في الذهن لم يقصد
الحكاية على الاخرى الذي هو والامكانات فالمتحقق هو القول بفصل الذي حققناه وادور على القول بتعلق التصديق بالنسبة احكامية
من الجهة غير مستقلة وتعلق التصديق يجب ان يكون متعلقاً في غاية استقوا او انتقالاً متعلق بتصديق ليشين ولا مبنيا واقل من الاذعان
بالشيء كالحكم على شيء ليلزم التوجه اليه بمعنى حرفي لا يصح ان يلفظ اليه في غاية استقوا اذ الحكم على الشيء يشي الاتفاقات اليه بالذات بخلاف
الاذعان بالشيء فانه انما يستدعي الاتفاقات اليه في الجملة فاقول لو كان النسبة متعلقاً بصدق بالذات ايم كونها محكوما عليها بالذات كونه متعلق
التصديق قلنا انما يلزم كونها محكوما عليها بالذات اذا لوحظت لملاحظة تانف مستقل جعلت مرة للملاحظة من حيث هي غير مستقلة
وهو لم يترجم كافي سائر المعاني الخفية هذا ورغم الشارح تقليد البعض من جهة انه يجب استقلال متعلق التصديق وعلمه في احاشية المحلقة

على قوله كما هو الحق بقوله ان التصديق ليس كادراك المرة عند ادراك المرئي فلا يتعلق بالابا يتقل بالملاحظة ولقيصد لذاته فلا
يتعلق بالنسبة الغير المستقلة لادبها ولا مع غير ما انتهى وانت تعلم ان الاستقلال بالملاحظة غير ضروري في متعلق التصديق فان
نحو من يعلم العلم كما يتعلق بالاستقلال بغير مستقل ولو فرض ان الاذعان ليس يعلم كما زعم المتأخرون فاستقلال متعلقه على
هذا التقدير ليس ببناء ولا مبنيا واما انه يجب ان يكون متعلق التصديق مقصودا بالذات فليس ضروريا ولا مبررا عليه بل قد بينا
ان الحاصل في الذهن بالذات وان كان مرة لملاحظة شئ اخر مقصودا بالذات احتياجا بان يتعلق به التصديق ثم لو فرض ان
متعلق التصديق يجب ان يكون مقصودا بالذات فانما يلزم منه ان يكون متعلق التصديق هو المحكي عنه لانه المقصود بالذات
بالحكاية لان يكون متعلقه الموضوع والمحمول حال كون النسبة الرابطة كما زعم ثم ان الشايع اور على القول بكون متعلق التصديق
هو النسبة الحكاية في الحاشية بانه كثيرا يحصل الاذعان بالعقد قبل انشراح النسبة كما في الصورة الاجالية الوحدانية للموضوع بالخطوة
بالمحمول فهو متعلق بالطرفين حال كون النسبة الرابطة بينهما عارضة لهما في كلتا الحالتين من الاجمال لتفصيل النسبة انما دخل
في متعلقه بالعرض لا بالذات ومن ههنا يعلم ان النسبة غير داخلية في حقيقة القضية عني ما يتعلق بالتصديق والكانت داخلية في
مفهومها المستفاد من البنية التركيبية كقولنا زيد قائم مثلاً وسيا في حقيقة انشا الله تعالى انتهى عبارة وهذا الكلام ما يقضي العجب
فان ما ذكره من انه كثيرا يحصل الاذعان بالعقد قبل انشراح النسبة ان الرادب انه كثيرا يحصل الاذعان بالاتحاد الواقعي قبل انشراح
النسبة فذلك صحيح كما ذكره في النحو الاول من التصديق لكن قد عرفت ان متعلق ذلك النحو من التصديق هو نفس المحكي عنه اذ ليس
هناك الصورة واحدة هي متعلق التصديق بالذات وليس هناك صورة الموضوع والصورة المحمول للنسبة الرابطة بينهما الا بعد انشراح
ففي هذه الصورة كما لا يتعلق بتصديق بالنسبة الرابطة كذلك يتعلق بالموضوع والمحمول حال كون النسبة الرابطة فان قال انه وان لم يكن صورة الموضوع
والمحمول للنسبة الرابطة موجودة هناك لكن انشراحها موجودا وتعلق التصديق بنشراحها يكفي للحكم بمتعلق التصديق بها قلنا فليكن وجود نشراح انشراح
النسبة للحكم بمتعلق التصديق بالنسبة الرابطة وما ذكره من كون النسبة الرابطة بين الطرفين عارضة لهما في كلتا الحالتين من
الاجمال لتفصيل ان الرادب بالاجمال في الصورة الاجالية الاتحادية المنكشفة دفعة قبل العلم بالموضوع والمحمول ونسبة تفصيلا
كما صورنا سابقا فكون النسبة الرابطة بين الطرفين في تلك الحالة صريح البطلان اذ ليس هناك الصورة واحدة ولا يعقل النسبة
الاسمين صور نعم نشراح النسبة موجود لكنه ليس رابطا بين الطرفين ولا عارضا لهما بل هو كما انه نشراح لانشراح النسبة بنشراح
لانشراح صورة الطرفين وان اردنا بالاجمال صورة القضية الملحوظة بلحاظ اعمى الاجمال الحاصل بعد التفصيل فلا يخفى انه لا يتصل
بهذا النحو من الاجمال في الصورة الاتحادية المنكشفة دفعة لسببها على تفصيل ما فرع على كلامه من عدم دخول النسبة في حقيقة القضية
ودخولها في مفهومها الاساس له بالكلام المتفرع عليه على تقدير صحته لا يلزم منه الاعداد دخول النسبة في متعلق التصديق

بالذات لا عدم دخولها في حقيقة القضية الا اذا ثبت ان حقيقة القضية هي متعلق التصديق ولم يثبت بعد وسياق تحقيق ذلك فبدأ
 تحقيق البحث في متعلق التصديق بقى الكلام على المذهب لباقيته فاما مذهب من زعم ان متعلقه نفس القضية فيبطل انه ان كان متعلقه
 نفس القضية المفصلة بها هي ملحوظة تفصيلا فذلك صريح البطلان اذ التصديق علم واحد لا يتعلق الا بشئ واحد والقضية الملحوظة
 ليست معلوما واحدا بل صورة الموضوع معلوم وصورة المحمول معلوم آخر وصورة نسبة معلوم ثالث فلا يتعلق بها علم واحد
 ان كان متعلقه القضية الملحوظة بلحاظ واحد فيرجع الى المذهب الثالث ويطلب برهانه على انك قد عرفت ان التصديق قد يتعلق
 بالصورة الاتحادية دفعة قبل تفصيل فليس هناك قضية اصلا حتى يتعلق بها التصديق واما مذهب من زعم ان متعلقه امر
 محلي فيفصل العقل الى الموضوع والمحمول والنسبة الحكاية وهو ما ذهب اليه صاحب لافق لمين جريمانه على سميت في اتباع الابطال
 الكاذبة الوهمية في المقامات الحكيمة والمباحث العلمية واتبعه لهم فيبطل ان الامر المحمل الذي زعموا انه متعلق التصديق اما ان يكون
 مشتملا على نسبة الرابطة او لا يكون على الثاني يكون ذلك الامر محمل مفهوما مفردا فلا يصلح ان يتعلق به التصديق بل بالبهته كيف
 واذا لم يكن في هذا الامر محمل نسبة حكاية فلا معنى لصدقه ولا كذبته ولا للتصديق به وانكاره وعلى الاول يكون هذا الامر المحمل قضية
 قائما ان تكون ملحوظة بلحاظ واحد او تكون ملحوظة بلحاظات بان يكون الموضوع والمحمول ملحوظين بلحاظين متقلين ونسبة ملحوظة
 بلحاظ غير مستقل على الثاني لا اجمال اصلا وعلى الاول اما ان يكون ملحوظا بلحاظ مستقل وهذا لا يصحور على راسي صاحب لافق
 المين لانه لا يذهب الى ان الاستقلال وعدمه متباينان للملاحظة بل يزعم ان المتعلق غير متباينان بالذات قال في لافق
 المين بعدما ذكرنا متباينان بالذات فاذا قد استوى الامر وتحقق ما يغفلان معنى واحدا متعلق ولا يتقبل بالتعلق
 بلحاظين او بلحاظ غير متعلق فليزعم ان يكون متعلق التصديق امر غير مستقل وهو ما يشترطه صاحب هذا المذهب ثم الفطرة السليمة
 قاضية بان التصديق بعد لا يتوقف على لحاظ معنى مغاير لمفهوم القضية فالقول بكون الامر المحمل متعلق التصديق مما يجزى بالبدية
 الغير الكذوبة والفطرة الغير المشوبة وهذا ظاهر فاية الظهور ولكن من لم يجعل المدلول فاما لمن نور واما مذهب بعض الاذكياء فيبطل
 ان الحكمية بالذات انما هي النسبة الرابطة لانها هي المرآة للملاحظة فاني الواقع واما الموضوع والمحمول فانما يتبين ان يتوقف
 النسبة عليهما وكونها مرآة للملاحظة حالها فاما يده خلا ان في متعلق التصديق بالتبع ومتعلق التصديق بالذات هي النسبة الرابطة
 بما هي كذلك وقد بطل بهذا ما توهمه بعض اشرار من ان متعلقه هو المحمول مرتباً بالموضوع واما تاسيده بان مرجع البحث هو
 المحمول فعبث عريان معنى توهم مرجع البحث هو المحمول هو ان موضوع العلم ليس متخا عن انه لانه مفروض عنه بل المرجع عنه محال الموضوع عرفه الثاني وهو
 المحمول لان متعلق التصديق هو المحمول كما توهم فافهم قوله لا بالتفسير بل كان الظاهر ان يقول المصحري ههنا على ما هو المشهور من متعلق
 التصديق بالنسبة لا على ما هو به من ان متعلقه الامر المحمل فان متعلق التصديق بالتسبين حال كون النسبة الرابطة بينهما

هو ذهب المصو لا هو حق في الواقع كما عرفت قوله واما الحكم بمعنى ادراكها التصديق هو الحكم بمعنى ادراك النسبة بالاتفاق بين القدر
والمتاخرين لكن القدر لا يقولون ان ادراك النسبة الذي هو التصديق مبين بالحقيقة للادراك المتصورى سواء تعلق بالنسبة
او بغيرها والمتاخرين يقولون انه مغاير للادراك المتصورى بالمتعلق فقوله عند المتاخرين بناء على ما ذكرتم ان التصديق عند
القدر كيفية غير اركية وهي الاذعان وان الاذعان ليس ادراكا وهو فاسد فان التصديق عند القدر هو الاذعان هو
ادراك كما عرفت قوله الا ان المحققين القضية مركبة اعتبارية بلا شبهة فانها انما يركبها العقل بالنسبة الرابطة كانهما بنية صورة
لهذا المركب اذ بهما يرتبط احدى حاشيتيه بالاخرى فان قيل يكون النسبة جز منها كانت اجزائها ثلثة الموضوع والمحمول و
النسبة وان قيل ان القضية عبارة عن الموضوع والمحمول حال كون النسبة الرابطة بينهما كانت اجزائها هي الموضوع والمحمول
وكانت النسبة دافعة في مفهومها لا في حقيقتها والنزاع في ذلك لا يعود الى طائل قوله سبيل بشرطية لان الحكم بهذا المعنى الصحيح
ان يكون جز من التصديق والا كان مركبا من الكيف والفعل فيكون مركبا اعتباريا قوله فلا جناح قد عرفت ان الاذعان نحو
من الادراك وهو نفس التصديق وليس التصديق عبارة عن ادراك مع تصديق فبناء على التفسير على ما ذهب اليه من ان الاذعان
كيفية غير اركية بنا فاسد على فاسد قوله سواركان مع الاذعان الادراك اما اذعان او غيره والاول اما جازم فاما مطابق
فاما ثابت فهو اليقين او غير ثابت فهو التقليد وغير مطابق فهو الجمل المركب او غير جازم فهو الظن هذه اقسام التصديق و
الثاني اى الادراك الذى هو غير الاذعان اما متعلق بالمفرد او متعلق بالنسبة والاول اما احساس فاما البصار او سمع او شمس وذوق
او لمس او غير احساس فاما متعلق بالصورة المخروقة فى الخيال فتجسيم او بالعانى او بجزئية فتوهم او بالكميات وما فى حكمها كالجزئيات
المجردة ان امكن علمها بما هي جزئية فتقل والثاني اى العلم بالنسبة غير الاذعان اكان تردوا فيها فذلك اكان ادراكا مرجحا
فوجهوا اكان تكذيبا لها فانكار اكان نفس تصور تام من دون تردد و مرجحية وتكذيب فتجسيم هذه اقسام تصور فالنسبة
اكانت مدعته تكون معلومة بخبر من العلم الاول فتجسيم هو تصور نفس النسبة والثاني الاذعان وهو الاعتقاد بهما فتجسيم
الذى هو مخبر من التصور يحتاج الاذعان فى الوجود فى القضية المقبولة المدعته وبذلك لا ينافى التقابل بين التصور والتصديق
بحسب الصدق اذ لا يلزم من ك صدق تجسيم على التصديق وبالعكس كما لا يخفى قوله اى متخالفان بحسب الماهية بحيث
ان تباين المتصور والتصديق بحسب الماهية ضرورى لا يحتاج الى البرهان والمنكر كما بر قوله وقد يستدل عليه استدلال
على تباين المتصور والتصديق نوعا باختلاف لوازمهما فان التصور يلزم عموم التعلق والتصديق يلزم خصوص التعلق واختلاف
اللازم يدل على اختلاف الملزومات واورد عليه منع كون اللازم لوازم الماهية لجواز ان تكون لوازم الهويات وهذا المنع مكابرة
صريحة فان حقيقة التصديق آية تخرج التعلق بما سوى الحكاية او المحكى عنه بخصوص التعلق لازم الماهية بخلاف حقيقة المتصور

فخصوا المتعلق بالزمومية التصديقي وعموماً الزمومية التصورية منع ذلك مكابرة محضه ويمكن ان يستدل على تباينها بان التصديق يشتم
الى الشدي والضعيف فان لظن ضعيف وايقين اشد والتقليد شديد بل مراتب لظن متفاوتة شدة وضعفاً ومن المقرر في برك
المشائين ان الشدي والضعيف مختلفان نوعاً فاذن اقسام التصديق انواع تتخالفة مندرجة تحت التصديق فلا محالة يكون تصديق
نوعاً عالياً من اعلم لا وضعفاً الا لما ادريج تحتها انواع مختلفة وايضاً الوهم الذي هو تصور مضاد للظن الذي هو تصديق وكذا الشك
والاكار والاذعان وتباين المتصادقات بالنوع ضروري فمال قولهم ان وحدة العلة يستوجب وحدة المعلول بني الكلام في
دلالة اختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات على التبع استناد الكثير الى الواحد من حيث هو واحد بآثار على ان اللوازم معلولة للآثار
ومستندة اليها ولا يذهب عن ذي تحصيل ان كلام الشارح في هذا المقام كما افاد خاتمه حكماً قدس سره من ابطال الاقوال
اما اولها فانه مبني على ان اللوازم معلولة للملزومات وقد اشرنا سابقاً الى ان هذا الرأي باطل وحققنا ان اللوازم مجعولة بعين جعل
للملزومات وليست معلولة لها واما ثانياً فلان كلامه مبني على امتناع صدور الكثير عن الواحد بما هو واحد وقد ابطالنا ذلك في بعض
كتبا على البسط واما ثالثاً فلانه لو سلم استناد اللوازم الى الملزومات وامتناع استناد الكثير الى الواحد فنهار يستلزم اختلاف
اللوازم اختلاف الملزومات بالمبنية على امتناع صدور الكثير عن الواحد بما هو واحد غير صحيح اذ غاية ما يلزم منه ان لا يكون الواحد
بما هو واحد علة للكثير لان لا يكون الواحد علة للكثير مطلقاً بل يكفي لصدور الكثير عن الواحد كثرة الجهات والخصائص في ذلك
الواحد فلا يلزم من استناد اللوازم المختلفة بآثار على هذا الاختلاف الجهات والخصائص ولو في الواحد بالتحقق المدعى اثبات التباين
النوعي بين التصور والتصديق قولهم وبالعكس قال في الحاشية لاقتل توارداً لعل المستقلة على معلول واحد وكذا امتنع
توارد لعل الناقصة في مرتبة واحدة فلا يكون شيئاً واحداً متان ولا صورتان ولا فاعلان وكذا في مرتبة واحدة ودليل الكل واحد
انتهى والدليل هو لزوم الاستغناء عن العلة على تقدير تعدد لعل ان استقلت احد هاتين نحو علميتها او عدم تعدد العلة على
تقدير تعدد وان لم يستقل احد هاتين نحو علميتها مثلاً لو كان شيئاً واحداً فاعل متعددة فان كفى ج احد هاتين الفاعلية لزم استغناء
المعلول عن غيره من الفاعل وان لم يكن احد هاتين الفاعلية لزم ان لا يكون هناك فاعل متعددة بل فاعل واحد هو
مجموع الاشياء التي فرضت فاعل وبهذا الكلام في غير الفاعل من اعلل قولهم فليس لازم النظر الى طباع المعلول قال في الحاشية
ان طباع المعلول لا يستدعي التوقف على الحفاظ نحو الوعدة في العلة ولذا قيل تعيين المعلول لا يدل على تعيين العلة وتعيين
العلة فيدل على تعيين المعلول فوحدة العلة بما هي نحو كانت محفوظة في المعلول بعينها انتهى قولهم فوحدة العلة بالطبيعة تستلزم
وحدة المعلول كذلك قال في الحاشية اي بالطبيعة ولومع امرنا يعني العلة اذا كانت طبيعية نوعية يجب ان يكون المعلول
البنية طبيعية نوعية وان كان مخلوقاً بالعوارض الشخصية ولا يلزم ان يكون طبيعية جنسية لا امتناع عموم المعلول وخصوص العلة قال

المعلم للحكمة اليونانية ما حاصله ان وحدة العلة بالبنوع مثلاً مستلزمة لوحدة المعلول كذلك وان كانت له وحدة اخرى لغير اعتبار
 آخرو بالجملة يجب ان لا يكون المعلول متكثر بالبنوع اذ ليس في طبع الكثرة ان يصدر من الواحد من حيث هو واحد في مرتبة ^{وحدة}
 لا بمعنى ان لا يكون المعلول واحداً بالشخص بل بالبنوع فقط انتهى وانت وكل من يستحق ان يجاب به تعلم ان هذه الكلمات
 بالبيان اشبه منها بالهيدان اما اولافلان انتفاع صدور الكثير من الواحد بما هو واحد لا يدل على وجوب الحفاظ نحو وحدة العلة
 في المعلول اذ غاية ما يلزم منه ان لا يكون الواحد بما هو واحد علة للكثير لان لا يكون الواحد مطلقاً ولو مع جهات كثيرة وتخصاً
 شتى علة للتخصيخ فزان يكون العلة واحدة بالبنوع متكررة الافراد وليصدر منها عند كونها متشعبة بتخص نوع من جنس وعند كونها
 متشعبة بتخص آخر نوع من الجنس او من جنس آخر بل يجوز ان يكون العلة شتتاً واحداً يصدر منه جنس بل اجناس انواع كثيرة
 من جهات مختلفة فوحدة العلة بالبنوع مثلاً لا يستلزم وحدة المعلول بالجنس ايضاً فضلاً عن وحدة بالبنوع واما ثانياً فلان الطبيعة
 الجسمية علة عند سيم الهيولي العناصر وميوالات الافلاك وهي واحدة بالبنوع ويهيولي العناصر وكل من هيولات الافلاك انواع
 مختلفة كما ستعرف انشأ الله تعالى فاعلة واحدة بالبنوع والمعلولات كثيرة بالبنوع واما ثالثاً فلانهم اتفقوا على ان الواجب
 سبحانه هو العلة الفاعلية لكل بالحقبة والما غيره فوسائط وروابط الافعال كما صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات
 فهو سبحانه وحده بالبعد وعلة للانواع والاجناس المختلفة فمن اين الحفاظ نحو وحدة العلة في المعاليل فيلنظر الى معلم الشارح
 كيف يعلم ابتداء خلاف الابطال بالتشويق في الاقاويل فهو بان يلقب بمعلم الفلسفة اليونانية احق منه بان يلقب بمعلم كلمة
 اليونانية **قوله** الا على مختار الشيخ هذا يدل على ان الشيخ ذهب الى الحفاظ نحو الوحدة في مطلق العلة جاعلة كانت او غير كما
 يدل عليه قوله سيما اذا كانت العلة جاعلة وليس الامر كذلك فان الشيخ ذهب الى ان الصورة الجسمية علة للهيولي
 الشخصية فالعلة واحدة بالعموم والهيولي واحدة بالبعد عنه واما منه به الحفاظ نحو الوحدة في الجماعل فقط **قوله** لما مر انفا
 من استلزام اختلاف اللوازم اختلاف الملزومات فاذا اختلف التصور والتصديق بحسب المتعلق اختلفا بحسب اللوازم وختل
 اللوازم يدل على اختلاف الملزومات **قوله** ولان اتحاد العلم يوجب اتحاد المعلم فاتحاد التصور والتصديق بالذات يوجب
 اتحاد متعلقهما بالذات فلا يختلف متعلقهما وانت خبير بان كان اتحاد العلم يوجب اتحاد المعلم كذلك اتحاد المعلم يوجب
 اتحاد العلم كما اعترف به حيث قال وبالعكس فكما يستقيم القول باتحاد التصور والتصديق مع اختلاف المتعلقين كذلك
 لا يستقيم القول باتحاد المتعلقين مع اختلاف حقيقتي التصور والتصديق كما ذهب اليه القائلون ان ما يتحقق به التصديق يتعلق به التصور ايضاً فما اورده
 على المتأخرين ليس مختصاً بالورد ونهجه بل هو وارد على القدام ايضاً ونشأ المفسد هو القول باتحاد العلم والمعلم **قوله** تحقيق
 ان مطلق التصور تفصيل المقام ان التصديق اما ان يكون نفس الاذعان كما هو الحق فيكون التصور المقابل له هو الادراك

الذي ليس نفس الاذعان واما ان يكون التصديق عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن التي تتعلق بها الاذعان كما هو
 القائلين يكون مقسم التصور والتصديق هو الصورة الحاصلة في الذهن فيكون التصور المقابل له هو الصورة التي لا تتعلق بها
 الاذعان فعلى التقدير الاول يستعمل التصورات المحتمالات الاول ان يكون التصور متكيفا بكيفية الاذعان بان يكون ما يتعلق بالتصور
 هو ما يتعلق به الاذعان كتجسيم النسبة المذغته فهو تصور متكيف بالاذعان الثاني ان لا يكون متعلقتهما واحد لكن يكون متعلق
 احدهما مقارنا فجوهر متعلق الآخر كتصور حاشية النسبة المذغته فانه وان لم يكن متعلقا بما يتعلق به الاذعان لكن متعلقه اعنى الموضوع
 او المحمول متعلق الاذعان اعنى النسبة الثالث ان يعتبر ان لا يكون التصور مقارنا للتصديق اصلا كتصور مفهوما مفرد
 لم يحكم عليه لانه او كتصور حاشية النسبة المشكوكه والرابع ان لا يعتبر مع شيء من الاعتبارات الثلاثة المذكورة بل لو طرح شيء
 هو هو وعلى التقدير الثاني يكون التصور عبارة عن الصورة الغير المذغته فيشكل هناك الاعتبار الاول اذ ليس هناك صورتان يكون
 احدهما مذغته والاخرى غير مذغته والصورة الواحدة يمتنع كونها تصورا وتصديقا فانما تصور هناك الاحتمالات الثلاثة الباقية اذا
 عرفت هذا فاعلم ان التصور المتكيف بكيفية الاذعان اعنى التصور بالا اعتبار الاول لا يمكن ان يتعلق بنفسه لانه بهذا الاعتبار
 انما يتعلق بما يتعلق به الاذعان وهو نفسه لا يتعلق بالتصديق سواء كان التصور بهذا الاعتبار موضوعا او محمولا لقضية مذغته او لا
 يكون كذلك وكذا لا يتعلق به الخوض التصور بقضية مطلقا لانه لا يصلح ان يتعلق بالتصديق لكونه من المشهورات المفردة فلا يصح
 التصور بهذا الاعتبار على نفسه ولا على نقيضه صدقاً عارضيا اى لا يصح التصور بهذا الخوض التصور عليها بل انما يصح انما يصح هو على
 النسبة المذغته والتصور بالا اعتبار الثاني يتعلق بنفسه اذا كان نفسه حاشية لقضية مذغته كما في قولنا التصور المقارن للاذعان
 مفهوما فانه نفسه في هذه الصورة متصور تصور مقارن للاذعان واما اذا لم يكن حاشية لقضية مذغته كما اذا التصور نفس هذا المفهوم
 ولم يحكم عليه بايجاب او سلب فهو ليس بتصورا بتصور مقارن للاذعان فهو لا يصح على نفسه صدقاً عارضيا على تقدير كونه حاشية لقضية
 مذغته ولا يصح على نفسه هذا الخوض الصدق على تقدير علم كونه كذلك وكذا الحال في نقيضه فهو الحان طرفا من قضية مذغته
 صدق عليه انه متصور تصور مقارنا للاذعان والا لا والتصور بالا اعتبار الثالث يتعلق بنفسه اذا لم يكن نفسه جز من قضية مذغته كما اذا
 تصورنا نفس مفهومة من دون ان نحكم عليها بايجاب او سلبا اذ ذاك تصور تصور غير مقارن للتصديق فهو لا يصح على نفسه
 صدقاً عارضيا ولا يتعلق بنفسه اذا كان نفسه جز من قضية مذغته فانه اذ ذاك تصور تصور مقارن للتصديق فلا يصح
 على نفسه بذلك الخوض الصدق وكذا لا يتعلق به نقيضه اذا كان نقيضه جز من قضية مذغته فلا يصح على صدقاً عارضيا و
 يتعلق بنقيضه اذا لم يكن كذلك فيصدق عليه بذلك الخوض الصدق والتصور بالا اعتبار الرابع يتعلق بنفسه ونقيضه ولا يصح
 على نفسه ونقيضه صدقاً عارضيا مطلقا سواء كان نفسه او نقيضه جز من قضية مذغته او لا يكون كذلك لانه في صرافة العلوم

ولم يكن مقيداً بمقارنة الاذعان ولا بعدهما يتعلق نفسه بنقيضه ويصدق على نفسه ونقيضه باكمل العرضي لكون نفسه ونقيضه
من المفهومات العقلية فيكونان متصورين قطعاً واما التصور من حيث اعتباره مع عدم مقارنة الحكم اى الاذعان والتصور
المحفوظ بان لم يعتبر معه مقارنة الحكم والاذعان فمفهومهما ان كان حاشية من قضية ذعنة ولو دخل من حيث انه مقارن للاذعان
لكونه طرفاً من نسبة ذعنة كما في قولنا التصور الغير المقارن للاذعان او التصور المحفوظ بان لم يعتبر معه مقارنة الاذعان مفهوم
من المفهومات مثلاً لم يتعلق شيء منهما بنفسه لان نفسه في هذه القضية المذعنة متصور بقصور مقارن للاذعان والتصور المحفوظ معه
الاذعان نعم اذ لو دخل مفهومهما ولم يحيل خبر قضية ذعنة كان نفس مفهومهما متصوراً بقصور غير مقارن للحكم ومتصوراً لم يعتبر معه الحكم
فم يتعلق بنفسه ويصدق على نفسه صدقاً عرضياً وكذا الحال فنقيضه فنقيضه ان كان خبر من قضية ذعنة لم يصدق عليه انه متصور
لتصور الحكم معه او لاعتبار الحكم معه والاصدق عليه ذلك فالمقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره لا يحل على نفسه ونقيضه حملاً عرضياً
على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيداً بالحكم او اعتباره لان الحكم المتعلق بهما حين كونها مقيدتين بالحكم واعتباره اى خبرين كان
قضية ذعنة لا يصدق عليه انه تصور الحكم معه او تصور لم يعتبر معه الاذعان ضرورة انه تصور اعتبر معه الحكم والاذعان فلا يصدق
على ما يتعلق بهذا العلم انه تصور تصور الحكم معه او لم يعتبر معه الحكم فهذا محصول كلام الشارح قوله باكمل العرضي اراد به اكمال العرض
الاشتقاقى فان التصور ونقيضه لما كان من المفهومات العقلية فليعلق بهما التصور فحيل عليهما التصور المشتق منه حملاً عرضياً واما التصور
على نفسه ونقيضه حملاً عرضياً بالمواطاة فيغير عقول اذ للبداي التحمل بالمواطاة حملاً عرضياً على شئ قوله واما المقيد بعدم الحكم اراد به التصور
الشارح الذي اعتبر فيه انه غير مقارن للاذعان وهو خص من يطلق التصور الساذج فان التصور الساذج قد يكون مقارناً للاذعان كقصور
موضوع القضية المذعنة ومجملها وقد لا يكون مقارناً للاذعان كقصور مفهوم مفرد لا يكون خبر من قضية ذعنة وقدر مفصلاً قوله
او بعدم اعتباره التصور الساذج اذا اعتبر مقارناً للاذعان كان معتبراً بشرط شئ واذا اعتبر مع عدم مقارنة الاذعان كان معتبراً بشرط لا
واذ لم يعتبر معه مقارنة الاذعان كان لا بشرط شئ فهو بالاعتبار الثالث علم منه بالاعتبارين الاولين بحسب التحقيق فان الماهية لا بشرط
شئ نعم من الماهية المحالولة فانقلت التصور بالاعتبار الاول وهو الذي اعتبر معه مقارنة الاذعان لا يصدق عليه انه تصور لم يعتبر معه
مقارنة الاذعان فكيف يكون الثالث نعم من الاول بل يكون مقابلاً لقلت الماهية المعتمدة بشرط شئ انحص من الماهية لا بشرط شئ
بحسب التحقيق واعتبار الاشتراط بشئ وعدم اعتبار الاشتراط بشئ ليس في الواقع بل في ملاحظة العقل فالماهية لا بشرط شئ تحقق
بتحقق الماهية بشرط شئ في الواقع وان لم تحقق بتحققها في ملاحظة العقل والفكاك الماهية بشرط شئ عن الماهية لا بشرط شئ في الملاحظة
لا يستلزم الفكاكها عنها في الواقع اذ الواقع اوسع من الملاحظة كما لا يخفى فاذا ذكره الشارح من ان تصور المقيد بعدم اعتباره الحكم لا يصدق
على نفسه ونقيضه حملاً عرضياً اذا كانا مقيدين باعتباره الحكم ليس معنى اذ التصور للمقيد بعدم اعتباره الحكم هو مطلق التصور الذي حكم عليه

بأنه يصدق على نفسه ونقيضه مطلقا وتعيينه لعدم اعتبار الحكم انما هو في الحياط وليس تعيينا بالحقيقة حتى يكون هذا خص من مطلق
 التصور كيف مطلق التصور لا يعتبر معه حكم قطعا والا كان التصور معتبرا معه الحكم فلا يكون هو مطلق التصور اللهم الا ان يقال
 ان مراده بالتصور المقيد بعدم اعتبار الحكم التصور المقيد باعتبار عدم الحكم اطلاقا للعالم وارادة للخاص فهو المقيد بعدم الحكم وذكر المقيد
 بعدم اعتبار الحكم من باب الافتنان في العبارة ولا ينبغي ركائكة الكلام على هذا التوجيه قوله لان العلم المشكك بالكيفية الازعاجية
 اراد العلم المتعلق بما شئت القضية المنعته هو تصور سابق مقارن للاذعان ولا يصدق عليه انه تصور غير مقارن للاذعان
 وقد مر في شرح كلامه قوله وح فالجواب هذا الجواب ليس بشئ فان التصديق مبنية امكانية لا حجب في كتابها فنع جواز تعلق العلم
 بكنهه التصديق مكاررة صريحة وقد يجاب عن تقرير الشبهة بنفس التصديق بان التصور المتعلق بكنهه التصديق تصور خاص
 فاللازم ههنا الاتحاد وبينه وبين التصديق المطلق وذلك لا ينافي التباين النوعي بين التصور المطلق والتصديق المطلق لجواز
 ان يكون التصور المطلق عرضيا للتصور الخاص وهذا الجواب ايضا ليس بشئ اذ التصورات الخاصة اما ان تكون مشتركة في حقيقة كلية
 ذاتية او لا تكون كذلك فعلى الاول يكون تلك الحقيقة المشتركة هي التصور المطلق المبين بالذات والتصديق فلا يمكن ان يكون
 التصديق متحد بالذات مع فرد من تلك الحقيقة والامكن مبينا بالذات لتلك الحقيقة فانه على تقدير اتحادها بالذات مع فرد من
 تلك الحقيقة يكون فردا من تلك الحقيقة والفرد لا يكون مبينا بالذات لما هو فرد له وعلى الثاني يكون التصورات الخاصة حقائق
 متخالفة غير مندرجة تحت حقيقة واحدة فلا يكون التصور نوعا من العلم مبينا لنوع التصديق وهذا ظاهر جدا قوله وفيه نظرياتي
 وهوان تجوز استلزام المقدم المحال للتعيينين بطل اذ استلزام شئ بشئ انما يكون اذا كان بينهما علاقة ذاتية ولا يجوز العقل
 ان يكون المقدم فاحد علاقة ذاتية مع كل من تعينين وتحقيق ذلك يستدعي خروجا عن المقام قوله اقول ان العلم بذاتيات
 المعلوم علم ان حاصل الجواب لمصدر بقوله وقد يقال ان التصديق من صفات النفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها حضورى
 فلا يكون التصور متعلقا بالتصديق اذ التصور علم حصولي وهذا الجواب ليس بشئ لان التصديق حقيقة كلية لها افراد قائمة بالمصدقين
 فعلم المصدقين بافرادها القائمة بالمصدقين علم حضورى لانه علم لصفة من صفات النفس اما علم حقيقة الكلية بما هي كذلك فعلم
 حصولي قطعكيت والكلى بما هو كل ليس قايما بالنفس قايما اصليا اى قايما هو مناط الانقسام فعلم حصولي قطعكيت هذا ظاهر جدا
 هذا لا يتوقف على كون التصديق حقيقة مركبة بل هو جار سوار كانت حقيقة بسيطة او مركبة واما ما اوردته الشارح على الجواب من
 ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضورى علم حصولي فالعلم بذاتيات التصديق علم حصولي فيمكن تعلق التصور بحقيقة التصديق
 فردوه متوقف على كون التصديق حقيقة مركبة من الذاتيات وقد منعه بعض اشرار واستدل على بساطة التصديق بانه كيفية ففى
 بسيطة خارجا لما قال الشيخ من ان المادة ولا صورة للاعراض فكلون بسيطة وهذا ايضا جار على تلازم التزيينين هذا كلامه انت تعلم

ان ما ذكره كله خفيف باطل اما اوله فلا بد لوصح ما ذكره ليعلم كون جميع الاعراض بساطة مبنية واخرها ما خالفها فقل عن الشيخ واما زعمنا
فلساظم البساطة الخارجية والبساطة الذهنية فلا يكون المقولات العرضية مقولات اذ المقولة هي الجنس العالي واما ثانيا فلان التصديق
نفسه جنس تحت انواع كثيرة ومن يهتقن ويجعلها مختلفان نوعا اذ كان كذلك فيمكن تعلق التصديق بنوع من انواع التصديق
فيعلم الاشكال باتحاد التصور والتصديق ولا يثبت في جوابه القول بان العلم المتعلق بالتصديق علم حضوري ويصح ما قال الشيخ
من ان العلم بذاتيات العلوم بالعلم الحضوري علم حصولي ولا يمكن القول بان نوع التصديق بسيط وبنوع ضرورة اندراج تحت جنس
التصديق ولا مسامح لانكر كون التصديق جنبا للشديد والضعيف منه لما اقرر عندهم من ان الاختلاف بالشدّة والضعف يستند
الى اختلاف الفصول واما ثانيا فلان الاشكال باتحاد التصور والتصديق انما هو على القائلين بان التصور والتصديق
نوعان متباينان من الادراك فهم قائلون بان العلم جنس التصور والتصديق نوعا فالصديق عندهم ليس بسيط مبنيا واما زعمنا
فلان العلم مندرج عندهم تحت مقولة الكيف وينقسم الى التصور والتصديق فالصديق عندهم مندرج تحت جنس عال فهو
مركب ذهني عندهم واما ما سألنا فلان الشيخ انما نفى المادة بمعنى الهيولى والصورة بمعنى المحصل الهيولى عن الاعراض لا يلزم
من نفى المادة والصورة بهذا المعنى نفى التركيب انما يجي اذ الاجزاء الخارجية غير مختصرة في الهيولى والصورة اللتين هما جزاؤهما
وسياتي تحقيق ذلك غفر قريب ان شاء الله تعالى واما ما سألنا فسنبطل القول بتلازم التركيبين ان شاء الله تعالى واما ما سألنا
لو سلم ما ذكره فهو لا يحسم اصل الاشكال بل غاية الموازنة على قول الشارح بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وقوله معلوم الحضوري
هو المحل دون التفصيل فذلك اصل الاشكال باق بحاله فان العلم المتعلق بالحقيقة الكلية للتصديق سواركانت بسيطة او مركبة
علم حصولي قطعاً اذ لا حضور للمحلي بما هو كلي كما عرفت فالاشكال ليس بمندرج والمنافقة في الالفاظ بعيد عن المحصلين قوله ومن
ههنا وقع اختلاف فانه لو كان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري حضورا كانت حقيقة النفس معلومة لها بالحضور ولم
يقع اختلاف في بساطتها وتجربها كما لا يخفى قوله دون المفصل اذ المفصل يحصل في الذهن بعد تحليل المحل وملاحظة الاجزاء
تفصيلا فالعلم بالمفصل انما يكون بمحصل صور اجزائه في الذهن فيكون العلم حصوليا قوله ولا يلزم اجتماع المثليين قال في الحاشية
هذا دفع لما يتوهم من ان ذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وادعاء الحقيقة حاصله للمدرك بنفسها بصورة اجمالية فلو انتمت صورها
التفصيلية الضمنية المدرك يلزم اجتماع المثليين لان المحل والمفصل متحدان نوعا وحاصل الجواب ان اجتماع المثليين المستحيل ان
يحصل صورتان اجماليتان او تفصيليتان من نوع واحد في موضوع واحد في آن واحد لا حصول احدهما بالاجمال
والاخرى بالتفصيل ولا حصول احدهما بنفسها والاخرى بصورتها وبأجله انما الحال اجتماع المثليين المتمايزين بحسب الموضوع
في موضوع واحد لا تمايز بينهما مع وحدة الموضوع والزمان والتماثل فيجوز الاثنينية واما الامر ان التمايزان بحسب نفسها

لا بحسب الموضوع وانما كما متحد بين بالمادية النوعية فيجز اجتماعهما في موضوع واحد وقيام احدهما بالآخر في زمان واحد لا يرتفع لتمام
 بينهما بوحدة المحل يكون احدهما محلا للآخر كما بين النفس صورتها التفصيلية المحاصلة لها فمثل انتهى اعلم ان الفلاسفة استدلوا على
 كون علم النفس بصفتها حضوريا بان عليها بها لو كان يحصل صورها في النفس لزوم اجتماع المثليين المستحيل وهو وجود فرد من جنس
 نوع واحد في موضوع واحد في زمان واحد بحيث يرتفع الاختيار بينهما اما الملازمة فان الصفة القائمة بالنفس قيا اما اصليا لو كان
 عليها يحصل الصورة حصلت بنفسها في النفس بنا على حصول الاشياء بانفسها فيقوم بالنفس فردان من نوع واحد اعني الصفة
 وصورتها في زمان واحد ولا يكون بينهما امتياز اذ الامتياز بين فردين من جهة عرضية اما بحسب المحل كسوادين قائمين بحسين
 الزمان كسوادين قام احدهما بحسين في زمان والاخر بذلك الجسم في زمان آخر ولا امتياز بينهما بحسب المحل والزمان اما بطلان
 اللازم فلانه لو جاز ذلك لارتفع الامان عن الحس وجاز ان يكون الشئ الواحد الذي نراه وندع عن بوحدة اشياء كثيرة والتالي
 باطل بالضرورة فالقدم مثله اورد على استدلالهم بذاثارة بالنفس بانه لو صح ولم يستلغ حصول الجزئيات الخارجية بما
 جزئيات في الذهن فانه لو حصل جزئيات من نوع واحد في زمان واحد في الذهن لزوم اجتماع المثليين مع ارتفاع الامتياز بينهما
 لاتحاد الماهية والموضوع والزمان واللازم باطل فان دليل الوجود الذي كاد يدل على حصول اتحاقق بانفسها في الذهن يدل على
 حصول الجزئيات بما هي كذلك وفيه وانت تعلم ان نفي النقص انكان الزايم على الفلاسفة الذين يقولون يحصل الجزئيات
 باعيانها في الذهن ثم لا افلا تبرز اذا القائلون بانخفاض الماهيات خارجا وذهبا دون انخفاض الشخص بعينه يلزم من اللازم واما دليل
 الوجود الذي ينفي فلا يفيد حصول الشخص الخارجي في الذهن بعينه بل احتج انه لا دلالة له على انخفاض الماهيات ايضا كما سبق وتارة
 يمنع استحالة اللازم فطوره متدا بان المحلوك كميتهان وكذا كميته سوادا مع انه لا امتياز بينهما في الحس وطورا بانه لا بأس في قطع
 الامان عن الحس كيف وبس يغلب كثيرا فانه يرى الشئ البعيد صغيرا واشجار الشط منكموتة والغسبة في المار بقدر الا حاصلا
 السفينة يرى الساحل متحركا الى غير ذلك واجاب عنه ابني وسيدى سيدا لا بار واسوة عاظم الحكماء وذو المناقب الباهرة والكتاب
 الطاهرة والمفاخر الباهرة والمناظر الباهرة والمعارف الفارقة والعوارف الزاخرة الامام الهام محمد بن فضل السلام دام مجده
 ومظله على مفارق الانام عن الاول بان مراتب الكيف المختلفة بالشدة والضعف عند الشائين متخالفة باحقاق وعند الشائين
 القائلين بالتشكيك متفاوته بانها التقررات وليس الشدة بمركب من المراتب الضعيفة فليس المحلوك كميتهان ولا الكميته سوادين
 وعن الثاني بان لا غلاط بحسب سبب ما ذكره في علم المناظر ولا ريب في انها منتقنة فيما نحن فيه من انخفاضها فاذا ود مظله والحج في هذا
 المقام ان الاستدلال المذكور في فاية السخافة وذلك لانه اذا فرض ان علم النفس بصفتها يحصل صورها فيها فلا ريب في
 ان الصورة المحاصلة منها في النفس تكون موجودة بوجد ظلي ذهني وتلك الصفات نفسها موجودة بوجد اصلي خارجي فتكون

صوراً مغايرة لها في نحو الوجود وإذا تمايزت في نحو الوجود تمايزت بالاختصاص فيحقق الاختياز بين الصفة القائمة بالنفس قياماً أصلياً
 وبين تلك الصفة الموجودة فيها وجوداً ظلياً في الواقع قطعاً لتغاير شخصها لتغاير وجودها فلا يرتفع الاستبعاد بينهما عن الواقع
 وأما ارتفاع الان عن الحس فلا يلزم فيها نحن فيه أو ليست صفاتها والأصوب ما مائلاً الحس لو فرض ارتفاع الان عن الحس
 فبطالة ممنوع وكيف والحس كثير لا يميز بين المشابهات وليس عدم تميز الحس بينهما رافعاً للاختياز بينهما في الواقع ولا يعول
 على الحس في أمثاله ولعل الشارح أشار إلى هذا التحقيق في الحاشية التي نقلناها عنه ليقوله لا حصول احدهما بنفسها والآخر
 بصورتها **قوله** واحتج أن اشج لعلك قد قففت بما ذكره ان مدار الشبهة التي ذكرها المص لم يس على ثلاث مقدمات فحسب
 لانه لو فرض ان العلم والمعلوم متحدان ذاتاً وان التصور والتصديق متباينان بالذات وان التصور يتعلق بكشيء وقيل بان
 العلم هو اشج القائم بالذات والمعلوم نفس اشج لم يلزم اتحاد التصور والتصديق سوا رقررت الشبهة تتعلق بالتصور ونفس
 التصديق او بتعلقه بالتصديق بالذات لان التصديق او ما يتعلق به التصديق ذو اشج والتصور هو اشج ولا يلزم
 من اتحاد العلم والمعلوم عن اشج القائم بنفس اشج اتحاد اشج وذو اشج فلا بد لاتمام تقرير الشبهة من ضم مقدمة رابعة
 هي ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها فهذا الكلام من اشج يقتضيه على عدم وفاد ما ذكره المص في تقرير الشبهة بتام التعريب
قوله فالخصوصية للأصل والقال في الحاشية الان يقال ليس في الذهن عندكم امران احدهما القائم بالذهن الآخر حاصل فيه حصولاً ظلياً
 كما هو عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن اشج عند القائلين ليس القائم بالذهن هو العلم وانما المعلوم بالذات عندكم هو هذه
 المملكت الية بالذات وليس حصول في الذهن بالذات والا يلزم الجمع بين المذهبين وهو باطل لان حصوله لنفسه يوجب
 قيامه وهو كفى للاكتشاف انتهى وفي هذا الكلام اختلال ظاهر لان القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضا
 لا يذهبون الى ان الموجود في الذهن امران احدهما القائم به والآخر حاصل فيه فان احاصل من اشج في الذهن صورة
 واحدة بشهادة البديهية بل احاصل عندكم من اشج في الذهن صورة واحدة متحدة مع ذي الصورة وتلك الصورة
 من حيث قيامها بالذهن علم ومن حيث هي هي معلوم فالقول بان احاصل في الذهن غير القائم به عندكم توهم باطل
 والكان بنار كلامه على القول بكون العلم هي الحالة الادراكية والمعلوم هو الصورة احصاة فهذا خروج عن المسبحث اذ
 الكلام على تقدير اتحاد العلم والمعلوم على القول بحصول الانفس في الذهن والاتحاد بينهما على تقدير القول بالحالة وقوله
 واشج عند القائلين به الى آخره صحيح اذ وجود اشج في الذهن هو حصوله فيه وقيامه به لكن الصورة الذهنية على مذاهب القائلين
 بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ليس لها الا القيام بالذهن والحلول فيه وليس لها حصول في الذهن بدون القيام
 به فكما يتصور كون الصورة من حيث هي معلوماً ومن حيث القيام بالذهن علماً على راي هؤلاء كذلك يتصور كون اشج من

حيث هو معلوم ومن حيث القيام بالذهن الى من حيث الشخص علما على راي اصحاب الشيخ وان بنى الكلام على ما ذهب اليه
العلامة القوشجي من ان الحصول في الذهن غير المحلول وان الحاصل فيه معلوم والقائم به علم ففقيه انه خروج من البحث اذ
الكلام في ان اتحاد العلم والمعلوم صحيح على نذهب القائلين بحصول الانفس وغير صحيح على نذهب الذاهبين الى حصول
الاشباع وعلى نذهب العلامة القوشجي العلم والمعلوم متغايران بالذات على ان نسبة القول بكون الحاصل في
الذهن معلوما والقائم به علما الى القائلين بحصول الاشياء بانفسها مع انه لم يذهب الى ذلك الا العلامة القوشجي ليس
لها وجه وما قوله وانما المعلوم بالذات عندهم بهذا شئ فني غايه السخافة لان ذالشيخ ربما يكون معذوبا فلا يكون متعلق
العلم بالذات بل متعلق العلم بالذات عندهم هو الشئ وما ذوالشيخ فخلق العلم به بالعرض بواسطة الشئ وما قوله لان
حصوله بنفسه لوجب قيامه فصحيح لان الحصول في الذهن هو القيام به لكن الصحيح على هذا ما زعم من ان الموجود في الذهن عند
القائلين بحصول الاشياء بانفسها امران الحاصل فيه والقائم به اذ على هذا التقدير يكون الموجود في الذهن امرا واحدا
هو الحاصل في الذهن القائم به فان قال الحاصل في الذهن لغير القائم به باعتبار فالامرا واحد باعتبار التغير لا اعتبارا
كانه امران احدهما علم والاخر معلوم فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار قلنا فكيف يمكن التغير الاعتباري بين العلم و
المعلوم على نذهب اصحاب الشئ ايضا فيكون شئ باعتبار علما باعتبار آخر معلوما من دون ارتكاب حصول ذي شئ في
الذهن والحاصل انه كما يمكن على تقدير القول بحصول الاشياء بانفسها القول باتحاد العلم والمعلوم كذلك يمكن القول
على نذهب القائلين بحصول الاشباع ايضا فالفرق تحكم بلا وجه ما ذكر في البطلان المجمع بين المذهبين من ان حصول شئ
بنفسه في الذهن لوجب قيامه به وهو كفي للانعكاش لا يتم اذ كفاية حصول شئ بنفسه في الذهن في حيز المنع عنده من جمع
بين المذهبين ولم يدل بعد دليل على كفاية قوله اقول يجري اكل مدارا كل على انكار اتحاد المعلوم مع العلم الذي
هو متشتم التصور والتصديق فان العلم اذ لم يكن متحدا مع المعلوم لم يلزم من تعلق التصور بنفس التصديق او المصدق به
اتحاد التصور مع التصديق والاتحاد مع المصدق به فضلا عن اتحاد مع ما يتعلق بالتصديق اعني التصديق فالحل جار سوا تفرقت
الشبهة بتعلق التصور بما يتعلق به التصديق او تفرقت بتعلق التصور بنفس التصديق قال في الحاشية اللهم الا ان يقال
ان لم اراد بهما بالتصور الشك والتردد كما يدل عليه قوله ففادتها كثافات النوم واليقظة وصرح في الحاشية المنقولة
حيث قال ان النسبة المشكوكه تعلق بها الشك وهو تصور فاذا زال الشك تعلق بها الاذعان وهو تصديق فحقا
لشئ واحد بالضرورة وح لا معنى لتعلق التصور بمعنى الشك بنفس التصديق بل بالمصدق به قبل تعلق الاذعان به فتأمل
في لان المقدمة التي عليها بناير الشبهة اعني قولهم ان التصور متعلق بكل شئ لا يختص بالتصور الذي هو الشك انتهى قوله

فان حصول صورة الاذعان قال في الحاشية يمكن ان يجاب بمثل هذا على تقدير عدم القول بالحالة الادراكية البضلات
صورة الاذعان انما يحل عليها التصديق بالكل الاول دون الشائع المتعارف فلا يلزم الاتحاد الا بين التصور الخاص والتصور
المطلق وهو لا ينافي التباين بين التصور والتصديق لان معنى التباين بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالكل الشائع
على ما يصدق عليه الآخر كذلك والسر ان التصور المطلق عرضي لما عرضة والاذعان ذاتي لخبرية فاعمل الاشكال
على القائلين بان العلم هي الصورة انتهى وانت تعلم فاني جوابه من الاختلال اما ولا فلان صورة الاذعان لما حل عليها
التصديق بالكل الاول كان التصديق نفسها وهي فرد من التصور والتصديق يحل عليها حملا شائعا فيكون التصديق فردا
من التصور ويكون التصور محمولا عليها حملا شائعا متعارفا فاما ان يكون حل التصور عليه حملا شائعا بالذات كحل الذاتيات
على الذات وحل الانواع على الاشخاص او يكون حل التصور عليه حملا شائعا عرضيا والثاني باطل لان التصور على تدب
القائلين بان العلم هو الصورة نفس الصورة لا امر عارض للصورة فصورة الاذعان التي هي عين التصديق لا تكون
معروفة للتصور حتى يكون حل التصور عليها حملا عرضيا وايضا اما ان يكون حل التصور عليها حملا عرضيا بالمواطاة وبالاشتقاق
فعلى الثاني يكون المحمول بالمواطاة عليها هو التصور لا التصور ويكون التصور امرا متغيرا لها متعلقا بها فيرجع الى القول
بان التصور هو الحالة الادراكية وعلى الاول يلزم ان تكون المبادئ محمولة على ما ليس عينها ولا ذاتها لها ولا حصة او فردا منها
بالمواطاة وقد تقرر ان المبادئ لا تحل على ما لا يتحد معها بالذات الا بالاشتقاق ولما بطل الاحتمال الثاني من اثبتين الاولين
تعيين الاول وهو ان يكون حل التصور على التصديق حملا بالذات فيكون التصور متحدا مع التصديق بالذات فلا يكون التصور
والتصديق حقيقيتين تباينيتين بالذات فاشبهه غير منقحة بما ذكرنا ماثلا فلان صورة الاذعان القائمة بالذات من شخص
وهي والتصديق اعم منه وحل الاعم على الاخص حل شائع متعارف وليس حملا اوليا كما زعم واما ماثلا فلان اذ التصور ناوعا
من التصديق كاليقين او الظن مثلا وحصل صورة اليقين او الظن في الذهن فلا تمشي ان يقال ان صدق التصديق
عليها صدق اولي كيف وصدق بحسب على ما تحته من الانواع ليس ليلا بل هو شائع متعارف وقد اعترف بان معنى التباين
بين التصور والتصديق ان لا يصدق كل واحد منهما بالكل الشائع على ما يصدق عليه الآخر كذلك وقد لزم صدق التصديق
والتصور على صورة نوع التصديق بالكل الشائع المتعارف فان قيل صدق التصديق عليها محل شائع متعارف ذاتي وصدق التصور
عليها محل شائع عرضي وتباينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالكل الشائع على ما يصدق عليه الآخر فذلك النجس المحل مذهبنا
فقد اختلفت نحو المحل قلنا صدق التصور على الصورة الذاتية لا يمكن ان يكون صدقا عرضيا لان العلم والتصور هو الصورة وليس
اهل مغاير لها عارضا لها ولا الاكان ذلك انكار الوجود العلم هو الصورة واما ارباعا فلان قوله السرفية كلام لا معنى له فانه ان اراد

يقول ان التصور المطلق عرضي لما عرضه ان التصور المطلق عرضي للصورة الذهنية فهذا لا يعقل الا اذا كان التصور غير الصورة الذهنية
 والكلام على تقدير القول بكون العلم بالصورة على ان العرضي هو الحجاج المحمول بالمواطات والمبادئ التي تحمل بالمواطات على
 غير باحلا عرضيا فلا يحمل التصور على محروضة بالمواطات فلا يكون عرضيا له هذا مع ما في كلامه من اطلاق العروض على السقوط
 فان التصور يتعلق بالصورة الذهنية وليس عارضا لها لانه قائم بالذهن لا بالصورة حتى يكون عارضا للصورة وان اراد به معنى
 آخر فليصوره او لا حتى ينظر فيه وقوله والاذهان ذاتي لجزئية مسلم لكن التصور ايضا ذاتي لجزئية وبالمجمل فلا فرق بين تصورات
 على التصورات الخاصة وبين صدق التصديق على التصديقات الخاصة فان التصور والتصديق نوعان من الادراك قصدتهما
 على افرادهما على نحو واحد وان بنى الكلام على ان الاذهان ليس تتما من الادراك كما يكون بنا وقيل بكون العلم بالصورة المتحدة
 مع المعلوم فلا اشكال على هذا التقدير ايضا باق بحاله وعلى هذا يكون التصور متحي بالذات مع حقيقة الاذهان مع تباين حقيقة العلم
 وحقيقة الاذهان **قوله** فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام علم انهم كما اختلفوا في حقيقة العلم اختلفوا
 في المعلوم فذهب المنكليون النافون للوجود الذهني الى ان العلم قد يتعلق بالموجود والمختصر عندهم في الموجود الخارجي وقد يتعلق
 بالمعدوم الخارجي الذي هو معدوم محض عندهم وذهب الجمهور الفلاسفة العالمين بان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها
 ان العلم بالصورة الحاصلة في الذهن الى ان الحاصل في الذهن من حيث انه قائم بالذهن مكتشف بالعوارض الذهنية علم
 ومن حيث هو موجود قطع النظر عن قيامه بالذهن الكنافة بالعوارض الذهنية معلوم وبعضهم الى ان ما في الذهن من حيث الحصول
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام علم وبعضهم الى ان الصورة المعروفة للعوارض الذهنية معلوم ومجموع المعروضات والعوارض
 علم وذهب العلامة القوشجي الى ان الاشياء حاصلة في الذهن من دون قيام به في التي يتعلق بها العلم فهي المعلومة وذهب
 الصدر الشيرازي الى ان صور الاشياء قائمة بانفسها بابراع النفس اياها وهي المعلومات وذهب لقاكون بان العلم هو شئ
 اشئ الى ان المعلوم ذو شئ وذهب بعضهم الى ان المعلوم ايضا هو شئ لكن مع قطع النظر عن قيامه بالذهن وذهب لقاكون
 المحصيلين قدس سره الى ان المعلوم قد يكون موجودا ووجوده يرتب عليه لا آثار وقد يكون معدوما ثابتا بثبوتها متغايرا للوجود ولا يرتب عليه
 آثار تارفي عالم آخر لافي الذهن وذهب لقاكون بان العلم هو الحالة الادراكية مع القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن
 الى ان الصورة القائمة بالذهن المتحدة مع ذي الصورة هي المعلومة حقيقة وحيث ان المعلوم اي متعلق العلم بالذات هو الحالة
 الانجلابية التي تحققها ما هو شئ القائم بالذهن وربما تشبث البعض كاما المتكلمين بان المعلوم هو ما في الاذهان العالية
 من الصور فهذه اثنا عشر مذهب فاما المذهب الاول فهو باطل بالبداهة كيف وما يتعلق به العلم يجب ان يكون شيئا للمعدوم
 الا صرف الاشئ محض والاشئ محض كيف يتعلق به العلم وايضا ما يتعلق به العلم يجب ان يكون متكشفًا متميزا عند العالم وتميزه

الصفة باطل في الواقع وعند مولد الوجود الحق ان ما يتعلق العلم بحجب ان يكون له نحو من شبهة قطعاً فليظن انه ما هو مقبول اما
 علم الواجب سبحانه وعلم الممكن بذاته وصفاته قد مر الكلام فيه ولا كلام فيه بهتنا انما الكلام بهتنا في ان متعلق العلم في علم الاشياء
 الغائبة عن المدرک ما هو فالعلم لما كان صفة ذات اضافية وتعلق بالمعلوم متوجبة لاكتشافه وتميزه من دون ان يتوقف تعلق العلم
 على اعتبار معتبر فرض قارض ولما ظاهراً وجب ان يكون متعلقه موجباً انما في الخارج او في الذهن لا يتوقف وجوده على خصوص
 وكما انتم تعلق العلم بشئ غير موهون على وجوده في الخارج اذ العلم لا يتقيد بانقطاع الوجود الخارجي فالوجود الخارجي ليس متعلق العلم
 بالذات متعلق العلم بالذات هو الموجود في الذهن لا من حيث انه ملحوظ بخصوص لما ظاهراً كيف ولو كان متعلق العلم هو الموجود في الذهن
 من حيث اعتباره بخصوص الملاحظة لزم انتفاء تعلق العلم انما يلاحظ الموجود الذهني بخصوص تلك الملاحظة والتالي صريح
 المطلقان فما اشبهت من ان الصورة الذهنية من حيث انها كمتفة بالعوارض الذهنية علم من حيث هي مع قطع النظر من الاكتفاء
 بالعوارض الذهنية معلوم في غاية السخافة اذ الموجود في الذهن بلا اعتبار المتصورة واحدة وشئ واحد لكن العقل يعبر به من
 التحليل ونحو من الملاحظة يحمل لك الموجود الى المهية من حيث هي هي وان شئت وليس هناك موجود ان المهية من حيث هي هي
 والشخص اى المهية الملحوظة بالعوارض وانما الموجود هناك شئ واحد فلا يصح ان يكون هو العلم والمعلوم معاً كيف العلم والمعلوم
 متضايقان فيجب ان يكون مصداق احد هما مغاير للمصداق الآخر ولا يمكن التغاير للحال في بين مصداقهما بعد تحقق المصداق
 اذ المتضايقان فيجب لتغاير بينهما في مرتبة المصداق والا كان مصداقهما واحداً فلا يكونان متقابلين كذا ما ذكره المصنف من ان الصورة
 العلمية من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام به علم غير محقق اذ وجود الصورة العلمية في الذهن هو المحلول فيه والقيام
 به وليس له ان في الذهن وجودان يسمى احدهما بالحصول والاخر بالقيام حتى يكون الموجود باحدهما معلوماً والموجود بالآخر معلوماً
 وان اريد به ان الصورة العلمية وان كان لها في الذهن وجود واحد لكن لا اعتبارين الاول اعتبار انه ظل للوجود العيني والثاني
 اعتبار انه قيام صفة بالذهن ووجوده بهذا الاعتبار وجود فعلي من حيث انها موجودة بالنحو الاول معلوم ومن حيث انها موجودة
 بالنحو الثاني علم بهذا الوجود لان هذا التغاير تغاير اعتباري متاخر عن تحقق مصداق العلم والمعلوم فلا يكفي هذا المتغاير تحقق
 العلم والمعلوم اذ تحتها غير متوقف على الاعتراف بالذات للملاحظة فقد وضع ان القول يكون شئ واحد معلوماً باطل
 فبطل المذهب الثاني والثالث والسادس والثامن فانها سوسمية في القول يكون شئ الواحد معلوماً وحلوا بمجتبتين
 اعتباريتين وقد اطلنا ذلك ثم قول من قال ان الشئ الحاصل في الذهن من حيث هو معلوم ومن حيث الاكتناف
 بالعوارض الذهنية علم باطل بوجه آخر وهو ان لو كان المعلوم هو الشئ الحاصل في الذهن من حيث هو معلوم ان لا يتعلق العلم
 بالشخص فلا يكون الشخص فلا يكون الشخص معلوماً لان المعلوم هو الشئ من حيث هو هو والشئ من حيث هو ليس بالشخص

والتالي ظاهر البطان ما يقال من ان الشخص الخارجي يحصل تعيينه في الذهن مع تشخصه الخارجي والوجود الذهني يعرضه
 فعله هو ذلك الشخص الحاصل في الذهن من حيث انه قائم به ومعلوم ذلك العلم هو الشخص مع عزل النظر عما عرضه من الوجود
 الذهني من افاحش الابطال فان انتقال الشخص الخارجي الى الذهن قد ابطأه فيما سبق على ان اقد العلم بعض الاعراض
 الموجودة في الخارج المنتهية بالشخص المعيني بما هي كذلك ولا العلم معها موضوعاتها اذ لا تلازم بين علمها وعلم موضوعاتها علم
 تلك الاعراض الجزئية ان كان يحصل تلك الاعراض الشخصية بما هي كذلك وكانت تلك الاشخاص من حيث قيامها بالذهن
 علما مع عزل النظر عن ذلك معلوما كما يتفوه بهور لا لزوم انتقال العرض عن موضوعه وهو باطل اجماعا فلا سبيل هناك الى
 القول بانتقال الاشخاص الخارجية باعيانها الى الذهن واما المذهب الرابع فهو ان كان في القول بكون الصورة المعروضة
 للعوارض الذهنية معلوما صحيحا كما ستحققه لكن القول بان العلم هو المجموع المركب من العارض والمعرض باطل لان لمجموع
 المركب من العارض والمعرض حقيقة اعتبارية غير مندرجة تحت مقولة والعلم ليس كذلك على انه ليس في الذهن موجودان
 احدهما الصورة المعروضة للعوارض الذهنية والاخر المجموع المركب من العارض والمعرض حتى يكون احدهما معلوما والاخر
 علما وانما يتحقق نيزين معاني الذهن باعتبار العقل فيلزم ان يكون تحقق مصداق العلم والمعلوم متوقفا على الاعتبار واما المذهب
 الخامس فيساقى الكلام عليه غريب اما المذهب السابع فهو ايضا باطل لان ذو الشرح قد يكون معدوما فكيف يتعلق به العلم واما المذهب
 التاسع فاني الى هذه الغاية لم احصله الا اول افلا نة لا يعقل الفرق بين اشبوت والوجود ولا فيهم معنى كون المعدوم ثابتا كما
 حصل في مقامه اما ثانيا فلانا نتقنا فيما سبق ان مصداق الوجود نفس المهيبة فليس موجودا ليس له هيبة وذات فكيف
 يتعلق به العلم واما ثالثا فلان ثبوت المعدومات ليس في الذهن بل في عالم آخر كما اعترف به صاحب المذهب فمفهوم المتعقبات
 العقلية كمفهوم شريك لباري وقبله انقيضين ان كانت ثابتة فلا يكون ثبوتهما في الذهن بل في عالم آخر فاما ان تكون ثابتة
 في محل غير مدرك فهذا غير معقول او ثابتة لاني محل فيلزم ثبوت شريك لباري وجماع النقيضين وغيرهما واذ من البطلان في
 حد تاحش من ارتكاب الهمج القائمة من المقترلة ايضا فضلا عن اهل التحصيل واما رابعا فلانا ان يكون كل ما يتعلق به العلم
 ثابتا او لا يكون كذلك على الثاني يلزم تعلق العلم بالاشياء الصرفة ولا يرجع القول بثبوت المعدومات الى طائل وعلى الاول يلزم
 ان يكون المهيبة المادية من حيث هي ايضا ثابتة لانها ايضا ما يتعلق به العلم فاما ان يكون الماهية من حيث هي ثابتة بلا تشخص فيلزم
 ثبوت المهيبة المجردة وهو غير معقول او يكون لها تشخص فاما ان لا يكون هي حسب ذلك الشخص كلفظة بالعوارض المادية كما
 هي عين وجودها فالقول بانها ثابتة لوجودها خيف باطل ومع ذلك فليست المهيبة من حيث هي ثابتة على هذا التقدير
 بل لثابتة هي المهيبة المحلوطة والكلام في علم الماهية من حيث هي او لا تكون حسب ذلك الشخص كلفظة بالعوارض المادية

بل بحسب ذلك الشخص محروقة عن المادة وعوارضها فيكون ذلك قولاً بائناً عن بعض الاول من انه لكل نوع ادى فرداً من جنس
 ويطلب ذلك بالاطل به بينهم ومع ذلك فلم يكن الماهية من حيث هي هي التي فرضنا باستقلال العلم ثابتة ولا يمكن ان يجرى
 مثل هذا الكلام في وجود الماهية من حيث هي في الذهن لان الذهن ظرف للخطوة التعريفية باعتبارين بخلاف الخارج والخطوة
 فمقاسده الاولى اكثر من ان تخصي وان ظهر من ان تخفى واما الثاني عشر فهو ما ثبتت به الامام فائده باطل لان الضرورة
 حادثة بان ما يتعلق به علم مدرك يجب ان يكون متميزاً بوجوده عند ذلك المدرك وان الصور المرتبطة في الالفاظ العلية ليست
 حاضرة عند مداركتها حتى يكون متعلقات علومنا والية متمكناً في العلم بالخبرات المادية فصورها غير مرتبة في تلك الالفاظ
 عندهم فلا يمكن ان يكون متعلق ذلك العلم بالصور المرتبة فيها واما ما قيل في الباطل كون الصور المرتبة فيها متعلقات
 علومنا من اننا نعلم بدهرته ان علومنا لا تنتهي ولو فرض انتفاء تلك الالفاظ وما فيها من غاية السقوط لان تلك الالفاظ مع فيها
 علل لاننا نعلم عندنا من فعل في انتفاءها كيف لا ينتفي علومنا فتلك البهية الوهم واذ قد طلبت المناهية العتق
 ذهبان متفقان في ان متعلق العلم حقيقة هو الصورة القائمة بالذهن احد جانبيه من يرى انها متحدة مع ذي الصورة
 بالحقيقة والثاني انها مغايرة لها بالحقيقة مما كنه لهما الاول باطل بامتنان الباطل حصول الاشياء بانفسها في الذهن
 فقيع الثاني وهو ان متعلق العلم بالذات وهو حالة الادراكية التي قد تمتحيتها وسياقي ايضا انشاء الله تعالى هو شح انما
 بالذهن والاطلق العلم بذى شح فانما هو بالعرض بواسطة الشح وكما ان ذاك الشح معلوم بالعرض بمعنى ان العلم متعلق بما كنه
 كذلك هو موجود بالعرض بوجود الشح بمعنى ان ما يحاكيه موجود ما يتوهم من ان شح مباين لذى شح فلا يكفي تعلق العلم بالاكشاف
 ذي الشح في غاية السقوط لما حققنا سابقاً من ان مباينة الشح لذى الشح بالماهية لا ينافي باختلاف ذي الشح بالشح وان اشبه
 عليك الامر فاعتبر بالصورة منطبقة في المرأة من شح لا تراه وانت ترى صورته المنطبقة في المرأة فيكشف لك ذلك الشح
 بواسطة تلك الصورة التي هي شح ذلك الشخص فاي استبعاد في انكشاف الشيء بواسطة شح المعيار له بالحقيقة المحكي اياه فلا
 بعنى ان يكون المفهوم احصا في اذهناننا من الانسان مثلاً مع كونه شحاً مبايناً بالذات للانسان محكي اياه كاشفاً للحقيقة
 الانسان ولما كان من الوجدانيات التي لا يكاد يكرها المستعصبة العامة من المتكلمين ان حقيقة الانسان لا يكشف عنها
 الا بمفهوماً احصا لناني الالفاظ وقد اقتنا البرهان فيما سبق على اقتناع حصول الحقائق بانفسها في الذهن وعلى ان المفهوم
 احصا من شئ ليس علماً بل العلم حالة مغايرة له ثبت ان هذا المفهوم شح للانسان وانه متعلق بالذات ان الانسان
 انما يكشف بواسطة هذا هو الذي نحن بصدد وما استدلل به بعض الاكابر من التاخرين على ان العلوم بالذات هو الشئ
 من حيث هو بولا الصورة القائمة بالذهن من انه لو كان المعلوم بالذات هو الصورة القائمة بالذهن من حيث الاكتشاف

بالعوارض الذهنية لم يتصور انكار الوجود الذهني ولم يتجس الى اثباته بالدليل وبني على ذلك ان الصورة من حيث الاكتشاف بالحواس
 الذهنية علم حصول معلومة الشيء من حيث هو وهو العلم المتعلق بها علم حضوري نفعي غاية السقوط لان ان اراد البطل ان يكون مفهوم
 الصورة من حيث الاكتشاف بالحواس الذهنية معلوما بالذات اى مفهوم الحيز من حيث هو بحيث هو محيى فسلم انه ليس متعلق بالذات
 للعلم المتعلق بذى الصورة بالعرض كيف وكثيرا ما يكشف لنا ذوا الصورة ولا يخفى باننا مفهوم بذات الحيز ولا يتعلق علمنا به
 ومن المستحيل تعلق العلم بذى الصورة الذي هو معلوم بالعرض من دون ان تعلق العلم بما هو معلوم بالذات لكن لا يلزم من
 ذلك ان يكون العلم بالذات هو الشيء من حيث هو بل يجوز ان يكون العلم بالذات مصداق هذا المفهوم ونشأ انشراحه
 وهو الصورة الشخصية القائمة بالذات من المكثفة بالحواس الذهنية وايضا على هذا التقدير لا يستقيم القول بكون الصورة من حيث
 الاكتشاف بالحواس الذهنية علما حصوليا بالشيء كيف ومفهوم بذات الحيز من حيث انه محيى ليس علما حصوليا بالشيء اذ كثيرا ما تعلم
 الشيء وتكشف به عندنا ولا يوجد هذا المفهوم في الذهن ومن المحال انكشاف المعلوم بدون العلم ولا يصح القول بكون العلم المتعلق
 به حضوريا اذ لا حضور لهذا المفهوم بنفسه عند العقل بل العلم به يتوقف على انشراحه لا سيما قد نص هذا القائل على ان الذات الحادثة
 مع الحيزية امر اعتباري يعتبره العقل العلم المتعلق بها علم حصولي وان اراد البطل ان يكون مصداق هذا المفهوم معنى الصورة القائمة
 بالذهن معلوما بالذات فاستدل له في غاية الاسخافة اولا بالافان هذا القائل بنفسه قائل بان علم الصورة القائمة بالذهن علم حضوري
 وانها معلوم بالعلم حضوري بالذات مع ان هذا الاستدلال حار هناك ايضا فما هو جوابه فهو جوابنا واما ثانيا فلانا نحل هذه العقدة و
 نقول ان شئ اكان متعلق العلم بالذات فلا يجب ان يكون معلوما بجميع عوارضه ووجوده فيجز ان يكون متعلق العلم بالذات هو
 الصورة الموجودة في الذهن اى ما هو مصداق الوجود الذهني ولا يكون وجوده الذهني معلوما اذ ليس علم تلك الذات التي هي
 مصداق الوجود الذهني عين العلم بالوجود الذهني ولا يستلزم له ولو كان الامر كما زعم لا يمكن ان يستدل على ان النفس ليست
 مجردة ولا بسيطة ان النفس معلومة بالعلم الحضوري قطعاً فتعلق ذلك العلم بان كان هو النفس المجردة البسيطة لزم ان يعلم بعلمها التجرد
 والثبت اليه لكن التالى باطل والامساخلف في بساطتها وتجربا فالقدم مثله فتعلق هذا العلم الحضوري ليس هو نفس البسيطة المجردة فاذ
 متعلقه امر مركب مادي وانت تعلم فساد هذا الاستدلال اذ لا يلزم من كون متعلق هذا العلم هو نفس البسيطة المجردة ان يكون هي معلومة
 بجميع اوصافها من البساطة والتركيب المادية والتجربا مثلاً فذلك لا يلزم من كون الصورة الموجودة في الالذهن معلومة ان يكون
 وجوده الذهني ايضا معلوما حتى يتصور انكاره ولا يحتاج الى اثباته الى الدليل على انه لا بعد عندي في ان يلتزم به دية الوجود الذهني ولا
 يبرار انكاره اية المتكلمين فانه تعنت صرف هذا وقد ثبتنا الكلام في هذا المقام كونه من راجع الاقدام قوله فان الحصول في الالذات
 نفس القيام به المشهور من ذهب الجمهور وان الحصول في الذهن عبارة عن القيام ولا غبار على ذلك عند من يقول ان

الحاصل في الذهن شئ الاشياء لانها في الذهن فالامر مشكل اذ يلزم من حصول
الحرارة والبرودة وغيرهما في الذهن قيامها به وهو مستلزم لكون الذهن حارا او باردا و
ما يصدق اشتق على شئ قياما به
في يلزم من عرضية الجواهر كاسيا في خلقه و هذه العضلات ذهاب لعلامته القوشمي الى ان الحصول في الذهن غير القيام به انه
كحصول الشئ في الزمان والمكان و ذهاب لصد الشيرزي الى ان النفس سبعة للصورة الذهنية وهي ليست قائمة بها بل هي
قائمة بانفسها في عالم و ذهاب لعالم الايمان و ذهاب لعالم المثال فانه عالم شريف عقلى و تلك الصورة بان تكون في جرافية و ذهاب
باطلان الما و لانها لم يكن الذهن محلا للصورة الذهنية لزم قيام الصورة الذهنية الماخوذة من الاعراض بانفسها عند العلم بها
اذا وجد ان السليم لا يفرق بين حصول الاعراض في الذهن وبين حصول الجواهر فيه بان يكون حصول الاعراض فيه على نحو وجودها
في الموضوعات و حصول الجواهر على نحو انوارها لعل في قيام الاعراض مع حصولها في الذهن بانفسها لزم جوهريه اصول العرضية ليس
باجزائها بل لزم عرضية لصور الجواهر على انهم متصرفون في قيام الصور الذهنية العرضية بانفسها حيث حاولوا دفع الشبهة المأخوذة على وجود الذهن بانكار قيام الحرارة
والبرودة وغيرهما بالذهن فيلزم منهم القول بقيام الاعراض بانفسها باعتبار فهم فلا مجال لان يقال لعل اصحاب هذا المناسبات لا
يقولون بحصول الاعراض بانفسها في الذهن على انهم ان قالوا بان الصورة الذهنية متحدة مع ذوات الصور بالحقيقة لزمهم
القول بقيام الاعراض بانفسها عند حصولها في الذهن كما ذكرنا و لان قالوا بان الصور مشباح مبانية لذوات الصور فلا حاجة
الى انكار حلول الصور الذهنية في الذهن اذ ح لا يلزم من الحدودات التي اضطررتم الى انكار القول بذلك و لعلك قد قد تحسنت
مما ذكرنا بسقوط ما حاولوا من دفع الشبهة لان علم الحرارة والبرودة مثلا بدون العلم بالاجسام ممكن قطعاً فاذا حصلت الحرارة
والبرودة في الذهن فاما ان تكون قائمة بانفسها و هو باطل اذ قيام العرض بنفسه محال و اذ يمكن ان يكون في الذهن فيلزم كون الذهن
حارا و باردا و اما ان يكون لان الصور الذهنية الجوهريه اما ان يكون هي الجواهر الموجودة في الخارج باعمالها حتى يكون الصورة و ذواتها
متحدتين بانفسها فذلك مخرج البطلان اذ الصور الذهنية متعددة تبعد الاذان و لا معنى لتعدد الواحد بانفسها في الصور لا يترتب
عليها الاثار الخارجية بخلاف اعيان الموجودات الخارجية لا سيما عند الصدر ارفان الصور سبعة بابع النفس عنده و الموجودات
الخارجية التي هي ذوات الصور ليست كذلك و يكون الصور الذهنية الجوهريه امثالا للموجودات الخارجية متحدة معها بحسب الهيئة
فاما ان يكون تلك الامثال القائمة بانفسها الموجودة في الذهن قديمة و هو باطل لحدوث الاذان النفوس و تكون حادثه
فيلزم حدوث جواهر غير محصورة بلا سبق مادة و هو خلاف ما تقر في مداركهم اما مثال فلان الذهن قد يلاحظ الماهية
المادية من حيث هي هي مع عزل الملاحظ عن العوارض المادية فاما ان يكون الماهية المادية الملاحظة بهذا
الطراز قائمة بنفسها مجردة عن العوارض الشخصية فيلزم وجود الماهية المحبقة و قائمة بنفسها مخلوقة

بتخص غير مادي وعواض غير مادية فيكون ذلك قولاً بالقل عن بعض الاقربين من انه يوجد لكل نوع مادي فرد مادي متغير وفرد
 مجرد ولا يتغير ولا يقبل السبيل بالاطل :- ذلك القول في مقامه وبالجملة فسخا فتنهين المذهبين اظهر الى الخفى قوله الاتري
 انهم استدلوا استدلال الفلاسفة على بساطة النفس بانها تعقل البسيط الذي لا جز له كالوحدة والنقطة فيجب ان لا تكون نقسمة
 اذ لو قسمت لزم انقسام ما هو حاصل فيه كالوحدة والنقطة اذ انقسام لكل مستلزم لانقسام احوال فانه لم يكن الحصول في
 النفس عبارة عن الحصول فيها لم يلزم من انقسامها انقسام ما هو حاصل فيه ولا يخفى ان هذا الاستدلال انما يدل على الحصول
 في الذهن عبارة عن الحصول فيه عند المستدلين بهذا الاستدلال لا على ان الحصول في الذهن هو الحصول فيه في الواقع فاللازم
 ان لا يتقيم القول بكون احوال في الذهن معلوماً والقائم به علماً على رار هو لا ان لا يصح في الواقع فلا يلزم ان لا يصح قول
 المص في الواقع اذ لا قطع بجهة الاستدلال في الواقع والعلامة القشبي معترض على هذا الاستدلال بان الحصول في الذهن
 ليس عبارة عن الحصول فيه حتى يلزم من انقسام النفس انقسام ما هو حاصل فيها فاذا ذكره الشارح ليس حجة على العلامة القشبي
 وايضا صحة هذا الاستدلال لا ينافي صحة قول المص لان المص يظن ان الصورة كما انها حاصلته في الذهن قائمة به ايضا وهي من
 حيث الحصول فيه معلوم ومن حيث القيام به علم فهو لا يتكبر قيام الصورة بالذهن وحولها فيه حتى لا يتقيم الاستدلال المذكور
 على رايه بل انما يقول ان للصورة مع قيامها بالذهن حصولا في الذهن رار القيام به فالوجه ان يقرر الالزام المصدر بقوله فان
 اولهم الخ بان كلام المص يعني على ان للصورة الذهنية حصولا في الذهن رار القيام به وهو غير معقول لان الحصول في الذهن
 هو الحصول فيه والحصول فيه هو القيام به فالصورة من حيث الحصول في الذهن هي الصورة من حيث القيام به وهي علم حصولي
 ومعلوم العلم المحض وهي وليست قط قول الاتري الى آخره من البين وثبت اتحاد الحصول بالحصول بما علمناك في الدرس السابق
 من انه لا يعقل الحصول في الذهن بدون الحصول فيه فافهم قوله قيل لك حاصله الفرق بين الحصول وبين القيام بان
 الاول وجود ظلي والثاني وجود حلي فالصورة باعتبار الحصول في الذهن معلوم باعتبار القيام به علم وفيه نظر من وجهين الاول ان الوجود
 في الذهن صورة واحدة وشي واحد والاشي الواحد يستحيل ان يوجد بوجودين ظلي واصل فلا يمكن ان يقال الصورة الذهنية من
 حيث الوجود ظلي معلوم ومن حيث الوجود اصيل علم فانه قيل هي موجودة بوجود واحد وظلي باعتبار واصل باعتبار قلنا الوجود
 يساق للتخص فوجود كل شي بدون تخصه غير معقول فالصورة الذهنية بما هي موجودة بالوجود الظلي يكون شخصا قائما بالذهن حاله في الصورة بما هي موجودة
 بالوجود اصيل بان يكون هنالك شخص بعينه فالفرق بين القائم والحاصل القيام بالحصول لا بين العلم والمعلوم وتقاير الاعتبارات المفروضة بعد
 تحقق مصداق العلم والمعلوم غير محرج كما سبق تحقيقه او لا يكون هنالك شخص بعينه بل يكون شخصا آخر وهو صريح لبطان ان الموجود في الذهن من الاشئ
 الواحد صورة واقعة بالذهن وقال بعض الفضل ان الموجود الذهني لا لا يتغير فيه جهة القيام بالذهن بل يتغير مع الوجود مع قطع نظر عن تلك الجهة فيحصل الوجود

الذي يتشخص له بته والتشخص بالنفس الوجود والخاص او مساوق له الوجود والخاص للصورة الذهنية هو حصولها في الذهن
وتبناها بما لا يعتبر فيه جهة القيام بالذهن ليس شخصا فليس موجودا بهما الا ان يقال انه اراد بالوجود الذهني المهيئة للملاحظة
من حيث هي هي وهي بحسب خصوص هذا الملاحظ ليس شخصا وان كانت في الواقع شخصا لكن لا يلزم ذلك قوله ولا يعتبر مع الوجود
او المهيئة للملاحظة من حيث هي هي لما يعتبر معها الوجود ايضا الثاني ان القول بان للصورة وجودا ظاهريا لا يترتب عليها لا تدور
وجودا اصليا يترتب عليه الاثار غير معقول لانه ان اريد بالآثار التي نفى ترتبها عن الوجود الظلي وحكم بترتبها في الوجود الاصل
الآثار التي تترتب على وجود ذي الصورة في الخارج فلا يخفى ان تلك الآثار لا تترتب على وجود الصورة في الذهن اصلا سواء
قبل كونهما موجودة بوجوده اصليا او كونهما موجودة بوجوده ظلي فان صورة النار الحاصلة في الذهن ليست حارة ولا محرقة وانما
بالآثار والآثار التي هي وادراكها في الصورة فلا ريب ان الوجود مطلقا مبدء للآثار مطلقا فالوجود الظلي الوجود مبدء للآثار فلا
معنى لنفي ترتب الآثار عن الوجود الظلي وما يقال من ان الصورة القائمة بالذهن من حيث اكتسابها بالعوارض الذهنية مبدء
للآثار الخارجية كالاشخاص والمخرن والسروفي غاية السقوط في تلك الآثار انما تترتب على ما هو العلم حقيقة وهي الحالة الاقلية
على ما هو الحق وهو مذهب المص الاصل للصورة القائمة بالذهن ومن العجائب ما وقع عن بعض الاوكيام من الآخرين من
ان الصورة من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية موجودة في الخارج لانها صفة انضمامية للنفس فلا بد من تحققها في ظرف
وجود الموصوف بخلاف ما هيته الصورة من حيث هي هي فهي معلومة بالعلم المحصولي وليست صفة للنفس لا موجودة في الخارج
وانت تعلم انه لا وجود للصورة خارج المشاعر وان كان مراده بالوجود في الخارج ما يعبر الوجود في الذهن فالواجب ان الاستدلال
عليه لا الكلام في وجود الصورة من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية في الذهن وكونها صفة انضمامية للنفس لا يستلزم
وجودها في الخارج اذ الانضمامي يتصور بان يكون الموصوف هو الذهن والصفة هي الصورة الموجودة في ذلك
الذهن بوجودها لوجه ولما كانت الصورة من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية صفة قائمة بالذهن كانت ما هيتهما
من حيث هي صفة قائمة بالذهن اذ حلول الفرد مستلزم لحلول الطبيعة بل هو عين حلول الطبيعة كما سيأتي ان شاء الله تعالى
فلو صح ما ذكره كان معلوم العلم المحصولي ايضا صفة للنفس موجودة في الخارج فافهم قوله وتحتل جواب آخر بعد تسليم ان الحصول
في الذهن هو القيام به حاصله ان حيثية الحصول في المعلوم تعيلية وفي العلم تقييدية فالشيء معلوم لا بل انه حاصل في
الذهن وبهذا صحيح قطعا قوله فان قلت لماذا ذهب ليقوم الى ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها وكان الحصول في
الذهن هو الحصول فيه ورد عليهم انهم اذا حصل في الذهن صلتا كما به لا فيكون عرضا واللازم باطل ونها احد ما حدثنا
عليه في الباطل القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن واحاب عنه الشيخ في البينات انشا بما حاصله ان معقول المجزئ

بعضى انه الموجود فى الاعيان لانى موضوع اى مية من حقها ومن شأن وجودها فى العيين ان تكون غنية عن الموضوع فالجوه
المحتول حين يهونى العقل جوه وعرض معا فانه بالفعل موجود فى موضوع هو الذهن واليضم من حقه اذا وجدت فى الاعيان ان لا
يكون فى موضوع وهذا كما ان الحركة حقيقتها انها كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة مع انها ليست فى العقل بهذه البعثة
حتى يلزم ان يكون العقل متحركا بقيامها به بل معنى عدم انها مية من حقها فى الاعيان ان يكون كمالا لما هو بالقوة وهذا صادق
على المحتول منها وضرب الشيخ لذلك مثلا فى المحسوسات وهو ان المتفانيس جوه من شانه جذب الحديد اذا صادف مع انه اذا كان
فى الكلف لا يجذب ويهونى الكلف فهو اذا لم يجذب ويهونى الكلف لم يسلخ عن كونه متفانيا فحقه شخص من هذا ان محتول الجوه جوه
واكان عرضا ايضا فاعلم ان كلامه ونحن لا نحصله لان الشيخ نفسه عرق بان الصورة العقلية الجوهريه عرض فى النفس قد
هو غير من رواسا خلفه على ان الفرق بين العرض والصورة الحالة فى اليبولى هو ان العرض نفس طباعه مفتقر الى المحل
والصورة لطباعها غير مفتقرة اليه انما تنفقر اليه بحسب خصوصية تلحقها فلو كانت الصورة العقلية الجوهريه عرضا فى النفس كانت
نفس طبيعتها وحل حقيقتها مفتقرة الى موضوع مطلق فكيف يكون جوهريه حقيقتها ولو افترضت طبيعتها المرسله الى الموضوع المطلق استحالة
ان يوجد ما يثبتها فى موضوع فلما يوجد فرد من افرادها قائما بنفسه فلا يكون جوهرا اصلا ولا عرضا نظرا عن غير فهم بعرضية الصورة الجوهريه العقلية فتقول
الصورة الجوهريه العقلية حاله فى الذهن كما مر وقد ابطقت المشايخ على ان هذا المحال فى الصورة والعرض المحل فى المادة والموضوع وجود الصورة الذهنية
فى الذهن ليس متجسلا وجود الصورة فى مادتها لا تستغنى عن غيرها فى تقوم ولا تخص الصورة فى الحسية والنوعية ولا الصورة
الذهنية ليست فى شئ منهما فوجود الصورة الذهنية فى الذهن من باب وجود العرض فى الموضوع فبى اعراض فى الذهن
فبى محتاجة بحثا لقبها وما يثبتها الى الموضوع فلا يسيل الى كونها جوهرا وايضا فلا تستغنى المشايخ عنهم الشيخ استدلا على ثبوت
اليبولى فى جميع الاجسام بعد اثباتها فى الاجسام القابلة للانفكاك بان طبيعة الصورة الجوهريه طبيعة نوعية فاما ان تكون غنية عن
اليبولى فلا تخل فيها قطع انها قد ثبت حلولها فيها فى بعض الاجسام او تكون مفتقرة اليها فلا توجد دون حلولها فيها فلما انزلنا ان
بمثل هذا البيان فنقول لا يخلو اما ان يكون المية الانسانية مثلا غنية عن الموضوع او مفتقرة اليه فعلى الاول يستحيل حلولها
فى الذهن وعلى الثانى يستحيل قيامها بنفسها فى الخارج ايضا وايضا نحت ان الحلول مصداق النفس حقيقة الحال من دون امر
زائد عليها فلا يمكن حلول ما يهونى جوهريه فى شئ من ظروف وجودها مستلوا عليك فى رد جواب الشارح ما يزيدك تحقيقا وما ذكره من
ان ما يهونى الصورة الماخوذة من الجوه من حقها انها اذا وجدت فى الاعيان كانت لا فى موضوع غير مديد لان الصورة الذهنية
لما كانت عرضا استحالة وجودها فى الاعيان فلا خرم بكونها لا فى موضوع على تقدير وجودها فى الاعيان واما ما يثبتها فبى نفسها
مصداق الحلول الحاجة الى الموضوع كما سنحقق فلا يمكن تحققها ايضا لانى الموضوع واما التفسير المتفانيس فهو انه ليس

اذ المتفانيس اذ هو في الكلف لا يستحيل عليه الخروج عنها ولا مصداقته الحديد بخلاف لما بهية الحاصلة في الذهن بل النفي المحر
 هو ان نظير مثال فرس على لوح فيقال انه وقام بنفسه كان فرسا جاريًا ولا يخفى انه منقول اما ان نظيرها بحركة فالبغير
 مستقيم والمقبول الحاصل في الذهن ليس بحركة بل هو شبهها ولو كان الحاصل في الذهن هي الحركة نفسها كانت كما لا اله
 بالقوة في الذهن اليقظة من الاضاحيك في هذا المقام ما قال صاحب الافق المبين من ان الصورة المعقولة من الجوهر
 في حد ذاتها بجميع الاعتبارات وان عرض لها بحسب نحو وجودها في الذهن ان يكون وجودها الذهني في محلها اللام من
 ذلك ان يكون العلم بها وهو وجودها الارشامى عرضا لا المعلوم بالذات على الحقيقة وهو نفس جوهر الحقيقة انتهى ونقل هذا طبع
 المتعجبون فانه اما ان ينكر حلول الصور الذهنية الجوهرية في الذهن فيقع في اشتغالات التي مينا في البطلان ذهب لعلالة الشبهة
 والصبر الشيرازي او يعترف بفيكون الصور العقلية الجوهرية حالة في محل مستغن هو الذهن فتكون عرضا وحجرا اطلاق لفظ العرض
 عليها لا ينبغي شيئا فكيف يكون الصورة المعقولة من الجوهر جوهر بجميع الاعتبارات وتقولنا اما اللام من ذلك في غاية السخافة
 لان الحال في الذهن اما ان يكون الصورة نفسها فيكون عرضا او وجودا ولا يكون للصورة حظ من الحلول كما هو بطلان كلامه
 فبطل هذا الكلام يقال الحال في الجسم ليس بهو لبياض نفسه بل وجوده فلا يلزم كون لبياض عرضا واليقول لم يكن الصور الجوهرية
 حالة في الذهن بل يكون الحال فيه وجودا لم يكن الصورة العرضية ايضا حالة في الذهن بل يكون الحال فيه وجودا اذ الوجود
 غير فارق بين الصور الجوهرية والصور العرضية في الحلول الذهني فيلزم قيام الاعراض بانفسها في الذهن بلما حلول فيه لعله
 مستطوعه او وقع في اول ثلاثة قاطن غورياس الشفاريث قال الشيخ ان معقول الجوهر بها شكك في امره فظن انه علم
 وعرض بل كونه علما ام عرض لما بهية وهو العرض واما بهية فما بهية الجوهر انتهى وقد حققنا نحن في كتابنا المعقود في تحقيق حقيقة
 العلم ان مراد الشيخ ليس توجبه اما توهم من ان العلم هو الوجود الارشامى فقد اطلنا فيما سبق قوله قلت عرضيتها انت تعلم
 ان كون الشيء عرضا باعتبار الشخصية وجوهر باعتبار الطبيعة كما توهمه تحيل لان العرض غدهم احتاج الى المحل المطلق
 بطبيعته المطلقة والى المحل الخاص بخصوصية فالايكون طبيعته المرسله محتاجة الى المحل لا يكون عرضا اصلا فالقول يكون
 شيئا واحد عرضا بحسب هويته الشخصية وجوهر بحسب طبيعته المرسله قول المتنافين ثم ان المتأين قد صرحا بامتناع حلول
 شيئا في شيئا لم يكن للشيء الاول حاجة ذاتية الى الشيء الثاني وبنوا على ذلك اثبات الهيولى فيما لا يقبل القسمة الفلكية
 كما لا فلاك بان الصورة الجسمية لما احتاجت في بعض انحاء وجودها اعني فيما لا يقبل القسمة الفلكية الى مادة قابلة تكون محتاجة
 اليها حيث كانت فتكون حالة في المادة فيما لا يقبل الفك ايضا فاذا كانت الصورة العلمية الماخوذة من الجوهر حالة في الذهن
 ولو بحسب الهوية الشخصية كانت بسبب طبيعتها محتاجة الى المحل فلا يساغ للقول بكونها جوهر بحسب طبيعته المرسله واما لظن

من ان حلول الفرد غير مستلزم لحلول الطبيعة فليس معنى ولا هو مطابق لكلامهم الثالث في فلما عرفت اما الاول فلان الفرد اذا
 حل في محل فليس وجوده سوى الحلول اعني الوجود الناعمي فاما ان يكون طبيعة المرسله موجبة بعين هذا الوجود الناعمي او لا
 فعلى الاول يستلزم حلول الفرد لحلول الطبيعة وعلى الثاني فاما ان يكون الطبيعة المرسله موجودة بوجودها غير مستقل هو وجود الفرد
 هناك موجودان متحالان الفرد والطبيعة ووجودان احدهما مستقل هو وجود الطبيعة والثاني غير مستقل هو وجود الفرد
 او لا يكون الطبيعة المرسله موجودة اصلا والثاني صريح البطلان اذ لا يعقل وجود الفرد بدون الطبيعة والا لا يعقل باطل
 اما لا فلان خلاف البديهية واما ثانيا فلان لو كان الطبيعة وجودها غير مستلزم للفرد فاما ان يكون الطبيعة في ذلك النحس
 الوجود مجزأة عن الشخصيات فيلزم وجود المهيئة المجردة او تكون تشخصه بتشخص فاما بتشخص ذلك الفرد فيلزم ان يكون
 ذلك الفرد موجودا بوجودين الاول الوجود المتصل والثاني الوجود الناعمي بتشخص آخر فيكون الطبيعة المرسله فردان قد فرضناه ليس ههنا الا فرد واحد
 موجود بوجود ناعمي وطبيعة مرسله اليه لا يتخلوا اما ان يكون الطبيعة المرسله محمولة على ذلك الفرد او لا والثاني يتلزم ان يكون ذلك الفرد فردا تلك الطبيعة متا
 الاول يستلزم اتحادهما في الوجود وهو يستلزم وجود الطبيعة المرسله بالوجود الناعمي وهو يستلزم حلولها اذ الحلول هو الوجود
 الناعمي فقد بان ان ما توهمه الشارح ليس طائفا بصلوهم ولا هو صحيح في نفسه وههنا تحقيق اوق واثمن وهو ان الحلول
 عبارة عن نحس الوجود ولذا فرض وجود شئ شئ وبالوجود الناعمي ونحن قد حققنا في غير موضع ان مصداق الوجود وشار
 انهم نفس الطبيعة في كل شئ وقد افقنا عليها البرهان في فواتح سمحت الجعل في كتابنا هذا ايضا فلما كانت الصورة الذهنية حالة
 في الذهن كان مصداق الحلول نفس طبيعتها المرسله بلا انضمام امر اليها ومن دون زيادة عارض عليها فلا يكون جوهره بحسب
 الطبيعة ايضا وايضا لا يخفى ان الحلول اذا كان ثابتا للفرد فاما ان يكون عارضا لنفس الطبيعة ايضا فيلزم كون الطبيعة عارضا
 انفس الطبيعة على هذا الحالة في الذهن غير مقومة لمحال الغير المقوم لمحال عرض الاحالة او لا يكون عارضا لنفس الطبيعة اصلا
 فاما ان يكون عارضا للعوارض التي عرضت الطبيعة فصارت الطبيعة لعروضها فردا اعني العوارض الشخصية فقط او لا يكون
 عارضا لتلك العوارض ايضا على الثاني لا يكون الحلول ثابتا للفرد اصلا اذ الفرد هي الطبيعة المعروفة للعوارض الشخصية ولما
 لم يكن عارضا للطبيعة ولا للعوارض الشخصية لم يكن عارضا للفرد وعلى الاول يوجد العوارض من دون الطبيعة المعروفة
 لها فيلزم وجود العوارض بدون المعروض وهو محسوس وبذلك الكلام على تقدير التنزل واما على ما هو الحق من ان الفرد هي الطبيعة
 بلا زيادة امر وانضمام عارض فحلول الفرد نفس حلول الطبيعة وبالحكمة كلام الشارح في هذا المقام من ابطال الاقاويل ثم
 في كلامه لفظ بوجه آخر وهو ان صورة المهيئة العرضية اذا حصلت في الذهن وحلت فيه فاما ان يكون طبيعتها المرسله ايضا حلول
 في الذهن او لا على الثاني لا يكون الماهية العرضية ايضا عرضا وعلى الاول لا بد وان يقال ان طبيعة الصورة الذهنية

الجوهريّة الفيضانية في الذين اذلا وجلا استلزام حلول فرد الماهية العرضية حلولها وعدم استلزام حلول فرد الماهية الجوهرية حلولها
 ممكن نسبة الفردين الى الماهيتين احدى والفرق بان احدى الماهيتين جوهرية والاخرى عرضية غير مجدا وهذا الفرق
 لا يوجب جواز السيلخ الفرد الجوهري عن طبيعته وعدم جواز السيلخ الفرد العرضي عن طبيعته وحفظ الفرق المذكور انما
 يمكن اذا انكر حلول فرد الطبيعة الجوهريّة في الذين واما من ارتكب القول بفقد اضلاع الفرق المذكور كما عرفت
قوله وانما نحصر في المقولات دفع لما عسى ان يقال من ان الصورة الذهنية الجوهرية لو كانت عرضا كانت مندرجة
 تحت مقولة من المقولات التسع العرضية لما اشتبهت بهم من ان العرض محصور في باح ان اندا جهات تحت واحد من تلك
 المقولات غير محقول لانها مندرجة تحت مقولة الجوهرية ولو كانت مندرجة تحت مقولة من المقولات العرضية فيلزم
 اندراج شي واحد تحت مقولتين وهم قد منوا ذلك وجه الدفع ان نحصر في المقولات انما هو للعرض الذي يكون غفيرة حسب
 الطبيعة من حيث هي هي للعرض الذي يكون عرضية بحسب الشخصية دون الطبيعة كما هو شأن الصورة الجوهرية ^{بهيته}
 فلا يلزم اندراجها تحت مقولة من المقولات العرضية وهذا جواب على سبيل تهنيل والافترس اندراج كل ما يكون عرضا بحسب
 الطبيعة ايضا تحت مقولة من المقولات المتيقن بعد و انت تعلم ان ما ذكره على تقدير ان سليم ان شئ يجوز ان يكون عرضا بحسب
 الشخصية دون الطبيعة ليس يصحح على اصولهم فانهم ذهبوا الى ان العلم من مقولة الكيف وان العلم هي الصورة الذهنية
 فهذا اعتراف بكون الصورة الذهنية مندرجة تحت مقولة من المقولات مع انها عرض بحسب الشخصية على ما عزم القول بان
 عدم العلم من مقولة الكيف مما احتكاك ارتكبه المحقق الدواني او بان كلف معنى العرض العام كما تجتثه البعض الاخر لا يطابق
 كلامهم لانهم قد ذكروا مقولة الكيف في المقولات وتضموا الى الكيفيات النفسانية وغيره و عددوا العلم من الكيفيات النفسانية
 فهذا الكلام نفس منهم بكون العلم من مقولة الكيف حقيقة **قوله** كالصورة الجوهرية والنوعية هذا عجيب جدا لانهم جحد العرض بالموجود
 في شئ لا يجوز منه الاصح قوامه بدون ما هو فيه وعنوانا لشي في قولهم الموجود في شئ شيئا يتحصل القوام قدنت شبيهة قبل
 ان يوجد فيه ذلك الموجود واحترازوا عن الصورة الموجودة في المادة اذا المادة لا تتصل شيئا بالفعل من دون الصورة و
 فرقوا بين العرض وبين الصورة بان العرض يكون بحسب الطبيعة محتاجا الى المحل المطلق وبحسب خصوصية محتاجا الى المحل الخاص
 والصورة لا تكون محتاجة الى المحل بحسب طبيعتها المرسله بل بحسب الشخصية فقط و فرقوا بين الموضوع اى محل العرض وبين المادة
 اى محل الصورة بان الاول مستغن عما هو موضوع له مطلقا اى غير محتاج اليه اصلا لا الى خصوصية ولا الى الطبيعة المرسله و
 الثاني محتاج الى الطبيعة اصل فيه فالصور الشخصية نوعية كانت او جبرية ليست بعرض لانها غير موجودة في شئ يكون شيئا يتحصل
 القوام قدنت شبيهة بدونها ولانها غير محتاجة بحسب طبيعتها المرسله الى محل لانها غير موجودة في الموضوع بل في المادة

والعرض هو الموجود في الموضوع فتح شلوع الفرق بين العرض والصورة في كلامهم كيف يتوهم من حلول الصور في موادها واحتياجها اليها
 في عوارضها الشخصية مع استنفارها عنها بحسب طلباتها المرسله ان الصور بحسب هوياتها الشخصية اعراض ثم قياس الصورة على
 على الصور الجبروتية والنوعية قياس مع الفارق لان الصورة العلمية حاله في محل مستغن عنها وهو الذين بخلاف الصور الجبروتية
 والنوعية لانها حاله في محل المحتاج اليها اعني الهوي في الحال في محل المستغنى عن ومن الحال في محل المحتاج هو هو
 ليس لبعض اصلا والتمسك بذلك على من تتيج كلمات القوم غريب قوله وما قيل قد اجاب بعضهم عن التوهم الذي مضى
 الشايع بان العرض المحصور في المقولات التسع هو الموجود في نفس الامر والصورة العلمية ليست بموجودة في نفس الامر فرده
 الشايع بان الصورة العلمية ايضا موجودة في نفس الامر وتفصيل انهم قد اختلفوا في ان العرض ينتظم الى المقولات اخصر فيها بل هو
 العرض الموجود في الخارج او العرض الموجود في نفس الامر فذهب البعض الى الاول ويرد عليه ان العدد مندرج تحت مقولة الكم كالكيفيات
 الانعزاعية كما لا ريب في الفردية تحت مقولة الكيف مع انها لا توجد لها في الخارج اصلا وان المقولات انسيبية لا وجود لها في الاعيان الا
 ان لا يربعا بالموجود في الخارج الموجود الذي تترتب عليه الاثار في قول الى المذهب الثاني وذهب البعض الى الثاني فلا اشكال
 بالاعداد ولا بالكيفيات الانعزاعية ولا بالمقولات انسيبية لانها كلها موجودات في نفس الامر ويرد عليه ان الوجود الانعزاعي وما ضاياه
 موجود في نفس الامر اذ الموجود في نفس الامر هم من الموجود بنفسه ومن الموجود بمنشأه والوجود وخواصه موجودات بمناسبتها
 غير مندرجة تحت مقولة عرضية اصلا واسبق الى بعض الايام من ان الوجود وخواصه ليست باعراض حتى تندرج تحت مقولة
 عرضية في غاية السقوط لان العرض هو الموجود في الموضوع سواء كان وجوده في الموضوع على نحو وجود الصفات الانضمامية في موضوعاتها
 او على نحو وجود الانعزاعيات في مناسبتها والوجود واثار ذلك لانها موجودة في مناسبتها ولو نفس الوجود في الموضوع الماخوذ في تعريف
 العرض نحو وجود الصفات الانضمامية في موضوعاتها لزم خروج المقولات انسيبية والاعداد وما ضاها باعني العرض وهو خلاص ما ذهبوا
 عليه فالحق انه لا يصح الحكم باحصاء العرض الموجود في نفس الامر في المقولات التسع فلا يلزم من كون اشئ عرضا اندراج تحت مقولة انها
 فالتوهم من اصله ساقط ولينده الباحث تحقيق وتفصيل في كتابنا الموسوم بالجواهر العالي في شرح كتابنا الموسوم بالجنس العالي
 قوله فان حيثية الالتفات الى قد علل القائل عدم كون الصورة الذهنية من الموجودات النفس الامرية بكون الحيشية معتبرة فيها فانه
 الشارح بان الحيشية انما اعتبرت في مفهومها التبكيك لا في المصادق ولعل القائل توهم ان العلم عبارة عن مجموع الصورة والعوارض
 الذهنية فالحيشية عنده داخله في مصداق العلم وهو توهم بعيد لان مجموع العارض والمعرض امر اعتباري واعلم صفة حقيقية
 ويعلم ان في هذا المقام خطأ فلفظ نقص عليك حاله فنقول لما ذهب القوم الى حصول الاشياء بانفسها في الذين بمعنى الحلول فيه
 ورو عليهم ان الجهر اذا حصل في الذين صار عرضا لوجوده في الموضوع فالتمسوا كونه عرضا بحسب الوجود الذي هو عليهم ان كان عرضا

فإمكان اخلاص تحت مقولة من المقولات الشئ فيلزم اندراج تحت مقولتين والاختل صر العرض في تلك المقولات فاجاب عنه
 الشايع بما عرفت حاله اجاب البعض بان المصور في المقولات هو العرض الموجود في الخارج فاشكل بالمقولات النسبية لعدم
 وجودها في الخارج وهو ناش من ايهام العكس اذ الجيب انما ادعى ان كل عرض موجود في الخارج مندرج تحت مقولة من المقولات
 ولا يلزم منه ان يكون كل مندرج تحتها موجودا في الخارج حتى يشكل بالمقولات النسبية وقال بعضهم الصواب في الجواب ان يقال
 مرادهم صر العرض الموجودة في نفس الامر والموجود بينهما امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي وكل
 منهما مندرجة تحت المقولة الاولى في مقولة وكيف والثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيره او اما الحقيقة الحاصلة في الذهن
 من حيث انها كمنفعة بالعوارض الذهنية بان يكون التقييد داخلا والقيده خارجا او يكون كل منهما داخلا في الملحوظ اي المركب من
 العارض والمعرض فلا شك انها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود في نفس الامر انتهى وبهذا الكلام يدل على ان هذا التقا
 تويم ان الصورة الذهنية سوار اخذت جثية الاكتناف بالعوارض داخلة فيها او خارجة عنها معتبرة في مفهومها من الاعتبارات
 الذهنية فيرو عليه ما اورده الشايع لكن الشايع زعم في الكاشية ان حاصل الجواب ان العلم بمجموع العارض والمعرض والمعلوم
 هو المعرض فقط وذلك المجموع امر اعتباري ليس بموجود في نفس الامر وانت تعلم ان هذا ليس حاصلا للجواب فان الجيب حكم
 باعتبارية الحقيقة الحاصلة في الذهن اذ اخذت من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية سوار كانت الجثية داخلة في المصدق
 او خارجة عنه على انه على تقدير ان يكون حاصل الجواب ذلك لا يكون الجواب مطا بقا لما هو جواب عنه اذ حاصله ان الصورة
 الذهنية عرض وليست مندرجة تحت مقولة من المقولات والقول بان العلم مركب من العارض والمعرض وهو اعتباري
 والمندرج تحت المقولات هو العرض الموجود في نفس الامر غير دافع له اذ كلام المعارض ليس في العلم بل في الصورة الجوهرية
 الموجودة في الذهن فانها عرض وليست مندرجة تحت مقولة من المقولات العرضية فان قلت هذا وار على الجيب ولولم يقرر
 جوابه بما زعمه الشايع فان الجيب قد اعترف بان الموجود بينهما امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي و
 ان الثاني مندرج تحت اية مقولة اتفقت ولا شك انه عرض موجود في نفس الامر فوجب اندراج تحت مقولة من المقولات العرضية
 فاذا كان جوهرا لم اندراج تحت مقولتين فليس لمحيص عن الاشكال اصلا قلت يجب ان الاشكال وار عليه سوار قرر الجواب
 بما ذكره الشايع او بما يقتضيه كلام الجيب لكن الاشكال على ما زعم الشايع من تقرير الجواب متناصف فانه على تقريره يكون الصورة
 من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية بان يكون الجثية داخلة في مفهومها لا في مصداقها ايضا مادة الاشكال اما على ما يشعر كلام
 الجيب فليس كذلك غاية الامر انه لا يتم الجواب نظرا الى انه لا يصح الحكم باعتبارية ما يكون الجثية داخلة في مفهومها لا في مصداقها اصل
 ان هذا الجواب على تقرير الشايع ساكت عن الصورة من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية بان لا يكون الجثية داخلة في المصدق

مختلف الجواب على التقرير الآخر فنفية تعرض بحال الصورة المذكورة قوله ومن ههنا يسقط الايراد المشهور في الاشكال مشهور من الحكميين على
 المشايخ القائلين بالوجود الذاتي وحصول الاشياء بانفسها في الذهن حاصله انه لو كانت الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها لزم
 من حصول الحرارة والبرودة في الذهن كون الذهن حاراً وبارداً لان احاطام به الحرارة والبارد ما قام به البرودة واللازم صريح
 البطلان فكذا المعلوم وبهذا الاشكال غير وارد على القول بحصول الاشياء في الذهن اجاب السيد الحق قدس سره عن هذا
 الاشكال في حاشي التجريد بان الموجود في الذهن ماهية الحرارة والبرودة لكنها موجودة بوجود ظلي وكون محل الحرارة موصوفاً بها
 من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وكذا الصفاة مع البرودة انما هو في الوجود العيني دون الظلي واعتبر عليه العلامة القوشجي
 بان هذا الجواب مخصوص بما اذا دعي ان خصم الصفات الذهن بالصفات الموجودة في الخارج كالحارة والبرودة ولا يقطع مادة اشبهة
 قارة ونشبت بلوازم الماهيات كالفردية والزوجية والصفات المعدومات كالاشتقاق وامثاله بان يقول لو حصلت الزوجية والفردية
 في الذهن لزم كون الذهن زوجاً وفرداً اذ لا معنى للزوج والفرد الا ما حصل فيه الزوجية والفردية وكذا لو حصل الاشتقاق في الذهن لزم كونه
 متمتعاً اذ لا معنى للمتنع الا ما حصل فيه الاشتقاق لم يكن تنفص عنه بهذا الجواب اذ لا وجود عيناً للوازم الماهيات ولا الصفات المعدومات
 واجيب عنه بوجه الاول ما ذكره المحقق الدواني في الحاشية القديمة وهو انه يجوز ان يكون للشيء وجودان كلاهما ذاتي لكن احدهما
 لا يكون منشأ للآثار والاخر يجرد وهذا الوجود الخارجي والمردوا بالوجود الخارجي في الجواب ما يتناول هذا النوع من الوجودات وتفصيله ان
 الامور الاخرية لها نوعان من الوجود الاول جود ما بعد الانشراح في الذهن الثاني وجودها في مناشي انشراحها وكل من يدعي وجود
 ليس في خارج المشاعر بل في الذهن لكن الاول وجود ظلي ليس منشأ لترتب الآثار والثاني وجودي كحذو الوجود الخارجي في ترتيب الاشياء
 فالمتصف بالزوجية والفردية اى الزوج والفرد ما وجدت فيه الزوجية والفردية بانها الثاني اى ما يكون منشأ لصحة اشتقاق الزوجية
 والفردية عندنا وما وجد فيه الزوجية والفردية بانها الاول اطلاق الوجود الخارجي على النحو الثاني شائع في كلامهم حيث قالوا للعدد وجودان
 بـ وجود في الاعيان ووجود في نفس فمعنى وجوده في الاعيان وجوده بمناشي انشراحه قالوا ان الكيفية الثابتة للنسبة الخيرية حيث
 وجودها في الخارج تسمى مادة ومن حيث وجودها في الذهن تسمى جهة مع انها لا وجود لها في الخارج الا بانشراح انشراح فقط ما اورده عليه
 معاصره من ان اطلاق الوجود الخارجي على الوجود الذي يحذو هذا الوجود الخارجي لم يعهد في كلامهم الثاني ما ذكره المصدر
 المحقق الدواني وهو ان الاعمى معنى الزوج والفرد ما حصل فيه الزوجية والفردية اذ تلحقها كثيراً لا يخطئ بانها التفسير بل معناها ان
 بجمالان سميان بالفارسية بحيث وطاق وقال في توضيحه ان مناط صدق المشتق على شيء اتحادها في نفس الامر لا قيام به
 الاشتقاق به فان ذلك غير لازم فان قام مع ذلك مبدء الاشتقاق كالاسود صح فيه ان يقال الاسود ما حصل فيه
 الاسود وان لم يقيم به كالموجود لم يصح ان يقال الموجود ما حصل فيه الوجود والزوج والفرد في التيسيل الثاني واذا كان مناط صدق

المشتق على شيء اتحادهما في نفس الامر فلا يكون متحداهما فيها للصدق عليه مشتق وان قام به مبدء فالذهن لما لم يكن متحد مع
الزوج في نفس الامر لم يلزم صدق الزوج عليه وان قامت به الزوجية وادور عليه المحقق الدواني اولاً بان القيام بخصا
ناعت فكيف لا يلزم من قيام الزوجية بالذهن كونه زوجاً وابل هذا الاكان يقال لا يلزم من قيام السواد والسباسب
بالجسم كونه اسوداً وبهض فاجاب عنه بمنح ان القيام هو الاختصاص الناعت فان السرعة فاقمة بالجسم توسط الحركة ليست
وصفاً وصفات الصورة فاقمة باليسوى وليست وصفها لها بالحكم القائم به السواد ليس نظير ذلك وانما يكون نظيراً
له ولم يكن كجسم متحد مع الاسود في نفس الامر كما لا يتحد الزوج مع الذهن فيها بل نظيره بالحكم القائم به السرعة الغير المتحد مع
السريع في نفس الامر ومن البين انه لا يلزم من ذلك صدق السريع عليه فدفع المحقق بان المراد من القيام القيام من غير
واسطة كما هو المتبادر وقيام السرعة بالحكم توسط الحركة كما اعترفت به فالمنع والسند مندفعان وادور ثانياً بان قال صدق
المشتق على شيء واتحادهما واحد بل المعنى للصدق عليه للاتحاد مع فعل الاتحاد مناط الصدق غير مستقيم على انه يعنى الكلام
في مناط الاتحاد ولا بد في جسم مادة اشبهته من بيان الفرق بين قيام السواد بالحكم وقيام الزوجية بالنفس ليشين ان الاول
يستلزم الاتحاد والصدق دون الثاني انتهى وانت تعلم ان الانصاف على ذممين الاول الانصاف الانصافى والثاني
الانصاف الانتزاعى والادوصاف في النوع الاول موجودة بوجود مغاير لوجود الموصوفات بخلاف الادوصاف في النوع الثاني
بل ليس الموجود في النوع الثاني الا الموصوفات بحيث يصح انتزاع الادوصاف منها فبهاك وجود واحد هو وجود الموصوفات
الا ان هذا الوجود يوجب بالعرض الى الادوصاف فيقال الانتزاعيات موجودة بوجود مناسبتها وليس معناها ان الانتزاعيات
موجودة حقيقة وبالذات بوجود مناسبتها فان هذا الوجود واحد فبهاك وجود واحد بالذات فان الوجود مختلف وتعين
بأختلاف المضاف اليه وقده اذ متعدد فلا يكون الانتزاعيات موجودة بوجود مناسبتها بل بوجود مغاير لوجود مناسبتها فلا يكون
انتزاعيات نفس قيام الادوصاف الانضمامية بموصوفاتها انها موجودة في موصوفاتها بوجود مغاير لوجود الموصوفات ومعنى قيام
الادوصاف الانتزاعية بموصوفاتها ليس ذلك بل هو عبارة عن صحة انتزاعها من موصوفاتها فليس لها بالحقيقة قيام
بموصوفاتها بل هو اطلاق القيام بها كجزءان القيام عبارة عن نحو الوجود ولا وجود حقيقة في الانصاف الانتزاعى للموصوفات
للاادوصاف اذا عرفت هذا فاعلم ان المشتقات ايضا على نحوين الاول المشتق الذي مبدؤه وصف انضمامى كالاسود والكل
المشتق الذي مبدؤه وصف انتزاعى ولا شك في ان صدق النحو الثاني منه على شيء ليس بمنوط بقيام مبدؤه به اذ القيام
لمبدؤه بموصوفه حقيقة واما صدق النحو الاول منه على شيء فانه منوط بقيام مبدئه الاشتقاق به فصدق مطلق المشتق على شيء غير
مستلزم لقيام مبادى الاشتقاق به بل انما ذلك في صدق النحو الاول فالزوج ليس حاصل فيه الزوجية لولا قامت بالزوجية

بل هو العبر عنه بخت فلا يلزم من قيام الزوجية بالذين وحصولها فيه صدق الزوج على الذين وكون القيام عبارة عن
الاختصاص الناعت كما ذكره المحقق سلم لكن ليس كل قيام مناط لصدق اى مشتق كان بل المشتق من المبادئ لا المشتق
انما مناط صدقه كون موصوفه بحيث يصح ان يختصر منه تلك المبادئ نعم يصدق على الذين بمحصل الزوجية فيه او هو الزوجية
بمعنى انه محلها لا بمعنى انه زوج فقسم بمقتضى لان ليس مصححا لان يختصر الزوجية منه وقياس لزوم صدق الزوج على
الذين من حصول الزوجية فيه وقياسها على لزوم صدق الاسود والابيض على احكم من قيام السواد والبياض به قياس
مع الفارق لان الاسود والابيض مشتقان من مبدئين الضاميين فنطاق صدقهما على اشئ قيام ذينك المبدئين به بخلاف
الزوج فقط ما اورد المحقق اوله اما ذكره المصدر المعاصر له في اجواب فكلام لا طائل تحته كما بينه المحقق واما ما اورده المحقق
ثانيا فاجواب عنه ان المشتقات مطلقة ما هي من اشتراعية ومناسى انتراعها ما ذات الموصوفات من حيث انها بحيث
يصح انتراع مبادئ الاشتقاق عنها او هي من حيث الفهم مبادئ الاشتقاق اليها فنصداق المشتقات مطلقا هو
ما يصح انتراع المفهومات المشتقة عنه سواء كان محتم انتراع تلك المفهومات بالفهم شئ اوله في المصدر المحجب بالاتحاد الذي جعله
مناط لصدق المشتق ليس ما يوافق الصدق بل هو الامر بالصحة لانتراع المفهوم المشتق وهذا مستقيم قطعاً لما في اجواب
المصدر في اليجم حله شبهة وان كمال هذا الجواب والجواب الذي ذكره المحقق واحد وانما الفرق بينهما في التمييز فان المحقق يسمى وجوب
الانتراعات بوجود مناشيهما وجودا كحذو خلاف وجودا خارجي في ترتب الآثار والصدور المعاصر له الاسمي ذلك الوجود قيا ما لم يسميه
اتحادا واختلاف فعلي الثالث ما قال بعض افاضل الروم وهو ان تخفيض اجواب نسخ المقدمة القائمة بان معنى الانقسام بصيغة
قيام هيئتها بجلها مطلقا سواء كانت المنفعة موجودة بوجوده فلي او لا فلي كون القيام بحسب الوجود افعلي مقتضيا مستلزما لكون المحل
مستقفا بذلك التام ولا شك ان هذا المنع حاكم للمادة الشبهة مطلقا سواء ثبت انهم يلزموازم المبيات او بصغاف المعدومات
وتعيين ان مقتضى اى شئ هو الوجود الخارجى كما في الموجودات التي تكون من عوارض الوجود الخارجى او فخر منقصة بدون
اقتبال مطلق الوجود كما في المعدومات ولوازم الماهية ما ليس يلزم في الجواب عن مادة الاشكال والتعرض لكون مقتضى الانقسام
هو الوجود بمعنى الايراد من الموجودات المعينة في تقرير الشبهة حيث قالوا يلزم ان يكون الذين حاروا بانه لان مدار الجواب
ذلك لظهور لان المدار ذلك المنع انتهى وبهذا الجواب في غاية الدقة والتمتة لا يدع عليه انه بعيد لفظا وذلك لان الجواب اذا
نخص لم يكن حاصلا اما ذكره هذا القائل ولا يتوجه عليه ما توهم اليه من ان المستدل بين معنى المنع وادعى انه ليس له
سواء معنى فان سلم المانع ان معناه ذلك لزوم كون الذين متمنعا بمحصل الاتماع فيه فان لم يسلم فلا بد ان يبين معناه
ثم يرد المنع وذلك لان المانع لا يجب عليه بيان المعنى فان المنع طلب الدليل ومطالبة المانع ببيان المعنى خلاف

آداب المناظرة نعم ما ذكرناه لفاضل من ان المتقضي للاقتضات في المعدومات وبوازم المهيتة نفس الصفة بدون اعتبار مطلق
الوجود غير سديد فان نفس الصفة بدون اعتبار مطلق الوجود لا تثبت بشئ اصلا ضرورة ان المعدوم المطلق لا ينسب الى شئ
اصلا لكن هذا غير قاطع في صحة اصل الجواب فظهر ما ذكرنا كله ان ايراد العلامة القوشجي على جواب السيد المحقق قدس سره
ليس بوار دقيقي الكلام في ان الجواب المذكور بل هو تام ام لا فقد افاد بعض الكابر بالاساتذة روح العداد وجهم ان الفرق
بين الوجود الاصيل والوجود الظلي بعد تسليم حلول الحرارة والبرودة في الذهن غير دافع للاشكال لان المحلول بالاختصاص
الناعت وهو موجب حمل مشتق وان اريد بالمحلول معنى آخر فلا بد من بيانه وبيان انه ليس مناط المشتق ودونه خرط
التقادم ولا ينفع الجواب بان معنى الحار وان كان محلا يحصل فيه الحرارة لكن حصول الحرارة في الذهن غير حصولها في الشئ الملتصق
بالحرارة الذي هو ما خذ في تعريف الحار ولفظته في مشتركة لفظا وذلك لانه بعد الاعتراف بحلول الحرارة في الذهن بحجب القول
بالاختصاص الناعت بين الحرارة والذهن ويكون لفظته في في كلا الموضعين بمعنى واحد ولا الجواب بانه ليس كل قيام
كافيا لصدق اى شئ كان بل بحجب في صدق كل شئ قياما للشيء مخصوص فلان ان يعلم من قيام الحرارة والاستمتاع
والزوجية وغيره بالذهن صدق مشتقاتها عليه بحسب معانيها العرفية فان القيام المقترن في صدق مشتقاتها بحسب
العرف ان خصوصية لا توجد في قيامها بالذهن وان كان قيامها بالذهن ايضا يوجب صحة ان يقال ان الذهن ذو مية احراق
والزوجية والاستمتاع مثلا فان اريد بمشتقات تلك المبادئ معانيها العرفية فصدقها على الذهن غير لازم وان اريد
بها ما يفيد ان الذهن محل لها فصدقها عليه لازم وملتزم وذلك لانه بعد الاعتراف بحلول تلك المبادئ في الذهن لا مجال
لانكار صدق مشتقاتها بالمعاني العرفية عليه اذ ليس من طه الا القيام والمحلول وان كان حلولها في الذهن نحو اخرين القيام
فلا بد من بيانه حتى ينظر في انه هل يستلزم صدق المشتق ام لا ولو انك المحلول والاختصاص الناعت عن جهة حمل
المشتق في بعض النحاة لا ترفع الا مانع الحكم بانتفاء حلول ما يستحيل المحلول فانا لا نحكم بعدم حلوله الا لعدم صدق مشتقه
كما اننا لا نحكم بعدم حلول البياض في الجسم الاسود مادام اسود الا لا تعلق كون الجسم ابيض حين هو اسود ولو فتح هذا الباب
لجاز ان يحل في الجسم الاسود بياض وتختص به اختصاصا ناعنا ولا يصح الحكم بانه ابيض هذا المختص كلامه الشريف و
انت تعلم ان هذا الكلام مع وقته ومثانه غير دافع لاصل الجواب فان المعترض قد استدلل على لزوم كون الذهن حارا
وباردا بحلول الحرارة والبرودة في الذهن وقيامه به فدفعه الجيب بمنع استلزام حلول تلك المبادئ في الذهن صدق
مشتقاتها عليه مستندا بان مناط صدق مشتقاتها هو قيام مبادئها قايما واصليا وقيام تلك المبادئ بالذهن قيام ظلي فالجيب
ما دفع فلا يصح ان يطالب ببيان الفرق بين القيام الذي هو مناط صدق المشتق وبين القيام الذي ليس كذلك

وما قال من قوله ولو انك الى آخره ليس على وجه الا الحكم بعدم حلول مبدئي في شيء بعد صدق مشتقة عليه بل لعل الامر بالعكس ونحن انما نحكم بعدم حلول البياض في كسب الاسود حين هو اسود لا متنازع حلول متضادين في شيء واحد في زمان واحد ولا يلزم على ما ذكرنا جواز ان يحل البياض فيما حل فيه السواد ولا يكون ناعثا له نحو واحد من المحلول عنى المحلول الاصلى نعم يجوز ان يحل وصف حلول لاطلبا فيما حل فيه ضده حلولا اصليا كحلول صفة الشجاعة حلولا لاطلبا فيمن قامت صفة الجبن قيا ما اصليا واطلان هذا ممنوع نعم يشكك الامر على من ذهب الى ان الصورة الذهنية من حيث القيام بالذهن علم فانها اذا كانت قائمة بالذهن قيا ما اصليا اذ العلم صفة قائمة بالعالم قيا ما اصليا خارجيا فاذا حصلت الشجاعة فيمن قامت به صفة الجبن قيا ما اصليا وصارت علما قامت به قيا ما اصليا فيكون الشجاعة والجبن كلاهما قائمين به بنحو واحد من القيام فيلزم كون ذلك الشخص شجاعا وجبان معا والفرق بين هذين القياين مشكل ولا اشكال على من قال بالوجود الذهني لغير كون الصورة علما اذ لا يكون للصورة على رايه قيام اصلي بل حصول ظلي فقط نذرا في التحقيق في هذا المقام واجاب العلامة القوشجي عن حيل الاشكال بان حصول الاشارة في الذهن ليس عبارة عن حلول فيه القيام به بل هو من زمرة حصول الشيء في الزمان والمكان فليست الحرارة والبرودة والزوجية والفردية قائمة بالذهن حتى يلزم كون الذهن حارا وباردا ووجودا وفردا وانت تعلم ان هذا مع بطلانها ببيانات سبقت منا لا يجدي شيئا لان الحرارة والبرودة والزوجية والفردية هي البتة فاذا تعقلها الذهن من دون تعقل موضوعاتها وحصلت في الذهن فاما ان تكون حين حصولها في الذهن قائمة بانفسها وهو صحيح البطلان لانها اعراض او قائمة بالذهن فيعود الاشكال وهذا سقط توهم الصدر الشيرازي في الاسفار ان الصور الذهنية قائمة بانفسها فالحرارة والبرودة وغيرها اذا حصلت فهي ليست قائمة بالذهن حتى يلزم كونه حارا وباردا مثلا وعلم ان الامام نقرض هذا الاشكال في شرح الاشارات فقال حصول الاستدارة والحرارة في القوة المدركة يقتضي استمرارها مستديرة حارة واجاب عنه المحقق بان الاستدارة الكانت جبرية كانت ذات وضع ويكون محلها لا محالة ذا وضع فيصير الجوز الذي هو محلها مستديرا بهما من حيث هو محلها ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي ذلك المحل له مستديرا وان كانت كليته لم تكن ذات وضع ولا تقتضي ان يصير محلها مستديرا واما الحرارة فانها لا تقتضي كون محلها حارا الا اذا كان المحل يهيئها والمحل جسم خاليا عن ضدها من شانه ان يفعل عنها ولا يلزم من ذلك ان يكون صورته المغايرة لها اذا حلت جها او قوة جها تجعلها حارة فصلا عن ان تجعل المدرك الذي يكون المحل له حارا انتهى وهذا عجيب جدا عن مثله فان كون الذهن ولو كان قوة من القوى الجسمانية وجها هو محلها مستديرا غير مستقيم عند الذهن المستقيم على ان الذهن لو كان مستديرا بحلول الاستدارة الجبرية فيه كان ايضا مستقيما بحلول الاستقامة الجبرية فيه فاذا قصورت الاستدارة والاستقامة

محالان الذين يتقيا مستديرا معا وتجزئ ذلك بان يكون خبر من القوة الجسمانية او محلها مستديرا وجزء آخر منها او منه متقيا
 فحس لان الجزر المستدير مثلا المستدير من بدر الفطرة فذاك ليس بمجداد الا لازم ان يصير ذلك الجزر مستديرا عند حلول
 الاستدارة الجزئية فيه عند تصور باواما غير مستدير من بدر الفطرة وانما صا مستديرا بحلول الاستدارة فيه فاخصاص خبر بحلول
 الاستدارة فيه وجزء آخر بحلول الاستقامة فيه ليس له وجه على ان هذا كله جزاء الاشتغال به العاقل بفضل الاشتغال
 وتوجيه كلامه ان مقصودنا بالاستدارة الجزئية العينية تجل محلها مستديرا ونحن لانقول بحلول الاستدارة العينية بعينها
 في الذين لا يساعده ولا يلزم من ذلك ان يكون المدرك الذي ذلك المحل آله مستديرا كما لا يخفى والعجب انه تخلص عن
 لزوم كون الذين حاربيان انه لا يلزم ان يكون صورة الحرارة المغايرة لها اذا علت جساما او قوة جمانية تجعلها حارة وهذا عين
 جاري في الاستدارة العينية فلا يفي ضرورة عدل عن هذا السبيل ان في الجواب عن لزوم كون الذين مستديرا فانظر الى دور لار
 الاعلام كيف بخطوات في هذا المقام فالاعلام المتناثر هو القول بمحصل الاشباح والامثال واما القول بمحصل الاشياء بانفسها
 فهو في غاية الاشكال هذا الكلام وان قضى بنا الى الاطباب ككتا رغبنا الزمان نتفق على ما عرض للاصحاب في هذا الباب
 مع ان فيتمرنا لارباب الالهاب واعد الموقف للتحقيق والملمم للصواب قوله فان مناط الانصاف هذا الجواب قد ارتفعناه
 بعض المتأخرين وجرى الشارح في تقليده على سببية ومحصلة ان كان له محصل هو ان الصورة القائمة بالذين لها اعتبار ان
 الاول اعتبارها من حيث انها قائمة بالذين مكتنفة بالعوارض الذنبية والثاني اعتبارها من حيث حقيقة المرسلات مع قطع
 النظر عن قيامها بالذين فهي باعتبار الاول موجودة للذين ونعت له واما باعتبار الثاني فهي موجودة في نفسها ليست موجودة
 للذين ومناط انصاف شيء بوصف ان يكون للوصف من حيث هو موجودا وذلك الشيء والحرارة من حيث هي ليست
 موجودة للذين حتى يلزم انصاف الذين بها بل للموجود للذين هي الحرارة من حيث اكتناها بالعوارض الذنبية واما مع
 غزل النظر عن ذلك فهي موجودة في نفسها ووجه استنباط هذا الجواب مما سبق كما يدل عليه قوله ومن ههنا ان قد ظهر فيما سبق
 ان الصورة الذنبية عن سبب الخصوصية لا سبب الطبيعة المرسلات فاستنبطنا من ان الصورة الذنبية ليس وجودها بالذين
 الالهوتية الشخصية اي من حيث اكتناها بالعوارض الذنبية لا الطبيعة المرسلات اي من حيث هي بل يحصل كلام الشارح
 وانت تعلم ان هذا القول ليس له معنى فضلا عن ان يكون له جدوى اما اول فلاتا قد حققنا تبصيله وان حلول الفرد يتلوم
 طول الطبيعة بل بوعينه فاذا كان الحرارة بما هي مكتنفة بالعوارض الذنبية وجود للذين كان لها الطبيعة المرسلات ايضا
 وجود للذين فتحقق مناط الانصاف فلم يحدروا ثانيا فلان القول بان الحرارة من حيث اكتناها بالعوارض الذنبية
 موجودة للذين لا الحرارة من حيث هي لا معنى له اذ لا يخلو اما ان يكون وجود الحرارة للذين مسبوقا باكتناها بالعوارض

الذهنية وهو صريح البطلان اذ عروض العوارض فرع لتحقيق المعروض فكيف يكون سابقا عليها ولا يكون كذلك فيكون الحرارة من حيث هي موجودة للذهن فيلزم التصاف بها كما سلم الجيب واما ثالثا فانه ان اريد بكون مناط الاقصاد هو وجود الوصف من حيث هو بغيره وان مناط الاقصاد ان يكون الوصف من حيث هو بغيره من الشخص موجودا لغيره فذلك باطل اذ لا معنى لوجود الهيئة المجردة على انه لو صح ذلك لم يلزم من قيام الحرارة في الخارج بحجم التصاف بها اذ ليس الموجود لها يتبها المجردة قطعا وان اريد به ان مناط الاقصاد هو وجود طبيعة الوصف ولو بوجود فرد منها لغيره فذلك متحقق في وجود الحرارة من حيث الاكثاف بالعوارض الذهنية للذهن ايضا فلا وجه لعدم الاقصاد وان اريد به ان مناط الاقصاد ان يكون الوصف طبيعة ناعية فليس كذلك لان الحرارة طبيعة ناعية سواء وجدت في الخارج او في الذهن فلا يكفي ذلك في عدم لزوم الاقصاد للذهن بها اذا حلت في الذهن ولعل لهذا الجواب وجه لا يحصل في قوله هو موجود في نفسه لا يدرى ما اذا اراد بذلك فان اراد به انه مع عزل النظر عن الاكثاف بالعوارض الذهنية قائم بنفسه موجود بذاته غير قائم في محل فذلك صريح البطلان لان الحرارة عرض الاحالة فانها من الكيفيات المحسوسة فهي باي اعتبار اخذت لتحيل قيامها بنفسها ووجودها من دون اكلول في محل وان اراد به مع عزل النظر عن الاكثاف بالعوارض الذهنية موجود بوجوه مستقل ليس الانتساب الى الموضوع لموضوعا مع فقيه ان جميع الالاد صاف التي يتصف بها الاشياء كذلك فان وجود الاعراض وجودا في نفسها اي وجود مستقل لموضوعه اذا احتلها فاسم الى موضوعها اطبا غير مستقل هو انه للغير ما مع عزل النظر عن كل فهي موجودات في نفسها بهذا المعنى فان لزم من كون الحرارة من حيث هي موجودة في نفسها اي موجودة من غير ان يلاحظ انتسابها الى الذهن بالقيام عدم الاقصاد للذهن بها لزم من كون سائر الاعراض موجودة في نفسها من دون ان يلاحظ انتسابها الى موضوعاتها بالقيام عدم الاقصاد لموضوعاتها بها وهو خلاف الواقع وان اراد بمعنى آخر فليس بين حتى نظرية ثم انه لا يخفى ان يكون الحرارة بما هي موجودة في الذهن اما قائمة بنفسها فيلزم كونها جبرلا اذ قائمة بالذهن فيلزم الاقصاد للذهن بها سواء قيل انها موجودة في نفسها او لم قيل فهذا الكلام لا يجدي شيئا **قال** لهم قدس سره ثم بعد التفتيش وذلك لان الاشياء عين وجودها في الخارج ليست بعلموم فاذا حصلت في الذهن صارت علوما فلا يمكن ان يقال ان العلم عين تلك الاشياء والاما انك عنها ذنها وارجا فظهر ان تلك الاشياء عين حصولها في الذهن يحصل لها وصف لم يكن حاصلها لها في الخارج صارت به علما فاما ان يكون ذلك الوصف هو الوجود الظلي لتلك الاشياء وحصولها في الذهن او وصف غيره فعلى التام يكون العلم حقيقة ذلك الوصف الذي هي الحالة الادراكية وهو المطلوب وعلى الاول فاما ان يكون ذلك الوصف الذي صارت به الاشياء علما نفس الوجود الظلي بالمعنى الانتزاعي وهو ظاهر البطلان اذ لا وجود لهذه المعنى الانتزاعي قبل الانتزاع والعلم فيه متوقف على الانتزاع او فشاؤه وهو ما نفس حقائق الاشياء

بلا امرأه عليها فيكون تلك الاشياء بانفسها علما وقد تبين بطلانها فانها ان كانت بانفسها علما كانت حين هي في الخارج اليه علما
 فان احتياقي محفوظة عندهم ذهابا و خارجا وهو امر لا بد على تحالفها فيلزم ان يكون العلم حقيقة ذلك الامر لا بد وهو المطلوب يمكن
 ان يقال ان ذلك التفتيش هو ان العلم حقيقة واحدة وافراده متماثلة بدته والصورة ليست كذلك وههنا وجه آخر
 للتفتيش وهو ادق وامتن لا دخل فيه للوهم ولا للتوهم ذكرناه نحن في كتابنا المعقود في تحقيق حقيقة الادراك وبما نه يتوقف
 على تهديد مقدمة هي ان العلم حقيقة حقيقية واقعية ليست من الاعتبارات التي هي من متعلات الاوامم كالماضية المولقة
 من الانسان والسباعين مثلا ونده المقدمة بنيت لا يكرها احد من العقلاء فقولنا ان العلم حقيقة ان الماهية قبل حصولها في الذهن
 ليست علما فاذا حصلت في الذهن فاما ان تكون بعد حصولها في الذهن عين حقيقة العلم حقيقة اولنا تكون كذلك بل يكون
 العلم متعلقا بها حين حصولها في الذهن فعلى الثاني لا يكون الصورة الذهنية هي العلم حقيقة ونها هو المطلوب وعلى الاول
 يلزم صيرورة حقيقة عين حقيقة اخرى واللازم صريح البطلان ويمكن ان يقرر بوجه آخر وهو ان يقال حقيقة العلم اما ان يكون
 عين حقيقة احاصل في الذهن او تكون غير ما فعلى الاول يلزم تغليل الذاتيات بل تغليل ثبوت الشئ نفسه بالعوارض
 لان حقيقة الحاصل في الذهن حين وجودها في الخارج ليست علما فاذا حصلت في الذهن صيرها الحصول الذهني علما
 فيلزم المجعولية الذاتية وعلى الثاني حصل المطلوب وهو ان العلم حقيقة ليست هي الصورة الذهنية بل امر آخر هو المعنى بالحالة
 الادراكية ونها بل انتقير ان الصق لجملة المصنف فان حاصلها على ما يظهر بالتأمل ان التفتيش يحكم بان الصورة
 ليست بعلم حقيقة لان حقيقتها لم تكن علما في الخارج بل انما صارت علما في الذهن فلا بد وان لا يكون هي العلم حقيقة بل
 يكون اطلاق العلم عليها لاختلافها بالحالة الادراكية التي هي العلم بالحقيقة ولولا ذلك لاستحال صيرورتها علما لان
 صيرورة حقيقة حقيقة اخرى غير معقول اولان صيرورة الشئ عين حقيقة بعد ما لم يكن عينها مستحيل فافهم قال بعض الشراح
 لعل ذلك التفتيش ان العلم حقيقة محصلة من لوازمها انكشاف ما تغلق به وتسرير من قام به عند تعلقه باللائم طبعه ونقصه
 عند تعلقه بما ينافي طبعه وكل علم فله ذلك اللازم فاما ان يكون منشأه مفهومه الانتزاعي وغيره لا سبيل الى الاول بدته
 لان لازم الانتزاعي اما لازم لوجوده بعد الانتزاع ولازم لوجوده انتشار انتزاعه فيرجع الى شق الغير وهو لا يمكن بان يكون
 هي الصور الحاصلة لانها متحدة مع المعلومات وهي معان متغايرة بالذات مع ان اتحاد اللوازم يدل على اتحاد
 الملزومات كما ان تغاير الملزومات يدل على تغاير اللوازم فلا بد ان يقال ان تلك الحقيقة قائمة بالنفس مشتركة بين جميع
 العلوم انتهى وهو مطابق للكلام الشارح في الحاشية وانت تعلم ان هذا انما يتم لو ثبت ان امر واحد لا يمكن ان يلزم حقائق مختلفة
 غير مشتركة في ذاتي ولم يثبت بعد وانما ثبت ان مفهوم واحد امبعضا عن نفس حقيقتين بل ازيادة معنى عليها لا ينتزع عنها

بلا اشتراكها في ذاتي واثبات ان لوازم العلم كذلك لا يتخلو عن اشكال ولو استلزم اشتراك الانكشاف بين العلوم الحجة
 اشتراك حقيقة واحدة بينها لاستلزم ايضا اشتراك الانكشاف بين العلم المحصورى وبين العلم المحصولى وبين علم الواجب
 وعلما وغيره كعلم الحجرات اشتراك حقيقة واحدة بينها وذلك صريح البطلان ولو كفى هذا القائل ببيان ان العلم حقيقة واحدة متصلة
 والصورة ليست كذلك كفى في اثبات ان العلم غير الصورة كالا يخفى **قوله** قيل عليه حاصله ان الاشكال كان جدليا مبنيا
 على سلمات القوم فلا بد وان يجاب عنه من قبلهم بوجه لا يتضمن انكار مقدمة سلمية من المقدمات المسلمة ونحو اجاب بانكار اتحاد
 العلم والمعلوم لمسلم عندهم فلا يصح **قوله** فتدبر فيه اشارة الى ان حاصل الجواب تاويل المقدمة القائلة العلم والمعلوم
 متحدان بان المراد بالعلم في هذه المقدمة ليس ما هو العلم حقيقة بل العلم بمعنى الصورة العلية لا انكار تلك المقدمة **قوله**
قوله ويمكن اجواب من قبلهم حاصل بجواب ان التصديق اذا تعلق بالمصدق به لا يكون متحدا معه لانه ليس متاهل من العلم
 حتى يكون متحدا مع متعلقه فلا يلزم اتحادهما مع ما يتحد مع المصدق به اعني التصور ونحو الجواب انما هو اذ اقرر الاشكال باننا
 اذا تصورنا المصدق به لزوم اتحاد التصور والتصديق لان المتحد مع المتصدق به الشيء متحد مع ذلك الشيء واما اذ اقرر باننا اذا
 تصورنا التصديق لم اتحادهما فالتوجه في الجواب ايضا لا يصح من قبلهم اذ لم يمتنع ان يكون التصديق قسما من العلم وانما
 ذهب الى كون التصديق من لواحق العلم طائفة منهم لا يعجبهم كما عرفت **قوله** ولو سلم جواب آخر حاصله منع الاتحاد بين
 التصديق والمصدق به بعد تسليم ان التصديق قسم من العلم وهو ايضا انما يتوجه اذ اقرر الاشكال بالتقرير الاول ولا يخفى
 ان هذا الجواب ايضا لا يصح من قبلهم اذ تخصيص العلم التصوري لا اتحاد مع المعلوم انما صدر عن الايثار **قوله** تحكم لا مساغ
 لاذ الصورة انما خاصة من الشيء متحدة مع ذلك الشيء بناء على حصول الاشياء بانفسها في الذهن واما على تقدير حصول
 الاشياء فلا يكون العلم متحدا مع المعلوم اصلا تصورا كان او تصديقا **قوله** وانت خبير يا ابي ليس جوابا عن الايراد كافي حاشية
 المصنف اذ بناء على كون التصديق من لواحق الادراك والجواب الذي اورده عليه انما هو بعد كونه قسما من الادراك قال المصنف
 لان الحالة الادراكية قد فاطت بوجودها الرابطة خطا طار الطيا اتحادا يصدق حقيقة فيما سبق العلم ليس هو الصورة الذهنية سوار قيل بانها
 مع ذى الصورة كما هو على مذاهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن وبمغايرتها اياه كما هو راي القائلين بحصول
 الاشياء وتحقق انتشارها تعالى وحققنا ايضا ان العلم بلا شيار القابلة بمعنى مبداء انكشافها ليس هو نفس ذات العالم كما يظنه
 الشارح ويذهب الى ان علما بالاشياء ليس امر منفصلا عن انفسنا والى ان العلم فاذا من هر صفة من صفاتها قائمة نهائى
 بنفسها انتشارا لانتزاع العلم بالمعنى المصدرى ونشار لا انكشاف الاشياء عندنا وهى التى نعبر عنها بالفارسية بدانش ولا بد وان
 يكون لها اضافة الى المعلوم في صفة ذات اضافة يعبر عنها علمانا الماتريدية بالحالة الانجلالية والتناخرون بالحالة الادراكية

الا ان علمنا انما لغوا الوجود الذي هو اعم عليهم القول بالاضافة الى المعلوم الموجود في الخارج فلذا ذهبنا
 الى الوجود الذي هو اعم فالوجود في الذهن سوار كان نفس الشيء او شئ هو متعلق تلك الحالة وقد ذهب الى ان العلم في تلك الحالة
 اكثر الاعلام منهم العلامة القوشجي حيث ذهب الى ان الموجود في الذهن امران الاول حاصل في عين دون قيام به بنفس
 المعلوم والثاني قائم به مغاير للمعلوم هو من مقولة وكيف ومنهم بعض الاذكياء من المتأخرين حيث قال ان العلم حالة ادراكية
 تحقق عند حصول الشئ في الذهن وهي تصدق على الاشياء الحاصلة في الذهن صدقاً عرضياً فان الشئ اذا حصل في الذهن
 يحصل له وصف ويكمل عليه فيقال له صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع والاكمل عليه حال كونه في الخارج فهذا المحل
 من قبيل حل الكاتب على الانسان فالعارض من مقولة وكيف سوار كان محروصاً من هذه المقولة او من مقولة اخرى
 انتهى وكلام المص مطابق لكلام هذا البعض لانه ايضا قائم بحل هذا الوصف المسمى بالحالة على الصورة كما يدل عليه ظاهر قوله
 انما صارت علماً واتحاداً مع الصورة في الوجود كما يستدعيه المحل بتارة على الفاض عليه من ان الحالة قد ضالحت بوجود الصورة
 فخطار البطيحا اتحاداً وفضلياً ان تحقق ما تحت بطل الباطل فنقول قد حققنا انما ان العلم صفة قائمة بالعالم متعلقة بالمعلوم فلا
 يخفى ما ان يكون تلك الصفة انتزاعية او انضمامية والاول باطل اذ لو كانت انتزاعية فلهما انتشاراً وتزاعاً وهما اذات العالم
 اذ الصورة الموجودة فيه اوصفة اخرى والكل باطل اذ الانتزاعيات لا تاتصل بها في نفس الامر قبل الانتزاع الا بما نشي انتزاعها
 فلا يمكن ان يكون مبدراً انكشاف الاشياء بصفة انتزاعية الا بمشار انتزاعها فيكون مبدراً لانكشاف حقيقة هو مشار انتزاعها
 فان كان هذات العالم كان العلم نفس العالم وقد بان ان ذلك لا يصح كما ينبغي وان كان هو الصورة فقد وضع البطانة وان كان
 صفة اخرى فتلك الصفة هي العلم والكلام فيها الكلام فان كانت انتزاعية عاوت الشقوق وان كانت انضمامية تيمم الشق الثاني
 من التزويد الاول وهو المطلوب واذا ثبت ان تلك الحالة صفة انضمامية للعالم فتقول يستحيل اتحاداً مع الصورة في الوجود
 لانها لو وجدت بوجود واحد ما ان يكون كل واحد موجودين بالذات وهو صريح البطلان لان الوجودية تختلف باختلاف المضاهة
 اليه لان اتحاد الاثنين باطل كما بين في موضعه او يكون احدهما موجوداً بالذات والثاني موجوداً بالعرض واذا الصورة
 موجودة بالوجود فبطل بالذات تعيين على هذا التقدير انما لا موجود بالعرض بوجوده فيعلم كونها منتزعة من الصورة وقد
 بان لبطانة في الشق الاول من التزويد الاول في غير متحدة مع الصورة في الوجود بل هي متعلقة لتعلق الفعل بما وقع
 عليه فالصورة معلومة بتلك الحالة وما يتوهم من ان المعلوم نفس الشئ بما هو الصورة من حيث قيامها بالذهن علم
 فقد البطانة فيما سبق حيث يمكن على قول المص فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام بعلم فظهر من هذا ان
 ما زعم المص من ان الحالة اتحاداً بطيحا اتحاداً واثباتاً لبعض الاذكياء من ان الحالة محمولة على الصورة حملاً

عرضيا باطل فانه انما يستقيم لو كانت الحالة انتزاعية وليس الامر كذلك على ان الحالة عند البعض وعند البعض محمولة على
 الصورة فاما ان تكون محمولة عليها بالمواطاة او بالاشتقاق والاول صريح البطلان او المبادى لا تحمل مواطاة الا على افرادها او
 ذاتياتها وليست الصورة فردا للحالة ولا ذاتياتها على الثاني يلزم كون الصورة عالمة اذ العالم هو ذا العلم لا غير ومن جوز كون
 الصورة ذاتا له او رايته فحيز كونها للصورة ذات علم فحيز كونها عالمة وما دعم بعض الشراح ان الصورة والحالة حالتان في محل
 واحد وحلول شيئين في ثالث يستوجب الحمل بينهما كالمضاحك والمتعجب الجالين في الانسان في غاية السقوط اما اول فلان
 حمل الحالة على الصورة مواطاة لا يعقل واشتقاقا لا يتلزم كون الصورة عالمة واما ثانيا فلان حلول شيئين في ثالث لا يتلزم
 الحمل بينهما الصحيح حمل الحالة على سائر لغات النفس كالشجاعة ويصح حمل التعجب على الضحك اليم على انما يستعمل كون مناط كل
 هو المحلول كما عرفت ما من ان حمل التعجب على الضحك محلولهما في ثالث ساقط اذ التعجب غير محمول على مفهوم الضحك
 بل على افراده ومناط كل اتحادا مع وجودا بالعرض والحال مع التعجب في ثالث هو مفهوم الضحك واما ثالثا فلان حلول
 الصورة والحالة في محل واحد ليس كليا كما استعرف عن قريب فلا يمكن ان يحيل حلولهما في ثالث مناطا محمل بينهما ثم انه على
 المصو على بعض الاذكار ان الحالة القائمة بالصورة فيلزم كونها عالمة اذ العالم ما قام به العلم او قائمة بالنفس فلا يكون عرضية للمصو
 كقولها عليها وقد عرفت ان لا يمكن في كونها عرضية محمولة على الصورة مع عدم قيامها بها حلولها معها في ثالث وما قيل من ان الحالة
 والصورة متحدان وجودا والحالة قائمة بالنفس بقيام الصورة بها فان قيام احد المتحدين بشي يستلزم قيام المتحد الآخر به والاي لم
 كون الصورة عالمة ان مناط حمل المشتق على شيء قيام مبدؤه بالاتحاد معه ليس بشي اذ الاتحاد بينهما لا يمكن ان يكون اتحادا بالذات
 اذ ليس احد هاتين الاخر ولا ذاتيه فاما يكون اتحادا بالعرض فيكون احدهما هو الحالة منتزعا عن الآخر كما سبق فيكون الحالة
 قائمة بالصورة قياما انتزاعيا فيلزم كون الصورة عالمة قطعنا اذ مناط صدق المشتق على شيء قيام مبدؤه على النحو الخصوص ولو
 لم يسم به التحوم في قيامها بل الاتحاد وقيل ان الاتحاد ليس مناط صدق المشتق لزم ان لا يكون قيام المبادى الانتزاعية
 بنفسها مناطا لصدق اشتقاقها عليها بل يكون على هذا التقدير قيام الحالة بالنفس بواسطة الصورة كقيام السرعة بالمهم
 بواسطة الحركة فيكون المنتصف بالحالة او بالذات هي الصورة كما ان المنتصف بالسرعة او بالذات هي الحركة والحجب ان
 فانهم انما هم قدس سره بعد تسليم كون الحالة منتزعة عن الصورة قال ان الحالة قائمة بالذات لكونها متحدة مع الصورة وجودا
 وقوله ان المتحدين بشي يستلزم قيام المتحد الآخر فانه بعد القول بكون الحالة منتزعة عن الصورة لا معنى لكونها قائمة
 بالذات من المهم الا بالعرض وبالاوسطة ومن العجائب ان قال بعض الشراح قول المصو فلما رابطيا اتحادا وهو قول
 فلما رابط بالارتباط والاتحاد في الجملة وان لم تخالطها خط الصفة بالموصوف والالزام كون الصورة عالمة انتهى ولا يذنب

عليك ان الاتحاد بالذات وليس بهيئتها والاتحاد بالعرض فهو خطأ الصفة بالموصوف لانه يصح حمل احدهما على الآخر موافقا
او اشتقاقا ولا سبيل الى القول بحمل الحالة على الصورة موافقا بنا على ان المبادى لا تحمل موافقا الا على افرادها او ذاتياتها
والصورة ليست فردا منها ولا ذاتية لها تعين الثاني على تقدير القول باتحادهما بالعرض فيلزم كون الصورة عالمة فلا بد من
ما اذا راوا لهما قائل بالاتحاد في الجملة وعجب من ذلك ما قال لبعض الآخرين اشترح من انه اراد بالخط الرابطي للاتحادى المحل والاتحاد
في الوجود كما في الجنس والفصل ولا يخفى انه على هذا لا يكون العلم اعنى الحالة الادراكية نوعا محصلا بل فصلا للنوع مركب منها ومن الصورة
والغير لا يكون مندرجا تحت مقولة وكيف لان الفصل بسيط لا يصدق عليه مقولة هي الجنس ايضا يتألف نوع محصل من الصورة
والحالة وهما حقيقتان متباينتان وتآلف نوع محصل من حقيقتين متباينتين باطل بدهية فانه لا يصح ان يكون معنى بهما معنى يحتاج الى فصل
والقول بان الحالة جنس للصورة فصل فمفسد والاكالات الصورة بسيطا وصدق عليها المقولة التي منها الحالة ولم يحتمل
حقيقة محصلة منها وهو كله باطل لا ينبغي للعاقل فصل الاشتغال به هذا ولعلك دريت بما وعيت من ان العلم صفة ذات اضافة
الى المعلوم وانه متعلق بالصورة تعلقا وقوعيا فانا قد حققنا سابقا ان المعلوم بالذات هي الصورة الذهنية واذا كان كذلك الحال
اتحادها مع الصورة في الوجود وانتم اعلمها عنها فان الصفة لا يترفع عما وقعت عليه بل عما قامت به فلا يساغ لما نعلمه المص وما يتوهم
بعض الاذكياء من اتحادها مع الصورة كونها محمولة عليها فالحق ان الحالة موجودة بوجود متغاير لوجود الصورة متعلقة بها تعلقا وقوعيا
كما ذهب اليه العلامة القوشجي الا ان قوله بمحصل الصورة في الذهن من دون حلولها فيه باطل كما عرفت فيما مر وانما لم يحل عليه
كلام المص لانه قوله انما صارت علما عنة اذ الصورة على ما ذهبنا اليه لا يصير علما قط بل انما يصير معلومة الا ان يقال مراده بالعلم
الصورة العقلية فليس مقصوده من هذا الكلام الدلالة على اتحاد الصورة والحالة بل بيان ان الصورة متعلق اعلم وانه اراد بجملة
الحالة الصورة تعلق بالحالة بها تعلقا وقوعيا الا ان قوله اتحادا لا يعنى له على هذا التاويل واما ما افاد خاتم الحكماء قدس سره من انه
يمكن حمل قول المص على مذنب شراح التجربة وانما لم يحل عليه لانه قوله على ما عرفت فانه طالع شرح التجربة مرارا فلا حصله ذوقه
اتحادا ايضا آب عن ذلك المحل تاويل لفظ الاتحادى بالمتعلق الوقعى بصرف كلامه الى مذنب شراح التجربة تحريف صرف و
انما قوله على ما عرفت به فالامر فيه سهيل اذ القول بقيام الصورة بالذهن كلفى فارقا بين مذنب المص وشراح التجربة ووجها
لتفرد المص على ان يتضح التفرد على تقدير حمل كلامه على الاتحاد والحالة والصورة اتحادا عرضيا كما اختاره قدس سره ايضا يحتاج الى
مكلف اذ قد سبق اليه بعض الاذكياء والكلام في ذلك سيأتى وقد جعل بعض اشراح كلام المص على ان الحالة صفة انضمامية
عنده ومع ذلك جزم عليها على الصورة بنا على انهم من ان حلول الشيين في ثالث يستوجب الحمل بينهما وحمل الخطأ الرابطي
الاتحادى في قول المص على المحل وقد عرفت فساده فيما سبق ومستعرف اختلافه في الدرس التالى ان شاء الله تعالى اذ عرفت

ذلك واخترت بان الحق ما ذهب اليه شراح التجربة في القول بالحالة فلفظ ينك على ومن ما ورد الناظرين في كلامه القاصر
 عن ذكر مرارة لئلا يوسوسك جدلي بشكوكه واوامه فاعلم ان المحقق الدواني لورد عليه في حاشي شريح التجربة بيان هذا القاصم بالذهن
 ان كان مغاير للمعلوم بالمهية فهو بعينية القول بالشيء والمثال وان كان متحد معه فيها فلا يحصى عن الاشكال الواردة على القائلين
 بكون العلم صورة ثم قال فان قيل القائل بالشيء لا يقول بحصول المهية بنفسها في الذهن الاعلى طريق المجاز ونحن نقول بـ حقيقة كما هو
 مقتضى البرهان قلنا فلا بد من اثبات وجود امر آخر مغاير بالمهية للامر المعلوم وودنه خطا القتا انتهى وانت تعلم ان هذا القاصم مغاير
 للمعلوم بالمهية وليس شجالة فان شجى الشيء هو مثاله الحاكى اياه كالصورة المنطبقة في المرأة بالقياس الى ذى الصورة و
 ليس هذه الحالة كذلك بل هي صفة نفسانية كالشجاعة وغيره الا انها ذات تعلق بالمعلوم وقد تحققنا سابقا في شجى قول المص
 نعم تنجح حقيقة غير ان القائلين بالشيء والمثال لا يغير لهم عن القول بالحالة بل لا بد لهم من ان يقولوا ان العلم هي الحالة وان
 اشباح الاشارة متعلقاتها ولو كان الشجى عبارة عن مطلق امر مغاير للمعلوم بالمهية لكان المتكلمون ايضا قائلين بالشيء والمثال
 فانهم يقولون بهذه الحالة كما تحققنا فيما سبق وليس الامر كذلك كما عرفت سابقا فليس هذا قولنا بالشيء والمثال وقد تنبه المحقق
 على ذلك ولذا عجب الايراد بقوله فان قيل الخ واجاب عنه بانه لا بد من اثبات امر آخر مغاير بالمهية للمعلوم واذا قد بينا وجود ذلك الحالة
 على وجه السداد على حسب المراد فقد شذنا القتا وازحنا الايراد وقد لا ح بما ذكرنا ان ما توهمه المصدر الشيرازي المعاصر للمحقق الدواني
 معترضا على شراح التجربة من انه جمع بين المذهبين اى مذهب حصول الاشباح ومذهب حصول الانفس في غاية السقوط اذ
 القول بقيام الحالة ليس قولنا بحصول الشجى على ما تحققنا كيف والشيء ما خوذ من الشيء ذى الصورة حتى كانه كالصورة المنعكته
 من الشيء المنطبقة في المرأة والحالة غير ما خوذ من ذى الصورة يوضح ذلك ما اذا تصورنا مفهوم الحيوان فذلك المفهوم المحصل
 في الذهن عند القائلين والمثال ليس عين الحقيقة الحيوانية التي تترتب عليها الآثار من الانقضاء بالحس والحركة بل هو
 مثال يحاك لها كالصورة المنعكته من زيد المنطبقة في المرأة فاطلاق الحيوان على ذلك المفهوم تجوز كاطلاق زيد على مثاله
 والحالة المعصورة عنها بدلتش امر آخر وراد ذلك المفهوم وهي متعلقة بذلك المفهوم اولاً وبالذات وبالحقيقة الحيوانية بواسطة ثانياً
 وبالعرض واما عند القائلين بحصول الاشارة بانفسها فذلك المفهوم هي الحقيقة الحيوانية والحالة لا يرب في انها مغايرة لتلك
 الحقيقة متعلقة بها تعلق الفعل بما وقع عليه فالقول بوجود الحالة ليس هو القول بالشيء والمثال بل القول بالحالة تياتي
 على ثلاثة اوجه الاول القول بتعلقها بمقتضى الاشارة بالحاصلة بانفسها في الذهن وهو مذهب العلامة القوشجي ولهم والثاني
 القول بتعلقها بمثالها بالحاصلة في الذهن وهو الذي ذهبنا اليه وقد بينا برهاناً وشيئاً نارا كما فيهما والثالث القول بتعلقها
 بالمعدومات او الموجودات الخارجية وهو مذهب المتكلمين فتوهم كون مذهب العلامة القوشجي جمعاً بين المذهبين توهم بعيد

والعجب ان المصدر نفسه اعترض على الحق الدواني بان القول بوجود امر مغاير للعلم بالمهنية ليس قولاً بالشئ والمثال
فكيف لم يخطر له بالبال ذلك في القول بان ذهب العارضة القوي شبي جمع بين المذهبين ولكن المناد بمسمى وصيم والشعير
يؤكد ونديم وقد ظهر بهذا التحقيق ان ما ركبته فاعلم الحكماء في جواب ايراد المصدر من انه لا عار به في الجمع بين المذهبين
اذ اول الدليل لا حاجة الى اركابه الا ان يقال انه قدس سره اجاب بمنزلة على سبيل الجدل بتسليم ما ظنه المورد فانهم اذا
قد افنا البرهان على ان العلم بهي الحالة وان الصورة ليست علما ولا كافية في الانكشاف سقط ما يتوهم انه قول بلا دليل و
ساقط عن درجة التحقيق وان الصورة كافية في الانكشاف فلا حاجة الى القول بالحالة واما من قال اننا اذا رجعنا الى محوينا
لا نجد سوى الصورة حالة اخرى فليتهم وجبانه وليحدث نفسه ان اراد ان يعلم الحكمة فطرة اخرى فما استقرار الحق على عرشه و
زحقت الاوهام واشترقت شمس الحقيقة في وسطها وانما جابت سدل النظام وقد اظننا الكلام وارخينا الزم تحقيقا لتمام
واشباعا للمرام واهد على التوفيق والانعام قال المصالحا الحالة الذوقية بالمذوقات تصارعت صورة ذوقية تمثيل لا اتحادا
ومحايطها مع الصورة والعنى كالحالة الذوقية التي هي ادراك المذوقات تحاط وتحت بالمذوقات اى الاشياء التي تتعلق
بها الذوقية فيصير تلك الاشياء صورة ذوقية اى صورة مخلوطة بال كيفية الذوقية التي هي حالة ادراكية فذلك سائر الحالات
الادراكية كالنقل والاذعان مثلا وغيرهما يخاطب الاشياء التي هي متعلقات تلك الحالات فتصير تلك الاشياء صوراً منسوبة
اليها يقال صورة عقلية وصورة اذعانية الى غير ذلك فالصورة مطلقا تصارعت علما اى صورة علمية لمخالطة الحالة الادراكية
مطلقا والامر في توضيح نقطة والصورة الذوقية ورجوع الضمير في قوله صارت الى المذوقات سهل فاما قال بعض الناصحين
من ان الاول حالة ذوقية بدل قوله صورة ذوقية الا ان يقال ضمير صارت راجع الى الحالة الذوقية فان اخطأ الاتحاد
من الحائنين ليس بجي كما لا يخفى ثم ان هذا التمثيل غير صحيح على ما يقتضيه عبارة المص من اتحاد وجود الحالة والصورة فان
صور المحسوسات سوا كانت مدركة بالحواس الظاهرة او بالحواس الباطنة موجودة في الحواس والحالة مطلقا سوا كانت متعلقة
بالجزئيات او بالكلية موجودة في انفس تلك صور الاتحاد بما في الوجود والصح اذ على ما حمل عليه بعض الشراح كلامه من
ان الصورة والحالة ليستا عاليتين في محل واحد اذ صور المحسوسات حالة في الحواس والحالة حالة في النفس وقد اضطرب
هذا الشايع في وضعه فقال وجوابه انما انهم ان صور الجزئيات انما تحصل في الحواس بل تحصل في انفس فان الجزئيات العينية
لا تحصل باعيانها في الذهن بل الحاصل منها في الذهن خواصها المنقصة بها والامر بالمائل اليها في المهية وكلام المص جهتا بنى
على التحقيق لاعلى ما هو المقرر عندهم وعلى تقدير تسليم مجز ان يكون تلك الحالة اليفي في الحواس كما قيل ان مدرك الجزئيات
هي الحواس والحق ان الادراك القصورى والتصديقي للنفس واخطأ بالحالة الادراكية بالصورة كما خطأ الاذعان بالقيضية

الشخصية فان الازعان النفس بالضرورة والقيمية شخصية ليست بموجودة فيها لاقتناع حصول خبرتها فيها او كما خلاط الانفات بالزيت
 المادية وتحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصلح المصباح بالمثل بالمواطات بين الصورة والحالة وقلنا انما صارت علما معناه
 انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الازكية فان لفظ العلم يدل على معان كثيرة وانما هو الاشكال على من قال
 بالمثل بالمواطات التحقيق فان المجازي لا ينكر انتهى كلامه ولا يخفى خطاها واختلاله وما اجاب به او لا ليس بصحيح عند القوم ولا عند
 المعصنفان الظاهر من كلام المصنف في مواضع من كتيبه انه ينبغي ان يحصل الجزئيات العلمية باعيانها في الذهن على انما نسوق
 الكلام في العلم الالجابي فانما تعلم بدهرته انه متعلق بالصورة المادية وهي اما الصورة الخارجية من دون الظواهر في الحاشية كما هو
 في سبب الشئ المتقول والرايين او الصورة المنطقية في الجملة كما هو في ابيات من المشايخ وعلى التقديرين فلا يساغ لتقول
 بان اتحاد الحالة مع الصورة اذا كانت قائمة بالنفس لا بالحالة ولا بحلوهما في ثالث وما اجاب به ثانيا فهو ظاهر الفساد ضرورة ان المدرك
 فيها واحد وقد اعترف هذا القائل بفساده حيث قال والحق الخ وما افاد بقوله والحق لا ريب في انه حق اذا حاصله هو ما حققنا فيما
 سبق من ان الحالة متعلقة بالصورة لتعلق الفعل بما وقع عليه لكن ذلك المتعلق ليس عبارة عن جملة الحالة بوجود الصورة في لفظ
 رابطها اتحادا كما يزعمه المصنف والمصنف لم يصلح بالمثل فقد صرح بالاتحاد فلا شكل غير منقطع عن كلامه وتقييد هذا القائل لفظ
 الحمل بقوله بالمواطات يدل على تميزه والحمل بالاستشاق مع انه ايضا غير متصور بين الحالة والصورة المحسوسة لا تشافرا الاتحاد في
 الوجود ولا تشافرا طول احد بهما في الاخرى وانتفاء حلولهما في محل واحد واطلاق الصورة العلمية على الصورة لا يدل على حل الحالة
 عليها بالاستشاق اذ ليس معنى كونها علمية الا ان العلم متعلق بها وهي معلومة لا انبها ذات علم ولفظ العلم لا يطلق عليها انما
 يراد به المعلوم وما ذكره من ان تحقيق انما هو في صور الكليات لا الطائل تحته اذ نسبة الجزئيات الى الحالة المتعلقة بها ونسبة الكليات
 الى الحالة المتعلقة بها نسبة واحدة وهي تعلق الحالة بكلية تعلقا وقوعيا وليس بصور الكليات مع الحالة المتعلقة بها خصوصية
 وعلاقة خاصة لا توجد في صور الجزئيات بالقياس الى الحالة المتعلقة بها وكون الحالة وصور الكليات حالتين في محل واحد
 ليس علاقة خاصة بينهما اذ ذلك متحقق بين صور الكليات وبين سائر صفات النفس كالشجاعة وليس بينهما علاقة خاصة لا
 ولعل لكلامه وجه الا اصله ولعلك تحسنت به لما نونا عليك ان القول بكون العلم هي الصورة يستوجب كون الحواس مدركة
 للجزئيات وعالمية بها ضرورة ان العلم على التقدير هو الصورة قائم بالحواس وقيام المبدع بشئ يستلزم صدق لمشتق
 عليه قوله ونوعان مختلفان بالذات انت تعلم ان اختلاف التصور والتصديق بالنوع والامكان حقا في الواقع صحيحا على
 ذهب من يرى ان الحالة صفة منضمة قائمة بالنفس موجودة في الاعيان كما ذهبنا اليه لكنه لا يكاد يصح على ما يشعره عبارة
 المصنف ذهب اليه بعض الاكابر من كونها انشراعية موجودة بوجود الصورة اذا كانت على هذا التقدير امر انشراعي والامر

الانسراع لا حقيقة الا ما حصل في الفعل لا فرد له سوى كصته على ما تقر عند المتأخرين في اصريه بعض الاذكياء فيكون هي تمام
 حقيقة افراد ما فيكون افراد ما منقطة بالرفع فلا يكون التصور والتصديق الذان هما فردان منها تخلفين بالرفع فافهم قوله
 وعليه بنا قوله تفردت قال في الحاشية اعلم ان قوله تفردت مبني على امور ثلثة الاول القول بالحالة الادراكية والثاني
 ان اشك والاذعان نوعان من الادراك والثالث ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب التعلق بنسبة واحدة في
 زمان واحد كالنوم واليقظة بل لا يعبدان يكون مناط التفرد هو الامر الثاني لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبله الشافعي
 ايضا فيفهم من ظاهر عبارات بعض المتأخرين انتمي انت تعلم ان مدار كل على ان العلم بهي الحالة المتغيرة للعلوم وليس هذا مما
 تفرد به المص ومع ذلك فالامر الثالث لا يصح في نفسه فضلا ان يصح وجها للتفرد لان التخييل بقصور متعلق بالتعلق به التصديق
 مجتمع معه ضرورة ومع هذا كله فلا يظهر تفسير المص لان العلامة القوشجي ايضا قائل بالحالة المنقسمة الى التصور والتصديق المتباينين
 حقيقة وعدم اجتماع التصور والتصديق بالمعنى الذي ذكره الشارح بحسب التعلق بنسبة واحدة في زمان واحد الوجه ان يقال في
 وجه التفرد ان القول بالحالة المنقسمة الى التصور والتصديق المتباينين نوعا مع القول بكونها مخالطة بالصورة خطأ اتحادا وبما
 تفرد به المص فان العلامة القوشجي لا يذهب الى اتحادهما مع الصورة وجودا وبعض الاذكياء لا يذهب الى انقسامها الى التصور
 والتصديق المتباينين نوعا بل يقول ان من لواحق الادراك والمليون الا يقولون بوجود الصورة راسا فضلا عن اتحادها معها
 وجودا وموطن بعض شراح في وجه التفرد من ان العلامة القوشجي لا يقول بقيام الصورة بالذهن والمص يقول به وبعض الاذكياء
 قال بحل الحالة على الصورة ولم يقل به ليس بشئ اذ الخلاف في قيام الصورة بالذهن وعدمه خلاف على حيلة لا تعلق له بالقول
 بالحالة والمص ايضا قائل بحل الحالة على الصورة بقوله اتحادهما وجودا وهو مستلزم للحل بينهما كما لا يخفى قوله بظاهر النظر
 الى الشك الاذعان قال في الحاشية ولعلنا في عبارة الكتاب يظهر منها ان مقصوده ان الحالة الادراكية التصورية مطلقا لا تعلق
 الحالة الادراكية الاذعانية التصديقية لان الحالتين كلهما علمان تيرت عليهما الانكشاف فالنسبة التامة الجزئية قبل تعلق
 الاذعان بهما مشكوك كانت او غير كانت تكشف بالحالة التصورية واذا تعلق بها الاذعان تنكشف به ايضا الا ان الاذعان مبدا
 للانكشاف على وجه الاقرار وتسلم بخلاف الحالة التصورية فيها لا يجتمعان بحسب التعلق بامر واحد في زمان واحد عند حصول
 الاذعان يقول بالحالة التصورية شك كان او وجها لا تنتج اجتماع العليين على امر واحد وبما لا يظهر يتحقق النظر في عبارته انتهى
 تعلم ان التصور المقابل للتصديق على انفرادها ما هو مقصود للتصديق كالشك الوهم والاحكام منها ما هو غير مضاد له كالتفصيل
 فالنسبة التامة الجزئية عين هي ندغته معلومة بخبر من العلم الاول التصور الذي هو تخييل الثاني التصديق فالتصور والتصديق مجتمعان
 بحسب التعلق بامر واحد فظاهره يتحقق انظر في عبارة المص ليس بشئ ثم لا يخفى ان التصور والتصديق من صفات

النفس او غير ما من العالمين فيها عارضان للعالم واما المعلومات فهي غير عرضة لها بل هما متعلقان بها تعلقا وقوعيا
 وتشبيه الواقع في كلام المصنف ان التصور والتصديق المتباينين بالذات المتعلقين بامر واحد اخر مجتمعين بحسب التعلق
 كالنوم واليقظة العارضين لذات واحدة ولما قال بعض الشارحين من ان التصديق واخواته كالكلام ليست صفة
 متعلقة بها لا كعرض الاعراض لها ولا كعرض العرضيات لمعرضاتها والتصور حقيقة عارض للذات وصادق على
 الحاصل فيه فالصور والتصديق كلاهما قائمان بالذهن الاول بقيام مصداقه الذي هو عرض له والثاني بقيام نفسه وبينهما علة
 العروص بل مجرد المقارنة في الذهن انتهى فكلما منتهى لان ما ذكره من حال التصديق واخواته قد لا يفيج الا ان حال
 التصور ايضا ذلك بعينه لان التصور لما كان عارضا للذات كان قائما به فلا يمكن صدقه على الحاصل فيه لانه لو صدق
 عليه كان عارضا له ايضا فاما ان يكون عروضا لها بالذات وهو باطل او عرض شي واحد شيئين بالذات يستلزم ان يكون
 له قيامان ووجودان وهو صريح البطلان او يكون عروضا للحاصل في الذهن بالذات وللهذين بالعرض فلا يكون
 الذهن متصفا به فان العروص بالعرض لا يستلزم الالتصاف الا ترى ان السرعة والحكايات عارضة للجسم بواسطة الحركة لكنه
 غير متصف بها بل المتصف بها هي الحركة فيكون المتصف بالتصور هو الحاصل في الذهن وهو صريح البطلان او يكون
 عارضا للذهن بالذات والحاصل فيه بالعرض وهو ظاهر البطلان فان الذهن ليس متحدا بوجه مع الحاصل ولا قائما به
 حتى يكون ما يعرضه بالذات عارضا للحاصل فيه بالعرض وقد عرفت سابقا ان حلول شيئين في ثالث لا يستلزم التصديق بينهما
 وما توهم من ان التصور قائم بالذهن بقيام مصداقه هو عنده الصورة الحاصلة في الذهن ليس له معنى لانه ليس قائما بالذهن على هذا
 التقدير بل هو قائم بما هو قائم بالذهن في الفرق بين القائم بشي والقائم بالقائم بشي ظاهر على انه لو سلم ان القائم بالقائم بشي قائم
 بذلك الشيء فلا يخفى ان من الصورة ما ليس قائما بالمدر كبل بالذات والتصور لا محالة قائم بالذات فليس قيامه بالمدر كقيام مصداقه
 كما زعم انه لا يظهر ان هذا القائل على اي مذهب بنى هذا الكلام فان كان بانه على ما ذهب اليه فقد عرفت ان التصور والتصديق
 سياتي في انهما بالصور الذهنية تعلقا وقوعيا ولا قيام ولا عروض بشي منهما شي كانا على المذهب فيما كلاهما متحدا مع
 الصور ووجودا وهو صريح للعرض الا ان يقال انه يرى التصور حالة ادراكية متحدة مع الصور ووجودا والتصديق
 والشك وغيره من لواحق الادراك فهو بانه فاسد على فاسد قوله والا فلا دراك التصوري يجامع الادعان البتة
 على ما حققناه اشار بذلك الى ما مر سابقا من ان التصور قد يكون مجتمعا مع التصديق في التعلق بشي واحد كما في
 القضية المقبولة فانها معلومة بنحو من العلم التخييل الذي هو تصور والتصديق وقد مر فلان عهده قوله فاذا
 تصور كنهه التصديق اشارة الى الجواب عن تقرير الاشكال باننا اذا تصورنا كنهه نفس التصديق لزم اتحادهما بانه على اتحاد

العلم والمعلوم وتقرير الجواب ان العلم حقيقة هي الحالة الادراكية الغير المتحددة مع متعلقها فاذا التصور كان التصديق فان تصورنا منه يحل عليه
 التصديق باكمل الاول لانه عينه لا يحل لاشئ المتعارف لان التصديق لم يتعلق به انما يتعلق بالتصور لانه من المعاني المفردة
 انما يتعلق به التصور دون التصديق اما التصور فهو غير محمول عليه باكمل الاول لانه ليس عينه وانما يكون عينه لو كان عبارة عن
 الصورة الحاصلة وليس كذلك بل انما للصورة بسبيل المعلومات بل التصور متعلق به تعلقه لغيره من الاشياء فهو تصديق مقصور
 ولا ضيق فيه اصلا قوله كما اذا يتصور كونه مفهوما مخبريا فانه يصديق عليه مخبري باكمل الاول لاشئ المتعارف فان هذا المفهوم
 ليس بان عن فرض الاشتراك قوله كعلم الحالة العلم ان الطاهر من كلمات بعض ان الحالة معلومة علميا حضوريا بنفسها لا بما
 اخرى والا لزم تسلسل الحالات اذ الكلام في هذه الحالة كالكلام في تلك وقد يتك به الشايع على نفى الحالة في بحث علم الواجب
 سبحانه زاعم ان الحالة لما كانت منكشفة كان مناط انكشافها نفس وجودها بالقوة العاقلة فكما كان وجوده لها كان منكشفا عند
 من دون حاجة الى الحالة وقد تكلمنا عليه هناك بعد التنازل الى ان الحالة معلومة بنفسها لا بما لاجل اخرى وعلى هذا التفسير
 الواقع في كلام الشرح بين علم الصورة وعلم الحالة انما هو من حيث انه كان علم الصورة لثبوت حقيقة علم اخرى كذلك علم الحالة ليس
 بتوسط الصورة وان كان ذلك العلمان متعارفين من حيث ان علم الصورة متعلق بحالة وعلم الحالة ليس كذلك بل هو بنفسها
 والتحقيق ان علم الحالة ايضا بحالة اخرى وتسلسل غير لازم لان العلم انما يحدث بتوجه النفس والتفاتها وهو باختيار فاذا كانت
 النفس ملتزمة بتوجه الى الحالة وعلما تحدث حالة بها انكشف الحالة الاولى وكذا اذا توجهت الى علم الحالة الثانية حدثت حالة ثالثة
 وكذا فاذا انقضت عن التوجه والاتفات وقفت حدوث الحالات وانتهت سلسلتها والدليل على ان علم الحالة بحالة اخرى انما
 اذا علمنا الحالة القائمة بنا كانت تلك الحالة معلومة لنا وكنا عالمين بها فيصح انتزاع علمها بالمعنى المصدري عند انتزاع تعلقه
 عن الحالة فلا بد من انتشار انتزاع ذلك المعنى المصدري ولا يصح ان يكون انتشار انتزاع نفس تلك الحالة لان تلك الحالة
 معلومة بهذا العلم والمعلوم مضايقت للعلم فيتميل ان يكون انتشار الانتزاع العلم البير الاستحالة ان يكون شيئا وانتزاع الانتزاع ^{يقين}
 ومصادقا لها بنفسه وقد تفصيل ذلك في بحث العلم المصدري بالامزج ^{على} علم الحالة بعينها حال علم الصورة فكما ان علم
 الصورة ليس بتوسط صورة بل متعلق بحالة بها فذلك علم الحالة قوله ومن ههنا قيل قد نرى بعضهم ان معلوم العلم المصدري
 معلوم بالمتنج فالحصولي ليس لعلم حقيقي فاروق عليه انه كان معلوم المحضوري معلوم بالذات كذلك معلوم الحصولي فلا وجه
 لعدم كون الحصولي علما حقيقيا قل المورد ولعل انتشار الظن توهم ان معلوم العلم الحصولي هو الشئ الخارج فانه العلم بالمتنج
 لانه قديم في العلم باق وبذا هم فاسد فان معلوم الحصولي هو الشئ من حيث هو هو الشئ الخارج فوجه الشايع كلام ذلك بعض
 بان معلوم المحضوري منكشف بذاته لا بتوسط صورة بخلاف معلوم الحصولي فان المنكشف فيه او لا وبانذات هي الصورة ^{علم}

في الحصول انما يتكشف بواسطة الصورة فهو معلوم بالفتح وهذا هو المراد بكون المحضوري علما حقيقيا وعدم كون الحصول كذلك
 وتفصيله ان فشا انكشاف الاشارة حقيقة هي الحالة الادراكية وهي متعلقة اولاً وبالذات بالصورة العلمية وثانياً وبالعرض بفتح
 الصورة فانكشاف بالذات هي الصورة بالفتح وذو الصورة فالحالة الادراكية بالقياس الى الصورة علم محضوري وبالقياس
 الى ذي الصورة علم حصولي فمعلوم المحضوري هي الصورة العلمية معلوم بالذات ومعلوم الحصولي وهو ذو الصورة معلوم بالعرض
قوله واما معلوم الصورة فمعلوم بالفتح اي ذو الصورة معلوم بالفتح اي بالقياس الى الحالة المتعلقة بالذات والاولى بالصورة وثانياً
 وبالعرض بفتح الصورة **قوله** بخلاف معلوم الحصولي بمعنى الصورة فانه معلوم بالفتح واما معلوم الحالة وهي الصورة فهو
 معلوم بالذات لمتعلق الحالة بها اولاً وبالذات كما عرفت **قوله** واتح عني هذا ما اختاره الشارح خلاصته ان العلم هو نفس وجود
 العالم اي الذات المجردة عن القوة والاستعداد وحضور المعلوم حضوراً علمياً شرط لانكشاف لانه علم بشار على هذا ذهب الى ان
 العلم حقيقة نفس الواجب سبحانه لا اعتقاده ان وجود كل شيء عين الواجب تعالى وانت تعلم ان العلم لو كان عبارة عن وجود العالم
 قاناً ان يكون علمه عن الوجود المصدري او عن فشا انتزاعه الاول باطل لان العلم سوارا يربطه بالمعنى المصدري المعبر عنه
 بفتح او اريد بالمعنى الحقيقي ليس عين الوجود والمصدري اما الاول فلان المعنى المصدري لا يصدق على معنى مصدري آخر
 مالم يكن احدهما ذاتياً للآخر ولا يخاف في ان مفهيم العلم المصدري سايين لمفهوم الوجود المصدري فلا تصادق بينهما فضلاً عن الحقيقة
 واما الثاني فلان العلم الحقيقي ليس بالتزاعي والوجود المصدري انتزاعي والثاني ايضا باطل لانا قد حققنا سابقاً ان فشا انتزاعي
 الوجود المصدري في كل شيء عينه فلو كان العلم عبارة عن وجود العالم بهذا المعنى كان عبارة عن نفس ذاته وهو باطل لان العلم
 ينقسم الى المقصور والتقصدي وذات العالم لا تقبل الانقسام اليهما ولان المعلوم الواحد يكون مقصوراً ومصدقاً في زمان واحد
 فلو كان ذاته علماً كان ذاته مقصوراً وتصدقها فيلزم الاتحاد شخصي بين المقصور والتقصدي فان قيل ان المقصور والتقصدي
 ليسا نفس العالم بل صفتين من صفاته فذاك قول بان العلم ليس نفس ذات العالم بل هو من صفاته والقول بان التصديق
 ليس من صفات العلم بل هو من لواحقه باطل كما سبق ولان العلم تصيف بالبدئية والنظرية والعالم لا يصلح للاتصاف بهما والقول
 بان المتصف بهما هو المعلوم دون العلم باطل كما سبق في فهم نقول العلم الحقيقي عبارة عن مصداق العلم بالمعنى المصدري و
 لا يخاف في ان العلم بالمعنى المصدري معنى اضافي ومصدق المعنى الاضافي يجب ان يكون ذات اضافة فلو كان مصداق
 نفس ذات العالم وايضاً من الضروريات ان نسبة العلم بالمعنى المصدري الى مصداقه نسبة الانسانية الى حقيقة الانسان
 ونسبة الحيوانية الى حقيقة الحيوان فاشترك العلم بالمعنى المصدري بين النفوس الناطقة والنفوس الفلكية والعقول المفارقة
 دليل على ان علومها مشتركة في حقيقة واحدة تلك العلوم افراداً فلو كان مصداق العلم نفس ذات العالم كانت النفوس الناطقة

والنفوس الفلكية والعقول المفارقة مشتركة في حقيقة واحدة يكون هي افراد باو هو غير متقيم على اصولهم فان قلت لولم من اشترك
الوجود المصدري اشترك مصداقه لزم ان يكون علم الواجب سبحانه مشاركا لعلم المكنات في الحقيقة مع انه عين ذاته المقدسة
قلت قد حققنا فيما سبق ان العلم بالمعنى المصدري غير مترشح عنه سبحانه حتى يلزم من اشراكه بين علمه سبحانه وبين علوم المكنات
اشترك مصداقه قال لهم فقلنا اشارة الى بعض ما تكلمنا على انه يذهب من اتحاد الصورة والحالة وجودا وقال بعض اشرار هذا اشارة
الى انه يستدل على ان بين التصور والتصديق تغاير ابا ان لكل منهما لازم مختص به فان للتصور لازم هو عموم العقل والتصديق
لازم آخر هو خصوص العقل واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات حقيقة وهذا الدليل لو تم لدل على تغاير التصور بمعنى
الصورة للتصديق بمعنى الحالة اللاحقة اليه لان عموم العقل من لوازم التصور بمعنى الصورة ايضا انتهى وانت تعلم ان هذه شبهة
نشأت من الغفلة عن معنى العقل فان علق التصديق بالتصديق بالمتصدق لعلق وقوي ومعنى خصوص قلعة انه لا يتعلق تعلقا قويا
الا بالنسبة الثابتة المجزئة وما يقابله هو عموم العقل بمعنى ان يكون العقل الوقوعي غير مختص بالنسبة الثابتة المجزئة وبما من
لوازم التصور فاختلاف هذين اللوازم يدل على اختلاف ملازمهما قطعاً وثنى من هذين اللوازم ليس بعارض للصورة بل منهية
فاتها ليست معنى حاشيا حتى يمكن ان يتعلق بشئ تعلقا قويا فضلا عن ان يكون عموم العقل من لوازمها وعموم العقل الذي
هو من لوازم الصورة معناه انه يمكن حصول صورة كل شئ في الذهن وهذا المعنى ليس بمقابل لمخصوص العقل الذي هو من
لوازم التصديق حتى يستدل بكون هذا المعنى من لوازم الصورة على كونها مابنية للتصديق بالنوع وهذا ظاهر بادي نامل قوله
ثم علم ان المشهور الخ اعلم انهم اختلفوا في ان الحصول القديم هل ينقسم الى التصور والتصديق ام لا فذهب المحققون الى
الاول واخرون الى الثاني ثم اختلفوا في ان الحصول القديم هل ينصف بالبدئية او النظرية او لا ينصف بشئ منها فذهب
الجمهور الى الثاني وذهب الشارح الى الاول فهناك ثلاثة مذاهب الاول ذهب من يظن ان الحصول القديم لا يكون للتصور
ولا للتدقيق ولا لغيرها والثاني ذهب من قال انه يكون للتصور والتدقيق ومع ذلك يكون متصفا بالبدئية والثالث
ذهب من ذهب الى انه يكون للتصور والتدقيق لكن لا يكون بديهيا ولا نظريا واما العلم المتصورى فقد اتفقوا على انه لا يكون
للتصور والتدقيق وعلى انه لا ينصف بالنظرية البتة واختلفوا في انصافه بالبدئية فذهب الشارح ومنه الجمهور فاما الكلام في
انقسام الحصول القديم الى التصور والتصديق فقد سلفنا وحقنا هناك انه تصور وتصديق والظاهر ان من قلن خلافه لم يبق
الكلام في انصافه بالبدئية فلم يظهر لي بعد اثناء ما ذكره ما نحو ليس يتام كما استفق عليه اشارة تعالى واما علم الواجب سبحانه
فالظاهر ان كلمات الفلاسفة انه ليس تصور ولا تدقيق لانه عند علم حضوري قال فاقم الحكماء قدس سره انه ان اريد لعدم
كونه تصور ولا تدقيق لانه جل وعز ليس مصداقا للصواب كما يلوح من الاسفار فهو باطل بل كشر صريح لان علمه سبحانه مطابق لما عليه

المعلوم في نفسه الزم الجمل بوجوبه عالم بانه مطابق وهو التصديق والمدى بانه عليم والعلم لغة هو التصديق المطابق
الاجازم الثابت في الحديث الصحيح ان المدق صدقك يازيد وان اريد مجر والاصطلاح على ان علمه لا يسمى لقصوره وتصديقا فلا
مشاحة فيه لكن لا يلزم منه ان لا يكون علمه لقصوره وتصديقا حقيقة نعم القصور والتصديق فينا صفتان زائدتان اما في الباري
سجانه ففقد ذاته التصديق للصواب ولقصوره للفرقات فانها بذاتها مبدء الانكشاف وهذا هو الحق وبالاتبع الحق **قوله** بنا على
ان النظرية هذا ليل مشهور على ان المحصولي القديم والحضوري لا يتصفان بالبدئية والنظرية تقرير ان البدئية والنظرية
متقابلان البتة والتقابل محصور في قسامه الاربعة المشهورة وليس بينهما تقابل الايجاب والسلب اذ الاعيان الخارجية وكنه
الواجب سجانه ليست بدئية ولا نظرية ومن استحيل ارتفاع متقابلين بالايجاب السلب عن شئ ولا تقابل التصايف لا مكان
تعقل احدهما بدون الآخر فهما امتضا وان كان كل منهما وجوديا او ملكة وعدم امکان احدهما وهي نظرية وجوديا والآخر هي
البدئية عدميا والقديم والحضوري لا يمكن الصفا فيهما بالنظرية لانها تستلزم الحدوث والارتسام ضرورة والاول يتاني في القدم
والثاني انحصور واذ لم يكن الصفا فيهما بالنظرية لم يمكن الصفا فيهما بالبدئية اما على تقدير كون البدئية عدميا لها فلان المتصف
بالعدم يجب صلوحه للاتصاف بالملكة فانه عدم صفة عما شانه تلك الصفة واذ لم يصلح للاتصاف بالملكة اعني النظرية
لم يكن الصفا فيهما بالعدم اعني البدئية واما على تقدير كونها صفا لها فلان الاتصاف باحد الضدين مشروط بامكان الاتصاف
بالضد الآخر اذ من شرط الصندية امكان توارد الضدين وتعاقبهما على موضوع واحد فلو اتصفا بالبدئية حاز الصفا فيهما بالنظرية
واذا لا يجوز الصفا فيهما بالنظرية فلا يتصفان بالبدئية ايضا فهما ليسا ببدئيين ولا نظريين فالبدئية والنظرية من خواص العلم المحصور
الحادث في النظرية الدليل واور عليه بوجوه الاول ان تحقق المنافات بين البدئية والنظرية مسلم واما تقابلها بالمعنى الاصطلاح
المحصور في الاربعة فممنوع فان حصر المنافات بين التقابلات الاربعة المشهورة غير مسلم بل غير صحيح فان الاستقامة والاستدارة
تتافيان وليس بينهما شئ من التقابلات الاربعة اما الايجاب السلب العدم والملكة فلكونهما وجوديين اما التصايف فلجواز
تعقل كل منهما بدون الآخر واما التصايف فلا تتلذذ تواردهما على موضوع واحد لتغايب المستقيم والمستدير نوعا عندهم والحق ان حصر
المتنافيين في المتقابلين بالمعنى المحصور في الاربعة في غاية الاشكال الثاني انه يجوز ان يكون بينهما تقابل المملكة والعدم ويكون
البدئية ملكة والنظرية عدميا فاللازم صلح محل النظرية للاتصاف بالبدئية لا عكسه حتى لا يكون القديم والحضوري متضادين بالبدئية الحق
ان القول بكون النظرية عدميا نقض الثالث ان ما يجب في التقابل بالملكة والعدم من صلح موضوع العدم للاتصاف بالملكة
علم ان يكون الموضوع صالحا لثبته ونوعه وجنسه والقريب والبعيد فيجوز ان يكون علمه صلبا القديم والحضوري يكونان صاكين
للاتصاف بالنظرية بحسب صفتها الذي هو مطلق العلم هذا القدر من الصلح كاف في الصفا فيهما بالبدئية ولقد اجاب عنه خاتم الحكماء

قدس سره بان صلوح جنس الموضوع او نوعه مطلقا لكي في تقابل الملكة والعدم كيف ولو كفى لصح التصاف بحجر بالكون
 الارادي نظرا الى صلوح جنسه وهو بحكم بالحركة الارادية في فهم الحيوان بل لابد من صلوح محل العدمي للتصاف بالملكة سواء
 كان هذا الصلوح للمحل بشخصه بالذات او لنوعه بالذات وله بالعرض والجنسه بالذات وله بالعرض وشئ من المحصورى والقديم
 الصليح للتصاف بالنظرية اصلا لا بشخصها بالذات ولا بنوعها او جنسها كذلك لان التوقف على النظر ليس من الاعراض الاولى
 للعلم المطلق وانما تصيف العلم المطلق به لاجل التصاف بعلم المحصولي الحادث به وهذا الكلام في غاية التحقيق واثبت في هذا المقام
 ان النزاع في التصاف القديم والمحصورى بالبداهة يرجع الى مناقشة لفظية ليس تحتها كثير طائل فانه ان اعتبر في مفهوم
 البداهة صلوح موصوفها للتصاف بالنظرية فيها ليسا بديهيين والا فلا ريب في بداهتها **قوله** في نظر حاصله ان المراد
 بامكان توارو الضدين وتعاقبهما على موضوع واحد الذي هو شرط التضاد ان الاياي كل من الضدين ان يتعقب الآخر
 او يتعقب الآخر وان ابت خصوصية ذات الموضوع عن ذلك وذلك متحقق على تقدير التصاف القديم والمحصورى بالبداهة
 اذا لبداهة لا تاتي عن ان يتعقب النظرية اياها على موضوعها وان ابي موضوعها عن ذلك بخصوصية ذاته قال في الحاشية
 اقول معنى تعاقبهما على موضوع بعينه بالنظر الى طباغها مع غزل النظر عن خصوص حال الموضوع ان لا يوجب شئ منها
 بالنظر الى طبيعته لطلان الموضوع حتى يمكن ان يتقل من كل منهما الى الآخر وان كان لا يزال بالنظر الى خصوص طبيعته
 ولذا قالوا لا عند الوجود ولا ريب في ان طبيعة النظرية تقتضي الواسطة في العلم وحدوث الموصوف بها وطبيعة البداهة تقتضي
 انتفاء تلك الواسطة وان لم تقتض الحدوث فالعلم والمعلوم الواحد بعينه لا يتصف الابواب احدهما وثيقا بالثاقه بالنظر الى
 مقتضى طابعها الا ترى ان العلم بالكنه بعينه يمتنع ان يكون علما بكنه الشئ بالقياس الى معلوم بعينه فليس بينهما تقابل
 التضاد والتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم اذ من شان العلم المحصولي الحادث للتصاف بالكسبية على خلاف التضاد
 لان المتعبر فيه بقار الموضوع بعينه بالنظر الى طبيعة الضدين انتهى وانما حصل ان الوجود الخاص للعلم والمعلوم ان كان كسبا
 من النظر فلا يمكن تحققه بدون النظر وان كان غير مكتسب منه فلا يمكن ان يكون بوجبه مكتسبا منه فلا يمكن تعاور النظرية
 والبداهة على موضوع واحد سواء كان ذلك الموضوع هو المعلوم او هو العلم حصولا كان او حضورا قديما كان او حادثا ثانيا
 بينهما تقابل التضاد واسا سواء قيل باختصاصها بالمحصولي الحادث او لم يقل به بل ليس بينهما الاتقابل الملكة والعدم ولا
 ينبغي ان يكون موضوع العدم بشخصه صالحا للتصاف بالملكة بل يكفي صلوح نوع العلم المحصولي الحادث للتصاف بالنظرية
 التي هي ملكة في التصاف بالبداهة التي هي عدم كما مر في الدرس السابق وقد نفع بهذا التحقيق النظر المذكور في شرح
 ولا يضر هذا التحقيق الاستدلال المذكور على اختصاص البداهة والنظرية بالمحصولي الحادث اذ بطلان احتمال التضاد

بينها وبين كون التقابل بينهما قابل للملكة والعدم واليصادم أصل المدعى بل يؤكد اختصاصها بالحصولى الحادث لعدم بطلان
 ما يشعر به الاستدلال من صحة احتمال كونها متضادين على تقدير اختصاصها بالحصولى الحادث وعدم صحته على تقدير تجويز القضاة
 المحضورى والقديم بهما فان هذا الفرق غير متيقن اذ لا يصح ان يكون بينهما تقابل التضاد على التقديرين كما عرفت وقد ظهر بما ذكرنا
 ان ما احاط به الحكماء قدس سره عن النظر المذكور فى الشرح من ان القدم والحادث من لوازم الهوتية الشخصية فان مقتضى
 بالعدم او عدمها من لوازم النسخا الخاص من الوجود وخصوص الوجود والتعيين متساويان فلو فرض انفسار القدم والحادث
 انتهى التعيين والهوتية الشخصية واذ كان الحادث والقدم من لوازم الهوتية الشخصية فايكون منافيا للقدم فهو مستحيل على
 الهوتية الشخصية القديمة والنظرية منافية للقدم فايى القديم بهوتية عن عروضها اياه ومن شرط التضاد صحة معاينة الآخر
 على موضوع احدهما بالنظر الى الموضوع بما هو موضوع انتهى لا يصلح ان يكون نصيحى لاحتمال التضاد بين البدئية والنظرية
 على تقدير اختصاصها بالحصولى الحادث والباطل لذلك الاحتمال على تقدير تجويز القضاة المحضورى والقديم بهما كما هو
 ظاهر كلام استدلال لما عرفت من بطلان ذلك لاحتمال على التقديرين بل ما ذكره قدس سره الى ما حققه الشارح
 ولخصنا محصله كما لا يخفى فهاشم ما حققه الشارح وان كان حقا فى الواقع لكنه لا يصلح على ما ذهب اليه من ان البدئية والنظرية صفتان
 لنفس المعلوم وانها لا يختلفان باختلاف الاشخاص والادوات وان النظرى لا توقف مطلق حصوله على النظر والبدئية بالمالا
 يتوقف حصوله المطلق عليه كما سياتى منه اذ على هذا المذهب كما لا يمكن ان يكون بين البدئية والنظرية تقابل التضاد كما
 ذكره كذلك لا يمكن ان يكون بينهما تقابل لعدم والملكية اذ من شرط التضاد امكان توار كل من الضدين على موضوع
 الآخر ومن شرط التقابل بالعدم والملكية صلح محل الالفاظ بالملكية ومن استحيل ان يكون الشئ الذى لا يتوقف
 نحو انما حصل على النظر وما يتوقف نحو انما حصل على النظر فكيف يمكن ان يتوار بدئية والنظرية على موضوع واحد فلا يصح توار كل منهما على موضوع
 الآخر والصفات محل البدئية التى هى العدم بالملكية التى هى النظرية وليس مطلق مفهوم المعلوم نوعا وجبا للمعلومات
 المتخالفة حتى يحكى صلوح الالفاظ بالنظرية فى تحقق تقابل الملكية والعدم بينهما وبين البدئية اذ المعلومات حقائق مختلفة
 متخالفة غير مشتركة فى ذاتي فضلا عن ان يكون المعلوم نوعا لها او وجبا فعلى ما ذهب اليه الشارح لا يصح الاستدلال راسا
 اذ بناء على تحقق التقابل بالمعنى المصطلح المشهور المحصور فى الاربعة بين البدئية والنظرية وانتفاء الالجاب السلبى بينهما
 بينهما وعلى المذهب لا سهيل الى تحقق احد من التقابلات الاربعة بينهما كما عرفت ثم على هذا المذهب يكون معنى الصفات
 العلم المحصول الحادث بالنظرية والبدئية انه يتعلق بشئ يتوقف مطلق حصوله على النظرية او بشئ لا يتوقف حصوله المطلق
 عليه لانفسار فى انه كما يمكن الصفات المحصول الحادث بهما بهذا المعنى يمكن الصفات القديمة والمحضورى بهما معنى انه يتعلق

بما يتوقف حصوله على النظر او بما لا يتوقف حصوله المطلق عليه لما لم يلزم من كون العلم متعلقا بنظري ترتب ذلك العلم على النظر فقام
 مانع الاضافات المحضوري والقديم بالنظرية بمعنى تعلقها بما يتوقف نحو من اخراج حصوله على النظر فافهم قوله قال في الحاشية علم انهم
 اختلفوا في ان البدئية والنظرية بل هما صفتان للعلم بالذات او صفتان للمعلوم بالذات او كليهما بالذات فذنب المحققون الى
 الاول وجمع المصمم وهو الحق فالمتصف بهما الاول وبالذات هو العلم والمعلوم فانما يتصف بهما بالعرض اى بواسطة العلم واسطة
 في العرض فان المقصود بالنظر هو العلم بالاشياء واكتشافها لا وجود المعلومات ولو في الذهن الا بالعرض من حيث ان العلم
 لا يتعلق الا بما يوجد عند المدرك ولا يمكن ان يكون العلم الواحد متصفا بالبدئية والنظرية بل العلم البدئي والعلم النظري مختلفان
 باشخاص فالعلم المتوقف على النظر غير العلم الذي لا يتوقف عليه نعم ذات المعلوم قد تكون بدئية وقد تكون نظرية بمعنى انها قد
 تتعلق بهما علم لا يتوقف على النظر فتكون بدئية بالعرض وقد تتعلق بهما علم متوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض وذهب
 الآخرون الى الثاني ففهم من ذهب الى انها صفتان للمعلوم مختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات فالعلم الواحد قد يحصل
 للشخص بالنظر فيكون نظريا وقد يحصل لذلك الشخص في وقت آخر او لشخص آخر بالنظر فيكون بدئيا ومنهم من توهم انها صفتان
 للمعلوم لا يختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات فلا يمكن ان يكون معلوم واحد نظريا وبدئيا ولو في وقتين ولو بالنسبة
 الى شخصين وهو ما اختاره الشارح جريا منه على سببته في التقليد وذهب بعض القائلين الى الثالث وتحقيق المقام وتفصيله انما اذا
 علمنا شيئا فهناك امور الاول الحالة الانجلائية التي هي سبب الاكتشاف حقيقة كاحتقائه الثاني صورة ذلك الشيء الموجودة في
 الذهن القائمة به سواء كانت مغايرة له بحسب الماهية او متحدة معه بحسبها على اختلاف المذهبين ولتلك الصورة اعتباران
 الاول اعتبارا بها من حيث انها ماهية شخصية قائمة بالذهن والثاني اعتبارا بها من حيث نفس ماهيتها بما هي هي الثالث ذلك
 الشيء ذو الصورة والى اعتباران الاول اعتبارا من حيث انه شخص فاجب الثاني اعتبارا نفس ماهية المرسله من حيث هي
 هي وهذا الاعتبارين الاعتبار الثاني من الامر الثاني على نذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فان الماهية من
 حيث هي هي محفوظة عند عدم خارجها وبنها اذا امتهد بها فاعلم ان الامر الخارجى بما هو كذلك ليس بدئيا ولا نظريا لانه ليس مترتبا
 على النظر ولا ماصلا للمدرك بل انظر فليست البدئية والنظرية من اوصافه وانما ماهية من حيث هي هي فعلى نذهب القائلين بحصول
 الاشياء للحصول لها للمدرك وانما وجودها بعين وجود الامر الخارجى فوجودها بالصيغ المتوقف والترتب على النظر حتى يكون هي
 بدئية او نظرية وعلى نذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن يكون هي موجودة في الذهن بعين وجود الصورة
 الذهنية فالحكمت الصورة الذهنية نحو وجودها الذهني صالحة للتوقف والترتب على النظر كانت هي الية كذلك والا فلا اذا
 يتصور ان يكون الصورة الذهنية غير صالحة للترتب على النظر ويكون وجود الماهية من حيث هي هي للمدرك الذى هو نفس

وجود الصورة في الذهن صاحبها للترتب على النظر كيف واقفاً المطلق الى علة واستغناء الخاص عنها في نحو واحد من الوجود وغير
 مقبول فليست في ان الامر الثاني اعني الصورة الذهنية بل يصلح ان ترتب على النظر حتى تكون نظرية او بديهية ام لا نقول
 انها لا تصلح ان تكون مترتبة متوقفة على النظر اولاً وبالذات كيف وكثيراً ما يتفق انه يحصل في اذناننا صورة الموضوع والحول
 ونسبته ولا يحصل لنا الاذان ثبوت الحول للموضوع كما في حالة الشك ثم اذا علمنا النظر لاح لنا البرهان فنحصل لنا الاذان
 بالنسبة من دون ان نريد على الصور الذهنية الموجودة في حالة الشك صورة ذهنية اخرى حتى يكون هي المترتبة على النظر
 فانما ترتب على النظر نفس الاذان وهو قسم من امحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة ولا يمكن ان يقال ان الصورة الموجودة
 حالة الاذان غير الصور الموجودة حالة الشك والمرب على النظر هي الصور الموجودة حالة الاذان وذلك لان الصور
 الموجودة حالة الشك باقية حالة الاذان الماكتم للاتفات اليها اذ لا يسيل الى تقارر الاتفات مع تبدل الصور بها
 ولما لم يكن المرتب على النظر هي الصورة الذهنية لم يكن ههنا الصورة من حيث هي مرتبة على النظر فلا يكون النظرية ولا البديهية
 صفتين للصورة الذهنية بما هي شخص ذهني ولا ما بهيتها من حيث هي مرتبة على النظر فلا يكون النظرية ولا البديهية
 من الاعراض الاولى للعلم بمعنى امحالة الادراكية واما المعلوم بمعنى الصورة الذهنية فانما يتصف بها بالعرض فمعنى
 كون المعلوم بديهياً او نظرياً يكون علمه بديهياً او نظرياً نعم من المعلومات ما علمه بالنظر اكثر كالاوليات ومنها ما علمه
 النظر اندك كعبريات لكن لا يلزم من ذلك كون البديهية والنظرية صفتين للمعلوم اولاً وبالذات اذ اصالح
 للترتب على النظر اولاً وبالذات هو العلم كما عرفت ولا يربك الوهم بان المترتب على النظر ما هو المقصود منه ليس
 المقصود منه تحصيل حقيقة العلم فالمرتب على النظر ليس تحصيل حقيقة العلم فانظرية وما يقابلها ليس من اعراض العلم اولاً
 بالذات وذلك لانه ان اريد لعدم كون المقصود من النظر تحصيل حقيقة العلم انه ليس المقصود منه تحصيل حقيقة العلم
 بوجوده بالاطل الذي ينبغي فسلم لكن الكلام في ذلك اذا ادعى ان المقصود من النظر المرتب على النفس العلم القائم بالمدرک
 الموجود فيه بالوجود الاصل للصورة الموجودة فيه بالوجود اطلق وان اريد به انه ليس المقصود منه العلم القائم بالمدرک الموجود فيه
 بالوجود الاصل فلم يزل المقصود من النظر هو العلم بالاشياء لا نفس تلك الاشياء وما يقال من ان المقصود من التقدير هو حصول
 كنه المحمود بما يفر من افراد العلم كان فالمرتب على النظر هو المعلوم في غاية السقوط فان المقصود من التقدير هو العلم بكنه
 المحمود واكتشاف المدرک لا وجوده وحصوله بالاكتشاف فاذا حصل المقصود اعني العلم بكنه المحمود والمدرک حصل متشخصاً
 بنفس قايمة بالمدرک فقد تحقق ان البديهية والنظرية صفتان للعلم حقيقة وان الحق هو المذهب الاول وظهر لطلالان
 المذهب الباقيتية البنيية على ان المعلوم ترتب اولاً وبالذات على النظر واستوقف على وجه

اخرا بطاها الشارح تعالى حيث ياتي الكلام على تعريف النظري واما المذهب الرابع فقد اتكبه بعض المشرحين قائلين
 وجود الطابع النوعية مقدم على وجودات الاشخاص خارجا وذهبا فقد يكون التقدم طبيعيا كما قالوا في وجود طبيعة الصورة
 الجمعية فانه عليه لوجود الهيولى وهو علة للوجود الشخصي للصورة وعلة العلة علة فوجود طبيعة الجمعية علة لوجودها الشخصي قد يكون
 مستتبعا محضيا كما في وجود الانسان ووجود شخصه فيكون الاول سبق من الثاني وتوقف الاول وترتبة على علة سبق من
 توقف الثاني وترتبة عليها فالمكتسب بالنظري الطابع الكلية فان الجزئيات لا يكون كاسنة ولا كسنة والكاسب علة
 للوجود الذي للمكتسب فالطابع الكلية التي هي المعلومات اذا نسبت الى علتها تكون سبق بالتوقف والترتب على علتها
 اي الكاسب على الاشخاص الجزئية الذهنية القائمة بالذهن بالنظر الى التوقف والترتب على علتها ولا يكون الاول
 واسطة في العروص الثاني فان الوصف لا يتحدد فيها وذهبا تعدد وصف التوقف والترتب بل انما يتصور الواسطة في العروص
 فالبدئية والنظرية صفتان للعلم والمعلوم كليهما بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروص والمعلوم فقط بمعنى نفى الواسطة عطفها
 فان التوقف على النظر بالنظر الى ذاته للعلم بعد توقف مرتبة وجود طبيعة التي هي مرتبة المعلوم بعدية بالذات تتحقق في
 في الهبوط انتهى كلامه لمخصصا وانت تعلم فانه من الاختلال اما اول فلان هذا الكلام مبنى على ان العلم هو الصورة الذهنية القائمة
 بالذهن والمعلوم طبيعة تلك الصورة من حيث هي هي وقد عرفت فيما سبق فساد ذلك اما ثانيا فلاننا قد بينا ان العلم بالتوقف
 على النظر نفس العلم بمعنى الحالة الانبجالية لا الصورة الذهنية الشخصية ولا طبيعتها المرسله ولعجب ان هذا الشارح قائل بان
 العلم هو الحالة المعقبة للصورة وان الازعان نوع منها حقيقة ثم يزعم ان المرتب على النظر ليس هو الازعان بل هو الصورة
 الذهنية وطبيعتها المرسله وقد بينا انك على فساد ذلك واما ثالثا فلان هذا القائل نافي لوجود الطابع في الخارج فلا يتم
 على رآه القول بسبق وجود الطابع على وجود الاشخاص خارجا وذهبا واما رابعا فلان لوجود الطبيعة المرسله مميزات الاول
 وجودها الالهي المستمر بتعاقب الاشخاص وهو غير مرسوم بخصوصية شخص اصلا الثاني وجودها بعين وجود الفرداني خاص
 فوجود الطبيعة بالمعنى الاول سابق على وجود الفرد في الواقع سبق المحتاج اليه على المحتاج وبهذا المعنى يقال ان وجود
 طبيعة الجمعية علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى علة للوجود الشخصي للصورة الجمعية كما ان وجود الطبيعة الانسانية سابق على وجود
 زيد لان وجود زيد مثلا مسبق بوجود ابيه ووجود ابيه مسبق بوجود الطبيعة الانسانية ووجود الطبيعة بالمعنى الثاني عين
 وجود الفرد في الواقع بلا تغاير اصلا فلا سبق على وجود الفرد اصلا في الواقع اذا سبق بلانها غير مقبول لوجودها صلوا وذهبا
 العقل بقرب من التحليل يحلل ذلك الموجود الى ماهية مرسله وهوية شخصية لكن الانفاير بينهما في الواقع بل في لحاظ العقل فبهذا
 القائل ان اراد وجود الطابع المرسله الذي حكم بتوقفه على الكاسب النظر وجودها الالهي فهو ليس بتوقف على النظر اصلا في

والوجود الالهي غير موهون بخصوص وجود شخص ما فيجوز ان يحصل طبيعة الصورة الذهنية المتوقفة بخصوص وجودها على النظر بلانظر
 في ذهن من الاذبان فلا يكون الوجود الالهي بطبيعتها متوقفا على النظر اصلا فضلا عن ان يكون التوقف على النظر تابعا لهما
 بالذات للوجود الالهي وان اراد بوجود الطباع المرسلة الذي حكم بتوقفه على الكاسب والنظر موهين وجود الفرد متوقفة على
 الكاسب والنظر مسلم لكن توقفه موهين توقف وجود الفرد على الكاسب والنظر لا لا تغاير بين هذا الوجود وجود الفرد في الواقع
 حتى يكون في الواقع توقفا ان احد ما توقف وجود الطبيعة وثانيهما توقف وجود الفرد بل انما المتحقق في الواقع موجود واحد
 وجود واحد له توقف واحد فلا تعدد لوصف التوقف والترتب في الواقع كما زعم حتى يكون ثبوت التوقف لوجود الطبيعة واسطة
 في ثبوت توقف وجود الفرد بل لا ريب في ان التوقف على النظر من الاعراض الاولية للصورة الذهنية الشخصية الطبيعية
 الصورة بما هي هي كيف ومن الممكن ان يوجد طبيعة الصورة بلانظر في ذهن من الاذبان فلا يكون التوقف على النظر من الاعراض
 الاولية وانما موهون اعراض الهوية الشخصية للصورة وكل ما موهون اعراض الخاص بالذات فهو من اعراض العام بالعرض
 فالتوقف على النظر انما ثبتت الطبيعة للصورة بالعرض اي بواسطة العرض فانه ثابت للصورة الذهنية الشخصية اولاد
 بالذات ولطبيعتها في ضمن تلك الهوية الشخصية واما ما سلفا من قولهم التجزيات لا تكون كاسية ولا مكتبة موهون علم
 التجزيات لا يكون كاسيا ولا مكتبا لانهم من ان اعلم لا يكون كاسيا ولا مكتبا بل الكاسب المكتسب هو المعلوم فان
 المكتسب بالبرهان هو الاذعان بثبوت محمول نتيجة لموضوعها والكاسب لهذا الاذعان هو الاذعان بالمقدمات وبكذا في اقصوا
 فالعلم هو الكاسب المكتسب نعم العلم بالتجزيات لا يكون مكتبا ولا كاسيا كما سياتي في اشارة الله تعالى قوله بل الحادث قال
 في الحاشية لا يخفى عليك انه لا بد من التعميد بالمحصولي ايضا لان بين الحادث والمحصولي غموض وجه انتهى وهو ظاهر فان المحصولي
 الحادث لا يكون بديها ولا نظرا عنه كما هو قوله ومن ثم جزوا وقال في الحاشية لا يخفى عليك ان هذا التجزير لطا جزئي
 على انها من صفات المعلوم حتى يكون الامر الواحد بديها ونظرا بالقياس الى شخصين او شخص واحد في وقتين لا على
 كونها من صفات العلم لان العلمين مختلفان بشخص فيمتنع ان يصير النظري منهما بديها وبالعكس الا ان يتكلم بوجه
 فيراد بالنظريات ما كانت علومها نظريات لا انفسها انتهى وانت تعلم ان القوم عرفوا النظري بالتوقف على النظر ومع
 ذلك جزوا ان يصير النظريات باسرها بديية عند صاحب العقدة القدسية فعلم انهم لم يريدوا بالنظريات في هذا التجزير
 نظريات حقيقة والاستحال ان تصير بديية تحقيقا لمعنى التوقف بل ارادوا بها النظريات بالعرض ولو ارادوا بها
 النظريات بالذات فلا مسلغ لهذا التجزير والالم تكن متوقفة على النظر فعلم ان هذا التجزير مبني على ان انصف بالبدئية نظرية
 اولاد بالذات ليس هو نفس المعلوم بل هو العلم وهو الموصوف بالذات بالتوقف على النظر والما المعلوم فهو ليس بتوقف

بالذات على النظر والالم يكن حصوله بلا نظر حقيقة بمعنى التوقف فهو انما يتوقف على النظر بالعرض فيجوز ان يكون نظريا
تارة ويبدو بها اخرى فهذا التجويز وان كان ظاهريا في كون البهية والنظرية من صفات المعلوم لكنه نفس على انها من صفات
العلم حقيقة فوضع استقامته لتفريع هذا التجويز على كونها من صفات العلم كما وقع من المص **قوله** فان ما يترتب على النظرية
ان المترتب على النظر هو العلم بالمعلومات وانكشأ فيها عند المدرك واما النفس الشئ فوجوده في نفسه لا يتعلق بالمدرك الا بالنظر
فهو بنفسه ليس مترتب على النظر أصلا واما وجوده للمدرك فهو ايضا ليس مترتب على النظر كما عرفت ولو سلم انه مترتب على النظر
فالترتب عليه اولاً وبالذات من اعراض الصورة العلية كما حققنا حيث اطلقنا ما قلنا عن بعض الشارحين من كون النظرية
والبهية صفتين للعلم والمعلوم كليهما بالذات واما الشئ من حيث هو فهو فاما يكون مترتباً على النظر بواسطة ترتب وجوده
اعني الصورة العلية عليه فما زعمه الشارح في غاية السخافة والذي استهواه انهم عرفوا النظرية بما يتوقف حصوله على النظر و
الحصول عبارة عن الوجود والظني والوجود الظني شان نفس المعلوم فالمقصود بالنظرية نفس المعلوم وهذا التوهم في غاية
السطوطلان الحصول المأخوذ في تعريف النظرية ليس بمعنى الوجود الظني بل بمعنى الوجود للعالم وهو شان ما هو منقذ للعالم
ونفس الشئ ليس صفة للعالم فلا يكون هو بدوياً ولا نظرياً **قوله** انما هو علم المعلومات فلا ظاهر مما عكس فيها سبق فان الصورة العلية
قد تكون موجودة في الذهن ولا يوجد الا ذعان ثم بعد احتمال النظر وتشم البرهان يحصل الا ذعان فالمقصود من النظر المرتب
على تشتمل البرهان هو الا ذعان بالنفس المذعن **قوله** وايضا المفيد لقوام الشئ في الكلام ما غو من كلام صاحب الافق المبين
فانه زعم ان نفس تقرر الماهية الذي هو اثر الجعل لسيطانا يستند الى الجعل واما سائر العلل فانما يستند اليها نفس موجودة
المهية ونفس الماهية انما تستند اليها بالعرض وانت وكل من سمى ان يخاطب به تعلمان ان هذا العطف بلا معنى لان الوجود
استراعى لا يتحقق له في الواقع وانما يتحقق لمشاراة انشراعه فاشترى العلل بالذات لا يصح ان يكون هو الوجود اذ لا يتحقق الوجود
في الواقع وانما يتحقق نفس المهية فلا معنى لكون نفس الماهية اثر الجاعل في الوجود واثراً للعلل اذ لا يعقل كون الوجود
علته الا بمعنى كون فاشترى انشراعه واثراً لنفس المهية اثرها فاشترى علته مطلقاً جاعلة كانت او غير جاعلة هي نفس المهية
والوجود ليس بعارض زائد عليها بل هو متبصر عن نسخ المهية التي هي اثر العلة والذات فلا تنزع عن الصواب ولا
تصغ الى نقيض الغريب واما سائر العلل قال في الحاشية الماردا بالعلل ما هي خارجة عن حقيقة المعلول كالشرائط فلا يرد
النقص بالمادة والصورة انتهى لا ينبغي ان انقضى لا يندفع عن كلام صاحب الافق المبين وهو الذي يهلك الشارح
في التقليد لقلادة محتارة فانه حكم بان الجعل لسيطانا ينبغي الى الجاعل الحق جل مجده وان سائر العلل مما يتوقف عليه
الجعل المؤلف اعني علته الوجود وقد اصر على ذلك فانقضى بالمادة والصورة واراد عليه انها علتان لنفس الماهية قطعاً

وادعى ان اثر العلة الساتية هي نفس الماهية التي هي نفسها مصداق للوجود كما سبق تحقيقه للموجود متفرع عن نفس الماهية كحل العلة
 التي هي اجزاء للعللة الساتية علة اولاد بالذات نفس الماهية وثانها وبالعرض للوجود وبالاجمال وغيره في ذلك الحكم سوارا والوجود
 فلا يصلح ان يكون اثرا بالذات شئ من علل كيف ولا يتحقق للوجود في الواقع حتى يكون اثرا لشئ من علل بالذات واما تحققه
 بنشأ الانتزاع في الواقع فهو عين تقرر الماهية فالقول بكونه اثرا للعللة والقول بكون نفس الماهية اثرا للعللة فافهم والانتقلت الى
 مجازات صاحب في اسين **قوله** فاذا تم نصابا يتوقف عليه الوجود من كلام صاحب الافق اسين وهو كما تراه لفظ ليس تحت
 معنى فان لمعني بما يتوقف عليه الوجود ان كان هو بما يتوقف عليه فهم الوجود كما حصل في الذهن فهو ليس من علل اشئ اصلا فان
 حصول مفهوم الوجود في الذهن لا يتعلق بالوجود اشئ الذي في عللة الكلام وان كان ما يتوقف عليه مصداق الوجود فهو ما يتوقف عليه
 نفس الماهية فتوقف نفس الماهية عليه لا بالذات فتوقف الوجود عليه نيا وبالعرض من حيث توقف منشأ انتزاعه **قوله** حصل الوجود
 ان اريد حصول الوجود يتحقق مصداقه فيكون الاثر المترتب على علل بالذات هو نفس الماهية على خلاف ما توهم وان اريد يتحقق نفس الوجود
 فلا يتحقق نفس الوجود في الواقع **قوله** فالأمر المعلوم معلومة حاصل الايراد ان نفس الشئ الذي هو المعلوم اثر بالذات نفس الجاعل
 والامر المعلوم المرتبة بتفصيل الجاهل ليست بجاعلة فاشترط بالذات لا يكون هو نفس الشئ فلا يكون المترتب على النظر هو المعلوم بل شئ
 من حيث الحصول الذهني الذي هو العلم وانت تعلم ان هذا لا يولد في غاية اسقوط لان هذا التقرير ينافي على امر فاسد وهو ان نفس الماهية
 ليست اثر الا للجاعل لا سائر العلل ان اثر الوجود بالذات نفس الوجود وقد عرفت فساد هذا فيما رواه في لوم هذا التقرير لزوم منه ان يكون المترتب
 على النظر بالذات نفس الوجود للصورة وهو ليس بعلم اشئ من حيث الوجود والذهني الذي هو العلم فلا يتم التفرع والبيان ان اريد بقوله هو
 اشئ من حيث الحصول الذهني اعني العلم اشئ الماخوذ مع الوجود فليس هو العلم لان اشئ الماخوذ مع الوجود ما يتحقق في اعتبار العقل
 وان اريد به الشئ من حيث انضمام الوجود اليه فالوجود كما سبق ليس منضمما الى شئ وان اريد به الشئ المنقر الذي هو مصداق الوجود في الذهن
 فهو اثر الجاعل الساتية فلا يكون مترتب على النظر كإزعمه المور من ان ليس الماهية الاثر الجاعل بالذات دون سائر العلل التي منها النظر و
 لعل كلامه جهاست احصله **قوله** لانه مدفع بان الظل تابع قال في الحاشية توضيح ان اشئ اذا حصل في الذهن قام به اكتف به
 الذي فيه شئ محض عقليا موجود العقل ويترب عليه لا ثارا وليس بهنا موجود آخر حقيقة غير ذلك الشخص الذي ان اشئ من حيث هو هو معنى ما
 الصورة يحصل ارتباطه مع العقل بوجوه صورة فيه كما للمثلي بوجد شجرة في المرأة به يقال لانه موجود في العقل بمعنى انه شرط
 به ارتباط مخصوص فان اريد بالوجود الظلي هذا الارتباط فهو ليس بوجد حقيقة بل مجاز انعم قد يخطأ العقل ذلك
 الشئ مع قطع النظر عن تلك العوارض فيكون الشئ من حيث هو موجودا في هذا المحاط حقيقة فهذا المحاط بخصوصه
 يكون طرفا للخط والمنعشية باعتبارين وهذا النحس الوجود ادعى بان سيمس وجودا طلبا —

لا يمتنع على النحو الاول الذي هو مبدأ الآثار وبذلك لا يترتب عليه تلك الآثار وتابع للاول فلا يصلح للمعلولية بالذات فان بنا
 المحاذي تحليلي بعد تحقق العلم بالمعلوم ويمكن ان يقال ان الوجود اظلي غير ما ذكر من الوجوب لان العقل مجرد الاشياء من
 العوارض الخارجية فيحصل ما يباينها المرسل في الذهن اولا بنفسها مجرد عنها وهو في نفسه لا يترتب عليه الاثار ثم تصير كثة
 بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية فيكون لها وجود وتترتب عليه الاكتشاف فهذا هو الوجود الاصلي كما ان الاول هو اظلي
 فلما اشار في الذهن وجودان حقيقة احدهما في نفسه والاخر بغيره فتم كلام القائل واندفع الدفع انتهى وانت وكل من
 سينتقد ان يحتاج لعلم ان كل ما ذكر طول ليس تحت طائل فلما ذكره اول اطلاق الصورة الذهنية القائمة بالذهن
 فو حقيقة الشيء من حيث هو موافق لما لا الصورة كما هو مذاهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فوجد الصو
 الذهنية في الذهن هو بعينه وجود الشيء من حيث هو كما ان وجود زيد مثلاً في الخارج هو بعينه وجود الطبيعة الانسانية
 الشيء من حيث هو هو وفرد متحد بالذات في الواقع فوجد هما واحداً الشيء من حيث هو موجود في الذهن حقيقة لا كما
 زعم من انه ليس بموجود فيه بل مرتبط به وذلك الارتباط ليس بوجود حقيقة وقياسه على ارتباط المرئي بالمرأة بوجود شيء فيها
 فاسد لان المرئي ليس متحد بشيء احاصل في المرأة بالذات وانما بينهما علاقة المحاكاة فثبت وجود المرئي الى المرأة باذنها
 تجوز ما نسبة وجود الشيء من حيث هو موافق العقل بانه فيه حقيقة ضرورة حصول الاشياء بانفسها في الذهن ولا يمكن ان
 يقال ان كلامه مبني على القول بحصول الاشياء اذ لا يستقيم على ذلك سياق كلامه وسابقة معنى قوله ان الشيء اذ حصل في
 الذهن وقام به الخ اذ على هذا التقدير لا حصول ولا قيام للشيء في الذهن بل لشيء وقوله نعم يجوز للعقل الخ لانه على هذا التقدير
 لا وجود للشيء من حيث هو في ظرف المحاذي حقيقة بل الموجود في ظرف المحاذي اذ اذ كشيء لشيء لافسده هذا ولا يخفى ان
 كلامه منها فانه حكم في صدر كلامه بان الشيء اذ حصل في الذهن وقام به اكتشف بالعوارض الذهنية فيصير شيئاً عقلياً
 ثم نفى وجود الشيء من حيث هو في الذهن ولم يخطر له بالبال ان الحصول في الذهن والقيام به هو الوجود فيه ما بالشيء
 بما هو ملحوظ من حيث هو فليس معلوماً للعلم بالشيء اذ تحقق العلم غير متوقف على لحاظ الشيء من حيث هو فلا كلام به هنا
 في وجوده اذ الكلام في وجود المعلوم هو نفس الشيء المعبر عنه بالشيء من حيث هو هو فاذا علمنا معنى الانسان مثلاً فالمعلوم
 نفس معناه لا معناه بما هو ملحوظ من حيث هو هو فان العلم لا يتوقف على هذا المحاذي وبذلك الوجود للمحاذي ليس مترتباً على النظر
 فحقته بعد تحقق العلم والمعلوم فليس هذا المحاذي هو الوجود اظلي المنسوب الى المعلوم التابع للاصلي ولا كلام في هذا
 الوجود كما زعمه والصورة الملحوظة بهذا المحاذي معلومة للعلم وادراك العلم المتعلق بالشيء لاسن هذه الحقيقة وبذلك العلم هي تلك
 الصورة الملحوظة بما هي هي القائمة بالذهن على راي القائلين بان العلم هي الصورة المتحدة مع المعلوم فانهم قال العلم

مع وضوحه لا يخلو عن قوة ولما ذكره ثانيا بقوله ولكن ان يقال الى آخره قال فلان حصول باهيات الاشياء مجردة عن العوارض الخارجية في الذهن بوجوده في نفسه لا يترتب عليه آثار ثم قيامها بالذهن واكتنافها بالعوارض الذهنية غير معقول لانا قد قلنا فيما سبق ان حصول شيء في الذهن عبارة عن المحل في القيايم به فلا يعقل تناخر قيامها بالذهن عن حصولها فيه ولو كان التناخر في لحاظ العقل اذ لا يعقل التقدم والتأخر بين شيئين ونفسه فلا يتصور تناخر القيايم الذي هو عين الحصول على الحصول وقوله بوجوده في نفسه ان اراد به وجوده مستقلا في محل فهو صريح البطлан اذ الوجود في الذهن هو الوجود في المحل ان اراد به الوجود المستقل في المحل على نحو وجود الاعراض في محالها فهو القيايم لا يخفى لا يخفى ان الحصول عن الوجود فالهبة في مرتبة الحصول السابقة على القيايم بالذهن اما ان تكون شخصية او تكون بهيمة والثاني باطل اذ الوجود للبهيم من دون الشخص اصلا وعلى الاول اما ان تكون منفصلة بشخص خارجي وهو صريح البطلان اذ الهبة في مرتبة الحصول في الذهن مجردة عن الشخصات الخارجية او تكون متشعبة بشخص ذهني فتكون قائمة بالذهن قطعا في تلك المرتبة وبالجملة فما ذكر من ان الاشياء وجودية في الذهن احداهما ظلي والاخر أصلي في غاية السخافة على ان ذلك مما يقضي صريح العقل بطلانه فقد وضع ان كل ما ذكره لا يخفى ان يلفت اليه الحق على ما يدل عليه كلام القوم ان صورة الشيء الحاصلة في الذهن القائمة به موجودة في الذهن وشخص ذهني قائم به صفة منصفة اليه منشار لاكتشاف ذي الصورة وهي العلم به في موجودة في الذهن بالوجود الا أصلي المرتب عليه الآثار لاكتشاف ونحوه على نحو وجود الصفات الانضمامية للذهن فيه واذا نسب هذا الوجود الى الشيء ذي الصورة كان هذا الوجود باقيا على وجوده اظلياً فالحرارة اذا حصلت في الذهن فالصورة الحاصلة منها في الذهن صفة قائمة بالذهن موجودة فيه بالوجود الا أصلي ومنشار لاكتشاف الحرارة عند الذهن وهذا الوجود اذا نسب الى نفس حقيقة الحرارة كان وجود اظلياً اذ لا يترتب عليه آثار خارجية للحرارة فالمرتبة على النظر هو الوجود الا أصلي للصورة العلمية لا الوجود اظلي للمعلوم لان الوجود اظلي للمعلوم تابع للوجود الا أصلي للعلم اعني الصورة العلمية لانه انما يكون وجود اظلياً اذا نسب العقل ذلك الوجود الى نفس الشيء الذي هو المعلوم فعلمته هي علته الوجود الا أصلي الذي هو واقع غير متوقف على تحليل العقل وتسمية اياه الى شيء ولا يصح ان يكون هو معلولا بالذات وهذا هو مراد المجيب بقوله ان اظلي تابع وفرع للاصلي وهو لا يصح المعالوية بالذات فافهم قوله واما النظر الدقيق لا يخفى على من له نظر دقيق ان الانضمامية عبارة عن كون اكتشاف الشيء عند المدرك غنيا عن اعمال النظر والاختفائية عبارة عن كون اكتشافه محتاجا اليه فيكون انضمام الشيء واختفائه بمعنى كون العلم به غنيا عن النظر او مترتباً عليه محتاجا اليه انظرية عبارة عن الترتب على النظر والبدئية عن غير فيكون البدئية والنظرية من شئون العلم اولاً وبالذات والمعلوم ثانياً وبالعرض والاضفائية يختلفان

بالنسبة الى شخص شخص فشي واحد قد يكون مختلفا بالقياس الى شخص منجليا بالقياس الى آخر فان بعض الاشخاص يحتاج
 في الكشف شي عنده الى النظر والبعض الآخر ليتغنى في الكشف عنه عن ذلك ويختلف مراتب انجلاء الشئ واختلافه
 باختلاف الاشخاص والافات فالانجلائية والاختفائية ليستا حالتين للشئ في نفسه ^{الاما} الاختفائية والذهن الصاب
 حاكم بان الشئ لا يكون منجليا الاعلى شخص فيها حالتان للشئ بالقياس الى الاشخاص المدركين ليستا حالتين له في
 نفسه فالشي اذ لم يكن مقيدا الى شخص فليس جليا ولا خفيا كما لا يخفى وان ازيد بالانجلائية والاختفائية غير عناهما المفهوم
 المتبادر فليدعي حتى نظرية من الاعاجيب قوله في تفسير الاختفائية اى المجهولية فان المجهولية عدم المعلوماتية عما هي من
 شأنه ففى تفسيره يعلم ان لا يكون شي من المعلومات نظريا وان يبلغ النظر عن النظرية بعد المعلوماتية بالنظر وان يعد
 كل هو مجهول بالفعل ولو لم يتج في علمه الى نظر واستدلال نظريا ويخسر التصورات والتصورات في البديهيات ضرورة
 ان كل ما هو متصور ومصدق به معلوم لا مجهول ثم المجهولية التي يختلف باختلاف الاشخاص والافات فهي ليست حالة
 للشئ في نفسه ان ازيد بالمجهولية معنى آخر فليتصوروا لاحق نظرية قوله اذ مدار النظرية على تحقق الواسطة في الحصول
 الذهني بل مدار النظرية على تحقق الواسطة في العلم بالشئ والا بالذات وفي حصوله الذهني بالعرض من حيث ان العلم به لا يمكن
 بدون حصوله الذهني حتى لو لم يكن تحقق الواسطة في علمه كان علمه نظريا من دون تحقق الواسطة في حصوله الذهني ولو سلم ان مدار
 النظرية على تحقق الواسطة في حصوله الذهني فاللازم من ذلك ان يكون المقرب على النظرية حصوله في الذهن لانفسه ويكون حصوله
 في الازمان مختلفا باختلاف الازمان فقد تحقق الواسطة في حصوله في بعض الازمان في زمان ولا يتحقق في حصوله
 في بعض آخر من الازمان او في ذلك الذهن في زمان آخر فيختلف البديهة والنظرية باختلاف الاشخاص والافات وهو حكاية
 مذهبية فانه زعم ان البديهة والنظرية صفتان للشئ في نفسه انهما لا يختلفان باختلاف الاشخاص والافات قوله حصول
 القوة القدسية قد عرفت ان المجهولية تختلف باختلاف الاشخاص والافات فالشي عند صاحب القوة القدسية ليس
 بمجهول أصلا فهو ليس عند نظريا واما المجهولية بحسب مطلق حصوله للذهن فهي متحققة في بعض الاوليات ايضا اذ لم يعلمها
 مدرك من المدركين في حين من الاجيان فالقيل انها ليست مجهولة في نفسها قلت لا قيل معنى مجهولية الشئ في نفسه قيل
 انما تفرق قطعاً بين القضية القائمة لكل غظم من بحر وبين القضية القائمة للعالم حادث وما ذلك الا لان الاولى ليست
 مجهولة في نفسها والثانية مجهولة في نفسها وان كانت معلومة لصاحب القوة القدسية قلت الفرق هو ان الاولى لا يحتاج
 العلم الى الاذعان بها الى اعمال النظر في الغالب الثانية يحتاج الاذعان بها اليه غالبا فالترتب على النظر وعده من شأن
 العلم بالذات كما سبق تحقيقه قوله فالمتصور من النظر والا بالذات معلوماتية المحققين في محال في الكاشية وبالجملة المقصود

تحصيل الاشارة بالكنه او بالوجه وحصولها في الذهن لا يدخل للعوارض الشخصية الذمينة او ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم
كانت مجتمعة كاجمال المحدود او الهوية او مفصلة بذاتي التصور وكذا المقصود حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة نفسها لا حيث
هي قائمة بالذهن ولكن تعلقه بالعوارض الذمينة الشخصية ثم الحصول على الذات التي ترتب عليها الاثار وان كان نسوبا الى الصورة العلمية
بالذات كنه منسوب الى نفس المبهمة من حيث هي هي ايضا لان وجود الشخص بهو عينه وجود الطبيعة مع ان الوجود نظائري للمفرد
الذي حققناه اخيرا في الحاشية ليصل المعلولية والعرض من قوله ثم الحصول على التبيين على دفع مازعه المورس ان الصالح
للمعلولية هو الوجود الاصيل للعلم ان الوجود نظائري للمعلوم ووجه الدفع اولان الوجود الاصيل وان كان للعلم بالذات فهو للمعلوم ايضا
بالذات فيصالح وجود المعلوم للمعلولية وثانيا ان الوجود نظائري الذي به العلم هو العلم بالذات فيصالح للمعلولية كما تبينه في الحاشية لمحاكاة
على قوله لانه مدفع وقد سبق نقله فيما سبق وانت تعلم ان كلامه في هذا المقام في غاية الاختلال والاضطراب اما كلامه في
الشرح فلانه صرح في ان المقصود من النظر او بالذات معلومية التحقق والعقود ونفس الامر معلوميتها عبارة عن تعلق
العلم بها فالمقصود من النظر او بالذات هو العلم بالتحقق والعقود فيكون هو المترتب على النظر لان المترتب عليه هو المقصود
فقد نطقه السد ههنا بالحق فاعلم انه هو علمه سياتي الكلام على قوله لا تحصيل حقائق علومها عن طريق الاشارة الى تعالى واما
كلامه في الحاشية فلان قوله المقصود تحصيل الاشارة بالكنه او بالوجه ان اراد به ان المقصود علم الاشارة بالكنه او
بالوجه فليس كمن المقصود المترتب على النظر هو العلم بالمعلوم كما زعم ان اراد به ان المقصود بالذات هو ان يوجد في الذهن
كنه الاشارة او وجهها واما العلم بها بالكنه او بالوجه فلازم وجوده في الذهن وليس مقصود ذلك ثم كيف ولا يقصد بالذات العلم
بالشيء واما حصوله في الذهن فلازم المقصود بالذات وليس مقصود بالذات حتى لو امكن العلم بدون حصوله في الذهن كما هو عند
الناظرين لحصول الاشارة في الذهن وجد المقصود بالذات من النظر اعني العلم بالشيء من دون حصوله في الذهن اما لو امكن
حصوله في الذهن بدون العلم به لم يحصل المقصود بالذات اعني العلم به وقد حققنا فيما سبق ان قد تحقق حصول الشيء في الذهن
ولا يتحقق ما هو المقصود من النظر كما اذ صور الموضوع المحمول والنسبة في الذهن وشك فيها ثم اعمل النظر وقام البرهان
على ثبوت المحمول للموضوع فحصل الاذعان فحصل الشيء متحقق في صورة الشك المقصود المترتب على النظر اعني الاذعان
غير متحقق فلا يمكن ان يقال ان المترتب على النظر هو الحصول الذمينة بل هو الاذعان بالنسبة واما قوله ولا يدخل للعوارض
الشخصية الذمينة فان اراد به لا يدخل لتعلق العوارض الذمينة فيما هو المقصود من النظر بالذات فصحيح اذ ربما يحصل ما هو المقصود
من النظر من دون تعلق تلك العوارض لكن في ذلك لا يجدي اذ لا يقول احدا بان المقصود بالذات من النظر لتعلق تلك العوارض
وان اراد به ان لا يدخل لتلك العوارض فيما هو المقصود بالذات من النظر فهو في غاية السقوط وقد تبين ان المقصود بالذات هو

العلم بالاشياء ولا يتحقق العلم بالاشياء بدون تحقق تلك العوارض اذا العلم عند جميع الصور المكتشفة بتلك العوارض فلو
 مما لا دخل لها فيما هو المقصود بالذات ثم على انه لو سلم ان تلك العوارض لا تدخل لها فانما يكون ذلك حجة على من يقول ان العلم
 هو الصورة الذهنية المكتشفة بتلك العوارض لا على من حقق ان العلم حالة غير الصورة واما قوله ان ليس المقصود تفصيل حقيقة العلم
 فسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى على عقرب ما قوله ان المقصود حصول الاذعان فصح فان المقصود المترتب على النظر الاذعان لكن
 الاذعان هو العلم التصديقي فيكون المترتب على النظر هو العلم لا المعلوم كما هو كما ان المترتب على النظر في التصديقات
 هو الاذعان كذلك المترتب على النظر في التصورات هو تصور المعلوم اما بالوجه او بالكنه فالعلم هو النظر المترتب على النظر في
 ليس المقصود من النظر في التصورات هو حصول التصور والمقصود عنه في التصديقات هو حصول الاذعان فافترا قلت
 ان اراد يحصل المقصود هو العلم الاصلى الوجود الذهني للتصور فسلم انه ليس مقصودا بالنظر لكن حصول الاذعان بمعنى وجوده
 الذهني ليس مقصودا بالنظر في التصديقات فان المترتب على النظر البرهاني هو الاذعان بالنتيجة لا وجود معنى الاذعان في ذاته
 وان اراد يحصل المقصود هو العلم الاصلى الناعت للعالم فلا نعم انه ليس مقصودا من النظر بل هو المقصود بالذات كما ان وجود
 الاذعان اصالة للعالم هو المقصود من النظر في التصديقات واما قوله ثم الحصول الاصلى فمضى غاية السخافة لان الوجود الاصلى
 الذي هو العلم لا النسبة الى المعلوم كان ذلك لوجوده بالقياس الى المعلوم وجودا طليا كما حققنا فيما سبق فالعمل للنظر المترتب عليه
 هو الوجود الاصلى للعلم والوجود الاصلى للمعلوم فترتب عليه بالعرض فان وجود الطبيعة انما ترتب على النظر بترتب وجود الفرد
 فان نسبة وجود الفرد الى الطبيعة انما هي في الملاحظة التي بحسبها يتميز الفرد عن الطبيعة وبالعكس عند انقل تقدم ذلك فيما
 سبق ونذكر انما على ان المترتب على النظر هو الوجود وان نفس الماهية اثر بالذات للفاعل الحق بل مجده والا فالحق ان المترتب
 على النظر ليس هو وجود الفرد بل نفس حقيقة العلم وهي نفس تقرر بتشخص وتكون فردا من الحقيقة المطلقة ثم توهم ما ذكره
 كان المترتب على النظر وجود المعلوم ووجود العلم كليهما فلا يستقيم ما ذهب اليه من نفي كون النظرية صفة للعلم بالذات واما قوله
 ان الوجود اظلي فقد تكلمنا عليه فيما سبق قوله والعقود النفس الامرية كون المقصود من النظر والا بالذات معلومة الحقيقة
 والعقود النفس الامرية على الاطلاق غير ظاهريتين ورايات ترتب على النظر معلومة العقود الكاذبة كما في نتائج بعض الاقضية
 الجدلانية وسائر الاقضية السفسطية الا ان يقال انه اراد بانظر النظر الصحيح ولا يخفى ان غير بلائم اللقائم اذا الكلام في مطلق نظر قوله
 لا تحصيل نتائج علومها ان اراد انه ليس المقصود بالذات من نظر تفصيل يحتاج علومها الى كونها موجودة في الذهن لوجود ظلي
 فسلم لكن الكلام في ذلك لا نافع لان القول بان المقصود بالذات من النظر العلم القائم بالنفس المتعلقة بالاشياء لا حصول معنى
 العلم في الذهن حتى يرد علينا ما ذكره وان اراد انه ليس المقصود بالذات من النظر نتائج العلوم القائمة بالنفوس المتعلقة

بالاشياء ذلك ممنوع بل الحق ان المترتب على النظر علم الشيء وهو قائم بالنفس قياها اصلها فالمقصود من حقيقة العلم المحلقة
القائمة بالنفس كما عرفت **قوله** واما تصرف في معنى التوقف لما عرف القوم النظري بما يتوقف على النظر وروايتهم انه انما
شيء الا يحصل لصاحب القوة القدسية بالنظر فلا يكون شيء متوقفا على النظر فلا يكون شيء نظريا فاجاب عنه البعض بان
التوقف ههنا عبارة عن العلاقة الصحيحة للتوسط الفاعل ولا شك ان الشيء تترتب على النظر وان كان يمكن ان يحصل بدون الشيء
فيصح ان يقال وجد النظر فحصل الشيء فيكون الشيء متوقفا على النظر اي مترتبا عليه فيكون نظريا بالقياس الى صاحب النظر
وحاصلا بدون النظر لصاحب القوة القدسية فيكون بدويا بالقياس اليه فالبدوية والنظرية يختلفان باختلاف الاشياء
والاوقات وحاصل الجواب منع كون التوقف بمعنى امتناع الثاني اي المتوقف بدون الاول اي الموقوف عليه يجوز ان يكون
التوقف بمعنى الترتب لا يخفى ان هذا الجواب غير مبني على جواز تعدد العلل المستقلة لكن الجواب اور وحدث تجويز تعدد العلل
المستقلة لكون التوقف بمعنى الترتب مستلزما فيما بينهم متداولا في كتبهم ولا وجه لبيان الجواب على هذا التجويز لكن الشارح
قد جرى على عادة في التام في بعض الاذكار من المتأخرين ولعله توهم انه على ما قال المحب يكون النظر والمحدث كلاهما
علتين للشيء فانه يحصل لصاحب القوة القدسية بالمحدث ونفاذا القوة القدسية بالنظر وبما ينبي على جواز استناد شيء الى
علتين مستقلتين وهذا التوهم في غاية السقوط اما اول فلان النظر والمحدث ليس شيء بينهما علة مستقلة لحصول الشيء بمعنى
الموقوف عليه التام حتى يكون تجويز استناد حصول الشيء اليها تجويز الاستناد شيء واحد الى علتين مستقلتين بمعنى الموقوف
عليه التام بل الموقوف عليه التام هو مجموع علل حصول الشيء وليس ذلك المجموع هو النظر بل النظر من اجزائه وتمامه واما ثانيا
فلان الشيء حصولات متعددة متغايرة وحصوله لصاحب النظر غير حصوله لصاحب القوة القدسية فالشيء المعلول للنظر والمحدث
واحد بالعموم وتوارد العلل المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام على معلول واحد بالعموم ليس محال اصلا فلو سلم كون النظر والمحدث
علتين مستقلتين بمعنى الموقوف عليه التام فاستحال المعنى عليه ممنوع كيف والوحد بالعموم يكون له علل مستقلة لاجل تعدد وجوه
فظهر ان ما توهم الشارح في هذا المقام ليس لكثير معنى فضلا عن ان يكون له جدوى **قوله** وهو محال تواردا لعلل المستقلة
على معلول واحد شخصي محال لما ذكره لكنه لم يعزل عما نحن فيه اذ المعلول ههنا واحد بالعموم له حصولان متغايران حصولا بالنظر
وحصولا بالمحدث وتواردوا على معلول واحد بالعموم وهو التحقيق ههنا ليس محال والذليل غيرنا من على استحالته اذ لو فرض
وجود احدهما وعدم الاخرى تحقيق احد حصولات المعلول واللا يتحقق الاخر من حصولاته من دون لزوم الترجيع لما مع وجوب اجتماع
المتقاضيين **قوله** يلزم الترجيع بلا مرجع قال في الحاشية لان الممكن كما يحتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك يحتاج
في عدمه الى عدمها فلو كانت احدهما موجودة والاخرى معدومة ووجد المعلول ولم يتقدم بعدم الاخرى يلزم ترجيع

بلا مرجح فان المفروض ان كل ما من علته الوجود والعدم يتحقق والا جتمع النقيضان ولما كان العدم غير محتاج الى التاثير يلزم ترجيح
 المرجح قال الاستاذ في حاشيته على شرح المواقت فيه نظرا لان العدم كفيه عدم التاثير في الوجود فعلته عدم علة الوجود
 لما فرض ان علة الوجود تحقق احد العلتين لا بعينها كان علة العدم انتفاها معا ولو سلم ان يكون علة العدم عدم احدهما
 لا بعينها فلو وجدوا واحدة منهما يتعين ان علة العدم كانت عدم هذه العلة فلم يتحقق علة العدم بناء على ان المفروض ان العلة
 احدى العلتين لا بعينها بحيث لو وجدت واحدة منهما يوجد المعلول وبهذا النظر صرح الاستاذ في حاشيته بالحاشية ولا يخفى ان
 النظر الثاني الذي هو بعد تسليم صح من قبل القائلين بالتوارد على وجه البديهة من قبل من قال يعلو وجه التعاقب
 او الاجتماع انتهى انت تعلم ان الدليل انما يقيم على البطلان تواردا لعل المستقلة على معلول واحد شخصي بان يكون تخصيص
 كل واحدة منهما يدخل في تحقق المعلول فانه لو جاز ذلك يتحقق احد العلتين والعدم لا يمتنع الاخرى لزم اما اجتماع النقيضين و
 ذلك ان وجد المعلول والعدم معا والترجيح بلا مرجح وذلك ان وجد المعلول فقط او العدم فقط ولا يمكن ان يقال ان علة
 الوجود احدى العلتين لا بعينها اذ على هذا يلزم تخصيصه كل منهما يكون العلة هي القدر المشترك المفروض ان بخصوصية كل منهما يدخل في تحقق
 المعلول لا يمكن ان يقال ان علة العدم انتفاها للعلتين معا كيف لا يفرض ان علة الوجود كل من العلتين بخصوصها كان علة العدم عدم كل من العلتين بخصوصها
 لا انتفاها جميعا لان علة العدم عدم علة الوجود وعلة الوجود كل واحدة من العلتين بخصوصها فظهر سقوط ما ذكره من النظر
 فان بناه على ان العلة احدى العلتين لا بعينها وهو خلاف المفروض اذ الكلام على تقدير ان يكون العلة كلوا واحدة من
 العلتين بخصوصها ويكون بخصوصية كل منهما يدخل في وجود المعلول واما النظر الثاني الذي هو بعد تسليم فايضا سقط لان
 علة العدم هي عدم علة الوجود وعلة الوجود هي كل من العلتين بخصوصها فكما ان علة الوجود على هذا التقدير متعددة كذلك
 علة العدم اذ عدم المتعدد متعدد فاذا تحقق احد العلتين بخصوصها وعدم الاخرى بخصوصها فقد تحقق علة الوجود وعلة العدم
 معا فيلزم اما اجتماع النقيضين او الترجيح بلا مرجح وبناء النظر على وحدة علة العدم وهي لا تتصور على تقدير تعدد علة الوجود فاذا
 تعددت علة الوجود وجدت احدى علتية لم يتعين ان علة العدم عدم هذه العلة الموجودة حتى يقال انه لم يتحقق علة العلم
 عند وجود احدى علتى الوجود بل كان عدم هذه العلة الموجودة علة العدم كذلك عدم العلة الاخرى المعدومة علة العدم وب
 متحقق فتحققت علة العدم وبناط برادى تامل قوله فالحق ان الخصوصيات لمغاة فاقيل اذ كانت العلة حقيقة هي
 القدر المشترك كانت العلة مبهمه والمعلول واحد تخصيصا فيلزم صدور المحصل من غير المحصل وهو مما يباي عنه الوجود ان لم يقلنا
 الجاهل حقيقة واحد بالشخص هو المبدأ الاول حل ذكره والعلل المتعددة التي يمكن ان يكون خصوصياتها لمغاة وكون العلة
 حقيقة هي القدر المشترك بينهما ليست بجاعلة بالحقيقة بل هي من تتمات العلة ولا استبعاد في ان يستمد واحد بالشخص

الى جاعل واحد بالخص لا يتم عليه بواحد بالعموم يستحفظ وحدته العامة بتوارف خصوصياته ويستيفار الكلام في هذا المرام يستدعي
 خروجاً عن المقام قوله قتال فيه قال في الحاشية اشارة الى الجواب بان التحقيق الثابت بالبرهان ان الامر صحيح لدخول الفاعل
 هو الترتب والترتبا لا احتياج امران مثلاً زمان يستلزمان امتناع حصول الموقوف بدون حصول الموقوف عيلاً ان الترتب
 اثر الكمال للترتب عليه الاثر لا يتخلف عن المبدء فالحلاقة المصححة لدخول الفاعل بالتحقيق بين المعلول والقدر المشترك بين
 العلتين في صورة التبادل والتعاقب انتهى ولعل التحقيق ان الوجود الشخصي بما هو كذلك لا يترتب الا على علته مستقلة واحدة
 بالشخص فترتب عليها هو احتياجه اليها واما وجود الطبيعة فهو وان كان متحداً مع وجود الشخص لكنه غير موهون بخصوص الوجود
 الشخصي فلا يكون وجود الطبيعة محتاجاً الى علة الوجود الشخصي بما هو كذلك نعم يكون مترتباً عليها اذ يحصل بها وان كان يحصل
 بغيرها فيحقق الترتب هناك دون الاحتياج فالشيء اذ حصل حصولاً بدون النظر للشخص وكان له حصول آخر بالنظر لنفسه
 انه محتاج الى النظر ضرورة حصوله بدون صدق انه مترتب على النظر فالترتب بالذات كانه نعم من الاحتياج بالذات فافهم
قوله فالصواب في الجواب هذا ما ارتكبه بعض الاذكياء من المتأخرين وهو من افاحش الابطال اذ على هذا لا يحصل القطع ببدئية
 بديهي من البديهيات اذ لا يخرج في شيء بان شيئاً من انما حصوله غير متوقف على النظر حتى يخرج مبدئية ويجوز ان يكون قاطع
 البرهان مصداقاً الهندسة نظرية حاصلة بلا نظر ولا يلزم ان لا يكون الجزئيات بدئية لجواز ان يتوقف حصولها بعض
 الاذبان في بعض الاحيان على النظر ولا يلزم ان لا يكون المشاهدات والحدسيات بدئيات لجواز توقف حصولها بعض
 الاذبان على النظر وما اعتز به هذا المتركب عن هذا من ان الحكم احاصل بالمشاهدة او الحدس غير الحكم المحاصل بالنظر والاول
 الذي هو بديهي لا يمكن حصوله بالنظر لا يجدي شيئاً لانه انما يتم اذا كان البديهية والنظرية مختلفتين باختلاف انما الحصول و
 كان البديهية عبارة عن الحصول بلا نظر والنظرية عبارة عن الحصول بالنظر ولم يكونا حائتين لنفس الشيء ولم يكن النظر
 ما توقف نحو من انما حصوله على النظر والبديهي ما لم يتوقف نحو من انما حصوله على النظر وهذا كله خلاف مذهب هذا القائل
 واما اذا كان النظر ما توقف نحو من انما حصوله على النظر كانت الحدسيات والمشاهدات نظرية ولا يلزم من حصولها
 بلا نظر هذا على رايه قطعاً ان يكون بعض انما حصولها متوقفاً على النظر ويصدق عليها تعريف النظرى بالمعنى الذي
 اختاره ولا يصدق عليها تعريف البديهي بالمعنى المذكور اصلاً وبالجملة فلهذا هذا الراء اظهر من ان يخفى وفاسده اكثر من
 ان يخفى **قوله** من غير تصرف في معنى التوقف انت تعلم ان هذا الجواب وان كان سالماً عن التصرف في معنى التوقف ففيه
 من معنى النظرى والبديهي قوله لا يقال لما دغم الحبيب ان معنى النظرى ما توقف مطلق حصوله على النظر ومعنى النظرى
 ما لا يتوقف حصوله المطلق عليه بل عليه انه على هذا لا يتم استدلال القوم بلزوم الدور ولتس على البطلان نظرية الكل لمجرد الادعاء

الى نظري لا يتوقف على نظري آخر بل يحصل بالحدس فاجاب عنه الشارح بوجهين الاول ان هذا ليس الزام علينا اذ
 الاستدلال المذكور لا يتم عنه فاما يجب علينا اتمام الاستدلال الثاني انه لو فرض اتمامه فبالقياس الى فاقد القوة
 القدسية بما هو فاقد فيكون كل نظري عنه ومتوقف الحصول على النظر فيلزم الدور والفساد وكلاهما الجوابين في غاية السهولة
 اما الاول فلان هذا الجيب ان كان مجرد الاصطلاح من عند نفسه فلا كلام معه الا في المشاهدة في الاصطلاح والكلام كان محتم
 فلا يلزم من ان يجب من قبلهم ولا يساغ لان هذا اصطلاحا من تلقاء نفسه ان كان محتما من قبلهم فعليه اتمام الاستدلال
 الذي ذكره وحفظ ما هم عليه اما الثاني فلان هذا الاستدلال لا يتم على رأي المحجب بالقياس الى فاقد القوة القدسية
 بما هو فاقد ايضا فلا يجب ان يكون فاقد القوة القدسية فاقد الحدس فربما يحصل الحدس لمن ليس له قوة قدسية
 ايضا قال المصنف لزم تقدم الشيء على نفسه تقدم الشيء على نفسه باطل بديهته العقل والدور وهو توقف الشيء على ما
 يتوقف على ذلك الشيء ليتلزم تقدم الشيء على نفسه فيكون باطلا والدور ليس ببعينه لتقدم الشيء على نفسه حتى يكون البطلان
 الدور بطلان تقدم الشيء على نفسه مصادرة على المطلوب كما ظنه الامام ثم استحالة تقدم الشيء على نفسه بديهته اولية
 لا تحتاج الى بيان فضلا عن برهان وما يستدل به على استحالة كما ذكره الشارح فيما يأتي منه من ان الدور يستلزم
 تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وكما يقال من ان الدور يستلزم ان يكون الشيء الواحد بما هو كذلك موقفا بالتضامن
 اعني العلية والمعلومية والتقدم والافعال واللام صريح البطلان وتجويزه مستند بما اشتهر من اجتماع العلية والمعلومية
 المتضامتين في الواحد بما هو كذلك في علم الشيء بنفسه ان كان الزام على الذين انهم الى اتحاد العلم والعالم والمعلوم في علم الشيء
 بنفسه زاما واعتبارا ثم والا فقد عرفت فيما سبق سقوطه وكما قيل من ان الدور يستلزم كون كل من الدائرين محتاجا و
 محتاجا اليه المحتاج المعلوم علة معينة محتاجا اليه معينيا والمحتاج اليه المعين يستلزم المحتاج المعين فيلزم ان
 يستلزم كل منهما صاحبه بخصوصه وان لا يستلزم بخصوصه فليس باظهر من المدعى اما الاول فلان كثيرا من الحكماء
 ذهبوا الى كون كل حادث مسبوقا بحادث آخر لا الى نهاية فلا يتحقق في سلسلة الغير المتناهية ما بالذات فجزوا تحقق
 ما بالعرض بدون ما بالذات وان كان هذا التجويز باطلا لكنه يدل على ان بطلانه قد اختلف عليهم ولم يجز الدور احد من البلية
 ايضا فلا ينبغي ان يدل على استحالة الدور بما هو محتمل استحالة منه وكذا الثاني لما عرفت من تجويز بعضهم اجتماع المتضامين
 في واحد في علم الشيء بنفسه ان كان تجويزهم باطلا وعدم تجويزه لا يتحقق الدور واما الثالث فلان دعوى عدم استلزام
 المحتاج المعين المحتاج اليه المعين كلياً ممنوعة ودعواه جزئياً لا تفيد لجواز ان يستلزم المحتاج المعين المحتاج اليه المعين في صورة
 الدور فان استدلال على كلياته الدعوى ولم يناقش في الاستدلال ولم يدر الدليل عن المنع والنقض فمع ذلك كله يكون الدليل

المقام على الظان الدور حتى يكثير من المدعى ويو بطلان الدور فيكون الاستدلال به عليه فحش قال المصنوع بل مراتب غير متناهية
 تنبيه آخر على استحالة الدور تقريره ان في الواقع مقدمتان بينهما ان الاولى ان الشئ لا يتغير بنفسه الثانية ان الموقوف
 غير الموقوف عليه فلو لم يكن الدور مستحيلا وكان الشئ موقفا على نفسه في الواقع كان غير نفسه في الواقع بحكم المقدمة الثانية ثم
 نفسه عينه بحكم المقدمة الاولى ففرضه موقوف وموقوف عليه فيكون نفسه موقفا ونفسه موقفا عليه فيفرضه غير نفس
 بحكم المقدمة الثانية ثم نفس عين نفس نفسه بحكم الاولى نفس نفسه موقوف وموقوف عليه نفس نفسه موقوف ونفس نفس
 نفس موقوف عليه نفس نفسه غير نفس نفس نفسه بحكم المقدمة الثانية ثم نفس نفس نفس نفس نفس نفس وطمحوا في ما هم قهرا
 الشئ على نفسه بمراتب غير متناهية ولا يمكن ان يقال ان تغاير الموقوف والموقوف عليه وان كان ثقافي نفس الامر
 ممنوع على تقدير الدور وفي ذلك تسليم لما عينا من استحالة الدور نعم لو ادعى احدنا على تقدير استحصاله ان يرمي تقدم الشئ
 على نفسه بمراتب غير متناهية وبني ذلك على المقدمتين المذكورتين توجه عليه ان صدقها على التقدير مشكوك اذ لا جرم
 ببقار الاحكام الواقعية في عالم التقدير وان صدق المقدمة الاولى منات للتسلسل اسي التماضي لا الى نهاية لانها
 يتصور على تقدير التغاير بين الشئ ونفسه وصدق المقدمة الثانية منات للدور لانه يستدعي اتحاد الموقوف والموقوف
 عليه فالدور لا يتسلم التسلسل على ما قرنا فلا يتجشئ اذ المقصود الدلالة على استحالة الدور في الواقع بان الدور لا يتحقق
 في الواقع ولم يكن مستحيلا صدقت المقدمتان المذكورتان لانها واقعيتان والواقعي لا يصام شيئا من الواقعيات فيلزم التسلسل
 كما قرنا فعلم ان الدور مستحيل في الواقع ولا مجال لان يقال ان بقاء الاحكام المتحققة في الواقع في عالم التقدير مشكوك
 فيه لان ذلك يكون اعترافا بما عينا وهو استحالة الدور فافهم فان المقام قيق قوله ليس المطلوب ههنا فان المطلقة
 ههنا الدلالة على استحالة الدور والتسلسل حتى يستحالة منه فلا يصح الاستدلال باستحالة على استحالة الدور ما تقدم الشئ على
 نفسه بمراتب غير متناهية فهو ابين استحالة من الدور فصح بيان استحالة الدور بقوله توضيحه بني الدليل على مقدمات الاولى
 ان الكثرة الغير المتناهية معروضة للعدد الثانية ان كل عدد يمكن تضعيفه الثالثة ان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل
 الرابعة ان زيادة الزائد بعد الضرام آحادا المزية عليها الخامسة ان تناهي العدد يستلزم تناهي المعدود فلو وجدت كثرة
 غير متناهية عرضها العدد وكما في الاولى ولكن تضعيفها بحكم الثانية وراو عدد التضعيف على عدد لا يحكم الثالثة وكان زيادة على
 عدد لا يصح الضرام آحادا عدد لا يحكم الرابعة واستلزم تناهي عدد تناهيها بحكم الخامسة فيلزم تناهيها مع فرضها لا تناهية
 وقد تكلم المجادلون على بعض مقدماتها فهم من منع الاولى قائلان الكثرة ان كانت غير متناهية من الجانبيين لا تكون معروضة
 لعدد لان كل عدله مبدئيتين هو الواحد فالكثرة الغير المتناهية من الجانبيين لا يمكن ان يعرضها عددا الاثنتين المبدئيتين

بهذه الكثرة فلا تكون غير متناهية من الجانبين هـ وإذا جاز عند العقل ان يوجد نحو من الكثرة غير معرض للعدد فمن
 الجائز ان لا يعرض العدد للكثرة الغير المتناهية من جانب واحد ايضا ودعوى الضرورة غير مسموعة والحق ان منع هذه
 المقدمة منع لامر ضروري اولى لان الكثرة عبارة عن الآحاد وتحقق الآحاد بدون الاعداد لا يعقل اصلا فكما تحقق
 الكثرة تحقق العدد بالبداهة العقلية سواء كانت الكثرة متناهية او غير متناهية من جانب ومن جانبين كيف والكثرة عبارة
 عن الوحدات ولا يمكن تحقق الوحدات بدون تحقق العدد وهذا ظاهر جدا وكون الواحد مبدء للعدد وليس بمعنى انه طرف
 من كمية حتى لا يمكن عرض العدد للكثرة الغير المتناهية بل بمعنى انه جزء من العدد فان العدد متالف من الآحاد او بمعنى
 انه اول الاعداد وعند من جعل الواحد عددا او بمعنى انه عاود الجميع ومع ذلك فقياس الغير المتناهى مرتب على الغير المتناهى من
 الجانبين فاسد لظهور الفرق بينهما كذا افاده خاتم الحكماء قدس الله سره ولك ان تقول في ازاخه ان قوله تعالى ان الكثرة
 الغير المتناهية مشتقة على كثرات كل منها كثرة تنائية وان كان مجموع تلك الكثرات غير تنائية والكثرة المتناهية مشتقة لا محالة
 على الواحد واشتمل على الشئ مشتمل على ذلك الشئ فالكثرة الغير المتناهية مشتقة على الواحد فيكون الواحد مبدء لها
 بالضرورة فقط باقومه وبناره على ان الواحد ليس مبدء لها ونشار الاشتباه هو عدم الفرق بين المبدء بمعنى الجزر وبين
 المبدء بمعنى الطرف ثم لو فرض ان الواحد مبدء للعدد بمعنى انه طرف له وان الكثرة الغير المتناهية لا طرف لها ولا مبدء فلا يكون
 معرضة للعدد كما توهمه لكننا اذا قمنا بالكثرة الغير المتناهية تحقق الطرف في كل من قيمها وهو الواحد فيكون كل من قيمها
 معرضا للعدد ويشبه المدعى بالكلفة وبالجملة فالمقدمة الاولى غير قابلة للمنع ومنهم من منع المقدم الثانية ومنعها اقرب
 من ان يعفى اليه اذ يجوز ان يكون تضعيف غير المتناهى بحال الافعال بالاثبات امكانه من دليل وافي في اثباته من
 ان كل مرتبة من مراتب العدوات انتراعية وكل ما يصح انتراعه قابل للتضعيف بالضرورة والاسطى كونه لا تقنيا في غاية السقوط
 لان معنى كون كل مرتبة من مراتب العدوات انتراعية هو انه لا وجود بالذات لشئ من مراتب العدوات الا في الذهن بعد انتراع العقل
 بمعنى كونه لا تقنيا ان انتراع العقل لا يقف على حد لا يمكن بعده فجزان يكون المعدوات موجودة غير متناهية بالفعل وتكون
 في الواقع مثله لا ينترع العدد الغير المتناهى لكن يكون مراتب العدوات التي ينترعها العقل بالفعل متناهية لكن لا الى نهاية لا
 يمكن بعد انقضاء الزمان ما ذكره امكان تضعيف مراتبه المتناهية التي ينترعها العقل بالفعل هو لا يحصى نفعنا اذ لا دخل في
 الزيادة على تلك المراتب المتناهية ولا يلزم ما ذكره امكان تضعيف المعدوات الغير المتناهية الذي لا ينترع العقل بالفعل واما
 مثله انتراعه هو المعدوات الغير المتناهية فليست انتراعية ولا لا تقية حتى يلزم ما ذكره امكان تضعيفها وقد سلك الشراح
 لدفع ما في هذه المقدمة مسلكا آخر سلك في انشار العدد تعالى ومنهم من منع المقدمة الثالثة قائلان ان الامور الغير المتناهية غير

قابلة للزيادة والنقصان كونهما من عوارض الحكم من حيث التناهي نعم يمكن الحكم بالتساوي بين اللامتناهين من حيث
 عدم القطع أحادها وبما به كونه اكل عظم من الجز في المتناهي مسلمة وفي غير المتناهي ممنوعة والحق ان هذا مكابرة مع
 البديهية العقلية اذ لا مجال لانكار زيادة عدد التضعيف على العدد الاصل لتجسيم إمكان التضعيف الغير المتناهي فان انكار
 زيادته انكار للتضعيف بالحقيقة كما لا يخفى قوله يجب ان يكون آحادا واحداً محتملتين لان آحاد جملة الوحدات ضعف آحاد جملة
 الاثنينيات آحاد جملة الاثنينيات نصف آحاد جملة الوحدات بالبديهية العقلية فلو وجدت جملة الاثنينيات غير متناهية وجملة
 جملة واحداً غير متناهية ايضاً ويكون عدد آحاد جملة الوحدات ضعف عدد آحاد جملة الاثنينيات بالبديهية فيلزم ان يكون
 عدد آحاد جملة الاثنينيات متناهيًا كونه قابلاً للزيادة عليه قد فرض غير متناهيه فبذلك يحصل كلام الشارح واغترض عليه
 فاقم الحكم اقدس سره بانه ان اراد الاثنينيات الموجودة اى العارضة لاجزاء السلسلة فسلم انها غير متناهية وضعف الادعاء
 لكن ليست الزيادة بعد انصرم آحاد المزيد عليه بل الزيادة الظاهري في الخلط لان كل اثنين اثنين من هذه المجموعات
 زاد على كل واحد واحد ان اراد ان يقتل جمع هذه الاثنينيات فيحصل سلسلة تجمع الآحاد فيحصل سلسلة ويحكم بان آحاد السلسلة الاولى ضعف آحاد
 الثانية وزيادة الزائد بعد انصرم آحاد المزيد عليه هذا الجمع ويحكم من اختراعات العقل فلا يلزم منه التناهي في نفس الامر انتهى وانت تعلم ان باقاده
 بمفرل عما اراد الشارح اذ غرضه انه لو وجدت جملة اثنينيات غير متناهية وجدت جملة وحدات غير متناهية ايضاً ولا ريب في ان
 جملة الاثنينيات على هذا التقدير جملة موجودة معروضة لعدد معين قطعاً ولا في ان جملة الوحدات ايضاً جملة موجودة معروضة
 لعدد معين لا في ان عدد جملة الوحدات ضعف عدد جملة الاثنينيات وكون العدد ضعف العدد الآخر انما يتصور بعد انصرم كل
 العدد الآخر فيلزم تنابيه وقد فرض غير متناهيه وليس كلامه في ان الاثنينيات ضعف الوحدات فيكون زيادة الاثنينيات على
 الوحدات في الخلط لا بعد انصرم آحاد المزيد عليه كما نعلم ولعله قدس سره ففهم من قول الشارح ويجب ان يكون آحاد
 احدي المحتملين ضعف من آحاد الاخرى ان المراد انه يجب ان يكون الآحاد الموجودة في الاثنينيات وهي التي هي اجزاء
 الاثنينيات اضعف من آحاد جملة الوحدات لان الاثنينين ضعف الواحد فآحاد جملة الاثنينيات ضعف آحاد جملة الوحدات
 وليس مراد الشارح ذلك بل مراده انه لو كانت جملة الاثنينيات الغير المتناهية موجودة وجدت جملة الوحدات الغير المتناهية
 وكان عدد آحاد جملة الوحدات ضعف عدد آحاد جملة الاثنينيات لان آحاد جملة الاثنينيات هي الاثنينيات فان كل اثنين واحد من تلك الجملة
 فالاثنين هي آحاد تلك الجملة ولا ريب في انها نصف آحاد جملة الوحدات فعدد الوحدات ضعف عدد الاثنينيات ذلك
 لا يتصور الا اذا كان عدد الاثنينيات قابلاً لان زيادته عليه فيكون متناهيًا وقد نص الشارح على ما ذكرنا في الحاشية المنوطة بقوله
 وزيادة الزائد بعد انصرم آحاد المزيد عليه حيث قال لا يقال ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات

المتضاعفة اجزاء لها فلسفة الاثنييات مشتقة على تلك الوحدات الزائدة من المبدئ الى الاثنييات لاننا نقول العدو
 الوحدة مما يتكرر فاحاد كل واحد من الجانبين معروضة للوحدات فكما ان كل وحدة واحد كذلك كل اثنين واحد من جملة
 الاثنييات الكثيرة والاربع في ان عدد اعداد الوحدات ضعف اعداد الاثنييات المائة ومن سلسلة تلك الوحدات و
 انما الزيادة بعد الضرام احوال المزيد عليه اذ المبدئ لا يقبلها والاساط مشقة متوالية الى آخر المقدمات انتهى هذا وقد بان
 بما ذكر من البيان تقرير آخر للدليل هو انه لو وجدت كثرة غير تناسلية كانت معروضة لعدد معين ليستة وكان عدد الاثنييات
 الموجودة في جملة الوحدات غير التناسلية نصف لك العدد العارض لتلك الكثرة الغير التناسلية وكون العدد نصف العدد اذ كان لك العدد
 تناسليا فيكون نصف السلسلة الغير التناسلية تناسليا وتناهي نصفه يتوهم تناسليا في نصفه الباقي ضرورة تناسليا في نصفين فيكون مجموع النصفين تناسليا
 لان الزيادة على المتناهي بقدر تناسله فافهم قوله فاذا استنفذ ذلك العدد قال في الحاشية يمكن ان يقال اذا ضمنا
 اليها اعدادا اخرى والحاصل تناسلية صار العدد العارض للمجموع ازيد من عدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد
 لا يتصور الا بعد الضرام احوال المزيد عليه لان المبدئ لا يقبل الزيادة اذ ليس مادونه عددا والاساط مشقة على التوالي
 لان بين الواحد والثلاثة ليس الا الثاني وبعد الثالث ليس الا الرابع وهكذا في في الجانب المقابل للمبدئ روي على تقرير
 الاثنا عشر في محال فحجب ان يكون تناسليا وتناهي العدد ينعدم تناسليا المعدود وبنهاية النقصان التضعيف يعني ضم الاحاد لانها
 الاصل لو كانت تناسلية ما لا يتخيل عند التحمل فينبغي ان يراون التضعيف الاجمالي هذا المعنى وهو كاف لاتمام الدليل
 بلا مؤنة التكلف والتعسف ويلاذ بالاجمال عدم تعيين احوال المزيد تناسلية كانت ولا واعتبر كونه خفيا بنا على انه لا يجب
 وجود الاحاد المزيدة في الخارج محققا بل كيفية تقديره وفرض الممكن لا يستلزم المحال بالجملة اتمام الدليل لا يتوقف
 على المرتبة الاجتماع بين تلك الامور في زمان او اكان بل كيفية الاتساق وانتظام مراتب الاعداد العارضة لها
 مع مجرد حكم العقل بمحصل الزيادة فيها بانضمام قدر ما اليها ولو كان تناسليا انتهى انت تعلم ان ما ذكره وان كان كافيا
 لاتمام الدليل بلا مؤنة التكلف والتعسف لكن حل كلامهم عليهم السلام يخلو عن تكلف من حل التضعيف على مطلق الزيادة
 والاجمال على عدم تعيين المزيد والعقل على الفرضي قوله ومن ههنا يقترح اعلم ان البراهين القائمة على ابطال التسلسل
 منها ما لا ينهض الا على ابطال الاثنا عشر الكميات المتصلة كالبرهان السلمي وكبريان المسامحة ومنها ما لا ينهض الا على
 ابطال الاثنا عشر الاعداد كبريان التضعيف وبرهان الزوجية والفردية وبرهان التضاعف ومنها ما هو ماهر على
 ابطال الاثنا عشر الاعداد والاعداد كبريان التطبيق فبرهان التضعيف غير ماهر على ابطال البعد الغير المتناهي لانه ليس
 معروضا للعدد الغير المتناهي الا بعد فرض الاجزاء الغير المتناهي فيه وفرض الاجزاء الغير المتناهي فيه فرضا اجماليا عقليا لا مستلزما

فعلية تلك الاجزاء على تقدير تحقق البعد الغير المتناهي ولما لم يكن تلك الاجزاء بالفعل على ذلك التقدير لم تكن معروضة
 للعدد ولما لم تكن معروضة للعدد لم يكن تضعيف عدده اذ لا عدد له اما تضعيف كميتة الغير المتناهي في الامتداد الواحدة
 بالعدد فامكانه ممنوع لا بد لاثباته من دليل فلاح ان وجود الامور الغير المتناهي بالغير لا بنفسها بل بمثلا متشراخ غير باطل
 ببيان تضعيف كمات الشايع لان وجود الغير المتناهي بالعدد وبمشار الاشرار ليس وجود الغير المتناهي بالعدد حقيقة
 كيف ولو بطل وجود الغير المتناهي بالعدد وبمشار الاشرار بهذا البرهان لبطل المتناهي اجزاء بحجم المتناهي المقدار التي هي
 اجزاء لاتناهيية بالقوة فانها الغير المتناهيية بالعدد موجوده بمشار الاشرار فلان المتناهي الكمية بحسب المقدار لا يبطل بـ
 اخر كبريان السامية وبرهان تطبيق فلاح سقوط ما ذكره الشايع قوله ولا يختص بالجماعات علم ان برهان تضعيفها
 يجري فيما خرج من القوة الى الفعل على هفة اللاتناهي وكان محروضا للعدد فلان المتناهي اعلل بالجماعة والشرائط لم يصح
 والحوادث اللاتناهيية من طرف الازل باطل بهذا البرهان سواء كانت مجتمعة او متعاقبة لان كل ما خرج من القوة الى
 الفعل محروص للعدد فكان ما خرج من القوة الى الفعل غير متناه من جانب الماصي كان محروضا للعدد الغير المتناهي فليتهض البرهان على البطالة
 ولا يبطل لانتناهي الحوادث في جانب تقبل لان مخي لاتناهيها في جانب تقبل وانها غير واقعة عند فعل ما يخرج من القوة الى الفعل
 يكون متناهيها لكن لا يتناه عن محروضا للعدد وكل ما هو لم يخرج من القوة الى الفعل ليس متناهيها ولا محروضا للعدد
 فلا يظهر الخلف هناك اذ ما وجد بالفعل محروص للعدد ولا استحالة في قبول تضعيف كونه متناهيها وما لم يوجد بالفعل ليس
 محروضا للعدد فضلا عن ان يكون قابلا للتضعيف بخلاف لاتناهي الحوادث في جانب الماصي فانها لو كانت غير متناهيية
 كانت معروضة للعدد لكونها خارجة من القوة الى الفعل فيقوم البرهان على البطل لاتناهيها بما يحكم به النظر الجليل والنظر
 الدقيق فيحكم بان اللاتناهي في جانب الماصي واللاتناهي في جانب مستقبل سيات فانه اما ان يقال ان الماصي
 والاستقبال عبارة عن عدم حقيقة حتى يكون الماصي معدوما حقيقة معدوما لوجود المستقبل معدوما حقيقة معدوما
 قبل الوجود او يقال ان الماصي والمستقبل موجودان في دعار الدهر وفاق الواقع ويحرم المضي وكذا الاستقبال
 عبارة عن العينية الزمانية فالحوادث الماضية وكذا الحوادث مستقبلية كلها موجودات في الواقع فتكون معروضة للعدد
 في الواقع فلو كانت غير متناهيية كانت معروضة للعدد الغير المتناهي فاذا ضعف كان عدد تضعيف زائد عليه فيكون متناهيها
 هف فعلى هذا التقدير كما يتهض البرهان على البطل لاتناهي الحوادث في جانب المضي يتهض على البطل لاتناهيها في
 جانب المستقبل فقد لاح ان ما يتشمه صاحب الافق المبين من اتهام برهان البطل لتسلسل على البطل
 لاتناهي الحوادث في جانب المضي بوجوده في دعار الدهر وعدم انتهاضها على البطل لاتناهيها في جانب المستقبل

من جرافة الوهمية كيف الحوادث الماضية والحوادث المستقبلية سواسية في وجودها في وعار الدبر والاضمار والانعدام
 في افق الزمان بلا فرق بينهما كما لا يخفى ووضح ان البرهان ناهض على البطل راسي الحكماء القائلين بقدوم الزمان لا تباين
 ابتداءه في جانب لما مضى وكون الزمان مع ما فيه موجودا في وعار الدبر وكونه ابدى لا تباينها في جانب لا استقبال ولا
 ينتهض على البطل راسي الحكماء القائلين بابتداء العالم ولا تباينه في جانب لا استقبال لانهم لا يقولون بكونه جزءا
 في وعار الدبر بل المستقبل عندهم معدوم محض فليس موجودا حتى يكون معرضا للحد وفيساق البرهان وكل ما يخرج
 من القوة الى الفعل فهو متناه ثم انه ينقض وينعدم ثم يخرج من القوة الى الفعل قدر آخر متناه وبكذا اخافاه خاتم الحكماء
 قدس سره من ان الفلاسفة جوزوا تسلسل المتعاقبات من جانب لما مضى وانكروا جريان البراهين فيها لما عدم جريان هذا
 البرهان فلان سلسلة المتعاقبات بتماها غير موجودة انما الموجود قدر متناه لان كل قدر وجد منها انما وجد بعد الانعدام
 قدر موجود قبله فالسلسلة الغير المتناهية المتعاقبة مجتمعة مركبة من القدر الموجود والمعدوم فلا قبل للتضعيف في نفس الامر لعدمها
 وبهذا الاكتشاف المحقق من الواقعي والتعارف واذا اقررنا فنقول ان من شرط جريان هذا البرهان الاجتماع لا ينفع بهنا
 اى في البطل التمس في مبادئ النظر فان مبادئ النظر من معدات المطالب لا يجب اجتماعها اصلا واذا لم تجتمع لا يجري فيها
 هذا البرهان انتهى لا يدري محصله فان الفلاسفة لما ذهبوا الى وجود المتعاقبات بحسب لوجود الزمان في وعار الدبر بلا تعاقب
 فلا مجال لانكار انتهائهم البراهين على البطل لتسلسل فيها الاجتماعها في وعار الدبر وترتيبها بالطبع او بالعلية اما جريان هذا البرهان
 فيها فظاهر اذ المتعاقبات لما كانت موجودة بتماها في وعار الدبر كانت معرضة للحد فيكون عددا قابلا للتضعيف فلا يكون
 الا متناهيا وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود فنقول فالسلسلة الى آخره ان اردوا ان سلسلة المتعاقبات الغير المتناهية
 مركبة من الموجود والمعدوم له صرف فهو غير شتم على راسي الفلاسفة اذ جميع المتعاقبات موجودة عندهم في وعار الدبر وان اردوا
 انها مركبة من الموجود والمعدوم الزمانى فلان انه لا قبل للتضعيف في نفس الامر بالمعنى الذي نحن بصده ضرورة انها معرضة
 لعدد وكل عدد قابل للتضعيف فيكون عددا متناهيا وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود ثم ظاهر كلامه يدل على انه لا بد من
 جريان هذا البرهان من قبول المتعاقبات نفسها للتضعيف وليس الامر كذلك لاحاجة بنا الى تصحيح ذلك بل كيفنا ان قبل
 انها معرضة للحد وعدادها قابل للتضعيف فهو متناه وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وقد صحنا قبول كل التضعيف
 فيما سبق فقد ظهر ان هذا البرهان نافع فيما نحن فيه اى البطل لتسلسل في مبادئ النظر وان جاز ان لا تجتمع فافهم قوله انما
 يجري فيما هو معرض العدد هذا البرهان وما يحذو خذوه كبريان الزوجية والفردية انما يجري في العدد او في ما هو معرض للحد
 فهذا البرهان يقتضى بكون العدد متناهيا لاجل كونه قابلا للتضعيف وعدم امكان التضعيف من دون تناهي المزيد على التناهي

المعدودات فانما يدل عليه بالتزام تناسبي العدد تناسبي المعدود وكذا برهان الزوجية والفردية فان حاصله انه لو وجدت امور
غير تناسبية بالفعل كانت معروضة للمعدود قطعاً والعدد اما زوج فينقسم متساويين النصف الاول تنهه لكونه محصوراً بين البدر
ومبدل النصف الثاني وكذا النصف الثاني لتساوي النصفين في اوجهم المتناهيين تنهه فاكل تنهه واما فرد فباختصاص واحد
يصير زوجاً فيقول الى الاول وينساق الكلام الى آخره فهذا البرهان الذي يعطى تناسبي العدد ولا تناسبي المعدود بواسطة
فان الزوجية والفردية من الاعراض الاولى للعدد وانما يوصف بهما المعدود بواسطة فقد وضع ان هذا البرهان لبطلان
لاتناسبي العدد بواسطة لبطلان لاتناسبي المعدود وكل ما هو معروف من العدد فانه تنهه بهذا البرهان سواء كان من الماديات
او من المجردات ومختلط من القيليين القول بان معروف من العدد انما هو الطبيعة المادية سخيف باطل كما ستقف انظاركم
تعالى هذا ليعلم انه قد عربر بان الزوجية والفردية من البراهين الموقوفة بها وقد ليك في تارة بانه يجوز ان يوجد كثره غير
تناسبية ولا يكون معروضة للعدد وقد نهىك على فساد هذا الوهم فيما سبق فتذكر وتارة بان الزوجية والفردية من خواص العدد
المتناسبي واجب عنه بانها فينصان فكيف يرتفعان ويختصن عليه قائم الحكم اقدس سره بان الزوجية الانقسام متساويين
والفردية الانقسام الى زائد ونقص بواحد وعدم الانقسام متساويين عما من شانه الانقسام بهما بعد الزيادة والنقصان غير
المتناسبي لا ينقسم الا بقسمين احدهما قناه والاخر غير قناه زائد على القسم المتناسبي بمراتب غير تناسبية فغير المتناسبي لا يتصف
بشي من الزوجية والفردية وتوثر لنا وسلمنا ان الفردية عدم الانقسام متساويين فنقول هذا المفهوم اعم مما احده تسمية ناقص
بواحد ومما احده تسمية ناقص بازدي من احد والذي يصير مقسماً متساويين بزيادة واحد ونقصانه هو القسم الاول لا الثاني وغير
المتناسبي فرد بهذا المعنى كيف وغير المتناسبي انما ينقسم الى قناه والى غير قناه ولا يصير المتناسبي بزيادة واحد غير قناه ولا غير المتناسبي
ينقصان واحد قناه فلا يصير بزيادة واحد ونقصانه زوجاً وانما هذا الحكم فيما تنهه زائد ونقصان بواحد هذا الكلام الشريف وهذا
الكلام في غاية الدقة والمتانة فالقيل ان غير المتناسبي اذا نقص منه واحد يصير تناسبياً قطعاً لانه اذا نقص منه واحد تحقق مرتبة
من مراتب العدد وغير المرتبة التي كانت قبل نقصانه فتلك المرتبة التي حصلت بعد النقص الواحد يكون اقل من المرتبة
المشملة على تلك المرتبة وذلك الواحد فتكون تناسبية لكونها قابلة لان يزداد عليه عدم امكان الزيادة على شيء بدون تناسبيه
واذا كانت تلك المرتبة تناسبية كانت المرتبة التي تشمل عليها وعلى ذلك الواحد الفيزيائية تناسبية لانها زائد على المتناسبي بواحد الزائد
على المتناسبي بقدر قناه فلا يصح قوله ولا غير المتناسبي بنقصان واحد متناهي قلت هذا دليل على حياله لا لبطال الاتقاضي
العدد بالفعل لا يتعلق له ببرهان الزوجية والفردية وكلامه قدس سره على ذلك البرهان كما لا يخفى قوله او معروفهما
بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة علم انهم ذهبوا الى ان العدد عرض فانه عبارة عن لكم المنفصل عن العرض الواحد لا يقوم بمظهر

من موضوع واحد فادري عليهم ان العدد عرض قائم بالكثير من موضوع واحد فاجابوا عنه بان المقصود هو ان العرض الواحد لا يقوم
 بالكثير بان يكون كل واحد من احيث موضوعا للعدد بالاستقلال حتى يكون هناك عرض واحد وموضوعات كثيرة واما قيام
 عرض واحد بمجموع اشياء بان يكون الموضوع هو المجموع فليس ذلك مستنكرا والعدد انما لا يقوم بالمجموع لا بكل واحد واذا علم
 بعض المتأخرين ان هذا الجواب غير تام اذ المجموع حقيقة غير محصلة والعدد حقيقة محصلة فلو كان الامر كما ذكرنا لم يقيم قيام لمحصل
 لمحصل فذلك مسلما آخر للتقصي عن الايراد وقال ان موضوع العدد هي طبيعة النوع وهي واحدة وانكروا عن العدد
 للطبيعة المجردة لانها غير قابلة للاشتراك ومعروض العدد يجب ان يكون طبيعة مشتركة بين معروضات الواحدات والطبيعة
 المشتركة بينهما هي الطبيعة المادية ولا يذهب على ذي مسكة ان كل ما ذكره وذهب اليه لا ينبغي ان يعاب فضلا عن ان يعول
 عليه باعتراضه على جواب لقوم بل ادم قيام لمحصل لمحصل فلان لا دليل على بطلان اللازم كيف وكثير من الاعراض
 كالغسب والخنزيرة وغيره قائمة بمجموع اشياء متغايرة بحسب الحقائق والمجموع لا ريب في كونه حقيقة غير محصلة ولا سبغ هنا
 للقول بان كل تلك الاعراض الطبيعية المشتركة بين تلك الاشياء فيكون تلك الاعراض التي هي حقائق محصلة قائمة بها
 ليس بحقيقة محصلة واما جوابه الذي تحتمل فلو وجده الاول ان العدد عبارة عن مجموع الآحاد فحله اني منشأ انتراعه بمجموع
 محال الآحاد ومناشئ انتراعها فلا سبيل الى التكاثر كون محل العدد هو المجموع فاذا وجد زيد وعمرو خالد مثلا انترع العقل
 من كل منها واحد فانه تحقق ثلثة آحاد متفرقة من ثلثة رجال فمعرض الثلثة وموضوعها هو مجموع الرجال لا غير الثاني ان
 العدد عرض والعرض يتخصص بمحل فلو كان محله موضوعه هي الطبيعة النوعية الكلية لم يتخصص العرض بدون تخصص
 المحل اللازم فقلت بطل اتفاقا الثالث ان معرض العدد قد يكون مجموع امور لا يكون بينها ذاتي مشترك اصلا كما يقال
 الاجناس العالوية عشرة فلا محال هناك للقول بان معرض العدد طبيعة مشتركة وبالجملة فحل ما زعمه هذا القائل سخيف
 باطل لا يحتمل طائل قوله انما هي طبيعة مادية بل انما هي على اشهر بين الفلاسفة من ان الطبيعة النوعية انما يتكثر افرادها وتخصصاتها اذ كانت ذاتية
 وان اختلاف تخصصات افرادها يستند الى اختلافات متعدوات ذاتها كما سيأتي انشاء الله تعالى واستعرف انفراد سيجانها بالحق في ذلك قوله
 وان انت خبير بما فيه قال في الحاشية اذ الفرق بين الكثرة بحسب المصادق والكثرة بحسب الازرار بين ازمعرض بنده بحسب
 الحقيقة هي مجموع الآحاد المحض فلا يلزم ان يكون ههنا طبيعة واحدة مشتركة فضلا عن كونها مادية واما حقيقة المحققون انما هي
 في الكثرة بحسب الافراد والمصادق فيقال العقل عظمرة وكثير عني ان مجموع آحادها كذلك لان ههنا طبيعة واحدة
 مشتركة بينهما هي العقل هذا اذا قلنا ان لكل واحد منها همة نوعية بسيطة مختصرة في فرد وفيه نظر لان الكلية والجزئية مع عجز
 الحكم حقيقة مجموع الآحاد المحض يكون معرضا للعدد بالضرورة وبه يستدعي طبيعة مشتركة بينهما فطائل فغصية نظريتين بعد

ولعل حاصل النظر المنصوص عليه ليقول في نظر ان الكليات والمجموعية وباقيها بلها معنى الجزئية من عوارض الكم بالذات فيها عن ارض
 العدد بالذات فمجموع الاحاد الخمسة التي هي اجزاء كثيرة لذلك المجموع انما يصير كلا ومجموعا لعروض العدد اياه وعروض العدد
 اياه انما يمكن ان كان بين اجزاء ذلك المجموع طبيعة مشتركة لما عرفت سابقا من ان موضوع العدد هي الطبيعة المشتركة والآن
 يتام عرض واحد بالكتابة لانه قد وجب ان يكون بين اجزاء مجموع الاحاد الذي فرض معروضه للعدد طبيعة مشتركة فلا يجدي الفرق
 بين كثرة الافراد وكثرة الاجزاء شيئا وان كان كثرة الافراد تستدعي طبيعة مشتركة بينها كذلك كثرة الاجزاء تستدعي طبيعة مشتركة
 بينها بلا فرق ولعل النظر المشار اليه ليقول قائل فففيه نظر دقيق بعد هوانه ليصح ان يقال العقول عشرة مع انها لا تشترك في
 طبيعة مادية فعلم ان الاقسام بالكثرة غير مختص العروض بالطبيعة المادية كما زعم بعض المتأخرين الذي نقل الشارح كلامه
 وانت تعلم ان الكثرة على نحوين الاول الكثرة بحسب الاجزاء وهي من شان المركبات والمجموعات والثاني الكثرة بحسب المصادق
 والافراد وهي من شان الكليات والاشياء الثاني اعني الكثرة بحسب الافراد على قسمين الاول كثرة الكل بحسب افراده التي ذلك
 الكل ليس عرضيا له كما يقال الانسان كثير بحسب الافراد يعني ان افراده التي ينفع لها كثيرة والثاني كثرة الكل بحسب
 افراده التي ذلك الكل عرضي لها كما يقال الكاتب كثير بحسب الافراد بمعنى ان ما يصدق به عليه من الافراد الانسانية كثير
 فالكثرة بحسب الاجزاء وان استلزم ان يكون معروضها معروضه للعدد لكن لا تسلط ان يشترك الاجزاء في طبيعة ولا
 ليستلزم عروض العدد شي ان يكون بين اجزائه طبيعة مشتركة فانه يمكن ان يقال مثلا زيد واحد والسواد واحد وهما اشان
 فذلكم الاشان كثير بحسب الاجزاء معروض للعدد كما لا يخفى وليس بين زيد وبين السواد طبيعة مشتركة ولا سلب لا كما عرفت
 العدد لهما كيف وكل منهما واحد قطعاً والوحدان هما الاشان فقد عرض لهما العدد و مشترك مفهوماً عرضي بينهما مع عدم مشتركهما
 في طبيعة جوهرية لا يجدي من ذهب الى ان معروض العدد طبيعة مشتركة مادية لفعلا اذ لا يلزم من اشتراك اثنين في اشياء
 والوجود وغيرهما من المفهومات العامة اشتراكهما في طبيعة مادية كما لا يخفى واما الكثرة بحسب الافراد فهي الكانت من اشياء
 الثاني فلا يجب عنهما ان يكون بين تلك الافراد طبيعة ذاتية مشتركة اصلاً فضلاً عن ان يكون طبيعة مادية مشتركة بينهما كما
 زعم فان اشياء والموجود والمعلوم مثلاً كثير بحسب الافراد وهي جواهر واعراض ولا اشتراك بين الجواهر والاعراض في ذاتي
 اصلاً والكانت من اشياء الاول وجب ان يكون تلك الافراد مشتركة في ذاتي لكن لا يجب اشتراكها في طبيعة مادية فان الجواهر مثلاً
 ذاتي لما تحتها وكثير بحسب الافراد وافراد مجردات كالعقول وماديات كالاجسام والمجودات والماديات لا تشترك في طبيعة
 مادية وكذا المجردات في نفسها لا تشترك في طبيعة مادية وكذا كيف جنس عال لما تحتها وكثير بحسب الافراد مع ان الكيفيات انما
 بالمجودات لا تشترك الكيفيات القائمة بالماديات في طبيعة مادية الا ان يقال ان يتعلق بالموضوع في الاعراض بنوب من يتعلق

بالمادة فقد وضع بهذا التفصيل ان مازع بعض المتأخرين من كون معرض العدد والكثرة هي الطبيعة المادية لا يصح مطلقا سواء
 اريد بالكثرة المشتركة بحسب الافراد او اريد بها الكثرة بحسب الاجزاء واعلم منها وانما يشعر به كلام الشارح في احاشية من
 ان الكثرة بحسب الاجزاء لا يتقدم ان يكون هناك طبيعة مشتركة فضلا عن ان تكون مادية وان الكثرة بحسب الافراد لا يتقدم
 ان يكون هناك طبيعة مشتركة مادية في غاية السخافة اذ قد عرفت ان الكثرة بحسب الاجزاء والكثرة بحسب الافراد هما
 فرق بينهما في ذلك الحكم وما ذكر من النظر في غاية السقوط اما لا فلما عرفت من ان عروض العدد وعروض الكثرة لا يتقدم
 طبيعة مشتركة فضلا عن ان تكون مادية واشترك عرضي لا يجدي لان معرض العدد هو الذي يكون نشأته انشراعه
 ونشأته انشراعه هي الآحاد والعرضي المشترك بينهما اذ لا يتحقق لذلك العرضي الا بالعرض بتحقق تلك الآحاد والمعروفة لك
 العرضي على ان الكلام في ان عروض العدد يدعى اشترك طبيعة مادية واشترك عرضي بين اثنين لا يتقدم اشترك
 طبيعة مادية بينهما واما ثانيا فلان كون الكلية والجبرية اولاد بالذات من عوارض الحكم وان شتهر بين جمهور الفلاسفة لكنه غلط
 فاحش لان الحكم المنفصل هو العدد امر مشترك في الواقع وانما يتحقق لمشار انشراعه ثلثه من الوحدات التي
 هي انشراعية فمصدق التعدد والكلية والجبرية اولاد بالذات هو نشأته انشراعه العدد لا العدد نفسه واما ثلثا فلان المقدمة الثابتة
 الكلية والجبرية من عوارض الحكم حقيقة مستدركة لا مدخل لها حتى لو اسقطت ثم الكلام في احوال الاجزاء كونها كثيرة معروفة
 للعد بالضرورة وعروض العدد يدعى اشترك الطبيعة بينهما بتأثر على ما دعم قوله ويمكن الاستدلال به برهان التضافات
 هذا البرهان اذ على تقدير الاتجابي لعل في جانب الانزال والانتهاي المعلومات في طرف المستقبل يلزم زيادة عدد المتضافات
 على عدد المتضافات الاخر والا فم بطلان الملازمة فلانه لو فرض ان المعلول الفلاني مثله علة مستندة الى علة سابقة وهي
 الى اخرى سابقة وبكذا الى النهاية يتحقق في ذلك المعلول معلولية ابتدئية وليس فيه علية لانا فرضنا المعلول الاخر واما فوقه
 فحي كل من آحاد تلك السلسلة اللاتناهيية علية بالقياس الى ما تحتها ومعلولية بالقياس الى ما فوقه فيكون هناك معلولية زائدة
 ويكون عدد المعلومات اكثر من عدد العمليات بواحد وكذا الوفر من ان العلة الفلانية علة اولى سابقة على معلول وهو علة
 لمعلول آخر وهو ثالث وبكذا الى النهاية بالفعل لزم بالضرورة ان يكون عدد العمليات اكثر من عدد المعلومات بواحد اذ في
 العلة الاولى علية وليس فيها معلولية وفيما دونها الى النهاية يتحقق في كل من آحاد السلسلة علية ومعلولية معا واما بطلان
 اللزوم اعني زيادة عدد المتضافات الفين وسما بينهما العلية والمعلولية على عدد المتضافات الاخر فلان التضافات نسبة لا يتحقق
 الا بين اثنين من الضروري ان يكون بازرا كل واحد من آحاد المتضافات من آحاد المتضافات الاخر فيجب تساوي عدد
 المتضافات بالضرورة ولعلكم قد قفطت مما ذكرنا بان هذا البرهان كما يبطل لانتهاي الحوادث في جانب الانزال يبطل

لا تناهيها في جانب المستقبل فبطل به مذهب الفلاسفة القائلين بأزلية العالم والتمتعان جميع المحادث من الزلزل الى الابد
 موجودة في وعار الدهر عندهم مع تحقق العلية والمعلولية فيما بينها فاذا عين واحد من آحاد السلسلة اللاتناهيية وقيس الى علمه
 السابقة كان معلولا صرفا وما قبله علته ومعلولا معا واذا قيس الى معلولاته اللاتناهيية كان علته صرفا وما تحته علته ومعلولا
 معا فيلزم زيادة عدد احد المتضامين على عدد المتضاييف الاخر على التقديرين وكذا يبطل مذهب القائلين بمحدث العلم
 مع القيل بلاتناهيية في جانب الابد ووجود المحادث في وعار الدهر كما هو مذهب صاحب الافق المبين ولا فرق بين لا
 تناهي المحادث في جانب الازل وبين لاتناهيها في جانب الابد في جريان هذا البرهان والقول بان اللاتناهي في
 جانب الاستقبال انما يوجب انه لا يقف على حد لا يتعداه بخلاف اللاتناهي في جانب الماضي اذا المحادث الماضية قد خرجت من
 القوة الى الفعل فلا تصور لاتناهيها بهذا المعنى في غاية السقوط اذ اللاتناهي الاتقضي انما يتصور بحسب لامتناه الزمان لا
 بحسب الوجود الدهري والكلام في وجودها الدهري نعم لا يبطل بهذا البرهان مذهب المسلمين القائلين بابتداء العالم لان
 المحادث المستقبلية غير متناهية باللاتناهي الاتقضي عندهم وحيث وجودها في الدهر كما يراه الفلاسفة من افاحش الابطال
 عندهم قوله وفيه نظر توهم الناظرون في برهان المتضاييف ان يحصل البرهان انه على تقدير لاتناهي العلل ولا تناهي
 المعلومات يلزم تحقق معلول آخر يتحقق فيه المعلولية ودون العلية او يتحقق علته او يتحقق فيها العلية ودون المعلولية فيلزم
 تحقق المعلولية بدون العلية او العلية بدون المعلولية فيلزم تحقق احد المتضامين بدون الآخر ثم اعترضوا على البرهان
 بان العلية المضاييفة للمعلولية المستتحقة في المعلول الاخير هي العلية المستتحقة في علته السابقة عليه هي متحققة وكذا المعلول
 المتضاييفة للعلية المستتحقة في العلة الاولى هي المعلولية المستتحقة في معلولها المتأخر عنها فلا يلزم تحقق احد المتضامين بدون
 الآخر نعم لو كان مضاييف المعلولية المستتحقة في الشيء العلية المستتحقة في ذلك الشيء ومضاييف العلية المستتحقة في الشيء المعلولية
 المستتحقة في ذلك الشيء لزوم من تحقق المعلول الاخير مع لاتناهي العلل او تحقق العلة الاولى مع لاتناهي المعلومات ووجود
 احد المتضامين بدون الآخر وبهذا شبهة انما تنوجه على ما فهموا من البرهان ولا اساس لها بما قرناه كما لا يخفى فلفظنا قد سبق
 قال في الحاشية ان قيل ان لزوم الزيادة بين لانا تعلم حال الان المعلول الاخير معلول محض ما فوقه الى ما لا يتناهي علته
 ومعلول معا قلنا انما يلزم الزيادة باعتبار عليته ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي غير مضاييفة لها بل هي اجنبية
 بالقياس الى هذه العلية وهكذا في كل فوقاني واذا لم تعتبر مع تلك الاجنبية بل مع مضاييفها فلا يلزم الزيادة فلزمها مع
 اعتبار الاجنبى لاننا في التخصيص المتضاييف من الكاف ووجودا وما في الواقع لا يقال بعد ثبوت المساواة بحسب العددين
 المتضامين نقول ان عددهما متساويان فيما فوق المعلول الاخير مع قطع النظر عن تطبيق احد المتضامين بمضاييفه الآخر

فبقى في المعلول الآخر معلولية اليكافي لها بعد فيلزم ان يحقق شئ من المتضامين في السلسلة المفروضة بدون مضاعفة
فلا يتكافيان في الوجود ايضا ولم تقدر على تعيينه فلا اشكال اذ ليس الكلام في تطبيق احد المتضامين مع متضايفه الاخر
بل في تطبيق عدد احدهما مع عدد الآخر مع عزل النظر عن كونه متضايفا او لا لان القول للارباب في ان الكلام في تطبيق
احد المتضامين مع الآخر للاحصائي فلو قطع النظر عن كونه متضايفا فلا تسلم الاستحالة في التزايد والتناقص اذ التساوي
والتكافؤ في العدد من لوازم المتضامين من حيث هما متضايغان فيجزان ان يكون عدد العلويات ازيد وعدد المعلوليات نقص
فيما فوق والاخبر ووجود واحد من كل منهما مع واحد من الآخر لا يقتضي التساوي لان عدم تنابهما يقتضي ان لا يقيف التطابق
على حد سواء كان احدهما زائدا او لا الا ترى ان اشهور اكثر من اثنين مع اثنين لا تقف في التطبيق مع الشهور على حد
غاية الامر ان مرتبة الزائد لا تعين ففكر تفكرا صحيحا انتهى وانت تعلم ان حل ما ذكره سفسطة لان لنا مقدمات صادقة في الواقع
قطعا الاولى ان العلوية والمعلولية متضايغان الثانية انه لا يمكن تحقق احد المتضامين تعقله بدون تحقق الآخر وتعقله الثانية
ان متضايفا واحدا لا يمكن ان يكافي ويأزى اكثر من واحد بل يجب ان يكون بازا واحد من احاد المتضامين احد من احاد
المتضايقات الاخر فحسب فلا يمكن ان يكون بازا علوية واحدة معلوليتان او اكثر او بازا معلولية علويتان او اكثر وبه للمقدمات
الثلاث ضرورة غير قابلة للنسج وبعد تهديد بالقول لو وجدت مثل غير تنابيه وتسلست من دون ان يكون هناك علة اولي
وانتهت السلسلة الى المعلول الآخر الذي هو معلول محض او ابتدرت سلسلة من العلة الاولى وتمازت الى نهاية خيرة
ولم يوجد هناك معلول آخر كان الاول عددا معلوليات زائدا على عدد العلويات وعلى الثاني عدد العلويات زائدا على عدد المعلوليات
واللازم باطل اما الملازمة فلانة على تقدير وجود السلسلة للاتنابيهية باسرها في الواقع يكون معروضات المعلولية اكثر عدد من
معروضات العلوية لواء على التقدير الاول اذ المعلول الاخر معروض للمعلولية فقط وكل احد ما فوق معروض للعلوية والمعلولية معا
ويكون معروضات العلوية اكثر عددا من معروضات المعلولية على التقدير الثاني اذ العلة الاولى معروضة للعلوية فقط وكل احد
مما دونهما معروض للعلوية والمعلولية معا فعلى التقديرين يكون عدد احد المتضامين اعني العلوية او المعلولية زائدا على الآخر
في تلك قطعا وانا بطلان اللازم فلان المتضايقات الزائدة المتحقق في تلك السلسلة اعني العلوية او المعلولية اما ان لا يكون
متضايقا لشئ وهو باطل بالمقدمة الاولى والثانية او يكون متضايقا فمتضايفا اما ان يكون خارجا عن تلك السلسلة
ظاهر بطلان لانه ينزلم وجره مضايقت بدون متضايقة اذ لا تعلق للحاج لتلك السلسلة او دخلا في تلك السلسلة فليز
ان يكون معلولية واحدة متضايقة لعليتين او علوية واحدة متضايقة لمعلوليتين وهو باطل بالمقدمة الثالثة ولا يخفى ان ما
ذكره لايس هذا البيان قوله فيجزان يكون بين امة حيثية وكل واحد منها متناه قال في الكاشية وما قيل في الجواب من

ان هذا الحكم الاجمالي على وجه الاستغراق بحيث يتناول الجملة ايضا كما يقال ان بين هذا الطرف واية لقطعة تعرف من اوجه فيكون
الذريع فهذا الخط دون الذريع وبهذا اذا صدق على الاستغراق اشتمل ان من سبب السلسلة الى اى مابعد لترتيب فيها
دون تخمين فيصدق ان الجملة دون التبيين والاصل ان الحكم اذا استغرق لكل واحد مطلقا منفردا كان او ملحوظا مع الاجتماع
كان ذلك الحكم على الجملة ايضا بخلاف اذا انحصر بكل واحد بشرط الانفراد فانه قد يغير حكم الجملة فاذا صدق الحكم على الاستغراق
ان من سبب السلسلة الى اى مابعد الوجود والترتيب فيها فانه يصدق بالضرورة ان السلسلة تمامها متناهية فليس بشئ لانه
ان اريد القول اى مابعد الوجود والترتيب عام من الواقع بين اثنتين فالحكم الكلي ممنوع وان اريد كل واحد بين اثنتين فلا بد ان
تتأخر الجملة لان الجملة ليست كذلك انتهى واما حاصل انه ان استدلل بتناهي كل واقع بين اثنتين على تناهي الكل اخرج
بان حكم الكل الافرادى غير حكم الكل المجموعى وان استدلل بان من سبب السلسلة الى اى مابعد الوجود والترتيب فيها
تتأخر على تناهي الكل منعت هذه القضية كلية قوله وقديرين على البطل الدور لتسلسل جميعا انت تعلم ان اللازم من
هذا البرهان على تقدير الدور لتسلسل هو وجود ما بالعرض بدون ما بالذات وهذا اللازم وان كان بين الاستحالة لكنه ليس
باجتناب استحالة من الدور وكيف وقد ذهب جم غفير من الحكماء الى تجويز وجود ما بالعرض بدون ما بالذات حيث ذهبوا الى عدم
العالم وتوقف كل حادث على حادث قبله الى الابدية ولم يذهب احد من البلدة الصديان الى تجويز الدور فلا يصح تعليل
استحالة الدور باستحالة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات كما لا يخفى قال فى الحاشية لا يخفى ان البرهان ايضا يتحقق ما هو
موجود بالذات كاثبات وجود الواجب تعالى لذاته فى سلسلة ابحاث ولا يفيد البطل الامور الغير المتناهية مطلقا
كالمعدات والشرائط والمعلومات انتهى لا يخفى ان هذا الكلام ليس له معنى لان هذا البرهان كما يفيد اثبات انتهاء سلسلة
ابحاث الى موجود واجب بالذات كذلك يفيد انتهاء سلسلة المعدات والشرائط الى معدود شرط سابق عليه لان
كل ما هو متوقف على معدود شرط سابق عليه فانه حادث لا محالة فاما ان ينتهى سلسلة المحادث فى طرف المبدء الى حادث
لا يكون قبله حادث بل يكون ذلك الحادث فاقصنا من القديم بلا واسطة معدود شرط فيكون سلسلة المعدات متناهية
ولا يكون سبيل الى التناهي بالمعدات والشرائط ولا ينتهى سلسلة المحادث الى حادث كذلك بل يكون كل حادث مستندا
الى حادث قبله الى الابدية فيكون كل من المحادث ما بالعرض بالقياس الى سابقه وموقوف عليه لا يكون شئ منهما ما بالذات
فيكون متحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولا يمكن القول بانتهاء السلسلة الى حادث يكون مستندا الى الواجب تعالى
بلا واسطة حادث حتى يمكن القول بتحقيق السلسلة لاجل استنادها الى الواجب سبحانه لان ذلك خلاف المفروض واذا لم
ينته السلسلة الى الواجب بالذات اسكن عدما راسا فلا يكون موجودة لان الممكن ما لم يجب لم يوجد ولا يجب ما لم ينتفع

جميع انحاء عدمه لا يتبع جميع انحاء عدمه الممتد الى الواجب بالذات فقد لاح ان هذا البرهان كما يبطل لانتهاى الجملة
يبطل لانتهاى لشرائط والمعدات نعم لا يبطل بهذا البرهان لانتهاى المعلومات في جانب الابد لان ما بالذات اعنى لعلته
الاولى موجود وكل ما هو مسبوق بها فهو ما بالعرض بالقياس اليها فلما يلزم على تقدير ابدية العالم وجود ما بالعرض بدون ما
بالذات ولعلك قد تجدت مما ذكرنا بطلان ما زعمه الحكماء من قدم العالم ولانتهاى الحادث في جانب الازل وقدم
الانواع بتواردا لا شخاص وسبوقية كل حادث بحادث قبله وما تركبوا في ربط الحادث بالقديم من صدور كل حادث بتوسطها
اخرا الى نهاية ولم يفتنوا بان هذا ليس من ربط الحادث بالقديم في شئ وانما هو قطع الربط المعرف من انه على هذا لا يمكن
القول باستنات الحوادث الى الواجب سبحانه وبسط الكلام في هذا المزمع يتدعى خروجا عن المقام هذا ليعلم ان من اقوى
البرهان المشهورة فيما بين الحكماء الماثورة عن القدر المقبولة عند ارباب التحقيق واصحاب التدقيق البرهان المسمى ببرهان
التطبيق والشرح مع تعرضه لكثر البراهين الغث منها والسمين الرخيص منها والشيخين اعرض عنه اما ما بناه في تفصيل
ولتين واتبعنا بعض المتأخرين الزعمين عدم جريانه في ما لا وضع له وان كان زعمه من الاباطيل الغنية عن التبيين
او اذا عانا صاحب الافق السمين فانه لم يثب بذلك البرهان المتيقن ان نحن فلما نجد من انفس رخصته في تركه راسا ولا نرى في تعرض له
مع عرض الشارح عنه باسافنقر البرهان ثم نصلح ما عرض بعض المتأخرين من الطغيان ثم نعالج ما عرض لصاحب الافق السمين من
البيديان فنقول لوزمبت سلسله مرتبه او جمله منتهيه لا الى نهاية لانفس منها جمله تناسيه الى مرتبه معينه حتى يحصل منها ك
جملتان تستقلان ومتصلتان احدهما بمرتبه من مبدء مفروض للاصلح الاخرى من تلك المرتبه المعينه ويكون الجمله الثانيه
جزء من الجمله الاولى فاذا طبقنا بين مبدء الجملتين بحيث لا يتخلل انساقيما وانصاها تطبيقا اجماليا عقليا بحيث يقع بازا كل مرتبه
من احدهما مرتبه من الاخرى لا الى نهاية فاما ان يتساوى الجملتان فيلزم تساوى الكل والجزء ويفضل الاول على الاخرى
ولا سبيل للفصل والزيادة الى المبدء رتطابق المبدئين ولا الى الاواسط لا تساقها وانصاها فيجب انتقال الزيادة الى
الجانب الآخر واذا لا تصور الزيادة على شئ الا بعد انتهائه وانقطاعه وجب انقطاع الجمله الاخرى وانتهارها واذا الجمله الاولى
زائده عليها بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر متناه فالحمله الاولى اليه تناسيه هذا التقرير البرهان وهو كما اننا نض
على البطلان الكميات والتكلمات المتصلة اللانتهائيه كذلك هو ما مضى على البطلان لانتهاى الاعداد والمحدودات المتتمة
سواء كانت مادية او مجردة فهو ما مضى على البطلان لانتهاى العلل ولانتهاى الحوادث الموجودة في الدهر المرتبه بحسب
تقدم التأخر الطبيعيين اللانتهائيه في جانب الازل كما زعم الحكماء وفي جانب الاخرى فخط كما توهمه صاحب الافق السمين
ولانتهاى النفوس الناطقة بوجودها مجتمعته وترتيبها بحسب حدوثها قال بعض المتأخرين ان هذا البرهان لا يجري لانا في

الماديات وليس المراد بالتطبيق الامتياز منه وعهدني العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذاة في الخارج او في الوهم
 بين تجانسين من الكليات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد والاتصال
 او الاتساق كان بجذائه بعض معين ياتله من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم القطع المجتئين الناقصة والزائدة اذا
 تاتي التطبيق بينهما في آن او زمان متناو ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كلياً بالمكان للتطبيق في الخارج في زمان متناودين
 متجانسين شخصيين من المقادير والاعداد المادية المتسقة الموجودة في الخارج من حيث هما كذلك ان كانا غير متناهيين تطبيق
 المبدء على المبدء من حيث ينطبق الاستدلال على الامتداد فالبرهان ينتهض على استحالة ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من
 المقادير والاعداد المذكورة هذا كلامه ان تعلم ان هذا التوجيه من اذ المراد بالتطبيق على ما شرنا اليه ليس ما زعمه كيف واذا
 فرضت سلسلة من المعدادات متحدة متسقة متتالية من مبدء معين ثم فرضت سلسلة اخرى كذلك كان مبدء الاول
 بازار مبدء الثانية والمرتبة الثانية من الاولى بازار المرتبة الثانية من الثانية والمرتبة الثالثة من تلك بازار المرتبة الثالثة
 من هذه وبكذا ثم اذا فرض ان احدهما ناقصة من الاخرى فلا محالة يقطع الناقصة ويكون في الزائدة مرتبة ليست في الناقصة
 ثم انه اذا كانت السلسلتان موجودتين مرتبتين متسقتين فطبق بين مبدئيهما حتى تقابلت اسلستان تطبيق المبدء على المبدء
 يظهر لقطع السلسلتين قطعاً سواء كانت السلسلتان من الكليات او اشتملتا المتصلة او الاعداد المادية او المجردة بلا فرق
 اصلاً فاذكره هذا القائل تفرقة بلا فرقان دعوى بلا حجة وبرهان ثم اعلم ان البرهان كما اشرنا اليه ما نهض على البطل النهائي
 الحوادث في جانب الاول والابدو امتداد الزمان والحركة اللاتناهيية عند الحكماء لا جملتها تلك الاشياء بحسب الوجود الدهري
 وترتيبها بحسب ترتيب ازمته حدوثها فبطل به ذنب القائلين بالقدم الدهري والذاهبين الى الحدوث الدهري القائلين
 بابتدئ العالم وقد شق ذلك جداً على مقلدي الفلاسفة وعلى صاحب الافق السمين فقال بعض مقلدي الفلاسفة انتمصارهم
 ان الوجود في حاق الدهر ليس وجوداً آخر مغايراً للوجود الزماني في كبد الاعيان بل الوجود واحد له اعتباران فهو باعتبار وجوده
 في افق التقضي وجود زماني ومع عزل النظر عن التجرد والقصر وجود دهرى فوجود الزمان والزمانيات الغير المتناهية باعتبارها
 الاول لا يطله البرهان لاجتماع بين الامور اللاتناهيية بهتلاً لا اعتباراً من شرطه برهان الاجتماع في الوجود واما اذا اعتبر وجودها باعتبار الثاني فلا يجري
 التطبيق بين الامور اللاتناهيية المذكورة بحسب الاعتبار لان التطبيق عمل من اعمال اللفظ لا في الآن الزمان المتناهي التطبيق فيها انما يمكن فيما
 وجد فيها والموجودات الدهرية اللاتناهيية غير موجودة فيها حتى يجري فيها التطبيق هذا يحصل كلامه انت تعلم فافهم من السخا
 لان اكتمية الزمانية والحركة المنطبقة عليها المتصلة بالقضايا متصلةان موجودتان في الدهر من الازل الى الابد و
 كذا الحوادث اللاتناهيية متسقة موجودة في الدهر فكما يلزم من تطبيق مبدء اعمى جملتي الكينية المتصلة على مبدء اخرى مثلها في الاعيان

اذ في الوهم انطباق امتداد واحد على امتداد الاخرى لاجل الاتصال كذلك يلزم من تطبيق مبدئ جملته من الكمية الزمانية على
 مبدئ جملته اخرى منها الطباق امتداد واحد على امتداد الاخرى لاجل الاتصال اذ لا مساغ في التصلتين بعد الطباق المبدئ
 على المبدئ لعدم انطباق الامتداد على الامتداد ضرورة وكما يلزم من تطبيق مبدئ واحد على سلسلتي الاعداد المتسقة على مبدئ سلسلة
 اخرى مثلها في الاعيان اذ في الوهم انطباق سائر احدى السلسلتين على الاخرى كذلك يلزم من تطبيق مبدئ سلسلة متسقة
 من الحوادث المتعاقبة على مبدئ سلسلة اخرى مثلها الطباق سائر احدى السلسلتين على الاخرى والابطال للاتاق
 ولا يستدعي ذلك وجود السلسلتين في الجملتين في الآن الزمان وانما كان يلزم ذلك لو احتجج الى تجزئ تطبيق جزئ جزئ
 واحد وبهذا يظهر جدا وتهم من يقول ان ما يلزم من تطبيق المتصلات الغير القادرة في نسخ حقيقتها او الاعداد المتسقة
 في نحو وجود الزمان في المكان حسب استخراج فرض الحالات لزوم الانقطاع في الواقع والحال في الزمن فانما يتأتى فيما اتهم من تلك
 الامور في الزمن فيدل على تناسي ما وقع منها في الزمن دون ما وجد منها في الخارج بهذا الكلام ولا يخفى ان هذا الكلام ليس
 كثير معنى لان المتصلات الغير القادرة والاعداد المتعاقبة في نحو وجود الزمان لما كانت موجودة مجتمعة في نحو وجودها بالكل
 وكانت جملة الكمية المتصلة او المتكتم المتصل وسلسلة الاعداد المتسقة موجودة دهرية من الازل الى الابد وافرز العقل منها
 جملة متناهية شتم طبق بين مبدئ الجملة الاولى او السلسلة الاولى وبين مبدئ الجملة او السلسلة الباقية بعد الاخر وتطبيقا في الواقع
 بحسب تجزئ العقل الواقعي لزم بالضرورة الطباق الجملة على الجملة والسلسلة على السلسلة فيلزم الانقطاع والانتها في الواقع
 قطعاً فان قيل ان تطبيق المبدئين لا يتصور بحسب الواقع اذ يستحيل ان يجتمع الجزأ السابق من الزمان مع الجزء اللاحق منه قلنا ان
 افخرج عن ذلك التطبيق لا يقع في تمام البرهان كما صرح بالفلاسفة ايضا وبجملة فلا يحصى للفلاسفة عن هذا الاشكال العويص
 وان كانوا يكفرون من التهويل التشويش فيشبهون في هذا المفرق بكل شئ ورد بما يقول قائلهم ان هذا البرهان كما قيل
 لانتهاى الزمان والحركة والحوادث في جانب الازل كذلك يطل لانتهاى تلك الامور في جانب الابد وهذا ايضا قد بين
 الفلاسفة في اصول الملة وانت تعلم ان البرهان انما ينتهي على البطل لانتهاى تلك الامور بحسب الوجود الدهرى فيقول
 بالوجود الدهرى من هوسات الفلاسفة التي ما نزل احد بها من سلطان من اباطيلهم التي لا يساعدهم عليها البرهان فالبرهان
 لا ينتهي على البطل لانتهاى في جانب الابد على ما يقول بالمليون الاعلى سبيل الجدول والاعلى سبيل الحكمة ومن الاضافات
 ان صاحب الاقنيسين لما كان قائلاً بالحدوث الدهرى نافية للقدم الدهرى اعجبه جريان البرهان في الحوادث المتعاقبة
 في جانب الازل فتبشر بانتهائهم في البرهان على البطل لعدم الدهرى كغدا في شرا كانه ينتهي على البطل لانتهاى الحوادث في جانب الابد ينتهي على
 البطل لانتهاى في جانب الابد يتوسط بالانتهاى عن هذا القناص لانتهاى من مناض طفق يقول تارة ان الحوادث الابدية لم تخرج

بعد من الليس اثنى الوجود في معدومته فلا يحيل لتناهيها البرهان من زرق الفطنة يعلم ان عدم وجودها الى الوجود انما يحسب
الوجود الزماني وجريان البرهان فيها انما يحسب لوجود الدهري على انه كان الاحداث الابدية معدومته بحسب حدود الزمان
كذلك الاحداث الازلية معدومته بحسبها فامى فرق بينهما في حساب وتارة ان للامور التدرجية وجودين الاول وجود في افق الزمان
والثاني وجودها في حاق الدهر والبرهان لا يتبع على البطال لتناهيها بحسب الاعتبار الاول لعدم وجودها بل كاعتبار ولا
بحسب الاعتبار الثاني لعدم ترتيبها بل الاعتبار بغير عجب ما اول افلا انه لو تم لدل على عدم انتباه البرهان على البطال فالحاجة
الاحداث الازلية لا يعذر ولا غدر له غير ان يقول الشعر لوكيل ييم واما ثانيا فلان الامور التدرجية موجودة مجمعة في وعاء الدهر و
اجتماعها بحسب كل نحو من الوجود لا يتناهي في ترتيبها بالطبع او العلية والحكم يتناهي في ترتيبها بحسب الاعتبار الثاني فالحجم والاحتياط
ثم ان صاحب الافق البين لم يعول على هذا البرهان فقال في القبات فاما السبيل للتطبيق فلا ثقة بحدوده ولا تعويل على
برهان بل ان فيه تدليسا مخالفا فالامتنابيات في جهة واحدة ربما يتطرق اليها المفادتين من الجهة الاخرى التي هي جهة
الاستناسي لاسن الجهة التي هي جهة اللانهاية كما ان سلسلة المئات بغير نهاية سلسلة الآلاف الى النهاية وليس يصح تحريك اللانهاية
بكلية من جهة اللانهاية واخرجه بكلية عن درجته وحيزه ومرتبته وعن الدرجات التي للآحاد بالاسر في تلك الجهة فاذن اذ طبق
طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيين المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة استناسي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا
او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز الطرف ودرجته الى حيز الوسط ومرتبته ولا يزال ينتقل فيتردد في الاواسط ادم او طول الفرض
متغلا للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد بعينه ودرجة بعينها ابدان انتهى ولا تصغ الى تجميع مغالط لا ثقة بحدوده ولا صحة لمخالفه فان
سلسلة المرتبات المجتمعات الموجودات في الواقع على نخت الاتفاق او سلسلة المتوادية على صفة الاتصال لتوحدت لالى
نهاية فاذا فرضت منها جملة تنبأ به ثم طبق بمدر احدى السلسلتين على سلسلة اللانهاية قبل الافراز والسلسلة اللانهاية بعد
الافراز على مدار الاخرى لم يطابق سائر احدى السلسلتين على سائر السلسلة الاخرى يحكم الاتفاق او الاتصال فيحكم العقل
قطعا بان بازا لكل مرتبة وكل جملة من احدى السلسلتين مرتبة وجملة في السلسلة الاخرى ولا احتمال لانتقال الزيادة وتروؤ
في الاواسط كما توهمه لان الاواسط تتوهمها واتساقها والاتصال بالاشع ان تحلل بينها زيادة فلما محالة يكون قصير الزيادة الى
الجانبا لآخر فتنتهي السلسلة فيثبت التمازى وتظهر الخلف ولا مجال لمنع امكان تطبيق بين السلسلتين من مقدارين متجانسين
من موجودات مترتبات معروضات للاعداد والامتنابية فان التطابق بين السلسلتين بما هكذا كحسب قطعا وان منع عنه مانع
خارج فهو غير قاطع في امكانه بحسب نفس طبعها وذلك كاف في اجراء البرهان فالعقل فعلى هذا يمكن اجراء البرهان في الموجودات
الغير المترتبة والاعداد المتعاقبة ايضا فانها وان كانت غير مجمعة في الوجود او غير مترتبة لكن يمكن فيها بحسب نفس طبعها ان توجد

بمستقيم وان خزانة في عدم انتباه البرهان على البطال فالحاجة

ولا يتوهم
الدرجات
تدريج

مترتبة مجتمعة فيمكن التطبيق بينهما فيان فيها البرهان ونظير الخلف قلت مقصودنا من اشتراط الاجتماع والترتيب لاجرا البرهان
 انه المعتبر السلسلة اللاتناحية مجتمعة مترتبة لا يلزم من تطبيق البدر على البدر الطباق السلسلة على السلسلة فلا نظير انتقال
 الزيادة الى الجاني الآخر وانقطع السلسلة في ذلك الجانب اذا اعتبر الترتيب الاجتماع فلا ريب في جريان البرهان فلا يلزم
 في اجراء البرهان من اعتبار الترتيب والاجتماع بالفعل وبذا طاهر فان قيل لا يمكن التطبيق بين السلسلتين المفروضتين في السلسلة
 الواحدة من المختلفتين بالكلية والجزئية لان مبدا الجزر مثلا اذا انتقل الى مقابلة مبدا الكل لا يتصور انتقال ثاني الجزر الى
 مقابلة ثاني الكل لان ثاني الكل هو الذي كان مبدا الجزر ولم يبق هو في مرتبة وكذا الحال في سائر المراتب قلنا مبدا الجزر
 لا اعتبار ان اعتبارا مبدا الجزر واعتبارا ثاني الكل وكذا ثاني الجزر لا اعتبار ان اعتبارا ثاني الجزر واعتبارا ثالث الكل
 وبكذا مبدا الجزر من حيث انه ثاني الكل لم يتقل من مرتبته وان لم يكن في تلك المرتبة من حيث انه مبدا الجزر وكذا الحال في جميع
 المراتب فانهم قوله وتوضيح اصغرى الخ هذا القياس الذي استنتج منه عدم اكتساب المقصور من التصديق كانه قياس اصول
 الاستنتاج وهو ان كل كاسب المقصور معرف وكل معرف مقول ولا شيء من المقول بتصديق وهذا ان نظم القياس على هيئة الشكل
 الاول ولا شيء من التصديق بمقول وهذا ان نظم على هيئة الشكل الثاني ويرد عليه رد وذا طاهر انه ان اريد بالمعرف في قوله
 كل كاسب المقصور معرف المعنى لمصطلح فالصغرى في القياس الاول ممنوعة لجواز ان يكون كاسب المقصور امرا سببا يتأخر محمول
 لا بدقني ذلك من دليل ان اريد بطلق كاسب المقصور فالكبرى في القياس الاول ممنوعة وهي صغرى القياس الثاني و
 اذا كانت احدى المقدمتين ممنوعة فلا يتم الاستدلال فلورود هذا المنع تجشم الشارح توضيح الصغرى في القياس الثاني بان
 كاسب المقصور ما مفيد للمقصود بالكنة والمقصود بالوجه والاول انما هو بالذاتيات والثاني انما هو بالعرضيات فكاسب المقصور
 منحصرا فيها وكل منها مقول واحاصلنا اختيار الشق الثاني ونفع المنع بالاستدلال على حصر الكاسب المقصور في المقول
 والى هذا اشارة في الحاشية حيث قال معلقا على قوله المقصود من الكاسب للمجهول المقصود و اشارة الى ان المراد بالمعرف
 في الصغرى ما يفيد المقصود الشيء اى الكاسب للمجهول المقصود لا المعنى المتعارف وهو ما يحل على شيء لا فائدة المقصور والافلاقيم
 الدليل انتهى وهو ظاهر فانه لو اريد بالمعرف المعنى المتعارف كان اللازم هو ان التصديق ليس معرف بالمعنى المتعارف وليس هو المعنى
 بل المعنى ان التصديق ليس مفيد للمقصود وان تعلم ان المنع غير ساقط بما تجتمه لان حصر كاسب المقصور في ما يفيد المقصود بالكنة
 وما يفيد المقصور بالوجه مسلم لكن حصر ما يفيد المقصور بالوجه في العرضيات ممنوع عند من جزم اكتساب المقصور من التصديق كما لا يخفى
 واما الايراد بان التحديد كما يصح بالاجزاء الذهنية يصح بالاجزاء الخارجية فان الشيخ قد صرح في الحكمة المشرقية بان التحديد بمجموع
 الاجزاء الخارجية حد تام فمقصود الشيء بمجموع اجزائه الخارجية تصور بالكنة فلا يخصر افراد المعرفة في الذاتيات والعرضيات فففيه

ان مجموع الاجزاء الخارجية محمول على الحقيقة لم تكن ضرورة ان لا شئ جميع اجزائه واما ان يتحد بدلا واحدا من الاجزاء الخارجية فلا يجوز فهذا
 النوع من التحديد تحديد بالذاتيات وليس تماثلا لثالث على ان الاجزاء الخارجية هي الاجزاء الذنبية بخلاف الاعتبار على ما هو المشهور ففي اثبات
 محموله باعتبار لاسيما على ما ذهب اليه في المورد مع ان كلام الشارح لعله مبني على منع الكلية الثالثة كل معرف مقول فتمت
 جواز التحديد بجميع الاجزاء الخارجية لغرض ضرورة ان المنع متوجه سواء جاز التحديد بمجموع الاجزاء الخارجية او لم يجوز وان كان لا يصل
 نقض الكلية بالتحديد بالاجزاء الخارجية لم يضر الشارح اذ لا ان يقول ان المعروف منحصرا في المفيد التصور بالكنة وفيما يفيد التصور
 بالوجه وفيما التصور بالكنة اما الاجزاء الخارجية او الاجزاء الذنبية وفيما التصور بالوجه العرضيات وظاهر ان التصديق
 ليس من الاجزاء الخارجية للتصور فلو كان معرفا كان اما من الاجزاء الذنبية او من العرضيات وكل منهما مقول لاشئ
 من التصديق بمقول فالوجه هو المنع ولعل الشارح الى ذلك اشار حيث امر بالتفكر وقال ففكر قوله والتصور متساوي نسبة
 اعلم ان المقصود من هذا المقام اثبات ان بعض التصورات وبعض التصديقات ضروري وبعض من كل منهما نظري و
 كان ذلك متوقفا على اثبات عدم اكتساب التصور من التصديقات وبالعكس والاعجاز ان يكون جميع التصورات نظرية
 وليكتسب من التصديقات البديهية او يكون جميع التصديقات نظرية مكتسبة من التصورات البديهية فلذا تعرض المص
 لا ابطال اكتساب التصور من التصديق وعكسه وقد صرح المص بذلك في الحاشية حيث قال لا تعرض لهذه المقدمة في اكثر من
 ولا بد منها عدم تمام المطلوب بدونها فلا بد من اقامته دليل على بطلان ذلك لا يجدي ابطال كون التصديق معرفا بحسب
 المصطلح وكون التصور كاسبا للتصديق على المصطلح في هذا المقام شذبا لجواز ان يكون بين بعض التصورات وبين بعض
 التصديقات علاقة بها ينتقل من احدهما الى الآخر فيكون احدهما مكتسبا من الآخر لا بدلا لحالة هذا الاحتمال من دليل وما ذكره
 في البطلان من ان المعروف مقول والتصور متساوي نسبة لايقي باحالة الاول فلما عرفت واما الثاني فلان تساوي نسبة
 التصور الى وجود التصديق وهدم في حيز المنع وما ذكره الشارح في بيانه غير تام فانه ان اراد بقوله لان اثر التصور ان لا اثر
 المكتسب من التصور كذلك فكل المقدمة ممنوعة لجواز ان تترتب على بعض التصورات الازعان ببعض النسب كما تترتب
 الجرم بالضرورة على تصور الملزوم واللازم البين وان اريد ان التصور مجرد مثل الشئ في الذهن فنسلم لكن الكلام فيما اكتسب
 من التصور لا في نفسه وكذا الكلام في قوله فيما بعد فان اثر حصول اشئ لاشئ فانه ان اراد ان الاثر المكتسب من التصديق
 حصول اشئ لاشئ فهو اول المسئلة لجواز ان يكون اثر بعض التصديقات مجرد مثل الصورة لا حصول الشئ لاشئ وان اراد
 ان التصديق نفسه حصول اشئ لاشئ فلا يلزم منه ان يكون كل ما اكتسب منه اية حصول اشئ لاشئ فظهر بما ذكرنا ان ثمة
 بعض اشرار في هذا المقام حيث قال تحقيق المقام ان المعرفة بالحاصلة من كاسبية التعريف والتصور ليس من قبيل حصول

علم الناحية حصول العلم لئان حصول العلم يحصل علم العي لئان لم يقبل احد بكون الدخان معرفة للنار والعلم للبصر وكذلك المعرفة
الحاصلة من اكتساب التصور ليس من قبيل معرفة النار والبصر بالدخان والعلم بل بالها تحصيل شيء لم يكن حاصلًا بحيث
يكون لعلم بالتعريف علما بالمعرف فان كان المعرفة حاصلًا للمعرف والمعرف متحدان بالذات وكذا العلمان وان كانا متغايرين
بالاجال والتحصيل ان كان رسما فالعلم علم الرسم بالذات والمرسوم بالعرض ولا يمكن اتحاد التصور والتصديق فلما يمكن
ان يكون احدهما مكتسبا من الآخر نعم يجوز عند العقل ان يكون بينهما خصوصية بها يتقيد الذهن من احدهما الى الآخر فيكون
بينهما ملازمة لكن لا يوجب اكتساب فتدبر فانه تحقيق لغيره من خواص هذا التعليق انتهى سعي غير مشكور اذ حاصل ما ذكره
لا يزيد على ان الاصطلاح لم يقع على اطلاق اكتساب الاكتساب على حصول التصور من التصديق وعكسه لا يابى منه ان لا
تصور تصديقا والتصديق تصور لجزا ان يحصل التصديق بتصوره بالعكس وان لم يسم ذلك كساب واكتسابا في الاصطلاح
وعدم وقوع الاصطلاح غير محذور في اثبات ما راعه المص لجواز نظرية جميع التصورات وحصول بعضها ببعض المقدمات وان
لم يسم ذلك المحصول بالاكتساب في الاصطلاح مع ما في كلامه من الاختلال اما لا فلا ان قوله بل بالها تحصيل شيء
لم يكن حاصلًا بحيث يكون لعلم بالمعرف علما بالمعرف مما بل باطل لا يتناء على ما توهم بعض المتأخرين من ان المعرفة
بالفتح لا يحصل بالمعرف بالكتسب قد اشترانا الى بطلانه فيما سبق ومنعوا الى البطالة فيما بعد انقضاء الله تعالى واما ثانيا فلا نذكر
بقوله فان كان المعرفة هذا لا يزيد على ما ذكره الشارح في توضيح قول المص فان المعرفة مقول فبذلك من بركة البركة
ولكن الشعر يوكل ويندم قوله وبهذا يتنبه ليل آخر هو ان اثر التصديق حصول الشيء للشيء او لا حصوله له والمقصود منه
تحصيل هذا المعنى حتى يصلح تعليل الاذعان به فلا يكتسب منه التصور الذي هو مجرد تمثيل الشيء في الذهن وقد مر عليه قوله
ولذا قيل ان التصديق هذا ما تحتمله الشيخ في بيان عدم اكتساب التصديق من التصور حيث قال التصديق لا يقع بمعنى مفرد
فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه احد في ايقاع ذلك التصديق اذ لا يجوز ان يكون شيء علته شيء في حاشي وجوده
وعدمه واذا اقررت بالمعنى وجودا وعدمه فقد اضعفت اليه معنى آخر فلا يكون مفردا ويرد عليه رد اظهر ان غاية ما رزم
من ان لا يكون شيء علته في حاشي الوجود والعدم بل لا بد من الاقتران باحدهما لان يكون الوجود جبر من العلته فيكون
العلته نفس المعنى المفروم حاله وجوده كما لا يخفى فاوله الشارح الى ما ذكره وانت تعلم ان التاويل مع بعده لا يفيد شيئا
كما مر قوله ويمكن ان يقال قال في الحاشية لعل هذا هو مراد المص بقوله في المسلم لانه لا يقبل العمل انتهى والحاصل
انه في التعريف بالسيط تحقيق الحركة الاولى لطلب المبادئ دون الثانية فلا يتحقق اكتساب العمل فلا يكون للصناعة و
الاقتناع فيه مزيد مثل وانما يكون فيه لها مدخل في الجملة في طلب المبادئ المناسبة قوله فالمعروف اعم من الكاسب

لان المعروف قد يكون منزها بخلاف الكاسب قال في الحاشية لهذا قال المصنف فلا بد من الترتيب للاكتساب ولم يقل
لتحصيل المجهول او النظر لان النظر قد يكون بلا حيلة معقول واحد كما في الناقض فقل انتهى **قوله** والحق انه عبارة عن
حركة النفس الى المبادى وبالعكس اعلم ان المطلوب لا بد وان يكون معلوما للطالب بوجه ما لا يتناع التوجه الى المجهول المطلق
فاذا حاول تحصيل مجهول فلا بد من التوجه الى مساوية فقد تحقق انه متدرج الى مساوية وقد يتفق ان يحصل له المبادى
دفعته ثم بعد حصول المبادى تدريجا او دفعة قد يتفق انه ينقل الى المطلوب تدريجا وقد ينقل اليه دفعة والحاصل انه قد
يكون الانتقال اسعنى الانتقال من المطلوب وبالعكس تدريجين وقد يكونان فحين وقد يكون الاول دفعا ودفعيا و
الثاني تدريجيا وقد يكون بالعكس وهم يسمون الانتقال الاول اذا كان تدريجيا بالحركة الاولى والثاني اذا كان تدريجيا
بالحركة الثانية ويسمون مجموع الحركتين بالفكر وقد يطلق عليه النظرة فيستعمل مرادوا للفكر واكثر استعماله في الحاشية اسعنى
لتحصيل المجهولات وذمب البعض الى ان الفكر والنظر حركة الاولى والمتاخران الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية
كما ذكر في الشرح مفصلا وقد يختلف في ان اطلاق الحركة على الانتقال الفكري حقيقة او مجاز فقل انه مجاز وهو الحق لان الحركة
حقيقة اما بمعنى التوسط يعني توسط ما بالقوة بين المبدء والمنتهى في زمان بحيث يكون في كل آن يفرض في ذلك الزمان
في حد ما فيه الحركة لا يكون فيه قبل ولا يكون فيه بعد واما بمعنى القطع وهو الامم المتدرج من المبدء الى المنتهى المنطبق على
الزمان بحيث يكون كل جزء منه في جزء من الزمان ويجب ان يكون للحركة ما هي منه وما هي اليه وما هي فيه وان يكون
لموضوعها في كل آن يفرض في زمان التدرج فروما فيه الحركة لا يكون في زمان آخر واذا انات المفروضة غير تنابيه
فالا فوا الواقعة في تلك الانات اليف غير تنابيه وليست كلها موجودة الاخصار ما بين المبدء والمنتهى ولا بعضها موجودا
ولا يلزم الترجيع بلا مرجع ففي كل ما موجودة بالقوة بين صرافة القوة وموجنة الفعل فلو كان الفكر حركة لكان بين المبدء
والمنتهى افراد ما فيه الحركة وهو علم غير تنابيه غير موجودة بالفعل والانتالي باطل لان العلوم المتحققة في الفكر ليست غير تنابيه بل تنابيه
موجودة بالفعل فالقدم شله نعم تحقيق في الفكر تدرج لينابيه الحركة فان النفس اذا هادت لتحصيل المطلوب توجه الى صورة
المخرؤنة فتأخذ صورة دفعة فتلتف بها الى مطلوبها فتقيقها الى المطلوب فان وجهتها مناسبة لخطتها وتوجه بعد
زمان الى صورة اخرى فان لم تجد لها مناسبة تركتها وتوجهت الى صورة اخرى وبكذا ثم انها ترتب الصور المناسبة فاذا
ترتب المبادى انتقلت النفس الى المطلوب فالطلب انما يحصل بعد صرف زمان في تطلب المبادى وترتيبها والنفس
في ذلك الزمان تنتقل من صورة الى صورة فيظن ان هناك حركة واحدة متصلة فالطلاق لفظا للحركة بهنا يجوز ومثما
قدم بعض المتأخرين ان اطلاق الحركة سببا حقيقة زاعما ان الصورة وان كانت امراتنا بناني اخر انه لكنها ما اعتبارها

في المدركة متجددة وفي كل آن ملققت اليها بالثقاة جديد ليس هو في آن قبله ولا يكون في آن بعده فاذن افراد الصورة
 في زمان الفكر لا ثباتية بالقوة بحسب لا ثباتية الاتقاة في الآتات لا ثباتية في الفكر حقيقة حركة كيف لا وفي الفكر انتقال
 من المطلب الى المبادي تدريجيا وبالعكس لا يخفى ما فيه من العساة لان هذه الصور الغير الثباتية المعلوم واحد فاما ان
 يخفى وجودها الفرضي لا لاكتشاف الملاحظة فيلزم ان يلاحظ معلوم واحد مرار غير متناهيته وهو صريح البطلان او لا يكفى
 فلا يكون المعلوم ملاحظا فلا يدرك ان مناسب للمطلوب او غير مناسب او للمعلومات متعددة فيكون هي لا ثباتية بحسب
 لا ثباتية الصور فان كفى وجود الصورة بالقوة لا اكتشاف تلك المعلومات لا ثباتية لزم ادراك امور لا ثباتية في زمان
 الفكر والالم يكن شيء من المعلومات منكشفا في زمانه وهو صريح البطلان وايضا تلك المعلومات متخالفة باحقاق فلو كانت
 لا ثباتية وجدت متمايزة اذا لم يبلغ الاتحاد ووجودا مع تحالف حقائقها لا تمنع الاتصال بين المتخالفات فيلزم وجود
 الامور الغير الثباتية مع انحصارها بين الحاصرين وبهذا سقط ما توهم ان الفكر حركة في الاتقاة اذ لابد لكل الثقاة من
 ملققت اليه فلو كان في الاتقاة حركة فاما ان يخفى الوجود الفرضي للاتقاة لا ثباتية بالقوة للملاحظة ما هي اتقاة
 اليه فالكناج احد الزم كونه ملققتا اليه مرات لا ثباتية في زمان ثباته وان كان متعدد حسب تعدد الاتقاة لزم للاتقاة
 الى اصول لا ثباتية في زمان الحركة او لا يكفى فلا يكون المعلومات ملققتا اليها في زمان الفكر وطلما لا يخفى وما قاله القائل
 من ان في الفكر انتقال من المطلب الى المبادي تدريجيا وبالعكس ان اراد به ان الفكر يقع في زمان مسلم لكن لا يلزم
 منه ان يكون الفكر حركة وانما ان الفكر انتقال متصل منطبق على الزمان فم بل باطل كما عرفت هذا ما افاده مولانا فافهم
 الحكماء قدس سره وهو الحق اللاحق بالاتباع وقد اورد الشارح في بعض تعليقاته اشكالا على كون الفكر حركة حقيقة وهو ان
 الصورة قد تكون جبرائلي بالقياس الى محلها اعني العقل كالصورة الجسمانية بالقياس الى الهيولى في استظهارها
 عن المحل بحسب حقيقتها من حيث هي وبافتقارها اليه بحسب شخصيتها وهم اتفقوا على نفى الحركة في الجوهرا فكما لا يصح حركة
 الهيولى في تلك الصور لا يصح حركة النفس في تلك الصور لانه ثباتية الجوهريه ولو سلم فطل حصر الحركة في المقولات الاربع
 ثم اجاب عنه بان الصور الجسمانية بحسب ما هي من حيث هي مقومة للهيولى ومفيدة لوجودها بحسب شخصيتها محصلة لشخصيتها
 المبهمة فلا يمكن تجدد الصور عليها مع بقاها بشخصيتها المتحصلة من شخص تلك الصور بخلاف الصور العقلية لا تستنار
 انفس عنها في تقوم هيبتها وتصل لشخصها فتكون موجودة بالفعل باقية بشخصيتها مع تجدد الصور العلمية القائمة بها واما
 انحصارها في الحركة الواقعة في الامور العينية لا مطلقا انتهى واحاصل ان الصورة العقلية عرض في النفس لا تستنار
 انفس عنها فلا يمنع فيها الحركة بخلاف الصورة الجسمانية لا احتياج محلها اليها في التقوم فالليل الناهض على اتقاة

الحركة في الجوهري غير ناهض على امتناع الحركة في الصور العقلية واما الكلام في حصر الحركة في المقولات الاربع فالظاهر انه غير
مختص بالحركة الواقعة في الامور العينية كيف ولا يدل على ذلك اقاويلهم في شئ من المواضع لا للتصريح ولا لتلويح بل لظاهر
من كلامهم المطابق لاصولهم ان الحركة الواقعة في الصور العقلية حركة في العلم وهو من الكيف فهي حركة في الكيف لا
في الجوهري وان كان يراد عليهم ان كون الصور كيفاً يستقيم على صلتهم القائل بان الاشياء بانفسها حاصلة في الذهن
واجاب بعض المشايخ عن الاشكال بمنع نفى الحركة في الجوهري مستنداً بتجويز الصدر الشيرازي اياها في الاسفار وهذا عجيب
لان الاشكال الذي جردني مبنى على ما اشتبه بين المشايخ من نفى الحركة في الجوهري سواء صح في الواقع او لم يصح
وتم دليلهم ولم يتم والاستثناء بتجويز الصدر في اعراض المشايخ اجمع اعجوبة اخرى وقد يجاب عن الاشكال بالقائل
بكون الفكر حركة انما يقول بكونه حركة في الملاحظة التي هي من كفيات النفس لا في الصورة حتى يلزم الحركة في الجوهري
كون الملاحظة فعلاً من افعال النفس ليس بمعنى انها من مقولة لفعل التي متبوع وقوع الحركة فيها والحق ما سلمنا ان
امتناع الحركة في الصورة والملاحظة **قوله** والضرورة تقابل الحركة الاولى منها فان مناط الضرورة انتفاء الحركة الاولى
اما بان التحقيق الانتقال من المطلوب الى المبادئ اصلاً بان يحصل المطلوب بلا توسط المبادئ وح التحقيق الحركة
الثانية ايضا وبان ينتقل من المطلوب الى المبادئ دفعة ثم ينتقل من المبادئ الى المطلوب امدافعة فلا تحقيق للحركة
الثانية ايضا وتدرجياً فيتحقق الحركة الثانية دون الاولى بهذا وقد وقع بهننا من الشارح خط في بيان المذهب فان
مذهب الجمهور هو ان الفكر مجموع حركتين وقدينية بقوله والحق انه عبارة عن حركة النفس الى المبادئ وبالعكس
وقد يبيح ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى فقط سواء كانت مع الثانية او بدونها وقدينية بقوله الضرورة تقابل الحركة الاولى منها مع ان سابق
عبارة يدل على ان الضرورة تقابل الحركة الاولى على مذهب الجمهور مع ان الامر ليس كذلك فان مناط الضرورة على مذهب الجمهور
انتفاء مجموع الحركتين سواء كان بانتفاءهما معاً او بانتفاء الاولى فقط او بانتفاء الثانية فقط وهذا الخطأ في الانتقال
قوله وعليها بنا النظرية هذا هو مذهب البعض من ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى **قوله** ولهذا يلزم الواسطة هنا
المتأخرون ان الفكر عبارة عن الترتيب الذي هو من لوازم الحركة الثانية لان حصول المطلوب من المبادئ
يدور عليه وجوده واما فادور عليهم بان يلزم الواسطة بين البيدي والنظري اذا انتفت الثانية مع تحقق الاولى اذ
لا يتحقق الترتيب في هذه الصورة فلا يكون نظرياً ويتحقق الحركة الاولى فلا يكون ضرورياً ومناط الضرورة انتفاء الحركة
الاولى وانت تعلم ان هذا لا يراو غير متوجز اذ مدار النظرية على مذهب المتأخرين على الترتيب فيحتمل لا يوجد الترتيب لا يتحقق
النظرية وقد بهنناك على الخط الذي وقع من الشارح في هذا المقام وهو ان كلامه يدل على ان الحركة الاولى مدار النظرية

على جميع المذاهب حتى مذاهب المتأخرين القائلين بان النظر هو الترتيب وبناء على هذا الزعم الفاسد ورد على المتأخرين
 هذا الايراد بقوله ولهذا يلزم لهم مطر هوانش ما وقع له من انحطاع فهم على مذهب المتأخرين انه يلزم على مذاهبهم الواسطة
 بين البيهقي والنظري اذا تحققت الحركة الاولى بدون الثانية اما انتفاء النظرية فلا انتفاء للترتيب واما انتفاء البديهية
 فلما انحصار البيهقي في الاقسام الستة المشهورة فحيث يتحقق الحركة الاولى بدون الثانية لا يتحقق شيء من اقسام الضروري
 وقديح بما عنه ان يحصر في الاقسام الستة استقرار في هذا قسم سابع لم يرد من الاقسام لاجل السدرة وانت تعلم ان
 هذا القسم السابع لا يصلح ان يعد بديهيًا اذ كثيرا ما يقع الخطاء والغلط في الحركة الاولى اى في تطلب المبادئ فلو كان
 هذا القسم بديهيًا لكان البيهقي كثير الغلط ولما صح ان يجعل البيهقي مقطعا للبرهان ولا تقع الايمان عن البديهييات وقفا
 فانه لا يتقيد الى البيهقي والنظري واما مجرد الاصطلاح على تسمية هذا القسم بالبديهي فلا شائبة فيه **قوله** الا ان يتكلف هذا
 الجواب انما يتجوز اذا قرر الايراد بما قررنا من ان هذا القسم الذي يتحقق فيه الحركة الاولى بدون الثانية ليس نظريا لا انتفاء للترتيب
 ولا ضروريا لعدم اندراج في اقسامه الستة وحاصل الجواب انه مندرج في المحسنيات فان المحس هو الانتقال من المبادئ
 الى المطلوب دفعة واما على تقرير الايراد بما ذكره الشارح فلا يتجوز عليه هذا الجواب اذ المانع لتحقق الضرورة عنده هو وجود
 الحركة الاولى وهو لا يرتفع بتعظيم المحس بل يتصاعد الاشكال اذ يلزم م ان يكون شيء واحد نظريا وضروريا معا فان نظرية
 فلتحقق مناط النظرية وهو وجود الحركة الاولى واما الضرورة فلا ندرج في المحسنيات فهذا خطب اخر من الشارح لما شغل
 الاول **قوله** متعاقبة الصاعدة والهالطة فان الحركة الصاعدة والحركة الهالطة متبادلتان في الاطراف يعني ان ما هو
 مبدأ لاحد هانتهى للآخرى وما هو منتهى لاحدهما مبدأ للآخر هانتهى للحركة الصاعدة والمطلوب ومنتهاها بالمبادئ والمحدس مبدأ
 المبادئ ومنتهاها بالمطلوب وهذا هو وجه التشبه وليست المتعاقبة بين الحركة الاولى وبين احدس بهذا المعنى متعاقبة ايضا
 والهالطة حقيقة لان الصاعدة والهالطة انما تكونان حركتين ليستين ولا حركة ههنا **قوله** مع انها معتبرة بالاتفاق
 قال في الحاشية الا ان متعاقبة الزرع الضروري لما يتبر فيه الحركة الاولى لا يكون على نحو احد فان متعاقبة بعضها
 بالنفي والاثبات وبعضها بمتعاقبة تشبه متعاقبة الصاعدة والهالطة انتهى وانت تعلم ان من فسر النظر بالترتيب او
 بجميع الحركتين لا يمكن ان يقول يكون الضرورة متعاقبة للحركة الاولى فلا يتصور الاتفاق على اعتبار هذه المتعاقبة ولو
 سلم نعم لفقوا على ذلك فلا اعتداد بالاتفاق على خلاف ما يقتضيه العقل الصحيح **قوله** ولكن الطوسي فسرنا صحيحا
 بانظر من المبادئ الى المطالب دفعة سواء كان مع الحركة الاولى او بدونها وهذا معنى تفسير المحقق الطوسي يدل
 على الاتفاق على اعتبار المتعاقبة بين الضرورة وبين الحركة الاولى بالنفي والاثبات لا بالمتعاقبة المضاهية المتعاقبة

الصاعدة والمهابطة **قوله** ولا يخفى عليك هذا لايراد مشترك الورد على من فسر الفلج مجموع الحركتين وعلى من فسر بالحركة الاولى اذا
قرر بانه في الصورة المفروضة اى اذا انتفتت الاولى بدون ثانياية يتحقق مناط البدئية اعنى انتفاء احدى الحركتين على
التفسير الاول وانتفاء الاول على التفسير الثاني فيكون بديهييا وايضا يكون نظريا لعدم اندراج في قسم من اقسام البدئية
واما اذا قرر بما قرر الشارح فلا يتوجب على احد ما على المتأخرين فلانه في الصورة المفروضة يتحقق النظرية عندئذ لم يتحقق بدو
النظرية اعنى الحركة الثانية التى من لوازمها الترتيب ولا يتحقق الضرورة اصلا وما على من فسر الفلج مجموع الحركتين فلانه
على راء يتحقق الضرورة في تلك الصورة لانتفاء مناط النظرية اعنى مجموع الحركتين وما على من فسر الفلج بالحركة الاولى
فلانه على راء يتحقق الضرورة لانتفاء مدار النظرية اعنى الحركة الاولى فلا يلزم اجتماع النظرية والضرورة على احدى
لعلك قطنت بما ليقتن ان ما اورده الشارح فيما سبق على المتأخرين من لزوم الواسطة بين الضرورى والنظري
ان توجه على المتأخرين فهو متوجه على من فسر الفلج مجموع الحركتين او بالحركة الاولى ايضا اذ لما تحقق احدى الحركتين
بدون الاخرى الثانية بدون الاولى في تلك الصورة لا يتحقق النظرية لانتفاء مجموع الحركتين او بالحركة الاولى لا بالبدئية
لعدم اندراج في شئ من اقسام البديهي فيلزم الواسطة فان اعتذر بانه قسم من الضرورى نادرا الوقوع غير معدود في
اقسامه لندرة فلان حارفى انه يمكن مثل هذا الاعتذار من قبل المتأخرين ايضا فلا يذنب بواحد المتأخرين ويعضو
عن غيرهم ومع ذلك لا يصح الاعتذار المذكور في الواقع لان ما يقع فيه احدى الحركتين او بالحركة الثانية يقع فيه الغلط
كثيرا فلا يمكن ان يعيد بديهييا والا كان البديهي كثير الغلط ولا ترفع الامان عن البديهييات وفات فائدة التقسيم
الى البديهي والنظري واما مجرد الاصطلاح على تسمية مثل هذا بديهييا فلا مشاحة فيه **قوله** يلزم عليهم اى على المتأخرين
وقد عرفت ان هذا اللزوم غير ظاهر وفي الصورة يتحقق النظرية عندئذ لم يتحقق الحركة الثانية والترتيب ولعل الشارح يبنى
هذا اللزوم ايضا على ما يمكن في ذهنه من ان بنا النظرية على الحركة الاولى عندا لكل فاذا تحقق الحركة الثانية بدون الاولى
تحقق النظرية لتحقق الترتيب وتحقق الضرورة لانتفاء الحركة الاولى التى عليها بنا النظرية وقد علمت سابقا ان هذا
صريح **قوله** الا ان يقال انت تعلم ان المتأخرين فسر النظر بالترتيب فلا معنى لانتفاء النظرية وتحقق الضرورة
مع تحقق الترتيب فلا يكتمهم القول بانه نوع من الضرورى ومع ذلك فلا توجه لهذا الجواب على تقرير اللزوم اصلا
فلهذه سبب انه نوع من الضرورى لكنه نوع من نظري ايضا لتحقق مناط النظرية اعنى الترتيب فلا يندفع بهذا الجواب
اجتماع الضرورية والنظرية فانظر الى الشارح كيف خطبني بهذا المقام **قوله** مناط البدئية بالحقبة عندئذ لم يكن من
مذهب المتأخرين وانما هو مذهب الاقدمين القائلين بان الفكر عبارة عن مجموع الحركتين **قوله** والاولى ان يجعل

الحق ان الفكر عبارة عن الحركة في المقولات لتحصيل المحولات سواء تحقق مجموع الحركتين او احدهما ومنه المفارقة
انتفاء الحركة راسا وعلى هذا لا يدعى الاقديين والآخريين فكان الاولى ان يقول والصواب قوله بل انتفاء
الانتقالين معاً حتى لو وقع الانتقال من المطلوب الى المبادى دفعت الانتقال من المبادى الى المطلوب دفعة
يتحقق النظرية اذ يتحقق الواسطة في العلم وانت تعلم ان الحس عبارة عن مجموع الانتقاليين البديهي كماله عليه
المحقق الطوسي في شرح الاشارات والعلامات الرازي في المحاكمات ففي الصورة المذكورة يتحقق الضرورة ^{لنظرية}
فهذا البرهان ليس في محله واصل بنار كلامه على ما قال في بعض كتبه من ان الحدييات نظريات لان احد الانتقاليين
او مجموعهما والكان لبعض العقلاء على سبيل الدفعة لكنه على سبيل التدريج للبعض الآخر والمعتبر في النظرى توقف
مطلق حصوله على الفكر ان قلت يجوز ان يحصل نظري كجميع العقلاء بالحدس فان ذلك ممكن وحي لا يتوقف مطلق حصوله
على الفكر مع وجود الواسطة في العلم وهي المبادى المرتبة الحاصلة دفعة قلت كما اعتبر في البديهي سلب التوقف
كلياً بحسب الحقيقة بان لا يتوقف شئ من افراد حصوله محققا كان او مقدرا على النظر كان المعتبر في النظرى الايجاب
الجزئي بحسب الحقيقة بان يتوقف شئ منها عليه لو كان مقدرا او حصوله بالنظر يمتنع ان يحصل بغيره فكما تحقق
ذلك الحصول المقدر فلا يتحقق الا بالنظر فحصول الافراد بالحدس كما هو المفروض لا يصح ان النظرية انتهى كلامه في
كله ضرب من الهنديان لانا قد ابلنا فيما سبق ما توهم من ان النظرى ما توقف مطلق حصوله على النظر وبيننا انه لا يلحق
اقل لناسل فما ذكره بنار فاسد على فاسد وعجب من ذلك اعتبار توقف فرد من افراد الحصول المقدر على انفراد
توقف فرد من افراد الحصول المقدر على النظر فيصور في جميع الاشياء فيرفع الامان عن البديهييات قوله ومن
عد هذا قسم قال في الحاشية امى ما هو نادر الوقوع وكذا ما هو بالحدس انتهى وانت تعلم ان عدما هو نادر الوقوع غنى
فيما اذا انتفت الحركة الاولى مع تحقق الثانية من انواع الضرورى مخالف للبهية والبرهان قطعاً لانه مما يقع فيه
الاغلاط كثيرة ويحتاج فيه الى مراعات قوانين الاكتساب فكيف يكون ضرورياً لكن عدما هو بالحدس من انواع الضرورى
ضرورى وما قال من ان الانتقال من المبادى الى المطالب من خواص النظريات ان اراد به ان الانتقال ^{نتيجة}
من خواص النظريات فذلك مسلم لكن لا يديم منه كون الحدييات نظرية وان اراد به ان الانتقال المذكور مطلقاً من خواص
النظريات فذلك ممنوع بل باطل نعم لا مشاحة في الاصطلاح على اطلاق لفظ النظرى على قسم من اقسام البديهي لكن لا
كلام في ذلك وكيف ينبغي عاقل الى ان المطلوب الحاصل بلا تخلف كسب واجابة فكله نظري بالمعنى المقابل
للاقسام الستة المشهورة للبديهي قوله التى لا بد فيها من واسطة في العلم قال في الحاشية امى في احد نماج حصص

انتهى به المعنى على ما ذكر من ان النظرى هو ما يتوقف مطلق حصوله على النظر وقد عرفت فساد قوله فان الفارق بين
 البديهي والنظرى قال فى الحاشية لان البديهي ما لا يمكن نفس طبعية حصوله بالنظر بان لا يترب عليه شئ من افراد
 حصوله وليس الا ما هو حاصل بنفسه من غير واسطة فى العلم فما يكون فرد من حصوله بواسطة النظر فى المبادئ يكون
 نظريا قابلا للهتة مخصوصة بالبساط والمحدود المركب فعلا اى حاصل بنفسه بالصورة الاجالية والنظرية مخصوصة بالحقائق
 المركبة الاحصائية بالصورة التفصيلية انتهى وقد علمنا ك فيما سبق ان ما زعمه فى تفسير البديهي والنظرى باطل ما ذكر
 من اختصاص البديهي بالبساط والمحدود والمجمل والنظرية بالحقائق المركبة اى احصائية بالصورة التفصيلية سيما فى الكلام
 مخربا لنشأته تعالى قوله ومن بهنا علم ان العلم بالكنهه قال فى الحاشية فان قيل يلزم منه انحصار العلم بالكنهه فى
 العلم بالحد التام مع انه ليس كذلك لان الانسان مثلا اذا تشغل نفسه فى الذهن بحيث يكون مرآة لمشاهدة جزئياته كان
 علما لها بالكنهه البتة ولا يجوز ان يكون النوع معرفا للجزئيات لما تقرر عند سبهم من انحصار التعريف فى الحد اكرسم ولهذا
 قالوا ان التعريف بالنوع لا يكون الانفصا لا يقال تعريف الصنف بالنوع يكون حقيقيا كما يقال السبى انسان مبعوث
 بالوحى لتبليغ الاحكام الالهية الى الخلق لانا نقول لو سلم انه حقيقى فالاصناف حقائق اعتبارية عرفية والنوع المشترك
 بينهما بمنزلة الجنس لها والاستحالة فى ان يكون شئ نوعا حقيقيا للجزئيات ومعنا للحقائق الاعتبارية العرفية قلنا العلم
 بالكنهه على نحو نختص بالنظريات وهو ما يكون بالصورة التفصيلية كما حققناه ونحو لا يخفى بها كما هو علم للجزئيات
 بالنوع فالجزئيات اذا كانت نظرية فانما يكون مجهولية النوع بالكنهه وحدودها بالحقيقة محدود النوع ومبدياتها الشخصية
 لا تكون نظرية لان علمها اما حضورى كعلم المجردات بانفسها او حصولى بالاحساس او التمثيل او التوهم فعلمها بالنوع لا يكون
 المجرد والاتفات لا يحصل المجهول فتفكر بدقة انتهى وتحقيق التحقيق بالافتقار الى العلم بالكنهه عبارة عن علم نفس حقيقة شئ
 وهو يحصل بعينه تفكره على النظرية بتفصيل سائر سوا كانت ثنائية كعلم حقيقة شئ بالحد وادعية كعلمنا بالرسوم بنا على تجزئة افادة العلم كحقيقة
 كما هو الحق وقد يحصل بالاشتمال الفكرى يحصل دفعة واحدة يحصل المبادئ قد يحصل بان يحصل المبادئ دفعة واحدة لا يتغير الفكر العلم الاول اعنى العلم
 بحقيقة شئ اصحاب تشتمل الفكر نظرى قطعاً سواء حصل بالحد او بالرسوم والعلم الثانى اعنى العلم بحقيقة شئ اى حاصل بلا تشتمل نظر
 سواء كان مع حصول المبادئ دفعة او بدونه ضرورى قطعاً فان اراد الشارح بالعلم بالكنهه ما بيناه فالقول باختصاص
 العلم بالكنهه بالنظريات باطل قطعاً لا سيما وقد صرح فيما سبق نقله نفاس الحاشية ان العلم بالبساط والمحدود المركب
 الحاصل بالصورة الاجالية بديهي مع ان هذا العلم بالكنهه بالمعنى الذى بيناه وان اراد به ما اصطلاح عليه بعض المتأخرين
 وقوله الشارح على سجيته اعنى علم الشئ بذاته لا بالصحيح الحكم باختصاصه بالنظريات مطلقا لجواز ان يحصل لمبادئ دفعة

ثم يحصل المطلوب دفعة فيكون لك العلم ضروريا لا نظريا والعجبان الشايع يزعم ان تصور المعرفة بالفتح لا يحصل
بالاكتساب بل بالحاصل به تصور واحد هو تصور للمعرف بالكسر بالذات والمعرف بالفتح بالعرض فاذا لم يتحقق الحركة الاولى
وصحلت للمبادى دفعة فعلى رايه لا يمكن الانتقال من المبادى الى المطلوب في التصورات اصلا اذ لا يحصل على رايه
الا تصور للمبادى وليقت بها الى المطلوب انما تصور الانتقال المذكور لو حصلت صورة جديدة ورا تصور المبادى فيعلم
على رايه ان يكون العلم بالكنه اعنى علم المطلوب بذاته اذ حصلت دفعة ضروريا قطعاً اذ لا سبيل لتحقيق الانتقال من
المبادى الى الطالب على رايه وهو الذي جعله من خواص النظريات وجعل حقيقة وعدم حقيقة فارقا بين البديهي والنظري
واما حصول الالتفات الى المطلوب حصول المبادى فلا يجعل المطلوب نظريا لانه صريح في انما شئ المنقولة آتفا بان
علم التجزيات بالنوع لا يكون نظريا لانه لا يكون الا مجرد الالتفات لا التحصيل المجبول وهذا صريح في ان حصول الالتفات
لا يعني للنظرية كيف ولو كفى كان علم التجزيات بالنوع نظريا وكان التعريف اللفظي اليه كاسب للنظري وهو صريح لبطلان
فظهر ان ما حققه المحققون الذين يلك الشايع في تقليد هم مبون من بيت العنكبوت والعلم الحق عند ذى الملك
المملوك قوله خطب به سقراط فاطب به ماتن سقراط وقال ان كان المطلوب معلوما فلا وجه لطالبه ان كان مجهولا فبهم
تعرف انه المطلوب عند حصوله كعبه ابن خلدون من لا يعرفه فانه لو وجد ذلك العهد فبهم يعرف انه ذاك العبد الآبق الذي
كان في طلبه فغرض عليه سقراط قياسا واستنتاج منه مطلوب ما لم يحل عقدة الشك بكذا القل في فواتح كتاب البرهان من
الشفاير قوله واجيب عنه بمنع المحققين تقديرين الاول انما لانهم ان المطلوب اما معلوم مطلقا او مجهول مطلقا حتى
يلزم تحصيل الحاصل او طلب المجهول المطلق بل يجوز ان يكون معلوما من وجه فيكون مشعورا به صالحا لان يتوجه اليه
مجهولا من وجه اى من حيث نفس حقيقة فيطلب العلم بها بانكسب كما اذا علمنا الانسان بوجه الكاتب وبعد علمه بهذا الوجه
فصننا علم حقيقة فهو معلوم لنا من وجه وصالح لان يتوجه اليه الطلب فاذا اعلنا الفكر واثقلنا منه الى مبادى ثم منها اليه
حصل لنا العلم حقيقة وصار الوجه المجهول اعنى حقيقة معلوما فلا يلزم تحصيل الحاصل اذ الحاصل باننا كان علما بالكاتب
واحصلنا الفكر فهو العلم بالحقيقة ولا طلب المجهول المطلق اذ الحقيقة لم يكن مجهولا مطلقا بل كانت معلومة بالوجه وبها
التقديرية الذي يتوجه عليه هذا السؤال في بادية الراى ويندفع عنه هذا السؤال بتوضيح حاصل الجواب بما ذكره
المطلوب على هذا التقدير هو الوجه المجهول والمعرف بالحصول بالحركة الفكرية بعد كون المطلوب معلوما بالوجه فالوجه المجهول
المطلوب به حقيقة الانسان ومعرفها هذه اعنى الحيوان الناطق الذي حصل بعد انتقال النفس من المطلوب المشعور به
بوجه الكاتب الى مبادىه فالوجه المعلوم اعنى الكاتب مثلاً وجه الوجه المجهول اعنى حقيقة الانسان فليس بينهما ثلاثة امور

الوجه المعلوم والوجه المجهول ذو الوجهين هما بناتك امران الوجه المعلوم وذو الوجه وهو الوجه المجهول فلا يناسب هذا التفسير
ما ذكرناه من انه لا يحصل اذ ليس المطلوب امران لاشا سوى الوجهين التفسير الثاني اننا لانعم ان المطلوب اما معلوم مطلقا واما
مجهول مطلقا لجاز ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه سوار كان ذلك الوجه الذي فرض المطلوب مجهولا من
ذلك الوجه مجهولا في نفسه او معلوما في نفسه كما اذا كنا نعلم الانسان من حيث انه كاتب ولم نك نعلمه من حيث انه حيوان
ناطق فطلبنا من الوجه الذي كنا لا نعلمه به فاشتغلنا من الانسان المشعوبه بوجه الكاتب الى مباديه اعني الحيوان الناطق
سوار كان تلك المبادي قبل ذلك مجهولة في نفسها ومعلومه في نفسها لكنها لم تكن مرآة للملاحظة الانسان مثلا فلما انحصرت
تلك المبادي ورتبنا ما جعلنا مرآة للملاحظة الانسان مثلا فالتفتنا بها اليه فنحصل لنا العلم بالانسان من حيث انه حيوان
ناطق وقبل ذلك كان الانسان مجهولا لنا من هذا الوجه فالمطلوب على هذا التفسير هو ذو الوجهين المشعوبه بالوجه المعلوم
قبل الحركة الفكرية والمعروف هو الوجه الذي كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه فهنا ثلثة امور الوجه المعلوم الذي كان
المطلوب معلوما من ذلك الوجه والوجه الذي كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه فصار معلوما بذلك الوجه بعد الحركة الفكرية
وذو الوجهين فالاول كالكتاب مثلا والثاني كالحيو ان الناطق مثلا والثالث كالانسان مثلا وهذا التفسير هو الذي ينبغي
عليه كلامنا قد حصل لا يناسب جواب المصنف واذ علم ان في اكتساب المجهولات التصورية من المعلومات التصورية بمسلكين الاول
المسلك المشهور من ان في التعريف صورتين صورة المعرفة بالكسري والكاسية وصورة المعرفة بالفتح وهي الكسبية وان
المرتبة على التعريف هو العلم بصورة المعرفة بالفتح والثاني ما زعمه بعض المتأخرين ان في التعريف
صورة واحدة هي صورة المعرفة بالكسرية لكنها مرآة للملاحظة المعرفة بالفتح فالمعرفة بالفتح حاصل بالعرض ملتفت اليه بالذات
على عكس المعرفة بالكسرية فانه حاصل بالذات ملتفت اليه بالعرض التفسير ان اللذان ذكرناه اما ان على كلا المذهبين بالتفسير
الاول فلان المطلوب على هذا التفسير هو الوجه المجهول المعلوم بالوجه المعلوم قبل الطلب فاذا حصلنا مباديه واشتغلنا منها اليه حصل
لنا المجهول بما يحصل صورة كما هو على المسلك الاول او بصورتها ملتفت اليه بالذات بتلك المبادي كما هو على المسلك الثاني
واما التفسير الثاني فلان المطلوب على هذا التفسير هو ذو الوجه فاذا كنا علمنا المطلوب قبل الطلب بوجه معلوم ثم استحضرنا مباديه
وانقلنا منها الى الوجه حصل لنا ذو الوجه من وجه كان مجهولا لنا من ذلك الوجه سوار كان حصول ذي الوجه يحصل صورته
بالذات او بالالتفات اليه بالذات وبالجملة فلا ينبغي كلا التفسيرين على احد المسلكين كما يتوهم القاصرون قوله فعاد فاعلمنا
اعلم ان في علم اشئ بالوجه احتمالات الاول ان الوجه فيه حاصل بالذات وملتفت اليه بالعرض وذو الوجه حاصل بالعرض
وملتفت اليه بالذات وهذا مذهب المتأخرين والثاني ان احاصل بالذات ملتفت اليه بالذات هو الوجه من حيث الاتحاد وبني

ونفذ سبب المتقديين الثالث ان احاصل بالذات والملفت اليه بالذات هو نفس الوجه وما ذوالوجه فليس محال لا ملفت اليه
 اصلا لا بالذات لا بالعرض ونفذ الاحتمال باطل قطعا اذ على هذا لا يكون الوجه معلوما اصلا لا بالذات لا بالعرض فلا يكون علم
 بشئ بالوجه اذ اعرفت بهذا علم ان تقرير يعود على التقرير الاول للجواب ان هناك امران وجه معلوم وآخر مجهول والمعلوم معلوم مطلقا
 والمجهول مجهول مطلقا فلا يطلب للمعلوم كونه معلوما ولا للمجهول كونه مجهولا فلا شك محال فان بنى العود على الاحتمال الثاني
 ثم ويكون الجواب بطل ذلك الاحتمال وان بنى على الاحتمالين الاولين فلا يتوجه العود لان المطلوب اذا كان معلوما بالوجه
 لم يكن مجهولا مطلقا بل معلوما بالعرض للاتحاد الوجه بالمعلوم مع الوجه للمجهول فيصح طلبه نعم لو كان الوجه معلوما ولم يكن المطلوب
 حاصلا وملفتا اليه طلقا لا بالذات ولا بالعرض لبقى المطلوب مجهولا مفعولا عنه بالكلية فلا يتوجه اليه الطلب ونفذ هو حاصل
 جواب المص عن العود ولا اساس لجواب ثاقده لمحصل بهذا التقرير اصلا اذ المطلوب على هذا التقرير هو الوجه المجهول لا الامر الثالث
 وتقرير العود على التقرير الثاني للجواب ان الوجه الذي يكون المطلوب معلوما منه معلوم مطلقا والوجه الذي يكون المطلوب مجهولا منه
 مجهول مطلقا فلا يتصور طلب شئ منهما والجواب عنه ما قال ناقد لمحصل من انه لا يلزم من انتفاع طلب لوجهين بانتفاع طلب
 الثالث عني ذا الوجهين فانه ليس مجهولا مطلقا تكون الوجه بالمعلوم انه مشادة ولا معلوما مطلقا كونه مجهولا من جهة غير الوجه
 بالمعلوم ولا يسى هذا التقرير جواب لمحصل لان المطلوب على هذا التقرير ليس هو الوجه الذي فرض المطلوب مجهولا من ذلك الوجه
 بل هو ذوالوجه والمعلوم بالوجه بالمعلوم هو ذوالوجه لذلك الوجه المسمى بالوجه المجهول لان الوجه بالمعلوم ليس مرآة للملاحظة ذلك الوجه
 ثم لا يخفى ان العود على تقرير الثاني غير متوجه اذ حاصل ذلك التقرير ان المطلوب معلوم من جهة ومجهول من جهة اخرى كالانسان اذا كان
 معلوما من حيث انه كاتب مجهولا من حيث انه حيوان ناطق فيصح طلبه لا يلزم من هذا ان يكون للانسان وجه هو معلوم في نفسه
 ووجه آخر هو مجهول في نفسه حتى يقال ان الوجه بالمعلوم معلوم والوجه للمجهول مجهول وانما اللازم منه ان يكون الانسان معلوما
 من جهة بان يكون الوجه مرآة للملاحظة ومجهولا من جهة بان لا يكون ذلك الوجه مرآة للملاحظة ولا يلزم من ذلك ان يكون
 الوجه الذي فرض الانسان مجهولا من ذلك الوجه مجهولا في نفسه لجواز ان يكون الوجه معلوما في نفسه ولا يكون مرآة للملاحظة
 الانسان فلا يلزم من كون الانسان مجهولا من حيث انه حيوان ناطق ان يكون نفس الحيوان الناطق مجهولا فاذ قلنا
 ان المطلوب عني الانسان معلوم من جهة الكاتب مجهول من حيث انه حيوان ناطق لم يتوجه ان يقال الكاتب معلوم و
 الحيوان الناطق مجهول فلا يصح طلب شئ منهما اما الاول فلان المطلوب ليس هو الحيوان الناطق حتى يقال انه مجهول فلا يصح
 طلبه بل المطلوب هو الانسان وهو معلوم من جهة ومجهول من وجه ونفذ هو جواب ناقد لمحصل ما ثانيا فلان لا يلزم من
 كون الانسان مجهولا من حيث انه حيوان ناطق كون الحيوان الناطق نفسه مجهولا فشتان بين الامرين ولعل ناقد

المحصل لم يتعرض لهذا نظر الى ان منع استلزام كون المطلوب مجهولا من جهة كون الوجود نفسه مجهولا بالاصح كون ذلك الوجود نفسه
مطلوبا اذ المطلوب هو ذو الوجود لا الوجود نفسه سواء كان معلوما او مجهولا فكان هذا المنع بمغزل عن الغرض بهذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام ولعلك دريت بما علمنا في الدرس السابق وفي هذا الدرس ان الجواب من اصل الشك لا يتحمل تقريره بل يتقيد
على اولها كلام المصداق لا كما ناهى المحصل عن علي ثانيا كما ناهى المحصل لا الكلام المصداق لا كما ناهى المحصل عقب جواب المصداق
من دون بيان التقريرين للجواب كما وقع من الشك لا يتحمل خبر قوله واجب عنه واختاره المصداق الجواب ان الوجود
المجهول هو نفس حقيقة الشيء والوجود المعلوم عرصني له فالجهول المطلوب ليس مجهولا مطلقا حتى يتبين طلبه فان المطلوب هي
الحقيقة المعلومه ببعض اعتباراتها فليس بهنا الا امران الوجود المعلوم وذو الوجود المعلوم وهذا الجواب صريح الاتفاق على تقرير
الاول الذي ذكرناه سابقا ولا فباقي لا يتقيد الثاني كما عرفت قال في الحاشية توضيحه اننا لانعم ان الوجود المجهول
مجهول مطلقا لانه اذا كان الوجود المعلوم معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشيء كان الوجود المجهول معلوما من حيث اتحاده مع شيء
المعلوم بالوجود المعلوم ولو بالعرض فتأمل انتهى انت تعلم ان هذا الكلام يدل على ان هناك ثلاثة امور الوجود المعلوم والوجود المجهول
والشيء ذو الوجهين المتحد مع الوجهين وان المطلوب ليس نفس ذلك الشيء بل وجهه المجهول المتحد معه وهذا
لم يعقل بعد بل ليس هناك الا امران الوجود المعلوم وذو الوجود المتحد معه وهو نفسه الوجه المجهول المتحد معه كما
يتبادى بكلام المصداق فاذا ذكره ليس توضيحا لكلام المصداق بل هو مسخ له ولعل لكلاما معنى لا يتحمل قوله معلوم بالوجود المعلوم
اعلم انه لا بد في الطلب من كون المطلوب معلوما بالوجود قطعاً سواء كان ذلك اعني علم الوجود ما حاصله بالنظر كما اذا علمنا شيئا
بالمشاهدة ثم قصدنا ان نعلم كنه حقيقته او حاصله بالنظر كما اذا علمنا شيئا او بالوجود ما بالنظر ثم علمنا برسمه ثم قصدنا ان نعلم كنه
ما يقال من انه لو وجب في الطلب كون المطلوب معلوما بالوجود لم يتسلسل اذ العلم بالوجود من خواص النظريات على ما تقرر
في يوم ان يتيقن العلم بالوجود وبكذا في غاية السقوط اذ العلم بوجه ما غير مختص بالنظريات اذ العلم النظري هو ما يحصل بالفكر
بان يتقبل من المطلوب المشعور به وجهه الى المبادى اما دفعة او تدريجيا ثم منها الى المطلوب تدريجيا وذلك غير لازم في
علم الشيء بوجه ما فاننا نعلم اكثر الاشياء بالوجود ضرورة قبل الفكر نعم لو قيل بوجوب سبق العلم بالوجه الحاصل لا لاكتساب
على الطلب لزم التسلسل قطعاً واما ما في بعض اشروح من الفرق بين العلم بوجه شيء وعلم الشيء بالوجه بان الحاصل للمثبت
الذي لا ذات في الاول هو الوجود واما ذو الوجود فاما هو حاصل ولتقت اليه بالعرض وفي الثاني الحاصل بالذات هو الوجود
والمثبت اليه بالذات هو ذو الوجود والاول بدوي وهو المحكوم عليه بوجوب سبقه على الطلب بخلاف الثاني فقد عرفت
فساده مما سبق من ان الفرق بين علم الشيء بالوجه وبين العلم بوجه الشيء جواف باطل على انه يجب ان يكون المطلوب

قبل الحركة الفكرية لتفتتا اليه بالذات اذ اطلب بالذات انما يتوجه الى ما يكون مقصودا بالذات فلا يفتي العلم بوجهه بالمعنى
الذى ذكره للطلب فلا يكون المطلوب في هذا العلم ملتفتا اليه بالذات كما لا يخفى قوله واجاب ناقد المحصل قد عرفت حال
الاجواب وهو ان المطلوب معلوم من وجه قبل الطلب المقصود بالطلب ان يحصل العلم بالمطلوب من وجه آخر لم يكن علمه بذلك
الوجه حاصل قبل الطلب فليس المطلوب هو الوجه المعلوم ولا الوجه الذى كان المطلوب مجهولاً من ذلك الوجه لان ذلك الوجه معروف
للمطلوب ليس مقصوداً بالذات فانما المطلوب امر ثالث هو ذو الوجهين ولا يلزم من انتفاع طلب الوجهين انتفاع طلب ذى
الوجهين وقد علمناك سابقاً ان هذا الجواب غير متوقف على القول بافادة المعرفة بالكسر حصول صورة المعرفة بالفتح فتذكر
قوله بحيث يستلزم لقصوره حصول صورة الشئ المعرفة بالفتح قال في الحاشية بناء على ان في التعريف لقصورين لقصور
المعرفة بالكسر لقصور المعرفة بالفتح والفرق بينهما في الحد التام بالاجمال والتفصيل انتهى قد عرفت سابقاً ان اصل الجواب غير متوقف
على القول بحصول صورة المعرفة بالفتح بالذات في التعريف بل الجواب قد علم على قوله بان ليس امر آخر مراداً لمشاهدة ولا دخل
للقوله بحيث يستلزم لقصوره حصول صورة الشئ المعرفة بالفتح في اصل الجواب انما ذيل الجواب بهذا الكلام تبييناً لما هو الحق
من ان المترتب على التعريف والكسب هو العلم بالاتفات فقط وليقال انه اذا حصل صورة المعرفة بالفتح اعم من الحصول
بالذات والحصول بالعرض فيقيم الكلام على السكين قوله وانت خير حاصل من صورة المعرفة بالفتح لا تحصل بالتعريف
فلا يحصل في الذين امر ثالث سوى الوجهين انما احاصل قبل الطلب صورة الوجه المعلوم وبعد الطلب صورة الوجه الآخر
فالمطلوب هو صورة ذلك الوجه الذى هو المعروف على وجه يشاهده المعرفة بالفتح فليس المقصود امر ثالثا سوى الوجهين و
انت خير بان المطلوب هو الذى يقصد بالنظر فعلى مذنب من يقول بعدم حصول صورة المعرفة بالفتح في التعريف يكون المقصود
بالنظر والاتفات بالذات الى المعرفة بالفتح فيكون المطلوب هو ذلك الاتفات فليس المطلوب هو صورة الوجه المعلوم ولا صورة
الوجه الآخر الذى جعل معرفاً بعد الطلب لعدم تعلق القصد بهما بالذات فانما المطلوب هو الامر الثالث الذى هو الملتفت
اليه بالذات وصورة المعرفة ذلية الاتفات اليه فقد صح كلام ناقد المحصل على هذا المسلك ايضا وان كان مراده الاعتراض
على قوله بحيث يستلزم لقصوره حصول صورة الشئ المعرفة بالفتح فقد عرفت ان هذا القول لا يدخل له في الجواب فيكون الجواب
سالماً عن الايراد ويحيز قول الشارح فمن اين المطلوب امر ثالث سوى الوجهين حشو باطلا على انك قد عرفت وجه صحته هذا
القول على السكين بان يراعى حصول صورة المعرفة بالفتح اعم من الحصول بالذات والحصول بالعرض فان قلت لعل
بني ايراد الشارح على ما تقر عند القدماء من ان الملتفت اليه بالذات في علم الشئ بالوجه هو الوجه من حيث الاتحاد مع
ذى الوجه فلا يكون الملتفت اليه بالذات اليه امر ثالثا سوى الوجهين قلت لا يلائم ذلك قول الشارح على خلاف امر المقصد

والالتفات لا يدل على ان القصد والالتفات متعلق بالمعرف بالفتح بالذات وبالمعرف بالكسرة بالعرض لان يقال ان
 وجبا لخلاف بين امر القصد والالتفات وبين امر الحصول والتصور هو ان الحصول المتصور بالذات هو نفس المعرفة بالكسرة واما
 المعرفة بالفتح فحاصل متصور بالعرض والمقصود بالمتفت اليه بالذات هو المعرفة بالكسرة حيث اتحاد مع المعرفة بالفتح
 ولا يخفى ساجدة هذا التوجيه لا يخفى ان ايراد الشارح مبنى على قول فاسد اعنى القول بعدم حصول المعرفة بالفتح في التعريف وتعرف
 فساد ما يخرب فيكون فاسدا فكلامنا قد يحصل محصل جيد عند الناظرين **قوله** فان في التعريفات تصور واحد علمناك سابقا
 في التعريف مسلكين الاول ان المعرفة يفيد علما جديدا لم يكن حاصله وهو علم المعرفة بالفتح وهذا هو المذهب المشهور المتفق عليه الجمهور
 الثاني ان في التعريف صورة واحدة هي صورة المعرفة بالكسرة لانه لا ملاحظة للمعرفة بالفتح فالمرتبة على الكسرة التصوري
 هو الالتفات الى المعرفة بالفتح لا غير وهذا مذهب بعض المتأخرين الذين يهلك الشارح في الاقتدار بحجم واحتج هو المذهب الاول
 ان المرتبة على كسرة والنظر به هو العلم وهو المتصف بالبرهنة ونظرية دون الالتفات والملاحظة التي هي من افعال النفس واما
 المذهب الثاني فباطل من وجه الاول انه يلزم على هذا ان لا يكون شيء من التصورات نظريا حاصله بطريق الكسرة ولا يحصل صورة
 غير حاصله بالنظر ولا يحقق الانتقال من المبادئ الى المطلوب الثاني انه يلزم عليان لا يكتب نظري من نظري اذ النظري
 الكاسب اما ان يكون حاصله اول فان كان حاصله الرمز خلاف المذهب من عدم حصول صورة نظري بالكسرة وان لم يكن
 حاصله بل كان حاصل كاسب ذلك النظري الكاسب كذا لم يمتلأ فاما ان يجعل كاسب الكاسب كذا لم يمتلأ فاما ان يجعل كاسب الكاسب كذا لم يمتلأ
 من المكتسب اعني المحرود مثلا لكاسب المتوسط الذي فرض نظريا او يجعل مرة ملاحظة الكاسب النظري فالكاتب النظري كذا لم يمتلأ
 ملاحظة المتفت اليه فلا يكون مكتسبا ولا محال لان يقال ان كاسب الكاسب مرة ملاحظة نظري الكاسب النظري كاسب الكاسب
 مرة ملاحظة نظري المكتسب لان نظري الكاسب ليس حاصله حتى يكون مرة ملاحظة غيره وانما حاصل كاسب الكاسب
 الثالث ان المعرفة بالفتح قد لا يكون موجودا في الخارج فلو لم يكن موجودا في الذهن ايضا كان الاشياء محضات كيف تتعلق به
 الالتفات الا ان يقال ان المعرفة بالكسرة متحد معها بنحو الاتحاد والمعرفة بالفتح موجود ولو بالعرض بوجود المعرفة بالكسرة وهذا القدر
 من الوجود كاف لتعلق الالتفات وانت تعلم انه لو لم يلاحظ الذهن التغيرات بينه وبين المعرفة بالكسرة لم يكن ان يجعل المعرفة بالكسرة
 مرة ملاحظة وآلة للالتفات اليه فلا بد له من وجود متمايز عن وجود المعرفة بالكسرة فافهم وسنعود الى تحقيق هذا المقام في بحث
 التعريف ان شاء الله تعالى **قوله** وانما قديما المطلوب بالتصوري كلام الشيخ في فواتح كتاب البرهان من الشفاير صريح في انه
 لا اختصاص لهذه الشك بالمطلوب التصوري وهو الاحتج فان حاصل الشك هو ان المطلوب اما معلوم فالطلب بتحصيل
 الحاصل او مجهول فالطلب بطلب المجهول المطلق جار في التصورات والتعريفات على السواء وحاصل الجواب هو ان المطلوب

معلوم من وجوب مجهول من جبرها فيها بلا فرق فان المطلوب يكون قبل الطلب معلوما بالعلم التصوري مجبولا بالعلم التصديقي
فلا وجه لتخصيص الشك بالمطلوب التصوري نعم اندفاع الشك في التصديقات أظهر من اندفاعه في التصورات الا ان هذا لا يجزئ
اختصاصه بالتصورات ولعل الشارح يبيّن تخصيص الشك بالتصورات على ما ذكرنا فيما سبق من ان التصديق غنى الاذعان الذي
هو المطلوب في التصديقات ليس من قبيل العلم بل من لواحقه فلا يتوجه السؤال في النسبة الجزئية او ما يفرض متعلق الاذعان بانه
الاعلم فيلزم من طلبه تحقيق الحاصل او مجهول فيم طلب المجهول المطلق لانه معلوم والمطلوب ليس هو العلم حتى يلزم تحقيق
الحاصل بل هو الاذعان وهو ليس من قبيل العلم وقد علمنا ان سابقا ان الاذعان علم وان جعله من لواحق الاذراك باطل
فيكون هذا الكلام بنا فاسد على فاسد ثم لا يخفى انه يلزم الشارح ان لا يكون غنى من العلوم نظريا وكتبا مترتبا على النظر
اما في التصديقات فلان المكتسب بالنظر هناك هو الاذعان وهو عنده ليس علما واما في التصورات فلان المترتب على النظر هناك
عنده هو الالتفات لا العلم وهذا كآفة التقليد والعدول للصحة والتشديد قوله موضع العلم الخ بل موضوع العلم بحيث في عين
العوارض الذاتية له اولواؤه او اعراضه الذاتية او انواع اعراضه الذاتية بل لا يكون موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم كقولنا
في العلم الطبيعي كل جسم فلان طبيعي او نوعه كقولنا فيه الفلك لا يقبل الخرق والاستيغام او جزئه كقولنا كل صورة جسمية شتائية او
عرضا ذاتيا له فاما ان ثبت له ما هو عرض ذاتي لذلك العرض الذاتي كقولنا كل حركة منطبقة على الزمان او مثبت له ما يلحقه العلم
كقولنا كل حركة فيقسم الى نهاية فانه ما عرض له هو اسطة الاتصال ويكون موضوع المسئلة نوع عرضه الذاتي وثبت له ما هو عرض
ذاتي له كقولنا كل متحرك بحركتين متقيمتين لابد وان يكن بينهما اول مثبت له ما يلحقه العلم كقولنا كل حركة طبيعية لا يتجمل السكون
بينها او يكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل الجسم المتحرك مجتمع فيه اقتضا وتسمى وطبع معا او نوع موضوع
العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل الحيوان المتحرك يتخلو عن ارادة او عرض العرض الذاتي كقولنا بل بطور الحركة يتجمل السكون
فالبحث في العلم لا يجب ان يكون مقصورا على العوارض الذاتية لنفس موضوعه قال الشيخ في برهان الشبهة الموضوعات هي الاشياء
التي انما يبحث في الصناعات عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية
لهذا الموضوع اولواؤه او عوارضه اولواؤه او عوارضها انتهى وبهذا صريح فيما ذكرنا اذ لو وجب قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لم
لوجب ان يكون المسائل في العلم هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لنفس موضوعه فقط ففي سياق كلامه لانه على ان
قوله في تعريف الموضوعات عن الاحوال المنسوبة اليها اشارة الى المحولات التي ليست اعراضا ذاتية لنفس موضوع العلم بل
هي عوارض ذاتية لانواعه او انواع اعراضه وما قيل من ان ما يعرض الشيء لامراض عرض غريب له العرض الغريب لا ينسب
اليه لا يبحث عنه في العلم الذي ذلك الشيء موضوعه فمرا الشيخ في الاحوال المنسوبة الى الموضوع هي العوارض الذاتية وذكرنا

للبسيان اما العوارض الذاتية في تعريفها لمساكن فكان المراد منها العوارض الذاتية الشاملة لافراد المعروض على الاطلاق كما تحجز
 الجسم لا يعجز العارض الذاتي الشامل على التقابل كالزوجية للحد فكان معنى كلامه ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها هي
 شاملة للموضوع على الاطلاق واما عوارض شاملة على التقابل شاملة لنوعه وعرضه على الاطلاق وكما يقتضيان اعراض ذاتية للموضوع
 لكن يقتضي الاول شاملا للموضوع على الاطلاق ولتتم الثاني شاملا على التقابل في غاية السخافة ولم يقوطلان العوارض الغريبة
 للموضوع على تخويل منها ما هي عوارض ذاتية لانواعه واعراضه وان كانت غريبة بالقياس اليه نفسه منها ما هي غريبة بالقياس
 الى انواعه واعراضه ايضا فلما الثاني لا يوجب اليه ولا يبحث عنه في العلم واما الاول فلا يوجب في كونه محمولا بل ما من علم الاو
 يبحث فيه عن ذلك فهو من العوارض وما وقع في عبارات القوم من ان العوارض الغريبة للموضوع العلم لا يبحث عنها في
 العلم ليس المراد به انها لا يبحث عنها في العلم مطلقا والواجب ان لا يكون موضوع المسئلة الا ما هو موضوع العلم وليس الامر
 كذلك اذ موضوع المسئلة قد يكون نوع موضوع العلم او نوع عرضه الذاتي ولو وجب ان يكون محمول المسئلة هو العارض الذاتي لنصر
 موضوع العلم فاذا جعل موضوع المسئلة نوع موضوع العلم او نوع عرضه الذاتي كان ذلك المحمول عارضا لذلك الموضوع الذي
 هو نوع موضوع العلم او نوع عرضه الذاتي بواسطة امر اعم بنفس موضوع العلم فيكون ذلك المحمول عرضا غريبا للموضوع المسئلة اذ
 ما يعرض شيئا بواسطة امر اعم عرض غريب قطعاً وقد تقرر عند جميع محمولات المسائل يجب ان تكون اعراضا ذاتية لموضوعاتها و
 الا لم يتعلق بها اليقين الدائم الثابت كالتقص عليه الشيخ في برهان الشفا بل المراد ان الاعراض الغريبة لا يبحث عنها بان تجعل
 محمولات لما هي اعراض غريبة بالقياس اليه في المسئلة القائمة بذلك لا يقبل الحرق والالتيام لا يصح ان يجعل موضوع المسئلة كقيم
 فان هذا المحمول ليس عرضا ذاتيا للجسم واما هو عرض ذاتي للفلك ايضا فقد قال الشيخ في برهان الشفا في خواتم الفصل الذي نقلنا
 كلامه سابقا عن فواتح المسائل اذا كانت موضوعاتها موضوع الصناعة كانت محمولاتها من اعراض الذاتية واجناس اعراض
 واعراض اعراضه وان كانت موضوعاتها من اعراض الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه
 واعراض اعراضه اجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها انتهى فقد جوز ان يكون محمول المسئلة التي موضوعها عرض
 ذاتي لموضوع العلم جنس موضوع العلم او نوعه وفصله لا يوجب في ان جنس موضوع العلم ونوعه وفصله لا تكون اعراضا ذاتية لموضوع
 العلم فقد وضع ان محمول المسئلة لا يجب ان يكون من الاعراض الذاتية لموضوع العلم بل قد يكون من الاحوال المنسوبة اليه
 فاذا كان موضوع المسئلة عرضا ذاتيا ومحمولها جنس موضوع العلم او فصله فلا يبحث في العلم عن حقيقة فصله من حيث انها
 هي جنس برهان موضوعه او جوهرها موضوع العلم كونه من غير اعراضه الذاتية لانها ليس من تلك الاعراض بل
 من حيث انها من الاعراض الذاتية لعرضه الذاتي فها من الاحوال المنسوبة اليه بهذا الاعتبار واليه قال الشيخ في ذلك الفصل

ان الموضوع في المسئلة الخاصة لعلم ما ان يكون اخلاقي جملة موضوعا وكان من جملة اعراضه الذاتية له الداخل في جملة موضوعه
اما نفس موضوعه سوار كان واحدا للموضوع واكثر للموضوع مثل قولنا بل نجسم نقيم الى ما لا نهاية له ذلك في مسائل العلم الطبيعي واما
فوع كقولنا بل الهواء الجيوس في الماريند فع الى فوق بالطبع ولا انقطاعا سمر منه وبهل العصب مبدل داغ والقلب الكبد
من اعراضه لذاتية اما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا بل حركة كذا مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي للارواح موضوعه كقولنا بل الاضواء
الشمسية مسخنة او عرض ذاتي لنوع عرض ذاتي كقولنا بل البطارية كحركة كتحلل سكون انتهى فالجمولات في المسائل انشي موضوعها
الارواح لموضوع العلم او انواع اعراض له ليست عوارض ذاتية لموضوع العلم بل لموضوعات المسائل فان الشيخ قد قضى على ان
ما يعرض لشي لا مرض كان ذلك انشي محتاجا في حقه اياه الى ان يصير نوعا معيناً متبياً لقبوله لا يكون عرضاً ذاتياً لشي
تلك المسائل لا يكون اعراضاً ذاتية لنفس موضوع العلم وما لظن من انها وان لم تكن عوارض ذاتية لموضوع العلم اذا اخذ لا بشرط
شي فهي من اعراضه الذاتية اذا اخذ من حيث هو لا لا بشرط شي او من حيث سريانه في الافراد كلا وبعضنا فتعرف انه اخس
من ان يلقى اليه اما قال بهنبار في التحصيل لو كانت العوارض الغريبة بحيث عنها في العلم كان يدخل كل علم في كل
علم وصار النظر ليس في علم مخصوص ولكن العلم الجزئي علما كلياً ولما كانت العلوم متباينة انتهى فلا يدل على عدم جواز البحث في
العلم عن العوارض الذاتية لا انواع موضوعه ولا انواع اعراضه الذاتية لانه اعني بالعوارض الغريبة التي يحكم بعدم جواز البحث
عنها في العلوم العوارض الغريبة لموضوع العلم وموضوعات المسائل مطلقاً اذ لا يبرهن من البحث في العلم عن العوارض الذاتية
لموضوعات المسائل التي هي عوارض غريبة بالقياس الى موضوع العلم الادخل المسائل التي موضوعاتها انواع لموضوع العلم او
انواع الاعراضه ومجملاتها اعراض ذاتية لموضوعاتها في العلم ولا يصير فيه قد قضى الشيخ على ان موضوع العلم ان كان نوعاً لموضوع
الصناعة ولم يوضع حيثية لم يوضع في موضوع الصناعة فبذلك الفهم من هذا العلم كما في فن السار والالعالم والطبي نعم لو جاز البحث
في العلم عن العوارض الغريبة مطلقاً لزم اختلاط العلوم وعدم كون النظر في علم مخصوص وكون العلم الجزئي كلياً فالعلم الطبيعي
مثلاً ما بحث فيه عن العوارض الذاتية للجسم ولا انواعه ولا اعراضه وانواع اعراضه من جهة اشتماله على قوة التغير فلا يلزم اختلاطه
بالعلم للبحث فيه عن تلك العوارض ولا يصير ورته علماً كلياً فلو كان مراداً بالعوارض الغريبة العوارض الغريبة بالقياس الى
موضوع العلم فقط لم يتم تعليله ومن العجائب ما وقع عن بعض اشراح في بعض تعليقاته قال عدم البحث في العلم عن العوارض
الغريبة لموضوعه مبني على مقدمات استثنائية هي انه اذا كان شي لموضوع العلم وكان له انواع ولم يكن لبعض انواعه احوال
كثيرة وكان بعضها تلك مطلقاً ومقيده البقية فاسب ان يجعل احوال بعض من جملة العلم الذي موضوعه ذلك الشيء واول
بعض الآخر احوالاً تامة فالتقويم لما وجد للموجود الذي هو موضوع الالهي انواعاً كثيرة ووجد بعضها احوالاً كثيرة كما حكم

الطبيقي مقيداً بالحركة والسكون العدد والمقدار بل تقييداً لنفس الناطقة من حيث كونها مبدعاً على العقولات الثانية من حيث
الايصال الى المجهولات جعلوا كلاماً من مباحث تلك الاشارة علماء براسة اخرى من العلم الذي موضوعه الوجود واذ لم يحكموا مباحث
البعض الآخر كذلك اذ هو باق في ذلك العلم كمباحث المفارقات ونحوها وقس على ذلك حال الطبيعي في الطب فان بعض الدواع
الجسم الطبيعي الذي هو بدن الانسان من حيث الصحة والمرض لما كان الاحوال كثيرة مهمة جعلوا با علماء براسة واكثره عن الطبيعي
وجعلوه تحتها بخلاف مباحث النبات والحيوان والانسان لا من ندره الحيثية فانهم جعلوا من اجزاء الطبيعي بالجملة فيجوز البحث
في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوع العلم فلهذا يقع البحث في علم عالم عرض موضوعه بوساطة امرهم مع جواز البحث عن العرض
الغريب لانهم لم يوجد لهم يكون احواله قليلة ولا تخص منه احوال كثيرة حتى يدرج مباحث احوال الاعمال في العلم الذي موضوعه
الاخص قال وبهذا ينبغي ما قال بهنينا واذنا فليعلم دخول كل علم في كل علم ولم يكن في كل علم مباحث كثيرة يستعين افراد العلم بها
عن العلم بما عداها واذنا فليعلم كون العلم الجزئي كلياً لو كانت مباحث العلم الكلي قليلة يستحسن ادراجها في العلم الجزئي واذنا فليعلم عدم
تباین العلوم ولم يكن لكل منها مباحث كثيرة يستعين افرادها بالتدوين هذا كلامه لمخصاً بهذا الكلام اخص من ان يلقين اليه و
الوقت انهم ان ايضا في الاعتراض عليه فليس ان العلم انما تتمايز تمايز موضوعاتها وتمايز الموضوعات قد يكون تبانياً
لموضوع الحساب موضوع الطبيعي وقد يكون بالعموم والخصوص كموضوع الطبيعي وموضوع الطب وقد يكون بالحيثيات الملحوظة في
البحث كما في موضوع فن السار والعالم وموضوع الهيئة الجسمية وعلى ما ذكره هذا القائل يكون تمايز العلوم فيما بينها لاجل كثرة مباحثها
وقلتها ويكون كل علم يفرق فنامن العلم الآتي ويكون كل صناعة جزئية كعلم الاغشون وعلم الفلاحة وغيرهما من اجزاء الفلسفة
الاولى لا من جزئياتها والتزم ذلك السلف عن الفطرة الانسانية اما العلم الآتي باحث عن احوال ما لا يتقترن في الوجودين الى
المادة ويخط هذه الجزئية في كل مسألة وكل فن من ذلك العلم فكيف ينبغي فيه العلم الطبيعي الباحث عن احوال ما
يتقترن في الوجودين الى المادة من جهة اشتغالها على المادة والبحث عن احوال الاخص انما ينبغي في العلم الباحث عن احوال الاعمال
اذا لوحظ في البحث عن احوال الاخص الحيثية الملحوظة في البحث عن احوال الاعمال ولذا كان البحث عن احوال كائنات الجزئيات
والنبات والحيوان والانسان اجزاء للطبيعي ولم يكن علم الكيمياء الذي موضوعه الاجزاء المعدنية وعلم الفلاحة وعلم السطر وعلم الطب
اجزائاً بل جزئيات له اما ما ينطق به كلامه من ان علم المفارقات قلقة مباحثة جعل من اجزاء العلم الكلي فزيادة قيمة في التفسير
لان موضوع علم المفارقات السمي بالعلم الآتي بالمعنى الاخص الملقب بالقولجيا هو الآتي بالمعنى والمفارقات النورية والبحوث
عنه في احوال موضوعه الخاصة بموضوع العلم الآتي بالمعنى الاعمال عني العلم الكلي السمي بالفلسفة الاولى هو الموجود بما هو موجود
والبحوث عنه في احوال الوجود بما هو موجود فتوهم كون علم المفارقات خبر من علم الكلي توهم بعيد فانه ليس علماً كلياً بل من جزئيات العلم

استهوا هـ انه لما راي القوم يقومون الحكمة الى علم يتعلق باحوال فيقتصر في المادة في الوجودين ليمسونه بالطبعي والى علم يتعلق باحوال
يقتصر اليها في احد الوجودين ليمسونه بالرياضى والى علم يتعلق باحوال بالافتقار اليها في الوجودين ويمسونه بالآلى حسب ان الاشياء
من العلم الكلى وان علم المفارقات خبرسته وليس الامر كما زعموا الثالث فنقسم الى قسمين احدهما العلم بقاسم الوجود وحوال الوجود
بما هو موجود وثانيهما علم المفارقات والاول هو العلم الكلى المسمى بالفلسفة الاولى والثاني هو العلم الربوبى الملقب بالقولجاء
فسميت الثانية الى الاول كسنة فمن السار والعالم الى فن سماع الطبعي الباحث عما ليعم الاجسام لاكتسبة فن السار والعالم الى
العلم الطبعي وفن من ذلك كله تجزئة ادراج العلم الكلى الباحث عن احوال الاعم تحت العلم الجزئى الباحث عن احوال الاخص
وحكم بان عدم وقوع ذلك انما هو لعدم وجود علم يقل احواله بالنسبة الى احوال الاخص فيجوز على رآيه ان يجعل الفلسفة الاولى
جزء من علم الاغنون والفلاحة والسطرة غاية الامر ان يكون ذلك غير مستحسن للاجل كثرة مباحث الفلسفة الاولى على ان حكمه
لعدم وجود علم يقل احواله بالنسبة الى احوال الاخص في جيز التفار فعل احوال الحيوان المجردة عنها في كتاب الحيوان من الطبعي
اقل من مباحث الطب فحسن على رآيه ان يجعل كتاب الحيوان جزء من الطب اما جوابه عن كلامه بهنيد فمما التزم للوادم لا
منع للملازمة اذا حصل كلامه يرجع الى ان اللباس في دخول كل علم في كل علم وكون العلم الجزئى كلياً وعدم تباين العلوم وانما فرق
كل منها عن الآخر لاجل كثرة كل منها والوادم باطله بل ترتيب وقد فطن بنا الكلام الى الاطناب في هذا الباب بتصوره ^{الاول}
وتذكرة للطلاب بالحق والصواب **قوله** ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية بل يبحث فيه عن عوارض الذاتية او الاحوال المنسوبة اليه
بالتفصيل الذى سبق المراد ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية او الاحوال المنسوبة اليه من حيث انها عوارض ذاتية
له وحوال منسوبة اليه فلا يريد ان العرض الذاتى للموضوع اما عارض له بالذات فهو عرض ذاتى لعرضه الذاتى المساوى له بواسطة
المساوى واما عارض له بواسطة المساوى فهو عارض لهذا المساوى بالذات فيصدق على عرضة الذاتى انه يبحث في العلم عن عرضة
الذاتى فيقتضى به تعريف الموضوع وذلك لانه لا بحث في العلم عن العوارض الذاتية من حيث انها عوارض ذاتية للعرض الذاتى
بل من حيث انها عوارض ذاتية لموضوع العلم واما العوارض الذاتية لموضوعات المسائل اذا كانت غير موضوع العلم فانما يبحث عنها
في العلم لكونها ^{الاول} احوال منسوبة الى العلم طبعى في كتاب الحيوان لانه من العوارض الذاتية للحيوان فلا يتحقق التعريف بموضوعات المسائل
لان من احوال المنسوبة الى العلم طبعى في كتاب الحيوان لانه من العوارض الذاتية للحيوان فلا يتحقق التعريف بموضوعات المسائل
اذ لا يبحث في العلم عن عوارضها الذاتية لانها عوارضها الذاتية وانما يبحث عنها في العلم لانها من احوال المنسوبة الى موضوعه
فعدم يرد انقص بها على من اكتفى في تعريف موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وان اعتبر قيد الحيثية اذ يبحث
على موضوعات المسائل انها يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية من حيث انها عوارض ذاتية لها لان من حيث انها عوارض

ذاتية نفس موضوع العلم كونها اعراضا غريبة بالقياس اليه فافهم ثم في قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوعه والاحوال
 المنسوبة اليه الشكل مشهور وهو انهم يحشون عن النفس الناطقة واحوالها في العلم الطبيعي مع انها ليست نفس موضوع العلم
 والانوع والاعراض ذاتية له ولا نوع عرض ذاتي له ولا عرضا ذاتيا لعرضه الذاتي اول نوعه واحوالها ليست اعراضا ذاتية لموضوع
 العلم ولا اعراضا المنسوبة اليه يجاب عنه بان النفس صورة متنوعة للجسم وجزر لنوعه وقد سبق ان موضوع المسئلة قد يكون جزر
 الموضوع وبقيت له ما هو عرض ذاتي له والبحث عن نفس من هذا القبيل فيه ان النفس ان كانت جزر من الانسان فليست جزر
 من موضوع العلم وما سبق هو ان موضوع المسئلة قد يكون جزر لموضوع العلم الا ان يقال انه يجوز البحث عن جزر نوع موضوع
 العلم ايضا وان كان ذلك الجزر سبانيا لموضوع العلم وما يقال من انه لا حاجة الى تجزئة البحث عن جزر النوع فان جزر النوع يكون
 عرضا ذاتيا لجسمه الذي هو موضوع العلم فالنفس لما كانت جزر من نوع الجسم كانت من عوارضه الذاتية فالبحث عنها في
 الطبيعي بحث عن العرض الذاتي لموضوعه ولا ريب في جواز ذلك وقوله لا يكاد يتم اذا العرض الذاتي للشيء ما يعرضه ويحمل عليه ما
 مواطاة او اشتقاقا ونفس ليست عارضة للجسم لانها مبانية اياه مفارقة غير محمولة عليه لعدم قيامها به فلا سلب لعدم
 الاعراض الذاتية للجسم وما تحيل من ان البدن مادة الانسان والنفس صورة له المادة والصورة جنس وفصل باعتبار
 فالنفس يكون فصلا باعتبار فيكون محولا ذاتيا للانسان ومحولا عرضيا لجسمه الذي هو الجسم فالعقل عن التحصيل كما سيأتي اشارة
 الله تعالى في مقامه ومن العجائب ما سبق الى بعض الاذهان من ان البحث عن النفس مستطردى من جهة تعلقه بالبدن
 انها هو بالاصالة من جملة باحث الحكمة الوسطى اعني الرياضي الباحث عما لا يقتصر الى المادة افتقار اكليها ولا يستغنى عنها
 كليانا فان النفس تحتاج الى المادة في حدودها وتستغنى عنها في بقاها ولما قضى الموضع عن مباحث النفس في كتاب من الطبيعي
 ولم يتبق حاجة الى استيعابها في الرياضي خض موضوع الرياضي بالكم وهذا التفاعل قد غفل عن ان الرياضي باحث عما افتقر
 في الوجود اعني الى المادة ويستغنى عن اعتبار خصوص المادة في الوجود الذهني وان النفس لا تقتصر في وجودها العيني الى
 المادة لانها قائمة لاني مادة انما تحتاج في حدودها الى مادة تتعلق بها تعلق التدبير والمنصرف لا غير وبين الامر من
 بلون بعيد نعم وقال ان مباحث النفس بالاصالة من جملة علم المفارقات وذكر بان في الطبيعي مستطردى لكان اقرب
 من ان يصغي اليه وقد استوفيت الكلام في هذا الميراث في تعليقاتنا على تخيص الشفار لسيدي والي اب الا بارزاه الله عنا
 خير الجزاء وتغمد بالفقران والرضوان والرضاء **قوله** اي الامور الخارجة قال الشيخ في برهان الشفار ان المحمول في
 المسئلة يكون محمول الانية فيطلب فيها الانية لانه محمول اللمية فيطلب فيها اللمية دون الانية فلا يجوز ان يكون طبيعة
 جنس او فصل او شيئا مجتمعا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحولات التي تؤخذ في هذا الشيء يجب ان تكون بنيت

المشبوت للشيء اذا تحقق الشئ بهذا كلامه فقد فصل القول في ذلك ثم قال وقد سير بين على وجود باليعني الذاتيات للشيء اذا كان
 عرف لجوارضه ولم يكن يتحقق جوهره وفرد مثلاً من جهة ما هو منسوب الى شئ اول فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته مثلاً انما
 يطلب بل النفس جوهر وليس جوهره والجوهر جنس للنفس لكن انما يطلب هذا اذا لم يكن عرفاً النفس بذاتها بل عرفاً ما من
 جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال ماله وليصدق عليها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفنا ما من جهة انها شئ جوهر كمال كذا او
 مبدر كذا فنكون بعد ما عرفنا ذاتها فاذا لم تكن وضعنا حقيقة ذاتها لم نطلب محل امر آخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها ولم
 يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنس للموضوع في الحقيقة بل كان جنساً لامر آخر يعرض له بهذا الذي يطلب المحمول له بهذا كلامه
 وبالجملة فالبحث في العلم انما يكون عن الامور الخارجة عن موضوعه العارضة له بالذات او بواسطة امر مساو لا اعني العوارض
 الذاتية له ومن ههنا تنقسم ليقول ان الموضوع وذاتياته تكون مفروقة عنها في العلم واما ما يستدل به على ذلك من ان
 مسائل العلم قنانياً لا يكون فيها اثبات المحمولات المطلوبة للموضوع وهو يتوقف على ثبوت الموضوع واجزائه فلو كان ثبوت
 الموضوع وحده من المسائل لزم توقف الشئ على نفسه ففي غاية السقوط لانه ان اريد ان اثبات المحمولات المطلوبة
 للموضوع موقوف على ثبوت الموضوع اى وجوده مسلم لكن لا يلزم منه الا ان يكون اثبات الوجود للموضوع مفروقا عنه لا اثبات
 ذاتياته له وان اريد ان اثبات المحمولات المطلوبة للموضوع موقوف على اثبات ذاتيات الموضوع له فذلك في خيز الخفازو
 اما ما قيل في اناثة ذلك من ان فرع ثبوت الشئ للشيء على ثبوت المثبت له ثم والحق الاستلزام ولو سلم توقف اثبات
 شئ لشيء على اثباته ثم فليس شئ اذ مقصود المستدل هو ان التصديق بالهلية المركبة الذي هو المطلوب في المسائل موقوف
 على الهلية البسيطة للموضوع فان التصديق بالهلية البسيطة مقدم على التصديق بالهلية المركبة ولا يتوقف هذا على فرع
 ثبوت الشئ للشيء على ثبوت المثبت له ولا على توقف اثبات شئ لشيء على اثباته فاقبل قوله العارضة ما يقال ان المراد
 بالعارض الخارج المحمول بالمواطاة بناء على ان المعتبر في المسائل هو المحمل بالمواطاة وذكر المبادئ في الامثلة محتمل
 التسليم ليس لشيء فقد صرح الشيخ بان العوارض اللاحقة للموضوع قد تكون صوراً وقد تكون اعضاءاً وقد تكون مشتقة منها
 فالاول نحو كل جسم فني مبدر ميل فان مبدر الميل هو الصورة والثاني نحو كل جسم فله جيز طبعي والثالث نحو كل جسم محمول لجهات
 فلكي الرابع نحو كل جسم فلكي متحرك واما ان المعتبر في المسائل هو المحمل بالمواطاة فجوابه انه كما يقصد في المسائل اثبات
 بعض العوارض للموضوع مواطاة فقد يقصد اثبات حلول بعضها في الموضوع ووقايمة به ايضا كما في المثال الاول على
 ان العوارض الذاتية للموضوع العلم لا يجب ان تقع محمولات للمسائل بل قد تكون موضوعات لها كقولنا كل حركة منتظمة
 على الزمان والوجود نابع على الماهية فلا يلزم من كون المعتبر في المسائل هو المحمل بالمواطاة ان لا يكون غير المحمول

بالمواطاة عرضا ذاتيا للموضوع العلم **قوله** للطبيعة من حيث هي هي علم انما اشتهر في تعريف الموضوع انه ما يبحث في العلم عن
 اعراضه الذاتية ورضي عليه انما من علم الاوحيث فيه عن العوارض الذاتية لانواع موضوعه واولواع اعراضه الذاتية فلا يصح قصر
 البحث في العلم على العوارض الذاتية لنفس موضوعه وما يتوهم من ان محمولات المسائل التي موضوعاتها انواع موضوع العلم
 اولواع عرضها لذاتية وان لم يكن عوارض ذاتية شاملة للموضوع على الاطلاق فهي عوارض ذاتية شاملة له على التقابل في
 غاية السخافة اذا لم يعرض بشئ الامرخص لاحالة عرض غريب لا العرضن الذاتي اشامل للموضوع على التقابل هو العارض
 الذاتي الانحص ومشتان ما بينهما واجاب عن بلا اليراد المحقق الدواني اولابان في قصر البحث على العوارض الذاتية للموضوع
 في تعريفه سائحة اعتمادا على ما فصل في مقامه من انه يبحث في العلم عن العوارض الذاتية لنفس الموضوع لاولواعه واعراضه
 الذاتية واولواع اعراضه الذاتية فهذا اجمال تفصيله موكل الى مظانه وهذا هو الحق كما حققنا في فواتح هذا البحث وثانينا بانه
 فرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما ان فرق بين موضوعه وموضوعها فكما ان موضوع العلم يكون عين موضوع المسئلة
 وغيره كذلك محمول العلم يكون عين محمول المسئلة وغيره وهو على تقدير الغيرية مفهوم مردود بين محمولات المسائل المقابلة
 اي امراضها وذلك المفهوم المردود عرض في موضوع العلم كل تقدير يكون للبحث عنه بالحقبة بمحمول العلم في العرض لذاتي موضوعه بل
 بوجوب غير مضمي لان محمولات المسائل فتكون بحيث يصلح المفهوم المردود بينها وبين محمولات المسائل الاخران يكون من العوارض الذاتية لنفس
 موضوع العلم كما في قولنا كل حركة منطبقة على الزمان وقد عرفت فيما سبق ان العوارض الذاتية لموضوع العلم لا يجب
 ان تكون محمولة عليه بالمواطاة ولا ان تكون متحدة معه في الوجود فالاحوال العارضة المحمولة بالمواطاة على عوارضه الذاتية
 لمي لا تحمل عليه بالمواطاة او الاحوال اللاحقة لمثل تلك العوارض الذاتية المحمولة على تلك العوارض بالاشتقاق
 لا يجب ان تقع لان تعد من عوارض الموضوع ولا ان يعد المفهوم المردود بينها من عوارضه فضلا عن ان تعد من عوارض
 الذاتية فانهم واغترض بعض المتأخرين على هذا الجواب بوجهين الاول ان المفهوم المردود امرا اعتباري ليشبهه العقل من
 محمولات المسائل والضرورة شاهدة بان البحث انما يكون عن احوال حقيقية واجيب عنه بانه ان اريد بالامر الاعتباري
 الامر الاختراعي الذي لا يتحقق له في نفس الامر اصلا لانفسه ولا بمنشأه انتزاعا فتكون المفهوم المردود امرا اعتباريا بهذا المعنى
 كما كيف دهرت عن منشأه وادعى وان اريد به الوجود له في الخارج فكيفه اعتباريا بهذا المعنى مسلم لكن لا السلام الاحوال
 المطلوبة يجب ان تكون امورا عينية الثاني انه يلزم من ان لا يكون محمولات المسائل مقصورة بالذات والضرورة تشبه
 بخلافه قال الشيخ في برهان الشفا لاعراض الغيرية لا تتجمل مطلوبات في مسائل الصنائع البرمانية واجيب عنه تارة بان
 كون محمولات المسائل اعراضا غيرية لموضوع العلم لا يجب ان لا تكون مقصورة في المسائل كيف وهي اعراض ذاتية

لموضوعات المسائل و ملو الشيخ هو ان الاعراض الغريبة لموضوعات المسائل لا تكون مطلوبة بالبرهان لا يخفى ان جواب
المحقق انما هو على تقدير تسليم ان محمولات المسائل الخاصة ليست اعراضا ذاتية لموضوع العلم وانه لا يجوز البحث في العلم عن
الاحوال الغريبة لموضوعه والا فما الحاجة الى ارتكاب القول بالمفهوم المردفلا الصحيح ان يوجب جوابه بتجوزا لبحث في العلم عن
الاحوال الغريبة لموضوعه فليس في العلم عن الاحوال الغريبة لموضوعه مطلقا وكان العرض الذاتي لمطابق العلم هو المفهوم
المردفين محمولات المسائل ليكون محمولات المسائل مقصودة بالذات في العلم ولا شبهة في ان ضرورة تشبهه بخلاف ضرورة ان المقصود من قولنا
كل حيوان فله قوة الحس الذي هو من مسائل العلم الطبيعي اثبات قوة الحس للحيوان لا اثبات الامر للمردفين قوة الحس ومحمولات مسائل العلم
للحس بطبع نعم الاستشهاد بكلام الشيخ ليس في محله لعدم دلالة الاعلى ان محمول المسئلة يجب ان يكون عرضا ذاتيا لموضوعها
وعدم انكار المحجب كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها وتارة بان قصد الباحث متعلق اولابا لاعراض الذاتية
لموضوع العلم وان كانت امورا انتزاعية وثانيا متعلق في ضمن المسائل واستدلالا بتبا محمولات المسائل والضرورة انما
تشبه بان محمولات المسائل لا تخلو عن القصد مطلقا وبذا في غاية السقوط اذ لا يرتاب احد في ان المقصود اولابا بالذات
هو اثبات محمولات المسائل لموضوعاتها كاثبات امتناع الحرق والاستيلاء للفلك او الحركة الارادية للحيوان اما اثبات
المفهوم المردفين محمولات المسائل فهو معزل عن القصد وبالجملة فارجع البحث عن محمولات المسائل الى المفهوم
المردفينها كما يتركبه المحقق الدواني على تقدير تمامه مكلف مستغنى عنه ثم ان هذا البعض بعد ما وجاب المحقق الدواني
اجاب عن اصل الايراد بوجوهين الاول ما اشار اليه الشارح بقوله العارضة للطبيعة من حيث هي هي والثاني ما اشار اليه
بقوله ومن حيث انها سارية في الافراد كلا واحضا فاما الجواب الثاني فنسقره ونبين حاله في المدرس المستقبل ان شاء الله
تعالى واما الجواب الاول فحاصله ان موضوع العلم المعروف للعوارض البحوث عنها في العلم نفس الطبيعة من حيث هي
هي اى مع غزل النظر عن الخلط والتعريف والعموم والخصوص فالطبيعة بهذا الاعتبار شاملة على جميع مراتبها وحيثياتها فالعرض
اللاحق لها بحيثية كالعموم وان كان عرضا غريبا لها اذا اخذت بحيثية اخرى كالخصوص وبالعكس لكنه عرض ذاتي لها من
حيث هي هي لاتحادها مع جميع مراتبها بالذات او بالعرض وبالجملة فال موضوع هو الطبيعة من حيث هي هي لا لا بشرط شئ بان
يكون الحيشية قيد للحاظ اى المهيئة المتخولة بلحاظ من حيث هي هي وان كان معها الع فيود ولكن لم يقيد للحاظ شئ
سها وهي اعم من المهيئة لا بشرط شئ فانها المتخولة مجردة عن القيود ولو في الحاظ واما المهيئة لا لا بشرط شئ فلا هي مجردة ولا لا
مجردة ولا واحدة ولا كثيرة واما الجواب هو الحاظ في معروضة بالذات لكل بالعرض لها من حيث العموم ومن حيث النصوص
فالعوارض الذاتية لانواع موضوع العلم والوان عوارض ذاتية لموضوع العلم عوارض ذاتية لنفس موضوع العلم من حيث

هو بفالمبحث عند في العلم هي العوارض الذاتية لموضوعه والظن انه عارض له لامراض ليس عارضاً له لامراض وهذا
 الجواب في غاية السخافة اما اول فلان الهيئته لا بشرط شي اعم مراتب الهيئته ليس فوقها مرتبة يعبر عنها بالهيئته لا بشرط شي
 والهيئته لا بشرط شي هي الحاملة لاحكام العموم والخصوص وهي موضوع المهيمية ولو كانت فوقها مرتبة اخرى لزم تحقق قضيت
 وازال المهيمية والطبيعية والمحصورة والاشخصية يكون موضوعها تلك المرتبة من الهيئته واما ثانيا فلانه لو سلم هذه المرتبة فلا
 يعني شيئا اذ لا شك في ان هذه المرتبة اعم من الهيئته المخلوطة والعارض الذي عرض للاخص بالذات عارض لهذه
 المرتبة من جهة الخصوصية فلا يكون عارضاً لها بالذات حتى يكون عارضاً ذاتياً لها واطن من ان هذه المرتبة لا اواحدة و
 الاكثرية متحدة مع الو احدوا لكثير ومعروضة بالذات لما يعبر عن الواحد والكثير وهم فاسد لان الهيئته من حيث هي هي وان لم
 تكن واحدة بالوحدة الاشخصية او كثيرة بالكثرية الاشخصية فهي واحدة بالطبيعة والاكثان لا شيئاً محصفاً لما يعرضها بقصد تخصيصها
 بخصوصية لا يكون عارضاً ذاتياً لها وقد قال الشيخ ان ما يعرض الشئ لامراض وكان الشئ محتاجاً في الحق اليه الى ان يصير
 نوعاً معيناً تنهياً لقوله لا يكون عارضاً ذاتياً له وقد وضع لذلك قانوناً وهو ان يلاحظ طبيعة الجنس مع خصوصية ما يحكم ما وعدوا
 فان كانت بما هي كذلك صالحة لان يعرضها العارض فذلك العارض عرض ذاتي وان لم تكن صالحة لم يل تكون محتاجة
 في عرضه لها التي تحصل لفصل وتفسير نوعاً معيناً تنهياً لقوله فذاك العارض عرض غريب فعند هذا الامتحان نجد الحركة
 من العوارض الذاتية للجنس لانه مع قطع النظر عن تنوعه لفصل صالح لقبوله الحركة ولا نجد الزوجية والفردية من العوارض
 الذاتية للعدد ولان العدد لم يصير نوعاً معيناً لا يصلح لان يعرض له الزوجية او الفردية واما ما اول به بهذا الجيب كلام
 الشيخ من ان مراده انه اذا اعتبر الجنس لا بشرط شي لا يكون ما يعرضه لامراض عارضاً ذاتياً له واما اذا اعتبر لا بشرط شي
 يكون متحداً مع الاخص بالذات فيكون كل ما يعرضه لامراض عارضاً له بالذات فموجب عجب لان الجنس اذا اعتبر
 لا بشرط شي فاما ان يكون متحداً بالذات وجوداً مع الاخص كما انه اذا اعتبر لا بشرط شي يكون متحداً معه وجوداً بالذات
 فيلزم ان يكون ما يعرض الامر الاخص عارضاً ذاتياً للجنس اذا اعتبر لا بشرط شي اليه بنار على الاتحاد على ما زعموا ولا يكون
 متحداً معه ولا موجوداً بوجوده فلا يكون ما يعرض الامر الاخص عارضاً للجنس لا بشرط شي اصلاً وكلام الشيخ انما هو في ما يعرض
 الجنس بعد صيرورته نوعاً معيناً اذ على هذا التقدير لا يكون ما يعرض النوع عارضاً للجنس اصلاً لعدم الاتحاد بينهما وجوداً
 واما ثانياً فلانه لو سلم كل ما ذكر فانه لا يجري في موضوعات المسائل التي موضوع العلم ذاتي لها واما اذا كان موضوع المسألة
 نوع العارض الذاتي لموضوع العلم فلا يجري فيه لان هيئته الموضوع من حيث هي هي ليست متحدة مع نوع عارضه الذاتي
 بالذات فما يعرضه بالذات لا يكون عارضاً لها بالذات واما ما عايناهما سلباً ان العوارض اللائقة للشئ بواسطة الامر

الاخص اعراض ذاتية له لكن جعلها محمولات المسائل اما باعتبار انها اعراض ذاتية لنفس موضوع العلم فينبغي ان يجعل
 موضوع المسئلة نفس موضوع العلم اذ لا معنى لجعل الاعراض الذاتية لشئ محمولة على شئ آخر واليه يكون القصد متعلقا بمعرفة
 حال الموضوع نفسه لا بمعرفة احواله فانه فيكون المقصود في تحاب الحيوان من الطبعي مثلاً معرفة ثبوت قوة النفس
 لنفس الجسم للحيوان والضرورة تشبه بخلافه واما باعتبار انها اعراض ذاتية لموضوعات المسائل من جهة الخصوص
 فهي بهذا الاعتبار اعراض غريبة بالقياس الى موضوع العلم فيعود الاشكال بقبحه في هذا ما قد ختم الحكماء قدس سره مع
 زيادة ما واما فلسافاً انك قد عرفت فيما سبق ان العوارض الذاتية لموضوع العلم لا يجب ان تكون محمولة عليه بالموطاة
 ولان تكون متحدة معه في الوجود فالاحوال العارضة لها بالذات التي تحمل عليها في المسائل والاحوال العارضة لعوارضها
 الذاتية الغير المحمولة عليها موطاة كالعوارض الذاتية للزمان العارض للحركة العارضة للجسم لا يمكن ان تكون عوارض طبيعية
 للموضوع وان اخذت لا لا بشرط شئ فضلاً عن ان يتكون عوارض ذاتية لها فلا يتشبه بهذا الجواب فيما اذا كان موضوع
 المسئلة العرض الذي الغير المحمول بالموطاة على موضوع العلم وعرض العرض الذاتي كذلك ومحمولها عرض العرض
 الذاتي المذكور كقولنا الوجود زائد في مسائل الفلاسفة وقولنا الزمان غير قار في مسائل الطبعي فان هذه المحمولات ليست
 عارضة للطبيعة موضوع العلم بل اعتبار اخذت وبالمجمله فهذا الجواب لا يستلزم بغض الاشتغال بالتوطين الابطال
 والوقت اعرض ان ايضا في بسط ما فيه من وجوه الاختلال فاما ما اورد عليه بعض شراح في بعض تعليقاته من انه لو صح
 لزم دخول العلوم التجريبية في العلم الكلي او موضوع العلم الكلي اعرض من موضوعات العلوم التجريبية والعوارض المبحث عنها
 في العلوم التجريبية اعراض ذاتية للاخص والعوارض الذاتية للاخص عوارض ذاتية للاعم على ما ذكر المحجب فيكون العوارض
 المبحث عنها في العلوم التجريبية اعراض ذاتية لموضوع العلم الكلي فلهذا لم يدخل العلوم التجريبية في العلم الكلي فندفع ازغاية
 ما يلزم ان يكون العوارض المبحث عنها في العلوم التجريبية اعراض ذاتية لموضوع العلم الكلي وذلك لا يستلزم دخول
 العلوم التجريبية في العلم الكلي لاختلاف الحقيقة في نظر الباحث فالعلم الكلي يبحث عما يعرض من حيث الوجود والعلوم
 التجريبية تبحث عما يعرض من حيثيات اخرى فلا يلزم ان يكون العوارض المبحث عنها في العلوم التجريبية مبحث عنها في العلم
 الكلي وان كانت عوارض ذاتية لموضوع العلم الكلي وكذا ما اورد عليه قائم الحكماء في خواتيم شرحه من ان موضوع المسئلة
 ان كان عرضاً ذاتياً لموضوع العلم او فرعاً او عرضاً جاز ان يكون محمولاً على موضوع العلم فكيف يكون ذلك المحمول عرضاً
 ذاتياً للطبيعة الموضوع وان اخذت من حيث هي لا لا بشرط شئ وذلك لان هذا لا يراى لا تجزى على المحجب اذ جوابه انما هو
 عن الابداء القائل بان اعراض النوع الموضوع مثلاً بالمجمله الاعراض الغريبة لموضوع العلم المبحث عنها في المسائل

يبحث عنها في العلم مع انها ليست عوارض ذاتية لموضوعه وحاصل جوابه ان العوارض اللاحقة للشيء بواسطة الامر الالهي
عوارض ذاتية لمن حيث هو مولا البشر طشعي واما الازداد بالمحمولات النعني من اجناس الموضوع وفصوله فلا اساس للايراد
المذكورة لاجابهم بنوايد على حاله على مرقص البحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوع العلم ولم نعجم بحث فيه لاحال
المسبوبة المية قد ذكرنا ذلك الايراد في فروع بحث الموضوع ثم اعلم ان الحبيب اور على نفسه بانكم جعلتم العارض الذاتي
للامر الالهي عرضا ذاتيا للاعم نظرا الى اتحاد الاعم والارض لا شك ان الاتحاد من اطرفين فينبغي ان يكون العرض الذاتي
للاعم عرضا ذاتيا للارض واجاب عنه بان هذا لا يجري في العارض الامر مع فان الاعم بحدته المبهمة متحد مع الارض لثبات
او بالعرض الالهي ليس كذلك فلم يكن لما يعرض الالهي بواسطة الاعم خصا ص بالارض لا بد للعرض الذاتي من
الاختصاص وبذا في غاية السقوط لان الاختصاص غير مشروطا في العرض الذاتي فلو وجب بحكم الاتحاد ان يكون ما يعرض
الارض بالذات عرضا ذاتيا للاعم وجب ايضا بحكم الاتحاد ان يكون ما يعرض الاعم بالذات عرضا ذاتيا للارض وان لم يكن
مختصا به بالجملة فتخاف هذا الجواب انظر من ان يخفى ومفاسده اكثر من ان تحصى **قوله** فيجوز ان لا يتجاوز الى الافراد يعرض
الطبيعة من حيث هي لا يجب ان يعرض لافرادها كصلح الطبيعة لان تقع موضوع المهمة وكما لوجب العارض لطبيعة احد
التقسيمين للغير مع امكان كل منهما بخصوصه ما يتوهم من ان كل ما هو لادم للطبيعة من حيث هي لا يلزم للفرد باطل لا يفت
اليه فالعارض الذاتي للطبيعة من حيث هي لا يجوز ان لا يتجاوز الى الافراد لكن هذا القسم من العرض الذاتي لا يبحث عنه
في العلوم لان المسائل هي القضايا المحصورة **قوله** او من حيث هي سارية في الافراد كلا وبعضا هذا هو الجواب الثاني
الذي تكلفه بعض المتأخرين لدفع الاشكال الواردة على مقصرا بحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوعه لنعني الاشكال
الذي ذكرناه في الدرس السابق وحاصل ان موضوع العلم هو الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلا وبعضا من العوارض
الذاتية ما يكون عارضا للطبيعة الموضوع من حيث انها سارية في جميع الافراد كالتيه العارض للطبيعة بحكم الطبعي الذي يوضع
للحكمة الطبيعية ومنها ما يعرض لطبيعة الموضوع من حيث انها سارية في بعض الافراد كقوة المس العارضة للبحر الطبعي من حيث
سريانه في بعض الافراد اعني الحيوان فما يعرض الالهي بالذات عارض بالذات للطبيعة الاعم السارية في بعض الافراد فهو
عرض ذاتي للاعم فالبحث في العلم نالقع عن العوارض الذاتية لموضوعه وبهذا الجواب كالجواب الاول في غاية الوهم
والخافه او لا قلنا اما ان يرد بالطبيعة السارية في بعض الافراد الطبيعة السارية في بعض الافراد انما صحت بخصوصها
فلا يخفى انها عين الالهي فان طبيعة بحكم السارية في الحيوان بخصوصه نفس الحيوان فما يعرضها بالذات انما يكون عرضا
ذاتيا للارض بالعرض للاعم فيكون بالقياس الى الاعم عرضا غريبا فبق الاشكال كما كان واما ان يراد بها الطبيعة

المطلقة السارية في بعض الافراد هي بعض كان فلا يخفى ان ما يعرض للاخص بخصوصه بالذات لا يكون عارضا للطبيعة المطلقة
السارية في بعض الافراد لا بخصوصه الا بعد تخصيصها في ضمن كل لاخص بخصوصه فيكون عرضا غير بالقياس اليها كما في
فيما سبق فبقية الاشكال بحال واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يمتشي في العوارض الذاتية الغير المحولة بالمواطاة على انواع
الاعراض الذاتية لموضوع العلم الغير المحولة عليه بالمواطاة فانها بحيث عتبت في العلم مع انها ليست عارضة لطبيعة موضوع
العلم اصلا لان حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضا ولا من حيث انها سارية في الافراد بعضها فالما اورد بعض الشراح
على هذا الجواب من انه يستلزم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلي اذا العوارض اللاحقة بالذات لموضوعات العلوم الجزئية
على هذا التقدير عارضة بالذات لطبيعة موضوع العلم الكلي من حيث سرانها في الافراد بعضها فظا لا يلزم ما ذكره
الحبيب الا ان يكون العوارض الذاتية لموضوعات العلوم الجزئية اعضاءا ذاتية لموضوع العلم الكلي لان يكون تلك العوارض
موجودة تحتها في العلم الكلي لاختلاف حيثية البحث فلا يلزم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلي وكذا ما اورد
البعض الآخر من ان حيثية اسيان في الافراد كلها وبعضا اما تعليلية واطلاقية او تقيدية على الاولين
فال موضوع الطبيعة من حيث هي هي والفنية المنعقدة منها هي المهمة والقضايا المستعملة في العلوم
لما حلة محصورات وايضا على هذا التقدير يرجع هذا الجواب الى الجواب الاول وعلى الثالث فاما ان يراد هذا المركب التقيدية
فذلك لا يصح ان يكون موضوعا للعلم ويراد مرتبة من المبهمة موجودة في الذهن او في الخارج فيكون القضايا المعقودة
بها شخصية فلا تكون مسائل للعلوم الحقيقية وذلك لان الطبيعة قد تعتبر من حيث هي وهي بهذا الاعتبار موضوع المهمة
التقيدية وقد تعتبر من حيث علمها والاطلاق وهي بهذا الاعتبار موضوع الطبيعة وهي بهذا الاعتبار لا يسي اليها احكام الافراد وقد تعتبر من حيث علمها
على الافراد وسرانيها فيها وهي بهذا الاعتبار حاملة لاحكام الافراد وموضوع القضايا المحصورة ومهمة المتأخرين ونحو المرتبة
هي المرادة للطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضا وهذا المركب التقيدية عنوان لهذه المرتبة فلا يكون القضايا
المعقودة منها شخصيات ولا مهمات قدماية بل محصورات او ما في حكمها واعلم ان الحبيب قد استشهد على ما عزم بما قال العلم
الثاني في تعليقه من ان العلم الطبيعي له موضوع يشمل على جميع الطبيعات ونسبة الى ما تحت نسبة العلوم الكلية الى
العلوم الجزئية وذلك لموضوع هو الجسم ما هو متحرك وساكن والمبحث عنه فيه هو العوارض اللاحقة من حيث هو كذا
لا من حيث هو جسم فلكي او غرضي ثم النظر في الاجسام الفلكية والاسطقتية نظرا خص ويتبع ذلك النظر فيما هو اخص منه وهو
النظر في الاجسام الاسطقتية ما غودة مع المزاج وما يعرض لها من حيث هي كذا كذا ثم يتبع ذلك النظر فيما هو اخص منه وهو
هو النظر في نسبتها والحيوان وبينك غم العلم الطبيعي فتبيل هذا العامل ان مراد الفارابي هو ان يشمل على جميع الطبيعات

هو مرتبة طبيعية كحكم الالبشر شئى او الطبيعة السارية في الافراد وانت تعلم ان الفارابي يبرر ما توهم بل مراده ان للطبعي
موضوعا مشتركا على جميع الطبيعات وهو حكم البشر شئى لانه يصدق على انواعه ثم بين طريق البحث فذكر انه يبحث عن الاحوال
العامة للحكم ثم عن احوال الاجسام الفلكية والاسطورية ثم عن احوال الكائنات والمزج ثم عن احوال انسبات والحيوان
فهو يصريح منه بان العلم باحث عن العوارض الذاتية للحكم لانه على ما سلفنا فيهما **قول** بواسطة في العروص وعلم ان
الواسطة قد تكون واسطة للعلم اى علة للتصديق بثبوت المحمول للموضوع ويقال لها الواسطة في الاثبات وهذه الواسطة
لا تتحقق في البديهيات بل انما تتحقق في النظريات الكسبية وقد يطلق الواسطة على امر يكون متصفا بصفة حقيقة وينسب
تلك الصفة الى امر آخر لعلاقة له مع ذلك الامر كالسفينة المتصفة بالحركة بالذات فهي واسطة في عروص الحركة لجاسها فيكون
هناك عارض واحد ثابت للواسطة بالذات فنسب الى ذى الواسطة بالعرض ويسمى هذه الواسطة بالواسطة في العروص
وقد يطلق الواسطة على ما يكون علة للتصاف شئى بصفة بان يكون ذلك شئى متصفا بتلك الصفة حقيقة وبالذات يكون
تلك الواسطة علة للتصاف بها ويسمى هذه الواسطة بالواسطة في اثباته وهي على قسمين الاول ما يكون الواسطة وذو الواسطة
كلها متصفين بالذات بتلك الصفة فيكون للصفة فردان احدهما قائم بالواسطة والاخر قائم بذى الواسطة لكن قيام فرد
منها بذى الواسطة يكون بسبب قيام فرد منها بالواسطة كاليد فان قيام الحركة بها بسبب القيام بالحركة بالمفتل والثاني ما
لا يكون الواسطة متصفة بالصفة اصلا ويكون لها حط من العلية كالصباغ الذي هو واسطة في التصبغ بالصبغ
اذ عرفنا هذا فاعلم انهم قد فسروا العرض الذي يماثل شئى لذاته او بواسطة امر ساو له فاختلف في ان المراد بالواسطة
المنفية في القسم الاول المثبتة في القسم الثاني اية واسطة من هذه الوسائط فقال بعض ان المقترن في القسم الثاني
اثبات الواسطة في اثبات بشرط كونها مساوية وفي القسم الاول فيها مطلقا واورد عليان محمولات المسائل لما كانت
عوارض ذاتية لموضوعاتها كانت اما القسم الاول فلا يكون في ثبوتها لموضوعاتها واسطة واما من القسم الثاني فيكون
في ثبوتها لها واسطة مساوية ومالا واسطة في ثبوتها للموضوع ضروري الثبوت له وكذا ما يكون الوسط فيه مساويا للموضوع
اذ الوسط المساوي اليه عرض ذاتي للموضوع قبوله بالثبات او لما ياديه وعلى الثاني ينتهي الى ما لذاته فيكون بالآخرة
ضروريا في قيام ان ينحصر المسائل في الضرورية وقد عجب بعض اشرار حيث فهم من الضروري معنى البهيمى فاجاب
عن ذلك لا يراد بان ثبوت مالا واسطة في ثبوت شئى لا يجب ان يكون ضروريا بل بما يكون نظريا كثبوت الجوهري للنفس مع
جنس لها وقد غفل هذا الجيب عن ان مقصود المورد انه على هذا التقدير ينحصر المسائل في القضايا الضرورية ولا يكون مسئلة
وجودية او ممكنة ولا ريب في اللزوم ولا في بطلان اللزوم فذهب الشارح اقتدار بعض كثرته الى ان الواسطة المنفية في

القسم الاول هي الواسطة في العروض واحد قسمي الواسطة في اشبهت وهو ما يكون الواسطة وذو الواسطة كلاهما معروفين
 حقيقيين للصفة والواسطة المثبتة في القسم الثاني احدى الواسطتين المنفيتين في القسم الاول بشرط ان يكون الواسطة
 متحدة مع الموضوع بالذات او بالعرض فعلى رايه يكون ما يعرض بشئ بواسطة الامر الاعم او بواسطة الامر الخاص عرضا ذاتيا
 راذا لم يشترط اى الواسطة مع اهل شرط التساوى مع اشبهته وكونه منصوحا عليه في كلام ائمتنا الذين يلك في
 التقليد لهم وقد فني هذا الابهال الى اجمال ما تفوه به في هذا المقام وسنعود الى تفضيحه في الدرس المستقبل ان شاء الله تعالى
 وذهب بعض المتأخرين الى ان الواسطة المنفية في القسم الاول هي الواسطة في العروض واحد قسمي الواسطة في اثبت
 وهو ما يمكن كل من الواسطة وذى الواسطة معروفين حقيقيين للصفة والواسطة المثبتة في القسم الثاني احدى الواسطتين
 صدقا او متعكلا وان الرايان ايضا باطلان فان الصفة اذا كانت عارضة للشئ حقيقة كانت من اعراضها الذاتية وان كانت
 عرضية للشئ حقيقة بواسطة امر مباح تصف بغيره واخرى نوع تلك الصفة بالذات اذ عروض فرد من نوع تلك الصفة بواسطة
 مساوية للشئ لا يقع في كون فرد من نوعها عارضا للشئ حقيقة فلا وجلا يخرج مثل ذلك العارض عن العوارض الذاتية
 للشئ وايضا فقيده في كتاب النفس عن تعلم العارض لها مع كونه عارضا لها بواسطة العقل الفعال مع العلم
 على بين الرايين لا يكون من العوارض الذاتية للنفس لانه ليس عارضا لها بالذات ولا بواسطة متحدة معها بالذات
 او بالعرض ولا بواسطة مساوية لها صدقا او متعكلا نذا وسنكلم على اشتراط الشارح اتحاد الواسطة مع الموضوع بالذات
 او بالعرض واهمال شرط التساوى على تقيم التساوى الذي اشترطه هذا البعض عن التساوى بحسب الصدق في التساوى
 بحسب التحقيق في مستأنف الدرس ان شاء الله تعالى وذهب السيد المحقق قدس سره الى ان الواسطة المنفية في القسم
 الاول هي الواسطة في العروض فقط والواسطة المثبتة في القسم الثاني هي الواسطة في العروض بشرط التساوى فعلى
 ان يكون ما يعرض بشئ لا بواسطة اصلا او بواسطة في اثبت سواء كانت الواسطة سفيها محضا اى لا يكون عرضا
 ذلك العارض اصلا او كانت هي ايضا معروفة لمن القسم الاول من الاعراض الذاتية اى من الاعراض
 الذاتية للشئ فان هذا القسم من الاعراض الذاتية قد يخص باسم العرض الاول قال الشارح في
 بعض تعليقاته هذا ليس بصواب لان العارض بواسطة الحجز الاعم ليس عرضا ذاتيا عند هم فضلا
 عن ان يكون عرضا دليا وكان العارض لا امر المباحين اذا لم يكن ذلك المباحين واسطة في العروض كالحركة العارضة
 لها بواسطة النار فان النار ليست واسطة في عروض الحرارة لها وان كانت واسطة في ثبوته لها انتهى وان تعلم ان
 العرض لا يجرى بواسطة النار وان كانت واسطة في عروضه للشئ كالحركة العارضة لها بواسطة السفينة فهو ليس

عرضا ذاتيا للشيء قطع الاله ليس عارضه لذاته ولا بواسطة مساوية له وان كان المبدأين واسطة في ثبوت الشيء حقيقة العلم
 الثابت للنفس الناطقة بواسطة المبدء الفياض فلا ضير في كونه عرضا ذاتيا بل عرضا اوليا للشيء لما عرفت اى بحث
 على اخراج عن الاعراض الذاتية والاعراض الاولية والامارة العارضة للما بواسطة النار فالوجه في عدم كونها عرضا
 ذاتيا للما ليس هو كون النار واسطة في ثبوتها بل حتى يظن ان ما يعرض لشيء بواسطة في المشبوت مباينة للشيء لا يكون
 عرضا ذاتيا لبل الوجه ان الحرارة عارضة للما بواسطة في العوض غير مساوية له معنى الجسم العنصري فعدم كونها عرضا ذاتيا
 للما انما هو لعموم الواسطة في العوض وقد شرط التساوي ولو سلم ان الحرارة عارضة للما حقيقة بواسطة في المشبوت
 وهي النار فلا بأس في ارتكاب كونها عرضا ذاتيا للما قال الصدر الشيرازي في حاشي عكمة الاشراف حاصله ان العرض
 الذاتي لا واسطة له في العوض وان كان له واسطة في الثبوت كالسحابة العارضة للما بواسطة النار فيجب ان يبحث عنها في
 العلم بالبحث عن احواله نذكر كلامه اما العارض للشيء بواسطة جزئه الاعم فان اريد به العارض له بواسطة جزئه الاعم الغير المتحد
 معه في الوجود فاما ان يكون هناك عارض واحد يكون عارضا للجزء الاعم ولا يكون عارضا للشيء حقيقة بل ينسب اليه تجزؤا
 فيكون الجزء الاعم واسطة في العوض فلا يلزم كون مثل هذا العارض عرضا اوليا ولا عرضا ذاتيا اذ المعتبر في العرض الاول
 ففى الواسطة في العوض وفي العنم الثاني من العرض الذاتي تحقق الواسطة في العوض بشرط التساوي وكلاهما متحققان
 فيما يكون الجزء الاعم واسطة في العوض او يكون هناك عارضان مستقلان يكون احدهما قائما بالجزء الخارجي الاعم والآثر
 قائما بكل الذي هو خاض فعلي هذا التقدير يكون عارض الاخص عارضا حقيقة ومن عارضه الذاتية الاولى واما عارض
 الاعم فلا يكون عرضا ذاتيا للاخص ولا عرضا اوليا وان اريد به العارض للاخص بواسطة جزئه الذي معنى الاعم المتحد معه
 في الوجود كما لمحركه الارادية العارضة للانسان بواسطة الحيوان فلا ريب في انه عارض بالذات للاعم وبالعرض للاخص
 لكن الاعم واسطة في عروضة للاخص لانه واسطة في المشبوت او خصوصية اخاص ملغاة في عوض مثل هذا العارض
 فلتحقق الواسطة في العوض وعمومها من ذي الواسطة لا يكون مثل هذا العارض من الاعراض الاولية للاخص
 ولا من عارضه الذاتية من ههنا سقط ما توهم الشايع في بعض تعليقاته من ان الواسطة فيما اذا كان الواسطة وذو الواسطة
 كلاهما موصوفين حقيقة بالصفة اذا كانت ذاتية لذى الواسطة اى جنبها او فضلا لها مثلا يكون المصنعة وجودا
 وقيام واحد بواسطة وذى الواسطة كليهما بالذات لاتحاد الجنس والفصل مع النوع بالذات وذلك اننا لو لم نجد
 اتحاد الجنس والفصل مع النوع يكون هناك معرض واحد وعارض واحد وعوض واحد فلا يكون هناك واسطة وذو
 واسطة وان لو خطبته التغير فان كانت الصفة قائمة بالنوع بالذات فان لم تكن منسوبة الى الجنس والفصل صلا

كالنوعية العارضة للنوع فلا يكون الجنس والفصل موصوفين بتلك الصفة أصلا لا يتحقق في مثل تلك الصورة واسطة أصلا
 لا واسطة في المشبوت ولا واسطة في العروض وان كانت منسوبة الى الجنس والفصل ايضا كالفصح القائم بالانسان بالذات
 المنسوب الى الحيوان والناطق ايضا والحركة الارادية القائمة بالانسان مثلاً فان كانت طبيعة الجنس والفصل من حيث
 هي هي موصوفة بتلك الصفة بالذات كانت هناك صفتان موجودتان بوجودين احدهما قائمة بالنوع بالذات والاخرى
 قائمة بالجنس والفصل فلا يكون العارض واحدا وان لم يكن طبيعة الجنس والفصل من حيث هي هي موصوفة بتلك
 الصفة بالذات كما في نحو الفصح القائم بالانسان بالذات فان طبيعة الحيوان والناطق بما هي هي ليست موصوفة
 بالذات كانت الصفة عارضة بالذات للنوع وبالعرض للجنس والفصل ويكون النوع واسطة في العروض لا واسطة
 في الثبوت ولو كانت الصفة قائمة بالجنس والفصل بالذات فان لم تنسب الى النوع أصلا كالجنية العارضة للحيوان
 والفصلية عارضة للناطق فلا يكون النوع موصوفا بتلك الصفة أصلا فلا يتحقق هناك واسطة أصلا وان نسبت
 الى النوع فلا كانت طبيعة النوع موصوفة بالذات بتلك الصفة يكون هناك صفتان احدهما قائمة بالجنس والفصل والاخرى
 قائمة بالنوع فلا يكون الصفة واحدة وان لم يكن كذلك كان الجنس والفصل واسطة في عروض تلك الصفة للنوع كما في نحو
 الحركة الارادية فانها قائمة بالذات بالطبيعة الحيوانية وانما ينسب قياها الى الطبيعة الانسانية لتحقيق الطبيعة الحيوانية
 في ضمنها فلا يكون هناك واسطة في الثبوت هذا فقد بان ان ما ذكره السيد المحقق هو الحق وما توجيه الشارح كلامه بانه
 ماول بان المراد بالواسطة في العروض المنفية في القسم الاول من العرض الذاتي المثبتة في القسم الثاني منه ما عيى الواسطة
 في الثبوت بالنحو الاول من قسيميها فاحسان منه على السيد المحقق من دون امتنان منه فافهم قوله او الاثبات فمح اشرح
 ههنا بخلافه فمضى بعضها العبارة كذا بواسطة في العروض او الاثبات بان يكون كل منهما معروضا لتحقيقه او في بعضها كذا
 بواسطة في العروض او احد قسمي الواسطة في الثبوت وهو ان يكون كل منهما معروضا لتحقيقه او مراده بالواسطة في
 الاثبات هو الواسطة في الثبوت قال في الحاشية قد عبرت عنها في النسخة بالواسطة في الاثبات فتركبتها وغيرت الى هذه
 العبارة لانها كانت مخالفة للاصطلاح المجهور انتهى قوله بشرط ان يكون الشهوان العرض الذاتي للشئ ما يعرض لذاته او
 بواسطة مساوية له الظاهر ان المراد بالتساوي محسب الصدق والبعض عجم التساوي فقال او بواسطة مساوية
 له صدقا وتحققا وهذا فاسد لان المساوي للشئ تحقفا يجوز ان يكون مبنيا لشفصله عنه مثلا زمانه وجودا واما فوارضه
 لا يكون عوارض ذاتية للشئ بل انما هي عوارض لامر مابين عنه ونحى ان المراد بالواسطة المساوية الواسطة المساوية له
 تحقفا الغير المنفصلة عنه سواء كانت مساوية له صدقا لغيره او لم تكن كذلك فلا انفعال العارض للحركة بواسطة الزمان

او الكون والفساد العارضان لكل من العناصر بواسطة صورتها النوعية من الاعراض الذاتية للحركة وكل من العناصر
ان الزمان ليس مساويا للحركة صدقا وكلاما من الصور النوعية ليس مساويا للجسم الغصري الذي هو جزء منه صدقا فتعقيم المساواة
بحيث تشتمل المبين المتلازم وجودا وعدمه ليس لسبب يمكن ان تخصيص المساواة بالمساواة بحسب الصدق ليس يصحح
واما الشارح فقد سهل شرط التساوي وشرط ان يكون الاوسط متحدة مع ذي الواسطة بالذات او بالعرض فيلزم عليه ان
يكون ما يعرض اشئ لا مرغم منه او خص منه عرضا ذاتيا للشيء مع انهم قد اجمعوا على انه عرض غريب والعجب ان الشارح
نفسه قد اورد على السيد المحقق فيما نقلنا عنه في الدرس السابق بان ما يعرض اشئ بجزءه الاعم ليس عرضا ذاتيا له مع انه يلزم
عليه ان يكون ما يعرض اشئ بجزءه الاعم المتحد معه بالذات عرضا ذاتيا للشيء ولعلنا استهواه انه رأى ان العلم قد يبحث عما
يعرض موضوعه بواسطة الاخص مع انه ليس عارضا له لذاته ولا بواسطة ما يساويه فظن ان تساوي الواسطة غير مشروط
وانما المشروط هو اتحاد الواسطة مع ذي الواسطة بالذات او بالعرض وانت تعلم انه لو كان العارض للشيء بواسطة الامر
الاخص عرضا ذاتيا ولم يكن تساوي الواسطة مشروطا في العرض الذاتي لم يحتج في جملة من العوارض الذاتية للشيء الى
القول بكون المعارض الطبيعية من حيث هي هي لا لا بشرط شي والطبيعة السارية في الافراد كلها وبعضها اذ على هذا التقدير
يكون ما يعرض اشئ بواسطة الاخص عرضا ذاتيا له بلا كلفة ولا يحتاج الى مثل هذه التكلفات الباردة لبحثه وايضا في العرض
الاعم والاضح بالذات عرض ذاتي للاعم والاضح بالذات لواجبه لعدة من العوارض الذاتية للشيء واما ما يعرض اشئ
بواسطة المساوي فهو وان كان من عوارض المساوي بالذات لانه لا يعد من احوال الشيء لاجل الارتباط الذي يبينه وبين
مساويه واما ان العلم يبحث عما يعرض موضوعه بواسطة الامر الاخص فقد مر الكلام عليه فيما سبق والجواب عنه بما مضى ان
المعارض هي الطبيعة من حيث هي هي او الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضها كما اتركبه لبعض المتأخرين
وتبعه الشارح ليس مبينا على تقدير كون ما يعرض اشئ لا مرخص عرضا ذاتيا له بل حاصلا يرجع الى ما يظن عارضا للشيء بوجهه
الاخص ليس عارضا له بواسطة الاخص بالجملة فكلام الشارح في هذا المقام مختل غاية الاختلال وهذا انه التقليد والاتباع
قوله متحدة معه بالذات او بالعرض قال في الحاشية هذا الشرط مبني على اخذ وحدة العارض بالشخص لا بالتنوع وعرضه
لمعروضين متميزين بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي مع عزل النظر عن الخصوصية فلا حاجة الى
هذا الشرط والحق الافتقار اليه لاخر الجارح العارض بواسطة امر مابين اذا كان معروضا حقيقيا لفرد منه كعروض الحرارة
للمارحقة بواسطة النار فاعلم ان العارض في صورة الواسطة في العروض يكون واحدا بالشخص قطعاه
يكون معروضه اولاد بالذات هو الواسطة وثانيا بالعرض هو ذو الواسطة سوا كانت الواسطة متحدة مع ذي الواسطة

كما لتعجب العارض للانسان بالذات وللكتاب المتحد معه بالعرض وكما لضحك العارض للانسان بالذات
 وللكتاب المتحد معه بالعرض بالعرض وكما لضحك العارض للانسان بالذات وللحيوان المتحد معه بالذات بالعرض او لم
 يمكن متحدة معه كالحركة العارضة للسفينة او لا بالذات وللجالس فيها ثانيا وبالعرض فهناك حركة واحدة قائمة بالذات
 بالسفينة منسوبة بالعرض الى الجالس فالعارض للشيء بواسطة في العروض انما يكون عرضا ذاتيا له اذا كانت الواسطة
 متحدة معه بالذات او بالعرض ومساوية له فانها كانت مساوية له يكون العارض من احوال المبين حقيقة وان كانت
 اهم منه او خفى منه يكون العارض من احوال الاعم والاخفى فلا يكون من العوارض الذاتية للشيء فلا بد في العارض
 للشيء بواسطة في العروض من العوارض الذاتية له من اخذ شرط اتحاد الواسطة معه ومساواتها اياد واما العارض في صورة
 الواسطة في الثبوت بالنحو الاول اى فيما يكون الواسطة وذو الواسطة كلاهما معروضين حقيقيين للعارض فلا يمكن ان
 يكون واحدا بالتحقق اذ للعارض هناك وجودان وقيامان بالذات احدهما القيام بالواسطة والثاني القيام بذى الواسطة
 فلا يمكن في تلك الصورة وحدة العارض بالشخص بل يكون المعبر هناك طبيعة العارض مع عزل النظر عن الخصوصية
 وعلى هذا التقدير الغير يجب اخذ شرط اتحاد الواسطة مع ذى الواسطة على رضى الشاخص لان المعبر عنه في العرض لذاتي
 الاول عددا والعارض الذاتي الغير الاول وجودا هو الواسطة في العروض ولتقسم الاول من الواسطة في الثبوت فلو لم
 يكن الواسطة متحدة مع ذى الواسطة كانت مساوية له بالعرض للشيء بواسطة المبين ليس عرضا ذاتيا عنه فلا بد
 من اخذ هذا الشرط لخراج ما ليعرض للشيء بواسطة في الثبوت مساوية له عن العارض الذاتي على رآيه اذ اعرفت هذا فاعلم
 ان كلامه في الحاشية ليس تحت معنى لان قوله في الشرح بشرط ان يكون الواسطة متحدة معه بالذات او بالعرض اما
 ان يكون متعلقا بكلتا الواسطتين ويكون المعنى ان العارض الذاتية هي الامور الخارجة العارضة للشيء بواسطة في
 العروض بشرط اتحادها مع ذلك الشيء او احد قسمي الواسطة في الثبوت بشرط اتحادها معه فلا شك في ان هذا الشرط يحتاج
 اليه في صورتى الواسطتين اى الواسطة في العروض والواسطة في الثبوت لخراج ما ليعرض للشيء بواسطة المبين سواء
 كان ذلك المبين واسطة في العروض كالسفينة التى هي واسطة في عروض الحركة للجالس فيها او واسطة في
 الثبوت كالنار التى هي واسطة في ثبوت الحرارة للماء فعلى هذا التقدير لا معنى لقوله في الحاشية هذا الشرط مبنى على اخذ
 وحدة العارض بالشخص لانتفاع عروضه معروضين مثمايزين بحسب الوجود لان العارض في صورة الواسطة في العرض
 يكون احدا بالشخص وان كان الواسطة وذو الواسطة متمايزين بحسب الوجود متباينين صدقا وتحققا ولا انتفاع في
 عروض عارض واحد بالشخص الامر بالذات والامر اخر مبين له تمييز عنه في الوجود متعلق به نحو من المتعلق بالعرض

كعروض الحركة الواحدة بالشخص للسفينة بالذات والمجالس فيها بالعرض وايضا لا يحصل على هذا التقدير لقوله وان اعتبر طبيعة العارض
 من حيث هي بي معزال نظر عن الخصوصية فلا حاجة الى هذا الشرط فقد عرفت ان هذا الشرط محتاج اليه في صورتى الواسطتين
 سواء اعتبر وحدة العارض بالشخص او اعتبر طبيعة العارض من حيث هي بي ولو فرض ان هذا الشرط غير محتاج اليه فلا حاجة
 لتخصيص عدم الحاجة اليه بما اذا اعتبر طبيعة العارض من حيث هي بي وايضا لا وجه على هذا التقدير لقوله ولحق الافتقار
 اليه لالخارج العارض بواسطة امر مابين اذا كان معروضا حقيقيا لفرد منه الى آخره اذ هذا الشرط كما انه محتاج اليه لالخارج
 العارض بواسطة امر مابين اذا كان واسطة في اشبوت بالخوا الاول كذلك هو محتاج اليه لالخارج العارض بواسطة
 مابين اذا كان واسطة في العروض واما ان يكون متعلقا باحدى الواسطتين في اشبوت فحق يفتى الواسطة في
 العروض بلا شرط فيلزم ان يكون العارض بواسطة المابين اذا كان واسطة في العروض داخلا في العرض الذاتي
 وليس كذلك وايضا على هذا التقدير لا يتقيم قوله في الحاشية هذا الشرط مبني على اخذ وحدة العارض بالشخص اذ قد بينا
 فيما سبق ان العارض في القسم الاول من الواسطة في اشبوت لا يمكن ان يكون واحدا بالشخص سواء كانت الواسطة
 مبانة لذى الواسطة او متحدة معه بالذات او بالعرض فلا احتمال لوحدة العارض بالشخص على هذا التقدير ولو بني على
 ما توهم في بعض تعليقاته من ان الواسطة في اشبوت اذا كانت متحدة بالذات مع ذى الواسطة يكون هناك عارض
 واحد بالشخص فتح ان المبني فاسد كما عرفت لا يصح على هذا قوله متحدة معه بالذات او بالعرض اذ على تقدير الاتحاد بالعرض
 بين الواسطة في اشبوت وبين ذى الواسطة لا يمكن وحدة العارض بالشخص على رآه ايضا قتال ثم بعد اللتيا والتمى
 كلاهما في الحاشية يدل على انه ان اخذ وحدة العارض بالشخص فهذا الشرط محتاج اليه وان اعتبر طبيعة العارض
 من حيث هي بي مع قطع النظر عن الخصوصية فلا حاجة اليه وليس لهذا الكلام معنى يحصل لانه ان اخذ وحدة العارض
 بالشخص فخذ وحدة العارض بالشخص معنى عن اعتبار هذا الشرط اذا العارض الواحد يتبع عروضا معروضين تمايزين
 بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي بي فلا بد من اعتبار هذا الشرط لالخارج العارض المابين ثم لا
 يخفى انه لو لم يعتبر هذا الشرط لزم ان يكون جميع عوارض الشئ اعضاء ذاتية له اذ كل عارض لشيء اما عارض له بذاته او بواسطة
 في العروض او بواسطة في الثبوت وكل من يراه الاقسام ليهنق عليه تعريف العرض الذاتي اذ لم يعتبر فيه هذا الشرط
 على ما ذكره الشارح ثم ما اودعه في تمثيل العارض للشيء لاجل مابين يكون واسطة في اشبوت اعنى قوله في الحاشية
 كعروض الحرارة للما حقيقة بواسطة النار ليس بسديد اذ قد عرفت ان الحرارة عارضة للما بواسطة الجسم الغضرى الذى هو
 اعم من الما وهو واسطة في العروض وقد مثل الشارح في بعض تعليقاته لعروض اللون العارض للجسم بواسطة سطح

وهذا ايضا غير صحيح لان الموصوف باللون حقيقة وبالذات هو اسطح واما الجسم فلا يتصف باللون حقيقة انما يتصف به بالعرض
 واسطح واسطة في عروض اللون للجسم وليس هناك لونان احدهما قائم بالسطح حقيقة والثاني قائم بالجسم حقيقة حتى يكون
 السطح واسطة في ثبوت اللون للجسم ومن العجائب ما اورده بعض اشراح على هذا التمثيل من ان اسطح ليس مبيانا للجسم
 في التحقق وانت تعلم ان اسطح عند المتأخرين عرض موجود في جسم بوجوده غير وجود جسم فلا معنى لعدم كونه مبيانا للجسم في
 التحقق ولعلك تحيل ان المبيان للشئ ما يكون منفصلا عنه واسطح قائم بالجسم لانه منفصل عنه فليس مبيانا له وهذا تحليل
 عجيب اذ المبيان به متقابل للتحقق في الوجود وان بنى كلامه على نفى وجود الاطراف اعني اسطح والخط والنقطة في الخارج
 فكان ينبغي ان يقول في الايراد باللون غير قائم بالسطح لعدم وجوده في الخارج لان يقول ان اسطح ليس مبيانا للجسم
 في التحقق ثم قال هذا القائل المثال الصحيح المحسوسة العارضة للجسم او المقدار بواسطة الضوء وانت تعلم ان المحسوسة
 ليست عارضة للجسم بالذات بل عارض للسطح بواسطة الضوء فالتماثل الصحيح العلم العارض للنفس الناطقة بواسطة العقل
 الافعال قائم قوله وان لا يكون اعم من موضوع العلم لان الواسطة اذا كانت اعم من موضوع العلم يكون ما يعرضه بواسطتها
 عرضا غير مالا فيكون البحث عنه خروجا عن العلم واما قيل من ان هذا الشرط انما يحتاج اليه اذا تجاوز البحث في العلم عن العرض
 الغريب لموضوعه يرجح محمولات المسائل الى الاعراض الذاتية لنفس موضوع العلم واما اذا جاز البحث في العلم عن
 الاعراض الغريبة له ولم يتجسس الى ارجاع البحث في العلم الى اعراضه الذاتية فلا حاجة اليه في غاية السقوط لان من يجوز
 البحث في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوعه انما يجوز البحث فيه عن العوارض الذاتية لانواع موضوعه ولا اعراضه لذاته
 اول انواع اعراضه الذاتية كما عرفت مفصلا فيما سبق والبحث عنها في العلم ليس خروجا عن العلم ولا يجوز البحث عن العلم
 الغريبة مطلقا فلا يجوز عنده البحث عن العوارض اللاحقة للموضوع بواسطة الامر الاعم لانه يستلزم الخروج عن العلم فهذا
 الشرط محتاج اليه على كل تقدير قوله اولاً بواسطة شئ منها هذا القسم من العرض الذاتي قد يخص باسم العرض الاول
 والمعتبر فيه عند الشارح نفى كل من الواسطة في العروض والنحو الاول من الواسطة في الثبوت اى ما يكون الواسطة
 ذو الواسطة كالاهام عرضين حقيقيين وقد عرفت الحق في ذلك من ان المتعبر به نفى الواسطة في العروض فقط فلهذا
 قوله فيجوز ان يكون قال في الحاشية كعروض الجنس للفصل المقسم وبالعكس اذ كل منها عرض ذاتي لا يخرج كما قال
 الشيخ وغيره فتأمل واما الاعم من وجه فكان النقطة العارضة للخط بواسطة التماسي فانها قد توجد بدون الخط كما في المخروط
 والخط قد يوجد دونها كحيط الدائرة وبالجملة فاني في العرض الذاتي هو العروض بواسطة الاعم والاخص لا العموم
 والخصوص هذا على ما هو التحقيق وانا على ظاهر عبارة الشيخ فالعروض بواسطة الاعم والاخص الغير الاني في العرض

الذي كما عرفت فيما سبق قوله ومن هنا ندفع اى من اصل ان العوارض الذاتية هي الامور الخارجة العارضة للطبيعة
من حيث هي هي اول الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضها وتقرر التوهم والاندفاع ما عرفت فيما سبق فذكر
ما عليه ايضا قوله وتفصيل المقام بل تفصيل المقام انه قد وقع في بحث العقول الثاني وجه من الاختلاف بين القدم
الاول اختلافهم في تفسيره الثاني اختلافهم في ان القضايا التي محمولاتها المعقولات الثانية بل هي ذهنيات فقط او
بعضها ذهنية وبعضها حقيقية فحسب او بعضها ذهنية وبعضها حقيقية وبعضها خارجية الثالث اختلافهم في ان لوازم
المهية بل هي من المعقولات الثانية ام لا الخامس اختلافهم في ان الوجود وما يجده وذهوله بل هي من المعقولات
الثانية ام لا السادس اختلافهم في ان المعقولات الثانية هي المشتقات فقط ام المبادئ ايضا معقولات ثانياً
السابع اختلافهم في انه بل يجوز ان يختلف مفهوم واحد ثنائياً للمعقولاتية وعدمها باعتبارين ام لا فاما الاختلاف الاول
فتما وطلوه ومثله في قوله فلنذكره في هذا الدرس ونضمنه ذكر الاختلاف الخامس والسادس والسابع كونها من ذاتها
واما الاختلافات الباقية فتستلزم عليك فيما تلو انشار الله تعالى فقول قال الشارح القديم للتجريد ان المعقولات
الثانية هي العوارض التي تعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولم يوجد في الخارج صورة تطابقها ولما وقعت في
الدرجة الثانية من التحلل سميت معقولات ثانياً واغترض عليه بوجه الاول ان قوله ولم يوجد في الخارج صورة تطابقها
لا حاجة اليه اذ لا بد من القيد انما هو لخراج الاضافات الخارجية وهي وان صدق عليها انها لا تغفل الاعراض لا
آخر لكن لا يصدق عليها انها لا تغفل الاعراض لمعقول آخر اذا حاصله ان يكون منشار عرض العارض وجود المعروض
في الحاصل الاضافات الخارجية ليس منشار عرضها وجود معروضاتها في العقل واجيب عنه تارة بان هذا القيد
ليس للاحتراز عن الاضافات الخارجية بل هو للاحتراز عن لوازم المهية اذ يصدق عليها انها تعرض للمعقولات
الاولى في الذهن كما انها تعرضها في الخارج ودلالة العبارة على ان يكون الوجود الذي منصوصه منشار العرض
ممنوعة وتارة بان هذا القيد ليس للاحتراز بل للتبيين الثاني ان القوم عدوا الوجود من المعقولات الثانية مع ان
الوجود عين ذات الواجب سبحانه عندهم فقد وجد فروقه في الخارج فلا يكون معقولاتاً ثانياً الثالث انه لما كان الوجود
عين الواجب تعالى وتحقق فرد من افراده في الخارج فقد تحقق في الخارج ما يطابقه ويحاكيه فيلزم ان لا يكون الوجود
معقولاتاً ثانياً اجاب المحقق الدواني عن الثاني بانهم حيث حكموا بكون الوجود من المعقولات الثانية ارادوا به مفهوم
الموجود بمعنى ما قام به الوجود قياً حقيقياً او قياً مجازياً اى قيام الشئ بنفسه بمعنى عدم القيام بغيره وكونه بالمعنى
معقولاتاً ثانياً لا ينافي ان يكون فرد من افراد الوجود موجوداً في الخارج اذا الظاهر ان المعقولات الثانية مطلقاً في اشتقاقها

فانهم يعلمون بموضوع المنطق وظاهر ان موضوعها المشتقات كاجتناس الفصل والكل والجزئي لا مباديها ويدل عليه انهم
فسروا بالعوارض والعارض هو الخارج المحمول ونقول ان اشئ والحكم ونظائرها من المعقولات الثانية مع وجود
افرادها في الخارج ولكن سلمنا انها هي المشتقات والمبادي مفرداتهم هي المشتق فثم لو سلمنا ان مفرداتهم المبدء فلا نسلم
ان كون مفهوم ماسن المعقولات الثانية ينافي ان يكون له فرد موجود في الخارج يحيل عليه مواطاة اذا كان المفهوم
عارضاً في ضمن حصصه لا ينفصل فيكون باعتبار تلك المحص من المعقولات الثانية وباعتبار ذلك الفرد موجوداً
خارجاً عنه لا يمكن الحكم عليه بأنه معدوم في الخارج مطلقاً لوجود بعض افراده هذا كلامه ولنا فيه كلام اما اولاً فلان تخصيص
المشتقات بمفرداتها معقولات ثنائية واخراج المبادي عنها تحكم بحت كيف ولا يزيد المشتقات على المبادي الا بمفهوم المصنعة
وظاهر ان مفهوم المصنعة لا يجعل ليس بمعقول ثمان معقولات ثانياً كيف ولو كان مدار المعقولية الثانوية على مفهوم المصنعة
المشتقة كانت جميع المشتقات معقولات ثنائية بل الظاهر ان مفهوم المبدء اذا كان ما يعرض للمعقول الاول فيكون
ولا يكون له عرض في الخارج فهو من المعقولات الثانية والا فلا مشتق كالكل والجنس انما يكون معقولات ثانياً لا اشتقاقاً
على مفهوم المبدء الذي هو معقول ثمان والعجب ان هذا المحقق ذهب الى انه لا تغاير بين المبدء والمشتق لانهم لا يفتقرون
وهو ان المشتق ما خذ لا بشرط شي هو المعروض والمبدء ما خذ لا بشرط لا شيء وهذا النوع من التغاير لا يوجب جواز ان يكون المشتقات
معقولات ثنائية دون المبادي واما ثانياً فلان مدار الايراد على وجود فرد المعقول الثاني في الخارج سوار كان المعقول
الثاني هو الوجود الموجود ولا يعني تخصيص المعقولات الثانية بالمشتقات شيئاً اذ الواجب تعالى كما انه فرد للوجود فرد للوجود
ومدار الجواب هو تجوز ان يكون فرد المعقول الثاني موجوداً في الخارج وهذا لا يتوقف على تخصيص المعقولية الثانوية
بالمشتق واما ثالثاً فلانهم ما جعلوا المعقولات الثانية مطلقاً موضوع المنطق بل موضوع المنطق متم منها فلا يلزم من كون
موضوع المنطق مشتقات ان يكون سائر المعقولات الثانية مشتقات واما رابعاً فلان تفسيرهم المعقولات الثانية بالكون
لا يدل على اختصاص المعقولية الثانوية بالمشتق فان العارض كما يطلق على الخارج المحمول بالمواطاة كذلك يطلق على
الخارج المحمول بالاشتقاق الا ترى انه يقال مثلاً البياض والسواد عارضان للجسم واما قاسماً فلان تجزئه كون فرد
من افراد المبدء الذي هو معقول ثمان موجوداً في الخارج باطل قطعاً اذ المبادي لا تحمل مواطاة الاعلى ما هي ذاتية له وجوبها
فهم والمبدء منحصرون في حصته وليس له سوى الحصة فرداً لا يمكن ان يكون للمبدء الذي هو من المعقولات الثانية فرد موجود في الخارج
يحيل عليه المبدء مواطاة كما جوزه هذا المحقق بعد التشرل ما ذكر من ان المفهوم الواحد يكون باعتبار حصصه من المعقولات الثانية
وباعتبار فرد موجوداً خارجاً في غاية السقوط لانه ان اراد كونه موجوداً خارجاً باعتبار فرد ان ما صدق هو عليه بالمواطاة

ولو صدقنا عرضيا موجود في الخارج والمفهوم الكلي الذي هو من المعقولات الثانية موجود في الخارج باعتبار ذلك فلا ينبغي ان هذا
 التامشي في المشتقات كالوجود ولكن ولا تقيس في المبادئ لان المبدء لا يصدق مواطاة الاعلى ما هو ذاتي له فلا يوجد فرد منه
 في الخارج أصلا والكلام انما هو في المبدء وبعده تسليم ان مرادهم المبدء وان ارادوا بوجوده خارجيا باعتبار فردوه ان نشأته
 موجود خارجي وذلك المبدء موجود خارجي باعتبار مثله في مفهوم لكن انتشاره لا يصدق ليس فردا للمبدء اذ فرد الكلي هو ما يصدق
 عليه الكلي مواطاة فليس الانسان فردا للقيام او القعود مثلا وان كان انتشاره لا يصدق فلا يصح قوله ثم لو سلمنا ان مرادهم المبدء
 فلا ثم ان يكون مفهوم ما من المعقولات الثانية ينافي ان يكون له فرد موجود في الخارج يحمل عليه مواطاة واما قوله نعم لا يمكن
 الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض افراده فان اريد به انه لا يمكن الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا
 انه ليس موجودا فيه اصلا لان نفسه ولا يمتثل انتزاعه فهو صحيح لكن انتشاره لا يصدق ليس فردا له فلا يصح قوله لوجود بعض افراده
 وان اريد به انه لا يمكن الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا بمعنى انه ليس بنفسه موجودا في الخارج لا في نفس جمته ولا في
 ضمن فرده فهو باطل قطعاً اذ عدم وجود المعقول الثاني بنفسه في الخارج ضروري كيف ولو كان بنفسه موجودا في الخارج
 كان من العوارض الخارجية فلا يكون معقولا ثانيا واجاب ذلك المحقق عن الايراد الثالث بان مفهوم الوجود المطلق
 من حيث انه عارض ليس له ما يطابق في الاعيان وان كان له من حيثية اخرى مطابق في العين فهو معقول ثان باعتبار
 حصصه العارضة للمباني في العقل موجود في ضمن الفرد القائم بذاته ولا ثم ان من شرط المعقول الثاني ان لا يكون له وجود في
 الخارج بجميع الاعتبارات بل الشرط ان لا يكون موجودا فيه بالاعتبار الذي هو معقول ثان كالتخصص في مثالنا على ان
 صدق الوجود المطلق على الواجب لعله صدق عقلي اذ لو كان صدقه عليه بحسب الخارج لتوقف على كونه موجودا في الخارج بناء على
 المقدمة المشهورة وهي ان ثبوت شيء شئ في ثبوت المثلث ثم وجود فرد من المفهوم لا يتناقض كونه معقولا ثانيا انتهى واورد
 عليه معاصره بانهم لا يطابق الكلي فرد حتى اذا وجد فرد منه في الخارج كان له مطابق فيه فاجاب عنه المحقق بان الاعتبار في
 المعقول الثاني ان لا يكون عارضا باعتبار الوجود الخارجي فالمراد بعدم محاذاته لما في الخارج ان يكون اتحادا مع معرفته في
 الوجود الذي يعني فقط ولنا في جواب عن اصل الايراد جواب عن ما اورد عليه معاصره كلام ما في الاول فلانا قد بينا فيما سبق مرارا
 ان الوجود المطلق الذي هو من المعقولات الثانية ليس له فرد موجود في الخارج اصلا فضلا عن ان يكون له فرد قائم بنفسه
 واما فادس ان صدق الوجود على الواجب لعله صدق عقلي ليس له معنى محصل اذ لو كان صدق الوجود على الواجب عقليا لتوقف
 على وجود العقل اما المقدمة المشهورة فلا تقيس بها عند هذا المحقق اليه على انه بناء على تلك المقدمة لا يصح ان يكون صدق
 الوجود على الواجب بجمانه عقليا اليه ولا لتوقف على ثبوت في العقل لان صدق شيء على شيء في ثبوت ثبوت المثلث لفي ذلك

الطرف مع ان وجوده سبحانه في اعتل محال على انه يتسلم الدور كما لجران الكلام في الشبوت السابق ومع ذلك كمالا يتوجه هذا الكلام
 على كلام المورد اذا فصلناه لما تحقق فرد من افراد الوجود في الخارج فقد تحقق في الخارج ما يلحقه ولا يتوجه عليه ان صدق الوجود
 على الواجب عقلي لان صدق الكل على فرد الوجود في الخارج الذي لا يكون الكل عر ضياله خارجا عنه لا يكون عقليا والا كان
 صدق الانسان على افراده مثلا عقليا ولعل الكلام بهما استحصله انا في الثاني فلان فرد الوجود لما كان موجودا في الخارج
 لا يكون اتحاد الوجود مع معروضه في الوجود الذي فقط اذ معروضه الذي يوجد بذلك لفرد في الخارج يكون اتحاد الوجود معه
 في الخارج واما وجود حصص الوجود في الذهن مع وجود فرد في الخارج فلا يكفي في كونه معقولا لانها اذ كل كلي فان حصصه تكون
 موجودة في الذهن لاحتياجها لضرورة ان المحصل اعتبارية وليس كل كلي معقولا لانها تظهر ان وجود فرد من المفهوم في الخارج يتاخر
 كونه معقولا لانها واجب عن الابرار الثالث بعض افاضل الروم بان المراد بالمطابق المنع في تفسير المعقول الثاني الفرد
 الذي يصدق عليه المعقول الثاني صدقا ذاتيا ولطباع الموجودة بوجود الفرد في ذاتيات الفرد دون محارضة اذ الذاتي
 يوجد بوجود الذات لاتحادها وجودا بخلاف العوارض والوجود المطلق ليس ذاتيا لما صدق عليه من الافراد فلا يلزم من
 وجود الفرد الواجب في الخارج وجود ما يلحقه فيه بالمعنى المراد به هنا وهذا الجواب اقرب الى الصواب ولا يرد عليه ما ورد به
 المعاصر للتحقق انه ان صدق المحمول على الموضوع مطلقا يقتضي اتحادها في نفس الامر سواء كان المحمول ذاتيا
 للموضوع او عرضيا ذلك لان الذاتي متحد بالذات مع ما هو ذاتي له والعرضي انما يتحد مع المعروف من العرض فمراد الجيب
 هو الاتحاد بالذات والقول بعصل مقتضاه في فتح بحث الجبل من ان للوجود معينين الاول معناه المصدرى العقري الثاني
 البديهي المشترك والثاني الوجود الحقيقي الذي هو منتشر لانتزاع المعنى الاول فالاول من المعقولات الثانية لا يوجد فرد
 في الخارج وافراده متحصرة في حصصه فليس له وجود في الخارج لاني ضمن اختصاصه لاني ضمن الفرد فليس في الخارج اجمالا وفيه لفظا
 والثاني عين الواجب سبحانه وعين الكمالات فهو ليس عارضا فضلا عن ان يكون معقولا لانها فاهم واسيد المحقق قدس سره
 الشريف فسر المعقول الثاني في حاشية المطالع بالعرض الماهية بحسب الوجود الذي هي اى ما يكون للوجود الذي هي مخصوص
 بدخل في عروضه واورد عليه بانه على هذا لا يكون الشيء والجزئية ولفظا بهما من المعقولات الثانية اذ ليس للوجود الذي
 مخصوصه دخل في عروضها مع ان القوم عدوا بها من المعقولات الثانية واجيب عنه بان اشيدية والوجود ولفظا بهما
 من العوارض الخارجية بل من العوارض الذمينة وكذا الجزئية والحق ان الجزئية والكلية من العوارض التي مخصوص
 الوجود الذي بدخل في عروضها على ما هو المشهور واما اشيدية الوجود فليست منها فلا يكون التعرف جامع لها مع ان القوم
 قد انصوا على انها من المعقولات الثانية وسيأتي ما يتعلق بهذا المقام ان شاء الله العزيز عقيب العلامة القوشجي فسر المعقول

الثاني بما لا يعقل الاعراض المعقول آخر وزعم ان المعقولات الثانية هي العوارض الذنبية للمعقولات من حيث هي معقولات
 على ان يكون الذين طرفا للمعرض والوجود الذنبى مخصوصه فيه للمعرض وزعم ان الوجود ونظائره ما يعرض للماهية جميع
 هي هي لامع الوجود والذنبى ليست من المعقولات الثانية وادبر على تفسيره بان لا يكون ان يتفك تعقل المعقولات الثانية عن
 تعقل معروضاتها والمثالة الجزئية لا تفيد ويجب بدعى لمصر استقراره من كون الاستقرار تاما ويدر ايضا بان المعقولات
 الثانية كالشيء الكلى والجزئى يتعقل وحصيل مفهوماتها في الذين من من تعقل معروضاتها فلا يكون تعقلها موقوف على
 تعقل معروضاتها فكيف يدعى الاستقرار مع هذا التخلط الفاضل وجيب عن نقضه بنحو الكليته والجزئية بانها من الامور الذنبية
 اذ الكليته عبارة عن اشتراك الصورة بين كثيرين فتعقلها فرع تعقل المتبئين وكذا تعقل الكلى المشتق منها وبهذا الجزئية وعن
 انقضاء بائصال الشيمية والوجود بان من يحلها من المعقولات الثانية نزعها عنها لا يمكن تعقلها الا بعد تعقل موصوفاتها فاذا
 ثبت عليه فادعاه يرجع عنه ويعترف بانها ليست من المعقولات الثانية وانت تعلم ان النقص قد نصوا على كون الوجود
 والشيمية وامثالهما من المعقولات الثانية مع ان عدم توقف تعقلها على تعقل معروضاتها يدعى حاشا هم ان يعقلوا
 واما الكليته والجزئية وغيرهما فهو من قبيل النسبة الاضافات ففى وان كانت لا تعقل الا مع تعقل مفهوم ما لكنها لا يجب ان تعقل
 الاعراض لمعقول آخر وبين اثنين بون بعيد لانه لا يتضح الابد تجزئ الذين وتدبر الفكر ولنوضحه بمثال خاص فقول ان
 الكليته مثلا نحن من التحقق في الذين الاول ان تصور مفهومها اى امكان فرض اشتراك مفهومها بين كثيرين وهي في هذا نحو
 من التحقق موجودة نفسها في الذين وليست عارضة لموجود ذنبى آخر غاية الامر ان النسبة الى مفهومها ما يكون مشترك
 بين كثيرين ما خذ في مفهومها كما ان معنى الابدوة اذ حصل في الذين ففى ليست عارضة في الذين لموجود ذنبى آخر يكون
 متصفافى الذين بالابدوة غاية الامر ان النسبة الى موصوفه وتنبك خرا خذ في مفهومها الثاني ان يتحقق مصداقه وتشارك
 انتماعه في الذين ويتحقق هي يتحققه كما اذا تصورنا حقيقة الانسان ولاحظنا انها صالحة للاشتراك بين كثيرين وهي في هذا
 النوع من التحقق عارضة لمعقول آخر ومعقولة بعد تعقله فلا يصدق عليها انها لا تعقل الاعراض لمعقول آخر فلا يراى
 منقطع وما يقال من ان العوارض الذنبية تتوقف تعقلها على تعقل معروضاتها الذنبية كما ان العوارض الخارجية تحتاج
 في وجودها الخارجى الى وجود معروضاتها فى الخارج فى غاية السقوط اذ لا سلم ان العوارض العقلية تتوقف تعقلها على تعقل
 معروضاتها غاية الاطلاق عروضاها يتوقف على حصول معروضاتها فى العقل قياسا على العوارض الذنبية على العوارض الخارجية
 فاسد اذ العوارض الخارجية اذا وجدت فى الخارج فلا بد من وجود معروضاتها فى الخارج والالزام وجود الاعراض بدلا لئلا
 تخالف العوارض الذنبية اذ حصلت فى العقل اذ محليا باعتبارها الحصول على تعقل علم ما نعلم هذا العلامة من كون الوجود

الذي قيد المعروضات الثانية في غاية الضيق والاضيق بالمعقولات الثانية هي نفس الاشياء الموجودة في الذين
 لا يسمي قيد الوجود الذي في الموصوف بالذاتية والبنية نفس معنى الحيوان الموجود في الذين لا يسمي قيد الوجود الذي في غاية
 الامران الذين ظرف للمعروض لا يلزم منه ان يكون الوجود الذي قيد للمعروض وما حسب من ان الوجود ونظام الحسيت
 من المعقولات الثانية فيه ان القوم مصرعون بكونها معقولات ثمانية فلا بد من تفسير المعقول الثاني بوجه يتناول الوجود
 ونظامه واما تجديد اصطلاح لا يطابق تصويحات القوم فهو وان كان مالا مشاحة فيه لكنه لا يرجع الى طائل في قدر الكلام
 في بعض اشياء التي اضطرت الى ان تكون الوجود من المعقولات الثانية وسنعود الى ما بقي من الكلام في ذلك فذهب
 المحقق الدواني الى ان المعقولات الثانية هي العوارض الذهنية التي تعرض اشياء في الذين على ان الذين فقط ظرف للعروض
 وخصوصا الوجود الذي في ظل فاعلم على انه شرط لاعلى ان قيد في المعروض ووعلم ان اشياء في الوجود المطلق والوجود الخارجي
 من هذا التفسير يدل كلامه على ان المعقول الثاني هو موضوع المنطق لا غير فظن ايضا انه يوجد ان يكون مفهوم واحد باعتبار
 حصصه معقولاتا ثانيا وباعتبار فرد موجودا خارجيا وان المعقولات الثانية هي المشتقات دون اللبادي ونحن قد ابلغنا
 فيما سبق انحصار المعقول الثاني في اشتقاق واختلاف مفهوم واحد ثباتا لثبوتية المعقولية وعدمها باعتبارين وسنبطل انشاؤه
 العرض فبعد ما حسب من ان اشياء في الوجود المطلق والوجود الخارجي من العوارض الذهنية التي لخصوص الوجود الذي
 في شرطية في عروضها ثم لا يخفى ان ان بين عد الوجود ونظامه من المعقولات الثانية وبين حصر المعقول الثاني في موضوع
 المنطق تناقضاً ظاهر لا يكاد يخفى ومن اعاجيب تفسير المعقول الثاني ما وقع عن المصدر المعاصر للمحقق الدواني قال تعريفها
 المورث من القدر ما هو منها العوارض العقلية التي لا يجازيها امر في الخلق وقد عد منها الكل والجزئي والشيء والذات والهيئة
 والعلية والمعلول ولكن نظامه لا يورد القدر بالعوارض جهتها ما هو عارض مطلقا بالقياس الى جميع افراد الواقع في نفس الامر
 فلا يصل فيه مثل محيط العارض للناطق لانه ليس عارضا للانسان بل ان في رقيه والعارض بالعقل والادوار باقبال العارض
 في نفس الامر لان المعقولات الثانية لما كانت محمولة على عروضاتها بالمواطاة كانت عينها متحدة مع عارض في نفس الامر فيمتنع ان
 تكون عارضة لها في نفس الامور انما يكون عروضها بحسب اعتبار العقل فان عقل هذا اعتبر المعروض بذاته ولم يعتبر معه غيره
 في هذه المرتبة عارضا عن العارض في المرتبة التي بعده هذه المرتبة معروضه والادوار بقولهم لا يجازيها امر في الخلق ان يكون
 مبدءا موجودا فيه يخرج مثل الاسود المتحرك اذا اسود والمتحرك موجود ان في الخارج وانما هو بالمعقولات الثانية لان
 العقل يحدها في المرتبة الثانية وفي المرتبة الاولى وهي حال عقل المعروضات نهذا ابتداء يكون فلو عنها واليه هي عوارض و
 العوارض تابعة للمعروضات في ثوابها ولم تسم عوارض ثمانية لانه يتبادر منه ان يكون عروضها بحسب نفس الامر وليس كذلك

لما عرفت بذلك انه انت تعلم ما في هذا المقال من الفساد والاختلال بما اولاه فلا تالغ العارض بنحو الخارج المحمول لا ريب في ان المقصود
 ان يذنبه عوارض في نفس الامر معروضاتها ضرورة ان الكل والمعروضات متشابهة متشابهة خارجة عن مهية الانسان ومحمولات عليها في نفس الامر
 فكيف يراد بالعارض في تعريف المقولات الثانية ما يقابل العارض في نفس الامر ولما ثانيا فلا تالغ قول ان المقصود ان يذنبه لما كان
 محمول على معروضاتها بالمواطاة كانت عليها صريح البطلان اذ لا يجب ان يكون المقصودات الثانية محمولة على معروضاتها بالمواطاة
 او قد عرفت ان المبادئ والاشتقاقات كلها هي بيان في كونها مقصودات ثانية فكل ما هو موجود مقبول ثابته كذلك يوجد وكان ان المقصود
 ثابته كذلك الكمية واما ثانيا فلا تالغ ما ذكر ارم ان لا يكون شيء من العوارض المحمولة على معروضاتها بالمواطاة عارضا في نفس
 الامر كالا سواد او متحرك ضرورة انها محمولة على معروضاتها بالمواطاة فهي عينها وتحمدها في نفس الامر على ما ذكره واما رابعا
 فلا تالغ ان لا يلزم من المحولية بالمواطاة العينية بالذات حتى لا يكون المحمول بالمواطاة عارضا لموضوعه في نفس الامر واما ما يلزم ذلك
 لولم يكن بين الموضوع والمحمول فرق في نفس الامر بوجوب من الوجه وليس كذلك كيف احد ما يحتمل ليس موجودا في الخارج حقيقة
 والاخر على ما هو موجود وفيه حقيقة واما ما سافلا تالغ ما ذكر ارم ان يكون العوارض الاضافية الخارجية والعدمية الخارجية كالقوة
 والخارجية هي مقصودات ثانية لانها محمولة بالمواطاة على موضوعاتها فلا يكون عوارض لها في نفس الامر ولا يضاف إليها امر في
 الخارج بمعنى ان مبادئها كالقوة والحقبة والعلمية مثلها في موجوده في الخارج وبالحقيقة فسادا ما ذكر اظهر من ان يتخفى وكثر
 من ان يخصي فاما ما اورد عليه المحقق الدواني من انه قد يشتهر بين القوم ان موضوع المنطق هي المقصودات الثانية من حيث
 الاتصال فلا يكون المقصود الثاني شاملا للعوارض لذميتها وغيره من العوارض التي ليس لمبادئها وجود خارجي كما توهمه
 كان الواجب ان يجعل موضوع المنطق نوعا معين من المقصودات الثانية فسا قاطا ولا مشبهة في ان موضوع المنطق عن الفهم
 ليس هي المقصودات الثانية مطلقا كيف وهم مصرحون بكون اشياء والوجود والامكان العلوية والمعلوية ونظائر المقصودات
 ثمانية مع انها ليست موضوع المنطق فلا يميز القول بان موضوع المنطق نوع من المقصودات الثانية وقال بعض المتأخرين
 المقصود في المقول الثاني ان المراد الاول ان يكون الذهن طرفا لعروضه لان يكون الوجود الذي شرطه العروض او قد
 المعروض والا يخرج الوجود ونحوه من المقصودات الثانية واحترز عن العوارض الخارجية والثاني ان لا يكون الخارج
 طرفا لعروضه وتفرغ عليه ان لا يكون مفرد موجودا في الخارج واحترز عن لوازم المهية وما توهم ان الوجود الواجب فرد الوجود والعيان
 الخارجية افراد الوجود مع ان الوجود والموجود من المقصودات الثانية ساقط لان الوجود الواجب ليس فردا للوجود المصدر بل
 للوجود الحقيقي وبه ليس من المقصودات الثانية وافرد مفهوم الوجود بحسب الحقيقة هي لخصص الاعتبارية دون الاعيان الخارجية فاما
 قيل الوجود الخارجي من المقصودات الثانية والمهية متضمنة به في الخارج فيكون الخارج طرفا لعروضه كذلك كلفته والخارجية من المقصودات

الثانية وبما من محراض الصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية فيكون الوجود لا ينفي قيل عروضا قلنا لا بل الخارج الالهية ثم
 العقل يضرب من التحليل ينتزع عنها الوجود فيما تحل الماهية معزاة عن الوجود ليصعبها فيكون الماهية معروفة للوجود في هذه الحالة
 وهي من موطن نفس الامر لهم بالاطلاق الاقصاف على كون الماهية في ظرف ما بحيث يصح انتزاع الوصف عنها لكنه في الحقيقة
 ليس بمتصفا فاما حيث يكون اشئ صورة ذهنية خافية لم يتغير كونه موجودا ذنبيا وان كانت متساوية لها فان الاول حيث حصول اشئ
 في الوجود الثاني حيثية وجوده في نفسه مع ان في المعقول الثاني عدم اعتبار شرطية الوجود الذهني للعروض قيدية للمعروض لا
 اعتبار عدمها بها كلامه فينظر من وجه الاول ان في كلامه قصر بحدان مراده بالعروض والصفات المتصفا بالوصف الى الموصوف
 في ملاحظة العقل اعتبارا لموصوف متصفا بالوصف لا كون اشئ بحيث يصح انتزاع الوصف عنه بنا على ان هذا ذهب الى ان ظرف
 عروض الوجود والخارجي للاشياء هو الذهن هذا الوجه كان ظرف عروض من جميع الاوصاف الانتزاعية هو الوجود فقط وليس
 في الخارج الاموصوفات بل العقل يضرب من التحليل ختزع عنها صفاتها الانتزاعية فيلزم ان يكون جميع الاوصاف الانتزاعية
 مستقولات ثالثة ولا يكون لوازم الماهية خارجة عن تعريفها ضرورة انها انتزاعية فيكون ظرف عروضا هو الوجود فقط ولا يكون ظرف
 عروضا الخارج وليس في الخارج الملازمة ذاتها بل العقل يضرب من التحليل ينتزع تلك اللوازم عنها ولا يمكن وجود فرد من افرادها
 التي تلك اللوازم ذاتية لها في الخارج الثاني ان كلامه ليس على ان ملوذه بالفرد في قوله وتفرغ عليه ان لا يكون فرد موجودا في
 الخارج الفعول الذي يكون المعقولي الثاني ذاتيا له فتقوله وحترز به عن لوازم الماهية ان اريد به سنادا خارجا لوازم الماهية الى الامر الثاني
 المستعبر في المعقول الثاني وهو ان لا يكون الخارج ظرف العروض فمع انه خلاف سياق كلامه سيحذر ان هذا الامر متحقق في لوازم
 الماهية الغير ليس ظرف عروضا بالخارج كما عرفت آنفا وان اريد به سنادا خارجا اليها فيتفرغ على الامر الثاني وهو ان لا يكون فرد
 موجودا في الخارج ففيه ان افراد لوازم الماهية الغير اعني الافراد التي تلك اللوازم ذاتية لها ليست موجودة في الخارج ضرورة
 انها انتزاعية وما قال الشايع في بعض تعليقاته في توجيه قوله وحترز به عن لوازم الماهية من انه بنا على ان حيثية الاقتضار في
 الملازمات بحسب نفس لقررها مطلقا او باعتبار مطلق الوجود نائية مناب تاصل اللوازم تخفيف اذ ليس في كلام القائل ما ذكره
 عين الا اثر بل كلامه صريح في انه ليند الا حترز عن لوازم الماهية الى الامر الثاني وهو ان لا يكون الخارج ظرف العروض الى
 ما تفرغ على الامر الثاني وهو ان لا يكون افراد موجودة في الخارج وظاهر ان لوازم الماهية ليس ظرف عروضا بالخارج وليس فرد
 من افرادها موجودا في الخارج وكون هيات الملازمات مقتضية لها لا يعلم كون ظرف عروضا بالخارج ولا كون فرد من افرادها
 موجودا في الخارج على ان كون حيثية الاقتضار في الملازمات نائية مناب تاصل اللوازم قول شعري خال عن تحصيل كما
 سينكشف انشا الله تعالى واشد تخافة من ذلك ما توهم من ان المراد بظرفية الوجود للعروض ان لا يكون له وجود في

العين لنفسه لا بما يخلو صدوه من وجوده كما في لوازم المهيئة او وجود ما ينتزع هو بمقايسته كما في الاصناف وذلك لان هذا الكلام
 لا مناسبة له الكلام القائل بل هو حديث مجرم وسياتي في انشاء العزير كلام في تحقيق ظروف العروص والاصناف على انه ان معنى نفى
 وجوده في الاعيان نفى وجوده بنفسه في الاعيان فهو حارفي سائر الانتراعيات وفي لوازم المهيئة وان معنى نفى وجوده مطلقا سواء
 كان بنفسه وبمنشأ انتراعه في الاعيان لم يخرج الامكان في الوجود واما مثاله من المعقولات الثانية لوجودها من انشأها
 في الخارج وان خصص اريد ان لا يوجد بنفسه لا بما يخلو صدوه من وجوده كما في لوازم المهيئة او وجود ما ينتزع هو بمقايسته كما انكبه هذا التوهم
 لم ان لا يكون العلية والمعلولية والتاخر والتقدم من المعقولات الثانية ضرورة ان العلية والتقدم مثلا ينتزعان عن ذات
 العلة والتقدم الموجودين في الخارج بالمقايسة الى ذات المعلول المتاخر الموجودين فما ينتزع العلية والتقدم بمقايسته موجود
 في الخارج هذا مع ان القول يكون الملازم علة اللوازم باطل كما ستقف عليه انشاء الله تعالى عن قريب الوجه الثالث من النظر
 ان جواب الاول عن الايراد بان الكلية معقول ثانيا مع ان معروضها الصورة الذهنية من حيث هي صورة ذهنية لا يتم اذ
 الصورة بما هي صورة قائمة بالنفس هي بهذا الاعتبار شخص غير قابل للشركة فلا يكون معروضة للكلية الرابع ان هذا القائل
 ذهب الى ان الصورة الذهنية من حيث انها قائمة بالنفس موجود خارجي فيلزم ان الكلية واما مثاله عارضة للموجودات الخارجية
 بما هي موجودات خارجية فبهم ثم علم ان هؤلاء الذين تلونا عليك تفسيراتهم وادقوا هم في المعقولات الثانية لم يذهبوا على ان
 تقوم في المعقول الثاني اصطلاحين الاول اصطلاحهم على اطلاق المعقول الثاني على ما يجب عنه وعن احواله في المنطق كالكلية
 والذاتية وغيرهما والثاني اصطلاحهم على اطلاقه على ما يجب عنه في اعلم الكل كما لو وجوده والامكان في غيرهما فلا يصل عدم الفرق بين
 الاصطلاحين فيقع من هؤلاء الخط حيث ساقوا الطائفتين مساقا واحدا فذهب من جعل الوجود الذهني شرطا لعروض المعقولات
 الثانية كالحق الاول فيقيم على راء انحصار المعقول الثاني في العوارض الذهنية التي يجب عنها وعن احوالها في المنطق و
 خروج المعقولات المبسوطة عنها في اعلم الكل عنه وهو فاسد واشد منه فساد تخيل بان تلك المعقولات من قبيل العوارض الذهنية
 التي يكون الوجود الذهني شرطا لعروضها ومنهم من انكر كون تلك المعقولات ثنائية كالعلازمة الغوثي واما وقع الخطب والخطا
 لا جهل الفرق بين الاصطلاحين وقد تنبه على الفرق بين الاصطلاحين صاحب لافق البين في ملينة الصمد والشيرازي
 فاما قال صاحب لافق البين فيسبلي عليك في الدرس الثاني واما ملينة فقال في الاسفار الاربعة كثيرا ما يطلق المعقول
 الثاني على المجموعات العقلية ومباذرها الانتراعية الذهنية ومن هذا القبيل الطباع المصدية ولوازم المهيئات ونسب لاضافا
 وقد يطلق على المعاني المنطقية والوجود لمصدره ويشيدية والامكان في الوجود مشتقاتها من المعقولات الثانية بالمعنى الاول
 لا بالمعنى الاخير هذا الكلام وهذا القائل وان اصاب في عدل لوازم المهيئات في المعقولات الثانية بالاطلاق الاول كما ستقف عليه

انشا الله تعالى لكنه جازف في عد الطبايع المصدريه مطلقا والنسب الاضافات مطلقا منها كيف من الطبايع المصدريه ما مبدا
 اعني باليقال له الحاصل بالمصدر موجود خارجي ومن النسب الاضافات ما هي من العوارض الخارجيه كاللوقيه والتمثليه فكيف
 يحكم على الطبايع المصدريه والنسب الاضافات مطلقا بانها من المعقولات الثانيه بالاطلاق لا سيما وقد قال هذا القائل بعيد
 واذ ان المعقولات الثانيه بالمعنى الاعم لا ياتيها بل تقع الا في العقود الذهنيه اذ مطابق الحكم بها نفس الحقيقه بما هي هي لا بما هي
 معقوله في الذهن لا بما هي واقعه في الاعيان كلوازم المليات وان كان طرف العروص هو الذهن فيصدق العقود حقيقه
 لقولنا المليه مكنته والاربعه زوج والقضاي المعقوده بالمعقولات الثانيه المنطقية لا تكون الاضافات ذهنيه بخلاف ما هي
 بالمعنى الاعم فان المنطقه بها من القضاء اضافان حقيقه وذهنيه صرفه وبذلك لا ريب في ان القضاء المنطقه قابلا لـ^{ضافات}
 والنسب الخارجيه فاجبه الا ان يقال مراده بالطبايع المصدريه ما لا وجود لمباديها في الخارج وبالنسب الاضافات ما عدا
 النسب الاضافات الخارجيه ثم ان هؤلاء كلهم يعمون ان طرف عروص المعقولات الثانيه مطلقا هو الذهن فقط وسأاتي
 تحقيق في ذلك ويستفهم بعد وضع الحق ان هذا الزعم باطل بدليل قاطع فيكشف بطلان اراد هؤلاء بوجه جامع ولعلك بعد
 حصلت في التحصيل ما تلونا عليك من تفصيل اليقين بان الوجود وامثاله معقولات ثانيه على اصطلاح الفلسفه وليست
 بمعقولات ثانيه على الاصطلاح الميزاني وبذا هو القول افضل في الاختلاف الخامس وريت ان المشتقات المبادي سويته
 في ثنويه المعقوليه وبذا هو الحق في الاختلاف السادس اذ عنت بان مفهوم واحد لا يختلف ثنويه المعقوليه وعدها باحده
 وبذا هو الصواب في الاختلاف السابع وبذا الكلام وان نفى الى الاسباب جاوز عد الاطبايع لكننا قد عمدنا الى الاستيعاب
 لا قول الاصحاب كيلا يمتدح للطلاب تطلع واستشراف في هذا الباب السدولي التوفيق للصواب قوله ان المعقولات الثانيه
 على نوعين كلام الشارح في هذا المقام كله متحمل عن الاتفاق المبين وعنوان هذا البحث فيه قوله ان المعقولات الثانيه حيث تجل
 موضوع الحكمة الميزانيه التي هي كليات العلوم ليست هي المعقولات الثانيه ريثما تستعمل في حكمه بعد الطبيعه كما يقال مثلا الوجود
 واشيئيه من المعقولات الثانيه وان الاولى توخذ اخص بحسب المفهوم والصدق من الثانيه انتهى وهو صريح في ان المعقولات
 الثانيه اطلاقين على نحو ما لا شراك الصناعات اجمعا اطلاقا على موضوع المنطق وثانيها اطلاقا على ما يبحث عنه في حكمه
 الطبيعه كالوجود ونحوه لان للمعقول الثاني معنى واحدا اذ انك المعنيان نوعان منه والا لكان متعين وليس كذلك لان الثاني
 اعلم من الاول صدقا ومفهوما لقول الشارح ان المعقولات الثانيه على نوعين ليس على ما ينبغي بل كان الظاهر ان يقول
 ان المعقولات الثانيه تطلق اطلاقين في الامر بل قوله بتلك الحقيقه اي بحقيقه صحتها الا ليعمال او توقفه عليه قوله كالكليه
 المشهور ان الكليه من العوارض الذهنيه التي خصوص الوجود الذي شرط عرضها فهي من المعقولات الثانيه بالمعنى الاعم

والقضايا التي محمولاتها الكلية ذهنيات بين ذلك بان الكلية عبارة عن الاشتراك بين كثيرين فمبتغى عرضها في الخارج للموجودات
والالزام الصفات ذات احدى بعينها في زمان واحد باوصاف متقابلة وقد جاز بعض عرض الكلية في الخارج للموجودات تحت
وقال ان المنفع اجتماع المقابلات في الذات الواحدة الشخصية لاتي الذات الواحدة بالنوع او بجنس فالطبيعة الانسانية مثلاً
موجودة في الخارج مشتركة بين افراد باءى في كل فرد منها معروضة لشخص معين وليس مشترك بين الافراد مجموع العارض
والمعرض حتى يلزم اشتراك شخص واحد بين كثيرين بل المشترك هي الطبيعة المعروضة فقط ولا استحالة فيه قد افلح الامام
مثل ذلك في شرح الاشارات وعلى هذا لا يكون الكلية من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص ولا يكون القضية المنعقدة
بها ذهنية وقد انقلب لاعلام الاجابة لاثبات كونها منها وكون القضية المنعقدة بها ذهنية فقال الحكيم المحقق الطوسي في شرح
الاشارات الانسانية التي في زيد ليست هي بعينها في بكر فالانسانية المتناولة لهما معاً حيث هي متناهية لهما ليست هي التي
في كل واحد منهما ولا التي هي فيها معاً والاكانت منقسمة فلا يكون الموجود فيها نفسها بل جزر منها فهي انما تكون في عقل فقط
وهي الانسانية الكلية فهي من حيث انها صورة واحدة في عقل زيد جزئية ومن حيث انها متعلقة بكل واحد من الناس
كلية ومعنى تعلقاتها ان الانسانية المدركة بتلك الصورة صالحة لان توجد كثيرة ولان لا يكون ولو كان في اى مادة كان
مواد الاشخاص يحصل ذلك الشخص بعينه او اى واحد من تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد حصل في عقله تلك الصفة
بعينها فهذا معنى اشتراكها واما معنى تجريدها فكون تلك الطبيعة التي يضاف اليها الاشتراك منتزعة عن اللواحق المادية
الخارجية والحكايات باعتبار كونها باللواحق الذهنية الشخصية واما الطبيعة من حيث هي فليست في الحقيقة كلية ولا جزئية
هذه الكلمة لا تخفى ما فيه لان المسلم ان الانسانية التي في زيد ليست هي التي في بكر بل شخص اما ان الطبيعة الانسانية الواحدة
بالنوع التي في زيد ليست هي الطبيعة الانسانية الواحدة بالنوع التي في بكر فيفسر المسلم بل حقيقة الانسانية واحدة في ذاتها متناولة
لافرادها فالانسانية المتناولة لهما معاً هي التي في كل واحد منهما واما قال انها لو كانت كذلك كانت منقسمة فلا يكون الموجود فيها
نفسها بل جزر منها ان اردت ان يهل تكون منقسمة انقسام الكل الى جزئية فسلم ولا ضير فيه ان الانسانية كل منقسم الى افراد
والموجود منها في كل فرد هي نفسها اذا كل يكون مجموعاً في كل جزئ منه وان اردت ان يهل تكون منقسمة انقسام الكل الى اجزاء
فذلك مم اذا يلزم من وجود الانسانية الواحدة بالنوع في زيد وعمر وغيرهم ان يكون الانسانية ذات اجزاء وبالعوض
يكون جزر منها في زيد وجزر منها في عمر وجزر منها في بكر وهكذا في غيرهم ويكون مجموع تلك الاجزاء هي الانسانية فالتقسيم
الانسانية الواحدة موجودة في كل فرد لزم تصاقها بالاضد قلنا الصفات الواحدة بالعموم بالاضد ممنوع الاستحالة وما ذكر
من معنى الاشتراك ان اردت ان يكون الصورة الذهنية الشخصية لو وجدت في اى مادة من المواد كانت ذلك الشخص بعينه

فذلك باطل اذا الصورة الذهنية التي هي عرض في الذهن لا يمكن ان يكون عين الشخص الخارجي وان اراد بان الصورة
 الذهنية مع قطع النظر عن الشخص الذهني والعوارض الذهنية كذلك فهي المبنية من حيث هي التي حكم عليها بانها في الحقيقة
 ليست ككيفية ولا جزئية وما قال من ان الطبيعة من حيث هي ليست في الحقيقة ككيفية ولا جزئية ان اراد بان الطبيعة من
 حيث هي ليست ككيفية ولا جزئية عنها ولا من ذاتياتها فاسلم لكن لا يدم منه ان لا يكون الطبيعة من حيث هي معرضة
 للكيفية وان اراد بان الطبيعة من حيث هي ليست معرضة للكيفية ولا جزئية فممنوع بل الطبيعة من حيث هي معرضة
 للكيفية ومشاركة بين افرادها وقال السيد المحقق قدس سره كل موجود في الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه في الخارج كان متعيناً في
 ذاته غير قابل للاشتراك فيه بدهته فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج كانت مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة
 في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج ومشاركة بين افرادها والكيفية بمعنى الاشتراك متعنة عرضها للصورة
 العقلية ايضا اذ كل واحد منها صورة جزئية من نفس جزئية فاشتركاها لا ترى ان الصورة الذهنية الموجودة في ذهن زيد
 مثلاً متعينة ان تكون بعينها في اذنان منعددة نعم ليعرض للصورة العقلية كونها ككيفية بمعنى مطابقة الصورة الذهنية مناسبة مخصوصة
 لا يكون سائر الصور العقلية فاذا تعقلنا زيداً مثلاً حصل في اذناننا ان لا نرى لك بهو الاثر الذي نحصل فيها اذ تعقلنا فرساً معينا وفي
 المطابقة لكثيرين انه لا يحصل من تقبل كل واحد منها اثر متجدد فانا اذا انما زيداً وجرناه عن متشابهة حصل منه في اذناننا الصورة
 الانسانية المعرأة عن اللواحق واذا انما بعد ذلك عمر وجذاه اليه لم يحصل منه صورة اخرى في العقل ليقال كما ان الصورة العقلية
 مطابقة لكل واحد من الكثيرين كذلك كل واحد منها مطابق لتلك الصورة والاما تطابقها لتلك الصورة اذ المطابقة من اطرافتين
 فيلزم ان يكون كل واحد كلياً انا نقول ان الكيفية هي مطابقة الصورة العقلية لا موكشدة لا المطابقة مطلقاً بل السرف في ذلك ان
 الامور الخارجية ذات متصلة بخلاف الصور العقلية فانها كالاظهار الصور العقلية لا تطبق بينها بقياس بعضها الى بعض بل كلام
 الشربيع ولهذا الكلام محال الاول فهمه العلامة القوشجي من ان حاصل ان الكيفية لا يصح تفسيرها بالاشتراك اذ لا يمكن عرضة للاثر
 الخارجية ولا للصورة العقلية فوجب تفسيرها بالمطابقة بالمعنى الذي ذكره وعرض عليه ك العلامة والابان النطقيين سموا المفهوم الى
 الكل والجزئي فمفهوم الكيفية هو المعلوم ودون الصور العقلية التي هي العلم ودون الاشخاص الخارجية فلا يلزم من اتناع
 عرض الاشتراك بين كثيرين للموجودات الخارجية والصورة العقلية عدم صحة تفسير الكيفية بالاشتراك فاجاب عنه المحقق الزاوي بان
 عرضة ليس هو انه لا يصح تفسير الكيفية بالاشتراك حتى يرد ما اورده بل عرضة ان الموصوف بالكيفية بمعنى الاشتراك هو المعلوم ونفوس
 المبنية دون الصورة الذهنية ودون الاشخاص الخارجية والنطقيون سموا المعاني الى الكيفية والجزئية ونظرنا في بالصورة العقلية
 فالصورة العقلية متعينة بالمطابقة من حيث انها صورة عقلية ومثناة بالاشتراك اكمل من حيث نفس المبنية وتقسيم المفهوم الى

الخرجى والكل لا يدل على ان المقسم ليس هو الصورة العقلية كما توهم معاصره زعماءه بان المفهوم هو المهيئة للبشرى وان غير صورة
 العقلية وذلك لان الغنوم هو حاصل في العقل هو الصورة العقلية لعينها وثانها بان ما ذكره من ان معنى الكلية بمعنى المطابقة
 يعرض للصورة العقلية مع انها صورية في نفس جزئية ليتلزم ان يكون امرا واحدا من جهة واحدة كلياً وجزئياً فلا يكون مفهوماً
 الكلية والخبرية متقابلين احاب عندنا تحقق الدعوى بان وحدة الجهة ممنوعة بل للصورة من حيث هي حالة في نفس شخصية
 وهي احد اشخاص العلوم جزئية ومن حيث مطابقتها للكثيرين بالمعنى المذكور كلية قال شيخ في الشفا المعقول في النفس من الانسان
 كل الاصل انه في نفس بل لا يقيس الى اعيان كثيرة موجودة او متوهمه حكمها عنده حكم واحد وانما من حيث ان هذه الصورة
 هيئة في نفس جزئية فهي احد اشخاص العلوم وكان ان اشئ باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً كذلك بحسب اعتبارات مختلفة
 يكون كلياً وجزئياً فالصورة من حيث قيامها بالنفس جزئية ومن حيث اشتراك كثيرين فيها كلية ولا تناقض بين الامرين
 كلامه ولعل فقه الامران بخلاف كل من معاني الكلية معنى يقابلها بمعنى بالخبرية فالكلية ان فسرت بالاشتراك كان مقابلاً لها
 جزئية بمعنى عدم الاشتراك ان فسرت بالمطابقة للكثيرين كان مقابلاً لها بالخبرية بمعنى عدم المطابقة للكثيرين فالصورة العقلية
 اذا انصفت بالكلية بمعنى المطابقة للكثيرين فانما يتبع انضمامها بالخبرية بمعنى عدم المطابقة للكثيرين لا انضمامها بالخبرية بمعنى
 عدم احتمال الاشتراك اذا جزئية بهذا المعنى لا يقابل الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين في اصل كلام السيد المحقق قدس سره ان
 الصورة العقلية الجزئية اى الغير القابلة للاشتراك يعرضها الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين ولا ضير فيه فقول المورد انه يتلزم
 ان يكون امراً واحداً من جهة واحدة كلياً وجزئياً ان ارد به انه يتلزم ان يكون الصورة العقلية كلية اى مطابقة للكثيرين
 وجزئية اى غير قابلة للاشتراك فلم يكن لا تقابل بين الكلية بهذا المعنى وبين الجزئية بهذا المعنى فبطالان اللازم متوهم وقوله
 يكون مفهوماً الكلية وجزئية متقابلين ملزم وان ارد به انه يتلزم ان يكون الصورة العقلية كلية وجزئية بمعنىهما المتقابلين لا يتلزم
 ممنوعاً وانما افاده المحقق في محصل لان السيد المحقق قدس سره اعترف بان الصورة العقلية صورة جزئية حاله في نفس جزئية
 يعرضها الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين بمعنى الطولية لها فهي من حيث انها صورة جزئية متصفة بالمطابقة والطولية فهي من حيث
 انها جزئية موصوفة بالكلية بهذا المعنى فاین اختلاف الجهة ولا خلاف في ان الصاف شيئاً واحداً متقابلين من دون اختلاف
 الجهة باطل ما افاد من ان الصورة من حيث قيامها بالنفس جزئية ومن حيث اشتراك كثيرين فيها كلية لا يلزم كلام السيد
 المحقق قدس سره اذا حصل كلامه ان الصورة العقلية متين عروض الكلية بمعنى الاشتراك لها ويعرضها الكلية بمعنى المطابقة
 للكثيرين فافهم المحلل الثاني الكلام المذكور المحقق الثاني وهو ان مقصوده قدس سره تحقيق ان الكلية بمعنى الاشتراك ليس صفة
 للموجود العيني ولا للصورة العقلية من حيث انها صورة عقلية ولا ينافي ذلك كونها صفة للمعالم قال والدليل على ان مقصود

ما ذكر ان كلامه في بيان ان الكلية لا تعرض موضوعها في الخارج ولا تعلق لفساد تفسير الكلية بالاشتراك بهذا الغرض قد صرح الشيخ
 في الهيات الشفاه بان الماهية لا بشرط شي تسمى صورة عقلية وح الكلية بمعنى الاشتراك صفة لها الاحالة بذاتها صفة كلامه هذا العيب
 لا يحصل في كلام السيد المحقق قدس سره وعلى ان سبب الى ان الكلية عارضة في الخارج لمعرضها واثبات كون الكلية من المعارض
 الالهية التي لخصوص الوجود الذي دخل في عرضها وهذا ما اتفقوا عليه في الصحيح تفسير الكلية بالاشتراك فان الصورة العقلية بما
 موجودة في الذهن لا يصح القضا بها بالكلية بمعنى الاشتراك وانما كانت من عوارض الماهية من حيث هي هي فتكون عارضة
 لموضوعها في الخارج ايضا اذ الماهية من حيث هي موجودة في الخارج ايضا فسادا وتفسير الكلية بالاشتراك متعلق بغرضه قطعاً
 بتوحيده كون الكلية بمعنى الاشتراك صفة للصورة العقلية مناه لظاهر كلامه فتأمل الثالث ما فهم بعض اعظم الاساتذة قدس سره
 اعلموا من ان كلامه قدس سره على ان الوجود في الخارج الالاشخاص وليس للكميات على هذا الزاوية الاصور والكمية
 قائمة بالنفس معلومات تلك الصور ليست الا الاشخاص الخارجية وليس الحاصل في الذهن شيئاً يكون موضوعاً بالكلية
 على وجه الاشتراك المحلى فان الانسان مثلاً اذ لم يكن موجوداً في الخارج فلو قطع النظر عن تشخصه الذهني وحصوله في الذهن لم
 يكن شيئاً فضلاً عن ان يكون كلياً صادقا على كثيرين وبالحجة فلا يكون الكلية الالبعنى المطابقة للكثيرين بمعنى ان يكون ما
 يوصف بالكلية صورة اذ الكلية كاشفة لكثيرين وح لا توجد لما اورد عليه العلامة القوشجي ولا من تجزئ كون الكلية بمعنى الاشتراك
 صفة للمعلوم وانت تعلم ان هذا الكلام لا يلائم كلام السيد المحقق اذ لو كان كلامه مبني على نفى وجود الكل الطبيعي في الخارج لم يصح
 قوله فانما اذا زيدا ورجونا عن شخصاته الى آخره فانه انما يستقيم لو كان الوجود في الخارج هو الطبيعة المعروضة للشخصات
 والكلية تفسير وجود الكل الطبيعي في الخارج فليس في الخارج الاشخاص وتعينات وهي عين الهويات الموجودة في الخارج
 فلا معنى لتجزئها عن الشخصات وايضا فقد قال السيد المحقق في اشار البحث انه قد يعتبر في المطابقة بالمعنى المذكور شي آخر
 وهو ان تلك الصورة لو فرضت في الخارج فان شخصت بشخص زيد كانت عين زيد وان شخصت بشخص عمر وكانت عينه و
 كذلك الحال بالنسبة الى سائر افراد ما ثم قال اعلم ان اثبات الكلية للصورة العقلية بمعنى المطابقة التي زيد فيها هذا الشيء الآخر
 انما يتأتى على مذهب من قال ان الحاصل في الالذبان هو مبهيات الاشياء وامس قال الحاصل فيها صورها واشباهها ^{بمعنى} خارجها
 لها بالحقائق فيقتصر على المطابقة فقط انقول انما وصف الصورة العقلية بالكلية لان المعلوم بها مركلي كما هو المشهور انتهى
 وهذا صريح في ان كلامه قدس سره ليس بيا على ما ذكره هذا الاستاذ اذ على ما ذكره لا يكون معلوم الصورة العقلية امر كلياً اذ
 معلومها بنا على ما ذكره هي الاشخاص الخارجية ولا يصدق على الصورة العقلية انها لو فرضت في الخارج فان شخصت
 بشخص زيد كانت عين زيد وان شخصت بشخص عمر وكانت عينه وبهذا على هذا التقدير لا يكون الحاصل في الذهن حقيقة

الكلية صادقة على زيد وعمر وشلاحتي تكون بحيث لو فرضت في الخارج كانت عين زيدان الشخص بتخصه وعين عمروان الشخص
 بتخصه بالكلية فلا مناسبة لما ذكره كلام السيد المحقق قدس سره واما الكلام في ان هذا الكلام في نفسه صحيح او فاسد فيأتي في نفسنا
 القول بنشأته تعالى ثم بعد التثنية والحق نقول ان كلام السيد المحقق قدس سره لا يتم لانه ان اراد بقوله كل موجود في الخارج
 فهو بحيث اذا نظر اليه في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بدهية ان كل موجود في الخارج يوجد واحد خاص اذا
 نظر اليه كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بدهية مسلم ويدهي لكن لا يلزم الا ان لا يكون الموجود الواحد بالعدد التعيين
 قابلا للاشتراك فيه ولا كلام في ذلك اما الكلام في ان الموجود في الخارج اواحد بالطبيعة قابل للاشتراك بين افراد الموجود
 في الخارج فالطبيعة الواحدة بالعموم موجودة في الخارج بوجودات كثيرة متعينة بتعينات كثيرة مشتركة في الخارج بين موجودات
 كثيرة هي افرادها بمعنى اشتراكها بينها انها موجودة بوجود كل منها وهذا هو معنى عمومها واطلاقها وكليةها فلا نسلم ان الطبيعة
 الانسانية لو كانت موجودة في الخارج كانت مع قطع النظر عما يبرهنها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها بل
 هي موجودة في الخارج بوجودات ومتعينة بتعينات فهذا هو اشتراكها وان اراد بان كل موجود في الخارج سوار كان موجودا
 بوجود واحد او بوجودات كثيرة فهو بحيث اذا نظر اليه في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بدهية فهو ممنوع
 ودعوى بدهية غير مسبوقة بل القدر الضروري هو ان الموجود في الخارج لا بد لمن يتعين فان كان موجودا بوجود واحد كان له
 تعيين واحد وان كان موجودا بوجودات شتى كان له تعيينات شتى وظاهر ان الطبيعة الانسانية لو لم تكن موجودة في الخارج بوجودات
 شتى متعينة فيه بتعينات شتى لم يصح ان يقال انها اذا راينا زيدا وجرنا عن شخصه حصل منه في اذنا الصورة الانسانية
 المعروفة عن الواح او اذا راينا بعد ذلك عمر او جرنا اليه حصلت منه ايضا تلك الصورة فانما الصحيح ذلك ان كانت الطبيعة الانسانية
 موجودة بوجود زيد متعينة بتعيينه وموجودة بوجود عمر متعينة بتعيينه حتى اذا جرنا اليه من عينه حصلت فيه منها الصورة
 الانسانية واخرى عليه قدس سره الصدر المعاصر للمحقق الرواني بوجهين الاول انه يلزم من اشتراك الكل بين كثيرين
 تعدده لا تخالفا مع كل واحد منها اذا تواجدوا سيما الكل الذاتي لصحة عمله عليه وطاوة فاذا كان يكون المعنى الكل المشترك واحدا
 كثير اليه ومن الجائز ان يكون وحدته في وجوده وكثرة في وجوده كالا انسان فانه معنى واحد في الذهن اشخاص كثيرة في
 الخارج ولا ضير فيه اخفاية ما يلزم من ان يكون المعنى الواحد في الذهن متعدد في الخارج ولا محذور فيه فتعقب عليه المحقق
 الرواني بان معنى قولهم ان الكل غير موجود في الخارج ادليس هناك شئ متصف هناك بالاشتراك اما وجوده اطلاق في الخارج
 فهم قالوا بل هو معنى وجود الطبيعة من حيث هي لا من حيث انها كلية او جزئية وانت تعلم ان الطبيعة من حيث هي هي لما
 كانت موجودة في الخارج بوجودات كثيرة هي وجودات افرادها كانت موجودة في الخارج على لسان الاشتراك بينها فكانت

موجودة في الخارج مشتركة بينها في عدم اعتبار وحدتها ووجودها في الذهن لغو في ذلك فكان الاطلاق بالمعترض ان يقول الكلي
 واحد بالطبيعة كغير واحد موجود في الخارج ولا يصير في ذلك القول بانه واحد في الذهن اشخاص كثيرة في الخارج مع
 كونه لغو الاطلاق تحتها لا يصح على رأي هذا المعترض لانه يزعم ان الاشياء تتقلب حالها عند حصولها في الذهن فالموجود
 في الذهن غير متحد الحقيقة مع الاشخاص الخارجية فضلا عن ان يكون هو نفسه اشخاصا خارجية الثاني ان قوله كل موجود
 في الخارج فهو كذا في نظر اليه في نفسه كان متعينا في ذاته ممنوع اذا لم يهوى الاولي موجودة في الخارج وليست متعينة في
 حد ذاتها بل هي مبهمة وهذا في غاية السخافة اذا لم يهوى الاولي عذم متعينة في ذاتها معني اهلها بها مبهمة المصوح كما هو محقق
 نذكر في مقامه وقال الصمد الشيرازي في الاطلاق الكلي حسب الاصطلاح الذي معناه محسب انه يحتمل الشركة او لا يمنع الشركة في
 وقوعه في الاعيان فانه لو وقع في الاعيان حصلت له هوية شخصية غير شالته فلا يصح فيها الشركة فان تشكل احد بان
 الطبيعة الموجودة في الذهن لها ايضا هوية موجودة متخصصة بامور كذا فيها بالنفس في مجرد ما عن القلود والوضع بل كل واحدة
 من الصور العقلية صورة جزئية في نفس جزئية فانتع اشتراكها الا ترى ان الصورة الموجودة في ذهن زيد يتنوع ان تكون
 بعينها موجودة في اذنان متعددة فان كانت لصوره العقلية كليتها باعتبار المطابقة فالجزيئات ايضا بعضها يطابق بعضها
 فيعلم ان يكون الجزئيات كليتها قلنا ان الكلية هي مطابقة الصورة العقلية لأمور كثيرة لا من حيث كونها ذات هوية قائمة
 بالذهن بل من حيث كونها ذاتا مثالية او كية غير حاصلة في الوجود فوجد ما كوجود الاطلاق المتضمنة للارتباط بغير ما لا يوجد
 واذا قيل في الكتاب ان الكلي واقع في الاعيان او يثار اليه فاما يتصور بالطبيعة التي يعرض لها اذا وجدت في الذهن
 ان يكون كليا هذا كلامه لخصا قلنا الطبيعة المحتملة للشركة او غير المانعة عن الشركة اذا وقعت في الاعيان حصلت لها هوية
 كثيرة لشخصات كل منها غير شالته وهذا معنى احتمال تلك الطبيعة للشركة نعم كل واحد واحد من الهويات يمنع الاشتراك
 واجاب عما استشكل فقيه ندليس ظاهر الا لا الاشكال انما كان على تفسير الكلي بما يحتمل الشركة او لا يمنع الشركة بان الكلي بهذا
 المعنى ليس موجود في الذهن اليه اذا الموجود الذي اليه يمنع عن الشركة فكان من حق الجواب الصحيح ان الموجود الذي
 يحتمل الشركة ولا يمنعها لا يعدل عن تفسير الكلية باحتمال الشركة او عدم المنع عن الشركة الى تفسيرها بالمطابقة للكثيرين فقلت
 وما قال من ان المراد بالكلي في قولهم الكلي واقع في الاعيان الطبيعة التي يعرض لها في الذهن ان يكون كليا لا يصح اذا
 الواقعة في الاعيان التي يعرض لها الكلية في الذهن على زعمه اما ان تكون هوية واحدة شخصية فلا تكون حين حصولها
 في الذهن اليه كلية اذا الصورة الحاصلة من الهوية الشخصية لا تكون مطابقة للكثيرين او تكون في الخارج موجودة بوجد
 هويات كثيرة متعينة تبين ان كثيرة فتكون في الخارج مشتركة بين تلك الهويات فتكون في الخارج موصوفة بالكلية بمعنى

احتمال الشراكة وعدم المنع عن الشراكة وقال المحقق الجوفوري وعرضت الكلية في الاعيان شئ كالانسان فهو بحسب وجوده
 العيني ما بهم او متعين لا سبيل الى الاول لان اسمهم لا يكون موجودا في الخارج اذا وجوده العيني ملزم للشخص لا الى الثاني
 لان المتعين لا يصح ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثرة وقد تفسر بالشراكة في الكثير فعلى الاول المراد بالمطابقة
 مطابقة لطل لذي الطل ومن البين ان الانسان اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا زيدا وعمر مثلا فلا يكون كليا
 بهذا المعنى وعلى الثاني المراد بالشراكة الشراكة بالحمل من البين ان المتعين بما هو متعين لا يتحمل الشراكة بين كثيرين باكمل
 اذا حمل هو الاتحاد وشئ المتعين اعين لا يتحد مع امور متبانية كزيد وعمر فلا يكون كليا بهذا المعنى ايضا هذا كلامه ونحن نقول
 ان الاول بالاسم في قوله فهو بحسب وجوده العيني ما بهم او متعين لا لا فيعين له عملا اي ما لا يكون متعينا اصلا لا متعينا واحدا
 ولا بتعينات كثيرة والمتعين ما يقابلها بال تعيين سواركان متعينا بتعين واحد او بتعينات كثيرة اخرنا انه متعين قوله
 المتعين لا يصح ان يكون كليا قلنا ان عني بالمتعين المتعين بالتين الواحد شخصي فقط سلمنا ان المتعين بالمتعين الواحد الشخصي
 لا يصح ان يكون كليا لكن الكلي الموجود اعين متعينا بتعينات كثيرة لا بالمتين الواحد شخصي فقط وان عني به المتعين مطلقا
 اعم من ان يكون متعينا بالمتين الواحد الشخصي فقط او متعينا بتعينات كثيرة فلا نسلم ان المتعين لا يصح ان يكون كليا اذا لم
 بالطبيعة الموجودات بالوجودات الكثيرة المتعين بالمتعينات المتعددة يكون كليا فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة بوجود زيد
 عمرو وجودا لا متعينة بتعين كل واحد منهم وهي في نفسها واحدة بالطبيعة مشتركة بينهم باكمل معنى اشتراكها بينهم اذ هو وجودهم
 وجود كل واحد منهم متعينة بتعين كل واحد منهم وما ذكر من ان المتعين بما هو متعين لا يتحمل الشراكة بين كثيرين باكمل ان رام به ان
 المتعين بالمتين الواحد شخصي فقط لا يتحمل الشراكة بين كثيرين باكمل فسلم لكن لا يضرنا ولا ينفعه اذ الكلي الموجود يعين
 بتعينات كثيرة وتحمل للشراكة بين متعينات كثيرة وان لم يكن شخص اعين كذلك ان لم به ان المتعين مطلقا اي سواركان
 متعينا بالمتين الواحد شخصي فقط او متعينا بالمتينات الكثيرة لا يتحمل الشراكة بين كثيرين باكمل فمنع كيف والمتعين بالمتينات
 الكثيرة تحتمل الشراكة بين كثيرين باكمل قطعنا معنى الاشتراك بين كثيرين باكمل هو انه متعين بتعينات كثيرة وما قال من ان
 شئ المتعين اعين لا يتحد مع امور متبانية ان عني به ان المتعين بالمتين الواحد شخصي فقط لا يتحد مع امور متبانية فسلم لكن
 الكلي ليس متعينا عينا بهذا المعنى ان عني به ان المتعين اعين مطلقا سواركان متعينا بالمتين الواحد شخصي او متعينا بتعينات
 كثيرة لا يتحد مع امور متبانية فمحم كيف وتعينه بتعينات كثيرة ووجوده وجودات كثيرة هو اتحاد مع امور متبانية وان الاول بالاسم
 ما ليس له لتعين احد شخصي فقط وان كان لتعينات شخصية كثيرة وبالمتين المتعين بالمتين الواحد شخصي فقط اخرنا ان به قوله
 اسم لا يكون موجودا في الخارج قلنا نعم بل الاسم بهذا المعنى موجود في الخارج لوجودات كثيرة متعينة فيه بتعينات كثيرة قوله لا وجود

ملزوم الشخص قلنا نعم لكن الوجود الواحد ملزوم للشخص الواحد والوجودات الكثيرة ملزومات للشخصات الكثيرة وكل الموجود في الخارج
 موجود بوجوهات كثيرة متشخصات لشخصات كثيرة هذا واعترض على هذا المحقق مؤلفنا فاقم أحكاما قدس الله سره واولا بالنقض بانه لو
 دل على ان الامر الذي لا يتصف بالكلية لانه لا يمتنع فيهم ولا يتعين فيهم لا وجود له اذ الوجود مطلقا ملزوم لتعيين والتعيين لا يتحقق
 الا بشركة وانما ياكل بانه ان اراد بالمبهم شي من حيث هو مبهم مثلا الانسان من حيث الابهام فلم يلزم منه شي ليس وجودا ولا بالشيء
 هي فلا سلم ان المبهم بهذا المعنى ليس بوجوده ملزومية الوجود للتعيين لا ينافي وجوده اذ يجوز ان يكون اشئ من حيث هو
 موجودا ملزوما للتعيين انما ينافي وجوده كون التعيين في مرتبة ذاته بان يكون نفسه او جزؤه او عرضة قلت اما بالنقض فانما يتصور
 لو قصر في تفسير الكلية على الاشتراك بين كثيرين باكمل ما اذا نُسرت الكلية بالمطابقة للكثيرين مطابقة انظر لذي لعل
 ايضا فالموجود الذي يتصف بالمطابقة بهذا المعنى بخلاف الموجود الخارجي نعم لا يتصف الموجود الذي بالاشتراك بين كثيرين
 باكمل فالبسيان الذي ساقه المحقق جازي في الموجود الخارجي لعدم القضاة بالكلية بالمعنيين دون الموجود الذي لا مكان لقضاة
 بالكلية بمعنى المطابقة للكثيرين اما اكل فحق لا غبار عليه اعترض على هذا المحقق البعض الآخر من اشرار بانه ان اراد لقوله
 فهو محسب وجوده يعني اما ان يكون مبهما لانه من حيث وجوده العيني اما ان يكون مبهما او يكون متعينا قلنا متعينا لانقول
 انه من حيث وجوده كل حتى يراى ان يكون شي واحد كلياً وجزئياً معا بل نقول انه من حيث هو كل ومن حيث وجوده جزئى وان اراد
 به انه في حالة وجوده اما ان يكون مبهما او يكون متعينا قلنا انه في حالة وجوده مبهم لانه من حيث وجوده بل هو من تلك الحقيقة متعينا
 وباجلته فرق بين ان يقال في حالة وجوده مبهم وبين ان يقال من حيث وجوده مبهم فالكلية يعرض اشئ في حالة وجوده
 اعني لانه من حيث الوجود اعني اذ ثبوت شئ شئ فرع لثبوتة او متلزم له بمعنى ان ثبوت شئ شئ يكون في حالة ثبوت ثبوت
 لو ان لم يكن من حيث ثبوتة احباب عنه فاقم احكاما قدس الله سره بان المحقق بنى كلامه على مقدمتين الاولى ان الوجود اعني
 ملزوم لتعيين لا يكون مبهما لان بين التعيين والابهام منافاة وبها يتبين المقدمتين كما يبطل كون اشئ من حيث الوجود اعني
 مبهما كذلك يبطل كون اشئ اعني مبهما في حالة الوجود اعني فالوجه في الاعتراض هو منع احد المقدمتين اما فصولا وانت تعلم ان
 حاصل اعتراض ذلك قائل ان اشئ يكون مبهما في حالة وجوده اعني متعينا من حيث وجوده اعني فمرجه الى منع المقدمتين
 الثانية وما فصله فشرح لذلك المنع واثبت ان حقيقة الوجود اعني لا تان في الابهام ولا حقيقة التعيين تنافية فالابهام
 والاشتراك الاطلاق يتاكد بكون اشئ موجودا بوجوهات كثيرة متعينا بتعينات شتى فالوجه في دفع كلام المحقق ما قدمناه كذا
 والكلام في هذا المقام بين مولانا الاجل الى العلم ولعل التحقيق الذي لا ياتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه ينبغي
 لطلاب الوداد والصواب ان يعولوا عليه ان يعلموا ان الحكمي لا يفسر في اوله ان الحكمي لا يتحمل الشركة او لا يمنع الشركة

الثاني ما لا ياتي نفس تصوره عن التكثر او ما يجوز احتقل تكثره من حيث تصوره الثالث ما يطابق كثيرين فاما المعنى الثالث فلم يرد
 بالمطابقة فيه مطلق المطابقة باي نحو كان بل المراد ان الكل ما يكون ظاهرا للكثيرين او متخاضعا لكثيرين في الوجود واما المعنى الاول
 فاما ان لا يكون الموصوف بالكلية مشتقاً على الهندية المانعة عن اشراكه فيتمثل لاجل عدم اشتراط الهندية فيه ان يوجد بوجودات
 متعددة وتعيين تعيينات كثيرة ويكون في الوجود عين اشخاص كثيرة وان منع عن ذلك امروراً بالهندية لم يقع في كونها
 وهذا المراد بما يقال من ان الكل ما يتحمل اشراكه بكل اذ المعنى ان الكل ما يصلح لاجل عدم اشتتماله على الهندية اى يتجدد
 وجوده مع كثيرين وليس المراد منه ان الكل ما يكون محمولاً بالفعل على الكثيرين في القضية بان يكون الكثيرون موضوعها و
 الكل محمولها حتى اذ لم يحكم لم يعقد القضية منها لم يحكم كذا فان ذلك ليس من شرط الكلية والالم كمن الطبيعة الانسانية
 اذ لم تجعل محمولة على كثيرين في القضية كلية ولصور ذلك ان الطبيعة الموصوفة بالكلية كالطبيعة الانسانية لعدم اشتغالها
 على الهندية المانعة عن اشراكه صالحة لان اشراكه بين كثيرين وتوجد اشخاص كثيرة في نفس الامر فتجد وجودها والذين يستطيع
 ان يتصور تلك الاشخاص ويحكم عليها بتلك الطبيعة وتعمل تلك الطبيعة عليها ويعقد قضية موضوعها تلك الاشخاص ومحمولها
 تلك الطبيعة فالطبيعة الكلية المحمولة لها نخان من الوجود الاول وجودها في نفس الامر بعين وجود تلك الافراد الثاني وجودها
 في الذين حمل الذين اياها على تلك الافراد في مرتبة الحكمية فمدا الكلية ليس على هذا الوجود الذي هو في مرتبة الحكمية
 لان هذا الوجود متخاضع وجودات الافراد فليس الطبيعة بحسب هذا النحو مشتركة بين الافراد ولا متحدة معها نعم في هذه المرتبة حكاية
 عن اتحادها ووجودها مع الافراد واشراكها بينها فالاشراك بكل الماخوذ في تفسير الكل هو الاشتراك بالاتحاد في الوجود والنحو الاول
 واما المعنى الثاني فاما ان يراوده ان يكون الموصوف بالكلية متصوراً بالفعل ويكون نفس تصوره غير مانع عن التكثر في نفس
 الامر او يراوده ان يكون غير مشتمل على الهندية المانعة عن التكثر فيكون لاجل عدم اشتتماله على الهندية بحيث لا ياتي تصوره عن تجويز
 التكثر في نفس الامر اذ عرفت هذا فاعلم ان القوم في وجود الكل الطبيعي في الخارج مذميين الاول ان الكل الطبيعي موجود في
 الخارج والثاني نفى وجوده في الخارج فعلى المذهب الثاني لا وجود للطبيعة الموصوفة بالكلية في الخارج اصلاً بل الموجود في
 الخارج هو بيات بسيطة والكليات امور منتزعة عنها وحمل الكليات على تلك الهويات من قبيل حمل العرضيات الانتزاعية
 على معروضاتها فلا يمكن على هذا المذهب ان يكون الكليات موجودة بالذات في الخارج وان تكون مشتركة بالذات بين
 الهويات بان تكون موجودة بالذات بوجود كل من الهويات بل محض اشراكها بين الهويات اما انتزاع عن كل من تلك
 الهويات فتوجد في الذين ماخوذة عنها واما انها تصدق على كل من تلك الهويات صدق العرضيات على
 معروضاتها فلا يخلو اما ان يعتبر في الكلية ان يكون الموصوف بها منتزعا بالفعل عن كثيرين او صادقا بالفعل على

كثيرين او مطابقا بالفعل لكثيرين فلا ريب في ان الكلية بهذه المعاني من الصفات التي خصوص لوجود الذهني شرط في
 الانقسام بها ولا يمتنع فيها ذلك ويعتبر ان يكون الموصوف بها لها معنى انتزاعه عن كثيرين او يمكن صدق على كثيرين او يمكن
 مطابقة لكثيرين وعلى هذا التقدير ايضا لا يمكن ان يكون الكلية من الاوصاف التي تعرض الشيء في الخارج اذ الموجود الخارجي
 على هذا الرأي كونه هوية شخصية بسيطة لا يصحح للاتصاف بهذه الاوصاف وما افاده بعض الاساتذة الاعلام قدس الله سرهم
 من انه على تقدير ان لا يكون الحقائق وجود في الخارج في اتصافها بالكلية بمعنى الكل على كثيرين اشكال اذ على هذا التقدير
 لا يمكن حصول الشيء الخارجي في الذهن بنفسه لا يتنازع حصول الهوية الشخصية الخارجية بنفسها في الذهن وليس هناك على هذا
 التقدير حقيقة كلية صالحة للاشتراك بين الهوية الخارجية والصورة الذهنية حتى تكون موصوفة بالكلية بمعنى الكل على كثيرين و
 ليس في الذهن الاشيج القائم بالنفس لا يمكن اتصافه بالاشتراك واكل على كثيرين وبالجملة الموجود الذهني متمتع بكل على
 شيء خارجي فلا يكون كليا بمعنى المحمول على كثيرين والحقيقة المطلقة على هذا التقدير ليست شيئا اصلا فضلا عن ان يكون كليا
 والموجود الخارجي هوية ما نعه على شركة نعم الصورة الذهنية كاية بمعنى المطابقة لكثيرين غير سديد لان الكل على هذا المذهب
 مرقبيل العرضيات المنتزعة عن الهويات الخارجية فهو صادق عليها قطعاً غاية الامر ان الكل على هذا المذهب لا يكون
 موجودا بالذات في الخارج وهذا لا ينافي صدق على الهويات الخارجية والكل المنتزع عن الهويات الخارجية وكل الذي
 يوجد ما يصدق هو عليه في الذهن فخطا كالهويات العقلية وان لم يكن موجودا في الخارج بالذات لكنه موجود في الاذ بان قطعاً
 فيكون لمن الاذ بان وجودات متعددة وتعينات كثيرة وافراد كثيرة يكون ذلك الكل مشتركاً بينها ومحمولاً عليها فيكون
 متصفاً بالكلية بمعنى الكل على كثيرين وما افاد من ان الحقيقة المطلقة على هذا التقدير ليس شيئاً اصلاً ان اراد به انها
 ليست موجودة في الخارج بالذات على هذا التقدير فسلم لكن لا يدوم منه ان يكون محمولاً على كثيرين بل يتعدى الموجودات
 بالذات وان اراد به انها ليست شيئاً اصلاً لا بغيره ولا بغيره انتزاعاً فهو بمنى وكيف ومن اشى انتزاعاً هي الهويات الموجودة
 في الخارج ونفاة وجود الكل الطبعي في الخارج لا يتكبد كونه محمولاً على الهويات الخارجية فم يقدرون بوجوده انتزاعاً في
 الخارج فان قلت اذا كان الكل الطبعي على هذا المذهب موجودا في الخارج بوجود مناشي انتزاعاً كان له في الخارج وجود
 بالعرض فيمكن اتصافه بالكلية في الخارج على هذا التقدير ايضا والاتصاف انما يقتضي وجود الموصوف في ظرف للاتصاف
 مطلقاً سواء كان بالذات او بالعرض فلا يكون الكلية على هذا التقدير من الاوصاف الذهنية التي خصوص الوجود والذهني
 شرط للاتصاف بها قلت على هذا التقدير ليس في الخارج حقيقة واحدة يكون مطابقاً ومصداقاً للمعنى الاشتراك بل الموجود
 في الخارج هويات شخصية بسيطة ليس بينها طبيعة مشتركة فلا يكون الموصوف بالاشتراك واكل على كثيرين موجودا في الخارج فلا

يكون الاتصاف به في ظرف الخارج فممكن ان يكون الوجود بالعرض في الخارج للكل على هذا الرأي مصداقا لبعض المحولات
 كما يصح ان يقال على هذا الرأي الانسان كاتب في الخارج ومتصف بالكتابة في الخارج لكن لا يلزم من ذلك ان يكون هذا الوجود
 بالعرض مصداقا لجميع الاوصاف التي يصح الاتصاف الكلّي بها فلا يمكن ان يصدق على هذا الرأي الانسان كلّي في الخارج وانه
 متصف بالكلية في الخارج كما سرفي ذلك ان الانتزاعات اذا وجدت بوجود مناشي انتزاعها فلا تميز بينها وبين مناشي
 انتزاعها بحسب هذا النحوس الوجود فلا يكون رأي حسب هذا النحوس الوجود مصداقا للاتصاف التي يصح الاتصاف مناشي
 انتزاعها بتلك الاوصاف والاملا ووصاف التي لا يصح الاتصاف مناشي انتزاعها بها فلا يكون الانتزاعات مصداقا لها
 بحسب ذلك النحوس الوجود مثلا يصح ان يقال الفوق متحرك في الخارج من جهة ان الفوق هي السمار ولا يصح ان يقال
 الفوق مشرق واضافة في الخارج اذ الفوق بما انه مقدم السمار وجودا في الخارج ليس مطابقا ومصداقا للمعنى المشق والاشق
 والكلية على هذا الرأي من هذا التيسيل اذ مناشي الانتزاع بويات شخصية بسيطة لا يمكن اتصافها بالكلية فان قلت اذ صدق
 قولنا زيد وعمرو خالد الانسان في الخارج على هذا الرأي كما قلتم صدق اليه قولنا الانسان محمول على زيد وعمرو خالد في الخارج
 اذ لا فرق بين القولين في المودى فيكون الانسان موصوفا في الخارج باكمل على كثيرين اى بالكلية قلت كلا فان بين القولين
 يونا بعيدا والمصدق الاول نوات تيد وعمرو خالد الموجودة في الخارج لصحة الانتزاع معنى الانسان عنها ومصداق الثاني
 معنى الانسان الذي لا وجود له في الخارج وليس هو في الخارج مصححا للانتزاع معنى المحمول فالاول رادق دون الثاني فبذلك
 التحقيق في هذا المقام على تقدير نفى وجود الكلّي الطبيعي في الخارج واما على تقدير القول بوجوده في الخارج فان تفصيل انه ان فسرت
 الكلية بالمطابقة للكثيرين فاما ان يولد بالمطابقة للكثيرين الاتحادي الوجود مع كثيرين في معنى هذا التفسير في تفسيره بالاشكال
 او احتمال الشك او عدم المنع عن شموله حاله عن قريب ولما ان يراو بها الظلية للكثيرين فاما ان يقال ان ظل
 الكثيرين هي الصورة الذهنية من حيث الحصول الذهني كما يدل عليه كلام السيد المحقق في حاشي التقرير ويقال ان ظل
 الكثيرين هو نفس الشيء اى مع قطع النظر عن الشخصات الذهنية والحصول الذهني كاذب ليه مولانا فاهم احكاما قدس و
 ضل الثاني لا يكون الاتصاف بالظلية مشروطا بخصوص الوجود الذهني لنفوس الشيء كما يوجد في الذهن يوجد في الخارج والحق
 انه على هذا لا يكون للظلية معنى وعلى الاول يكون الكلية من العوارض التي خصوص الوجود الذهني شرطي للاتصاف بها
 سواء قيل يحصل الاشياء بانفسها في الذهن او قيل يحصل اشياها فيه اذ الصورة الذهنية الانسانية مثلا مطابقة لزيد وعمرو
 وخالد وغيرهم من الاشخاص الانسانية سواء كان من الانسان الحاصل في الذهن عين حقيقة تلك الافراد الموجودة كما هو
 رأي القائلين يحصل الاشياء بانفسها في الذهن او مثلا لتحقيقها الموجودة في الخارج كما يقول به القائلون يحصل الاشياء

فان اريد بالمطابقة الاتحاد بالحققة مع كثيرين اوزيد في التفسير قيد يدل على اعتبار الاتحاد بالحققة مع الكثيرين في الكل لم
يكن الصورة الذهنية على طريقة حصول الاشباح متفقة بالمطابقة للكثيرين بهذا المعنى لكن ارادة الاتحاد بالحققة بالمطابقة
الماخوذة في تفسير الكلية اوزيادة قيد آخر مهادل على اعتبار الاتحاد مع كثيرين في الحققة في الكل لا الصبح على رأى القائلين
بحصول الاشارة بانفسها في الذهن اليها والكليات العرضية الانتراعية كليات عديم القياس الى معروضاتها مع انها ليست
متحدة معها في الحققة الا ان يقولوا انها كلية بمعنى آخر وان فسرت الكلية بما تحيل الاشتراك بين كثيرين او بالاشتراك بينها او
بالامتنع الشركة بينها فاما ان يراد بالاشتراك بين كثيرين ما قد ساء اعني ان يكون الكل موجودا بوجوهات متعددة وتعيينا
بتعيينات كثيرة فالكل على هذا الرأى اذا كانت افراده التي هو ذاتي لها موجودة في الخارج يكون موجودا بالذات في الخارج على لغت
الاشتراك ويكون مصداقا لوصف الاشتراك العموم والاطلاق والجنسية والنوعية في الخارج لانه موجود في الخارج بوجوهات متعددة
مع وحدته بالطبيعة وتتحقق بعين تحقق كل فرد من افرادها التي ذلك الكل اتمام حقيقةها او داخل فيها وهذا المعنى هو السلي للاشتراك
والعموم وغير مقيد بشخص محين خاص بل تعيينات شتى وهذا هو معنى الاطلاق وليس معنى الاطلاق هو التجرؤ عن جميع التعيينات
وتخلي عن مقارنتها بالكلية فان لطلق بهذا المعنى متمنع الوجود خارجا وذهنا ثم الكل الموجود في الخارج بوجوهات شتى امكن
تمام حقيقة الافراد الموجودة بتلك الوجودات فهو متحد مع الكثيرين المتفقين في الخارج فهو نوع في الخارج والا فهو اما جنس او فصل
في الخارج ثم ان قيل بحصول الاشارة بانفسها في الذهن كان ذلك الكل موجودا في الذهن اليها بالذات كما انه موجود في الخارج
بالذات فيكون مشتركا بين الاشخاص الذهنية اليها كما انه مشترك بين الاشخاص الخارجية فيكون الاشتراك بين الاشخاص من
العوارض التي تعمص الماهية في نفس الامر فيكون الاشتراك والكلية من العوارض التي يعتقد بها القضاء
الخصيقي وان قيل بحصول الاشباح في الذهن كانت الحققة التي افرادها حقيقة موجودة في الخارج
موجودة في الخارج فقط ولا يكون لها وجود ذهني ولا اشتراك بين الموجودات الذهنية والحقيقة التي
افرادها حقيقة موجودة في الذهن موجودة في الذهن ومشاركة بحسب الوجود الذهني بين افرادها الموجودة في الذهن فيكون الكلية
والاشتراك من العوارض انفس الامرية التي لا تدخل في عرضها لمخصوص الوجود الخارجي او لمخصوص الوجود الذهني لكن
القضايا التي موضوعاتها الكليات الموجودة في الخارج ومحمولاتها الاشتراك الكلية تكون خارجية او مصداقها انما هو في الخارج
فقط والقضايا التي موضوعاتها الكليات الموجودة في الذهن محمولاتها الكلية والاشتراك تكون ذهنية فقط او مصداقها
انما هو في الذهن فقط واما الكل الذي هو عرضي لافراده الموجودة في الخارج فلا يكون موجودا بالذات في الخارج فان كفى جوه
بالعرض لا انصاف بالاشتراك في الخارج كان متصفا بالاشتراك والكلية في الخارج وان لم كيف وجوده بالعرض لا انصاف

بالاشتراك في الخارج لم يكن متصفا بالكلية في الخارج فالاسود مثلا متصف في الخارج بالاشتراك بين افراده المتصفة بالاسود
 الموجود غير متصف في الخارج بالاشتراك بين احتقائق المختلفة ومعياري ذلك ان الكل المعرضي المكان في نشأته اشتراك
 في الخارج كان وجوده وجوده ونشأته الذي هو مشترك كافي في الاشتراك في الخارج كالاسود فان نشأته اشتراكه في السواد
 القائم بمعرضاته مشترك بينهما في الخارج وان لم يكن كذلك كالموجود وليس له مشاركة مشتركة بين موصوفاته لم يكن وجوده وجوده
 نشأته كافي في التصاف بالاشتراك في الخارج واما ان ياد بالاشتراك بين كثيرين المحمولية على كثيرين التي هي في مرتبة الحكاية
 فرع الكلية مطلقا من المحصولات الثانية التي خصوص لوجود الذهني شرط في الاتصال به لان المحمولية مطلقا منها كما ستعرف
 فيكون المحمولية على كثيرين منها بالطريق الاول كالحاقد فبينا ان الاشتراك بين كثيرين الماخوذ في تفسير الكل ليس بهذا المعنى
 وان فسرت الكلية بان لا ياتي نفس المقصور عن التكثير فان اريد به ان يكون الموصوف بالكلية مقصورا بالفعل لا يكون نفس المقصور
 مانعا عن التكثير كان الكلية من صفات احاصل في الذهن فيكون الحصول للذهني شرطا في الاتصال بها لكن هذا المعنى
 لا يصح اعتباره في الكل والالم يكن احتقائق عند عدم مقصورها كليات فلا تكون ذاتيات لافرادها الا بعد تصورها في الكل ما خوذ
 في الذاتي وان اريد به ان لا يكون الموصوف بالكلية مشتملا على الهندية المانعة عن التكثير فيكون لعدم مشتملا على الهندية
 بحيث لا تقابل الصورة ان مقصور عن تجزئته فله دخل في الاتصال بهذا المعنى لخصوص الوجود والذهني بل هو قسيل
 الاشتراك بالمعنى الاول ولعلك قد عظمت باعلناك بان ما يتوهم من ان الكلية اما معني تجزئة العقل فكثيرا الشئ من حيث تكون
 او عدمه ايا نفس المقصود منه واما معني الاشتراك محلا ولا يصح عروض المعنى الاول الشئ الا بعد حصوله في الذهن المعنى الثاني
 فرع لكل المساوق لمرتبة الحكاية التي هي بعينها مرتبة الوجود والذهني في غاية الوهن والسخافة وكذا ما قال بعض اشراق من ان الكلية
 ان فسرت بعدم الهندية او بصحة التكثير فمعرضها نفس الطبيعة وان فسرت باعتبار وقوع الشك في معرضها الطبيعية محض انها في
 الحيا فلا يذلل اعتبارا انما مقصور في الحيا فانه ان اردوا باعتبار وقوع الشك اعتبار الذهن كون الطبيعة مشتركة فهذا ليس
 الكلية وان اردوا بنفس الاشتراك فمعرضه هي نفس الطبيعة لا من حيث خصوص الوجود والمحاظي كما لا يخفى فقد تحقق فاصلنا
 ان ما اشتبه بين العالم من ان العموم والاشتراك الاطلاق وما يجزئ وضوفا من العوارض الذهنية وان القضايا المقصود
 منها ذهنيات ان القضايا الطبيعية وذهنية مطلقا غير مستقيم وان اشاع في الفرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحلة
 من ان الاول هو الطبيعة بشرط الوحدة الذهنية وهي لا توجد الا في الذهن فقط والثاني هو الطبيعة بشرط شئ وهي توجد
 في الذهن والخارج ليس على ما ينبغي وان ما تقر عند من ان مورد التهمة الى الاقسام هو مطلق الشئ لا الشئ المطلق اذ الانقسام
 الى الاقسام لا يدعي انقسام خصوصيات الاقسام الى التسم والاطلاق ياتي ذلك ليس بسديد ولهذا السبب تفصيل مبسوط

سندوا إليها في مقام بها يتيقن ان ساعدنا التوفيق هذا وقد وقع منافي هذا المقام الاسهاب التطويل اذ قد كثرت فيها الاقوال
ولم يكن شئ جديرا بالاعتماد والتعويل والسد نقول ان شئ وهو يهدي السبل فعليه التكلان وهو حسنا ونعم الوكيل قوله والجبرية
قد اشتهر ان الكلية والجبرية من العوارض الذميمة التي مصداقها خصوص تقرر الاشياء ووجودها في الذهن وان القضايا المعقولة
منها ذهنيات فاما الكلية فقد عرفت حالها والجبرية فقد اختلفت في امرها فثلاثا فمن الاول انها بل هي من المعقولات الثانية
ام لا والثاني ان القضية المعقولة منها بل هي ذهنية او خارجية او حقيقية فالشهور انهن من المعقولات الثانية وان القضية
المعقولة منها ذهنية وذهب لصد المعاصر لمحقق الدواني الى انها من المعقولات الثانية وان القضية المعقولة منها خارجية
وذهب لبعض الى انها ليست من المعقولات الثانية وان القضية المعقولة منها خارجية قال الصد في حاشي التجريد ان الكلية
والجبرية وشئ والعلية وظاهرا من المعقولات الثانية ثم قال ما حاصله ان القضايا المعقولة منها قد تكون خارجية ضرورة وان
زيد جبري وشئ وعلية في الخارج واعترض عليه المحقق الدواني بان الكلية والجبرية صفتان للمصور الذهنية اعني الماهية باعتبار
وجودها في الذهن فليس زيد جبريا في الخارج بل احاصل منه وهو الصورة الشخصية جبري وايداه بكلام الى العباس اللوكري
وغیره وقال صاحب لافق المبين معترضاً على الصد ان لم يفتن ان الموجود في الخارج اوفي الذهن بحسب الخارج شئ واحد
يصح لان تحليل العقل في المحاط التحليلي الى ما هو جبري والى طبيعة تعرضها الكلية في لحاظ العقل وانما الجبرية من احوال
الشئ بما هو متميز غير مخلوط فاني الاعيان لا يصح ان يحكى عنه انه جبري او طبيعة بل انه شئ واحد مخلوط يصح ان ينحل الى الامر
جميعا وان من الصفات ماله وجود في العيين والذهن كالبياض ومنها ليس لها وجود الا في الذهن وجودها العيني بها
في الذهن كالنوعية المحمولة على الانسان والجبرية المحمولة على زيد وكما انه ليس معنى قولنا زيد جبري في الاعيان ان الجبرية لها
صورة في الاعيان قائمة بزيد فذلك ليس معناه ان الموجود في الاعيان بما هو في الاعيان جبري في لحاظ العقل وانما الصحيح
ان يعني بان ما في الاعيان بما هو في الاعيان لا يصح ان يصفه لانه ان ما في طرف المخلوط والتقرية جبري والى ما فيه طبيعة
انتهى ونحن نقول ان هذا الكلام ليس له كثير معنى فان الجبرية تشتمل على اثنين الاول تشخص الشئ وبذية في الواقع مع قطع النظر
عن المحاط والا اعتبار فيكون المحكى عنه بها مطابق خلفها نفس ذات الشخص المتقررة الموجودة في الخارج اذا كان ما يحكم عليه الجبرية
موجودا خارجيا او ذات الشخص المتقررة الموجودة في الذهن اذا كان ما يحكم عليه بالجبرية موجودا ذهنيا فلا يكون الجبرية بهذا
المعنى من احوال الشئ بما هو متميز غير مخلوط في المحاط التحليلي ويكون الشئ الواحد الموجود في الذهن اوفي الخارج مصداقا
لحمل الجبري فاني الاعيان لا يصح ان يحكى عنه انه جبري واما قوله وان من الصفات ان لا تدبر ان من الصفات ماله وجود
بنفسها في العيين والذهن ومنها ليس لها بنفسها وجود الا في الذهن فكلون الجبرية من التيسيل الثاني مسلم لكل لا يلزم

منه ان لا يكون القضية التي محمولها الجزئية الخارجية الا ترى ان العنوية مثلاً من الصفات التي لا وجود لها بنفسها الا في الذهن
 مع ان قولنا السام فوق قضية خارجية فلا يجب ان يكون مبدع محمول القضية الخارجية موجوداً بنفسه في الخارج وان اراد به
 ان من الصفات ما لها وجود في العین بنفسها او بنشأ انتزاعها ومنها ما لا وجود لها في العین اصلاً لا بنفسها ولا بنشأ انتزاعها
 فلان ان الجزئية من الصفات التي لا وجود لها في العین اصلاً لا بنفسها ولا بنشأ انتزاعها لان الجزئية بالمعنى المذكور موجودة
 في العین بنشأ انتزاعها وهي الاشخاص الخارجية وما قال من ان ليس معنى قولنا زيد جزئى في الاعيان ان الجزئية
 لها صورة في الاعيان قائمة بزياد ان اراد به ان ليس معناه ان الجزئية بنفسها موجودة في الاعيان فمن لم يكن لا يدرى منه
 ان لا يكون قولنا زيد جزئى قضية خارجية كما ان العنوية ليست بنفسها موجودة في الخارج مع ان قولنا السام فوقنا
 قضية خارجية وان اراد به ان ليس معناه ان مصداق الجزئية ومطابق صدقها موجود في الاعيان فهو ممنوع فان معنى
 قولنا زيد جزئى في الاعيان انه مطابق صدق الجزئى في الاعيان والارباب في ذلك لان زياد في الاعيان شخص تشخص
 خارجاً عما دله قطعاً نعم ليس خفاه ان الموجود في الاعيان بما هو في الاعيان جزئى في كماله العقل لكن لا لما هو من ان الحكمة
 بالجزئية انما هي عما في ظرف الخلط والتعريفية جزئى فان هذا باطل بل لان الموجود في الاعيان بما هو في الاعيان جزئى في الخارج
 وفي نفس الامر ولا يدخل للخلط العقل في ذلك الصبح ان يعنى به ان ما في الاعيان بما هو في الاعيان لا يصح ان يفصله
 الذهن الى ما في ظرف الخلط والعري جزئى والى ما فيه طبيعة فان هذا يعنى ليس تحت معنى فان الشخص الخارجى الموجود في
 الواقع تشخص الذاتى المتحقق في الواقع جزئى بالمعنى المذكور في الواقع سواء وجد ظرف الخلط والعري او لم يوجد سواء
 فصله لذهن الى امرين او لم يفصل المعنى الثانى للجزئية اقتلاع الصورة الذهنية عن تجزئة العقل المشتركة فيها فالوصف
 بالجزئية بهذا المعنى هي الصورة الذهنية وهي مصداق الحكم بها ومطابق صدقها لا يكون الاشخاص الخارجية بما هي الحكم
 جزئية لانها ليست صوراً ذهنية وعلى هذا التقدير لا يكون الجزئية محمولة على زيد ولا يكون زيد في الخارج جزئياً وانما يكون جزئى
 صورته كما حصلت في الحواس هذا ما يقال من ان مناط الجزئية هو الادراك الحاسى على هذا التقدير لا يكون مصداق الجزئى ما
 في ظرف الخلط والعري لان الحواس ليست ظرف الخلط والتعريفية وانما يكون مصداق عمل الجزئى الصورة الحسية فيكون الحق
 على هذا التقدير ما ذكره المحقق الدواني ولا يكون لما يشبه هذا القائل معنى وما حصل فضلاً عن ان يكون له جدوى وطائل فان قلت
 على لعله اراده انه اذا حكمى عن زيد بالجزئية نفس مرتبة الحكاية يلاحظ العقل زيدا ويلاحظ مفهوم الجزئى فيحكم به على زيد في هذه الحالة
 ويجعل حكمه عليه بالجزئى فيكون الجزئى بالتالى تلك الملاحظة التي هي ظرف الخلط والتعريفية قلت هذا في مرتبة الحكاية وكلام
 هذا القائل انما هو في الحكمى عنه وكون القضية خارجية او ذهنية او حقيقية انما هو بحسب الحكمى عنه والافضل قضية خارجية كما

او ذهنية وحقيقية فانها في مرتبة الحكاية بلا حظ العقل موضوعها سخاذا عن محمولها وكبحم محمولها على موضوعها فيكون موضوعها
 في هذه الملاحظة محكوما عليها بمحولاتها ثانيا موضوعها في تلك الملاحظة التي هي طرف الخلط والتعريف الا ان هذا ما هو في مرتبة
 الحكاية واما في مرتبة الحكمي عنه فالموضوع والمحمول احدو بالجملة فكلام هذا القائل خال عن التحصيل وتحقيق المقام ان التجربة تقابل
 الكلية فان فسرت الكلية باحتمال الاشتراك او بعدم الاتباع عن الاشتراك او بعدم الابعار عن التكثر كانت التجربة بمعنى عدم
 احتمال الاشتراك او الاتباع عن الاشتراك او الابعار عن التكثر ويكون آكل هذا العبارة الى الهندية المانعة عن الاشتراك ان
 فسرت الكلية بمطابقة الصورة للكثيرين كانت التجربة بمعنى عدم مطابقة الصورة للكثيرين بمعنى عدم الابعار على السلب على الاول
 اما ان يراد بالهنية المانعة عن الاشتراك الهندية المانعة عن الاشتراك في الواقع فالتجربة مرادفة بالتشخص في شخص مصداق
 نفس في شخص في نفس الامر بلا دغلية لذين واهن لحاظ لا حظ وحكاية حاك فالشخص على هذا التقدير قابل الوجود
 نظائره من المعقولات الثانية بالمعنى الفلسفي لامن المعقولات الثانية التي خصوص الوجود الذهني شرط في الانقسام
 بها والقضية المعقودة من مطلق التجربة بهذا المعنى حقيقة والشخص الذهني فاصلة من قبيل المعقولات الثانية بالمعنى الخاص
 والقضية المعقودة منه ذهنية اذ مصداقها خصوص تقرر الموضوع في الذهن والشخص الخارجي من المعقولات الثانية بالمعنى
 الاعم والقضية المعقودة منه خارجية بلا شبهة اذ مصداقها خصوص تقرر الموضوع في الخارج كما ان مطلق الوجود من المعقولات
 الثانية بالمعنى الاعم والقضية المعقودة منه حقيقة والوجود الذهني من المعقولات الثانية بالمعنى الخاص والقضية المعقودة
 منه ذهنية والوجود الخارجي من المعقولات الثانية بالمعنى الاعم والقضية المعقودة منه خارجية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
 واما ان يراد بالهنية المانعة عن الاشتراك الهندية المانعة عن في نحو الادراك الاحاسي فيكون هي من احوال الصور والذهنية
 الحسية فيكون الوجود الذهني شرطا في عروضاها ويكون القضية المعقودة منها ذهنية قطعاً ولا يكون الاشخاص الخارجية تجربة
 بهذا المعنى وعلى الثاني يكون التجربة من صفات الصور والذهنية بل لا يرب فتكون من المعقولات الثانية بالمعنى الخاص و
 يكون القضية المعقودة منها ذهنية فهذا هو القول الفصل انما الهزل ما توهمه صاحب لافق بلين من ان مصداق
 التجربة تقرر الشيء في لحاظ هو طرف الخلط والتعريف وعلقاه الشارع بالقبول جريانه على سجيته في التقليد لا لا ساع له على تقدير
 تفسيرها كما لا يخفى الا ان نورا نحن كلما كان اشرف واهل كانت العقول الرتبة اضعف وعشى قوله والذاتية والعرضية
 ان فسرت الذات بالطبيعة المتحدة بالذات مع الذات مطلقا اي سوا كانت عين حقيقتها اولاً والطبيعة المتحدة بالذات معها
 التي لا تكون تمام حقيقتها والعرضي بالطبيعة المتحدة معها بالعرض فلا ريب في ان مطابق مفهوم الذاتي كالانسان الحيوان
 او الناطق يكون موجودا في الخارج بالذات ومصادق مفهوم العرضي كالكتاب والاسود موجودا في الخارج بالعرض فليس

مصدق الذاتية والعرضية على هذا التقدير خصوصاً تقر بوضوحها في الذين ولا يكون القضايا المعقودة منهما ذهنيات في
الذاتي بالكلية الذي ليس بخارج عن الذات او كل الدخول في الذات والعرضي بالكلية الخاج عنها فاما كان المراد بالكلية الماخوذ
فيهما بحيثيل الشركة او لا ياتي عن الشركة كان مصداق الذاتي والعرضي وعروضهما موجودا في الخاج ايضا اما كان المراد بالكلية
الماخوذ فيها ما يكون ظلا لكثير من كانت الذاتية والعرضية من عوارض الصور الذهنية لان الظلية من عوارض الصور الذهنية
فقط فيكونان من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص ويكون القضايا المعقودة منهما ذهنيات الا ان اعتبار الكلية بهذا
المعنى في الذاتية والعرضية لا يوافق كلمات القوم لانهم يقولون ان الذاتي متحد في الوجود مع الذات بالذات والعرضي
متحد في الوجود مع المعرض بالمعرض ولا شك في ان الصورة الذهنية الظلية الموجودة في الذين ليست متحدة في الوجود
مع الذات الموجودة في الخاج بالذات او بالمعرض وايضا يقولون ان ذاتيات الشيء لا تنفك عنها ذواتا خارجا ولا ياتي
في ان الصورة الذهنية منفكة عن وجود الشيء في الخاج ثم ان الصورة الذهنية مغايرة في الوجود للموجودات الخارجية
هي عينها لها ولا داخلية فيها فلا يصدق عليها مفهوم الذاتي ولا يجوز ان يقال ان الصورة الذهنية مجعولة بسبب الذات
الخارجية مع انهم يقولون ان الذاتيات مجعولة بعين جبل الذات فان قيل ان المحكوم عليه بهذه الاحكام نفس
طبيقة الصورة الذهنية مع قطع النظر عن الوجود الذي يرجع الامر الى ان الذاتي والعرضي من عوارض نفس الطبيعة فلا
يكونان من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص وان فسر الذاتي بالمحمول الذي ليس بخارج او بالمحمول الداخل والعرضي
بالخارج المحمول فان اريد بالمحمول المحمول في مرتبة الحكاية فلا شك في ان الذاتية والعرضية بهذا المعنى من العوارض
الذهنية والمعقولات الثانية بالمعنى الاخص لان المحمولية مطلقا منها الا ان مصداق الذاتية والعرضية على هذا التقدير هي
الصور الذهنية الموجودة في الذين في مرتبة الحكاية وقد عرفت ان القول بكون الصور الذهنية ذاتيات وعرضيات لطبيقتها
اقاويلهم على ان اخذ المحمولية في مرتبة الحكاية في الذاتي والعرضي سيتلزم ان لا يكون الحيوان مثلاً اذ لم يحل محمولاً في مرتبة
الحكاية ذاتيا لا افراده وعرضيا للناطق وبذلك خلاصتهم وان اريد بالمحمول المتحد في الوجود في نفس الامر مرجع هذا التفسير
التفسير الاول فندفع ان عد الذاتية والعرضية مطلقا من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص غير صحيح ولذا قال الشيخ
ابو العباس اللوكري في الفصل الثاني من منطق كتابه بيان الحق ان المباشرة لها اعتبارات ثلث اعتبارا من حيث هي
واعتبارا من حيث هي في الاعيان واعتبارا من حيث هي في التصور فليقتضها اعراض شخص وجودا بذلك مثل الوضع
واكل مثل الكلية والخارجية في اكل الذاتية والعرضية في اكل غير ذلك فانه ليس في الموجودات الخارجية ذاتية وعرضية
علما بهذا الشخص كالماء فالنظر كيف اعتبر اكل مع الكلية والخارجية والذاتية والعرضية في عديده الامور من الاعراض الخارجية

بالوجود الذي نه اذا عرفت حال الذاتي والعرضي تضع لك حال النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام فان حد
 النوع بالطبيعة التي هي عين حقيقة افرادها والجنس بالطبيعة التي هي خبر تمام المشترك بين محتات افرادها والفصل بالطبيعة
 الداخلة التي لا تكون تمام مشترك والخاصة بالطبيعة المتحدة معها بالعرض المختصة بحقيقة واحدة والعرض العام بالطبيعة المتحدة
 معها بالعرض الغير المختصة بحقيقة واحدة لم يكن تلك الامور من الحقول الثانية بالمعنى الاخص وان اخذ في حدودها الكلية
 بمعنى المطابقة للكثيرين او المحولية في مرتبة الحكاية كانت منها فافهم فان المقام لا يخلو عن دقة قوله والمعرفية لا شك في
 ان المعرفة من العوارض الذي ينفصل التي تعرض لصور الذهنية فان مصداق المعرفة هي الصور العقلية التي تفيد تصور المعرفة
 قوله والموضوعية فان الموضوعية حال المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم عليه في مرتبة الحكاية قوله والمولية فان المحولية
 حال المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم به في مرتبة الحكاية قوله وكونه قضية فان القضية هي المفهوم العقلي المركب من صورة
 الموضوع وصورة المحمول صورة النسبة الحكاية قوله فان مصداقها تقرر المفهومات ناطاها في المعرفة اذ مصداقها تقرر
 المفهومات ونحو وجودها المنفرد الغير المخلوط بها بمصداق بالمعروف بالفتح وفي الموضوعية اذ مصداقها تقرر الصورة الذهنية ونحو
 وجودها المنفرد عما يتصف بالمولية وفي المحولية والقضية وعكس القضية والحجية وغير ظاهري في الكلية بمعنى احتمال الاشتراك عدم
 الاشتماع على شئ مشترك او عدم الابرار على اكثر والجزئية المقابلة لها فان مصداق الكلية الطبيعية المطلقة المشتركة الموجودة في
 الذهن او في الخارج لوجودات كثيرة لا نحو وجود المفهوم في ظرف الخط والتعريف ومصداق الجزئية نفس الذات الشخصية المختصة
 عن الاشتراك واكثر المتفرقة في الخارج او في الذهن لا نحو وجود المنفرد في ظرف الخط والتعريف وكذا الحال في الذاتية والاعتدالية
 قوله وتوضيحه قال في الاقن اعمين المحكوم عليه بالمولية والموضوعية او الكلية والجزئية مثلا بحسب التحقق في الاعيان شئ واحد
 وكذا لك بحسب لوجود في الذهن الا في الحائط التحليل الذي هو ظرف الخط والعري انطيس لمن يستبين للتحقق ان الحكم عند ما
 ينحصر من المفهومات المحولة او العوارض بحسب الاعيان او بحسب الذهن انما هو حال الشئ باعتبار وجوده في ذلك الطرف
 على ان متميز عن غيره والموجود في الاعيان شئ واحد لا يتميز بحسب المحمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الفرد ولا الذاتي عن ذي
 الذاتي ولا المعروض الكلية عن الجزئي الذين بحسب ذلك الوجود الا لخطا الصنف فاذا ليس مطابق الحكم شئ من هذه المفهومات
 المحولة او المبادى العارضة الا نحو وجود المفهوم المحكوم عليه في ظرف الخط والعري من انظار اللغات الذهنية ثم بعض هذه
 مما لا يصح ان تلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده في الذهن كالكلية والخصية والحمل والوضع واشاكلها وبعضها مما ليس ياتي ان
 يمتزج منه بحسب وجوده في الاعيان لو امكن ان يكون هناك متميز منفرد اذ ذلك لكنه مخلوط غير متميز بحسب الاعيان فاذا ذلك
 لا يمتزج منه ذلك بحسب الاعيان ويجب ان يكون العقد ذهنيا ومطابق الحكم فيه تقرر الموضوع ونحو وجوده في الذهن مفروضا

غير مخلوطة بحسبه ذلك مثل التجزيية والذاتية والعرضية والطبيعية ايضا بما هو حيث ان الفرق بين القليلتين فامض نعلنا فيرى يعقده
 زيد جزئى في الخارج مثلا خارجية انتهى وهذا هو ما قد قول الشارح وتوضيحه ان وتقصينه وجوده الاول ان قوله المحكوم عليه بالمحمولية
 والموضوعية والكلية والتجزئية مثلا بحسب التحقيق في الاعيان شئ واحد وكذلك بحسب الوجود في الذهن الانى الواحد التحليلي
 الذى هو ظرف المخلوط العرى جزاف لان المحكوم عليه بالمحمولية والموضوعية ليس له تحقق في الاعيان اصلا اذ المحكوم عليه بالذات
 هو الصورة الذهنية لزيد مثلا والمحكوم عليه بالمحمولية هو الصورة الذهنية لقائم مثلا واما ان الصورتان موجودتان في الذهن
 بوجوهين متغايرين فالمحكوم عليه بالموضوعية والمحمولية ليس شيئا واحدا اصلا بحسب التحقيق في الاعيان ولا بحسب الوجود
 في الذهن فثم ما ينتزع عنه المحكوم عليه بالموضوعية وما ينتزع عنه المحكوم عليه بالمحمولية موجود واحد في الاعيان وفى الذهن
 لكن ما ينتزعان هما منه ليس محكوما عليه بالموضوعية ولا محكوما عليه بالمحمولية واما المحكوم عليه بالكلية والمحكوم عليه بالتجزئية
 فان اريد بالكلية المطابقة للكثيرين بالتجزئية عدم المطابقة للكثيرين فهما متغايران موجودا وموجودتان مختلفتان في الذهن
 ولا وجود لشيء منهما في الخارج اصلا ضرورة ان المحكوم عليه بالكلية هو الصورة العقلية التى هى ظل الكثيرين والمحكوم عليه
 بالتجزئية هى الصورة الحسية التى هى ظل الواحد فالمحكوم عليه بالكلية والتجزئية ليس شيئا واحدا طائفي الاعيان لاني الذهن
 نعم ذو الصورتين المذكورتين احد لكنه ليس محكوما عليه بالكلية والتجزئية بهذا المعنى كما هو مودى التفسيرات الاخر للكلية والتجزئية
 فلا ريب في ان المحكوم عليه بالكلية هو الطبيعية والمحكوم عليه بالتجزئية هو الطبيعية والشخص الطبيعية والشخص متحدان بحسب الوجود في
 الاعيان الا اذا بان لانا انها بحسب وجودها الواحد في الخارج او الذهن مصدران للكلية والتجزئية بهذا المعنى لان الطبيعية
 الانسانية مثلا موجودة في الاعيان بوجوهات كثيرة تسلبت بهذيات شتى ومعنى كليتها واشتركاها هو اتحادها مع الاشخاص
 والتجزئيات الكثيرة و زيد مثلا موجود في الخارج متعين بهذيتيه بعينها وهذا معنى جزئيته فالمحكوم عليه بالموضوعية والمحمولية والمحكوم
 عليه بالكلية والتجزئية ليسا من باب احد وفي سبيل احد كما هو مدلول كلامه الثاني ان المحكى عنه بالمحمول اى محمول كان بوشى
 بما هو بنشر الانتزاع المحمول متحدة بالذات او بالعرض فالوجود في الاعيان ان كان صحى الانتزاع محمول ما كان محكيا عنه و
 ليس بوحى الانتزاع لم يكن محكيا عنه فالوجود في الاعيان ليس صحى ونشأ الانتزاع مفهوم الموضوع والمحمول بل بنشر
 انتزاعهما هو الصورة الذهنية الحاصلة في الذهن عند الحكاية فلا يصلح ان يكون محكيا عنه بهما والوجود في الاعيان صحى ونشأ
 الانتزاع مفهوم الطبيعية والفرد الذاتى وذاتى الذاتى والكلى والتجزئى فيكون محكيا عنه بهذه المفهومات لا باني كونه محكيا
 عنه بهذه المفهومات انما هو الصفة بحسب الوجود في الاعيان فليس مطابق الحكم بشئ من هذه المفهومات نحو وجود المفهوم
 المحكوم عليه في ظرف المخلوط العرى كما حسبه نعم وجود المفهوم المحكوم عليه بالمفهوم المحكوم بهما على لغت التمايز في ظرف المخلوط

والعري مما لا بد منه في مرتبة الحكاية لكن الكلام في المحكي عنه فان ثبت بان هذه المفهومات من شئون الصورة الذهنية بناء
على تفسير الكلية بالمطابقة للكثيرين والخبرية بعد ما منع انه لا يلزم سياق كلامه يكون مصداق حمل هذه المفهومات مطابقت
الحكم بها على هذا التفسير في الصورة الذهنية بما هي موجودة في الذين لا وجود للحكم عليهم في لحاظ هو ظرف الخط والعري كما عرفت
فيما سبق الثالث من المقولات الثانية بالمعنى الاخص الى قسمين الاول ما لا يصح ان يتلبس به المفهوم الا باعتبار وجوده
في الذين الثاني ما لا يابى ان يتنزع منه بحسب وجوده في الاعيان عند الكلية من القسم الاول والخبرية والذاتية والعرضية
والطبيعية من القسم الثاني وهذا بخلافه لان الكلية كانت بمعنى الظلية للكثيرين كانت من القسم الاول لكن الخبرية المطلقة
بها هي من كونها من شئون الصورة الذهنية وكانت بمعنى احتمال الاشتراك وما يميزه فلهذا لا يصح عدها من القسم الاول كما
عرف مرارا من ان الكلية لا يصح انتزاعها عن الموجود الخارجي ايضا ونفس من ذلك عد الذاتية والعرضية من القسم الثاني
مع ان الكلية التي عدها من القسم الاول ما خذت فيها ثم اى فرق في حسابها بين الكلية التي عدها من القسم الاول وبين الطبيعية
اى كون اشئ طبيعية التي عدها من القسم الثاني فعليه بيان فرق بينهما يوجب عد الاولى من القسم الاول وعد الثانية من القسم
الثاني الرابع ان الخبرية والذاتية والعرضية والطبيعية ما ضاها ما امان يكون صحيح انتزاعها عن الموضوع خصوص وجوده
الذاتى وخصوص الوجود الخارجى له فيكون مما لا يصح ان يتلبس به المفهوم الا باعتبار وجوده في الذين فلا وجه لعدده من القسم
الثاني واما ان يكون الوجود الخارجى ايضا مصححا لانتزاع هذه العوارض ولا شك ان المحكي عنه بالانتزاعات ومصدقا بها
منها شيها المصحح لانتزاعها فيكون الموجودات الخارجية ايضا حكما عنها بهذه الانتزاعات فتكون خارجة عن القسم الخامس
ما ذكره بعض اشرار من انه لا شبهة في ان الخبرية والكلية والذاتية ليست اوصافا انضمامية وانما هي انتزاعية مصحح انتزاعها
بى نفس المفهوم الا من حيث وجودها في الملاحظة بان يكون الوجود الخارجى مشروطا للعرض او قيد المعروض لانا نعم بالضرورة
ان الانسان مثلا كل وذاتى لا افراد متنازع اعدا ولم يتنزع واما اشتراط الوجود المتعين في المحكي عنه بهذه الاوصاف فان اريد
ان تتميز شروط الانصاف بحسب لواقع فغير مسلم وان اريد بان تتميز شروط حكاية الانصاف بحسب لواقع فغير مسلم ايضا وان
اريد بشرط حكاية الانصاف فغير مسلم لكنه لا يضر ولا يربا في ان قولنا زيد جري والانسان كل حكاية عن الانصاف لا انصاف
في ظرف المحاط لان الانصاف بحسب ظرف انما يقتضى ان يكون الموصوف فيه على حاله يمكن انتزاع الصفة عنه وظاهر
الوجود الخارجى للموصوف او الصفة ليس من هذا القبيل لان المكان كحافظ كل من الصفة والموصوف بدون لحاظ الاخر هذا كلامه
وبالحكمة فقد شئت على صاحب الافق المبين مرتبة المحكي عنه بمرتبة الحكاية والعجب انه قال في الافق المبين ان مطابق
الحكم في القضية الذهنية تقر الموضوع ونحو وجوده في ذهن ما وانه والحمول في نحو ما من الذين لا في المحاط التحليل شي

واحد لذات او بالعرض فظاهر ان موصوفات هذه الاوصاف متميزة عن هذه الاوصاف في المحاذ التحليلي الذي هو طرف
الخلط والعري فكيف يكون المحكي عنه بهذه الاوصاف ومطابق الحكم بها نحو وجود موصوفاتها في المحاذ التحليلي فلعلة الشئ لم يحيا
بها في احواله ونه فنفق بكل خاطر بما له وحس بجياله في كلامه ففضل فتح اخر طوبيا بالان الوقت اعز من ان ليضاع في توهم
مقالة قوله وهي العوارض الخ اراد بها اعم من ان تكون محمولة على المعروضات بالمواطاة او بالاشتقاق فان المبادي
والمشتقات كلها معقولات ثانية كما مر قوله كما في الاوصاف العينية كالسواد والبياض فان افرادها التي هي مباديها
لها موجودة في الخارج قوله كما في الاضافات الاعيانية كالقوتية والحقية فانها تميز عن موصوفاتها بما لها خصوص
حال في العين قوله كما في لوازم الماهية قال في الحاشية لان حقيته الاقتصار من الحقيقة العينية لتلك العوارض
ثابتة مطابقة لتأصل لها فيكون كانهما موجودات متصلة كما ان الانتراج بحسب نحو الوجود وانما جري في الاضافات الخ
واعلم ان الملكات يقوم مقام العينية ولذا لم تكن من المعقولات الثانية انتهى وبكذلك قال صاحب لافق المبين وقدم منا يا
الى ان القوم اختلفوا في ان لوازم الماهية هل هي معدودة عن المعقولات الثانية ام لا فذهب المحقق الدعواني الى
الاول ومصاصه الى الثاني وصاحب لافق المبين اذ لم يكن من التمييزين ذهب الى الاول مع انه ذهب الى ان في
المعقولات الثانية اصطلاحين فظن ان لوازم الماهية معدودة عن المعقولات الثانية بالمعنيين والقول الفصل هو ان
القوم قسموا العوارض الى ثلثة اقسام الاول ما يكون عارضة لنفس الماهية بلا دلتية مخصوص احد الوجودين كالزوجة لثمة
للازواج والثاني ما يكون عارضة للماهية بحسب وجودها في الخارج كالاحراق للعارض النار الثالث ما يكون عارضة للماهية
بحسب وجودها في الذهن كالمحلية والموضوعية العاضيتين لصورتي الكاتب الانسان وهذا القسم يسمى معقولات ثانية
بكذا في شرح التجربة وقال الشيخ ابو العباس اللوكري في الفصل الثاني من منطق كتابه بيان الحق مطابقة لعبارة الشيخ في
الفصل الثاني من المقالة الاولى من الفن الاول من منطق الشفاران هيئات الاشياء قد تكون في الاعيان قد تكون في
الصور فيكون لها اعتبارات ثلاث اعتبار الماهية بما هي غير مضافة الى احد الوجودين فيلحقها عوارض بما هي كاعتبار
من حيث هي في الاعيان فيلحقها عوارض تخص وجودها ولك اعتبارها من حيث هي في الصور فيلحقها عوارض تخص
وجودها ذلك مثل الوضع ومحل ومثل الكلية والخبرية في محل الذاتية والعرضية في محل غير ذلك لم يستعمل فانه ليس
في الموجودات الخارجية ذاتية ولا عرضية حملا ولا يكون اشئ في الخارج مبتدأ ولا يكون خبرا ولا قيسا ولا غير ذلك ثم قال
موضوع المنطق عوارض الموجودات متى كانت في الصور على نحو وجوبه يكون ذلك النحو والجهة موصلا لصاحب الصور من معلوم
الى مجهول فنقول عوارض الموجودات تجري مجرى الجبس قولنا متى كانت في الصور ففضل بميزة ذلك عن العوارض التي

التي تكون للموجودات في غير التصور بذلك كالمفقتنى هذه الاقاويل ان لوازم الماهية مقابلة تسمية للمعقولات الثانية لئلا
يحي موضوع المنطق وبها ما لا ريب فيه لان المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق عند تم هي العوارض التي خصوص
الوجود الذهني شرط في عروضاها ولا شبهة في ان لوازم الماهية ليست كذلك اما المعقولات الثانية بالمعنى الاعم فلا حجب
لا خارج لوازم الماهية عنها وليس في كلام القوم ما يدل على انها ليست معدودة عنها فالحق الدواني لما ذهب الى ان
المعقولات الثانية هي العوارض التي خصوص الوجود الذهني شرط في عروضاها وعرضها عن المعقولات الثانية بالمعنى الاعم
حكم بخروج لوازم الماهية عن المعقولات الثانية والصادر اشير ازي المعاصره لما اخذ المعقول الثاني بالمعنى الاعم ولم
يشترط خصوص الوجود الذهني في عروضاها فذهب الى ان لوازم الماهية من المعقولات الثانية وصاحب لافق المبين
مع انه تفتن بالاصطلاحين في المعقولات الثانية لما رأى القوم يميزون المعقولات الثانية عن لوازم الماهية و
يجعلونها قيمته لها فهم ان المعقولات الثانية بالمعنى الاعم متميزة عن لوازم الماهية مع ان القوم انما يميزوا المعقولات
الثانية بالمعنى الاخص عنها لا المعقولات الثانية بالمعنى الاعم وليت شعري ما الباعث على اخراج لوازم الماهية عن
المعقولات الثانية بالمعنى الاعم ثم انه اعتبر في المعقولات الثانية بالمعنى الاعم ان لا يكون من تلقاء الموصوف لها اقتضا
وعليه واستد اخرج لوازم الماهية عنها الى هذا القيد مع ان القول بكون لوازم الماهية معلولة للماهية باطل كما مر من ان
مواضع من هذا الكتاب سنعود الى البطلان ذلك في مقامه انشأ الله تعالى قوله وهي كالوجوب لا خفاء في ان الوجوب
اريد به الوجوب لذاتي او الوجوب بالغير او الوجوب المطلق من الانتزاعات التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او
ذاتيا ولا يحتاج بها بخصوص حال في الخارج وليس من تلقاء ذات الموصوف اقتضا لها الا ان الوجوب لذاتي ووجوب لوجوب الخارج
سواء كان مطلقا او بالغير فيعتقد منها القضايا الخارجية كما يسلو انشأ الله تعالى ووجوب الوجود الذهني مصداق لقوله الماهية
الذهنية والتفتية المعقودة منه ذهنية نعم وجوب الوجود مطلقا بالغير والوجوب المطلق من دون ان يضاف الى الوجود
والوجود الذهني يعتقد منه القضايا الحقيقية فالحكم بكون القضايا المعقودة بالمعقولات الثانية بالمعنى الاعم حقيقية لا خارجية
ولا ذهنية كما وقع من الشارح اقتضار لصاحب لافق المبين له وجهه وسياتي تفصيل ذلك قوله والوجود الوجود
المطلق وكذا الوجود الخارجي والوجود الذهني من الانتزاعات التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او ذاتيا ولا يحتاج
مخصوص حال في الخارج او انشأ انتزاع الوجود نفس ذات موصوفة لا خصوص حال فيها وليس من تلقاء الموصوف اقتضا
له الا ان القضايا المعقودة من الوجود المطلق حقيقية ومن الوجود الخارجي خارجية ومن الوجود الذهني ذهنية على ما بينك شفت
انشأ الله تعالى قد اورد على كون الوجود من المعقولات الثانية بان الوجود الواجب فرد للوجود موجود في الخارج وقد

الكلام على ذلك في فاتحة البحث فقد ذكر قال صاحب الافق المبين الوجود الحق القائم بذاته ليس محل عليه الوجود المطلق المنتزع
على انه بوجوبه ونفي نيابة وليس هو بمرتبة في العقل فنتزع منه الوجود المطلق ويعرضه في لحاظ ذاته بن فقد عرفت ان بده
وطيقة الطابع الاسكاني بل العقل يحكم بالبرهان ان في الاعيان حقيقة متقرة بنفس الذات المتقررة لذات بنفوس حقيقة مصداق محل
الموجود عليه مطابق انتزاع الموجودية بالافتقار حقيقة ذلك كما ان الحقيقة المتقررة من اجمال بنفس ما يتبها المتقررة
من اجمال مصداق محل مطابق الانتزاع لاسبائيات ثابته من اجمال او بافتقار من الماهية المجمولة وان للعقل
سبيل الى الماهيات المجمولة الى لحاظ الحقيقة المتقررة وانتزاع الموجودية عنها ولا سبيل له الى ذلك في الحقيقة المتقررة
بنفس الذات بل انما ينتزع العقل اذا بقي سمعه المملوك في فيسمع ان البرهان ينطق بلسانه القدسي النوري ان على ذلك
وشدة خطر العجب سبيلا الى صقع لحاظ القدس الحق المتقررة بنفس حقيقة وانتزاع الموجودية عن نفس ذات بذاته فما يقال انه لا حظ
والمنتزع بالاضافة الى ذلك الخجاب هو البرهان لا العقل فاذا لم يكن الوجود الحق من افراد شئ من ماني حيازة العقل ووجوه
معقولات الحقيقة المتناصلة فاطنك بجناح المقدس بالقياس الى الوجود المطلق الذي هو من الطابع المصدرة الالهية
انتهى وانت وكل من يتناهل الخطاب نعمان ان هذا الكلام لا فضل له على عيق الغراب ما لا يقلان انتزاع العقل
الوجود من شئ اى شئ كان ومن حقيقة انه حقيقة كانت لا يتوقف على ارتسام كنه ذلك الشئ ونفس تلك الحقيقة في العقل
فلا معنى لقوله وليس هو بمرتبة في العقل امانا فلانا نعلم قطعا انه سبحانه وتعالى موجود فالوجود المموم امانا يكون منتزعا عنه
في العقل فقد لطل كل ما ندى هذا القائل ولا يعود ما تجتمه الى طائل اولا يكون منتزعا عنه في العقل كيف ينعقد القضية القائلة
انه سبحانه موجودا واما ثالثا فلان قوله المتقررة بنفس الذات بنفوس حقيقة مصداق محل الوجود عليه مطابق انتزاع الموجودية
يهافت قوله ولا سبيل له الى ذلك في الحقيقة المتقررة بنفس الذات لانه اذا لم يكن للعقل سبيل الى لحاظ الحقيقة المتقررة
بنفس الذات وانتزاع الموجودية عنها فلا معنى محل الموجود عليها وكونها مطابقا لانتزاع الموجودية واما رابعا فلان قوله بل انما
ينتزع العقل الى قوله عن نفس ذاته بذاته تخمير خال عن تفصيل ليس ان العقل اذا بقي سمعه المملوك الى ان ينطق بالبرهان
بلسانه القدسي النوري واشتمع لاحظ الحقيقة المقدسة المتقررة بنفسها وانتزع عنها الوجود وحمل الموجود عليها وابقن بصديق
الموجود عليها واما خامسا فلان قوله فما يقال انه لا لا حظ والمنتزع بالاضافة الى ذلك الخجاب هو البرهان لا العقل بده العقل
لان البرهان لا يصلح ان يكون لنفسه لخطا ومنتزعا واما ذلك من شان العقل غاية الامر ان البرهان يفيد العقل لا وعان
والايمان بكون الوجود منتزعا عنه سبحانه جل مجده في نظر الى هذا الرجل كيف يهذي ويهزل ولا يلبى الى ما ذا يقول اساسا
فان المرام وهو ان الوجود الحق الواجب ليس فردا بالحقيقة للمعنى المصدري الانتزاعي لا يتوقف على ما خرج من القائل

من التخييلات الشعرية المكاذبة والتراتيب الضرورية الغير الصائبة والعجبان الشاذ نقل كلامه في ان الحاشية لم تكلم على
 شي من جزافاته الواهية ونهجرى منه على سميت في اتباع اباطيله الازعان باقاوله وانما غره منه لقوده بترجيع الكذب
 بالمطلق الغضب وتدرج البزل باللفظ الخجل لما عند البليب المنقذ الارب الفطن فلما زيد به العمل تكلف العضاة بغير
 وتتم بذه الصنعة غير الشائعة واما الشارح فقد انزع بزرجه وخر عبليه فرض على نفسه ما شاته في سبيله كعامي في اعتقاده
 بالعتقاد او حكم في النقياد واللقائد والهدم والحكمة وولى اعصته **قوله** الشيبية هي تساوق الوجود والكلام فيه هو الكلام فيها
قوله والاسكان علم ان صاحب لافق البين بعد افسر المعقولات الثانية بالمعنى الاغم بالعوارض الانتزاعية التي لا تحمل
 على شي مما في الاعيان حملا اوليا او ذاتيا ولا يحاذي بها خصوص حال في الخارج ولا يكون عرضها المعروف منها من جهة
 اقتضائهم طليعية لذلك مثلها بالوجود الشيبية والاسكان قال في حاشيته ان الاسكان والكان من المفهومات الغير المنفصلة
 عن الماهية لكنه لما كان بوسلب بسيط و الماهية بحسب في حيز الشيبية الصرفة والقوة المحضة لم يكن الماهية اقتضار وعلية
 او السلب لم يكن عدوليا او ملحوظا من حيث انه مضاعف الى الملكة او محمول في الموجب السلب المحمول لم يكن محتاجا الى
 اقتضائهم الذات بل يكفي فيه عدم علته تنقيضية لما السلب رفع له الماهية ما لم تكن متفرقة في نفسها لم يصح ان تكون علته
 تنقيضية تشي فذلك لم يكن الاسكان اذ خلق في لوازم الماهية بمعنى العوارض المعلولة نفس الماهية وان كان هو من لوازم
 الماهية بمعنى المفهومات التي لم يكن لها من الماهية وهي من العوارض اللاحقة لنسخ الماهية كالشيبية والوجود وبنهاض
 معنى قولهم الاسكان بالذات ليس معارلا للماهية والماهية محفوفة بنفسها ولذلك صح ان يجعل اول المراتب يقال
 يمكن فاختلج الى آخر المراتب المقررة المشهورة والالكان الصحيح ان يقال انه في شي الاسكان فمكن فاختلج الى سائر المراتب
 وكان متكررا للذات والافتقار من التفرقة الذي هو آخر المراتب المتفرقة على الاسكان انتهى وانت تعلم ان هذا ضرب من
 الهنديان اذ الاسكان اذا كان سلبيا لا اسلبا عدوليا ولا محمول بالاجبة السالبة المحمول فلا معنى لعدده من العوارض
 والمعنى لقوله هي من العوارض اللاحقة لنسخ الماهية اذ السلب البسيط فحق صرف ولا يما وقد اضعاف هذا القائل لظنهم
 غيره في بيان ذلك احيى ان الاسكان سلب بسيط لضرورة الطرفين للعروض الحقيقة لكن الذين قد يلاحظ الماهية و
 يخرج منها هذا السلب يلاحظ عدوليا ويحمله على الماهية فيكون من عوارض الماهية بهذا الاعتبار ولا يلزم من هذا ان يكون
 الاسكان من اللوازم المعلولة للماهية وقد اشرنا فيما سبق غير مرة الى ان علية الماهية للامور المنتزعة عن نفسها غير متحول
 اذ لا يخالف بين الماهية وبين تلك المنتزعات في الواقع اذ لا تفرق في الواقع النفس الماهية وتقرر الانتزاعات في
 الواقع عبارة عن تقرر مناشي انتزاعها فلا يتصور منها علية ولا معلولية وسبلغ الكلام في هذا المرام ليعني الى الخروج

عن المقام قوله والقضايا المعقودة بها الخ اعلم ان القضية المحيية شملت على النسبة الحاكية اعني ثبوت شئ بشئ فان كان هذا
الثبوت ثبوتاً لازماً بيني فالتقصية ذهنية ومصادقها لقرار الموضوع في الذهن بحيث يصح انتزاع المحمول عنه كقولنا الانسان موضوع
والحيوان محمول وان كان ثبوتاً لازماً خارجي فالتقصية خارجية ومصادقها لقرار الموضوع في الخارج بحيث يكون في الخارج متداخلاً
المحمول يصح انتزاع المحمول عنه وان كان ثبوتاً لازماً في نفس الامر مع عزل النظر عن كونه في الخارج او في الذهن فالتقصية حقيقية
ومصادقها لقرار الموضوع في نفس الامر متداخلاً مع المحمول بحيث يصح انتزاع المحمول عنه بذات ما هو المشهور واذ الكلام هنا مع حساب
الافاق المبين فباخرى ان نقل اولاً من كلامه ليكون كما سنا كتب له واتم في الزمان فنقول قال في الافاق المبين الحكم بالان
ان كان محسباً للموضوع في الاعيان سوار كان محسب اصل لقرار المابينة او بحسب الوجود كانت المحيية خارجية سوار كان
مبدأ المحمول من الامور العينية او من الامور المشتركة من الموضوع على ما هو عليه في الاعيان وان كان بحسب خصوص التقرر
او الوجود الذهني للموضوع كانت ذهنية وان كان بحسب طلق التقرر والوجود للموضوع في نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصيات
الظروف والاولوية من الاعيان والاذ بان وانما ملاحظات ذهن واحد الازمنة والاوقات وجملة الزمان او الدهر والموسم
سميت حقيقية انتهى وقال في موضع آخر ميزان التصحيح المحمل مطلقاً بصحة انتزاع المعنى المصدرى كالا انسانية والموجودة و
الزوجية والافوقية وهي المكينة بمبدأ الانتزاع اعني ما يؤخذ منه ذلك هو المحكي عنه ويقال له صدق المحمل مطابق الحكم قال
في موضع آخر مطابق الحكم في الخارجية هو لقرار الموضوع ونحو وجوده في الاعيان وانه والمحمول في الخارج شئ واحد بالذات وبالعرض
سوار كان مطابق الذهن الخارج في حاشيتي الاضواء كافي الاوصاف العينية التي هي مبادئ المحمولات وابطاح مفهومات
انتزاعية بمفوضات عينية لقطع بحسب خصوص الوجود في الاعيان لذلك الابطاح كفا في النسب الاضافات المنترعة عن الموجودات
العينية وفي الذهنية لقرار الموضوع ونحو وجوده في ذهن ما وانه والمحمول في نحو ما من الذهن لافي الملاحظة التحليلي شئ واحد بالذات
او بالعرض وفي الحقيقية تمام هيية الموضوع في مطلق عالم التقرروانه والمحمول في مطلق نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصيات
الظروف شئ واحد بالذات او بالعرض وانما التكرار في الملاحظة التحليلي انتهى اذ اوعيت هذا عالم ان القوم اختلفوا في القضايا
المعقودة من المعقولات الثانية بل هي ذهنية فقط او ذهنية حقيقية فقط وبعضها حقيقية وبعضها خارجية فذهب المحقق
الدواني الى انها ذهنيات فقط وتجمع في ذلك بعض اساتذة الشافعي وذهب صاحب لافق المبين تقليد هذا الصديقي
الى الثاني وذهب الشافعي جريسته على سبيلية ذهب لصد المعاصر لمحقق الدواني الى الثالث وقال لن قولنا زير شئ وعلة
وخرى في الخارج قضايا خارجية فاما لمحقق الدواني فبني خيالاً ذهب الى شرطية الوجود الذهني لعروض المعقولات الثانية
والارب في ان القضية المعقودة بما عروضة شرطاً لخصوص الوجود الذهني قضية ذهنية واذ قد عرفت ان اشتراط خصوص

الوجود الذي هي في مطلق المعقولات الثانية التي منها الوجود والامكان نظائرهما باطل ايقنت ان هذا الخيال مبناه كلاً
 فاسد واما استلزام الشايع فقد خطبه لانه مع عدم اشتراط خصوص الوجود الذي هي في عروض المعقولات الثانية توهم ان القضايا
 المعقودة بها ذهنية مطلقاً وسيأتي تفصيلها ان شاء الله تعالى في شرح قول الشارح لانه ذهنية واما صاحب لافقي المبين فانه
 في ضلال مبين لان الوجوب الذاتي ووجوب الوجود المعنى مطلقاً والوجود الخارجي والشيئية في الخارج والعلية الخارجية
 والمعالنية الخارجية ونظائرها من المعقولات الثانية بالمعنى الاعم اتفاقاً باعترافه ايضا مع ان القضايا المعقودة بها خارجية
 قطعاً لان مبدء النزاع هذه المبادئ الانتراعية اعني المحكي عنه بها ومصدق حملها ومطابق الحكم بها نفس ذات الواجب
 بجانها وذوات الخلق المتقررة في الخارج من افعال الموجب نفس الذات المتقررة في الخارج بنفسها او بافعالها
 نفس الذات المقيمة لذات الغير الموفرة في الغير في الخارج ونفس لذات الاستفادة من الغير المتأثرة من الغير في الخارج
 وموضوعات هذه القضايا ومحمولاتها شئ واحد في الخارج فكيف لا يكون هذه القضايا خارجية فان الحكم باتحاد موضوعاتها امور مشتركة
 لانها امور مشتركة عن الموضوعات على ما هي عليه في الاعيان فان زعم ان المعبر في الخارجية ان يكون مبدء المحمول فيها اوصافاً
 عينياً كالسواد والبيضاء او صفات النزاعية لا الموضوع بعد وجوده في الاعيان كالفوقية والعمى قلنا هذا الاصطلاح مستحدث في
 الخارجية والكلام في كون هذه القضايا خارجية على اصطلاح القوم وعلى هذا الاصطلاح استحدث لا يكون القضية الحكمية مصورة في
 الخارجية والذهنية والحقائق ولا يصح على هذا الاصطلاح قولنا قلنا عنه مطابق الحكم في الخارجية بمقرر الموضوع ونحو وجوده في
 الاعيان طاعة والمحمول في الخارج شئ واحد بالذات او بالعرض كما لا يخفى واليه الاريد في ان هذه القضايا اعني قولنا المبدء
 واجب موجود خارجي شئ خارجي وعلته في الخارج والانسان اوجب لوجوده بعين بالغير وانه موجود خارجي وانه شئ خارجي ومحمول
 في الخارج صادق فيجب ان يكون محمولاً لها متحدة مع موضوعاتها فانما ان يكون مصداق هذا الاتحاد في الخارج فيكون هذه القضايا
 خارجية قطعاً او يكون في الدين فيلزم ان يكون تحقق مصداقها متوقفاً على وجوده في ذهن من الالفاظ هو بين البطلان واليهم
 هذا القائل يعترف بكون هذه القضايا حقيقية فيكون صدقها متوقفاً على الامور ونفس الامر متحصراً في الدين والخارج فتحقق مصداقها
 في نفس الامر لا يمكن انما في ضمن تحقق في الخارج فخطا وفي ضمن تحقق في الدين فخطا وفي ضمن تحقق في الدين فخطا
 الاول يكون هذه القضايا خارجية وعلى الثاني يكون هذه القضايا ذهنية وهذا مع بطلان في نفسه لا يقول بهذا القائل على الثاني
 يصدق هذه القضايا خارجية اليهو وهو خلاف ما ذهبه ذهنية اليهو وهو مع بطلان في نفسه خلاف ما اعتقده وايضاً فقد قال هذا القائل
 في فواتح الافق المبين انه ليس في ظرف الوجود النفس الما بية ثم نقل بعنبر من التحليل فترعرع منها معنى الوجودية
 والصيرورة المصدرة وليست بها بحيلة عليها على ان مصداق الحمل مطابق الحكم بنفسه المبينة بحسب ذلك الطرف انتهى فعلى هذا

هذا القول لا يوافق في الايمان والادعاء الى ان هذه القضايا هي في الخارج والادعاء الى ان هذه القضايا هي في الدين

مطابق الحكم بالوجود الخارجي نفس المبهمة بحسب الخارج فكيف لا يكون القضيته المعقودة بالوجود الخارجي خارجية وايضا قال في موضع
 آخر الوجود بوضوح المبهمة وموجوديتها الماخوذة من نفس الماهية المتقررة لا معنى لمحي المبهمة كما ان الانسانية مفهوم مأخوذ
 من نفس ذات الانسان لا امر يقترن بالانسان فكيف يذهب هذا القائل الى ان مطابق الحكم بالوجود الخارجي ليس نفس الماهية
 المتقررة في الخارج حتى يتكبر كون القضيته القائمة المبهمة موجودة في الخارج خارجية فيفكر هذا القائل كون القضيته القائمة الانسانية
 انسان قضيته خارجية فان نسبة الوجود الى المبهمة هي نسبة الانسانية الى الانسان وانكار تحقق مصداق الانسانية في الخارج لا يحل
 الا من هو خارج عن الانسانية ثم لما كان الواجب سبحانه متحققا في الذهن واستحال ان يكون الموجود الذهني مصداقا
 للوجود والوجود الخارجي فلا يسيل الى الكبر كون القضايا القائمة انه سبحانه واجب انه موجود خارجي وانه شيء في الخارج وانه
 علته في الخارج خارجية وما ينبغي على كون القضايا المعقودة بالوجود الخارجي واشيئية خارجية ووجوب الوجود العيني والعلية
 في الخارج والمعلولية في الخارج ونظائر قضايا خارجية ان قولنا بعض الموجودات الخارجية او بعض الاشياء الخارجية اسود او
 بعض الواجب قادور وبعض العلل الخارجية قادور وبعض المعلومات اسود وقضايا خارجية بلا شبهة فوجب ان يكون قولنا بعض
 الاسود موجود خارجي او شيء خارجي وبعض القادر واجب علة خارجية وبعض الاسود معلول ايضا قضايا خارجية لان عكس
 الخارجية خارجية لاحتمالها ما ذكره هذا القائل في فهمي كون القضايا المعقودة بهذه المبادئ خارجية نسيان في توضيح وتفسيرها فاحت
 ان القضايا المعقودة بالوجود المطلق واشيئية مطلقة والوجود المطلق والامكان المطلق وامتثالها من دون ان تتحدد بالخارج
 او بالذهن قضايا حقيقية لانها كالكليات عن مطلق نفس الامر وان كان تحقق مصداقها ما في الخارج او في الذهن واما القضايا المعقودة
 بالوجود الذاتي ووجوب الوجود بعين الاشئية في الخارج وامكان الوجود الخارجي وامتثالها خارجيات كما ان القضايا المعقودة بالوجود
 الذاتي والاشئية في الذهن امكان الوجود في الذهن امتثالها ذهنيات فالقضايا المعقودة بالمعقولات الانسانية بالمعنى الاعظم
 تكون ذهنية وخارجية وحقيقية والقضايا المعقودة بالمعقولات الثانية بالمعنى الاخص تكون ذهنية فقط واما امكان محالها لما
 عليه جمهور الاشياء الا انه احتج بالاتباع قوله وان كان ظرف الانصاف بهما هو الذهن علم ان هذا المقام من معارك
 الاعلام ودرجته الاعلام فعليتنا ان نحقق اطلاق المعنى ظرف الانصاف ثم نقضي بين الاسباب والاختلاف في هذا الخلاف بالا
 قاطم ان انصاف شيء للشيء في ظرف على نحوين احدهما انصافا بالضم الموصوف في ذلك الظرف كالانصاف بحسب
 في الخارج وهذا يتم لسيده ثبوتها شيئين معا في ظرف الانصاف وثانيهما انترجي بان يكون الموصوف في ظرف الانصاف
 بحيث يصلح لان ينتزع عنه الصفة وهذا لا يتم لثبوت الصفة في ظرف الانصاف وانما يستدعي ذلك الانصاف وجود
 نشأ انتزاع الصفة في ذلك الظرف لا وجود الصفة بنفسها في ذلك الظرف او في ظرف آخر كالانصاف بالسماء بالقوة نفسها

زيد بالعمى فانه انما يستدعى تحقق السمار وزيد في الخارج على وجه يصح انتزاع الفوقية والعمى عنهما لا وجود الفوقية والعمى بنفسها
 في الخارج او في الذهن اذ لا وجود للاختراعات بانفسها في الخارج والضرورة شاذة بان وجودها في الاذان العالية والسافلة
 لغوي النقصان موصوفاتها بهم انهم يجب وجود الصفات الانتزاعية بوجودها في ظرف الانقصان والاصار اختراعية نظراً
 الانقصان عبارة عن الظرف الذي يحكي عنه ثبوت الصفة للموصوف سواء كان بالانضمام لصفة الى الموصوف في ذلك الظرف
 او بكون الموصوف في ذلك الظرف معاً لان انتزاع عنه الصفة فنظف الانقصان الجسم بالسواء هو الخارج لانه الذي يحكي عنه
 بكون الجسم اسود وكذا ظرف النقصان السمار بالفوقية وزيد بالعمى هو الخارج لانه الذي يحكي عنه بان السمار فوق وزيد اعمى وظرف
 النقصان المفهوم بالموضوعية والمحولية مثلاً هو الذهن لان المفهوم نجو وجوده الذي يمتد صدق لهما معنى كون الخارج اذ لا
 ظرفاً للانقصان هو ان يكون وجود الموصوف في احدهما منشأ لصحة انتزاع العقل ذلك الانقصان منه يعني ان يكون المحكي
 عنه بالانقصان ومصادقه موجوداً في احدهما وليس معنى كون الخارج ظرفاً للانقصان ان يكون معنى الانقصان الذي هو من
 المعاني النسبية الاعتبارية موجوداً بنفسه في الخارج وهذا ما حققه السيد المحقق والمحقق الدواني ومن شاليعهما من الفرق بين
 كون الخارج ظرف نفس نسبة كالانقصان والثبوت وغيرهما بين كونه ظرف ثبوت النسبة وبذا مع شذوذه وهو قد خفي على صاحب
 الافاق المبين فسلك على ما تقدمه مسلكاً آخر وقال الانقصان يعني ليس الا على ضربين انهما على وجه ثبوت النسبة لثبوت
 في الاعيان كثبوت لبياس الجسم وانتزاعي ويعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف بحسب الاعيان كثبوت الفوقية والعمى للسمار
 وزيد لكن المحكي عنه ومطابق الحكم انما هو وجود الموصوف في الاعيان فخرج في الاول ظرف الثبوت ودعاه في الثاني
 جهة الانقصان ومطابقة وافيها ساسه بناره والمرجع الى كون الخارج ظرف تحقق الموصوف من حيث هو موصوف وعلى
 ذلك يقاس حال الانقصانات بحسب اخبار الوجودات هذا مستقر عرش التحقيق ومستودع سر الحكمة واما ما تمحجج به برهط من متاخره
 المقلد لا اتباع المشايخ من الفرق بين كون الخارج ظرف نفس نسبة كالانقصان والثبوت وغيرهما بين كون الخارج
 ظرف ثبوت النسبة وكذلك حال الذهن فاما المصنف فغيره على ما تلي عليك اما محجة لا تقول الى درجة ما تعرفت ان معنى الوجود
 ليس الا واقع نفس اشئ في الاعيان او في الاذان انتهى وبذا يجب عجاب لانه قد اعترف بان الخارج في المضرب الاول
 من الانقصان يعني ظرف الثبوت ودعاه فاما ان يقول بان الخارج بهذا كونه ظرف لوجود ذلك الانقصان وذلك الثبوت
 فهو مرجح البطلان اذ الثبوت والانقصان من المعاني النسبية الانتزاعية يستحيل وجودها في الاعيان ولو ارتكبت العقول بوجود
 في الخارج لزمت مفاسد لا تكاد تتناهى واما ان يقول بان الخارج بهذا كونه ظرف نفس لثبوت والانقصان لا ظرف وجود فقد
 انقلبت يرح اللائمة ورجح الحق الى مركزه وسطح نور الحق المتبلى وبان المحقق الصانع بالحق على كل شيء المتكامل ثم في قوله المرجح

الى كون الخارج ظرف تحقق الموصوف بما هو موصوف اعتراف بالفرق بين كون الخارج ظرف نفس امر وبين كونه ظرف وجود
 ذلك الامر لان الخارج اما ان يكون ظرف نفس تحقق الموصوف لا يكون ظرف الوجود وتحققه فهذا هو الفرق المذكور الذي نتج به
 المقلدون او يكون الخارج ظرف الوجود وتحقق الموصوف فيلزم ان يكون المتحقق الذي ينسب الامور الانشراعية موجودا في الخارج
 ثم اذا كان الخارج ظرف الوجود وتحققه كان ظرف الوجود وجودا وتحققه ايضا والالزام ان يكون ظرف النفس الوجود ولا يكون ظرف الوجود الوجود
 وبهذا يستلزم عقلة الذي هو وجهه فيلزم ترتب وجودات غير متناهية موجودة في الخارج وبالحكمة لا معيد عن المحجة التي انكر
 عليها ولا سبيل الى الخلفه التي فرغ اليها فاشقل عرش تحقيقه واقض سر حكمه المانع منه في الازرار بالاجلة العظام من
 جهله بقدر احتج واهله صدر من قال لا ينافي كبل الراسي لصدده ارجح على الراس لا ترحم على كبله ولا زوج ابله
 تفصيل لما فيه فقول من الراس ان الاتصال لانضمام في ظرف يستدعي تحقق الكاشيتين في ذلك الظرف الاتصال
 الانشراعي في ظرف لا يستدعي المتحقق الموصوف في ذلك الظرف المصحح لانشراح الصفة عنه فيكون الصفة تحقق تنبئ بعين
 تحقق موصوفه واما تحقق الصفة بنفسها في ذلك الظرف او في طرف آخر فلغو في ذلك الاتصال فالانضمام زيد بالعمى في الخارج
 انما هو لان زيدا في الخارج موجودا بانه مصحح لان ينتزع عنه العمى لا لان العمى موجود في الخارج بوجوده وجودا في ذات
 من الازمان بوجوده وجودا اذ لا علاقة بوجود العمى بوجوده بامان عن وجود زيد بالانضمام زيد بالعمى وبذا مع غاية ظهوره
 يخفى على القاصرين شبهات تعيرهم في ذلك فنباها معروض المصدر المعاصر للمحقق الدواني من ان الشبهة ليست بين
 الثابت والمثبت فلا يكون بدو بها ضرورة ان الشبهة فرغ لظرفها وانت تعلم انه ليس معنى ظرف الاتصال ظرف وجوده
 التي هي الاتصال بل معناه ظرف مصداق الاتصال فليس معنى كون الخارج ظرف الاتصال كون الخارج ظرف وجوده
 حتى يلزم تحقق ظرفية في الخارج بل معناه ان ظرف مصداقه ومصداقه ليس به حتى يستلزم تحققه في الخارج تحقق الكاشيتين فيه
 بل انما يستلزم تحقق المصداق وهو الموصوف وقدم ذلك آثافا ومنها ان الشيخ وبهمنيار وغيرهما صرحوا بان لا يكون
 موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء فيجب ان يكون الصفة في الاتصال الانشراعي موجودة في نفسها وانجاب
 ان القدر الضروري ان لا يكون الصفة لاشياء محضالا ان يكون موجودة بنفسها اذ يكفي وجودها مطلقا ولو بالبيع تحقيق نشأ
 انشراحها ولم يفرض علينا الايمان بما بين فمى الشفار والتحصيل وان لم يساعد العقل لم يساعد البرهان والدليل فان كان
 مراد الشيخ واتباعه انه لا بد من وجود الصفة مطلقا ولو بالعرض فحق تبصع وان كان مرادهم انه لا بد من وجود الصفة بالذات قبل
 الانشراح واما ما توهم صاحب الاق اليه من تبعا للمحقق الدواني من ان وجود الصفة في ظرف الاتصال الانشراعي وان لم يكن ضروريا
 لكن مطلق وجودا لصفة في ظرف ماضوري وحل كلام الشيخ على ذلك فخييف باطل لما عرفت آثافا من ان وجودا لصفة في ظرف

لا تفتق اهل البيت في حق محمد بن عبد الله بن عبد المطلب

آخر لغوي الانصاف كما لا يخفى ومن الاضافات في هذا المقام ما قال الصمد الشيرازي في الاسفار معترضا على ما حققناه من ان
 الحق ان الانصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الانصاف فالحكم بوجود احد الطرفين دون الآخر في ظرف
 الذي يكون الانصاف فيه محكم نعم الاشياء متفاوتة في الوجودية وكل منها حافظة من الوجود وليس للآخر منها فكل صفة من
 الصفات مرتبة من الوجود تترتب عليها آثار مختصة بها حتى الاضافات واعدام الملكات القوي والاستعدادات فان لها
 حظوظا ضعيفة من الوجود والحصول لا يمكن الانصاف بها الا عند وجودها موصوفا تها والافرق في ذلك بين صفة وصفة
 ان لم يباين اذ لم يكن موجودا الجسم وجودا عينيا يكون موجودية ونحو حصول الخارج لا يمكن وصفه بحكم بانه بعين وصفه
 مطابقا لما في نفس الامر فذلك حكم انصاف الحيوان بكونه اعمى وانصاف السمكة بكونها فوق الارض وغيره ما وقع في
 كتب بل الفطن كالشفا والشيخ والحاصل في هذا التمييز من ان الصفة ان كانت معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا
 لشيء فان المعدوم في نفسه مستحيل الوجود شيء الى آخر ما ذكرنا فلا يوجب نقضا عليه انصاف الاشياء بالاضافات الاعدام
 والقوي لما وصفت ان لها حظا من الوجود ضعيفا بشرط انصاف موصوفا تها بها وبان مرتبة وجودها سلبت رفع لها يمنع
 عن الانصاف بها وبما كان حظا الصفة من الوجود اقوى واكثر من حظ الموصوف بها منه وذلك كما في انصاف الهوى
 بالصورة الجسمية والطبيعية بل المادة بالصورة كما ستقف عليه في باب انشاء الله تعالى فاعتبار الوجود في جانب الموصوف
 دون الصفة ليس له وجه بل لا صانع يعكس الامر في تقيمه بحيث يشترط وجود احد الطرفين في الانصاف بان يقول معنى
 الانصاف في كل ظرف هو كون الصفة بحيث يكون نحوه وجودا فيه فشاء الحكم بها على الموصوف اعم من ان يكون بانصافها به
 او بانصافه منها ثم يدعى بعد هذا التقييم والتقرير بانه لا شك ان هذا المعنى يستلزم وجود الصفة في ظرف الانصاف دون الموصوف
 بخلاف بيان الذي ذكره تحقق ان الفرق بين طرفي الانصاف في الثبوت وعدمه يخفف من القول لايرتضي وتبرهن
 كما عرفت اعلم ان كل ما ذكره جزاف وبعبارة ليس تحت معنى فضلا عن ان يكون له جدوى لان القول بوجود الصفات
 لا يتزعم في ظرف الانصاف بطل القول بالانصاف لا يتزعم لان الصفة اذا كانت موجودة في ظرف الانصاف بوجودها
 وجود الموصوف فاما ان تكون قائمة بالموصوف فتكون منضمة اليه فيكون الانصاف بها انضماميا كما الانصاف لمبارك لصفاته
 الانضمامية او لانها ما ان تكون قائمة بنفسها فتكون جبرافلا تكون صفة او قائمة بشيء آخر غير الموصوف فلا يكون ما فرضه
 بها موصوفا بل يكون الموصوف بها ذلك الشيء الآخر الذي قامت بتلك الصفة فان كانت تلك الصفة قائمة به لوجود
 غير جوده فتكون منضمة اليه امكانات قائمة به بالقيام لا تترجم فلا يكون لتلك الصفة وجود في ظرف الانصاف بل لا
 الى ما حققناه واما قوله الانصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الانصاف فحق الانصاف الانضمامي

مسلم اذ يكون فيه الموصوف والصفة موجودين بوجودين متغايرين في ظرف الانقسام وفي الانقسام لا تنزاعى مبل باطل كلف
 ولو كان كذلك لم يكن الانقسام انتراعيا لان وجود احد الطرفين دون الآخر في ظرف الانقسام لا تنزاعى ضرورى و
 اما تجوزيه ان يكون للاضافيات واعدام الملكات غير باس انتراعيات وجود و رار وجود موصوفاتها في ظرف الانقسام
 فنضرب من الجنون اذ لو كان للاضافيات اعدام الملكات وغير باس انتراعيات التى يتصف بها موصوفاتها في الخارج
 كالقوتية والعنى والابوة والبسوة وجود في الخارج و رار وجودات موصوفاتها وان كان هذا النعمن الوجود ضعيفا لزم مقتضى
 لا تخفى قد اشترنا الى بندها في بحث جعل ما ذكره القائل من ان وجود الصفة قد يكون اقوى من وجود الموصوف كما في
 انقسام المواد بالصور ان صح فانما يصح في الانقسام الانضمامى دون الانقسام الانتراعى الذى فيه الكلام وانقسام المواد
 بالصور انضمامى لا انتراعى كما حقق في مقامة اما يبيده الا باطيل بما في الشفار والتحصيل فقد نبهنا انفا انه لا يستحق
 للتغويل لا يصح الالاتاويل واما تجوزيه ان يعكس الامر بان يقال معنى الانقسام في كل ظرف هو كون الصفة بحيث
 يكون نحو وجودها فيه انتشار الحكم بها على الموصوف اعم من ان يكون بالانضمام او بانتراعه منها فخر عليه فيضحك منها الصبي
 فان الموجود في ظرف الانقسام الانتراعى هو الموصوف اما الصفة فلا وجود لها في ذلك الظرف الا بمعنى ان موصوفها موجود
 فيها ففعل وجود الصفة مصداقا للانقسام الانتراعى فخرج عن دائرة العقل وعجب من ذلك تجوزيه ان يكون الموصوف
 منتشرعا عن الصفة وقد سبقه الى هذا التجوزي الصدر الشيرازي فلعل انتشار الاتفاق في هذا النعمن هو الاتفاق في النشر والاعم
 ومنها اذ لم يكن القوتية مثلا موجودة في الخارج لم يصدق قولنا القوتية ثابتة للسمار في الخارج فارجية لانها موضوعها
 فيصدق ليست القوتية ثابتة للسمار في الخارج فلا يصدق السمار متصفة بالقوتية في الخارج ههنا اجاب عنه صاحب الفت
 المبين بان القوتية مثلا لما كانت معدومة في الاعيان لم يصح عقد قضية خارجية هي موضوعها فلذلك صدق ليست
 القوتية ثابتة للسمار في الخارج فارجية وذلك لا ينافي كون السمار المتحققة في الاعيان بحيث يصح للعقل الحكاية عن حالها
 في الاعيان بالقوتية المنتزعة منها بحسب ذلك الاعتبار اذ لا يضر ضرب من ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب
 حال الموصوف في الاعيان ان لم يكن من ضرب ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب الصفة في الاعيان فان الامر غير متلازم في
 لم يثبت الصفة للموصوف منتزعة من حال الصفة في الاعيان فيجب ان يكون ايضا لا ينتزع من حال الموصوف في الاعيان والمتنع حيث يوجد
 الصفة في الاعيان هو الانقسام الانضمامى في الاعيان فاذا لا تضاد بين السمار فوق الارض والسمار متصفة بالقوتية
 في الاعيان فارجية على ان يكون موضوعها السمار وبين ليست القوتية ثابتة للسمار في الاعيان فارجية على ان يكون
 موضوعها القوتية نعم لو صدقت ليست القوتية ثابتة للسمار في الخارج على ان موضوعها القوتية فارجية وذمينة مطلقا

لزم ان يحجب اليه السام فوق الايمن في الخارج خارجية لان الصاف السمار بالفوقية في الخارج وثبوت الفوقية لها في
الاعيان انما يتحقق في الذهن بحسب حال السمار في الوجود العيني وذلك احضر في الاقصاف الخارج في عالم تحقيق الفوقية
في الاذبان ولم يوجد ثبوتها للسمار في الاذبان بحسب وجود السمار في الاعيان لم يصديق الحكم بان الصاف السمار بالفوقية
الصاف خارجي انتهى وهذا ما خوذ عن كلام المحقق الدواني في الحاشية القديمة حيث قال فان قلت الوصف ثابت
للغير في الخارج فهو موصوف بالثبوت للغير فيكون موجودا فيه قلت الخارج مبنيا على الثبوت الذي هو المحمول لا لا لثبوت
فان الاقصاف بذلك لثبوت انما هو في الذهن انتهى يعني ان القضية القائمة الوصف ثابت للغير في الخارج ليست قضية
خارجية بل قضية ذهنية موضوعها الوصف ومحمولها ثابت للغير في الخارج والوصف انما يتصف بهذا المحمول في الذهن
والخارج في هذه القضية قيد للمحمول لا طرف لثبوت فان ثبوت هذا المحمول انما هو في الذهن وان حمل الخارج في هذه القضية
ظرفا للاقصاف اخذت القضية خارجية فهي كاذبة وكذا بهما لا يستلزم كذب القضية خارجية موضوعها الموصوف ومحمولها
ذلك الوصف او الاقصاف بذلك الوصف فكذب القضية القائمة الفوقية ثابتة للسمار في الخارج خارجية لا يستلزم كذب
قولنا السمار فوق او متصفة بالفوقية في الخارج على افضله صاحب فق السمين ثم في كلامه وجوه من التحلل الاول انه اعترف
بان كون السمار المتحققة في الاعيان بحيث يصح للعقل الحكاية عن حالها في الاعيان بالفوقية المنتزعة منها ضرب من
ثبوت الصفة لموصوف في الاعيان بحسب حال الموصوف في الاعيان فاذا اثبت هذا الضرب من الثبوت للصفة و
عقد القضية وقيل الفوقية ثابتة للسمار بهذا الضرب من ثبوت صدقت هذه القضية خارجية فلا بد من وجود موضوعها
في الخارج فعاد الاشكال بقهرمي فان هذا الضرب من الثبوت ثابت للصفة في نفس الامر والا كان اختراعا فلا بد من ثبوت
ما ثبت له هذا المعنى الثاني ان الارتباط بين الموصوف والصفة اذا نعت به الموصوف سمي الصاف واذا نعت به الصفة سمي
ثبوتها فلا فرق بحسب المعنى بين قولنا السمار متصفة بالفوقية في الاعيان خارجية وبين قولنا الفوقية ثابتة للسمار في الاعيان
خارجية فلا معنى لقوله فاذا لا تضاد الى قوله على ان يكون موضوع الفوقية الثالث ان قوله عالم تحقيق الفوقية في الاذبان
ولم يوجد ثبوتها للسمار في الاذبان بحسب وجود السمار في الاعيان لم يصديق الحكم بان الصاف السمار بالفوقية الصاف خارجي
في غاية السخافة انما يتحقق الفوقية في الاذبان وجود ثبوتها للسمار في الاذبان لغوي الاقصاف السمار بالفوقية في الخارج
كما نهينا عليه فيما سبق است اقول كما قيل انما لعلم قطعا ان السمار متصفة بالفوقية ولو انقعت الاذبان حتى يرد عليه انه
لو انقعت الاذبان العالية يرتفع السمار والفوقية وسائر الاشياء الاذبان العالية علل لها وقد اجاب الشارح في
محسنت التصديقات عن اصل الشبهة بان الايجاب انما يتدعى وجود الموضوع وعمم من ان يكون بنفسه لا بشارا لشرائه الفوقية

وان لم يكن موجودة بنفسها فهي موجودة بنشأ انتزاعها بقولنا الفوقية ثابتة للسماء في الخارج لصدق خارجية واور على بعض الاشياء
بان منشأ انتزاع الفوقية مبين لها وجودها مبين موضع الموجبة لا يكفي لصدقها وان كان لموضعها علاقة مع ذلك المبين
ولذا لم يحصل الانتزاع بالاشياء بنفسها في الذهن ولم ير وجودها مشابها كما فيا في صدق موجبات موضوعاتها وذات الاشياء
وان كان للاشياء علاقة بخصوصية معها واجواب ان واقعية الانتزاعات بناسبتها والايجابات الخارجية الواقعية لها
تصدق على الانتزاعات من اجل تلك الواقعية وهي متحدة بالعرض وجودا مع مناسبتها ولذا انتزاع عنها وبذرة
العلامة لا توجد بين الاشياء وذواتها لتباينها وجودا ولذا لا يكفي وجود الاشياء لصدق الاحكام الالجابية على ذواتها
وسياقي كلام في المشرح والمثال متعلق بهذا المقال المنشأ للمتعالم والقول لفصل في جواب الشبهة انه ان اراد
بقولنا الفوقية ثابتة للسماء في الخارج ان الفوقية بنفسها ثابتة في الاعيان منضمة الى السماء فهذا الفوقية خارجية
كاذبة ولا يلزم من كذبها كذب قولنا السماء فوق ومتصفة بالفوقية في الخارج خارجية لان مصداقها هو السماء المصححة لا
يشتزع منها الفوقية موجودة في الخارج بخلاف قولنا الفوقية ثابتة للسماء في الخارج على هذا التقدير اذ مصداقها على
هذا التقدير هي الفوقية الموجودة في الخارج منضمة الى السماء وهو غير متحقق في الخارج وان اراد به ان الفوقية ثابتة
للسماء بحسب حال السماء في الاعيان فانها مصححة لانتزاعها فهذا الفوقية خارجية صادقة وكيفية لصدقها خارجية وجودها
في الخارج بالعرض بنشأ انتزاعها اذ هذه الفوقية حكاية عن وجودها بالعرض بوجود منشأ او قد اشار الى ذلك الكلام المحقق في
الحاشية القديمة حيث قال فاقول فيكون الحكم ثبوت المستترات لموضوعاتها كاذبا لم يثبت ان لا ثبوت لها
انما يلزم كذبها اذا كان الحكم بثبوتها ثبوت الاعراض لها لما اذا كان المراد بثبوتها لها كونها منتزعة منها بالضرب من
التحليل او المطلق الشامل فلا انتهى ثم هي باشكل حولها من الانتزاعات ما ينتزع عن بعض الموجبات
في حال دون حال كالقيام والقعود فان زيدا مثلاً قد ينتزع عنه القعود والقيام وقد لا ينتزعان عنه فاما ان يكون
للقيام مثلاً وجود في الخارج ورا وجود موصوفه فيلزم وجود الانتزاعات بالذات في الخارج وهو خلاف ما قلنا ولا يكون
كذلك بل يكون منتزعا فمثلاً انتزاعه انفس ذات الموصوف من دون امرزانه فيلزم ان يكون نفس في ذاته صحيحة
القيام ما دامت متفردة وهو صريح البطلان اذ ذاته مع امرزانه فذلك الامر الزائد اذ اضافة منضمة فيكون القيام عبارة عن
ملك الصفة المنضمة على ان تلك الصفة امان من مقولة من المقولات النسبية فيكون هي ايضا انتزاعية اذ من مقولة
اخرى فالقول بها خلاف بدية العقل اذ البديهية قاضية بان لا يوجد في حال قيام زيد مثلاً صفة منضمة هي منشأ
انتزاع القيام اوصفة منتزعة فالكلام في منشأ انتزاعها فلا محالة ينتهي الى انفس ذات الموصوف فيبطل بطلان الشق

الاول او الى صفة منفصلة فيبطل بطلان الشق الثاني وهذه الاشكال قد استصعبه مولانا الشيخ الامام الاجل استاذ الكل في
 كل العلم الائمة الاجلة مولانا نظام الدين الملقب بريح السد ووافنا من علينا فتوصل في حاشية الحاشية القديمة فقال
 ما حاصله ان اجواب لا يخلو عن صعوبة ويمكن وجهين الاول الملتزم ان يكون شئ متحد في الوجود مع آخر ثم يزول الاتحاد
 ثم يتحد ثم يزول وبذلك التزم صعب الثاني ان المحولات الاضافية قد يكون مبادي انتزاعها نفس ذات الموضوع مع المقتضى
 الى امر اخر كالعالمة بالكمالات في الواجب سبحانه وقد تكون نفسها كعالمة الله تعالى لذاته المقدسة وقد يكون هي بقيام
 صفة بها في الخارج او الذهن كقولنا زيد قديم من عمر وفان كونه في الخيرة لمخصوص مع كون عمر في آخر مبدء الانتزاع
 القرب على هذا يلزم ان مقولة الاين من الموجودات هذا خلاصته كلامه الشريف ولعل تحقيق المقام ان الانتزاعات
 سواء كانت عدمية او وجودية على اتحاد نفسها بامتناع انتزاعه نفس الحقيقة كالوجود والتشخص والامتياز ولو ادم المهيئة على
 التحقيق ولا اشكال في التزم كون مشار هذا النحوس للانتزاعات نفس الحقيقة بل لا مراد اصلا ومنها ما ليس نفس ذات
 الموصوف بمصحية الانتزاع وهذا النحوس الانتزاعات بعضها من مقولة الوضع كالقيام والقصور وبعضها من باب المصنوع
 كالابوة والبنوة وبعضها من ابواب اخرى وهذا النحوس لا يكتفي في صحة انتزاعه نفس ذات الموصوف به بل لا مراد عليها والاكتفاء
 مصححة الانتزاع ما دامت متفرقة فمشار انتزاع هذا القسم من الانتزاعات قد يكون ذات الموصوف مع صفة منفصلة
 كالاسودية فانها صفة انتزاعية مشار انتزاعها ذات موصوفها مع السواد وقد يكون ذات الموصوف مع امرين لها
 فقد يكون مشار انتزاع بعض الانتزاعات ذات الموصوف بالمقالية الى امرين فقط كالان فانه نسبة الجسم الى مكانه
 فهو ينتزع من الجسم وسط الجسم المحيط به قد يكون مشار انتزاع بعضها ذات الموصوف بالمقالية الى امرين مع ملاحظة صفة
 انتزاعية اخرى كالنوقية مثلا فان مشار انتزاعها ذات السمار بالمقالية الى الارض مع ملاحظة نسبة احاطة السمار بها و
 مشار انتزاع الاحاطة واما باها ذات الجسم المحيط ذات الجسم المحيط الموجود وان في جزيها لمخصوص لا غير وكذلك مشار قرب
 زيد من عمر ومثلا ذات زيد المتخيرة في جيز خاص مع ذات عمر والمتخيرة في جيز خاص آخر والمتخيرة مشار انتزاعه هو الجسم بالمقالية
 الى الجسم ثم اذا كان زيد مشار قريبا من عمر ثم صار بعيدا لم يبق ذلك الجيز الخاص لازيدا وعمر بل حصل له جيزا او كليهما جيز
 آخر فيكون زيد وعمر والمكانان في يدين الجيزين الحاصلين فشاين للانتزاع المباعدة وكل واحد منهما مع جيزه حاصل
 له مشار للانتزاع بعده عن الآخر وقد يكون مشار انتزاع بعضها ذات الموصوف المنطوية على اجزاء متصفة بصفات
 انقسامية او انتزاعية كالبلقة مثلا فان مشار انتزاعها عن الجسم ذات المنطوية على اجزاء متصفة بعضها بلون بعضها بلون
 آخر وكالقيام فان مشار انتزاعه ذات زيد مع ذات اجزاء المتصفة بمنصب مخصوصة ومشار انتزاع تلك النسب

ذواتها احياها الخاصة وكذا الحال في القعود وقد يكون منشأ انتزاع بعض من الانتزاعيات ذات الموصوف مع
 انفارصقة عنها كالعمى الكلام في امثلة الجزئية تطويل بلا طائل الحاصل ان منشأ انتزاع هذا القسم ليس هو نفس ذات
 الموصوف بلا امر زائد اصلا بل منشأ انتزاع ذاته مع امر زائد وذلك الامر الزائد بالآخرة قد يكون صفة منضمة وقد يكون
 مبانيا فتريد الزائد بين الصفة المنضمة وبين الصفة المنتزعة مطلقا كما وقع في تقرير الاشكال غير حاصرا فانه في الاعضال
 والاشكال كون مقولة الاين من الموجودات الخارجية فهو تسليم للاشكال وليس جوابا عنه على انه لا تجانس
 على هذا الالتزام فانه خلاف حكم الفطرة ومع ذلك لا يخفى هذا الالتزام ام كيف والانتزاعيات
 التي يشكل بها ليست منحصرة في مقولة الاين بل سائر الانتزاعيات التي هي من المقولات النسبية وغيرها يتوجب بها
 الاشكال فلا يغني التزم كون مقولة الاين من الموجودات الخارجية شيئا واما التزم ان يكون شئ متحدا في الوجود مع آخر
 ثم يزول الاتحاد ثم يتجدد ثم يزول فالتحقيق فيه ان الانتزاعيات مطلقا ليست موجودة بالذات في ظرف الانقسام بها و
 الاكانت منضمة الى الموصوف وانما الوجود بالذات لانتزاعها وموصوفاتها لكن وجود موصوفاتها ينسب اليها بالعرض
 فاذا كان شئ كزيد مثلا صحيحا للانتزاع صفة مشتركة كالقيام مثلا كانت الصفة موجودة بوجوده بالعرض ومتحدة معه في الوجود
 اتحادا بالعرض ثم اذا صارت بحيث لا يصح عنه انتزاع القيام لا يكون وجوده منتزعا الى القيام اصلا لا بالذات ولا بالعرض
 ولا يكون الصفة متحدة معه اصلا لا بالذات ولا بالعرض ثم اذا صارت بحيث لا يصح عنه انتزاع القيام صار وجوده منتزعا الى صفة
 القيام فصارت متحدة معه في الوجود بالعرض فلا صعوبة في التزم ان يكون شئ متحدا مع شئ في الوجود ثم يزول الاتحاد ثم
 يتجدد ثم يزول على النحو الذي ذكرنا الا ان هذا الالتزام لا يدفع الاشكال لان الكلام يشارك في منشأ الاتحاد فكان منشأه
 نفس ذات الموصوف فلا معنى لزوالها واست ذاتها وان كان منشأه امر زائد اعلى ذاته جرى الكلام فيه بل هو منضم وانتزاع
 آخر التقرير واما اذا اريد بالاتحاد والاتحاد بالذات فلا سماع له فيما نحن فيه ولا مجال لذلك لا التزم في صورة الاتحاد بالذات و
 من عجائب ما وقع عن بعض الشراح من ان الاوصاف الانتزاعية التي لا يكون منشأ انتزاعها نفس ذات موصوفاتها تكون
 منتزعة بالنظر الى الوصف المنضم كانتزاع الفوقية من السمار بواسطة الوضع الخاص كانتزاع القيام والقعود من زيد
 بواسطة الوضع الخاص فالجواب عن هذا ذلك الوصف المنضم الموجود بالوجود الخاص مع وجود الفلك في الاول ووجود زيد في
 الثاني انتهى وانت تعلم ان الوضع الخاص ليس صفة منضمة بل هو نفسه من الانتزاعيات والقيام والقعود عبارة عن
 نفس الوضع الخاص لان الوضع الخاص من الصفات الانضمامية والقيام والقعود منتزعا عنه على انه لا يمكن التزم
 ان يكون الوضع صفة انضمامية لجر بيان الكلام في سائر المقولات النسبية فتأمل جدا فان المقام دقيق وبالتأمل الغائر

حقيق والكلام وان ادى الى التطويل لكن هذا تفصيل لا يخلو عن التحصيل واذا فرغنا عن تحقيق امر الالتصاف كان لنا
 نفيس في تحقيق ظرف الالتصاف بالوجود بشيئية والوجود الاسكان بتفصيل الكلام في ذلك في ثلثة مباحث البحث الاول
 في تحقيق ظرف الالتصاف بالوجود بشيئية اعلم ان الوجود بشيئية متساوقان فبعد استيفاء الكلام في ظرف الالتصاف بالوجود
 لا يبقى كلام متناف في ظرف الالتصاف بشيئية فقول قد عرفت فيما سبق ان الوجود ليس صفة منصفة الى شئ بل هو
 نفس الصيرورة والوجودية فهو من الانتزاعات المستزعة عن نفس المهيمنة المستقررة في الاعميان او الالذبان فمصادقه صحيح
 انتزاعه هو مصداق الالتصاف به والذات المستقررة في العين او في الذين فالوجود مطلق مصداقه نفس الذات المستقررة
 مطلقا فظرف الالتصاف بنفس الامر والوجود الخارجى مصداقه نفس الذات المستقررة في الخارج فظرف الالتصاف هو الخارج
 والوجود لذتهى مصداقه نفس الذات المستقررة في الذين فظرف الالتصاف به هو الذين اذ ظرف الالتصاف عبارة عن ظرف
 الذى فيه مصداق الالتصاف والعقيدة المنعقدة بالاول حقيقة وبالثاني خارجية وبالثالث ذهنية نها هو الحق فالحكم يكون
 ظرف الالتصاف بالوجود مطلقا هو الذين كما وقع من الشارح جريا منه على عادة في تقليد لصاحب لافق المبين باطل
 والحق هو التوزيع ونقص او لا بلغنا من اقاويل الاصحاب في هذا الباب ثم تبطله ثم ينين ما هو الحق والسد الموفق للصلوب
 فاعلم ان لهم في ظرف الالتصاف بالوجود اقاويل شتى الاول ما افاده السيد المحقق قدس سره الشريف في حواشى التجربة
 قال اذ قلنا زيد موجود في الخارج مثلاً فنقولنا في الخارج ان تيسر الى زيد كان ظرفا لوجوده وان تيسر الى وجوده كان
 ظرفا لنفسه لوجوده ثم ان الموجود في الخارج بلا ريب هو ما كان الخارج ظرفا لوجوده كزيد وما الذى وقع الخارج ظرفا لنفسه
 فلا يحتمل كونه من الموجودات الخارجية فان عاقلنا لا يشك في ان زيد موجود في الخارج بخلاف ان وجود زيد موجود في الخارج
 فانه ما يشك فيه فوقع الخارج ظرفا لنفس شئ لا يتلزم وقوعه ظرفا لوجود ذلك الشيء الا ترى ان قولك زيد متصف في الخارج
 بالسواد صادق قطعاً وقد وقع الخارج بهنا ظرفا لنفس الالتصاف ان قولك لظرف زيدا بالسواد موجود في الخارج ليس
 بصادق كيف والسلب والنسب الى الوجود لهما في الخارج بلا اشتباه يقع الخارج ظرفا لهما نفسهما بالوجود باق المهيمنة اذ هو
 في الخارج ثبت لهما في نفس الامر الكون في الخارج على ان يكون الخارج ظرفا لنفس الكون ولا يجوز ان يقال ثبت لهما
 في الخارج الكون على ان يكون الخارج ظرفا لثبوت الكون لهما وذلك لان ثبوت شئ لاخر في الخارج بمعنى التصاف لا
 به في الخارج وان لم يفيض وجود ذلك الشئ في الخارج لحوازا التصاف الموجودات الخارجية في الخارج بالامور العددية لكنه
 يقتضى وجود ذلك لاخر بدهية فان الشئ لم يثبت في الخارج او لم يتصور التصاف فيه مفهوم سوا كان وجوده او عدسيا
 فلو كان الكون ثابتا في الخارج للماهيته كانت قبل ثبوتها ثابتة فيه فكان لها قبل قيام الكون بها في الخارج كون

فيه هو باطل ما يقال من ان قيام كل صفة في الخارج بموصوفها فرع على وجود موصوفها فيه سوى الوجود ليس بشئ اذ البتة
لا يفرق في ذلك بين صفة وصفة نعم يشهد بان قيام الوجود بموصوفه لا يجوز ان يتوقف على وجوده فوجب ان لا يكون
قيامه خارجيا على نحو قيام البياض بالحجم فإما قل من ان لم يثبت للماهية في الخارج الكوكنات عاريت في الخارج عن كونها فلا تكون موجودة فيه
مرددة بانها وان لم يثبت لها في الخارج كونها لكن ثبت لها في نفسها الكون الخارجي فتكون موجودة في الخارج اذ الوجود الخارجي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده
بل هو من كماله ان يكون ظرفا لوجوده ووجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجيا ولا ان يكون ظرفا لالتصاف بالوجود دليل على كون
الموصوف ثابتا في قبيل الالتصاف به هذا كما هو شريف لمصدا ولا يذهب عليك ان ما افاده من الفرق بين كون الخارج
ظرفا لنفس شئ وبين كونه ظرفا لوجوده وان الخارج ظرف لوجوده لا لوجوده انما محصله ان الخارج يكون ظرفا لمصدا
وجوده زيد مثلا اعني ما يحكي عنه لوجوده يد اعني ذات زيد ولا يكون ظرفا لما يحكي عنه لوجوده ووجوده وان يكون ظرفا لمصدا
الحجم بالسواد مثلا لمصدا وجودا تصاف به لان مصداق وجوده يد هو ذاته الموجودة في الخارج ومصداق وجوده وجوده
هو مفهوم وجوده المصدى الانتراسي الذي لا وجود له في الخارج ومصداق التصاف بالحجم بالسواد ذات الحجم المنضم اليه السواد
المتحقق في الخارج ومصداق وجوده الالتصاف معناه النسبي الذي لا يتحقق له الا في الدهر بالجملة مآل كون الخارج
ظرفا لالتصاف بالشئ الى كونه ظرفا للحكي عنه بالالتصاف والثبوت لا غير كما عرفت فيما سبق فالماهية اذا وجدت
في الخارج يكون الخارج ظرفا لالتصاف بها بالوجود كما انه ظرف لنفس وجودها اذ معنى كونه ظرف لنفس وجودها هو كونه ظرفا لمصدا
وجودها اعني نفس الماهية ومصداق الالتصاف بالوجود اليه هو نفس الماهية فيكون الخارج ظرفا لنفس هذا الالتصاف اليه
فيكون ظرفا لثبوت الوجود للماهية اذ لا فرق بين التصاف للماهية بالوجود وبين ثبوت الوجود لها بحسب الحقيقة اذ الارتباط
الذي يكون بين الموصوف والصفة اذا نعت به الموصوف يسمى التصاف واذا نعت به الصفة يسمى ثبوتها واما ما افاد من ان
ثبوت شئ لاخر في الخارج وان لم يقتض ثبوت ذلك الشئ لكنه يقتضي ثبوت الآخر بهته فان الشئ ما لم يثبت في الخارج
اولا لم يتصور التصاف فيه مفهوم سوا كان وجوديا او عدسيا ممنوع بل باطل القدر المسلم الضروري ان ثبوت شئ لاخر
في الخارج يستلزم ثبوت الآخر المثبت له فان الشئ ما لم يثبت في الخارج لم يتصور التصاف فيه بمفهوم وان انضمام شئ الى
آخر في الخارج يتفرع على ثبوت الآخر فيه بهته فان الشئ ما لم يثبت في الخارج اولا لم يتصور انضمام شئ اليه وبهذا القدر لا
يجب فيه لفعلا ان ثبوت الوجود للماهية والحكم في الخارج لكنه ليس فرعاً على ثبوت الماهية فيه بل مستلزم له لان المعدوم
لا يثبت له الوجود وليس هذا الثبوت انضماميا حتى يكون فرعاً على وجود المنضم اليه فافاده لا يستلزم ان لا يكون قيام
الوجود بموصوفه خارجيا وان استلزم ان لا يكون قيامه بموصوفه خارجيا انضماميا على نحو قيام البياض بالحجم على انه قد بين

قد عرفت بان ظرف ثبوت الوجود للمهية هو نفس الامر وما ذكره من اقسام لنفي كون الخارج ظرفا له لو تم لدل على نفي كون
 نفس الامر ظرفا له ايضا اذ ثبت شي لاخر في نفس الامر ايقع فرع على ثبوت الاخر فيها عند من يقول بقاعدة الفرع على فرق
 بين الخارج ونفس الامر في هذا الحكم وما افادني رد قول من زعم ان الوجود ثابت للمهية في الخارج معللا بانها الحقائق عا
 فيه عن الكون في الخارج فلا يكون موجودة فيه ان اراد بنفي كون الوجود صفة منضمة الى الماهية في الخارج متنازعة عنها فيه
 كما توهمه الزاعم ثم لان الماهية وان لم ينضم اليها الوجود في الخارج لكن ثبت لها الوجود في الخارج في حد نفسها بثبوتها انتزاعيا فكل
 موجودة في الخارج لان الموجود في الخارج ما يكون هو ظرفا لوجوده وان لم يكن ظرفا لوجوده ووجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجيا
 او ظرفا لالصفاء بالوجود والصفات الضماييا ليلزم وجود المنضم اليه قبل الانضمام وان اراد بنفي كون الالصفاء بالوجود خارجيا
 مطلقا فلا يتم لان الماهية ان لم تثبت لها الوجود في الخارج اصلا لا انضماما ولا انتزاعا فلا تثبت لها الوجود الخارج في حد
 نفسها اصلا اذ ثبت الوجود الخارج لها في حد ذاتها اما بالانضمام اليها بالصحة الانتزاع منها فكيف يكون موجودة في الخارج
 على هذا التقدير واذ لم يكن الماهية في الخارج بحيث يصح انتزاع الوجود عنها فكيف يكون الخارج ظرفا لوجوده باو اذ فرض انها في
 الخارج بحيث يصح ان ينتزع عنها الوجود ويكون الخارج ظرفا لوجوده والصفات بالوجود اذا لالصفاء الانتزاعي عبارة عن مبدئية
 صحة الانتزاع وكون الخارج ظرفا لالصفات عبارة عن كونه ظرفا لمصدره كما عرفت فلا معنى لنفي كونه ظرفا لالصفات للمهية بالوجود
 مع الاعتراض بكونه ظرفا لوجوده بانهم ان كلامه قدس سره صحيح في ان ظرف ثبوت الوجود الخارج للماهية هو نفس الامر ونفس الامر محصور
 في الخارج والذات فلا يخلو اما ان يكون ظرف ثبوت الوجود الخارج للماهية خصوص الوجود الذاتي فلا يصح ان يقال ثبت
 في حد نفسها الكون الخارج لان الوجود الخارج على هذا انما ثبت لها في خصوص الملاحظة الذاتية لا في حد نفسها او يكون
 ظرف ثبوتها هو الخارج فيكون الخارج ظرف ثبوت الوجود الخارج لها فيكون الصفات بالصفات خارجيا وان لم يكن الضماييا
 ثم قدس سره قال بعد هذا الكلام لما كان قيام الوجود بالممارسة وقبولها اياه من حيث هي هي وندبه الحثية انما تثبت لها في العقل
 قال لا يخرج زيلوت على المهية في المقصود لاني الوجود العيني فالمهية مستفدة في حد نفسها بالوجود الخارج لا الصفات موجبا لا يتلوا
 في الخارج كما في الصفات بحسب السوابل موجبا للاقتياز في الذاتين ذلك لان العقل لا يقدر على اعتبار المهية المطلقة
 وحداني الخارج ولا يتم اعتبار الصفات بالوجود ذاتيا فانه اذا اعتبر وجوده في الخارج فقد اخذ ما مع الكون غير وليس له ان يعتبر
 شيئا في الخارج واعتبر الصفات فيه انتهى وبذلك القول وقع منه قدس سره في شرح قول صاحب التجربة وقيامه بالمهية من حيث
 هي هي فزيادته عليها في التصور وظاهر كلامه صحيح في ان مراده ان الوجود ليس صفة منضمة الى الماهية في الخارج متنازعة
 عنها فيجب بل هو متشترع عن نفس المهية فلا تنازع بينه وبين الماهية بحسب الخارج كما بين الاوصاف الانضمامية و

بين موصوفاتها بل العقل يضرب من التحليل نيتزع الوجود عن الماهية ويصفها بفضي هذه الملاحظة تحقيق قابل هي الماهية
 ومقبول هو الوجود وموصوف هي الماهية وصفة قائمة بها هي الوجود فالوجود انما يكون زائدا على الماهية متمنا عنها في
 تلك الملاحظة فالملاحظة هي ظرف للامتيان بين الماهية والوجود لانها ظرف للصفات الماهية بالوجود فلا دلالة في هذا الكلام
 على ان ظرف الصفات الماهية بالوجود هو الذهن ففى قوله فالماهية متصفة في حد نفسها بالوجود الخارجى لا الصفا فموجبا
 للامتيان في الخارج كما في الصفات الجسم بالسواد بل موجبا للامتيان في الذهن بصرح بان الماهية متصفة بالوجود الخارجى في
 حد نفسها لا في خصوص الملاحظة الذهنية وان كان الامتيان بين الصفة والموصوف انما هو في خصوص الملاحظة الذهنية
 هذا وعرض على هذا الكلام العلامة القوشى اولا بان الماهية من حيث هي هي موجودة في الخارج فيجوز ان تثبت لها امر في
 الخارج ولا يفتقر في ذلك كون هذه الحثية انما تثبت لها في العقل كما ان الجزئى موجود في الخارج ويعرض له في الخارج
 اعراض موجودة فيه ولا يمتنع ذلك من كون الجزئية انما تثبت له في العقل فثانيا بانه منقوص لقيام الاعراض بها فان
 البياض مثلا ليس قائما بالجسم الا بيمين بل قيامه بالجسم من حيث هو هو وبهذه الحثية انما تثبت له في العقل فيلزم ان
 يكون قيام الاعراض بها في الدنيا لا خارجا اجاب المحقق الدواني عن الاول بانه ان كان ثبوت الحثية لها في الذهن
 فالماهية من تلك الحثية لا تكون الا في الذهن ضرورة فاثبت لها من تلك الحثية لا يزيد عليها الا في الذهن التمثيل
 بالجزئى غير مطابق لان الاعراض التي تعرض الجزئيات في الخارج لا تعرضها من حيث انها جزئية ولو عرضت لها من
 حيث انجزية لم تكن محاورض خارجية وعن الثاني بان الجسم لا بشرط البياض ولا بشرط السواد موجود في الخارج بوجه
 لوجود البياض والسواد سابق على وجودهما فهو متصف في تلك المرتبة السابقة بتلك الحثية واما الماهية من حيث
 هي هي لا بشرط الوجود والعدم فلا توجد في الخارج الا بالوجود والعراض في من تلك الحثية غير موجودة في الخارج قال
 وفقه المقام ان حثية الاطلاق عن العارض انما تثبت في مرتبة سابقة على ثبوت ذلك لعارض وليس للماهية في الخارج
 مرتبة سابقة على مرتبة وجودها لكن في الخارج مرتبة سابقة على مرتبة الصفات بالعارض الخارجية فلا يكون حثية الاطلاق
 عن الوجود والعدم ثابتا لها في الخارج بخلاف حثية الاطلاق عن مثل البياض هذا الكلام لعل وفقه المقام ان مقصود السيد
 المحقق ان كان هو ما ذكرنا من ان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية متمنا عنها في الخارج وان امتيازها عن الماهية
 انما هو في لحاظ الذهن فلا عبارة عليه ولا ريب في ان الوجود لا يمتد عن الماهية في الخارج وليس في الخارج الا الماهية ثم
 العقل لا يحاط بها ويتزاع عنها الوجود ويصفها بالوجود فالماهية انما تتبادر عن الوجود اذا لو خطت من حيث هي هي والملاحظة
 بهذه الحثية انما توجد في الذهن والوجود انما يلاحظ زائدا عليها قائما في الملاحظة فيكون زيادة الوجود عليها واقياها عنها

في التصور وعلى هذا لا يتوجه ما اورد العلامة القوشجي لان المقصود من هذا الكلام ليس اثبات ان الوجود لا يثبت للمهية
 في الخارج حتى يرد عليه ان الماهية من حيث هي هي موجودة في الخارج فيجوز ان يثبت لها امر في الخارج اذ لا يلزم من
 وجود الماهية من حيث هي في الخارج ان يكون الوجود صفة متميزة عنها في الخارج ولا مساع للخص بالصفات لا يفتقر
 لانها متميزة عن موصوفاتها في الخارج فلا يقاس حالها على حال الوجود ولا حال الوجود على حالها وان كان مقصود السيد
 المحقق اثبات ان طرف عروض الوجود للماهية هو الذهن كما حل كلامه على هذا المحقق الذاتي واشياءه فلا شك في ان
 ايراد العلامة القوشجي عليه ايراد لان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية فلا يعقل عروضة لشيء لا يعنى صحة انتزاعه
 ونشأ انتزاعه هي نفس الماهية بلا زيادة امر عليها وهي الموجودة في الخارج والذهن وليس في المهية الموجودة في الخارج
 او الذهن امر اذ على نفس الماهية فاسيد المحقق ان اراد لقيام الوجود بالمهية وقبولها اياه انضمام الوجود الى الماهية
 وكون المهية منضمها اليها الوجود فنيه ان الوجود ليس صفة منصفة اصلا ولو كان صفة منصفة كان انضمامه الى الماهية
 الموجودة ضرورة ان سبق وجو منضم اليه على انضمام المضم ضروري وان اراد به صحة انتزاع الوجود عن المهية وصحة كون
 المهية منشار للانتزاع سلما ان قيام الوجود بالمهية من حيث هي هي وان المهية من حيث هي هي قابلة بالمعنى المذكور
 المهية من حيث هي هي عبارة عن نفس الماهية وهي الموجودة في نفس الامر في الخارج والذهن وليست هذه الحيثية
 لتقييدية في المصدق بل هي عنوان لنفس الماهية وتغير عنها فما يثبت له هذه الحيثية ليس في العقل بل هو متقرر في
 الخارج وهو نفس المهية فلا يلزم ان يكون عروض الوجود ونفس المهية في العقل وثبوت هذه الحيثية للمهية في مرتبة التعبير
 والحكاية في العقل لا يستلزم ان يكون المعنون المعبّر عنه بهذه الحيثية في العقل ولا ان يكون عروض الوجود لذلك
 المعنون في العقل فإيراد العلامة القوشجي على السيد المحقق قدس سره واراد ما اجاب به عنه المحقق الذاتي من دفعه فان كان
 ثبوت الحيثية للماهية في الذهن في مرتبة التعبير سلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون المهية المعبّر عنها بهذه الحيثية لان في الذهن
 وقد بان بما ذكرنا ان ما تكتبه الناس في توجيه كلام السيد المحقق قدس سره ان مراده ان الوجود الخارجي قائم بالمهية
 تلك الحيثية في الذهن فيكون طرف الانصاف بالوجود الخارجي هو الذهن او ان قيام الوجود بالماهية مشروط بالحيثية
 العارضة في الذهن فيكون الانصاف بذهنيا او ان مراده ان قيام الوجود بالماهية في ظرف عروض الحيثية لها وظرف
 عروض الحيثية لها هو الذهن نظرف قيام الوجود بها هو الذهن كلمة خرافة لئلا يرد لقيام الوجود بالمهية من حيث هي هي
 انضمامه اليها فقد عرفت ان الوجود ليس منضمها الى الماهية اصلا في نفس الامر لاني الذهن ولا في الخارج وان اراد
 به صحة انتزاعه عنها فلا ريب في ان الماهية حيثما كانت صحيحة للانتزاع ولا مدخل في ذلك لخصوص الوجود الذي ينظر

او شرط بل خصوص الوجود الذي ينشأ في صحته انشراح الوجود الخارجي وعجب من الكل بالكلية بعض حجابية الحاشية القديمة من
 ان مراد السيد المحقق ان الوجود الخارجي قائم بالهئية الحاشية المذكورة فقيام الوجود بها ظرف عروض الحاشية لها ظرف
 عروضها لها هو الذين فظرف قيام الوجود بها هو الذين اما المقدمة الاولى فلانه لا معنى لقيام الوجود بالهئية من حيث هي
 هي الا قيامها بها في ظرف عروض هذه الحاشية لها واما المقدمة الثانية فلان عروض الحاشية لها هئية لو كان في الخارج لكان شرطاً
 بالوجود الخارجي ينال على قاعدة الفرعية مع ان عروض الحاشية للهئية مقدم على عروض الوجود الخارجي فيدور هذا الكلام وزعم
 هذا القائل ان المحقق الدواني محل كلام السيد المحقق على هذا الوجه لا يخفى ما فيه من الاختلال اما اولاً فلما عرفت من ان هذه الحاشية
 انما هي في التسمية والعنوان دون المعنوي واما ثانياً فلانه لو سلم ان ظرف عروض الحاشية لها هئية هو الذين فلا نعلم ان ما يعرض
 لها هئية من هذه الحاشية يجب ان يكون ظرف عروضه لها هو ظرف عروض هذه الحاشية لها ليس ان ظرف عروض الوجود الخارجي
 لها عند هؤلاء هو الذين ولا يلزم من ذلك ان يكون ظرف عروض ما يعرضها من حيث الوجود الخارجي هو الذين واما ثانياً
 فلان مبنى ما ذكر على قاعدة الفرعية فبذلك تلك القاعدة لغت مؤنثة حديث الحاشية وكفى ان يقال لو كان عروض الوجود
 الخارجي لها هئية في الخارج كان فرعاً على وجودها في الخارج فيدور ويتسلسل فظرف عروضه لها هو الذين واما رابعاً فلان
 المحقق الدواني ناف تلك القاعدة فلا يصح حمل كلامه على ما ذكر الا ان يقال ان المحقق موجه لكلام السيد المحقق وقابل
 بتلك القاعدة بما ثم بهنالكلام آخر وهو انه لا يدرى ما اذا اراد هؤلاء الاعلام لقيام الوجود الخارجي بالما هئية من حيث هي هي
 فان ارادوا به ان الماهية المطلقة لا بشرط الوجود والعدم معرضة للوجود الخارجي وان الوجود الخارجي صفة قائمة بها في
 الذين فهذا غير معقول اصلاً اما اولاً فلان الشخص باهو شخص اليف معرض للوجود الخارجي وليس هو عبارة عن الماهية المطلقة
 لا بشرط الوجود والعدم كيف واذا اخذت الماهية المطلقة عن الوجود كانت مطلقة عن الشخص اليف ضرورة مساوقة الوجود والشخص فلم
 يكن شخص معرض للوجود الخارجي وما يتوهم من انه كما يمكن في الماهية الكلية بالقياس الى الوجود الخارجي مثلاً ثلثة اعتبارات احدها
 بشرط الوجود واعتبارها بشرط الوجود واعتبارها لا بشرط كذلك يمكن في الشخص كزيد مثلاً هذه الاعتبار بالقياس الى
 الوجود الخارجي فالمعرض للوجود الخارجي هو الشخص لا بشرط الوجود الخارجي مسقطه ظاهرة البطلان اذا شخص لا يمكن اعتبار
 عريان الوجود الخارجي فان ذلك هو بعينه اعتباراً عرياناً عن الشخص واما ثانياً فلما نسوق الكلام في عروض الوجود الخارجي
 بل الوجود المطلق للذات الحقنة الالهية البسيطة فلا شك في انها متصفة بالوجود الخارجي وبالوجود المطلق ولا يمكن اعتبارها
 مطلقة عن الوجود والشخص فكيف يمكن ان يقال هناك ان الوجود قائم بالهئية من حيث هي هي لا بشرط الوجود فان قلت الوجود
 بعينه سبحانه فليس ذاته الحقنة المقدسة متصفة به وليس الوجود عارضاً لها قلت الكلام بهنالك الوجود لا تزعمى باعتراض

بولاء الاعلام ولا ريب في ان الوجود الانتراعي ليس نفس انه المقدسة باعترا ف هو لا ر فلا سبيل الى انكار القضا فيها به وعروضه
 لها واما مثالان فالان الوجود الخارجي لا ينتزع عن الماهية الموجودة في الذهن وليس الوجود صفة انضمامية فلا معنى لقيام
 الوجود الخارجي به في الذهن لان القيام اما انتراعي وانضمامي وكلاهما بهما منتف وليس للقيام ورا برذين لقيمين قسم
 ثالث يتصور فينا نحن فيه وان ارادوا ان الموجود في الخارج امر واحد ككله الذهن الى مهيته ووجوده خارجي ويصف الماهية بالوجود
 الخارجي في هذه الملاحظة التحليلية فهذا امر معقول لكن لا يخفى ان الوجود في هذه الملاحظة صورة عقلية قائمة بالذهن لا بالماهية
 من حيث هي هي فكلهم لقيامه بالماهية من حيث هي هي بخلاف باطل على ان هذا انما هو في مرتبة الحكاية الذهنية والكلام في
 ظرف الاضافات بحسب المصدق وبالحكمة فكلام السيد المحقق لم يحصل بعد ولعل غيري يحيله دق لاجب كما ذكرنا ان ما اورد
 العلامة القوشجي اولا على السيد المحقق لا مدفع له واما ما اوردته العلامة في انكار الايراد من التمثيل بالخارجي فان ريد بالخارج
 الصورة الذهنية التي لا تكون ظاهرا للكثيرين فهذا التمثيل غير مطابق لان بخارجي بهذا المعنى غير موجود في الخارج ولا يعرضه في
 الخارج اعراض موجهة فيه كما ذكره العلامة حتى يكون التمثيل مطابقا للتمثيل له وان اريد بالخارجي الشخص المتعين فلا ريب في
 انه معروض في الخارج للعوارض الخارجية لكن الجزئية بهذا المعنى عارضة له في الخارج كما حققنا فيما سبق مفصلا فلا يصح قول
 العلامة ولا يمنع من ذلك كون الجزئية انما تشب اليه في العقل فاما ما افاده المحقق الدواني في وجدهم مطابقة هذا التمثيل
 فغير محصل لانه ان اراد بالخارجي المعنى الاول كما صرح به في المجديدة فلا معنى لقوله لان العوارض التي تعرض للجزئيات في
 الخارج لا تعرضها من حيث انها جزئية اذ بخارجي بهذا المعنى غير موجود في الخارج فكيف يعرضه في الخارج عارض بآية حيثية
 كانت وان اراد بالمعنى الثاني فلا يصح قوله لو عرضت لها من حيث الجزئية لم تكن عوارض خارجية لان الشخص المتعين
 يعرضه بآية شخص متعين عوارض خارجية قطعاً واما الايراد الثاني الذي اوردته العلامة اعني بالعوارض الانضمامية كما سأل
 والبياض فغير وارد لان العوارض الانضمامية والاضافات بها فرع وجود الموصوف وجوداً كسابق على البياض والاضافات بحسب البياض فلم يوصف
 في الخارج مرتبة سابقة على البياض وليس للموصوف بالوجود في الخارج مرتبة سابقة على الوجود لان الوجود ليس صفة انضمامية فقياس العوارض الانضمامية
 على الموجود قياس مع الفارق نعم لا يستلزم هذا الفرق الا ان لا يكون للاضافات بالوجود انضمامياً فاجابا لان يكون للاضافات انضمامياً
 خارجياً اي حتى ثبت ان ظرف الاضافات بالوجود مطلقاً هو الذهن اما ما افاده المحقق الدواني في جوابه بالنقص من ان الماهية من حيث هي هي
 لا بشرط الوجود لعدم الاقتران في الخارج الا بالوجود العارض لانه ليس للماهية في الخارج مرتبة سابقة على مرتبة وجودها فلا يكون حيثية الاطلاق من الوجود
 والعدم ثابتة لها لاني الذهن بخلاف حيثية الاطلاق عن السواد والبياض فان كان مقصوده بهذا البيان انه لما لم يكن
 للماهية في الخارج مرتبة سابقة على الوجود لا تكون في الخارج معروضة للوجود فلا يتم بيانها الا اذا ثبت ان كل عارض خارجي

يجب ان يكون المعروضه مرتبه ساقية عليه في الخارج وذلك ممنوع بل القدر الضروري ان كل عارض خارجي انضمامي يجب
ان يكون المعروضه في الخارج مرتبه ساقية عليه الوجود الخارجي وان كان عارضا خارجيا لكنه ليس انضماميا فلا يجب ان يكون
المعروضه مرتبه ساقية عليه ان كان مقصوده بيان الفرق بين الوجوديين الصفات الانضمامية فهو حتى الان ان يظهر
لا يجب ان يكون الانضمام بالوجود انضماميا لان لا يكون للانضمام خارجيا اصلا كما هو مدعى في الحق وسيأتي انشاؤه تعالى
كلام يتعلق بهذا الكلام القول الثاني قال العلامة التتبي من ان طرف الانضمام بالوجود الخارجي بنفس الامر فان الوجود في الخارج
المهية من حيث هي هي الالمائية الموجودة في الذهن فان الموجود في الخارج ليس بهو المهية الموجودة في الذهن فليس الوجود من
المعقولات الثانية كما زعم القوم ولعل من هذا الاشتباه انهم لما راوا ان الصفات الماهية بالوجود ليس الصفات خارجيا كالصفات
الحجم بالسمياض حكموا بان الصفات عتقلى وليس كذلك فان الصفات الماهية بالوجود بحسب نفس الامر والموصوف بالوجود
المهية من حيث هي هي الالمائية الموجودة في الذهن وقال ايضا ان الوجود في الخارج لا يمكن ان يعرض الماهية عند وجودها
في العقل والامر ان الماهية موجودة قبل قيام الوجود بها وهذا يعلم ان الوجود المطلق لا يعرض المهية عند وجودها في العقل
بل الوجود المطلق والوجود الخارجي يعرض للماهية في نفس الامر لا في الخارج هذا كلامه ولنا فيه كلام لان الوجود ليس من الصفات
الانضمامية كما عرفت وهذا العلامة معترف بذلك فليس معنى عروضة شئ الا حتمه اتزامه من ذلك الشئ وكون ذلك الشئ متناها
لا تتزاعف فالوجود الخارجي عارض للماهية الموجودة في الخارج والوجود الذي يعرض للماهية الموجودة في الذهن والوجود
المطلق عارض للمهية الموجودة في نفس الامر ولا يلزم من ذلك تقدم الوجود الخارجي على نفسه الوجود المطلق على نفسه
اذ الوجود مطلقا ليس صفة انضمامية حتى يتوقف عروضة على سبق وجود الموصوف به بل هو نفس الصيرورة المنتزعة عن
نفس الماهية بلا زيادة امر عليها ونفس الماهية هي الماهية الموجودة في الذهن او في الخارج او في نفس الامر وليس في
الماهية الموجودة امر لا يد على نفس الماهية على اسبق غير مرة فالانضمام بالوجود الخارجي الصفات انتزاعي خارجي و
ان لم يكن كالصفات الحسم بالبياض من حيث ان البياض صفة منضممة الى الحسم والوجود ليس صفة منضممة الى الماهية
نعم الوجود الخارجي لا يعرض الماهية الموجودة في الذهن فان الماهية الموجودة في الذهن ليست مصححة لان تثيرع عنها
الوجود الخارجي وما قال من ان الموصوف بالوجود الماهية من حيث هي هي ان اراد به ان الموصوف بنفس الماهية
وانها نفسها بلا امر لا مصداق له وشار لا تتزاعف فسلم لكن الموصوف بالوجود الخارجي هي نفس الماهية التي هي موجودة
في الخارج فيكون الانضمام بالوجود الخارجي الصفات خارجيا وان اراد به ان الموصوف به وشار لا تتزاعف هي الماهية
من حيث هي هي ثم من ان تكون متقرة في الخارج او في الذهن فذلك في الوجود المطلق مسلم وفي الوجود الخارجي

واللهي ممل بطل فان المتقرر في الدين ليس بنشار لا تنزع الوجود الخارجي وكذا المتقرر في الخارج ليس مصححا لانتزاع
الوجود الذهني وما قال من ان الوجود المطلق لا يعرض للماهية عند وجوده في العقل بطل لان الماهية عند وجوده في العقل
مصححة لان انتزاع عنها الوجود المطلق وبها معنى عروض الوجود للماهية فالوجود المطلق قد يعرض للماهية عند وجوده في الخارج
وقد يعرض للماهية عند وجوده في العقل فلا انقاص به قد يحقق في ضمن الانقاص الخارجي كما في انقاص الاعيان بالوجود
وقد يحقق في ضمن الانقاص الذهني كما في انقاص الصور بالوجود وبالجملة فكون نفس الامر ظرف الانقاص بالوجود المطلق
صحيح لكن نفي كون الخارج ظرف الانقاص بالوجود الخارجي غير صحيح واعتراض المحقق الدواني على هذا العلامة بوجه الاول
انه اذا كان انقاص الماهية بالوجود في نفس الامر فاما في الخارج وهو محال او في الذين فمخصوص الوجود الذهني فيه مدخل
فيكون من المعقولات الثانية ووجه حاله الشق الاول اعتراف العلامة بان الوجود لا يعرض للماهية في الخارج الثاني
على قوله الاول كون الماهية موجودة قبل قيام الوجود بها ان اللازم كونها موجودة في العقل قبل قيام وجوده في الخارج لا
ما ذكره وانت تعلم ان معنى كلام العلامة ان الوجود في الخارج لو كان عارضا للماهية عند وجوده في العقل حتى يكون الوجود
الخارجي من العوارض العقلية لزم ان يكون الماهية موجودة في الخارج قبل قيام الوجود الخارجي بها اذ قيام الوجود الخارجي
بها على هذا التقدير انما هو عند وجوده في العقل وجوده في العقل قد يتأخر عن وجوده في الخارج فيلزم كونها موجودة في الخارج قبل
قيام الوجود بها فالتفصيل وجود الماهيات في العقول العالية مقدم على موجوديتها في الخارج فيمكن ان عروض الوجود الخارجي بعرضه
العقول العالية فلا يلزم كونها موجودة في الخارج قبل قيام الوجود بها كما قررت قلت لسوق الكلام في عروض الوجود
الخارجي للعقل الاول فليس قبله عقل حتى يكون موجودية العقل الاول في الخارج مسبوبة بعروض الوجود الخارجي له
عند وجوده في ذلك العقل فيلزم ان يكون العقل الاول موجودا في الخارج قبل قيام الوجود به على اناسوق الكلام في
عروض الوجود الخارجي للشخص المادي كما هو مادي فمن المستحيل وجوده في العقل المجرد فلا تمشي القول بتقدم وجوده في العقل على
كونه موجودا في الخارج وبالجملة فاللازم ما ذكره العلامة لانهم المحقق ولعل المحقق نعم من كلامه ان مراده ان الوجود في الخارج
لو كان عارضا للماهية عند وجوده في العقل كان فرعاً على وجوده بنا على قاعدة انفرعية فيلزم كون الماهية موجودة قبل قيام
الوجود بها فاعتراض عليه بان اللازم وجوده في العقل قبل قيام وجوده في الخارج فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه بنا على هذا
الفهم اورده عليه البعض ان مثل المحذور الذي ذكره لازم على تقدير كون الانقاص بالوجود في نفس الامر لانه وانت خبير بان هذا
يتجه على ما فهمه لا على ما قرنا به كلام العلامة واسد اعلم بآداب عبادنا توهم لبعض من ان لطلان اللازم ممنوع اذا لموجودية
بقيام الوجود بالماهية فيخرج كونها موجودة قبل قيام الوجود في غاية السقوط اذ الكلام في قيام الوجود بمعنى الموجد وهو صطلح

على إطلاق قيام الوجود على معنى آخر فلا كلام فيه وسيأتي عن قريب تفصيل في ذلك الثالث انهم قسموا عوارض الماهية الى ثلاثة أقسام
الاول ما يكون عارضا للنفس الماهية في نفس الامر بلا مدخلية خصوص احد الوجودين في عروضاها الثاني ما يكون عارضا لها
بحسب الوجود الخارجي والثالث ما يكون عارضا لها بحسب الوجود الذاتي ولا يمكن عروضاها لماهيات في الخارج فلا يكون من قسم الاول
لانه لا يحضر لها انما وجدت في الخارج او في الذهن لا من القسم الثاني فتعين ان يكون من القسم الثالث والالم يكن القسم الثالث
وكونه عارضا للماهية من حيث هي هي الماهية الموجودة في الذهن بمعنى ان الوجود في الذهن ليس قيد الموضوع بحيث تغير القضية وصفية لانها في
كون عروضاها في الذهن بمعنى ان الوجود الذاتي صحيح للمعرض نعم يقتضي الكلام في نفى كون الانصاف بالوجود الخارجي مستلزجا فان ذلك يقتضي
تقدم الوجود الخارجي عليه لانت تعلم ان هذا الكلام امكن الراسخين على اعتراف العلامة القوشجي بان الوجود الخارجي لا يمكن عروضاها لماهيات في
الخارج فلا موله الا فالحق ان الوجود الخارجي عارض للماهية في الخارج واما قوله وكونه عارضا للماهية من حيث هي هي الخ فبني على انه تمثيل ان تمام كلام
العلامة متوقف على ان يجعل الوجود الذاتي قيد للمعرض ليس كذلك فان الوجود الخارجي ليس عارضا للماهية من حيث الوجود الذاتي سواء جعل الوجود
الذاتي قيد للمعرض او شرط للمعرض لا يشترط كلام من ان الوصف في القضية الوصفية يكون قيد للمعرض غير سدا لا لا يجب في القضية الوصفية ان
الوصف قيد للمعرض فان تحرك الاصابع مثلا ثابت لذات الانسان مادام كما تبالا للانسان المقيد بالكتابة وتجوز ان يكون عرض
الوجود الخارجي في الذهن بمعنى ان الوجود الذاتي صحيح للمعرض ليس له معنى لان الماهية من حيث الوجود الذاتي ليست صحيحة
لا تتراع الوجود الخارجي فليس الوجود الذاتي صحيحا للمعرض اما ما اصاب به معاصرونا من هذا اليراد من ان الوجود خارج على الاقسام
الثلاثة للعوارض لانها اقسام لما يكون عارضا في نفس الامر والوجود ليس عارضا لشيء في نفس الامر لا يهنا ولا خارجا فنفى غاية
السقوط لان هذا الكلام مع كونه خرافا ليس تحت معنى كما سيلوح عن قريب لشارحه تعالى لا يصح من قبل العلامة القوشجي الاعتراض بان
الوجود الخارجي عارض للماهيات في نفس الامر فلا بد من اندراج تحت احد الاقسام الثلاثة ثم ان العلامة القوشجي اعتمد في نفى كون الوجود
قائما بالماهية بحسب الخارج على ما سبق فقله من اسيد المحقق من ان ثبوت شيء لاخر في الخارج فرع ثبوت المثبت له ان دنيا
فذهنها وان خارجا فخارجا وقد سبق منا ان هذا انما يدل على ان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية في الخارج فان انضمام شيء
الى شيء فرع ثبوت انضمام الماهية واما ان ثبوت شيء لشيء مطلقا سواء كان معنى انضمامه اليه ومعنى صحة انضمامه فرع ثبوت
المثبت له فممنوع بل باطل كيف والقوم يثبتون صفات سابقة على الوجود كما لو جوب مثلا على انه لوح فذه اكلية لزم ان يكون
عروض الوجود للماهية بحسب نفس الامر ايضا لان ثبوت شيء لشيء في نفس الامر فرع ثبوت المثبت له فيها فيلزم تقدم الوجود على
الوجود في نفس الامر مع ان هذا العلامة قائل بعروض الوجود للماهية في نفس الامر وتجوز ان يكون عروض الوجود الخارجي
للماهية متوقفا على وجودها في الذهن وعروض الوجود لها في الذهن متوقفا على عروض الوجود لها في ذهن آخر وكذلك الى نهايتها

والاحتيل لتسلسل في الازمان الملائمة لجزات لا يتحقق ان يصيغ اليه لانا نسوق الكلام في عروض
الوجود الخارجي اما ان يكون موقوفا على وجودها سابقا ولا يكون على الثاني لطلت القاعدة الكلية القائلة بضرعية ثبوت شئ شئ
على ثبوت المثبت لا قد كان بند الكلام عليها وعلى الاول فاما ان يكون وجودها السابق في الخارج او في الذهن لا سبيل
الى الثاني فحق الاول فعلى تقدير تسليم تلك القاعدة لا مخرج من لزوم تقدم الوجود الخارجي على نفسه سواء قبل بان قيام الوجود
بالمهية في الخارج او قبل بان قيامه بها في نفس الامر على ان القول بكونه موجودية شئ في الخارج او في ذهن من الازمان موقوفة
على موجودية سابقا في ذهنه ليس تحت معنى لان تعدد الموجودات لا يتلزم تعدد الموجودات بدبهة فالوجود الخارجي ليس هو
الموجود الذهني بعينه ولا الموجود في ذهن ما هو الموجود في ذهن آخر بعينه فالمثبت له الوجود الخارجي ليس يمكن ان يكون هو الموجود
في ذهن ما او المثبت له الوجود في ذهنه لا يمكن ان يكون هو الموجود في ذهن آخر مقتضى القاعدة المذكورة هو ان يكون
المثبت لنفسه ثابتا قبل ثبوت الثابت له مع ان هذا التجزؤ لا يصح من قبل العلامة القوشجي الذي معد الكلام لانه فاعل بان
الوجود في الخارج لا يعرض للمهية الموجودة في الذهن هذا مع ان الاتصاف بالذات باطل بالبرهان وتجزؤ كثرة الموجودات للملائمة
الواحدة في ذهن واحد خلافا للبداهة القطرية ما سبق الى بعض الاولاء من ان الموجودية في الخارج غير الانصاف بالوجود
الخارجي ومقتضى القاعدة هو ان الانصاف بالوجود فرع وجود الموصوف لان موجودية شئ في الخارج فرع ثبوته ليس له معنى اذا انصاف
بالوجود الخارجي هو الموجودية في الخارج ولو خسر الانصاف معنى آخر فلا كلام فيه وسيأتي تفصيل ذلك عن طريق الشارح على
القول الثالث ما افاده المحقق الدواني وهو الذي اكب عليه المتأخرون قال انصاف شئ باخر في نحو الوجود ان وجب
ان يتأخر عن انصافه بذلك لا نحو الوجود ولم ان لا يكون نفس الامر ظاهرا للانصاف بالوجود في نفس الامر لا تقدم على نفسه او
تسلسل وان لم يجب تأخره لم يتم الدليل على ان الانصاف بالوجود الخارجي ليس في الخارج ولا محقق عن ذلك الا بان
يقال اعتبر في الوجود الذي هو ظرف الانصاف ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف والمهية لا يمتاز
الوجود الخارجي عن ذلك الوجود بل بحسب الوجود الذهني ولكن يتنازع الوجود في نفس الامر بحسب الوجود في نفس الامر لا العقل
ان يعتبر للماهية بدون ملاحظة الوجود في وجودها للماهية في نفس الامر ممتازة بحسب هذا الوجود عن الوجود في نفس الامر والحكم
غير ممتاز عنه بحسب نحو آخر من الوجود في نفس الامر ايضا انتهى ثم قال التحقيق ان الوجود مما يميزه العقل من الماهية ويصفيها
به مصداق ذلك الوصف هو عين الماهية فان قلت فجميع المنزفات معقولات ثنائية وبعضها بطل يمتاز ما هو منها مقصود
ثان محال ليس قلت بل بعضها هو يكون الانصاف به بحسب الوجود الذهني ثم لا اشكال في كون الانصاف بالكلية لفظا
بحسب الوجود الذهني ولا في ان الانصاف بالعمى والفوقية مثلا بحسب الوجود الخارجي اذا الوجود ان شرطان للانصافين

كما يدل عليه تخیل الفاعل لقول وجب في الذهن فصاعدا ووجد في الخارج فصار فوقا وادنى لكن في نفس الوجودين أشكال
 كما لم يلبس اشارة اذ لو اشترط في الوجود الذي هو ظرف الانصاف تقدمه على الانصاف ظهر ان الانصاف بالوجود الخارجي ليس
 بحسب الخارج لكن لزوم ان لا يكون الانصاف بالوجود في نفس الامر بحسب نفس الامر تقدم الشيء على نفسه ان اكتفى بمجرد كونه منتزعا
 عن الماهية الموجودة بذلك الوجود لزم ان يكون الانصاف بالوجود الخارجي بحسب الخارج فانه منتزع عن الماهية الموجودة
 في الخارج فالوجه كما اشترط اليه ان يعتبر فيه بعد كون الانصاف مستلزما لهذا النحوس الوجود ان يكون الماهية في ذلك النحوس
 الوجود غير مخلوطة بذلك العارض وظاهر ان الماهية في الوجود الخارجي مخلوطة بالوجود الخارجي وكذا في الوجود في نفس الامر
 وكذا في الوجود العقلي مخلوطة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يافذه غير مخلوطة بشئ من العوارض فهو في هذا الاعتبار معر عن جميع
 العوارض حتى عن هذا الاعتبار فهذا النحوس الوجود ظرف الانصاف به وهو نحوس خارج وجود الماهية في نفس الامر لا يقال هذا
 النحوس الوجود مقدم على سائر الانصافات فلو اعتبر التقدم تم الكلام لانا نقول ظاهرا ان هذا النحو لا تقدم له على نفسه الانصاف
 بهذا النحو في هذا النحو فلا يصح اشتراط التقدم ومن هذا التفصيل تبين ان عروض الوجود في نفس الامر ليس كعروض غيره بل عروض
 فان ظرف الانصاف بها مغاير لما بل ربما يتقدم عليها بخلاف ظرف الانصاف به فانه ذاته باعتبارها كما علم انتهى وقد اختلف
 الناظرون في كلامه فان لم يكن ظاهر في ان يعتبر في ظرف الانصاف بالعارض ان يتأخر لعروض في الوجود وكذا هو ظرف الانصاف عن العوارض
 فيعلم على ان يكون ظرف الانصاف بالانترعية الخارجية كالفوقية وهي هو الخارج اذ موضوعاتها الانتزاعية هي في الخارج وليس الخارج موجودا ان كان
 الموصوف والصفة ضرورة ان الصفات الانتزعية لا وجود لها وادرجه موصوفاتها في الخارج مع ان آخر كلامه لنفس على
 ان ظرف الانصاف بالفوقية والعرضي مثلا هو الخارج والظاهر من كلامه الثاني ان الاعتبار في ظرف الانصاف عدم الخلط
 اي التباين بين الصفة والموصوف فيعلم ان لا يكون الانصاف بالعرضي مثلا في الخارج اذ لا اعتبار بينه وبين موصوفه في
 الخارج فان التباين الخارجي بين شيئين يستدعي ان يكون لكل منهما وجود في الخارج متما لا عن وجود الآخر فعلم بذلك ليس
 مراده بالانتيان وعدم الخلط ما هو المتبادر منها فقال بعض ناظري كلامه انه اراد بالانتيان وعدم الخلط ان لا يكون تحصل المعروض
 وتقوم معنى ظرف الانصاف والعروض بذلك العارض ولا شك ان الوجود الخارجي محال لا يمكن تحصيل الماهية في الخارج بدون
 فلهذا لم يجر انصاف الماهية بالوجود الخارجي في الخارج انتهى ولعل هذا ما مره الشارح في الحاشية المتعلقة على قوله ان كان ظرف
 الانصاف بها هو الذهن حيث قال قال المحقق الدواني ما حاصله ان الاعتبار في الوجود الذي هو ظرف الانصاف ان يتباين
 الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف ومن ههنا يقال ان الماهية لا تنصف بالوجود مطلقا الا في ظرف الخلط والتعريف
 اذ في غير التمييز الماهية عن الوجود والمراد بالتمييز ان يكون الموصوف بحيث لو فرض تعريفه عن الوصف لم يكن فيه التعريف

انصاف الهيولى بالصورة المطلقة انشأه ليس بمعنى اذا لمعنى الانتزاع الصورة المطلقة عن الهيولى لتمايز وجوديهما واما
 ثانيا فلما افاده مولانا قائم احكاما من انه انكان مقصوده انما ينضبط على ان الانصاف هو ان يكون الموصوف في طرف الانصاف
 غير مخلوط بالوصف فلا مشقة في الاصطلاح لكن الاصطلاح لا يعني شيئا اذ لا يلزم منه ان يكون الحكم بالوجود الخارجى حكايية
 عن طرف الذهن حتى يكون القضية المعقودة به ذهنية كما يزعم هذا المحقق اذ هذا المحلاد التحليلى ليس حكما عنه ومطابقا
 لهذا الحكم بل مطابقه بسى الحقيقة الموجودة في الخارج وانكان مقصوده ان طرف الانصاف بالمعنى الذى ذكره هو الحكمى عنه
 للعنفا فذلك ممنوع بل باطل فان هذه الملاحظة التحليلية انما هي في مرتبة الحكاية واما راجعا فلا لا يدري بالبعث
 على اشتراط الاتيلا وعدم الخلط بين الموصوف والصفة في طرف الانصاف حتى يتجه الى التكلمات المتجه لجعل طرف
 الانصاف بالوجود هو الذهن فان توهم انه لما كان الانصاف عبارة عن ان يصف العقل المبهية بالوجود فمالم يصعبها
 العقل بالوجود ولم تكن متصفة به فلا محالة يجب ان يلاحظ العقل المبهية مجردة عن الوجود والوجود ونحوها عن المبهية حتى يصعبها
 به فذلك التركيب الاشتراط المذكور قلنا الكلام في الانصاف بالوجود بمعنى الموجودية ولا ريب في انه لا مدخل فيه بوصف العقل
 واما الانصاف بالمعنى الذى ذكره فو امر اعتبارى اصطلاحى لا مشقة فيه ولا نزاع وسياقى تفصيح هذا التوهم مفضلا انشاء
 تعالى وان توهم ان الانصاف حقيقة هو انضمام الصفة الى الموصوف الخالى عنها والعقل يحكم بان الخلو عنها لا بد وان
 سابقا بالمرتبة على انضمامها وطرف الانصاف هو طرف الاطلاق والخلو فان كان للموصوف في الخارج مرتبة وجودية
 هو خاليا عنها في تلك المرتبة كان طرف الانصاف بها تلك المرتبة من الوجود والا يكون طرف الانصاف بها المرتبة
 السابقة عليها التى هي مرتبة الخلو عنها قلنا كون الانصاف عبارة عن انضمام الصفة الى الموصوف مطلقا ممنوع بل هو قسم
 من الاقسام وذلك القسم لا يتحقق فيما نحن فيه ولا يتحقق فيما نحن فيه هو القسم الآخر من الانصاف وهو ان يكون الموصوف نشأه
 ان يتشعب عنه الصفة وهو لا يستدعى ان يكون للموصوف مرتبة يكون هو فيها خاليا عنها على ان الانصاف لما كان عبارة
 عن انضمام الصفة الى الموصوف الخالى عنها فمرتبة الانضمام احق بان تجعل طرف الانصاف من مرتبة الخلو والاطلاق اذ
 ليست الصفة ولا الانصاف في تلك المرتبة حتى يكون تلك المرتبة هي طرف الانصاف بها وسياقى لذلك زيادة توضيح
 واما ما سافلنا ان لا يكون طرف الانصاف بالوجود هو اعتبار العقل ملاحظة ان للمباهية تكون موجودة في الخارج
 وفي نفس الامر باعتبار العقل ملاحظة فذلك ظاهر البطلان اذ لا مدخل لاعتبار العقل ملاحظة في موجودية الخلق في
 الخارج ونفس الامر بهته وان اراد به عقد الاصطلاح على تسمية الملاحظة التى يكون المباح فيها غير مخلوط بالوجود وطرف
 الانصاف وانكان انصاف المبهيات بالوجود في الواقع غير متعلق بهذه الملاحظة وهذا الاعتبار لا يتوقف عليها فاع

ان هذا ليس له جدوى لا يتصور على هذا النزاع المشهور من ان القاص شي بشئ في اى ظرف هو فرع بثبوت الموصوف في ذلك
 الظرف وشكوك له في ذلك الظرف اذ على هذا التقدير يكون اطلاق ظرف الانصاف على هذه الملاحظة بمجرد الاصطلاح ويكون
 الاحتكاك موجودة في الواقع والخارج متصفه بالوجود في ظرف الخارج ونفس الامر وان لم يسم الواقع والخارج بظرف الانصاف
 وهذا لا يراى اذ كان راجع الى الثالث مما سادفلا نلصوح ما ذكره اذ لم ان لا يكون الواجب سبحانه متصفا بالوجود اصلا اذ لا يقل
 تعريته عن الوجود الخارجي في شي من الظروف واما ملاحظة بعض وجوه ذاته الحققة المقدسة غير مخلوط بالوجود فلا يغني شيئا
 اذ الكلام في ظرف الانصاف ذاته المقدسة بالوجود فالتقت الوجودية سبحانه فلا انصاف هناك قلت الكلام في الوجود
 المصدرى المشترك وهو ليس عيناً لشي من الاحتكاك فضلاً عن حقيقة الحققة المقدسة المتعالية واما ما جاء فلان العراض
 كما يعرف به هذا الحق منحصراً في الانضمامي والانتزاعي فالماهية المعرعة عن الوجود الخارجي في الملاحظة لو كانت معروفة للوجود
 الخارجي في الملاحظة فالان يكون الوجود الخارجي منتزعا عنها او مضاعفا اليها وظاهر ان الوجود الخارجي لا ينتزع عن الماهية
 الموجودة في الملاحظة لانها ليست موجودة في الخارج فبطل الشق الاول ومعنى الوجود كما حصل في العقل قائم بالعقل لا
 بالماهية الموجودة في الملاحظة فليست الماهية الموجودة في الملاحظة معروفة للوجود الخارجي ومتصفه به انا ما فلان التعري
 عن جميع العوارض ليس بحسب نفس الامر بل بحسب اعتبار الذين اخترعوا فلو كان ظرف الانصاف الماهية بالوجود فلا اعتبار
 الانتزاعي كان القاص فيها اخترعها غير مطابق لنفس الامر فان قيل ظرف الانصاف الماهية بالوجود الملاحظة التي يعتبر فيها الماهية
 مجردة عن ذلك الوجود الخاص وان كانت مخلوطة بتجزأ عن الوجود في نفس الامر والتجزؤ عن جميع العوارض وان لم يكن بحسب
 نفس الامر لكن التجزؤ عن بعضها ممكن بحسب نفس الامر فلا يلزم من كون ظرف الانصاف تلك الملاحظة التي اعتبر فيها الماهية
 مجردة عن الوجود الخاص كون الانصاف اخترعها غير مطابق لنفس الامر قلنا هذا مع انه لا يصلح توجيه الكلام لمحقق لانه مصرح
 بتعري الماهية في تلك الملاحظة عن جميع العوارض لا يجدي نفعا لان التجزؤ عن الوجود الخاص ايضا انما يجب اعتبار
 الذين الماهية مجردة عن الوجود الخاص لا القصور مجردة عنه في نفس الامر فاما قيل من ان ظرف الانصاف الماهية بالوجود
 في نفس الامر لا يمكن ان يكون تلك الملاحظة التي اعتبر فيها الماهية مجردة عن الوجود الخاص لان التجزؤ عن الوجود
 وان جاز بحسب نفس الامر لكن التجزؤ عن الوجود لطلق لا يجوز بحسب نفس الامر فاقط لان التجزؤ عن الوجود الخاص لا تجزؤ
 عن الوجود لطلق كلاهما بيان في عدم كونها بحسب نفس الامر بل بحسب اعتبار الذين فقط فان قيل من قبل المحقق ان هذا
 الاعتبار الذي حكم بكونه اخترعها محقق في نفس الامر ونحو من اخار وجودها ماهية فيكون الانصاف الذي هذا الاعتبار
 واقعا لا اخترعها غير مطابق لنفس الامر قلت لهذا الاعتبار ولهذه الملاحظة جهتان جهة ان هذه الملاحظة تنحصر من اخار

الوجود في نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصها وجهه خصوص تلك الملاحظة فهي بالجهة الاولى واقعية ونحو من الخارج
المهية في نفس الامر وليست ظرفا للانصاف بالمعنى الذي نزع عنه هذا الحق او المهية الموجودة في الملاحظة بهذا المعنى غير
عن جميع العوارض لان الوجود بل هي مخلوطة بالوجود الخارجي وهي بالجهة الثانية ظرف للانصاف بالمعنى الذي نزع
اذا الماهية في الملاحظة بهذه الجهة معرأة عن جميع العوارض حتى عن هذه الملاحظة لكنها من هذه الجهة ليست من الخارج
الامر بل هي من هذه الجهة من اعتبارات الذهن ثلثة واما سعا فلان الحق قال في هذا المقام بعد ما نقل عن معاصره
ما اوده به على ذلك من ان صحة الاستزاع ليست ثبوتها ولا الانصاف فان صحة الاستزاع تدل على ثبوت الوصف للموصوف
في نفس الامر وان لم يكن الموصوف موجودا في الخارج فحق الانصاف ثبوت الوصف للموصوف سواء كان في الخارج او
في نفس الامر وصحة الاستزاع تدل على ان ثبوت في نفس الامر ولا صرحنا في عدة مواضع بان هذا النوع من الانصاف يرجع الى
صحة الاستزاع ولم نقل انه عين صحة الاستزاع والقطر شاهدة بان الموجود له نحو الانصاف بالوجود والاعنى له نحو الانصاف بال
هذا خلاصة كلامه لا ريب في ان الوجود الخارجي منتزع عن الهوية الخارجية فصحة انتزاعها تدل على ثبوت الوجود لها
في الخارج وبهذا معنى الانصاف باعتبارها فليكن الخارج ظرف الانصاف بالوجود الخارجي واما سعا فلان مرتبة
المهية المعرأة عن جميع العوارض التي جعلها هذا الحق ظرفا للانصاف بالوجود تحتل معينين الاول مرتبة المهية المعرأة عن
السابقة على جميع العوارض ضرورة ان العارض لا يكون في مرتبة المعروض فالمهية المعرأة عن جميع العوارض بهذا المعنى عجا
عن نفس المهية وهي كما انها موجودة في الملاحظة والذهن موجودة في الخارج ومنصفة في الخارج بالوجود فلا معنى لنفي انصافها
في الخارج بالوجود ولا ينافي انصافها في الخارج بالوجود سبقها على الوجود سبق المعروض على العارض وانتزع منه على انتزع
الثاني مرتبة الماهية التي اعتبر فيها التجرد وتقرى عن جميع العوارض فهي عبارة عن المهية المجردة التي هي من المحتملات
العقلية فلا معنى لجعل هذه المرتبة ظرفا للانصاف بالوجود بالجهة محكام هذا الحق في هذا المقام لا يحصل معناه ولا يفهم
ولعل اسعان انظر في نصي الى وجه اخر من الاختلال تركنا ما لا بد ثم ناقدا شترنا في خلال كثرنا الاقوال هذا الحق الى اقول
اخر لا بناء عليها مستنبط من كلامه اشترنا اجمالا الى وجه فساد ما فعلنا ان نذكر التفصيل لا بنين ما يتعلق به اجراء وتعدى لا نقول
تجمل بعض المتأخرين ان الانصاف والعروض عبارة عن انضمام الوصف الى الموصوف والوجود ليس منضمما الى الماهية في
الخارج اذ ليس في الخارج الماهية ثم العقل يضرب من تحليله ينتزع عنها الوجود ويعتبره وصفا لها فيكون ظرفا لانصاف المهية
بالوجود وعروض الوجود لها هو كذا العقل هذا التحليل باطل اما اولها فلما عرفت من ان ظرف الانصاف هو ظرف مصلوطة المحكي
عنه لا ظرف الحكاية وكذا العقل ظرف الحكاية لا المحكي عنه واما ثانيا فلان ما ذكره جباري جميع الاستزاعات والعدميات الخ

لأنها غير منفصلة إلى موصوفاتها في الخارج فيكون انضمامها إليها في لحاظ الحقل فيلزم ان يكون ظرف الانصاف بها هو الذين لما
ثالثا فلا يلزم ان يكون ظرف عروض لوازم الماهية هو الذين إذ لا انضمام لها إلى الملزومات لأن في لحاظ الذين أمارا بالافلا
المقصود المكان تجديد اصطلاح فلا يجزى وان كان أن الالحاظ التحليلي مطابق للقضية التأكيدي الماهية موجودة نصريح البطلان و
اما مسافلان الوجود غير منضم إلى موصوفه أصلا لأن في الخارج ولأن في الذين لأن في الالحاظ التحليلي فانه قبل ان يتفرع ليس موجود
حتى يضم إلى شيء ولبعد الاستخراج قائم بالحقل بالوصف وان اريد بالانضمام الحكاية بكونها موجودة فهذا ليس إلى انصاف في شيء وتوهم بعضهم ان انصاف
بالوجود عبارة عن ان يصف الحقل الماهية بالوجود فالانصاف في الوجود فاما يكون في الذين ليس موجودة الاشارة بانصافها بالوجود فاما ان الموصوف
بالضرورة انه ليس لقصور وجوده زيد ووصفا زيدا بالوجود وفضل في موجودية زيد بل موجودية الاشارة بتأثير الفاعل والوصف في
الوجود لا بانصافها بالوجود بل بالحقل فيخفف جدا فان الموجودية ليست الا الانصاف بالوجود ولا يعني ان الانصاف بالوجود
سبب للموجود بل انه عينها ولعل هذا القائل المتوهم قد شبه عليه الانصاف بالوصف الذي هو فعل الذين لم يدل ان انصاف
بهذا المعنى لا يكون الا في الذين فامى معنى لما ذكره ان الانصاف في كل ظرف يتوقف على ثبوت الموصوف في ذلك لظرف
ام لا لا انصاف بهذا المعنى موقوف على ثبوت الموصوف والصفة معاني الذين لتوقف وجوده نسبة على وجوده فيها به
فلا معنى لما قلنا من ان وجود الموصوف في ظرف الانصاف ضروري ووجود الصفة وكون موجودية الاشارة بتأثير الحاصل
لا يتأخر كون الموجودية عين الانصاف بالوجود واما قول هذا القائل المتوهم اذ من المعلوم بالضرورة قلنا فانما يدل على ان ظرف
الانصاف بالوجود ليس هو الذين الا على ان الانصاف بالوجود غير الموجودية بل يدل على ان الانصاف بالوجود ليس عبارة
عما توهمه امارا وعليه من انه اذا لم يكن لقصورنا مغل في وجوده في الخارج لا يلزم ان لا يكون لوجوده الذي مطلقا
فيه لجواز ان يكون وجوده خارجي موقفا على وجوده في المبادئ العالية فاقطع ما من انه لا يدل في انصاف الاشارة
الاستراتيجية لوجود الصفات في الذين على ان كان او مسافلا فوجوده في توهمين هذا القول اذكرناه وبالحكمة فلا كلام في الانصاف بالمعنى
الذي توهمه هذا القائل فالكلام في مجرد علم في ذلك لا يلزم كون الانصاف بهذا المعنى في الذين ان يكون الوجود خارجي من الموصوف
الثانية التي لمقصود الوجود الذي يدخل في عروضها والانصاف بها وان لا يكون القضية المعقودة بقضية خارجية على ان القول
قريب عما تحمله بعض المتأخرين فيبطله او ردنا على توهم الشارح فليقلل المصاحبات التي انصاف الماهية بالوجود ولفظها
لا يتميز عن الماهية في ظرفا تفرعي وهي اوليس في عين خصوص حال بها يصح استزاع عنها بل هناك خلط بحث الانصاف بتدعي
في طرفين الموصوف الصفتي آخرها قلنا عنه سابقا لكان تعلم انه ان اراد انه ليس في عين خصوص حال اذ على الماهية اللاحقة
بها لتقرر بانها يصح استزاع الوجود عن الماهية فليقلل المصاحبات التي انصاف الماهية بالوجود ولفظها
بها لتقرر بانها يصح استزاع الوجود عن الماهية فليقلل المصاحبات التي انصاف الماهية بالوجود ولفظها

منه لكان لا يكون صحيح اشتراعه الوجود ونشأته ومطابق الحكم به امر عينيا وان يكون مصحح اشتراعه خصوص الوجود الذي حتى يكون الانشأ
به اشتراعا وبنينا ولا يكون القضية المعقودة به خارجية او مصحح اشتراعه الوجود الخارجي ومصدق الانشأ بنفس لما بهية والبهية المتفرقة في
العين من كون ان يكون فيه دخل للوجود الذي وملاحظة الذين فكما ان نشأته اشتراعه الفوقية ولعمري اعطى ولذا كان الانشأ بما
اشتراعا خارجيا كذلك نشأته اشتراعه الوجود الخارجي امعني والانشأ ته في غايه الامران نشأته اشتراعه الفوقية ولعمري الحقيقة المعنوية
مع امرانه على سخره وما و نشأته اشتراعه الوجود الخارجي نفس الحقيقة المتفرقة في الخارج بلا امرانه وفي الفرق لا لا يجب ان يكون لا
بالفوقية ولعمري انشأه خارجيا بالانصاف بالوجود الخارجي وبنينا ولو اطل على تسمية الانصاف بصفة اشتراعية يكون نشأته اشتراعا حقيقة
الخارجية مع امرانه اشتراعا خارجيا وعدم تسمية الانصاف بما يكون نشأته اشتراعه نفس الحقيقة الخارجية بلا امرانه خارجيا فلا شاحة
في الاصطلاح الان الاصطلاح لا يعني شيئا وان ارد انه ليس في العين مثل صحته اشتراعه الوجود الخارجي فذلك لطل او مصحح اشتراعه
نفس الحقيقة المتفرقة في العين اما قوله بل هناك خلط بحث فلا يجدي شيئا اذ الوجود لما كان اشتراعا كان مصدقا في الخارج لنفس
كما حققناه فيما سبق فليس في الخارج الانشأ لما بهية من كون ان يكون هناك امر مسمى بالوجود وهذا المعنى بان في الخارج
خلط بحثا وبنينا لمصحح اشتراعه الوجود الخارجي عنها فخلط البحث في الخارج مصحح كون الانصاف بالوجود خارجيا لانه بنا فيه كما
زعم واما قوله الانصاف لا يعني في طرفين لهنة والموصوف فيه ان لك في الانصاف الانضمامي سلم واما في الانصاف لا
فغير سلم بل لطل كيف لو كان لهنة متبادرة عن الموصوف في ظرف الانصاف لم يكن وجودا في ظرفه بعين وجود موصوفها بل كان
وجودا بتجار عن وجود موصوفها في ظرف الانصاف فلم يكن لهنة مشتركة عن الموصوف في ظرف الانصاف بل منضمته اليه فيه فلا
يكون الانصاف اشتراعا بذخلت واما قوله يعني انه يكون في ظرف الانصاف بحيث لو فرض اشتراعه الوصف عنه لم يلزم بطلانه في
نفسه ان لا يفيض اشتراعه الوصف من اشتراعه العقل منه الوصف فطاهر انه لا يلزم من اشتراعه العقل معنى الوجود عن الحقائق الموجودة
بطلانه في نفسه وان ارد به فرض نزع الوصف عنه وتقرير الموصوف عن الوصف فسلم ان الوجود اذا السلب عن موصوفه كان
ذلك بطلانه في نفسه لكن لا يلزم من ذلك الان الوجود مشترع عن نفس لما بهية بلا امرانه لان الانصاف به ليس خارجيا واما قوله و
المهية بالقياس الى الوجود وكل اختصاصها به فلا يعني شيئا لان عليته ان الوجود ونظائره مصداقها ومصحح اشتراعه نفس لما بهية
فلا تجرد لما بهية عنها ولا يلزم من ذلك ان يكون الموصوف بها المهية الموجودة في الذين حتى يكون الانصاف بها اشتراعا وبنينا
واما قوله فيم كذا في الذين ففيه انها وان كانت في الذين متعينة عن الوجود الخارجي ونظائره متصلة بدونها لكن محرمات تعري
عن الصفة لا يكفي للانصاف بالصفة بل لا بد للانصاف بالصفة من التلبس بها والمهية المتعينة عن الوجود الخارجي ونظائره
الموجودة في الذين ليست تلبسته بالوجود الخارجي لانها ليست موجودة خارجية فلا معنى لانصافها بالوجود الخارجي اذ الانصاف

بالوجود الخارج هو الموجودية في الخارج وهذا كله ظاهر مما تقول ليدكر عليك قد تعودنا الشارح بائتمال كلمات صاحب في المبدأ
 من قول ان يتأمل فيها كما تعود صاحب في المبدأ في جميع الفاظ خبره من دون تدبر في معانيها فيمضي ويهذر ويعجب بنفسه في
 وزيرى بابل العلم وتتفرغوا بعد من ذلك كلمة الله ولى الله والتوفيق وقال الفاضل آقا حسين الخوانساري ان الانصاف هو
 عبارة عن ثبوت شئ في شئ في الواقع فلا بد من ان يكون الثبوت له عالياً عن الثابت في الواقع وهذا الخلق هو المعبر عنه بالاطلاق وهذا الكلام
 وان كان بحسب اعتبار العقل لكن لا بد من ان يكون اقيماً مطابقاً للنفس المركبة وحكم العقل ثبوت الامر في الواقع ليس الا في غير هذا
 في الواقع من غير ما يشيئ آخره ذلك الاطلاق الواضحي ولو كان ذلك مجرد اختراع العقل وتعليل ان ثبوت الامر مجرد اختراع العقل
 وتعليل المفروض خلافه ثم انه قسم الانصاف الى ثلثة اقسام الاول الذي يكون متاخراً عن احد الوجودين معا فيكون
 الموصوف محبب وده مقداً على هذا النوع من الانصاف يكون الاطلاق والعروض في ظرف الوجود فيكون ظرف الوجود هو ظرف
 الانصاف الثاني الانصاف الذي يكون مقداً على الوجود كالاتصاف بالصفات السابقة على الوجود فظرف هذا الانصاف لا ينبغي
 ان يجعل ظرف هذا الوجود بل ان مرتبة الاطلاق والعروض كليهما مقدمة على الوجود فلا ينبغي نسبة الظرفية اليه بل ظرف هذا الانصاف
 هو نفس الامر بل ان مرتبة الاطلاق والعروض كليهما واقعيتان في نفس الامر فينسب الظرفية الى نفس الامر ولا يستدعي ذلك الانصاف الواضحي
 تقدم وجود الموصوف عليه في الواقع لان فرعيت الانصاف لثبوت الموصوف غير مسلمة بل غاية الامر الاستلزام وهو حاصل
 ولو سلم احد على تسمية هذا الانصاف انصافاً عقلياً وجب ظرفه ذهن نبأ على ان الاطلاق والعروض فيه باعتبار العقل وان كان
 واقياً فلا مشاحة فيه بشرط ان لا يتوهم ان الانصاف في الواقع موقوف على اعتبار العقل ثبوت الموصوف فيه مستلزم لكون
 العروض انما يتحقق حين كون الموصوف في العقل فانه توهم فاسد وليس معنى كونه عقلياً الا ان العقل يعتبره اعتباراً مطابقاً للواقع
 فلا انصاف حقيقة انما هو في الواقع سواء اعتبره عقل اولاً والوجود الذي هو لازم الانصاف هو الوجود الخارجى ولا حاجة الى نحو
 آخر في العقل لو سمي هذا الانصاف خارجياً نبأ على ان الوجود اللازم للانصاف خارجي لم يكن بعيداً ايضا الثالث الانصاف
 الذي لا يكون مقداً على الوجود ولا متاخراً عنه كالاتصاف بالوجود وما في مرتبته فظرف الخلق الاطلاق هو الواقع وظرف العرض
 هو الوجود فان راعياً جانب الاطلاق جعلنا ظرف الانصاف هو ظرف الاطلاق وهو نفس الامر وان راعينا جانب العروض
 فظرف هذا الانصاف هو الوجود وهو اولى اذ الانصاف حقيقة هو العروض ولو سلم على تسمية هذا الانصاف ذهنياً وجعلنا
 هذه الصفات من المعقولات الثانية فلا مشاحة فيمع رعاية الشرط المذكور وجعل الانصاف بالوجود الخارجى خارجياً نبأ
 على ان الوجود اللازم للانصاف وجود خارجي لم يكن بعيداً ايضا وبالجملة فكل شئ ظرفاً للانصاف ليس امراً عقلياً واقياً بل
 يرجع آخر الامر الى الاطلاق والامر فيه سهل بعد ما بينت ان جميع الانصافات الغير المنعزلة سوى ما شرط بخصوص الوجود

الذنبى كالانصاف بالموضوعية والمحمولية متحققة في الواقع وان لم يعتبر بالانصاف لانها لا تتوقف على وجود الموصوف بل تستلزمه بالوقت
ان كان في خصوص بعض المواد كالكلام لمخاضا قال مولانا خاتم الحكماء قدس سره انه ان اردوا بحل الموصوف عن الصفة في الواقع
ان لا يكون له صفة عينه ولا ذاتها فهذا المعنى يتحقق في الانصاف بالوجود الخارجى وجوبه لا يربى في ان الماهية في الخارج بحيث
يلغى اثره بالوجود الخارجى وجوبه منها وبها والعروض فيكون الانصاف في الخارج قطعا وينعقد بالقضية خارجية وكون الانصاف
في نفس الامر لا ينافى في هذا لان الخارج ليس من الخارج نفس الامر بل هو الخوازم منها وان اردوا بحل الموصوف له الصفة في نفس الامر
فهذا باطل لان عروض الصفة فيها اجتماعي تقيضي في الكلام في الانصاف الذي هو مطابق صدق اعقضية ولا يربى في
ان يصدق الوجود الخارجى هو انقراض الخارجى فيكون القضية المعقودة بقضية خارجية وعقد الاصطلاحات لا يعنى من الحق
شيئا انتهى كلامه الشريف وطاهره لا يتوجه اعتراضا على ما ذكره الخو السارى اذ ليس فيه موافقة على شئ مما ذكره ولعل لا ينكر
صدق القضية المعقودة بالوجود الخارجى خارجية نعم يريد على الخو السارى ما سنلوه عليك عن قريب الشاء الله تعالى القول الرابع
ما توجه المصدر الشيرازى المعاصر للحق الدواني من ان الوجود والمصدرى ليس عارضا لشيء في نفس الامر لذنبها ولا خارجا
وان الماهيات لا تتوقف بالوجود الا في اعتبار الفصل الغير المطابق لما في نفس الامر وان موجودية الماهيات ليس انصافها بالوجود
بل موجوديتها بما هو اتحاد مع مفهوم الوجود الذي هو معنى بسيط يعبر عنه بهست وان الوجود مقدم على فعالية الماهيات كل ذلك لان
ثبوت شئ بشئ في نفس الامر فرع ثبوت المثبت له قال في حواشى شرح التجريد ان العروض على تخمين احدهما بحسب نفس الامر وان
يكون احدهما قاطع بالآخر سواء كانا في الخارج او في الذهن او احدهما في الخارج والاخرى في الذهن كالعلم القاطع بالذهن الثانى بحسب اعتبار
الذنبى بان يكون الموصوف اذا اعتبره العقل بذاته ولم يعتبر معه غيره سجده في ذنبه المرتبة فاليا عن الصفة ثم سجده بعد ذنبه المرتبة
موصوفها بالوجود قد يراد بالمعنى المصدرى وقد يراد به مفهوم الوجود وتساويا ولا يجوز عروض شئ منها للماهية في نفس الامر
عروض شئ لاخر وثبوت له فيها فرع ثبوت فيكون للبهية ثبوت قبل ثبوتها بذاته والى مفهوم الوجود متحد مع الماهيات في نفس الامر
والتحذير من ثبوت ثبوت احدهما لاخر حيث الاتحاد لا عروض للمعنى المصدرى لها بحسب الاعتبار الذنبى اليم لان العقل ان وجد
الماهية فالبية عنه اذا اخذها بذاتها بلا ضمنية لكنه لا يجوز له بعد ذنبه المرتبة موصوفة بل انه يجبر على موجوده ولا يلزم من ذلك
قيام الوجود بها فان صدق لمشتق لا يستلزم قيام مصدر الاشتقاق واما الوجود بمعنى الموجود فهو ليس للماهية بحسب اعتبار الذنب
حيث يجبر العقل للماهية اذا اخذها بذاتها بلا ضمنية عارية عنه ويجبر في المرتبة الثانية عارضا لها ولذا يحكم بان عروض عام هذا كلامه
واعترض عليه الحق الدواني بوجه الاول ان انصاف شئ لشيء يستلزم ثبوت الموصوف فان القدر الضرورى ان موضوع
الموجبة الصادقة يجب ان يكون موجودا ما تقدم وجود الموضوع على اتحاد مع المحمول او انصافه بمصدر المحمول فمنع اذ لا

ضرورة ولا برهان كيف وقد يكون المحمول نفس الوجود او ما هو سابق عليه لثاني ان الوجود بمعنى الوجود اذا لم يكن عارضا للمهيبة في نفس
 الامر بل في اعتبار العقل كاصح جفاف القول بعروض الوجود للمهيبة يكون كاذبا سوارا خذ بالمعنى المصدرى او المعنى المشتق الاول
 المصدرى عنده ليس عارضا أصلا بالمعنى المشتق عارض بالاعتبار المتخالف لما في نفس الامر ومعلوم ان اعتبار العقل اذا لم
 يطابقه نفس الامر كان كاذبا الثالث ان من المعلوم ان ما يصدق على نفس المعنى ولا يكون عارضا له في نفس الامر يكون اثباتا
 له فلا واسطة بين الذاتي والعرضي فيلزم كون الموجودات للمهيبة في المرتبة الثانية عارضا خلطا بين العروص بمعنى القيام
 والعروص بمعنى كونه خارجا جمولا لا الوجود عارض بالمعنى الثاني ولا قيام فيه الخامس ان ما ذكره في نفي الانقسام باحواله
 في نفس الامر يجري في جميع الامور الاعتبارية فان مفهوم الممكن متحد مثلا مع الهية المدونة ذاتا ووجودا في نفس الامر و
 المتحدان يتحدن عروضا احدهما للآخر حيث اتحدوا لعروض الامكان بحسب المعنى المصدرى لها بحسب الاعتبار الذي ينهى اليه
 لان العقل وان جعل للماهية خالية عنه اذا اخذ بانها تباها بضميمة لكن لا يجيد بالبعد بده المرتبة موصوفة به لانه يجيد باحتمال
 ولا يلزم من ذلك قيام الامكان بها فان صدق المشتق لا يتلزم قيام سبدر الاشتقاق واما الممكن فهو ليس للمهيبة بحسب
 الاعتبار الذي ينهى حيث يجيد العقل للمهيبة اذا اخذ بانها تباها بضميمة عارية عنه ويجوز في المرتبة الثانية قائما بها عارضا ولذا يحكم بان
 عرض عام لها فخرج ما ذكر من المقدمات جارية فيها فمقتضى غير من الامور الاعتبارية كالامكان والمعلولية وغيرهما لا يوجب
 المقدمة المذكورة في اثبات الوجود الذي لان يحصل ذلك الدليل انما يحكم على المعدومات الخارجية بامور شبيهة كلما صادقا
 وثبوت الاشياء في فرع ثبوت المثبت له فلا بد لتلك المعدومات من وجودها وليس في الخارج فهو في الذهن من المعلوم
 لان المعدومات انما تنصف بالامور الاعتبارية وعلى ما ذكره الانصاف بها بحسب نفس الامر فلا يلزم وجود تلك المعدومات في
 نفس الامر مع ان القوم يستعملون هذه المقدمة في اثبات الوجود الذي ينهى ويعتمدون عليها السادس ان ههنا محصيا آخر وهو
 ان يقال صدق المشتق قد يكون بقيام سبدر الاشتقاق بان يكون سبدره عارضا قائما به كصدق الابيض على الجسم بواسطة
 قيامه بهياض به وقد يكون بواسطة نسبة الى السبدر كصدق الحد على زيد وقد يكون بسبب كون ما صدق عليه بحيث يصح
 اشتقاق ذلك المشتق عنه مثل الموجود والممكن ونظائرها وليس في القسم الثالث المشتق سبدر قائم بذلك اشياء قيا ما خارجا
 بل ينشع العقل منه اضافة الى مفهوم مشتق كالوجودية والممكنية وهما المراد بالوجود والامكان الهية متصفة في نفس الامر بهما فان
 العقل اذا انتشر عن امر وصفا يحكم بالقصاف بذلك بوصف من غير توقف على علمه بوجود ذلك الوصف في الخارج او في
 الذهن ولذلك تختلف الحكماء في وجود الاضافات بعد اتفاقهم على انصاف المهيئات بها وتلك الاضافة المنتزعة ليست
 سبدر المشتق حقيقة بل هي نسبة اليه فان السواد هو سبدر الاسود والاسودية اضافة متاخرة عن السواد وههنا ليس

في نفس الامر
 ان معنى محقق
 في نفس الامر
 بل

بمنزلة السواد بل انما ينتزع النقل من مقاليته افراد الموجود والممكن ولطائرهما الى مفهومهما الموجودية والممكنية والصفات
المهية بهما متاخر عن اتحادها بالموجود والممكن فان معنى الموجودية كون اشئ فذهن الموجود وذلك صفة تنصف بها المهية في
نفس الامر بمعنى صفة انتزاعها منها لا يتوقف الصفاها على وجود الصفة في طرف الاصفات وانما الاصفات المهية بالوجود
والامكان ولطائرهما مخالفة للعرف العام وانخاص بل للفترة فان الفترة كما اتفق بان زيد تنصف بالبياض مثلا فيحكم بانه
بالوجود وغيره من الامور الاعتبارية وعلى هذا لا يحتاج الى نفى الصفا المهية بالوجود بحسب نفس الامر والصفات التي ترجعها
وانت تعلم ان القوم يطلقون القيام على ما يرجع الى صحة الانتزاع هذا كلامه لمخصا و اعاب الغياث المنصور عن هذه الاربعة
اماعن الاول فبان الصفا شئ اشئ نسبة بينهما ونسبة متاخرة عن طرفها ضرورة فيكون فرعها على ثبوت الموصوف ضرورة و
القوم حيث حكموا بتقدم الوجوب الامكان على الوجود ارادوا تقدم الواجب والممكن على الموجود في الاعتبار الذهني لاني نفس الامر
ولانني في ذلك تقدم الموجود عليها في نفس الامر ولا يلزم من الصفا المهية بالوجود الواجب الممكن الصفاها بمبادي تلك
المشتقات اذ لا يلزم من صدق المشتقات الاصفات بمبادي الاشتقاق واما عن الثاني فبان الموجود لاتحاده مع المهية
ذاتا ووجودها في الخارج ليس عارضا في الخارج اذ العروص يستدعي تغاير الطرفين وعارض لها في الاعتبار الذهني لتحقيق التغاير
فهو في الاعتبار الذهني من عارضها الخارج عنها فكلذب الحكم بالعروض في الخارج ملتزم وفي الاعتبار الذهني غير لازم واما عن
الثالث فبان العارض غير العرضي فلا يلزم من عدم كون الموجود عارضا في نفس الامر للمهية ان لا يكون عرضيا لها فان
العارض للشيء هو العاقل به والعرضي له هو الخارج المحمول عليه واطاعة فيلزم ان يكون متحدا بمعنى نفس الامر فبين العارض
والعرضي تناف فلا يلزم من نفى العارضية في نفس الامر من نفى العرضية واما عن الرابع فباننا من عدم الفرق بين نفس الامر والاعتبار الذهني واما
عن الخامس فبان اللازم معنى نفس الاصفات بجميع الاعتبارات في نفس الامر ملتزم والقوم انما يستملكون في اثبات الوجود
الذهني صدق الايجاب بالفعل على المعدم الخارجي في الواقع وفعالية الايجاب في الواقع ليتقدم وجود الموضوع وليس
في الخارج فهو في الذهن فلا يلزم من عدم الاصفات بالامور الاعتبارية ان لا يجري المقدرة المذكورة في اثبات الوجود الذهني
واما عن السادس فبان ما ذكره من الجهتين لا يمكن لانه ان اراد صحة الانتزاع صحة هذا المحمول مما صدق عليه تعليله اليه
فذلك جاري في الذاتيات والعرضيات مشتقة كانت او غير مشتقة كالانسان والحيوان والاشئ المأخوذة من زيد لاخصا
له بالاشتق واعتبار ذلك تسليم لصدق المشتق بدون قيام مبدرا لاشتقاق ولا نفعه اعتبار مثل الموجودية والممكنية لانه
ليس مبدرا لاشتقاق لانه يجري فيما لا مبدرا له اتفاقا كالانسانية والحيوانية انما المبدأ الوجود والامكان فقوله وهما المراد
بالوجود والامكان في حيز المنع لظهور ان الموجودية غير الوجود وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه والصفات الماهية بالموجود

واللهية في نفس الامر منع اذ موصوفاً للهية عبارة عن كونها موجودة وهوتها بينها واذا كان الالهية والموجود متحدان في نفس الامر لا يكون بينهما اتصال فكان ان الالهية ليست صفة الانسان في نفس الامر كذلك الموجودة ليست صفة الموجود فيها وعدم توقف الانصاف على ثبوت الصفة في طرف الانصاف ممنوع اذ الانصاف لا يتوقف على ثبوت المنتهين قطعاً وكون انكار الانصاف الالهية بالموجود والامكان مخالفاً للعرف اهل اللغة لا يصرحوا لا يعويل عليهم قديم البرهان على امتناع الانصاف وليس فك مخالفاً للعرف الخاص باللعرف العام اذ لا يحكم اهل العرف بان زيد امثلاً قام به الاسكان بان يكون بانه ممكن لا يلزم من ذلك قيام الاسكان به ونحو الفقه ذلك الحكم القطرة ممنوعة اذ القطرة كما يجوز صدق غير المشتق كالشيء بدون قيام مبدء ذلك يجوز صدق الموجود بدون قيام الوجود وقوله وعلى هذا لا يحتاج الى نفى انصاف الالهية بالوجود ثم انظر ما ذكره على نفى الانصاف كما عرفت هذا كلامه لخصاً ولعل المحاكاة انك قد عرفت فيما سبق ان الانصاف والقيام والعروض على ضربين اشتراعي وانضمامي فالحق الدواني لطبق الانصاف والقيام والعروض على اثنين معاصرين اطلاق هذه الاسامي على الانضمامي خاصة ولذا يحكم بعدم انصاف الالهية بالامور الاعتبارية الاشتراعية في نفس الامر يقول ان الانصاف والقيام والعروض فرع على ثبوت الموصوف والمعروض وطاهر ان الوجود والامكان الوجوب في نظائر ليست صفات انضمامية فلا تكون قائمة وعارضة للهيئات وكذا الموجود والممكن والواجب فلا يكون هذه المفردات عارضة للهيئات في نفس الامر فالحق ان كان يزعم ان هذه الامور عارضة للهيئات في نفس الامر بهذا المعنى فلا يسوغ له ادعاء احتمال المنع فرعية الانصاف بهذا المعنى على ثبوت الموصوف اذ الانضمام فرع انضمام اليه قطعاً ولا يجوز الانصاف بهذا المعنى في الخارج بما ليس في الخارج فسقط ايراد هذه الاول ضرورة فرعية الانصاف بهذا المعنى على ثبوت الموصوف والثاني ان لا يلزم في كذب الحكم بعروض الموجود والوجود بهذا المعنى الالهية في نفس الامر والثالث اذ لا يلزم من عدم كون الوجود والموجود عارضا بهذا المعنى الالهية في نفس الامر ان يكون ذاتياً للالهية وانحاس اذ عدم عروض الاعتباريات على هذا المعنى في نفس الامر لم يمنع والاساس لا يتوقف على تقييد الانصاف من الانضمامي والاشتراعي بل لا يمنع من ان ينشترع حاله غير صحيح ومعاصروا ان كان يزعم على الاشتراع والانضمام عن الوجود وسائر الامور الاعتبارية فقد ارتكب شططا ضرورة انها غير متفرعة عن الهيئات قطعاً وصحة الاشتراع ليست فرعاً على وجود المنفرد منه بل غاية الامر الاستلزام وليست تسلطاً وجود المنفردات في الخارج بل تنافيل بل لو كانت موجودة في الخارج لم تكن منشترعات فلا تنحك في كون الوجود نظائره عارضة للهيئات في نفس الامر بمعنى كون الالهية صحيحة لا تنزعها وكونها صحيحة لا تنزعها هو معنى اتحادها مع الموجود والممكن ونظائرها لا يلزم في اشتراع كذب القول تنفي عروض الوجود والموجود نظائرها للالهية في نفس الامر بهذا المعنى ولا في ان يصح على نفس الشيء ولا يكون

عارضاً له في نفس الامر بالمعنى الاعم من الانضمام والانتزاع يكون ما يتألفه في ان عاقله لا يتغير على نقي الصفا المهيبة بهذا المعنى
 في نفس الامر بالامكان ونظائره ولا في ان المعدم الخارجى لا يتصف بالصفات الانضمامية حتى تثبت وجوده في الذهن بل يتألف
 له في ان صدق مشتقات هذه الامور مستلزم لصحة انتزاع مبادى الاشتقاق مما يصدق به علقاً بالادوات المذكورة
 على هذا التقدير واردة عليه قطعاً فالنزاع انما يؤول الى اطلاق لفظ الانضمام والعروض والقيام على الكلام في ان القدم
 هل يطلقون تلك الالفاظ على المعنى العام الشامل للانضمام والانتزاع ام يخصونها بالانضمام فقط فالظاهر من كلامهم
 هو الاول لانهم عرفوا العرض بالقائم بالغير وبما يوجد في الغير بما يحل في الغير وبما يكون ناعته بالغير وبما يكون عارضاً للغير ثم
 يقسمون الى المقولات النسبية وغيره او ظاهراً ان المقولات النسبية ليست عارضة ولا قائمة وعرضاً وقياماً انضمامياً ولا هى
 موجودة في الغير بوجوده وغيره ولا هى ناعته لها فتعاً انضمامياً وما يدل على ذلك من كلامهم اكثر من ان يحصى انظروا من ان
 ينحى و انتزاع في ذلك لا يرجع الى كثير طائل بقى ههنا كلام متعلق بالمعاني في كلام المتخصصين اما في كلام المصدر فهو انه زعم
 ان الموجود ليس عارضاً في نفس الامر بل في الاعتبار الذهنى وبذلك يصحح على اصطلاحه اليه لانه ان اردوا بالعارض القائم المضم
 فلا ريب في ان الموجود ليس قائماً بالمهيبة مضمناً اليها في الاعتبار الذهنى اليه كما انه ليس قائماً بها متضمناً اليها في نفس الامر
 اما في نفس الامر فلانه متضمن للمهيبة ولا قيام لاحال المتحدن بالآخر واما في الاعتبار الذهنى فلان العقل اذا انطقت المهيبة بذاتها ثم
 لاحظ مفهوم الموجود كان الماسية والموجود كلاهما قائمين بالذهن لان المهيبة قائمة بالذهن وفهم الموجود قائم بالمهيبة ففهم
 في الذهن حتى يكون الموجود عارضاً بهذا المعنى للماسية الاعتبار الذهنى وان اردوا بالعارض العرضى كان ذلك خطأ بين العروض
 بمعنى القيام والعروض بمعنى كونه خارجاً عما هو لا يردوا الارجح الذي اورده المحقق ولا مبلغ لما توهمه لغياث المنصونى
 وضعه من ان الموجود عارض قائم بالمهيبة في الاعتبار الذهنى وخارج محمول على المهيبة في نفس الامر اذ عرفت ان الموجود بخير قائم
 بالمهيبة في الاعتبار الذهنى اليه فان زعم ان الموجود وان لم يكن قائماً بالحقيقة بالماسية في الاعتبار الذهنى لكن للعقل ان
 يعتبر قائماً بها وان كان هذا الاعتبار غير مطابق للواقع قلنا قلنا للعقل ان يعتبر الموجود قائماً بها اعتباراً غير مطابق للواقع فلا فائدة
 لنفى عرض الوجود للمهيبة في الاعتبار الذهنى واشتات عروض الموجودية لها ثم في كلامه شيء آخر وهو ان الوجود عنه ليس
 عارضاً للمهيبة ولا عرضياً لها ولا ذاتياً لها ولا متضمناً لها اصلاً لان نفس الامور لا في الاعتبار الذهنى فاذن لا علاقة لاصلاً
 متفصل محض عنها فلا معنى لاضافه الوجود اليها كذا الحال في الامكان ونظائرها وقوله تقدم الوجود المصدرى على الهيئات
 وفعليتها خارج عن اثره العقل فلا يثبت اليه اما في كلام المحقق قلنا فيما ذكره من لم يحس من الوجود السادس هو ما من
 اخلل اما اولاً قلنا قوله ليس في القسم الثالث الشئ مبدى قائم بذلك الشئ قياً خارجياً ان المادى انه ليس في هذا القسم

المشتق سبدا قائم بذلك الشيء قياما انضماميا فلم يكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون في هذا القسم المشتق سبدا اصلا لا مبدقا قائم
 قياما انضماميا ولا مبدقا قائم قياما انتزاعيا حتى يصح قوله بل يتبرع من إضافة الى مفهوم اشتق وان اراد به انه ليس في هذا القسم
 المشتق سبدا قائم بذلك الشيء اصلا لا قياما انضماميا ولا انتزاعيا فم بل الوجود قائم بالمهية قياما انتزاعيا وصدق الوجود على شئ
 مستلزم لقيام الوجود قياما انتزاعيا فصدق المشتق بهنا بسبب كون ما صدق عليه حيث يصح انتزاع سبدا الاشتقاق منه وهذا
 القيام ليس متنازع من صدق المشتق بخلاف انتزاع مفهوم الموجودية مثلا فان متنازع من صدق المشتق واما ثانيا فلان قوله
 بهما لا بالوجود والامكان في غاية السخافة فان مفهوم الموجودية غير مفهوم الوجود ومفهوم الكمالية غير مفهوم الامكان اذ الموجودية
 والكمالية شتلتان على المفهوم المشتق للموجود والممكن بخلاف الوجود والامكان واما ثالثا فلان ما ذكره تسليم لصدق المشتق بدون
 قيام سبدا الاشتقاق كادعاء معاصروا واما رابعا فلان قوله فان معنى الموجودية كون شئ فردا من الموجود غير سديد ولا يصح
 ان معنى الموجودية كون شئ موجودا واما خامسا فلان هذا المحقق قال في موضع من الحواشي المجدبة ان الوجود ما قام به الوجود
 اما قياما حقيقيا او قياما مجازيا تال الى سلب لقيام بالغير والكمالات موجودة بمعنى اقام به الوجود قوما حقيقيا والواجب موجود
 بمعنى اقام به الوجود قوما مجازيا وهذا نكاح لما ذكره بهنا من ان الموجود ليس له سبدا قائم بل يتبرع العقل إضافة الى مفهوم
 المشتق وتلك الاضافة ليست سبدا للمشتق حقيقة بل هي نسبة اليه اما ما اوردوه عليه الغياث من ان صحة الانتزاع تجري
 في الذاتيات والعرضيات مشتقة كانت او غير مشتقة ولا اختصاص لذلك بالمشتق فغير ضرار اذ اختصاص لك المعنى
 بالمشتق ما لم يدعه المحقق حتى يفيده عدم اختصاصه به وهذا انما حصلنا الكلام في المحاكاة بين المحقق ومعاصره لان الناظرين
 في كلا مجال يتبرعوا بالحق الامر ولم يفتلوا بكثرة الفكر فكيف واعى لهم ما فوقه وانى التفريط والافراط ولم يتجنبوا عن برطات الاغلاط فله
 مولى الحكمة وولى عصمة القول الخامس ما تركه لبعض من ان الاتصاف بالوجود خارجي ان الوجود ممتاز عن المهية في
 الخارج واستدلوا عليه بوجه الاول ان الوجود اما ان ثبت للمهية في الخارج او لا على الثاني كانت الماهية عاريت في الخارج
 عن الوجود فلا يكون الماهية موجودة في الخارج وعلى الاول كانت الموجودية ذلك الشيء في الخارج فالوجود ممتاز عن المهية في
 الخارج فالماهية متصرفة في الخارج وجود ممتاز عنها في الخارج وهو المطلوب قلنا الوجود ثبت للماهية في الخارج بمعنى انه يصح
 ان يتبرع عنها فلا يكون ممتازا عنها في الخارج والثابت للشيء في الخارج لا يلزم ان يكون ممتازا عنه مطلقا بل اذا كان شوبه
 للشيء بمعنى انضمامه اليه بهنا ليس كذلك لاجاب عنه السيد المحقق قدس سره بان الوجود وان لم يثبت للمهية في الخارج
 لكن ثبت لها في حد نفسها الوجه الخارجى فنكون موجودة في الخارج لان الوجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفا لوجوده ولا يلزم
 من ذلك ان يكون ظرفا لوجوده حتى يكون جوده موجودا خارجيا والان يكون ظرفا للاتصاف بالوجود والاولى كون الموصوف ثابته

في قبل الانقسام به لان الانقسام لم ينفذ وجوه الموصوف انت تعلم انه اذا لم يثبت الوجود لله في الخارج لا انقسامه اولا
 انتزاعا لم يصح ان ينتزع عنها الوجود ولم يكن ذاتها في الخارج مصححة لانتزاعه لم يصح الحكم بان الوجود الخارجي ثبت لها في
 حد نفسها فاذا ان الخارج ظرف الانقسام بالوجود كما سبق ولا يلزم كون الموصوف ثابتا في قبل الانقسام بل ما عرفت من ان
 الانقسام ليس فرعاً لوجود الموصوف بل غاية الامر الاستلزام نعم الخارج ليس ظرفاً لوجود الوجود ووجوده مصنف في ظرف الانقسام
 غير لازم فاحتج ما ذكرنا واثبتت الى ما يقال من انه لا يلزم من عدم كون الماهية متصفة في الخارج بالوجود عدم وجودها فان الوجود
 غير الانقسام بالوجود وذلك لما عرفت من ان الموجودية عبارة عن الانقسام بالوجود الثاني وهو قريب من الاول انه اذا لم
 يكن الماهية متصفة في الخارج بالوجود كان الوجود الخارجي سلوباً عنه في الخارج وهذا ايضا انما يدل على ان الخارج ظرف الانقسام
 بالوجود لا على ان الوجود متمثل عن الماهية في الخارج وما قيل من ان ان اراد بسلوبية الوجود الخارجي عن الماهية في ظرف الخارج عدم
 انقسامها به في ظرف الخارج فاللزم سلم واطلاق اللزوم ممنوع كيف وهو عين محل النزاع وان لم يدب عدم كون الماهية موجودة
 في الخارج فاللزم ممنوع ساقط اذا المراد هو الاول وظاهر ان الخارج اذ لم يكن ظرفاً للانقسام بالوجود لم يصح الحكم عليه عن الخارج
 بان الماهية موجودة فيه كيف ولو كان مطابق لهذه الحكاية هو الخارج كان الخارج ظرف الانقسام اذ ظرف الانقسام بظرف
 مطابق الحكم على ما سبق تحقيقه وكذا ما قيل من ان الانقسام بالوجود غير الموجودية فلا يلزم من عدم كون الخارج ظرفاً للانقسام
 بالوجود عدم كونه ظرفاً للموجودية وذلك لما عرفت من ان الموجودية هي الانقسام بالوجود الثالث ان ظرف الانقسام بالوجود
 الخارجي لو لم يكن هو الخارج وكان هو الذين لازم ان يكون الماهية في الذين موجودة خارجية وهذا ايضا انما يدل على ان الخارج
 ظرف للانقسام بالوجود لا على انه ظرف لوجود الوجود حتى يكون الوجود متمثلاً عن الماهية في الخارج وما اورده عليه من انه لا
 يلزم من عدم كون الخارج ظرفاً للانقسام بالوجود ان لا يكون ظرفاً للموجودية باسقاطها ما عرفت من ان الموجودية هي الانقسام
 بالوجود وكذا ما قيل من انه لا استحالة في اللازم لجزان يكون شيء واحد ما يترتب عليه الاثار ولا يترتب عليه بحسب الوجودين و
 ذلك لان كون شيء واحد بعينه موجوداً بوجدتين خارجي وذميني صريح الاستحالة وكذا ما قيل من ان معروض الوجود في الذين هو
 الماهية الكلية ويجوز ان يكون هي لعروض الوجود الخارجي الذي هو مساوق للشخص الخارجي موجودة خارجية وذلك ان ما هو
 معروض للوجود شخصي ذميني لا يستل لان يعرضه للشخص الوجود الخارجي كذا ما يتوهم من انه لا ضمير في كون شيء واحد موجوداً
 خارجياً وذمنياً اذ الحاصل في المحاس هو الهوية وذلك لان حصول الهوية الخارجية في الالهي والمحاس معينها صريح لاطلاق
 كحاشيات في انشاء الله تعالى الرابع انه لو كان ظرف الانقسام بالوجود الخارجي هو الذين دون الخارج لوقف موجودية الماهية في
 الخارج على عقل ذلك الشيء ووجوده في العقل وهذا ايضا انما يدل على ان ظرف الانقسام بالوجود الخارجي هو الخارج لا على

ان الوجود متمتاز عن موصوفه في الخارج وما قيل من ان بطلان اللازم ممحوظ ان يكون وجود الماهيات في المبادئ العالية شرطا
 في موجودية الماهيات في الخارج ولا يصير فيه ساقطا لنسوق الكلام في الصفات تلك المبادئ بالوجود الخارجي فليس قولها
 عقل يكون جودها فيه شرطا لان الصفات بالوجود الخارجي وفي الصفات التجريبات المادية بلا ذل وجودها في المبادئ العالية وكذا ما
 قيل من ان الاتصاف بالوجود غير الموجودية فلا يلزم من توقف الصفات الماهيات بالوجود على وجودها في العقل توقف موجوديتها
 عليه ذلك لما عرفت من ان الموجودية هي الاتصاف بالوجود وانما سائر قدرته فيما بينهم ان تاثيرها لاجل في الاتصاف بالوجود
 فلو كان طرف الاتصاف به هو الذين لم توقف تاثيره على حصول الماهية في الذين وهو خلاف الضرورة قلنا هذا معنى على طريقة
 الجعل المؤلف قد اطلقنا في ما سبق وما قيل من ان مرادهم بكون التاثير في الاتصاف ان التاثير في الموجودية والاتصاف
 الذي في الكلام غير الموجودية ساقط ما عرفت مرارا من ان الاتصاف الذي في الكلام هو الموجودية لا غير ما قيل من ان ما لازم
 في هذا الوجه لازم على من قال ان اثر الجعل هو الاتصاف سواء كان طرفه خارجا او الذين ضرورة ان التاثير لا يتعلق بالمقدم
 المحض فلا بد ان يتحقق فاما في الخارج وهو باطل لان الاتصاف اضافته ولا يتحقق للاضافات في الخارج اتفاقا وفي الذين
 فالمرجع اعني توقف التاثير على حصول الماهية في الذين لازم قطعاً فلا دلالة لهذا الوجه على كون الاتصاف خارجيا فتدبر
 عنه بان القدر الضروري ان التاثير لا يتعلق بالمععدم المحض الذي لا يكون الواقع طرفا لنفسه لا طرفا لوجوده فالالاتصاف
 بالوجود ان كان خارجيا كان الخارج طرفا لنفسه ان لم يكن طرفا لوجوده فصح على هذا التقدير ان يكون الاتصاف اثر الجعل بخلاف
 ما اذا كان للاتصاف بالوجود هنا ذراع لا يكون الخارج طرفا لنفسه لا طرفا لوجوده فلا يصح على هذا التقدير ان يكون اثر الجعل
 وادعى ما حققنا سابقا في فاتحة بحث الجعل من ان الوجود ان كان صفة منصفة في الخارج الى الماهية كان اثر الجعل انضمام
 الوجود الى الماهية وهو على هذا التقدير انضمام خارجي طرفه اعمى انضمام اليه يتحققان في الخارج وهو المعبر عنه بالاتصاف وان كان
 اقتزاعيا كان اثر الجعل نشأته من نفس الماهية بلا امر زائد عليها اصلا للاتصاف الماهية بالوجود وليس على هذا التقدير في
 الواقع شيان مجعول مجعول اذ في فعل التقدير الاول يكون الحق هو الجعل المؤلف وعلى الثاني يكون الحق هو الجعل بسيط فان
 كان مقصودا مستل هذا الوجود ان اثر الجعل انضمام الوجود الى الماهية فلم يكن في الخارج انضمام الوجود الى الماهية لزم
 توقف التاثير على حصول الماهية في الذين كان مقتضى دليله ان الوجود صفة منصفة في الخارج الى الماهية ولم يلزم عليه ان
 المحذور لازم على تقدير كون الاتصاف خارجيا ايضا كما نزع المورد اذ على تقدير كون الاتصاف خارجيا على النحو الذي اراده مستدل
 اعني على تقدير كونه انضماميا خارجيا يتحقق في الخارج انضمام اليه ونضمه ويكون الوجود انضمام الى الماهية او الماهية انضمام اليها الوجود اثر
 للجعل لا يكون اثره نفس الماهية فقط بخلاف ما اذا كان الاتصاف غير الانضمامي الخارجي اذ على هذا التقدير يكون اثره نفس

الماهية المتقررة في الواقع التي هي انتشار انزع الوجود ومصداق الانصاف بالوجود فلا يكون كجمل مؤلفا اذا شرع المخرج
 ويجعل المؤلف يستدعي امرين مجعولا ومجعولا اليه فيكون الجواب عن وليدنا ذكرناه من انه مبني على القول بالجمل المؤلف
 فاسد وان كان مقصوده اثبات ان طرف انصاف الماهية بالوجود على تقدير كونه انتزاعيا هو الخارج بان تاتى الفاعل في الانصاف
 فلو كان طرفه الذهن لوقف الثاني على حصول الماهية في الذهن كان كلامه خطأ ظاهرا وعلى تقدير كونه الوجود انتزاعيا
 لا يكون انتزاعيا جاعلا هو الانصاف بالوجود بل نفس الماهية ولا يتأتى على هذا التقدير القول بالجمل المؤلف سواء قيل بان طرف
 الانصاف بالوجود هو الخارج او قيل بان طرفه هو الذهن ولا يكون على هذا التقدير كون الخارج طرفا لنفس الانصاف بل انصحنا
 للقول بالجمل المؤلف كما يدل عليه ظاهر كلام المحجب وكانك باتلونا عليك من التامصيل في هذا الباب في مباحث الجمل
 مستغن عن تكرير ما في هذا المقام والعجب ان السيد المحقق ذهب الى جعل المؤلف بطن ان انتزاعيا جاعلا هو الانصاف بالوجود
 ذهابا الى ان الخارج ليس طرفا لوجود الوجود ولا للانصاف بالوجود ولم يتفطن ان تعلق بجمل المؤلف بالماهية في الخارج يستدعي
 امرين في الخارج للماهية والوجود انفسهما فاذا لم يكن الوجود موجودا في الخارج ولم يكن الخارج طرفا للانصاف لم يكن اثر
 الجاعل في الخارج الانفس الماهية فيكون الجمل بسيطا لا مؤلفا بأكمله لتفصيل ما دارس الكلام بين الاعلام في هذا المقام مع
 ما له وعليه من المرد والارام فتقص الاحكام واما اتفق الذي عولنا عليه قاندا البرهان اليه يستدعي تهديد مقدر وهو ان
 الوجود ليس صفة موجودة في الخارج منفصلة الى الماهية بل هو نفس صيرورة الماهية فهو منتزع عن نفس الماهية بلا امتزاج
 عليها وانصاف معنى اليها نسبة الوجود الى الماهية نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان وقد حققنا ذلك
 فيما سبق حيث حققنا ان الوجود نفس الماهية كما هو مذنب الاشاعة وقد اعترف بذلك المحقق الدواني وصاحب الافق السمين
 لكنهما زاعما عن الحق قليلا فان صاحب الفرق السمين فرق بين نسبة الوجود الى الماهية وبين نسبة الانسانية الى الانسان بان
 مصداق الوجود هي نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل حيثية تعليلية ومصداق الانسانية هي نفس الماهية بلا حيثية
 اصلا ولم يبدان مصداقها هي الماهية المتقررة وتستند الى الجاعل هو استناد مصداق الانسانية والوجود الى الجاعل
 بلا فرق فالوجود والانسانية سميان في هذا الحكم اليه وقد فصلنا القول في ذلك فيما سبق فلا نعيد والمحقق الدواني فرق بينهما
 بان ملاحظة الذات كافيته في انتزاع الذاتيات بخلاف الوجود اذا لا بد فيه من ملاحظة امر آخر مثل وجوده او آثاره الى غير
 ذلك فبالفرق اليعني غير معقول اذا الوجود ليس من الاصناف حتى يتوقف انتزاعه عن الذات على ملاحظة امر آخر فاذا
 حال الوجود بالنسبة الى الماهية وحال الانسانية بالنسبة الى الانسان حال واحدة وكان للانسانية مفهوم منتزع ومصداق
 منتزع منه هو نفس حقيقة الانسان كذلك للوجود مفهوم منتزع ومصداق منتزع منه هو نفس ذات الانسان فالانصاف

الانسان بالانسانية واصناف الانسان بالوجود في سبيل اصدو كما ان الانسان ليس انسانا بقيام معنى الانسانية المترسخة عنه
بالذهن كك ليس هو موجودا بقيام معنى الوجود المشرع عنه بالذهن فان قيام معنى الانسانية والوجود بالذهن ملاحظة لثبات الانسان
ومعنى الانسانية والوجود اسما والذهن معنى الانسانية والوجود والى ذات الانسان كذلك لغوي كون الانسان اسما موجودا
كما انه ليس بين ذات الانسان ومعنى الانسانية في الواقع ارتباط بان يكون معنى الانسانية في الواقع قائما بذات الانسان ذات
الانسان في الواقع معروضة لصفة الانسانية اذ ليس في الواقع امران اثنتان احدهما ذات الانسان والثاني معنى الانسان
فكذلك ليس في الواقع بين ذات الانسان ومعنى الوجود في الواقع ارتباط بان يكون معنى الوجود في الواقع قائما بذات الانسان
او تحقق هذا الارتباط فرع الاشيفية بين الماهية والوجود في الواقع ولا اشيفية بينهما في الواقع وكما ان لا يعقل لذات الانسان
في الواقع مرتبة تكون فيها خالية عن الوجود لان يكون في تلك المرتبة مصداقا للانسان كذلك لا يعقل لذات الانسان مثلاً
في الواقع مرتبة تكون فيها خالية عن الوجود بان لا يكون في تلك المرتبة مصداقا للوجود ومصححاً لانتزاع الوجود كيف ولو كان
للمهية في الواقع مرتبة يكون في فيها خالية عن الوجود ولا تكون فيها مصداقا للوجود ومصححاً لانتزاع الماهية في المرتبة المتأخرة
عن تلك المرتبة اعني المرتبة المتأخرة المرتبة التي يصير للمهية فيها مصداقا للوجود ومصححاً لانتزاع الكائنات كما كانت في المرتبة
السابقة كان صحته انتزاع الوجود عنها في المرتبة المتأخرة دون المرتبة السابقة تريخا بلا مرجع وان خلت في المرتبة المتأخرة
بمعنى آخر لم يكن نفس الماهية صححة لانتزاع الوجود هو باطل اذ قد ثبت بالبراهين القاطعة ان صحح انتزاع الوجود ونفس
الماهية بالامر اذ نعم نفس الماهية التي هي مشار لانتزاع الوجود تقدم على المفهوم لانتزاع الوجود تقدم المصداق على
المصادق وتقدم الحكم على الحكاية وقد فرغنا عن تحقيق ذلك كلمة في مباحث الجعل اذ انتهينا فنقول ان اريد بالانسان
والعروض ثبوت شئ شئ في الواقع بان يكون في الواقع شيان احدهما ثابت والاخر متغير فذلك انما يتصور في الوجود
الانسانية الواقعية كالسواد والبياض اذ في الواقع هناك شيان احدهما الموصوف المعروض كالقوب وثانيهما الوصف
الحاضر كالبياض فليس للماهية الصفات في الواقع بالوجود بهذا المعنى لاني اخرج ولا في الذهن اذ ليس في الواقع
شيان الماهية والوجود حتى يقيس بينهما الاصفات والعروض واذا حصل الوجود والمهية في الذهن فهما موجودان منفصلان
قائم كل واحد بالذهن وليس الوجود قائما بالماهية في الذهن حتى يتوهم ان الماهية متصفة في الذهن بالوجود بهذا المعنى فالحق
على هذا التقدير ما ذهب اليه المصداق المعاصر للحق الدواني لكن الموجود اذ ليس عارضا بهذا المعنى في الذهن للمهية كما توهمه
اذ كما ان الوجود ليس نفعنا الى الماهية قائما بها لاني اخرج ولا في الذهن كذلك الموجود ايضا ليس نفعنا اليها قائما بها لاني
اخرج ولا في الذهن وما زعموا ان الساري من ان الوجود عارض بهذا المعنى في الواقع للمهية وان الماهية خالية عنه في

الواقع فان الاتصاف الواقعي يستدعي ان يكون المثبت له خاليا عن الثابت في الواقع وان الاتصاف بالوجود والصفاء
 السابقة عليه من اقسام الاتصاف بهذا المعنى في غاية السخافة اما اولها فمابين ان الوجود ليس عارضا بهذا المعنى في
 الواقع للماهية اصلا كيف والاتصاف بهذا المعنى يقتضي التغير والتمايز بين الموصوف والصفة والوجود ليس متمنا عن
 الماهية في الواقع واما ثانيا فلما حققنا في التمهيد من انه ليس للمهية في الواقع مرتبة يكون هي خالية عن الوجود ولا تكون
 لانتزاع في تلك المرتبة واما قوله بان الاتصاف الواقعي يستدعي ان يكون المثبت له خاليا عن الثابت في الواقع فنسلم
 لكن ليس للمهية اتصاف واقعي بهذا المعنى بالوجود والصفات السابقة عليه تجزئ ان يكون للمهية في الواقع مرتبة لا يكون
 هي فيها صحيحة لانتزاع الوجود ونظائر كجزئ ان يكون حقيقة الانسان في الواقع مرتبة لا يكون هي فيها صحيحة لانتزاع
 الانسانية فان كان مراده بخلو المهية عن الوجود ونظائره في الواقع ان المهية موجودة في الواقع وليس الوجود ونظائره
 موجودة بانفسها في الواقع فلا يخفى ان الماهية خالية عن الوجود ونظائره في الواقع بهذا المعنى اذ لا وادب وليس الوجود
 ونظائره عارضة للماهية عروضا يقابل هذا المعنى من اخلاو اصلا واما فاده مولنا فاقول الحكماء من ان الخواشاشي ان
 بخلو الماهية الموصوفة عن الصفة ان لا يكون الصفة عليه ولا ذاتها له فهذا المعنى متحقق في الاتصاف بالوجود الخارجي و
 وجوده ان اراد بان لا يعرض لها الصفة في نفس الامر فهذا باطل الا كان عروضا لصفة لها اجتماع التقيضين لا يحصل معناه
 اذ الاتصاف الواقعي عند الخواشاشي عبارة عن ثبوت شئ لشيء في الواقع ولا ريب في ان الاتصاف بهذا المعنى يستدعي
 ان يكون لذات الموصوف في الواقع مرتبة لا تكون فيها تسلبت بالصفة ومطابقا للحكم بها ثم بعد ذلك المرتبة تصير تسلبت
 مصداقا للاتصاف بها والشك في ان هذا المعنى غير متحقق في الاتصاف بالوجود الخارجي ووجوبه فان مصداق الوجود
 ووجوبه عين هوية الموصوف ولا يلزم من عروضا لصفة للموصوف بعد مرتبة خلوها عنها اجتماع التقيضين اذ انخلو عنها في مرتبة
 والاتصاف بها في مرتبة اخرى ثم لما كان الوجود بحسب المصداق عين الماهية كما ان الانسانية بحسب المصداق عين
 حقيقة الانسان لم يصح تجزئ خلو المهية عن الوجود في الواقع بمعنى ان الوجود ليس عينها كما لا يصح تجزئ خلو الانسان عن
 الانسانية بمعنى ان الانسانية ليست عينه وان اريد بالاتصاف والعروض ثبوت شئ لشيء في مرتبة احكامية بحيث يكون
 لهذا الثبوت الذي هو في مرتبة احكامية مثله واقعي فهو متحمل معنيين الاول ان يكون في الواقع ثبوت شئ لشيء وحكي عنه
 بثبوت شئ لشيء في مرتبة احكامية الذمعية كما يحكي عن ثبوت السواد للجسم في الواقع في مرتبة احكامية الذمعية بثبوت السواد للجسم
 فعلى هذا التقدير ايضا لا ثبوت للوجود للمهية والاتصاف لها بالثاني ان يكون الموصوف في الواقع بحيث يصح عنه الحكمية
 الذمعية بثبوت الوصف في الملاحظة الذمعية فهذا المعنى من الاتصاف متحقق في جميع القضايا في مرتبة الحكمية اذ ان

يحكم بثبوت الحمل للموضوع في جميع القضايا والاتصاف بهذا المعنى يتحقق بين الماهية والوجود المطلق والوجود الخارجي الوحد
الذهني اذ الذهن يحكم على الماهية بانها موجودة في نفس الامر وفي الخارج وفي الذهن فيتحقق في مرتبة الحكاية الذهنية ثبوت
الوجود للماهية ولهذا الثبوت الذهني نشأ في الواقع وهي نفس الماهية الموجودة في نفس الامر وفي الخارج او في الذهن الا
ان هذا الثبوت ليس في مرتبة الحكم عنه والمصادق بل في مرتبة الحكاية الذهنية فنقولنا الماهية موجودة في الخارج او في نفس الامر
او في الذهن ليس حكايته عن هذا الثبوت الذهني حتى يكون تلك القضايا باسرها ذهنية كما يريه المحقق الدواني واتباعه فان بحث
كل صفة خارجيا كان اذهنيا لوصف في مرتبة الحكاية الذهنية لا محالة انما يكون في الذهن فلما استوجب كون هذا الثبوت ذهنيا
كون القضايا التي يحكم فيها بهذا الثبوت ذهنية لم ان يكون جميع القضايا ذهنية بل مناط كون القضية خارجية او ذهنية
او حقيقية نحو تحقق مصداقها الا لشبوت الذي في مرتبة الحكاية الذهنية فنشأ هذا الثبوت ومصادقه انكان في الخارج
كان هذا الثبوت والاتصاف خارجيا والقضية لم تستلزم عليه خارجية كقولنا الانسان موجود في الخارج فقد حكم بثبوت الوجود
للانسان في الخارج وبهذا الثبوت وان كان نفسه موجودا في الذهن في مرتبة الحكاية الذهنية لكن نشأ ومصادقه هي الماهية
المتوفرة في الخارج فيكون هذا الاتصاف خارجيا ويحتمل الخارج طرفا لنفس هذا الاتصاف وان لم يكن طرفا لوجوده وان كان
منشأه ومصادقه في نفس الامر نسب هذا الاتصاف اليها ويكون القضية اشتلزمة عليه حقيقية كقولنا اشئ موجود وان كان منشأه
ومصادقه في الذهن كقولنا مفهوم الزوجية موجود كان هذا الثبوت اتصافا ذهنيا والقضية المشتلزمة عليه ذهنية ويكون الذهن
بما هو طرف لمصادقه طرفا لنفس هذا الاتصاف بما هو طرف لمرتبة الحكاية طرفا لوجوده هذا الاتصاف فان فسر الاتصاف الواقعي
بانه ثبوت شئ لشيئ في الواقع بمعنى انه ثبوت شئ لشيئ في مرتبة الحكاية بحيث يكون له منشأ في الواقع لصح عنه الحكاية بهذا الثبوت
كان صحيحا ويجب ان يكون هذا الاتصاف بحسب مصادقه ذهني بل الامر فيه على تفصيل الذي ذكرنا ولا مجال للمصداق
للمحقق الدواني لا كالاتصاف الماهية بالوجود والوجود في نفس الامر في هذا المعنى من الاتصاف لا يجب ان يكون بين الوجود
والصفة والمعروض والعارض تمايز وتغاير في الواقع وبناءا على ذلك لا سبيل للخبر اناسي الى القول بتحقيق تميز
الحال والاطلاق في كل الاتصاف بهذا المعنى بل الاطلاق في الواقع انما يكون في الاتصاف بصفات الانضمامية والصفات
الاستراتيجية لا حقيقة بعد تحقق الموصوفات لان في مطلق الاتصاف اذ في هذا المعنى من الاتصاف يستدعي ان يكون الموصوف
والصفة متمايزين في الملاحظة الذهنية وان يكون الموصوف في الواقع بحيث يصح عنه الحكاية بثبوت الصفة ولا يستدعي
خلو الموصوف واطلاقه عن الصفة في الواقع ولا يستوجب هذا الاتصاف ان يكون الموصوف في انظر الذي هذا الاتصاف
حكايته عنه تمييزا عن الصفة غير مخلوط بها كما لفظه المحقق الدواني وان اريد بالاتصاف والعروض الواقعي ان يكون الموصوف

في الواقع مطابقا للحكم بالصفة مصداقا له سواء كان ذلك بانقسام الصفة الى وجودها وانتزاعها عنه فلا ريب في ان الماهية متصفة
 بالوجود في الواقع بهذا المعنى وظرف هذا الانقسام به ظرف نشأ انتزاعه فان كان نشأ انتزاعه في الخارج فندا الانقسام
 خارجي وان كان في الذهن فهو ذهني وان كان في نفس الامر فنظرفه هو نفس الامر فالانقسام بالوجود الخارجي خارجي وبالذهني
 ذهني وبالملكي واقعي ولا يستدعي هذا المعنى من الانقسام خلوا الموصوف عن الصفة في الواقع كالميلية الخواص السار في الوجود
 الموصوف متميزة عن الصفة غير مخلوط بها في ظرف الانقسام كما نرى في المحقق الدواني ولا تغاير الموصوف والصفة وجودا كما يتوهم
 الصمد الشيرازي ولا تقدم وجود الماهية كحاسب السيد المحقق والعلامة القنبري والذين يظنون ان ظرف الانقسام بالوجود
 الخارجي ليس هو الخارج منهم بل يقول انه هو الذهن منهم من يتوهم انه نفس الامر الخارجي ولا الذهن فالاخرى اهل الزام
 وانخفض كلاما اذ ظرف الانقسام به لما كان هو نفس الامر ونفس الامر منحصر في الخارج والذهن وليس هو الذهن باعتباره
 فقيس بان يكون هو الخارج واللون اما ان يريد ان الحكاية تكون الماهية والحقبة موجودة في الخارج انما يتحقق في الذهن
 او ان الامتياز بين الماهية والوجود انما هو في ادان العقل بصفت الماهية بالوجود في الخارج فذلك حق الا انه قليل الجدي
 اذ لا يلزم من ذلك ان لا يكون القضية القائمة بالماهية موجودة في الخارج خارجية صادقة ولا ان يكون الوجود الخارجي
 العوارض التي يكون مصداقها خصوص تقرير الموضوع في الذهن اما ان يريد ان نشأ صحة انتزاع الوجود الخارجي و
 مصداق الحكم به بخصوص تقرير الموضوع في الذهن فذلك باطل هيئات سابقة ومن البين الواضح ان صدق قولنا
 الصمد بانه موجود ليس مرهونا بذهن لا ذاهن وايضا لا فرق بين ان يقال الماهية موجودة في الخارج وبين ان يقال
 الماهية متصفة في الخارج بالوجود بمعنى انها في الخارج بحيث يصح انتزاع الوجود عنها اذ صدق المشتقات التي مباديها
 انتزاعية وان لم يكن منوطا بقيام مباديها بموصوفاتها في الواقع اذ لا قيام لمباديها في الواقع بموصوفاتها لكن لا شك في
 ان وجودها ناشئ انتزاع مباديها في الواقع ضروري لصدق المشتقات على تلك الناشئ ووجود تلك الناشئ يصح انتزاع
 تلك المبادي فصدق تلك المشتقات وصحة انتزاع تلك المبادي مشاوقان ولا تعجب ان المحقق الدواني وصاحب الافق
 المبين مع اعتراضهما بان الموجود ما قام بالوجود ما قيا ما حقيقيا او قيا ما مجازيا بمعنى قيام شيء بنفسه الذي لا عدم لقيامه
 وان الهيئات الممكنة موجودة بالحوال الاول والواجب بجملة موجود بالحوال الثاني واعتراضهما بان الهيئات الممكنة موجودة في
 الخارج لظن ان الهيئات الممكنة ليست متصفة في الخارج بالوجود ولم يفتطنا ان القول بكونها موجودة في الخارج انما معناه
 ان الوجود قائم في الخارج بها وان كان قيامها في الخارج انتزاعيا فلا محيد من القول بكون الانقسام الماهية بها انتزاعيا
 خارجيا وسياتي في الشارح ان شاء الله تعالى ما يزيد به الحق وضوحا وصاحب الافق المبين فخصوا ثم ان ههنا اجتازنا مضافا لعل عنه

هو لا المشايير فضلا عن العامة وبما سبى وهو انك قد عرفت ان معنى الوجود ما حصل في الذهن لا يوجد به الا شيئا لانه قائم
 بالذهن لا بالاشياء وقد حقق فيما سبق ان الاشياء والمهيئات الموجودة في الخارج لا تحصل في الذهن بان احاصل فيما سبى
 قانا تصور الانسان مثلاً وحكم الذهن عليه بانه موجود فاحاصل في الذهن شيخ الانسان شيخ الوجود لا الانسان نفسه ولا
 الوجود نفسه فلا معنى لمكون الانسان متصفاً في الذهن بالوجود نعم في الذهن شيخ الانسان وشيخ الوجود بمعنى قولنا الانسان
 موجودان ما يتبع عنه الشئ الاول هو ما يتبع عنه الشئ الثاني في الخارج وليس نفس الماهية الانسانية في الذهن متصفة
 بالوجود خارجي نعم هذا التركيب الذهني حكايه عن الانصاف الخارجى الذى مصداق نفس الماهية الانسانية المتقررة لا غير
 الحق عن آق البسيان وانجابت ظلمات الرب والطغيان يعنى فيما ذكرنا شبهة تكاد توسوس في صدور الناطقين وهى انه
 لو كان نسبة الوجود الى المهيئات قاطبة نسبة الانسانية الى الانسان لزم ان تشارك جميع المهيئات الجوهرية والعرضية بل
 الواجب سبحانه الايضاً في حقيقة جامعته فيها يكون هى مصداق الوجود فتقول نعم الحق ان الوجود حقيقة جامعة بين الحقائق
 هى مصداق الوجود بذاتها واجبة الوجود لذاتها على ما يراه الصوفية الكرام والعلماء الاعلام بواهم الشئ والسلام وقد استوفينا
 الكلام فيما يتعلق بهذا المقام في المختصر الموسم بالروض المجمود المستوفى في تحقيق حقيقة الوجود وقد كشفنا هناك ما عمن من الاولياء
 للضعف والافكار والاهام والتهافتات الايام في هذا المقام اذ قد زلت فيها الاقدام وضلت فيها الافهام وطاشت السهام وحات
 محقول الحكماء العقلاء فقد كانت هذه المسئلة من غمض مسائل العلم الاعلى وادق مباحث الفلسفة الاولى وعلى فزت
 فيها بالفتح اعلى بفضل ربى الفضل المتعام والحمد على ما لسن الطول والانعام وبه الاستعانة ومجمل الاعتصام انهولى
 الافاضة والالهام ابحث الثانى في تحقيق طرف الانصاف بالوجوب فاعلم ان الانصاف بالوجوب كالانصاف بالوجود
 هذا ويجزولان الوجوب عبارة عن ضرورة التقرره الوجود بالذات او بالغير فهو لا ينفك عن صفته انصافية زائدة على ذات
 الموصوف منضمة اليها في الخارج او في الذهن بل هو امر انتزاعى ونشأ انتزاعاً من نفس الذات، الحقبة الواجبة لذاتها او ضرورة
 المتقررة بافانها كاجل كان اريد بالانصاف والعروض الواقى ان يكون في الخارج شيئان منخازان احدهما معرض
 والاخر عارض فليس انصاف احتائق بالوجوب الصفاً وحقياً ولا يمكن ان يتوحدان لموصوفاتها في الواقع مرتبة يكون
 خالية عنها في تلك المرتبة كما نعلم قوله السارى اذ لا يعقل الحقائق في الواقع مرتبة لا يكون هى واجبة فيها فالحق على هذا التفسير
 ما ذهب اليه الصدر الشيرازى من ان الوجوب ليس ماهياً للمهية في نفس الامر لا خارجاً ولا ذواتاً ولا فرق في ذلك الحكم بين
 الوجوب بين مفهوم الواجب كما عزمه هذا لا واجب من ان الواجب عارض للمهيئات وهى بخلاف الوجوب كما عرفت مفصلاً
 في الوجود والموجود ان اريد بان يكون الحقيقة في الواقع بحيث لا يمتنع الوجوب عنها والحكاية عنها بانها واجبة فلا يمتنع

ان مفهوم الوجود مفهوم الواجب عارضان للتحقق بهذا المعنى في نفس الامر وفي الخارج بحيث يتبرع عنها معنى الوجود ومنه
 الواجب لا يتوقف صدق الواجب عليها وصحة انزع الوجود عنها على حصولها في الازمان وملاحظة العقل اياها لمخاطبة
 طرف الخطوط المتفرقة حتى يظن ان طرف الانقسام بالوجود هو الذهن وان الوجود الذهني شرط لوجوده وان القضايا المتقنة
 ليست خارجية وقد استغنا الكلام في ذلك كله في المبحث الاول فان الانقسام بالوجود كالانقسام بالوجود سواء
 ثم الاشكال في الانقسام بالوجود الملاحق واما في الانقسام بالوجود السابق ففيه وجود من الاشكال منها ان الوجود
 السابق عندهم مقدم على تقرر الحكم وجوده ولذا يسمى بالوجود السابق مع انه لا يعقل تقدمه لصفته على تقرر موصوفها ووجوده
 وكيف يحكم اولاً بانقسام الماهية بالوجود ثم بتقرر ما يصدقها من افعال مع انه لا مهية قبل افعال والتقرر ولا يجدي القول
 بان سبق الوجود على التقرر والوجود ليس زمانياً وانما هو بالذات لا بالسبق ان التزاعيات على مناسبتها وان كان بالذات غير متعلق
 اجاب عنه صاحب في المبحثين بوجوده الاول ان من الصفات العينية بالقياس الى موصوفاتها ما يتقدم على الموصوف باحد
 الاعتبارات وذلك في الصورة بالقياس الى الوجود فانها من حيث هي صورة شخصية حالة في الوجود متاخرة عنها وحيث
 انها صورة متقدمة عليها مقومة اياها فكذلك فليكن في الصفات العقلية ما على تلك الشاكلة كالوجود وقد علمت انه يشبه
 الصورة من جهة وجوب كل ماهية من حيث هو تارك الحقيقة والوجود وصف يعرض الماهية في لحاظ العقل يتاخر عنها تاخراً لا
 من حيث هو ليستند هو الماهية الى العلة الجامعة اثرها على المتقدم على الماهية في الترتب عليه الصدور عنه لست اعني
 بذلك ان هناك اثرين صادرين بل ان هناك مصادراً واحداً يصدق على افعال في العقل انه مهية كالانسان مثلاً وانما يمكن ان
 واجب في نفس الامر وكيف لا يستند الى افعال الموجب من حيث نفس ذاته بما هو موجود من حيث بحت فعلية لا بما يوصف بالان
 وانه بما هو واجب التجوهر في نفس الامر سبق في الاستناد الى افعال منه بحسب نفس جوهر ذاته بما هو موجود بما هو واجب الوجود في نفس
 الامر سبق في الاستناد اليه منه بحسب ما هو موجود في الماهية بعد لحاظ الاعتبارات او تفصيلها وتمييز بعضها عن بعض محكوم عليه عند
 العقل بانها اولاد واجبة التجوهر من تلقاها افعال الموجب ثم صادرة بنفسها منه فواجبة الوجود من تلقاء فموجودة من حيثية كما هو
 متصورة بهذه الصورة بما هي صورة ما من تلقاها المبدء افعال متصورة الذات من وجوده فتصورة بهذه الصورة بما هي صورة
 بعينها من اضافة الفرق ان الوجود والصورة متميزتان الذاتين بحسب نفس الامر والوجود ليس شيئاً مبين الذات
 للمهية بل هو اعتبارات الماهية المحصورة في لحاظ العقل واحداً عرضها العقلية والامكان الذي يشبه المادة من جهة الحكم
 متقدم في قضا العقل على استناد الماهية وجودها الى افعال لكنه ليس يستند الى افعال بل هو يتيقن ضرورة الفعلية و
 البطلان بحسب نفس الماهية فاذا ان الواجب بحسب نفس الامر مرتبة من مراتب العلول المحمول متقدمة في المعلولية

على سائر المراتب التي هي للمجبول في لحاظ العقل لا يلزم من ذلك ان لا يتقدم على محروضة في العقل من حيث هو محروضة بحسب
المحصل بالفعل في لحاظ العقل فالمعلوم من حيث الحصول بالفعل في لحاظ العقل ذلك هو حيزه الموصوفية والمعرفية فيستقيم
لاحالة نفس هبته المتقررة هناك على واجبه من حيث الاستناد الى الجاعل بحسب نفس الامر متقدما واجبه على نفس هبته المتقررة
من جود الجاعل على نفس الامر انتهى ونحن نقول ان كل ما ذكره منسطة وخلاف لا يتأهل ان يصح في اليه ما لا فعلان قياس
الصفات الانشراعية على الصفات العينية فاسد لان الصفات العينية متنازة في الوجود عن موصوفاتها فاما وجودها فموصوفاتها
في الواقع فلا يستلزم العقل في بادي الرأي عن تجرؤ ان يكون بعض الصفات العينية متنازعا عنها مقدمة على موصوفاتها متقدمة لها
بخصوصياتها الشخصية متاخرة عن موصوفاتها متقدمة بها بخلاف الصفات الانشراعية لانها لا تتنازع عن موصوفاتها بحسب الوجود
في نفس الامر وليس لها وجود في نفس الامر ووجود موصوفاتها بل وجودها في نفس الامر هو وجود موصوفاتها فلا يعقل تقدمها على
موصوفاتها واما ثانيا فلان المقيس عليه في سبق الصورة المطلقة على البيوت كما يزعم المشائية فاسد كما انشرا نال في البحث
الاول حيث تكلمنا على كلام المحقق الدواني في طرف الاتصاف بالوجود واما ثالثا فلان قوله فوجب كل هبة الى قوله الصدور عنه
ليس تحت معنى لان الوجوب لما كان عبارة عن تاكل الحقيقة والوجود وصفها بعرض الهبة في لحاظ العقل يتاخر عنها تاخرا بالمهية كان
متاخر عن الماهية بانه حقيته اخذ لان الحقيته التي تاخر بها عن الماهية اعني حقيته انه تاكل الحقيقة والوجود هي حقيته نفس انه وهو
لا يخرج عن تلك الحقيته بما ي اعتبار اخذ بانه حقيته اخصر فتجزئ كون الوجوب متقدما على الماهية باعتبارها بتجزئ لا تسليخ الوجوب عن كونه
تاكل الحقيقة والوجود في ذلك الاعتبار فانه بما هو تاكل الحقيقة والوجود متاخر عن الهبة لاحالة كما اعترف به ذلك القائل اما الجاعل فلان
ما ذكره في بيان تقدم الوجوب على الماهية في الصدور عن الجاعل كله هذا قد سلم ان هناك ثارا واحدا صادرا عن الجاعل فذلك
الاثار واحد للصادر عن الجاعل بالذات فانفس الهية فيكون الوجوب متنازعا عنها صادرا عن الجاعل بالعرض بعين صدوره الهية عنه
بمعنى ان هناك جللا واحدا متعلقا بالمهية نفسها ولا وبالذات وبالوجوب ثانيا وبالعرض لا ريب في ان ما بالذات سابق على العرض
وما بالعرض متاخر عما بالذات فيكون نفس الهية بحسب نفس جهرها سبق في الاستناد الى الجاعل منها بما هي واجبة التجوهر ولو لم يكن
فيكون المتقرر المتاصل هو الوجوب يكون الهبة متفرقة عن الوجوب صادرة عنه بالعرض هذا منسطة ظاهرة البطلان قوله انه
بما هو واجب التجوهر في نفس الامر سبق في الاستناد الى الجاعل منه بحسب نفس جهر ذاته بما هو موصوف من الجديان لان الجهر
واجب التجوهر في نفس الامر هو الهية فيكون محصلا ان الهية بما هي واجبة التجوهر سبق في الاستناد الى الجاعل من الهية بحسب
نفس جهر ذاتها بما هي وليغني انه هذا لان الماهية بما هي واجبة التجوهر متفرقة عن نفس جهر الماهية بما هي وليالعقل ان يكون
الماهية بما هي محروضة لعرض سابقة في الصدور عن الجاعل على نفس جهر الماهية واما فاسا فلان اذكره من التفصيل فتعلم

[illegible]

في الهيولى فكيف يتصور ان يكون الهيولى قبل تقرر ما يحل للصورة والخطوة قاضية بان يحلول لا يعقل بدون المحل وان تقرر المحل
 فرع تقرر المحل وان لم تكن مائة في الهيولى لم يكن الهيولى متصورة بها وموصوفة بها واما ما قلنا فان قوله فالمحلول من حيث
 الحصول بالفعل في كمال العقل ذلك هو جزو الموصوفية والمعروفية يتقدم لامحالة نفس مابينة المتصورة هناك على اجابية في
 غاية السخافة لان طرف الانصاف بالوجوب ليس هو كمال العقل كما يتوهم لان الانصاف بالوجوب انصاف انتزاعي والمابينة
 كالحاصلة في كمال العقل ليست صحيحة الانتزاع وليست صحيحة انتزاع عنها سوطا يحصلها بالفعل في كمال العقل قد سبغنا الكلام
 في ذلك بالاخر على ان هذا القائل نفسه قال ليعينه انه ليس من شرط هذا السبق وهذا الانصاف يعني سبق الوجوب لانصاف
 به ان تكيف كمال العقل شيئا من ذلك بالفعل بل انما ساط ذلك كون الشيء في نفسه بحيث لو ادعى كمال العقل بالصلاح يحسب ان نفسه
 في نفس الامر ان ينتزع من ذلك بالفعل حكم به عليه انتهى وهذا صريح في ان طرف موصوفية المابينة بالوجوب السابق ليس هو كمال
 العقل بل نفس الامر وبالجملة فعل ما ذكره جفاف الاستحسان ان يلتفت اليه فضلا عن ان يعول عليه الجواب الثاني ان كل ممكن فانه قبل
 جعل الجاعل بهية تقديرية كماله احتمالات ثم بعد جعله تغلب تلك الى مابينة حقيقية وليس تصور ذلك في احتمالات فاذا نزل
 كل ان تغلب الوجوب السابق قبل اعتبار التقرير بهية الممكن متعلقا بمفهومه الذي يلحقنا بازار بهية تقديرية فيكون يجب في كمال العقل
 لذلك المفهوم بايجاب الفاعل ان يغلب من بهية تقديرية الى بهية حقيقية فيجعل الجاعل المابينة الحقيقية فتتصف بوجوب التقرر
 بحسب استناد الى الجاعل المتعلق بترتف بوجوب الوجود والاستناد الى فيصير حكما عليه بالوجوب ليعبر عن ذلك بالوجوب
 السابق ثم يعبر عن الوجوب بحسب التقرر والوجود حال التقرر والوجود يسمى الوجوب اللاحق انتهى وهذا عجب عجب فانه ان اراد ان
 الوجوب السابق صفة للمفهوم الذي يلحقه العقل بالفعل بعد وجوده في العقل كما يدل عليه قوله متعلقا بمفهومه الذي يلحقنا بازار بهية
 تقديرية فذلك يخفى لان ذلك المفهوم موجود في الذهن بوجوه غير وجود المابينة في الاعيان تقرر بتقرير تقرر بما واجب بوجوب سابق
 غير جوهها السابق فلا معنى لكون وجوبها السابق صفة لذلك المفهوم الذي على ان الكلام في الوجوب السابق لذلك المفهوم الذي
 المتقدم على تقرر ثم لا معنى لقوله فيكون يجب في كمال العقل لذلك المفهوم بايجاب الفاعل ان يغلب من بهية تقديرية الى مابينة حقيقية
 او كمال العقل بل لاني وجوب انقلاب المابينة التقديرية الى المابينة الحقيقية بايجاب الفاعل لان الايجاب الوجوب من الواقعات
 التي ليست مرتبة بالخطا العقلي والاعتقاد والذهني وليس الوجوب منوطا بخصوص كمال الذهن من ان اراد ان يتصف بالوجوب
 السابق في المابينة التقديرية فهذا فحش لخوا المابينة التقديرية لاشي محض قبل التقرر فكيف يجوز الانصاف بالصفة واقعية متعينة هي
 الوجوب لا يعني تعبيرا لاشي لبعض المابينة التقديرية شيئا للجواب الثالث ان الوجوب السابق على تقرر بهية الممكن انما يكون بالهوية
 من وصفات الجاعل فاما تمت متمات تحقق المعلول وجب للجاعل ان يبدع المابينة ثم جعلها فتجوزت فالعقل يلحق المابينة

المتجوزة من جود الجاعل يقتضي انها في طابعها بحيث تستدعي ان يعرض الجاعلها او لا وجوب ان يبدعها ثم هي تقتر بابداع
 الجاعل اياها فتقتضيه وجوب التقرر من جهة الاستناد الى الجاعل وجوب الالائية فيكون اياها هذا هو وجوب السابق ثم
 يلحقها بحسب تقرر باو الالائية في حال تقررها واليهما وجوب الحق فاذن من لوازم الماهية كونها بحيث يجب مسبقيتها بان يجب
 للجاعل ان يبدع شيئا هو يهيئها والقفا هو وجوب التقرر والالائية مستند الى الجاعل لشيئا فعل نفسها وعروض هذا الوجوب
 للجاعل معناه انه يصير محكوما عليه بوجوب ان يصدر عنه نفس ماهية المجمول اذ لو خط شان الجاعل بالاضافة الى المجمول بحسب
 هذا المعنى عبر عنه بالايجاب فاذن هذا المعنى وجوب باعتبار واجباب باعتبار آخر وايضا هو وصف عارض للجاعل باعتبار المجمول
 باعتبار آخر وان المجمول من حيث هو مجموع نفس ذاته ونسخ حقيقة وجوده هيية لغت من لغت الجاعل لشان من شكونه و
 وصف من اوصافه فلا تقتضين من كون جوب قبل مرتبة التقرر ما يلحقه وعرضه لذات الجاعل فالجاعلية والمجمولية ثم الالائية
 الانصائية الرومانية المكونية واقوى الانصافات الاختصاصية العقلانية فلا يجد ان يكون قبارتك اقرب اليك طبعك
 الى ذاك من ذاك الى نفسك من نفسك الى حدك بمرات لا متناهية ولا متناهية انتهى وعاصدا ان الوجوب السابق عبارة
 عن الايجاب فهو وصفه للجاعل في هذا هو كلام الامام في المحصل حيث قال الممكن الملم بحسب الملم بوجوب ذلك الوجوب لما حصل
 بعد الملم يكن كان صفا وجوديا فيستدعي موصوفا موجودا وليس هو ذلك الممكن لانه قبل وجوده معدوم فلا بد من شيء آخر يرضي
 لذلك الوجوب بالنسبة الى هذا الممكن ذلك هو الموتر انتهى وتقف على المحقق في نقد المحصل بان وجوب الممكن يقتضي لوجوبه
 به لا يمكن ان يكون قائما بوتره لانه وصف للممكن وصف الشيء ليتم ان يقيم بغيره واقام بالموثر هو الايجاب الوجوب انتهى
 وشنع عليه صاحب الكافي المير تقنيا بليغا وقال اذ قد دريت سبق ذلك الوجوب على مرتبة التقرر ثم على مرتبة الوجود وكونه وصفا
 للموثر وانه وجوب واجباب باعتبارين ان الاثر اذا نشأ الجاعل ابداع حقيقة يقوم به الوجوب من جهة الجاعل في كماله
 كسائر الصفات العقلية فقد احاطت خبر بان هذا التشديد ليس بسديد انتهى وانت تعلم ان تشديد صاحب الكافي المير لا يفضل
 على الغريق والطين لان الجاعل لا يتصف بالوجوب انما يتصف بالايجاب ما ذكره من ان معنى عروض الوجوب للجاعل انه يصير محكوما
 عليه بوجوب ان يصدر عنه نفس ماهية المجمول اعتراف بان الوجوب صفة لصدور ماهية المجمول عن الجاعل اما وصف الجاعل
 بوجوب ان يصدر عنه ماهية المجمول فهو وصف له بحال المتعلق فلا يكون الوجوب صفا للجاعل حقيقة ضرورة ان الوجوب حقيقة
 وصف لما هو الواجب حقيقة هو مصدور المجمول عن الجاعل لا نفس الجاعل اما وجوب ان يبدع الجاعل ماهية المجمول فهو
 وصف للجاعل لكنه ليس الوجوب السابق الذي في الكلام ضرورة ان الكلام في الوجوب السابق الذي هو وصف للمجمول حقيقة وجوب لا بدع ليس
 بالحقيقة وصفا غاية الامر ان هذا المعنى ملازم للوجوب الذي هو وصف للمجمول لكن كذا يجدي شيئا اذ لا يوم من لكان لقيام الوجوب السابق الذي

الكلام بالاجعل ما ذكر من ان المجعول بحجم حقيقة لغت من لغوت الجاعل شان من شكونه الى آخره كلام شعري اذ لا ريب في ان
ذات المجعول سبانية منفصلة عن ذات الجاعل فكيف يكون صفة المجعول قائمة بذات الجاعل وكون الجاعلية والمجعولية اتم
الارتباطات من جهة المجعول الجاعل لا يتسلم ان يكون ذات المجعول هي جنبها ذات الجاعل حتى يعجز ان يكون المجعول قائمة بذات الجاعل
فكلامه بان تعجب منه من كلام ابيكم المحقق ثم ان يحكم المحقق افاد في جواب الاشكال ان الحق ان ذلك الوجوب امر عقلي كسائر
اصغاف العقلية ويكون قائما بالتصور من الممكن عند الحكم بحدوثه انتهى وظاهره فساد اذا انصف الممكن بالوجوب ليس مرصفا
بان يكون متصورا وليس جوده الذي شرط ان يكون واجبا بل ربما يجب الممكن فمتقرر فوجبه ثم يتصور ويحكم عليه بالحدوث قال المحقق
الرواني في المحاشي الجديده على شرح التجريد لتحقيق ان الاثر الصادر عن الفاعل هو الذات والوجوب الوجود وانما لها امر متقرر
منها لانه لا يلزم تقدم الذات عليها بالوجود فان التقدم هو الامر المصحح لدخول الفاعل في الفعلية ولا معنى لان يقال وجوب
الانسان فوجد ولا يقولك صار الانسان السنان فوجد بل هو في مرتبة الانسان موجود في مرتبة الوجود انسان بلما تقدم ولا تخر
اذا الوجود نفس فعلية الذات انتهى وانت تعلم ان العقل حكيم بان المعلول جب فوجد ونذا حكم بتقدم الوجوب على الوجود فالوجوب
اماني مرتبة الذات او تناخر عنها فيلزم تقدم الذات على الوجود لتقدم الوجوب الذي هو في مرتبة الذات او تناخر عنها على الوجود
او متقدم عليها فيلزم انصاف الذات بالوجوب قبل فعليتها وهو غير معقول لا يمكن ان يقال ان الانصاف لا يستدعي فعلية
الموصوف لانه اذا لم يكن للموصوف فعلية فاي شيء يتصف والا ان يقال ان الفعلية غير الوجود والانصاف لا بد له من فعلية
الموصوف فهي مرتبة الانصاف بالوجوب السابق للموصوف بفعلية سابقة على وجودها كزعم الخوئساري في حاشية على جواشي
شرح التجريد لان الوجوب السابق مكانه سابق على وجود الموصوف بل ذلك هو سابق على فعلية بل الفعلية والوجود بحسب
المصدق امر واحد فلا معنى لكون الانصاف بالوجوب السابق في مرتبة فعلية الموصوف ومتقدما على وجوده فانظر الى هؤلاء
الاعيان المشابهين بالبنان كيف تخطوا في المقال ولم يجدوا سبيلا الى تفهيم عن ضيق الاشكال ونحن بفضل ربنا الكريم
المفضل شفيع غفر ربنا لي ما يفرج عني لا افعال كل العقل فانتظروا من جوده الاشكال في الانصاف بالوجوب السابق الوجود
يتوقف الانصاف على وجود موصوفه امانى خارج او في الذهن كونه صفا ثبوته فلو كان المعلول الاول منصف بالوجوب يكون
هذا الانصاف بسبب احد الوجودين ولا يتصور ان يكون بسبب الوجود الخارجي لتقدم الوجوب عليه بالذات لان يكون بسبب الوجود
الذي لان الوجود الذي للمعلول الاول تناخر عن جوده الخارجي وهو عن وجوبه هذا الاشكال قريب لما نذكره عن الاول قال صاحب
الافق البين بعد ذكر هذا الاشكال اخذ جميعا عنه ذكر الاجابة التي عرفت حالها انه ليس من شرط هذا السبق وبهذا الانصاف ان يكتفي
لحاط العقل شيئا من ذلك بالفعل بل انما ساد ذلك كون شيء في نفسه بحيث لو اعيى كحاط العقل ليصلح فيحصل في نفسه في

نفس الامر لان تيزع منه ذلك بالفعل حكم به عليهم عرض وجوب صدوره من الجاعل للجاعل ولا ثم لمن بعد المقر بهناك في
المعلول الاول اشبه ظهور الكون الارتباط والاختصاص هناك ثم ما قوى انتهى بمضامنت تعلم ان ما ذكره اول الاشياء شيئا لا
المعلول الاول بالمتصف بالوجوب السابق وعلى الثاني تم الاشكال بل سبق الوجوب على تقرير كل ممكن وجوده وعلى الاول
لا بد وان يكون للمعلول الاول نحو تقرير وجوده في مرتبة الوجوب السابق واللامكين هو نشأ لصفة انتزاع معنى الوجوب في الاشياء
الحض لا يجوز ان يكون صحيحا لانتزاع شيء فضلا عن الوجوب فاما ان يكون تقريره وجوده في الخارج وهو باطل سبق وجوبه على تقريره
وجوده في الخارج او يكون تقريره وجوده في الذين فهو متاخر عن وجوده في الخارج وهو غير وجوبه والحاصل انه مسلم انه ليس من شروط
الانقسام بالصفة الانتزاعية ان يوجد الموصوف بالفعل في كذا العقل ان يتبرع العقل لصفة متبدا بالفعل كنهية ان
يكون الموصوف في نفس الامر بحيث يصح انتزاع لصفة منه للارباب في ان ذلك ليست هي شئنة انتزاع منه وتقريره واما ما ذكره
ثانيا فقد عرفت ما فيه فيا قبل من وجوه الاشكال ذكره صدر الشريعة قدس سره من ان الوجوب هو كذا الوجود الفعلية هو كيفية
للوجود فكيف يتقدم عليه منها ما ذكره المحقق الدواني من ان الوجوب جهة القضية فيكون القول يتقدم الوجوب على الوجود فوالا
بان الممكن صار وجودا بالضرورة ثم صار موجودا وهو كلام خال عن التفصيل قد مر ذكره بين الوجوبين في فوارج بحث الجدل الحقيقي
المقام ان الماهية الممكنة في حد نفسها ليست ضرورية الفعلية والتقرير والوجود ولا لضرورة الفعلية والتقرير والوجود فهي بذات
بين ان تقريره تكون بين ان لا تقريره لا تكون ثم فالتحقق العلة الكافلة لتقريره وجوده او العلة الكافلة لبطالها وعدمها
ارتفع فذلك التذنب يقين تقريره وجوده وابطالها وعدمها للوقوع في هذا المعنى اعني ارفع التذنب وترجع احاط في تقرير
والا لتقرير الوجود وعدمه للوقوع هو اسمي بالوجوب السابق وهذا المعنى مخاير للضرورة والتأكد الذي هو كيفية للوجود وعدمه فالحال
الوجوب على هذين المعنيين انما هو باشتراك اللفظ ولا يخفى ان هذا المعنى امر عزائي فشا انتزاعه هو الفاعل المستقل التام في اقتضا
تقرير الماهية الممكنة وابطالها المستجمع لجميع شرائط التأثير فان الفاعل المستقل هو المرجع لاجابيين بالارض للتذنب بينهما
قال سابق على وجود الماهية الممكنة هو نشأ انتزاع هذا المعنى اعني العلة الساتمة فانها المرجحة لرافعة للتذنب ثم العقل او القصور
للماهية الممكنة ولا خطلان الماهية الممكنة يتاوى طرفاها بالقياس الى نفسها ولا يقع احد المتساويين بالمخرج حكم بانها وجبت فوجبت
وحسب انها وجبت هو ان علتها رفعت التذنب التي لها في نفسها فبذلك افاده الحكيم المحقق من ان ذلك الوجوب امر عقلي قائم
بالتصور من الممكن عند الحكم بحدوثه يعني ان المتصور من الممكن يحكم عليه بذلك الوجوب في الحقل مع ظاير وعليه ادوات
عليه سابقا لان الوجوب ليس صفة منصفة الى الصورة العقلية وهو ظاهر ولا هي منتزعة منها فان ما وجب الفاعل هي
المتقدمة في الواقع فهي الواجبة فاعلم ما قال الخا ناري من ان وجوب المعلول انما هو من صفات العلول العقلية فحكم فوجبه

بان المحلول يجب فوجبه ولا يخفى في احتمال كون العلة تامة أصلا فارجع معنى الوجوب السابق الى تمامية العلية تحكم في غاية السقوط
لان معنى ان المحلول يجب هو انه يتعين جانب تقرره وارتفع تذبذبه هذا بحسب المصادق هو بعينه يتحقق علته التامة لا غير واحتمل
انما يحكم بوجوب الممكن بهذا المعنى ولا معنى للوجوب السابق غير هذا فهذا هو الحق المحلول عليه صاحب الفقه المبين ان عام محلول هذا
المتحقق لما تراه في كلماتنا تحقيق الدواني كنهه ناذجا بالواحد شاعلا لا نقال ان الوجوب السابق وجوب ان يصدر المحلول عن العلة
ثم جعله من صفات العلة مع كونه من صفات العلة يكون المحلول من لغوت اجمال قد نهك على فساد ولو انه قال بمثل اقلنا
سلم عن الغضاض والمعدولى العسمة اذا عرفت هذا فاعلم ان الاشكال الاول والثاني انما يتوجه لو كان نشأ النزاع بهذا المعنى من
الوجوب ذات الممكن الثالث ناش من عدم الفرق بين الوجوب بمعنى الترخيع والتذبذب بين الوجوب بمعنى تاكل الوجوب والاد
هو كيقينية للوجود وكذا الرابع لان الوجوب الذى هو بهية القضية هو بمعنى الضرورة والوثاقة لا بمعنى الترخيع فلا ينعقد من الوجوب
السابق القضية الضرورية في غاية التحقيق والصدق التوفيق المبحث الثالث في ظرف الاقصاد بالامكان العلم ان الامكان
هو سلب ضرورة المقرره الوجود وسلب ضرورة اللااقرره واللاوجود سلبا بسيطا ولا ريب في ان السلب البسيط بما هو سلب
بسيط ليس له ثبوت اصلا فحققة الامكان اعنى هذا السلب البسيط ليست عارضة لشيء بالحققة بل نعم قد يعتبر هذا السلب معدوليا او
محلول سالبته المحلول من غير عارضا فالامكان بمعنى السلب البسيط لما لم يكن عارضا لشيء لم يكن شيئا متصفا به حقيقة فلا انصافا
بجقيقة حتى يحكم في ظرف الاقصاد به بل معنى الاقصاد شيء بالامكان بهذا المعنى صدق الحكاية بان ليس ضرورى اقرره والاد
ولا ضرورى اللااقرره واللاوجود وصدق هذه الحكاية لا يستدعى ان يكون موضوع هذه الحكاية موجودا في الخارج او في الذهن
في نفس الامر لان هذه الحكاية سالبة ضدقا لا يستدعى وجود موضوعها ثم صدق الحكاية بالامكان قد يكون بباطلقتها بالنفس الامر
مع قطع النظر عن خصوص ظرف اذ الذهن فيكون القضية المشتملة عليها سالبة حقيقة بتيمة وقد يكون بباطلقتها للخارج
فيكون القضية المشتملة عليها سالبة خارجية بتيمة وقد يكون بباطلقتها للذهن فيكون القضية المشتملة عليها قضية سالبة ذهنية
بتيمة فيكون ظرف الاقصاد بالامكان بهذا المعنى ظرف مصادق هذه السوالب فاذا قيل الانسان مثلا ممكن ان يريد ان لا يكون
بضرورى اقرره الوجود ولا ضرورى اللااقرره واللاوجود في نفس الامر كان ظرف الاقصاد بالامكان اى الظرف الذى هو عارضا
هذه الحكاية نفس الامر واذا قيل زيد ممكن ان كان معناه انه ليس بضرورى اقرره الوجود ولا ضرورى اللااقرره واللاوجود في الخارج
كان ظرف الاقصاد به اى الظرف الذى هو مطابق صدق هذه الحكاية هو الخارج واذا قيل الموضوعية او المحمولية ممكنة كان معناه
انها ليست بضرورية اقرره الوجود ولا ضرورية اللااقرره واللاوجود في الذهن فيكون ظرف الاقصاد به اى الظرف الذى هو عارضا
هذه الحكاية به هو الذهن اذا اعتبر بالامكان سلبا معدوليا او محمول سالبة المحلول كان عارضا ويكون موضوع متصفا بالاقصاد انترهنا

يكون مثلاً اشياء متفرقة في نفس الامر مطلقاً وفي الخارج بخصوصه وفي الذهن بخصوصه يكون طرف الانقسام به هو طرف
 تقرر ذلك الشيء خارجاً كان او ذنباً او يطلق نفس الامر بالجملة فلا مكان ليس من العوارض التي يكون خصوص الوجود الذي
 شرطاً في الانقسام بها واتوهم صاحب الفقيه ان الاسكان من العوارض العقلية اللائقة بنسخ الماهية بما هي في العقل في
 غاية اخافه لان الاسكان بمعنى السلب البسيط ليس من العوارض اصلاً ويجوز السلب الثابت ليس من العوارض الانضمامية بل
 من العوارض الانتزاعية المنتزعة عن نفس الماهية والعقل ليس طرفاً لوجوده ولجانب قد تميز على بن ابي عمير اصراً على ما توهم فقال ان وقع
 في نفسك ان من المعلوم بالضرورة انه لو لم يكن في التقرر عقل عاقل فذهن فذهن كانت المفهومات في حدود انفسها متصفقة بنفوس
 اصغاف قليل لك هذا هو حصصه الحق فان هذه الامور يعني الاسكان بالوجوب الانتزاع عوارض الاشياء في انفسها باعتبار التقرر
 وبالقياض الى الوجود وهي متصفقة بها سواء وجدت في الاعيان او في الازمان فالوصف بها الماهية من حيث هي هي لا الماهية
 من حيث هي متفردة بالفعل متصفقة باحد الوجودين فان الماهية الاسكانية حال البطلانها وعدتها متصفقة بالاسكان من حيث هي
 لا بشرط البطلانها وعدتها والامكان متاخر عن مفهوم الماهية ومفهوم التجرؤ والوجود لا عن تجرؤ الماهية والصفات بالوجود والمعنى
 بالانقسام هناك ان العقل يجذبها في حد نفسها بحيث متى وقعت في كمال العقل بالفعل كان شأنها ان يحكم العقل عليها بالاسكان
 لانها في العموم كذلك لانها اذا تفرقت في الاعيان يكون لها هناك صف كذلك حال الانتزاع والوجود بين السابق واللاحق
 وبالحاجة سائر العوارض العقلية قاطبة انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام متجذب جداً فان قوله هي متصفقة بها سواء وجدت في الاعيان
 او في الازمان نص على ان طرف الانقسام لاشياء بتلك المفهومات قد يكون هو الخارج وقد يكون هو الذهن فلا يصح عدله هو
 من العوارض العقلية التي طرف الانقسام بها خصوص طرف الذهن لما قوله فالوصف بها الى قوله الانقسام بالوجود فما يقضي منه
 العجب فالمعنى لانقسام الماهية حال البطلان لصفة اذا الماهية حال البطلان لاشي محض فكيف يكون موصوفاً بصفة بل الحق
 ان الماهية حال البطلان ممكنة اى ليست ضرورية التقرر والوجود ولا ضرورية الانتزاع والوجود وليست بسيطة لانها حال البطلان
 موصوفة بالاسكان ما ذكر من معنى الانقسام لا يجدي لفعلاً لان حدان العقل الماهية في حد نفسها بحيث متى وقعت في كمال العقل
 بالفعل كان شأنها ان يحكم العقل عليها بالاسكان لا مدخل له في كون الماهية ممكنة بل معنى كونها ممكنة هو انها ليست في حد نفسها
 ضرورية التقرر والوجود ولا ضرورية الانتزاع والوجود سواء يجذب العقل كذلك او لا يجذبها ثم ما ذكر من معنى الانقسام انها
 في مرتبة الحكاية والكلام في مرتبة المصدق فان المراد بطرف الانقسام هو طرف مصداق الانقسام كما سبق واما حال الانتزاع
 فتستمر فيها فيما بعد مثلاً الله تعالى بما تلوها ظهر ان ما قال لمحقق الداعي من ان الاسكان من المعقولات الثانية فالوصف بها بما
 الامر الذي لا يخارجي فقولنا الانسان ممكن يحكم بالامر العقلي على الامر العقلي في غاية اسقوط فان الاسكان ليس من المعقولات الثانية

التي خصوص الوجود الذي شرط لعروضها والامور الخارجية ممكنة في الخارج والا كانت ما واجبة في الخارج او متعينة في الخارج فلا
 معنى لنفي كونها ممكنة بنا وقد نفى الكلام بنا الى الاسباب المدلولة في المصواب **قوله** فلا انسان موجود او ممكن قضية حقيقية بل
 الانسان موجود خارجي ويمكن في الخارج قضية خارجية والانسان موجود ذهني ويمكن في الذهن قضية ذهنية والانسان موجود و
 ممكن مطلقا قضية حقيقية وقد تم تفصيل ذلك في حقيقة وحجب ان يتشعر ان القضايا المعقودة بالامكان قضايا بديهية وليس الحكم
 فيها على موضوعات مقدرة فان الاسكان في نفس الامر لانه على التقدير كما يتوجه خفاها بهام ضعفا العقول اقرار الاولام
قوله لا ذهنية كما قيل قال في الحاشية قال الاستاذ في حاشيته على شرح المواظ ان القضايا المعقودة بها كلها ذهنيات و
 لعل نظره الى ظرف الانصاف انما هو الذهن في جميعها وان لم يكن لخصوص الوجود الذي فيه مدخل ولهذا قال في حاشيته
 الحاشية انظر الصحيح يحكم بان المعقولات الثانية على قسمين الاول ان يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه والثاني ان يكون
 الوجود الذي شرط لعروضه هو موضوع المنطق اذ هويتها فاعرف ان الاعتبار في الذهنية ان كان مجرد كون الذهن فقط ظرف
 الانصاف من غير ان يكون للموضوعات اصل في العين لا في خصوص حال نائب متناكب صلافا للقضايا المعقودة من القسمين
 وذهنيات ان اعتبر فيها شرطية الوجود الذي في فني عقد من القسم الثاني ذهنية ومن الاول حقيقة لعدم دخلية الوجود الذي في الخارج
 فيه فخال انتهى وبذلك نرى ان القضية الذهنية هي القضية الحاكية عن الامر الذي وقد عرفت ان القضايا الحاكية فيها بالوجود
 والامكان الوجوب وغيرهما من المعقولات الثانية بالمعنى الثاني الاعم قد تكون حاكية عن الموجودات الخارجية بما هي كذلك
 كقولنا د سحابة واجب موجود علته وزيد موجود ممكن ومعلول فيكون تلك القضايا خارجية قطعاً وقد تكون حاكية عن المتعاقبات
 النفس الامرية مع قطع النظر عن خصوص الخارج والذهن فيكون تلك القضايا حقيقية قد تكون حاكية عن الصور الذهنية فيكون
 تلك القضايا ذهنية فالحكم بكون القضايا المعقودة بتلك المعقولات ذهنية مطلقاً او حقيقية مطلقاً ونفي كونها خارجية اصلاً
 واما طرف الانصاف بالمعقولات المذكورة فليس هو الذهن فقط كما عرفت فيما سبق فلا حاجة الى الاعداد **قوله** وربما يكون المحكي
 عنه بهذه العبارة كلها منتحلة عن الافق البين وهي الفاظ بلا معنى واصوات بلا مغزى فانا اذا علمنا بان زيداً مثلاً موجوداً فكيف
 عنه بهذه الحاكية هو نفس ذات زيد المتقررة في الخارج مع غل النظر عن محاظ العقل فان مطابق هذا الحكم هو الواقع ولا دخل
 فيه للمحاظ العقل وكيف يذمب هم عاقل الى ان صدق قولنا انه موجود منوط لمحاظ العقل ذاته الحققة المتقررة فانه صادق قطعاً
 قبل القول ولو كان المحكي عنه بالوجود مطلقاً او بالوجود الخارجي المبهمة المتقررة مطلقاً وفي العين في محاظ العقل لم يتصور
 صدقه الا بمطابقة الماهية المتقررة في محاظ العقل فان صدق الحاكية انما هو بمطابقة المحكي عنه وهذا ما لا يجترع عليه فوجلية
 الذاتية فضلاً عن ذي حقيقة ايمانية لو كان المحكي عنه بما توهم لزم صدق الكواذب وكذب الصواب في محاظ العقل لا يلزم

ان يكون مطابقا لنفس الامر فاذا كانت الماهية باطلة متمتعة في نفس الامر متقرة مكتسبة في كحاظ العقل في نفس الامر وكفى عنها
بأنها موجودة او ممكنة فالحكي عنه بهذه الحكاية ان كان هي الماهية المتقرة في نفس الامر او في العين في كحاظ العقل كما توهم
كانت هذه الحكاية مطابقة للحكي عنه فحكايت صادقة اذ الصدق هو مطابقة الحكاية للحكي عنه واذا كانت الماهية ممكنة متقرة
في نفس الامر وفي العين متمتعة باطلة فيها في كحاظ العقل وكفى عنها بأنها ممكنة او متقرة وكان الحكي عنها توهم لم يكن الحكاية
مطابقة للحكي عنه فتكون كاذبة فان قيل ان الحكي عنه هو الماهية المتقرة مطلقا وفي العين في كحاظ العقل المطابق
نفس الامر قلنا فيكون ما توهمه رتبة الحكاية لا للحكي عنه لان هذه المرتبة تنصف بالمطابقة واللامطابقة لنفس الامر
الكلام على تقدير كون الحكي عنه هو الماهية المتقرة مطلقا وفي العين في كحاظ العقل وبالحكمة فكل ما ذكره بالهذيان شبه
منه بالبيان **قوله** بما هي متقرة مطلقا وفي العين نسخ الكتاب بهما مختلفة ففى بعضها وما يكون الحكي عنها بما هي
المهية بما هي متقرة في العين في كحاظ العقل هذا هو وفق لجملة الافق المبين السب لسياق عبارة اشرح فانه قد
بين ان القضايا المعقودة بالوجوب والوجود اشئية والامكان حقيقية وان مصداقها نفس الحقيقة المتقرة من حيث
هي وكان بذا ما لا يشك فيه فان القضايا المعقودة بالوجوب والوجود اشئية والامكان حقيقية البتة ومصدقها نفس الحقيقة
فلا حاجة الى اعادة بيانه وانما الاشتباه في القضايا المعقودة بالوجوب في الخارج والوجود الخارجي وامكان الوجود الخارجي فان
الظاهر ان القضايا المعقودة بها خارجية فطرح هذا الاشتباه وبيان ان القضايا المعقودة بها حقيقية لا بد من بيان الحكي
عنه بتلك القضايا ليتبين كونها حقيقية وفي بعضها وانما يكون الحكي عنها بما هي المهية بما هي متقرة مطلقا وفي العين
وبذا لا يناسب لما فعله في عبارة الافق المبين ولا سياق عبارة اشرح لكن يؤيده ما قال في الحاشية المتعلقة على
قوله متقرة مطلقا وهو قوله هذا في مطلق الوجود والوجوب الامكان وفي الحاشية المتعلقة على قوله وفي العين هو قوله هذا
في الوجود الخارجي والوجوب الامكان الذين هما بحسب الوجود الخارجي واما مطلق الوجود والامكان والوجوب في نفس
الامر فمصدقها نفس المهية المتقرة في عالم الواقع مع غل النظر عن خصوصيات الظروف وان اتفق ان يكون طرف
اتصافها بهذه الامور هو الذين دون الخارج اذ فيه خلطت بينهما وبين موصوفاتها كما مر لكن ان خصوصيتها لمخافة اتهم
قوله في كحاظ العقل ان كان هذا نظرا فالشئ المتقرر للمهية وكانت المهية المتقرة في هذا الحاظ مصداقا لحكم التقرر مطلقا
او في العين ومطابقا لصدقه كانت القضية ذهنية لانها حاكية عن امر موجود في الذين ثبتت امره في الذين فلا يكون
على هذا سبيل الى نفى كونها ذهنية والقول بكونها حقيقية ثم كون الماهية المتقرة في العين في كحاظ العقل مصداقا
للقضية القائلة الماهية موجودة خارجية او انها ممكنة في الخارج او انها واجبة فيه غير معقول اصلا لانه يؤدي الى

ان الموجود في العقل موجود خارجي وبذلك انش من الهذيان فانظر الى صاحب لافق الميسن كيف يتخبط في كلامه لايبالي اين
 يذهب وانظر الى الشارح كيف يقتضي بتقليده ولا يدري كيف المذهب اله العاصم عن آفة التقليد وهو في عصمة
 والتسديد قوله لا يابى على حال معين لا شك في ان مصداق الامكان والوجود والوجوب الخارجيات نفس
 الهمية لالحال صفة زائدة عليها والالم يكن الماهية قبل حق تلك الصفة بها ممكنة وموجودة وواجبة لكن ذلك لا
 يستلزم ان يكون القضايا المعقودة بالوجود الخارجي وامكانه ووجوبه خارجية اذ لا يشترط في القضايا الخارجية ان
 يكون مناشي محمولاتها احوال زائدة على الموضوعات بل لا بد منه في القضايا الخارجية ان يكون مصداق محمولاتها
 نفس الحقيقة المتقررة في الخارج ولا شك في ان مصداق الموجود الخارجي وممكن الوجود في الخارج هو الماهية المتقررة
 في الخارج فلا وجه لنفي كون تلك القضايا خارجية فتقوله ولذا لم يكن العقود بها خارجية في غاية السخافة قوله بل حقيقة
 لا يخفى ان القضايا المعقودة بالوجود الخارجي وامكانه ووجوبه قضايا بتيته صادقة فالتكاثف حقيقة فاما ان تكون
 صادقة في ضمن الخارجية فيكون تلك القضايا خارجية واما ان تكون صادقة في ضمن الماهية فيكون تلك القضايا
 زهنية فلا معنى لنفي كونها خارجية اذ زهنية وليس لصدق الحقيقة البتة احتمال آخر وار صدقها في ضمن الخارجية
 استتية وفي ضمن الماهية البتة قوله وامكانه المحكي عنه بامكان الوجود الخارجي ومصداق الممكن ليس هو الماهية
 المتقررة في العين في كحاظ العقل لان امكانها سابق على تقريرها في العين وعلى تقريرها في العين في كحاظ العقل
 فالحق ما ذكرنا سابقا ان القضية المعقودة بالامكان سالتة بسيطة وليس مصداقها الماهية المتقررة قوله اذ
 مصداق محل فيها كحاظ العقل المصداق اذ قد يطلق على المحكي عنه مطابق محل قد يطلق على علة الصدق وكحاظ العقل
 ليس مصداقها محل الوجود العيني وامكانه ووجوبه بالمعنيين فلعن المعنى ان مصداق محل فيها نفس الحقيقة المتقررة
 في العين الملحوظة للعقل بنا على ما زعم قوله المتقررة في العين من اجاعل بيان لمصداق محل الوجود العيني فان
 مصداق محل الوجود الماهية المتقررة في العين من اجاعل في كحاظ العقل على ما نعلم وانت تعلم ان هذا لا يصح على
 اطلاقه فان الموجود الخارجي صادق على الواجب سبحانه ومصادقه هناك نفس الحقيقة المحقة للماهية المتقررة من
 اجاعل في كحاظ العقل قوله اذ هو باهرى لا ضروري لتقريره في الامكان قوله اذ هو من حيث اقتضاه اجاعل اياها بانها
 في الوجود لا يخفى ان هذا انما يصح على اطلاقه في الوجود بالغير لاني الوجود الذاتي ولا في الوجود المطلق ثم لا يذهب
 عليك ان الشارح حكم فيما سبق بان مصداق تلك الماهية المتقررة من حيث هي وبهنا بان مصداقها الهمية بما
 متقررة مطلقا وفي العين في كحاظ العقل فبين كلاميه نهافت واليه حكم انفا بان المحكي عنه بالامكان الماهية بما هي متقررة

مطلعا في العين في كحاظ العقل ويحكم بهنا بان مصداق كحاظ العقل نفس البهية بما هي لا ضروري القدر والاقر من وان اعتبار
 انها متقرة وبذا ايضا تنهت وبذا كلة آفة التقليد قوله وبه هي التي تستعمل في حكمته ما بعد الطبيعة اي المعقولات الثانية
 بالمعنى الثاني هي المعقولات الثانية المستعملة في الفلسفة الاولى قوله ثم بحيثية المعبرة لما ذكره الا ان موضوع المنطق
 عند القدر المعقولات الثانية باعتبار صحة الاتصال وتوقفه عليه فمعنى المعقولات الثانية اريد ان تعبر عن حال بحيثية
 وبعلم ان بحيثيات المعبرة في موضوعات العلوم قد تكون اطلاقية وقد تكون حيثيات زائدة على نفس الموضوع كما في
 قولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع الطبعى الجسم من حيث الحركة والسكون وموضوع المنطق
 المعقولات الثانية من حيث الاتصال الى مجهول ضروري او قصدي هي فاما بحيثية الاطلاقية فلا تكون مجوثة عنها في
 العلم فلا اشكال فيها انما الاشكال في بحيثيات الزائدة فانها تكون مجوثة في العلوم التي تلك بحيثيات معتبرة في
 موضوعاتها كما في حيث في الطب عن الصحة والمرض وفي الطبعى عن الحركة والسكون وفي المنطق عن الاتصال مع ان
 الموضوع قيوده يجب ان تكون مفروضة عنها في العلم ويحجب عنه في المشهور بان بحيثية المعبرة في موضوع الطب
 ليست نفس الصحة والمرض بل صلوحهما وفي الطبعى ليست نفس الحركة والسكون بل صلوحهما مثلاً وهو ليس مجوثة عنه
 في العلمين انما المبحث عنه نفس الحركة والسكون ونفس الصحة والمرض لا الصلوح فاورده عليه ولا بان الصلوح اعتبر في
 الموضوع ليس هو مطلق الصلوح بل الصلوح المضاف الى الصحة والمرض والحركة والسكون فالمضاف الى الصلوح اليه معتبر في
 القيد فلا يكون مجوثة عنه في العلم فاجيب بان الصلوح لا يقتضي وجود المضاف اليه حتى يكون ما يضاف اليه قيدي في الموضوع
 فكما لا يلزم من التقيد بالمكان التقيد بالوجود ولا يلزم من التقيد بالصلوح التقيد بالمضاف اليه فمضاف الى الصلوح
 انما يلزم معرفة خصوصيته وفروعه عنه في العلم انما يكون نفس الموضوع وقيوده لا ما يلاحظ لمعرفة قيوده ايضا وثانيا
 بان البحث يقتضي عن نفس الصلوح ايضا كما في حيث في الطب ان اي بدن صالح للصحة وفي الطبعى اي جسم صالح للحركة
 وقال صدر الشريعة ان هذه بحيثية بيان للاعراض الذاتية المبحث عنها في العلم لا قيود من الموضوع واورده عليه العلامة
 التفات الى بانه يلزم تشراك العلمين في موضوع واحد بالذات وبالا اعتبار وبانه مخالف للمشهور واجيب عن الثاني بان
 صدر الشريعة ان بحيثية تقيدية في نظر الباحث ومقتصرة للبحث على بعض العوارض وليس هذا مخالفا للمشهور والاجاب
 عن الاول ان اللازم لمتزم واختلاف العلمين انما هو لاجل اختلاف بحيثية في نظر الباحث فعلم السامو العالم وان
 شارك علم البهية في الموضوع اعني جرم العالم وفي المحمول كالكروية الا ان الاول ينظر فيه من حيث هو ذو طبيعة والثاني ينظر
 من جهة الاحوال العارضة له من جهة الكمية وقال العلامة التفات الى ان الموضوع لما كان عبارة عن المبحث في العلم عن

عوارض الذاتية قيد بحيثية على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحيثية بالنظر اليها اي يلاحظ في جميع المباحث
 هذا المعنى الكلي الاعلى معنى ان جميع العوارض المبحث عنها يكون كحقها للموضوع بواسطة هذه الحيثية انتهى وهذا هو الذي
 الشارح موافقا لبعض المتأخرين كما سيأتي في شرحه لا يخفى عليك ان ما اورده هذا العلامة على صدر الشريعة واراد عليه
 ايضاً لان القول بكون الحيثية في نظر الباحث واجب تجزئة تشارك العلمين في موضوع واحد بالذات بالا اعتبار لان
 اختلاف الموضوع لا يكون مالم يعتبر الحيثية قيد اسن الموضوع بل النظر الدقيق يحكم بان ما ذكره هو مراد صدر الشريعة كما
 عرفت **قوله** ليست علة للحقوق العوارض اما اولاً فلان الحيثية المذكورة ربما تكون من العوارض الذاتية المبحث عنها
 في العلم فلو كانت علة للحقوق العوارض الذاتية للموضوع لزم الدور واما ثانياً فلان علية الحيثية للحقوق تلك العوارض
 ربما لا تنقل الحيثية الا ليصال فانها ليست علة للحقوق الأجنبية والفضلية مثلاً المعروفها **قوله** ولا يقيد له في نفس الامر
 فان معرض العوارض الذاتية ذات الموضوع لا الذات المقيدة بالحيثية وايضاً لو كانت الحيثية قيد للموضوع لما كانت
 بمحثة عنها في العلم مع انها قد يثبت عنها فيه ثم ان نفى كون الحيثية قيد للموضوع انما هو اذا كانت الحيثية من عرض
 الذاتية للموضوع واما اذا كانت عرضاً غريباً فلا بد من اعتبارها قيد للموضوع كالذكر المتحركة فانها موضوع لعلم الاكبر و
 حيثية الحركة قيد لها فانها لو لم تكن قيداً كان الموضوع مطلقاً للذكر ويجوز ان يكون الاعراض المبحث عنها في ذلك العلم عرضاً
 غريباً لها فانها في اعراض ذاتية للكرة المتحركة فافهم **قوله** بل علة للمبحث او قيد للمعرض فلكل حيثية مقصورة للمبحث
 على العوارض التي يلاحظ الحيثية في البحث عنها **قوله** وذهب المتأخرون فان قيل فموضوع المنطق متعدد وهو العلوم
 التصورية والعلوم التصديقية فلا يكون المنطق علماً واحداً قلنا بل موضوعه واحد وهو المعلوم الاظم من المعلوم
 التصوري والمعلوم التصديقي من حيث الالصال الى المجهول نعم ليشكل الامر على من زعم ان التصديق ليس بعلم بل
 كيفية لاحقة بعد الادراك فان الموصل في التصديقات هي القضايا المنعقدة بما هي مدعته والموصل اليه فيها هو
 الاذعان بالتصديق فليس هناك على راء الالصال معلوم الى مجهول فتأمل **قوله** واليه اشار المصنف شيخ المتن بينهما مختلف
 ففي بعضها وموضوعه المعقولات الثانية وفي بعضها وموضوعه المعقولات والشارح روى نسخة الثانية وشرها **قوله** فان كثيراً
 ما يبحث استدلال على ان موضوع المنطق هو المعلوم التصوري والتصديقي بان كثيراً ما يبحث في المنطق عن نفس المعقولات
 الثانية كالذاتية والعرضية وقد تقرر في فن البرهان ان الموضوع يكون مفروغاً عنه في العلم فلو كان موضوع المنطق
 هي المعقولات الثانية لم يجز البحث عنها في العلم **قوله** واجب عنه حاصله ان للمعقولات الثانية اعتبارين الاول
 اعتبار كونها معقولات ثنائية فهي بهذا الاعتبار لا يثبت عنها في المنطق بل موضوع مفروغ عنه فيه الثاني اعتبار انها عارضة

لمعقولات ثابته اخرى بهذا الاعتبار احوال للمعقولات الثانية واعراض ذاتية لها فجزان بحيث عنها تجعل محمولات
 لمسائل الصناعة ولاصير في ذلك فان الممتنع ان يبحث عن الموضوع بما هو موضوع فالذاتية والعرضية انما يبحث عنها
 من حيث انها من الاعراض الذاتية لمعقول ثان آخر واعترض عليه بعض الشرح بانه يرجع الى تكلف مستغنى عنه وبانه
 مشكل في الكل والجزئي فان قلت ان الكل والجزئي يكملان على الخاص والعام وبها ايضا من المعقولات الثانية قلت
 يجعل العام والخاص ايضا محمولان في المنطق فيلزم ان خلفت قال وبالحكمة ارجاع المحمولات كلها الى المعقول الثاني
 العارض للمعقول الثاني الآخر لا يتصور في بعضها وفي البعض يرجع الى تكلف مستغنى عنه انتهى وانت تعلم ان المثال
 على نفي كون المعقولات الثانية موضوع لمنطق بان المعقولات الثانية قد تقع محمولات في المسائل المنطقية تمام
 لو ثبت انها تقع محمولات على المعقولات الاولى في المسائل المنطقية وهذا غير معروف في منطق اذ لم يتعهد بعد مسألة منطقية
 يكون موضوعها المعقول الاول ومجملها المعقول الثاني فالمعقولات الثانية انما يبحث عنها في منطق من حيث
 انها احوال لمعقول ثان آخر فاذا قيل في المسائل المنطقية اكل ما ذاتي او عرضي اوان المعروف اما واحد وسم فليس
 المسئلة بالتحقيق ان الحيوان ذاتي والاشي عرضي وان الحيوان الناطق هذا الحيوان الضاحك سم حتى يتوهم ان
 المعقولات الثانية يبحث عنها في منطق من حيث انها احوال للمعقولات الاولى ولطين ان ارجاع المحمولات في منطق
 الى المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الثانية الاخر يرجع الى التكلف واما البحث عن الكيفية والجزئية فانما هو كونها
 من عوارض المفهوم وهو ايضا من المعقولات الثانية والمفهوم ليس محمولا في مسألة من مسائل منطق فاذا ذكره في غاية
 السقوط قوله ثم المعلوم المقصود بهذا البطلان لراي المتأخرين حاصلة ان المعلوم المقصود والمعلوم التصديقي لا يمكن
 ان يحملا موضوعين للمنطق لانه ان اريد يكونها موضوعين للمنطق ان مفهومها موضوع للمنطق فذلك صريح البطلان اذ
 مفهومها ليس موصلا لاصالحا لان ثبت له العوارض لبحث عنها في المنطق كالجسمية والفصلية وغيرها وان اريد
 ان مصداقها موضوع للمنطق فاما ان يراد ان مصداقها مطلقا موضوع للمنطق فذلك ايضا باطل اذ المعلومات
 كالجوان وغيره مطلقا ليست يبحث عن احوالها في منطق اذ البحث في المنطق هو الموصول القريب البعيد انما هو على العموم
 ومصاديقه يدين المفهومين كالجوان للناطق او كالقضية القائمة العالم متغيرا مثالا بها لا تتصل بذواتها لان البحث
 عن احوالها على وجه العموم لم يلاحظ بحيثية عامة واما ان يراد ان مصداقها من حيث انها معروضة للمعقولات
 الثانية موضوع للمنطق ويبحث فيه عن احوالها فيخبر بغير البحث الى احوال المعقولات الثانية فيكون الموضوع
 للمنطق هي المعقولات الثانية هذا يحصل كلام الشارح وفي عبارة مسأله من وجهين الاول في قوله لان يبحث عنها

وفق العبارة ان يقال لان يجب عن احوالها والثاني في قوله وما صدق عليه من المعقولات الاولى لان ما صدق عليه
 المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي لا يخصر في المعقولات الاولى فان المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي يصيدان
 على المعقولات الثانية ايضا ويكون بعضهما موصلا لغيره فاصدق عليه بالمعقولات الاولى ليس في محله وتحقيق
 المقام ان المنطق يبحث عن احوال ما هو موصل الى علم تصوري او علم تصديقي من حيث انه موصل ولا شبهة في
 ان الموصل انما هي المعلومات التصورية والتعريفية كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان وكقولنا الانسان
 حيوان وكل حيوان جسم الموصل الى التصديق بان الانسان جسم لكن الموصل في الاول هو الحيوان الناطق من حيث
 انه صدق في الثاني ذلك القول المؤلف من حيث انه شكل اول مفهوم المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي ليس
 بموصل فالمنطق ليس يبحث عن احوال ذلك المفهوم وانما الموصل مصداق من حيث انها معروضات لتمام الحكمة
 والذاتية والعرضية والحدية والرسمية والموضوعية والمحولية والتعريفية والقياسية الى غير ذلك من المعاني التي لها
 مدخل في الايضاح فخلق في اخصوصيات ذوات تلك المصاديق والهجاء التي لا مدخل لها في الايضاح فخرج
 عن بحث المنطق ولا ينبغي ايضا ان مفاهيم المعرفة والحجية والحدية والرسمية والقياسية والشكلية ليست موصلة الى
 تصور حقيقة او تصديق قضائية بل الموصل اليها هي المعلومات المعروضات لتلك المفهومات فالقدا ارادوا
 يكون موضوع المنطق هي المعقولات الثانية ان مفهوم المعقول الثاني موضوع المنطق فذلك صريح البطلان
 فان مفهومه اعني مفهوم ما يكون ظرف عروضة الذهن ليس موصلا ولا معروضا للعوارض المبحث عنها في المنطق
 وان ارادوا به ان ما يصدق عليه هذا المفهوم كالمعرفة والحدية والحجية والقياسية وغيره موضوع المنطق فهذا ايضا
 باطل فان تلك المفاهيم ليست موصلة الى تصور وتصديق بل الموصل اليها المعلومات المعروضة لتلك المفاهيم
 وان ارادوا به ان موضوع المنطق هي تلك المعقولات الثانية العارضة للمعقولات مطلقا من حيث تنطبق عليها
 يتعدى احكامها اليها فذلك صحيح لان المسئلة القائمة السالبة الدائمة تغلغس فيها مثلا حاكمة على ما يصدق عليها
 السالبة الدائمة بانه ينعكس الى ما يصدق عليها السالبة الدائمة فموضوع هذه المسئلة معقول ثان من حيث انه ينطبق
 على معلومات كقولنا الاشئ من الحيوان مجرد وقولنا الاشئ من القياس مركب من سالتين مثلا فيتعدى هذا الحكم الكلي
 الى تلك المعلومات فالمثبت له لهذه المحمول هي تلك المعلومات والمعلوم عليه معنى ما حصل في العقل عند حكمه بالبحر
 هو تلك المعقول الثاني المنطبق على تلك المعلومات وقد مر على ذلك حال موضوعات سائر المسائل المنطقية و
 محمولاتها فموضوع كل مسئلة منها معقول ثان ينطبق على معلومات هي معروضات ومحمولها معقول ثان آخر ثابت لمعروضات

ذلك المعقول الثاني بما هي معروضة سواركان تلك المعلومات مقولات اولى مقولات ثمانية وما يورد على القدار
 من انه قد يبحث في المنطق عن نفس المقولات الثانية كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية مع انه لا يبحث في العلم
 عن نفس موضوعه في غاية السقوط لان البحث عنه في المنطق هو المعقول الثاني المحمول على مقول ثان آخر على
 نحو ما عرفت فهو باحث عن احوال المعقول الثاني نعم لو كان في المنطق مسألة موضوعها من المقولات الاولى ومثلها
 مقول ثان لكان لهذا الالزام وجه واما ما في شرح المطالع من انه ان اريد بان المنطق يبحث عن الكليات والجزئية والذاتية
 والعرضية انه يبين مقوماتها فهو ليس من المسائل اذ المسئلة ما يطلب فيه التصديق وان اريد به انه ليطبق التصديق
 بشروطه لا لا يشاير فهو ليس من المنطق بل هو وظيفة الفلسفة فلعل المراد به ما ذكرنا عن ان المنطق لا يبحث عن ثبات
 مقول ثان للمعقول اول والا فكون المقولات الثانية محمولات في المسائل المنطقية لا يكره التحقيق ندرب
 القدار اما المتأخرون فان ارادوا ان موضوع المنطق مفهوم معلوم التصوري او التصديقي فذلك لا يصح كما عرفت
 وان ارادوا ان مصاديقه موضوع المنطق فان ارادوا انها بذاتها مع غل النظر عن كونها معروضة للمقولات الثانية
 موضوع المنطق فذلك ايضا باطل كما عرفت ان ارادوا ان مصاديقه من حيث انها معروضة للمقولات الثانية
 موضوع المنطق فذلك حق لا يكره لان هذا هو عينه ما حققناه من سبب القدار واما الفرق في التعبير فالقدار يقولون
 ان موضوع المقولات الثانية العارضة للمعلومات المنطقية عليها بحيث يتعدى احكامها اليها والمتأخرون يقولون ان
 موضوع المعلومات المعروضة للمقولات الثانية المحمولة في المسائل اوصافا عنوانية لتلك المعلومات لا اجزاء
 الاحكام عليها واعتبار حيثية الالصال في بيان الموضوع قرينة على ان القدار انما ارادوا المقولات الثانية المنطقية
 على المعلومات لانها الموصلة دون المقولات الثانية لاس من حيث الانطباق عليها وعلى ان المتأخرين انما ارادوا المعلومات
 المعروضة للمقولات الثانية لانها الموصلة للمعلومات مطلقا فهذا هو القول الفصل الذي لا محيد عنه واسد الموقف للصواب
 قوله ومن ظن ان بعض القدار ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث الدلالة على المعاني لما ارادوا ان المنطق يقال فيه
 ان الحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حد وان كل ج ب وكل ب ا قياس فتوجهوا ان الالفاظ هي
 موضوع المنطق وهذا ضلال مبين فان نظر المنطق انما هو في المعاني المعنوية فانها الموصلة الى المجموعات ورعاية
 جانب الالفاظ انما هي بالعرض لتوقف الافادة والاستفادة عليها وتعدد ترتيب المعاني بدون تبديلها قوله تفصيل
 ان اصول المطالب راجع قال المحقق في شرح منطق الاشارات المطالب العلمية ينقسم الى اصول وفروع والاصول
 هي الكليات التي لا بد منها ولا يقوم غير مقامها وتسمى الالهيات والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضع

ولكن ان يقوم غير ما متعاهدا والامهات فتقبل انها ثلثة هي بالقوة مسته وهي مطلب وبل لم لان كل واحد يشتمل على
 مطلبين قد قيل انها اربعة واذيف اليها مطلب كفضا را نشان للتصور وها ما وى واثان للتصديق وها بل لم
 ثم قال في شرح قول الشيخ ومنها مطلب هي شئ وطلب تميز الشئ عما عداه قد لا يبعد هذا المطلب في الاصول لان ما
 ما يغني عنه اذ هو يشتمل على جميع الذاتيات مميزة كانت او غير مميزة وقد يعيد فيها لانه بعد الجواب عما هو في حال الشركة
 يتعين بطلب تميز كل واحد من مختلفات احتقائق بالفضول ولا يقوم بغيره مقامه ثم قال بعد ذلك وها هنا مكتنه وهي
 ان المطالب كما كثر بالمكشوف فله تطلبين ان يقللوا با بان يجعلوا اصولها اثنين مطلب للتصور ومطلب للتصديق
 ويطوى الباقية فيها وعلى هذا التقدير يمكن ان يطوى مطلب لم في مطلب ما حتى يكون الامهات هي مطلبى ما وبل لان
 مطلب ما يغني عنه ويقوم مقامه فيقال ما علمته وما سببه قال الشيخ في صدر المقالة الرابعة من الفن الخامس من
 برهان الشفا المطالب ان كان للمكشوف كثر بالبالى وكم والكيف فانها يجب ما يجب عنه في هذا الموضع اربعة اشياء
 واذ كان في الابل احد هائل يوجد شئ اى على الاطلاق والثاني بل يوجد شئ شيئا مثل انه بل يوجد الجسم مركبا
 من اجزا غير تجزئية وكل واحد من مطلبى الابل فتعبر مطلب العلم وتصيل بذلك مطلب اءا مطلب الاى فمن التوايح
 المطلوب ان ثم قال بعد كلام فعد بان من هذا ان المطالب ترجع الى بل الشئ والى ما الشئ وان مطلب العلم بحث ما عن
 مطلب الشئ بوجه لانه ما الاوساط انتهى وبالحكمة فالاختلاف في حصر امهات المطالب في اربعة او ثلثة او اثنين يرجع الى
 تفصيل الاجمال فمن استحسن التفريق وتفصيل مينا كشر ما ومن استحسن الاجمال قللها وطوى بعضها في بعض ولا ما تبه
 في شئ من تقليل والتكثير فان مرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف في التسمية لا غير فما قال بعض اشرار من ان
 ما ذكره لهم من ان امهات المطالب اربع ينافي ما في الحاشية القديمة من ان القوم حصروا امهات المطالب في
 ثلثة والظاهر ما في المتن لانه لا يمكن ارجاع اى الى ما بان يقال حاصل اى شئ ما يميزه لانه ان يرجع الى اشارة
 فيكون المقصود شرح مدلول المميز وان ارجع الى ما الحقيقية فيكون المقصود طلب حقيقة بعد العلم بوجودها ولا يغني ان مقصود
 السائل لا يكون احدا منها فهو مطلب براسه ناس من الغلظة عن النكسة التي ذكرها المحقق ومن ادبر مطلب اى
 تحت مطلب ما نظر الى ان جواب ما لا شامة على المميز لكون المميز منذر جاني الحدا والرسم الاسمى الذي هو جواب العاجزة
 وفي الحدا والرسم الذى هو جواب ما الحقيقية مغن عن جواب اى شئ فلا حاجة الى اعتباره مطلبيا براسه بعد اعتباره مطلب
 ما ومن اعتبره مطلبيا براسه نظر الى انه قد يحتاج بعد الجواب عما هو في حال الشركة الى طلب تميز كل واحد من اشتركاات المختلفة
 احتقائق بالفضول والامر في هذا الاختلاف الراجح الى التسمية سهل قوله فالطلب للتصور لا شك في ان كل علم

مطلوب لا بد من طلب العلم المطلوب اما التصور وتصديق فالطلب الاول اما تصور الشيء بمجده او سمه وتميزه عما عد
 بحسب جوهره او عرضة الاول طلب ما والثاني طلب ما والمطلب الثاني اما التصديق بكون الشيء موجودا في نفسه بكون
 الشيء موجودا على صفة وهذا مطلب بل واما العلم لعلة التصديق بالعقد وهذا مطلب لم فبذره اصول المطلب على تقدير
 تفصيلها وكثيرا وقد اختلفوا في مطلب ما فقال بعضهم ما سوار كانت شارحة او حقيقية لطلب التصور مطلقا سوار كان
 بالوجه او بالكنه فيقع الحدو الرسم في الجواب غاية الامر ان الحدو لي بالواقع في الجواب من الرسم اذ العلم بالحدو وكل من
 العلم بالرسم وهذا الذي ذكره الشارح في الشرح الاول ونقل الشارح عن المحقق الدواني في حاشيته على شرح المطلب ان
 بالشارح لطلب التصور مطلقا سوار كان بالكنه او بالوجه وما الحقيقية لطلب التصور بالكنه نقطه قال هذا المحقق في الشارحة
 القدوة ان الرسم ايضا يقع في جواب ما هو في الجملة غاية الامر ان يكون وقوعه في الجواب على سبيل التوسع والاضطرار الى
 هذا القول الثالث ذهب المصنف ذهب المصنف للمعاصر المحقق الذي الى امتناع وقوع الرسم في الجواب مطلقا في بعض
 اقاويله لكن يظهر من بعض اقاويله انه يجوز وقوع الرسم في جواب ما الشارحة دون ما الحقيقية فيرجع مذنبه الى ما قال المحقق
 في حاشيته شرح المطلب وذهب صاحب لائق المبين الى ان ما سوار كانت شارحة او حقيقية لا يصلح سوالا وجوبا الا
 بجوهرات حقيقة فلا يقع في جوابها مطلقا الا الحدو ولكن الحدو دعم من ان تكون توسيعه او حقيقية وقال بعض المتأخرين
 ان كل ما في اللغة سوال عن المابية وفي اصطلاح ايساغوجي عن تمام المابية المختصة او المشتركة وفي اصطلاح الفريزيان
 عما يعرف الشيء حدو كان او سما فبذره خمسة اقوال واحتمل هو الاول لان التصور اما بالكنه او بالوجه وكما ان التصور بكنه
 يكون مطلوب بالحدو التصور بالوجه يكون مطلوب بالحدو التصور بالوجه اذا كان مطلوب من طالب لا يصلح لطلبه الا فيكون
 ما لطلب التصور مطلقا سوار كان بالكنه او بالوجه بلا توسع وضرر فيقع الرسم في جواب ما حقيقة سوار كانت ما حقيقة او
 شارحة نعم قد مضى في فن ايساغوجي على ان العرضي لا يقع في جواب ما هو لكن عقد الاصطلاح في فن فاضل السيلاني
 ان لا يقع الرسم في جواب ما اصلا وان لا يكون الرسم مطلوب او قد نقل عن الشيخ عمر الحيايم ان مطلب ما هو السؤال عن
 حقيقة الشيء وما بية فيكون الجواب اما تحديدا او ترسيا واما شرعا للاسم وتبيينه ولا يكون هذا الطلب فاصلا للجواب لمحب
 بين طرفي الايجاب السلب بل يكون الجواب الى المحجب يأتي بامشابه واما يراه حدو لذلك شيء او معر فالانتهى وبذا ظاهرا
 في ان الرسم يقع في جواب ما شارحة كانت او حقيقية ونقل عن الشيخ الرئيس انه قال في عيون الحكيم المطلوب بالعرف
 شرح الاسم فان كان الشيء موجودا فيطلب بما الحقيقية حده او سمه الحدو من اجناس وفضول والرسم من اجناس و
 خواص انتهى وما قال المصنف الشيرازي وابنه من ان عبارة عيون الحكيم في النسخة المصححة هكذا فيطلب ما الحقيقية حده

وسمى المعنى ان المطلوب بالاشارة لعرف شرح الاسم وبيان معنى اللفظ فان كان معنى اللفظ موجودا كان مطلب بالاشارة
ذلك الموجود ان كان معناه الاسم وسمى ان كان معناه فليكون الابق في جواب ما بالاشارة ما يوجد لذلك الموجود والاسم
باحقيقة وان لم يكن الواقع في جوابها يوجد وسمى من حيث هما وسمى بل من حيث هما معنى الاسم فحقبة تخفيف بل
معنى كلام الشيخ ان المطلوب باقبل العلم بوجود شئ لعرف شرح الاسم فان كان شئ موجودا فطلب بالتحقيقية التي هي متأخرة
عن البلية لسهولة حده وسمى لو كان مراد الشيخ ما ذكره عن بيان جواب ما بالاشارة فقط لم يكن لقوله فان كان شئ موجودا فطلب
التي فائدة لان المطلوب بالاشارة لعرف شرح الاسم من دون تعرض لكون اسمي موجودا او غير موجود وجاهلها هو المعروف الا
على انه على هذا التقدير يكون هذا الكلام ساكتا عن كراهية الحقيقة التي هي العدة وبالحاجة فلا ريب في صحة وقوع الرسم في جواب
اشارة كانت او حقيقة فان التصور بالرسم مطلوب لا بد له من طالب ولا يبيع للطلب لا ما قال الغياث انصرون ان كان
اريد ان يحيل ان يدخل الرسم تمامه في مطلب احد فذلك غير لازم الا ترى ان احد الناقص ليس كذلك ان اريد به ان يجب
ان يدخل الرسم ولو في مطلبين بان يدخل بعض اجزائه في مطلب وبعض آخر في مطلب آخر فبهذا كذلك اذا جسد دخل
في مطلب ما او خاصة في مطلب اى شئ في عرضه ساقط اذا التصور بالرسم مطلب احد لا بد له من طالب احد ولا يكفي دخول
اجزائه في مطلبين مطلب ما وطلب اى ولو كان كذلك لم يكن احد التام ايضا داخل في مطلب فان اجسد دخل في مطلب
ما والفصل في مطلب اى شئ وما قال من ان احد الناقص غير داخل في مطلب احد يمنع بل هو داخل عندنا في
مطلب ما قال العلامة التقطازي في التلخيص ما يتعلقه الواضع ليضع بازاء اسم ما ان يكون له حقيقة حقيقية او لا وعلى الاول
اما ان يكون متعلقه نفس حقيقة ذلك الشئ او وجوده او اعتبارات منه فتعرف الماهية الحقيقية لمسمى الاسم من حيث انها
ماهية حقيقية تعرف حقيقة يفيد تصور الماهية في الذين بالذاتيات كلها وبعضها او بالعرضيات او بالتركب منها وتعرف
مفهوم الاسم وما يتعلقه الواضع فوضع الاسم بازاء تعريف اسمي يفيد تبين ما وضع الاسم بازاء بلفظا شتهر لقولنا العنصر لا
ولم يفتقر على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ثم قال لتحقيق ان الماهية الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة لمسمى الاسم
وماهية الاشياء في نفس الامر وتعرفها ببناء الاعتبار حقيقي البنية لانه جواب لما التي بحسب الحقيقة وهي متأخرة عن البلية
الطالبة لوجود شئ المتأخر عن ما التي لطلب تفسير الاسم وبيان مفهومه انتهى وهو صريح في ان التعريف الحقيقي الذي هو جواب
ما حقيقة يفيد تصور الماهية بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضيات او بالتركب منها فاحد الناقص داخل في مطلب ما
بحقيقة ويستدل المحقق الدواني في الحاشية القديمة على جواز وقوع الرسم في جواب ما بان تقوم حصرا واهيات المطالب
في طالب ما وطلب بل وطلب لم يتموا مطلب ما الى ما وطلب شرح الاسم الى ما وطلب الماهية الحقيقية و

مطلب بل الى بسبب ذلك وكما هو بان مطلب بالاسمية متقدم على جميع المطالبات معللين باننا لم تعرف شرح قول القائل
هل غشاق مغرب موجود لم يكن ان الحكم عليه بالنفي والاثبات فيجب ان يكون هذا الجواب شراح للاسم قبل مطلب بل لم
تعرف ان اشئ موجود ثابت لم يكن ان تحقق ذاته اذ لا يكون للمعروف ذات حقيقة فقلوا لانهم ارادوا به ما يعلم الحد اتم
بل التعريف اللفظي ايضا لم يصح منهم هذا الحكم لجزان علم سمة مثلا ثم يطلب بلبية بسبب الى آخر المطالب هذا ما هو ثم
قال فظهر ان الرسم يقع في مطلب ما هو في الحكمة غاية ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار كما صرح
به في شرح الاشارات وهذا هو دل على جواز وقوع الرسم في جواب ما الشارحة في الحكمة ولا يدل على جواز وقوعه في جواب
ما الحقيقة أصلا فان الحكم عليه بالان تقدم على مطلب اهل بسبب هو مطلب ما الشارحة ولعل معاصره لا ينافي معه
جواز وقوع الرسم في جواب ما الشارحة فانه قال بعد ما نقل كلام الشيخ في عيون الحكمة الذي مر ذكره اننا لا نضار في ان
ذلك كما صرح به مطلب ما الشارحة ولا في ان الما التي كلامنا فيها هي ما الحقيقة وقد ذكر في اثار جواباته ما يدل على انه
لا ينافي في جواز وقوع الرسم في جواب ما الشارحة كما سيلج اثاره تعالى عن غريب فهذا الاستدلال لا يجدي للمحقق
شيئا لان اثار النزاع بينه وبين معاصره هو ان شراح التجربة قال اذا سئل عن الضاحك بما هو يجب بالكاتب عشرين
عليه الصديقه انه لا يصح ان يجاب بالكاتب لانه عرضي بالقياس الى السؤال عنه ولا يصح وقوع العرضي في جواب ما هو
فاجاب عنه المحقق بتجيز وقوع العرضي في جواب ما هو مستدلا بما قلنا عنه وظاهر ان ما التي فيها جرى الكلام هي ما الحقيقة
ثم في كلام هذا المحقق منطرب يدرك بتدقيق النظر هو ان كلامه الذي استدل به ان كان في مطلب ما الحقيقة لم يتم استدلاله
ولم ينطبق الدليل على المدعى والكان في مطلب ما الشارحة كما صرح به بقوله وكما هو بان مطلب بالاسمية اخ فلا يلائمه
قوله غاية ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار كما صرح به في شرح الاشارات لان عبارة شرح الاشارات
في شرح قول الشيخ ومنها مطلب ما هو اشئ وقد لطلب ما بهية ذات اشئ وقد لطلب ما بهية مفهوم الاسم مستعمل ذات
اشئ حقيقة لا يطبق على غير الموجود والمراد ان الطالب بما الاول هو السائل عما هو ويجب باصناف المقول في جواب
ما هو كما هو ذكره وقد يقع احدودا الحقيقة في جوابه بما يقيام الرسوم مقامها على وجب التوسع او عند الاضطرار الطالب بما
الثاني هو السائل عن ما بهية مفهوم الاسم كقولنا ما انخلار وانما لم يقل عن مفهوم الاسم لان السؤال بذلك يصير لغويا بل هو
السائل عن تفصيل دل عليه الاسم اجمالاً فان احبب جميع ما دخل في ذلك المفهوم بالذات ودل الاسم عليها بالمطابقة
المقنن كان الجواب حلا بحسب الاسم وان احبب اشئ فما خرج عن المفهوم ودل عليه بالانتماء على سبيل التجربة كان رسما
بحسب الاسم انتهى وبهذه العبارة صريحة في ان جواب ما الحقيقة حقيقة متفهم في اصناف المقول في جواب ما هو معنى الجواب

والنوع الواحد انه قد يقع احدى في جوابها وقد تقام الرسوم مقام احدى وتوسع بحيث لا يكون احدى حقيقة معلومة وعند
الاضطرار كما في اذا لم يكن للسؤال عنه حقيقى فهذا الكلام من شرح الاشارات في التحقيق وكلام هذا المحقق على هذا التقدير
في ما اشارت ثم معنى ما قال شارح الاشارات وبرا مقام الرسوم مقامها على وجه التوسع او عند الاضطرار ليس هو ان يجار
بالرسوم ويراد بها احدى ومجازا بان يطبق الالفاظ الموضوعات بازاء الرسوم ويراد بتلك الالفاظ معاني احدى واذ على هذا
التقدير يكون المقول في الجواب هي احدى ودان المقول في الجواب بالتحقيق هي المعاني دون الالفاظ ودان التقدير ان
معاني احدى وغير معلومة فلا يمكن استعمال الالفاظ فيها ولا اراقة تلك المعاني بها بل مضاد وان يجار في الجواب بالرسوم
ويراد بالالفاظ استعماله في الجواب المعاني التي هي عرضيات للسؤال عنه بما حقيقة ولقد رآنا هذا ود على سبيل التوسع
في رسوم حقيقة وهدو وسعافا التوسع في اقامتها مقام احدى وقد استعملها في محل احدى وهذا الكلام صحيح في ان
جواب ما الحقيقية ليس محلا للرسم حقيقة والالم يكن في وقوع الرسم في جوابها توسع اذ لا توسع في اقامته الشئ في محله انما التوسع
في اقامته الشئ في غير محله فهذا الكلام مما يؤيد ما ذهب اليه معاصرون عدم وقوع الرسم في جواب ما الحقيقية واما ما اشارت
فظاهر كلام شارح الاشارات يدل على جواز وقوع الرسم في جوابها من دون ارتكاب قامة الرسم مقام احدى على وجه التوسع
حيث قال ان احيى شئ خارج عن المفهوم ودل عليه بالالتزم على سبيل التجوز كان رسما بحسب الاسم وينهم من كلام احصاء
المحركات انه لا بد في جواب الاسمية ايضا من ذكر المحل الاسمي فانه قال لو نعم ما يدل عليه الاسم برسم لم ين عن الطلب بل
يطلب حده او لا ثم يطلب البسيط وعلى هذا يكون مراد القوم حكيم بتقديم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب تقدم
اعلم بالحل الاسمي عليها ولا يكون مرادهم تقديم احدى الرسم كما نبهه هذا المحقق حيث قال فلو لا انهم ارادوا به ايم احدى الرسم
بل التعريف للنقل ايم لم يصح منهم هذا الحكم فانما ان تعليمهم لا يدل على وجوب تقدم احدى الاسمي لجواز ان يعلم لسؤال عنه ما اشارت
برسمه يطلب بليته البسيطة الى آخر المطالب فنسلم كذا ذلك التحليل الايم على تقدير اعادة ما ايم احدى الرسم ايضا اذا سأل عن
التصديق بالوجود انما يقتضى تصور الشئ بوجه ما ولا يتوقف على ان يطلب بالاشارة حده او رسمه حتى يراهم تقدم مطلب اشارة
على مطلب اهل البسيط وتصور الشئ بوجه ما لا يحتاج الى السؤال الطلب بالاشارة الا ان يخصص مطلب اهل البسيط بانها
سؤال عن التصديق بوجود شئ علم باحدى الرسم فيقدم عليه طلب حده او رسمه بما اشارت لكن على تقدير مثل هذا تخصيص لقائل
ان قيل لم لا يجوز ان يكون مطلب اهل البسيط التصديق بوجود شئ الذي علم باحدى فان احيى عن هذا بانهم حصروا التصديق
في طلب اهل البسيط ومطلب اهل المركب فلو اعتبر في مطلب اهل البسيط كون الموضوع متصورا لكنه لم يحصل الاختصاص
اذ يقتضى التصديق بوجود شئ علم برسمه خارجا عن الذين يطلبون قبل مغلي تقدير تخصيص مطلب اهل البسيط بالسؤال عن

التصديق بوجوده بشئ علم بالحد والرم ايضا يطل بالاختصار ويمكن ان يتصور الشئ بوجوده ثم يطلب التصديق بوجوده ثم يطلب
 بما الحقيقة لتصور حقيقة الموجودة من دون احتياج الى التصديق بوجوده لم يبق تصور به بالحد والرم وبذا يظهر ثم لا يخفى
 ان التعريف اللفظي لشئ انما يكون بعد تصوره مرة اذ فيه حصار صورة كانت حاصله من قبل فلا يمكن ان يعرف الشئ
 بالتعريف اللفظي قبل تعرف الشئ في اول الامر فلا يصح قول المحقق فلولا انهم ارادوا ما يعيهم الحد والرم بل التعريف اللفظي
 ايضا لا يخفى فلم يردوا ما يعيهم التعريف اللفظي لم يقدح ذلك في تعليلهم فافهم قوله خلافا لجلال المحققين الظاهر من كلامه في
 حاشي شرح التجريد تجوز وقوع الرسم في جواب الحقيقة ايضا حيث قال في الحاشية الجديدة في اثنار مناظرة مع معاصر
 وليست شعري اذ لم يكن الرسم داخلا في مطلب ما فحق اي مطلب يدخل اذ لا مجال لدخوله في مطلب اى لانه سوال
 عن محض المميز كما صرح به ولا في غيره من المطالب انتهى وبذا يصح في ان الرسم داخل في مطلب بالحقيقة ايضا فان
 العلم بالرسم كاشرا لا يمكن مطلوبا بعد التصديق بالهلية البسيطة فيجب ان يكون داخلا في مطلب ولا يصح له الا مطلب
 بالحقيقة فيعلم كلامه هذا والكلام الذي نقله النشأ عن حاشية على شرح المطالع تدفع ظاهره واحتج ان كلام المحقق
 في هذا البحث مضطرب جدا اما اضطراب كلامه في الحاشية القديمة فقد بيناه انفا واما اضطراب كلامه في الحاشية الجديدة
 فلانه انما يقول بجواز وقوع الرسم في جواب الحقيقة على سبيل التوسع والاضطرار مع ان مقتضى كلامه هذا اعني قوله
 ليست شعري الخ ان يجوز وقوع الرسم في جوابها من دون توسع وبلا اضطراب قوله تحصيل كنه الموجودات الاعيانية
 الموجودات اما ان يكون لها اكناه وحقائق سوى مفهوماتها التي تحصل في الذهن من دون كسب نظر ولا يكون
 لها اكناه ومهمات سوى مفهوماتها التي تتمثل في الذهن من دون تجسم نظر والثاني كالامور الاعتبارية مثل الوجود
 المصدري والوحدة والكثرة وغيره من الامور العامة والمقتولات الثانية وهذا القسم لا يسئل عنه بالحقيقة فان هذا
 القسم مفهومات بدئية لا أهمية لها سوى ما الرسم في الذهن بلا نظر وليس لها حدود ورسوم ولا لها اجناس فصول والقسم
 الاول هيئات مركبة من الاجناس وافصول فمنها موجودات خارج الشارع كالمهمات الجوهريّة والعراض الموجودة
 بانفسها في الخارج كالسواد والبياض ومنها موجودات في نفس الامر وان لم تكن موجودة خارج الشارع ك انواع المقولات
 السببية وبعض انواع مقولات الكيف والحكم فالمراد بالموجودات الاعيانية هو القسم الاول فالمراد بها المهمات النفس
 الامر ما القسم الثاني فليس تصور ما مطلوب ما بالحقيقة فافهم قوله واللام يستحسن السائل بالشارحة يطلب تحصيل
 مادل عليه الاسم فان جيب جميع ما دخل في المفهوم الذي دل عليه الاسم بالمطابقة كان الجواب هذا اسميا للمسؤل
 عنه وان اجيب بشئ خارج عن ذلك المفهوم مدلول عليه بالاسم التزاما كان رسما بحسب الاسم ثم بعد التصديق

بوجود المسمى بطلب بينية بالتحقيقية فان جزر في جوابها وقوع الرسم ايضا لم يكن في اعتبارها الحقيقية فائدة يعتد بها لان تصور
 المسؤل عنه بالحد او الرسم يحصل بطلب بالشارحة والتصديق بوجوده يحصل بطلب البهل البسيط واما ان لم يجوز وقوع الرسم
 في جوابها فيجزان تصور برسمه بطلب بالشارحة ثم يصديق بوجوده بطلب البهل البسيط ثم بطلب تصوره بالحد بالتحقيقية
 فيكون في اعتبارها فائدة معتدة بها وان تحقق في بعض الصور ان تصور المسؤل عنه بالشارحة ادلا بالحد ثم يصديق
 به بليته البسيطة فيعود الحد الاسمي حقيقيا مثالا اذا سئل بالمثلث المتساوي الاضلاع فاجيب بان شكل محيطه ثلاثة خطوط
 متساوية كان ذلك حد العجب لاسم ثم اذا بين المسائل اشكل الاول من كتاب اقليدس صار ذلك الحد الاسمي حدا
 حقيقيا ولا يلزم من هذا الاتفاق ان لا يكون لاعتبارها الحقيقية مطلباً برسها فائدة معتد بها بخلاف ما اذا اوجب وقوع
 الحد في جواب ما بالشارحة ايضا وعلى هذا التقدير يلزم ان لا يكون في اعتبارها الحقيقية فائدة يعتد بها بخلاف ما اذا جوز
 وقوع الرسم ايضا في جواب ما بالتحقيقية مع تجزير وقوعه في جواب ما بالشارحة وعلى هذا التقدير ايضا يلزم ان لا يكون في اعتبار
 ما بالتحقيقية فائدة يعتد بها فسقط ما يتوهم من ان عدم الفائدة المعتد بها في اعتبارها الحقيقية لازم على المحقق الدواني
 ايضا فيجزان يحصل علم المسؤل عنه بالكتب بالشارحة والتصديق بوجوده بطلب البهل البسيط فلا يكون في اعتبار بطلب
 الحقيقية فائدة يعتد بها وذلك لاننا لا يلزم من وقوع الحد في جواب الشارحة في بعض الصور ان لا يكون في اعتبارها
 الحقيقية فائدة معتد بها في شيء من الصور بخلاف ما اذا جوز وقوع الرسم ايضا في جواب الحقيقية مع تجزير وقوعه في جواب ما
 بالشارحة وعلى هذا يلزم ان لا يكون في اعتبارها الحقيقية في شيء من الصور فائدة يعتد بها وعجب من هذا ما قال بعض الشراح
 من ان المقر عندهم ان جواب ما الاسمية هو بعينه جواب ما الحقيقية بعد العلم بتحقيق الهمية فلو كان العرضي يقع في جواب
 ما الاسمية على ما جوزه المحقق الدواني لكان يقع في جواب الحقيقية ايضا ولم تفيطن بهذا القائل بان كون جواب الاسمية
 هو بعينه جواب ما الحقيقية بعد العلم بتحقيق الهمية انما هو عند من اوجب وقوع الحد في جواب الاسمية واما عند من جوز وقوع
 الرسم في جوابها ووجب وقوع الحد في جواب الحقيقية فليس كذلك كليا بل في بعض الصور حيث يقع الحد في جواب ما
 الاسمية وقد نطق بذلك كلام شرح الاشارات على ما سلفنا نقله قوله للتكميل لزيادة التوضيح قال في الحاشية
 فانما ان تصورنا الشيء اولا بالوجه الاعم ثم علمنا وجوده فارادنا لصوره بوجه خاص ولو بالخاصة فهذا التصور ليس لصوره لكنه
 ولا يكون حاصله من طلب الشارحة والبهل البسيط فهو من طلب الحقيقية فاما ان انتهى علم ان متبوعه واحد والناشئة
 شيء واحد ولا يمنع تعدد الرسوم الناشئة له بجاز تعدد خواصه فلا امتناع في ان يرسم الشيء برسوم متعددة فلا بأس بان يعلم
 شيء برسم قبل العلم بوجوده ثم يصديق بوجوده ثم يعلم برسم آخر فيكون في علمه بالرسم الآخر بعد التصديق بوجوده مزيد توضيح

وزيادة تكميل علمه سواركان على قيل العلم بوجوده بوجه اعم او بوجه خاص فخلل تقييد الوجه بالاعم في قوله فاذا تصورنا الشئ اولاً
 بالوجه الاعم وقع على سبيل التمثيل الا فلا حاجة اليه فانهم قوله وهو متقدم على التصديق بقبول الشئ الظاهر من كلام القوم
 ان تقدمه على التصديق بالهئية بسيطة ضروري قالوا لان الشئ الملم تصور منه ولم يكن طلب التصديق بوجوده وانما يتم
 به الثبوت انه لا يمكن طلب التصديق بوجود الشئ لقصوره بوجه ما بل يجب في طلب التصديق بوجوده من تصور به مجرد
 برسمه وثبت ان تصور الشئ بوجه ما ايضا انما يحصل بطلب الشارحة اخصص مطلب الهل بسيط بانه سوال عن التصديق
 بوجود شئ علم محده او بوجه مخصوص برسمه لا بعد السؤال عن التصديق بوجود شئ علم بوجه ما من مطلب الهل بسيط وكذا
 مما لا سبيل اليه ما من حصر جواب الشارحة في احد سواركان حد او سوا وحد اعلى الحقيقة كصاحب لافق البسيط في السبيل
 الى الحكم تقدم مطلب الشارحة على مطلب الهل بسيط وكلام الصدر الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني يدل على انه يجوز
 وقوع العرضيات في جواب الشارحة من دون الكتاب توسع فانه قال ما الشارحة للاسم هي الطالبة لبيان معنى اللفظ
 فان كان معنى اللفظ موجودا كان مطلب واحد ذلك الموجود ان كان حده معنى الاسم ورسم ذلك الموجود ان كان رسمه معناه
 وما التي كلا مناهما اي ما التي لا يجوز وقوع الرسم في جوابها هي ما الحقيقة واليه قال في اشار مناظرة مع المحقق
 ما حاصله ان ما الاسمية يجوز ان يقع العرضي في جوابها ويستغنى على ذلك الكلام مفصلاً منبذة اختلاف اليه في
 في تجزئ وقوع العرضي في جواب الشارحة ناشئة من عدم التامل في كلامه قوله والاتفات يحصل ثانيا قال
 في الحاشية المراد بالاتفات هو احضار عند المدرك مرة ثانية فلا اشكال في اطلاق التصور على الاتفات بهذا المعنى
 ولا باس في ان يراوبه التوجه ثانيا فيكون اطلاق التصور عليه مجازاً انتهى قوله لا يجوزيات الحقيقة ظاهرة ان
 جواب ما لا يقع الا بالذاتيات اي ليس يحتاج عن الحقيقة فيجوز ان يكون الجواب بالجنس وان يكون بالنوع وان يكون بكل
 وهذا مطابق لما جرى عليه اصطلاح ايساغوجي لكن قوله فالاجابة لا محالة حدود اسمية او تجزئية يدل على ان جواب منخص
 في احد فهذا مخالف لما اصطلاح عليه في فن ايساغوجي ولعل هذا عنده اصطلاح فن البرهان قوله اما بحسب لالة الاسم
 بان يكون ياتق في الجواب حد التفصيل للمادول عليه الاسم اجمالاً وبذا اذا سئل بالشارحة في سوال عن تفصيل لاول
 عليه الاسم اجمالاً فيجب بجميع ما دخل في ذلك المفهوم ودل عليه الاسم بالمطابقة لا تضمن فيكون الجواب حد بحسب الاسم
 قوله او بدلالة وقوعه في التجزئة عطف على قوله بحسب الاسم معنى العبارة ان كليهما لا يصلحان لان لبيان هما ولا ان
 يجاب عنهما الاستبليس بجوهريات الحقيقة فيكون السؤال بهما عن جوهريات الحقيقة التي دخلت على اسمها في السؤال
 اقولنا ما اختلفوا ما الانسان ويكون الجواب عن السؤال بهما بجوهريات الحقيقة المستول عنها بما جوهرياتها التي

هي متبلسة بوقف دلالة الاسم عليها كونهما داخلته في مفهوم الاسم مدلولها بالمطابقة أو التضمن في ذلك في مطلب الشارحة واما
 بجوهرياتها التي هي متبلسة ومتفردة بدلالة وقوع الحسول عنه في التجوهر اى مدلولية وقوعه في التجوهر الحاصلة بمطلب البطل
 البسيط السابق على مطلب وذلك في مطلب الحقيقة وليس معنى قوله وبدلالة وقوعه في التجوهر ان وقوعه في التجوهر دال
 على الذاتيات ولا ان تلك الذاتيات دالة على وجود الشئ في نفس الامر فان شيئنا من ذاتيات شئ ما لا يدل على وجود
 ذلك الشئ في نفس الامر على ان العبارة لا يساعده على هذا المعنى قوله فلا جوبه لا محالة صدو مبنية أو تجوهرية قال في الشارحة
 قال في التقديرات ما حاصله ان التجوهريات والعرضيات المتقابلة لها ليست هي المفهومات المعبر بها عنها فان المعبر
 خاصة ولازمة للمعبر عنها على الاطلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو المعبر عنه الذي هو بذاته مبدء ذلك اللازم و
 الاختلاف بالذاتية والعرضية ليس في مفهومات العنوانات نفسها بل فيما يعبر عنها بها الا ترى ان المفصول و
 الاجناس العالية اذ هي بساط لا يمكن تحديدها بغير لفظها والاشيار التي يوتي بها على انها مفصول او اجناس فانما يتل
 عليها وهي لو انهم وعنوانات كما يقال التجوهر هو الموجود لا في موضوع مفهوم العنوان وان كان عرضيا لازما الا ان المعن
 المعبر عنه نفس حقيقة التجوهر وكذلك الجسم يعرف بما لا الطول والعرض والعمق والحيوان هو احساس المتحرك بالارادة ولهذا
 هو المدرك للكليات والمراد مبادئ هذه المفهومات فان التحديد بهذه الامور يكون رسما اقيم مقام الحد على التوسع لاحدا
 حقيقيا ثم المركبات لصح تحديدها بحدود والتوسعية والحدود الحقيقية ايضا فالانسان مثلا اذ عرف بالحيوان الناطق فان
 عني بها مبدء بها كان حاد حقيقيا وان عني بها عنواناتها كان رسما على الحقيقة وحد اعلى التوسع من جنس توسع في فضل توسع
 لا كالرسوم المشهورة في العوارض اللائقة والعرضيات لمصطلح التي هي ليست عنوانات جوهريات الحقيقة بل هي عنوانات
 امور ملحق بالذات بعد قوام المبهمة كالضاحك والكاتب من بينها فظهر ان العرضي الذي بازار التجوهرى كالابيض فاعرف
 المفهوم منه وذو العنوان المعبر عنه كلاهما عرضيان واما التجوهرى فان العنوان المفهوم منه عرضي والمعبر عنه جوهرى واخبار
 حد بسيط اجزاء لحد واحد اجزاء حد المركب اى بجنس لفصل اجزاء لحد واحد ولقوم جوهر وجميعا فافهم واحفظ انتهى انت تعلم ان هذا
 القائل قائل بمحصل الاشيار بانفسها في الذهن فالذاتيات الحقيقية التي سماها بهذا القائل بالمعبر عنه اذ حصلت في الذهن
 بانفسها مترتبة كان صورها المترتبة المتمثلة في الذهن التي هي عين تلك الذاتيات على نذب بهذا القائل حدود حقيقة لها
 وكذا العرضيات لمقابلة للذاتيات اذ حصلت في الذهن بانفسها كانت انفسها عرضيات مقابلة للذاتيات الحقيقية
 وكانت تلك الذاتيات الحاصلة بانفسها في الذهن هي المفهومات المعبر بها انفسها وكذا تلك العرضيات لا يكون العنوان
 اى الصورة الحاصلة في الذهن مغايرة للمعنونات والمفصول الاجناس العالية انما لا يمكن تحديدها بالاجل ان ليس لها

ذاتيات اى اجناس وفصول حتى قد بها الا لان العنوانات احصاة في الذهن لا تكون ذاتيات حقيقة لذات ما على
الاطلاق وبالحكمة امان يقول هذا القائل يحصل حقائق الذاتيات والعرضيات انفسها في الذهن فيكون صورها في
ذاتيات حقيقة وحدودا حقيقية وعرضيات حقيقة متعابلة للذاتيات الحقيقية ويكون المعبر عن المعبر عنه واحدا فاصح قوله في
والعرضيات ليست هي المفهومات المعبر بها عنها فان المعبر بها خاصته ولازمة لها على الاطلاق او يقول بانها حصولها
في الذهن فينبط القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ولا يصح قوله ثم المركبات لصح تحديدها بالحدود التوسعية واحدد
الحقيقة ايضا اذ على هذا التقدير لا يمكن حصول حقائق الذاتيات بانفسها في الذهن حتى تكون حدودا حقيقية نعم لا الفاظ متعاطلة
في التعريفات قد تدل على معان لغوية شتملة على سلوب اضافات ولا يكون تلك لا الفاظ ولا تلك المعاني ذاتيات للمعرفة
لكن تلك لا الفاظ تلك المعاني ليست حدودا وانما الحدود والذاتيات الصور المعقولة التي هي حقائق الذاتيات ومن هنا
ظهر ان قوله ومن ههنا ظهر الى قوله والمعبر عنه جوهرى ليس تحت معنى فان العرضى الذى هو بازارا لجوهرى كالابيض اذا
حصل في الذهن بنفسه فليس هناك عرضيان بل عرضى واحد هو الابيض وكذا جوهرى انما حصل في الذهن بنفسه فهو نفس
المفهوم احاصل في الذهن جوهرى قطعاً وليس عرضى اصلاً والممكن لنفسه حاصل في الذهن واما قوله واخبر احد بسيط
اخباره وحدوا اخباره المركب اى الجنس الفصل اخباره ولقوم جوهره جميعاً فان البسيط البسيط الذى هو اى بالابيض له
الفصل بالمركب له جنس فصل ففهم ان البسيط الذى له احدى فصلاً عن ان يكون حده اخبارا لان يريد بحده تعريف محاذوا
المركب الذى له حدودا بجنس الفصل خبر ان حده وليس اخرين لقوم جوهره لانها متحدان مع فلا تركيب فيه حقيقة واطلاق
الاخبار على الجنس الفصل مجاز بمعنى انها خبر ان حده كما سيلوح ان شاء الله تعالى وان اراد بالبسيط ما ليس مركبا من المادة
والصورة الخاضعين وان كان له جنس فصل وبالمركب ما يتكرب من مادة وصورة خارجيتين ففهم ان جنسه وفصله ليس
جزئين من قوام جوهره وانما خبر قوام جوهره ومادته وصورته الان يبنى على اتحاد جنسه ومادته وفصله وصورته لكن المبنى عليه
كما يأتى في ان شاء الله تعالى قوله واما الرسوم فاذ هي لا تعطى الا العوارض هذا طلس شطرنج احد شطرنج المنطق وسد باب لاكتساب
بالرسوم على ان عدم اعطاء الرسوم كنه الرسوم مالم يقيم عليه دليل يوثق به وسياقى الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى قوله وهذا
ما يشعر به اى ان خبر ما لا يصلح ان ناولا وجاها الا جوهر باب الحقيقة ما يشعر به كلام المص حيث سلم ما اورده المعترض
من انحصار جواب ما اني الحدود بجنس النوع حقيقة وليس المراد ان كل ما ذكره صاحب الاق المبين ما يشعر به كلام المص
فان بين كلامه كلام المص لونا بعيدا فان جواب ما شارحه كانت الحقيقة مختصة بصاحب الاق المبين في الحدود
عند المص منحصراً بالحقيقة في الحدود بجنس النوع وجاهاً على التوسع بالرسوم مطلقا ايضا فصاحب الاق المبين لا يجوز ان يقع

الرسوم في الجواب صلا وان كان يجوز ان يقع الحدود التوسعية في الجواب احد التوسعي عنده هو التعريف بالمفاهيم التي هي عنواناتنا
 للمفاهيم الحقيقية فالتعريف بها عنده رسم حقيقة وحد توسعا فلا يجوز عنده وقوع الرسم بالعرضيات الحقيقية في الجواب ويجوز
 ذلك عند المصنف وهذا اللون يعرف بادي تامل قوله جواب ما ينحصر في احد والجنس النوع استدلال الصدر الشيرازي المصالح الحق
 الذي على انه لا يصح وقوع العرضي في جواب هو الابلان لا يوصح ذلك لما صح تعريف الجنس بالكل المقول على الكاشين المختلفين
 بالحقيقة في جواب هو النوع بالكل المقول على اكثر من اثنين بالتحقيق في جواب هو لا يتفاضلها بالعرضيات كيف والمقول
 في جواب هو على شئ ينحصر في حده وحده نوعا ذوقا عليه في الجواب ما يحجب اختصاصه فقط او بحسب الشكرية فقط او بحسبها
 معا والاول هو الاول الثاني هو الثاني والثالث هو الثالث واجاب عنه الحق الذي بان وقوع الرسم في جواب هو على
 سبيل التوسع والاضطرار والمراد بالوقوع في جواب هو في تعريف الجنس النوع وفيما اشتهر من حصر المقول في جواب هو في
 الجنس النوع واحد النوع من غير توسع واضطرار واجاب ايضا عن انتقاص تعريف الجنس النوع على تقدير وقوع الرسم في جواب
 ما هو بان الرسم انما يقال في جواب هو على خصوصية المرسوم لا على افراده ولما جرت في التعريفين المذكورين المقولية على كثير من فهو
 مشترك للمخفي المقولية بحسب خصوصية الا ان وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار بخلاف الحد فادور عليه معاصره وانما على
 الجواب الاول ان وقع انتقاص تعريف الجنس النوع بانها يقعان في الجواب حقيقة والعرضي يقع توسعا انما يفيد لمن
 تميز فطرته بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع فيه توسعا واما اذا لم تميز الفطرة بينهما فباي شئ يفرق بينهما وكيف يعلم
 ان هذا جواب حقيقة وذلك جواب توسعا حتى يجعل لكل ذوقية تميز الجنس النوع عن غيرهما وعلى جواب الثاني ان قوله
 الرسم يقع في جواب ما هو على خصوصية المرسوم على افراده غير مسلم فان قوله على خصوصية المرسوم لا الثاني قوله على افراده ايضا
 فكما ان الحد يقال على خصوصية المحدود وعلى افراده ايضا كذلك الرسم يقال على خصوصية المرسوم وعلى افراده ايضا ولا
 تنافي بينهما وانت تعلم ان كون الفرق بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع في الجواب توسعا واضطرارا موكولا الى الفطرة
 المميزة لا يعتبر من لم يكن الفطرة مميزة ولم تميز بين المقام ولم يميز بين محل الاضطرار وعدمه لم يعرف فلو امارات
 العرضيات فلا بد ان لا يميز عنده الجنس النوع عن غيرهما واما ما ادور على الجواب الثاني فناس عن سوء فهم مراد الجواب
 فان مراده ان النوع والجنس انما يقعان في جواب ما هو اذا كان السؤال عن فرد او افراد شخصية او عن فئة او افراد
 ما هو ازيد وقاله عمر ما هو والنرجي والرومي والفارسي ما هم فجاب بالنوع او كان افراد نوعية وجمع بينهما في السؤال كما اذا
 سئل الغنم والبقر ما هما والغنم والبقر والفرس ما هي فجاب بالجنس لا بالحيات في صورتين بالحد لا بالرسم وانما يجوز وقوع
 الرسم في الجواب توسعا اذا سئل عن خصوصية المرسوم كان يقال للفرس ما هو ويجاب بانه دابة لتصلح للكر والفر فكما ان الحد

يقع في الجواب دأسل عن خصوصية المحذور كان يقال الفرس هو ويجاب بأنه الحيوان لصا بل ليس مراد الجيبان الرسم لا يكون
 مقولا ومجولا على افراد المرسوم وان احدهما يكون مقولا ومجولا على افراد المحذور حتى يرد عليه اورثانيا بان لزوم وقوع الثاني
 في جلاب هو وعدم صحة وقوع العرضي فيه اجاب بحكمه الفطرة ولا تجوز خلافه بل تجوز وتنبه عندئذ ان سأل فقل ما يذم بشير الى فرس
 ويجاب بأنه حرم البحرى نسب المستول الى ما كرمه الا ترى ان فرعون اعنى افعالطون انبطا ذقال موسى عليه السلام وما العالين
 فاجاب بأنه يكلم اقبل فرعون الى من عنده وقال ان ربكم الذى ارسل اليكم لمجنون فاورد عليه المحقق الدواني ان حكم فطرته
 ليس ملزما لغيره ولا يشك في فطرته سليمة في انه اذا سأل الفرس جيب بأنه دابة تصلح للكل والفريسة تحتها العقلا واما الاستدلال
 بطعن فرعون على موسى عليه السلام فموجب فان موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ذكر العوارض في جواب هو ذكرك ليل
 على جوازه في صورة الاضطراب ولا شك ان كلام موسى عليه السلام احدى بان تيسر من كلام فرعون مع ان موسى عليه
 السلام اجاب عنه بقوله رب السموات الارض وما بينهما ان كنتم تعلمون فاعاد عوارض اخرى تنسبها على ان اللعاق مقام اضطراب
 ولا سبيل الى غير العوارض ونسب العيين واتباعه الى عدم النقل الذى هو الجنون بطريق التعريض لذى هو المبلغ من التصريح كانه قال
 انتم المجانين اذ لا تعلمون انه غير مقدور التحديد فلا اضطراب لى الى ذكر العوارض وهذا التأكل جعل اعتراض فرعون على موسى
 عليه السلام واردا ولم يلتفت الى جواب المذكور فى الفصل الاخر ان ثم جعله حجة على غيره مع ورود المنع الظاهر الا اقل من احتمال ان
 يكون مراد موسى عليه السلام ما ذكرنا على انه محتمل ان العيين كان يعرف صحة جواب موسى عليه السلام وانما ذكر ذلك معنا على
 الشاغلين الذى خصوا من حكاية القول السمع الى قوله كما كان مع علمه بأنه عبد ذليل ان الله هو الرب الجليل وان موسى عليه السلام
 نبى الله صفا كان يدعى ما يضى مكابرة وغشادا ونقل البنية انه قد شاوره بان فى متابعه موسى عليه السلام فيها عن ذلك قال نبينا
 انت رب تعبدا وانت عبد تعبدا فثبت على ما كان فيه من العناد والاصرار ليعنى والاستكبار وضار رئيس ارباب الجبال اسر صفا
 الضلال الاضلال قدوة لكل معاند وسوءة لكل حاسد الحق جاحد مع قطع النظر عن ذلك كله كان جهلا بالحقائق وسخا فحقه
 بحيث يقول يا ايمان ابن اصرح على اطلع الى آله موسى فيكيف تترك احد من العقلاء بكلامه فكيف ليت بشادة حتى يعبر عنه باقلا
 ليوقع في الاوهام انه حاكم للمبشرين انتهى ويجاب عنه الصديان ما استدلل به من قول موسى عليه السلام على جواز وقوع
 العرضي في جلب الاستيقظة مبنى على امرين احدهما انه عليه السلام حل لما الواقع في السؤال على الحقيقة وهو ثم اذا انظر الى حكامها
 على الاستيقظة في الجواب شرح مفهوما الا لم يعلم حكامها على ما الحقيقة لتبني المقام عنه والثاني ان لا يكون جوابه على اسلوب الحكيم ولم
 يكن جوابا للسؤال المذكور بل يكون جوابا لسؤال لائق بحال السائل كما في قوله تعالى وسياوئك عن لا اله الا الله قلى هو قبحه الله
 وان كان حيا محقق في موضعه اذا لم يكن جوابا للسؤال المذكور لا يدل على جواز وقوع العرضي في جواب الحقيقة ومن الجائز ان

عليه السلام لو علم الواقع في السؤال على الحقيقة ذكر الجواب على السلوب الحكيم بل الظاهر ان ارضى متى وقع في الجواب عن الحقيقة كما
 على هذا السلوب يحسن تلك شارة الى ان السؤال باليسر واقفا في موقعه الا وادجلا ان يجاب عن السؤال عن الحقيقة بالحققة
 واما قوله في هذا القائل جعل اعتراض فرعون على موسى عليه السلام واردا فغيره بلامة اذ فرعون سئل بالحقيقة عن العالين
 ونزول السؤال يدل على بلاغة السائل سور فجملة دليل المسؤل عنه قابلا لهذا السؤال حضرة الحبيب عليه السلام بنه على ذلك اما
 جعل على معنى آخر واما بالجواب على السلوب الحكيم فالقائل لا يسلم اعتراض فرعون على موسى عليه السلام بل يستدل بانكار فرعون عدم
 قبول ما ذكره على ان الجواب الذي كان فرعون طالبا له هو حقيقة المسؤل عندا عوارضة اين بنامه تسليم اعتراضه انتهى كلامه
 وبهذا الكلام يدل على ان المصدر يجوز وقوع الرسم في جواب الاسمية وان استدلاله ليس على متنوع وقوع العرضي في جواب الاسمية
 كما ذكرنا سابقا وقال ابنة ان اباه اعني المصدر استدلال بكلام موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكلام فرعون اما الاستدلال
 بكلام موسى عليه السلام فلانه حمل ما على الحقيقة لعدم تحقق جابيه بل على الاسمية واجاب بما هو العصباء ثم لما لم يتنبه فرعون
 بهذا ولم يعلم ان المقام لا يناسب طلب الحقيقة وشفع وادعاه السؤال وصهر على طلب الحقيقة اجاب عليه السلام بالسلوب
 الحكيم عتبه بقوله ان كنتم تعقلون تنسب بها على في الفصح وقوع العرضي في جواب ما هو لما حمل ما على الاسمية ولما احتاج الى جواب
 آخر ولا الى اربابا من اثنين لان جواب موسى عليه السلام صواب ايراد فرعون غير وارد الا لان العرضي صحيح ان يقع في جواب
 على توهم هذا القائل بل لان السؤال بالحقيقة غير واقع في موقعه انما ينبغي ان يسأل بالاسمية او عما يكون المذكور به من الجواب
 السلوب الحكيم ونظائره في القرآن كثيرة منها قوله تعالى يسألونك ذنبتهم فقل اني اعلم ما لم ينطقوا عن الاية ومنها قوله تعالى
 يسألونك عن الروح على ما فسرت في التفاسير وروى صحيح وقوع العرضي في الجواب لما قيل انها على السلوب الحكيم وان المذكور انما ليست
 اجوبة لتلك الاسئلة بل هي اجوبة لاسئلة اخلافة واما الاستدلال بكلام فرعون فظاهر انتهى وبأخرى ان تذكر ما ذكر في التفاسير
 في بيان هذه الآيات يعلم ان سؤال فرعون بل كان بالاسمية كما بالحقيقة وان موسى عليه السلام بل حمل على الاسمية ثم على
 الحقيقة وان جوابه عليه السلام بل كان جوابا عن سؤال فرعون من سؤال خلاق على السلوب الحكيم كما في قوله تعالى يسألونك
 عن الاية فتقول ان الله سبحانه امر موسى وباعدهن عليه السلام وقال فأتيا فرعون فقالا اننا رسولا رب العالمين ان ارسل معنا
 بني اسرائيل لم نخلص ما جرى فقال فرعون ما رب العالمين قال رب السموات والارض ما بينهما ان كنتم من عند ربكم
 الا تسمعون قال نعم واربكم ابراهيم الاولين قال ان رسوكم الذي ارسل اليكم ليجنحون قال رب المشرق والمغرب ما بينهما ان كنتم
 تعقلون قال نعم اتخذت آلها غيبرا لاجلنا من آلهم قال اولو منكم بشي مبين قال فأتيا فرعون قال فأتيا فرعون قال فأتيا فرعون
 قال المفسرون يحتمل ان يكون فرعون عاقبا بامر سبحانه وانما قال ما قال طلبا للملك والامانة وقد ذكر الله سبحانه في كتابه

ما يدل على انه كان عارفا بالله وهو قوله تعالى لقد علمت ما انزل بهؤلاء الرب السموات والارض ايضا فانه ان لم يكن عاقلا لم يحجز الله
الرسول وان كان عاقلا فقد كان يعلم بالضرورة انه ما كان موجودا ولا حيا ولا عاقلا ثم صار كذلك بالضرورة كان يعلم انفسه الى
موت موجودا وحيا ان يكون على مذنب الدهرية من ان الافلاك اجبة الوجود ولذاتها وتحررها لذاتها وان حركاتها اسباب لحركات
الاحداث في هذا العالم وان يكون على مذنب الفلاسفة القائلين بالعلية الموجبة لا بالقاد والمخاض ثم اعتقدوا بمنزلة الاكل لا لعل عليه
حيث استعبد بهم وملك قيا دهم وتحيل ان يكون على مذنب الحلولية القائلين بان الالهي يجب على الانسان وحيل فيه فظن ان الاله
تجب عليه وحل فيه وبمثل هذه الاوهام كان يسمى الكهان قائلوا ان السوال باطلب تعريف حقيقة الشيء لا بما جزأها او بما مورفاجية
عنهما والاول بهنما حال اذا الواجب سبحانه ليس له اجزاء حتى يعرف بها والثاني على وجهين الاول التعريف بآثار جليلة والثاني
التعريف بآثار خفية والثاني لا يفيد المعرفة فلا يحجز فتعين التعريف بآثار جليلة واظهر آثارا لواجب سبحانه هو هذا العالم المحسوس
وهو السموات والارض وما بينهما فاجاب عليه السلام عن سوال فرعون بقوله رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم مؤمنين
يعني ان كنتم مؤمنين باسناد هذه المحسوسات التي هي اظهر آثاركم ان تقطعوا بانه لاجاب عن هذا السوال الا انه الجواب لما
ذكر موسى عليه السلام هذا الجواب لفرعون لمن حوله الاستتمون على سبيل التعجب يعني اني اطلب منه الماهية وخصوصية الحقيقة
وتعجبني بالفاعلية والمؤثرية فاجاب موسى عليه السلام بان قال ربكم ورب بائهم الاولين فكانه عليه السلام عدل على التعريف
بخالقية السموات والارض الى التعريف بكونه خالقها لهم ولا بائهم وذلك لانه يجوز ان يعتقد احد ان السموات والارض واجبة
لذواتها غيبية عن المؤثر لكن لا يمكن ان يعتقد العاقل في نفسه وابائه واجلعه بكونهم واجبة لذواتهم لان المشاهدة دلت على انهم
وجدوا بعد عدمهم ثم عدوا بعد الوجود فقال فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم ليجنوا يعني ان المقصود من السوال باطلب الماهية
وخصوصية الحقيقة والتعريف بهذه الآثار الخارجية لا يفيد تلك الخصوصية فهذا الذي يدعى الرسالة مجنون لا يفهم السوال
فضلا عن ان يحجب عنه فقال موسى عليه السلام رب المشرق والمغرب ما بينهما ان كنتم تعقلون فعدل الى طريق ثالث اوضح
من الثاني لانه اراد بالمشرق طلوع الشمس والنهار والمغرب غروب الشمس وزوال النهار وظاهر ان التدبير بهذا الوجه عجيب
لا يتم الا بتدبير رب وذا العينية طريقا ابراهيم عليه السلام مع غروره فانه استدل اولا بالاحياء والاماتة فقال غرورانا حي وميت
فقال ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأتها من المغرب فبيت الذي كفر فذلك قال موسى عليه السلام رب المشرق
والمغرب ما بينهما ان كنتم تعقلون كانه عليه السلام قال ان نختتم من العقلاء غررتهم لاجاب عن السوال الا ما ذكرت لانك
طلبت مني تعريف الحقيقة ولا يمكن تعريف الحقيقة بالاجزاء فلم يبق الا ان يعرف بالآثار فمن كان عاقلا قطع بانه لاجاب عن
هذا السوال الا ما ذكرته ولم يكن ادعاء الرسالة شوقا على اعلام مهتية رب العالمين وخصوصية حقيقة وكان عليه السلام

يقيم الدلالة على اثبات القدر المحتاج اليه في صحة دعوى الرسالة وفرعون يطالبه ببيان الما بينية اعرض عليه السلام عن بيان هويته
المسؤول عنه في جواب سؤالاته ببيان الما بينية وعدم تعلقه بالملوك فلما عجز فرعون عن الحجاج عدل الى التحويل قال
لكن اتخذت ايتها اخي لا جعلتك من المسجونين فخذ ذلك ذكر موسى عليه السلام كلاما مجازا تعلق قلبه فقال اولو حبك بشي
بين فلما علق بهذا الكلام قلبه قال فات بران كنت من الصاوقين فهذا ما ذكره في تفسير هذه الآيات ومن لطائف البلاغة
في هذا الكلام المعجز ان نظام ان موسى عليه السلام اجاب اولاد بان قال رب السموات والارض وما بينهما ولم يكن انكار رب السموات
والارض وما بينهما في غاية الاستبعاد والاستحسان من الجهلة والعمام اذ كثير من هورلار يتوهمون ان السموات والارض موجود
قديمة بذواتها فكتفى فرعون في الانكار على هذا الجواب بالاستعجاب بقوله الاستمعون فلما استشعر موسى عليه السلام بان جوابه
لم يقع في قلوبهم وان لا يستبعد من هورلار العموم الجهلة انكاره اجاب ثانيا بالامكان انكاره من احد من هورلار الجهلة ايضا وكلف
الرب فقال ربكم ورب بائكم الاولين وشار بقوله بكم الى ان حدوهم معلوم ثبوتهم لم يكن انكاره فلما حيد من الاقرار بان لهم
ربا وجدهم وبقوله ورب بائكم الاولين الى ان مات بائهم الذين مضوا وخلقوا متيقن بقطع به لا يسيل الى انكاره فلا يسيل
الى ان يحجوا ورب بائهم فلما استشعر فرعون ان انكاره لا يجواب لايتاقي نجر والاستعجاب قال ان رسولكم الذي
ارسل اليكم ليجنون يعني ان كلامه لا يتماثل ان تصنعوا اليه انه قسيل البهو والبذيان فلا ينبغي ان يلقى اليه السمع وكذا ذلك بالجملة
الاسميته وبان وباللام لير وعجم عن الاصغار الى كلامه كنههم عن قصد فهمه فاعرض موسى عليه السلام عن سفاهته وغفوه واجاب ثانيا
بما يشاهدونه في احوال من التغيرات والانقلابات التي لا يمكن وقوعها وسنوها لا يتبدى بغيره وتأثيره موثر فقال رب المشرق والمغرب
وما بينهما وعقبه بقوله ان تخم تغفلون تنسبوا على ان من لم يتيقن ولم يفهم مثل هذا البين الواضح مع تلفية الآيات الميزات ثلاث
مرات ولم يعلم ان ما ذكره هو الجواب لا يوثق بكونه من الغفلة ولا يقطع بان من ذوي العقول فانقطع فرعون ولم ينجح في التحويل
بسبب الى كنهه عليه السلام عن الدعوة الى الحق فقال لكن اتخذت ايتها اخي لا جعلتك من المسجونين يعني لا اتخذت ايتها اخي
وان كان هورلار السموات والارض وما بينهما وربنا وربك بائنا الاولين ورب المشرق والمغرب ما يشهد في الواقع ولكن اتخذت
ايتها اخي لا جعلتك من المسجونين ولم يقل لا جعلتك لان ذلك بلغ في التحريف اذ معناه لا جعلتك احدا من المسجونين الذين
هم كثيرون لا ينظرون ولا يوبه لهم وانت تعرف عالمهم وكان من غلوة انه كان ياخذ من يري ان يسجونه فيطرحه في بئر عميقة فلو
لا يصبر ولا يسمع وكان ذلك اشد من القتل واليعز فيه اشارة الى اعظم سلطانه وشدة بطشه والى انه فعل بكثير من عصفوه
ما يحذره فلا يظن ان هذا الوعيد مجرد تخويل فلما راي موسى عليه السلام جهله طيشه وعلم انه لا يسمع الى ما يلقى الى عقله غاطبه
بقوله اولو حبك بشي هذين فان المحسوسات والشايدات اقرب الى ادراك الجهلة وعلق بقلوبهم واهيب في انظارهم من

المعقولات اذا درست ما وعيت فحلكت تقطعت وتيقنت ان موسى عليه السلام ما حل ما في سوال فرعون ما رب العالمين
على ما الاسمية اما اولافلانة عليه السلام قال لفرعون لقد علمت ما انزل ربك من السموات والارض فكان عليه السلام
يعلم ان فرعون يعلم رب السموات والارض فكيف ظن ان عليه السلام حل ما في سواله على ما الاسمية واما ثانيا فلانة لا يجوز
احد على ان يقول ان موسى عليه السلام لم يظن بمجاد فرعون واجاب من دون ان يفهم معنى السؤال واما ثالثا فلان موسى
وبارون على تبيينا وعليهما الصلوة والسلام لما اتيا فرعون وقال اتا رسولا رب العالمين فينا بينا لان للعالمين ما ارسلها
اليه في آل فرعون وقال ما رب العالمين يعني من الذي ارسلكما فكان مقصوده السؤال عن حقيقة رب العالمين لا عن شرح
مفهوم هذا الاسم بل لم يكن مفهوما بهذا الاسم مما يحتاج الى شرح فلم يكن ذلك محلا للسؤال بما الاسمية فانما كان السؤال عن
حقيقة رب العالمين الذي دل كلاهما على انه موجود وانه ارسلها اليه فكيف يتوهم ان موسى عليه السلام حل ما في سواله على
ما الاسمية بعد ما دل بكلامه على مطلب اهل البسيطة واما رابعا فلانة عليه السلام ذكر في الجواب ما يدل دلالة بنية على وجود
رب العالمين لتلايحي بعد الجواب حاجة الى السؤال باللمية واعاد ملك النواص التي هي دلائل وانصحه على وجوده من
فلم يكن مقصوده شرح مفهوم الاسم حتى يتوهم انه عليه السلام حل ما على الاسمية فاقال الصديق ان الظاهر انه عليه السلام
حلها على الاسمية وفي الجواب شرح مفهوم الاسم ولم يحلها على ما الحقيقة لنمو المقام في غاية السقوط فان قال انه عليه السلام
تقطن بمجاد فرعون وفهم ان السؤال بما الحقيقة كنهه عليه السلام حل ما في السؤال على الاسمية لاجل امتناع جواب ما الحقيقة
على ما دعم فيكون مرجح كلامه كله الى انه عليه السلام ذكر الجواب على اسلوب الحكيم عن سوال لائق بحال المقام ولم يجب عن
سوال فرعون فيكون قال الامر من الذين ذكرها حيث قال انما استدل به قول موسى عليه السلام على جواز وقوع
العرضي في جواب ما الحقيقة يعني على امرين الى آخرها قال واحد او هو ان جواب موسى عليه السلام ليس عن سوال فرعون بل
عن سوال آخر ثم لا يخفى ان جواب موسى عليه السلام من قبيل الجواب على اسلوب الحكيم فان الجواب على اسلوب الحكيم انما
يليق اذا كان السائل مسترشدا لا اذا كان معانا لا يقول لمن اتخذت آلهة غيري لاجلك من السجودين فقياسه على قوله
سجدة وليكونك ماذا يفتقون وقوله تعالى وليكونك عن الالهة وقوله سجدة وليكونك من الروح قياس مع الفارق
فانما ان جواب موسى عليه السلام كان عن سوال فرعون بما الحقيقة وانما ذكر عليه السلام العارض في الجواب لان ذكر ما
كان هو القدر المحتاج اليه في دعوى الرسالة او لا لان امتناع بيان اللمية الحقيقية اضطره الى ذكر العارض واما ما كان كلامه
عليه السلام ولسيل على جواز وقوع العرضي في الجواب عن السؤال بما الحقيقة كما قال المحقق ولقد عجب انبياء المنصور حيث
قال ان اياه استدل بكلام موسى وبكلام فرعون الى آخرها فلما عده ولم يظن ان اياه كان عرضا على استدلال المحقق

بكلام موسى عليه السلام على جواز وقوع العرضي في الجواب عن السؤال بابان كان مانعا بآثار احتمال حمله عليه السلام على
 الاسمية واحتمال كون جوابه عليه السلام على اسلوب الحكيم فكيف صار له استدلال على عدم جوازه بآثار الاحتمال فكيف ثبت
 انه عليه السلام حل اولاه على الاسمية ثم بعد رفر فرعون اجاب على اسلوب الحكيم فان اثبت ذلك بانه لا يجوز وقوع العرضي
 في جواب ما الحقيقية فقد وقع استدلاله على ثبوت المدعى وقوعه في مستنعة الورد وان كان مثبت ذلك بدليل آخر فكان
 الواجب عليه ان يذكر ذلك الدليل حتى يظهر فيه وادى دليل على ان موسى عليه السلام كان يعقدا اعتقاد الصدر وابنه من
 ان وقوع العرضي في جواب ما الحقيقية لا يجوز وفي صورة الاضطرار حتى يضطر الى حل ما في السؤال على الاسمية فهذا حال
 استدلاله بكلام موسى عليه السلام ولما استدلاله بكلام فرعون الذي عبر عنه بافلاطون القبط فومني على ان ثبوت نسبة
 موسى عليه السلام الى الجنون كانت الاجل انه سال عن المابية واجاب هو عليه السلام عن سواله بالعوارض لولمنا ذلك
 ولانهم الحكم للتبليس على من حوله وقصر فهم عن استماع اقال عليه السلام على ما ذكرنا من قبل فلا ريب على هذا التقدير في ان
 فرعون كان جالبا لابتناع ان يجاب سواله بالمابية الحقيقية والالم ليعال بما الحقيقية وح يجوز ان يكون فرعون جالبا لجواز
 وقوع العرضي في جواب ما الحقيقية فان هذا مسألة مشكلة وقع فيها الاختلاف بين العلماء فلا غرو ان يشبه الامر بها على
 فرعون فكان انكاره على جواب موسى عليه السلام لاجل جملته جواز وقوع العرضي في جواب ما الحقيقية فلا يصلح ان يجعل
 جملة جملته على انتباهه ولو كانت جهالة توجبها كان الخطب اشنع وقطع هذا الكلام وان قضى الى التطويل لكنه لا يخفى ان التخصيل
 والسد ليقول الحق وهو يهدي سبيل **قوله** كلمة ما في اللغة سوال عن المابية بغير غرض في القاموس في بيان ما الاستنباط
 معناها اي شي نحو ما هي والو نهها وما تملك بيمينك وايضا فان ابل اللسان يتعلمون كلمة ما في استعمالهم ومحو اهتم
 استعمالا لاشاع في طلب التعريفات اللفظية وغير بحيث لا يكون محلا للطلب الحقيقية ومن العجائب ان هذا الفاعل
 استدلى على ان كلمة ما سوال بحسب اللغة عن تصور الشيء بالكنه بان فرعون نسب موسى عليه السلام الى الجنون حيث اجاب
 عليه السلام عن سواله انب العالمين بالصفات وانت قد عرفت فصالح هذا الاستدلال **قوله** واما سبق من التفصيل في فهم
 اصطلاح فن البرهان هذا ايضا غير ظاهر بل الظاهر من كلام شراح الاشارات في فن البرهان حصر جواب ما الحقيقية في
 الجنس والنوع واحد ونقل الصدر المعاصر للحق الدواني عن شيخه انه قال في الشفاء بعد المطلب واما مطلب
 حقيقة الذات فلا يصلح الا بعد اثبات حقيقة الذات وهو بالحقيقة احد وبالحكمة فلا بد لاثبات كون ما سبق من تفصيل
 مطلق فن البرهان من سنده يقول عليه **قوله** والمعلم الاول للحكمة اليمانية ثلث اشياء قد تحتمل في قولك سمحت اجعل امر
 الوجود وانما نسبة الى المهيمنة والآن نعود الى تحقيق القول فيه وفي امر جعل على وجهه حصر لا بد منه لتحقيق هذا المقام

فمقول لا يخلو اما ان يكون الوجود عارضا للمهية الممكنة في نفس الامر واما عليها في الواقع مع عزل النظر عن مرتبة الحكاية
الذهنية والملاحظة العقلية او لا يكون كذلك بل لا يكون في نفس الامر وفي الواقع الانفس الماهية من دون زيادة
امرا عليها وانصاف صفة ما اليها ثم العقل يضرب من تحليل يمتدح منها معنى هي الصيرورة والموجودية كما تستخرج من
حقيقة الانسان معنى هي الانسانية فعلى الاول يكون للمهية انصاف بالوجود في نفس الامر للوجود عروس للمهية
في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة العقلية والحكاية الذهنية كما ان للشوب
والسما انصافا بالبيان والفوقية وفي الواقع والبيان واكفوقية عروس للشوب والسما في نفس الامر مع قطع النظر
عن الملاحظة الذهنية وعلى الثاني لا يكون للمهية انصاف بالوجود في نفس الامر ولا للوجود عروس للمهية في نفس الامر كما
ليس بحقيقة الانسان انصاف بالانسانية في نفس الامر ولا للانسانية عروس لحقيقة الانسان في نفس الامر فيكون على
التقدير الاول للمهية الموجودة مرتبتان في نفس الامر احدهما مرتبة ذاتها التي هي معروضة للوجود في نفس الامر والاخرى
مرتبة الوجود العارض لها في نفس الامر وعلى التقدير الثاني لا يكون للمهية في نفس الامر مع قطع النظر عن ملاحظة الذهن
وانتمزاعا لامرته واحدة هي مرتبة ذاتها فقط ولا يكون في نفس الامر مرتبة الوجود العارض لها اذ ليس الوجود على هذا التقدير
عارضاً في نفس الامر والقول باجعل المؤلف معنى على التقدير الاول والقول باجعل بسيط معنى على التقدير الثاني فانه
لو كان الوجود ذاتا على الماهية في نفس الامر عارضا لها في الواقع كانت المهية معروضة للوجود مشفقة به في الواقع ويكون
ذلك لانصاف والعروض الواقعي اثر اجعل الجاعل على هذا التقدير فحين القول باجعل المؤلف على هذا التقدير واما ان كان
في نفس الامر نفس الماهية فقط ولا يكون الوجود عارضا لها في الواقع فلا يتحقق في الواقع الامر واحد هي الماهية ولا يكون لها
انصاف واقعي بالوجود ولا للوجود عروس واقعي للمهية فلا يكون اثر الجاعل في الواقع الانفس الماهية ويكون الوجود حكايته
ذهنية عنها فتعين القول باجعل البسيط ولا يكون للقول باجعل المؤلف على هذا التقدير سبيل فقد بان ان للمهية على تقدير
القول باجعل المؤلف مرتبتين في نفس الامر احدهما مرتبة التقرر وتجوهر الذات والاخرى مرتبة الوجود وعلى تقدير القول
باجعل البسيط مرتبة واحدة هي مرتبة التقرر وتجوهر الذات وهذه المرتبة اذ هي عنها فحكايته الذهنية هي مرتبة الوجود وسوار
جوعه في مرتبة الحكاية الذهنية بلفظ الوجود والصيرورة او التقرر او التجوهر او الكون او الثبوت او غير ذلك مما يمكن ان يحكي به
عن مرتبة نفس الذات فعلى تقدير القول باجعل المؤلف لما كان للمهية في نفس الامر مرتبتان احدهما مرتبة تجوهر الذات والاخرى
مرتبة وجودها كان بازاها حكايته عن المرتبة الاولى والاخرى الحكاية عن المرتبة الاخرى ويكون تانك
الحكايتان قضيتين بليتين بسيطتين احدهما عند الحكاية عن مرتبة التقرر والثانية عند الحكاية عن مرتبة الوجود وعلى تقدير

القول بأجل البسيط لما يحكم المبهية في نفس الامر الامرته واحدة وكانت الصيرة والوجودية وكل ما هو في معناها عبارة عن
 حكمية تلك المرتبة لا غير فلا يكون بازاء تلك المرتبة نفس الامرته المحكي عنها الاحكامية واحدة هي الحكمية بالوجود فلا يكون القول
 على هذا التقدير لا بلبية بسيطة مجموعها الوجود وما في معناه لا غير فقد بان انه لا يمكن القول بلبيتين بسيطتين على تقدير
 القول بأجل البسيط اصلا فمن ذهب به الى ثلث مطلب نبى هذا الوهم الخيف على اصل بأجل بسيط فانه لم يعنهم
 معناه ولم تعطين به بناء والعجب ان الشاغل ومعلمه ضياع العمر في التسلف بلفظ بأجل بسيط والتقرر والتجوير والغفلة
 ولم يتيسر لهما ان يتدبرا معانيها كما عرفت وتعرف انشاز المذمومة في تفصيله **قوله** يطلب به التصديق بفعليته حقيقة ودرج
 قوامها **قوله** قال في الافق المبين ليس الوجود حقيقة الانفس الوجودية بالمعنى المصدري اى صيرورة نفس الذات
 في ظرف الامر المعنى نضم الى الماهية او ينتزع منها فيجعل مناط الصحة انتزاع الوجودية وحمل مفهوم الوجود فاعل المحقق
 انه ليس في ظرف الوجود الانفس الماهية ثم العقل يضرب من تحليل ينتزع منها معنى الوجودية والصيرورة المصدرة
 ويصنبا به ويحمله عليها على ان مصداق بكل ومطابق الحكم هو نفس الماهية بحسب ذلك الطرف الامر نأخذ بقوم بها فيصح لكل
 انتهى ثم قال بالجملة الوجود المطلق معنى مصدري لا ينفذ من مبدل للمحول قائم بالموضوع انفسها بالانتزاع ابل من نفس
 ذات الموضوع المجردة بأجل الجاعل اياها ولا يتصور لذلك معنى تحصل فتقوم الانفس الاضافة الى موضوعه لا قبل الضافته
 واذا درست ان حقيقة ان موضوعه في الاعيان لا غير فاعلم ان مرتبة ذات موضوعه في العيان اوفى الذين صطح على
 اقتبر عنها بفعليته الماهية ووضع لها اسم هو تقرر الذات وحقيقة هذا المفهوم المصدري المنتزع يستلزم بالوجود ويعبر عنها بالوجودية
 فان تقرر الماهية وفعليتها وان لم ينتزع عن اقتضان الوجود الا في اعتبار العقل الا انها مستتبعة للوجودية والموضوعية مسبوقة بها
 وفعليته تقرر الماهية بأجل الجاعل معيار صحة انتزاع الوجودية بالفعل ومناط صدق حمل الوجود انتهى وقال في
 اوائل العتبس الثاني من القسبات ان نحن المتبصرين بالتلوذنا عليك في سائر كتبنا ان وجود الشيء في اى طرف ووعا كان
 هو وقوع نفس ذلك الشيء في ذلك الطرف لا الحق امر به والضمامة اليه الارجع اهل البسيط الى اهل المركب وكان ثبوت
 الشيء في نفسه هو ثبوت الشيء للشيء ومن يحسب وجود الماهية وصفان الاوصاف العينية اذ امر امان الامور لهذهية ورا
 مفهوم الوجودية المصدريه فليس من اهل استحقاق المناطبة ولا هو من رجال اصحاب الحقيقة كما قال شعر كائننا السابق
 في الضياع ولو كان الامر على ما صبه كان الوجود نفسه ماهية مامن الماهيات ويكون لامحالة وجوده زائدا على ماهية كما وجود
 سائر الماهيات الممكنة ويكون وجوده ايضا هو ثبوت المصدري كما وجود سائر الاشياء فاذن الوجود في الاعيان هو نفس صيرورة
 الشيء في الاعيان لا بالانصاف به بصير الشيء في الاعيان وكذلك الوجود في الذهن هو نفس وقوعه في الذهن ووجود

كل عرض هو وجوده في موضوعه وجود الوجود هو وجود موضوعه واثني المعلول نفس ذاته وجهية مجعولة الجاعل جعلا
بسيطاً والوجود حكائية جوهر ذاته المجعولة بالفعل فمرتبة نفس الذات المجعولة بالفعل يقال لها مرتبة التقرر والفعلية و
المطلب الذي بازائها البهل بسيطاً يحقق اثنى بل الشئ ومرتبة الوجودية المصدرية المنتزعة منها يقال لها مرتبة الوجود
والمطلب الذي بازائها البهل بسيطاً المشهورى اثنى بل الشئ موجود على الاطلاق وصورتين اطلبين باخرة واحداً
الحكى عنه ومفاد السالب في الهليات اما ان يحقق سلب الذات في نفسها واما في المشهورى فسلب الوجود على الاطلاق
وصورتها ايضا باخرة واحداً بحسب الحكى عنه فاما اثبات مفهوم بالذات اى مفهوم كان من جوهرات الهية اوس عرضيات
فمن جيز اهل المركب اى بل اثنى شئ والحكى عنه ثبوت شئ شئ وفي السالب سلب شئ عن شئ فاذا الوجود هو شرح
نفس الذات المتقرر والعدم وهو سلب الوجود شرح بطلان الذات الموهومة وليست بها ومفهومه ليس هناك شئ لان
هناك امر مفهومة ليس انتهى وبذا الكلام لم يصدر عن فهم وتدبر فانه قد اعترف بان الشئ المعلول نفس ذاته وجهية مجعولة
الجاعل جعلا بسيطاً والوجود حكائية ذاته المجعولة بالفعل فمرتبة نفس الذات المجعولة بالفعل يقال لها مرتبة التقرر والفعلية
فلما كان الوجود حكائية ذاته المجعولة بالفعل التي هي السماة بالتقرر والفعلية كانت الهلية البسيطة المشهورة حكائية عن
تلك المرتبة فطلب اهل بسيطاً يحقق اما حكائية عن تلك المرتبة ففى الهلية البسيطة المشهورة لا غير اما حكائية عن مرتبة اخرى
تقدم تلك المرتبة ويبين ما بهى اولى حكائية عن شئ فليس مطلباً بقصد ليقيا فضلاً عن ان يكون مطلب بل واما قوله اثنى
بل الشئ فمن العجائب اثنى يصحك منها الصبيان فان بل الشئ اما كلام تام والاغلى الثانى ليس كلاماً فضلاً عن ان
يكون مطلباً بقصد ليقيا وعلى الاول فاما ان يقدر الخبر والاغلى الثانى فقد تم الكلام باسم واحد من دون اسناد على
الاول فذلك الخبر اما حكائية ذاته المجعولة بالفعل فهو الوجود على ما اعترف سوا غير عنه بلفظ الوجود او بلفظ التقرر والثبوت
او غير ذلك ما يفيد هذا المعنى فهذا المطلب مطلب اهل بسيطاً المشهورى لا غير او غير ما من جوهرات الذات وعرضيات
فهذا المطلب من مطلب اهل المركب كما اعترف به واما قوله مرتبة الوجودية المصدرية المنتزعة منها يقال لها مرتبة الوجود
فان اراد به مرتبة الحكائية عن مرتبة نفس الذات فهذا معقول لكن هذه المرتبة هي مرتبة الحكائية التي هي الهلية البسيطة
المشهورية وليست حكائية عنها الهلية البسيطة المشهورة واما الحكى عنه لها مرتبة نفس الذات السماة بالتقرر والفعلية فلا
معنى لقوله والمطلب الذى بازائها البهل بسيطاً المشهورى وان اراد به مرتبة متحققة في نفس الامر مع قطع النظر عن
حكائية الذهن وانتزاعه فهذا باطل فانه نفسه اعترف فيما قلنا عن الاتفاق المبين بانه ليس في الواقع الا نفس الهية ثم
العقل يضرب من تحليل ينتزع منها معنى الوجودية والصيرورة المصدرية ليعينها به ويحمله عليها واليه تلك المرتبة

ان كانت متحققة في نفس الامر مع قطع النظر عن حكاية الذين انشراحه فالتحقق في تلك المرتبة ان نفس الالهية بما هي اولى
 مع امرائها عليها فعلى الاول تلك المرتبة هي مرتبة التقرر لا غير على الثاني يكون الوجود وصفان او صاف الالهية في نفس
 الامر يبطل ما قال في الاقوال المبين ونخرج على تقدير هذا الحسبان من اهل استحقاق الخطاطبة واما قوله وصورة هذين الطالبين
 باخرة واحدة بحسب المحكي عنه فالفاظ ليس تحتها معنى فانه ان اراد به ان المحكي عنه يطلب الابل لسيطة تحقيق هو المحكي عنه
 بطلب الابل لسيطة المشهورى كما هو الظاهر فيبطل ما ذكر من قبل من ان مرتبة نفس الذات المبحولة بالفعل يقال لها
 مرتبة التقرر والفعلية والطلب الذي بازائها الابل لسيطة تحقيق ومرتبة الموجودية المصدرية المنتزعة منها يقال لها
 مرتبة الوجود والطلب الذي بازائها الابل لسيطة المشهورى اذ على هذا التقدير يكون كلا مطلبى البليين الذين ذكرهما بالار
 مرتبة واحدة هي المحكي عنه الواحد ولا يكون على هذا التقدير مرتبتان يكون احد الطالبين المذكورين بازاء واحد هما وآخرهما بازاء
 اخرهما ثم اذا كان المحكي عنه لهما واحدا فاما ان يكون الحكاية في احدهما بحمل مفهوم على الذات وفي الآخر بحمل مفهوم آخر فكذا
 المفهوم ان اما حكاية نفس الذات فيها الوجود على ما عرفت من ان الوجود حكاية جوهر الذات المبحولة بالفعل فلا يكونان
 مفهومين بل مفهوم واحد عبر عنه بلفظين مثلاً قيل تارة الذات متفردة وتارة الذات موجودة وعنى بهذين اللفظين معنى واحد
 هو كون الذات فلا يكون هناك مطلبان بل مطلب واحد عبر بهما تين ولا عبرة بشيئيهما العبارتين فان العبارات كثيرة
 فلو عجب احد ان يسمى كل عبارة مطلباً فيفعل ما ان يكون في احدهما حكاية بحمل مفهوم ولا يكون في الآخر حكاية بحمل مفهوم
 اصلاً فيكون ذلك الآخر مفهوماً مفرداً لا مطلباً تصديقاً وان اراد به معنى آخر يكون المحكي عنه لاصد مطلبى البليين
 المذكورين غير المحكي عنه الآخر فلا يكون صورة هذين الطالبين واحداً بحسب المحكي عنه فلا يكون لهذه الالفاظ معنى وبهذا الحكم
 في سالب اثنين البليتين واما قوله فاذا ان الوجود وشرح نفس الذات المتفردة فهو صريح في ان الالهية لسيطة است
 محمولها الوجود والعدم هي التي تحكي عن نفس الذات المتفردة او الباطلة وليس هناك لهية اخرى لسيطة تحكي عن التقرر
 الذات وطلابها فانظر الى محلم الشارح كيف يخط في كلامه ولا يبالي اين يذهب وفتنار وقومه في هذه الورطة انه مع
 ذهابه الى القول بجعل لسيطة من دون ان يتدبر مضاه وتفيطن بمسماه ذهب الى ان الوجود من العوارض اللاحقة
 للالهية في نفس الامر فلم يكن له محيد من ان يقول ان الالهية في نفس الامر مرتبتين احدهما مرتبة نفس ذاتها المعروضة
 والاخرى مرتبة الوجود والعوارض فحسب ان الحكاية عن المرتبة الاولى مطلب الابل لسيطة تحقيق والحكاية عن المرتبة الثانية
 مطلب الابل لسيطة المشهورى ولم يتفطن بانه على تقدير القول بجعل لسيطة لا سبيل الى القول بكون الوجود من
 عوارض الالهية في نفس الامر كيف ولو كان الوجود من عوارض الالهية في نفس الامر كان بينهما وبين الوجود خلط و

ارتباط في نفس الامر كما بين الثوب والبياض او كما بين السمار والنفوقية وكان اثرها محال بالذات ذلك لخلط والربط
 الواقعي فلا محيد على هذا التقدير من القول بالجعل المولف ثم انه لما ذهب الى القول بالجعل البسيط اضطر الى ان يقول
 بان الوجود كحكاية نفس الذات المجردة جعلا بسيطا وعلى هذا التقدير لم يكن لسبيل الى القول بان اللمية مرتبتين في
 الواقع مع قطع النظر عن حكاية الذهن وانتزاعه لكنه اذ سخ في ذهنه ان الوجود من عوارض اللمية في نفس الامر وكانت
 مرتبة التقرر مصداقا حاكيا عنه للوجود متقدمة عليه تقدم المصادق على الصادق وانكى عنه الواقعي على الحكاية توهم ان اللمية
 على تقدير القول بالجعل البسيط مرتبتين في الواقع مع قطع النظر عن حكاية الذهن وبنابر على هذا التوهم الذي منشاها سور النعم
 قسم اللمية البسيط الى قسمين وتوهم مرتبة التقرر اعني مرتبة نفس اللمية الواقعية التي هي التي عنها الحكاية بالوجود مرتبة كحكاية
 ذهنية وجعلها مطلب اللمية البسيط الحقيقي وهذا كله ناش من سور النعم وعدم التمتع والظاح قد بلكت في تقليده و
 لم يدرك ان الفاظ ليس تحتها معنى ولم تقطن بان قوله حقيقي البسط منه لطلب التصديق بفعليته اللمية وخلق قواها
 الفاظ بلا معنى فان فعلية اللمية وخلق قواها اما ان يكون عبارة عن نفس الماوية في الالف لان يبال عنها ببل
 ولان لان لطلب التصديق بها واما ان يكون عبارة عن شيء زائد على الماوية وهذا لا يتصور على اصل الجعل البسيط ولا يتصور
 ذلك مع علم الشارع ايضا فضلا عن ان لطلب التصديق به واما قوله على ما يحكم به بجعل بسيط فيه ان الجعل البسيط لا يحكم بان
 نفس الماوية التي هي اثر الجعل البسيط في الواقع صالحة لان يبال عنها ببل ولان يتعلق بها التصديق واما ان تاتى
 الجاصل في نفس اللمية وان اثره فيها جاري هي فلا يغنيه شيئا والحاصل ان السؤال ببل بما يمكن اذا انتزع الذهن
 من نفس الماوية معنى وليسنه الى اللمية فيسلك عن ثبوته لها ببل فيجاب عنه بثبوته لها وعدم ثبوته لها واما نفس الماوية
 الواقعية المسماة بالتقرر والفعليته فليست مركبا ذهني من سند وسند اللمية حتى تصح لان يبال عنها ولان يجاب
 عن السؤال عنها ببل ولان يتعلق التصديق بها فجعلها مطلب بل لا معنى تحت قوله وتوهم بان مرتبة التقرر قال في
 في الاقاييس لم يطلب بل تقسيم الى حين بسيط ومركب ثم البسيط الى نوعين حقيقي وشعوري والتعجب منه الى بل
 بسيط وبل مركب ثم اهل البسيط الى بسيط على الحقيقة وبسيط مشعوري والحقيق من البسيط سؤال عن نفس الشيء بحسب
 تجربه حقيقية في نفسها وتقرر هيته في نفسها اعني المرتبة المتقدمة على مرتبة الوجود وهي الصلوة عن الجاصل ابتداء
 بلا وسط في كمال العقل اصلا والمشعوري منه سؤال عن نفس الشيء بحسب مرتبة الوجودية والكون اما في نفس الامر
 على الاطلاق او في الاعيان او في الذهن وهي المرتبة المرتبة على المرتبة الاولى بلا وسط فالواقع في مطلب بل مطلقا
 اما التوهم اذ ليس الوجود على الاطلاق وليس الوجود شيئا ما جبرها للموضع او عرضياتها او عرضياتها خارجيا او

ليس عدم تثلث الاقسام بالهبل البسيط وهو الاخر بالاغتيا ثم باعتبار البساطة فيه منطقي المعارف
 التصورية العلوم المقصدية ومنه في الباب الاقتصاعات احدية والبرانية وان كانت المرتبتان متخاطبتين في غير
 النماذج الذي هو طرف الخطوط المحرقة من ظروف الوجود فالسؤال عن تجوهر الحقيقة كما يقال بل العقل اى هل هيته العقل
 واجواب نعم اى ان بعض المليات التجوهرية هي العقل بل اجتماع التقيضين اى هل هيته هي اجتماع التقيضين واجواب
 ليس اى الامة تجوهرية هي اجتماع التقيضين واذا ثبت ان اشئ كالعقل مثلا تجوهر الحقيقة في الاعيان اتخفى بذلك
 عن السؤال عن وجوده في الاعيان وكذا العكس اذ اشئ لا يصح ان يكون له حقيقة متفردة وليس لتلك الحقيقة التجوهرية
 وجود في طرف تجوهرها وانما يتحقق ذلك قوم ليسوهم من المميزين بل الحقيقة التصورية التجوهرية في طرف يتبعها ويلزمها
 ان لا يبلغ عنها ان تكون موجودة في ذلك الطرف ولكن ينبغي ان لا يهمل فصل هذه المرتبتين عن الاخرى وسبق السابقة
 منها لتلاصيح حقوق الاحكام المختلفة بحسب ذلك وطلب الهبل البسيط مقدم على المركب اذ طبيعة اثبات شئ اشئ تقتضيه
 ان يكون اثبت له ثبات في نفسه حتى ثبت له شئ فيكون اشئ في نفسه ثم يكون له صفة وتحقق ان يحققوا الهليات البسيطة
 ليس مفاد ما ثبت شئ للموضوع او اتحاد الموضوع والمحول بل مفاد ما تجوهر حقيقة الموضوع او لا تجوهرها او كون الموضوع
 في نفسه وانتقاره في نفسه وانما ذلك في الهليات المركبة فقط فان التقدي في الهليات البسيطة انما يتحقق بحسب الضرورة
 الناشئة من طلبه العقل الموضوع والمحول والنسبة بينهما في الذكر والتبعية كما ذكره العقل لا بحسب ما يرجع اليه مفاد
 العقل وتعلق المقصد بالتبعية ليس من يستاهل محاولة النظر في اسرار العلوم اذ ارج غزيرة عقله وجدان قولنا
 العقل متقرر وموجود مثلا اذا فاد ثبوت مفهوم التقرر والوجود واتحاد العقل والتقرر والموجود كان ذلك شيئا ورا
 تقرر في نفسه او كون في نفسه ومتاخرا عما يرام ليس الا اشئ المتقدم اعني تحقق نفس ذات الموصوف لا اشئ المتأخر وهو
 ثبوت وصف له سواء كان ذلك الوصف مفهوم الثبوت او غيره فاذا تفصيل ذات الموصوف من جيز الهليات البسيطة
 وتفصيل وصف له من جيز الهلية المركبة وكذلك السلب كقولنا ليس اجتماع التقيضين متقرا او موجودا مفاد بالحقيقة
 ليس يخرج حقيقة وسلب ذاته وانتقاره في نفسه لا سلب مفهوم التقرر ومفهوم الوجود عنه فقد كنا عرفنا من قبل ان
 الوجود نفس كون الماهية وموجوديتها لا مابة الوجودية اى امر به يكون الماهية وكذلك عدم اشئ في نفسه هو نفس انتقاره
 ذاته لا انتقاره من ذاته هو الوجود على خلاف عدم صفة من صفات اشئ عن اشئ فاذا ان الايجاب في الهليات البسيطة
 تجوهر شئ او ثبوته وسلب لية شئ وانتقاره والايجاب في الهليات المركبة ثبوت شئ اشئ والسلب انتقاره عنه هذا
 كلامه وانما قلناه مع كونه طويلا بلا طائل لتلاصيح الناظر في كلام الشايع نطلع ويستشرف الى ما خذه وانت تعلم

ان قوله وتحقيق من البسيط سوال عن نفس الشئ بحسب تجوهر حقيقة في نفسها وتقرر بمعية في ستمها ان اراد به ان البسيط
البسيط الحقيقي سوال عن الشئ نفسه من دون ان تفهم السؤال مفهوما ما معه فيكون البسيط الحقيقي سوالا عن
المفرد ولا يكون مطلبا لقصد ليقينا فيكون من مطلب ما وان اراد انه سوال عن الشئ نفسه باخذ مفهوم ما معه فذلك المفهوم
اما عين مفهوم ذلك الشئ فيكون البسيط الحقيقي سوالا عن اكل الاول فيكون من حيز البهل المركب باعترافه
او مفهوم منتزع من نفس ذاته هو حكاية نفس ذاته فيكون هو الوجود فان الوجود حكاية نفس الذات المجعولة لا هي ليقوم
بالذات اضعفها وان شاعرا على ما اعترف به فيما قلنا عنه سابقا فيكون البسيط الحقيقي هو البهل البسيط المشهورى
لا غير ولا يعني اللفظ بلفظ التجوهر والتقرر شيئا فان التجوهر وانقرا ما ان يعنى به نفس الذات الواقعة المحكى عنها فهو
ليس خبرا عن الشئ المسؤل عنه في السؤال لا محولا عليه في الجواب واما ان يعنى بمعنى تيزع الذهن عن تلك الذات نفسها
فذلك هو الوجود والصيرورة والموجودية والتجوهر والتقرر فهو ايسر عن البهل البسيط المشهورى ويجب به عنه وما قوله
اعنى المرتبة المقدمة على مرتبة الوجود فان ارادها مرتبة نفس الهية الواقعة الواقعة في نفس الامر المحكى عنها المقدمة
على مرتبة حكايتها ومبرتبة الوجود مرتبة الحكاية الذهنية التى هى حكاية عن المرتبة الاولى اى نفس الذات فتقدم تلك المرتبة
على مرتبة الوجود عبارة عن تقدم المحكى عنه على الحكاية وتقدم المصدق على الصادق وتقدم المنتزع منه على المنتزع فتلك
المرتبة محكى عنها بالبهل البسيط الذى سماه هذا القائل بالبهل البسيط المشهورى والهية البسيطة المشهورية حكاية عن
تلك المرتبة والبهل البسيط المشهورى سوال عن تلك المرتبة فلا معنى للبهل البسيط الحقيقي سوى البهل البسيط المشهورى و
لا للهية البسيطة الحقيقية سوى الهية البسيطة المشهورية وان ارد ان للماهية في نفس الامر مع قطع النظر عن حكاية
الذهن وان شاع مرتبتين احدها مرتبة التقرر والتجوهر والاخرى مرتبة الوجود ومرتبة التجوهر فتقدم على مرتبة الوجود
الواقع فذلك باطل لان الوجود على تقدير القول بالجهل البسيط ليس عارضا للهية في نفس الامر حتى يكون للماهية في
نفس الامر مرتبتان احدها مرتبة ذات الهية المعروفة والاخرى مرتبة الوجود العارض عن انما في الواقع مع غزل النظر
عن الملاحظة الذهنية نفس الماهية بلا امر لا عليها هو الوجود والعقل محكى عن نفس الذات وتلك الحكاية هى مرتبة الوجود
فليس في الواقع مرتبتان متخالفتان وانما في الواقع مرتبة واحدة هى نفس الذات لا غير فاذا محكى عنها كان ما اثر
الذهن عنها مرتبة الوجود فظهر مخافة قوله وان كانت المرتبتان متخالفتين لا ادق بان انه ليس في الواقع الامرتبة واحدة
واذا انتزع عنها معنى الوجود وكان مرتبة الحكاية الذهنية مرتبة اخرى غير خالطة مع تلك المرتبة اصلا ووجه وقوع هذا
القائل في هذه النخصة التى اتى بها ان ظن الحكاية بالوجود للهية بسيطة ومصادقها الواقعى المحكى عنه للهية اخرى منتزعة

عليها وسماها بلبية بسيطة حقيقية ولم يردان البلية عبارة عن الحكاية لا عن المحكي عنه والعجب انه حسب الحكاية بالوجود بلبية بسيطة مشهورة ومصادقها المحكي عنه بلبية بسيطة حقيقية ولم يعتبر مثل ذلك في البلية المركبة فكان عليه ان يسمى الحكاية بان يحسم اسوداى هذه القضية المعقولة بالبلية المركبة المشهورة ومصادقها المحكي عنه حتى يحكم المتصف بالسواد في الواقع بالبلية المركبة الحقيقية ولو كان يتنكف عن هذا فلم ليتنكف عن تسمية مصادق البلية البسيطة التي هي حكاية بان الشئ موجود اعني بذلك المصدق مرتبة انتقراى نفس الذات المتقررة بالبلية البسيطة الحقيقية وقد استبان بما ذكرنا ان عدم تشليث الاقسام بين على فهم معنى السؤال ببل ومعنى جوابه وتخليته ناش من سخافة العقل وفساده واما قوله فغلط في المعارف التصورية والعلوم التصديقية ومفسد في ابواب الاقتناصات احدى والبررانية فليسته بين ان اعتبار مصادق البلية البسيطة المشهورة حكما عنه وعدم اعتباره حكاية في اى المعارف التصورية والعلوم التصديقية غلط واى الاقتناصات احدى والبررانية افسد وامثال هذه المجازفات احسن من ان يلتفت اليها بل لا ينبغي لمن رزق فهمنا العيني بهذه البدييات واما قوله كما يقال بل العقل اى بل هيته هي العقل فما يقضى به العجب فان قوله بل العقل اما ان يقدر له جزاء لان قدر له خبر فما ذلك الجزاء فان كان هو حكاية عن نفس البلية المتقررة فهو الوجود واللفظ آخر في معناه كالتجوير والتقر والكون والنبوت فهذا الهل هو الهل البسيط المشهورى وان كان شيئا آخر سوى صيرورة نفس الماهية فهذا الهل بل مركب وان لم يقدر له خبر فقد تم الكلام باسم واحد من دون ان يخلو ونحوه محكية للصبيان وقولناى بل هيته هي العقل ان كان فيه قوله هي العقل عنده بلبية ولم يقدر له خبر فبذلك ليس كلاما فضلا عن ان يكون سؤالا بل وان قدر له خبر فقد عرفت حاله ان كان معناه بل العقل هيته وان لم يساعده اللفظ كان ذلك سؤالا عن ثبوت مفهوم البلية للعقل فيكون من قبيل السؤال بالهل المركب فقد افترض ما تركب من التليس وافتقح السبب بالتدليس وتس على ذلك ما يلحق من كلامه بهذا القول واما قوله اذا ثبت ان الشئ كالعقل مثلا تجوهر حقيقة في الاعيان استغنى بذلك عن السؤال عن وجوده في الاعيان وكذا العكس فان اراد به انه اذا ثبت ان الشئ كالعقل مثلا تجوهر حقيقة في الاعيان كان معناه انه موجود في الاعيان وكذا اذا ثبت انه موجود في الاعيان كان معناه انه تجوهر حقيقة في الاعيان فلا حاجة الى السؤال عن وجوده في الاعيان او عن تجوهر حقيقة في الاعيان فذلك حق فان معنى التجوهر في الاعيان هو معنى الوجود في الاعيان ومصادق التجوهر في الاعيان اعنى نفس الماهية المتقررة بمو مصادق الوجود في الاعيان لكن على هذا يكون البلية البسيطة الحقيقية هي عينها البلية البسيطة المشهورة يتلافى الفرق اصلا والهل البسيط الحقيقي هو الهل البسيط المشهورى من دون تمايز بينهما راسا فيضيق كل ما يثبتم وعنى فيه نفسه ان اراد به

ان مفهوم ان الشئ متجبر بالحقيقة في الاعميان غير مفهوم ان الشئ موجود في الاعميان وانه يستلزم ولا يلحق استلزام اياه
 على سوال عن وجوده في الاعميان بعد ثبوت انه متجبر بالحقيقة في الاعميان فهذا غلط باطل او مفهوم انه متجبر بالحقيقة في
 الاعميان كونه في الاعميان وكونه في الاعميان هو انه موجود في الاعميان وان اراد انه اذا صدق بالحقيقة المتجبرة في
 الاعميان استغنى عن السؤال عن وجوده في الاعميان اذ مع التصديقي بالمصدق المحكي عنه لا حاجة الى السؤال عن
 المصدق والحكاية فهذا حق لكن لا ينبغي شيئا فان مصداق البلية البسيطة المشهورة ليس حكاية فضلا عن ان يكون
 بلية بسيطة حقيقية واما قوله بل ان الحقيقة المتصورة المتجبرة في ظرف يتبعها ويلزمها ان لا يلحق عنها ان تكون موجودة في
 ذلك لظرف فاصح فيه ان الحقيقة المتصورة المتجبرة في ظرف هي الحقيقة المتصورة الموجودة في ذلك لظرف بعينها بلا
 فرق ما اصلا ومفهوم كونها موجودة في ظرف هو مفهوم كونها متجبرة في ذلك لظرف فان اراد بالحقيقة المتصورة المتجبرة
 في ظرف نفس الحقيقة المتجبرة في ظرف عن مرتبة المصدق الواقعي فهي الحقيقة المتصورة الموجودة في ذلك لظرف عن مرتبة
 المصدق الواقعي لان الاول يستيعب وليستلزم الثاني فان ذلك فرع للتغاير والتعدد والمصدق الواقعي واحد هي الحقيقة
 المتجبرة وهي الحقيقة الموجودة وان اراد بها هذا المفهوم الذي في مرتبة الحكاية فهو المفهوم الذي هي الحقيقة الموجودة في ذلك
 لظرف في مرتبة الحكاية بلا فرق ما اصلا لان الاول يستيعب وليستلزم الثاني فان ذلك فرع للتغاير والتعدد وهذا المفهوم
 واحد سواء عبر عنه بلفظ الحقيقة المتجبرة او بلفظ الحقيقة الموجودة وان اراد بالحقيقة المتصورة المتجبرة المصدق الواقعي
 وبقولنا ان يكون موجودة في ذلك لظرف مرتبة الحكاية فيكون ذلك حكاية عن ذلك وتعبير عنه فيكون البلية البسيطة المسماة
 بالمشهورة هي حكاية نفس الحقيقة المتجبرة ولا يكون البلية البسيطة التي سماها بالحقيقية بمعنى فان نفس ذلك المصدق
 ليس حكاية ولا قضية فضلا عن ان يكون بلية وذلك البلية البسيطة المسماة عنده بالمشهورة لا غير فلما معنى لقوله لكن
 ينبغي ان لا يجهل فصل احدى المرتبتين عن الاخرى وسبق السابقة منهما لتلخيص حقوق الاحكام المختلفة بحسب ذلك
 فانه ان اراد انه لا ينبغي ان يجهل فرق ما بين مرتبة التقرر ومرتبة الموجودية وهو ان مرتبة التقرر هي المصدق المحكي عنه الواقعي
 ومرتبة الموجودية عبارة عن الحكاية الذاتية ومرتبة التقرر سابقة على مرتبة الموجودية لسبق المحكي عنه على الحكاية فهذا مسلم
 ولم يجهل وانما يجهل هذا الفرق من ظن مرتبة التقرر حكاية فليعرف من هو وان اراد انه لا ينبغي ان يجهل الفرق بين مرتبة
 التقرر ومرتبة الموجودية بان لظن ان في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذاتية مرتبتين احدهما سابقة على الاخرى
 او لظن ان المرتبتين حكائيتان ذهبيتان متفاضلتان احدهما سابقة على الاخرى فهذا من الموهلات التي لا معنى لها
 كما عرفت واما قوله ومطلب البهل البسيط مندم على المركب فلا يصح على اطلاقه فانه قد صرح انفا فيما نقلنا عنه ان

ثبوت الجواهر بالذات مطلب اهل المركب لمطلب اهل البسيط ليس مقدا عليه عنده ايضا واما قوله ان عقود الهليات
البسيط ليس مقدا بثبوت شي للموضوع واتحاد الموضوع والمحمول بل مقادها بتجوير حقيقة الموضوع والا تجويرها او كون الموضوع
في نفسه وانتفاره في نفسه فان اراد مبناها بمصادقها المحكي عنه فقد تحققت ان مصادق الهلية البسيط ليس بالذات
بما هي هي السماة بالانتزاع عن بقوله بل مقادها بتجوير حقيقة الموضوع والا تجويرها او كون الموضوع في نفسه وانتفاره
في نفسه ان مقادها اي مصادقها نفس الذات وليست بها فهذا مسلم لكن الصريح الترديد الذي ذكره بنا على زعمه ان
مصادق الهلية البسيطة الحقيقية مرتبة بتجوير الحقيقة والا تجويرها ومصادق الهلية البسيطة الشهورية مرتبة بوجوديتها
او انتفاره بانها قادية ان لا يكون في مرتبة مصادق اي في نفس الامر مرتبتان والعجب انه قد اعترف نفسه في القبات
بان صور الهليتين المذكورتين واحد بحسب المحكي عنه فكيف يسوع الفرق بينهما بحسب المحكي عنه وان عني ان مقادها بل
مصادقها بتجوير الحقيقة والا تجويرها بالمعنى المصدري المنتزع او كون الموضوع في نفسه وانتفاره في نفسه بالمعنى المصدري
المنتزع فهذا باطل لان المعنى المصدري للتجوير واللا تجوير وللكون والانتفار ليس مصادقا للهليات البسيطة اصلا
بل مصادقها انتزاعا الواسع ومع ذلك فلا يصح الترديد بين التجوير والكون وبين اللا تجوير والانتفار فان التجوير
بالمعنى المصدري هو الكون بالمعنى المصدري واللا تجوير بالمعنى المصدري هو الانتفار وان اراد بمقادها مفهوم الحكاية
الذاتية فهو القضية المعقولة فلا شك في ان مقادها بهذا المعنى ثبوت التجوير والموجود للموضوع ثبوتها بالطيا او سلبه واتحاد
الموضوع والمحمول او سلبه كيف ومفهوم القضية مطلقا اية تضيئة كانت ذلك ان اراد بالمقادها يقال له في عرف النحاة فمفهوم
الحكمة حتى يكون معنى كلامه ان مضمون جملة اشئ متجويرا وليس متجويرا بتجويره والا تجويره ومضمون جملة اشئ كائن ليس
كائنا كونه او لا كونه فهذا مع ان ذكر امثال هذا الخراف سخيف لغوي في هذا المقام يمكن ان يقال مشبه في الهليات المركبة
ايضا مثلا يقال مضمون جملة اكرم اسودا سودية اكرم لا تثبت شي للموضوع ولا اتحاد الموضوع والمحمول على ان هذا محال
كلامه وقد استبان بما ذكرنا خاتمة آخر ما قال فانه مبنى على الفرق بين مفهوم التقرؤ وبين مفهوم الوجود وقد عرفت بطلان
واما قوله ما يراد ليس الاشئ المتقدم اعني تحقق نفس ذات الموصوف فهو حق قد انطق الله تعالى به فهو اعتراف منه بان
الهيئة البسيطة التي سماها بالحقيقة والهيئة البسيطة التي سماها بالشهورية واحد بالافرق وهو تحقق ذات الموصوف وكذا
قوله فاذا ن تحصيل ذات الموصوف من غير الهليات البسيطة واما ما يشعره كلامه من الفرق بين ليس اجتماع التقيضين
متقرا وبين ليس اجتماع التقيضين موجودا والفرق بين سلب التقرؤ وبين سلب الوجود فقد عرفت بطلانه والقيمت
انه لا فرق بين التقيضين المذكورين اصلا لا بحسب المصادق المحكي عنه ولا بحسب مفهوم الحكاية نعمني احدهما على المحمول

بلفظ وفي الاخرى عجز ذلك المحمول يعينه بلفظ آخر وكذا لا فرق بين سلب التقرر وسلب الوجود الا بان المضاف اليه في
 احدهما عجز بلفظ وذلك المضافات ليعينه في الآخر عجز بلفظ آخر وما غير ذلك فمما لا يسيل الى فهمه فضلا عن اثباته فافهم
قوله هي مقدمة على الموجودية اعلم ان الوجود اما ان يكون من عوارض الماهية في نفس الامر ولا فعلى الاول يكون الماهية
 متضمنة للوجود وعارضها لها زائدة عليها في الواقع وعلى الثاني لا يكون كذلك انما يكون في الواقع نفس الماهية بما
 هي الامر يقوم بها انضماما وانتراجا ثم اذكي الذين عنها يكون حكايتهما هي معنى الوجود وهو لصيرورة والموجودية والكون
 فعلى التقدير الاول يكون انتراجا على بالذات والاتصاف واخلط الواقع الذي بين الماهية والوجود العارض لها في الواقع
 ولا يكون اثره بالذات نفس الماهية بما هي لان نفس الماهية بما هي لا يكون مصداقا للعارض زائدا عليها فلو قدر
 على هذا التقدير ان نفس الماهية انتراجا على بالذات لا يكون نفس الماهية المجعولة التي هي انتراجا على بالذات مصداقا
 للوجود والموجودية والاتصاف بالوجود بذلك يجعل بل يحتاج المضاف بالوجود الى جعل آخر يكون اثره بالذات فخطها
 بالعارض الذي هو الوجود لان نفس ذات المعروض بما هي لا يمكن ان يكون مصداقا للعارض وعلى التقدير الثاني
 يتعين القول بالجعل لمسيط وعلى هذا التقدير لا يكون في الواقع الا نفس الماهية ويكون الوجود عبارة عن حكاية الذين
 عنها لا غير فلا يكون الماهية في الواقع على هذا التقدير مرتبتان احدهما مرتبة التقرر والاخرى مرتبة الوجود فضلا عن ان
 يكون احدهما مقدمة على الاخرى نعم يكون هناك مرتبتان احدهما مرتبة المحكي عنه وهي نفس الماهية الواقعة بما هي
 المسماة بالتقرر والثانية مرتبة الحكاية الذهنية وهي مرتبة الوجود والاولى مقدمة على الاخرى تقدم المحكي عنه على الحكاية
 وعلى التقدير الاول يكون الماهية مرتبتان في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية احدهما مرتبة نفس الماهية
 المعروضة للوجود في نفس الامر والاخرى مرتبة الوجود العارض لها في نفس الامر ويكون المرتبة الاولى مقدمة لاحالة
 على المرتبة الثانية ضرورة تقدم المعروض على العارض ويكون بازا كل من تينك المتبينين الواقعيين حكايتهما
 ذهنيان هما مطلبان متمايزان احدهما حكاية عن مرتبة المعروض المتقدمة والاخرى حكاية عن مرتبة العارض المتأخرة
 فالتماثلون بالجعل المؤلف لا محيد لهم عن القول بكون الوجود عارضاً للماهية زائداً عليها في نفس الامر ولا عن القول
 بكون مرتبة الماهية من حيث هي التي هي معروضة للوجود متقدمة على مرتبة العارض لها في نفس الامر وان كان يلزم
 من حيث لا يشعرون لان يكون مرتبة غلط الماهية بعارضها الذي هو الوجود متقدمة على مرتبة نفس الماهية المعروضة لا على
 ان انتراجا على على تقدير القول بالجعل المؤلف او لا وبالذات هو غلط الماهية بالوجود ونفس الماهية بما هي هي
 اثره بالعارض وبالذات تقدم على ما بالعارض وعلمهم يلزمون ذلك قائلين بان تقدم مرتبة العارض في حكم المجعولة

على مرتبة الماهية لاينا في تناظرها عنها باعتبار آخر وقد استوفينا هذا البحث في مبحث الجبل حيث تكلمنا على ما اورده الناظرين
على استدلال بعض الاذكياء المتأخرين على حقيقة الجبل البسيط اذا عرفت هذا قلنا علم ان سبق التقرر على الوجود على طريق
الجبل البسيط ان اريد به ان الوجود عارض للمهية في نفس الامر وانه مسبوق بالتقرو ولو سبقا بالماهية في الواقع فهذا باطل
فان الوجود ليس عارضا للمهية في الواقع وليست الماهية مخلوطة به في الواقع انما يقتل لو كان المهية معروضة له في
الواقع وليس كذلك على طريق الجبل البسيط لو كان الوجود عارضا للمهية في الواقع لم يكن سبيل الى القول بالجبل
البسيط وقد علمنا ان نسبة الوجود الى الماهية نسبة الانسانية الى حقيقة الانسان فليست الانسانية عارضة لحقيقة الانسان
في الواقع والا لم يكن حقيقة الانسان بنفسها بل ازيادة امر عليها مصداقا للانسانية ثم بعد مرتبة نفس ذاتها تصير مصداقا
لها فلا يكون الانسان في مرتبة نفس ذاته انما قلنا ذلك الوجود لو كان زائدا على مهية الانسان عارضا لها في الواقع
لم يكن مهية الانسان في مرتبة ذاتها بما هي هي مصداقا للوجودية ثم تصير بعد مرتبة نفس ذاتها مصداقا للوجودية فاما
ان يزيد عليها وينضاف اليها بعد مرتبة نفس ذاتها امر صير مصداقا للوجودية وهذا باطل لان التقرر الذي يقول
اصحاب الجبل البسيط ان اثر الجبل بالذات ان النفس المهية بما هي هي اوزايد عليها فاما ان كان زائدا عليها بطل القول بالجبل
البسيط اذ على هذا التفسير لا يكون نفس الماهية اثر الجبل بل يكون اثر الجبل بالذات انضاف الماهية بالتقرر الذي
هو زائدا عليها وان كان نفس المهية فالقول بان نفس الماهية بما هي هي ليست مصداقا للوجود قول بان التقرر ليس
مصداقا للوجود ثم المهية بعد مرتبة التقرر يكون مصداقا للوجود بالانضمام صفة اليها هي الوجود فيكون عروضا تلك الصفة
للمهية بعد مرتبة التقرر باعتبارها الى ما على الجبل الماهية بعد تقرر ما تنصفه تلك الصفة فيبطل القول بالجبل البسيط ويلزم
ازيحاب القول بحلين جعل يكون اثره بالذات نفس تقرر الماهية جعل مؤلف يكون اثره بالذات جعل المهية بعد تقرر ما
متصفة بصفة زائدة عليها عارضة لها في الوجود وطلال ان ذلك نظير من ان يخفى واما ان لا يزيد عليها ولا ينضاف اليها
آخر تصير مصداقا للوجودية فكون المهية مصداقا للوجود بعد مرتبة نفسها التي هي التقرر وعدم كونها مصداقا للوجود في تلك
المرتبة مع انه لم يزيد عليها بعد تلك المرتبة امر خارج بل امرج وان اريد سبق التقرر على الوجود على طريق الجبل البسيط انه
ليس في نفس الامر والواقع مع قطع النظر عن كفاية الذين وان تنزهه الا ان النفس المهية وهي المسماة بالتقرر ثم العقل متفرع
منها معنى الصيرورة والكون فبذلك الحكاية الذهنية هي المسماة بالوجود فالتقرر هو مرتبة الحكمي عنه والوجود هو مرتبة الحكمية
وسبق التقرر على الوجود وسبق الحكمي عنه على الحكاية فهذا معقول يحكم به الجبل البسيط لكن لما كان الوجود عبارة عن كفاية
التقرر فاما ان التقرر هو فلا سبيل الى السؤال عنه الا بان الحكمي عنه بالوجودية والا الى الجواب عن السؤال عنه الا

بان يحكى عنه بالموجودة فاذا كان تقريره بغيره لا يحل عنه فلا بد وان ياتي السائل عنه بما هو كفاية التقرير فيقول
 هل هي موجودة او يتلفظ بلفظ آخر يكون معناه معنى بل هي موجودة اذ لا بد في السؤال من تصور مفهوم التقرير ومفهوم التقرير
 المتصور للذهن هو الموجود فيكون هذا السؤال هو السؤال بالهلل البسيط المشهورى ويكون اجواب عنه بالهلية البسيطة المشهورة
 ونشأ الغلط الذي وقع فيه من ابتداء القول بالهلية البسيطة الحقيقية انه لم يفتطن بان مرتبة التقرير هي المحكى عنها بالهلية البسيطة
 المشهورة فظن تلك المرتبة المحكى عنها مرتبة كفاية وسماها بالهلية البسيطة الحقيقية وهذا آفة قليلة التدبر والغرور ما حقنا ايضا ان نزيد
 هذا الظن غدا من رزق الفهم اقتضاها فنقول لا يرتاب في ان الهيات الحقيقية كحقيقة الانسان مثلا تتحقق في نفس الامر مع قطع
 النظر عن ملاحظة الذهن وكفاية فاما ان يكون في الواقع شيان احدهما الحقيقة الانسانية مثلا والثاني وجودها العارض لها
 وهذا باطل لانه لو كان الوجود عارضا لها في الواقع كانت الهية مصداقا للموجودة قبل عروض الوجود لها والا كانت في المرتبة
 السابقة على مرتبة عروض الوجود لا شيئا محضا فكيف تكون معروضة للوجود اذا كانت الهية قبل عروض الوجود مصداقا
 للموجودة يكون عروض الوجود لها لغوا ولا يحسن ذلك لعارض الذي فرض انه وجوده وجودا بل شيئا آخر صاحب الابق للبين
 والشئ وهما من الذين يدعون القول بالجعل البسيط لانه يسوون الى ان لا تحقق في الواقع مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية
 شيئا ان الهية والوجود العارض لهما فمهم متفقون على بطلان هذا الشئ واما ان يكون لا تحقق في الواقع شيئا واحدا هي نفس الهية
 ويكون الوجود عبارة عما تنزع منها العقل من معنى الكون الصيرورة فيكون في الواقع النفس الهية وهي اسماة بالتقرير
 ولا يكون الوجود في الواقع فليس في نفس الامر في مرتبة المصدق المحكى عنه متبنا احدهما مرتبة التقرير والثانية مرتبة
 الوجود واما يكون في الواقع المحكى عنه مرتبة واحدة هي اسماة بالتقرير ويكون الوجود عبارة عن الحكاية الذهنية لتلك المرتبة ونظير
 ذلك ان الثوب الاسود اذا وجد في الخارج وكفى الذهن عنه بانه اسود فبناك مصداق محكى عنه هو الثوب الموجود في الخارج الذي قيل الاسود
 الخارج وكفاية ذهنية هي ماني الذهن من صور الثوب الاسود ونسبة الرابطة وهذه الحكاية هي القضية الهية المكتوبة والاثوب الاسود الموجود في الخارج
 فليس قضية ولا الهية مركبة وانما هو مصداق الهية المكتوبة فكذلك التقرير للهية كحقيقة الانسان مثلا في نفس الامر وكفى الذهن بانها متفردة او كانت
 او موجودة فبناك مصداق محكى عنه هي نفس تلك الهية بما هي هي بلا زيادة امر عليها كحكاية ذهنية هي ماني الذهن من صور
 تلك الهية والتقرير الموجود ونسبة الرابطة وهذه الحكاية هي القضية الهية البسيطة المشهورة واما نفس الماينة التي هي مصداقا
 فليس قضية ولا الهية بسيطة اصلها لا تقاير بين قولنا الهية متفردة بين قولنا الهية موجودة الا في اللفظ لان الوجود عبارة عن كفاية ذلك المصدق
 الذي هو نفس الهية سواء عر عن تلك الحكاية بلفظ الوجود او بلفظ التقرير او بلفظ الصيرورة او بلفظ الكون او بلفظ آخر فان
 كثرة الالفاظ المعبرة لا يجعل المعنى المعبر عنه كثيرا فالمعقول من تقدم التقرير الذي هو اسم نفس الهية الواقعة بما هي هي

على الوجود الذي هو عبارة عن كحايتها الذنبية هو تقدم الحكي عنه على الحكاية فليس هناك مصداق ان يكون احدهما حكيا
عنه للفقنية البلية البسيطة الحقيقية والاخر مصداقا للفقنية البلية البسيطة المشهورة ولا حكايتان يكون احدهما حكيا
حقيقية والاخرى بليية بسيطة مشهورة ويكون احدهما حكيا عن مرتبة والاخرى حكاية عن مرتبة اخرى ولو كان البلية في نفس الامر
مع قطع النظر عن الحكاية الذنبية مرتبتان احدهما مرتبة التقرر والاخرى مرتبة الوجود ويكون مرتبة التقرر سابقة على مرتبة الوجود
فاما ان يكون مرتبة التقرر منشارا لتزاع معنى الكون والشيء اول التكون كذلك فعلى الثاني يكون تلك المرتبة لاشياء
محضا فلا يكون مرتبة في نفس الامر وعلى الاول فاما ان يكون مرتبة الوجود اليه منشارا لتزاع معنى الكون والشيء فلا
يكون في نفس الامر المرتبة واحدة سواء سميت بمرتبة التقرر او بمرتبة الوجود وباسم اخر ولا يكون هناك مرتبتان متغايرتان
احدهما سابقة على الاخرى واما ان لا يكون مرتبة الوجود منشارا لتزاع معنى الكون والشيء فلا يكون تلك المرتبة بليية
مرتبة الوجود بل مرتبة اخرى او مرتبة الوجود هي مصداق الكون والشيء لا غير فقد تحقق ان مرتبة الوجود هي مرتبة حكاية ذلك
الاخر وقد ظهر بما ذكرنا ان اقال الشارح في الحاشية المتعلقة على قوله على ما يحكم به اجعل البسيطة وتحصيل هذه المرتبة المتقدمة
على الموجود من فروع اجعل البسيطة واما عند القائلين باجعل المولف فلعن بين المرتبتين تلازا ومعية بالذات كما يظهر
بالتأمل انتهى ناش من عدم التماثل وهذا ايضا من تعليم علمه حيث قال في الافاق لمين سبق فعليه لما بيته على الوجودا
يستقيم على تلك المحجة فيقال صار الانسان فوجدت اقول صار الانسان انسانا و شيئا آخر فوجد بل صدر نفس الانسان
وقاص قوامه فوجد واما الذين لا يثبتون اجعل البسيطة فلعن القول مساوقة صحر الانظار كم لكن تاخر اللواحق لم يفتقدوا التزاعا
اللافتة والاعتبارات العارضة من مرتبة قوام الماهية كما يكون من الغلطيات انتهى انت تعلمه معترف بان الوجود نفس الصيرورة
كما سبق حيث قلنا كلامه فتولد صار الانسان فوجد هو القول بانه وجد الانسان فوجد ولا يستصح هذا الاس من خرج عن الانسانية او ما
قوله است اقول صار الانسان انسانا و شيئا آخر فوجد فهو ايضا صحيح على راء لان الانسان اذا صدر وقاص قوامه بعد العلم
يكن صلا في مرتبة قوامه انسانا ومصدقا لنفسه وحين لم يكن لم يكن انسانا ولا مصداقا لنفسه ضرورة ان المعلوم ليس شيئا
اصلا فهو مصداق لنفسه في مرتبة قوامه مصداق صار الانسان وصلا الانسان انسانا واحدا وليس هو عنه في مرتبة قوامه مصداقا
للوجود والا فلا معنى لقوله بل صار الانسان وقاص قوامه ذلك كان في مرتبة القوام مصداقا للوجود كان صلا الانسان وقاص
قوامه هو بعيته وجد الانسان فلا يكون وجد الانسان متاخر عن صار الانسان فاص قوامه فلا يصح تخليص الفار بينهما ويطيل
سبق فعليه لما بيته على الوجود واذ كان الانسان في مرتبة القوام مصداقا لنفسه ذاتية ولم يكن مصداقا للوجود صح ان يقال
صار الانسان انسانا و شيئا اود اطلقا شيئا فوجد فلا معنى لغنى ذلك اما قوله بل صدر نفس الانسان فاص قوامه فوجد فلا

كان الوجود صفة عارضة له في نفس الامر فيقبل ما قال في ما قلنا عنه انما ليس في ظرف الوجود النفس المايية الى آخره قال
 ان الوجود المطلق معنى مصدري لا يؤخذ من مبدل المحل قائم بالموضوع انضمام او استزاعا وانه مأخوذ من نفس المهيية كما ان
 الانسانية مفهوم مأخوذ من نفس ذات الانسان لا امر يقترن بالانسان على انما البطلان ذلك مرادوا وكان مراده ان مفهوم
 صفة استزاع معنى الوجود اي هذا المفهوم الاستزاعي الاعتباري متنازع عن تلك المرتبة فظاهر ان هذا ليس معنى فوجد وان
 هذا يستقيم على طريق جعل المؤلف ايضا وما قوله واما الذين لا يؤمنون بجعل بسيط فلعن القول بالمساوقة اصح لانظارهم
 فان اراد فيه بالمساوقة التلازم والمحيطة بالذات كما في الشارح وصرح به في الحاشية ويدل عليه استدراك هذا القائل بقوله لكن
 تنازع اللواحق المنفصلة والانتزاعات اللاحقة والاعتبارات العارضة عن مرتبة قوم المهيية كما يكون من العظريات فاما ان يريد
 ان القول بالمساوقة مما يقول به اصحاب جعل المؤلف وانه مما يفيض اليه النظرهم فهذا باطل لان اصحاب جعل المؤلف
 يقولون بان اثر جعل بالذات خطأ المهيية بالوجود ونفس المهيية اثر له بالعرض وبالذات سابق على ما بالعرض فحين المهيية
 بالذات واما ان يريد ان القول بالمساوقة اصح لانظارهم وان لم يكونوا قائلين بهذا ايضا باطل لان القول بجعل
 المؤلف مغض الى القول بتقدم خطأ المهيية بالوجود وبالذات على فعلية المايية لان خطأ المهيية بالوجود واثرا لجعل المؤلف بالذات
 وفعلية المهيية اثر له بالعرض واما بالذات سابق على ما بالعرض وان كان القول بمسبق الخطأ بالوجود على المهيية باطلا في نفسه و
 ان اراد بالمساوقة معنى اخر فليست صورته في نظري على ان كلامه لا يلائم ان يريد بها معنى اخر كما لا يخفى واما قوله لكن تنازع اللواحق
 المنفصلة والانتزاعات اللاحقة والاعتبارات العارضة عن مرتبة قوم المهيية كما يكون من العظريات فان ارادوا بلزوم القائلين
 بجعل المؤلف الذاهبين الى كون الوجود من العوارض الزايدة على نفس المهيية فبالاثر اصح لان من يذهب الى كون الوجود
 عارضا للمهيية يلزم ان يقول بتنازع المهيية ضرورة تنازع العارض عن المحروض سواء كان العارض انضماميا او استزاعيا لكن
 يستقيم القول بتنازع الوجود عن مرتبة قوم المهيية على طريق جعل بسيط فان الوجود على طريق جعل بسيط لا يمكن ان يكون من
 عوارض المهيية كما بينا مرارا بل نسبة الوجود الى المهيية على طريق جعل بسيط نسبة الانسانية
 الى الانسان فليس الوجود على هذا الطريق من العوارض المنفصلة والانتزاعات اللاحقة والاعتبارات
 العارضة وان اردوا بإثبات ما فزع على القول بجعل بسيط من ان سبق فعلية المهيية على الوجود كما يستقيم على طريق جعل بسيط فهذا
 يتركب الوجود على طريق جعل بسيط ليس من اللواحق المنفصلة ولا من الانتزاعات اللاحقة ولا من الاعتبارات العارضة بل
 هو عبارة عن حكاية نفس المهيية لمصادق نفس المايية فلا معنى لتنازعها عن المايية كما عرفت فحق ما ذكرنا ان القول بتقدم
 مرتبة القول على مرتبة الوجود في على عدم فهم معنى مرتبة القول ومرتبة الوجود وصاحب لافق لمبين لم يتيسر فهم معنى مرتبة

انظر ايضا فانه قال في الاقن لمبين بعد ما ذكر ان الوجود مطلق معنى مصدرى لا يوجد من المحمول قائم بالموضوع انهما اذا ارتزعا و
 اذ يرتان حقيقة ان موضوعي الالعيان لا غير فالعلم ان مرتبة ذات موضوعي معين وفي الذهن صطلح على اتبعها بالفعليته
 المهيته وضع لها ثم هو تقرر الذات وحقيته في المفهوم مصدرى المنسوخ يسمى بالوجود ويعبر عنه بالمجوديه فان تقرر المهيته وفعاليتها وان لم
 ينسج عن اقتران الوجود والا في اعتبار العقل الا انها مستتبه للمجوديه والمجوديه مسبوقة بها وفعاليتها تقرر المهيته بحال الجاعل معيار صحة
 اقتران المجوديه بالفعل مناط صدق حل الوجود انتهى وهذا الكلام ليس تحت معنى فان مرتبة ذات موضوع الوجود في العين او
 في الذهن اما ان يكون عبارة عن نفس ذاته بلا زيادة او ما عليها اصلا او يكون عبارة عن ذاته مع امر اذا عليها فعل الثاني يكون اثر
 الجعل البسيط الجعري لفعليته الماسية لسمى باسم تقرر الذات هو الذات مع ذلك الامر لا يندفع بل القول بجعل البسيط ويكون نفاقولا بجعل
 المؤلف وعلى الاول فاما ان يكون معنى اقتران الوجود به ان الوجود يقترن بها بعد مرتبة لغير انها بعدية تفعليته ذاتية غير الفاعلية
 فهذا باطل لان الوجود وحكيته عن نفس الذات وتفسيره في عنها ليس امر يقترن بالذات وهذا التعلق يعترف به اذ حيث يقول ان حقيقة
 وجود موضوع في الالعيان وليس في وجود من مصدر المحمول قائم بالموضوع انهما اذا ارتزعا وادان معنى يلحق الماسية فيشتق منه الوجود
 كالحال الانسانية مفهوم لا يحسن نفس الذات لا لا يقترن بالانسان لما ان يكون معنى اقتران الوجود به ان التقرر والفعليته مصدرى
 الوجود صحيح لا تتردد ومطابق للحكاية به فلا معنى لقوله ان لم ينسج عن اقتران الوجود والا في اعتبار العقل فان التقرر والفعليته لا ينسج
 الوجود صحيح مصدرى في اعتبار العقل البسيط بل هذا الاكان يقال حقيقة الانسان لا ينسج عن اقتران الانسانية ومصدرقتها الا في عنها
 العقل ايضا لا معنى لقوله الا انها مستتبه للمجوديه والمجوديه مسبوقة بها فانه ان اراد بان تقرر وفعاليتها مستتبه لمصدق المجوديه ومصدق
 المجوديه مسبوقة بها فانه باطل فان الفعليته نفس مصداق المجوديه فلا معنى لكونها مستتبه لمصدق المجوديه وكون مصداق المجوديه
 مسبوقة بها فان تتبع اشئ لنفسه كون اشئ مسبوقة بانفسه غير معقول وان اراد ان الحكاية الذهنية بان المهيته موجودة مسبوقة بانه
 وفعاليتها مستتبه لهذه الحكاية الذهنية فهذا معقول لكن المجوديه ليست عبارة عن حكاية الذهن بان المهيته موجودة ولا اختصاص
 لهذا الاستيعاب وهذه المسبوقية بالفعليته والمجوديه ولا بالقول بجعل البسيط بل هو بطرق في كل محكي عنه وحكاية فان كون كجسم سود مثلا
 في الواقع متبع للحكاية الذهنية بان كجسم سود وهذه الحكاية الذهنية مسبوقة به وايضا من الجائز ان السلف تقرر المهيته وفعاليتها عن الحكاية الذهنية
 بانها موجودة اذ يجوز ان لا يحكي الذهن عن حقيته متفردة بانها موجودة بل ان لا يلقى الذهن اليها اصلا ثم قوله فعلية تقرر المهيته
 بجعل الجاعل معيار صحة اقتران المجوديه بالفعل مناط صدق حل الوجود بل على ان مصداق المجوديه وحل الوجود ليس نفاقولا على
 الفعليته وتقرر فلا معنى لكون الفعليته مستتبه للمجوديه وكون المجوديه مسبوقة قبل هذا الاكان يقال ذات الانسان مستتبه
 للانسانية والانسانية مسبوقة بها ومن العجائب قال في الحاشية اعلم ان على قوله فعلية تقرر المهيته بجعل الجاعل معيار صحة اقتران

الموجودية بالفعل مناط صدق الوجود وهو قوله اما في القیوم الواجب بالذات فمعیار صحته انتزاع الموجودية بالفعل مناط صدق حمل
 الوجود من نفس الحقيقة المقدسة فنفس الذات وسبیل نسبة الموجودية المصدرية الى نفس الحقيقة المقدسة سبیل نسبة الانسانية الى نفس ذات
 الانسان مثلاً وكون المعنى المصدرى متنازعاً عن مرتبة نفس الذات لا يصح كون مفهوم المحمول وهو الموجود منخطفي تلك المرتبة كما ان
 المعنى المصدرى الانتزاعي الذي هو الانسانية متنازع عن نفس الذات ومفهوم المحمول الذي هو الانسان الحيوان منخطفي مرتبة الوجود
 من حيث هي بل ان العقل حکم ان الانسانية المنترقة آخر العین مطابقتها وما ينتزع عن سبیل نسبة الذات الانسان بالكلية بما كان
 مطابقاً للمعنى المصدرى المنتزع آخر نفس جوهر ذات الموضوع بذاته كان مفهوم المحمول الماخوذ من كل المعنى منخطاط مع الموضوع في مرتبة
 جوهر ذات بذاته وان لم يكن ذلك المعنى في تلك المرتبة بل يكون منتزعا آخر الحق من نفس الذات فمبدأ تنجی هذه الفاطم تصد
 عن فهم دوتية فان ما قل يدل على انه لفرق بين الذات الواجبة والذات الممكنة بان معیار صحته انتزاع الموجودية بالفعل مناط صدق
 حمل الوجود من نفس الحقيقة الواجبة المقدسة بنفس الذات ونسبة الموجودية المصدرية الى نفس الحقيقة الواجبة المقدسة نسبة الانسانية الى ذات
 الانسان بخلاف الذات الممكنة وعلى انه لفرق بين الموجودية وبين مفهوم الموجود بكون الموجودية متنازعاً عن الذات وكون مفهوم الموجود
 منخطفي مرتبة الذات وكلا الفرقين مما لا يتحمل اما الفرق بين الذات الواجبة المقدسة والذات الممكنة بما نعلم فلان الفرق بين الذات
 الواجبة المقدسة والذات الممكنة هو ان لا ذات للممكن بل لا جعل جاعل بخلاف الذات الواجبة لان مصداق حمل الموجود على الذات
 الواجبة نفس لذات ومصداق حمل على الذات الممكنة ذاتها مع امر زائد واما الحقيقة التعليلية فمخارجة عن المصداق ونسبة الموجودية الى
 الذات الممكنة هي نسبة الانسانية الى ذات الانسان هذا القائل معترف بذلك كما سبق فقل قد استوفينا الكلام في ذلك في
 قولنا بحث الجعل اما الفرق بين الموجودية ومفهوم الموجود وما ذكر فلان مفهوم الموجودية ومفهوم الموجود كليهما مفهومان انتزاعيان
 فمثلاً انتزاعاً عن نفس الذات الواجبة المقدسة ونفس الذات الممكنة بلا امر زائد والمفهومات الانتزاعية لها انحلال من ان تقر الاول تقر
 مناشي انتزاعاً عما في ان تقر بان في الذهن بعد الانتزاع فمقرر بما بانحو الاول هو نفس تقر الذات فلا شئ منها بهذا النحو من المقرر
 متنازع عن نفس الذات فمفهوم الموجود منخطفي مرتبة الذات كذلك مفهوم الموجودية منخطفي مرتبة الذات وتقرر
 بها انحلالنا في متنازع عن الذات تاخر الحكاية عن المحكي عنه والانتزاعي عن منشأ الانتزاع فكما ان انتزاع مفهوم الموجودية وتقرر بما
 في الذهن بعد الانتزاع متنازع عن الذات كذلك انتزاع مفهوم الموجودية وتقرر في الذهن بعد الانتزاع متنازع عن الذات فلا شئ
 للفرق بين الوجود ومفهوم الموجود بكون الوجود متنازعاً عن الذات وكون مفهوم الموجود منخطفي مرتبة الذات وكون نسبة الموجودية
 المصدرية الى الذات الواجبة المقدسة نسبة الانسانية الى ذات الانسان مع انه لا يصح على رائي ان الوجود عنده مشترك معني بين
 جميع الموجودات وحقيقة الواجبة المقدسة عنه مبانيه للمكانات مباينة بالذات فلو كان نسبة الوجود الى الحقيقة المقدسة نسبة الانسانية

الى ذات الانسان كان مشترك الوجود بين الكل كاشفا عن نبأ الحقيقة المقدسة على الكل كما هو مذموب لصوفية هذا القائل
بالحاصل من تصور وتخييل فضلا عن التسديق به وتخييل لا يجدي في الفرق بين الوجودية ومفهوم الوجود بما راعى شيئا فانه كما ان
الانسانية لوجودها الذاتي الانشراعي متاخرة عن نفس ذات الانسان وقبرها الذي هو نفس ذات الانسان غير متاخرة عنها كذا الك مفهوم
الانسان لوجوده الذاتي الانشراعي الظلي متاخرة عن نفس ذات الانسان وقبره الذي هو نفس تقر ذات الانسان غير متاخرة عنها كما
بنينا في الوجودية ومفهوم الوجودية وحال الوجودية ومفهوم الوجود بالقياس الى الذات الحقنة الواجبة في ان تقر بها الواقع
نفس الذات وتحتكمها في الذين بعد الانشراع متاخرة عنها كمال الوجودية ومفهوم الوجود بالقياس الى الذات المكتشفة في ان تقر بها
الواقع نفس الذات المكتشفة بلا زيادة امر وتحتكمها في الذين بعد الانشراع متاخرة عنها واما الفرق هو ان الذات الممكن بل لا يصلح الجاهل
بمخالف الواجب غير محجود ومن العجائب العجيبة ما قال في القبات من ان الممكن بالذات شاكلة اسكانا ذاتي صدق سلب تقره
ووجوده بحسب نفس ذاتها المرسله من حيث هي هي عين ما هو تقر الذات حاصل الوجود بالفعل في متن الاعيان وفاق الواقع من تلقاء
الجاهل الاسكان الذاتي حقيقة بلاك الذات المقررة الوجودية بالفعل وبطلانها ليسيتها في مرتبة نفسها المرسله من حيث هي هي لذاتها
هو الحقنة اشبه منه بعدم والقائل النقيض لعقل تقر الذات المعطولة ووجودها فكرها ليس الى الالهي في متن الواقع وفاق
نفس الامر في مرتبة نفسها من حيث هي هي والكانت هي عين من مراتب نفس الامر لاس من احتمالات الادام فان ذلك من
المتنوعات بالذات ويستحيل ان يتبع بتاثيرها كمال انتهى واذ الكلام صريح في ان التقرر عنده من العوارض الزائدة على المهيبة الشأ
عن مرتبة نفسها بما هي في نفس الامر كاسودادان الهيبة في نفس الامر مرتبة بحسبها يصديق سلب التقرر والوجودها وانما على انفس
يعمل تلك الحد من الذي يصديق سلب عين الهيبة من حيث هي هي في نفس الامر ولا يفعل في تلك العارض في مرتبة نفسها فان كان العارض
في مرتبة ذات المعروض من حيث هي هي من المتنوعات بالذات فيتميل ان يتبع بتاثيرها كمال او تاثيرها كمال انما يكون في الممكنات
بالذات واذ كان هذا حال التقرر فيكون حال الوجود سبق بالتقرر هذه الحال بالطريق الاول وانت تعلم ان هذا بيان ليس تحت
معنى فانه لو صدق سلب التقرر والوجود عين الهيبة لم تكن المرسله من حيث هي هي عين ما هي متقررة الذات حاصلة الوجود بالفعل في
تن الاعيان وفاق الواقع من تلقاء الجاهل كانهم فلما هي في مرتبة ذاتها المرسله من حيث هي هي اي يصديق سلب التقرر والوجود
عنها بحسب تلك المرتبة ذات اولها فعل في الثاني يصديق سلب نفسها عنها وسلب اتاثيرها عنها بحسب تلك المرتبة فلا يكون مرتبة
نفسها من حيث هي هي من مراتب ذاتها في نفس الامر وهذا القائل معترف بان الهيبة من حيث هي ليست الالهية وليس لها من
تلك كيفية الوجود بها على الاول هي في تلك المرتبة مصديق التقرر والوجود واذ مصديق التقرر والوجود هي نفس الذات من حيث
هي هي بالامر يقوم بها انهما ما اذ انتزعا كما لا يتعرف بغير مرة واذ انتزعت الذات المعطولة الذي ليعمل الجاهل النقيض لاني مرتبة

فيها من حيث هي كيكون الاحالة ناعمة على نفس انتهائنا لطلب القول بأجل البسيط والزم القول بأجل المؤلف مع زيادة
 فلا يلزم كجاء القول بان الممكن قد قبل افاضته بأجل ثم انه اعترف بان نسبة الوجود الى المهيبة الممكنة نسبة الانسانية الى
 ذات الانسان وان الوجود ليس المتعبر عن طريق المهيبة فيشتق منه الوجود كما كان الانسانية مفهوم مأخوذ من نفس الذات لا من
 يقرن بالانسان وفي ذلك الكلام تعدي حتى زعم ان التقرو الوجود كليها يصدق سلبها عن الماهية من حيث هي في فعلها
 زعم يصدق سلب الانسانية اليه عن مهيبة الانسان من حيث هي في وجودها ذلك خروج عن الانسانية ثم لا يخفى ان مرتبة
 الذات الممكنة من حيث هي التي زعم انها من حيث هي ليست الا هي وليس لها من تلك الكيفية الا وجهها بها وان
 الجاهل لا يميز فعله بقرينة تلك المرتبة اما ذات قبل ان يفعل الجاهل لنفسه فغيره فذا قول ثبوت الذات الممكنة
 قبل الجاهل كما يفرى الى المتعذر بل قول بوجود الذات الممكنة او ذات الجاهل في التقرو الذي يفعل الجاهل
 فلا يصدق سلبه عن اعلى ان اطلاق ما زعم اظهر من التخصم له بيان وما ذكر من ان الممكن بالذات شاكلة لامكانه الذاتي
 صدق سلب تقرو وجوده بحسب نفس ذاته المرسله من حيث هي في حين ما هو متقرر الذات حاصل الوجود في متن الاعيان
 وفاق الواقع من كذا الجاهل ان اردوا بان التقرو الوجود من عوارض ذاته المرسله من حيث هي في يصدق سلبها عنها
 بحسب نفسها المرسله من حيث هي في كذا يصدق سلب السواد والبياض وغيرهما من العوارض عن الذات المعروضة
 لها من حيث نسبها المرسله من حيث هي في هذا باطل فان التقرو الوجود بحسب المصدق نفس انتهائنا المرسله من حيث هي
 في فلا يصدق سلبها عنها من حيث هي في كذا لا يصدق سلب نفسها ذاتياتها عن نفسها من حيث هي في ولا الجاهل يتوهم كونها
 من العوارض على ذلك بحسب البسيط فليس ما ذكرنا شاكلة لامكان الذاتي وانما شاكلة لامكان الذاتي جواز لبيته نفس
 الذات الممكنة او ذات الممكن بل الجاهل لا ان لذاتها هي مصداق نفسها وذاتياتها من حيث هي في يصدق
 سلب تقرو الوجود بحسب تلك المرتبة فان هذا ظاهر البطلان كما عرفت وان اردوا شاكلة لامكان الذاتي جواز لبيته ذاتها
 في حين تقرو او تقرو ليس لاجبا بالذات فهذا صحيح لكن لا يلزم منه ما زعم من صدق سلب تقرو الوجود عن مرتبة ذاتها
 المرسله من حيث هي في ذاتها يتقيد لو كان تقرو الوجود من عوارضها ولا يسيل على ذلك على تقدير القول بأجل البسيط ثم انه
 قال في الثبوت وبعض احكام تكون بالحق اليك من الضوابط والقوانين فتمضي الى ندرها بعقل بصير مستقيما ان مرتبة
 التقرو الفعلية متقدمة على مرتبة الوجود بمفهومه المصدري الذي لا يتكرر الا بتكرار الموضوعات ولا يتصور فرد سوى احصته
 ولا يتفصص الا بالانسان فاقبلها فاصح صار الانسان فوجدت اقول صار الانسان انما انما هو موجود على بسيل الصغير
 الاثنية السبعية بمفهومها صائرا ومصير اليه بل اقول صار الانسان على شاكلة الصيرورة البسيطة الغير المتعدية

بحسب المفهوم الاصطلاقي تجوهرية وفردانية وتفرخ حقيقة فوجداني انخرعت منه الوجودية المصدرية لانها اول ما يتفرخ
من الذات المتجوهرية والحقيقة المتقررة من العوارض اللاحقة والمفاهيم التابعة اذ ليس يحكي بها الا عن نفس الذات الواقع
جوهري في طرف الوجودية فمرتبة الوجودية المتفرقة المتأخرة حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة وتاليف نفس تلك المرتبة
استتبعه اياها وتلك كون الوجود بمعنى الوجودية المصدرية عوارض الماهية ليعين جوهريا ولا جوهريا من جوهريا
وميزانه ومعياره بل مرجعه ومصيره وآله ومعاذ هو كون الماهية غير متقررة بنفسها بل من تلقاها جاعل فاعل مبدع مفيض لفعيل
ذاتها يجعل نفسها ويبيع ستمها ليفيض جوهريا انتهى والمقصود من نقل هذا الكلام التبيين على اعاجيب ليست منه مستحجة وهي
وجه الاول انه قد حكم فيما سبق لنقله من كلامه بان المتقرر متاخر عن نفس الماهية من حيث هي هي وانما يصدق سلبه عن الماهية
من حيث هي هي وانما ليعمل الجاعل الا في مرتبة نفسها من حيث هي هي فلا يحيد له من القول بكون المتقرر من عوارض الماهية
وحكم هذا الكلام بان مرتبة المتقرر متقدمة على مرتبة الوجودية فلا يكون الوجودية اول ما يتفرخ من الذات المتجوهرية والحقيقة
المتقررة من العوارض اللاحقة والمفاهيم التابعة بل يكون الاول هو المتقرر فان الحكم كون المتقرر من عوارض الماهية وزدب
الى انه عين الماهية بطل كلامه الذي نقلناه سابقا الثاني ان قوله اذ ليس يحكي بها الا عن نفس الذات الواقع جوهري في طرف
الوجودية ان اراد به انه ليس يحكي بالوجودية الا عن نفس الذات بما هي هي الواقع نفسها بل ازيد امر عليها في الواقع فنقول الامر
اي الخابج والذين من دون ان يكون الوقوع فيه من عوارضها في نفس الامر فهذا حق فان الوجود حكاية عن نفس الذات
بما هي هي من دون زيادة امر عليها لكن على هذا التقدير لا يكون الوجود من العوارض اللاحقة والمفاهيم التابعة فان
العوارض لا يكون حكاية عن نفس جوهريات المعروض من حيث هي بل يكون حال الوجود بالنسبة الى الذات حال
الانسانية بالنسبة الى ذات الانسان فعلى هذا التقدير يعد الوجود من عوارض الماهية من قبيل عد الانسانية من عوارض
الانسان وان اراد به انه ليس يحكي بالوجودية الا عن نفس الذات المعروفة الوقوع في طرف الوجودية فهذا باطل فان
الوقوع في طرف الوجودية ليس عارضا للماهية في نفس الامر والا كانت الماهية سابقة في نفس الامر على عرض الوقوع لها في
نفس الامر ولعل على هذا التقدير يكون الوقوع في نفس الامر اول العوارض المتفرخ من الماهية فلا يكون الوجود اولها كما دعم الثالث ان
قوله فمرتبة الوجودية المتفرقة المتأخرة حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة ان اراد به ان مرتبة الوجودية المتفرقة بوجود
ما الذي في مرتبة الحكماء متأخرة عن الفعلية الواقعة عن نفس الماهية التي هي مصدرها المحكي عنه المتحقق في نفس الامر مع
قطع النظر عن كماله من وانشاءه فهذا حق لكن هذا النحو من التأخر متحقق في كل حكاية بالقياس الى المحكي عنه فالحكاية بان
الانسان انسان متأخر عن نفس الانسان المحكي عنه فالحكم بكون الوجودية متأخرة عن الفعلية كما حكم بكون الانسانية

الانسان متأخرة عن الانسان وهذا النجوم المتأخر ليس مما يبحث عنه ويتكلم فيه انما الكلام في التأخر بحسب المصدق فلا شك
في ان انسانية الانسان ليست متأخرة بحسب المصدق عن الانسان فكذا كالموجودية ليست متأخرة بحسب المصدق عن
الفعلية التي هي نفس الهية فان مصدق الموجودية هي نفس للماهية بلا زيادة امر عليها يقوم بها انضماما او انترعا كما اعترف
بغير مرة وان اردت ان مرتبة الموجودية متأخرة بحسب المصدق عن مرتبة الفعلية فهذا باطل قد عرفت بطلانه مرارا للرجحان
قوله مرتبة الموجودية المتأخرة كحكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة مبطل لما اتسع عن الهية البسيطة الحقيقية فان
الموجودية لما كانت كحكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة كانت الهية البسيطة التي سماها بالمشهورية وهي التي محمولها الموجود
قصية كحكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة باختراف فالهية البسيطة الحقيقية التي اخترعها المشتبهة على كحكاية اولاً فعلية الثاني
الاحسن قصية فضلاً عن ان تكون هية على الاول فهي اما كحكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة فهي الهية البسيطة التي سماها
بالمشهورية سواء محمولها بلفظ الموجود او بلفظ آخر يعبر عن كحكاية مرتبة الفعلية الواقعة واما كحكاية عن مرتبة اخرى فليكن تلك
المرتبة الاخرى الخامس ان ما ذكر من ان ملاك كون الوجود عارضا من عوارض الهية هو كون الهية غير متفردة بنفسها بل
لها اجمال عجب عجب فان هذا الملاك يتحقق في كل الاولى وكل الثاني فيكون نفس الشيء عارضا لنفسه وذاتية
عارضة لنفسه فيقال ان ملاك كون الانسان عارضا لنفسه وكون الحيوان والجوهر والناطق عارضة لكون الانسان غير
متفردة بنفسه بل ملاك كون شيء عارضا لشيء آخر ان لا يكون ذلك الشيء الاخر بنفسه بلا زيادة امر عليه انضماما او انترعا مصداقا
لما انما يكون مصداقا لزيادة امر على نفس ذاتها بما هي هي واما فرقة بين حمل الموجود على الهية وبين حمل نفسها وذاتية
عليها بان حمل الموجود عليها بحيثية فعلية تختلف حمل نفسها وحمل ذاتيتها عليها فقد اطلنا فيما سبق وسنعود الى اطلال
اثر التفرير في موضع يليق به السادس ان ما ذكره من ملاك العروص تتحقق في الفعلية ولتقرر ايضا فيكون الفعلية لتقرر
ايضا عارضة للمهية زائدة عليها فيحمل القول بالحمل البسيط ويكون اثر الفاعل حلقا للمهية بذلك العارض ولا يكون لقوله
يكون الوجود اول العوارض معنى بل يكون لتقرر اول العوارض الهية بين معنى لتقرر الذي لا محيد له عن القول بكونه من
عوارض الهية ولا يكون لقوله لفعل ذاتها ويجعل نفسها ويبدع نسخها ايضا جوهر بمعنى اذا لفعل الجاعل ويجعله يبدع
وليفضه هو التقرر وعلى ما بين من ملاك العروص من عوارض الهية لا ذاتية وانفسها ولا خواصها ولا جوهرها السابع انه قال
فيما نقلنا عن القسائس سابقا ان الفاعل المنهين لفعل لتقرر الذات المعلولة في مرتبة نفسها ولقول فيما نقلنا عن القسائس
انها انما لفعل ذاتها ويجعل نفسها ويبدع نسخها ايضا جوهر فاطلعه شيء ما قال اول الناس ان ما ذكره من ان الصحيح
صلا الانسان فوجد به نقص كما فصلنا سابقا فتحقق ما ذكرنا اليه سابقا من ان الشارح وحده من اقتنى اثره ونهوا

اعمارهم في السلف لا يجعل بسيطوا التقرروا التجبروا والعلية والوجود ولم تيسر لهم فهمها بل اعمى لم يتصوره فسلوا من قبل اضلوا كثيرا
 ضلوا عن سوا سبيل الكلام وان فرضي بنا الى ان يطول لكنه لا يخلو عن الفائدة والتفصيل قوله نحن مجهول نقل عنى في الحاشية
 اى لا يعلم مخلوقية نفسها مع غل النظر عن الوجود انتهى انت تعلم ان مرتبة التقرر عبارة عن نفس الالهية المتحققة في نفس الامر
 التي يحكى عنه بالوجود والوجود عبارة عما يحكى به عنها المعنى كون مرتبة التقرر مجهولة ان كان هو ان لا يكون معنى مرتبة التقرر
 ومفهومها معلوما فالسؤال انما يكون بالالاهل وان كان هو ان لا يكون التصديق بكون الالهية متفردة حاصلا ويكون مفهوم
 الما بينة متصورا ومفهوم التقرر متصورا وتيرد في ان الالهية مصداق المفهوم المتصور ومطابق لصيغة الاسوال ان يكون
 بهل بسيط الذي سماه علم الشارح مشهورا فان مفهوم التقرر حاصل في الذين هو الوجود لا غير فان الوجود هو عبارة
 عن حكاية نفس الالهية الواقعة لا غير ومفهوم التقرر حاصل في الذين هو تلك الحكاية بعينها بالفرق فاذا كانت مرتبة التقرر
 مجهولة بهذا المعنى فالسؤال عنها انما يكون بالهل بسيط المشهورى وتخييل الهل بسيط الحقيقى فانما الشارح من الغفلة عن ان
 السؤال عن المصداق المحكى عنه انما يكون بقصور مفهومين اثنين عيين حاصلين في الذين يعتقد الذين منهما مركبا يجعله
 مراة للملاحظة المصداق المحكى عنه وعن ان السؤال عن الالهية المتفردة انما يكون بحصول مفهوم الما بينة ومفهوم التقرر
 في الذين وتركيب الذين منهما مركبا يجعله الذين مراة للالهية المتفردة الواقعية وعن كون مفهوم التقرر حاصل هو
 معنى الوجود وتخييل ان السؤال عن كون الالهية متفردة غير السؤال عن كونها موجودة ناش عن سوء الفهم وقلة التدبر
 فان السؤال بان الالهية هل هى موجودة لا يعنى به الا انها هل هى متفردة في الواقع ولا يعنى بيانها بى موصوفة بصفة بعد تقررنا
 في الواقع واما نقل عنه في الحاشية اى لا يعلم مخلوقية نفسها مع غل النظر عن الوجود فزيادة نعمة في تفسير الشارح فان
 السؤال عن مخلوقية نفس الالهية انما يكون بالهل المركب ايضا فمن اجهل ان يكون التصديق بتقرر الالهية ووجودها حاصلا
 ولا يكون التصديق بمخلوقية نفسها حاصلا فان لفظة الصانع ليعتدون بتقرر الالهية ووجودها ولا يعتدون بمخلوقية بالهل
 اصحاب الجبل المولود لا يعلمون مخلوقية نفس الالهية مع غل النظر عن الوجود ويعتدون بخلق الالهية وتقررنا ووجودها
 فالسؤال عن كون الالهية مخلوقة مع غل النظر عن الوجود من تيرد في الايمان بالصانع والسؤال عن كون نفس الالهية
 اثر اخلق من تيرد في حقيقة الجبل بسيط ليس من قبيل الهل بسيط الحقيقى الذي تخييله علم الشارح فافهم ولا تخبط قوله
 فاذا كانت الالهية مجهولة القوام صح السؤال عن هل قوامها نعم لكن السؤال عن اصل قوامها انما تصور بان يحكى في الذين
 مفهوم الالهية ومفهوم التقرر الذي هو الوجود الذي هو عبارة عن حكاية عن هل القوام لا غير فيكون هذا السؤال بالهل بسيط
 المشهورى لا غير فان مفهوم القوام ومفهوم التقرر ومفهوم الوجود واحد ومصداق القوام ومصداق التقرر ومصداق

الوجود واحد وانما التقدير في اللفظانية الامر انهم خصوا في اصطلاحهم اسم التقرر والقوام الفعلية بالصدق باسم الوجود والحكاية للذات
 فاذا حكمي الذهن عن المصدق وطلق لفظا التقرر والقوام الفعلية على الحكاية الذهنية فان التقرر والقوام الفعلية والوجود واحد
 قوله بان يقال بل اقبل هذا السؤال عيب فانه لا يخلو اما ان يقدر له خبر ولا يقدر فعلى الثاني لا يكون ذلك كلاما فاضلا عن كون
 سوالا ببل على الاول اما ان يقدر تقرر وما يحدو مما فيه معنى الحكاية عن اصل القوام فيجب وجوده وان الوجودية عبارة عن حكاية
 اصل القوام فيكون هذا السؤال ببل بسيطا مشهورا لا غير ولا يقدر غير معنى الحكاية عن اصل القوام كمنى صفة زائدة فيكون هذا
 السؤال بالهبل المركب فحذف الجزئي في هذا السؤال تدليس وليس في التفسير في هذا السؤال القبطا في بل هيية متفردة في اقبل فزيادة
 في التدليس فان قوله هيية متفردة في اقبل اما ان يكون كلاما بان يكون مبتدأ وخبر فيكون المرجع الى قوله بل اقبل هيية
 متفردة فيكون متفردة بمعنى موجودة فان التقرر في مرتبة الحكاية الذهنية هو الوجود لا غير فيكون اقحام لفظ الهيية حشوا
 سخيفا فان السؤال عن ثبوت مفهوم الهيية من حيز الهبل المركب او لا يكون كلاما ويكون في اقبل صفة بعد صفة للماهيية
 فيجئ الى التقدري فيكون كلاما والكلام في ذلك الجز المقصود في كلمة سورا انهم قوله في هذا السؤال عن سخ التجوهر نعم
 بين السؤال عن سخ التجوهر بان يحكي عنه بالتقرر والوجود بين السؤال عن اصل الاول بان بعيد لكن السؤال عن سخ التجوهر
 بان لا يحكي عنه بالوجودية وفي معنى ما ليس الا السؤال عن اصل الاول فاذا سئل عن اقبل وقيل بل اقبل فان كان يكون
 في السؤال كلاما فانما ان يعنى به السؤال عن كونه متفردا في الواقع فيكون هذا السؤال بالهبل بسيطا مشهورا ويكون الجز المقصود
 هو مفهوم التقرر الذي هو بعبارة مفهوم الوجود ولا يعني بتبطل لفظ الوجود بلفظ التقرر شيئا واما ان يعنى به السؤال عن اصل
 الاول ويكون الجز المقصود هو مفهوم الموضوع فلا يكون ذلك بالهبل بسيطا حقيقيا الذي يتجلى مع العلم الشارح وتقرر باقائه فان
 السؤال عن اصل الاول ليس من بدعائه ولا هو من فروج اصل بسيط فتوهم كون اصل الاول مطلب الهبل بسيط
 الحقيقي الذي اختره توهم بعيد واما ان يعنى به السؤال عن ثبوت صفة العقل فيكون السؤال بالهبل المركب اما ان يكون
 في السؤال كلاما بل يكون سوالا عن مفرد فيكون في اصل السؤال باطلا فحين عن هذه الاشقوق فلا يميل الى القول
 بالهبل بسيطا حقيقيا قوله من ان هذه الهيية قال في الحاشية في المطلوب هذا الهبل وحاصله ان مرتبة توهم نفس الهيية
 الاولى في المطلوب في هذه الهيية انما تصديق بعقيدة عقدها ومن نفسها لتكونا اصل عقل ولا ريب في ان لا تتأثر
 العلم فائدة الا يصح ان يطلب او قصد متعلق بها فهو من اقسام الماثرة وهو ظاهر انتهى واعلم قد قفنت بما توفينا
 عليك تفصيل هذا الايراد وقفت ان اذكر الشارح لانه من الفرق بين السؤال عن سخ التجوهر وبين السؤال عن
 اصل الاول لا يعني شيئا قال بعض الشارح ان حاصله ان التصديق انما يتحقق بهذا الهيية كتركيبة المركب من الموضوع والمحل

فالمحمول ان اخذ نفس قوم المبهية فيخرج الى الكل الاول وان اخذ التقرر الذي هو من لواضع مفاد المبهية حينئذ هي المرتبة
المتأخرة عن مرتبة القوم على ما صرح به صاحب الاقاييس فنقول للمجيب ان مرتبة التقرر قد تكون مجهولة ان اراد به الجهل
النقصي فسلم لكن لا ينفعه ان اراد به الجهل التصديقي فتم انتهى وهذا الكلام متين فان نفس قوم الماهية هي نفس المبهية
الواقعية فالسؤال عنها اما الطلب لتصورها فيكون من مطلب ما اما الطلب التصديقي بثبوت محمول لها فذلك المحمول اما
نفسها فيخرج الى طلب الكل الاول وهو خلاف ما يترجمه ختم الابل لمسيط الحقيقي او مفهوم التقرر المتعرج عنها فيكون ذلك
مطلب الابل لمسيط المشهورى وبذلك لا يخفى عنه وتوهم كون الكل الاول مطلب الابل لمسيط الحقيقي الذي اقترعه صاحب
الاقاييس ناش من سوء فهمهم قال خاتم الحكماء قدس سره معترضاً على ما قال الشارح ان مرتبة التقرر كناية عن نفس
المبهية والتصديق به متعرج وغير مفيد والتصور داخل في مطلب انتهى وبذلك اجمالنا فصلناه ثم قال ثم اتضح ان مصداق
حل الوجود لنفوس المبهية فالماهية موجودة كحكاية عن نفس تقرر ما في الواقع فالصدق باتقرر به لعينية التصديق بالوجود فظاهر
فما اذا ما نتج في الابل لمسيط تصور مرتبة التقرر من هذه الحقيقة مطلب ما الحقيقي انتهى وقال في الحاشية لعل على هذا القول
هذا كما انه رد لقول صاحب الاقاييس كذلك رد لقول من اقترع عليه بانه ارجح الى طلب الكل الاول او الى طلب ما
الشارح فان التقرر ليس كناية عن المبهية مطلقاً بل عنها مستقرة في الفعلية فالطالب لتصورها لا يمكن ان يندرج في ما اشارت
وتحقيقه ان الماهية كانت في ذاتها باطلة لا شيئاً محضاً وكانت العنوانات التي بها تصور عنوانات بلا معنوى فيها الشارحة
يطلب هذا العنوان الذي وضع بازائه اللفظ ثم يجعل الجاهل ففقرت وتجهرت في نفس الامر فتصور تلك المبهية المستقرة لطلب
بما الحقيقية وطلب التصديق بهذا النحو من التقرر ليس طلب بثبوت اشئ لنفسه حتى يكون غير مفيداً وغير صحيح كما دعم المعترض بل
التصديق بهذا التقرر لتصديق ورار التصديق بثبوت اشئ لنفسه كالحكاية عن هذه المرتبة لمسيط الابل بالوجود لان تقرر المبهية
هو لعينية تقرر وجودها الذي به الموجودية وهو مصداق لقولنا المبهية موجودة ومرتبة التقرر مصداق الاليات لمسيط فطلب
التصديق به انما يكون بالابل لمسيط لا غير انتهى ولا يخفى ان موازنة قدس سره على المعترض من قبيل المواخذات اللفظية
فان حاصل اعتراضه ان السؤال بالابل لمسيط الحقيقي اما لطلب تصور المبهية التي هي نفس التقرر فيكون من مطلب ما
كانت حقيقة لا شارحة واما لطلب التصديق بثبوت محمول لها ولا مبلغ لصاحب الاقاييس المتعرج لهذا المطلب بل بقول
بانه لطلب التصديق بثبوت الموجود او المتقرر وبالجملة ما هو محتمل الموجود الذي هو كحكاية عن نفس المبهية المستقرة لها و
ذلك مطلب الابل لمسيط المشهورى فلا عيب له من ان يقول انه لطلب بثبوت المبهية نفسها فيكون لطلب التصديق
بالكل الاول ممن اقترع مطلب الابل المبسط المقدم على مطلب الابل لمسيط لا عيب له من ارتكاب القول بانه اشهر من طلب

اوبانه لطلب التصديق باكمل الاول فلما واخذ على المعترض الاعلى تلفظ بلفظ الشارحة ووجه تلفظ بلفظ الشارحة هو ان يطلب
 المقصود الذي هو مقدم على مطلب البهل البسيط هو مطلب ما الشارحة فلو كان هذا المطلب المحترع المقدم في زعم المحترع
 على مطلب البهل البسيط مطلباً تصورياً كان من قبيل مطلب ما الشارحة بناً على ما اشتبه وليس مقصود المعترض ان يطلب
 المحترع مطلب المقصود من قبيل مطلب ما الشارحة في الواقع حتى يرد عليه اورد قدس سره ثم قال قدس سره علم ان
 المهيئة اذا تقررت صح انتزاع الوجود المصدري منها فهناك شيئان نفس تقرر المهيئة وتجسروا في نفس الامر والقضاء بها لا
 المصدري فنقولنا المهيئة موجودة قد يحكي بغير نفس صيرورة المهيئة وقد يحكي بغير القضاء بها بالوجود المصدري فقد جعل صاحب
 الافق المبين الاول مطلب البهل البسيط والثاني مطلب البهل البسيط وضح كلامه لكن لا يخفى ان القضية السكاكية
 عن اتصاف المهيئة بالوجود المصدري مثل القضية السكاكية عن شيئية فادخال الاول في مطلب البهل البسيط دون الثاني
 تخالف الحق ان هذا داخل في مطلب البهل المركب فان فيه حكاية عن الاتصاف بوصف كما في سائر الهيئات المركبة بخلاف
 الحكاية عن نفس صيرورة المهيئة وتقرر بانتهى وانت قد تحققت فيما سبق ان نسبة الوجود الى المهيئة نسبة الانسانية الى
 الانسان وان المايتية ليست متصفة بالوجود في نفس الامر كما ان مهية الانسان ليست متصفة بالانسانية في نفس الامر
 وانتزاع الوجود المصدري من المهيئة كانتزاع الانسانية من الانسان فنقولنا المهيئة موجودة ليس الاحكاية عن نفس المهيئة
 بل ما ياراد من عليها وليس حكاية عن اتصاف المهيئة بالوجود المصدري اذ لا اتصاف للمهيئة بالوجود المصدري في الواقع
 حتى يحكي عنه ولو اريد به الحكاية عن اتصاف المهيئة بالوجود المصدري كانت تلك الحكاية كاذبة غير مطابقة للنفس الامر و
 بل ما ذكره الا كان يقال قولنا الانسان انسان قد يحكي بغير نفس حقيقة الانسان وقد يحكي بغير اتصاف الانسان
 بالانسانية وهذه الحكاية حكاية عن الاتصاف بوصف فالحق ان قولنا المهيئة موجودة ليس الاحكاية عن نفس تقرر المهيئة
 والتصديق بطلب البهل البسيط المشهورى فلا يصح كلام صاحب الافق المبين بوجه وقد عرفت ما وقع في هذه الورقة ثم
 ان ما افاد في توجيه كلام صاحب الافق المبين احسان منه الى من لا يقبله فانه قال في الافق المبين بعد ما فصل القول
 في الهيئتين البسيطتين الحقيقية والمشهورية على ما زعم ان العقد في الهيئات البسيطة انما يشتمل بحسب الضرورة الناشئة
 من بلوغ العقد على الموضوع والحمول ونسبة الحكمية بينهما في الذكر والتعبير عما ذكره العقل لا يحسب يرجع اليه مفاد العقد
 وتعلق العقد بالتعبير عنه ليس من سياتل محالته النظر في اسرار العلوم اذ ارجع غريزة عقله وجدان قول العقل متقرر
 او موجود مثلاً اذ افاد ثبوت مفهوم انقراض الوجود للعقل واتحاد العقل والتقرر والموجود كان ذلك شيئاً وادار تقرر في
 سنخه او كونه في نفسه متاخراً عنه وما يرام ليس الاشئ المتقدم اعني تحقق نفس ذات الموصوف لا الشئ المتأخر وهو ثبوت

وصف لسوا كان ذلك الوصف مفهوم الثبوت او غير فاذن تحصيل ذات الموصوف من جنس البليات البسيطة وتحصيل صف
 له من جنس البلية المركبة وكذلك السلب انتهى ثم قال في موضع آخر وان سالت الصواب فيبقى ان الابعار الالهية البسيطة
 الحقيقي فان مطلب بل البسيط الحقيقي يستتبع مطلب بل البسيط المشهورى ايجابا وسلبا سواء اوجابوا او لا فيبقى ان فهم من
 قولنا في البلية البسيطة الحقيقية الانسان متجوهر العقل متقرر مثلا انه يحتمل ذلك ثبوت التجوهر والتقرر للموضوع بل انه يحتمل
 اعطاء التصديق بنفس تجوهر الموضوع في ذاته وتقرر في سنخ المستتبع للكون المصدى المنتزع وانما تستعمل ايراد المحول للضرورة
 العقدية فان طابع العقدية يتضمنه وطابع التصديق يقتضيه لتعلق بالعقد لا انه حول حل مفهوم ما عليه سوار كان نفسه
 او شيئا من ذاتياته ومن خواص ذاته حتى يصير العقد بليا مركبا فالعقل ينتزع مفهومه واما ما قصد الحكاية عنده وحاول
 اعطاء التصديق بالضرورة اللازمة من جهة طابع العقد لا بالقصد الاول واما في البلية المركبة فانه يحاول بحاط الموضوع
 والمحول بالقصد الاول وان كان المحول نفس الموضوع كما في حل الشيء على نفسه فحينئذ يقصد الحكم على الشيء بنفسه فيلحق
 مرتين بلحاظ بعينه في جنس الموضوعية وفي جنس المحولية بالقصد الاول فاذن قد استبان لك ان اعتبار المحول في البلية المركبة
 بالقصد الاول وفي البلية البسيطة ليس من جهة طابع ما يتعلق به القصد بل من جهة ان طابع العقد لا يسع ما قصد اعطاه
 الا بذلك الاعتبار انتهى فهذا صريح في ان ما وجد قدس سره كالمزاج الطابق مراد من قبض على ان محل الاول من جنس البليات
 المركبة وان توهم كونه مطلب لبل الابطنا من سور الفهم والغفلة من كلمات مختصرة ثم كلماته التي نقلناها انما هي
 ان نظرية فان قوله في اول ما نقلنا عنه العقدي في البليات البسيطة الى آخره ان اراد بان المحكي عنه المقصود بالذات في البليات
 البسيطة مطلقا سواء كانت بليات بسيطة حقيقية او بليات بسيطة مشهورة فهو نفس التقرر الذي هو نفس المهيئة المتقررة
 فيلحق لكنه يبطل الفرق بين البليات البسيطة الحقيقية التي اخترعها والبليات البسيطة التي سماها مشهورة لان المحكي عنه المقصود
 بالذات فيها واحد المحول الذي يوتي به في الحكاية للضرورة العقدية ايضا واحد وهو الذي هو عبارة عن حكاية نفس التقرر
 الواقعى سواء عبر عنه بلفظ التجوهر والتقرر والفعلية او عبر عنه بلفظ الوجود والكون والثبوت وغيره فاذا كان الموضوع
 والمحول والمقصود في البليات على زعمه اذنا لا يسيل الى القول بتعدد البليات بل لا يكون في الحقيقة الالهية واحدة
 يحكي عنها نفس التقرر سواء عبر عن محولها بلفظ التقرر والوجود فان تعدد الالفاظ المتروكة لا يوجب تعدد المعنى و
 ان الراد بان المحكي عنه المقصود بالذات في البليات البسيطة الحقيقية فقط هو نفس التقرر وان البليات البسيطة المشهورة
 فحينئذ يكون المقصود بالذات في البليات البسيطة المشهورة ثوب وصف للموضوع لتحصيل نفس ذاته فتكون من جنس البليات
 المركبة كما اعترف فيبطل آخر كلامه ثم انك قد عرفت انه ليس بين المهيئة والتقرر والوجود ارتباط والاضاف في نفس الامر

فقلنا العقل موجودا متقدرا اذا افاد ثبوت مفهوم التقراء والوجود للعقل في نفس الامر كان كاذبا غير مطابق للواقع فان مفهوم
التقراء والوجود ليس عارضا للمهنية في الواقع لان في مرتبة متقدمة والاف مرتبة متأخرة كما ان الانسانية ليست عارضا للانسان
لان في مرتبة متقدمة والاف مرتبة متأخرة وقوله فيما قلنا عنه آخره ان سالت الصواب الى آخره في غاية السخافة فان مفهوم
هو ان مطلب بل السبب الحقيقي هو مطلب بل السبب المشهور لا انها متغايران بل يتبع احد بما الآخر وقوله ولا ينبغي الى آخره
ان ارد به انه ليس مصداق الهئية السببية الحقيقية المحكي عنه بها النفس ذات الموضوع التي هي نفس التجوهر والتقرر ليس
في مرتبة المصداق المحكي عنه شيان مثبت ومثبت له ولا يقصد فيها بالذات ثبوت شئ لسبب فيذ مسلم لكن مصداق الهئية
السببية التي سماها مشهورية ليس النفس ذات الموضوع التي هي نفس التجوهر والتقرر وانما يرام بها اعطاء التصديق
نفس تجوهر الموضوع لاجل مفهوم ما عليه انما يتجسم ايراد المحمول للضرورة العقدية ومحمولها انما هو ما هو كناية نفس التقراء واما
قوله فالعقل يتخرج مفهوم ما واما مقصدا كناية عنه فمجب عجاب فان المحمول الذي يورث في الهئية السببية الحقيقية مفهوم
ذمى لا محالة فان ان يكون انشراحيا محض ليس له انشار في الواقع يؤخذ منه فيكون العقل المنفرد منه كاذبا انشراحيا و
يكون الهئية السببية الحقيقية كقول الانسان تجوهر والعقل متقرر من قبيل ان يقال الانسان نلار والعقل جبل لياتوت
او يكون مفهوم ما انشراحيا هو كناية نفس التقراء الذي قصد كناية عنه فيكون مفهوم الوجود ولا يكون لقوله فالعقل
يتخرج مفهوم ما معنى اصلا **قوله** ضرورة ان حمل الشئ على نفسه الظاهر ان يقال في البطل هذا الشئ اذ ليس مطلب البطل
الاسبب باعتراف مختصه وليس من فروع القول باجعل السبب على ما عرفت سابقا واما لتفصيل بطلان هذا الشئ بانه لا يصح
طلب ضرورة ان حمل الشئ على نفسه امانت مع وغير مفيد فلا يخلو عن احتلال فان الحمل الاولى ربما يكون نظريا لطلب التصديق
به بالبرهان **قوله** بخلاف المقدم من استحيالات قال في الحاشية لانه لا يجوز العقل تقريبا اما بالنظر الى مجزوء المفهوم او بالنظر
الى البرهان انتهى **قوله** فاذا قيل بل الهئية المفروضة التي هي العقل بحسب تقديره التحمين متجوهره واقعة في نفسها
قال في الحاشية لا يخفى ان الموضوع في هذا العقد هو مفهوم الهئية والمحمول هو التقراء المرتب على اجعل السبب المعنى ان
التقرر ثابت للهئية في ظرف قوامها اذ ليس فيه النفس الهئية المحمولة فايرد المحمول بهذا للضرورة العقدية كما في الوجود
بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشئ على نفسه بين الاستدلال فيه فاما بلدة النظر انتهى لا يخفى ان الشان في امره
بالنظر بلدة النظر انتهى ان يقال له اما من الناس بالبروتسون انفسكم فليسته نفسه تامل بلدة النظر حتى يعلم ان
ما قال في الشرح والحاشية الفاظ ليس تحتها معنى اما قال في الشرح فلان معنى انها واقعة في نفسها هو انها موجودة في
نفسها فان الوجود هو الواقع الا غير فيكون هذا السؤال بهل السبب المشهورى فليس هذا سوال الابهل الاسبط المتغاير

للبلبسيط ومنها الغلط عدم انتظان بان الوجود هو الحكاية الذهنية عن التقرر الذي هو نفس الماهية المتفردة لا غيرا
 حتى الذين عنها فكل الحكاية هي الوجود واما قال في الحاشية فلان قوله والمحول هو التقرر المرتب على جعل البسيط
 ان اراد به ان المحول هو التقرر الواقع الذي هو نفس الماهية بلا زيادة امر عليها بالمفهوم التقرر كما حصل في الذهن فذلك
 باطل فان المحول لا محالة هو المفهوم المنتزع الذهني لا ما هو في الواقع من دون حصوله في الذهن وانتزاع مفهومه
 وان اراد به ان المحول هو مفهوم التقرر المنتزع كما حصل في الذهن فهو مفهوم الوجود فهذا العقد بل بسيط مشهور
 الابل البسيط ثم التقرر المرتب على جعل البسيط هي نفس الماهية بلا زيادة امر عليها فان كان المحول هو التقرر المرتب على
 جعل البسيط كان حاصل العقد الابل البسيط على ما نعلم مفهوم الماهية نفس الماهية فان زعم ان التقرر نفس الماهية
 المحولة اي مع وصف المحولة كان حاصل العقد الابل البسيط مفهوم الماهية نفس الماهية المحولة فيكون من غير الماهية
 المكنية واما قوله كما في الوجود بعينه فبما انه لا معنى للتشبيه فان هذا العقد الذي محمول التقرر هو العقد الذي محمول الوجود فان
 التقرر في مرتبة الحكاية هو الوجود كما تحققت غير مرة وبيان الفرق بين هذا العقد وبين جعل الشيء على نفسه لا يمكن في دفع الاثر
 وتصحيح خلع الابل البسيط لا بد مع ذلك من بيان الفرق بين جعل التقرر على الماهية وجعل الوجود عليها بحسب الحكاية والمحي
 و قد حققنا ان ذلك مما لا سبيل اليه قوله ونقد الشيء الذي فيه اشارة الى العرض في البطل كون هذه الهيئته
 من انه على هذا التقدير يكون من قسم ما اشارته وحاصل الرد انقلنا من قبل عن مولانا خاتم الحكماء قدس سره وقد سبق
 الكلام في ذلك قوله ولا ينبغي ان نفهم قد قلنا ماخذ هذا القول من الاتفاق المبين بكوننا عليه فاننا نعنيه قوله واما المحول
 انما هو للضرورة العقدية قال في الحاشية تحقيقه ان قولنا الانسان متقرا وموجودا اذا افاد ثبوت التقرر والوجود للموضوع
 واتحادهما كان المحول غير تجرير الموضوع في نفسه وثبوت في نفسه متاخر عنه وانما المقصود بهما ما هو المتقدم عن تحصيل ذات
 الموضوع ونفس وقوعه لا تحصيل ثبوت صفته بالوجود كان او غيره فهذا العقد انما يشتمل على ذكر المحول ونسبة الحكيمية
 بحسب الضرورة الناشئة من طبيعة العقد في التعبير عما ادركه العقل لا ان مفاد القضية وماتعلق به المقصود يرجع الى
 ذلك فاذا ن مفاد الايجاب في الهيئته بسيطة تجرير الموضوع او ثبوت في نفسه والسبب لبيته الشيء او انتفاء في نفسه ومفاد
 الايجاب في الهيئته المركبة ثبوت شيء والسبب تنقضي شيء عن شيء فتفكر انتهى قوله وبهذا يندفع ما ورد عليه قال في
 الحاشية وجب الدفع ان هذه المرتبة وان كانت من فروع جعل البسيط لكنها ما لم يصح ان يقتصر اعطاء التصديق بها بايراد
 المحول الذي هو التقرر للضرورة العقدية وكون جعل البسيط مما لا يتعلق بالا بالمحول فلفظ لاينا في تعلق التصديق بهذه
 المرتبة المتفردة عليه على الوجه الذي ذكرناه قتال انتهى وانت تعلم ان السؤال عن تجرير الموضوع والتصديق بتجريره انما

يتصور بايراد محمول يكون حكاية عن نفس التقرر الذي هو نفس المبهمة وذلك المحمول الذي هو حكاية نفس التقرر هو الوجود
 باي لفظ عج فيكون هذا مطلب بل بسيط المشهورى والمرتبة السابقة اعنى مرتبة مصداق هذه المبهمة الحكاية عن نفس
 المبهمة المتقررة ليست الا نفس المبهمة فلا يمكن ان تكون مطلب بل لان مطلب بل يجب ان يكون عقدا حاكيا ومرتبة
 المحكى عنه لا يمكن ان يكون هى مرتبة الحكاية فاذا حكى عن نفس المبهمة المتقررة كانت تلك الحكاية هى المبهمة البسيطة
 المشهورة فايراد المحمول للضرورة العقلية ليتوجب ان يكون طلب التصديق بتقرر المبهمة بل بسيط المشهورى
 لا غير ولا يمكن ان يكون مطلب هذا التصديق مقدا على مطلبك البسيط المشهورى فان ما هو مقدم على حكاية المبهمة
 البسيطة المشهورة هو نفس المبهمة المحكى عنها وليست هى حكاية بل هى امر صدق فلا يمكن ان يطلب التصديق بها
 بهل الا بان يحكى عنها بمفهوم منتزع منها حاصل فى الزمن وهو الوجود فيكون ذلك مطلب بل بسيط المشهورى
 لا مطلب اخر مغاير له مقدا عليه هذا ما قال المودان التصديق يستدعى موضوعا ومحمولا ولا شك ان تقرر المبهمة نفسها
 لا امر مغاير لها فكيف يتعلق بالتصديق وما قال الشارح فى دفعه ثامن من سوء الفهم ضرورة انه متى اورد محمول حاك عن التقرر
 كان العقد المنفرد منه بليته بسيطة مشهورة فان حكاية التقرر هى الوجود باي لفظ عج وما قال مولانا خاتم الحكماء فى
 بعض حواشيه جميعا عن هذا الايراد من ان ما يظهر من كلام صاحب الافق المبين هو ان التصديق يتعلق بالتقرر كما
 يتعلق بالموجودة لكن يجب ان يحكى عن تقرر قوم المبهمة بمحمول ضرورة العقاد العقد فيصدق بذلك يجب ان يحكى بمحمول
 عن الموجودة فيصدق بذلك قيل ان ههنا ثلث مراتب الاولى تقرر نفس المبهمة والثانية موجوديتها اى كونها بحيث
 تصلح لانتزاع الوجود عنها والثالثة انصافها لصفة والاولى مقدمة على الثانية والثانية على الثالثة ولا بد من ان يحكى عن
 المراتب الثلاث بعقود تتعلق بالتصديق بكل منها ولا خلف فيه انتهى ساقط الاك قد اقيت لاصول كررت وبراين قلت
 بان الموجودة عبارة عن حكاية التقرر فالمحمول الذى يحكى به عن تقرر قوم المبهمة ضرورة العقاد العقد هو الموجود والعقد المنفرد
 منه هو البلي بسيط المشهورى لا غير والموجودة ليست صفة قائمة بالمبهمة نفس الامر بل هى عبارة عن حكاية التقرر فلا يحكى عن
 الموجودة بمحمول بل يحكى به عن التقرر وصاحب الافق المبين معترف بان الموجودة ليست صفة قائمة بالمبهمة انصافا او انتزاعا
 كما سلف نقل عباراته فتعلق التصديق بالتقرر هو تعلقه بالموجودة وليس فى نفس الامر فى درجة المحكى عنه مرتبتان احدهما
 مرتبة التقرر والثانية مرتبة الموجودية حتى يكون العقد الحاكى عن الاولى بليته بسيطة حقيقية والعقد الحاكى عن الثانية بليته
 بسيطة مشهورة وليس ههنا ثلث مراتب فى درجة المحكى عنه حتى يحكى عنها بثلاثة عقود بل المرتبة الثانية التى ذكرها عابا
 عن حكاية الدرجة الاولى ومصادق كون المبهمة بحيث تصلح لانتزاع الوجود هو تقرر المبهمة لا غير فالخلف فيما ذكره ظاهر

قوله سوار كان نفسه وذاتيا له ظاهر كلام القوم ان الهلية البسيطة هي التقضية التي محمولها الوجود والهلية المركبة هي التقضية التي محمولها ما سوى الوجود سوار كان نفس الموضوع عما في المحل الاول اذ ذاتيا له وصفة زائدة عليه سوار كانت متقدمة على الوجود كالامكان ومنها خرة عنه كالسواد والبياض والقيام والقعود وكلهم يكون مطلب اهل المركب متاخرا عن مطلب اهل البسيط ليس كليا وبذلك لا اشكال فيه من العجائب ما في بعض الشرح حيث قيل ان المراد بالصفة التي هي غير الوجود اما نعم ان يكون سابقا على الوجود كتحقق الهلية فتغيرها وامكانها مسبوقا به كالقيام والقعود فيلزم تاخر اهل البسيط عن اهل المركب او صفة متاخرة عنه فقط فيلزم ان يكون الطالب للامكان داخل تحت البسيط وهو كما ترى انتهى وانت تعلم ان القوم مصرحون بان حل الشيء على نفسه وحل ذاتياته عليه من غير الهلية المركبة فمراوهم بالصفة في قولهم ان اهل المركب يطلب التصديق بوجود شيء على صفة غير الوجود نعم من نفسه ذاتياته وصفاته السابقة على الوجود والمساواة للوجود والملازمة بهما ولا يصير في تاخر الهليات البسيطة عن بعض الهليات المركبة وعجب من ذلك صدق تقرير المهية الذي هو نفس المهية من صفاتها السابقة على وجودها وعدة تغيرها الذي هو مساو في الوجود من صفاتها السابقة على وجودها ثم قال بهذا الشرح بعد هذا الكلام الذي زعمه لشكك لا لا جواب على تخوين الاول باختيار الشق الاول اختيار انه لا يلزم تاخر مطلب اهل المركب عن البسيط مطلقا وانما ارادوا بالتاخر تاخر بعض اجزاء او انهم لم يحكموا بالتاخر بل الحكموا استثناء الثاني باختيار الشق الثاني بانهم ارادوا بالوجود على سبيل المسامحة وتوسع نفسه وما فوقه فيقتل التقدرا لا المكان والتميز فيكون مطلب اهل البسيط مقدما على المركب مطلقا انتهى وانت تعلم ان ما ذكره ثانيا للاساس ليكلام القوم فاحكم بكونه مراد القوم عجيب جدا ثم قال الانسب ان يقيم اهل البسيط الى ثلثة اقسام الاول قسم يطلب المحل الاول فان المحل الاول قد يكون نظريا فلا بد لمن يطلب لا ترى ان الانسان مثلا اذا فرضنا عدم تصوره بالكنة يمكن لنا السؤال بانه بل هو حيوان ناطق ام لا والثاني ما يكون طالبا لمهية تقرير المهية التي هي عبارة عن نفسها التي هي اشراك اهل البسيط بالذات والمؤلف بالنتيج كما يقال بل العقائد منقرضة في الخارج وهذا التقدروا المكان لازما للوجود لكنه مقدم عليه فيغير له والنتيجة ما يكون طالبا للوجود وان يقيم اهل المركب الى قسمين الاول ما يكون طالبا لصفة هي غير الوجود متقدمة عليه كالامكان والثاني ما يكون طالبا للصفة المتاخرة عنه كالقيام والقعود وهذه الاقسام ثمانية الآثار والاحكام فللناظرين ان يفصلوا ويقيموا انتهى وانت تعلم ان مقتضى كلام القوم هو ان المقصود بالذات بالعقد المكان هو افادة التصديق واعلم بشيوت نفس الشيء فذلك مطلب اهل البسيط والتقضية بليته بسيطة والمكان هو افادة العلم بشيوت شيء شيء سوار كان المثبت عين المثبت لا ذاتيا لا عرضيا فارجع فذلك مطلب اهل المركب التقضية بليته مركبة ومطلب اهل البسيط لا يتناول

مطلب لكل الاولى فعد من انقسام مطلب اهل البسيطناش من الغضاض عن مفاد مطلب اهل البسيط وتعبير اصطلاح لتسمية
 ما يطلب به اكل الاولى بمطلب اهل البسيط والكان مما لا يشاق فيه فان لكل احد ان يسمى كل شئ بما شاكر لكن جعل مطلب
 اكل الاولى من انقسام مطلب اهل البسيط الذي مفاده طلب ثبوت نفس الشئ لاثبوت شئ الشئ غير مستقيم واما ما جعله تمانانيا
 فقد عرفت تضاده والعجب ان مع اعتراف بان مرتبة تقرر المبهة عبارة عن نفسها التي هي اثر اكل اهل البسيط بالذات يجعله مطلب
 اهل مع ظهور ان مطلب اهل مرتبة الحكاية ومرتبة تقرر المبهة التي هي نفس المبهة مرتبة المصدق المحكي عنه وحكايتها هي
 مرتبة الموجهية فيكون طلب التقرر باجعله طالبا للوجود ولا غير وقوله هذا التقرر والكان لازما للوجود لكنه مقدم عليه مغاير
 له يوم ان التقرر ماضى للماهية مقدم على الوجود وليس كذلك بل التقرر عبارة عن نفس المبهة بلا زيادة امر وحى قوله بل
 الغضاض متفردة في الخارج بل الغضاض موجهة في الخارج فان حكاية نفس المبهة المتفردة هي الوجود وليس مفهوم التقرر في مرتبة
 الحكاية التي هي مغايرة لمفهوم الوجود وقد كرر عليك بيان ذلك بالا مزية عليه فبان ان جل ما ذكره هذا لاطائل تحته فانهم لم
 وقد اقبلان لك لما كانت الموجهية حكاية عن نفس تقرر الماهية والحكاية بما هي حكاية مرة الملاحظة المحكي عنه كان مفاد البهية
 البسيطة التي هي القضية الحكاية عن نفس تقرر الموضوع او التقرر نفس تقرر في نفسه ولا تقرر في نفسه قد عرفت ان
 القولان البهيتين البسيطتين احدهما حقيقية يكون محمولها المتقرر والتجوير والاخرى مشهورة يكون محمولها الموجود كما توهم صفا
 الاقرب اليهين يخيف باطلناش من سور نفهم وانما البهية البسيطة هي القضية التي يحكي بها عن تقرر الموضوع في نفسه وقد
 اختلف هو البهية في اوائل القبس الثاني من كتاب القبس بان صور البهيتين بالآخرة واخذ بحسب المحكي عنه كما قلنا عنه
 فيما سبق وقد بينا هناك انه لا يسيل الى القول بتغاير البهيتين بحسب مرتبة الحكاية ايضا قال الشارح في الحاشية قال معلم
 الحكمة البهائية في الاقرب اليهين ان معنى العدم هو سلب الشئ في ذاته واتقائه في نفسه لا سلبه عن نفسه او سلب الوجود عنه
 فان ذلك من حيز البهيات المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاره في نفسه وسو من سواب البهيات البسيطة لاثبوت الانتفا
 حتى يكون من موجبات البهيات المركبة والمثانية البهية لا يتكروا لتصليهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لاثبوت صف
 لها فالعدم البهية سلب نفس الذات وانتفاها في نفسها لا سلب مفهوم عنها قال الاستاذ المحقق ان زيدا معدوم حقيقة
 بحسب الحكاية وزيد ليس بموجود سالت بحسب الحكاية وكلما هما من البهيات البسيطة مفادها انتفاها في نفسه لاثبوت الانتفا
 حتى يصير العقد لهما مركبا فيما متغايران بحسب الحكاية متحدان بحسب المحكي عنه وقال لا ينبغي ان يقع الخلاف في كون زيد
 معدوم موجهة وكون زيد موجودا متشكلا على الوجود الربطى اذ لا شك في ان الحكاية في الاولى موجهة وفي الثانية مشتملة على
 الربطية انتهى اعلم ان العلامة القوم شئى قال انه اذا حكم على امر بانتفاره لا يمكن اعتباره به القضية موجهة ولا بد من اعتبار

سألت لان اعتبار الاشياء يقتضي ثبوت الموضوع وصدق الحكم بالانتفاء يقتضي عدم ثبوتها فليعلم من اعتبار الانتفاء في هذه القضية
اجتماع المتنافين ثبوت الموضوع ولا ثبوتها انتهى فاعترض عليه المحقق الدواني بانه من البين انه اذا اعتبرت سالت
لم يكن المحمول هو العدم انليس مغايبا لسلب العدم على ان لزوم اجتماع المتنافين في العدم انحارجي ثم وكذا في العدم الذي
بل في العدم المطلق ايضا اذ قيد بقيد صالح او كانت القضية ممكنة ثم على تقدير التمثل انما لا يدوم اجتماع المتنافين من
صدقها لامن اعتبارها موجبة غاية الامر انها تكون كاذبة انتهى واعترض عليه معاصره بان قوله اذا اعتبرت سالت لم
يكن المحمول هو العدم ثم وقوله انليس مغايبا لسلب العدم لا يجدي شيئا لان سلب الشيء عن الشيء هو معنى الهمية المركبة لا
الهمية البسيطة التي فيها الكلام فان مغايبا لسلب شيء لا يسلب شيء عن شيء واجاب عنه المحقق بانه من البين انه لا بد في كل
قضية من موضوع ومحمول سواء كانت بليطة بسيطة او مركبة فانه اذا لم يكن المحمول في زيد معدوم مثلاً هو العدم ولا بد ان يكون
المحمول مفهوماً آخر لا محالة قوله من الهمية البسيطة سلب شيء لا يسلب شيء عن شيء ان اراد انه ليس في هذه القضية محمول اصلاً فهو
مصادم لحكم الفطرة وان الراد ان محموله وجوده في نفسه ففقيه عتزل فساد التقريب بكونه انتبة سلبية على تقدير كون العدم
محمولاً اذ على هذا التقدير لا يكون العدم محمولاً او اورد عليه ابن معاصره بما يقتضي منه العجب حيث قال ان قوله من البين انه لا
في كل قضية من موضوع ومحمول كلام مخبط انتقاداً ضد بالقضايا الشرطية وهو ظاهر ثم التزم في محمول القضية المذكورة بطلان
عين المانع محمولها بقوله ان قوله اذا اعتبرت سالت لم يكن المحمول هو العدم غير مسلم غير موجود في المحمول في قولك زيد معدوم
هو العدم لكن قصد سلب ذات الموضوع وانتقاده للاتحاد مع المعدوم وان قصد به ذلك صار معدولاً كما انك انتقدت
بقولك زيد ليس بفرس سلب فرس عنه كانت سالت وان قصدت اتحاده مع السلب صارت معدولة وبالجملة
فما حكم فيه بثبوت شيء او انتفاء شيء كانت بليطة بسيطة وما حكم فيه بثبوت شيء او انتفاء شيء عن شيء فهو بليطة مركبة انتهى و
لا ينبغي تخافه اقال اذن من البين ان الكلام في الهميات البسيطة والهميات المركبة لا في الشرطيات ومن البين ان كل
قضية من الهميات البسيطة والهميات المركبة لا بد فيها من موضوع ومحمول فان نقص الشرطيات ناش من شدة اللزوم
ايضا فالشرطيات ايضا لا بد فيها من جزئين قائمين مقام الموضوع والمحمول ولا تليق القضية الشرطية ايضا بجزء واحد التزويد
في محمول القضية المذكورة انما وقع تشبيهاً على فساد ما زعم المحقق والمحمول في قولنا زيد معدوم اذا كان هو العدم ومن
البين ان كل قضية تشتمل على موضوع ومحمول لا يخلو اما ان ثبت فيها المحمول للموضوع او يسلب فيها المحمول عن
الموضوع وحب ان يكون هذه القضية ايضا لا يخلو اما ان ثبت محمولها اي المعدوم لموضوعها اي زيد فيكون هذه القضية
موجبة قطعاً واما ان يسلب محمولها عن موضوعها فيكون هذه القضية زيد ليس بمعدوم ولا زيد معدوم وقوله لكن قصد

سلب ذات الموضوع وانتفاره لا معنى تحت اذ على تقدير قصد سلب ذات الموضوع وانتفاره لا يكون المحمول هو العدم بل يكون
العدم نسبة سلبية ويكون المحمول شيئاً آخر واراد العدم يكون العدم نسبة سلبية بينه وبين زيد فعلى تقدير جعل العدم محمولا لا معيد
من جعل هذه القضية موجبة وما ذكر بقوله وبالحكمة فالحكم فيه الى آخره ان اراد بان القضية الحاكية بان الشئ ثابت وان
الشئ ليس بثابت بليته بسيطة والقضية الحاكية بان شيئا كذا ثابت لشئ كذا وليس بثابت له بان يكون المحمول مساوي
وجود الشئ في نفسه بليته مركبة فسلم كمن القضية القائمة زيد معدوم حاكية عن ثبوت المعدوم لزيد فهي بليته مركبة والكان
مراذقا لها بهما زيد ليس موجود فهي بليته بسيطة سالبة محمولها الموجود والمعدوم وبالحكمة فالحكم في غاية التحقيق وما
اورد عليه بهما لا يستحق ان يلتفت اليه لبقى في كلام المحقق كلام وهو ان قوله او كانت القضية ممكنة يدل على ان هذه القضية
الكانات ممكنة تكون صادقة على تقدير ان يكون المراد بالمعدوم المعدوم المطلق من دون ان يقيد بقيد لعل وجبه ان
القضية الممكنة لا تقتضي وجود الموضوع الا بالامكان ولما كان الحكم على الموضوع بالعدم بالامكان فغاية ما لزم اجتماع
امكان وجوده مع امكان عدمه امكان الوجود وامكان العدم لا يتنافيان بل يجتمعان وان امتنع اجتماع الوجود والعدم
فيرو عليه ان صدق القضية الممكنة ليقضي امكان وجود الموضوع مقارنا لثبوت المحمول له فيلزم امكان مقارنة وجود
الموضوع لعدمه ولا شك في استحالتها بل انهم ان العلامة القوشجي قال ان العدم اذ جعل محمولا لا حاجة الى ما يزيله
بالموضوع بخلاف ما اذ جعل المحمول مفهوماً آخر سواء واذ كان العدم محمولا من غير رابطة اخرى يكون المعنى سلب الموضوع
عنه فيكون نسبة سلبية انتهى وبخبر عن عليه المحقق بان وجود الرابطة ضروري في كل قضية على ان لفظة شاهدة
بالمغايرة بين سلب الشئ عن نفسه انتفاء في نفسه كيف ويصح تحليل الاول بالثاني بان يقال هو سلب عن نفسه
لانه معدوم في نفسه على ان ذلك في الحقيقة قول بان المحمول ليس هو العدم بل نفس الموضوع والعدم رابطة فيصير
المثال الى ان العدم ليس محمولا لثبته فلا يتم التقريب وهو كون نسبة سلبية على تقدير كون العدم محمولا مع انه خلاف
البدية لان اى مفهوم اذ قيس الى مفهوم آخر فلفظ ان يحكم بينهما بسلب واجبا والعدم من المفهومات فاذا قيس
الى مفهوم آخر جاز الحكم بسلبه عنه اذ ايجابا انتهى واورد عليه معاصره اولاً بان مراد شراح التجربة بقوله يكون المعنى سلب
الموضوع عن نفسه ليس هو ان معنى زيد معدوم مثلاً سلب زيد عن نفسه حتى يكون في قوة قولنا زيد ليس بزيد اذ لا يفهم
بهذا المعنى من زيد معدوم بل الادان معناه سلب الموضوع في نفسه لا سلب شئ عنه كما في زيد ليس بقائم وسلب
الشئ في نفسه حكم بانتفاء لانه معلل به وثانياً بان ان اراد بقوله اى مفهوم اذ قيس الى مفهوم آخر فلفظ ان يحكم بينهما بسلب
او ايجاب ان لهما ان يحكم بينهما بذلك حكماً يكون الوجود والعدم رابطا بين طرفيه فسلم كمن الكلام في ان يكون العدم محمولا

والا يكون الوجود والعدم رابطا بين الطرفين حتى يكون البلية بسيطة والرابطة بينهما لا تكون سوى نسبة الحكمية التي
هي الاتحاد والملازمة بين الطرفين وان اراد ان له ان يحكم بينهما بذلك من غير ان يكون الوجود والعدم رابطا بل الطرفين
بل مجرد ملاحظة الطرفين ونسبة الحكمية فمضرورة ان هذا تحقق مفهوم الوجود والعدم وحمل ما سواه لا بد من جعل الوجود
او العدم رابطا كما ذهب اليه القوم ويشهد به الفطرة السليمة ايضا واجاب المحقق عن ايراد الاول بانه ان اراد سلب
الشيء في نفسه سلب الوجود في نفسه عنه فهو بعينه ما ذكرنا وان اراد ان السلب متوجه الى ذات الموضوع لا الى نسبة
المحمول اليه فهو مصادم لبداهته العقل وفطرته على انه لا يكون في هذه القضية محمول وعن ايراده الثاني بانه من
البيان ان مراد القائل ان كل مفهوم سوار كان هو الوجود والعدم او غيره يمكن للعقل ان يقيسه الى غيره ويحكم
بينهما بالايجاب والسلب وذلك مما لا يقبل المنع فلا يتم قوله اذا كان العدم محمولا ليكون نسبة سلبية لجواز ان تكون
ايجابية ثم الفطرة شاهدة بان لا بد في كل قضية من الرابطة كما نأما كان المحمول ومن يحكم بخلافه ففطرته تم كيف و
الفطرة لا تفرق بين قضية وقضية في الاجزاء انتهت واغرض ابن معاصرو على جوابه الاول بان الترويد في سلب الشيء
في امور لا يتحملها العبارة غير موجبة ايضا اما عدم احتمال العبارة فظاهر الاول دلالة سلب الشيء على الاقسام المذكورة صلا
واما انه غير موجبة فلان ثبوت الشيء وثبوت الشيء لسلب الشيء وسلب الشيء عن الشيء كلها يدعي على معلوم لكل
عاقل وعلى جواب الثاني بانه ادعى ان كل مفهوم اذ قيس الى مفهوم آخر فلعقل ان يحكم بينهما واغرض ردوني الحكم
حيث قال ان ائت الحكم على نحو يكون الرابطة بينهما كبا من الاتحاد مع الوجود والعدم فسلم وليس الكلام فيه ان
اردت الحكم على نحو يكون الرابطة بينهما مجردا للاتحاد فم لم نكرانه لا يقدر على الحكم بينهما حتى يربطها بذكر هذا القائل بقوله كل
مفهوم سوار كان هو الوجود والعدم او غيره يمكن للعقل ان ينسبه الى غيره ويحكم بينهما بالايجاب وذلك مما لا يقبل المنع
فان لغرض لم يمنع هذا بل من صحة حكم مخصوص يكون الاتحاد وحده رابطا بين الطرفين ولم يجوز قضية بلارابطة حتى
يتوجه عليه انه لا بد في كل قضية من الرابطة واما عدم الفرق بين قضية وقضية في الاجزاء فخطا سار انتهى وبهذا كله
ظاهرا ما ايراده على اجواب الاول فلان عبارة شاح التجريدي قوله اذا كان العدم محمولا من غير رابطة اخرى يكون
المعنى سلب الموضوع عن نفسه فيكون نسبة سلبية ونظ سلب الموضوع عن نفسه معناه الظاهر سلب اكل الاولى فيكون
معنى زيد معدوم بناء على ظاهره اقال شاح التجريدي زيد ليس بزيد فاعرض عليه المحقق اول بانه ليس معنى العدم وثانيا
بان المحمول الملسوب عن الموضوع على هذا نفسه لا العدم وثالثا بان المعدوم مفهوم مستقل بالمفهومية صالح لان يحكم عليه
وقبل العقل ان يحكم به على شيء ايجابا او سلبا وان يحكم عليه شيء ايجابا او سلبا فاول معاصرو قول شاح التجريدي بان مراده

بسلب الموضوع عن نفسه سلب الموضوع في نفسه ففوه المحقق بان ان اراد بسلب الموضوع في نفسه سلب الوجود في نفسه
 فالمحول في هذه القضية هو الوجود والعدم نسبة سلبية وليس محمولا وان اريد به ان اسلب متوج الى ذات الموضوع فلا
 يمكن الحكاية عنه بقضية سالبة اذ السلب في القضية لا محالة متوج الى سلب نسبة المحمول الى الموضوع لا في ذات الموضوع فالتوابع
 زيد بعدد القضية سالبة على هذا التقدير مصداق لهداية العقل وفطرة واليقين على هذا التقدير لا يكون في هذه القضية محمول
 وقد كان الكلام على تقدير كون العدم محمولا فان الحكم بكون هذا الموضوع غير موجود غير موجب نعم حمل سلب الموضوع عن نفسه على
 سلب الموضوع في نفسه كما ارتكبه معاصرو غير موجود وغير مقبول واما ما اراده على الجواب الثاني فلانه لا ريب في ان
 مفهوم المعدوم مفهوم مستقل صالح الان يحكم عليه به فلا يمتنع ان يحكم به على شيء ايجابا او سلبا ولا فرق بينه وبين سائر المفهومات
 المستقلة في هذا الحكم والفرق بينه وبينها بان مجرد الاتحاد يعني الحكم بينهما وبين الموضوع عن وون حاجة الى رابطة اخرى
 ولا يكفي الحكم بين المفهومات الاخرى بين الموضوعات بل لابد فيه من رابطة اخرى هي الوجود والعدم فذلك باطل نحيف
 غير مقبول بالهدية كاسيا في غمقريب الشارح تعالى والمعتز من يعني ابا هذا القائل يجوز قضية لا يكون فيها نسبة
 تامة جزئية مع انه لابد في كل قضية من نسبة تامة جزئية ولا يكفي نسبة التقيدية المسماة بالنسبة بين بين من دون
 نسبة التامة الجزئية في القضية اما اصلا سواء كانت بليته بسيطة او بليته مركبة فغدا القدر لابد في كل قضية بليته بسيطة
 كانت او بليته مركبة من نسبة تامة جزئية وعند المتأخرين لابد في كل قضية بليته بسيطة كانت او بليته مركبة من نسبتين
 النسبة بين بين والنسبة التامة الجزئية ومراد المحقق بقوله لابد في كل قضية من الرابطة كما نأما كان المحمول انه لابد
 في كل قضية من النسبة التامة الجزئية كما نأما كان المحمول وسنبين ذلك غمقريب الشارح العنبري واما قوله اما عدم
 الفرق بين قضية وقضية في الاخر فمخبط ظاهر فلعلم وجه ما قال هذا القائل تبيل فها من انه لا يلزم ان يكون اجزاء
 كل قضية مختصرة في هذه الامور فان قولك من لم يعرف الفقه قد صنف فيه قضية لها اجزاء غير ما ذكره فاما القضي منه لعجب
 فان غرض المحقق ان المنطوق لا الفرق بين قضية وقضية بما هي قضية في الاجزاء لان الموضوع والمحمول في كل قضية
 لا يختلف في البساطة والتركيب وقلة الاجزاء وكثرة تهاشم ان صاحب الاقرب المبين وافق في الصلح المعاصر للمحقق الذي
 في القول بان العدم اذا اخذ في محمول كقولنا زيد معدوم كانت القضية سالبة بليته بسيطة لا محالة فاعترض على
 المحقق الذي بانقل عنه الشارح في الحاشية وحاكم مستاذ الشارح بين المحقق الذي وافق صاحب الاقرب المبين
 بانقل عنه في الحاشية فنحن نرى ان نقل الاول اما قال صاحب الاقرب المبين بكلماته الفصل ثم فكشف عما فيه من
 الغضاض ثم تذكر ما قيل في المحاكاة ثم حقق ما هو الحق في هذه المحاكاة فقوله قال صاحب الاقرب المبين ثم ما اشد

سحافة ما يتوهم ان عدم اذا اخذ في خير المحمول لقولنا زيد معدوم لا يتصور العقد الاموجبا مفاده ثبوت الموضوع وان لو
اعتبر سالبا كان مفاده سلب لعدم عنه وموضوعا المقصودا ولذا رجع السلب الى ذات الموضوع كان اعني سلب الموضوع
عن نفسه فهو ليس معنى عدم بل هو معنى غيره ولصح تقليده به بان يقال هو سلب عن نفسه لانه المعدوم في نفسه فليست
قد تحققت ان معنى عدم هو سلب الشيء في ذاته واتفاه في نفسه لا سلبه عن نفسه او سلب الوجود عنه فان ذلك من جنس
الهئية المركبة ومعنى زيد معدوم هو اتفاه في نفسه وهو من سوا الب الهئية البسيطة لاثبوت اتفاهه حتى يكون من موجبات
الهئية المركبة وليس من استغربات او عار تحصيل بجعل البسيط مع استحكاله ان تصوريه حقيقة في سحافةها مع عزل
النظر عن الوجود وسلب الشيء في نفسه من دون اضافته الى ثبوت ذلك الشيء ليس مقابل تقصير الصادر عن الجاعل
هو ليستة حقيقة في جوهرها مع عزل النظر عن الوجود بذاته ان جملة بجعل البسيط من المشائية ايضا لا يستكروا في ذلك ذلك
لتحصيلهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لاثبوت وصف لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات لا سلب مفهوم ما عنها
انتهى كلامه بعبارة وانت تعلم ما في هذا الكلام من الفضل والفظائع اما اولها فلان قد حققنا فيما سبق انه على تقدير القول
باجعل البسيط ليس في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية والملاحظة العقلية النفس الهئية
التي تتعلق بها بجعل فعلي تقدير عدم تعلق بجعل البسيط بهئية من الهيات يرتفع نفس تلك الهئية عن الواقع ونفس الامر
فعلى تقدير تعلق بجعل بها ليس في الواقع النفس الهئية وعلى تقدير عدم تعلقه بها ليس في الواقع نفس الهئية فاذا حكم
عنها على التقدير الاول حكم بانها موجودة اذ الوجود هو حكاية نفسها المتصورة في الواقع كما اعترف بهذا القائل فيما قلنا عن
قبلة فيما سبق واذا حكم عنها على التقدير الثاني حكم بانها ليست موجودة ومصدق القضية الحكاية الهئية موجودة نفسها
المتصورة لا غير ومصدق القضية الحكاية الهئية ليست موجودة ارتفاع نفس ذاتها عن الواقع فالمتحقق لا ينكر ان تصوي
ليسية نفس الذات في الواقع لكنه يقول ان لسيية نفس الذات في الواقع مرتبة المصدق الحكمي عنه وانما القضية
الحكاية عنها ليست موجودة ولا يمكن ان حكمي عنها بقضية محمولها المعدوم لقولنا زيد معدوم لان هذه القضية التي محمولها
معدوم اما ان يكون فيها نسبة تامة خيرية الرابطة بين موضوعها ومحمولها او لافعلي الثاني لا يكون كلاما تاما فضلا عن
ان يكون قضيتها وعلى الاول تلك النسبة التامة الخيرية التي هي الرابطة بين موضوعها ومحمولها اما ايجابية او سلبية
فالكانت ايجابية فهذه القضية موجبة مصداقها الحكمي عنه ذات الموضوع بحيث يصح اشتراعا مبدل المحمول اعني عدم
منها فاما كان مبدل المحمول اعني عدم مما يصح اشتراعه من ذات كالعدم الخارجي او لعدم الذهني او لعدم المقيد
بقيد آخر صلح كانت تلك القضية صادقة والا كانت كاذبة فلا يكون مصداق هذه القضية الموجبة لسيية نفس

الذات في الواقع بسيطة مفروقة ان صدق الربط الايجابي يستلزم تحقق الموضوع وتقريره وان كانت سلبية ولا ريب
ان النسبة السلبية تفيد سلب المحمول عن الموضوع فالمحمول اما هو معدوم فيكون مفاد هذه القضية سلب المعدوم عن
الموضوع فيكون هذه القضية باحقيقة زيد ليس معدوما مثلاً وهذا ضد المقصود وهو منه فهم الموجود فيكون معنى زيد معدوم
زيد ليس موجوداً فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول هو المعدوم او هو نفس الموضوع
حتى يكون معنى زيد معدوم زيد فهذا ليس معنى العدم على انه على هذا التقدير ايضا لا يكون المحمول هو المعدوم
بل يكون المحمول زيداً مثلاً فاذكره لا ليس كلاماً لمحقق اصلاً واما ثانياً فلان العدم الماخوذ في محمول هذه القضية
اما عدم مستقل فلا يكون رابطه فلا يكون هذه القضية سالبة اذ القضية سالبة لا بد فيها من عدم رابطي اى نسبة
سلبية واما عدم رابطي فلا يكون محمولا اذ المحمول لا بد من ان يكون ملحوظا بالاستقلال ولا يمكن ان يكون محمولا ولا
معاد لا يمكن ان يكون معنى واحد متقلا وغير مستقل في كحاظ واحد لا سيما وقد ذهب هذا القائل الى ان العدم في نفسه
والعدم الرابطي مختلفان باحقيقة وانه لا يمكن ان يكون معنى واحد متقلا وغير مستقل بلحظين على انه لو امكن ان
يكون معنى واحد متقلا وغير مستقل في كحاظين فلا يمكن ان يكون المعدوم المحمول في هذه القضية رابطه وان يكون
في حالة واحدة ملحوظا بلحظين كحالة استقلاله وكحاظ غير استقلاله واما ثالثا فلان قولنا زيد معدوم لو كانت سالبة
كما نزع هذا القائل والبصر المعاصر للمحقق الدواني كان عكسه المستوي وهو قولنا المعدوم زيد ايضا سالبة والتزم كون
هذا العكس سالبة اوارتكاب ان السالبة القائمة زيد معدوم لا تنكس ولا يمكن عكسها المستوي من الاضاحيك اى
يضحك منها الصبيان واما رابعا فلان هذا القائل قال قبيل هذا الكلام الذي نقلنا عنه بلا فصل ان المسقط في
الاعتبار معنى في الهمية بسيطة هو الوجود والعدم الرابط اعني النسبة المضمنة في احد الحاشيتين وهي رابطة
الحكمة الرابطة بينهما واخراج القضية هي الحاشيتان ونسبة الرابطة بينهما وانما الافتراق بحسب بساطة الاجزاء جميعا
في البسيطة وتألف احدها في المركبة وبحسب ما يؤول اليه مفاد العقدين الا غير انتهت فهو معترف بانه لا بد في كل قضية بلية
بسيطة كانت او بلية مركبة من حاشيتين ونسبة الرابطة بينهما هي النسبة الحكيمة فقولنا زيد معدوم اما ان يكون فيه
حاشيتان ونسبة حكمية رابطة او لا فعلى الثاني لا يكون قضية باعتبار فضلنا عن ان يكون من سوابب الهمية بسيطة
كما نزع على الاول اما ان يكون حاشيتا هذه القضية زيد ومعدوم فالنسبة الحكيمة بينهما اما ايجابية فيكون هذه القضية
موجبة قطعاً فلا يكون من سوابب الهمية بسيطة او سلبية فاين الدال على تلك النسبة السلبية على انها لو كانت
سلبية كان مفادها سلب المحمول وهو المعدوم عن الموضوع وهذا ضد المقصود ويكون حاشيتا هذه القضية زيد

مفهوم آخر سوى المعدوم ويكون المعدوم رابطاً سلبية فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول
 هو المعدوم فليست نظراً إلى هذا الرجل كيف يخطو ولا يبالي أين يذهب إنما خلاصه فلان هذا القائل قال بعيد هذا الكلام بل فصل
 من حيث ما تعرفت فاحكم ان كل عقد على من قصد ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق و
 التكذيب أي مصححة لصلوح الحاشيتين للتصديق والتكذيب فإن العقد انما يصير عقداً باعتبار تلك النسبة اذ بها
 يرتبط المحمول بالموضوع ويصير المركب منهما عقداً بالفعل ومحملاً للتصديق والتكذيب ويصلح متعلقاً للادراك التصديقي
 ايجاباً أو سلباً انتهى فقولنا زيد معدوم اما عقد على او لا فعله الثاني كيف يكون من سوابق الهيئتين البسيطة ومحملاً للتصديق
 والتكذيب وكيف يصلح متعلقاً للادراك التصديقي وعلى الاول يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق
 والتكذيب فملك النسبة اما ايجابية فيكون هذه القضية موجبة واما سلبية فيكون مفادها سلب المحمول هو المعدوم عن
 الموضوع ونهاضه المقصود فانظر الى هذا الرجل كيف يقترح في الحق واحتقاقه ولا ينظر الى سابق كلامه وسياقه واما
 سادساً فلان هذا القائل قال اني مصوب لب لافلاسفة فيما عطلوا ان النسبة الحكمية في كل عقد موجبا كان او
 سالبا ثبوتية وان النسبة في العقد السالب ورا النسبة الايجابية التي هي في العقد الموجب وان مدلول العقد السالب
 ومفاده هو سلب تلك النسبة وليس فيه حل بل سلب حل انما يقال له المحل على المجاز والتشبيه وان الامادة للعقد
 السالب بحسب النسبة السلبية وانما يكون الامادة بحسب النسبة الايجابية فلذلك لا يختلف الامادة في
 الموجب والسالب بحسب النسبة الايجابية والنسبة السلبية ورا ذلك مما احدثته متغلفة
 المحشين من قلن ان في السالب نسبة سلبية هي ورا النسبة الايجابية وان الامادة تكون بحسب النسبة السلبية كما
 تكون بحسب النسبة الايجابية وان امادة النسبة السلبية مخالفة لامادة النسبة الايجابية ولا يخلو شيء منها من المواد الثلث
 الا ان المشهور اعتبارها في النسبة الثبوتية لفضلها وشرها ولا يخرج ما يعتبر في النسبة السلبية فيها اذ واجب لعدم متنتج
 الوجود ومتنتج العدم هو واجب الوجود ويمكن العدم هو ممكن الوجود فاعلم ان الامادة هي حال المحمول في نفسه عند الموضوع
 من وجوب صدق او امتناع صدق او امكان صدق وكذب وهي في مطلق الهيئتين البسيطة ترجع الى حال الموضوع
 في تجوهره او في وجوده نفس ذاته المتجوهرة ل حال المحمول في نسبة الى الموضوع وثبوت له بحسب قوة الذات وتناكده
 التجوهر وناقاة الوجود وخصافة التحقق او ضعف الذات وخصافة الحقيقة ووهن الوجود وبطلان التحقق وفي الهيئتين
 هي حال المحمول في نسبة الى الموضوع وثبوت له باعتبار وثاقه النسبة وضعفها وليس في السالب الافتقار الموضوع في نفسه
 افتقاراً للمحمول عنه على انه ليس هناك شيء لان هناك شيئاً هو الافتقار فليس فيه الامادة حاله فان السلب رفع الذات

أو قطع الربط لاثبوت الرفع أو القطع حتى يتلبد ايجابا فان لا يستصور المادة الا بحسب انبئة الايجابية وكيف يكون لما
ليس بما هو ليس حال وانما يكون الشيء حال بما هو شيء لا بما هو ليس شيء انتهى كلامه بعبارة فلو كان قولنا زيد معدوم
مثلا القضية سالبة كان فيها ان حكمية ثبوتية وسلب تلك انبئة الثبوتية الايجابية باعترافه فطرا تلك انبئة
الثبوتية الايجابية المتى ورو عليها السلب في هذه القضية اما زيد معدوم فيكون مفاد هذه القضية سلب ثبوت
المعدوم لزيد وهذا ضد المقصود وازيد ومفهوم آخر سوى المعدوم فمحمول القضية هو ذلك المفهوم الآخر لا مفهوم المعدوم هذا
خلف واما سابع فلان قولنا زيد معدوم مثلا لو كانت من سوابب الهيئته البسيطة على تقدير جعل المعدوم محمولا كما
زعم فلا تاكل كانت لفتضا ورفعا للهيئته البسيطة الموجبة القائلة زيد تجوهر ازيد موجود ولا ريب في ان محمول القضية
التي هي انقيض القضية اخرى هو محمول تلك القضية الاخرى ضرورة اشتراط وحدة المحمول في التناقض فلا بد
ان يكون محمول قولنا زيد معدوم على تقدير كونه من سوابب الهيئته البسيطة ما هو محمول في قولنا زيد تجوهر ازيد
موجود فلا يكون المعدوم هو المحمول في قولنا زيد معدوم على تقدير كونه من سوابب الهيئته البسيطة وقد كان الكلام
على تقدير كون محمول هذه القضية هو المعدوم ههنا ولا يجزى القول بان ايراد المحمول في قولنا زيد تجوهر ازيد موجود
للضرورة العقدية فان ايراد المحمول في ما بين القضييتين وان كان للضرورة العقدية فلا بد من ايراد ذلك المحمول بعينه
في لقيضها للضرورة العقدية ضرورة اشتراط وحدة المحمول في التناقض فلا يكون المحمول في لقيضها الذي هو من
سوابب الهيئته البسيطة هو المعدوم فلا يكون القضية التي محمولها المعدوم من سوابب الهيئته البسيطة كما زعم واما ثانيا
فلانه قد نص في هذا الكلام الذي نقلنا عنه انفا على ان العقد السالب ليس في جعل بل سلب حل فعلى تقدير كون
قولنا زيد معدوم من سوابب الهيئته البسيطة اما ان يكون المعدوم في هذه القضية محمولا على زيد ولا يكون المعدوم
في هذه القضية محمولا على زيد فعلى الاول لا يكون هذه القضية سالبة فضلا عن ان يكون من سوابب الهيئته البسيطة اذ
على هذا التقدير يكون في هذه القضية حل والسالبة باعتراف القضية لا يكون فيها حل وعلى الثاني لا يكون المحمول
في هذه القضية هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون محمولها هو المعدوم واما ساعا فلانه قد اعترف بانه لا تغيير
المادة الا بحسب النسبة الايجابية فلو كان قولنا زيد معدوم قضية سالبة فلا بد من ان يكون هناك نسبة ايجابية يكون
لها مادة من المواد الثلاث اعنى الوجوب والامكان والاتساع ويكون في تلك القضية السالبة سلب تلك النسبة
الايجابية فحيثما تلك النسبة الايجابية اما زيدا معدوم فيكون هذه القضية موجبة لاسالبته واما زيد في آخر فلا يكون محمول
هذه القضية على تقدير كونها سالبة هو المعدوم بل ذلك المفهوم الآخر وقد كان الكلام على تقدير كون محمولها هو المعدوم

هذا النسبين قبل ان تمام كشف فضائحه في البحث الذي نحن فيه اى بحث كون القضية التي محمولها المعدوم موجبة او سالبة
 بعض الفضائح التي في كلامه الذي نقلنا عنه اننا نقول لا ريب في ان القضية السالبة مركبة تام فربى عنده صالح
 للتصديق والتكذيب وقد قال هذا القائل كما نقلنا عنه في الوجه الخامس من فضائحه بان كل عقد حملي بما هو عقد حملي
 من حقه ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما سالبة للتصديق والتكذيب بمصححة لصلح الحاشيتين للترتيب
 والتكذيب فان العقد انما يصير عقدا باعتبار تلك النسبة اذ بهما يرتبط المحمول بالموضوع وصير المركب منهما عقدا بالفعل
 ومحملا للتصديق والتكذيب و يصلح متعلقا للمادراك التصديقي ايجابا او سلبا انتهى فاما ان يكون في القضية السالبة
 نسبة سلبية رابطة ولا فان لم يكن فيها نسبة سلبية رابطة لم تكن سالبة للتصديق والتكذيب ولم تكن عقدا بالفعل
 ولم يرتبط محمولها بموضوعها ولم يصير المركب منهما عقدا بالفعل ومحملا للتصديق والتكذيب لم يصلح متعلقا للمادراك للتصديق
 فلم يكن قضية ولا مركبا ناجزا فبطل شرط من القواعد المنطقية ويكذب حكم الفطرة بكون السالبة كلاما تاما صحيحا للسكون
 صالحا للتصديق والتكذيب اكان فيها نسبة سلبية رابطة لبطل قولنا ان النسبة في العقد السالبة رابطة النسبة التي هي
 في العقد الموجب اذ على هذا التقدير يكون فيها نسبة رابطة هي نسبة السلبية ولم يذهب احد من القدار والمتأخرين الى
 انه ليس في القضية السالبة نسبة رابطة كيف ولولم يكن فيها نسبة رابطة لم يكن كلاما تاما ولا حكاية ولا اعتقادا محتملا للتصديق
 والتكذيب بل الكل يتفقون على انه لا بد في كل قضية من نسبة رابطة ايجابية او سلبية وانما الاختلاف بين القدماء والمتأخرين
 في ان النسبة السلبية الرابطة عند القدماء عبارة عن سلب الرابطة بين الحاشيتين في مرتبة الحكاية الذهنية وارادوا على نسبة
 الايجابية مضاف اليها وعند المتأخرين عن مفهوم سلب الرابطة بين الحاشيتين في مرتبة الحكاية مضاف للنسبة الايجابية عامة
 المباعدة بحيث لا يجوز انقل اجتماعهما بحسب الصدق والكذب فلا خلاف في كون نسبة السلبية رابطة بين الموضوع
 والمحمول في مرتبة الحكاية الذهنية ولا في ان المحكي عنه بالنسبة السلبية الحكاية ايا انتقار الشيء في نفسه اى في الهليات
 البسيطة وانتقار شيء عن شيء اى في الهليات المركبة لاشي يعبر عنه بالانتقار فليس في مرتبة المحكي عنه للقضية السالبة
 نسبة رابطة واما في مرتبة الحكاية فلا بد لانقاذ القضية السالبة من نسبة سلبية رابطة ذهنية كما ان ليس في مرتبة المحكي عنه
 للقضية الموجبة نسبة رابطة ايجابية ضرورة انتفاع تحقيق المعنى الغي لمستقل في الواقع مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية
 واما في مرتبة الحكاية فلا بد لانقاذ القضية الموجبة من نسبة ايجابية رابطة ذهنية والانقاذ القضية السالبة من نسبة
 سلبية رابطة ذهنية وكيف يعقل انقاذ مركب تام ذهني من دون ان يرتبط احدى حاشيتيه بالآخرى في الذهن فاقتربت
 على هذا القائل مرتبة الحكاية بمرتبة المحكي عنه فلما راي انه ليس في مرتبة المحكي عنه للسالبة رابطة واتحاد بين موضوعها و

ومحمولها بل قطع لبطن انه ليس فيها في مرتبة الحكاية ايضا بل لمحمول الموضوع بما وبها انتباه قد ورطه في كثير من الاغلاط في بحث
الاهليات البسيطة والمرتبة كما ستعرف عن قريب واما قوله وان للمادة للعقل السالب حسب النسبة السلبية فلنقص
عليك تفصيلا تبين به حاله ويكشف بحاله فقول لا ريب في ان المفهومات على ثلاثة ضرب الاول ما ياتي بالخيال
معنون بتقرر ومصدق بتحقيق في عالم الواقع كالمفهوم اجتماع النقيضين والثاني ما له معنون بتقرر بنفسه موجود بذاته
لا يجوز ان لا يتقرر ولا يوجد والثالث ما لا ياتي ان يكون له معنون ومصدق ولا ياتي معنونه ان يتقرر وان لا يتقرر
وهذه الاحالات الثلاث التي للمفاهيم في نفس الامر من دون ان تكون مرتبة بحكاية حاك واعتبار معتبر في المواد
الثلاث حسب التقرر والموجودة فاذا حكمي عن الضرب الاول بالموجوديه وما هو بمعناها وعندها بلية بسيطة فان حكمي
بالاجاب وقيد بالانتفاء بان يقال اجتماع النقيضين موجود بالانتفاء كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان
بالسلب قيد بالضرورة بان يقال اجتماع النقيضين ليس بموجود بالضرورة كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان
للمادة فان ضرورة سلب الموجودية مساوقة للانتفاء الموجودية واذا حكمي عن الضرب الثاني بالموجودة وما يراو فيها فان
حكمي بالاجاب وقيد بالضرورة كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان حكمي بالسلب وقيد بالانتفاء كانت الحكاية
صادقة واجبة مساوقة للمادة فان انتفاء سلب الموجودية مساوقة لضرورة الموجودية واذا حكمي عن الضرب الثالث
بالموجودية ايجابا او سلبا وقيد بالامكان كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة واذا حكمي عن الضرب الاول الثالث
بجعل المعدوم محمولا ايجابا لم يصدق الحكاية الا بالضرب من التناول ولم يقيد وكانت القضية التي محمولها المعدوم بلية
مرتبة واذا حكمي عن الضرب الثاني بجعل المعدوم محمولا ايجابا وقيد بالانتفاء صدقت القضية فان ضرورة الوجود تستلزم انتفاء
صدق المعدوم ويكون تلك القضية بلية مرتبة وبالجملة لا يكون القضية التي محمولها المعدوم سواء كانت موجبة او سلبية
من الاهليات البسيطة ثم من المفهومات ما معنونه ياتي بذاته الاتصاف ببعض الاوصاف والاتحاد ببعض المفهومات
ومنها ما معنونه ياتي بذاته عدم الاتصاف ببعض الاوصاف وعدم الاتحاد ببعض المفهومات ومنها ما معنونه لا ياتي بذاته
الاتصاف ولا عدم الاتصاف والاتحاد ولا عدم الاتحاد وهذه الاحالات واقعية بحسب نفس الامر ليست مرتبة بحكاية حاك
واعتبار معتبر فاذا حكمي عن الضرب الاول بحمل الوصف والمفهوم الذي ياتي بالمعنون ان تصف وتحدد ايجابا وقيد بالانتفاء
او سلبا وقيد بالضرورة صدقت الحكاية كقولنا الاشئ من الانسان لفرس بالضرورة او كل الانسان فرس بالانتفاء واما
حكمي عن الضرب الثاني بحمل الوصف والمفهوم الذي ياتي بالمعنون ان لا تصف ولا تحدد ايجابا وقيد بالضرورة او سلبا وقيد بالانتفاء
صدقت الحكاية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او الاشئ من الانسان حيوان بالانتفاء واذا حكمي عن الضرب

الثالث يجعل المفهوم الذي لا ياتي بالمعنون ان يتجده او لا يتجده محمولا ايجابا او سلبا وقيد بالاسكان صدقت الحكاية
 لكوننا الانسان كاتب بالاسكان او ليس بكاتب بالاسكان وبالجملة فلا ريب في ان عدم اجتماع النقيضين ضروري
 ووجوده متحقق في الواقع وسلب الفرس عن الانسان ضروري وثبوتها للانسان متحقق في الواقع وثبوت الكاتب
 للانسان وسلبه عنه ليس ضروري ولا متحقق في الواقع ولا ريب في ان انتفاء معنونه مفهوما وانتفاء مفهوم ماعنه
 في نفس الامر امر ضروري او متحقق او ممكن في نفس الامر لا يجوز عنده حتى البله الصبيان ان لا يكون انتفاء
 وانتفاء مفهوم ماعنه ضروريا ولا متحققا ولا ممكنا في نفس الامر واما الانسان لا يفرق بين عدم اجتماع النقيضين و
 بين عدم فرد من افراد الانسان بان الاول ضروري والثاني غير ضروري ولا يتميز بين سلب الفرس عن الانسان
 وبين سلب الكاتب عنه وبالجملة فتلك الثلث اعني الضرورة والاسكان والانتفاء كما انها كليات لمصاديق
 موجبات الهيئات البسيطة والمركبة كذلك هي كليات لمصاديق سوابق الهيئات البسيطة والمركبة فلما يمكن اعتبار
 مواد بحسب النسب الايجابية يمكن اعتبارها مواد بحسب النسب السلبية غاية الامر ان القدرار اصطلاحا على تسمية كليات
 النسب الايجابية بالمواد ولم يسموا كليات النسب السلبية في نفس الامر بالمواد لانتفاء في الاصطلاح ولم يذهب القدرار
 الى ان مصاديق النسب السلبية في الواقع ليست ضرورية ولا متحققة ولا ممكنة كيف ولا يجوز ذلك احد من البله الصبيان
 وبهذا القائل توهم من اصطلاح القدرار انهم ذاهبون الى هذا النكر الشنيع والسفاهة القطع حاشا بهم عن ذلك ونزه اليهم عما
 منه فادع من هذا ما توهم من ان السوابق الموجبة ليست اجهات فيها جهات نسبتها السلبية وانما هي جهات للنسب
 الايجابية السلوية فزعم مثلا ان السالبة للضرورة قضية حكم فيها سلب ضرورة ثبوت المحمول للموضوع لا ما حكم فيها
 للضرورة سلب المحمول عن الموضوع وبكذا وقد انقضت بما توهم ما ثبتوا البصر بهمهم واعمارهم من القواعد في باب
 الموجبات والعكس والتقابل في الاقيسة المختلطة ونشاز ذلك التوهم بما توهم ان النسبة السلبية سلب للنسبة الايجابية
 وقطع لها وليس فيها حتى تمكيد بجهة وانت تعلم ان ماسول له الوهم وشجعه على منفي المواد عن السلب ومصادقه وهو
 ما يهينه لقبوله وليس في السالب الانتفاء الموضوع في نفسه وانتفاء المحمول عنه على انه ليس هناك شيء لا ان هناك
 شيئا هو الانتفاء فليس فيه ما للمادة حاله فان سلب رفع الذات او قطع الربط لا ثبوت الرفع او القطع حتى يتقلب
 ايجابا فان لا يتصور للمادة الا بحسب النسبة الايجابية وكيف يكون لها هو ليس بما هو ليس حال انما يكون للشيء
 حال بما هو شيء لا بما هو ليس لشيء ليس لشيء اما لا فان ما ذكره منقوض باداة الانتفاء فان ما مادة الانتفاء حال له
 ليس لشيء وانما ثانيا فلا نه ان اراد ان المادة حال وصفة متحققة في موضوع متحقق في نفس الامر حتى يحيل ان

يكون المادة حاله ذاتا موجودة في الواقع فهذا مبل بطلان ان الادائها حال لمصدق نسبتها حاكيتها اي انها كون مصداقها في الواقع
 بحيث يصح الحكاية عنه بنسبة حاكيتها حقيقة باحدى الكيفيات الثلث فذلك سلم ولا يستلزم ان يكون السلب الرفع وقطع الربط
 شيئا فاننا نعلم بالضرورة ان قولنا بالضرورة ليس اجتماع التعقيد موجودا حكاية صادقة مصداقها ضرورة اشتغال اجتماع التعقيد
 في الواقع وقولنا بالامتناع ليس اجتماع التعقيد موجودا حكاية كاذبة ليس لها مصداق في الواقع وقولنا بالاسكان ان الانسان
 ليس كاتبا حكاية صادقة وقولنا بالضرورة ليس الانسان كاتبا حكاية كاذبة ولو كان صدق الحكاية بالسلب السلبية الحقيقية
 باحدى الكيفيات متوقفا على كون السلب شيئا كانت تلك الحكايات كلها سوسية في الكذب وبموجب البطلان فالتوهم
 شحيح جدا وشرح منه توهمه ان النسبة السلبية لا تكفي بالجهة بنا على توهمه ان النسبة السلبية ليست بالبطة وانما هي سلب الربط
 فاننا قد بينا ان النسبة السلبية بالبطة في مرتبة الحكاية الذهنية ويكونها بالبطة نفعها التعقيد السالبة وتفسير كلا تاما ووجهه قيد
 للنسبة الذهنية فلا وجه في جواز تقييده بالجهة والنسبة السلبية المتحققة في الذهن مفهوم موجود في الذهن وليست لاشياء محضا
 فقيا سها على ما ليس شيئا اصلنا زيادة نعمة في طبور العبادة واذ تحققت بما تاملنا عليك انه على تقدير جعل المعدوم محمولا يكون القضية
 موجبة من اهلبيات المركبة قطعاً وان لا يكون على ذلك التقدير القول بكونها من سوابق اهلبيات بسيطة وان على تقدير كونها موجبة
 يكون لها مادة غير مادة القضية التي جعل الوجود محمولا على اصطلاح القدرار ايضا وانه على فرض كونها سالبة يكون لمصداقها في نفس
 الاكريفية من الكيفيات الثلث وان لم تتم تلك الكيفية مادة ونصرا في الاصطلاح علمت ان اقال في القائل بعيد الكلام الذي ثبنا
 سخافة افتادهم قوله بالتوهم ان ينصر الثابت على تقدير جعل المعدوم محمولا غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا وكذا الثابت على تقدير
 جعل المعدوم بالبطة يكون غير الثابت على تقدير جعل الوجود بالبطة وهم خيف متفرع عن افتد قولنا زيد معدوم مثلاً موجبا وجهاته انه
 ينغرل عن ان يكون سلبا لقوله زيد موجود ويرجع العقد الى موجب سالب المحمول وحكم الى ايجاب سلب الوجود ولذا ذلك نفي
 العقدان بحسب العنصر وهم خيف متفرع عن تجويز كون قولنا زيد معدوم على تقدير جعل المعدوم محمولا القضية سالبة وجهاته انه على تقدير
 كون المعدوم محمولا لا يمكن ان يكون سلبا لقولنا زيد موجود اذ لو كان سلبا له كان المحمول في يده السالبة هو الموجود لا مفهوم لمعدوم
 فالعزم ان كونه سلبا لكونه معدوماً موجبا على تقدير جعل المعدوم محمولا ضروري لا محيد عنه ولما تحقق انه عقد موجب فيكون عنصريه
 غير منصر الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا على اصطلاح القدرار ايضا نعم العنصر الثابت على تقدير جعل المعدوم بالبطة هو المنصر الثابت على
 تقدير جعل الوجود بالبطة على اصطلاح القدرار لان الوجود بالربط هو النسبة الايجابية والعدم بالربط هو النسبة السلبية والقدرار اصطلاحا على تسمية
 كيفية النسبة الايجابية في نفس الامر بالمادة فالما قد غدهم هي كيفية النسبة الايجابية سوارا وجب وسلب الكيفية النسبة السلبية في
 نفس الامر لمخالفة كيفية النسبة الايجابية فهي وان كانت لا يكثر القدرار لانهم لا يسمونها مادة ولا مشاحة في التسمية والاصطلاح لكل لا يلزم

من عند المصطلح على تقييد كيفة التباين بجهة خاصة بالمادة ان لا يكون للشيء السلبية كيفة في نفس الامر سواء سميت مادة ومحصرا
 لا وبنا على ما ذكرنا من الحق الدواني في احاشية القديمة كون الثابت على تقدير محولية العدم غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا
 لا يدل على كون الثابت على تقدير جعل العدم بالطية غير الثابت على تقدير جعل الوجود بالطية انتهى فانه على تقدير كون المعلوم محمولا في
 قضية موجبة في جانب التباين بجهة المادة على مصطلح القديمة فالمادة نسبة التباين في قضية محمولها الموجود وعلى تقدير كون
 العدم بالطية يكون القضية سالبة ليس بجهة السلبية مادة على مصطلح القديمة بل بجهة المادة الثانية على تقدير جعل الوجود
 بالطية على مصطلحهم وهذا القائل زعم انه على تقدير جعل العدم محمولا يكون القضية التي هو محمولها سالبة فيكون مادتها هي المادة الثانية
 التي يكون محمولها الوجود على مصطلح القديمة ما روي لم يفتن ان القضية التي هو محمولها المعلوم ان تكون سالبة للقضية التي
 محمولها الوجود ضرورة اشترط وحدة المحمول في قضيتين احدهما سلب الاخرى وقد سلفنا ذلك هذا وقد اخصى بنا الاطباء في هذا
 الباب الى الاسهاب صونا للالباب عن الزيف عن اصواب ونخرج الى ما كنا فيه من الكلام على كلام صاحب الاقبح المبين على
 ما قال الحق الدواني من كون القضية موجبة على تقدير جعل العدم محمولا فنقول اما عاشرفلان قوله مع ان حجة بجعل السلب
 من المشايخ ايضا لا يتكفون ذلك في غاية السخافة لان المشايخ المتكبرين لجعل السلب قائلون بان الوجود صفة زائدة على
 المادة عارضة لها في نفس الامر ليس مصداق عند فهم الهيئة المتغيرة واللامكين اهم دليل الى القول بجعل المؤلف فاعلم
 عندهم عبارة عن سلب صفة زائدة عارضة للهيئة في نفس الامر عن الهيئة والموجودة عندهم
 عبارة عن عدم تلك الصفة الزائدة في نفس الامر للهيئة فنقول ذلك بتحصيلهم ان الوجود
 تحقق نفس الذات لا يثبت وصف لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات لا سلب مفهوم ما عنها ناش من سوء الفهم وعدم التبر
 فيما ذهب اليه المشايخ القائلون بجعل الخلف في امر الوجود غاية الامر ان العدم اى سلب صفة الوجود عن الذات مستلزم
 عندهم سلب نفس الذات كما ان الموجودية اى عروس صفة الوجود للذات متساوقة عند فهم فعلية الذات فالوجودية عندهم
 بثبوت صفة للذات العدم سلب مفهوم عنها بل نقول هذا القائل مع انه في حجة قائل بجعل السلب قائل ان الموجودية
 بثبوت صفة للذات والعدم سلب مفهوم عنها لانه فاسب الى ان الوجود من عوارض الهيئة في نفس الامر موجودية للهيئة في نفس الامر
 عنده عبارة عن كون الهيئة معروفة للوجود في نفس الامر والعدم يكون عبارة عن سلب كونها معروفة لذلك لعارض في نفس
 الامر لما كان العدم نقية للوجود وفعاله كان الوجود صفة زائدة على الهيئة عارضة لها في نفس الامر كما كان العدم عبارة عن
 رفع تلك الصفة غاية الامر لما كان عنده للهيئة مرتبتان في نفس الامر احدهما مرتبة فعلية الذات والاخرى مرتبة عرض الوجود
 بصفة زائدة عليها عارضة لها في نفس الامر عنده كان بازائها سلبان احدهما سلب نفس الذات وثانيها سلب عارض الوجود

عنها فلو اطلق العدم على زيد بلين كان اطلاقه عليهما باشتراك الاسم فيكون لعدم المقابل للوجود عند هذا القائل ايضا معنى سلب
 مفهوم عن الذات وان كان للعدم معنى اخر ايضا ليس مقابلا للوجود نعم الحق عند المحققين الذين ادوا بجعل السلب بعد فهم حقيقة الين
 في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذاتية النفس البهية وهي المسماة بالقرار الفعلية وليست هي متصفة في نفس الامر
 بالوجود ولا معروف عند اننا الوجود عبارة عن حكايته في الذين وبازائها سلب نفس ذاتها في الواقع والعدم عبارة عن
 حكاية ذلك السلب في الذين فاذا حكى عن النقر الخفة قضيت به المهيئة موجودة واذا حكى عن سلبها الواقعي قيل المهيئة ليست
 موجودة وهذا القائل ظن انقرر المحكي عنه قضيت سماها بالهيئة البسيطة الحقيقية والقضية التي هي حكاية قضيت اخرى سماها بالهيئة
 البسيطة المشهورة وظن سلب انقرر المحكي عنه قضيت مجموعها المعوم وهذا كله آفة السطوية وسور الفهم هذا هو الكلام على ما اورثنا
 الا في بلين على المحقق الدواني واما الحكمة التي تجتمعا استا والشرح فحاصلها ان القضية التي محمولها المعدوم موجبة
 بحسب الحكاية سالبة بحسب المحكي عنه فالقول بكونها موجبة صحيح بحسب الحكاية والقول بكونها سالبة صحيح بحسب المحكي عنه
 فزيد معدوم وزيد ليس بوجوده تغايران بحسب الحكاية متحدا بحسب المحكي عنه فلا ينبغي ان يقع اختلاف في كون قولنا زيد
 معدوم مثلاً موجبة له سالبة وهذه الحكمة في غاية السخافة فان القضية الموجبة حكاية عن موضوع يكون متصفاً بالمحمول و
 لذا يستدعي صدقها وجود الموضوع والقضية السالبة حكاية عن سلب محض ولذا لا يستدعي صدقها وجود موضوعها فزيد
 معدوم الحان موجبة بحسب الحكاية كان المحكي عنه لها ذات زيد بحيث تكون متصفة بالمعدومية فان كان لها وجود بحيث
 يصح انتزاع العدم عنها حال كونها موجودة صدقت به القضية الموجبة بان يكون العدم المحمول متقيداً بقيد صانع غير متنا
 لنحو من الوجود والا كذب كما افاد المحقق الدواني والحان سالبة كانت حكاية عن سلب محض فلا يتوقف صدقها على
 وجود زيد واما قولنا زيد ليس بموجود فالبية قطعاً فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع اذ هي حكاية عن سلب محض بخلاف قولنا
 زيد معدوم على تقدير كونها موجبة فالقول بانها متحدا بحسب المحكي عنه مع احكام تغايرها ايجاباً وسلباً بحسب الحكاية ناش من
 سور الفهم وقلة التبركة بالقول بكونها من الهليات البسيطة وكون مفادها انتفاء في نفسه ناش من قلة التبركان مفاد قولنا
 زيد معدوم على تقدير كونها موجبة ثبوت المعدوم للموضوع بخلاف مفاد قولنا زيد ليس بموجود وقولنا زيد معدوم على تقدير كونها سالبة
 ليست من الهليات البسيطة فان القضية المحكوم فيها مثبتة صفة ثبوتية كانت اولسبيتها لموضوعها وازار الوجود له مرتبة قطعاً
 والموجبة الهلية البسيطة هي التي محمولها الوجود وذاك كان كلامي كون القضية التي محمولها المعدوم موجبة وسالبة واما الكلام
 في ان قولنا زيد موجود بل يشتمل على الوجود الابطالي ام لا فاططال النزاع فيه وهذا الحكم حاكم فيه ايضا بما نقل عنه الشرح
 في الحاشية بقوله ويكون زيد موجوداً شتملاً على الوجود الابطالي ولتفصيل فيه ان الصمد المعاصر لمحقق الدواني زعم انه في الهيئة

بسيطة لا يكون الوجود والعلم بالطة وانما فيها النسبة الحكمية المسماة بنسبة بين بين وهي الاتحاد الملاحظ بين الطرفين الباطنيهما
 حال المذعان والشك فيه ايضا فانك اذا تقول بان هذا ذاك وهو اتحادهما وهذا ليس ذاك وهو سلب اتحادهما وتشكك في انه
 بل هذا ذاك ام لا وهو التردد في اتحادهما لا يحتاج فيها الى اعتبار الوجود والعدم فيما بين طرفيهما مثالا يقال في الهلية بسيطة زير
 هست وزير هست وفي المركبة زير نوسينده است وزير نوسينده هست فلم يعتبر في الهلية بسيطة سوى الطرفين
 المربوطين بالاتحاد امر آخر في الاذعان واعتبر في المركبة سوى ما ذكر الوجود والعدم ولذا سميت الاولى بسيطة والثانية مركبة
 واذا كان ذلك مختصا بالمركبة فالحمول الذي هو الوجود اذا نسب الى الموضوع لا يحتاج الى الرابطة هي الوجود بل الرابطة
 بين الموضوع والحمول هي الاتحاد وور عليه المحقق الهواني بان التفرقة بين الهلية بسيطة والمركبة في الحكم المذكور يشهد
 لفطرة انفسه وذلك لم يختلف اثنان من المنطقيين وغيرهم في ان اجزاء القضية اما الموضوع والحمول والنسبة لثلاثة
 اجزى كما هو مذرب لتمام الموضوع والحمول ونسبة الحكمية والتوقع او اللا توقع كما هو مذرب المتأخرين الذين زادوا نسبة
 الحكمية تمكين بصورة الشك على اتوهمه يكون اجزاء القضية في الهلية بسيطة اثنين وفي الهلية المركبة اربعة وهذا ما لم
 يقل به احد ولا يقبله فطرة سليمة كيف واذا كان الحكم في البسيطة باتحادهما او سلب اتحادهما وكان ذلك كافيا في تحقق مفهوم
 القضية في العقل كان كافيا في المركبة بان يكون الحكم فيها باتحاد الموضوع والحمول او سلب غير اعتبار الوجود والعدم
 اذ لا فرق بين الصورتين في بداهة العقل في هذا الحكم اذ كما يحكم بعقل باتحاد الطرفين في زيد موجود يحكم باتحادهما في زيد قائم
 من غير فرق على ان العقل يحكم بان ما هو مثبت في صورة الايجاب فهو منفى في صورة السلب فلا بد ان يكون الحكم في
 الايجاب بوضع الاتحاد وفي السلب برفعه لان يكون الحكم في الايجاب بنفس الاتحاد وفي السلب برفعه ثم على هذا التقدير ليس
 للفرق بين البسيطة والمركبة وجدا كما يقول الحكم في زيد موجود نفس اتحادهما وفي زيد ليس موجود سلب اتحادهما من وان
 ملاحظة الوجود كذلك نقول ان يقول الحكم في زيد قائم بنفس اتحادهما وفي زيد ليس قائم سلب اتحادهما من غير ملاحظة
 الوجود فان صح هذا فليصح ذلك وما ذكر من تسمية احداهما بالبسيطة والاخرى بالمركبة لا يجري فان التسمية بعبارة على توقف صدق
 الثانية على الاولى فقد جرى منه مجرى المركب من المفرد على تركبها منها حقيقة كيف الا ان البين ان الهلية البسيطة ليست
 جز من الهلية المركبة اذ ليس معنى قولك زيد قائم ان زيد موجود في نفسه قائم وكذلك انتمسك بقول نعم زيد هست وزيد
 ليست لا نقول لا يخلو عن ان يكون مفهوم قولهم هست ونسبت ما يفهم من لفظ الموجود والمعدم ومرادفاتهما في سائر اللغات
 فذلك بالبداهة يحتاج الى الرابطة وان يكون ما يفهم من لفظ الموجود والمعدم مع ما يفهم من الرابطة متى يكون لفظ هست
 ليست بهما بمعنى الموجود والمعدم مع الرابطة فلا يكون هذه القضية مستغنية عن الرابطة غاية الامر ان يكون المحمول

ومعنى الرابطة في القضية الملفوظة ذكرين بلفظ واحد وليس ذلك فرعاً بحسب المعنى انتهى وانحصر على ابن معاصره ولا ياب
 قولاً للتفرقة بين الالهية البسيطة والمركبة في الحكم المذكور الحكم في حيز المنع اذ لا يشتبه ان المعتبر في الالهية البسيطة هو الطرفان
 والاتحاد الملائم بينهما وفي الالهية المركبة تلك الامور مع آخر هو الوجود ثم لم يتيقن بان ما نقله عن المطلقين هو اقل ما لا بد
 في تحقق القضية ولا يلزم ان يكون جزئاً من قضية منحصر في هذه الامور فان قولك من لم يعرف الفقه قد صفت فيه قضية لها
 اجزاء اخرى غير ما ذكر واستدل بذلك على ان ليس للالهية المركبة سوى الطرفين ونسب جزراً اخرى للامور التي ذكرها وفاد
 ذلك على من ان يخفى وثانياً انه لا يلزم من كون الحكم بالاتحاد كافياً في تحقق مضمون الالهية البسيطة كونه كافياً في تحقق مضمون
 الالهية المركبة وبطل هذا الكلام الاكتمال اذ يكفي امر واحد في تحقق المبهمة البسيطة فكيف في تحقق المبهمة المركبة ونحن نجد
 الفرق بين الالهية البسيطة والمركبة حيث نقدر ان نحكم باتحاد الطرفين في زيد موجود بلا اخذ امر خارج عنها معاً ولا نقدر ان
 نحكم باتحاد الطرفين في زيد قائم بلا اخذ الوجود واعتباره معاً وان خفي علينا لمية ذلك كما ان المعنى الاسمي والاخر في معلومان
 لنا ونقدر ان نحكم على المعنى الاسمي دون الاخر في كثير ما خفي لمية ذلك علينا فكما لا يصح ان يقال لما جاز ان يحكم على المعنى الاسمي
 في جاز ان يحكم على المعنى الاخر في لان كلا منهما معلوم لنا كذلك لا يصح ان يقال لما جاز ان يحكم باتحاد الطرفين بلا ضمنية في الالهية
 البسيطة فليجبر في الالهية المركبة لان الحكم في كل منهما باتحاد الطرفين وما ذكره في وجه تسمية البسيطة والمركبة فراكنت ظاهرة اذ
 لم يبعد اطلاق المركب على البسيطة الموقوف على شيء ولا نقوه بين الادي وقوف تعارف القوم وثالثاً بان قوله وعلى توهمه
 يكون اجزاء القضية في الالهية البسيطة اثنين فرعية بلا مرتبة فانه صرح بان نسبتها حكمية معتبرة في جميع القضايا فكيف يقول
 بان الالهية البسيطة خالية عن الرابطة واذهب اليه هو ان الاتحاد بين الطرفين معتبر في جميع الحكميات الموجبة سوار كانت
 بلية بسيطة او مركبة وفي الالهية المركبة فاحتمل ليعتبر الوجود معها فيصير اذ بدون ذلك لا نقدر على الحكم بالاتحاد بين الطرفين
 وانت تعلم ان ما ورد في القائل اولاً اجزاء محض اذ لا يشتبه على احد ان يحكم في زيد موجود باتحاد المحمول والموضوع وان
 الموضوع هو المحمول كذلك الحكم في زيد قائم باتحادها واما ان في الالهية المركبة تلك الامور مع آخر هو الوجود فمع انه خلاف
 البديهية العقلية باطل لان الوجود الذي زعمه معتبر في الالهية المركبة اما وجود محمول فهو ليس رابطة مع ان هذا القائل
 واباه غير عاقل ان في الالهية المركبة يكون الوجود رابطة والنسبة حكمية واما وجود هو رابطة والوجود الذي هو الرابطة بغير
 عن نسبة التامة الجزئية لا غير وكلام هذا القائل وابيه لعل على ذلك حيث قال مثلاً يقال في الالهية البسيطة زيد هست و
 زيد هست وفي المركبة زيد نوبسند هست وزيد نوبسند هست فمن الظاهر ان مدلول الاست في قولنا زيد نوبسند هست هي
 التامة الجزئية اليجابية ومدلول نيت في قولنا زيد نوبسند هست هي النسبة التامة الجزئية السلبية فيكون حاصل النسبة

هذا التقدير ان الهلية المركبة الموجبة مشتملة على الوجود الذي هو الرابطة الى النسبة التامة المجزئة والهيلية البسيطة الموجبة غير
 مشتملة على الوجود الذي هو الرابطة الى غير مشتملة على النسبة التامة المجزئة بل على النسبة التقيدية المساوقة بين بين فقط
 وكذا السلبتان فالسالبة الهلية المركبة مشتملة على النسبة التامة المجزئة السلبية والسالبة الهلية البسيطة غير مشتملة عليها
 فلا يكون الهلية البسيطة جزايل لا يكون كلاما تاما لعدم اشتغالها على النسبة التامة فان زعم ان محمولها معنى الوجود
 يدل على المحمول في الرابطة التي هي النسبة التامة المجزئة جميعا فلا يكون الهلية البسيطة مستغنية عن الرابطة الى النسبة التامة
 المجزئة التي هي معنى الوجود الرابطة الى غاية الامر ان يكون المحمول بمعنى الرابطة في القضية الملقوفة بذكرين بلفظ واحد وليس ذلك
 فرقا بحسب المعنى كما افاد المحقق واما قول هذا القائل ثم لم تنفصل الى قوله وذلك جلي من ان نحني فما يقضي به العجب لان الاجزاء
 الاولى لكل قضية اثباتية كما هو مذنب لقدماء واربعه كما هو مذنب للتأخرين فهي مخصصة اما في الثالثة او في الرابعة واما تركب
 الموضوع والمحمول من الاجزاء الكثيرة فهو بمنزل عما فيه الكلام فنقولك من لم يعرف الفرقه صنف في قضية اجزائها الاولى
 مخصصة في ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة المجزئة عند القدماء وفي اربعة تلك الثلثة والنسبة بين عند التأخرين
 واما ما ذكرنا من غايته السخافة فلا شك في ان زيدا مفهوم مستقل موجود مفهوم آخر مستقل وكل مفهوم مستقل يمكن للعقل ان يحمله
 على مفهوم مستقل آخر حل هو هو سواركان كحل صادق او كاذبا وكذلك لا شك في ان زيدا مفهوم مستقل وقائم مفهوم آخر مستقل
 فيمكن للعقل ان يحمله على زيد حل هو هو سواركان كحل صادق او كاذبا ولا يجد العقل فرقاً تاماً بين حل موجود على زيد وحل قائم
 على زيد في حكمه بالاتحاد بل هو جوهري الحكاية الذهنية فكما لا يحتاج العقل في حكمه بان زيدا موجود الا الى تصور زيد وتصور وجوده
 وتصور الاتحاد الذي هو النسبة التامة المجزئة كذلك لا يحتاج العقل في حكمه بان زيدا موجود قائم الا الى تصور زيد وتصور قائم وتصور
 الاتحاد الذي هو النسبة التامة المجزئة لان تصور زيد وموجود والاتحاد يكفي في حكمه بان زيدا موجود وتصور زيد وقائم والاتحاد
 لا يكفي في حكمه ان زيدا قائم ويحتاج في هذا الحكم الى اخذ الوجود واعتباره معها فان هذا كما يكذب فطرة كل من يقدر على فهم زيد موجود
 وزيد قائم وليست هذه القائل واما به بينا ان الوجود الذي لم يقدر على الحكم بالاتحاد الطرفين في زيد قائم بلا اخذه واعتباره معها
 باي معنى هو فهو جوهري بمعنى مستقل لزيد وقائم معنى مفاد كان التامة ثم نسبة رابطة بينهما فعلى الاول يكون الاجزاء الاولى
 لهذه القضية ثلثة مفهومات مستقلة مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول ومفهوم الوجود المحمول المستقل والنسبة التامة المجزئة على راي
 القدماء والنسبة التقيدية البقية على راي التأخرين فيكون الهلية المركبة مركبة من اربعة اجزاء عند القدماء وخمسة اجزاء عند التأخرين
 ولا يخفى لطلالة على الثاني تلك النسبة الرابطة اما مفاد كان الناقصة اعني كون شيء في النسبة التامة المجزئة وهي المعبر
 عنها بالاتحاد فيكون معنى كلاهما انما لا تقدر على الحكم بكون زيد قائم بلا اخذ كون زيد قائم واعتباره وهذا مع كون ضربا من الهندية

جاري زيد موجودا فالانقدر على الحكم يكون زيد موجودا بلا محذور كون زيد موجودا واعتباره واما شئ آخر سوى النسبة التامة كالنسبة التقديرية
 السامة بنسبة بين بين فهذا ايضا باطل فان الاتحاد عند هما بنسبة بين بين والوجود والمعتبر في الهلية المركبة على التقدير
 ايضا بنسبة تقديرية بين بين فيكون الهلية المركبة عند هما كبا من موضوع ومحمول ومن نسبتين بين بين ولا شك في انها
 مشتملة على النسبة التامة ажيرة والالممكن كلاتا ما ولا اجزاء قضيت فيكون اجزائها الالهية عند هما حصة لطلان على من ان
 يخفى واما قياسه الهلية البسيطة والهلالية المركبة على الهلية البسيطة والهلالية المركبة فمخيف جدا فان الهلية البسيطة كالهلية
 المركبة مركبة من اجزائها ثلثة عند القدم ومن اجزائها اربعة عند المتأخرين وكذا قوله كما ان المعنى الاسمي الخ فان صلوح المعنى
 الاسمي لان يحكم عليه وبه كونه مفهوما مستقلا وعدم صلوح المعنى الحر في له لعدم استقلاله بالمفهومية مما لا يخفى على احد من اهل
 الصبيان ولا يشبهة لية الفرق فيما بينه الخ على احد اما الفرق بين الهليتين بازاء فاما لا يجده الا وجدانها ومع ذلك قد خفي
 عليهما لية هذا الفرق واما طعن فيما ذكر المحقق في وجه التسمية بالبسيطة والمركبة فنشأه الغفلة عن انه مكفي للتسمية وجس من الكثرة
 واما ما ذكره الفاعل ثالثا فاور على المحقق بالامرية فان المصدر المعاصرة لاقول تبرك الهلية البسيطة من الحاشيتين وانسبة
 بين بين التي سماها بالنسبة الحكمية فاذا جزا الهلية البسيطة عند ثلثة واجزاء الهلية المركبة اربعة نعم ان يحكم عليه بنا على نذهب لقول
 المنكر بنسبة التقديرية كان اجزاء الهلية البسيطة على نذهب لفسية النسبة التامة ажيرة فيها اثنين واجزاء الهلية المركبة ثلثة
 فقول المحقق وعلى ما توهمه يكون اجزاء القضية في الهلية البسيطة اثنين وفي الهلية المركبة اربعة لا يصح اصلا لا على تقدير
 القول بالنسبة التقديرية يكون بنا على ما توهمه لصد اجزاء القضية في الهلية البسيطة ثلثة وفي الهلية المركبة اربعة وعلى تقدير
 فيها يكون بنا على ما توهمه اجزاء القضية في الهلية البسيطة اثنين وفي الهلية المركبة ثلثة لا اربعة لان يقال ان المحقق
 ان المصدر لا يريد بالوجود والعدم الذين قال باعتبارهما في الهلية المركبة دون الهلية البسيطة النسبة التامة ажيرة الايجية
 ونسبة التامة ажيرة السلبية بل يريد بها الوجود المحمولى فتقصه يدل على ذلك ان كلاما صريح في انه فهم من كلام المصدر ان الهلية
 البسيطة عند جز من الهلية المركبة فرو عليه بقوله لا على تركها منها حقيقة كيف لا ومن البين ان الهلية البسيطة ليست جز
 من الهلية المركبة اذ ليس معنى قولك زيد قائم ان زيد موجود في نفسه قائم فبقا على هذا الفهم الزم بنا على نذهب لقدمنا ان
 للنسبة بين بين بانه على ما توهمه يكون اجزاء القضية في الهلية البسيطة اثنين لانه ينكر النسبة التامة ажيرة في الهلية البسيطة
 فيكون اجزائها على طريق القدماء على ما توهمه اثنين الموضوع والمحمول فقط واجزاء الهلية المركبة على طريق القدماء على ما توهمه اربعة
 الموضوع والمحمول والنسبة التامة ажيرة الوجود الذي يقول المصدر باعتباره في الهلية المركبة وعلى ما يتقيم كلام المحقق و
 لعله انما يفي الا لزام على نذهب لقدمنا وهو نفسى نسبة بين بين لانه هو الحق عند وفي الواقع انه على ما سيلج انفا من كلامه

ثم ان المحقق قال في الحاشية القديمة لا يشك من له وجدان صحيح في ان اى مفهوم نسب الى غيره بالايجاب او السلب
فلما بينهما من الرابطة اذا لم يعد تصورهما من تصور النسبة احمكية وادعان وقوعها اولاً ووقوعها اوساً وادراك النسبة او افتقار
على وجه الادعان على اختلاف رأى القدار والمحدثين والتفرقة بين مفهوم ومفهوم في هذا الحكم يشهد الفطرة السليمة بقبوله ولهذا
صرح الشيخ وغيره من القدار بان كل قضية مركبة من اجزاء ثلثة الطرفين النسبة الايجابية او السلبية والمتاخران بان كل
قضية مركبة من الرابطة اجزاء ثلثة على اعتبارهما النسبة التى هى مورد الحكم بغيرهم وقل الى اذا تصورنا زيدا ومفهوم الموجود كفى بهذا
المصوران في حصول التصديق من غير ملاحظة النسبة بينهما وتأييد هذا القول بمعم زيد يست وزيديت بدون ذكر الرابطة لا ينفق
اصلا كيف وعدم ذكر الرابطة لا يدل على انتفاءه على انهم يقولون زيدا موجود مست وزيد موجودت وفي اللغة العربية وغيره
من اللغات التى شعرنا بها لا يفرق بين الوجود وغيره فبما ان احتقائق لا تقتصر من الاطلاقات العرفية ومن ثبتت اشغال
بذل في بطون الاوراق قد ضنى بان يكون اضحوة للناس طين واحد وثمة في الغابرين انتهى فاعترض عليه الصدي بان لا نزاع
لاحد في ان كل قضية لا بد فيها من نسبة احمكية المسماة بالنسبة بين بين وبى الاتحاد للملاحظة بين الموضوع والمحمول والربط
بينهما بل الكلام في ان السلبية المركبة لا يكفى فيها النسبة احمكية بل لا بد ان يصح اليها الوجود والعدم ويجعل كلاهما رابطة
بين موضوعها ومحمولها ولتركب الرابطة سميت سلبية مركبة وهو قد حسب ان الوجود والعدم المعتبر في السلبية المركبة دون السببية
عذ من يفرق بينهما هو نسبة احمكية وليس كذلك اذ لو كانت النسبة احمكية في القضية السالبة هو العدم لما صح ما ذهب اليه
ان الحكم في القضية السالبة بان نسب ليست واقعة ومن اظهر ان النسبة احمكية في جميع القضايا ثبوتية وكوفى في السلبية
المركبة ملاحظة النسبة احمكية التى هى الاتحاد بين طرفيها كخناقادرين على ان ندعن بقديم زيد مثلاً بلا اعتبار الوجود بل الطرفين
كما نقدر على ان ندعن بوجوده من غير اعتبار الوجود بين الطرفين والوجدان الصحيح يحكم بانتفاء ذلك وجواز هذا الفصل لم
يميز بين النسبة احمكية والسلبية المعتبرة في السلبية المركبة دون السببية من مثله استشكل عليه چه كون مثل زيد معدوم سلبية
كما ذهب اليه القوم وحسب موجبه وقوله عدم ذكر الرابطة لا يدل على انتفاءه انما ينفقه لو استدلل بحج عدم ذكره في الكلام اما اذا
استدل بانتفاء الكلام عنه طلقاً حتى لا يكون معتبر فيه اللفظ ولا معنى فلا ينفقه كما لا يخفى اما ما نقله عنهم من قولهم زيد موجود
فذلك مبنى على ان الوجود لما لم يكن من لتمام قاسوه على سائر اخواته من العلوم والمضروب والمنصور وغيره فايد كرون لفظة
است مع كائنه كرون مع اخواته لا لفظاً الى معناه ولهذا اذا حكموا بغيرهم لا يدرون ذلك اصلاً واما عدم اقتناص احتقائق من
الاطلاقات العرفية فيعتبر سلم القوم قد صرحوا في باب القضاء بان كثير منها مأخوذة من عرف الجمهور بل كلامه اجاب عنه المحقق
بانه قد سلم ان النسبة احمكية المعتبرة في جميع القضايا بالاتحاد بين المحمول والموضوع ثم عزم انه يكفى ملاحظة هذا الاتحاد في السلبية

بسيطة دون البلية المركبة بل لا بد ان يضم اليه الوجود والعدم انت تعلم ان الاتحاد والمعتبر معه ثبوت او رخص لا يتعلق بالذات
 سواء كان بين الموضوع والمحمول الذي هو الموجود او مبنية وبين محمول آخر فان الازعان انما يتعلق بالاجاب او السلب
 لا بالاتحاد لتحمل كليهما وذلك ظاهر جدا فكما لا نقدر على ان ندعن بقيام زيد بلا اعتبار الوجود بين الطرفين لا نقدر على الازعان
 بوجوده من غير اعتبار الوجود بينهما اذ كان الحكم في البلية المركبة بثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه كذلك الحكم في
 البلية البسيطة بثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه من محكم وجبانه بالفرق فصحة وجبانه وفساد الالغني على من
 صح وجبانه واما تأييد بقول بعجم فلا يدل على الاستغناء اصلا فان الثابت من تلك الالغني على تقدير تسليم هو عدم الذكر
 ولا يلزم منه الاستغناء عنه معنى كما لا يخفى على انا لا ينظم عدم الذكر اذ قد نقل انه في الفارسية الاصليّة لفظي بمعنى الموجد
 وكان اصل الكلام زدي هي است ثم خفض فقتل مست حتى قيل ان في بعض البلاد تليفظون بالاصل فعلى هذا يكون الالغني
 مذكورة وما ذكر من العذر في قولهم زيد موجود مست من قياسهم اياه على اخواته فغير مسموع اذ لا شك ان المستقلين بذلك عقلا
 عارفين بالمعنى فلا معنى لقياسه على اخواته فان المتقضى لعدم امر من الامور اذا كان المعنى متحققا وطروعا وادعاهم على ذكره في بعض
 الصور دون بعض فربما يتشبه مثل هذا الاعتذار وما ذكره لا تقوم في باب القضايا ان الاطلاقات العرفية يستدل بها على المطالب
 الحقيقية وكيف يقولون واكثر المطالب حكمية مخالفة للعرف ولعله استند الى ما ذكره في وجه تسميته العرفية العامة
 البين انه ليس في ذلك اقتصاص الاحتجاج من العرف انتهى واورد عليها الغياث المنصور ولا بان قوله ان الاتحاد والمعتبر
 ثبوت او رخص لا يتعلق به الازعان يدل على انه حسب ان الازعان متعلق بالاتحاد وليس كذلك فانه متعلق بالطرفين حال
 كونهما مربوطين بالاتحاد ويكون الاتحاد معنى حقيقيا غير متقل بالمفهومية بينهما اذ كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد
 ثبوت او عدم كما يشهد به نظرية السليمة واما ما توهم من ان الازعان متعلق بالاجاب السلب فظاهر الفساد لان الازعان
 عبارة عن الحكم بالاجاب السلب ايضا حكمان مخصوصان بحيث يتعلق الازعان بهما وثانيا بان قوله فكما لا نقدر ان نعلم اذ
 يلزم من عدم القدرة هناك عدم القدرة بهما بل هذا كما يقال كما لا نقدر على الحكم على المعنى احرى في لا نقدر على الحكم على
 المعنى المستقل ثالثا بان العجم لا يذكرون الرابطة اصلا لا لفظا ولا معنى واما ان لفظة هي في بعض لغات الفرس بمعنى الموجود
 فليسكن كنهم لا يذكرون معه لفظة است ولا يلزم من كون هي بمعنى الموجود ان يكون الرابطة مذكورة حتى يتفرع قوله فعلى هذا
 يكون الرابطة مذكورة فلا ان يكون اصل است هي است ولو كان كذلك يكون فيه تكرار الوجود لان لفظة است بمعنى الوجود
 ايضا واما القائل المتلفظ بلفظ غير فكثيرا لا يكون واقفا بدقائق اللغة المذكورة فلا يجد ان كرفيه لا لا يذكر فيه صاحب اللغة او
 تترك الا تترك ولذلك تجد بين كلام البلغاء المولدين نقاد وكثيرا وخالفه بعض المسائل للعرف لا ينافي موافقة بعض

آخره واخذ منه انتهى وبذلك ضعف ما قال ان الحق صيان الازعان متعلق بالاتحاد وليس كذلك فيه اولا
ان الاتحاد كان عبارة عن نسبة التامة الخيرية كما هو مذموب لقدمها فالازعان بالقضية الموجبة تتعلق حقيقة بنفس الاتحاد
وبالقضية السالبة تتعلق بسلب الاتحاد ولا يصير كونه معنى حرفيا وعدم استقلاله بالمعنوية وان كان عبارة عن نسبة التقيدية
المسماة بنسبة بين بين التي قال بها المتأخرون كما حسب الصدور وابنه فالازعان بالقضية الموجبة تتعلق حقيقة بثبوت الاتحاد
وبالقضية السالبة تتعلق حقيقة برفعه اى وقوع النسبة التقيدية او لا وقوعها وكون الاتحاد معنى حرفيا غير مستقل بالمعنوية
لا يمنع تعلق الازعان به وقد استوفينا الكلام في ذلك في شرح قول الحسن فان كان اعتقاد النسبة جزئية والظن هنا ك
ما ذهب اليه الصدور وابنه من ان التصديق يتعلق بالطرفين حال كونهما مربوطين بالاتحاد فليرجع الى ذلك المبحث وثانيا
لو سلم ان الازعان يتعلق بالطرفين حال كونهما مربوطين بالاتحاد فلا يصير الحق فان غرضه قدس سره ان لم يتغير وقوع
الاتحاد ووجب وقوعه لا يكون الطرفان مربوطان بنسبة تقيدية كالاتاما وقضية فكيف يتعلق بهما الازعان فانه لا يتعلق
بالمكبات التقيدية لم قصر كالاتاما فعلى هذا يكون ما ذكره مواجدة لفظية على قول الحق لا يتعلق به الازعان وينفع بآية
غاية وهو ان مراده انه لا يتعلق بالطرفين مربوطين بالاتحاد ولم يعتبر معه الوقوع او اللا وقوع وعبر عنه بانه لا يتعلق بالاتحاد
لم لم يعتبر بثبوت او رفع لان تعلق الازعان بالطرفين مربوطين بالاتحاد بالذات تعلق للازعان بالاتحاد بالعرض وثالثا
ان قوله اذا كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد ثبوت او عدم عجيب جدا لان الاتحاد اذا كان نسبة تقيدية عند هذا القول
وعند ابنه لم يعتبر معه ثبوت او رفع لم يعتبر كون العقد المولف من الطرفين مربوطين بالاتحاد موجبا او سلبا فضلا عن
ان يصلح تعلق الازعان ورعا ان قوله اذا كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد ثبوت او عدم ليس تحت معنى اذ كان
تقيدية التوضيحية والاصادية معاني حرفية غير مستقلة بالمعنوية لا يفي عن اعتبار الوقوع او اللا وقوع فيها عند تعلق الازعان
بحرفية معنى وعدم استقلاله بالمعنوية لا يكفي لان تعلق به الازعان ولو كفى عدم استقلال معنى الاتحاد الذي هو نسبة
التقيدية لان تعلق به الازعان كفى لان تعلق به الازعان موقوف ان يعتبر فيه ثبوت او عدم في الهيئات المركبة البعز اذ لما
صلح معنى الاتحاد لان تعلق به التصديق فلا يعقل ان تخصيص صلوحه لتعلقه لعقد ودون عقده قضية ودون قضية فالقول
بان مجرد الاتحاد كفى لتعلق الازعان في الهيئات البسيطة ولا يحتاج الى ان يعتبر معه الوقوع او اللا وقوع ولا يمكن التعلق في
الهيئات المركبة بل يحتاج في ذلك الى ان يعتبر معه الوقوع او اللا وقوع وليس له معنى يحصل ما قوله اما توهمه من ان الازعان
متعلق بالاجاب والسلب فظاهر السواد فظاهر السواد اذ لا ريب في ان المذموم فيما اذا دعنا بان زيد موجودا وقائم هو
الحكم الاجابى اى كون زيد موجودا وقائما وفيما اذا دعنا بان زيد ليس موجودا وليس قائما هو الحكم السلبى اى سلب كون

زيد وجودا و سلب كونه قائما و اعجب من ذلك ما وقع في هذا من ان الازعان عبارة عن حكم والايجاب والسلب اللفظي
 حكمان مخصوصان فكيف يتعلق الازعان بهما ولم يتيقن ان اطلاق الحكم على الازعان وعلى الايجاب والسلب باشتراك
 الاسم فان لفظ الحكم يطلق باشتراك الاسم على عدة معان منها التصديق والازعان ومنها النسبة الثابتة بخبرية الالهيّة
 والسلبية ومنها المحكوم به ومنها الانساب الذي هو فعل النفس فالازعان حكم بمعنى والايجاب والسلب حكمان مخصوصان بمعنى
 آخر ولو كان الايجاب والسلب حكمان بمعنى الحكم الذي هو بمعنى الازعان لزم ان لا يكون القضية المشكوكه والتخيلية الغير
 المدخنة والموهومة والمشككة المكذوبة موجبة وهما لتبطل عن الايجاب والسلب لكونها غير عن الازعان واما ما ذكره ثانيا
 فخذينا فسادا فيما سبق من ان قياس الفرق بين الهلية بسيطة والهلوية المركبة على الفرق بين المعنى الاسمي والمعنى الحرفي
 قياسا بالاجامع واما ما ذكره ثالثا فمضى غاية السخافة فان ادعاه ان العجم لا يذكرون الرابطة اصلا لا لفظا ولا معنى اذ عار محض
 لا دليل عليه مع ان البديهة العقلية قاضية بطلانها فان الالفاظ المركبة التي ليست بنهار اللفظة تامة ليست كلاما مصححا
 للسكوت فان كان العجم لا يذكرون الرابطة اصلا لا لفظا ولا معنى فما يفهمون به نبيان ليس كلاما حاشا هم عن ذلك واما
 قوله واما ان لفظه هي الى قوله لان لفظا است بمعنى الموجود فحكه يذرو نبيان فان لفظة هي في الفارسية بمعنى الموجود
 وهم يذكرون معها الرابطة نحو است واندقال مولانا المولوي العارف المعنوي قدس سره **ك**فت يارب كثر اخلاصا
 هي اندك مبارك ودخوت فرخ في اندك وان ترك ذكر الرابطة لفظا اتفاقا فلا دليل على ان الرابطة ليست مرادة كيف ولولم
 يكن الرابطة مرادة لم ينفك كلام تام كما عرفت فاذا ذكره المحقق من ان اصل لفظ است هي است ليس بتعديلا بل هو الظاهر لا يحتاج
 على هذا الى تقدير الرابطة الذي لا يتم الكلام بدونه واما قوله ولو كان كذلك يكون فيه تكرار الوجود لان لفظة است بمعنى الموجود فحشا
 الغلط فيه عدم تمييز بين الوجود الربطي والوجود المحمولى فان لفظة است موضوعه الوجود الربطي لا الوجود المحمولى اذ لا يصح
 ان يقال زيد است بمعنى زيد موجود ولفظه هي موضوعه الوجود المحمولى وانما كان يلزم التكرار لو كان لفظة است موضوعه
 الوجود المحمولى واما قوله اما الفاعل المتلفظ بلفظه غير الخ فمضى غاية السخافة فان العلماء المتهرة بالاعين في المعرفة بلغنى العرب
 والعجم لا يذكرون ذكر الرابطة اذا ما يقولون فلاني موجود دست فلا يقولون فلاني موجود بل اذكر الربط لفظا ومعنى كلاما تاما وعند
 ان لفظة هست في اللغة الفارسية فعل يدل على احوال من الازمنة وقيل على الثبات والاستمرار ليس بمعنى الوجود فهو
 ليس اسما ولا فعل تنفذه نسبة الى فاعل لا يحتاج في كونه سندا وانقضاء الكلام التام الى الرابطة اخرى سوى نسبة المضمنة
 وكذا لفظة نيت بمعنى ليس فهي ايضا فعل متضمن للنسبة الرابطة ولذا لا يذكر العجم معها الرابطة لعدم احتياج الفعل اذا اسند الى
 رابطة اخرى سوى النسبة التي تضمنها معنى الفعل ولذلك لا يصير لفظة هست ونيت محكوما عليه وبتدلي في لسان العجم

فقط ما توهمه الصدر عن حسله ولم يمتحج في الاجابة عن مسئلة الى تشتم واما قوله مخالفة لبعض المسائل الخ فاية الوهن
اذلا كلام في جواز موافقة بعض المسائل للعرف واما الكلام في ان الاطلاقات العرفية لا تصلح ان يمتحج بها على صحة التقيني
بالبدية والبرهان عليه بالاطلاق كما فيما نحن فيه فان البدية والبرهان قاضيان باطلا لا يقصد كلام تام بدون نسبة
التامة الى نسبة سوار قيل بالنسبة التقيدية المسماة بنسبة بين بين او لم يقل بها فلا يساغ للاحتجاج على خلاف ذلك
بان العجم لا يذكر ان نسبة الى نسبة حيث يقولون زيد سبت هذا تمام الكلام من قبل المحقق على ما اورده عليه فيا
المصدر والنزول يانيزيد قال المحقق وضوحا وقال معاصروهم وضوحا فنقول ذهب القدر الى ان التصور والتقدير
متباينان حقيقة وان التصور يتعلق بالتعدي وان التقدير انما يقتضي كانت مركبة من ثلاثة اجزاء الموضوع والمحمول
ونسبة الحاكبة التامة الى نسبة المتاخرون الى ان التصور والتقدير متحدان حقيقة مختلفان متعلقا وان في
كل قضية نسبتين احد هما نسبة تقيدية هي تتعلق بتصورات كالشك الوهم والاخرى نسبة تامة جزئية هي وقوع النسبة
التقيدية او لا وقوعها وهي تتعلق بالتصديقات ولذا يفسرون التصديقات بادر ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فما
ذهب اليه صدر المعاصر لمحقق من نفى الرابطة سوى نسبة بين بين عن الهيئات البسيطة واشباهها في الهيئات المركبة
لا يستقيم على المذهبين اما على ذهب القدر فلا ينهم لا يقولون بالنسبة بين بين في قضية ما اصلا فالقول بوجودها فقط
في البلية البسيطة بوجودها نسبة اخرى في البلية المركبة لا يستقيم على مذهبهم واما على ذهب المتأخرين فلا ينهم يقولون بتغاير
متعلق التصور والتقدير فلا بد من ان يكون في البلية البسيطة عندهم نسبتان احد هما متعلق التصور والاخرى متعلق
التقدير فلا يستقيم نفى الرابطة الاخرى عن البلية البسيطة على انهم وايضا المتأخرون القائلون بالنسبة التقيدية قائلون
بان نسبة التقيدية مالم يعتبر معها الوجود واللا وقوع لا يكون رابطة وانما تكون رابطة مع اعتبار الوجود واللا وقوع معها قال العلامة
الرازي في شرح المطالع ان المصنف لم يسم اللفظ الدال على مطلق نسبة رابطة بل الدال على نسبة تربط المحمول بالموضوع
ونسبة مالم يعتبر معها الوجود واللا وقوع لم تكن رابطة وقال في شرح الشمسية ان النسبة مالم يعتبر معها الوجود او
اللا وقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على نسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة
وال على نسبة ايضا انتهى وعلى ما توهمه الصدر لا يكون البلية البسيطة مشتملة على رابطة اذ لا يعتبر فيها عنده الوجود و
اللا وقوع مع نسبة التقيدية المسماة بنسبة بين بين وانما المعتبر فيها نفس النسبة بين بين فقط وهي مالم يعتبر معها
الوجود واللا وقوع ليست رابطة فلا يكون بين حاشيتي البلية البسيطة على راء ارتباط فلا يكون كلاما تاما فضلا عن ان
تكون بلية بسيطة ثم ان المحقق نظم عليه بعد تسليم نسبة بين بين تنزلا الى راء وقال ان نسبة بين بين مالم يعتبر معها

الايجاب السلب لا قطع لان تعليق الاذعان ونيعقدها القضية سوار كان المحمول هو الموجود او غيره فلا بد عليه ان القضية
 عند التحقيق وعند المحقق مركبة من ثلثة اجزاء لطريقين هو النسبة التامة الحكاية اى كون الموضوع محمولا وهى التى يعبر عنها
 بالاتحاد وسلبه بثبوت المحمول للموضوع وسلبه عنه لان من كان اتحادا هو مورد الايجاب والسلب كما يدل عليه كلام المحقق
 وذلك لان المحقق لم يبين كلامه على ما هو المحقق عنده وانما يحكم بعد تسليم النسبة بين بين تنزلا الى راي معاصره ليكون
 اكبت له وصرح فى الزامه الا فالحق عنده ان القضية مطلقا بلية بسيطة كانت او بلية مركبة من ثلثة اجزاء الطرفين
 ونسبة التامة الحكاية التى يعبر عنها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه اى كون الموضوع محمولا او سلبه هذا حق وليس مقصود
 المحقق ان يحكى عنه فى كل قضية بلية بسيطة كانت او بلية مركبة هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فان كلامه فى
 مرتبة الحكاية وانقلنا عنه نفس على ما ذكرنا واوجب ان صاحب الاق المبدى شنع على المحقق تشييعا بالبيان فقال بلغنى
 مذاهب عجيبة فى مسائل فلسفية قد نبتت من شذوذة من المتعارفة والمقلدة فى هذه السنين المتأخرة وليس لها ابتار على
 ما قد كان يسلك فى عصور المعلمين والروسا ومن تلك المذاهب العجيبة بالظن ان مفاد العقد مطلقا هو ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه يستوى فى ذلك الهلية البسيطة والهلينة المركبة مع ما يدعى الحكماء المحصلين فيما يكون بان الوجود للواقع
 الفطرى نفس الوجودية المصدرية التفرعية ومطابق الحكم به نفس ذات الهلية الواقعة فى طرف الوجود الالهية الواقعة مع
 مفهوم ما غير بافهامى او انتزاعى وينكر على السفها المبهوشين حيث يزعمون ان الوجود هو ما به الحصول للانفس الحصول
 واذا لم يحصل ما لونه عليه حسب ان ذلك الفرق يستلزم اسقاط النسبة الحكمية عن عقود الهليات البسيطة بما هى عقود
 ولا يستقيم احد كل عقد عند قدر الفلاسفة مؤلف من اجزاء ثلثة الحاشيتين ونسبة الايجابية او السلبية وعند تفاسيفه انما
 من اربنا اجزاء بنا على اختراعهم نسبة التى هى مورد الحكم بربهم وكانك قد عرفت انه ريف فاضح فالسقط فى الاعتبار هو الوجود
 والعدم الرابطة عنى النسبة المضممة فى احدى الحاشيتين وهى وارب النسبة الحكاية الرابطة بينهما وجزاء القضية هى الحاشيتان
 ونسبة الرابطة بينهما وانما الفرق بحسب بساطة الاجزاء جميعا فى البسيطة وتالف احدى فى المركبة وبحسب ما يؤول اليه فالتعقيد
 انتهى وانت تعلم انه ان اريد بمفاد العقد مرتبة الحكاية الذمينة فلا شك فى ان مفاد العقد بهذا المعنى شتمل على نسبة الايجابية
 او السلبية سوار كان العقد بلية بسيطة او بلية مركبة فمفاد العقد مطلقا بهذا المعنى هو ثوب المحمول للموضوع او سلبه عنه سوار كان
 المحمول هو الموجود او غيره فان كل عقد كلام تام جزى لا بد فيه من نسبة تامة جزية والنسبة التامة الجزية يعبر عنها
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وهى النسبة الرابطة بين الموضوع والمحمول التى عدلها القائل اليه من اجزاء القضية
 فام شائعة فيما نطه المحقق من ان مفاد العقد مطلقا هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وانه يستوى فى ذلك الهلية البسيطة

والمرتبة ولا ينافي في القول لان بان الوجود هو نفس الموجودية المصدرية فان مفهوم الوجود مفهوم مستقل يجعل محمولاً في البهية البسيطة وكل مفهوم
يجعل محمولاً في القضية كانت الايدان يربط بينه وبين الموضوع بنسبة تامة خبرية ايجابية وسلبية حتى نقيض القضية الموجبة او السالبة او
السالبة الخبرية هي المحصورة عنها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ولا فرق في ذلك بين البهية البسيطة وبين البهية المركبة والفرق بين
البهيتين باشتغال البهية المركبة على ثبوت المحمول للموضوع اى نسبة التامة الخبرية وعدم اشتغال البهية البسيطة على ثبوت المحمول للموضوع
اى نسبة التامة الخبرية ليسلهم اسقاط نسبة الحكمية اى نسبة التامة الخبرية عن عقود البهيات البسيطة كما زعم الصمد المعاصر للمحقق متلا
بالجمعبه يقولون في ترجمته زيد موجود زيد هست ولا يقولون زيد هست فليس مازكره المحقق زيفاً فضلاً عن ان يكون زيفاً
فاضحاً واما اعتبار الوجود والعدم الالطائى نسبة المضمنة في احدى الحاشيتين في البهية المركبة واستقاطه عن الاعتبار في البهية البسيطة
منع كونه زيفاً فاضحاً كما سيلوح انشراح العزير عن قريب من انه لا فرق بين البهيتين وان تخيل نسبة المضمنة في احدى الحاشيتين في
البهية المركبة ناش من فساد الطبع الا يضربنا المحقق اذ مراده ان العقد مطلقاً سواء كان بلياً بسيطاً او مركباً شمل على ثبوت المحمول للموضوع
وسلبه عنه اى نسبة التامة الخبرية التي يعبر عنها بالفارسية يستغيث باللهندية به يست ونبين على خلاف ما توهمه معاصرون عدم
اشتغال البهية البسيطة عليها مستل للقول نعم زيد يست زيد يست زيد يست ولا يلزم من عدم اشتغال البهية البسيطة على نسبة
المضمنة في احدى الحاشيتين عدم اشتغالها على نسبة التامة الخبرية حتى اضير المحقق ونفع معاصروا وان اريد بقاوا العقد مرتبة لمصادق
الحكي عنه المحقق في الواقع فليس كلام المحقق في النزاع بينه وبين معاصروا بما هو في مرتبة الحكاية الذاتية مستل معاصر بقول
العجم انما هو في مرتبة الحكاية فانهم لا يدركون نسبة الرابطة الخبرية مع المحمول في الحكاية البهية البسيطة ثم القول بعدم اعتبار الوجود والعدم
والعدم الالطائى نسبة المضمنة في احدى الحاشيتين في البهية البسيطة مع اعتباره في احدى الحاشيتين في
البهية المركبة مع القول بكون الوجود عارضاً في نفس الامر للبهية لا الصبح كما يستل عليك انشراحه تعالى
هنا وعلما ان الصمد المعاصر للمحقق جوز كل الاول بان يعنى به ان الموضوع هو بعينه المحمول على ان يتكرر ادراك شئ واحد تكرر الاوقات
التي دون تكرار في المدرك المتلف اليه صلا ولولا اعتباره المحقق لطل تجزؤه بيان ليس بامقام ذكره ثم شنع على معاصروا به مع ذلك
التجوز قائم بان القضية اى محمولها الوجود لا تتصل على الرابطة فاذا جعل مفهوم الموجود على نفسه لم يكن بزه القضية الا مفهومها واحد انكرر
الانفقات اليه لا تحتاج الى الرابطة فيتحقق قضية حاوية ونعاسد لازم لا تخفى وانقصى فاجاب عنه الصمد بان الرابطة التي لا تحتاج اليها
البهية البسيطة هو الوجود والعدم باعتبار بين الموضوع والمحمول في البهية المركبة لا نسبة الحكمية السماة بين بين فانها معتبرة في جميع القضايا
فلا يلزم من انفكاكها نسبة الحكمية ولا يلزم انفكاكها القضية في شئ واحد فتعقب عليه المحقق بان ذهب القداما ان انظر القضية ناشئة
الطرفان ونسبة التامة الخبرية وذهب المتأخرين انها رتبة الطرفان ونسبة التقيدية السماة عند جميع نسبة الحكمية وتوقعها اولاً وتوقعها

نفس مفهوم الوجود والعدم والربط وهو غير النسبة الباطنة فنقولنا الفلك يتحرك في قوة قولنا الفلك موجود وتحركا بخلاف قولنا الفلك موجود
 مثلا والافتقار في كل شيء على نفسه بل مركزا من الهليات بسيطة فنقولنا الوجود وجودا شاملا من عقود الهليات المركبة والذي هو عقود الهليات
 بسيطة فنقولنا الوجود وجودا شاملا فان عليك ان تعد وجوده ان يخط في ذلك الظن على تفصيل عدا انتهى ولعل من جهة الخط التي
 بعدا على تفصيل عدم الفرق بين قولنا الموجود موجودا اذ اريد به الحمل الاول وبين قولنا الفلك انما عقده بلية بسيطة وظن كون كل قضية
 محمولها الموجب بولية بسيطة ومنها ان المحقق ظن ان على ندر بقاء هذا الفرق بين الهليات البسيطة والهليات المركبة بان المقادير
 في الهليات البسيطة هو تجزير الموضوع وتحقق في نفسه وليست بباطلانه في نفسه في البلية المركبة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه لا يحتاج
 البلية بسيطة الى الربط فيلزم على تجزير عدم التغير بين الموضوع والمحمول في الحمل الاول ان يكون القضية القائمة بالموجود موجودا منفصلا
 لتعلقه به وانما تفصل القضية بسيطة الاحادية فلا يصح تغييرها بالقول والقول هو المركب هذا الظن خطأ لا يلزم من كون مقادير الهليات
 بسيطة هو تجزير الموضوع وتحقق في نفسه وليست بباطلانه في نفسه لا يحتاج البلية بسيطة الى الربط غاية الامر انها لا تحتاج الى الوجود والعدم
 الربط وغير النسبة الباطنة فنقولنا سواركان بليا بسيطا او بليا مركبا كمثل على الموضوع والمحمول ونسبة ومنها ان المحقق علم
 اذ قيل للمشهورين الحديثين من ان مقادير القضية مطلقة بثبوت شيء او سلبه عنه يكون اجزاء القضية القائمة بالموجود موجودا على تقدير تجزير
 الحمل الاول من كون اعتبارا تغير بين الموضوع والمحمول اثنين هذا خطأ واستنباطا من مقتضى كل عقده فيكون في هذه القضية ثبوت
 سوى الموضوع والمحمول عند الحديثين فلا يكون اجزاء القضية اثنين على ارضي الحديثين هذا خلاصته ما عرنا من حيثها الان في المبين على الحق
 ونحن نقول ان صاحب الان في المبين لم يقصر في التناول على المحقق فان المحقق قال او لا مستقرا على معنى الحمل الاول من ان تنكسر
 تغير بين الموضوع والمحمول بعد البطلان تجزيره المذكور بوجوده لعمدة ثم يلزم ان يكون اجزاء القضية اثنين لا تعدد عندنا في مفهوم
 بل في الادرار فقط على ان بعض من يجهل ذلك قال ان القضية التي محمولها الوجود لا تحتاج الى الربط فاذا حمل مفهوم الوجود على نفسه لم يكن
 هذه القضية لا مفردا واحدا لتعلقه به اذ كان اذ الموضوع والمحمول عند مفهوم واحد ونحو الربط لا يحتاج اليه ههنا فيحصل القضية بسيطة
 الاحادية فلا يصح قيل القول الى غير ذلك من الخاسر انتهى بالفاظ جاب عنه معاصروا بان الربط ليس في الباطل بل بان الهليات بسيطة غير محتاجة اليها
 هو الوجود والعدم احترين الموضوع والمحمول في البلية المركبة فقط الاستنباط الحكيمية المسماة بين بين فانها مستقرة في جميع القضايا فلا يلزم
 من اشتغالها بغير النسبة الحكيمية ولا يلزم انحصار اجزاء القضية في شيء واحد انتهى فعاد المحقق وقال يذهب عليك ان الظاهر الذي ذهب اليه
 القدماء ان اجزاء القضية ثلثة اطرافا ان نسبة الساتة انجزة وادراك بغير نسبة على جلا لادعان هو التصديق وليس هناك امر اخر ان نسبة الساتة
 ومثونه حكيمية فعلية ذهب اليه هذا القائل يلزم ان يكون الموجود موجودا قضية بسيطة على ذهب لعمدة اربط ما ذكرنا ناسبي على ذلك على ندر ب
 المتأخرين يكون اجزاء القضية اثنين فقط لان اجزاء القضية هي المدركات لا الشك ان المدرك لا يتعد بعدد الالفاظ وهذه الالف خلف

فافهم صوابا بان اجزاء القضية المعقولة اربعة كما ان اجزائها عند القدر ثلثة انتهى بالفاطه وبالحجاء فاصل كلام المحقق انه يريد على ما دل عليه
 معاصر من تجويز هذا الخمس اكمال عدم احتياج القضية التي محمولها الموجود الى النسبة التامة الخيرية ان يكون قولك لموجود موجود اذا اراد
 اكل الدال قضية بسيطة على ندرسب القدر قضية ذات جزئين على ندرسب المتأخرين اما نقل الدال الى اقل من المحقق من لزوم كون اجزاء
 هذه القضية اثنين اذ قيل المشهور بين المحدثين من ان مفاد القضية مطلعا هو ثبوت شئ لشئ وسلبيه عنه وكون هذه القضية بسيطة
 مفهوما وادعى على تقدير الفرق بين الهيئات البسيطة والهيئات المركبة بان المفاد في الهيئات البسيطة هو تجويز الموضوع وتحقيقه في نفسه
 الوسيطة وطلانه في نفسه في الهيئات المركبة ثبوت مفهوم بالموضوع وسلبيه عنه لعدم احتياج الهيئة البسيطة الى القضية التي محمولها الوجود
 الى الابطال على تقدير هذا الفرق فافهم ان المحقق ليس في كلامه منه عيب الا انزل مفاد القضية طلعا في مفهوم الحكاية الدنيوية على
 ندرسب القدر عند المحقق هو ثبوت شئ لشئ او سلبيه عنه الى النسبة التامة الخيرية لا يجازية الوسيطة ومفاد القضية طلعا بهذا المعنى على
 ندرسب المتأخرين عند المحقق هو وقوع ثبوت شئ لشئ اى وقوع نسبة الحكمية النقيضية ولا وقوعها ولا فرق عند المحقق بين ندرسب ما
 وبين ندرسب المتأخرين الا بان القدر فاكولون بتثليث اجزاء القضية مطلعا والمتأخرون فاكولون بتسويةها فمفهوم فاكولون نسبتين احدهما
 تقيدية والاخرى لامة خيرية ووقع نسبة التقيدية والاولى وقوعها والقدر لا يقولون نسبتين انما يقولون نسبة واحدة تامة خيرية
 كون شئ شيئا او سلبيه يعبرون عنها بثبوت شئ لشئ او سلبيه عنه ولا يذهبون الى الفرق بين الهيئة البسيطة والهيئة المركبة في شئ
 الحكمية اصلا فيقولون بان اجزاء كل قضية بلية بسيطة كانت او مركبة ثلثة وندرسب القدر هو عند المحقق فهو لا يقول بعدم احتياج
 القضية التي محمولها الوجود الى الرابطة لكنه الزم معاصر القائل بعدم اشتغال الهيئة البسيطة على النسبة التامة الخيرية المستدل على ذلك
 بقول العمدة بان على تقدير تجويز اكل الدال بلا اعتبار تغاير بين الموضوع والمحمول على انه تحقق لقضية الاحادية فيما ادخل الموضوع على نفسه
 ولما اجاب معاصره باشتغال تلك القضية على النسبة الحكمية المسماة بين بين رد جوابه بان الالزام المذكور علمية بني على ندرسب لنا فبين
 للنسبة بين بين الزم حصر اجزاء القضية المعقولة المذكورة في اثنين هما الموجود ونسبة بين بين لوعنى على ندرسب المتأخرين هذا القائل
 فخلق بيتا ونسب لفرق الذي خسر على القدر والمحقق وتقول على المحقق القول بعدم احتياج القضية التي محمولها الوجود الى الرابطة
 بناء على ذلك الفرق فبحان لندرسب بيتان عظيم لا يخفى ثلثة من في قلب سليم فراج الباطل سقطا اقتره هذا القائل بوضع تعليمه فضع
 تعليمه بقى ان المحقق لم يفرق بين القضية القائمة الوجود ووجودا اذا عقدت بلية بسيطة وبينها اذا اراد بها اكل الدال اولى اذا لم معاصره
 القول بكونها بسيطة احادية لندرسب على عدم احتياج الهيئة البسيطة الى الرابطة متمسكا بقول العمدة الى عدم تغاير الموضوع والمحمول في
 هذا الخمس من اكل الدال فان هذا الالزام منه يدل على انه ظن هذه القضية اذا اراد بها اكل الدال لاولى بلية بسيطة وليس الا مركبة كندرسب
 انظر تحليل اما النظر الفائق فيحكم بان هذا الالزام من المحقق ليس بنسار عدم فترتين هذه القضية اذا عقدت بلية بسيطة وبينها

انذار بها لكل الاول بل نشاوان المحمول في هذه القضية على التقديرين اى سوا عقدت ببلية بسيطة او مركبة لا يريد بها اكل الاول
 مفهوم الموجود اما ان يكون مفهوما موجودا متضمنا للربط بحيث لا يحتاج القضية اى جعل في ذلك المفهوم فيها محمولا الى نسبة الرابطة الثانية
 الجزئية فيكون هذه القضية اذا عقدت ببلية مركبة لا يريد بها اكل الاول ايضا غير محتاجة الى الرابطة واما ان تضمه محمولا وادوموضوعها و
 محمولها واحد على تقدير تجزيز هذا النحو من اكل الاول فيكون هذه القضية بسيطة احادية على هذا التقدير والتجزئة ليست هي الا مفهومها
 واحدا هو الموضوع وهو بعينه المحمول بلانفايرا ولا يكون مفهوم الموجود متضمنا للربط ولا يحتاج القضية مع كون هذا المفهوم فيها محمولا الى
 رابطة بين الموضوع والمحمول هي نسبة التامة الجزئية فيكون هذه القضية اذا عقدت ببلية بسيطة ايضا محتاجة الى نسبة التامة الجزئية
 فيبطل ما ذهب اليه المصدر المعاصر للمحقق من عدم اشتغال البلية بسيطة على نسبة التامة الجزئية متمسكا بقول الحكماء في تقديرين ان
 نفس مفهوم هذا المحمول لا يفيى العقد على نسبة الرابطة التامة الجزئية فلا بد من انعقاد القضية حيثما جعل الموجود فيها محمولا من نسبة الرابطة
 تامة جزئية سواء كانت بلية بسيطة او بلية مركبة بان يكون اكل فيها اوليا واما ذكر سقوط ما توهمه المصدر الثاني من اى في حاشية شرح كلمة الا
 من ان الوجود قد يكون محمولا وقد يكون الرابطة ويسمى القضية التى جعل فيها الوجود بلية بسيطة ويسمى غير بلية مركبة وانما سميت الاولى
 بسيطة لان الوجود بذاته مجرد ومرتبط بشئ كالهيئة الموضوعه لغير الوجود كالكتابة ونحوها اذا ارتبط بالشئ فلا يرتبط بالوجود اذ عليه قولنا
 زيد وجوده وانما مصدره ومخاوه وجود زيد لا وجود الوجود ولا زيد فذلك يكون القضية ذات جزئين اما قولنا زيد كاتب فمصدره ومخاوه
 وجود الكتابة لا زيد فيكون اخره وجود زيد وجود الكتابة وجود زيد والذي ذكرنا لاني في كلام القوم ان القضية المعقولة لا بد وان
 تلحق من اجزاء الثلاثة الموضوع والمحمول والرابطة فان هذه المعاني الثلاثة كلها حاصلة في البلية بسيطة لكن على وجه يكون الرابطة فيها
 عين المحمول معنى ان المحمول محمول الرابطة معالنه بنفسه مرتبط مع غيره الذي هو موضوعه هذا ايضا يدل على ان للوجود صورة في
 الاعيان بهما يرتبط الاشياء بعضها ببعض كالحالات الذاتية او العرضية بموضوعاتها فقد ظهر مما ذكرنا ان القضية المعقولة ايضا قد
 تكون ثلاثية وقد تكون ثنائية كالقضية المسقوطة انتهى وجه اسقوط ان مفهوم الموجود ولو كان بنفسه الرابطة لكان الرابطة حيث يحل في
 المفهوم على نفسه حلا اوليا ايضا فلا يكون البلية مركبة ايضا معقولة ثنائية وهو خلاف راءه ايضا ثم ما توهم من كون هذا المحمول نفسه
 الرابطة ليس معقولا اصلا لان هذا المفهوم المستقل فلا يكون الرابطة ضرورة ان المعنى الرابطة مفهوم لا يلحظ استقلاله او فهم
 غير مستقل فلا يكون محمولا لا بد في العقد من ملاحظة المحمول استقلاله لا واما مفهوم واحد في آن واحد وزمان احدا استقلاله
 وعدم الاستقلال ليس معقولا اصلا واما ما ذكر من ان الوجود يرتبط بنفسه بموضوعه بخلاف غيره فمع انه لا يعقل ارتباط مفهوم بمفهوم
 آخر فليقتضيه منها قضية من دون ان يلحظ بينهما نسبة الرابطة لا يجدي شيئا لان الوجود معنى وارتباطه بنفسه بموضوعه معنى آخر فلا يكون
 القضية منعقدة بلان نسبة الرابطة واما ما ذكر من الفرق بين مصدر البلية البسيطة ومصدر البلية المركبة فلا يوجب استقلال

النسبة الاربطة كما هي من البلية البسيطة في مرتبة الحكاية وكلام القوم صريح في انه لابد في كل قضية مقولة من خبر ثلثة خبرين متقلين
 بالمفهومية وخر غير متقلل بخلافها في الطرفين من جهة ملاحظة عالمها والارب في انه مناف لما توهم حصول هذه المعاني الثلثة في البلية
 البسيطة بان يكون المحمول محمول الاربطة معاليجز فطرة غير موقوفة وكون الوجود صورة في الاعيان باطل ببيانات قد ذكرنا منها
 منها ما سبق ولو كان للوجود صورة في الاعيان ورافس المهيئة للوجود في الاعيان بالضرورة بين المهيئة وبين الوجود
 ارتباطا مع الاربطة فيكون ذلك لا ارتباطا هو مع الاربطة القائمة المهيئة موجودة فيبطل حل ذكره وبهذا ظهر ان من
 ذهب الى كون الوجود زائدا على المهيئة امكنه عارضا لها في نفس الامر لا يحصل من القول بان مصداق البلية البسيطة هو الارتباط
 الذي يربط بين المهيئة وبين الوجود في نفس الامر كما ان مصداق البليات المركبة التي محمولاتها صفات زائدة على موصوفاتها كذلك ثم
 ان زعم الصداشير ان من عدم احتمال البلية البسيطة على النسبة التامة الخيرية وازعم الصداشير ان من كون محمولها محمول
 والاربطة مع بطلان كليهما ما عرفت مفصلا باطل بوجه اخر منها ان الذين القائلين في زمان ان البلية البسيطة ليس فيها نسبة
 تامة خبرية سوى المحمول ان البليات المركبة نطقا شملت عليها وبذلك تم تباين لان قولنا الكاتب موجود مثلا قضية موجبة بليته بسيطة
 منعكسها على ان تقسم الى قضية موجبة بليته مركبة هي قولنا الموجود كاتب لعكس تقسيم عبارة عن تبديل طرفي القضية مع بقا الكيف كما
 لا يخفى على من طالع مختصرات النطق فخره القضية التي هي عكس البلية البسيطة اما شملت على نسبة تامة خبرية مغايرة للثابتين فليكون
 انعكس تقسيم عبارة عن مجرد تبديل طرفي القضية مع بقا الكيف بل يكون عكس بليته بسيطة عبارة عن تبديل الحاشيتين مع ان تبادلي
 انعكس خبري اخر يمكن في الاصل هي نسبة التامة الخيرية ويكون عكس بعض البليات المركبة لقولنا الموجود كاتب عبارة عن تبديل الحاشيتين
 مع ان نقص من الاصل خبري هي نسبة التامة الخيرية وبذلك خيف جدا وغير شملت عليها فبطلان زعمنا ان احتمال البليات المركبة كمالا على
 نسبة التامة الخيرية للمغايرة للثابتين في زمانها ان القوم كلهم اجمعوا على ان الكلمات الوجودية هي كان الناقصة واحاطتها والاربطة زائدا
 بمولدات على نسبة الاربطة وبها يتبادل على الزمان والتقسيم شاملا على كل حقول زيدا كان موجودا وزيدا يكون موجودا وزيدا يكون
 موجودا فبليات بسيطة فلفظ كان يكون ويكون الامواله على نسبة الاربطة التامة خبرية بما دلتها كما انبأه على الاخرية بربا تبا
 فيبطل ما ذهب اليه الصدين من عدم احتمال البلية البسيطة على نسبة التامة الخيرية ويلمح على الصمدان يكون كل من تلك القضايا البليات
 البسيطة شملت على الثنتين تامين خبريتين احدهما للوجود المحمول الذي هو الاربطة ايضا على راءه والاخرى الاربطة الزائدية للزم احتمال قضية
 واحدة على نسبتين تامين خبريتين كالخبر على احد او غير ذلك على نسبة التامة الخيرية بما دلتها وانها هي خالصة على الزمان فخطوبها باطل بالهبة
 والامجاع ومنها ان الصمدان المعاصر للمحقق الدعائي قائل باشتغال البلية البسيطة على نسبة واحدة هي نسبة بين بين ولا يقول باشتغالها على
 نسبة تامة خبرية وهذا لا يتقيد على ذهب اصلا ا على ذهب القدر فلا فهم لا يقولون بنسبة بين بين اصلا ولا على ذهب المتأخرين

فلا يتم فالتوطين يستلزم في كل قضية احدهما متعلق المقصود والاخر متعلق التصديق والصدق يقال انهما على نسبة واحد في نفس المحمول والصدق
لا يتقيد على نسبته على ما على نسبته لصدقهما فلا يتم القول بان متعلق التصديق في قضية لهو المحمول اما على نسبته لصدقهما فلا يتم القول بان متعلق
متعلق المقصود والتصديق على نسبته لصدقهما فلا يتم القول بان متعلق التصديق في قضية لهو المحمول اما على نسبته لصدقهما فلا يتم القول بان متعلق
لان محمولها لا يطرأ غير متعلقة بالنسبة ان يجعل محكوما عليها وان ينتج الشكل الاول فيما اذا قلنا مثلا زيد موجود وكل موجود شخص فان المحمول في
الصغرى لا يطرأ غير متعلقة بالموضوع في الكبرى فهو متعلق وليس له نسبة غير متعلقة فلم يتكرر الاوسط فلا وجه للالتصاق وبالحكمة فساد بدين
الرايين اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى فقد تحقق ان الهليات بسيطة والهليات المركبة سواء نسبت في مرتبة الحكايات في الاشتغال على الوجود
الربطى والعدم الربطى بمعنى نسبة التامة ажيرة اليجابية او السلبية لبقى الكلام في المحكى عنه للمقيلتين في حاصل الحكايات في الاشتغال على الوجود
الحكايات اجمالا فلا خلاف ان الهليات بسيطة الموجبة لكون زيد موجودا مشتملة على الوجود الربطى والهليات بسيطة السالبة مشتملة على العدم الربطى
اي نسبة الربطية التامة ажيرة اليجابية او السلبية في مرتبة الحكايات وغير مشتملة عليها في مرتبة المحكى عنه اى وجود اشئ في نفسه او عدمه كذلك
فمن قال باشتغال الهليات بسيطة على الوجود الربطى او العدم الربطى ان الازمنة الحكايات فقد اصاب ان الازمنة المحكى عنه فقد اخطأ ومن
نفى ذلك فامره بالعكس والمحكى عنه الهليات بسيطة عند هذا الحكم وجود اشئ في نفسه او عدمه في نفسه كلام صاحب لائق المبين صريح في
ان مصدق الهليات بسيطة حقيقة تجبر الموضوع او التجوهر ومصدق الهليات بسيطة المشهورة بوجوده في نفسه او عدمه في نفسه الشارح
قد تبعه جريده على صحته في التقليد كلام الحكم المذكور في كتيبه مضطرب فقد قال فيما نقل عنه الشارح في الحكايات ان المحكى عنه الهليات بسيطة
هو وجود اشئ في نفسه انه ليس مشتملا على الوجود الربطى ان الهليات بسيطة في مرتبة الحكايات مشتملة على الوجود الربطى اى النسبة الربطية وقال في
موضع آخر ان يطلق ثبوت اشئ للشيئ في مرتبة كماله خارج ثبوت لثبوت ثم قال فان قيل ثبوت المحمول للموضوع مفاد العقد في الهليات المركبة لا
الهليات بسيطة لان وجود اشئ بنفسه موجودية وليس موجوده وجودا في الموضوع بل هو وجود الموضوع فليس ثبوت الغير فضلا عن الاستدعى
ثبوت لثبوت لقلنا لا يلزم من ان لا يكون وجوده في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون وجودا في المحرر من كيف قيام الوجود بالهياتية فبرى
وقد ذهب الشيخ الرئيس وغيره من القدار الى ان كل قضية مركبة من ثلثة اجزاء الطرفين وان نسبتا خردون الى ان كل قضية مركبة من اربعة
اجزاء بنا على اعتبار النسبة التقيدية انتهى وقال في الحكايات المتعلقة على قوله قد ذهب الشيخ الى آخره احاصل ان الحكايات متشوقة لمحكى
عنه واذا كان في الحكايات وليس في المحكى عنه لم يكن الاتحاد بينهما انتهى هذا الكلام صريح في ان الحكايات والمحكى عنه متحدان بالذات وان
المحكى عنه ابلغ نسبة وان المحكى عنه الهليات بسيطة مشتمل على الوجود الربطى ان في الهليات بسيطة حكايية عن قيام الوجود بالهياتية وبهذا
لما قال في الحكايات وقال في التقاليد في بعض كتيبه تحقيق المقام ان المحمول الذي هو الوجود وجوده هو وجود الموضوع والمحمول الذي هو
غير الوجود وجوده هو وجود الموضوع فالهليات بسيطة بحسب المحكى عنه ونفس الامر لا يحتاج الى الوجود الربطى بحسب حكايية الحكم الذي

تحتاج اليه بطلان البرهنة المكتوبة فانها بحسب كل الاعتبارين تحتاج اليه انتهى ونريد مطابق لما ذكره القائل في الحكمة والبرهان القائل
 في بعض كتبته ان الحكماء في نفس مفهوم القضية والحكي عنه مصداقها ونسبة انما هي في الحكاية دون الحكمي عنه والتغاير بينهما بالذات
 لا بالاعتبار انتهى وهذا اليعني ان لما قلنا عنه انفا فانظر الى التباين بين كلماته وهي مع ما فيها من التباين والتدافع لا تتفق
 ان بعض اليعني انما قلنا ان يعمل عليها اما قول ان ثبوت شيء شيء في مرتبة الحمل يتأخر عن ثبوت المثبت له فلانه ان اراد ان يطلق
 ثبوت شيء شيء في مرتبة الحكمية الدينية يتأخر عن ثبوت المثبت له في الواقع اي ان نسبة اتي اعتبره الذين متأخرة عن مجرد ثبوت
 له فلا يتوجب عليه ما اورده عليه بقوله فاقبل ان الخ فان الكلام على هذا التقدير ليس في هذا التقدير مصداق الحكمي عنه بل في مرتبة الحكمية
 الدينية حتى يقال ان ثبوت المحمول للموضوع صفا والعقد في البرهنة المكتوبة دون البرهنة البسيطة الى آخره فان البرهنة المكتوبة البرهنة
 البسيطة يسان في الاشتغال على النسبة الرابعة في مرتبة الحكمية عند القائل ايضا ولا يتجلى الى ما اجاب به من انه لا يلزم من ان لا يكون
 وجوده في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون وجودا في المعروض ويلفوقه كيف وقيام الوجود بالبرهنة ضروري وكيف ونسبة الرابعة
 الدينية ليس معناها قيام الوجود بالبرهنة ولو كان الوجود قيام بالبرهنة فانما هو في مرتبة الحكمي عنه لا في مرتبة الحكمية الدينية التي فيها الحكم
 وان اراد به ان يطلق ثبوت شيء شيء في نفس الامور الواقع الحكمي عنه سواء كان بالفعل له المثبت له وانتم عنه يتأخر عن
 المثبت له في الواقع بطل سياتي كلامه حيث نفى تأخر ثبوت شيء شيء عن ثبوت المثبت له على الاطلاق في مرتبة الحمل اي في مرتبة
 الحكمي عنه ونخص تأخره عنه بالانصاف لانما هي وذهب الى كون الانصاف بالوجود انتزاعيا وعدم تأخر الانصاف بالانتماء
 وجود الموصوف واما قوله فلنا لا يلزم من ان لا يكون وجوده في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون وجودا في المعروض كيف قيام
 الوجود بالبرهنة ضروري فما يقضي به العجفانه ان اراد به ان الموصوف بالوجود ليس موضوعا في محلا مستغنيا عن محال الذي هو
 الوجود وان كان محلا للوجود وكان الوجودا لافيه فحصل كلامه يرجع الى ان محلا للوجود لا يسمى موضوعا في الاصطلاح بل

الحمد لله الذي بفضل العظم ومنه بحسب قد استتب طبع الحواشي العتيقة العجيبة الانيقة
 الغريبة المتعلقة على شرح السلم للقاضي مبارك تجاوز عنه الله تعالى وتبارك
 المؤلف للساجد بجزال العلوم العقلية السلام في براري الفنون الحقيقية الصائدا وابدلت في
 الصاعد على عرش التحقيق المولوي محمد فصل حق النخبة ابا دى عالم الكرم وذو الايد
 بكمه المهادي الى يوم التنادي في مطبع مصلح المطابع الواقع في بلدة دلهي سنه ١٢٩٩

تذكرة الحاشية المتعلقة على شرح السلم للقاضي مبارك المولقة للمولوي فضلي الخیر ابادي

ومولفها



الحمد لله الذي جعل العلم الواحد من العلوم وهو المنطق آلة للمعاداة - ويشيع على العقل وسببها سواد - ووصلت على غيبه ابنتي رضا - وعلى آله واصحابه الذين بدأهم بهاد
 اما بعد فيقول العبد الفقير الى الملاءة خارج مصلى الدين الراعي عهده يوم الدين - ان شيخ السلم للقاضي مبارك غنا عنه الله تعالى وتبارك قد نشرته بين
 طالب العلم وعلمه متانة واشكال - واكثر رفته وعضاله - وكثير من العلماء قد علقوا عليه التعليقات وايجوا شي - لتزيل عنه الغواشي فلم تغض عن كشفه شيئا
 الا التعليقات للفاضل المشهور بالمنطق والعلوم العقلية بين الجمهور المعروف من الغرب الى الشرق المولوي فضلي الخیر ابادي عالمه لم يدركه المتأدي
 يوم ينادي النادى الذي هو بحر المنطق والعلوم الحكيم من شرب قطرة منه فقد صار محرا لاسل له شيئا لا يخفى سم له مرجعا يجذب اليه كل مستاذ لا يخفى ان
 كنت في ذلك مما اقول - فمن مولفاته التعليقات المتعلقة على شرح السلم للقاضي مبارك تشبه على تولى بلا فصول - فان ما يتبد ويدل على حال الفاعل
 حال المفعول - فانظر الى هذه الحواشي والتعليقات لينظر لك فيها من غراب التوضيحات والتحقيقات وامين كل شيئا ما فيها على الاجال - وانما يظهر المطابقة
 التفصيل فينبغي الحال - فيستوعق لما يقال - ان هذه التعليقات ظهرت ما خفي في الشرح من العاني - ونعمت ما خلق فيه من الالفاظ والمباني - ونعمت ما فيه من
 المسائل وجعلها مشقة كالمسح بالدر لائل نعمت متيقا ليس فوقه تقيج - ونعمت توصيفا لا يذوقه ترويح - واشتملت على تحقيق وتيسير لكل مسألة مشكلة وتيقين
 المسائل الحقيقية - ونعمت على تقيج وتيسير لكل بحث من المباحث المتعلقة بالهوية اشغل عليها الكتب المنطقية الدرر في فله الحاشي فانه ما حقق في هذه
 الحاشية ما في الشرح فقط بل حقق فيها ما فيه وما في سائر الكتب المنطقية الدرسية وما في المنطق واثبت الحق في ما اختلف فيه من المسائل بالبحر القاطنة
 الميزة الواضحة بحيث اخملت حقيقة على كل ذي ذوق وعلى كل ابر كامل وبغير نقص - وبين الطالب بعبارة واضحة غاية عن اللغات المشككة بعينها
 كل يتدو مشقة - والذين يدعون انهم يعلمون المنطق وما هم بعالمين جميع يروون هذه الحاشية بغير فوان ان فهو سم كانت عارية عن نقوش المنطق
 وان المنطق ما في هذه الحاشية وان في هذه الحاشية ليس بالكتب وزرارة سائر الزبيران فيها ليس فيها ومن كانت عنده هذه الحاشية كان
 كيتبا ولا يربها احد ولو كان طالب الرواية يحيل بالغ حيلة فهذا العبد العاجز حاجه مصلى الدين غنا الله عنه يوم الدين اراد ان يشيع هذه
 الحاشية ليجل الشان - الباهر البرهان نعم فرأه بالحق لم يسبها اكثر من خمس ولا اجال - فطلب شيعة هذه الحاشية القديمة من شمس العلماء
 المولوي محمد عبد الرحمن الخیر ابادي - امين الحق العلم فاعطاني تلك النسخة بلا روية لما كان بين ابية وبين ابائي من المحبة القديمة والالفة العظيمة
 واعطاني حق تاليها البينة - فاعلموا ايها الطالبون والعالمون ان هذه النسخة المطبوعة منقول من تلك النسخة القديمة واعلموا ايضا ان
 هذه الحاشية لا جد من تغار بين العصاد ان هذه الحاشية تقضى عن سائر الكتب فليحكم ان تشتغلوا بتعلمها وتعليقها فان هذه هي التي كنتم تطلبون
 فان كنتم تجدونه واخبره وعلمنا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله وآله وصحبه جميعين

